

التحفة

في أصول الفقه

الجامع بين أصطلاحى الحنفية والشافعية

تأليف

كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود

السيواسى الشهير : بابن همام الدين الاسكندرى الحنفى

المتوفى سنة ٨٦١ هـ



قرر تدريسه بكلية الشريعة بالأزهر الشريف

طبع بطبعة

مُصْطَفَى البَابِى الحَلْبِى وَأَوْلَادُهُ بِمِصْرَ

مباشرة محمد أمير عمران

جادى الأولى سنة ١٣٥١ هـ — رقم ٤٨٠

لِكُلِّ مُجْتَهِدٍ نَصِيبٌ

(حديث شريف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ،
الْإِسْكَندَرِيُّ مَوْلِدًا ، السِّيَاسِيُّ مُنْتَسِبًا ، الشَّهِيرُ يَا بْنَ مُهَامٍ الدِّينِ :
غَفَرَ اللَّهُ ذُنُوبَهُ ، وَسَتَرَ عِيُوبَهُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْشَأَ هَذَا الْعَالَمَ الْبَدِيعَ بِلَا مِثَالٍ سَابِقٍ ، وَأَنَارَ
لِأَبْصَارِ الْعُقَلَاءِ طُرُقَ دِلَالَتِهِ عَلَى وُجُودِهِ وَتَمَامِ قُدْرَتِهِ ، فَهُوَ إِلَى الْعِلْمِ
بِذَلِكَ سَائِقٌ ، دَفَعَ نِظَامَهُ الْمُسْتَقِرَّ إِلَى الْقَطْعِ بِوَحْدَانِيَّتِهِ ، كَمَا أَوْجَبَ تَوَالِي
أَعْمَانِهِ تَعَالَى الْمُسْتَمِرَّ الْعِلْمَ بِرِخَائِنِيَّتِهِ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ ،
أَفْضَلِ مَنْ عِبَادَهُ مِنْ عِبَادِهِ ، وَأَقْوَى مَنْ أُلْزِمَ أَوَامِرُهُ ، وَنَشَرَ أُلُويَةَ
شَرَائِعِهِ فِي بِلَادِهِ ، حَتَّى أَفْتَرَّتْ ضَا حِكْمَةً عَنْ جَذَلٍ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ،
بَعْدَ طَوْلٍ أَنْتَجَاهَا عَلَى أَنْبِسَاطٍ بِهَجَةِ الْإِيمَانِ ، وَلَقَدْ كَانَتْ كَمَا قِيلَ

فَكَانَ وَجْهَ الْأَرْضِ خَدُّ مُتِمِّمْ وَصِلَتْ سِجَامُ دُمُوعِهِ بِسِجَامِ
صَلَّى اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ الْكَرَامِ ، وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ هُمْ مَصَابِيحُ
الظَّلَامِ ، وَسَلَّم تَسْلِيمًا

(وَبَعْدُ) فَإِنِّي لَمَّا أَنْ صَرَفْتُ طَائِفَةً مِنَ الْعُمُرِ لِلنَّظَرِ فِي طَرِيقِ
الْحَنِيفَةِ وَالشَّافِعِيَّةِ فِي الْأُصُولِ خَطَرًا لِي أَنْ أَكْتُبَ كِتَابًا مُفَصِّحًا عَنِ
الِاصْطِلَاحِينَ، بِحَبِثٍ يَطِيرُ مَنْ أَتَقَنَهُ إِلَيْهِمَا بِجَنَاحَيْنِ، إِذْ كَانَ مَنْ عَلِمْتُهُ
أَفَاضَ فِي هَذَا الْقَصْدِ لَمْ يُؤْضِحْهُمَا حَقَّ الْإِيضَاحِ، وَلَمْ يُنَادِ مُرْتَادَهُمَا بَيَانُهُ
إِلَيْهِمَا بِحَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ ، فَشَرَعْتُ فِي هَذَا الْغَرَضِ ضَامًّا إِلَيْهِ مَا يَنْقَدِحُ
لِي مِنْ بَحْثٍ وَتَحْرِيرٍ ، فَظَهَرَ لِي بَعْدَ قَلِيلٍ أَنَّهُ سَفَرٌ كَبِيرٌ ، وَعَرَفْتُ
مِنْ أَهْلِ الْعَصْرِ أَنْصِرَافَ هَمِّهِمْ فِي غَيْرِ الْفَقْرِ إِلَى الْمُخْتَصِرَاتِ ،
وَأِعْرَاضِهِمْ عَنِ الْكُتُبِ الْمَطُولَاتِ ، فَعَدَلْتُ إِلَى مُخْتَصِرٍ مُتَضَمِّنٍ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى الْغَرَضَيْنِ ، وَافٍ بِفَضْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِتَحْقِيقِ مُتَعَلِّقِ
الْعَزَمَيْنِ ، غَيْرَ أَنَّهُ مُفْتَقِرٌ إِلَى الْجَوَادِ الْوَهَّابِ تَعَالَى أَنْ يَقْرَنَهُ بِقَبُولِ
أَفْنَدَةِ الْعِبَادِ ، وَأَنْ يَفْضَلَ عَلَيْهِ بِثَوَابِ يَوْمِ الْقِنَادِ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ
أَسْأَلُهُ ذَلِكَ ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ وَتَسْمِيَتُهُ : «التَّحْرِيرِ»
بَعْدَ تَرْتِيبِهِ عَلَى مُقَدِّمَةِ هِيَ الْمُقَدِّمَاتُ ، وَثَلَاثَ مَقَالَاتٍ فِي الْمَبَادِي ،
وَأَحْوَالِ الْمَوْضُوعِ وَالْإِجْتِهَادِ ، وَهُوَ مُتَمِّمٌ مَسَائِلُهُ قَهْقِيَّةٌ لِمِثْلِهِ
مَا سَنَدَّ كُرُوعَهُ وَاعْتِقَادِيَّةٌ

[المقدمة أمور] الأول مفهوم اسمه ، والمعروف كونه علما وقيل اسم جنس لإدخاله اللام وليس بشيء ، فإن العلم المركب لا الأصول ، بل الأصول بعد كونه علما في المباني ، يقال خاصا في المباني المعهودة للفقهاء ، فاللام للعهد والوجه أنه شخصي إذ لا يصدق على مسألة ، والعادة تعرفه مضافا وعلما ، فعلى الأول الأصول الأدلة ، والفقهاء التصديق لأعمال المكلفين التي لا تقصد لإعتقاد بالأحكام الشرعية القطعية مع ملكة الاستنباط ، ودخل نحو العلم بوجوب النية ، وقد يخص بطنها ، وعلى ما قلنا ليس هو شيئا من الفقه ولا الأحكام المظنونة إلا بإصطلاح ، ثم على هذا التقدير يخرج ما علم من المسائل بالضرورة الدينية ، وأما قصره على اليقين وجعل الظن في طريقه فمفهومه يقصره على حكمه ، وما قيل في إثبات قطعية مضمونات المجتهد مضمونه مقطوع بوجوب العمل به ، وكل ما قطع إلى آخره فهو مقطوع به ، ممنوع الكبري ، والراد بالملكة أدنى ما تتحقق به الأهلية ، وهو مضبوط ، وعلى الثاني فقال كثير : أما تعريفه لقبا ليسعروا برفعة مسماه ، وبعضهم علما لأن التعريف إفادة مجرد المسمى لا مع اعتبار ممدوحيته ، وإن كانت ثابتة فلا يعترض بنبوتها ، وكل علم كثيرا إدراكا ومتعلقاتها ، ولها وحدة غاية تستنبع وحدة موضوعها أول الملاحظة ، وفي التحقيق

الِاتِّصَافِ بِالْقَلْبِ ، وَأَسْمَاءُ الْعُلُومِ الْمُدَوَّنَةِ مَوْضُوعَةٌ لِكُلِّ ، وَكَذَا
 الْقَاعِدَةُ وَالْقَضِيَّةُ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ هُوَ إِذْرَاكَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى
 اسْتِنْبَاطِ الْفِقْهِ ، وَقَوْلُهُمْ عَنِ الْأَدِلَّةِ التَّفْصِيلِيَّةِ تَصْرِيحٌ بِإِلْزَامِ
 وَإِخْرَاجِ الْخِلَافِ بِهِ غَلْطٌ ، وَعَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْفِقْهِ ، وَجَعَلَ الْجِنْسِ
 الْإِعْتِقَادَ الْجَائِزَ الْمُطَابِقَ مُشْكِلٌ بِقَضِيَّةِ الْمُخْطِئِ فِي الْكَلَامِ ، وَلِأَنَّا
 نَمْنَعُ اشْتِرَاطَهُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ ، فَأَلَا وَجْهٌ كَوْنُهُ أَعَمُّ ، وَهَلَى الثَّانِي
 الْقَوَاعِدُ الَّتِي يَتَوَصَّلُ بِمَعْرِفَتِهَا وَالْقَوَاعِدُ فِيهِ مَعْلُومَاتٌ : أَعْنِي الْمَفَاهِيمَ
 التَّصْدِيقِيَّةَ الْكُلِّيَّةَ مِنْ نَحْوِ : الْأَمْرُ لِلْجُوبِ ، وَلِذَا قُلْنَا بِمَعْرِفَتِهَا وَمَعْنَاهَا
 كَالضَّابِطِ وَالْقَانُونِ وَالْأَصْلِ وَالْحَرْفِ قَضِيَّةٌ كُلِّيَّةٌ كَبُرَى لِسَهْلَةِ
 الْحُصُولِ لِإِنْتِظَامِهَا عَنْ مُحْسُوسٍ كَهَذَا أَمْرٌ وَنَهْيٌ ، وَهَذَا حَدٌّ أَشْمَى ،
 وَلَا يُنَافِي الْحَقِيقِيَّ ، وَاخْتَلَفَ فِيهِ مُقَدِّمَةُ الشَّرْعِ ، وَلَا خِلَافَ فِي خِلَافِهِ
 كَمَا قِيلَ لِإِمْكَانِ تَصَوُّرِ مَا يَتَصِفُ بِهِ وَلَوْ تَصَوُّرًا ، إِذِ الْحُصُولُ لَا يَسْتَلْزِمُهُ
 قَيْلٌ لَا لِأَنَّ الْكَثْرَةَ يَبْتَلِكُ الْوَحْدَةَ لَا تَصِيرُ نَوْعًا حَقِيقِيًّا ،
 وَمُقْتَضَى هَذَا أَنَّهُ مُطْلَقًا ، فَفِيهِ الْخِلَافُ أَيْضًا وَلِأَنَّهُ بِسَرْدِ الْعَقْلِ كُلِّ
 الْمَسَائِلِ ، وَلَيْسَ جِنْدِ الْقُدِّمَةِ ، وَقِيلَ نَعَمْ لِأَنَّ الْإِذْرَاكَ كَاتٍ أَوْ
 مُتَعَلِّقَاتِهَا كَالْمَادَّةِ وَوَحْدَتِهَا الدَّالَّةُ عَلَى الصُّورَةِ فَيَنْتَظِمُ الْمَأْخُودُ مِنْهُمَا
 جِنْسًا وَفَضْلًا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى سَرْدِ الْكُلِّ ، وَلِذَا كَانَ الْعِلْمُ مُطْلَقًا
 ذَاتِيًا لِمَا تَحْتَهُ وَالْعِلْمُ الْمَحْدُودُ لَيْسَ إِلَّا صِنْفًا لَمْ يَبْغُذْ كَوْنُهُ لَفْظِيًّا

مَبْنِيًّا عَلَى الإِضْطِلَاحِ فِي مُسَمًّى الْحَقِيقِيِّ أَهْوَ ذَاتِيَّاتِ الْحَقِيقِيَّةِ أَوْ مُطْلَقًا
 الثَّانِي مَوْضُوعُهُ الدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ الْكُلِّيُّ مِنْ حَيْثُ يُوَصَّلُ الْعِلْمُ
 بِأَحْوَالِهِ إِلَى قُدْرَةِ إِثْبَاتِ الْأَحْكَامِ لِأَفْعَالِ الْمَكْلَفِينَ أَخْذًا مِنْ
 شَخْصِيَّاتِهِ ، وَبِالْفِعْلِ فِي الْمَسَائِلِ أَنْوَاعُهُ وَأَعْرَاضُهُ وَأَنْوَاعُهَا ، فَالْمُرَادُ
 بِالْأَحْوَالِ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْإِثْبَاتِ وَهُوَ ذَاتِيٌّ لِلدَّلِيلِ ، وَإِنْ لَمْ يُحْمَلِ
 الْإِثْبَاتُ بِعَيْنِهِ ، وَنَظِيرُهُ فِي الْمَنْطِقِ لَا مَسْأَلَةَ مَحْمُولًا الْإِصَالِ ، وَمُقْتَضَى
 الدَّلِيلِ خُرُوجُ عُنْوَانِ الْمَوْضُوعِ ، فَالْبَحْثُ عَنْ حُجَّةِ الْإِجْمَاعِ وَخَبَرِ
 الْوَاحِدِ وَالْقِيَاسِ لَيْسَ مِنْهُ ، بَلْ مِنَ الْفَقْهِ لِأَنَّ مَوْضُوعَاتِهَا أَفْعَالُ الْمَكْلَفِينَ
 وَمَحْمُولَاتِهَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ إِذْ مَعْنَى حُجَّةٍ يَجِبُ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهُ وَهُوَ
 فِي الْقِيَاسِ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ فِعْلٌ الْمُجْتَهِدِ أَمَّا عَلَى أَنَّهُ الْمُسَاوَاةُ الْكَائِنَةُ عَنْ
 تَسْوِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ فِي الْعِلَّةِ فَلَيْسَتْ مَسْأَلَةً لِأَنَّهَا
 ضَرُورِيَّةٌ دِينِيَّةٌ ، بِخِلَافِ عُمُومِ النِّكَرَةِ فِي الثَّقْنِ فَإِنَّهُ حَالٌ لِلدَّلِيلِ
 فَتَنْ هَلِيَّةُ الْمَوْضُوعِ الْبَسِيطَةِ ، أَوَّلَى وَقَوْلُهُمْ مَا لَمْ يَثْبُتْ وَجُودُهُ كَيْفَ
 يَثْبُتُ لَهُ الْأَحْكَامُ يَقْتَضِي التَّوَقُّفَ لَا كَوْنَهَا مِنْ مَسَائِلِ الْعِلْمِ ، وَعَلَى
 مَنْ أَدْخَلَ الْأَحْكَامَ إِذْ يُبْحَثُ عَنْهَا مِنْ حَيْثُ تَثْبُتُ بِالْأَدِلَّةِ لَا يَبْغُدُ
 إِدْخَالَ الْمَكْلَفِ الْكُلِّيِّ إِذْ يُبْحَثُ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ تَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ ،
 وَقَدْ وَضَعَهُ الْحَنْفِيَّةُ مَعْنَى وَأَحْوَالَهُ فِي تَرْجَمَةِ الْعَوَارِضِ السَّمَائِيَّةِ
 وَالْمُكْتَسَبَةِ لِيَبَيَّنَ كَيْفَ تَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ وَإِذَا كَانَتْ الْغَايَةُ

الْمَطْلُوبَةُ لَا تَرْتَبُ إِلَّا عَلَى أَشْيَاءَ كَانَتْ الْمَوْضُوعُ كَمَا لَوْ تَرْتَبَتْ غَايَاتُ
عَلَى جُلٍّ مِنْ أَحْوَالٍ وَاحِدٍ حَيْثُ يَكُونُ مَوْضُوعُ عُلُومٍ يَخْتَلِفُ فِيهَا
بِالْحَيْثِيَّةِ ، وَمِنْ هُنَا اسْتَتَبَعَتْهُ ، وَلُزُومُ التَّنَاسُبِ اتَّفَاقٌ وَلَوْ اتَّفَقَ تَرْتِبُهَا
مَعَ عَدَمِهِ أَهْدَرَ وَبِحَسَبِ اتَّفَاقِ التَّرْتِبِ كَانَتْ مُتَبَايِنَةً وَمُتَدَاخِلَةً إِلَّا فِي
لُزُومِ عُرُوضٍ عَارِضِ الْمُبَايِنِ لِلْآخِرِ فِي الْبَحْثِ فَتَتَدَاخَلُ مَعَ التَّبَايُنِ
لِلْعُمُومِ الْأَعْتِبَارِيِّ : كَالْوَيْسِقِيِّ مَوْضُوعُهُ النِّعَمُ وَيَنْدَرِجُ تَحْتَ عِلْمِ
الْحِسَابِ ، وَمَوْضُوعُهُ الْعَدَدُ مَعَ تَبَايُنِ مَوْضُوعَيْهَا كَمَا قِيلَ إِذَا كَانَ
الْبَحْثُ فِي النِّعَمِ عَنِ النَّسَبِ الْعَدَدِيَّةِ

وَأَعْلَمَ أَنَّ إِيْرَادَهُمْ كُلًّا مِنَ الْحَدِّ وَالْمَوْضُوعِ وَالْغَايَةِ لِتَخْصِيلِ
الْبَصِيرَةِ لَا يَخْلُوعَنِ اسْتِدْرَاكِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ التَّسْمِيَةِ بِاسْمٍ خَاصٍ
وَلَمْ يُوْرِدُوْهُ لِذَلِكَ

الثَّالِثُ : الْمُقَدِّمَاتُ الْمَنْطِقِيَّةُ مَبَاحِثُ النَّظَرِ ، وَتَسْمِيَةُ جَمْعٍ لَهَا مَبَادِي
كَلَامِيَّةٌ بَعِيدَةٌ ، بَلِ الْكَلَامُ فِيهَا كَفَيْهِهِ لِاسْتِوَاءِ نَسَبِهَا إِلَى كُلِّ الْعُلُومِ
وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْبَحْثُ ذَاتِيًّا لِلْعُلُومِ ، وَهُوَ الْحَمْلُ بِالْذَّلِيلِ ، وَصَحَّتْهُ بِصَحَّةِ
النَّظَرِ وَفَسَادُهُ بِهِ وَجَبَ التَّمْيِيزُ لِيُعْلَمَ خَطَأُ الْمَطَالِبِ وَصَوَابُهَا وَلَيْسَ
فِي الْأُصُولِ مِنَ الْكَلَامِ إِلَّا مَسْأَلَةُ الْحَاكِمِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنَ الْحُسْنِ
وَالْقُبْحِ وَنَحْوِهِ ، وَهَذِهِ مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا زِيَادَةُ بَصِيرَةٍ ،
وَتَصِحُّ مَبَادِي عَلَى الْأُصُولِيِّينَ ، وَلَمَّا انْقَسَمَ إِلَى مَا يُفِيدُ عِلْمًا ، وَظَنًّا

مُبْزَا لِأَنَّ تَمْيِيزَهُمَا، وَتَمَامُهُ بِالْمَقَابِلَاتِ ، فَأُلْعِلِمُ حُكْمُهُ لَا يَحْتَمِلُ طَرَفَاهُ
نَقِيضُهُ عِنْدَ مَنْ قَامَ بِهِ لِلْمُوجِبِ ، فَدَخَلَ الْعَادِيُّ لِأَنَّ إِمْكَانَ كَوْنِ
الْجَبَلِ ذَهَبًا لَا يَمْنَعُ الْجَزْمُ بِنَقِيضِهِ عَنْ مُوجِبِهِ ، وَالْحَقُّ أَنَّ إِمْكَانَ
خَرْقِ الْعَادَةِ الْآنَ ، وَهُوَ ثَابِتٌ يَسْتَلْزِمُ تَنْجْوِيزَ النَّقِيضِ الْآنَ إِذَا لُوْحِظَ
النَّقِيضُ ، فَالْحَقُّ أَنَّ الْعِلْمَ كَذَلِكَ هُوَ مَا لَا يَحْتَمِلُ مُوجِبُهُ التَّبَدُّلَ
كَالْعَقْلِ وَالْخَبَرِ الصَّادِقِ ، وَالظَّنُّ حُكْمٌ يَحْتَمِلُهُ مَرَّةً جَوْحًا ، وَهُوَ الْوَهْمُ
وَلَا حُكْمٌ فِيهِ لِاسْتِحْكَالَتِهِ بِالنَّقِيضَيْنِ ، وَالشَّكُّ عَدَمُ الْحُكْمِ بِشَيْءٍ بَعْدَ
الشُّعُورِ لِلتَّسَاوِي ، فَيَخْرُجُ أَحَدُ قِسْمَيْ الْجَهْلِ الْبَسِيطِ وَلَمْ نَشْتَرِطْ
جَزْمًا لِأَنَّ الظَّنَّ غَيْرَ الْمُطَابِقِ لَيْسَ سِوَاهُ ، وَأَمَّا التَّقْلِيدُ فَلَيْسَ مِنْ حَقِيقَتِهِ
ظَنٌّ فَضْلًا عَنِ الْجَزْمِ كَمَا قِيلَ بَلْ قَدْ يَقْدَرُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ الْمُقَلِّدُ قَرِيبًا
وَقَدْ لَا ، وَغَايَتُهُ إِذَنْ حُسْنُ ظَنِّهِ بِمُقَلِّدِهِ ، وَقَدْ يَكُونُ وَلَا ظَنٌّ مَعَ عِلْمِهِ
أَنَّهُ مُفْضُولٌ ، وَخَرَجَ التَّصَوُّرُ عَنِ الْعِلْمِ وَالظَّنِّ عَلَى الْأَكْثَرِ اصْطِلَاحًا
لَا لِاعْتِبَارِ الْمُوجِبِ

وَقَدْ يُقَالُ صِفَةٌ تُوجِبُ تَمْيِيزًا لَا يَحْتَمِلُ فَيَدْخُلُ ، وَعَدَمُ
الْمُطَابَقَةِ فِي تَصَوُّرِ الْإِنْسَانِ صَهْلًا لِلْحُكْمِ الْمُقَارِنِ ، أَمَّا الصُّورَةُ
فَلَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهَا

وَالْوَجْهُ أَنَّهُ تَمْيِيزٌ ، وَإِلَّا ، فَإِنَّمَا يَصْدُقُ عَلَى الْقُوَّةِ الْعَاقِلَةِ ، وَلَا
دَلِيلَ إِلَّا عَلَى نِسْبَةٍ ، وَكَذَا الْمُعَارَضَةُ ، وَذَلِكَ عِنْدَ أَدْعَائِهَا صُورَةً

كَذَا كُصُورِ الْحُدُودِ ، وَحِينَئِذٍ تَقْبَلُ الْمَنَعَ ، وَيُدْفَعُ فِي الْأَسْمَى بِالنَّقْلِ ،
وَفِي الْحَقِيقَةِ الْعَجْزُ لَازِمٌ لَا لِمَا قِيلَ لَا يُكْتَسَبُ الْحَدُّ بِالْبُرْهَانِ
لِلْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ إِذْ ثُبُوتُ أَجْزَاءِ الشَّيْءِ لَهُ لَا يَتَوَقَّفُ إِلَّا عَلَى تَصَوُّرِهِ
لِأَنَّ الْفَرَضَ جَهَالَةٌ كَوْنُهَا أَجْزَاءُ الصُّورَةِ الْإِجْمَالِيَّةِ وَنِسْبَتُهَا إِلَيْهَا
بِالْجُزْئِيَّةِ مُجَرَّدُ دَعْوَى فَلَا يُوجِبُهُ إِلَّا دَلِيلٌ ، أَوْ لِلدَّوْرِ لِأَنَّ تَوَقُّفَ الدَّلِيلِ
عَلَى تَعَقُّلِ الْمَخْكُومِ عَلَيْهِ بِوَجْهِ ، وَهُوَ عَلَيْهِ بِوَاسِطَةِ تَوَقُّفِهِ عَلَى الْحَدِّ
بِحَقِيقَتِهِ أَوْ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُوجِبُ أَمْرًا فِي الْمَخْكُومِ عَلَيْهِ ، وَبِتَقْدِيرِهِ
يَسْتَلْزِمُ عَيْنَهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ ضَائِرٍ ، فَإِنْ قَالَ وَتَعَقُّلُهَا إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالْحَدِّ
فَكَالْأَوَّلِ ، بَلْ لِعَدَمِهِ فَإِنْ قِيلَ الْمُتَعَجَّبُ يُفِيدُهُ كِنَاطِقٍ لِأَنَّهُ
مُتَعَجَّبٌ وَكُلُّ مُتَعَجَّبٍ . قُلْنَا يُفِيدُ مُجَرَّدَ ثُبُوتِهِ ، وَالْمَطْلُوبُ أَخْصَ مِنْهُ
كَوْنُهُ عَلَى وَجْهِ الْجُزْئِيَّةِ ، فَالْحَقُّ حُكْمُ الْإِشْرَاقِيِّينَ لَا يَنْكَسِبُ
الْحَقِيقَةَ إِلَّا الْكَشْفُ ، وَهُوَ مَعْنَى الضَّرُورَةِ ، وَكَذَا مُنْعَ النَّهْمِ ، فَلَوْ
قَالَ لَوْ كَانَ لَمْ تَعْقِلْهَا مُنْعَ تَقِي التَّالِي فَالْإِعْتِرَاضُ يَبْطُلَانِ الطَّرْدِ
وَالْعَكْسِ بِنَاءً عَلَى الْإِعْتِبَارِ فِي الْمَفْهُومِ وَعَدَمِهِ ، فَإِنَّمَا يُورَدُ عَلَيْهِ مِنْ
حَيْثُ هُوَ أَسْمَى ، وَالنَّظَرُ حَرَكَةُ النَّفْسِ مِنَ الْمَطَالِبِ أَيْ فِي الْكَبْفِ
طَالِبَةً لِلْمُبَادَى بِاسْتِعْرَاضِ الصُّورِ : أَيْ تَكْيُفُهَا بِصُورَةٍ صُورَةٍ لِتَجَدُّ
الْمُنَاسِبِ ، وَهُوَ الْوَسْطُ فَرْتَبُهُ مَعَ طَرَفِي الْمَطْلُوبِ عَلَى وَجْهِ مُسْتَلْزِمٍ ،
وَالدَّلِيلُ الْمُوَصَّلُ بِنَفْسِهِ ، وَالذَّاكِرُ لِمَا فِيهِ إِرْشَادٌ ، وَمَا بِهِ الْإِرْشَادُ ، وَفِي

الِاصْطِلَاحِ مَا يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ بِذَلِكَ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى مَطْلُوبٍ خَبَرِيٍّ
فَهُوَ مُفْرَدٌ ، قَدْ يَكُونُ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ فِي الْمَطْلُوبِ كَالْعَالَمِ أَوْ الْوَسْطِ ،
وَلَوْ كَانَ مَعْنَى فِي السَّمْعِيَّاتِ ، وَمِنْهُ نَحْوُ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ذِكْرَ كُلِّ إِلَّا أَنْ
مَنْ أَفْرَدَ وَأَدْخَلَ الْأَسْتِدْلَالَ فِي مُسَمَّى الدَّلِيلِ ، فَهُوَ ذَاهِلٌ ، وَعِنْدَ
الْمَنْطَقِيِّينَ مَجْمُوعُ الْمَادَّةِ وَالنَّظَرِ ، فَهُوَ الْأَقْوَالُ الْمُتَنَزِّمَةُ ، وَلَا تَخْرُجُ
الْأَمَارَةُ ، وَلَوْ يُزَادُ لِنَفْسِهَا بَلْ لِيَخْرُجَ قِيَاسُ الْمَسَاوَةِ لِأَنَّهُ لِلْأَجَنَبِيَّةِ
وَلَا حَاجَةَ لِأَعْمِيَّتِهِ فَيَدْخُلُ ، وَلَا لِقَيْدِ التَّسْلِيمِ لِأَنَّهُ لِدَفْعِ الْمَنْعِ
لَا لِلْأَسْتِزَامِ لِأَنَّهُ لِلصُّورَةِ ، فَتَسْتَلْزِمُ دَائِمًا عَلَى نَحْوِهَا وَلَزِمَ سَبْقُ
الشُّعُورِ بِالْمَطْلُوبِ كَطَرَفِ الْقَضِيَّةِ وَكَيْفِيَّةِ الْحُكْمِ ، وَالتَّرَدُّدُ فِي ثُبُوتِ
أَحَدِهِمَا عَلَى أَى كَيْفِيَّتَيْنِهِ ، وَالْمَخْذُودُ مَعْلُومٌ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُسَمَّى ،
فَيُطْلَبُ أَنَّهُ أَى مَادَّةٍ مُرَكَّبَةٍ ، وَتَجْوِيزُ الْأَنْتِقَالِ إِلَى بَسِيطٍ يَلْزُمُهُ الْمَطْلُوبُ
لَيْسَ بِهِ وَلَوْ كَانَ بِالْقَصْدِ إِذْ لَيْسَ النَّظَرُ الْحَرَكَةُ الْأُولَى إِذْ لَا تَسْتَلْزِمُ
الثَّانِيَةَ بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ ، وَلِذَا وَقَعَ التَّعْرِيفُ بِهَا ، وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ فَسَادَ
النَّظَرِ بَعْدَ الْمُنَاسَبَةِ ، وَهُوَ فَسَادُ الْمَادَّةِ ، وَعَدَمُ ذَلِكَ الْوَجْهِ وَهُوَ جَعْلُ
الْمَادَّةِ عَلَى حَدٍّ مُعَيَّنٍ فِي أَنْتِسَابِ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ ، وَذَلِكَ طَرُقٌ
الْأَوَّلُ مُلَازِمَةٌ بَيْنَ مَفْهُومَيْنِ ، ثُمَّ نَقَى اللَّازِمَ لِيَنْتَفِي الْمَلْزُومُ أَوْ إِنْبَاتُ
الْمَلْزُومِ لِيَتَبَيَّنَ اللَّازِمُ ، أَوْ نَقَى الْمَلْزُومَ لِنَقْيِ اللَّازِمِ فِي الْمَسَاوَةِ ، أَوْ
ثُبُوتُ اللَّازِمِ لِثُبُوتِ الْمَلْزُومِ فِيهِ أَيْضًا كَمَا أَوْ كَمَا أَوْ لَوْ كَانَ وَاجِبًا

فَتَارِكُهُ يَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ لِسُكْنِ لَا يَسْتَحِقُّ فَلَيْسَ، أَوْ وَاجِبٌ فَيَسْتَحِقُّ
أَوْ لَيْسَ وَاجِبًا فَلَا يَسْتَحِقُّ تَارِكُهُ الطَّرِيقُ الثَّانِي عِنَادُ بَيْنَهُمَا فِي
الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ ، فِي وَجُودِ أَحَدِهِمَا عَدَمُ الْآخَرِ وَفِي عَدَمِهِ وَجُودُهُ أَوْ
فِي الْوُجُودِ قَطَطٌ ، قَمَعَ وَجُودِ كُلِّ عَدَمِ الْآخَرِ وَعَدَمُهُ عَقِيمٌ : الْوِزْرُ إِمَّا
وَاجِبٌ أَوْ مَنْذُوبٌ ، لَكِنَّهُ وَاجِبٌ لِلْأَمْرِ الْمَجْرَدِ بِهِ فَلَيْسَ مَنْذُوبًا ،
أَوْ فِي الْعَدَمِ فَقَلْبُ الْمَثَالِ وَحُكْمِهِ . الطَّرِيقُ الثَّالِثُ : أَنْتِسَابُ الْمُنَاسِبِ
وَهُوَ الْوَسْطُ لِكُلِّ مِنْ طَرَفِي الْمَطْلُوبِ بِالْوَضْعِ وَالْحَمَلِ ، فَيَكُونُ
مُجْلِسَانِ خَبَرِيَّتَانِ ، وَهُمَا الْمُقَدِّمَتَانِ مِنْ ثَلَاثَةٍ لِتَكَرُّرِ الْوَسْطِ ، وَيُسَمَّى
الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ فِي الْمَطْلُوبِ أَصْغَرَ ، وَبِهِ فِيهِ أَكْبَرٌ ، وَالْمُشْتَرَكُ أَوْسَطُ
وَبِاعْتِبَارِهِمَا الْمُقَدِّمَتَانِ ، وَيَتَصَوَّرُ بِأَرْبَعِ صُورٍ لِأَنَّ التَّكَرُّرَ مَحْمُولٌ فِي
الصَّغَرِ مَوْضُوعٌ فِي الْكِبَرِ ، أَوْ عَكْسُهُ ، أَوْ مَوْضُوعٌ فِيهِمَا أَوْ مَحْمُولٌ
وَكُلُّ صُورَةٍ تُسَمَّى شَكْلًا ، وَقَطْعِيَّةُ اللَّازِمِ بِقَطْعِيَّتَيْهِمَا ، وَهُوَ الْبَرَاهَانُ
وَزَنْدِيَّتُهُ بَظَنِّيَّةٍ إِحْدَاهُمَا ، وَهُوَ الْأَمَارَةُ

الشَّكْلُ الْأَوَّلُ : بِحَمَلِهِ فِي الصَّغَرِ وَوَضْعِهِ فِي الْكِبَرِ ، شَرْطُ
اسْتِلْزَامِهِ إِيْجَابُ صُغَرَاهُ إِلَّا فِي مُسَاوَاةِ طَرَفِي الْكِبَرِ ، وَكُلِّيَّةُ
الْكِبَرِ فَيَحْصُلُ ضَرْبٌ : كُلِّيَّتَانِ مُوجِبَتَانِ ، كُلُّ جِصٍّ مَكِيلٌ ،
وَكُلُّ مَكِيلٍ رَبَوِيٌّ ، فَكُلُّ جِصٍّ رَبَوِيٌّ ، وَبِكَيْفِيَّتَيْهِ ، وَالصَّغَرِ
جُزْئِيَّةٌ بَعْضُ الْوُضُوءِ مَنَوِيٌّ ، وَكُلُّ مَنَوِيٍّ عِبَادَةٌ ، فَبَعْضُ الْوُضُوءِ

عِبَادَةٌ ، وَكُلِّيتَانِ الْأُولَى مُوجِبَةٌ : كُلُّ وُضُوءٍ مَقْصُودٌ لِغَيْرِهِ ، وَلَا مَقْصُودٌ لِغَيْرِهِ يُشْتَرَطُ فِيهِ نِيَّةٌ ، فَلَا وُضُوءٌ يُشْتَرَطُ فِيهِ نِيَّةٌ ، وَقَلْبُهُ فِي التَّسَاوِي فَقَطْ لِأَشْيَاءٍ مِنَ الْإِنْسَانِ بِصَهَّالٍ ، وَكُلُّ صَهَّالٍ فَرَسٌ ، وَلَوْ قُلْتُ حَيَوَانٌ لَمْ يَصِحَّ ، وَبِكَيْفِيَّتِي مَا قَبْلَهُ ، وَالْأُولَى جُزْئِيَّةٌ ، وَإِنْتِاجُ هَذَا ضَرُورِيٌّ ، وَبَاقِيهَا نَظَرِيٌّ فَيُرَدُّ إِلَى الضَّرُورِيِّ

الشَّكْلُ الثَّانِي : بِحَمَلِهِ فِيهِمَا ، شَرْطُهُ اخْتِلَافُهُمَا كَيْفًا وَكُلِّيَّةٌ كُبْرَاهُ ، فَلَا يُنتَجِجُ إِلَّا سَلْبًا ، وَالنَّاتِجَةُ تَتَضَمَّنُ أَبَدًا مَا فِيهِمَا مِنْ خِصَّةٍ سَلْبٍ وَجُزْئِيَّةٍ ، ضَرْوَبُهُ كُلِّيتَانِ الْأُولَى مُوجِبَةٌ السَّلَمُ رُخْصَةٌ لِلْمَعَالِيسِ ، وَلَا حَالٌ بِرُخْصَةٍ لِلْمَعَالِيسِ ، فَلَا سَلَمَ حَالٌ ، رَدُّهُ بِعَكْسِ الثَّانِيَةِ ، وَالسَّالِبَةُ تَنْعَكِسُ كَكَمِّيَّتِهَا بِالْإِسْتِقَامَةِ ، وَالْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ جُزْئِيَّةٌ إِلَّا فِي مُسَاوَاةٍ طَرَفَيْهَا ، وَقَلْبُهُ وَرَدُّهُ بِعَكْسِ الصُّغَرَى وَجَعَلَهَا كُبْرَى ، ثُمَّ عَكْسِ النَّاتِجَةِ وَكَالْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّ الْأُولَى جُزْئِيَّةٌ : بَعْضُ الْوُضُوءِ غَيْرُ مَنُوعٍ ، وَلَا عِبَادَةٌ غَيْرُ مَنُوعٍ ، فَبَعْضُ الْوُضُوءِ لَيْسَ عِبَادَةً ، رَدُّهُ كَالْأَوَّلِ وَكَالثَّانِي إِلَّا أَنَّ أَوَّلَهُ جُزْئِيَّةٌ : بَعْضُ الْغَائِبِ لَيْسَ بِمَعْلُومٍ ، وَكُلُّ مَا يَصِحُّ بَيْنَهُ مَعْلُومٌ ، فَبَعْضُ الْغَائِبِ لَا يَصِحُّ بَيْنَهُ ، رَدُّهُ بِعَكْسِ الثَّانِيَةِ بِعَكْسِ النَّقِيصِ ، وَبِاخْتِلَافٍ فِي كُلِّ ضَرْوَبٍ جَعَلَ نَقِيصِ الْمَطْلُوبِ وَهُوَ الْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ هُنَا صُغَرَى الْأَوَّلِ ، وَتَضَمَّنُ الْكُبْرَى إِلَيْهَا يَسْتَلْزِمُ بِالْآخِرَةِ كَذِبَ نَقِيصِ الْمَطْلُوبِ ، فَالْمَطْلُوبُ حَقٌّ

الشَّكْلُ الثَّالِثُ بَوْضَعُهُ فِيهِمَا، شَرْطُهُ إِجَابُ صُغْرَاهُ وَكُلِّيَّةُ
 أَحَدَاهُمَا، ضَرْوُهُ كِلَيْتَانِ مُوجِبَتَانِ كُلُّ بُرٍّ مَكِيلٌ، وَكُلُّ بُرٍّ
 رَبَوِيٌّ، فَبَعْضُ الْمَكِيلِ رَبَوِيٌّ، لِأَنَّ رَدَّهُ بِعَكْسِ الْأُولَى، فَلَوْ
 كَانَتْ مُتَسَاوِيَةً الْجُزْءَيْنِ أُنْتَجَ كُلِّيًّا، وَمِثْلُهُ إِلَّا أَنَّ الْأُولَى جُزْئِيَّةٌ
 يُنْتَجِ مِثْلُهُ، وَيُرَدُّ بِعَكْسِ الصُّغْرَى وَعَكْسُ الثَّانِي يُنْتَجِ كَالْأَوَّلِ
 وَرَدُّهُ بِجَعْلِ عَكْسِ الْكُبْرَى صُغْرَى وَعَكْسِ النَّيْجَةِ، فَلَوْ الصُّغْرَى
 مُتَسَاوِيَةٌ عَكِستْ وَعُكْسِ النَّيْجَةِ، وَكِلَيْتَانِ الثَّانِيَّةُ سَالِبَةٌ: كُلُّ
 بُرٍّ مَكِيلٌ، وَكُلُّ بُرٍّ لَا يَجُوزُ بَيْنَهُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلًا فَبَعْضُ الْمَكِيلِ
 لَا يَجُوزُ بَيْنَهُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلًا، يُنْتَجِ كَالْأَوَّلِ فِي الْمُسَاوَةِ وَالْأَعْمِيَّةِ،
 وَيُرَدُّ بِعَكْسِ الصُّغْرَى، وَكَالرَّابِعِ إِلَّا أَنَّ أَوَّلَهُ جُزْئِيَّةٌ يُنْتَجِ
 سَلْبًا جُزْئِيًّا، وَيُرَدُّ مِثْلُهُ، وَقَلْبُهُ كَمِّيَّةٌ يُنْتَجِ مِثْلُهُ: كُلُّ بُرٍّ
 مَكِيلٌ، وَبَعْضُ الْبُرِّ لَا يَبَاعُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلًا، فَبَعْضُ الْمَكِيلِ لَا يَبَاعُ
 إِلَى آخِرِهِ، وَرَدُّهُ بِاعْتِبَارِ الْكُبْرَى مُوجِبَةٌ سَالِبَةٌ لِلْخُمُولِ وَهِيَ لَازِمَةٌ
 لِلْسَالِبَةِ وَبِجَعْلِ عَكْسِهَا صُغْرَى لِكُلِّ بُرٍّ مَكِيلٍ فَيُنْتَجِ مَا يَنْعَكِسُ
 إِلَى الْمَطْلُوبِ، وَبَيِّنُ هَذَا وَمَا قَبْلَهُ بِالْخُلْفِ إِلَّا أَنَّكَ تَجْعَلُ تَقْيِضَ
 الْمَطْلُوبِ كُبْرَى

الشَّكْلُ الرَّابِعُ خَالَفَ الْأَوَّلَ فِيهِمَا، فَرَدُّهُ بِعَكْسِهَا أَوْ
 قَلْبِهَا، فَإِذَا كَانَتْ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً أُنْتَجَ مَعَ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةُ

برَدِّهِ بِعَكْسِ الْمَقْدَمَتَيْنِ فَقَطَّ لِعَدَمِ السَّلْبِ فِي صُغْرَى الْأَوَّلِ ، وَمَعَ
 الْمُوجِبَتَيْنِ بِقَلْبِهِمَا ، ثُمَّ عَكْسِ النَّاسِجَةِ لَا بِعَكْسِهِمَا لِطُلَانِ الْجُزْئِيَّتَيْنِ
 فَسَقَطَتِ السَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ لِانْتِفَاءِ الطَّرِيقَيْنِ مَعَهَا ، وَلَوْ تَسَاوَا فِي
 الْكِبْرَى الْمُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ صَحَّ بِعَكْسِهِمَا ، وَإِذَا كَانَتْ الصُّغْرَى
 مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً فَيَجِبُ كَوْنُ الْآخَرَى السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ ، وَعَلَى التَّسَاوِ
 تَجُوزُ الْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ ، أَوِ السَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ ، فَيَجِبُ الْكِبْرَى كُلِّيَّةٌ
 مُوجِبَةٌ لِامْتِنَاعِ خِلَافِ ذَلِكَ ، ضَرْوُهُ كِلَيْتَانِ مُوجِبَتَانِ : كُلُّ مَا يَلْزَمُ
 عِبَادَةٌ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى النِّيَّةِ ، وَكُلُّ تَيَمُّمٍ يَلْزَمُ عِبَادَةٌ ، لِأَزِمِهِ كُلُّ تَيَمُّمٍ مُفْتَقِرٌ
 إِلَى النِّيَّةِ بِقَلْبِ الْمَقْدَمَتَيْنِ ، ثُمَّ يُعَكَّسُ إِلَى الْمَطْلُوبِ وَهُوَ بَعْضُ الْمُفْتَقِرِ
 تَيَمُّمٌ ، فَإِنْ قُلْتَ : مَا السَّبَبُ وَكُلُّ مِنْ لُزُومِ الْكُلِّيَّةِ وَمَعْنَاهَا صَحِيحٌ ،
 قِيلَ لِفَرَضِ كَوْنِ الصُّغْرَى مُطْلَقًا مَا اشْتَمَلَ عَلَى مَوْضُوعِ الْمَطْلُوبِ
 وَالْكَبْرَى مَحْمُولُهُ ، فَإِذَا زَعَمْتَ أَنَّ الْإِسْتِدْلَالَ بِالرَّابِعِ كَانَ الْمُفْتَقِرُ
 مَوْضُوعَهُ ، وَالتَّيَمُّمُ مَحْمُولُهُ ، وَالْحَاصِلُ عِنْدَ الرَّدِّ عَكْسُهُ فَيَمْنَعُ كَيْسُ
 جُزْئِيًّا ، وَلَوْ تَسَاوَا كَانَ كُلِّيًّا . الثَّانِي مِنْهُ إِلَّا أَنَّ الثَّانِيَةَ جُزْئِيَّةٌ : كُلُّ
 عِبَادَةٍ بِنِيَّةٍ وَبَعْضُ الْوُضُوءِ عِبَادَةٌ ، وَالرَّدُّ وَاللَّازِمُ كَالْأَوَّلِ . الثَّالِثُ
 كِلَيْتَانِ ، الْأُولَى سَالِبَةٌ : كُلُّ عِبَادَةٍ لَا تَسْتَعْنِي عَنِ النِّيَّةِ ، وَكُلُّ
 مَنْدُوبٍ عِبَادَةٌ يُنْتَجِجُ سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ لَا مُسْتَعْنَى بِالْقَلْبِ وَالْعَكْسِ .
 الرَّابِعُ كِلَيْتَانِ الثَّانِيَةُ سَالِبَةٌ يَنْتَجِجُ جُزْئِيَّةٌ سَالِبَةٌ : كُلُّ مُبَاحٍ

مُسْتَفْنٍ، وَكُلُّهُ وَضُوءٌ لَيْسَ بِمُبَاحٍ ، فَبَعْضُ الْمُسْتَفْنَى عَنِ النَّبَةِ لَيْسَ
بِوَضُوءٍ ، يَرُدُّ بِعَكْسِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ ، وَلَوْ كَانَ فِي الْمَوْجِبَةِ نَسَائِرٌ كَانَتْ
كُلِّيَّةً الْخَامِسُ جُزْئِيَّةٌ مُوجِبَةٌ ، وَسَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ كَالرَّابِعِ
لَا زِمًا وَرَدًّا ، وَيُبَيِّنُ النُّكْلُ بِالْخُلْفِ الطَّرِيقَ الرَّابِعُ : الْإِسْتِغْرَاهُ
تَنْبَعُ الْجُزْئِيَّاتِ ، فَيُسْتَدَلُّ عَلَى الْحُكْمِ الْكُلِّيِّ بِثَبُوتِهِ فِيهَا وَهُوَ
تَامٌ إِنْ اسْتِغْرِقَتْ يُفِيدُ الْقُطْعَ ، وَنَاقِصٌ خِلَافَهُ ، فَأَمَّا التَّمَثِيلُ وَهُوَ
الْقِيَاسُ الْفِقْهِيُّ الْآتِي مِنْ مَقَاصِدِ الْفَنِّ

الرَّابِعُ اسْتِمْدَادُهُ أَحْكَامٌ اسْتَنْبَطُوهَا لِأَقْسَامٍ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ
جَعَلُوهَا مَادَّةً لَهُ لَيْسَتْ مَدُونَةً قَبْلَهُ فَكَانَتْ مِنْهُ ، وَتَوَقَّفُ إِثْبَاتِ
بَعْضِ مَطَالِبِهِ عَلَيْهَا لَا يُنَافِي الْأَصَالَهَ لِجَوَازِ مَسْأَلَةٍ مَبْدَأُ لِمَسْأَلَةٍ ، وَهَذَا
لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ مِنْهَا ، وَحَمَلُ حُكْمِ الْعَامِّ مَثَلًا ،
وَالْمُطْلَقِ لَيْسَ بِقَيْدٍ كَوْنُهُ عَامٌّ الْأَدِلَّةُ بَلْ يَنْطَبِقُ عَلَيْهَا وَقَدْ يَخْرِي فِيهَا
خِلَافٌ ، وَأَجْزَاءُ مُسْتَقَلَّةٌ تَصَوُّرَاتُ الْأَحْكَامِ كَالْفَقْهِ يَجْمَعُهُمَا الْإِحْتِيَاجُ
إِلَى تَصَوُّرِ مَخْضُوعَاتِ الْمَسَائِلِ عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ اسْتِمْدَادُ الْفَقْهِ إِيَّاهَا مِنْهُ
إِسْبَاقُهُ ، وَإِنْ لَمْ يُدَوَّنْ وَبَرِّدَ بِهَا مَوْضُوعَاتٌ فِي مِثْلِ: الْمَدُوبُ مَأْمُورٌ
بِهِ أَوَّلًا ، وَالْوَاجِبُ إِمَّا مُقَيَّدٌ بِالْوَقْتِ أَوَّلًا ، وَعَنْهُ عُدَّتْ مِنَ الْمَوْضُوعِ .
وَمَا قِيلَ كُلُّهُ أَجْزَاءُ غُلُومٍ بَاطِلٌ ، وَمَا يُحَالُ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ لَيْسَ
اسْتِمْدَادًا بَلْ تَدَاخُلُ مَوْضُوعَتَا عِلْمَيْنِ يُوجِبُ مِثْلَهُ ، وَالسَّمْعِيُّ مِنْ

حَيْثُ يُوصَلُ يَنْدَرِجُ فِيهِ السَّمْعِيُّ النَّبَوِيُّ مِنْ حَيْثُ كَيْفِيَّةُ الثَّبُوتِ
وَمَبَاحِثُ الإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ وَالنَّسْخِ ظَاهِرٌ

الْمَقَالَةُ الْأُولَى : فِي الْمَبَادِيِّ اللُّغَوِيَّةِ ، اللُّغَاتُ الْأَلْفَاظُ الْمَوْضُوعَةُ ، ثُمَّ
تُضَافُ كُلُّ لُغَةٍ إِلَى أَهْلِهَا ، وَمِنْ لُطْفِهِ الظَّاهِرِ تَعَالَى ، وَقُدْرَتِهِ الْبَاهِرَةِ
الْإِوتَارُ عَلَيْهَا ، وَالْهُدَايَةُ لِلدَّلَالَةِ بِهَا خَفَّتِ الْمُؤَنَةُ ، وَعَمَّتِ الْفَائِدَةُ ،
وَالْوَضْعُ لِلْأَجْنَاسِ أَوْلَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ قَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ ، وَلَا شَكَّ فِي
أَوْضَاعِ أُخَرَ لِلْخَلْقِ عِلْمِيَّةٍ شَخْصِيَّةٍ وَغَيْرُهَا جَائِزٌ ، فَيَقَعُ التَّرَادُفُ
لِقَوْلِهِ تَعَالَى : وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا وَأَصْحَابُ أَبِي هَاشِمٍ الْبَشَرُ آدَمُ
وَعَبْرُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى - وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ - أَفَادَ
نِسْبَتَهَا إِلَيْهِمْ وَهِيَ بِالْوَضْعِ ، وَهُوَ نَامٌ عَلَى الْمَطْلُوبِ ، وَأَمَّا تَقْرِيرُهُ دَوْرًا
كَذَا دَلَّ عَلَى سَبْقِ اللُّغَاتِ الْإِزْسَالُ ، وَلَوْ كَانَ بِالتَّوْقِيفِ وَلَا يَتَصَوَّرُ
إِلَّا بِالْإِزْسَالِ سَبْقَ الْإِزْسَالِ اللُّغَاتِ فَيَدُورُ فَعَلَطٌ ، لِظُهُورِ أَنَّ كَوْنَ
التَّوْقِيفِ لَيْسَ إِلَّا بِالْإِزْسَالِ إِنَّمَا يُوجِبُ سَبْقَ الْإِزْسَالِ عَلَى التَّوْقِيفِ
لَا اللُّغَاتِ بَلْ يُفِيدُ سَبْقَهَا فَالْجَوَابُ بِأَنَّ آدَمَ عَلَّمَهَا وَعَلَّمَهَا فَلَا دَوْرَ ،
وَيَمْنَعُ حَضَرَ التَّوْقِيفِ عَلَى الْإِزْسَالِ لِحَوَازِهِ بِالْإِلْهَامِ ، ثُمَّ دَفَعَهُ بِخِلَافِ
الْمُعْتَادِ ضَائِعٌ ، بَلِ الْجَوَابُ أَنَّهَا لِلْإِخْتِصَاصِ ، وَلَا يَسْتَكْرِمُ وَضْعُهُمْ بَلْ
يَثْبُتُ مَعَ تَعْلِيمِ آدَمَ بَنِيهِ إِيَّاهَا ، وَتَوَارَثَ الْأَقْوَامُ فَأَخْتَصَّ كُلُّ
بَلْعَةٍ ، وَأَمَّا تَجْوِيزُ كَوْنِ - عَلَّمَ - أَلْهَمَهُ الْوَضْعَ ، أَوْ مَا سَبَقَ وَضَعُهُ مِنْ

تَقَدَّمَ فَخِلَافُ الظَّاهِرِ ، وَالْمَسْأَلَةُ ظَنِّيَّةٌ مِنَ الْمَقْدَمَاتِ وَالْمَبَادِي فِيهَا تَغْلِيْبُ
كَالَّتِي تَلِيهَا ، وَكَوْنُ الْمُرَادِ بِالْأَسْمَاءِ الْمُسَمَّيَاتِ بِعَرَضِهِمْ مُنْذَرٌ
بِالتَّعْجِيزِ بِأَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ ، وَبَعْدَ عِلْمِ الْمُسَمَّيَاتِ ، وَتَوَقُّفُ الْقَاضِي
لِعَدَمِ الْقَطْعِ لَا يَنْبَغِي الظَّنَّ ، وَالْمُتَبَادِرُ مِنْ قَوْلِهِ : كُلُّ مُمْكِنٍ عَدَمُهُ ،
وَهُوَ مَمْنُوعٌ ، وَلَفْظُ - كُلُّهَا - يَنْبَغِي اقْتِصَارَ الْحُكْمِ عَلَى كَوْنِ مَا وَضَعَهُ
مُسَبَّحَانُهُ الْقَدَرِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ فِي تَعْرِيفِ الْأَصْطِلَاحِ ، إِذْ يُوجِبُ الْعُمُومُ
فَانْتِفَى تَوَقُّفُ الْأُسْتَاذِ فِي غَيْرِهِ : كَمَا نُقِلَ عَنْهُ ، وَإِلْزَامُ الدَّوْرِ أَوِ التَّسْلُسِ
لَوْ لَمْ يَكُنْ تَوْقِيفُ الْبَعْضِ مُنْتَفِيً ، بَلِ التَّرْدِيدُ مَعَ الْقَرِيْنَةِ كَافٍ فِي
الْكُلِّ ، وَتَدْخُلُ الْأَفْعَالُ وَالْحُرُوفُ لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ لَفَةً هَذَا ، وَأَمَّا
اعْتِبَارُ الْمُنَاسَبَةِ فَيَجِبُ الْحُكْمُ بِهِ فِي وَضْعِهِ تَعَالَى لِلْقَطْعِ بِحِكْمَتِهِ ،
وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي غَيْرِهِ ، وَالْوَاحِدُ قَدْ يُنَاسِبُ بِالذَّاتِ الضَّدَّتَيْنِ ، فَلَا يُسْتَدَلُّ
عَلَى نَفْيِ لُزُومِهَا بِوَضْعِ الْوَاحِدِ لِهَمَّا ، وَهُوَ مُرَادُ الْقَائِلِ بِلُزُومِ الْمُنَاسَبَةِ
فِي الدَّلَالَةِ وَإِلَّا فَهُوَ ضَرْوَرِيُّ الْبُطْلَانِ ، وَالْمَوْضُوعُ لَهُ قِيلَ الذَّهْنِيُّ دَائِمًا ،
وقِيلَ الْخَارِجِيُّ ، وَقِيلَ الْأَعْمُ ، وَنَحْنُ فِي الْأَشْخَاصِ لِلْخَارِجِيِّ ،
وَوُجُوبُ اسْتِحْضَارِ الصُّورَةِ لِلْوَضْعِ لَا يَنْفِيهِ ، وَنَفَيْنَاهُ لِلْمَاهِيَّاتِ
الْكُلِّيَّةِ سِوَى عِلْمِ الْجِنْسِ عَلَى رَأْيٍ بَلْ لِفَرْدٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ فِيمَا أَفْرَادُهُ
خَارِجِيَّةٌ أَوْ ذِهْنِيَّةٌ ، وَطَرِيقُ مَعْرِفَتِهَا التَّوَاتُرُ : كَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ
وَالْحَرِّ وَالْبَرْدِ ، وَأَكْثَرُ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ مِنْهُ ، وَالتَّشْكِيكُ فِيهِ سَفْسَظَةٌ

فِي مَقْطُوعٍ ، وَالْآحَادُ : كَالْقُرْ ، وَاسْتِنْبَاطُ الْعَقْلِ مِنَ النِّقْلِ : كَنْقَلِ أَنْ
الْجَمْعَ الْمُحَلَّى يَدْخُلُهُ الِاسْتِنْنَاهُ ، وَأَنَّهُ إِخْرَاجُ بَعْضِ مَا يَشْمَلُهُ اللَّفْظُ
فِيحْكُمُ بِعُمُومِهِ . أَمَّا الصَّرْفُ فَبِمَعْزِلٍ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ نَقْلُ قَوْلِ الْوَاضِعِ
كَذَا لِكَذَا ، بَلْ تَوَارَثُ فَهْمٍ كَذَا مِنْ كَذَا ، فَإِنْ زَادَ فَذَلِكَ .
وَاخْتَلَفَ فِي التَّعْيِيسِ : أَيْ إِذَا سُمِّيَ مُسَمًى بِاسْمٍ فِيهِ مَعْنَى يُحَالُ أَعْتَبَارُهُ
فِي التَّسْمِيَةِ لِلدَّوْرَانِ وَيُوجَدُ فِي غَيْرِهِ ، فَهَلْ يَتَعَدَّى الْاسْمُ إِلَيْهِ فَيُطْلَقُ
عَلَيْهِ حَقِيقَةً كَالْمُسَمًى تَقْلًا : كَالْحَمْرِ عَلَى النَّبِيدِ الْمُخَامَرَةِ ، أَوْ يُخَصَّ
بِمُخَامَرٍ هُوَ مَا الْعِنَبِ ، وَالسَّارِقِ عَلَى النَّبَاشِ لِلْأَخْذِ خُفِيَّةً ، وَالزَّانِي
عَلَى اللَّاطِطِ لِلِإِيْلَاجِ الْمُحَرَّمِ ، وَالْمُخْتَارُ نَفِيَّهُ ، قَالُوا الدَّوْرَانُ ، قُلْنَا إِفَادَتُهُ
مَنْعُوَّةٌ ، وَبَعْدَ التَّسْلِيمِ إِنْ أَرَدْتُمْ مُطْلَقًا فَغَيْرُ الْمَفْرُوضِ ، لِأَنَّ مَا يُوْجَدُ
فِيهِ حِينَئِذٍ يَكُونُ مِنْ أَفْرَادِ الْمُسَمًى ، أَوْ فِي الْأَصْلِ قَطْعُ مَنْعًا كَوْنُهُ
طَرِيقًا هُنَا ، وَكَوْنُهُ كَذَلِكَ فِي الشَّرْعِيَّاتِ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ لَا يَسْتَلْزِمُهُ
فِي الْاسْمِ لِأَنَّهُ سَمِيٌّ تَعَبُّدٌ بِهِ ، لَا عَقْلِيٌّ ، ثُمَّ تَجَوِزُ كَوْنِ خُصُوصِيَّةِ
الْمُسَمًى مُعْتَبَرَةً ثَابِتَةً ، بَلْ ظَاهِرٌ بِثُبُوتِ مَنْعِهِمْ طَرْدَ الْأَدْهَمِ وَالْأَبْلَقِ
وَالْقَارُورَةِ وَالْأَجْدَلِ وَالْأَخِيلِ وَمَا لَا يُخْصَى ، فَظَهَرَ أَنَّ النَّاطِقَ فِي مِثْلِهِ
الْمَجْمُوعُ ، فَإِتْبَاطُهَا بِهِ بِالْإِخْتِمَالِ

وَاللَّفْظُ إِنْ وَضِعَ لِغَيْرِهِ فَسُتَعْمِلَ وَإِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ ، وَإِلَّا فَهُمَلٌ
وَإِنْ أَسْتُعْمِلَ كَدَبَرُ ثَلَاثَةٍ ، وَبِالْمُهْمَلِ ظَهَرَ وَضَعُ كُلِّ لَفْظٍ لِنَفْسِهِ

كَوَضْعِهَا لِفَيْزِهِ ، لِأَنَّ الْجَارَ يَسْتَلْزِمُ وَضْعًا لِلْمُغَايِرِ ، وَهُوَ مُنْتَفٍ فِي
 الْمُهْمَلِ ، وَلِعَدَمِ الْعَلَاقَةِ ، وَيَجِبُ كَوْنُ الدَّلَالَةِ عَلَى مُغَايِرٍ قَبْلَ الْمُسْتَدِ
 لِعَدَمِ الشُّهُرَةِ وَشُهْرَةِ مَا يُقَابِلُهُ ، وَلَمَّا كَانَ غَيْرَ قَصْدِيٍّ ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ
 أَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا تَجْوِيزَ اسْتِعْمَالِهِ لِيُخَكِّمَ عَلَيْهِ نَفْسِهِ لَمْ يَوْضَعِ الْأَلْقَابُ
 الْأَصْطِلَاحِيَّةَ بِاعْتِبَارِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ كُلُّ مَوْضُوعٍ لِلْمُغَايِرِ مُشْتَرَكًا ،
 وَلَمْ يَسْمَعْ بِاعْتِبَارِهِ عِلْمًا ، وَلَا اسْمَ جِنْسٍ ، وَلَا دَالًّا بِالمُطَابَقَةِ ،
 وَالْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّهُ مُكَابَرَةٌ لِلْعَقْلِ ، بَلْ لَا وَضْعَ لِاسْتِدْعَائِهِ التَّعَدُّدَ ،
 وَلِأَنَّهُ لِلْحَاجَةِ وَهِيَ فِي الْمَغَايِرِ مَبْنِيٌّ عَلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ ، وَمَا قُلْنَا مُخْلَصٌ
 مِنْهُ وَالْمُسْتَعْمَلُ مُفْرَدٌ وَمُرَكَّبٌ ، فَالْمُفْرَدُ مَا لَهُ دَلَالَةٌ لِاسْتِقْلَالِهِ
 بِوَضْعِهِ ، وَلَا جُزْءٌ مِنْهُ لَهُ مِثْلُهَا ، وَالْمُرَكَّبُ مَا لَهُ ذَلِكَ وَالجُزْءُ ، وَلَمْ
 يُشْتَرَطْ كَوْنُهُ دَالًّا عَلَى جُزْءٍ الْمُسَمَّى ، فَدَخَلَ تَحْوِيٌّ عَبْدُ اللَّهِ عَلَمًا فِي الْمُرَكَّبِ
 وَخَرَجَ تَضْرِبُ وَأَخْوَانُهُ لِأَنَّهُ لِمُجَرَّدِ فِعْلِ الْحَالِ أَوْ الِاسْتِقْبَالِ لِمَوْضُوعٍ
 خَاصٍّ ، بِخِلَافِ ضَرْبِ لِاسْتِقْلَالِ تَائِهِ بِالِإِسْنَادِ ، بِخِلَافِ تَاءِ تَضْرِبُ وَقَيْدِ
 الْمُنْطَقِيَّوْنَ دَلَالَةَ الْجُزْءِ بِجُزْءِ الْمَعْنَى وَقَصْدِهَا ، فَقَبْدُ اللَّهِ مُفْرَدٌ ، وَالْحَيَوَانُ
 النَّاطِقُ لِإِنْسَانٍ ، وَالزَّمَامُ يَتَرَكَّبُ تَحْوِيٌّ مُخْرَجٌ غَيْرُ لَازِمٍ ، فَقَلَى
 اعْتِبَارِ الْجُزْءِ الْهَيْئَةِ لِتَضَرِيحِهِمْ بِالْمُسْمُوعِ بِالِاسْتِقْلَالِ ، وَلِأَنَّ الْكَلَامَ
 فِي تَرَكِّبِ اللَّفْظِ ظَاهِرٌ ، وَعَلَى اعْتِبَارِهِ الِئِمِّ وَتَحْوِيٍّ فَلَمْنَعِ دَلَالَتِهِ بَلْ
 لِلْمَجْمُوعِ ، وَجَعَلُ تَضْرِبُ مُرَكَّبًا إِنْ كَانَ الْإِسْنَادُ إِلَى تَائِهِ فَخِلَافُ أَهْلِ
 اللُّغَةِ ، أَوْ لِمُسْتَسْكِنٍ فَذَاكَ كَرْنَا ، وَلِذَا لَمْ يُرَكَّبِ أَضْرَبُ ، وَيَضْرِبُ

فِي زَيْدٍ يَضْرِبُ ، وَجَوَابُ مُرَكَّبِهِ مِنْهُمْ مَا ذَكَرْنَا . وَيَنْقَسِمُ كُلٌّ مِنَ
 الْمَفْرَدِ وَالْمُرَكَّبِ ، فَالْمُرَكَّبُ إِنْ أَفَادَ نِسْبَةً تَامَةً بِمَجْرَدِ ذَاتِهِ فَجُمْلَةٌ ، أَوْ
 نَاقِصَةٌ فَالْتَقْيِدِيُّ ، وَمُفْرَدٌ أَيْضًا ، وَكَذَا فِي مُقَابَلَةِ الْمُشْتَقِّ وَالْمَجْمُوعِ وَالْمُضَافِ ،
 وَنَحْوُ قَائِمٍ لَا يَرِدُ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ ، وَأَيْضًا إِنْمَا يَدُلُّ عَلَى ذَاتٍ مُتَصِفَةٍ فَيَلْزَمُ
 النِّسْبَةُ عَقْلًا ، لَا أَنَّهَا مَدْلُولُ اللفظِ ، وَحَالٌ وَقُوْعُهُ خَبَرٌ فِي نَحْوِ زَيْدٍ قَائِمٌ
 نِسْبَتُهُ إِلَى الضَّمِيرِ لَيْسَتْ تَامَةً بِمَجْرَدِ ذَاتِهِ ، بَلِ التَّامَّةُ إِلَى زَيْدٍ ، وَلِذَا
 عُدَّ مَعَهُ مُفْرَدًا ، وَعَلَى الْمُنْطَقِيِّينَ فِي اعْتِبَارِهِ الرَّابِطَةَ أَظْهَرُ ، فَاسْتِنَادُهُ
 لَيْسَ إِلَّا إِلَى زَيْدٍ ، وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّ مَعْنَاهُ لَهُ ، وَإِلَّا لَأَسْتَقَلَّ كُلٌّ بِمَفْهُومِهِ
 فَلَمْ يَرْتَبِطْ . وَغَايَةُ مَا يَلْزَمُ طَرْدُهُ فِي الْجَامِدِ ، وَقَدْ يُلْزَمُ كَالْكُوفِيِّينَ
 وَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ مَهْيَعِهِمْ وَنَحْوَانِهِ ، وَالِدَّالُّ ظَاهِرٌ ، قِيلَ الرَّابِطُ حَرَكَةٌ
 الْإِعْرَابِ ، وَلَا يُفِيدُ إِذْ يَخْفَى فِي الْمَبْنِيِّ وَالْمُعْتَلِّ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ فِعْلُ النَّفْسِ
 وَدَلِيلُهُ الضَّمُّ الْخَاصُّ ، فَعِنْدَ ظُهُورِهَا يَتَأَكَّدُ الدَّالُّ ، وَإِلَّا أَنْفَرَدَ .
 وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ وَضْعِ الْمَفْرَدَاتِ لَيْسَ إِلَّا إِفَادَةُ الْمَعَانِي التَّرَكِيبِيَّةِ ،
 وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ إِنْ دَلَّ عَلَى مُطَابَقَةٍ خَارِجَةٍ ، وَأَمَّا عَدَمُهَا فَلَيْسَ مَدْلُولًا ،
 وَلَا مُحْتَمَلًا اللفظِ ، إِنْمَا يُجَوِّزُ الْعَقْلُ أَنَّ مَدْلُولَهُ غَيْرُ وَاقِعٍ ، وَإِلَّا فَانْشَاءُ
 وَلَا حُكْمَ فِيهِ : أَيْ إِذْرَاكَ أَنَّهَا وَاقِعَةٌ أَوْ لَا ، فَلَيْسَ كُلُّ جُمْلَةٍ قَضِيَّةً
 وَكَلَامٌ يُرَادُفُهَا عِنْدَ قَوْمٍ ، وَأَعْمٌ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ كَاللُّغَوِيِّينَ
 وَأَخْصٌ عِنْدَ آخَرِينَ ، وَلِلْمَفْرَدِ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ وَدَلَالَتِهِ وَمُقَابَلَتِهِ لِلْمَفْرَدِ
 آخَرَ ، وَمَدْلُولِهِ وَاسْتِعْمَالِهِ وَإِطْلَاقِهِ وَتَقْيِيدِهِ أَنْتِسَامَاتٌ فِي فُصُولٍ

الفصل الأول

هُوَ مُشْتَقٌّ : مَا وَافَقَ مَصْدَرًا يَحْرُوفُهُ الْأُصُولُ وَمَعْنَاهُ مَعَ زِيَادَةٍ
هِيَ فَائِدَةُ الْأَشْتِقَاقِ ، فَالْمَقْتُلُ مَصْدَرًا مَعَ الْقَتْلِ أَصْلَانِ : مَزِيدٌ ، وَغَيْرُ
مَزِيدٍ ، وَإِنْ أَعْتَبَرْنَا بِهِ زِيَادَةَ تَقْوِيَةٍ فَمُشْتَقٌّ مِنْهُ . وَجَامِدٌ خِلَافُهُ ،
وَالْأَشْتِقَاقُ الْكَبِيرُ لَيْسَ مِنْ حَاجَةِ الْأُصُولِ ، وَالْمُشْتَقُّ صِفَةٌ مَادَّلٌ عَلَى
ذَاتِ مُبْهَمَةٍ مُتَّصِفَةٍ بِمَعْنَى ، فَخَرَجَ أَسْمُ الرِّمَانِ وَالْمَكَانِ ، لِأَنَّ الْمَقْتَلَ
مَكَانٌ أَوْ زَمَانٌ فِيهِ الْقَتْلُ ، قِيلَ تَتَحَقَّقُ الْفَائِدَةُ فِي نَحْوِ : الضَّارِبُ جِسْمٌ
فَلَمْ يَكُنْ جُزْءًا ، وَإِلَّا لَمْ يَفِدْ كَالْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ ، وَلِقَائِلٍ مَنَعُ الْفَرَقِ ،
وَالْإِسْتِدْلَالُ بِتَبَادُرِ الْجَوْهَرِ مِنْهُ ، وَالْأَوْجُهُ صِحَّةُ الْحَمَلِ عَلَى كُلِّ مَنِ
الْعَيْنِ وَالْمَعْنَى . وَغَيْرُ صِفَةٍ خِلَافُهُ

مسألة

وَلَا يَسْتَقُ لِدَاثِ وَالْمَعْنَى قَائِمٌ بِغَيْرِهِ ، وَقَوْلُ الْمُعْتَرِلَةِ مَعْنَى كَوْنِهِ
مُتَكَلِّمًا خَلَقَهُ فِي الْجِسْمِ ، وَأُلْزِمُوا جَوَازَ الْمُتَحَرِّكِ وَالْأَبْيَضِ ، وَدْفِعَ عَنْهُمْ
بِالْفَرَقِ بِأَنَّهُ ثَبَتَ التَّكَلُّمُ لَهُ ، وَامْتَنَعَ قِيَامُهُ بِهِ فَلَزِمَ أَنَّ مَعْنَاهُ فِي
حَقِّهِ خَالِقُهُ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، لِأَنَّهُ لَا تَفْصِيلَ فِي الْحُكْمِ الْأَعْوَى بَيْنَ مَنْ
يَمْتَنِعُ الْقِيَامُ بِهِ فَيَجُوزُ وَهُوَ بَيْنِيهِ ، وَغَيْرِهِ فَلَا ، بَلْ لَوْ امْتَنَعَ لَمْ
يُضَعْ لَهُ أَصْلًا ، فَحَيْثُ صِيغَ لَزِمَ قِيَامُهُ بِهِ تَعَالَى ، فَلَوْ ادَّعَوْهُ بِجَارًا أَرْتَفَعَ

الْخِلَافُ فِي الْأَصْلِ الْمَذْكُورِ ، وَهُوَ أَقْرَبُ غَيْرِ أَنَّهُمْ نَقَلُوا اسْتِدْلَالَهُمْ
بِإِطْلَاقِ ضَارِبِ حَقِيقَةٍ وَهُوَ بَعْدُ . وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ التَّأْيِيرُ وَهُوَ بِهِ ، وَأَنَّهُ
ثَبَتَ الْخَالِقُ لَهُ بِاعْتِبَارِ الْخَلْقِ وَهُوَ الْمَخْلُوقُ لَا التَّأْيِيرُ ، وَإِلَّا قَدَّمَ الْعَالَمَ
إِنْ قَدَّمَ ، وَإِلَّا تَسَلَّلَ وَهُوَ مُثَبَّتٌ لِحُزْءِ الدَّعْوَى أُجِيبَ بِأَنِّ مَعْنَى
خَلْقِهِ كَوْنُهُ سُبْحَانَهُ تَعَلَّقَتْ قُدْرَتُهُ بِالْإِيجَادِ وَهُوَ إِضَافَةٌ أَعْتِبَارُ تَقْوَمُ
بِهِ ، لِأَصِفَةٍ مُتَقَرَّرَةٍ لِيَلْزَمَ كَوْنُهُ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ أَوْ قَدَّمَ الْعَالَمَ . وَأُورِدَ
إِنْ قَامَتْ بِهِ النَّسَبَةُ الْإِعْتِبَارُ فَهُوَ مَحَلٌّ لِلْحَوَادِثِ ، وَإِنْ لَمْ تَقُمْ بِهِ
ثَبَتَ مَطْلُوبُهُمْ ، وَهُوَ الْأَشْتِقَاقُ لِذَاتِ ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى بِهِ ، مَعَ أَنَّ الْوَجْهَ
أَنْ لَا تَقُومَ بِهِ لِأَنَّ الْإِعْتِبَارِيَّ لَيْسَ لَهُ وُجُودٌ حَقِيقِيٌّ فَلَا يَقُومُ بِهِ حَقِيقَةٌ
لَكِنْ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ يَكْفِي فِي الْأَشْتِقَاقِ هَذَا الْقَدْرُ مِنَ الْإِنْتِسَابِ
فَلْيَكُنْ هُوَ الْمُرَادُ بِقِيَامِ الْمَعْنَى فِي صَدْرِ الْمَسْئَلَةِ ، ثُمَّ هَذَا الْجَوَابُ يَنْبُو
عَنْ كَلَامِ الْحَنْفِيَّةِ فِي صِفَاتِ الْأَفْعَالِ غَيْرَ أَنَّا بَيْنَّا فِي الرِّسَالَةِ الْمُسَمَّاةِ
بِالْمَسَائِرَةِ أَنَّ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَفِيدُ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ وَأَنَّهُ قَوْلٌ مُسْتَحْدَثٌ ،
وَقَوْلُهُ خَالِقٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ إِلَى آخِرِهِ بِالضَّرُورَةِ يُرَادُ بِهِ قُدْرَةُ الْخَلْقِ
وَإِلَّا قَدَّمَ الْعَالَمَ ، وَبِالْفِعْلِ تَعَلَّقَهَا ، وَهُوَ عُرُوضُ الْإِضَافَةِ لِلْقُدْرَةِ وَيَلْزَمُ
حُدُوثُهُ ، وَلَوْ صَرَّحَ بِهِ فَقَدْ نَفَاهُ الدَّلِيلُ

مسألة

الْوَصْفُ حَالِ الْأَنْصَافِ حَقِيقَةٌ وَقَبْلَهُ بَحَارٌ ، وَبَعْدَ انْقِضَائِهِ ، ثَالِثُهَا

إِنْ كَانَ بَقَاؤُهُ مُمَكِّنًا فَمَجَازٌ، وَإِلَّا حَقِيقَةٌ: كَذَا شَرَحَ بِهِ وَضَعَهَا
هَلْ يُشْتَرَطُ لِكَوْنِهِ حَقِيقَةً بَقَاءُ الْمَعْنَى، ثَالِثُهَا إِنْ كَانَ مُمَكِّنًا اشْتَرَطَ
وَهُوَ قَاصِرٌ إِذْ يُفِيدُ إِطْلَاقَ الْإِشْتِرَاطِ الْمَجَازِيَّةَ حَالِ قِيَامِ جُزْءٍ فِيهَا
يُمْكِنُ، وَالشَّرْحُ الْحَقِيقَةُ

(الْمَجَازُ): يَصِحُّ فِي الْحَالِ نَفْيُهُ مُطْلَقًا، وَهُوَ دَلِيلُهُ، وَكَوْنُهُ لَا يَنْفِي
الثَّبُوتَ الْمُتَقَضِّيَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَا يَنْفِي مُقْتَضَاهُ مِنْ نَفْيِ كَوْنِهِ حَقِيقَةً،
نَعَمْ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ نَفْيَ ثُبُوتِ الضَّرْبِ مِثْلًا فِي الْحَالِ وَهُوَ نَفْيُ الْقَيْدِ،
لَكِنْ الْمُرَادُ صِدْقُ زَيْدٍ لَيْسَ ضَارِبًا مِنْ غَيْرِ قَصْدِ التَّقْيِيدِ. وَأُجِيبَ
بِمَنْعِ صِدْقِ الْمُطْلَقِ عَلَى إِطْلَاقِهِ، قَالُوا لَوْ كَانَ حَقِيقَةً بِاعْتِبَارِ مَا قَبْلَهُ
لَكَانَ بِاعْتِبَارِ مَا بَعْدَهُ، وَإِلَّا فَتَحَكَّمْ، بَيَانُ الْمُلَازِمَةِ أَنَّ حِجَّتَهُ فِي
الْحَالِ إِنْ تَقَيَّدَ بِهِ فَمَجَازٌ فِيهِمَا، وَإِلَّا فَحَقِيقَةٌ فِيهِمَا، وَغَيْرُهُ تَحَكَّمْ.
الْجَوَابُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ التَّقْيِيدِ بِهِ عَدَمُ التَّقْيِيدِ لِحَوَازِ تَقْيِيدِهِ بِالثَّبُوتِ
قَائِمًا أَوْ مُتَقَضِيًا

(الْحَقِيقَةُ) أَجْمَعَ اللُّغَةُ عَلَى ضَارِبِ أَمْسٍ، وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ
عُورِضَ بِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى حِجَّتِهِ غَدًا وَلَا حَقِيقَةً، وَحَاصِلُهُ خُصُّ الْأَصْلِ
لِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ عَلَى مَجَازِيَّةِ الثَّانِي، وَلَيْسَ مِثْلُهُ فِي الْآخِرِ، قَالُوا لَوْ لَمْ
يَصِحَّ حَقِيقَةً لَمْ يَصِحَّ الْمُؤْمِنُ لِغَافِلٍ وَنَاقِثٍ، وَالْإِجْمَاعُ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ بِهِمَا
عَنْهُ. أُجِيبَ بِأَنَّهُ مَجَازٌ لِامْتِنَاعِ كَافِرٍ لِمُؤْمِنٍ لِكُفْرِ تَقَدَّمَ، وَإِلَّا كَانَ

أكابر الصحابة كفاراً حقيقةً ، وكذا النائمُ لليقظانِ ، قيل والحقُّ
أنَّهُ ليسَ مِن محلِّ النزاعِ ، وهو اسمُ الفاعِلِ بِمعنى الحدوثِ ، لافى مثلِ
المؤمنِ والحُرِّ والعبدِ ممَّا لَا يُعتَبَرُ فِيهِ طَرَايَا ، وَقَدْ يُقَالُ وَلَوْ سَلَّمْ ،
فالجوابُ الحقُّ أَنَّهُ إِذَا أُجْمِعَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ بِهِمَا عَنِ الْإِيمَانِ أَوْ
عَنْ كَوْنِهِ مُؤْمِنًا بِأَعْتَرَا فِكْمُ ، بَلْ حُكْمُ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالشَّرْعِ بِأَنَّهُ
مَا دَامَ الْمَعْنَى مُودَعًا حَافِظَةَ الْمُدْرِكِ كَانَ قَائِمًا بِهِ مَا لَمْ يَطْرَأْ حُكْمٌ يُنَاقِضُهُ
بِلَا شَرْطِ دَوَامِ الشَّاهِدَةِ ، فَإِلْطَاقُ حِينَئِذٍ حَالِ قِيَامِ الْمَعْنَى وَهُوَ حَقِيقٌ
اتَّفَاقًا ، فَلَمْ يَفُذْ فِي محلِّ النزاعِ شَيْئًا ، وَبِهِ يَبْطُلُ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ تَجَازَى ،
وإِثْبَاتُهُ بِامْتِنَاعِ كَافِرٍ لِمُؤْمِنٍ صَحَابِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ الْخ بَاطِلٌ ، بَلْ صَحَّتْ لُغَةُ
اتَّفَاقٍ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي أَنَّهُ حَقِيقَةٌ ، وَالْمَانِعُ شَرْعِيٌّ ، وَإِذَنْ لَهُمْ ادِّعَاءُ
كَوْنِهِ حَقِيقَةً ، مَعَ صِحَّةِ إِطْلَاقِ الضَّدِّ كَذَلِكَ ، وَلَا يَمْتَنِعُ إِلَّا لَوْ قَامَ
مَعْنَاهُمَا فِي وَقْتِ الصَّحَّتَيْنِ ، وَلَيْسَ الْمُدَّعَى سِوَى كَوْنِ اللَّفْظِ بَعْدَ انْقِضَاءِ
الْمَعْنَى حَقِيقَةً ، وَأَيْنَ هُوَ ؟ مِنْ قِيَامِهِ فِي الْحَالِ لِيَجْتَمِعَ التَّنَافِيَانِ ، أَوْ
يَلْزَمَ قِيَامُ أَحَدِهِمَا بَعَيْنِهِ . قَالُوا : لَوْ اشْتَرَطَ لِكَوْنِهِ حَقِيقَةً بَقَاءَ الْمَعْنَى لَمْ
يَكُنْ لِأَكْثَرِ الْمُشْتَقَّاتِ حَقِيقَةٌ كضَارِبٍ وَمُخْبِرٍ ، بَلْ لِنَحْوِ قَائِمٍ وَقَاعِدٍ .
وَالْجَوَابُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ إِنْ أُمِكنَ وَإِلَّا فَوْجُودُ جُزْءٍ ، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا
يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ مُطْلَقِ الْإِشْتِرَاطِ ضَرْوَرَةً لَا مَذْهَبًا ثَالِثًا ، فَهُوَ
وَإِنْ قَالَ يُشْتَرَطُ بَقَاءُ الْمَعْنَى ، يُرِيدُ وُجُودَ شَيْءٍ مِنْهُ ، فَلَفْظُ مُخْبِرٍ

وَضَارِبٍ إِذَا أُطْلِقَ فِي حَالِ الْأَصَافِ بِبَعْضِ الْإِخْبَارِ يَكُونُ حَقِيقَةً لِأَنَّ
مِثْلَ ذَلِكَ يُقَالُ فِيهِ إِنَّهُ حَالُ أَتَصَافِهِ بِالْإِخْبَارِ وَالضَّرْبِ عُرْفًا ، وَإِذَا
كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُهُ عَلَيْهِ ، وَمِنْ الْمُسْتَبْعَدِ أَنْ يَقُولَ
أَحَدٌ : لَفْظُ ضَارِبٍ فِي حَالِ الضَّرْبِ حَاجِزٌ ، وَإِنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ حَقِيقَةً أَبَدًا ،
وَكَثِيرٌ مِثْلُ هَذَا فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّينَ بِإِثْبَاتِ الْخِلَافِ ، وَثَقُلَ الْأَقْوَالُ لِمَنْ
تَتَّبَعَ ، ثُمَّ الْحَقُّ أَنَّ ضَارِبًا لَيْسَ مِنْهُ ، لِأَنَّ الْمَوْجُودَ تَمَامُ الْمَعْنَى ، وَإِنْ
انْقَضَى كَثِيرٌ مِنَ الْأَمْثَالِ . لَا يُقَالُ : فَالْوَجْهُ حِينَئِذٍ الْحَقِيقَةُ تَقْدِيمًا
لِلتَّوَاتُؤِ عَلَى الْمَجَازِ لَا التَّوَقُّفُ : كَطَاهِرٍ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ لِعَدَمِ لَازِمِهِ ،
وَهُوَ سَبْقُ الْأَحَدِ آدَاءُ لِسَبْقِهِ بِاعْتِبَارِ الْحَالِ مِنْ نَحْوِ زَيْدٌ قَائِمٌ .

الفصل الثاني

فِي الدَّلَالَةِ وَظُهُورِهَا وَخَفَائِهَا : تَقْسِيمَاتٌ

(التَّقْسِيمُ الْأَوَّلُ) : اللفظُ المفردُ إمَّا دَالٌّ بِالْمُطَابَقَةِ أَوْ التَّضَمُّنِ أَوْ
الِإِثْرَامِ ، وَالْعَادَةُ التَّقْسِيمُ فِيهَا وَيَسْتَتْبِعُهُ ، وَالِدَّلَالَةُ كَوْنُ الشَّيْءِ مَتَى
فُهُمَ فُهُمَ غَيْرُهُ ، فَإِنْ كَانَ التَّلَازُمُ بِعِلَّةِ الْوَضْعِ فَوَضْعِيَّةٌ ، أَوْ الْقَلْ
فَعَقْلِيَّةٌ ، وَمِنْهَا الطَّبِيعِيَّةُ ، إِذْ دَلَالَةُ أَحَدٍ عَلَى الْأُخْرَى دَلَالَةُ الْإِثْرِ عَلَى
مَبْدَأِهِ كَالصَّوْتِ وَالْكِتَابَةِ وَالْدُّخَانِ ، وَالْوَضْعِيَّةُ غَيْرُ لَفْظِيَّةٍ كَالْمُؤَدِّ
وَالنُّصْبِ . وَلَفْظِيَّةٌ كَوْنُ اللَّفْظِ بِحَيْثُ إِذَا أُرْسِلَ فُهُمَ الْمَعْنَى لِلْعِلْمِ بِوَضْعِهِ
لَهُ وَأُورِدَ سَمَاعُهُ حَالِ كَوْنِ الْمَعْنَى مُشَاهِدًا . وَأَجِيبَ بِقِيَامِ الْحَيْثِيَّةِ ،

وَهِيَ الدَّلَالَةُ ، وَالْحَقُّ الْإِنْقِطَاعُ بِالسَّمَاعِ ثُمَّ التَّجَدُّدُ عَنْهُ ، وَلِلدَّلَالَةِ
إِضَافَاتٌ إِلَى تَمَامِ مَا وَضِعَ لَهُ اللَّفْظُ ، وَجُزْئِهِ وَلَازِمِهِ إِنْ كَانَ ، وَلَهَا
مَعَ كُلِّ أَسْمٍ ، قَمَعَ الْأَوَّلُ دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ ، وَمَعَ الثَّانِي دَلَالَةُ التَّصْمُنِ ،
وَكَذَا الْإِلْتِزَامُ ، وَيَسْتَلْزِمُ أَجْمَاعُهُمَا انْتِقَالَيْنِ : وَاحِدٌ إِلَى الْمَعْنَى الْمُطَابِقِ
وَالْتَّصُّمِيِّ ، لِأَنَّ فَهْمَهُ فِي ضَمْنِهِ لَا كَظَنُّ شَارِحِ الْمَطَالِعِ ، يَلِكِيهِ آخَرُ
إِلَى الْإِلْتِزَامِيِّ لُزُومًا ، لِأَنَّهُ بِالْمَعْنَى الْأَخْصِ فَاثْنَتْنِي لُزُومُ الْإِلْتِزَامِيِّ مُطْلَقًا
لِلزُّومِ تَعْقِلُ أَنَّهُ لَيْسَ غَيْرُهُ لِأَنَّ ذَلِكَ بِالْأَعْمِ ، هَذَا عَلَى الْمُنْطَقِيِّينَ ، فَلَا
دَلَالَةَ لِلْمَجَازَاتِ عَلَى الْمَجَازِيَّةِ ، بَلْ يُنْتَقَلُ إِلَيْهَا بِالْقَرِينَةِ فَهِيَ مُرَادَاتُ
لَا مَدْلُولَاتُ لَهَا ، فَلَا تُورَدُ عَلَيْهِمْ إِذْ يَلْتَزِمُونَهُ وَلَا ضَرَرٌ إِذْ لَمْ يَسْتَلْزِمِ
نَفْيُ فَهْمِ الْمُرَادِ ، فَلَيْسَ لِلْمَجَازِ فِي الْجُزْءِ وَاللَّازِمِ دَلَالَةُ مُطَابَقَةٍ فِيهِمَا
كَمَا قِيلَ ، بَلْ اسْتِعْمَالُ يُوجِبُ الْإِنْتِقَالَ مَعَهُ إِلَى كُلِّ فَقَطْ الْقَرِينَةِ ،
وَدَلَالَةُ تَضَمُّنِيَّةٍ وَالتَّزَامِيَّةِ فِيهِمَا تَبَعًا لِلْمُطَابَقَةِ الَّتِي لَمْ تُرَدِّ ، وَهَذَا لِأَنَّ
بَعْدَ الْوَضْعِ لَا تَسْقُطُ الدَّلَالَةُ عَنِ الْوَضْعِيِّ ، فَكَذَا لَا تَسْقُطُ عَنْ لَازِمِهِ
فَتَتَحَقَّقُ لِتَحَقُّقِ عِلَّتِهَا ، وَهُوَ الْإِلْمُ بِالْوَضْعِ ، وَالْمُرَادُ غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ . وَأَمَّا
الْأُصُولِيُّونَ فَمَا لِلْوَضْعِ دَخَلٌ فِي الْإِنْتِقَالِ فَتَتَحَقَّقُ فِي الْمَجَازِ ، وَالْإِلْتِزَامِيَّةُ
بِالْمَعْنَى الْأَعْمِ ، ثُمَّ اخْتَلَفَ الْأَصْطِلَاحُ ، وَفِي ثُبُوتِ بَعْضِهَا أَيْضًا ، فَالْحَنْفِيَّةُ
الدَّلَالَةُ لَفْظِيَّةٌ وَغَيْرُ لَفْظِيَّةٍ ، وَهِيَ الضَّرُورِيَّةُ وَيُسَمُّونَهَا بَيَانَ الضَّرُورَةِ
وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ ، كُلُّهَا دَلَالَةُ سُكُوتٍ مُلْحَقٍ بِاللَفْظِيَّةِ الْأَوَّلُ مَا

يَلْزَمُ مَنْطُوقًا ، وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلَا مُمِ الثَّلَاثُ ، دَلَّ سُكُوتُهُ أَنَّ يَلَابِ
الْبَاقِي ، وَدَفَعْتُهُ مُضَارَبَةً عَلَى أَنَّ لَكَ نِصْفَ الرِّجْحِ يُفِيدُ أَنَّ الْبَاقِيَ
لِلْمَالِكِ ، وَكَذَا فِي قَلْبِهِ اسْتِحْصَانًا

(الثَّانِي) دَلَالَةُ حَالِ السَّامِكِ كَسُكُوتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عِنْدَ أَمْرِ يُشَاهِدُهُ وَسَيَاتِي فِي الشُّنَّةِ ، وَسُكُوتُ الصَّحَابَةِ عَنْ تَقْوِيمِ
مَنَافِعِ وَلَدِ الْغُرُورِ يُفِيدُ عَدَمَ تَقْوِيمِ الْمَنَافِعِ ، وَمِنْهُ سُكُوتُ الْبِكْرِ ،
وَفِي آدَاءِ أَكْبَرٍ وَلَدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ بَطُونِ أُمَّتِهِ ثَقِيٍّ لَعْنِهِ ، وَلَا يَلْزَمُ ثُبُوتُهُ
لِمُقَارَنَةِ الثَّقَى الْأَعْتَزَافِ بِالْأُمُومَةِ

(الثَّلَاثُ) : أَعْتِبَارُهُ لِدَفْعِ التَّغْيِيرِ كَدَلَالَةِ سُكُوتِهِ عِنْدَ رُؤْيَةِ
عَبْدِهِ يَبِيعُ عَنِ النَّهْيِ عَلَى الْإِذْنِ ، وَسُكُوتِ الشَّفِيعِ

(الرَّابِعُ) الثَّابِتُ ضَرُورَةَ الطُّولِ فِيمَا تُعْرَفُ كِمَاثَةً وَدِرْهَمٍ
أَوْ دِينَارٍ ، أَوْ وَقْفِيزٍ بِخِلَافِ ، وَعَبْدٍ وَثَوْبٍ . وَاللَّفْظِيَّةُ عِبَارَةٌ وَإِشَارَةٌ
وَدَلَالَةٌ وَاقْتِضَاءٌ ، وَبِأَعْتِبَارِهِ يَنْقَسِمُ اللَّفْظُ إِلَى دَالٍّ بِالْعِبَارَةِ إِلَى آخِرِهِ
فِعْبَارَةُ النَّصِّ أَيِ اللَّفْظِ دَلَالَتُهُ عَلَى الْمَعْنَى مَقْصُودًا أَصْلِيًّا وَلَوْ لَا زِمًا ،
وَهُوَ الْمُعْتَبَرُ عِنْدَهُمْ فِي النَّصِّ ، أَوْ غَيْرِ أَصْلِيٍّ ، وَهُوَ الْمُعْتَبَرُ فِي الظَّاهِرِ
كَمَا سَيَذْكَرُ ، فَفَهْمُ إِبَاحَةِ النِّكَاحِ وَالْقَعْرِ عَلَى الْعَدَدِ مِنْ آيَةٍ
فَأَنْكَحُوا . مِنَ الْعِبَارَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ ظَاهِرًا فِي الْأَوَّلِ ، وَكَذَا حُرْمَةُ
الرَّبَا ، وَحِلُّ الْبَيْعِ ، وَالتَّفْرِقَةُ مِنْ آيَةٍ : وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ . وَالتَّفْرِقَةُ

لَا زِمَ مُتَأَخَّرٌ وَلِذَا لَمْ يَقِيْدَ بِالْوَضْعِيِّ، وَيُقَالُ مَا سَبَقَ لَهُ الْكَلَامُ، وَالْمُرَادُ
سَوَاقًا أَصْلِيًّا، أَوْ غَيْرَ أَصْلِيٍّ، وَهُوَ مُجَرَّدُ قَصْدِ التَّكَلُّمِ بِهِ لِإِفَادَةِ
مَعْنَاهُ، وَلِذَا عَمِمْنَا الدَّلَالََةَ لِلْعِبَارَةِ فِي الْآيَتَيْنِ، وَدَلَّالَتُهُ عَلَى مَا لَمْ يُقْصَدِ
بِهِ أَصْلًا إِشَارَةٌ، وَقَدْ يُتَأَمَّلُ كَالِاخْتِصَاصِ بِالْوَالِدِ نَسَبًا مِنْ آيَةٍ: وَعَلَى
الْمَوْجُودِ لَهُ، دُونَ الْأَمِّ فَيَنْشَبُ أَحْكَامٌ مِنْ أَنْفِرَادِهِ بِنَفَقَتِهِ وَالْإِمَانَةِ
وَالْكَفَاءَةِ وَعَدَمِهِمَا مَا لَمْ يُخْرِجْهُ الدَّالِيلُ، وَزَوَالِ مِلْكِ الْمُهَاجِرِ عَنِ
الْمُخْلَفِ مِنْ لَفْظِ الْفُقَرَاءِ، وَالْوَجْهُ أَنَّهُ اقْتِضَاءٌ لِأَنَّ حِجَّةَ إِطْلَاقِ الْفَقْرِ بَعْدَ
ثُبُوتِ مِلْكِ الْأَمْوَالِ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى الزَّوَالِ، وَدَلَالَةُ لَفْظِ الثَّمَنِ فِي الْحَدِيثِ
عَلَى انْعِقَادِ بَيْعِ الْكَلْبِ، وَآيَةٌ: أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ عَلَى
الْإِضْبَاحِ جُنُبًا، وَظَهَرَ أَنَّهَا الْأَلْتِزَامِيَّةُ وَإِنْ خَفِيَ، فَإِنْ لَمْ يَرُدَّ سِوَاهُ
فَكَانَ حِجَازًا لَزِمَ عِبَارَةً لِأَنَّهُ الْقَصُودُ بِالسُّوقِ وَكَذَا فِي الْجُزْءِ، وَإِنْ
دَلَّ عَلَى حُكْمِ مَنْطُوقٍ لِمَسْكُوتٍ لِفَهْمِ مَنَاطِهِ بِمُجَرَّدِ فَهْمِ اللُّغَةِ،
فَدَلَالَةٌ كَانَتْ أَوَّلَى، أَوْ لَا كَدَلَالَةٌ: لَا تَقُلْ لِمَا أَفٍّ عَلَى تَحْرِيمِ الضَّرْبِ
وَأَمَّا عَلَى مُجَرَّدِ لَازِمِ الْمَعْنَى كَدَلَالَةُ الضَّرْبِ عَلَى الْإِبْلَامِ فَغَيْرُ مَشْهُورٍ،
وَعَلَى مَسْكُوتٍ يَتَوَقَّفُ صِدْقُهُ عَلَيْهِ كَرَفْعِ الْخَطِيئَةِ، أَوْ صِحَّتُهُ عَلَى
مَا سَنَدَ كُرِّ اقْتِضَاءٍ، وَالشَّافِعِيَّةُ قَسَمُوهَا إِلَى مَنْطُوقٍ: دَلَالَةُ اللَّفْظِ فِي
مَحَلِّ النُّطْقِ عَلَى حُكْمِ الْمَذْكُورِ، وَإِنْ غَيْرَ مَذْكُورٍ كُنِيَ السَّامَّةَ مَعَ
قَرِينَةِ الْحُكْمِ. وَمَفْهُومٌ: دَلَّالَتُهُ لِأَنَّهُ عَلَى حُكْمِ مَذْكُورٍ لِمَسْكُوتٍ

أَوْ نَفِيهِ عَنْهُ ، وَقَدْ يَظْهَرُ أَنَّهِمَا قِيمَانِ لِلْمَذْلُولِ ، فَالدَّلَالَةُ حِينَئِذٍ دَلَالَةُ
النَّطُوقِ ، وَدَلَالَةُ الْمَفْهُومِ لَا نَفْسُهُمَا ، وَالنَّطُوقُ صَرِيحٌ دَلَالَتُهُ عَنِ الْوَضْعِ
وَلَوْ تَضَمَّنَا ، وَغَيْرُهُ عَلَى مَا يَلْزَمُ ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى مَقْصُودٍ مِنَ اللَّفْظِ فَتَنْحَصِرُ
فِي الْاِقْتِضَاءِ كَمَا ذَكَرْنَا آتِيفًا ، وَالْإِيْمَاءِ قِرَائَةً بِمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ هُوَ عِلَّةً لَهُ
كَانَ بَعِيدًا ، وَيُسَمَّى تَنْبِيْهَا كَقِرَانِ أُعْتِقَ بِوَأَقَعْتُ . وَغَيْرِ مَقْصُودٍ ، وَهُوَ
الْإِشَارَةُ ، وَيُقَالُ لَهُ دَلَالَةُ الْإِشَارَةِ ، وَكَذَا مَا قَبْلَهُ كَدَلَالَةِ مَجْمُوعِ
وَحْمَلِهِ وَفَصَالَهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ، وَفَصَالَهُ فِي عَامَيْنِ - أَنْ أَقْلَ الْحَمَلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ
وَأَيَّةٌ : لَيْلَةُ الصِّيَامِ الرَّفْتِ . عَلَى جَوَازِ الْإِضْبَاحِ جُنُبًا ، وَلَيْسَ شَيْءٌ
مِنْهُمَا مَقْصُودًا بِاللَّفْظِ بَلْ لَزِمَ مِنْهُ ، وَكَدَلَالَةِ تَمَكُّتِ شَطْرِ مُعْمَرِهَا
لَا تُصَلِّي عَلَى أَنَّ أَكْثَرَ الْحَيْضِ خَمْسَةَ عَشَرَ لَوْ تَمَّ لَكِنِ الْقَطْعُ بَعْدَ
إِرَادَةِ حَقِيقَةِ النِّصْفِ بِهِ لِأَنَّ أَيَّامَ الْإِيَّاسِ وَالْحَبَلِ وَالصَّغَرِ مِنَ الْعُمُرِ
وَمُعْتَادَةُ خَمْسَةَ عَشَرَ لَا تَكْادُ تُوجَدُ ، وَلَا يَثْبُتُ حُكْمُ الْعُمُومِ بِوُجُودِهِ
فِي فَرْدٍ نَادِرٍ ، وَاسْتِعْمَالُ الشَّطْرِ فِي طَائِفَةٍ مِنَ الشَّيْءِ شَائِعٌ - فَوَلَّ وَجْهَكَ
شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ - وَمَكَّنْتُ شَطْرًا مِنَ الدَّهْرِ فَوَجَبَ كَوْنُهُ الْمُرَادَ بِهِ
فِي الْمَرْوِيِّ .

وَالْمَقْبُومُ إِلَى مَفْهُومٍ مُوَافَقَةٍ وَهُوَ خَفْوَى الْخِطَابِ وَلَحْنُهُ مَا ذَكَرْنَا
مِنَ الدَّلَالَةِ ، إِلَّا أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ شَرَطَ أَوْ لَوِيَّةَ الْمَسْكُوتِ بِالْحُكْمِ ،
وَلَا وَجْهَ لَهُ إِذْ بَعْدَ فَرَضِ فَهْمِ ثُبُوتِهِ لِلْمَسْكُوتِ كَذَلِكَ لَا وَجْهَ

لِإِهْذَارِ هَذِهِ الدَّلَالَةِ ، وَعِبَارَتُهُمْ تَنْبِيهِهِ بِالْأَدْنَى عَلَى الْأَعْلَى ،
وَقَلْبِهِ مِثْلُ بِنْتَطَارٍ ، وَقَدْ يُكْتَفَى بِالْأَوَّلِ عَلَى أَنْ يُرَادَ بِالْأَدْنَى مُنَاسَبَةٌ
لِلْحُكْمِ ، فَالْقِنْطَارُ أَقْلُ مُنَاسَبَةٌ بِالنَّادِيَةِ مِنَ الدِّينَارِ ، وَالِدِّينَارُ أَقْلُ
مُنَاسَبَةٌ بَعْدَهَا مِنْهُ ، وَلِإِعْتِبَارِ الْحَنْفِيَّةِ الْمُسَاوِي أَنْبَتُوا الْكَفَّارَةَ بِعَمْدِ
الْأَكْلِ كَالْجَمَاعِ لِتَبَادُرِ أَنَّهَا فِيهِ لِتَفْوِيتِ الرُّكْنِ اعْتِدَاءً . وَلَمَّا انْقَسَمَ
إِلَى قَطْعِيٍّ كَمَا سَبَقَ ، وَطَّيَّ كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ : إِذَا وَجِبَتْ الْكَفَّارَةُ
فِي الْخَطَايَا وَغَيْرِ الْعَمُوسِ فَقِيهًا أَوْلَى لِفَهْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِالرَّجْرِ ، لِابْتِدَارِكِ مَا
فَرَطَ بِالثَّوَابِ جَازَ الْاِخْتِلَافِ فِيهَا وَالْخَطَا كَمَا ذَكَرْنَا ، وَلِذَا فَرَعَ
أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَجُوبَ الْحَدِّ بِاللَّوَاظَةِ عَلَى دَلَالَةِ نَصِّ وَجُوبِهِ بِالزَّنَا
بِنَاءً عَلَى تَعَلُّقِهِ بِسَفْحِ الْمَاءِ فِي مَحَلِّ مُحَرَّمٍ مُشْتَهَى ، وَالْحُرْمَةُ قَوِيَّةٌ ،
وَالْإِمَامُ يَقُولُ : السَّفْحُ أَشَدُّ ضَرَرًا ، إِذْ هُوَ إِهْلَاكُ نَفْسٍ مَعْنَى ، وَهُوَ عَلَى
اعْتِبَارِهِ الْمَنَاطَ ، لَا بَجَرْدِهِ ، وَالشَّهْوَةُ أَكْمَلُ لِأَنَّهَا مِنَ الْجَانِبَيْنِ ، وَهَذَا
أَوْجَهُ ، وَالتَّرَجِيحُ بِزِيَادَةِ قُوَّةِ الْحُرْمَةِ سَاقِطٌ ، وَكَذَا قَوْلُهُمَا بِإِجَابِ الْقَتْلِ
بِالْمُثْقَلِ لظُهُورِ تَعَلُّقِهِ بِالْقَتْلِ الْعَمْدِ الْعُدْوَانِ ، وَيَتَحَقَّقُ بِمَا لَا تَحْتَمِلُهُ
الْبِنْيَةُ ، فَادَّعَاهُ قُصُورِهِ فِي الْعَمْدِيَّةِ مَرَجُوحٌ . وَإِلَى مَفْهُومِ مُخَالَفَةِ ، وَهُوَ
دَلَالَتُهُ عَلَى تَقْيِيزِ حُكْمِ الْمَنْطُوقِ لِمَسْكُوتٍ ، وَيُسَمَّى دَلِيلَ الْخِطَابِ
وَهُوَ أَقْسَامُ مَفْهُومِ الصِّقَّةِ عِنْدَ تَعْلِيلِ حُكْمٍ بِمَوْصُوفٍ بِمُخَصَّصٍ
لَا كَشْفٍ وَمَدْحٍ وَذَمٍّ وَنُحْرَجِ الْغَالِبِ كَاللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ ، فَلَا يَدُلُّ

عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ عِنْدَ عَدَمِهِ ، وَجَوَابِ سُؤَالٍ عَنِ الْمَوْصُوفِ ، وَبَيَانِ
 الْحُكْمِ لِمَنْ هُوَ لَهُ ، وَلِتَقْدِيرِ جَهْلِ الْمُخَاطَبِ بِحُكْمِهِ ، أَوْ ظَنِّ التَّكَلُّمِ
 أَوْ جَهْلِهِ ، وَخَوْفِ يَمْنَعُ ذِكْرَ حَالِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، كَفِي السَّائِمَةِ الزَّكَاءُ
 يُفِيدُ نَفْيَهُ عَنِ الْعُلُوفَةِ ، وَالشَّرْطُ عَلَى شَرْطٍ ، وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ سَحْلٍ
 فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ . فَلَا نَفَقَةَ لِمَبَانَةِ غَيْرِهَا ، وَالْآيَةُ عِنْدَ مَدِّهِ إِلَيْهَا ، فَلَا
 تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكَحَ ، فَتَحِلُّ إِذَا نَكَحَتْ ، وَالْعَدَدُ عِنْدَ
 تَقْيِيدِهِ بِهِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، فَرَجَعَ الْكُلُّ إِلَى الصَّفَةِ مَعْنَى ، وَالْإِنْفَاقُ أَنَّهُ
 ظَنِّي ، وَمَفْهُومُ الْقَبِّ وَهُوَ تَعْلِيْقُ بِجَامِدٍ ، كَفِي الْقَمِّ زَكَاءُ ، وَالْفِرْقُ
 عَلَى نَفْيِهِ سِوَى شُدُوزٍ عَلَى مَا سَنَدَّ كُرُ ، وَالْحَنْفِيَّةُ يَنْفَوْنَهُ بِأَقْسَامِهِ فِي
 كَلَامِ الشَّارِعِ قَطُّ ، وَيُضَيِّفُونَ حُكْمَ الْأَوَّلِينَ إِلَى الْأَصْلِ إِلَّا لِلدَّلِيلِ
 وَالْأَخِيرِينَ إِلَى الْأَصْلِ الَّذِي قَرَّرَهُ السَّمْعُ ، وَيَمْنَعُونَ نَفْيَ النَّفَقَةِ ، وَالْحَقُّ
 بَعْضُ مَسَائِجِهِمْ بِالْمَفْهُومِ دَلَالَةُ الْأَسْتِثْنَاءِ وَالْحَضَرِ : إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ .
 وَالْعَالَمُ زَيْدٌ ، وَهُوَ عِنْدَنَا عِبَارَةٌ وَمَنْطُوقٌ إِلَّا فِي حَضَرِ اللَّامِ وَالتَّقْدِيمِ
 قَمًا بِالْأَدَاتَيْنِ ظَاهِرٌ ، وَسَيَعْرِفُ ، وَقَدْ نَفَوْا الْيَمِينَ عَنِ الْمُدَّعَى . بِحَدِيثِ
 الْبَيْتَةِ عَلَى الْمُدَّعَى بِوَاسِطَةِ الْعُمُومِ ، فَلَمْ تَبْقَ يَمِينٌ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ الْعَدَدُ
 أَنْفَاقٌ لِقَوْلِ الْهِدَايَةِ ، لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ الْعَدَدِ ، وَالْحَقُّ أَنَّ نَفْيَ الزَّائِدِ
 بِالْأَصْلِ ، وَقَوْلُهُ يَكْفِي إلَّا مَا عَلَى مَا ظَنُّ ، لَكَيْتَهُمْ قَدْ زَادُوا عَلَى الْخُمُسِ .
 قَالُوا : صَحَّ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ فَهْمُهُ مِنْ لَيْ الْوَاجِدِ ، وَمَطْلُ الْغَنَى ، وَكَذَلِكَ عَنْ

الشَّافِعِيُّ ، نَقَلَ عَنْهُ خَلْقٌ ، وَهُمَا عَالِمَانِ بِاللُّغَةِ ، وَعُورِضَ بِقَوْلِ الْأَخْفَشِ
وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ، وَلَوْ أَدْعَى السَّلْبِقَةُ فِي الشَّافِعِيِّ ، فَالْشَّيْبَانِيُّ مَعَ تَقَدُّمِ
زَمَانِهِ ، أَوِ الْعِلْمِ وَصِحَّةِ النَّقْلِ لِلْأَتْبَاعِ فَكَذَا . فَإِنْ قِيلَ الْمُشْتَبِتُ أَوْلَى .
قُلْنَا ذَلِكَ فِي ثَقَلِ الْحُكْمِ عَنِ الشَّارِعِ وَتَفْهِيمِهِ ، أَمَّا هُنَا فَلَا أَوْلَوِيَّةَ
وَسَيَظْهَرُ ، قَالُوا : لَوْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ خِلَا التَّخْصِصِ عَنْ قَائِدَةٍ .
أَجِيبَ بِمَنْعِ انْتِهَاصِ الْقَائِدَةِ فِيهِ ، وَبِأَنَّهُ إِثْبَاتُ اللُّغَةِ أَيْ وَضْعُ
التَّخْصِصِ لِنَفْيِ الْحُكْمِ عَنِ الْمَسْكُوتِ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ مُفِيدٌ وَهُوَ بَاطِلٌ ،
وَتَحْقِيقُ الْأَسْتِدْلَالِ يَدْفَعُهُ وَهُوَ أَنَّ الْأَسْتِقْرَاءَ دَلَّ عَنْهُمْ أَنَّ مَا مِنْ
التَّخْصِصِ ظَنٍّ أَنَّ لَا قَائِدَةَ فِيهِ سِوَى كَذَا تَعَيَّنَ وَحَاصِلُهُ أَنَّ وَضْعَ
التَّخْصِصِ لِقَائِدَةٍ ، فَإِنْ ظَنَّمَتْ غَيْرَ النَّفْيِ عَنِ الْمَسْكُوتِ فَهِيَ ، وَإِلَّا
مُحِلٌّ عَلَيْهِ ، وَلَا يَحْتَفِزُ أَنَّ مُفِيدَهُ ثَقُلُ اللَّفْظِ ، وَلَا مَعْنَى لَهُ لِاخْتِلَافِ الْفَهْمِ
فَكَانَ وَضْعًا لِلْقَائِدَةِ مُؤَدِّيًا إِلَى الْجَهْلِ ، وَالْأَسْتِقْرَاءُ إِنَّمَا يُفِيدُ وَجُودَ
الْإِسْتِعْمَالِ ، ثُمَّ غَايَةُ مَا يُعْلَمُ عِنْدَهُ انْتِفَاءُ الْحُكْمِ عَنِ الْمَسْكُوتِ ،
وَالْكَلَامُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي أَنَّهُ مَدْلُولُ اللَّفْظِ أَوِ الْأَصْلِ ، أَوْ عِلْمُ الْوَاقِعِ ،
لَا يُفِيدُ ذَلِكَ الْأَسْتِقْرَاءَ ، وَلِهَذَا نَفَاهُ مَنْ ذَكَرْنَا مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ ، مَعَ
أَنَّ الْأَسْتِعْمَالَاتِ وَالْمُرَادَاتِ لَمْ تَخَفْ عَلَيْهِمْ ، وَهَذَا لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا انْتَفَى
فِيهِ الْحُكْمُ عَنِ الْمَسْكُوتِ يُوَافِقُ الْأَصْلَ ، وَالْأَسْتِقْرَاءُ يُفِيدُهُ ، فَلَا
يَتِمَكَّنُ مِنْ إِثْبَاتِهِ بِاللَّفْظِ ، وَفِيهِ النَّزَاعُ ، وَإِذَا قَدْ ظَهَرَ أَنَّ الدَّلِيلَ الْفَهْمُ

وَفِي مُفِيدِهِ أَحْيَالٌ لِمَا ذَكَرْنَا آمَحَدَ حَالِ الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ ، فَإِنْ أُجِيبَ
عَنِ الْمَنَعِ ، وَضُمَّ التَّخْصِصُ لِلْفَائِدَةِ وَضَعُ الْمُشْتَرَكِ الْمَعْنَوِيِّ ، وَكُلُّ فَائِدَةٍ
فَرَدُّ مِنْهُ تَتَعَيَّنُ بِالْقَرِينَةِ فِي الْمَوْرَدِ ، وَهِيَ عِنْدَ عَدَمِ قَرِينَةٍ غَيْرِ النَّفْيِ عَنِ
الْمَسْكُوتِ لَزُومُ عَدَمِ الْفَائِدَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ، فَيَجِبُ مَذْلُولًا لَفْظِيًّا ، قُلْنَا :
لَا دَلَالَةَ لِلْأَعْمِّ عَلَى الْأَخْصِّ ، فَلَيْسَ لَفْظِيًّا ، بَلْ لِلْقَرِينَةِ ، وَالثَّابِتُ
عَدَمُ الْعِلْمِ بِقَرِينَةِ الْغَيْرِ ، لَاعْدَمُهَا ، فَيَكُونُ مُجْمَلًا فِي الْمَسْكُوتِ وَغَيْرِهِ ،
لَا مُوجِبًا فِيهِ شَيْئًا ، كَرَجُلٍ بِلَا قَرِينَةٍ فِي زَيْدٍ ، فَإِنْ قِيلَ بَلْ ظَاهِرٌ
فِي عَدَمِهَا بَعْدَ فَحْصِ الْعَالَمِ . قُلْنَا مَمْنُوعٌ ، وَإِلَّا لَمْ يَتَوَقَّفْ فِي حُكْمِهِ ،
وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ الْأَعْمَى ، فَإِنْ قِيلَ نَادِرٌ ، قُلْنَا فَمَوَاضِعُ الْخِلَافِ كَثِيرَةٌ
تَفِيدُ عَدَمَ الْوُجُودِ بِالْفَحْصِ لِلْعَالَمِ ، وَلَوْ سُلِّمَ فِي غَيْرِ الشَّارِعِ أَقْتَصَرَ ،
فَقُلْنَا بِهِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ لِلزُّومِ الْإِنْتِفَاءَ لَوْلَاهُ . أَمَّا الشَّارِعُ
فَالْقَطْعُ بِقَصْدِهَا مِنْهُ يَجِبُ تَقْدِيرُهَا ، فَلَا يَلْزَمُ الْإِنْتِفَاءُ لَوْلَا الْإِنْتِفَاءُ ،
فَإِثْبَاتُهُ إِقْدَامٌ عَلَى تَشْرِيعِ حُكْمِهِ بِلَا مُلْجِيٍّ فَإِنْ قِيلَ ظَنُّ . قُلْنَا
ظَنُّ الْمَعِينِ عِنْدَ انْتِفَاءِ مُعَيَّنِهِ مَمْنُوعٌ ، وَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَزُومُ انْتِفَاءِ الْفَائِدَةِ
وَانْتِفَاءُهُ ، وَأَنْدَفَعَ عَمَّا ذَكَرْنَا قَوْلُهُمْ تَثَبُّتُ دَلَالَةُ الْإِيسَاءِ لِذَنْفِ
الْإِسْتِبْعَادِ ، فَالْمَعْنُومُ لِذَنْفِ عَدَمِ الْفَائِدَةِ أَوْلَى ، وَلَوْ جُعِلَ إِثْبَاتًا لِإِثْبَاتِ
الْوَضْعِ بِالْفَائِدَةِ . وَأَمَّا الْأَعْتِرَاضُ عَلَيْهِ بِأَنَّ تَقْوِيَةَ دَلَالَتِهِ عَلَى الثَّبُوتِ
فِي الْمَوْصُوفِ فَائِدَةٌ ، وَكَذَا ثَوَابُ الْقِيَاسِ ، فَدَفَعَ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ قَرَعُ

عُمُومِ الْمُوصُوفِ فِي نَحْوِ: فِي الْقَتْمِ السَّائِمَةِ زَكَاةً، وَلَا قَاتِلَ بِهِ، وَلَوْ ثَبَتَ
 فِي مَادَّةٍ وَصَارَ الْمَعْنَى فِي الْقَتْمِ سَيِّئًا السَّائِمَةَ، خَرَجَ عَنِ النَّزَاعِ وَالثَّانِي
 بِأَنَّا شَرَطْنَا فِي دَلَالَتِهِ عَدَمَ الْمُسَاوَةِ فِي الْمَنَاطِ وَالرُّجْحَانِ، وَسَيَدْفَعُ هَذَا،
 وَهَضُّهُ بِمَفْهُومِ الْقَلْبِ مَدْفُوعٌ بِأَنَّهُ لَيَصِحُّ الْأَصْلُ. وَمِنْ أَدِلَّتِهِمُ الْمَزِيغَةُ
 لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْحَضَرِ لَزِمَ اشْتِرَاكُ الْمَسْكُوتِ وَالْمَذْكُورِ فِي الْحُكْمِ،
 وَهُوَ مُنْتَفٍ لِلْقَطْعِ بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ، بَلْ مُحْتَمِلٌ، وَدَفْعٌ يَمْنَعُ لِلْإِلَازِمَةِ،
 بَلِ الْإِلَازِمُ عَدَمُ الدَّلَالَةِ عَلَى اخْتِصَاصٍ وَلَا اشْتِرَاكِ، بَلْ عَلَى مُجَرَّدِ
 تَعَلُّقِ الْحُكْمِ بِالْمَذْكُورِ. وَلِلْإِمَامِ قَرِيبٌ مِنْهُ، لَوْ لَمْ يُفِدِ الْحَضَرُ،
 لَمْ يُفِدِ اخْتِصَاصَ الْحُكْمِ، لَكِنَّهُ يُفِيدُهُ فِي الْمَذْكُورِ، وَجَوَابُهُ مَنَعُ
 انْتِفَاءِ الْإِلَازِمِ، بَلْ إِنَّمَا يُفِيدُ الْحُكْمَ عَلَى الْمَذْكُورِ لِاخْتِصَاصِهِ بِهِ مَنَعُ
 مَا فِي تَرْكِيبِهِ، إِذْ هُوَ لَوْ لَمْ يُفِدِ الْحَضَرُ لَمْ يُفِدِ الْحَضَرُ، وَمَا رُوِيَ
 لِأَزِيدَنَّ عَلَى السَّبْعِينَ. وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَيْسَ يَحِلُّ النَّزَاعُ لِلْعِلْمِ بِأَنَّهُ
 ذَكَرَهَا لِلْمُبَالَغَةِ، وَاتِّحَادِ الْحُكْمِ فِي الزَّائِدِ، فَكَيْفَ يُفْهَمُ الْإِخْتِلَافُ
 فَلَا زَيْدَنَّ تَأْلِيفٌ: وَعِلْمٌ أَنَّ الْإِخْتِلَافَ جَائِزٌ إِنْ ثَبَتَ يَجِبُ كَوْنُهُ مِنْ
 خُصُوصِ الْمَادَّةِ، وَهُوَ قَبُولُ دُعَائِهِ، وَقَوْلُ يَغْلَى بْنُ أُمَيَّةٍ لِعُمَرَ مَا بَالُنَا
 نَقْصُرُ، وَقَدْ أَمِنَّا فِي الشَّرْطِ، فَقَالَ تَحِبَّتْ بِمِثْلِ تَحِبَّتْ مِنْهُ، فَسَأَلَتْ رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ [صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ].
 وَالْجَوَابُ جَوَازُ بِنَاءِهَا عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ الْإِتْمَامُ، وَإِنَّمَا خُولِفَ فِي

الْخَوْفِ ، وَإِنَّ فِي الْقَوْلِ بِهِ تَكْثِيرَ الْفَائِدَةِ ، وَنَقِضَ بِلَزُومِ الدَّوْرِ ،
وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، لِيُظْهَرَ أَنَّ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ الدَّلَالَةُ وَتَعَقُّلُهَا وَاقِعَةٌ ، وَتَحَقُّقُهَا
هُوَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهَا ، بَلِ الْجَوَابُ مَا تَقَدَّمَ ، وَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَسْكُوتُ
مُخَالَفًا ، لَزِمَ حُصُولُ الطَّهَارَةِ قَبْلَ السَّبْعِ فِي : طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ ،
والتَّخْرِيمُ قَبْلَ الْخَمْسِ ، فِي : خَمْسُ رَضَعَاتٍ يُحَرِّمُنَّ ، وَيَلْزَمُ تَحْصِيلُ
الْحَاصِلِ . وَالْجَوَابُ مَنْعُ الْمُلَازِمَةِ ، بَلِ الْمُلَازِمُ عَدَمُ الدَّلَالَةِ عَلَى نَفْيِ
الطَّهَارَةِ وَالتَّخْرِيمِ ، وَلِئِنَّمَا يَلْزَمُ مَا ذُكِرَ ، لَوْ لَمْ يَكُنِ الْأَصْلُ عَدَمَ
التَّخْرِيمِ ، فَيَتَّبِعُ إِلَى وُجُودِ مَا عُلِّقَ بِهِ ضِدُّهُ ، وَلَدَا صَارَتِ النِّجَاسَةُ
مُتَقَرَّرَةً بِالْأَدْلِيلِ ، فَتَتَّبِعُ كَذَلِكَ وَأَمَّا الْحَنْفِيَّةُ فَالتَّخْرِيمُ بِقَلِيلِهِ ،
وَالطَّهَارَةُ قَبْلَهُ بِالثَّلَاثِ ، وَهُمَا مَنْسُوخَانِ اجْتِهَادًا بِالْتَّرْجِيحِ ، أَوْ تَقْلًا .
فَاللَّازِمُ حَقٌّ فَيَسْقُطَانِ . وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُعَوْلَ عَلَيْهِ فِي نَفْيِ الْمَنُومِ عَدَمُ
مَا يُوجِبُهُ ، إِذْ عُلِمَ أَنَّ الْأَوْجُهَ لَمْ تُقَدِّمُهُ ، وَأَيْضًا الْإِتِّفَاقُ عَلَى أَنَّ الْمَصِيرَ
إِلَيْهِ عِنْدَ عَدَمِ فَائِدَةٍ أُخْرَى ، وَهِيَ لَازِمَةٌ ، إِذْ ثَوَابُ الْاجْتِهَادِ لِلْإِلْحَاقِ
فَائِدَةٌ لَازِمَةٌ ، وَالْدَّفْعُ بِأَنَّ شَرْطَهُ عَدَمُ الْمُسَاوَةِ ، فَعِنْدَهَا غَيْرُ التَّزَاعُرِ
لَيْسَ بِشَيْءٍ ، لِأَنَّ فَائِدَةَ الثَّوَابِ تَلْزَمُ الْاجْتِهَادَ ، أَوْصَلَ إِلَى ظَنِّ الْمُسَاوَةِ
أَوْ إِلَى عَدَمِهَا أَوْ لَا ، ثُمَّ يَنْتَدِي الْحُكْمُ بِالْأَصْلِ ، وَعَدَمُ الْمُسَاوَةِ لَيْسَ
لَازِمًا بَيْنًا لِكُلِّ تَخْصِيصٍ لِيَمْتَنِعَ الْاجْتِهَادُ ، لِأَسْتِكْشَافِ حَالِ
الْمَسْكُوتِ ، وَلَهُمْ غَيْرُهُ أَدَلَّةٌ مَنْظُورَةٌ فِيهَا ، مِنْهَا اتِّفَاقُهُ فِي الْخَبَرِ ، نَحْوُ

فِي السَّامِ غَنَمٌ سَاعَةً ، مَعَ مَحْمُومٍ أَوْجُهُ الْإِثْبَاتِ . وَأُجِيبَ بِالزَّامِ إِلَّا
لِلدَّلِيلِ ، وَمِنْهُ الْمَثَالُ ، وَبِالْفَرْقِ بَأَنَّ كَوْنَ الْمَسْكُوتِ فِي الْخَبَرِ غَيْرُ
مُخْبِرٍ عَنْهُ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ ثُبُوتِ الْحُكْمِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، بِخِلَافِ
الْأَمْرِ وَنَحْوِهِ ، فَإِنَّهُ لَا خَارِجَ لَهُ يَجْزِي فِيهِ ذَلِكَ الْأَحْتِمَالُ ، فَإِذَا أَنْتَفَى
تَعَرُّضُهُ لِلْمَسْكُوتِ يَنْتَفِي الْحُكْمُ عَنْهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، وَدَفِيعَ الْأَوَّلِ
بِأَنَّهُ مُكَابَرَةٌ . وَالثَّانِي بِإِفَادَتِهِ الشُّكُوتَ عَنِ الْمَسْكُوتِ ، وَهُوَ قَوْلُ
النَّافِينَ . وَمِنْهَا لَوْ ثَبَتَ الْمَفْهُومُ ثَبَتَ التَّعَارُضُ لِثُبُوتِ الْمُخَالَفَةِ كَثِيرًا
وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، فَإِنْ أَقِيمَ فَبَعْدَ صِحَّتِهِ ،
كَانَ دَلِيلُنَا مُعَارِضًا ، وَالْحَقُّ أَنَّ كُلَّ دَلِيلٍ يَخْرُجُ عَنِ الْأَصْلِ بَعْدَ صِحَّتِهِ
يُقَدِّمُ ، وَإِلَّا لَزِمَ مِثْلُهُ فِي حُجِّيَّةِ خَبَرِ الْوَاحِدِ وَغَيْرِهِ ، وَيُدْفَعُ بِأَنَّ ذَلِكَ
عِنْدَ تَسَاوِيهِمَا فِي اسْتِلْزَامِ الْمَطْلُوبِ ، وَأَدِلَّتُكُمْ بَيِّنًا أَنَّ شَيْئًا مِنْهَا
لَا يَسْتَلْزِمُ اعْتِبَارَهُ ، وَمِثْلُهُ فِي الشَّرْطِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ ، وَشَرْطُهُ مَا تَقَدَّمَ
مِنْ عَدَمِ خُرُوجِهِ مَخْرَجَ الْغَالِبِ وَنَحْوِهِ ، وَيَخْصُهُ قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ سَبَبٌ ،
فَعَلَى اتِّحَادِهِ ظَاهِرٌ ، وَعَلَى جَوَازِ التَّعَدُّدِ الْأَصْلُ عَدَمُ غَيْرِهِ ، فَإِذَا أَنْتَفَى
أَنْتَفَى مُطْلَقًا مَلَا حَظَّةُ النَّفْيِ الْأَصْلِيَّ مَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلُ الْوُجُودِ ، مَعَ أَنَّ
الْكَلَامَ فِيهَا إِذَا اسْتَقَمَّيَ الْبَحْثُ عَنْ آخَرٍ فَلَمْ يَوْجَدْ ، فَإِنْ أَحْتِمَالُ وَجُودِهِ
يَضَعُفُ فَيَسْتَرْجِعُ الْعَدَمُ ، وَالْمَفْهُومُ ظَنِّي لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ الْأَحْتِمَالُ ، وَلَا يَخْفَى
أَنَّ هَذَا رُجُوعٌ عَنْ أَنَّهُ مَذْذُولُ الْأَفْظِ إِلَى إِضَافَتِهِ إِلَى أَنْتِفَاءِ السَّبَبِ ،

وَهُوَ قَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ إِنَّهُ يُبْنَى عَلَى عَدَمِهِ الْأَصْلِي فِي التَّحْقِيقِ ، وَالْأَقْرَبُ لَهُمْ إِصْافَتُهُ إِلَى شَرْطِيَّةِ اللَّفْظِ الْمُعَادَةِ لِلْأَدَاةِ ، عَلَى أَنَّ الشَّرْطَ مَا يَنْتَقِي الْجُزْءُ بِإِنْتِفَائِهِ ، فَيَكُونُ مَذْلُولًا لِلْأَدَاةِ . وَالْجَوَابُ مَنْعُ كَوْنِ الشَّرْطِ سِوَى مَا جُعِلَ سَبَبًا لِلْجُزْءِ ، وَالْإِنْتِفَاءُ لِلْإِنْتِفَاءِ لَيْسَ مِنْ مَفْهُومِهِ ، بَلْ لَازِمٌ لِتَحَقُّقِهِ وَيَجِبُ الْأَوَّلُ ، وَيَتَّحِدُ بِقَوْلِ الْحَنْفِيَّةِ ، وَقَائِدَةُ الْخِلَافِ أَنَّ النَّفْيَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ عِنْدَهُ ، وَعَدَمُ أَصْلِيٍّ عِنْدَهُمْ فَلَا يُحْصَى ، وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ بِمَفْهُومٍ : وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الْآيَةَ . وَإِنْ لَمْ يُشْتَرَطِ الْإِتِّصَالُ ، كَقَوْلِهِ : وَلَا يُنْسَخُ عَلَى قَوْلِنَا: الْمُنَآخِرُ نَاسِخٌ خِلَافًا لَهُ ، وَمَا قِيلَ مِنْ بِنَاءِ الْخِلَافِ عَلَى أَنَّ الشَّرْطَ مَانِعٌ مِنْ أَنْفِقَادِ السَّبَبِ ، فَعَدَمُ الْحُكْمِ بِالْأَصْلِ عِنْدَنَا وَمِنْ الْحُكْمِ عِنْدَهُ بِإِنْتِفَاءِ شَرْطِهِ ، وَأَنْبَتِي عَلَيْهِ صَحَّةُ تَعْلِيلِ الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ بِالْمَلِكِ عِنْدَنَا ، وَعَدَمُهُ عِنْدَهُ ، بَلِ الصَّحَّةُ أَوْلَى مِنْهَا حَالُ قِيَامِهِ لِلتَّبَيُّنِ بِوُجُودِ الْحَلِّ عِنْدَ الشَّرْطِ ، وَكَذَا تَعْجِيلُ الْمُنْذُورِ الْمُعْلَقِ يَمْتَنِعُ عِنْدَنَا خِلَافًا لَهُ غَلَطٌ ، لِأَنَّ مَا يَدْعِيهِ الشَّافِعِيُّ سَبَبًا يَنْتَقِي الْحُكْمُ بِإِنْتِفَائِهِ فِي الْخِلَافِيَّةِ مَعْنَى لَفْظِ الشَّرْطِ لَا الْجُزْءِ ، وَالْخِلَافُ الْمُسَارُ إِلَيْهِ هُوَ أَنَّ اللَّفْظَ الَّذِي ثَبَتَتْ سَبَبِيَّتُهُ شَرْعًا لِلْحُكْمِ إِذَا جُعِلَ جُزْءًا لَشَرْطٍ ، هَلْ يَنْلُبُهُ سَبَبِيَّتُهُ لِذَلِكَ الْحُكْمِ قَبْلَ وَجُودِ الشَّرْطِ: كَأَنْتِ طَالِقٌ وَحُرَّةٌ جُعِلَ سَبَبًا لِزَوَالِ الْمَلِكِ ، فَإِذَا دَخَلَ الشَّرْطُ مَنَعَ الْحُكْمَ عِنْدَهُ قَطَطَ ، وَعِنْدَنَا مَنَعُ

سَبَبِيَّتُهُ ، فَتَفَرَّقَتِ الْخِلَافِيَّاتُ ، وَإِنَّمَا يَتَفَرَّقَانِ مَعَ عَلَى الْخِلَافِ فِي
اعْتِبَارِ الْجَزَاءِ مِنَ التَّرَكِيبِ الشَّرْطِيِّ مُفِيدًا حُكْمَهُ عَلَى مُعْهَدِ التَّقَادِيرِ
خَصَصَهُ الشَّرْطُ بِإِخْرَاجِ مَا سِوَى مَا تَضَمَّنَهُ عَنْ ثُبُوتِ الْحُكْمِ مَعَهُ ،
فَيَكُونُ النَّفْيُ مُضَافًا إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ دَلِيلُ التَّخْصِصِ ، وَأَهْلُ النَّظَرِ يَمْنَعُونَ
إِفَادَتَهُ شَيْئًا حَالًا وَقُوْرِهِ ، بَلْ هُوَ حِينَئِذٍ كَزَايَ زَيْدٍ جُزْءُ الْكَلَامِ
الْمُفِيدِ فَضْلًا عَنْ إِيجَابِهِ عَلَى مُعْهَدِ التَّقَادِيرِ ، وَالْمَجْمُوعُ يُفِيدُ حُكْمًا مُقِيدًا
بِالشَّرْطِ ، فَإِنَّمَا دَلَالَتُهُ عَلَى الْوُجُودِ عِنْدَ وُجُودِهِ ، فَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ بَقِيَ
مَا قَبْلَهُ وَجُودُهُ بِوُجُودِهِ عَلَى عَدَمِهِ الْأَصْلِيِّ وَأَمَّا تَقْرِيعُ تَعْجِيلِ
الْكُفَّارَةِ الْمَالِيَةِ قَبْلَ الْحِنْثِ ، فَقِيلَ بِاعْتِبَارِ الْمَقْيَدِ ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ ،
وَالْأَوْجَهُ خِلَافُ قَوْلِهِ لِعَقْلِيَّةِ سَبَبِيَّةِ الْحِنْثِ لَا الْيَمِينِ ، وَإِنْ أُضِيفَتْ
إِلَيْهِ فِي النَّصِّ : كِإِضَافَةِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ عِنْدَنَا ، وَوَجْهُهُ أَوَّلًا أَنَّ السَّبَبَ
الْمُقْضَى إِلَى الْحُكْمِ ، وَالتَّعْلِيقُ مَانِعٌ مِنَ الْإِفْضَاءِ ، لِمَنْعِهِ مِنَ الْمَحَلِّ ،
وَالْأَسْبَابُ الشَّرْعِيَّةُ لَا تَصِيرُ قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَى الْمَحَلِّ أَسْبَابًا ، فَضَعُفَ
قَوْلُهُ السَّبَبُ أَنْتَ طَالِقٌ ، وَالشَّرْطُ لَمْ يَعْدِمَهُ ، فَإِنَّمَا أُخِّرَ الْحُكْمُ
وَأُورِدَ فَيَجِبُ أَنْ يُلْفَوْكَ كَالْأَجْنَبِيَّةِ . وَأُجِيبَ لَوْ لَمْ يُرْجَ لَعَا ، كَطَالِقٍ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَغَيْرُهُ بِعَرَضِيَّةِ السَّبَبِيَّةِ ، فَلَا يُلْفَى تَضْعِيفًا وَثَانِيًا
تَوَقَّفَ عَلَى الشَّرْطِ فَصَارَ كَجُزْءِ سَبَبٍ ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ الْمَوْجَلِّ ، وَبِشَرْطِ
الْخِيَارِ ، وَالْمُضَافُ كَطَالِقٌ غَدًا سَبَبٌ فِي الْحَالِ ، لِأَنَّ الْأَجَلَ دُخُولُهُ عَلَى

الْتَمَنَ لَا الْبَيْعَ ، وَالْخِيَارَ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ لِدَفْعِ الْغَبَنِ ، لِأَنَّ إِبْنَاتَ مِلْكِ
 الْمَالِ لَا يَحْتَمِلُ الْخَطَرَ لَصِزُّوَرَّتِهِ قِمَارًا ، فَأَكْثَنِي بِاعْتِبَارِهِ فِي
 الْحُكْمِ ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ مُقْتَضَى اللَّفْظِ ، لِأَنَّ الشَّرْطَ بَعْلَى لِتَعْلِيلِ مَا بَعْدَهُ
 فَقَطْ فَاتِيكَ عَلَى أَنْ تَأْتِيَنِي الْمَعْلُوقُ إِيْتَانُ الْمُخَاطَبِ ، فَبِعَمَلِكَ عَلَى أَنِّي
 بِالْخِيَارِ : أَيْ فِي الْفَسْخِ ، فَهُوَ الْمَعْلُوقُ ، وَالْبَيْعُ مُنَجَّزٌ ، فَتَعْلَقَ الْحُكْمُ دَفْعًا
 لِلضَّرَرِ لَوْ تَصَرَّفَ ، بِخِلَافِ الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ إِسْقَاطُ مَحْضٍ يَحْتَمِلُهُ ،
 وَإِنْ كَانَ الْعِتَاقُ إِيْتَانًا ، لَكِنَّهُ لَيْسَ إِيْتَانًا لِمِلْكِ مَالٍ ، فَيَبْطُلُ إِيْرَادُ
 أَنَّهُ إِبْنَاتٌ أَيْضًا ، وَالتَّعْلِيلُ يَمِينٌ ، وَهِيَ لِابْنٍ إِعْدَامُ مُوجِبِ الْمَعْلُوقِ ، فَلَا
 يَفْضِي إِلَى الْحُكْمِ . أَمَّا الْإِضَافَةُ فَلِثُبُوتِ حُكْمِ السَّبَبِ فِي وَقْتِهِ
 لَا لِمَنْعِهِ ، فَيَتَحَقَّقُ السَّبَبُ بِلَا مَانِعٍ ، إِذِ الزَّمَانُ مِنْ تَوَازِيهِ الْوُجُودِ ،
 وَيَرِدُ كَوْنُ الْيَمِينِ تَوْجِبُ الْإِعْدَامِ فِي الْمَنْعِ أَمَّا الْحَمْلُ فَلَا : كَإِنْ
 بَشَرْتَنِي بِقُدُومٍ وَلَدِي فَأَنْتَ حُرٌّ ، فَلَا وَلِيَّ الْفَرْقُ بِالْخَطَرِ وَعَدَمِهِ ، ثُمَّ
 يَقْتَضِي كَوْنُ يَوْمٍ يَقْدُمُ فَلَانٌ ، كَإِنْ قَدِمَ فِي يَوْمٍ ، وَيَسْتَلْزِمُ عَدَمَ جَوَازِ
 التَّجْزِئِ ، فِيمَا لَوْ قَالَ عَلَى صَدَقَةٍ يَوْمَ يَقْدُمُ فَلَانٌ ، وَإِنْ كَانَ بِصُورَةٍ
 إِضَافَةٍ ، وَكَوْنُ إِذَا جَاءَ غَدًا فَأَنْتَ حُرٌّ ، كَإِذَا مِثٌ فَأَنْتَ حُرٌّ ، لِعَدَمِ
 الْخَطَرِ ، فَيَمْتَنِعُ بَيْعُهُ قَبْلَ الْغَدِ ، كَمَا يَمْتَنِعُ قَبْلَ الْمَوْتِ لِانْقِدَافِهِ
 سَبَبًا فِي الْحَالِ عَلَى مَا عُرِفَ ، لَكِنَّهُمْ يُجِيزُونَ بَيْعَهُ قَبْلَ الْغَدِ ،
 وَالْأَجُوبَةُ عَنْهُ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ ، وَقِيلَ الْمُرَادُ بِالسَّبَبِ فِي نَحْوِ قَوْلِنَا الْمَعْلُوقُ

لَيْسَ سَبَبًا فِي الْحَالِ الْعِلَّةُ ، وَفِي الْمُضَافِ السَّبَبُ الْمُفْضِي ، وَهُوَ السَّبَبُ الْحَقِيقِيُّ ، وَحِينَئِذٍ لَا خِلَافَ ، وَارْتَفَعَتِ الْإِشْكَالَاتُ ، وَصَدَقَ أَنَّ الْمُضَافَ لَيْسَ سَبَبًا أَيْضًا فِي الْحَالِ بِذَلِكَ الْمَعْنَى ، إِلَّا أَنَّ اخْتِلَافَ الْأَحْكَامِ حَيْثُ قَالُوا الْمُضَافُ سَبَبٌ فِي الْحَالِ لِحَازِ تَعْجِيلِهِ ، وَالْمُعْلَقُ لَيْسَ سَبَبًا فِي الْحَالِ ، فَلَا يَجُوزُ تَعْجِيلُهُ بِنَفْيِهِ

مسئلة

مِنَ الْمَفَاهِيمِ مَفْهُومُ الْقَلْبِ ، نَقَاهُ الْكُلُّ إِلَّا بَعْضَ الْحَنَابِلَةِ وَشُدُودًا . وَهُوَ إِضَافَةُ تَقْيِيزِ حُكْمٍ مُعَبَّرٍ عَنْهُ بِاسْمِهِ عَلَمًا أَوْ جِنْسًا إِلَى مَا سِوَاهُ وَقَدْ يُقَالُ الْعَلَمُ ، وَالْمُرَادُ الْأَعْمُ ، وَالْمَعُولُ عَدَمُ الْمَوْجِبِ ، وَلِلزُّومِ ظُهُورُ الْكُفْرِ مِنْ تَحْوِي مُحَمَّدٍ رَسُولُ اللَّهِ ، وَفُلَانٌ مَوْجُودٌ ، وَهُوَ مُنْتَفٍ ، وَاسْتَدِلَّ بِلِزُّومِ انْتِفَاءِ الْقِيَاسِ ، وَالْجَوَابُ إِذَا ظَهَرَ الْمَسَاوَةُ قُدِّمَ لِرِّيَادَةِ قُوَّتِهِ قَالُوا : لَوْ قَالَ لِخَاصِمِهِ لَيْسَتْ أُمِّي زَانِيَةً أَفَادَ نِسْبَتَهُ إِلَى أُمِّهِ . أُجِيبَ بِأَنَّهُ بِقَرِينَةِ الْحَالِ

مسئلة

النَّفْيُ فِي الْحَصْرِ يَأْتِي لِغَيْرِ الْآخِرِ ، قِيلَ بِالْمَفْهُومِ ، وَقِيلَ بِالْمَنْطُوقِ ، وَهُوَ الْأَرْجَحُ ، وَنُسِبَ لِلْحَنْفِيَّةِ عَدَمُهُ ، فَإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ كَمَا أَنَّهُ قَائِمٌ ، وَقَدْ تَكَرَّرَ مِنْهُمْ نِسْبَتُهُ ، وَأَيْضًا لَمْ يُجِبْ أَحَدٌ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ بِمَنْعِ إِفَادَتِهَا فِي الْإِسْتِدْلَالِ يَأْتِي الْأَعْمَالُ عَلَى شَرْطِ النِّيَّةِ فِي الْوُضُوءِ ، بَلْ بِتَقْدِيرِ الْكَمَالِ

أَوِ الصَّحَّةِ، وَهُوَ الْحَقُّ، وَلَا يَصِحُّ الْوُضُوءُ عِبَادَةً إِلَّا بِالنِّيَّةِ لَكِنْ مَنَعُوا
تَوَقُّفَ حِجَّةِ الصَّلَاةِ عَلَى وُضُوءٍ هُوَ عِبَادَةٌ كَبَاكِي الشَّرْطِ. لَنَا يَفْهَمُ مِنْهُ
الْجُمُوعُ، فَكَانَ لَهُ، وَكَوْنُ النَّافِي الْمَعْنُودِ مُنْتَفِيًا لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَهُ، لِأَنَّ
مُوجِبَ الْأَنْتِقَالِ الْوَضْعُ، لَا بِشَرْطِ لَفْظٍ خَاصٍّ، وَكَوْنُ فَهْمِهِ لَا يَسْتَلْزِمُهُ
لِجَوَازِهِ بِالْمَعْنُومِ لَا يَنْبَغِي الظُّهُورَ، وَلَوْ ثَبَتَ كَانَ بِفَهْمِهِ الْقَبْ وَهُوَ
مَنْفِيٌّ، وَأَمَّا الْحَضَرُ بِاللَّامِ لِلْعُمُومِ، وَالْآخِرُ أَخَصُّ كَالْعَالَمِ وَالرَّجُلُ زَيْدٌ
تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْتَلَفَ فِيهِ، وَلَوْ نَفَى الْمَفْهُومُ، بِخِلَافِ صَدِيقِ
زَيْدٍ إِذَا أُخِّرَ لَا نَتَفَاءَ مُعْهَمِهِ، وَيَنْدَرِجُ فِي بَيَانِ الصَّرُورَةِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ
إِذَا ثُبُوتُ الْجِنْسِ بِرُؤْمِهِ لِوَاحِدٍ بِالصَّرُورَةِ يَنْتَفِي عَنْ غَيْرِهِ، وَتَكَرَّرَ
مِنَ الْحَنْفِيَّةِ مِثْلُهُ فِي نَفْيِ الْيَمِينِ عَنِ الْمُدَّعَى بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:
وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ، وَغَيْرِهِ، وَالتَّشْكِيكُ بِتَجْوِيزِ كَوْنِهِ لِوَاحِدٍ
وَلِآخَرَ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَقَدْ حُكِيَ نَفْيُهُ وَإِبَاتُهُ مَفْهُومًا وَمَنْطُوقًا،
وَأَسْتَبْعَدَ لِعَدَمِ النُّطْقِ بِالنَّافِي، وَعَلِمْتُ فِي: إِنَّمَا أَنْ لَا أَثَرُ لَهُ، بَلْ وَجْهُهُ
عَدَمُ لَفْظٍ يَتَبَادَرُ مِنْهُ لِأَنَّ اللَّامَ لِلْعُمُومِ فَقَطْ، فَإِنَّمَا يَثْبُتُ لِأَزْمَا لِإِبَاتِهِ
بِخِلَافِ إِنَّمَا، وَمَا نُسِبَ إِلَى الْمُنْطَقِيِّينَ مِنْ جَعْلِهِمْ إِيَّاهُ جُزْئِيًّا يَنْفِيهِ
مَا حَقَّقَ مِنْ أَنَّ السُّورَ مَا دَلَّ عَلَى كَمِّيَّةِ الْمَوْضُوعِ فَذُو اللَّامِ مُسَوَّرٌ
بِسُورِ الْكَلِّيَّةِ

التقسيم الثاني

باعتبار ظهور دلالته إلى ظاهرٍ ونصٍ ومفسرٍ ومُحكَمٍ، فتأخروا
 الحنفية ما ظهر معناه الوضحي مجردةً محتملاً إن لم يسبق له: أي ليس
 المقصود الأصلي من استعماله فهو بهذا الاعتبار الظاهر، وباعتبار
 ظهور ما سبق له مع احتمال التخصيص والتأويل النص، ويقال أيضاً
 لكلٍ سمي، ومع عدم احتمال غير النسخ المفسر، ويقال أيضاً لما بين
 بطني مما فيه خفاء من الأقسام الآتية، وإن بطني قوول، ومع
 عدمه في زمانه صلى الله عليه وسلم المحكم، حقيقة عرفية في المحكم
 لنفسه، والكل بعده محكم لغيره يلزمه التقييد عرفاً، فهي متباينة
 ولا يمتنع الاجتماع في لفظ بالنسبة إلى ما سبق له، وعدمه كما تقيده
 المثل، وأحل الله البيع وحرم الربا ظاهر في الإباحة والتحریم، إذ لم
 يسبق لذلك نص باعتبار خارج هو رد تساويتهم: فأذكوا ما طاب
 لكم. الآية ظاهر في الحل، نص باعتبار خارج، هو قصره على العبد
 إذ السوق له، فيجتمعان دلالة، ثم القرينة لمعين المراد بالسوق، وهو
 الالتزام، ويراد الآخر حقيقة لا أصلياً: أغنى الظاهري، ويصير
 المعنى النصي مدلولاً التزامياً لمجموع الظاهرين، ومثال أفراد النص
 يا أيها الناس اتقوا ربكم. وكل لفظ سبق لفهوه، أما الظاهر فلا
 ينفر إذ لا بد من أن يساق اللفظ لغرض، ومثلوا المفسر كالمقدمين:

فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ الْآيَةَ ، وَيَلْزَمُهُمْ أَنْ لَا يَصِخَّ لِعَدَمِ اخْتِالِ النَّسخِ ،
وُثْبُونُهُ مُعْتَبَرٌ لِلتَّبَاطُئِ ، فَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ الْمُسَرُّ فِي مُفِيدِ حُكْمٍ بِخِلَافِ
الْمُحْكَمِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ . لِأَنَّهُ نَفِيٌّ ، وَالْأَوَّلَى نَحْوُ : الْجِهَادِ
مَاضٍ ، وَالْمُتَقَدِّمُونَ الْمُعْتَبَرُ فِي الظَّاهِرِ ظُهُورُ الْوَضْعِيِّ بِمُجَرَّدِهِ ، سَبَقَ لَهُ
أَوَّلًا ، وَفِي النَّصِّ ذَلِكَ مَعَ ظُهُورِ مَا سَبَقَ لَهُ ، أَحْتَمَلَ التَّخْصِصَ وَالتَّأْوِيلَ
أَوَّلًا ، وَفِي الْمُسَرِّ عَدَمُ الْإِخْتِالِ ، أَحْتَمَلَ النَّسخَ أَوَّلًا ، وَفِي الْمُحْكَمِ عَدَمُهُ
فَهِيَ مُتَدَاخِلَةٌ . وَقَوْلُ فَخْرِ الْإِسْلَامِ فِي الْمُسَرِّ ، إِلَّا أَنَّهُ يُحْتَمَلُ النَّسخُ
سَنَدٌ لِلْمُتَأَخِّرِينَ فِي التَّبَاطُئِ ، إِذْ لَا فَضْلَ بَيْنَ الْأَقْسَامِ ، وَبِهِ يَبْعُدُ
نَفْيُ التَّبَاطُئِ عَنْ كُلِّ الْمُتَقَدِّمِينَ ، وَلِعَدَمِ التَّبَاطُئِ مَثَلُوا الظَّاهِرَ : يَا أَيُّهَا
النَّاسُ اتَّقُوا الزَّانِيَ ، وَالسَّارِقَ ، وَبِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مَعَ ظُهُورِ مَا سَبَقَ لَهُ
وَأَقْتَصَرَ بَعْضُهُمْ فِي النَّصِّ عَلَى مَثْنَى إِلَى رُبَاعٍ ، وَحَرَّمَ الرَّبَا . وَالْحَقُّ أَنَّ
كُلًّا مِنْ أَنْكِحُوا ، وَأَسَمِ الْعَدَدِ لَا يَسْتَقِلُّ نَصًّا إِلَّا بِمَلَاخِظَةِ الْآخَرِ ،
فَالْمَجْمُوعُ النَّصُّ ، وَالشَّافِعِيَّةُ : الظَّاهِرُ مَا لَهُ دَلَالَةٌ ظَنِّيَّةٌ عَنْ وَضْعِهِ أَوْ
عُرْفِهِ كَالْعَاطِطِ ، وَإِنْ كَانَ تَجَارَا بِأَعْتِبَارِ اللُّغَةِ ، وَيَسْتَلْزِمُ اخْتِالًا مَرْجُوحًا ،
وَهُوَ قِسْمٌ مِنَ النَّصِّ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ ، وَهُوَ مَا كَانَ سَوَاقُهُ لِمَفْهُومِهِ ، وَإِنْ
اِخْتَلَفُوا فِي قِطْعِيَّةٍ دَلَالَتِهِ وَظَنِّيَّتِهَا . وَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَفْظِيٌّ ، فَالْقِطْعِيَّةُ
لِلدَّلَالَةِ ، وَالظَّنِّيَّةُ بِاعْتِبَارِ الْإِرَادَةِ ، فَلَا اخْتِلَافَ ، وَأَسْتَمَرُّ وَعَلَى
إِيرَادِ الْمُؤَوَّلِ قَرِينًا لَهُ ، فَيُقَالُ الظَّاهِرُ وَالْمُؤَوَّلُ كَالْخَاصِّ وَالْعَامِّ لِإِفَادَةِ

الْمُعَابَلَةِ ، فَيَلْزَمُ فِي الظَّاهِرِ عَدَمُ الصَّرْفِ ، وَإِلَّا اجْتَمَعَا ، إِذِ الْمَصْرُوفُ لَا تَنْقُطُ دَلَالَتُهُ عَلَى الرَّاجِحِ ، فَيَكُونُ بِأَعْتِبَارِهِ ظَاهِرًا ، وَبِاعْتِبَارِ الْحُكْمِ بِإِرَادَةِ الرَّجُوحِ مُوَوَّلًا ، وَتَقَدَّمَ الْوَوَّلُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ ، وَلَا يُنْكَرُ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْمَصْرُوفِ أَيْضًا أَحَدًا ، وَالنَّصُّ بِلَا أَحْتِمَالٍ كَالْمُفَسِّرِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ لَا النَّصُّ ، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ الْمَجَازَ بِاتِّفَاقِهِمْ ، وَعَلِمْتَ أَنَّهُ لَا يُنَافِي الْقَوْلَ بِقَطْعِيَّتِهِ ، وَقَدْ يُفَسِّرُونَ الظَّاهِرَ بِمَا لَهُ دَلَالَةٌ وَاحِدَةٌ ، فَالْنَّصُّ قِسْمٌ مِنْهُ عِنْدَهُمْ . وَالْحُكْمُ أَعْمٌ يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا ، وَلَا يُنَافِي التَّأْوِيلَ أَيْضًا ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ مَا اسْتَقَامَ نَظْمُهُ لِلْإِفَادَةِ وَلَوْ بَتَّائِيلٍ ، وَالْحَنْفِيَّةُ أَوْعَبُ وَضْعًا لِلْحَالَاتِ ، وَمَوْضِعُ الْأِسْتِقْنَاءِ يُرَجَّحُ قَوْلُهُمْ فِي الْحُكْمِ .

[تَنْبِيْهِ] وَقَسُّوا التَّأْوِيلَ إِلَى قَرِيبٍ وَبَعِيدٍ وَمُتَعَدِّ غَيْرِ مَقْبُولٍ ، قَالُوا وَهُوَ مَا لَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَقْسَامِهِ ، وَهُوَ حَمْلُ الظَّاهِرِ عَلَى الْمُحْتَمَلِ الرَّجُوحِ ، إِلَّا أَنْ يُعْرَفَ بِصَرْفِ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ فَقَطْ . ثُمَّ ذَكَرُوا مِنَ الْبَعِيدَةِ تَأْوِيلَاتٍ لِلْحَنْفِيَّةِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِعَبْلَانَ بْنِ سَلَمَةَ الثَّقَفِيِّ وَقَدْ أَسْلَمَ عَلَى عَشْرِ أَمْسِكَ أَرْبَعًا ، وَفَارِقَ سَائِرَهُنَّ ، أَيِ ابْتَدَأَ نِكَاحَ أَرْبَعٍ ، أَوْ أَمْسِكَ الْأَرْبَعَ الْأَوَّلَ ، فَإِنَّهُ يَنْبَغُ أَنْ يُخَاطَبَ بِمِثْلِهِ مُتَجَدِّدٌ فِي الْإِسْلَامِ بِلَا بَيَانٍ ، وَقَوْلُهُ لِعَبْرُوزَ اللَّهِ يَلِيَّ وَقَدْ أَسْلَمَ عَلَى أُخْتَيْنِ أَمْسِكَ أَبْتَهَمَا شَيْئًا

أَبَدُ وَقَوْلُهُمْ فِي فِاطِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا إِطْعَامُ طَعَامِ سِتِّينَ ،
وَحَاجَةٌ وَاحِدَةٍ فِي سِتِّينَ يَوْمًا حَاجَةٌ سِتِّينَ مَعَ إِمْكَانِ قَصْدِهِ لِفَضْلِ الْجَمَاعَةِ
وَبَرَكَتِهِمْ ، وَتَضَافُ قُلُوبُهُمْ عَلَى الدُّعَاءِ لَهُ ، وَغُمُومِ الْإِنْتِفَاعِ ، دُونَ الْخُصُوصِ
وَقَوْلُهُمْ فِي نَحْوِ : فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً ، أَيْ قِيَمَتُهَا ، إِذَا لَا يَلْزَمُ أَنْ لَا تَجِبَ
الشَّاةُ ، وَكُلُّ مَعْنَى اسْتَنْبِطَ مِنْ حُكْمٍ فَأَبْطَلَهُ بَاطِلٌ ، وَمِنْهَا تَحْلُ : أَيَّمَا
أَمْرَ أَوْ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْسَ بِهَا فَتُكَاكِحُهَا بَاطِلٌ إِلَى آخِرِهِ عَلَى
الصَّغِيرَةِ وَالْأُمَةِ ، وَالْمُكَاتَبَةِ ، أَوْ بَاطِلٌ أَيْ يَتَوَلَّى إِلَى الْبُطْلَانِ غَالِبًا
لَاغْتِرَاضِ الْوَلِيِّ ، لِأَنَّهَا مَالِكَةٌ لِبُضْعِهَا فَكَانَ كَبَيْعِ سِلْعَةٍ لَهَا مَعَ
إِمْكَانِ قَصْدِهِ لِمَنْعِ اسْتِقْلَالِهَا فِيهَا لَا يَلِيقُ بِمَحَاسِنِ الْعَادَاتِ اسْتِقْلَالُهَا
بِهِ ، وَمِنْهَا تَحْلُهُمْ : لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ عَلَى الْقَضَاءِ
وَالنَّذْرِ الْمَطْلُوقِ ، وَتَحْلُهُمْ : وَلَدَى الْقُرْبَى عَلَى الْفُقَرَاءِ مِنْهُمْ ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ
سَدُّ خَلَّةِ الْمُحْتَاجِ مَعَ ظُهُورِ أَنَّ الْقَرَابَةَ قَدْ تُجْعَلُ سَبَبًا لِلِاسْتِحْقَاقِ مَعَ
الْفَنَى تَشْرِيفًا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعَدَّ بَعْضُهُمْ تَحْلَ : إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ
الْآيَةُ عَلَى بَيَانِ الْمَصْرِفِ ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ بَدْءَ التَّأْوِيلِ لَا يَقْدَحُ فِي
الْحُكْمِ ، بَلْ يَفْتَقِرُ إِلَى الْمُرْجَحِ ، فَأَمَّا الْأَخِيرُ فِدَفَعُ بِأَنَّ السِّيَاقَ وَهُوَ
رَدُّ لَمَزِهِمُ الْمُعْطِينَ ، وَرِضَاهُمْ عَنْهُمْ إِذَا أَعْطَوْهُمْ ، وَسَخَطُهُمْ إِذَا
مَنَعُوا يَدُلُّ أَنَّ الْمَقْصُودَ بَيَانُ الْمَصَارِفِ لِدَفْعِ وَهْمِ أَنَّهُمْ يَخْتَارُونَ فِي
الْعَطَاءِ وَالْمَنْعِ ، وَرُدَّ بِأَنَّهُ لَا يُنَافِي الظَّاهِرَ فَلَا يَصْلَحُ صَارِفًا عَنْهُ ، وَلَا يَخْفَى

أَنَّ ظَاهِرَهُ مِنَ الْعُمُومِ مُنْتَفٍ أَنْفَاقًا، وَلِتَعَذُّرِهِ حَمْلُهُ عَلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ صَنْفٍ، وَهُوَ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ مَعْنَى الْجَمْعِ مُرَادٌ مَعَ اللَّامِ وَالْإِسْتِغْرَاقِ، وَهُوَ مُنْتَفٍ، وَكَوْنُهُ لِلتَّمْلِكِ لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ أَبَدُ يَذْبُو عَنْهُ الشَّرْعُ وَالْعَقْلُ، قَالُوسَتْحَقُّ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَمَرَ بِصَرْفِ مَا يَسْتَحِقُّهُ إِلَى مَنْ كَانَ مِنَ الْأَصْنَافِ فَإِنْ كَانُوا بِهَذَا الْقَدْرِ مُسْتَحِقِّينَ فَبِلَا مِلْكٍ، وَدُونَ اسْتِحْقَاقِ الزَّوْجَةِ النَّفَقَةِ، وَلَا تَمْلِكُ إِلَّا بِالْقَبْضِ، وَلَنَا آثَارُ صَحَّاحٍ عَنْ عِدَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ صَرِيحَةٌ فِيَا قُلْنَا، وَلَمْ يُرَوْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ خِلَافَهُ، وَلَا رَيْبَ فِي فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخِلَافِ قَوْلِهِمْ قَسَمَ اللَّهُ هَيْبَةَ الَّتِي بَعَثَ بِهَا مُعَاذٌ مِنَ الْيَمَنِ فِي الْمَوْلَةِ قَقَطُ: الْأَقْرَعُ وَعَيْبَةُ وَعَلْقَمَةُ ابْنِ عَلَانَةَ وَزَيْدُ الْخَيْلِ، ثُمَّ أَنَاهُ مَالٌ آخَرُ فَجَعَلَهُ فِي صَنْفِ الْغَارِمِينَ قَقَطُ، حَيْثُ قَالَ لِقَبِيصَةَ بِنِ الْمُخَارِقِ حِينَ أَنَاهُ، وَقَدْ تَحَمَّلَ حَالَةً: أَقِمِ حَتَّى تَأْتِينَا الصَّدَقَةَ فَنَأْمُرَ لَكَ بِهَا، وَفِي حَدِيثِ سَلَمَةَ بِنِ ضَخْرٍ الْبَيَاضِيِّ أَنَّهُ أَمَرَ لَهُ بِصَدَقَةِ قَوْمِهِ. وَأَمَّا شَرْطُ الْفَقْرِ فَقَالُوا: لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا بَنِي هَاشِمٍ إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ إِلَى: وَعَوَّضَكُمْ عَنْهَا بِخُمُسِ الْخُمْسِ، وَالْعَوَّضُ عَنْهُ لِلْفَقِيرِ وَأَمَّا الْأَوْلَانِ فَلَا أَوْجُهَ خِلَافُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ. وَأَمَّا لَا صِيَامَ فَلِمُعَارِضِ صَحَّ فِي النَّفْلِ، وَفِي رَمَضَانَ بَعْدَ الشَّهَادَةِ بِالرُّوْيَةِ، قَالَ: وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ، وَهُوَ بَعْدَ تَعَيُّنِ الشَّرْعِيِّ مَقْرُونٌ بِدَلَالَةِ عَلَيْهِ

أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَكَلَ فَلَا يَأْكُلُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ
فَلْيَصُمْ، فَلَوْ اتَّخَذَ حُكْمُ الْأَكْلِ وَغَيْرِهِ فِيهِ لَقَالَ لَا يَأْكُلُ أَحَدٌ،
ثُمَّ هُوَ وَاجِبٌ مُعَيَّنٌ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا غَيْرُ الْمُعَيَّنِ فَعَمِلُوا بِهِ فِيهِ مِنَ الْقَضَاءِ
وَالنَّذْرِ الْمُطْلَقِ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ إِهْدَارِ بَعْضِ الْأَدْلَةِ بِالْكُلِّيَّةِ وَأَمَّا
النِّكَاحُ فَلْيَضَعِفِ الْحَدِيثَ بِمَا صَحَّ مِنْ إِنْكَارِ الزُّهْرِيِّ رِوَايَتَهُ
وَقَوْلِ ابْنِ جُرَيْجٍ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَدِيٍّ فَلَمْ يَعْرِفْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ
سُلَيْمَانَ بْنَ مُوسَى حَدَّثَنَا بِهِ عَنْكَ، فَقَالَ أَخْشَى أَنْ يَكُونَ وَهِيَمَ
عَلَيَّ، وَأَتْنِي عَلَى سُلَيْمَانَ فَصَمَّمْ، وَمِثْلُهُ فِي عُرْفِ الْمُتَكَلِّمِينَ إِنْكَارُ لَأَشْكُ
أَوْ لِمُعَارَضَةِ مَا هُوَ أَصَحُّ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَهِيَ
مَنْ لَا زَوْجَ لَهَا يَكْرَأُ كَانَتْ أَوْ ثَيِّبًا، وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ حَقٌّ فِي نَفْسِهَا سِوَى
التَّزْوِيجِ، فَعَمَلُهَا أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ فَهُوَ بَيْنَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَوَّلِ الْبُطْلَانِ أَوْ
يُتْرَكَ لِلْمُعَارِضِ الرَّاجِحِ، وَأَمَّا الْحَمْلُ عَلَى الْأُمِّ وَمَا ذُكِرَ فَإِنَّمَا هُوَ
فِي لَا نِكَاحٍ إِلَّا بِوَلِيِّ: أَيُّ مَنْ لَهُ وَلَايَةٌ، فَيَخْرُجُ نِكَاحُ الْعَبْدِ وَالْأُمِّ
وَمَا ذُكِرَ، وَإِذْ ذَلِكَ الصَّحِيحُ عَلَى حِقَّةٍ مُبَاشَرَتِهَا لَزِمَ كَوْنُهُ لِإِخْرَاجِ
الْأُمِّ وَالْعَبْدِ وَالْمُرَاهِقَةِ وَالْمَعْتُوهَةِ، وَتُخَصِّصُ الْأُمُّ لَيْسَ مِنَ الْأَحْتِمَالَاتِ
الْبَعِيدَةِ، وَقَدْ أُلْجَأَ إِلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَأَمَّا الزَّكَاةُ فَمَعَ لِلْمَعْنَى النَّصُّ: أَمَّا الْأَوَّلُ
فَلْيَعْلَمَ بِأَنَّ الْأَمْرَ بِالِدَّفْعِ إِلَى الْفَقِيرِ لِيَصَالَ لِرِزْقِهِمُ الْمَوْعُودِ مِنْهُ
سُبْحَانَهُ، وَهُوَ مُتَعَدِّدٌ مِنْ طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَكِسْوَةٍ قَدْ وَعَدَهُمُ اللَّهُ

أَصْنَافًا ، وَأَمَرَ مَنْ عِنْدَهُ مِنْ مَالِهِ صِنْفٌ وَاحِدٌ أَنْ يُؤَدَّى مَوَاعِيدُهُ
فَكَانَ إِذْنًا بِإِعْطَاءِ الْقِيمِ : كَمَا فِي مِثْلِهِ مِنَ الشَّاهِدِ ، وَحِينَئِذٍ لَمْ تَبْطُلِ الشَّاهِدَةُ
بَلَنْ تَعْيِيدِهَا ، وَحَقِيقَتُهُ بَطْلَانُ عَدَمِ إِجْزَاءِ غَيْرِهَا ، وَصَارَتْ مَحَلًّا هِيَ وَغَيْرُهَا
فَالْتَعْلِيلُ وَسِعَ الْمَحَلَّ ، وَلَيْسَ التَّعْلِيلُ إِلَّا لِتَوْسِيعَتِهِ ، وَأَمَّا النَّصُّ فَمَا عُلِّقَ
الْبُخَارِيُّ ، وَتَعْلِيلُهَا تَحْيِيحَةُ مِنْ قَوْلِ مُعَاذٍ : أَتُتَوْنِي بِخَمِيسٍ أَوْ لَبِيسٍ
مَكَانَ الشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ أَهْوَنُ عَلَيْكُمْ ، وَخَيْرٌ لِأَحْبَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ ، فَظَهَرَ أَنَّ ذِكْرَ الشَّاهِدِ وَالْجَذَعَةِ كَانَ لِتَقْدِيرِ الْمَالِيَّةِ
وَلِأَنَّهُ أَحَقُّ عَلَى أَرْبَابِ الْمَوَاسِي ، لَا لِتَعْيِيدِهَا ، وَقَوْلُهُمْ فِي الْكَفَّارَةِ مِثْلُهُ
فِي الْأَوَّلِينَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

التقسيم الثالث

مُقَابِلُ الثَّانِي بِاعْتِبَارِ الْخَفَاءِ ، فَمَا كَانَ خَفَاؤُهُ بِعَارِضٍ غَيْرِ
الصِّغَةِ فَالْخَفِيُّ ، وَهُوَ أَقْلُهُا فِي الْخَفَاءِ : كَالظَّاهِرِ فِي الظُّهُورِ ، وَحَقِيقَتُهُ
لَفْظٌ لِمَفْهُومٍ عَرَضَ فِيهَا هُوَ بِيَادِي الرَّأْيِ مِنْ أَفْرَادِهِ مَا يَخْفَى بِهِ كَوْنُهُ
مِنْهَا إِلَى قَلِيلٍ تَأْمُلِ ، وَيَجْتَمِعَانِ فِي لَفْظٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَفْهُومِهِ كَالسَّارِقِ
ظَاهِرٌ فِي مَفْهُومِهِ الشَّرْعِيُّ خَفِيَ فِي النَّبَاشِ ، وَالطَّرَارِ لِلْإِخْتِصَاصِ بِاسْمِهِ
إِلَى ظُهُورِ أَنَّهُ فِي الطَّرَارِ لَزِيْزَةٌ ، فَفِيهِ حُدَّةٌ دَلَالَةٌ لَا قِيَاسًا ، وَالنَّبَاشُ
لِنَقْصٍ فَلَا ، وَمَا لَتَعَدُّدِ الْمَعَانِي الْأَسْتِعْمَالِيَّةِ مَعَ الْعِلْمِ بِالْإِشْتِرَاكِ وَلَا مُعَيَّنٍ
أَوْ تَجْوِيزِهَا حَاجَازِيَّةٌ أَوْ بَعْضُهَا إِلَى تَأْمُلٍ مُشْكِلٍ ، وَلَا يُبَالِي بِصِدْقِهِ عَلَى

المُشْتَرَكِ كَأَنِّي - فِي أُنَى شَيْئٍ - لِاسْتِعْمَالِهِ، كَأَنِّي، وَكَيْفَ، إِلَى أَنْ تُؤْمَلَ
فَظَهَرَ الثَّانِي بِقَرِينَةِ الْحَرْثِ وَتَحْزِيمِ الْأَذَى، وَمَا لِمَعْدُدٍ لَا يَعْرِفُ
إِلَّا بَيَانَ كَمُشْتَرَكٍ تَعَذَّرَ تَرْجِيحُهُ كَوَصِيَّةٍ لِمَوْلَاهِ حَتَّى بَطَلَتْ فِيْمَنْ
لَهُ الْجِهَتَانِ، أَوْ إِنِّهَامِ مُتَكَلِّمٍ بِوَضْعِهِ لِغَيْرِ مَا عُرِفَ، كَالْأَسْمَاءِ
الشَّرْعِيَّةِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالرِّبَا مُجْمَلٌ، وَمَا لَمْ يُرْجَعْ مَعْرِفَتُهُ
فِي الدُّنْيَا مُنْشَابَهُ، كَالصَّغَاتِ فِي نَحْوِ الْيَدِ، وَالْعَيْنِ، وَالْأَفْعَالِ
كَالنَّزُولِ، وَكَالْحُرُوفِ فِي أَوَائِلِ السُّورِ، وَظَهَرَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الثَّلَاثَةَ مَعَ
الِاسْتِعْمَالِ لَا الْوَضْعِ كَالْمُشْتَرَكِ، وَالْخَفِيُّ مَعَ عُرُوضِ التَّسْمِيَةِ، وَالشَّافِعِيَّةُ
مَا خَفِيَ مُطْلَقًا مُجْمَلٌ، وَالْإِجْمَالُ فِي مُفْرَدٍ لِلِاشْتِرَاكِ، أَوْ الْإِعْلَالِ، أَوْ
مُجْمَلَةِ الْمُرَكَّبِ، أَوْ يَعْقُو أَلَدَى بِيَدِهِ عُقْدَةُ النَّكاحِ، وَمَرْجِعُ الضَّمِيرِ،
وَتَقْيِيدُ الْوَصْفِ وَإِطْلَاقُهُ فِي نَحْوِ: طَبِيبٌ مَاهِرٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْكُلَّ
فِي مُفْرَدٍ بِشَرْطِ التَّرَكِيبِ، وَعِنْدَهُمُ الْمُنْشَابَةُ لَكِنْ مُقْتَضَى كَلَامِ
الْمُحَقِّقِينَ تَسَاوِيَهُمَا لِتَعَرِّيفِهِمُ الْمُجْمَلِ بِمَا لَمْ تَتَّضِحْ دَلَالَتُهُ، وَبِمَا لَمْ
يُفْهَمْ مِنْهُ مَعْنَى أَنَّهُ مُرَادٌ، وَعَلَيْهِ اغْتِرَاضَاتٌ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ، وَالْمُنْشَابَةُ
بِغَيْرِ الْمُتَّضِحِ الْمَعْنَى، وَجَعَلَ الْبَيَضَاوِي إِيَّاهُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْمُجْمَلِ
وَالْمُؤَوَّلِ مُشْكِلٌ لِأَنَّ الْمُؤَوَّلَ ظَهَرَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى الرَّجُوحِ بِالْمُوجِبِ .
لَا يُقَالُ يُرِيدُهُ فِي نَفْسِهِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْمُوجِبِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ ظَاهِرٌ
لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ مُنْشَابُهُ، وَأَيْضًا يَجِيءُ مِثْلُهُ فِي الْمُجْمَلِ، لَكِنْ مَا لِحَقُّهُ

الْبَيَانُ خَرَجَ عَنِ الْإِجْمَالِ بِالِاتِّفَاقِ ، وَتَمَيَّزَ مُبَيِّنًا عَنْهُمْ ، وَالْحَنْفِيَّةُ
 إِنْ كَانَ شَافِيًا يَقْطَعُ فُفْسَرَهُ ، أَوْ يَطْنِي فُفْوَلَهُ ، أَوْ غَيْرَ شَافٍ خَرَجَ
 عَنِ الْإِجْمَالِ إِلَى الْإِشْكَالِ ، فَجَازَ طَلَبُهُ مِنْ غَيْرِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَلَمَّا رُدَّ
 مَا ظُنَّ مِنْ أَنَّ الْمُشْتَرَكَ الْمُقْتَرَنَ بَيِّنَانِ مُجْمَلٌ بِالنَّظَرِ إِلَى نَفْسِهِ ، مُبَيِّنٌ
 بِالنَّظَرِ إِلَى الْمُقَارِنِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ لُزُومَ الْأَسْمَيْنِ بِاعْتِبَارِ مَا ثَبَتَ فِي
 نَفْسِ الْأَمْرِ لِلْفَظِّ مِنَ الْبَيَانِ ، أَوْ الْأَسْتِمْرَارِ عَلَى عَدَمِهِ ، فَأَلْجَأَ أَعْمُ
 عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ ، وَيَلْزُمُهُ أَنَّ بَعْضَ أَقْسَامِهِ يُدْرِكُ عَنْ غَيْرِ الْمُتَكَلِّمِ ،
 وَبَعْضُهُ لَا إِلَّا مِنْهُ ، إِذْ لَا يُنْكَرُ جَوَازُ وُجُودِ إِنْهَامٍ كَذَلِكَ ، وَكَذَا
 الْمُنْشَأُ إِلَّا أَنَّهُمْ ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى إِمْكَانِ دَرْكِهِ خِلَافًا لِلْحَنْفِيَّةِ ،
 وَحَقِيقَةُ الْخِلَافِ فِي وُجُودِ قِسْمٍ كَذَلِكَ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ تَحْتَ عَنْ قِسْمٍ
 شَرْعِيٍّ اسْتَنْبَحَ ، لَا لِقَوِيٍّ ، فَجَازَ عَنْهُمْ اتِّبَاعُهُ طَلَبًا لِلتَّأْوِيلِ
 وَامْتِنَاعَ عِنْدَنَا فَلَا يَحِلُّ ، وَلَا زِنَاعَ فِي عَدَمِ امْتِنَاعِ الْخِطَابِ بِمَا لَا يَفْهَمُ
 ابْتِلَاءَ الرِّاسِيخِينَ بِإِحْجَابِ اعْتِقَادِ الْحَقِيقَةِ وَتَرْكِ الطَّلَبِ تَسْلِيمًا عَجْزًا ، بَلْ
 فِي وَقُوعِهِ ، فَأَلْحَفِيَّةُ نَعَمْ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى - وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ
 وَالرَّاسِيخُونَ - عَطْفٌ مُجْمَلٌ ، خَبَرُهُ يَقُولُونَ لِأَنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ أَنَّ مِنَ
 الْكِتَابِ مُتَشَابِهًا يَبْتَغِي تَأْوِيلَهُ قِسْمٌ وَصَفَهُمْ بِالزَّيْغِ ، فَلَوْ اقْتَصَرَ
 حَكْمُ بِمَقَابِلِهِمْ قِسْمٌ بِلَا زَيْغٍ لَا يَبْتَغُونَ عَلَى وَزَانٍ - فَأَمَّا الَّذِينَ
 آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ - أَقْنَضِي مُقَابِلَهُ

فَرَكَّهُ ، فَكَيْفَ وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ : أَغْنَى الرَّاسِخُونَ ، وَصَحَّتْ جُمْلَةُ
التَّسْلِيمِ خَبَرًا عَنْهُ فَيَجِبُ اعْتِبَارُهُ كَذَلِكَ ، فَإِنْ قِيلَ قِسْمُ الزَّيْغِ
الْمَتَّبِعُونَ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَالتَّأْوِيلِ ، فَأَلْقِسْمُ الْمُحْكُومُ بِمُقَابَلَتِهِ يَنْفِي
الْأَمْرَيْنِ ، قُلْنَا قِسْمُ الزَّيْغِ بِابْتِغَاءِ كُلِّ ، لَا الْمَجْمُوعِ ، إِذِ الْأَصْلُ اسْتِقْلَالُ
الْأَوْصَافِ ، وَلِأَنَّ جُمْلَةً يَقُولُونَ حِينَئِذٍ حَالٌ ، وَمَعْنَى مُتَعَلِّقًا يَنْبُوعٌ عَنْ
مُوجِبِ عَظْفِ الْمُرَدِّ لِأَنَّ مِثْلَهُ فِي عَادَةِ الْإِسْتِعْمَالِ يُقَالُ لِلْعَجْزِ وَالتَّسْلِيمِ
وَعَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يُقَالَ : وَأَمَّا الرَّاسِخُونَ ، فَإِذَا ظَهَرَ
الْمَعْنَى وَجَبَ كَوْنُهُ عَلَى مُقْتَضَى الْحَالِ الْمُخَالِفِ لِمُقْتَضَى الظَّاهِرِ مَعَ أَنَّ
الْحَالِ قَبْدٌ لِلْعَامِلِ وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ مُقَيَّدًا بِحَالِ قَوْلِهِمْ - آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ
عِنْدَ رَبِّنَا - وَآيِدٌ حَمَلْنَا قِرَاءَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ وَإِنْ تَأْوِيلُهُ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ
فَلَوْ لَمْ تَكُنْ حُجَّةً صَلَحَتْ مُؤَيَّدًا عَلَى وَرَاقِ ضَعِيفِ الْحَدِيثِ يَصْلُحُ
شَاهِدًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُثَبِّتًا ، فَكَيْفَ وَالْوَجْهَ مُنْتَهَضٌ عَلَى الْحُجْبَةِ
كَامَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَجَرَتْ عَادَةُ الشَّافِعِيَّةِ بِاتِّبَاعِ الْمُجْمَلِ
بِخِلَافِ فِي جُرْمِيَّاتٍ أَنَّهَا مِنْهُ فِي مَسَائِلِ الْأُولَى التَّخْرِيمُ الْمُضَافُ
إِلَى الْأَعْيَانِ ، عَنِ الْكَرْنَجِيِّ وَالْبَصْرِيِّ إِجْمَالُهُ ، وَالْحَقُّ ظُهُورُهُ
فِي مُعَيَّنٍ لَنَا الْإِسْتِقْرَاهُ فِي مِثْلِهِ إِرَادَةُ مَنَعِ الْفِعْلِ الْمَقْصُودِ مِنْهَا
حَتَّى كَانَ مُتَبَادِرًا مِنْ حَرَمَتِ الْحَرِيرِ وَالْحَمَرِ وَالْأَمْهَاتِ فَلَا إِجْمَالَ
قَالُوا لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ فِعْلٍ ، وَلَا مُعَيَّنٍ . قُلْنَا تَعَيَّنَ بِمَا ذَكَرْنَا ، وَأَدَّعَاهُ

فخر الإسلام وغيره من الحنفية الحقيقة لقصد إخراج المحل عن
 المحلّة. تصحيحه بادعاء تعارف تركيب منع العين لإخراجها عن
 محلّة الفعل المتبادر لا مطلقاً ، وفيه زيادة بيان سبب العدول عن
 التعليق بالفعل إلى التعليق بالعين . الثانية : لا إجمال في - وأمسحوا
 برؤوسكم - خلافاً لبعض الحنفية لأنه إن لم يكن في مثله عرف
 يصح إرادة البعض كما لاك أفاد مسح رؤسهم ، وهو الكل ، أو كان
 أفاد بعضاً مطلقاً ، ويحصل في ضمن الاستيعاب وغيره فلا إجمال ، ثم
 ادعى مالك عدمه ، فلزم الاستيعاب ، والشافعية ثبوته في نحو
 مسح يدي بالنديل . أجيب بأنه هو العرف فيما هو آلة لذلك
 والأوجه أنه ليس للعرف ، بل للعلم بأنه للحاجة ، وهي مندفة ببعضه
 فتعلم إرادته . قالوا : الباء للتبفيض أجيب بإنكاره كابن جني .
 وأعلم أن طائفة من المتأخرين أدعوه في نحو

* شربن بماء البحر ثم ترقت *

وإن جنى يقول في سیر الصناعة لا يعرفه أصحابنا . والحاصل أنه ضعيف
 للخلاف القوي ، ولأن الإلصاق معناها الجمع عليه لها يمكن
 فيلزم ويثبت التبفيض اتفاقاً لعدم استيعاب المصقي لا مدلولاً ،
 وجه الإجمال أن الباء إذا دخلت في الآلة يتعدى الفعل إلى المحل
 فيستوعبه كمسحت يدي بالنديل ، وفي قلبه يتعدى إلى الآلة

فَتَسْتَوْعِبُهَا، وَخُصُوصُ الْحَلِّ هُنَا لَا يُسَاوِيهَا فَلَزِمَ تَبْعِيضُهُ، ثُمَّ مُطْلَقُهُ
لَيْسَ بِمُرَادٍ وَإِلَّا أَجْزَيْ بِالْحَاصِلِ فِي غَسْلِ الْوَجْهِ عِنْدَ مَنْ لَا يَشْتَرِطُ
الترتيب، وَالْكُلُّ عَلَى نَفْسِهِ فَلَزِمَ كَوْنُهُ مُقَدَّرًا، وَلَا مُعَيَّنَ فَكَانَ
مُجْمَلًا فِي الْكَمِّيَّةِ الْخَاصَّةِ، وَقَدْ يُقَالُ عَدَمُ الْإِجْتِرَاءِ لِحُصُولِهِ
تَبَعًا لِنَتَحَقُّقِ غَسْلِ الْوَجْهِ لَا يُوْجِبُ نَفْيَ الْإِطْلَاقِ اللَّازِمِ، وَالْحَقُّ
أَنَّ التَّبْعِيضَ اللَّازِمَ مَا يَقْدِرُ الْآلَةُ لِأَنَّهُ جَاءَ ضَرُورَةً اسْتِيعَابِهَا وَهِيَ
غَالِبًا كَالرَّابِعِ فَلَزِمَ، وَكَوْنُهُ النَّاصِيَةِ أَفْضَلُ لِعَقْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
الثَّالِثَةُ لَا إِجْمَالَ فِي نَحْوِ [رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ] لِأَنَّ الْعُرْفَ
فِي مِثْلِهِ قَبْلَ الشَّرْعِ رَفَعُ الْعُقُوبَةِ، وَالْإِنْجَاعُ عَلَى إِرَادَتِهِ شَرْعًا، وَلَيْسَ
الضَّمَانُ عُقُوبَةً، بَلْ جَبْرًا لِحَالِ الْمَغْبُورِ. قَالُوا: الْإِضْمَارُ مُتَعَيِّنٌ، وَلَا مُعَيَّنٌ.
أُجِيبَ عَيْنَهُ الْعُرْفُ الْمَذْكُورُ الرَّابِعَةُ لَا إِجْمَالَ فِيهَا يُنْفَى مِنْ
الْأَفْعَالِ الشَّرْعِيَّةِ مَحْذُوفَةِ الْخَبَرِ كَلَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ إِلَّا
بِظُهُورِ خِلَافًا لِلْقَاضِي. لَنَا أَنْ نُثْبِتَ أَنَّ الصَّحَّةَ جُزْءُ مَفْهُومِ الْأِسْمِ
الشَّرْعِيِّ، وَلَا عُرْفٌ يَصْرِفُ عَنْهُ لَزِمَ تَقْدِيرُ الْوُجُودِ، وَإِلَّا فَإِنْ
تُعْرَفَ صَرَفُهُ إِلَى الْكَمَالِ لَزِمَ، وَإِلَّا لَزِمَ تَقْدِيرُ الصَّحَّةِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ
إِلَى نَفْيِ الذَّاتِ، وَهَذَا تَرْجِيحٌ لِإِرَادَةِ بَعْضِ الْمَجَازَاتِ الْمُحْتَمَلَةِ
لَا إِثْبَاتُ اللَّغَةِ بِالتَّرْجِيحِ. قَالُوا: الْعُرْفُ فِيهِ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الصَّحَّةِ
وَالْكَمَالِ فَلَزِمَ الْإِجْمَالُ قُلْنَا مَمْنُوعٌ، بَلْ لِقِصَاصِ الدَّلِيلِ فِي

خُصُوصِيَّاتِ الْمَوَارِدِ الْخَامِسَةِ لَا إِجْمَالَ فِي الْبَدِّ وَالْقَطْعِ فَلَا إِجْمَالَ فِي - فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا - وَشِرْذِمَةٌ نَعَمْ فَنَعَمْ . لَنَا أَنْهُمَا لُغَةٌ لِحُمْلَتِهَا إِلَى الْمَنْكِبِ وَالْإِبَانَةِ . قَالُوا: يُقَالُ لِلْكُلِّ وَإِلَى الْكُوعِ ، وَالْقَطْعُ لِلْإِبَانَةِ وَالْجَرْحِ ، وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ ، وَالْجَوَابُ بَلْ تَجَاوِزُ فِي الثَّانِي لِلظُّهُورِ فِي الْأَوَّلِينَ ، فَلَا إِجْمَالَ ، وَاسْتَدِلَّ بِحُمْلِ الْأَشْتِرَاكِ وَالتَّوَاتُؤِ وَالْمَجَازِ ، وَالْإِجْمَالُ عَلَى أَحَدِهَا وَعَدَمُهُ عَلَى آخَرَيْنِ فَهُوَ أَوْلَى ، وَدَفَعَ بِأَنَّهُ إِبْنَاتُ اللُّغَةِ بَتَعْيِينِ مَا وَضَعَ لَهُ الْبَدُّ بِالتَّرْجِيحِ لِعَدَمِ الْإِجْمَالِ عَلَى أَنَّ نَقْيَ الْإِجْمَالِ فِي الْآيَةِ عَلَى تَقْدِيرِ التَّوَاتُؤِ مَمْنُوعٌ ، إِذِ الْحَمْلُ عَلَى الْقَدْرِ لِلشَّرَكِ لَا يَتَصَوَّرُ ، إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ إِضَافَةُ الْقَطْعِ إِلَيْهِ إِلَّا عَلَى إِرَادَةِ الْإِطْلَاقِ وَهُوَ مُنْتَفٍ إِجْمَاعًا ، فَكَانَ مَحَلًّا مُعَيَّنًا مِنْهَا وَلَا مُعَيَّنٌ ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا تَوَاتُؤَ وَإِلَّا نَاقِضَ كَوْنَهُ لِلْكُلِّ ، لَكِنْ يُعْلَمُ إِرَادَةُ الْقَطْعِ فِي خُصُوصِ مِنْهُ وَلَا مُعَيَّنٌ ، فَاجْمَالُهُ فِيهِ ، وَأَمَّا إِلْزَامُ أَنْ لَا يُجْمَلَ حِينَئِذٍ فَدَفَعَ بِأَنَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَتَعَيَّنْ لَكِنْ تَعَيَّنَ ثَابِتٌ بِالْعِلْمِ بِالْأَشْتِرَاكِ وَالْحَقَائِقِ الشَّرْعِيَّةِ السَّادِسَةِ لَا إِجْمَالَ فِيهَا لَهُ مُسَمَّيَانِ : لُغَوِيٌّ ، وَشَّرْعِيٌّ بَلْ ظَاهِرٌ فِي الشَّرْعِيِّ ، وَثَانِيهَا لِلْقَاضِي أَنَّهُ يُجْمَلُ فِيهِمَا ، ثَالِثُهَا لِلْغَزَالِيِّ فِي النَّهْيِ مُجْمَلٌ ، وَرَابِعُهَا فِيهِ الْأَغْوِيُّ . لَنَا عَرُفُهُ يَقْضِي بِظُهُورِهِ فِيهِ الْإِجْمَالُ يَصْلُحُ لِكُلِّ ، الْغَزَالِيُّ الشَّرْعِيُّ مَا وَافَقَ أَمْرُهُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ وَيَمْتَنِعُ فِي النَّهْيِ . أُجِيبَ لَيْسَ الشَّرْعِيُّ الصَّحِيحُ بَلِ الْهَيْئَةُ ، وَالرَّابِعُ

مِثْلُهُ غَيْرَ أَنَّهُ فِي النَّهْيِ لِلْغَوَى إِذْ لَا ثَالِثَ، وَقَدْ تَعَدَّرَ الشَّرْعِيُّ. وَجَوَابُهُ
مَا تَقَدَّمَ ، فَأَمَّا الْحَنْفِيَّةُ فَأَعْتَبَرُوا وَصَفَ الصَّحَّةِ فِي الْأَسْمِ الشَّرْعِيِّ عَلَى
مَا يُعْرَفُ ، فَالصَّحَّةُ فِي الْمَعَامَلَةِ تَرْتَّبُ الْآثَارَ مَعَ عَدَمِ وُجُوبِ الْفَسْخِ
وَالْفَسَادُ عِنْدَهُمْ مَعَهُ ، وَإِنْ كَانَ عِبَادَةً فَالْتَرْتَّبُ ، فَيُرَادُ فِي النَّهْيِ
الصُّورَةُ مَعَ النِّيَّةِ فِي الْعِبَادَةِ ، وَيَكُونُ مَحَازًا شَرْعِيًّا فِي جُزْءِ الْمَفْهُومِ
السَّابِقَةِ إِذَا حَمَلَ الشَّارِعُ لَفْظًا شَرْعِيًّا عَلَى آخَرَ. وَأَمَكْنَ فِي وَجْهِ
الشَّبَهَةِ مَحْمَلَانِ شَرْعِيٌّ ، وَلِغَوَى لَزِمَ الشَّرْعِيُّ كَالطَّوَّافِ صَلَاةً
يَصِحُّ ثَوَابًا ، أَوْ لِشُرَاطِ الطَّهَّارَةِ ، وَهُوَ الشَّرْعِيُّ ، أَوْ لَوْقُوعِ الدُّعَاءِ فِيهِ
وَهُوَ الْاَلْغَوَى ، وَالْإِثْنَانِ جَمَاعَةٌ فِي ثَوَابِهَا ، وَسُنَّةٌ تَقْدُمُ الْإِمَامِ وَالْمِيرَاثِ ،
أَوْ يَصْدُقُ عَلَيْهِمَا لُغَةً . لَنَا عُرْفُهُ تَعْرِيفُ الْأَحْكَامِ ، وَأَيْضًا لَمْ يُبْعَثْ
لِتَعْرِيفِ الْأَعْرِ قَالُوا يَصْلُحُ لَهُمَا وَلَا مُعَرَّفٌ ، قُلْنَا مَا ذَكَرْنَا مُعَرَّفٌ .
الثَّامِنَةُ إِذَا تَسَاوَى إِطْلَاقُ لَفْظٍ لِمَعْنَى وَلِمَعْنَيْنِ ، فَهُوَ مُجْمَلٌ
كَالدَّابَّةِ لِلْخِمَارِ ، وَلَهُ مَعَ الْفَرَسِ وَمَارُجِّحٍ بِهِ مِنْ كَثَرَةِ الْمَعْنَى
إِثْبَاتُ الْوَضْعِ بِزِيَادَةِ الْفَائِدَةِ وَهُوَ غَلْطٌ ، بَلْ هُوَ إِرَادَةُ أَحَدِ
الْمَفْهُومَيْنِ بِهَا ، نَعَمْ هُوَ مُعَارَضٌ بِأَنَّ الْحَقَائِقَ لِمَعْنَى أَغْلَبُ ، وَقَوْلُهُمْ
يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَةَ كَمَا فِي وَالسَّارِقُ أَنْدَفَعَ

الفصل الثالث

اللفظُ بِالْمَقَايِسَةِ إِلَى آخَرَ إِمَّا مُرَادِفٌ مُتَّحِدٌ مَفْهُومُهُمَا كَالْبُرِّ وَالْقَمَحِ ، أَوْ مُبَايِنٌ مُخْتَلِفُهُ تَوَاصَلَتْ كَالسِّيفِ وَالصَّارِمِ أَوْ لَا

مسئلة

الْمُرَادِفُ وَاقِعٌ خِلَافًا لِقَوْمٍ ، قَوْلُهُمْ ، وَلَا فَايِدَةٌ فِي تَعْرِيفِ الْمُرَادِفِ لَوْ صَحَّ لَزِمَ امْتِنَاعُ تَعَدُّدِ الْعَلَامَاتِ ، ثُمَّ فَايِدَتُهُ التَّوَصُّلُ إِلَى الرَّوِيِّ ، وَأَنْوَاعِ الْبَدِيْعِ إِذْ قَدْ يَتَأْتَى بِلَفْظٍ دُونَ آخَرَ ، وَأَيْضًا فَالْجُلُوسُ ، وَالْقُعْدُ ، وَالْأَسَدُ ، وَالسَّبْعُ بِمَا لَا يَتَأْتَى فِيهِ كَوْنُهُ مِنَ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ ، أَوْ الصِّفَاتِ أَوْ الصِّفَةِ وَصِفَتِهَا كَالْمُتَكَلِّمِ وَالْفَصِيحِ يُحَقِّقُهُ فَلَا يَقْبَلُ التَّشْكِيكَ

مسئلة

يَجُوزُ إِيقَاعُ كُلِّ مِنْهُمَا بَدَلِ الْآخَرِ إِلَّا لِمَا نَعِيَ شَرْعِيٌّ عَلَى الْأَصَحِّ إِذْ لَا حَجَرَ فِي التَّرْكِيبِ لَفَةً بَعْدَ حِجَّةٍ تَرْكِيبٍ مَعْنَى الْمُرَادِفَيْنِ . قَالُوا لَوْ صَحَّ لَصَحَّ خَدَائِي أَكْثَرُ قُلْنَا الْحَنْفِيَّةُ يَلْتَزِمُوهُ ، وَالْآخَرُونَ لِمَا نَعِيَ الشَّرْعِيَّ ، وَأَمَّا كَوْنُ اخْتِلَافِ اللَّغَتَيْنِ مَانِعًا مِنَ التَّرْكِيبِ بَعْدَ الْفَهْمِ فَبِلاَ دَلِيلٍ عَلَيْهِ سِوَى عَدَمِ فَعْلِهِمْ ، وَقَدْ يَبْطُلُ بِالْمُعَرَّبِ ، وَلَمْ يَخْرُجْ عَنِ الْعَجَمِيَّةِ ، وَالتَّغْيِيرُ لِعَدَمِ إِحْسَانِهِمُ النُّطْقَ بِهِ أَوْ التَّلَاعُبِ

لَا قَصْدًا لِجَعْلِهِ عَرَبِيًّا ، وَلَوْ سُلِّمَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْحُكْمَ بِامْتِنَاعِهِ إِلَّا مَعَ
عَدَمِ عِلْمِ الْمُخَاطَبِ مَعَ قَصْدِ الْإِفَادَةِ

مسئلة

وَلَيْسَ مِنْهُ الْحَدُّ وَالْمَحْدُودُ . أَمَّا الْقَائِمُ فَلَا يَسْتَدِيعُهُ تَعَدُّ الدَّلَالِ عَلَى
أَبْعَاضِهِ ، وَأَمَّا النَّاقِصُ فَإِنَّمَا مَفْهُومُهُ الْجُزْءُ الْمُسَاوِي فَلَا تَرَادُفُ اللَّهُمَّ
إِلَّا أَنْ لَا يُنْتَزَمَ الْأَصْطِلَاحُ عَلَى اشْتِرَاطِ الْإِفْرَادِ فَهِيَ لَفْظِيَّةٌ ، وَلَا
التَّابِعُ مَعَ اللَّتَبْوَعِ حَسَنٌ بَسَنٌ ، قِيلَ لِأَنَّهُ إِذَا أُفْرِدَ لَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ
فَإِنْ كَانَتْ دَلَالَتُهُ مَشْرُوطَةً فَهُوَ حَرْفٌ ، وَلَيْسَ ، وَقِيلَ لَفْظُ بَوَازِنِ الْأَوَّلِ
لَا زِدْوَاجِهِ لَا مَعْنَى لَهُ ، وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لِيَتَقَوَّيَ مَتَّبِعٌ خَاصٌّ ، وَإِلَّا لَزِمَ
نَحْوُ : زَيْدٌ بَسَنٌ ، وَأَمَّا التَّوَكِيدُ كَأَجْمَعِينَ فَلِيَتَقَوَّيَ عَامٌّ سَابِقٍ فَوَضَعُهُ
أَعْمٌ مِنَ التَّابِعِ فَلَا تَرَادُفُ ، وَمَا قِيلَ الْمُرَادِفُ لَا يَزِيدُ مُرَادِفَهُ قُوَّةً
تَمْنُوعٌ إِذْ لَا يَكُونُ أَقْلٌ مِنَ التَّوَكِيدِ اللَّفْظِيِّ

[تَنْبِيهِ] تَكُونُ الْمُقَابَسَةُ بِالذَّاتِ لِلْمَعْنَى فَيَكْتَسِبُهُ الْإِسْمُ
لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهِ ، فَالْمَفْهُومُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى آخَرٍ إِذَا مُسَاوٍ ، يَصْدُقُ كُلٌّ عَلَى
كُلٍّ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْآخَرُ أَوْ مُبَايِنٌ مُبَايِنَةٌ كَلِمَةٌ لَا يَتَصَادَقَانِ أَوْ
جُزْئِيَّةٌ يَتَصَادَقَانِ وَيَتَفَارَقَانِ كَالْإِنْسَانِ ، وَالْأَبْيَضِ وَالْعَامِّ وَالْمَجَازِ ، وَلَا
وَاجِبٌ ، وَلَا مَمْدُوبٌ ، وَإِنَّمَا أَعْمٌ مِنْهُ مُطْلَقًا يَصْدُقُ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ
كَالْعِبَادَةِ عَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ ، وَالْحَيَوَانِ عَلَى الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ ،

وَتَقِيضُ الْمَنَسَاوِيَيْنِ مُتَسَاوِيَانِ، وَالْمُتَبَايِنَيْنِ مُطْلَقًا مُتَبَايِنَانِ مُبَايِنَةٌ جُزْئِيَّةٌ
كَلَّا إِنْسَانٌ ، وَلَا أَبْيَضٌ ، وَلَا إِنْسَانٌ ، وَلَا فَرَسٌ إِلَّا أَنَّهَا فِي الْأَوَّلِ
تَخُصُّ الْعُمُومَ مِنْ وَجْهِهِ ، بِخِلَافِ الثَّانِي فَقَدْ يَكُونُ كُلُّيًّا كَلَّا مَوْجُودَ وَلَا
مَعْدُومَ عَلَى نَفْيِ الْحَالِ ، وَمَا بَيْنَهُمَا عُمُومٌ مُطْلَقٌ يَتَعَمَّا كَسُ تَقِيضَاهُمَا ،
فَنَقِيضُ الْأَعْمِ أَخَصُّ مِنْ تَقِيضِ الْأَخَصِّ ، وَتَقِيضُ الْأَخَصِّ أَعْمُ مِنْ
تَقِيضِ الْأَعْمِ

الفصل الرابع

وَفِيهِ تَقَاسِيمُ

التقسيم الأول

وَيَتَعَدَّى إِلَيْهِ مِنْ مَعْنَاهُ إِمَّا كُلُّيًّا لَا يَمْنَعُ تَصَوُّرُ مَعْنَاهُ فَقَطُّ مِنْ
الشَّرِكَةِ فِيهِ ، أَوْ جُزْئِيًّا حَقِيقِيًّا يَمْنَعُ ، بِخِلَافِ الْإِضَافِيِّ كُلُّ أَخَصِّ
تَحْتَ أَعْمٍ ، وَالْكَُلِّيُّ إِنْ تَسَاوَتْ أَفْرَادُ مَفْهُومِهِ فِيهِ فَتَوَاطَى كَالْإِنْسَانِ ،
أَوْ تَفَاوَتْ بِشِدَّةٍ وَضَعْفٍ كَالْأَبْيَضِ وَالْمُسْتَحَبِّ فَشَكَّ لِلتَّرَدُّدِ فِي
وَضْعِهِ لِلْخُصُوصِيَّاتِ فَشَتَرَكَ ، أَوْ لِلْمُشْتَرَكِ فَتَوَاطَى ، وَلِهَذَا قِيلَ بِنَفْيِهِ
لِأَنَّ الْوَاقِعَ أَحَدُهُمَا . وَالْجَوَابُ أَنَّ الْأَصْطِلَاحَ عَلَى تَسْمِيَةِ مُتَفَاوِتٍ بِهِ
وَالْتَفَاوُتُ وَاقِعٌ فَكَيْفَ يُنْفَى ، فَإِنْ قِيلَ بِنَفْيِ مُسَمَّاهُ ، فَإِنَّ مَا بِهِ
كَخُصُوصِيَّةِ الشَّلْحِ إِنْ أُخِذَتْ فِي مَفْهُومِهِ فَلَا شَرِكَةَ فَلَا تَفَاوُتَ وَلَزِمَ

الاشترائك، وإلا فلا تفاوت ولزم التواطؤ. قلنا ما به معتبر فيما صدق عليه المفهوم من أفراد تلك الخصوصية لا في نفسه. وحاصل هذا أن كل خصوصية مع المفهوم نوع، ويستلزم أن يسمى المشكك كالسواد والبياض لا يكون إلا جنساً، وما به التفاوت فصول تحصله أنواعاً فمن الماهيات الجنسية ما فصول أنواعها مقادير من الشدة والضعف وذلك في ماهيات الأعراض، ولذا يقولون: القول بالتشكيك خارج ومنها خلافة، ثم وضعنا اسم المشكك للأول

التقسيم الثاني

مدلوله إما لفظ كالجمله والخبر، والاسم، والفعل، والحرف على نوع مساهلة، إذ الألفاظ ما صدقات مدلوله الكلّي إلا أن يراد كل جملة متحققة خارجاً، أو غيره، فإما لا يدل عليه إلا بضميمة إليه لوضعه لمعنى جزئي من حيث هو ملحوظ بين نسبتين خاصين فهو الحرف كمن وإلى، بخلاف اللازمة للإضافة، أو يستقل بالدلالة لعدم ذلك فإما لا يكون معناه حدّاً مقيداً بأحد الأزمنة الثلاثة بهيئة فهو الاسم كالابتداء والانتهاء قال كاف وعن وعلى حينئذ مشترك لأظني له وضع للمعنى الكلّي يستعمل فيه أسماء ككائن الماء ولخصوص منه كذلك فيستعمل فيه حرفاً كجاء الذي كمرى، وقس الأخيرين عليه، أو يكون فالفعل

التقسيم الثالث

قَسَمَ فَخَرُ الْإِسْلَامِ اللَّفْظَ بِحَسَبِ اللَّغَةِ وَالصِّيغَةِ أَيْ بِإِعْتِبَارِ وَضْعِهِ إِلَى خَاصٍّ وَعَامٍّ ، وَمُشْتَرَكٍ ، وَمَوْوَلٍ ، وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الْمَوْوَلَ وَلَوْ مِنْ الْمَشْتَرَكِ لَيْسَ بِإِعْتِبَارِ الْوَضْعِ ، بَلْ عَنْ رَفْعِ إِجْمَالِ بَظَنِّي فِي الْإِسْتِعْمَالِ فَهِيَ ثَلَاثَةٌ ، لِأَنَّ اللَّفْظَ إِنْ كَانَ مُسَمَّاهُ مُتَّحِدًا ، وَلَوْ بِالنَّوْعِ أَوْ مُتَعَدِّدًا مَدْلُولًا عَلَى خُصُوصٍ كَمَبِيَّتِهِ بِهِ فَالْخَاصُّ ، فَدَخَلَ الْمُطْلَقُ وَالْعَدَدُ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ ، وَإِنْ تَعَدَّدَ بِلَا مِلَاحَظَةَ حَضَرٍ ، فَإِمَّا بِوَضْعٍ وَاحِدٍ ، فَمَنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ الْعَامُّ ، أَوْ مُتَعَدِّدٍ فَمَنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ الْمَشْتَرَكُ فَيَدْخُلُ فِي الْعَامِّ الْجَمْعُ الْمُسَكَّرُ ، وَحَلَّى اشْتِرَاطِ الْإِسْتِغْرَاقِ فَمَتَّحِدُ الْوَضْعِ إِنْ اسْتَفْرَقَ فَالْعَامُّ ، وَإِلَّا فَالْجَمْعُ ، وَأَخَذُ الْحَيْثِيَّةَ يُبَيِّنُ عَدَمَ الْعِنَادِ بِجُزْءِ الْمَفْهُومِ بَيْنَ الْمَشْتَرَكِ وَالْعَامِّ ، وَلِذَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي تَعَرُّيفِهِمَا آبِدَاءً ، فَالْحَقُّ تَقْسِيمَانِ

التقسيم الأول

بِإِعْتِبَارِ اتِّحَادِ الْوَضْعِ وَتَعَدُّدِهِ ، يَخْرُجُ الْمُنْفَرِدُ وَلَمْ يُخْرِجْهُ الْحَنْفِيَّةُ عَلَى كَثَرَةِ أَقْسَامِهِمْ ، وَالْمَشْتَرَكُ ، وَفِيهِ مَسْئَلَةُ الْمَشْتَرَكِ ، خَامِسُهَا وَقَعَ فِي اللَّغَةِ وَالْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ . لَنَا لَا امْتِنَاعَ لِوَضْعِ لَفْظٍ مَرَّتَيْنِ فَصَاعِدًا لِلْمَفْهُومَيْنِ فَصَاعِدًا عَلَى أَنْ يُسْتَعْمَلَ لِكُلٍّ عَلَى الْبَدَلِ ، وَقَوْلُهُمْ يَسْتَلْزِمُ الْعَبَثَ

لِإِتِّفَاقِ فَائِدَةِ الْوَضْعِ مُنْذَفِعٌ بِأَنَّ الْإِجْمَالَ مِمَّا يَقْصَدُ ، وَلَنَا عَلَى الْوُقُوعِ
ثُبُوتُ اسْتِعْمَالِ الْقَرْءِ لُغَةً لِكُلِّ مِنَ الْحَيْضِ وَالطُّهْرِ لَا يَتَبَادَرُ
أَحَدُهُمَا مُرَادًا بِلَا قَرِينَةٍ ، وَهُوَ دَلِيلُ الْوَضْعِ كَذَلِكَ ، وَهُوَ الْمُرَادُ
بِالْمُشْتَرَكِ ، وَمَا قِيلَ جَازَ كَوْنُهُ لِمُشْتَرَكٍ أَوْ حَقِيقَةٍ وَجَازًا ، وَخَفِيَ
التَّعْيِينُ ، وَكَذَا كُلُّ مَا ظُنُّ أَنَّهُ مِنْهُ ، ثُمَّ يَتَرَجَّحُ الْأَوَّلُ مَدْفُوعٌ
بِعَدَمِهِ بَيْنَهُمَا ، وَكَوْنُهُ لِنَحْوِ الشَّيْئَةِ وَالْوُجُودِ بَعِيدٌ ، وَيُوجِبُ أَنَّ
نَحْوَ الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ وَالْقَعُودِ وَمَا لَا يُحْصَى مِنْ أَفْرَادِ الْقَرْءِ ، وَأَشْتَهَارُ الْمَجَازِ
بِحَيْثُ يُسَاوِي الْحَقِيقَةَ ، وَيَخْفَى التَّعْيِينُ نَادِرٌ لَا نِسْبَةَ لَهُ بِمَقَابِلِهِ
فَظَهَرُ الْإِحْتِمَالَاتِ كَوْنُهُ مَوْضُوعًا لِكُلِّ ، وَهُوَ دَلِيلُ وَقُوعِهِ فِي الْقُرْآنِ
وَالْحَدِيثِ [دَعَى الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِكَ] وَبِهِ كَانَ قَوْلُ النَّاسِ إِنْ وَقَعَ
مُبَيَّنًا طَالَ بِلَا فَائِدَةٍ ، أَوْ غَيْرَ مُبَيَّنٍّ لَمْ يَفِذْ تَشْكِيكًا بَعْدَ التَّحَقُّقِ
مَعَ أَنَّهُ بَاطِلٌ فَإِنَّ إِفَادَتَهُ كَالْمُطْلَقِ ، وَفِي الشَّرْعِيَّاتِ الْعَزْمُ عَلَيْهِ إِذَا
يُنِنَ ، وَالْإِجْتِهَادُ فِي اسْتِعْلَامِهِ فَيُنَالُ ثَوَابُهُ ، وَاسْتَدِلُّ لَوْ لَمْ يَقَعْ كَانَ
الْوُجُودُ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ مَعْنَوِيًّا لِأَنَّهُ فِيهِمَا حَقِيقَةٌ اتِّفَاقًا ، وَهُوَ
مُنْتَفٍ لِأَنَّهُ لَدَاتٍ لَهُ وَجُودٌ ، وَهُوَ فِي الْقَدِيمِ يُبَايِنُ الْمُمْكِنَ ، فَلَا
أَشْتِرَاكَ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ الْإِخْتِلَافَ بِالْخُصُوصِيَّاتِ ، وَبِوصَفِ الْوُجُوبِ
وَالْإِمْكَانِ لَا يَمْنَعُ الْإِنْدِرَاجَ تَحْتَ مَفْهُومٍ عَامٍّ تَخْتَلِفُ أَفْرَادُهُ فِيهِ
فَيَكُونُ مَعْنَوِيًّا ، وَاسْتَدِلُّ أَيْضًا لَوْ لَمْ يُوضَعْ خَلَّتْ أَكْثَرُ الْمُسَمِّيَّاتِ

لِعَدَمِ تَنَاهِيهَا دُونَ الْأَلْفَاظِ لِتَرْكُهَا مِنَ الْحُرُوفِ الْمُتَنَاهِيَةِ لِكُنْهَا
لَمْ تَحُلْ، وَهُوَ أَضْعَفُ لِمَنْعِ عَدَمِ تَنَاهِي الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ وَالْمُضَادَّةِ وَتَحَقُّقِهِ
فِي الْمُنَاسِبَةِ، وَلَا يَلْزَمُ لِمَنْعِهَا الْوَضْعُ لَهَا، بَلِ الْقَطْعُ بِنَفْيِهِ، وَإِنْ سُلِّمَ
فَالْوَضْعُ لِمُحْتَاجِ إِلَيْهِ وَهُوَ مُتَنَاهٍ، وَلَوْ سُلِّمَ فَخُلُوعُهَا عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ
مُشْتَرَكُ الْإِلْزَامِ إِذْ لَا نِسْبَةَ لِمُتَنَاهِي بغيرِ الْمُتَنَاهِي، وَلَوْ سُلِّمَ فَبُطْلَانُ
الْخُلُوعِ مَمْنُوعٌ، وَلَا تَنْتَفِي الْإِفَادَةُ فِيهَا إِذَا لَمْ يُوضَعْ لَهُ، وَأَمَّا تَجْوِيزُ عَدَمِ
تَنَاهِي الْمُرَكَّبِ مِنَ الْمُتَنَاهِي إِذَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّكْرَارِ وَالْإِضَافَةِ
كَتَرَكِيبِ الْأَعْدَادِ فَبَاطِلٌ بِأَيِّ اعْتِبَارٍ فُرِضَ وَلَوْ مَعَ الْإِهْمَالِ إِذْ
الْإِخْرَاجُ بِضَغْطٍ فِي مَحَالٍّ مُتَنَاهِيَةٍ عَلَى أَنْهَا مُتَنَاهِيَةٌ، وَإِنَّمَا أَشْتَبَهَ
لِلْكَثَرَةِ الزَّائِدَةِ

التقسيم الثاني

بِاعْتِبَارِ الْمَوْضُوعِ لَهُ، يَخْرُجُ الْخَاصُّ وَالْعَامُّ، وَتَتَدَاخَلُ، فَالْمُشْتَرَكُ
عَامٌّ، وَخَاصٌّ، وَالْمُنْفَرِدُ كَذَلِكَ، وَلَا وَجْهَ لِإِخْرَاجِ الْجَمْعِ عَنْهُمَا عَلَى
التَّقْدِيرَيْنِ لِأَنَّ رَجُلًا فِي الْجَمْعِ مُطْلَقٌ كَرَجُلٍ فِي الْوُحْدَانِ، وَالْإِخْتِلَافُ
بِالْمَدَدِ وَعَدَمِهِ لَا أَثَرَ لَهُ، فَالْمُنْفَرِدُ عَامٌّ وَهُوَ مَادَّلٌ عَلَى اسْتِغْرَاقِ أَفْرَادِ
مَفْهُومٍ، وَيَدْخُلُ الْمُشْتَرَكُ لَوْ عَمَّ أَفْرَادَ مَفْهُومٍ، أَوْ فِي الْمَفَاهِيمِ عَلَى مَنْ
يَعْمَهُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْعُمُومَ بِاعْتِبَارِ أَفْرَادِ مَفْهُومٍ، وَمَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ
الِاسْتِغْرَاقَ كَفَضْرِ الْإِسْلَامِ مَا يَنْتَظِمُ جَمْعًا مِنَ الْمُسَمِّيَّاتِ، وَكَذَا

مَا يَتَنَاوَلُ أَفْرَادًا مُتَّفِقَةً الْخُدُودِ شُمُولًا، وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ عَلَى الْإِسْتِفْرَاقِ بِمَا دَلَّ عَلَى مُسَمِّيَاتٍ بِاعْتِبَارِ أَمْرِ اشْتِرَاكِتٍ فِيهِ مُطْلَقًا ضَرْبَةً قُطْلَقًا لِإِخْرَاجِ الشُّرَاكَةِ الْعَهْدِيَّةِ لِأَنَّهَا مَذْنُوعَةٌ مُقَيَّدَةٌ بِالْعَهْدِ ، وَبَرْدُ خُرُوجِ عُلَمَاءِ الْبَلَدِ . وَأُجِيبَ بِأَنَّ الشُّرَاكَةَ فِيهِ عَالِمُ الْبَلَدِ مُطْلَقًا ، بِخِلَافِ الرِّجَالِ الْعَهْدِيِّينَ هُوَ الرَّجُلُ الْعَهْدِيُّ ، وَالْحَقُّ أَنَّ لَا فَرْقَ لَأَنَّ عَالِمَ الْبَلَدِ مَعْهُدٌ ، وَكَوْنُ الْمُرَادِ عَهْدًا أَعْتَبِرَتْ خُصُوصِيَّتُهُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فَيَرُدُّ ، وَيَرُدُّ الْجَمْعُ الْمُنْكَرُ ، فَإِنْ أُجِيبَ بِإِرَادَةِ مُسَمِّيَاتٍ الدَّلَالَةِ فَبَعْدَ حَمْلِهِ عَلَى أَفْرَادٍ مُسَمَّاهُ لِيَصِحَّ ، وَلَا يُشْعَرُ بِهِ اللَّفْظُ فَبِاعْتِبَارِهِ إِلَى آخِرِهِ مُسْتَدْرَكٌ لِخُرُوجِ الْعَدَدِ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ أَفْرَادَ مُسَمَّاهُ ، ثُمَّ أَفْرَادُ الْعَامِّ الْمُرَادِ الْوَحْدَانُ ، وَالْجَمْعُ الْمُحَلَّى الْجُمُوعُ فَإِنْ التَّزَمَ كَوْنُ عُمُومِهِ بِاعْتِبَارِهَا فَقَطُّ فَبَاطِلٌ لِلْإِطْبَاقِ عَلَى فَهْمِهَا مِنْهُ ، وَإِلَّا فَتَعْلِيقُ الْحُكْمِ حِينَئِذٍ بِهِ لَا يُوْجِبُهُ فِي كُلِّ فَرْدٍ ، وَالْحَقُّ أَنَّ لَامَ الْجِنْسِ تَسْلُبُ الْجَمْعِيَّةَ إِلَى الْجِنْسِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الْأَحْكَامِ اللَّفْظِيَّةِ لِفَهْمِ الثَّبُوتِ فِي الْوَاحِدِ فِي لَا أَشْتَرَى الْعَبِيدَ ، وَيُحِبُّ الْمُخْسِنِينَ ، ثُمَّ يُورَدُ مُطْلَقًا أَنَّ دَلَالَتَهُ عَلَى الْمُرَادِ تَضْمِينِيَّةٌ ، إِذْ لَيْسَ مُطَابِقًا ، وَلَا خَارِجًا لِأَزْمًا ، وَلَا يُمْكِنُ جَعْلُهُ مِنْ مَاصِدَقَاتِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِدَلِيلٍ ، فَالتَّعْلِيقُ بِهِ تَعْلِيقٌ بِالسَّكْلِ فَلَا يَلْزَمُ فِي الْجُزْءِ . وَالْجَوَابُ الْعِلْمُ بِالْأَزْمِ لُغَةً فِي خُصُوصِ هَذَا الْجُزْءِ ، لِأَنَّهُ جُزْئِيٌّ مِنْ وَجْهِ ، فَإِنَّهُ جُزْئِيٌّ الْمَفْهُومِ الَّذِي بِاعْتِبَارِ الْإِشْتِرَاكِ فِيهِ يَثْبُتُ الْعُمُومُ ، وَقَدْ يُقَالُ

الْعَامُّ مُرَكَّبٌ فَلَا يُؤْخَذُ الْجِنْسُ الْمَفْرَدُ. وَيُجَابُ بِأَنَّهُ بِشَرْطِ التَّرَكِيبِ
فَالْعَامُّ رَجُلٌ بِشَرْطِ اللَّامِ أَوْ بَعْدَهَا، فَالْحَرْفُ يُفِيدُ مَعْنَاهُ فِيهِ أَوْ
الْمَقَامُ فَيَصِيرُ الْمُسْتَفْرَقُ، وَفِي الْمَوْصُولِ أَظْهَرُ فَيَنْدَفِعُ الْأَعْتِرَاضُ بِهِ
عَلَى الْغَزَالِي فِي قَوْلِهِ اللَّفْظُ الْوَاحِدُ. وَخَاصٌّ مَا لَيْسَ بِعَامٍّ، أَمَّا الْعَامُّ
فَيَتَعَلَّقُ بِهِ مَبَاحِثُ

البحث الأول

هَلْ يُوصَفُ بِهِ الْمَعْنَى حَقِيقَةً كَاللَّفْظِ، أَوْ بِحَاجَزًا، أَوْ لَا وَلَا، وَالْمُخْتَارُ
الْأَوَّلُ، وَلَا يَلْزَمُ الْأَشْتِرَاكُ اللَّفْظِيُّ إِذِ الْعُمُومُ شُمُولُ أَمْرٍ لِمُتَعَدِّدٍ فَهُوَ
مَعْنَوِيٌّ خَيْرٌ مِنْهُمَا، وَكُلٌّ مِنَ الْمَعْنَى وَاللَّفْظِ مُحَلٌّ، وَمَنْشُؤُهُ الْخِلَافُ فِي
مَعْنَاهُ، وَهُوَ شُمُولُ الْأَمْرِ، فَمَنْ أَعْتَبَرَ وَحْدَتَهُ شَخْصِيَّةً مَنَعَ الْإِطْلَاقَ
الْحَقِيقِيَّ، إِذْ لَا يَتَصِفُ بِهِ إِلَّا الذَّهْنِيُّ، وَلَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَهُمْ، وَكَانَ بِحَاجَزًا
كَفَخْرِ الْإِسْلَامِ وَلَمْ يَظْهَرْ طَرِيقُهُ لِلْآخِرِ فَمَنْعَهُ مُطْلَقًا، وَمَنْ فَهِمَ
مِنَ اللَّغَةِ أَنَّهُ أَعَمُّ مِنْهُ وَمِنَ النَّوْعِيِّ، وَهُوَ الْحَقُّ لِقَوْلِهِمْ مَطَرٌ عَامٌّ
وَحَصْبٌ عَامٌّ فِي النَّوْعِيِّ، وَصَوْتٌ عَامٌّ فِي الشَّخْصِيِّ بِمَعْنَى كَوْنِهِ مَسْمُوعًا
أَجَازُهُ حَقِيقَةً، وَكَوْنُهُ مُقْتَصِرًا عَلَى الذَّهْنِيِّ، وَهُوَ مُنْتَفٍ فَيَنْتَفِي الْإِطْلَاقُ
تَمْنُوعٌ بَلِ الْمُرَادُ التَّمَلُّقُ الْأَعَمُّ مِنَ الْمُطَابَقَةِ كَمَا فِي الْمَعْنَى الذَّهْنِيِّ وَالْخُلُولِ
كَأَنَّ الْمَطَرِ وَالْحَصْبِ وَكَوْنِهِ مَسْمُوعًا كَالصَوْتِ عَلَى أَنَّ نَفْيَ الذَّهْنِيِّ
لَفْظِيٌّ كَمَا يُفِيدُهُ اسْتِدْلَالُهُمْ، وَقَدْ اسْتَبْعَدَ هَذَا الْخِلَافُ، فَإِنَّ شُمُولَ

بِفَضْلِ الْمَعَانِي لِمُتَعَدِّدٍ أَكْثَرُ وَأَظْهَرُ مِنْ أَنْ يَقَعَ فِيهِ نِزَاعٌ ، إِنَّمَا هُوَ فِي
أَنَّهُ هَلْ يَصِحُّ تَخْصِصُ الْمَعْنَى الْعَامِّ كَالْفِظِ ، وَهُوَ اسْتِغْنَاءُ بِتَعَدُّدِ فِيهِ
الْقَوْلِ الثَّانِي إِذْ لَا مَعْنَى لِجَوَازِ التَّخْصِصِ بِحَازٍ ، نَعَمْ صَرَّحَ مَا نَعُو
تَخْصِصِ الْعِلَّةِ بِأَنَّ الْمَعْنَى لَا يَخْصُّ ، وَصَرَّحَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ لِأَنَّهُ لَا يَنْعَمُ وَهُوَ
يُنَافِي مَا دُكِّرَ ، وَيَتَعَذَّرُ إِرَادَةُ أَنَّهُ يَنْعَمُ وَلَا يَخْصُّ مِنْ قَوْلِهِ لَا يَنْعَمُ

البحث الثاني

هَلِ الصَّيْغُ مِنْ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالْمَوْصُولَاتِ وَالْمَحَلِّ
وَالنَّفِيَّةِ وَالْجَمْعِ بِاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ مَوْضُوعَةٌ لِلْعُمُومِ عَلَى الْخُصُوصِ ، أَوْ
بِحَازٍ فِيهِ ، أَوْ مُشْتَرَكَةٌ ، وَتَوَقَّفَ الْأَشْعَرِيُّ مَرَّةً كَالْقَاضِي ، وَمَرَّةً
بِالِاشْتِرَاكِ ، وَقِيلَ فِي الطَّلَبِ مَعَ الْوَقْفِ فِي الْأَخْبَارِ ، وَتَفْصِيلُ الْوَقْفِ
إِلَى مَعْنَى لَا نَذَرِي ، وَإِلَى نَعْلَمُ الْوَضْعَ ، وَلَا نَذَرِي أَحَقِيقَةً أَمْ بِحَازٍ ؟
لَا يَصِحُّ إِذْ لَا شَكَّ فِي الْإِسْتِعْمَالِ ، وَبِهِ يُعْلَمُ وَضْعُهُ فَلَمْ يَنْبَقِ إِلَّا التَّرَدُّدُ
فِي أَنَّهُ النَّوْعِيُّ أَوِ الشَّخْصِيُّ فَيَرْجِعُ إِلَى الثَّانِي ، وَلَا شَكَّ فِي فَهْمِهِ مِنْ
أَمْرٍ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ ، الْأُمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ ، نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ ،
وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ، لَنُجَبِّئَهُ وَأَهْلُهُ فِي أَسْمِ الْجَمْعِ الْمُضَافِ ، وَفَهْمُهُ
الْعُلَمَاءُ قَاطِبَةً فِي مَنْ دَخَلَ ، وَمَا صَنَعْتَ ، وَمَنْ جَاءَ سُؤَالٌ عَنْ كُلِّ
جَاءَ وَمَصْنُوعٌ ، وَلَا تَشْتَمُ أَحَدًا إِنَّمَا هُوَ فِي أَنَّهُ بِالْوَضْعِ ، أَوْ بِالْقَرِينَةِ
كَقَوْلِ الْخُصُوصِ كَالْتَرْتِيبِ عَلَى الْمُنَاسِبِ فِي نَحْوِ السَّارِقِ ، وَأَكْرَمِ

العلماء ، والعلم بأنه تمهيد قاعدة كرجم ماعز ، إذ علم أنه شارح ،
وحكمي على الواحد ، أو ضرورة من نفي النكرة ، وألزموا أن
لا يحكم بوضعي للفظ إذا لم ينقل قط عن الواضع ، بل أخذ من
التبادر عند الاستعمال ، وأيضاً شاع احتجاجهم به ، كعمر على أبي
بكر في مانعي الزكاة ، بأمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله
إلا الله ، وأبى بكر الأئمة من قریش ، ونحن معاشر الأنبياء لا نورث
على وجه يجزئ بأنه باللفظ ، واستدل بأنه معنى كثرت الحاجة إلى
التعبير عنه فكثيره ، وأجيب بمنع الملازمة ، الخصوص لا عموم
إلا لمركب ، ولا وضع له بل لمفرداته ، والقطع أنها لغيره فلا وضع
له فصدق أنها للخصوص ، بيانه أن معنى الشرط وأخواته لا يتحقق
إلا بالفاظ لكل منها وضع على حديثه ، وإنما يشبث بالمجموع ، مثلاً
معنى من عاقل ، فيضم إليه الآخر بخصوص من النسبة ، فيحصل
معنى الشرط والاستفهام وبهما العموم ، وصرح في العربية بأن
تضمن من معنى الشرط والاستفهام طارئاً على معناها الأصلي ،
والجواب أن اللازم التوقف على التركيب ، فلا يستلزم أن المجموع
الدال ، وتقدم الفرق ، وليس بعيد قول الواضع في النكرة لفرد
يحتل كل فرد ، فإذا عرفت ، فلكل ضربة ، وهو الظاهر
لأننا نفهمه في أكرم الجاهل ، وأهين العالم ، ولا مناسبة ، فكان

وَضَعِيًّا ، وَغَايَتُهُ أَنْ وَضَعَهُ وَضَعُ الْقَوَاعِدِ الْغَوِيَّةِ كَقَوَاعِدِ النَّسَبِ
وَالْتَصْغِيرِ ، وَأَفْرَادُ مَوْضُوعِهَا حَقَائِقُ ، وَلِذَا وَقَعَ التَّرَدُّدُ فِي كَوْنِهِ
مُشْتَرَكًا لَفْظِيًّا ، وَالْوَجْهُ أَنَّ عُمُومَ غَيْرِ الْمُحَلِّي وَالْمُضَافِ عَقْلِيٌّ لِحَزْمِ
الْعَقْلِ بِهِ عِنْدَ ضَمِّ الشَّرْطِ وَالصَّلَةِ إِلَى مُسَمًّى مِنْ ، وَهُوَ عَاقِلٌ ، وَالَّذِي
وَهُوَ ذَاتٌ ، فَيَثْبُتُ مَا عُلِّقَ بِهِ لِكُلِّ مُتَصِفٍ لَوْجُودَ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ
مَا عُلِّقَ عَلَيْهِ ، وَكَذَا التَّكْرَرُ الْمَنَفِيُّ لِأَنَّ نَفْيَ ذَاتٍ مَا لَا يَتَحَقَّقُ
مَعَ وُجُودِ ذَاتٍ ، وَهَذَا وَإِنْ لَمْ يُنَافِ الْوَضْعَ لَكِنْ يَصِيرُ ضَائِعًا ،
وَحِكْمَتُهُ تُبَيِّنُهُ كَمَا لَوْ وَضِعَ لَفْظٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى حَيَاةٍ لَا فِطْرَةٍ وَأَعْلَمَ أَنَّ
الْعَرَبِيَّةَ التَّكْرَرُ الْمَنَفِيُّ بِلَا مُرَكَّبَةٍ نَصٌّ فِي الْعُمُومِ ، وَغَيْرُهَا ظَاهِرٌ ،
لِحَازِ بَلِّ رَجُلَانِ ، وَامْتِنَعَ فِي الْأَوَّلِ وَبِيعَلْتِهِ يَلْزَمُ امْتِنَاعُهُ فِي لَارِجَالٍ
فَإِنْ قَالُوا الْمَنَفِيُّ الْحَقِيقَةُ بِقَيْدٍ تَعَدُّدٍ قُلْنَا إِذَا صَحَّ فَلِمَ لَا يَصِحُّ بِقَيْدِ
الْوَحْدَةِ كَجَوَازِهِ فِي الظَّاهِرِ ، وَحُكْمُ الْعَرَبِ بِهِ مَمْنُوعٌ ، وَالْقَاطِعُ
بِنَفْيِهِ مِنْهَا مَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : مَا مِنْ عَامٍ إِلَّا وَقَدْ خُصَّصَ ، وَقَدْ خُصَّ
بِنَحْوِ : وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ . وَلَا ضَرَرَ ، وَأَوْجَبَ كَثِيرًا مِنَ الضَّرَرِ
وَتَنَتَفَى مُنَافَاتُهُ لِإِطْلَاقِ الْأَصُولِ ، الْعَامُّ يَجُوزُ تَخْصِصُهُ فَإِنْ قِيلَ
فَهَلْ بَلِّ رَجُلَانِ تَخْصِصٌ مَعَ أَنَّ حَاصِلَهُ نَفْيُ الْمُقَيَّدِ بِالْوَحْدَةِ فَلَيْسَ
عُمُومُهُ إِلَّا فِي الْمُقَيَّدِ بِهَا قُلْنَا التَّخْصِصُ فِيهِ بِحَسَبِ الدَّلَالَةِ ظَاهِرًا
لَا الْمُرَادِ ، فَلَا شَكَّ عَلَى الشَّافِعِيَّةِ ، وَأَمَّا الْحَنَفِيَّةُ فَهِيَ كَالْمُتَّصِلِ ،

والتخصيص بمُسْتَقِلٍّ . قَالُوا : الْخُصُوصُ مُتَبَيِّنٌ فَيَجِبُ وَيُنْفَى الْمُخْتَمَلُ ،
وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ إِنْ بَاتُ اللَّفْظُ بِالترَّجِيحِ ، وَبِأَنَّ الْعُمُومَ أَرْجَحُ لِلْإِحْتِيَاظِ
وَفِي هَذَا إِثْبَاتُهَا بِالترَّجِيحِ مَعَ أَنَّ الْإِحْتِيَاظَ لَا يَسْتَمِرُّ ، بَلِ الْجَوَابُ
لَا اخْتِمَالَ بَعْدَ مَا ذَكَرْنَا ، وَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُمْ مَا مِنْ عَامٍّ إِلَّا وَقَدْ خُصَّ ،
فَقَرَعُ دَعْوَانَا ، الْأَشْتِرَاكَ ثَبَتَ الْإِطْلَاقُ لهُمَا ، وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ ،
وَالْجَوَابُ لَوْ لَمْ يَثْبُتْ بِمَا ذَكَرْنَا الْمَفْصَلُ الْإِجْمَاعُ عَلَى عُمُومِ التَّكْلِيفِ وَهُوَ
بِالطَّلَبِ . قُلْنَا وَكَذَا الْأَخْبَارُ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ صِغَةُ خُصُوصٍ مِثْلُ - نَحْنُ
نَهَضُ عَلَيْكَ - لِتَعْلُقِهِ بِحَالِ الْكُلِّ ، وَلَا مَعْنَى لِلتَّوَقُّفِ بَعْدَ اسْتِدْلَالِنَا .

البحث الثالث

لَيْسَ الْجَمْعُ الْمُنْكَرُ عَامًّا خِلَافًا لِطَائِفَةٍ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ لَنَا الْقَطْعُ
بِأَنَّ رِجَالًا لَا يَتَبَادَرُ مِنْهُ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ اسْتِغْرَاقُهُمْ كَرَجُلٍ ، فَلَيْسَ
عَامًّا ، فَمَا قِيلَ الْمَرْتَبَةُ الْمُسْتَفْرَقَةُ مِنْ مَرَاتِبِهِ فَيُحْتَمَلُ عَلَيْهَا لِلْإِحْتِيَاظِ
بَعْدَ أَنَّهُ مُعَارَضٌ بِأَنَّ غَيْرَهَا أَوْلَى لِلتَّبَيُّنِ وَبِكَوْنِ الْإِحْتِيَاظِ لَا يَسْتَمِرُّ
بَلْ يَكُونُ فِي عَدَمِهِ لَيْسَ فِي مَحَلِّ التَّنَازُعِ لِأَنَّهُ فِي أَنَّهُ مَفْهُومُهُ ، وَأَيْنَ الْحَمْلُ
عَلَى بَعْضِ مَا صَدَقَاتِهِ لِلْإِحْتِيَاظِ مِنْهُ ، وَأَمَّا إِلْزَامُ نَحْوِ رَجُلٍ قَدْ فُوعِ
بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَفْرَادِهِ الْمُسْتَفْرَقَةِ بِخِلَافِ رِجَالٍ ، فَإِنَّهُ لِلْجَمْعِ الْمَشْتَرَكِ
بَيْنَ الْمُسْتَفْرَقِ وَغَيْرِهِ ، قِيلَ مَبْنَى الْخِلَافِ الْخِلَافُ فِي اشْتِرَاطِ
الِاسْتِغْرَاقِ فِي الْعُمُومِ ، فَمَنْ لَا كَفَخَرِ الْإِسْلَامَ وَغَيْرِهِ جَعَلَهُ عَامًّا ،

وَإِذَا لَا وَجْهَ لِلْحَاوِلَةِ اسْتِغْرَاقِهِ بِالْحَمْلِ عَلَى مَرْتَبَةِ الْاسْتِغْرَاقِ ، بَلْ
لَفْطِيٍّ ، فَرَادُ الْمُنْتَبِ مَفْهُومٌ عُمُومٍ وَهُوَ شُمُولٌ مُتَعَدِّدٌ أَعْمٌ مِنَ الْاسْتِغْرَاقِ
وَمُرَادُ النَّافِي عُمُومُ الصَّيْغِ الَّتِي أَثْبَتْنَا كَوْنَهَا حَقِيقَةً فِيهِ ، وَهُوَ الْاسْتِغْرَاقُ
حَتَّى قَبْلَ الْأَحْكَامِ مِنَ التَّخْصِيسِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ ، وَلَا يَزَاعُ فِي هَذَا لِأَحَدٍ
وَلَا فِي عَدَمِهِ فِي رِجَالٍ ، لَا يُقَالُ : أَقْتُلْ رِجَالًا إِلَّا زَيْدًا لِأَنَّهُ إِخْرَاجُ
مَا تَوَلَّاهُ لَدَخَلٍ ، وَلَوْ قِيلَ وَلَا تَقْتُلْ زَيْدًا كَانَ أَبْتِدَاءً لَا تَخْصِصًا ، وَإِذْ
بَيَّنَّا أَنَّهُ لِلْمُشْتَرَكِ وَهُوَ الْجَمْعُ مُطْلَقًا ، فَفِي أَقْلِهِ خِلَافٌ ، قِيلَ ثَلَاثَةٌ
بِحَازِمْ لِمَا دُونَهَا ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ ، وَقِيلَ حَقِيقَةٌ فِي اثْنَيْنِ أَيْضًا ، وَقِيلَ
بِحَازِمْ فِيهِمَا ، وَقِيلَ لَا وَلَا لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَيْسَ الْأَخْوَانُ إِخْوَةٌ أَيْ
حَقِيقَةٌ لِقَوْلِ زَيْدٍ : الْأَخْوَانُ إِخْوَةٌ أَيْ بِحَازِمْ جَمْعًا ، وَتَسْلِيمُ عُثْمَانَ لِابْنِ
عَبَّاسٍ تَمَشُّكُهُ ، ثُمَّ عُدُولُهُ إِلَى الْإِجْمَاعِ دَلِيلٌ عَلَى الْأَمْرَيْنِ ، وَلَا
شَكَّ فِي صِحَّةِ الْإِنْكَارِ عَلَى مُتَبَرِّجَةٍ لِرَجُلٍ ، أُنْتَبَرَجِينَ لِلرَّجَالِ ، وَلَا
يَخْفَى أَنَّهُ مِنَ الْعَامِّ فِي الْخُصُوصِ لِاخْتِلَافِ مَنْ نَحْوِ رِجَالِ الْمُنْكَرِ ، عَلَى
أَنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُهُ بِحَازِمْ فِيهِ ، لِحَوَازِ أَنْ الْمَعْنَى أَهْوَا عَادَتِكَ لَهُمْ حَتَّى تَبَرَّجْتَ
لِهَذَا ، وَهُوَ مِمَّا يُرَادُ فِي مِثْلِهِ نَحْوُ أَنْظِلُمُ الْمُسْلِمِينَ ، وَالْحَقُّ جَوَازُهُ
حَيْثُ يَثْبُتُ الْمَصْحُوحُ كَرَأَيْتُ رِجَالًا فِي رَجُلٍ يَقُومُ مَقَامَ الْكَثِيرِ
وَحَيْثُ لَا فَلَا ، وَتَبَادُرُ مَا فَوْقَ الْإِثْنَيْنِ يُفِيدُ الْحَقِيقَةَ فِيهِ ، وَاسْتِدْلَالُ
النَّافِينَ بِعَدَمِ جَوَازِ الرِّجَالِ الْعَاقِلِينَ ، وَالرِّجَالِ الْعَاقِلُونَ بِحَازِمْ دُفِعَ

بِمُرَاعَاتِهِمْ مُطَابَقَةَ الصُّورَةِ ، وَتَقْصُصَ بِجَوَازِ زَيْدٍ وَعَمْرٍهُ الْفَاضِلَانِ ، وَفِي ثَلَاثَةِ الْفَاضِلُونَ ، وَدَفَعَهُ بِأَنَّ الْجَمْعَ بِحَرْفِ الْجَمْعِ كَالْجَمْعِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ لَيْسَ بِشَيْءٍ إِذَا لَا يُخْرِجُهُ إِلَى مُطَابَقَةِ الصُّورَةِ ، وَالْوَجْهُ اعْتِبَارًا لِمُطَابَقَةِ الْأَعْمِ مِنَ الْحَقِيقِيَّةِ وَالْحُكْمِيَّةِ ، وَلَا خِلَافَ فِي نَحْوِ : صَغَتْ قُلُوبُكُمْ وَأَنَا ، وَجَمَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ ، وَلَا الْوَاوُ فِي ضَرَبُوا مِنْهُ

[تَنْبِيْهُ] لَمْ تَزِدِ الشَّافِعِيَّةَ فِي صِيغِ الْعُمُومِ عَلَى إِثْبَاتِهَا ، وَفَصَّلَهَا الْحَنْفِيَّةَ إِلَى عَامٍ بِصِيغَتِهِ وَمَعْنَاهُ وَهُوَ الْجَمْعُ الْمُحَلَّى لِلِاسْتِغْرَاقِ وَبِمَعْنَاهُ وَهُوَ الْمَفْرَدُ الْمُحَلَّى كَالرُّجُلِ وَالنَّكَرَةِ فِي النَّفْيِ وَالنِّسَاءِ ، وَالْقَوْمِ وَالرَّهْطِ ، وَمَنْ ، وَمَا ، وَأَيِّ مُضَافَةٍ ، وَكُلِّ ، وَجَمِيعٍ ، فَأَنْقَسَمَ الْعُمُومُ إِلَى صِيغَتَيْنِ وَمَعْنَوَيْنِ ، أَمَّا الْجَمْعُ الْمُحَلَّى فَأَسْتِغْرَاقُهُ كَالْمَفْرَدِ لِكُلِّ فَرْدٍ لِمَا تَقَدَّمَ ، وَمَا قِيلَ إِنَّ اسْتِغْرَاقَ الْمَفْرَدِ أَشْمَلُ ، فَفِي النَّفْيِ ، أَوْ الْمُرَادُ أَنَّهُ بِلَا وَاسِطَةِ الْجَمْعِ ، وَإِلَّا فَمَنْوُوعٌ ، وَمَا تَقَدَّمَ يَنْبَغِي كَوْنُهُ بِوَاسِطَةِ الْجَمْعِ ، وَأَشْمَلِيَّتُهُ فِي النَّفْيِ ، وَلِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى الْأُمَّةِ مِنْ قُرَيْشٍ ، وَاللُّغَةِ عَلَى حِجَّةِ الْأَسْتِغْنَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَعَنْهُ قَالُوا : لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ سَلَبُ الْعُمُومِ لَا عُمُومُ السَّلَبِ ، أَيْ لَا يُدْرِكُهُ كُلُّ بَصَرٍ ، وَهُوَ جُزْئِيٌّ فَجَارَ لِبَعْضِهَا ، نَعَمْ إِذَا أَعْتَبِرَ الْجَمْعُ لِلْجِنْسِ كَانَ عُمُومُ السَّلَبِ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ، وَلَوْ أَعْتَبِرَ مِثْلُهُ فِي الْآيَةِ ادَّعَى أَنَّ الْإِذْرَاكَ أَخْصَ مِنَ الرُّؤْيَةِ ، وَالتَّعْيِينَ بِمُعَيَّنٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَا عَهْدٌ خَارِجِيٌّ

وَأَمُكَنَّ أَحَدَهُمَا تَعَيَّنَ ، وَإِنْ أُمُكَنَّ كُلُّهُمَا . قِيلَ الْجِنْسُ لِلتَّيَقَنِ ،
وَقِيلَ الْإِسْتِعْرَاقُ لِلْأَكْثَرِيَّةِ خُصُوصًا فِي اسْتِعْمَالِ الشَّارِعِ ، وَقُرِّرَ
أَنَّ الْجَمْعَ الْمُحَلَّى لِلْمَعْهُودِ وَالْإِسْتِعْرَاقِ حَقِيقَةٌ ، وَلِلْجِنْسِ بَحَازٌ ، وَأَنَّهُ
خَلْفٌ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا لِيَتَعَذَّرَ هِمَا ، وَلِذَا لَوْ خَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ الْأَيَّامُ
أَوْ الشُّهُورَ يَقَعُ عَلَى الْعُسْرَةِ عِنْدَهُ ، وَعَلَى الْأُسْبُوعِ وَالسَّنَةِ عِنْدَهُمَا
لِإِمْكَانِ الْعَهْدِ غَيْرِ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْمَعْهُودِ ، وَخَالَفَنِي عَلَى مَا فِي يَدِي
مِنَ الدَّرَاهِمِ وَلَا شَيْءَ لَزِمَهَا ثَلَاثَةٌ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ تَعْرِيفَ الْجِنْسِ
الَّذِي اسْتَدِلَّ عَلَى ثُبُوتِهِ بِإِطْبَاقِ الْعَرَبِ عَلَى يَلْبَسُ الْبُرُودِ ، وَيَرْكَبُ
الْخَيْلَ ، وَيَخْدُمُهُ الْعَبِيدُ هُوَ الْمُرَادُ بِالْمَعْهُودِ الدَّهْنِيِّ إِذْ هُوَ الْإِشَارَةُ إِلَى
الْحَقِيقَةِ بِاعْتِبَارِهَا بِمُضَى الْأَفْرَادِ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ لِلْعَهْدِيَّةِ الدَّهْنِيَّةِ
لِجِنْسِهَا ، وَنَصَدَّقُ عَلَى الرِّجَالِ مُرَادًا بِهِ عَدَدٌ ، وَالتَّعْبِيرُ بِالْحِصَّةِ
غَيْرُ جَيِّدٍ ، وَعَنْهُ لِيَتَعَيَّنَ وَجَبَ مِنْ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ جَوَازُ
الصَّرْفِ لِوَاحِدٍ وَتَنْصِفُ الْمُوصَى بِهِ لَزِيدٍ وَلِلْفُقَرَاءِ ، وَأُجْمِعُ عَلَى الْحِنْثِ
بِفَرْدٍ فِي الْحَلْفِ لَا يَتَزَوَّجُ النِّسَاءُ وَلَا يَشْتَرِي الْعَبِيدُ إِلَّا بِنَيْتِ الْعُمُومِ
فَلَا يَحْنُثُ أَبَدًا قِضَاءً وَدَيَانَةً ، وَقِيلَ دَيَانَةٌ لِأَنَّهُ كَالْمَجَازِ لَا يُنَالُ
إِلَّا بِالنَّيَّةِ ، وَمِنْهُ لَا مِنْ الْمَاهِيَةِ شَرِبْتُ الْمَاءَ ، وَأَكَلْتُ الْخُبْزَ
وَالْعَسَلَ كَأَدْخَلَ الشُّوقَ ، وَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ . اللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ ، الْإِشَارَةُ
إِلَى الْمُرَادِ بِاللَّفْظِ مُسَمًّى أَوَّلًا ، فَالْمَعْرُوفُ فِي : فَأَكْرَمْتُ الْأَسَدَ الرَّجُلُ

وَأِنَّمَا تَدْخُلُ النَّكِرَةَ وَمُسَاهَا بِلَا شَرْطٍ فَرْدٌ بِلَا زِيَادَةٍ فَمَدُّمُ التَّعْيِينِ
لَيْسَ جُزْءًا لِمَعْنَاهَا وَلَا شَرْطًا ، فَاسْتُعْمِلْتَ فِي الْمُعَيَّنِ عِنْدَ التَّكْلُمِ
لَا السَّامِعِ حَقِيقَةً لِصِدْقِ الْمَفْرَدِ ، فَإِنْ نُسِبْتَ إِلَيْهِ بَعْدَهُ عَرَفْتَ مَعْنُودًا
يُقَالُ ذِكْرِيًّا وَخَارِجِيًّا أَيْ مَا عُمِدَ مِنَ السَّابِقِ ، وَلَوْ غَيْرَ مَذْكُورٍ
خَصًّا بِالْخَارِجِيِّ ، إِذْ هُمَا فِي انْفِرَادٍ ، وَإِذَا دَخَلْتَ الْمُسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِهِ
عَرَفْتَ مَعْنُودًا ذَهْنِيًّا ، وَيُقَالُ تَعْرِيفُ الْجِنْسِ أَيْضًا لِصِدْقِ الشَّائِعِ
عَلَى كُلِّ فَرْدٍ ، وَإِذَا أُريدَ بِهَا كُلُّ الْأَفْرَادِ عَرَفْتَ الْأُسْتِغْرَاقَ ، أَوْ
الْحَقِيقَةَ بِلَا اعْتِبَارِ فَرْدٍ ، فَهِيَ لِتَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَاهِيَةِ كَالرَّجُلِ
خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ غَيْرَ أَنَّهُ يُخَالُ أَنْ الْأِسْمَ جِنْسِيًّا بَحَازٍ فِيهِمَا لِأَنَّهُ لَيْسَ
لِلْأُسْتِغْرَاقِ ، وَلَا لِلْمَاهِيَةِ ، وَلَا لِللَّامِ ، وَلَكِنْ تَبَادُرُ الْأُسْتِغْرَاقِ
عِنْدَ عَدَمِ الْعَهْدِ يُوجِبُ وَضْعَهُ لَهُ بِشَرْطِ اللَّامِ كَمَا قَدَّمْنَا وَإِنَّهُ
الْقَرِينَةُ ، وَلَوْ أَرَادَهُ قَائِلُ إِنَّ الْأُسْتِغْرَاقَ مِنَ الْمَقَامِ صَحَّ بِخِلَافِ
الْمَاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ لَمْ تَتَبَادَرْ ، فَتَعَرِّفُهَا تَعْلِيْقُ مَعْنَى حَقِيقِيٍّ لِللَّامِ
بِمَجَازِيٍّ لِلأِسْمِ ، فَاللَّامُ فِي الْكُلِّ حَقِيقَةٌ لِتَحَقُّقِ مَعْنَاهَا الْإِشَارَةِ فِي
كُلِّ ، وَاخْتِلَافُهُ لَيْسَ إِلَّا لِلْخُصُوصِ الْمُتَعَلِّقِ ، فَظَهَرَ أَنَّ خُصُوصِيَّاتِ
التَّعْرِيفَاتِ تَابِعٌ لِلْخُصُوصِيَّاتِ الْمَرَادَاتِ بِاللَّامِ ، وَالْمُعَيَّنُ الْقَرِينَةُ ، فَمَا
قِيلَ الرَّاجِحُ مُطْلَقًا الْخَارِجِيُّ ، ثُمَّ الْأُسْتِغْرَاقُ لِنُدْرَةِ إِرَادَةِ الْحَقِيقَةِ
مِنْ حَيْثُ هِيَ ، وَالْمَعْنُودُ الذَّهْنِيُّ يَتَوَقَّفُ عَلَى قَرِينَةٍ غَيْرُ مُحَرَّرٍ ، فَإِنْ

فَإِنَّ الْمَرْجَحَ عِنْدَهُ إِنْ كَانَ كُلٌّ مِنْ اثْنَيْنِ فِي الْإِرَادَةِ الْأَكْثَرِيَّةِ
 اسْتِعْمَالًا أَوْ فَائِدَةً ، وَلَا خَفَاءَ فِي أَنَّ نَحْوَ : جَاءَ فِي عَالِمٍ ، فَأَكْرَمَ الْعَالِمَ
 زِيَادَةُ الْفَائِدَةِ فِي الْاسْتِغْرَاقِ ، حَيْثُ يُكْرَمُ الْجَائِي ضِمْنَ الْعُومِ
 بِخِلَافِ تَقْدِيمِ الْخَارِجِيِّ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ أَمْرًا بِأَكْرَامِ الْجَائِي فَقَطْ ،
 وَلِذَا قَدَّمَ عَلَى الذَّهْنِيِّ إِذَا أَمَكْنَا ، وَظَهَرَ بِمَا ذَكَّرْنَا أَنَّ لَيْسَ تَعْرِيفُ
 الْاسْتِغْرَاقِ وَالْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ مِنْ فُرُوعِ الْحَقِيقَةِ كَمَا قِيلَ ، وَلَا أَنَّ اللَّامَ
 لَيْسَتْ إِلَّا لِتَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ كَمَا نُسِبَ إِلَى الْمُحَقِّقِينَ غَيْرَ أَنَّ حَاصِلَهَا
 أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ فَذَكَرُوهَا تَسْهِيلًا ، بَلِ الْمَعْرُوفُ لَيْسَ إِلَّا الْمُرَادُ بِالْأَسْمِ
 وَلَيْسَتْ الْمَاهِيَّةُ مُرَادَةً دَائِمًا ، وَكَوْنُهَا جُزْءُ الْمُرَادِ لَا يُوجِبُ أَنَّهَا الْمُرَادُ
 الَّذِي هُوَ مُتَعَلِّقُ الْأَحْكَامِ فِي التَّرَكِيبِ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تُرَدْ جُزْءًا ، بَلِ
 عَلَى أَنَّهَا كُلٌّ ، فَإِنَّهَا إِنَّمَا أُريدَتْ مُقَيَّدَةً بِمَا يَمْنَعُ الْأَشْتِرَاكَ ، وَهُوَ
 نَفْسُ الْفَرْدِ ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِالتَّعْرِيفِ وَالْأَسْمِ ، وَالْمَجْمُوعُ غَيْرُ أَحَدِيهَا
 هَذَا وَحِينَ صَارَ الْجَمْعُ مَعَ اللَّامِ كَالْفَرْدِ كَانَ تَقْسِيمُهُ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّ كَوْنَهُ
 تَجَارًا عَنِ الْجِنْسِ يَبْغُدُ ، بَلِ حَقِيقَةُ لِكُلِّ لَاهُمْ كَمَا ذَكَّرْنَا فِي نَحْوِ :
 الْأَمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ ، وَيَخْدُمُهُ الْعَبِيدُ وَمَا لَا يُخْفَى وَأَمَّا النِّكَرَةُ
 فَعُمُومُهَا فِي النَّفْيِ ضَرُورِيٌّ ، وَكَذَا فِي الشَّرْطِ الْمُثَبَّتِ بِمِثَالٍ لِأَنَّ الْحَلْفَ
 عَلَى نَفْيِهِ لَا لِلنَّفْيِ كَمَا لَمْ أَكَلِّمْ رَجُلًا لِأَنَّهُ عَلَى الْإِثْبَاتِ لَا كَلِّمْ
 رَجُلًا ، وَلَا يَبْغُدُ فِي غَيْرِ الْيَمِينِ قَصْدُ الْوَحْدَةِ فِي مِثْلِ : إِنْ جَاءَكَ رَجُلٌ

فَأَطْعِمُهُ فَلَا تَعْمُ ، وَفِي غَيْرِهَا : إِنَّ وَصِفَتْ بِصِفَةٍ عَامَّةٍ ، أَيْ لَا تَخْصُ
فَرْدًا عَمَّتْ كُلَّ بَدَنٍ مُؤْمِنٍ خَيْرٌ ، وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ خَيْرٌ مَا لَمْ يَتَعَذَّرْ ،
كَكَلَيْتُ رَجُلًا عَالِمًا ، وَوَاللَّهِ لَا أَجَالِسُ إِلَّا رَجُلًا عَالِمًا ، لَهُ مُجَالَسَةٌ
كُلِّ عَالِمٍ جَمْعًا وَتَفَرُّيقًا ، وَوَاللَّهِ لَا أَجَالِسُ إِلَّا رَجُلًا غَيْرَ مُقَيَّدٍ يَحْنُتُ
بِرَجُلَيْنِ ، قِيلَ الْفَرْقُ أَنَّ الْأُسْتِثْنََاءَ بِمَا يَصْدُقُ عَلَى الشَّخْصِ لَا يَتَنَاوَلُ
إِلَّا وَاحِدًا ، فَإِذَا وَصِفَ بِعَامٍّ ظَهَرَ الْقَصْدُ إِلَى وَاحِدَةٍ النَّوْعِ ، وَزِيَادَةُ
بِقَرِينَةٍ كَوْنِهِ بِمَا يَصِحُّ تَقْلِيلُ الْحُكْمِ بِهِ قَصْصٌ ، وَحَاصِلُهُ أَنَّهَا فِي
الْإثْبَاتِ تَعْمٌ بِقَرِينَةٍ لَا تَنْحَصِرُ فِي الْوَصْفِ بَلْ يَكْثُرُ ، وَقَدْ يَظْهَرُ
عُمُومُهَا مِنَ الْمَقَامِ وَغَيْرِهِ كَعَسَيْتُ نَفْسٌ ، وَتَمَرَّةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ ،
وَأَكْرَمُ كُلِّ رَجُلٍ ، وَرَجُلًا لَا أَمْرَأَةً ، وَهِيَ فِي غَيْرِ هَذِهِ مُطْلَقَةٌ
وَمِنْ ذُفْرُوعِهَا إِعَادَتُهَا ، وَكَذَا الْمَعْرِفَةُ ، وَيَلْزَمُ كَوْنُ تَعْرِيفِهَا بِاللَّامِ أَوْ
الْإِضَافَةِ فِي إِعَادَتِهَا نَكْرَةً ، وَضَابِطُ الْأَقْسَامِ إِنْ نُكِرَ الثَّانِي فَغَيْرُ
الْأَوَّلِ ، أَوْ عُرِفَ فَعَيْنُهُ ، وَهُوَ أَكْثَرُ ، فَيَنْبَغِي عَلَيْهِ إِقْرَارُهُ
بِمَالٍ مُقَيَّدٍ بِالصَّكِّ وَمُطْلَقٍ مَعْرُوفَةٍ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ غَيْرُ إِقْرَارِهِ بِمُقَيَّدٍ ،
ثُمَّ فِي آخِرِهِ مِنْكَرًا ، وَقَلْبُهُ خَرَجَ وَجُوبُ مَا لَيْنَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَمَالٍ اتَّفَاقًا وَأَمَّا مَنْ فَعَلَ الْخُصُوصَ كَسَائِرِ الْوَصُولَاتِ
وَالنَّكْرَةِ وَأَخْصَّ مِنْهَا لِأَنَّهَا لِعَاقِلٍ ذَكْرٍ أَوْ أُنْثَى عِنْدَ الْأَكْثَرِ ،
وَنَسَبُ الْخِلَافِ فِي الشَّرْطِيَّةِ غَيْرُ جَيِّدٍ ، وَالْأَسْتِدْلَالُ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى

عَنِ هُنَّ فِي مَنْ دَخَلَ وَالْكَرَّةُ بِحَسَبِ الْمَادَّةِ قَدْ تَكُونُ لِغَيْرِهِ
وَتُسَاوِيهَا الَّذِي وَضَعْنَا ، وَإِنَّمَا لَزِمَهَا التَّعْرِيفُ فِي الْأِسْتِعْمَالِ وَغُمُومِهَا
بِالصَّفَةِ ، وَيَلْزَمُ غُمُومُهَا فِي الشَّرْطِ وَالْإِسْتِفْهَامِ ، وَقَدْ تَخَصَّ مَوْصُولَةٌ
وَمَوْصُوفَةٌ ، فِي مَنْ شَاءَ مِنْ عَبِيدِي عِنْتَهُ يَعْتَقُونَ ، وَكَذَا مَنْ شِئْتُ
عِنْدَهُمَا يَعْتَقُهُمْ لِأَنَّ مِنَ الْبَيَانِ ، وَعِنْدَهُ إِلَّا الْآخِرَ إِنْ رَتَّبَ وَإِلَّا
فَمُخْتَارُ الْمَوْلَى لِأَنَّهُا تَبْعِيضٌ فِيهِمَا فَأَمَكْنَا فِي الْأُولَى لَتَعَيْنِ عِنْتِ كُلِّ
بِمُسَيِّئَتِهِ ، فَإِذَا عَتَقَ كُلُّ مَعَ قَطَعَ النَّظَرَ عَنْ غَيْرِهِ فَهُوَ بَعْضٌ ، وَفِي
الثَّانِيَةِ بِمُسَيِّئَةٍ وَاحِدٍ ، فَلَوْ أَعْتَقَهُمْ لَا تَبْعِيضَ ، وَهَذَا يَتِمُّ فِي الدَّفْعِ
لَا فِي التَّرْتِيبِ ، وَتَوَجُّبُهُ قَوْلُهُ بِأَنَّ الْبَعْضَ مُتَيَقِّنٌ لَا يَقْتَضِيهَا تَبْعِيضِيَّةً
لِأَنَّهُا لِلْبَعْضِ الْمُجَرَّدِ ، وَلَيْسَ هُوَ الْمُتَيَقِّنُ بَلْ ضِدُّهُ ، وَبِأَنَّ وَصْفَ مَنْ
بِمُسَيِّئَةِ الْمُخَاطَبِ وَصْفٌ خَاصٌّ ، وَغُمُومُهَا بِالْعَامِّ ، كَمَنْ شَاءَ مِنْ
عَبِيدِي إِلَى آخِرِهِ دُفِعَ بِأَنَّ حَقِيقَةَ وَصْفِهَا فِيهِ بِكُونِهَا مُتَعَلِّقَ مُسَيِّئَةٍ
وَهُوَ عَامٌّ وَأَمَّا مَا فَلْيَغَيِّرِ الْعَاقِلِ وَلِلْمُخْتَلِطِ ، فَلَوْ وَلَدَتْ غُلَامًا
وَجَارِيَةً فِي إِنْ كَانَ مَا فِي بَطْنِكَ غُلَامًا لَا يَقَعُ ، وَفِي طَلْقِ نَفْسِكَ مِنْ
الثَّلَاثِ مَا شِئْتُ لَهَا الثَّلَاثُ عِنْدَهُمَا ، وَعِنْدَهُ ثِنْتَانِ ، وَهِيَ كَالَّتِي قَبْلُهَا
وَقَوْلُهُ أَحْسَنُ ، لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ عَلَى الْبَيَانِ مَا شِئْتُ عَمَّا هُوَ الثَّلَاثُ ،
وَطَلَّقِي مَا شِئْتُ وَإِيفِي بِهِ ، فَالْتَّبْعِيضُ مَعَ زِيَادَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ أَظْهَرُ .
وَأَمَّا كُلُّ فَلَا تَسْتَغْرِاقِ أَفْرَادٍ مَا دَخَلَتْهُ كَأَنَّ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ فِي

النُّكْرَ وَأَجْزَأَهُ فِي الْمَعْرِفِ ، فَكَذِبَ كُلُّ الرُّمَّانِ مَا كُولُ دُونَ
كُلِّ رُمَّانٍ ، وَوَجَبَ لِكُلِّ مِنَ الدَّاخِلِينَ فِي كُلِّ مَنْ دَخَلَ أَوَّلًا
بِخِلَافٍ : مَنْ دَخَلَ أَوَّلًا لَأَشَىءٍ لِأَحَدٍ ، لِأَنَّ عُمُومَهَا لَيْسَ كَجَمِيعٍ ،
وَلَا كَكُلِّ ، بَلْ ضَرُورَةٌ الْإِبْهَامِ كَالنُّكْرَةِ فِي النَّفْيِ فَلَا شَرِكَةَ
تُصَحِّحُ التَّجَوُّزَ ، وَقِيلَ الْأَوَّلُ فَرْدٌ سَابِقٌ عَلَى كُلِّ مَنْ سِوَاهُ بِلَا
تَعَدُّدٍ ، وَإِضَافَةُ كُلِّ تُوْجِبُهُ جَعْلَ بَحَارًا عَنْ جُزْئِهِ ، وَهُوَ السَّابِقُ قَطُّ
فَنَفْيُ التَّعَاقُبِ يَسْتَحِقُّ الْأَوَّلُ قَطُّ ، لِأَنَّ مَنْ بَعْدَهُ مُسْبِقٌ ، وَكَمَالُ
السَّابِقِ بِعَدَمِهِ خُصُوصًا فِي مَقَامِ التَّخْرِيسِ ، فَلَا يُعْتَرَضُ بِأَنَّ مُقْتَضَاهُ
أَسْتَحَقُّ كُلِّ مِنَ الْمُتَعَاقِدِينَ إِلَّا الْآخِرَ بِعُمُومِ الْجَازِ وَأَمَّا جَمِيعٌ
فَلِلْعُمُومِ عَلَى الْإِجْتِمَاعِ ، فَلِلْكُلِّ نَقْلٌ فِي جَمِيعِ مَنْ دَخَلَ أَوَّلًا فَلَهُ
كَذَا بِحَقِيقَتِهِ ، وَلِلأَوَّلِ قَطُّ فِي التَّعَاقُبِ بِدَلَالَتِهِ لَا بِجَازِهِ فِي كُلِّ
وَالْإِزْمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقِ ، وَالْجَازِ فِي الْإِرَادَةِ لِيَتَعَدَّرَ عُمُومُ
الْجَازِ هُنَا وَأَمَّا أَيْ فَلْيَعْضُ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ كَلَامٌ مَعْرِفَةٌ وَلَوْ بِاللَّامِ ،
وَالْأَفَلْجُزِيَّةِ ، وَبِحَسَبِ مَذْهَبِهَا يَتَعَيَّنُ وَصْفُهَا الْعَنَوِيُّ ، فَأَمْتَنَعَ أَيْ
الرَّجُلِ عِنْدَكَ لِعَدَمِ الصَّحَّةِ ، وَجَازَ أَحْسَنُ ، وَهِيَ فِي الشَّرْطِ
وَالْإِسْتِفْهَامِ كَكُلِّ فِي النُّكْرَةِ فَتَجِبُ الطَّابِقَةُ لِمَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ
كَأَيَّ رَجُلَيْنِ تُكْرِمُ أَكْرَمَهُمَا ، وَأَيَّ رَجُلَيْنِ تُكْرِمُ أَكْرَمَهُمَا ،
وَبَعْضُ فِي الْمَعْرِفَةِ فَيَتَحَدُّ كَأَيَّ الرَّجُلَيْنِ تَضْرِبُ أَضْرَبَهُ ، وَتَعْمُ بِالْوَصْفِ

فَيَعْتَقُ الْكُلُّ إِذَا ضَرَبُوا فِي أَيْ عَبِيدِي ضَرْبَكَ ، وَمَنْعُوهُ فِي ضَرْبَتِهِ
إِلَّا الْأَوَّلَ أَوْ مَا يُعَيِّنُهُ الْمَوْلَى فِي الْمَعِيَةِ لِأَنَّ الْوَصْفَ لِغَيْرِهَا ، وَمَنْعُ
بِأَنَّهَا مَوْصُوفَةٌ بِالْمَضْرُوبِيَّةِ ، وَكَوْنُ الْمَفْعُولِيَّةِ فَضْلَةً تَشْتَبُهُ ضَرُورَةُ
التَّحْقُّقِ لَا يُنَافِيهِ ، وَالْفَرْقُ بِكَوْنِ الثَّانِي لِاخْتِيَارِ أَحَدِهِمْ عُرْفًا
كَكُلِّ أَيْ خُبْرٍ تُرِيدُ ، وَالْأَوْجَهُ أَيْ خُبْرِي يُطَابِقُ الْمِثَالُ لَيْسَ لَهُ
أَكْلُ الْكُلِّ ، بَلْ تَعْيِينُ وَاحِدٍ يَخْتَارُهُ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ لَا يَدْفَعُ
بِنَحْوِ أَيْ عَبِيدِي وَطِئْتُهُ دَابَّتَكَ ، لِأَنَّ مَحَلَّ الْفَرْقِ مَا يَصِحُّ فِيهِ
التَّخْيِيرُ ، وَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ وَضْعُهَا أَبْتِدَاءً لِلْعُمُومِ الْأَسْتِغْرَاقِيِّ بِادِّعَاءِ الْفَرْقِ
بَيْنَ أَعْتَقَ عَبْدًا مِنْ عَبِيدِي ضَرْبَكَ ، وَأَيْ عَبِيدٍ فَمَنْعُوعٌ ، وَرَدُّ أَخْذِ
خُصُوصِهَا وَضْعًا مِنْ إِفْرَادِ الضَّمِيرِ فِي أَيْ الرِّجَالِ أَتَاكَ ، وَصَحَّةُ الْجَوَابِ
بِالْوَحْدِ بِالنَّقْضِ بِمَنْ وَمَا : يَعْنِي لِأَنَّهَا اسْتِغْرَاقِيَّانِ وَضْعًا مَعَ إِفْرَادِ
ضَمِيرِيَّهَا وَجَوَابِيَّهَا مَمْنُوعٌ ، بَلْ وَضَعَهُمَا أَيْضًا عَلَى الْخُصُوصِ كَالنَّكِرَةِ
وَالْعُمُومُومَا بِالصَّفَةِ كَمَا مَرَّ ، وَعَدَمُ عِتْقِ أَحَدٍ فِي أَيْكُمْ حَمَلٌ هَذِهِ وَهِيَ
حَمْلُ وَاحِدٍ فَحَمَلُوهَا لِعَدَمِ الشَّرْطِ حَمْلُ وَاحِدٍ ، وَلِذَا عَتَقَ الْكُلُّ فِي
الْتِمَاقِبِ ، وَكَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ حَمْلُ وَاحِدٍ

مسئلة

لَيْسَ الْعَامُّ مُجْمَلًا خِلَافًا لِعَامَّةِ الْأَشَاعِرَةِ ، وَنَقَلَ بَعْضُهُمْ ذِكْرَهُ ، أَعْدَادُ
الْمَجْمُوعِ مُخْتَلِفَةٌ فَوَجَبَ التَّوَقُّفُ إِلَى مُعَيَّنٍ يُبَيِّنُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْجَمْعِ

الْمُنْكَرُ لَا الْعَامَّ مُطْلَقًا ، وَمُعَمِّمُهُ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ يُصْرِّحُ بِنَفْيِهِ ، وَجَوَابُهُمْ
وَجَبَّ الْحَمْلُ عَلَى الْمُسْتَفْرِقَةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنْهُمْ فَلَا إِجْمَالَ ، وَبِالْحَمْلِ
عَلَى الْمُتَيَقِّنِ فَلَا إِجْمَالَ ، وَقَدْ يُنْقَلُ الْعَامُّ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالكَثِيرِ
لِلإِطْلَاقِ ، وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ ، فَوَجَبَ التَّوَقُّفُ إِلَى دَلِيلِ الْعُمومِ ،
فَيَفِيدُ أَنَّهُ قَوْلُ الْقَائِلِ بِاشْتِرَاكِ الصِّغَةِ ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الْأَشْعَرِيِّ ،
وَنُسِبَتْهُ إِلَى الْأَشْعَرِيِّ غَيْرُ وَاقِعٍ بَلْ إِلَى الْأَشْعَرِيِّ لِتَوَقُّفِهِ فِي الصِّغِ
لِلِاشْتِرَاكِ لَهُ أَوَّلًا لَهُ فِي آخَرَ ، وَإِذَنْ فَمَعْلُومٌ تَقَرُّعُ التَّوَقُّفِ عَلَى مَذْهَبِ
الِاشْتِرَاكِ وَالْوَقْفِ إِلَى الْمُعَيَّنِ ، وَقَدْ أَفْرَدَ الْمُبْنَى بِالْبَحْثِ فَيُسْتَفْنَى بِهِ
عَنْ هَذِهِ ، وَتَفَارِقُ مَسْئَلَةٌ مَنَعَ الْعَمَلِ بِهِ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنِ الْمُخَصَّصِ
بِأَنَّ الْبَحْثَ يُظْهِرُ الْمُرَادَ مِنَ الْمَفَاهِمِ ، وَهُنَاكَ إِرَادَةُ الْمَفْهُومِ الْمُتَّحِدِ
لَا الْمَجَازِ ، وَلَوْ جُعِلَتْ هَذِهِ إِيَّاهَا أَشْكَلَ بِنَقْلِ الْإِجْمَاعِ فِيهَا ، بِخِلَافِ
هَذِهِ ، فَإِنْ قِيلَ إِنَّ أَشْهَرَ الْمَجَازِ أَغْنَى الْخُصُوصَ فَلَا إِجْمَاعَ عَلَى
التَّوَقُّفِ وَإِلَّا فَكَذَلِكَ ، فَأَلْجَوَابُ قَدْ يَقَعُ التَّرَدُّدُ فِيهِ ، وَالْمُرَاحَمَةُ
فَيَلْزَمُ حُكْمُ الْمُجْمَلِ ، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي خُصُوصِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ بِسَبَبِ
مَا مِنْ عَامٍّ إِلَّا وَقَدْ خُصَّ وَجَوَابُهُ بَطْلَانُ الْإِشْتِرَاكِ وَالْوَقْفُ كَمَا تَقَدَّمَ .

مسئلة

ثُمَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى مَنَعَ الْعَمَلِ بِالْعَامِّ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنِ الْمُخَصَّصِ
وَهُوَ إِمَّا لِمَدَمِ اعْتِبَارِ قَوْلِ الصَّيْرِفِيِّ لِقَوْلِ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ

مَبَاحِثِ الْعُقَلَاءِ ، بَلْ صَدَرَ عَنْ غِبَاوَةٍ وَعِنَادٍ ، وَإِنَّمَا لَتَأْوِيلُهُ بِوُجُوبِ
 اعْتِقَادِ الْعُمُومِ قَبْلَ ظُهُورِ الْمُخَصَّصِ ، فَإِنْ ظَهَرَ تَغْيِيرٌ وَإِلَّا أَسْتَمَرَّ ،
 وَقَدْ يُقَالُ الْفَرَقُ تَحَكُّمٌ ، وَكَلَامُ الْبَيِّنَاوِي لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ التَّأْوِيلَ
 فَلَا يَنْصَرِفُ عَنْهُ قَوْلُ الْإِمَامِ ، وَمِثْلُهُ كُلُّ دَلِيلٍ يُمَكِّنُ مُعَارَضَتَهُ
 وَهَذَا لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ دَلِيلًا إِلَّا بِشَرْطِ عَدَمِهِ ، فَيَكْزِمُ الْأُطْلَاعُ عَلَى الشَّرْطِ
 فِي الْحُكْمِ بِالْمَشْرُوطِ ، وَالْخِلَافُ فِي قَدْرِ الْبَحْثِ ، وَالْأَكْثَرُ إِلَى أَنْ
 يَغْلِبَ ظَنُّ عَدَمِهِ ، وَعَنِ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ إِلَى الْقَطْعِ بِهِ ، لَنَا لَوْ شَرِطَ
 بَطْلَ . قَالُوا إِذَا كَثُرَ بَحْثُ الْمُجْتَهِدِ وَلَمْ يَجِدْ قَضَتِ الْعَادَةُ بِعَدَمِ الْوُجُودِ ،
 أُجِيبَ بِالْمَنْعِ ، فَقَدْ يَجِدُ بَعْدَ الْكَثْرَةِ ، ثُمَّ يَزِيدُ فَيَرْجِعُ

مسئلة

صِيغَةُ تَجْمَعُ الْمَذَكِرِ ، وَتَنْحُو الْوَاوِ فِي فَعَلُوا ، هَلْ يَشْمَلُ النِّسَاءُ
 وَضَعًا ، نَفَاهُ الْأَكْثَرُ إِلَّا فِي تَغْلِيْبٍ خِلَافًا لِلْحَنَابِلَةِ لِأَكْثَرِ : إِنْ
 الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ، وَفَائِدَةُ الْإِبْتِدَاءِ أَوَّلَى مِنَ التَّصْوِصَةِ بَعْدَ التَّنَاوُلِ
 ظَاهِرًا ، وَسَبَبُهُ وَهُوَ قَوْلُ أُمِّ سَلَمَةَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ النِّسَاءَ قُلْنَ : مَا نَرَى
 اللَّهَ ذَكَرَ إِلَّا الرِّجَالَ ، فَأَنْزَلَتْ فِي مُنْتَدِ أَحْمَدَ مِنْ طَرِيقِ أُمِّ سَلَمَةَ ،
 وَمِنْ طَرِيقِ أُمِّ عِمْرَةَ ، وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ ، قَرَّرَ التَّنْفِيَّ ، وَهُنَّ أَيْضًا مِنْ
 أَهْلِ اللِّسَانِ . قَالُوا صَحَّ لِلْمَذَكِرِ وَالْمَوْنَتِ كَمَا لِلْمَذَكِرِ قَطُّ ، وَالْأَصْلُ
 الْحَقِيقَةُ ، أُجِيبَ بِلُزُومِ الْأَشْتِرَاكِ ، وَالْمَجَازِ خَيْرٌ ، وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنْ

لِلْحَقِّقِينَ مَنْ يُورِدُ دَلِيلَهُمْ هَكَذَا : الْمَعْرُوفُ تَغْلِيْبُ الدُّكُورِ ، ثُمَّ
يُجِيبُ بِكَوْنِهِ إِذَنْ بِحَاجَازٍ ، وَأَنَّهُ خَيْرٌ الْحِجَابِ ، وَهُوَ بَعِيدٌ إِذْ أَعْتَرَفَهُمْ
بِالتَّغْلِيْبِ أَعْتَرَفَ بِالْمَجَازِ ، وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ ، فَلَا تَفْصَالُ بِكَوْنِ الْمَجَازِ
خَيْرًا إِنَّمَا هُوَ فِي اللَّفْظِيِّ ، وَيُمْكِنُ أَدْعَاؤُهُمُ الْمَعْنَوِيَّ : أَيْ هُوَ لِلْأَحَدِ
الدَّائِرُ فِي عُقْلَاءِ الْمَذْكُورِينَ مُتَفَرِّدِينَ أَوْ مَعَ الْإِنَاثِ ، فَلَا يَتِمُّ ، وَيَدُلُّ
عَلَيْهِ شَمُولُ الْأَحْكَامِ الْمُعَلَّقَةِ بِالصَّيْغَةِ ، فَإِنْ قِيلَ بِخَارِجِ مُنْعٍ ، فَإِنْ
أَسْتَدِلَّ بِدَمِّ دُخُولِهِنَّ فِي الْجِهَادِ وَالْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا لِعَدَمِهِ فَقَدْ يَهْتَلُ بَلْ
ذَلِكَ بِخَارِجٍ وَهُوَ أَوْلَى مِنْ دُخُولِهِنَّ بِهِ لِأَنَّهُ أَقْلٌ ، وَإِسْنَادُ الْأَقْلِ إِلَى
الخَارِجِ أَوْلَى خُصُوصًا بَعْدَ تَرْجِيحِ الْمَعْنَوِيِّ ، وَلَا حَاجَةَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى
الِاسْتِدْلَالِ بِالْإِبْصَاءِ لِرِجَالٍ وَنِسَاءٍ ، ثُمَّ قَوْلُهُ أَوْصَيْتُ لَهُمْ وَحِينَئِذٍ ،
قَهْوُهَا : مَا تَرَى اللَّهَ ذَكَرَهُنَّ : أَيْ بِاسْتِقْلَالٍ ، وَلَا يَخْفَى عَدَمُ تَحَقُّقِ
الْخِلَافِ فِي نَحْوِ زَيْدُونَ إِلَّا بِفَرَضِ امْرَأَةٍ مُسَمَّاةٍ بِزَيْدٍ ، وَأَمَّا أَسْمَاءُ
الْأَخْنَاسِ كَسُلْمُونَ ، فَقَدْ يُسْتَدَلُّ بِهِ لِلاتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهُ جَمْعُ الْمَذْكُورِ ،
وَالْجَمْعُ لِتَضْيِيفِ الْوَاحِدِ ، وَهُوَ مُسْلِمٌ ، وَلَهُمْ دَفْعُهُ بِأَنَّ الْجَمْعَ لِلتَّضْعِيفِ
لَكِنْ الْكَلَامُ فِي كَوْنِهِ الْوَاحِدِ الْمَذْكُورِ لَيْسَ غَيْرُ ، وَتَسْمِيَتُهُ بِجَمْعٍ
لِلذِّكْرِ أَصْطِلَاحٌ ، فَإِنْ قِيلَ فَإِنْ تَذَهَبُ النَّاهُ فِي مُسْلِمَةٍ الَّتِي هِيَ مِنْ
أَحَادِهِ ، قِيلَ مَذْهَبُهَا فِي صَوَابِ أَوْ طَلْحُونِ عَلَى رَأْيِ أُمَّةٍ الْكُوفَةِ ،
وَأَوَّجَهُ أَنَّ الْاسْتِدْلَالَ بِتَسْمِيَةِ جَمْعِ الْمَذْكُورِ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ اللُّغَةِ

أُسْتَدْلَالٌ بِإِجْمَاعِهِمْ وَإِلَّا لَقَالُوا جَمْعُ الْمُخْتَلِطِ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّقْلِيدِ
فِي التَّسْمِيَةِ بَلْ يَجِبُ دَفْعًا لِدَوْعِهِمْ ، فَحَيْثُ قَالُوهُ كَانَ ظَاهِرًا فِي الْخُصُوصِ
وَيُدْفَعُ لَمَّا لَزِمَتْهُ أَلْذَكُورُ حَيْثُ كَانَ لِلْأَعْمِ مِنْهُمْ مُنْفَرِدِينَ أَوْ
مُخْتَطِطِينَ كَانَ نَسَبَتُهُ إِلَيْهِمْ أَوَّلَى مِنَ الْمُخْتَطِطِ ، إِذْ لَا يَلْزَمُهُ وَحِيدٌ
تَرْجِيحُ الْحَنَابِلَةِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَنَفِيَّةِ ، وَعَلَيْهِ فُرِّعَ أَمْنُونِي عَلَى بَنِي
تَدْخُلُ بَنَاتُهُ ، وَالْأَظْهَرُ خُصُوصُهُ لِتَبَادُرِ خُصُوصِهِمْ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ،
وَدُخُولِ الْبَنَاتِ حَيْثُ كَانَ مِمَّا تَصَحُّ إِرَادَتُهُ

مسئلة

هَلِ الْمُشْتَرَكُ عَامٌّ أَسْتَغْرَاقِيٌّ فِي مَفَاهِيمِهِ ، فَالْحُكْمُ عَلَيْهِ يَتِمَّقُ
بِكُلِّ مِنْهَا ، لَا الْمَجْمُوعُ ، فَعَنِ الشَّافِعِيِّ نَسَمَ ، وَالْحَنَفِيَّةُ لَا ، وَلَا تَجَازًا قَبِيلَ
لُغَةٍ كَالْفَزَائِي ، وَقِيلَ عَقْلًا . الْأَمْدِيُّ يَصْحُحُ تَجَازًا ، وَقِيلَ فِي النَّفْيِ قَطُّ
حَقِيقَةً ، وَعَلَيْهِ فُرِّعَ فِي وَصَايَا الْهَدَايَةِ ، وَفِي الْمَبْسُوطِ حَلَفَ : لَا أَكَلُّ
مَوْلَاكَ ، وَلَهُ أَغْلَوْنَ وَأَسْفَلُونَ أَيُّهُمْ كَلَّمَ حَنِثَ ، لِأَنَّ الْمُشْتَرَكَ فِي النَّفْيِ
يَعُمُّ وَهُوَ الْمُخْتَارُ وَالْقَاضِي ، وَالْمُعْتَرِ لُهُ يَصْحُحُ حَقِيقَةً ، فَإِنْ لِلْعُمُومِ
فَكَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ ، أَوْ لِلْأَشْتِرَاكِ فِي كُلِّهَا وَكُلِّ مِنْهَا ، أَوْ لَيْسَ كَذَلِكَ
فَمَبَايِنٌ لَهُ ، فَلَيْسَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَخَصُّ مِنْهُ كَمَا قِيلَ ، وَلِأَنَّهُ حَقِيقَةٌ
يَتَوَقَّفُ السَّامِعُ فِي الرَّادِ بِهَا إِلَى الْقَرِينَةِ ، وَمَذْهَبُهُ لَا يَتَوَقَّفُ ،
وَالْمَذْهَبُ : هُوَ الْمَجْمُوعُ لَا الْجُرْدُ كَوْنُهُ حَقِيقَةً ، وَوُجُودُ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا

هُوَ صِحَّةُ إِطْلَاقِهِ عَلَيْهِمَا لَا يُوجِبُ الْأَخْصِيَّةَ كَكُلِّ مُتَبَايِنِينَ تَحْتَ
 جِنْسٍ ، وَعَنِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَعْمُ أَحْتِيَاظًا ، وَهُوَ أَوْجَهُ الثَّقَلَيْنِ عَنْهُ
 لِلاتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي أَحَدِهِمَا ، فَظُهُورُهُ فِي الْكُلِّ فَرَعٌ كَوْنُهُ
 حَقِيقَةً فِيهِ أَيْضًا ، وَهُوَ بِوَضْعِهِ لَهُ أَيْضًا فَلَزِمَ مَفْهُومًا آخَرَ ، فَتَعْمِيمُهُ
 اسْتِعْمَالٌ فِي أَحَدٍ مَقَاهِيمِهِ لِأَنَّهُ فِيهِ الْاِحْتِيَاظُ ، جَعَلَهُ كَالْقَرِينَةِ ، وَالْجَمْعُ
 كَالوَاحِدِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ، وَأَجَاذَهُ آخَرُونَ مَعَ مَنْعِهِ فِي الْمَفْرَدِ لِأَنَّهُ فِي
 قُوَّةِ الْمُتَعَدِّدِ بِالْعَظْفِ ، وَشَرَطُ تَعْمِيمِهِ مُطَبَّقًا إِنْ كَانَ الْجَمْعُ وَالْاِتِّفَاقُ
 عَلَى مَنْعِهِ فِي الْمَجْمُوعِ فَلَا يَتَعَلَّقُ الْحُكْمُ إِلَّا بِهِ عَلَى خِلَافِ الْعَامِّ وَعَلَى
 مَنْعِ كَوْنِهِ فِيهِمَا حَقِيقَةً وَبَحَارًا . لَنَا يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ إِرَادَةُ أَحَدِهِمَا حَتَّى
 تَبَادُرَ طَلَبُ الْمُعَيَّنِ ، وَهُوَ مُوجِبُ الْحُكْمِ . بَانَ شَرَطُ اسْتِعْمَالِهِ لِفَتْةٍ كَوْنُهُ
 فِي أَحَدِهِمَا فَأَنْتَقَى ظُهُورُهُ فِي الْكُلِّ ، وَمَنْعُ سَبْقِ ذَلِكَ مُكَابَرَةٌ تَضَمُّجُهُ
 بِالْعَرِضِ ، وَالْإِزَامُ كَوْنُهُ مُشْتَرَكًا مَعْنَوِيًّا مِمَّنْوعٌ فَإِنَّهُ مَا تَعَدَّدَتْ أَوْضَاعُهُ
 لِلْمَقَاهِيمِ ، وَشَرَطُ كَوْنِ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْإِثْبَاتِ فِي بَعْضِهَا كَالْمَعْنَوِيِّ
 لِلْأَفْرَادِ فَلَزِمَ فِيهِمَا تَبَادُرُ الْأَحَدِ ، وَالتَّوَقُّفُ إِلَى الْمُعَيَّنِ فَأَشْتَرَكَا فِي
 لَازِمٍ مَعَ تَبَايُنِ الْحَقِيقَتَيْنِ ، وَأَيْضًا اتِّفَاقُ الْمَانِعِينَ لِوُجُودِهِ عَلَى تَعْلِيلِهِ
 بِأَنَّهُ مُخَلٌّ بِالْفَهْمِ وَالْمُجِيبِينَ عَلَى أَنَّ الْإِجْمَالَ يَمَّا يَقْصِدُ اتِّفَاقُ الْكُلِّ عَلَى
 نَفْيِ ظُهُورِهِ فِي الْكُلِّ ، وَأَيْضًا لَوْ عَمَّ كَانَ بَحَارًا لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ عَامٌّ
 نَخْصُوصٌ ، لَا يُقَالُ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَوْضُوعًا لَهُ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ

الكل والبعض فيلزم التوقف في المراد منهما إلى القرينة فلا يكون ظاهراً في الكل فلو عم فلغيره كما نقل عن الشافعي أنه احتياط للعلم بفعل المراد ، قلنا لا يتوصل إليه إلا بالعلم بشرع ما علم أنه لم يشرع ، وهو حرام ، والتوقف إلى ظهور المراد الإنجالي واجب ، وأما بطلانه بحجاً ، فلمعدهم العلاقة ، والجزء في الكل مشروط بالتركيب الحقيقي ، وكونه إذا انتفى الجزء انتفى الاسم عن الكل عرفاً كالرقبة على الكل ، بخلاف الظفر ونحو الأرض لمجموع السموات والأرض على أنه ليس منه لأنه لم يوضع لمجموعها ليكون كل مفهوم جزء ما وضع له خصوصاً على قول الجاز ، وأما محته في النفي فإن للنفي ما يسمى باللفظ . المصححون حقيقة وضع لكل ، فإذا قصد الكل كان فيما وضع له ، قلنا اسم الحقيقة بالاستعمال لا بالوضع ، فإذا شرط في الاستعمال عدم الجمع امتنع لغة ، فلو استعمل كان خطأ فضلاً عن كونه حقيقة فيمتنع وجوده في لسان الشرع واللغة ، ودليل الاشتراط ما قدمنا . قالوا : وقع : إن الله وملائكته يصلون ، ألم تر أن الله يسجد له . الآية ، وهي من الله الرحمة ، ومن غيره الدعاء ، فهو مشترك ، والسجود في العقلاء بوضع الجبهة ، ومن غيرهم الخضوع ، قلنا إذا لزم كونه حقيقة في معنيين ، وأمكن جعله لمشارك بينهما لزم ، فالسجود المشترك الخضوع الشامل قولاً وفِعلاً ، فهو متواطئ فيسجد

لَهُ يَخضعُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَهُوَ لِحِجْسِيَّتِهِ تَخْتَلِفُ صُورُهُ
فِي الْعُقُلَاءِ بِالْوَضْعِ ، وَفِي غَيْرِهِمْ بِغَيْرِهِ ، فَأَنْدَفَعَ الْأَعْتِرَاضُ بِأَنَّهُ إِنْ
أُرِيدَ الْقَهْرُ شَمِلَ الْكُلَّ ، فَلَا وَجْهَ لِتَخْصِصِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ ، أَوْ
الِاخْتِيَارِ لَمْ يَتَأْتْ فِي غَيْرِهِمْ ، وَكَذَا الصَّلَاةُ مَوْضُوعَةٌ لِلْأَعْتِنَاءِ
بِإِظْهَارِ الشَّرَفِ ، وَيَتَحَقَّقُ مِنْهُ تَعَالَى بِالرَّحْمَةِ ، وَمِنْ غَيْرِهِ بِدُعَائِهِ لَهُ
تَقْدِيمًا لِلِاشْتِرَاكِ الْمَعْنَوِيِّ عَلَى اللَّفْظِيِّ ، أَوْ يُجْعَلُ تَجَازًا فِيهِ فَيَعْمُ ، وَأَمَّا
أَهْلُ التَّفْسِيرِ فَقَلَى إِضْمَارِ خَبَرٍ لِلأَوَّلِ ، وَعَلَيْهِ تَفَرُّعُ بُطْلَانِ الْوَصِيَّةِ
لِمَوَالِيهِ وَهُمْ لَهُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ

مسئلة

الْمُقْتَضَى مَا اسْتَدْعَاهُ صِدْقُ الْكَلَامِ : كَرُفَعِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانُ ، أَوْ
حُكْمُ لَزِمِهِ شَرْعًا ، فَإِنْ تَوَقَّفَا عَلَى خَاصٍّ بَعِيْنِهِ أَوْ عَامٍّ لَزِمَ
وَمَنْعُ عُمُومِهِ هُنَا لِعَدَمِ كَوْنِهِ لَفْظًا لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ الْمَقْدَرُ كَالْمَلْفُوظِ ،
وَقَدْ تَعَيَّنَ ، وَأَيْضًا هُوَ ضَرْوَرِيٌّ لِفَرَضِ التَّوَقُّفِ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَغَيْرُ
الْمَفْرُوضِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى أَحَدٍ أَفْرَادِهِ لَا يَقْدَرُ مَا يَعْمُهَا ، بَلْ إِنْ اخْتَلَفَتْ
أَحْكَامُهَا ، وَلَا مُعَيَّنَ فَيُجْعَلُ أَوْ لَا قَالِدًا ثَرُ . لَنَا إِضْمَارُ الْكُلِّ بِلَا مُقْتَضٍ .
قَالُوا : أَقْرَبُ إِلَى الْحَقِيقَةِ ، قُلْنَا إِذَا لَمْ يَنْفِهِ الدَّلِيلُ ، وَكَوْنُ الْمَوْجِبِ
لِلِإِضْمَارِ فِي الْبَعْضِ يَنْبَغِي الْكُلَّ لِمَا قُلْنَا ، فِي الْحَدِيثِ أُرِيدَ حُكْمُهُمَا
وَمُطْلَقُهُ يَعْمُ حُكْمِي الدَّارَيْنِ ، وَلَا تَلَاذُمَ ، إِذْ يَنْتَفِي الْإِثْمُ وَيَلْزَمُ

الْعَمَانُ ، فَلَوْلَا الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْآخِرَ وَى مُرَادُ تَوْقِفٍ ، وَإِذَا أُجْمِعَ
 انْتَفَى الْآخِرُ ، فَكَسَدَتِ الصَّلَاةُ بِنِسْيَانِ الْكَلَامِ وَخَطِئِهِ ، وَالصَّوْمُ بِالثَّانِي
 لَا الْأَوَّلِ بِالنَّصِّ ، وَلَوْ صَحَّ قِيَاسُهُ عَلَيْهِ ، فَدَلِيلُ آخَرُ وَأَمَّا الصَّلَاةُ
 عَلَى الصَّوْمِ فَبَيِّنَةٌ ، لِأَنَّ عُدْرَهُ وَلَا مُذَكَّرَ لَا يَسْتَلْزِمُهُ مَعَهُ ، وَلِذَا
 وَجَبَ الْجُزْأُ بِقَتْلِ الْمُخْرَمِ الصَّيْدِ نَاسِيًا ، وَفِي الثَّانِي لَزِمَ التَّرْكِيبُ
 شَرْعًا حُكْمٌ : حِجَّةُ الْعِتْقِ وَسُقُوطُ الْكَفَّارَةِ ، وَيَقْتَضِي سَبْقَ تَقْدِيرِ :
 اشْتَرَيْتُ عَبْدَكَ بِأَلْفٍ فِي الْمُتَقَدِّمِ ، وَبِعْتُهُ فِي التَّأَخَّرِ أَمَّا بَيْنَهُ
 فَتَوَكَّلْ لِلْبَائِعِ فَقَطْ لَا يُجْزِئُ لَوْلَا أَنَّهُ ضَمِنِي ، وَلَيْسَ مِنَ الْمُقْتَضَى
 طَلْقٌ لِأَنَّ الْجِنْسَ مَذْكُورٌ لَفَةً ، إِذْ هُوَ أَوْجَدِي طَلَاقًا فَصَحَّتْ نِيَّةُ
 الْعُمُومِ ، وَتُقْضَى بِطَالِقٍ ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمَذْكُورَ طَلَاقٌ هُوَ وَصَفُهَا ،
 وَتَعَدُّهُ بِتَعَدُّدِ فِعْلِهِ تَطْلِيقُهُ وَثُبُوتُهُ مُقْتَضَى حُكْمٍ شَرْعِيٍّ هُوَ الْوُقُوعُ
 تَصَدِيقًا لَهُ ، فَلَا يَقْبَلُ الْعُمُومُ ، وَيُدْفَعُ بِأَنَّهُ إِنْشَاءٌ شَرْعًا يَقَعُ بِهِ وَلَا
 مُقَدَّرٌ أَصْلًا لِأَنَّهُ فَرَعُ الْخَبَرِ يَدُ الْمَخْضَةِ ، وَلَا تَصِحُّ فِيهِ الْجِهَتَانِ لِتَنَافِي
 لَازِمِي الْخَبَرِ وَالْإِنْشَاءِ وَالثَّابِتُ لَهُ لَازِمُ الْإِنْشَاءِ ، وَقَدْ يُلْتَزَمُ غَيْرُ أَنْ
 التَّحَقُّقَ تَعْيِينُهُ بِرُمْتِهِ إِنْشَاءً لَوْ قُوعَ وَاحِدَةٍ فَتَعَدِّيهِمَا بِلَا لَفْظٍ ، بِخِلَافِ
 طَلْقٍ لِأَنَّهُ طَلَبٌ لِإِقْبَاعِ الطَّلَاقِ فَتَصِحُّ ، وَفِي الثَّلَاثِ بِطَالِقٍ طَلَاقًا
 رِوَايَةً بِالْمَنْعِ ، وَعَلَى التَّسْلِيمِ هُوَ عَلَى إِرَادَةِ التَّطْلِيقِ بِطَلَاقًا مَصْدَرًا
 لِمَحْذُوفٍ ، وَإِنَّمَا يَتِمُّ بِالْعَمَاءِ طَالِقٍ مَعَهُ كَمَا مَعَ الْعَدَدِ وَالْإِثْمَانِ بِهِ

وَاحِدَةٍ لَزِمَ ثِنْتَانِ بِالْمُضَرِّ وَهُوَ مُنْتَفٍ عِنْدَهُمْ ، وَفِي أَنْتِ الطَّلَاقِ
بِتَأْوِيلِ وَقَعَ عَلَيْكَ ، وَمَا قِيلَ قَمَا يَمْنَعُ مِثْلَهُ فِي أَنْتِ طَالِقٌ ، يُجَابُ
بِعَدَمِ إِمْكَانِ التَّصَرُّفِ فِيهِ إِذْ ثَقُلَ لِلْإِنْسَانِيَّةِ ، فَكَانَ عَيْنُ اللفظِ
لِعَيْنِ الْمَعْنَى الْمَعْلُومَةِ قَلْبُهُ إِلَيْهِ ، وَهُوَ الْوَاحِدَةُ وَالثَّنَتَانِ وَالثَّلَاثُ مَعَ
الْعَدَدِ ، وَلَيْسَ مِنَ الْمُقْتَضَى الْمَفْعُولُ فِي نَحْوِ : لَا آ كُلُ وَإِنْ أَكَلْتُ
إِذَا لَا يُحْكَمُ بِكَذِبِ مُجَرَّدِ أَكَلْتُ فَلَمْ يَتَوَقَّفْ صِدْقُهُ عَلَيْهِ ، وَلَا
بِعَدَمِ حَقِّهِ شَرْعِيَّةٍ فَتَحْصُهُ بِاسْمِ الْمَحْذُوفِ ، وَهُوَ وَإِنْ قَبِلَ الْعُمُومُ
لَا يَقْبَلُ عُمُومُهُ التَّخْصِصَ ، إِذْ لَيْسَ لَفْظِيًّا وَلَا فِي حُكْمِهِ ، فَلَوْ نَوَى
مَأْكُولًا ذُوْنَ آخَرَ لَمْ تَصِحَّ دِيَانَةٌ خِلَافًا لِلشَّافِعِيَّةِ ، وَالْإِتِّفَاقُ عَلَيْهِ فِي
بَاقِي الْمُتَعَلِّقَاتِ مِنَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَالتِّزَامُ الْخِلَافِ فِيهَا غَيْرُ صَحِيحٍ ،
وَالْفَرْقُ بِأَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ فِي حُكْمِهِ إِذَا لَا يَعْقِلُ إِلَّا بِعَقْلِيَّتِهِ مَمْنُوعٌ وَقَطْعٌ
بِتَعَقُّلِ مَعْنَى الْمُتَعَدَّى مِنْ غَيْرِ إِخْطَارِهِ ، فَإِنَّمَا هُوَ لَازِمٌ لَوْجُودِهِ لَا مَذْلُولُ
اللفظِ ، بَقِيَ أَنْ يُقَالَ لَا آ كُلُ لَا أَوْجِدُ أَكَلًا قَبْلَهُ ، وَالْمُظَرُّ يَقْتَضِي
أَنَّهُ إِنْ لَاحِظَ الْأَكَلَ الْجُزْئِيَّ الْمُتَعَلِّقَ بِالْمَأْكُولِ الْخَاصِّ إِخْرَاجًا صَحَّ ،
أَوِ اللَّأْكُولَ فَلَا ، غَيْرَ أَنَّا نَعْلَمُ بِالْعَادَةِ فِي مِثْلِهِ عَدَمَ مُلَاحَظَةِ الْحَرَكَةِ
الْخَاصَّةِ وَإِخْرَاجِهَا ، بَلِ اللَّأْكُولُ ، وَطَى مِثْلُهُ يُبْنَى الْفَقْهُ فَوَجَبَ السِّبَاةُ
عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا حَلَفَ لَا يَخْرُجُ مُخْرَجًا لِلسَّمَرِ مَثَلًا حَيْثُ يَصِحُّ

لِأَنَّ الْخُرُوجَ مُتَنَوِّعٌ إِلَى سَفَرٍ وَغَيْرِهِ قَرِيبٍ وَبَعِيدٍ ، وَالْعَادَةُ مُلَاحَظَتُهُ
فَنِيَّةُ بَعْضِهِ نِيَّةُ نَوْعٍ كَأَنَّ بَأْسَ بَنُوِي بِهِ الثَّلَاثَ

مسئلة

إِذَا نُقِلَ قَعْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصِغَةٍ لَا عُمُومَ لَهَا كَصَلَّى فِي
الْكَعْبَةِ لَا يَعْمُ بِأَعْتِبَارٍ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ دُخُولِ جُزْئِيٍّ فِي الْوُجُودِ
فَلَا يَدُلُّ عَلَى الْفَرَضِ وَالنَّفْلِ لِشَخْصِيَّتِهِ ، وَأَمَّا نَحْوُ صَلَّى الْعِشَاءَ بَعْدَ
غَيْبُوبَةِ الشَّفَقِ ، فَإِنَّمَا يَعْمُ الْحُمْرَةُ وَالْبَيَاضُ عِنْدَ مَنْ يُعْمَمُ الْمُشْتَرَكُ
وَلَا يَسْتَلْزِمُ تَكَرُّارَ الصَّلَاةِ بَعْدَ كُلِّ كَمَا فِي تَعْمِيمِ الْمُشْتَرَكِ حَيْثُ
يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ عَلَى الْإِنْفِرَادِ لِخُصُوصِ الْمَادَّةِ ، وَهُوَ كَوْنُ الْبَيَاضِ دَائِمًا
بَعْدَ الْحُمْرَةِ فَصَحَّ أَنْ يُرَادَ صَلَّى بَعْدَهُمَا صَلَاةً وَاحِدَةً فَلَا يَعْمُ فِي الصَّلَاةِ
بِطَرِيقِ التَّكَرَّارِ ، فَلَا يَلْزِمُ جَوَازُ صَلَاتِهَا بَعْدَ الْحُمْرَةِ فَقَطْ ، وَمَا
يُتَوَهَّمُ مِنْ نَحْوِ كَانَ يُصَلِّيَ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيَاضًا ، وَكَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ
الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ مِنَ التَّكَرَّارِ ، فَمِنْ إِسْنَادِ الْمَضَارِعِ وَقِيلَ مِنَ
الْمَجْمُوعِ مِنْهُ ، وَمِنْ قِرَانِ كَانَ ، لَكِنْ نَحْوُ : بَنُو فُلَانٍ يُكْرِمُونَ
الضَّيْفَ وَيَأْكُلُونَ الْحِنْطَةَ ، يُفِيدُ أَنَّهُ عَادَتُهُمْ ، وَلَا يَحْتَاجُ أَنْ الْإِفَادَةُ
التَّكَرَّارَ أَسْتِعْمَالِيَّةٌ لَا وَضْعِيَّةٌ ، وَمِنْهُ أَنْ لَا يَعْمُ الْأُمَّةُ وَلَوْ بِقَرِينَةٍ
كَتَقَلَّ الْفِعْلُ خَاصًّا بَعْدَ إِجْمَالٍ فِي عَامٍّ بِحَيْثُ يُفْهَمُ أَنَّهُ بَيَانٌ ، فَإِنَّ
الْعُمُومَ لَهُ جَمَلٌ لَا لِنَقْلِ الْفِعْلِ ، وَكَذَا نَحْوُ : صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي

وَتَوَجِيهَ الْمَخَالِفِ بِعُمُومِ نَحْوِ سَهَا فَسَجَدَ ، وَفَلَمْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَغْتَسَلْنَا مَذْفُوعٌ بِأَنَّهُ مِنْ خَارِجٍ ، وَأَمَّا حِكَايَةُ قَوْلِهِ لَا يُدْرَى عُمُومُهُ بِإِفْظِ عَامٍ كَقَضَى بِالشَّفْعَةِ لِلْجَارِ ، وَنَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ أُخْرَى فَيَجِبُ الْحَمْلُ عَلَى الْعُمُومِ خِلَافًا لِكَثِيرٍ لِأَنَّهُ عَدْلٌ عَارِفٌ بِاللُّغَةِ وَالْمَعْنَى ، فَالظَّاهِرُ الْمُطَابَقَةُ ، وَقَوْلُهُمْ يَحْتَمِلُ غَرَرًا وَجَارًا خَاصِّينَ كَجَارٍ شَرِيكَ فَأَجْتَهَدَ فِي الْعُمُومِ فَحَكَاهُ أَوْ أَخْطَأَ فِيمَا سَمِعَهُ آخِثًا لَا يَقْدَحُ ، وَجَعَلَهُمَا مِنْ حِكَايَةِ فِعْلٍ ظَاهِرٍ فِي الْعُمُومِ مُنْتَفٍ ، لِأَنَّ الْقَضَاءِ وَالنَّهْيَ قَوْلٌ يَكُونُ مَعَهُ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ

مسئلة

قِيلَ نَفَى الْمُسَاوَاةِ فِي لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَقْتَضِيهِ ، وَلَيْسَ ، بَلْ لَا يَحْتَمِلُ فِي دَلَالَتِهِ عَلَيْهِ وَكَذَا نَفَى كُلِّ فِعْلٍ كَلَّا آ كُلُّ وَلَا فِي عَدَمِ حَقِّهِ إِرَادَتِهِ لِقَوْلِهِمْ فِي جَوَابِ قَوْلِ الْحَنْفِيَّةِ لَا يَصْدُقُ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ مُسَاوَاةٍ ، الْمُرَادُ مُسَاوَاةٌ يَصِحُّ نَفْيُهَا ، وَمَا سِوَاهُ تَخْصُوصٌ بِالْعَقْلِ ، فَلَا اسْتِدْلَالَ بِأَنَّهُ نَفَى عَلَى نَكِيرَةٍ : يَعْنِي الْمَصْدَرِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ النَّزَاعِ ، إِنَّمَا هُوَ فِي أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ عُمُومِهِ بَعْدَ تَخْصِصِ الْعَقْلِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ هَلْ يَخْصُّ أَمْرَ الْآخِرَةِ فَلَا يُعَارِضُ آيَاتِ الْقِصَاصِ الْعَامَّةَ فَيُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالذِّمِّيِّ ، أَوْ يَمُوتُ الدَّارِينَ فَيُعَارِضُ فَلَا يُقْتَلُ قَالَ بِهِ الشَّافِعِيَّةُ ، وَالْحَنْفِيَّةُ بِالْأَوَّلِ

لِقَرِينَةٍ تَعْقِبُهُ بِذِكْرِ الْفَوْزِ ، أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ الْفَائِزُونَ . ثُمَّ فِي الْآثَارِ مَا يُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ ابْنِ التَّبَرِّكَاتِيِّ : قَتَلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْلِمًا بِمُعَاهِدَةٍ : الْحَدِيثَ ، وَغَوَّهُ . إِنَّمَا بَذَلُوا الْحِزِيَّةَ لِتَسْكُونَ دِمَاؤَهُمْ كَدِمَائِنَا الْخَ فُظْهَرُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي تَطْبِيقِ كُلِّ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ عَلَى دَلِيلٍ تَفْصِيلِيٍّ .

مسئلة

خِطَابُ اللَّهِ تَعَالَى لِلرَّسُولِ بِحُضُورِهِ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ ، لَنْ أُشْرَكَتَ : قَدْ نُصِبَ فِيهِ خِلَافٌ ، فَالْحَنْفِيَّةُ يَتَنَاوَلُ الْأُمَّةَ ، وَالشَّافِعِيَّةُ لَا ، مُسْتَدَلِّينَ بِالْقَطْعِ مِنَ الْأَخْبَارِ بِأَنَّ مَا لِلْوَاحِدِ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ ، وَبِأَنَّهُ لَوْ عَمَّهُمْ كَانَ إِخْرَاجُهُمْ تَخْصِيصًا ، وَلَا قَائِلٌ بِهِ وَلَيْسَ فِي مَحَلِّ التَّزَاوُعِ ، فَإِنَّ مُرَادَ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّ أَمْرَ مِثْلِهِ يَحْتَمِلُ لَهُ مَنْصِبُ الْأَقْتِدَاءِ وَالتَّبَوُّعِيَّةَ يَفْهَمُ مِنْهُ أَهْلُ الْأُمَّةِ شُمُولُ أَتْبَاعِهِ عُرُفًا كَمَا إِذَا قِيلَ لِأَمِيرٍ أَرْكَبْ لِلْمُنَاجَزَةِ ، غَيْرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ مَنْصِبُ الْأَقْتِدَاءِ بِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا بِدَلِيلٍ لِأَنَّهُ بُعِثَ لِيُؤْتِيَ بِهِ ، فَكُلُّ حُكْمٍ خُوطِبَ هُوَ بِهِ عُرُفًا وَإِنْ كَانَ فِعْلُهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى أَعْوَانٍ كَالْمُنَاجَزَةِ ، وَإِذَنْ يَكْتَفِي بِمُؤَنٍّ أَنَّ إِخْرَاجَهُمْ تَخْصِيصٌ فَإِنَّهُ كَمَا يَرُدُّ عَلَى الْعَامِّ لَفَةً يَرُدُّ عَلَى الْعَامِّ عُرُفًا ، وَاسْتِدْلَالُهُمْ بِنَحْوِ : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ، وَبِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْمَهُمْ لَكَانَ خَالِصَةً لَكَ غَيْرَ مُفِيدٍ وَرَوَّجْنَا كَمَا لِكَيْلًا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ لِبَيَانِ التَّنَازُلِ الْعُرْفِيِّ لِلْأَغْوِيِّ ، فَأَجُوبَتْهُمْ النَّبِيُّ حَاصِلُهَا أَنَّ الْفَهْمَ

بِفَيْزِ الْوَضْعِ الْغَوِيِّ طَائِحَةً غَيْرَ أَنَّ نَفْيَ الْفَائِدَةِ مُطْلَقًا مِمَّا يُنْمَعُ لِحَوَازِ
كَوْنِهَا مَنَعُ الْإِلْحَاقِ ، وَلَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْوَجْهِ ، وَبِكُنْيَ أَنْ خَالِصَةً
لَكَ ظَاهِرٌ فِي فَهْمِ الْعُمُومِ لَوْلَاهُ ، وَكَوْنُ إِفْرَادِهِ بِالذِّكْرِ لِلتَّنْشِيرِ
لَا يُنَافِي الْمَطْلُوبَ ، فَمِنَ التَّنْشِيرِ أَنْ خَصَّصَهُ بِهِ ، وَالْمُرَادُ أَزْبَاعُهُ مَعَهُ ، وَعُرِفَ
أَنْ وَضَعَهَا الْخِطَابُ لِوَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ هَلْ يَعْثُرُ لَيْسَ بِحَيِّدٍ

مسئلة

خِطَابُ الْوَاحِدِ لَا يَعْثُرُ غَيْرُهُ لُغَةً ، وَنُقِلَ عَنِ الْحَنَابِلَةِ عُمُومُهُ ،
وَمُرَادُهُمْ خِطَابُ الشَّارِعِ لِوَاحِدٍ بِحُكْمٍ يُعْلَمُ عِنْدَهُ تَعَلُّقُهُ بِالْكُلِّ
إِلَّا بِدَلِيلٍ كَقَوْلِهِ : حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ ، وَفَهِمَ
الصَّحَابَةُ ذَلِكَ حَتَّى حَكَمُوا عَلَى غَيْرِ مَا عَزَى بِمَا حَكَمَ بِهِ عَلَيْهِ ، وَلِعُمُومِ
الرِّسَالَةِ بِقَوْلِهِ بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ : وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً
لِلنَّاسِ ، فَكَلَامُ الْخِلَافِيِّينَ فِيهَا كَالَّتِي قَوْلُهَا

مسئلة

الْخِطَابُ الَّذِي يَعْثُرُ الْعَبِيدَ لُغَةً هَلْ يَتَنَاوَلُهُمْ شَرْعًا فِيهِمْهُمْ
حُكْمُهُ ، الْأَكْثَرُ نَعَمْ ، وَقِيلَ لَا . وَالرَّازِي الْحَنَفِيُّ فِي حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى
قَطُّ . وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي إِرَادَتِهِمْ بِاللَّفْظِ الْعَامِّ وَعَدَمِهَا ، وَاسْتِدْلَالُ
النَّافِي بِمَا ثَبَتَ شَرْعًا مِنْ كَوْنِ مَنَافِعِهِ تَمْلُوكَةً لِسَيِّدِهِ فَتَوَلَّاهُمْ

فَاقْضَ دَلِيلَ عَدَمِ الْإِرَادَةِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ خَرَجَ مِنْ نَحْوِ الْجِهَادِ ، وَالْجُمُعَةِ ، وَالْحَجِّ ، فَلَوْ كَانَ دَاخِلًا : أَيْ مُرَادًا كَانَ تَخْصِيصًا ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ فَتَجُوزُ بِالتَّخْصِيصِ عَنِ النَّسْخِ ، وَالْجَوَابُ بِأَنْ خَرُوجَهُ بِالْأَدِلِّيلِ يُلْزِمُ أَنْ مَعْنَاهُ لَمْ يَرُدَّ لِلدَّلِيلِ فَضْلًا عَنْ إِرَادَتِهِ ، ثُمَّ نَسَخِهِ عَنْهُ وَحَاصِلُهُ أَنَّ اللَّازِمَ التَّخْصِيصُ الْأَصْطِلَاحِيَّ بِدَلِيلِهِ لَا النَّسْخَ ، وَقَدْ يَقْرَرُ دَلٌّ عَلَى عَدَمِ إِرَادَتِهِ فِي بَعْضِهَا ، وَعَلَيْهَا فِي بَعْضِهَا ، فَأُلْمِثْتُ يَعْتَبَرُ بِالتَّنَاقُلِ لِأَنَّ الْأَصْلَ مُطَابَقَتُهُ الْإِرَادَةَ ، وَالنَّاقِضُ الْإِسْتِرْكَافُ فِي الْأِسْتِعْمَالِ ، فَتَوَقَّفَ دُخُولُهُمْ إِلَى الدَّلِيلِ ، أَوْ قَامَ عَلَى عَدَمِهَا وَهُوَ مَالِكِيَّةُ السَّيِّدِ لَهَا ، وَالرَّازِي يَمْنَعُهُ فِي حُقُوقِهِ ، وَالْأَدِلُّ الْأَكْثَرِيَّةُ فَوَجَبَ التَّفْصِيلُ ، وَأَنْتَظَمَ مَنَعُ عُمُومِ مَمْلُوكِيَّةِ مَنَافِعِهِ فَأَنْدَفَعَ الْأَوَّلُ .

مسئلة

خِطَابُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ الْعَامُّ : كَيْفَا عِبَادِي - يَا أَيُّهَا النَّاسُ - سَمِلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِرَادَتُهُ كَمَا تَنَاوَلَهُ لُغَةً عِنْدَ الْأَكْثَرِ ، وَقِيلَ لَا لِأَنَّ كَوْنَهُ مُبَلَّغُهُ مَنَافِعُ ، وَلِذَا خَرَجَ مِنْ أَحْكَامِ عَامَّةِ كَسْنِيَّةِ الضَّحَى وَحِلٌّ أَخَذَ الصَّدَقَةَ وَالزِّيَادَةَ عَلَى أَرْبَعٍ ، وَالْجَوَابُ الْمُبَلَّغُ جِبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْأَحْكَامِ الْعَامَّةِ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الْعِبَادِ مَشْمُولًا بِهَا لِيُسْمِعَهُمْ إِيَّاهَا ، فَلَا مُوجِبَ لَخُرُوجِهِ ، وَهُوَ مَشْمُولٌ بِهِ لُغَةً ، فَمَا تَحَقَّقَ خُرُوجُهُ مِنْهُ لَزِمَ كَوْنُهُ لِلدَّلِيلِ خَاصِّ فِيهِ ، فَتَفْصِيلُ الْحَلْمِيِّ بَيْنَ أَنْ

يَكُونُ مُتَعَلِّقَ قَوْلٍ : كَقَوْلِ يَا عِبَادِي ، فَيَمْنَعُ وَإِلَّا فَلَا مُنْتَفِ

مسئلة

الْخِطَابُ الشَّفَاهِي كَمَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَ خِطَابًا لِنَ بَعْدَهُمْ
وَإِنَّمَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ لَهُمْ بِخَارِجِ دَلٍّ عَلَى أَنَّ كُلَّ خِطَابٍ عُلِقَ
بِالْمَوْجُودِينَ حُكْمًا فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مَنْ بَعْدَهُمْ ، وَقَالَتِ الْخَنَابِلَةُ وَأَبُو الْيُسْرِ
مِنَ الْخَنْفِيَّةِ هُوَ خِطَابٌ لَهُمْ ، لَنَّا الْقَطْعُ بَعْدَ التَّنَاولِ لُغَةً . قَالُوا : لَمْ
تَزَلْ عُلْمَاءُ الْأَمْصَارِ فِي الْأَعْصَارِ يَسْتَدِلُّونَ بِهِ عَلَى الْمَوْجُودِينَ . أُجِيبَ
لَا يَسْتَعِينُ كَوْنُهُ لِنَتَنَاوُلِهِمْ لِجَوَازِ كَوْنِهِ لِعِلْمِهِمْ بِثَبُوتِ حُكْمِ مَا تَعَلَّقَ
بِمَنْ قَبْلَهُمْ عَلَيْهِمْ ، وَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُمْ لَوْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِمْ لَمْ يَكُنْ
مُرْسَلًا إِلَيْهِمْ فَظَاهِرُ الضَّعْفِ ، وَأَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا نُصِرَ الْخِطَابُ فِي الْأَزَلِ
لِلْمَعْدُومِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ النِّظْمَ الْقُرْآنِيَّ يُحَازِي دَلَالَةَ الْقَائِمِ بِهِ تَعَالَى قَوِيَّ
قَوْلُهُمْ ، وَيُجَابُ بِأَنَّ التَّعَلُّقَ فِي الْأَزَلِ يَدْخُلُهُ مَعْنَى التَّعْلِيْقِ عَلَى
مَا عُرِفَ ، وَالْكَلَامُ فِي النِّظْمِ الْخَالِي عَنْهُ

مسئلة

الْمُخَاطَبُ دَاخِلٌ فِي مُعْهَمٍ مُتَعَلِّقٍ خِطَابِيٍّ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مِثْلُ
وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ، وَأَكْرَمَ مَنْ أَكْرَمَكَ وَلَا تُهِنُهُ ، وَقِيلَ كَوْنُهُ
الْمُخَاطَبُ يُخْرِجُهُ ، وَالْجَوَابُ مَنَعُ الْمُلَازِمَةِ ، وَأَمَّا اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ
فمخصوصٌ بالعقل

مسئلة

الْعَامَّ فِي مَعْرِضِ الْمَذْحِ وَالَّذِي كَانَ الْأَبْرَارَ يَتَمُّ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ حَتَّى
مَنْعَ بَعْضُهُمُ الْأَسْتِدْلَالَ بِوَالَّذِينَ يَكْتَرُونَ عَلَى وَجُوبِهَا فِي الْحَلِيِّ. لَنَا عَامٌّ
بِصِفَتِهِ. قَالُوا عَهْدَ فِيهِمَا ذِكْرُ الْعَامِّ مَعَ عَدَمِ إِرَادَتِهِ مُبَالَغَةً. وَأُجِيبَ
بِأَنَّهَا لَا تُنَافِيهِ إِذْ كَانَتْ لِلْحَثِّ، بِخِلَافِ نَحْوِ: قَتَلْتُ النَّاسَ كُلَّهُمْ

مسئلة

مِثْلُ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً لَا يُوجِبُهُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ عِنْدَ
الْكُرْنِيِّ وَغَيْرِهِ خِلَافًا لِلْأَكْثَرِ، لَهُ يُصَدِّقُ بِأَخْذِ صَدَقَةٍ مِنْهَا أَنَّهُ
أَخَذَ صَدَقَةً مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَهُمْ يَمْنَعُونَهُ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مُضَافٌ، فَالْمَعْنَى مِنْ
كُلِّ مَالٍ فَيُعْمُ بِعُمُومِهِ، أُجِيبَ بِأَنَّ مُحْمُومَ كُلِّ تَقْصِيلٍ، بِخِلَافِ الْجَمْعِ
لِلْفَرْقِ الضَّرُورِيِّ: بَيْنَ لِلرِّجَالِ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِكُلِّ رَجُلٍ، وَهَذَا
يُشِيرُ إِلَى أَنَّ اسْتِغْرَاقَ الْجَمْعِ الْمُحَلِّي لَيْسَ كَالْمُفْرَدِ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَنْصُورِ
بَلْ هُوَ كَالْمُفْرَدِ، وَإِنْ صَحَّ إِرَادَةُ الْمَجْمُوعِ بِهِ لَا كُلُّ فَرْدٍ بِالْقَرِينَةِ،
وَقَدْ يُنْصَرُّ بِالْفَرْقِ: بَيْنَ لِمَسَاكِينِ عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِلْمَسْكِينِ قَبْلَ
مُلَاحَظَةِ اسْتِحَالَةِ انْقِسَامِهِ عَلَى الْكُلِّ، وَبِتَبَادُلِ صِدْقٍ مَا تَقَدَّمَ، فَالْحَقُّ
أَنَّ مُحْمُومَهَا مَجْمُوعِيٌّ، وَإِنْ قُلْنَا إِنَّ أَفْرَادَ الْجَمْعِ الْعَامِّ الْوَحْدَانُ فَإِنَّهُ
لَا يُنَافِيهِ، وَلِزُومِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ أَوْ مُطْلَقًا لِكُلِّ ضَرُورَةٍ عَدَمِ تَجَزُّؤِ
الْمَطْلُوبِ، وَغَيْرِهِ كَيْحُبُّ الْمُحْسِنِينَ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مُفْتَضَى أَمْرٍ آخَرَ

غَيْرِ اللِّغَةِ ، وَصُورَةُ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ الْجَمْعُ الْمُضَافُ لِمَجْمَعٍ
كَانَ أَمْوَالَهُمْ لَا يُوجِبُ إِثْبَاتَ الْحُكْمِ لَهُ خِلَافًا لِزُفَرٍ . وَجَهٌ قَوْلُهُ :
أَنَّ الْمُضَافَ إِلَى الْجَمْعِ مُضَافٌ إِلَى كُلِّ فَرْدٍ ، وَهُوَ جَمْعٌ فَيَكْزُمُ فِي حَقِّ
كُلِّ فَيُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ مَالٍ لِكُلِّ ، وَمَمْزَعُهُمْ فِي دَفْعِهِ الْأَسْتِعْمَالُ
الْمُسْتَمَرُّ نَحْوُ : جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَنْشَوْا ثِيَابَهُمْ ، وَرَكِبُوا
دَوَابَّهُمْ . يَفِيدُ نِسْبَةَ آحَادِهِ إِلَى آحَادِهِ ، فِي الْآيَةِ يُؤْخَذُ مِنْ مَالٍ كُلِّ ،
لَا مِنْ كُلِّ مَالٍ كُلِّ ، وَيُدْفَعُ بِأَنَّهُ لِمُخْصُوصِ الْمَادَّةِ لَكِنَّهُ لِبَطَالِ دَلِيلٍ
مُعَيَّنٍ لَا يَدْفَعُ الْمَطْلُوبَ ، وَقَدْ بَقِيَ مَا قُلْنَا ، وَعَلَيْهِ فَرَعَ إِذَا دَخَلْنَا هَاتَيْنِ
الدَّارَيْنِ ، أَوْ وَلَدْتُمَا وَلَدَيْنِ فَطَالِقَتَانِ ، فَدَخَلْتُ كُلُّ دَارًا ، أَوْ وَلَدْتُ
كُلُّ وَلَدًا طَلَقْتُ

مسئلة

إِذَا عُلِّلَ حُكْمًا عَمَّ فِي مَحَالِّهَا بِالْقِيَاسِ ، وَقِيلَ بِالصِّيْغَةِ قَالَ
الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ لَا يَعْصَمُ . لَنَا ظَاهِرٌ فِي اسْتِقْلَالِ الْوَصْفِ ، فَتَجَوِزُ كَوْنُ
الْمَحَلِّ جُزْئًا فَلَا يَتَعَدَّى كَقَوْلِ الْقَاضِي أَحْمَدَ ، ثُمَّ لَا صِيْغَةَ عُمُومٍ
فَأَنفَرَدَ التَّعْميمُ بِالْعِلَّةِ . قَالُوا : حَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِأَنَّهَا مُسْكِرَةٌ كَحَرَّمْتُ
الْمُسْكِرَ . قُلْنَا فِي أَصْلِ الْحُكْمِ كَوْنُهُ بِالصِّيْغَةِ لَا نَتَغَايَاهَا

مسئلة

الِاتِّفَاقُ عَلَى عُمُومِ مَفْهُومِ الْمُوَافَقَةِ دَلَالَةُ النَّصِّ ، وَكَذَا إِشَارَةُ النَّصِّ عِنْدَ

الْحَنِيفَةَ لِأَنَّهُمَا دَلَالَةُ اللَّفْظِ ، وَاخْتَلَفَ فِي عُمُومِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ عِنْدَ قَائِلِيهِ نَفَاهُ الْغَزَالِيِّ خِلَافًا لِلْأَكْثَرِ ، فَقِيلَ لَفْظِيٌّ لِثُبُوتِ قَبِيضِ الْحُكْمِ فِي كُلِّ مَا سِوَى مَحَلِّ النُّطْقِ اتِّفَاقًا ، وَمُرَادُ الْغَزَالِيِّ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ بِالْمَنْطُوقِ ، وَلَا يُخْتَلَفُ فِيهِ لَكِنْ قَوْلُ الْغَزَالِيِّ مَنْ يَقُولُ بِالْمَفْهُومِ قَدْ يَظُنُّ لَهُ عُمُومًا وَيَتَمَسَّكُ بِهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْعُمُومَ لَفْظٌ وَالتَّمَسُّكُ بِالْمَفْهُومِ تَمَسُّكٌ بِمَسْكُوتٍ ظَاهِرٌ فِي تَحْقِيقِهِ ، وَبِنَاوُهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَافِ حَاصَّةً أَوْ لَا ، وَحَقُّقُ تَحَقُّقِ الْعُمُومِ وَأَنَّ التَّنَازُعَ فِي أَنَّهُ مَلْحُوظٌ لِلْمُتَكَلِّمِ فَيَقْبَلُ حُكْمُهُ مِنَ التَّخْصِصِ أَوْ لَا ، بَلَنْ هُوَ لَازِمٌ عَقْلِيٌّ ثَبَتَ تَبَعًا لِلزُّوْمِ فَلَا يَقْبَلُهُ ، وَهُوَ مُرَادُ الْغَزَالِيِّ فَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ : وَيَتَمَسَّكُ بِهِ إِلَى آخِرِهِ : أَيْ فِي إثْبَاتِ حُكْمِهِ ذَلِكَ لِاسْتِنْبَاحِ أَنْ لَا يَثْبُتَ قَبِيضُ حُكْمِ الْمَنْطُوقِ لِكُلِّ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ الْمَفْهُومُ ، وَعَلِمَتْ أَنَّ لَفْظَ الْغَزَالِيِّ ظَاهِرٌ فِي خِلَافِهِ ، وَجَازَ أَنْ يَقُولَ بِثُبُوتِ النَّقِيضِ عَلَى الْعُمُومِ وَيَنْسُبُهُ إِلَى الْأَصْلِ لَا لِلْمَفْهُومِ كَطَرِيقِ الْحَنِيفَةِ فِيهِ قَلَى مَا تَقَدَّمَ

مسئلة

قَالَتِ الْحَنِيفَةُ يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالذِّمِّيِّ فَرَعًا فِقْهِيًّا مَعَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافٍ ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ ، فَأَخْتَلَفَ فِي مَبْنَاهُ ، فَالْأَمْدِيُّ عُمُومُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ يَسْتَلْزِمُ عُمُومَ الْمَعْطُوفِ عِنْدَ

الْحَنِفِيَّةِ خِلَافًا لَهُمْ ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ بِكَافِرٍ مَعَ ذُو عَهْدٍ ، وَإِلَّا لَمْ
يُقْتَلَ بِمُسْلِمٍ ، فَإِنَّمَا لُغَةُ عَلَى مَا قَالَ الْحَنِفِيَّةُ : الْمَعْطُوفُ جُمْلَةٌ نَاقِصَةٌ فَيَقْدَرُ
خَبَرُ الْأَوَّلِ فِيهَا تَجَوُّزًا بِهِ عَنِ الْمُتَعَلِّقَاتِ فَنَحْوُ ضَرَبْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ
وَعَمْرًا يَلْزَمُ تَقْيِيدُ ضَرَبِ عَمْرٍو بِهِ ظَاهِرًا ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْعَطْفَ لِلتَّشْرِيكِ
الثَّانِي فِي الْمُتَعَلِّقِ وَهُوَ عَدَمُ قَتْلِهِ بِكَافِرٍ ، وَإِنْ شَرَّكَهُ النَّحَاهُ فِي
الْعَامِلِ وَلَمْ يَأْخُذُوا الْقَيْدَ فِيهِ لَكِنْ هَذَا حَقٌّ وَهُوَ لَا زِمَهُمْ ، فَإِنَّ
الْعَامِلَ مُقَيَّدَ بِالْفَرْضِ فَشَرَّكَتُهُ فِيهِ تَوْجِبُ تَقْيِيدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنَّمَا
بِمُنْفَصِلٍ شَرْعِيٍّ هُوَ لَزُومُ عَدَمِ قَتْلِ الدِّمِيِّ بِمُسْلِمٍ لَوْلَاهُ ، ثُمَّ هُوَ مُخْصُوصٌ
بِالْحَرْبِيِّ لِقَتْلِهِ بِالدِّمِيِّ فَأَنْتَفَى اللَّازِمُ فَيَنْتَفِي الْمَلْزُومُ ، وَهُوَ مُعْمُومُ الْأَوَّلِ .
وَقِيلَ تَخْصِصُ الْمَعْطُوفِ يُوجِبُهُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ ، وَهَذَا
لَا زِمَ لِلأَوَّلِ لِأَنَّ تَخْصِصَهُ نَفَى مُعْمُومِهِ ، وَهُوَ أَنْتَفَاهُ اللَّازِمَ فِي الْأَوَّلِ ،
وَنَفَى اللَّازِمِ مَلْزُومٌ لِنَفْيِ الْمَلْزُومِ ، وَقَدْ يُقَالُ يَسْتَلْزِمُ تَخْصِصُ الْأَوَّلِ
بِمَا خَصَّ بِهِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مُرَادٌ فَيَصِيرُ الْحَدِيثُ دَلِيلًا لِلْحَنِفِيَّةِ عَلَى
قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِالدِّمِيِّ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمُّ لَوْ قَالُوا بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ ، وَقِيلَ قَلْبُهُ
غَيْرُ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِمَبْنَى الْفَرْعِ نَعَمْ لَا تَلَازِمَ فَقَدْ يَعْمَانِ ، وَقَدْ يَعْمُ
أَحَدُهُمَا لَا الْآخَرُ ، وَكَوْنُ الْعَطْفِ لِلتَّشْرِيكِ يَصْدُقُ إِذَا شَرَّكَتْ بَعْضُ
أَفْرَادِ الْمَعْطُوفِ فِي الْقَيْدِ الْمُتَعَلِّقِ بِكُلِّ أَفْرَادِ الْأَوَّلِ ، فَظَهَرَ أَنَّ الْحَدِيثَ
لَا يُعَارِضُ آيَاتِ الْقِصَاصِ الْعَامَّةَ ، وَإِنْ خَصَّ مِنْهَا الْحَرْبِيَّ لِتَخْصِصِ

كَافِرِ الْأَوَّلِ بِالْحَرْبِيِّ ، وَالْمُحَقَّقُونَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَافِرِ الْحَرْبِيَّ
الْمُسْتَأْمَنُ لِيُفِيدَ ، إِذْغِيرُهُ مِمَّا عُرِفَ بِالضَّرُورَةِ مِنَ الدِّينِ كَالصَّلَاةِ ، فَلَا
يُقْتَلُ الدَّمِيُّ بِالْمُسْتَأْمَنِ ، وَالَّذِي فِي هَذِهِ مِنْ مَبَاحِثِ الْعُمُومِ كَوْنُ
الْعُطْفِ عَلَى عَامِّ لِعَامِلِهِ مُتَعَلِّقٌ بِعَامٍّ يُوجِبُ تَقْدِيرَ لَفْظِهِ فِي الْمَعْطُوفِ ، ثُمَّ
يُخَصُّ أَحَدُهُمَا بِخُصُوصِ الْآخَرِ ، وَإِلَّا اخْتَلَفَ الْعَامِلُ ، وَفِيهِ مَا سَمِعْتَ .

مسئلة

الْجَوَابُ غَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ يُسَاوِي السُّؤَالَ فِي الْعُمُومِ اتِّفَاقًا ، وَفِي
الْخُصُوصِ قِيلَ كَذَلِكَ ، وَقِيلَ يَعُمُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لِتَرْكِ الْأِسْتِفْصَالِ
وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ ، وَلَا مَعْنَى لِلزُّومِ الْعُمُومِ لِتَرْكِهِ إِلَّا فِي الْأَحْوَالِ
وَالْأَوْقَاتِ ، وَالْمُرَادُ عُمُومُ الْمُكَلَّفِينَ ، وَالْقَطْعُ أَنَّهُ إِنْ ثَبَتَ فِي نَحْوِ
أَيِّحِلُّ لِي كَذَا ، فَيَقْيَاسٍ ، أَوْ يَنْخَوِ حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ ، لَا مِنْ نَعَمَ ،
وَأَمَّا الْمُسْتَقِلُّ الْعَامُّ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ ، فَلِلْعُمُومِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ . لَنَا أَنَّ
التَّمَسُّكَ بِاللَّفْظِ وَهُوَ عَامٌّ ، وَخُصُوصُ السَّبَبِ لَا يَقْتَضِي إِخْرَاجَ غَيْرِهِ
وَتَمَسُّكُ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ بِهَا كَأَيَّةِ السَّرِقَةِ
وَهِيَ فِي رِدَاءِ صَفْوَانَ أَوْ الْمَجَنِّ ، وَآيَةِ الظَّهَارِ فِي سَلْمَةَ بْنِ صَخْرِ الْبَيَاضِيِّ
وَآيَةِ الْأَمَانِ فِي هِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ ، أَوْ عُوَيْرٍ قَالُوا لَوْ كَانَ لِحَازِ
تَخْصِيصِ السَّبَبِ بِالْإِجْتِهَادِ . وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ خُصٌّ مِنْ جَوَازِ التَّخْصِيصِ
لِلْقَطْعِ بِدُخُولِهِ ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ جَوَابًا ، وَأُجِيبَ أَيْضًا بِمَنْعِ بَطْلَانِ

اللازم ، فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ أَخْرَجَ وَلَدَ الْأُمَةِ مِنْ مُحْمُومٍ : الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ مَعَ
وُرُودِهِ فِي وَلِيدَةٍ زَمْعَةٍ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، فَإِنَّ السَّبَبَ الْخَاصَّ وَلَدَ زَمْعَةٍ
وَلَمْ يَخْرِجْهُ ، فَأَلْمَخَرْجُ نَوْعُ السَّبَبِ مَخْصُوصًا مِنْهُ السَّبَبُ ، وَالتَّحْقِيقُ
أَنَّهُ لَمْ يَخْرِجْ نَوْعَهُ أَيْضًا لِأَنَّهَا مَالَمَ تَصِرْ أُمٌّ وَلَدَ عِنْدَهُ لَيْسَتْ بِفِرَاشٍ
فَالْفِرَاشُ الْمَنْكُوحَةُ ، وَأُمُّ الْوَلَدِ ، وَإِطْلَاقُ الْفِرَاشِ عَلَى وَلِيدَةٍ زَمْعَةٍ
فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ » بَعْدَ قَوْلِ عَبْدِ بْنِ زَمْعَةٍ
وُلِدَ عَلَى فِرَاشٍ أَبِي لَا يَسْتَلْزِمُ كَوْنَ الْأُمَةِ مُطْلَقًا فِرَاشًا لِحَوَازِ كَوْنِهَا
كَانَتْ أُمٌّ وَلَدٍ ، وَقَدْ قِيلَ بِهِ ، وَذُلَّ عَلَيْهِ بِلَفْظِ وَلِيدَةٍ ، فَعِلَّةٌ بِمَعْنَى
فَاعِلَةٍ ، عَلَى أَنَّهُ مُنْعٍ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَثْبَتَ نَسَبَهُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هُوَ لَأَكْ ، وَقَوْلِهِ : أَحْتَجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ . قَالُوا : لَوْ عَمَّ كَانَ
نَقْلُ الصَّحَابَةِ السَّبَبَ بِلَا فَائِدَةٍ ، وَهُوَ بَعِيدٌ أَجِيبَ بِأَن مَعْرِفَتَهُ لِيُمنَعَ
تَخْصِيصُهُ أَجَلُ فَائِدَةٍ ، وَنَفْسُ مَعْرِفَةِ الْأَسْبَابِ لِيُحْتَرَزَ عَنِ الْأَغْلَاطِ .
قَالُوا : لَوْ قَالَ لَا أَتَعَدَّى جَوَابَ تَعَدَّى عِنْدِي لَمْ يَعْمَ إِذْ لَمْ يُعَدَّ كَاذِبًا
بِتَعَدِّيهِ عِنْدَ غَيْرِهِ . أَجِيبَ بِأَن تَخْصِيصَهُ بِعُرْفٍ فِيهِ لَا بِالسَّبَبِ . قَالُوا :
لَوْ عَمَّ لَمْ يَكُنْ مُطَابِقًا . قُلْنَا طَابَقَ وَزَادَ . قَالُوا : لَوْ عَمَّ كَانَ تَحْكَمًا
بِأَحَدِ بَحَازَاتِ مُحْتَمَلَةٍ نُصُوصِيَّةٍ عَلَى السَّبَبِ فَقَطْ أَوْ مَعَ الْكُلِّ أَوْ
الْبَعْضِ . قُلْنَا لَا بَحَازَ أَصْلًا لِأَنَّهُ بِالِاسْتِعْمَالِ فِي الْمَعْنَى لَا بِكَيْفِيَّةِ الدَّلَالَةِ
وَقَدْ اسْتُعْمِلَ فِي الْكُلِّ فَهُوَ حَقِيقَةٌ ، وَأَيْضًا نَمْنَعُ نُصُوصِيَّتَهُ بَلْ تَنَاوَلَهُ

لِلسَّبَبِ كَغَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ بِخَارِجِ الْقَطْعِ بِعَدَمِ خُرُوجِهِ مِنَ
الْحُكْمِ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْخَارِجَ حِينَئِذٍ مُحَقَّقٌ لِلشُّوْصِيَّةِ لِأَنَّهَا أَبَدًا
لَا تَكُونُ مِنْ ذَاتِ اللَّفْظِ إِلَّا إِنْ كَانَ عِلْمًا إِنْ لَمْ يُتَجَوَّزْ بِهَا

البحث الرابع

الِاتِّفَاقِ عَلَى إِطْلَاقِ قِطْعِيٍّ الدَّلَالَةِ عَلَى الْخَاصِّ ، وَعَلَى اخْتِمَالِهِ
الْجَازِ ، وَيَلْزُمُهُ الْإِتِّفَاقُ عَلَى عَدَمِ الْقَطْعِ بِنَفْيِ الْقَرِينَةِ الصَّارِفَةِ عَنِ
الْحَقِيقَةِ ، وَأَنَّ هَذَا الْقَطْعَ لَا يَنَافِي الْإِخْتِمَالَ مُطْلَقًا ، وَاخْتَلَفَ فِي إِطْلَاقِهِ
عَلَى الْعَامِّ فَالْأَكْثَرُ عَلَى نَفْيِهِ ، وَأَكْثَرُ الْحَنْفِيَّةِ نَعَمْ ، وَأَبُو مَنْصُورٍ
وَجَمَاعَةٌ كَالْأَكْثَرِ لِكَثْرَةِ إِرَادَةِ بَعْضِهِ سَوَاءً سُمِّيَ تَخْصِيصًا أَوْ صِلَاحِيًّا
أَوْ لَا كَثْرَةَ تَجَاوُزُ الْحَدِّ وَتَعَجُّزُ عَنِ الْعَدِّ حَتَّى أَشْتَهَرَ مَا مِنْ عَامٍّ إِلَّا
وَقَدْ خُصَّ ، وَهَذَا جَمًّا خُصَّ بِنَحْوِ : وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ، لَهُ مَا فِي
السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ فِي قِلَّةٍ جَمًّا لَا يُحْصَى ، وَمِثْلُهُ يُورِثُ الْإِخْتِمَالَ فِي
الْعَيْنِ فَيَصِيرُ ظَنِيًّا فَيَبْطُلَ مَنَعُ كَثْرَةِ تَخْصِيصِهِ لِأَنَّهُ بِمُسْتَقْبَلٍ مُقَارِنٍ ،
وَهُوَ قَلِيلٌ لِأَنَّهُمْ يَمْنَعُونَ اقْتِصَارَهُ ، وَلَوْ سُلِّمَ فَالْمَوْثُورُ فِي ظَنِّيَّتِهِ كَثْرَةُ
إِرَادَةِ الْبَعْضِ فَقَطْ ، لَا مَعَ اعْتِبَارِ تَسْمِيَّتِهِ تَخْصِيصًا فِي الْأَصْطِلَاحِ .
قَالُوا : وَضِعَ لِسْمِيٍّ فَالْقَطْعُ بِلِزُومِهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، فَإِنْ قِيلَ إِنْ أُرِيدَ
لِزُومُ تَنَاوُلِهِ فَمُسْلَمٌ وَلَا يَفِيدُ ، أَوْ إِرَادَتُهُ فَمَنْعُوعٌ ، إِذْ تَجَوَّزَتْ إِرَادَةُ الْبَعْضِ
قَائِمٌ فَيَمْنَعُ الْقَطْعُ ، قِيلَ الْمُرَادُ مَا كَقِطْعِيَّةِ الْخَاصِّ لَا مَا يَنْفِي اخْتِمَالَهُ

لِتَحَقِّقَهُ فِي الْخَاصِّ مَعَ قَطْعِيَّتِهِ اتِّفَاقًا ، فَحَقِيقَةُ الْخِلَافِ أَنَّهُ كَالْخَاصِّ
أَوْ أَحْطُ فَلَا يُفِيدُ الْأَسْتِدْلَالَ بِأَنَّهُ لَوْ جَازَ إِرَادَةُ بَعْضِهِ بِلَا قَرِينَةٍ كُلِّ
تَلْبِيسًا وَتَكْلِيفًا بِغَيْرِ الْمَقْدُورِ لِلزُّومِ مِثْلِهِ فِي الْخَاصِّ مَعَ أَنَّ الْمُلَازِمَةَ
مَمْنُوعَةٌ . أَمَّا الْأَوَّلُ : فَلِأَنَّ الْمُدْعَى خَفَاؤُهَا لَا نَفْيَهَا . وَأَمَّا الثَّابِتُ : فَإِنَّمَا
يَلْزَمُ لَوْ كُلُّهُ بِالْمُرَادِ لَكِنَّهُ بِمَا ظَهَرَ مِنَ الْإِظْهِارِ ، وَالْأَسْتِدْلَالَ بِكَثْرَةِ
الِإِحْتِمَالِ فِي الْعَامِّ ، إِذْ فِيهِ مَا فِي الْخَاصِّ مَعَ أَحْتِمَالِ إِرَادَةِ الْبَعْضِ مَدْفُوعٌ
بِأَنَّ كَوْنَ حَقِيقَةٍ لَهَا مَعْنِيَانِ بِجَازِيَّانِ وَلِأُخْرَى وَاحِدًا لَا يَحْطُ عَنْهُ
لِأَنَّ الثَّابِتَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا حَالُ إِطْلَاقِهِ أَحْتِمَالِ بِجَازٍ وَاحِدٍ فَتَسَاوَايَا . قُلْنَا
حِينَ آتَى إِلَى أَنَّهُ كَالْخَاصِّ أَوْ دُونَهُ ، فَإِنَّمَا تَرَجَّحَ بِقُوَّةِ أَحْتِمَالِ الْعَامِّ
إِرَادَةَ الْبَعْضِ لِتِلْكَ الْكَثْرَةِ ، وَنُدْرَةُ مَا فِي الْخَاصِّ كُنُودَةِ كِتَابِ
زَيْدٍ بِزَيْدٍ فَصَارَ التَّحْقِيقُ أَنَّ إِطْلَاقَ الْقَطْعِيَّةِ عَلَى الْخَاصِّ لِعَدَمِ اعْتِبَارِ
ذَلِكَ الْإِحْتِمَالِ بِخِلَافِ الْعَامِّ . وَقَوْلُهُمْ لَا عِزَّةَ بِهِ أَيْضًا إِذْ لَمْ يَنْشَأْ عَنْ
دَلِيلٍ . قُلْنَا ، بَلَى نَشَأَ عَنْهُ ، وَهُوَ غَلْبَةُ وَقُوعِهِ فَتُوجِبُ الظَّنِّيَّةَ فِي الْمَعْنَى
وَإِنْ أُرِيدَ دَلِيلُ إِرَادَةِ الْبَعْضِ فِي الْمَعْنَى خَرَجَ عَنْ مَحَلِّ النِّزَاعِ ، وَهُوَ
ظَنِّيَّةُ إِرَادَةِ الْكُلِّ إِلَى الْقَطْعِ بِإِرَادَةِ الْبَعْضِ . وَالْجَوَابُ مَنْعُ تَجْوِيزِ
إِرَادَةِ الْبَعْضِ بِلَا مُخَصَّصٍ مُقَارِنٍ لِأَسْتِلْزَامِهِ مَا سَيُذَكِّرُ فِي أَشْرَاطِ
مُقَارَنَةِ الْمُخَصَّصِ ، وَمِثْلُهُ فِي الْخَاصِّ . وَقَوْلُهُمْ حِينَئِذٍ يَحْتَمِلُ الْمُجَازُ : أَيْ
مَنْ حَيْثُ هُوَ ، أَمَّا الْوَاقِعُ فِي الْأَسْتِعْمَالِ فَلَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ

تَظْهَرُ فَتُجِبُ غَيْرَهُ ، وَحِينَئِذٍ فَكُونَ الْإِتِّفَاقَ عَلَى عَدَمِ الْقَطْعِ بِنَفْيِ
الْقَرِينَةِ مَمْنُوعٌ ، بَلْ إِذَا لَمْ تَظْهَرْ قُطِعَ بِنَفْيِهَا ، وَتَكْرَرَتْ فِي الْمَعَارِضَةِ
وَوُجُوبِ نَسْخِ الْمُتَأَخَّرِ مِنْهُمَا الْمُتَقَدِّمَ ، وَلِذَا نُسِخَ طَهَارَةُ بَوْلِ الْمَأْكُولِ
وَهُوَ خَاصٌّ بِاسْتِنَازِ هُوَ الْبَوْلُ ، أَوْ رُجِّحَ بَعْدَ الْمَعَارِضَةِ لِلِاحْتِيَاطِ . وَأَمَّا
وُجُوبُ اعْتِقَادِ الْعُمُومِ فَبَعْدَ الْبَحْثِ عَنِ الْمُخَصِّصِ اتِّفَاقٌ لِبُعْدِ وُجُوبِ
الْعَمَلِ بِمَا لَمْ يَعْتَقِدْهُ مُطَابِقًا لَهُ ، وَأَمَّا قَبْلَهُ فَفَاقْتَدَمَ مِنْ حَمْلِ كَلَامِ
الصَّيْرِ فِي يَفِيدُ أَنَّهُ كَذَلِكَ ، وَالنَّظَرُ يَقْتَضِي إِذَا تَوَقَّفَ وُجُوبُ الْعَمَلِ
عَلَى الْبَحْثِ تَوَقَّفَ اعْتِقَادُهُ ، وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ فِيْمَنْ أَوْصَى بِجَنَائِمٍ لِإِنْسَانٍ ثُمَّ
فَضَّهَ لِآخَرٍ إِنْ الْفَصَّ بَيْنَهُمَا مِنْ بَابِ الْخَاصِّ لَا الْعَامِّ غَيْرَ أَنَّهُ نَظِيرُ
وَخَالَفَهُ أَبُو يُوسُفَ فَجَعَلَهُ لِلثَّانِي

البحث الخامس

يَرِدُ عَلَى الْعَامِّ التَّخْصِيسُ ، فَأَكْثَرُ الْحَنْفِيَّةِ بَيَانُ أَنَّهُ أُرِيدَ بَعْضُهُ
بِمُسْتَقْلٍ مُقَارِنٍ : أَيْ مَوْصُولٍ فِي الْأَوَّلِ ، فَإِنْ تَرَخَى فَنَاسَخَ لِالْثَّانِي .
وَالْوَجْهُ أَنَّ الثَّانِي نَاسَخٌ أَيْضًا إِلَّا الْقِيَاسُ إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ تَرَخِيهِ ، وَصَرَّحَ
الْمُحَقِّقُونَ بِأَنَّهُ تَقَرُّعٌ عَدَمِ جَوَازِ ذِكْرِ بَعْضٍ دُونَ بَعْضٍ عَلَى مَنَعِ تَأْخِيرِ
تَخْصِيسِ الْمُخَصِّصِ ضَرُورِيٍّ أَوْ جَهْلٍ فَحُكْمُ التَّعَارُضِ كَتَرْجِيحِ
الْمَانِعِ وَإِلَّا التَّوَقُّفُ ، وَوَجَبَ نَسْخُ الْخَاصِّ بِالْعَامِّ الْمُتَأَخَّرِ عَنْهُ . وَالشَّافِيَّةُ
وَبَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ قَصَرُ الْعَامِّ عَلَى بَعْضِ مُسَمَّاهُ ، وَقِيلَ مُسَمَّاتِهِ عَلَى إِرَادَةِ

أجزاء مسماه وهو يحقق ما أسلفناه أن دلالاته على الأفراد تضمينية أو
الآحاد المشتركة في المشترك ، وإضافة المسميات إليه حينئذ بعوم
نسبته فإنها مسميات في نفس الأمر لا به ، ويكون مستقل كالعقل
والسمعي المنفصل . ومتصل ، والعام فيه حقيقة لأنه حكم على المستغرق
فخرج البعض مطلقاً مخصص ، ويقال لقصر اللفظ مطلقاً على بعض
مسماه ، ولا يخفى ما في قصره إذ لا ينفى النسخ ، ومنعه شذوذ بالعقل لأنه
لو صحّ صحت إرادته ولكن متأخراً ، والعقل متقدم ، ولصح نسخه .
أجيب بمنع الملازمة بل اللازم دلالاته ، وهي ثابتة بعد الإخراج
وتأخر بياحه لا ذاته ، ولعجز العقل عن درك المدة المقدرة للحكم .
وأجيب عن الأول أيضاً بأن التخصيص للمفرد ، وهو كل شيء ،
ويصح إرادته الجميع به إلا أنه إذا وقع في التركيب ، ونسب إليه
ما يمتنع إلى الكل منعاً ، وهو معنى تخصيص العقل ، ودفع أيضاً
بأن التحقيق صحتها في التركيب أيضاً لفة غير أنه يكذب ، وهو غيرها
ولا يخفى أن المراد حكم العقل بإرادة البعض لإمتناعه في الكل
في نفس الأمر بمن يمتنع عليه الكذب قالوا تعارضاً فتساقطاً
أو يقدم العام ، لأن أدلة الأحكام النقل لا العقل قلنا في إبطاله
إبطاله لأن دلالاته فرع حكمه بها ، فإذا حكم بأنها على وجه كذا
لزم ، وأيضاً يجب تأويل المختل وهو النقل ، وآخرون مطلقاً لأنه

كَذِبَ. قُلْنَا يَصْدُقُ بِحَازَا، قِيلَ يُرَادُ أَوْ بَدَأَ ، وَإِلَّا خَصَّ الْخَبَرَ وَلَيْسَ
لَكِنْ صَرَّحَ بِأَنَّ الْخِلَافَ لَيْسَ إِلَّا فِي الْخَبَرِ ، وَاعْتَرَضَ أَبُو إِسْحَاقَ
مَنْ أَوْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ فِي الْأَمْرِ أَيْضًا ، وَالْقَاطِعُ فِي أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ
شَيْءٍ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَلَنَا فِي التَّرَاخِي أَنَّ إِطْلَاقَهُ بِلَا
مُخْرَجٍ إِفَادَةُ إِرَادَةِ الْكُلِّ قَمَعَ عَدَمِهَا يُلْزَمُ إِخْبَارُ الشَّارِعِ وَإِفَادَتُهُ
مَا لَيْسَ بِثَابِتٍ ، وَذَلِكَ كَذِبٌ ، وَطَلَبُ الْجَهْلِ الْمَرَكَّبِ مِنَ الْمُكَلِّفِينَ
وَهَذَا يَجْرِي فِي الْمُخَصَّصِ الثَّانِي كَالْأَوَّلِ ، وَمُقْتَضَى هَذَا وَجُوبُ وَصْلِ
أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الْإِجْمَالِيِّ كَقَوْلِ أَبِي الْحُسَيْنِ ، أَوْ التَّفْصِيلِيِّ ، ثُمَّ
يَتَأَخَّرُ فِي الْأَوَّلِ إِلَى الْحَاجَةِ بَعْدَهُ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ بَيَانُ الْمُجْمَلِ وَلَا يَبْعُدُ
إِرَادَتُهُمْوَهُ كَهَذَا الْعَامِّ مُرَادًا بَعْضُهُ ، وَبِهِ تَنْتَفِي الْأَوَازِمُ الْبَاطِلَةُ ، وَالْإِزَامُ
الْأَمْدِيُّ أَمْتِنَاعُ تَأْخِيرِ النَّسْخِ بِجَامِعِ الْجَهْلِ بِالْمُرَادِ لَيْسَ لَازِمًا ، لِأَنَّ
الْبَسِيطَ غَيْرُ مَذْمُومٍ ، وَلِذَا طُلِبَ عِنْدَنَا فِي الْمُتَشَابِهِ ، بِخِلَافِ الْمَرَكَّبِ
وَالْتَمَكَّنِ مِنَ الْعَمَلِ الْمُطَابِقِ إِلَى سَمَاعِ النَّاسِخِ ، وَقَوْلُهُمْ بَلْ لِنَفْهَمِ
إِرَادَةَ الْعُمُومِ عَلَى أَحْتِمَالِ الْخُصُوصِ إِنْ أُريدَ الْمَجْمُوعُ مَعْنَى الصِّغَةِ
فَبَاطِلٌ ، أَوْ هُوَ الْأَوَّلُ ، وَالْإِحْتِمَالُ بِخَارِجِ لَزِمٍ ، وَإِنْ لَمْ يُلْزَمِ تَعَقُّلُهُ
لَا يُبْدُ وَلزومُهَا مَمْنُوعٌ إِلَّا إِنْ كَانَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ غَلَبَةِ التَّخْصِيسِ فِي
بَحْثِ الْقَطْعِيَّةِ ، وَعَلِمْتَ أَنَّهَا إِنَّمَا تُفِيدُ فِي الْعَامِّ فِي الْجُمْلَةِ لَا فِي خُصُوصِ
الْمُسْتَعْمَلِ . قَالُوا وَقَعَ فَإِنَّ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ خُصَّ بِهِ ، وَيَذَرُونَ أَرْوَاجًا

قُلْنَا الْأُولَى مُتَأَخِّرَةٌ لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَنْ شَاءَ بَاهَلْتُهُ أَنَّ سُورَةَ النَّسَاءِ الْقُصْرَى بَعْدَ الَّتِي فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ فَيَكُونُ نَسْخًا وَكَذَا وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ بَعْدَ : وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ ، وَكَذَا جَعَلَ السَّلْبَ لِلْقَاتِلِ مُطْلَقًا أَوْ بِرَأْيِ الْإِمَامِ بَعْدَ : فَإِنَّ لِلَّهِ حُكْمَهُ . وَكُلُّ مُتَرَاخٍ . قَالُوا : وَأَهْلَكَ وَتَرَخِي إِخْرَاجَ ابْنِهِ قُلْنَا هُوَ بَيَانُ الْمُجْمَلِ لِأَنَّهُ شَاعَ فِي النَّسَبِ وَغَيْرِهِ كَالزَّوْجَةِ ، وَالْأَتْبَاعِ الْمَوَاقِفِينَ ، وَبَيَّنَّ تَعَالَى بِقَوْلِهِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِرَادَتُهُ أَحَدَ الْمَفْهُومِينَ : وَهُوَ الْمُتَّبِعُونَ ، أَوْ هُوَ لِاسْتِثْنَاءِ بَعْضِ هَوِيلٍ مِنْهُ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ . وَقَوْلُهُ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي لِظَنِّ إِيْمَانِهِ عِنْدَ مُشَاهَدَةِ الْآيَةِ ، أَوْ ظَنِّ إِرَادَةِ النَّسَبِ . وَأَمَّا : إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ فَعُمُومُهُ فِي مَعْبُودِ الْمُخَاطَبِينَ بِهِ فَلَمْ يَتَنَاوَلْ عَيْسَى وَالْمَلَائِكَةُ ، وَاعْتَرِاضُ ابْنِ الزَّبَرِّ جِدَالُ مُتَعَنِّتٍ عَلَى حِكَايَةِ الْأَصُولِيِّينَ ، وَأَمَّا عَلَى بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُ سَأَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَهَذَا لِكُلِّ مَا عُبِدَ ؟ فَقَالَ نَعَمْ فَلَا ، وَفِي صَحِّحِهِ بَعْدَ . قَالُوا فِيهِ إِبْطَالُ الْقَاطِعِ بِالْمُحْتَمَلِ ، قُلْنَا مَبْنِيٌّ عَلَى ظَنِّيَّةٍ دَلَالَةِ الْعَامِّ ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ ، وَلَوْ سَلَّمَ فَلَا مُخَصَّصَ فِي الشَّرْعِ بِمَخَاصٍ بَلْ بِالِاسْتِقْرَاءِ بِعَامٍّ خُصُوصُهُ بِالنَّسَبِ كَلَّا تَقْتُلُوا النَّسَاءَ ، وَمَا اسْتَدَلُّوا بِهِ مِنْ : وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ ، وَالْمُحْصَنَاتُ فَالْإِلْزَامُ إِبْطَالُ ظَنِّيِّ بَطْنِيٍّ ، وَأَمَّا أَشْتَرِاطُ الْإِسْتِقْلَالِ فَلِتَغْيِيرِ دَلَالَتِهِ إِلَى الظَّنِّ لَا يَحْتَاجُهُ الْقَاتِلُ بِظَنِّيَّتِهِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ ، وَلَا خِلَافَ فِي عَدَمِ تَغْيِيرِهِ بِالْعَقْلِ إِلَى الظَّنِّ كَخُرُوجِ

الصِّيِّ وَالْمَجْنُونِ مِنْ خِطَابِ الشَّرْعِ إِلَّا أَنْ يُخْرِجَ بِمَجْهُولٍ .

تَفْصِيلُ التُّصْلِيلِ إِلَى خَمْسَةِ

الْأَوَّلُ : الشَّرْطُ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْوُجُودُ ، وَلَا دَخَلَ لَهُ فِي التَّأْثِيرِ
وَالْإِفْضَاءِ ، فَخَرَجَ جُزْءُ السَّبَبِ وَالْعِلَّةُ ، وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ : مَا لَا يُوْجَدُ
لِلشَّرْطِ دُونُهُ ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يُوْجَدَ الْمَشْرُوطُ عِنْدَهُ دُفْعَ دَوْرِهِ بِإِرَادَةِ
مَا صَدَقَ عَلَيْهِ الْمَشْرُوطُ أَيْ الشَّيْءُ ، وَيَرِدُ عَلَيْهِ جُزْءُ السَّبَبِ الْمُتَّحِدِ ،
وَقِيلَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ تَأْثِيرُ الْمُؤَثِّرِ كَالْوَضْوءِ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ تَأْثِيرُ الْمُؤَثِّرِ
فِي الصَّلَاةِ ، وَيَرِدُ عَلَيْهِ الْحَيَاةُ لِلْعِلْمِ الْقَدِيمِ ، وَهُوَ عَقْلِيٌّ : كَالْحَيَاةِ لِلْعِلْمِ
وَشَرْعِيٌّ : كَالطَّهَارَةِ ، وَأَمَّا الْأَعْوَى فَإِنَّمَا هُوَ الْعَلَامَةُ ، وَتَسْمِيَةُ نَحْوِ : إِنْ
جَاءَ فَأَكْرَمَهُ ، وَإِنْ دَخَلْتَ فَطَالِقٌ بِهِ مَعَ أَنَّهُ سَبَبٌ جَعَلِيٌّ لِصَيْرُورَتِهِ
عَلَامَةً عَلَى الثَّانِي ، وَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِيهَا لَا يَتَوَقَّفُ الْمُسَبَّبُ بَعْدَهُ عَلَى غَيْرِهِ
وَقَدْ يَتَّحِدُ ، وَقَدْ يَتَعَدَّدُ مَعْنَى جَمْعًا وَبَدَلًا ، وَكَذَا الْجَزَاءُ فَهِيَ تِسْعَةٌ بَلَا
تَوَقَّفٍ عَلَى أَدَاةٍ بَلْ مَعْنَى ، وَلِذَا اخْتَلَفَ لَوْ دَخَلَتْ إِحْدَاهُمَا فِي قَوْلِهِ
إِنْ دَخَلْتُمَا فَطَالِقَانِ أَنْطَلَقُ لِلِاتِّحَادِ عُرْفًا أَوَّلًا حَتَّى يَدْخُلَا ، لِأَنَّ
الشَّرْطَ دُخُولَهُمَا أَوْ يَطْلُقَانِ لِأَنَّهُ الشَّرْطُ بَدَلًا ، وَنَحْوُ طَالِقٌ إِنْ دَخَلَتْ
الدَّارَ شَرْطُ لِمُتَقَدِّمِ مَعْنَى لِقَطْعِ بَتَقْيِيدِهِ بِهِ ، وَعِنْدَ النُّحَاةِ لِمَحْدُوفِ
مَدْلُولٍ عَلَى لَفْظِهِ فَلَمْ يُجْزَمْ بِهِ عَلَى تَقْيِيدِهِ وَإِنْ أُطْلِقَ لَفْظًا ، وَإِذَا تَعَقَّبَ
جَمَلًا قَبْدَهَا عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ بِخِلَافِ الْأَسْتِثْنَاءِ عِنْدَهُمْ

الثَّانِي الغَايَةُ أَكْرَمُ بَنِي تَمِيمٍ إِلَى أَنْ يَدْخُلُوا ، وَلَا يَخْفَى عَدَمُ
صِدْقِ تَعْرِيفِ التَّخْصِصِ عَلَى إِخْرَاجِ الشَّرْطِ وَالْغَايَةِ لِأَنَّهُ لِكُلِّ بَنِي
تَمِيمٍ عَلَى تَقْدِيرٍ ، لَا قَصْرَ عَلَى بَعْضِهِمْ دَائِمًا ، وَحَقِيقَتُهُ تَخْصِصُ عُمُومِ
التَّقَادِيرِ عَنْ أَنْ يَثْبُتَ مَعَهَا الْحُكْمُ ، وَقَدْ يَتَّفِقُ تَخْصِصُ الْآخِرِ ، وَقَدْ
لَا ، وَقَدْ يَتَضَادَّانِ تَخْصِصًا ، وَتَجْزِي أَقْسَامُ الشَّرْطِ فِي الْغَايَةِ

الثَّالِثُ : الصِّفَةُ أَكْرَمُ الرِّجَالِ الْعُلَمَاءِ ، وَفِي تَعَقُّبِهِ مُتَعَدِّدًا كَنَمِ
وَقُرَيْشِ الطَّوَالِ كَالِاسْتِثْنَاءِ ، وَالْأَوْجَهُ الْإِقْتِصَارُ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْإِخْرَاجَ
بِالصِّفَةِ وَالشَّرْطِ وَالْغَايَةِ ، وَالْبَدَلِ يُسَمَّى تَخْصِصًا أَوَّلًا ، لَا يُتَصَوَّرُ مِنْ
الْحَنْفِيَّةِ لِنَفْيِ الْمَعْنَى ، وَلَيْسَ تَخْصِصًا إِلَّا بِهِ
الرَّابِعُ : بَدَلُ الْبَعْضِ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ

الخَامِسُ : الْإِسْتِثْنَاءُ الْمُتَّصِلُ ، وَالْمُرَادُ أَدَوَاتُ الْإِخْرَاجِ لَا الْإِخْرَاجَ
الْخَاصَّ ، وَإِنْ كَانَ يُرَادُ بِهِ كَالْمُسْتَثْنَى إِذِ الْكَلَامُ فِي تَفْصِيلِ مَا هُوَ بِهِ
لَا التَّخْصِصَ الْخَاصَّ ، وَهُوَ إِلَّا غَيْرُ الصِّفَةِ وَأَخَوَاتِهَا ، وَأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ فِي
إِخْرَاجِ مَا بَعْدَهَا كَأَنَّهَا بَعْضُ مَا قَبْلَهَا عَنْ حُكْمِهِ ، وَهَذَا الْإِخْرَاجُ
يُسَمَّى اسْتِثْنَاءً مُتَّصِلًا ، وَفِي إِخْرَاجِهِ كَأَنَّهَا خِلَافُهُ عَنْ حُكْمِهِ ، وَيُسَمَّى
مُنْقَطِعًا ، وَشَرْطُهُ كَوْنُهُ بِمَا يَقَارِنُهُ كَثِيرًا كَجَاءُوا إِلَّا حَرَارًا ، وَمِنْهَا
* إِلَّا الْيَعَاوِيرُ وَالْأَلْعِيسُ * لِأَنَّهُ حَصَرَ الْأَنْبَاسَ بِخِلَافِ إِلَّا
الْأَكْلَ ، أَوْ يَسْمَلُهُ حُكْمُهُ كَصَوَّتِ الْحَيْلِ إِلَّا الْحَمِيرَ ، بِخِلَافِ صَهْلَتِ

أَوْ ذَكَرَ حُكْمُهُ يُضَادُّهُ كَمَا نَفَعَ إِلَّا مَا ضَرَّ ، وَمَا زَادَ إِلَّا مَا نَقَصَ ، أَمَّا
 مَا زَادَ إِلَّا مَا نَقَصَ فَيَحْتَمِلُ الْإِتِّصَالَ ، لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ حَالٍ بَعْدَ التَّمَامِ ،
 وَالْمُرَادُ مِنَ الْإِخْرَاجِ إِفَادَتُهُ عَدَمَ الدُّخُولِ فِي الْحُكْمِ أَشْهَرُ فِيهِ
 أَصْطِلَاحًا إِذْ حَقِيقَتُهُ بَعْدَ الدُّخُولِ ، وَهُوَ مِنَ الْإِرَادَةِ بِحُكْمِ الصَّدْرِ
 مُنْتَفٍ ، وَمِنَ التَّنَاقُلِ لَا يُمَكِّنُ ، فَقِيلَ مُشْتَرِكٌ فِيهِمَا لَفْظِيٌّ ، وَقِيلَ
 مُتَوَاطِئٌ وَالْمُخْتَارُ فِي الْمَنْقَطِعِ مَجَازٌ . قَالُوا : فَقَلَى التَّوَاطُّؤُ أَمَكْنُ حَدُّهُ مَعَ
 التَّصْلِ بِحَدٍّ وَاحِدٍ بِاعْتِبَارِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا مُجَرَّدِ الْمُخَالَفَةِ الْأَعْمِ مِنَ
 الْإِخْرَاجِ وَعَدَمِهِ ، فَيُقَالُ مَا دَلَّ عَلَى الْمُخَالَفَةِ يَالَا غَيْرِ الصِّفَةِ إِلَى آخِرِهِ
 وَعَلَى أَنَّهُ مُشْتَرِكٌ أَوْ مَجَازٌ فِي الْمَنْقَطِعِ لَا يُمَكِّنُ لِأَنَّ مَفْهُومِيهِ حِينئِذٍ
 حَقِيقَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ ، فَيَحْدُ كُلٌّ بِخُصُوصِهِ ، فَيَزَادُ فِي الْمَنْقَطِعِ مِنْ غَيْرِ
 إِخْرَاجٍ لِإِخْرَاجِ الْمُتَّصِلِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي تَعْرِيفِ مَا هِيَ تَيْنِ
 مُخْتَلِفَتَيْنِ كَمَا لَوْ كَانَ التَّعْرِيفُ لِلْإِسْتِثْنَاءِ بِمَعْنَى الْإِخْرَاجَيْنِ الْمُسَمَّيْنِ
 بِالْمُتَّصِلِ وَالْمَنْقَطِعِ ، وَبِأَنَّ وَضَعَ لَفْظِ مَرَّتَيْنِ لَشَيْئَيْنِ أَوْ مَرَّةً لِمُشْتَرَكٍ
 بَيْنَهُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا وَيَتَجَوَّزُ بِهِ فِي الْآخِرِ لَا يَتَعَدَّرُ تَعْرِيفُهُ عَلَى تَقْدِيرِ
 تَقْدِيرِ ، وَالْكَلَامُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ بِمَعْنَى الْأَدَاةِ ، فَيُقَالُ مَا دَلَّ عَلَى
 عَدَمِ إِرَادَةِ مَا بَعْدَهُ كَأَنَّا بَعْضَ مَا قَبْلَهُ ، أَوْ خِلَافَهُ بِحُكْمِهِ عَنْ
 وَضْعَيْنِ عَلَى الْإِشْتِرَاكِ ، وَيُتْرَكُ لَفْظُ الْوَضْعِ عَلَى التَّوَاطُّؤِ وَكَأَنَّا بَعْضُهُ
 بِحُكْمِهِ بِوَضْعِهِ لَهُ فَقَطْ ، وَخِلَافِهِ بِالْقَرِينَةِ ، ثُمَّ لَا يَخْفَى صِدْقُ تَعْرِيفِنَا

عَلَيْهَا عَلَى التَّقَادِيرِ بِلاَ حَاجَةٍ إِلَى خِلَافِهِ ، وَقَوْلُهُ بِإِلَّا إِلَى آخِرِهِ يُفِيدُ
 أَنَّ إِلَّا وَأَخَوَاتِهَا مَعَ مَا دَلَّ غَيْرَانِ ، وَلَيْسَ ، وَقَوْلُهُ فِي النُّقْطِيعِ مِنْ غَيْرِ
 إِخْرَاجٍ إِنْ مُطْلَقًا لَمْ يَصْدُقْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَفْرَادِ الْمَحْدُودِ لِأَنَّهَا تُخْرِجُهُ
 مِنَ الْحُكْمِ ، وَالْإِخْرَاجُ فِي الْأُسْتِثْنَاءِ بِقِسْمِيهِ لَيْسَ إِلَّا مِنْهُ ، وَحَمْلُهُ
 عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْجِنْسِ قَطْعٌ ، وَأَنَّهُ الْأَصْطِلَاحُ بَاطِلٌ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ زَيْدًا لَمْ
 يُخْرِجْ مِنَ الْقَوْمِ ، وَلَا يُصْطَلَحُ عَلَى بَاطِلٍ ، وَإِنْ أُرِيدَ التَّجَوُّزُ بِالْجِنْسِ
 عَنْ حُكْمِهِ ، أَوْ أَضْمِرَ صَارَ الْمَعْنَى مِنْ غَيْرِ إِخْرَاجٍ مِنْ حُكْمِ الْجِنْسِ ،
 وَعَادَ الْأَوَّلُ ، وَهُوَ أَنَّ الْوَاقِعَ إِخْرَاجُ مَا بَعْدَ إِلَّا مُطْلَقًا مِنْ حُكْمِ
 مَا قَبْلَهَا ، وَعَدَمُهُ مِنْ نَفْسِ الْجِنْسِ ، وَوُجْهَ الْمُخْتَارِ بِأَنَّ عُلَمَاءَ الْأَمْصَارِ
 رَدُّوهُ إِلَى الْمُتَّصِلِ ، وَإِنْ خِلَافَ الظَّاهِرِ ، فَحَمَلُوا لَهُ أَلْفٌ إِلَّا كَرًّا عَلَى
 قِيمَتِهِ ، وَلِأَنَّهُ يَتَبَادَرُ مِنْ نَحْوِ : جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا قَبْلَ ذِكْرِ زَيْدٍ ، أَوْ
 حَمَارٍ أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَ بَعْضَ الْقَوْمِ عَنْ حُكْمِهِمْ ، فَيُشْرَأَبُّ إِلَى
 أَنَّهُ أَيُّهُمْ ، وَلَوْ كَانَتْ حَقِيقَةً فِي إِخْرَاجِ الْأَعْمِ مِنْهُ مِنْ حُكْمِهِ لَمْ
 يَتَبَادَرُ مُعَيَّنٌ ، لَا يَقَالُ جَازَ لِعُرْوِضَ شَهْرَةٍ أَوْ جَبَّتِ الْأُنْتِقَالَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ
 نَادِرٌ لَا يُعْتَبَرُ بِهِ قَبْلَ فِعْلِيَّتِهِ ، وَإِلَّا بَطَلَ الْحَمْلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ عِنْدَ
 امْتِكَانِهَا وَغَيْرُ ذَلِكَ ، وَقَالَ الْغَزَالِيُّ فِي الْمُتَّصِلِ : قَوْلُ ذُو صَبْغٍ نَخْصُوصَةً
 دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْمَذْكُورَ بِهِ لَمْ يُرَدَّ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَفَادَ جِنْسُهُ أَنَّهُ لَيْفَزٌ
 الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيُّ ، وَنَخْصُوصَةً أَيْ مَعْنُودَةً ، وَهِيَ إِلَّا وَأَخَوَاتُهَا ، فَلَا نَسْبَ

أَنْ يُقَالَ يَرُدُّ عَلَى طَرْدِهِ الشَّرْطُ ، لَا التَّخْصِصُ بِهِ وَالْمَوْصُولُ وَصْفًا ،
وَالْمُسْتَقِلُّ ، وَدُفِعَ الْأَوَّلَانِ بَأْتَهُمَا لَا يُخْرِجَانِ الْمَذْكُورَ بَلْ غَيْرُهُ ، وَتَقَدَّمَ
التَّحْقِيقُ فِيهِ ، وَالْمُسْتَقِلُّ لَمْ يَوْضَعْ لِإِفَادَةِ الْمُخَالَفَةِ ، وَإِنَّمَا تَفْهَمُ بِمُلَاحَظَتِهِمَا
وَقَلَى عَكْسِهِ شَخْصٌ جَاءُوا إِلَّا زَيْدًا ، وَسَاثُرُهَا ، وَرَدَّ بِظُهُورِ إِنْ الْمُرَادَ
جِنْسُ الْأَسْتِثْنَاءِ الْمُتَّصِلِ ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ ، وَعَدَمُ وَرُودِهِ عَلَى كَوْنِهِ
تَعْرِيفًا لِلْأَدَوَاتِ يُفِيدُ الْعُمُومَ ، وَعَلَى كَوْنِهِ لِمَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَدَاةُ
الْإِسْتِثْنَاءِ لِيَكُونَ الْمِثَالُ مِنْ أَفْرَادِ الْمَعْرِفِ ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ صَادِقٌ عَلَيْهِ
إِذَا الْجِنْسُ قَوْلٌ كُلِّيٌّ لَا يَنْتَحَقُّ خَارِجًا إِلَّا فِي ضَمَنِ أَدَاةٍ ، وَهُوَ نَفْسُهُ
ذُو الصَّيْغِ ، وَتَصْدُقُ عَلَى الْكُلِّيِّ الْكَائِنِ فِي ضَمَنِ إِلَّا فِي الْمِثَالِ ذَلِكَ ،
وَقِيلَ لَفْظٌ مُتَّصِلٌ بِجُمْلَةٍ لَا يَسْتَقِلُّ دَالٌّ عَلَى أَنَّ مَذْلُولَهُ غَيْرُ مُرَادٍ بِمَا
انْصَلَّ بِهِ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَلَا صِفَةٍ وَلَا غَايَةٍ ، وَعَلَى طَرْدِهِ قَامُوا لَا زَيْدًا ،
وَدُفِعَ بِمَا ذَكَرْنَا ، وَعَلَى عَكْسِهِ الْمُرْعُغُ لِلْفَاعِلِ ، وَدُفِعَ بِأَنَّ مَا قَبْلَهُ فِي
تَقْدِيرِهَا ، وَعَلَى هَذَا مَنْ يَقْدَرُ فَاعِلًا عَامًّا وَلَعَلَّ الْمَعْرِفَ يَرَاهُ ثُمَّ يَفْسُدُ
بِأَنَّ كُلَّ مُسْتَنْثَى مُتَّصِلٍ مُرَادٌ بِالْأَوَّلِ ، وَيُدْفَعُ بِمَنْعِهِ ، وَلَوْ سَلِمَ فَغَيْرُ
مُرَادٍ بِالْحُكْمِ وَهَذَا أَيْضًا لِمَا لَهُ الْأَوَّلُ فَلَا يَكُونُ الْأَوَّلَى إِخْرَاجٌ إِلَّا
أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ مَهْبَعِهِ إِلَّا مَعْنَى الْأَوَّلَى تَعْرِيفُ
الْمَصْدَرِيِّ الَّذِي هُوَ التَّخْصِصُ الْخَاصُّ وَتَرْكُ مَا بِهِ ، وَلَيْسَ هُوَ كَذَلِكَ
فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يَعْرِفُ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ لَفْظُ

الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ مَاهِيَّتِي الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْقَطِعِ غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ حَقِيقَةً فِيهَا
مُشْتَرَكًا أَوْ مُتَوَاطِئًا إِلَّا أَصْطِلَاحًا ، وَنَظَرُ الْأُصُولِيِّ فِي مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ
مِنْ جِهَةِ اللُّغَةِ ، وَيُمْكِنُ تَعْرِيفُهُمَا لَا مِنْ حَيْثُ هُمَا مَذْلُولَا لَفْظٍ أَصْلًا ،
أَوْ مَذْلُولَا لَفْظٍ لُغَوِيٍّ هُوَ الْأَدَوَاتُ ، فَالِاسْتِثْنَاءُ أَيْ مَا تُفِيدُهُ إِلَّا
وَأَخَوَاتُهَا الْمَعْرُوفَةُ إِخْرَاجُهَا : أَيْ مَنَعُهَا مِنَ الدُّخُولِ أَشْتَهَرَ فِيهِ مِنَ
الْحُكْمِ أَوِ الصَّدْرِ مَعَهُ

مسئلة

الِاتِّفَاقُ أَنَّ مَا بَعْدَ إِلَّا يُخْرَجُ مِنْ حُكْمِ الصَّدْرِ أَيْ لَمْ يُرَدِّ بِهِ
فَالْمُقَرَّرُ بِهِ لَيْسَ إِلَّا سَبْعَةٌ ، فِي عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةٌ ، وَاخْتَلَفَ فِي تَقْدِيرِ
دَلَالَتِهِ فَالْأَكْثَرُ أُرِيدَ سَبْعَةٌ ، وَإِلَّا قَرِيبَتُهُ ، وَالِاتِّفَاقُ أَنَّ التَّخْصِصَ
كَذَلِكَ ، وَقِيلَ أُرِيدَ عَشْرَةٌ ، ثُمَّ أُخْرِجَ ، ثُمَّ حُكِمَ عَلَى الْبَاقِي ،
وَالْمُرَادُ أُرِيدَ عَشْرَةٌ وَحُكِمَ عَلَى سَبْعَةٍ ، فَإِرَادَةُ الْعَشْرَةِ بَاقٍ بَعْدَ
الْحُكْمِ ، وَإِلَّا رَجَعَ إِلَى إِرَادَةِ سَبْعَةٍ بِهِ مَعَ الْحُكْمِ عَلَيْهَا فَلَمْ يَزِدْ
عَلَى الْأَوَّلِ إِلَّا بَتَّ كَلْفٍ لَا فَايِدَةَ لَهُ ، وَاخْتَارَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِالْقَطْعِ
بِاسْتِثْنَاءِ نِصْفِهَا فِي : أَشْتَرَيْتُ الْجَارِيَةَ إِلَّا نِصْفَهَا فَكَانَ مُرَادًا ، وَإِلَّا
كَانَ مِنْ نِصْفِهَا فَهُوَ مُسْتَفْرَقٌ ، أَوِ الْمَخْرَجُ الرَّبْعُ لِأَنَّ الْبَاقِي مِنَ النِّصْفِ
بَعْدَ إِخْرَاجِ النِّصْفِ مِنْهُ الرَّبْعُ وَيَتَسَلَّسَلُ أَيْ يَنْتَهِي إِلَى إِخْرَاجِ
الْجُزْءِ غَيْرِ الْمُتَجَزِّئِ مِنْهُ ، وَعَلِمْتُ أَنَّ الْإِخْرَاجَ بَحَازٍ عَنْ عَدَمِ الْإِرَادَةِ

عِنْدَهُمْ ، وَإِلَّا نِصْفَهَا بَيَانُ إِرَادَةِ النَّصْفِ بِلَفْظِهَا ، وَلَا يَنْسَلْسِلُ لِعَدَمِ
حَقِيقَةِ الْإِخْرَاجِ ، وَأَيْضًا الضَّمِيرُ لِلْجَارِيَةِ ، وَيُدْفَعُ بِأَنَّ الْمَرْجِعَ اللَّفْظُ
لِأَنَّهُ لِرَبْطِ لَفْظٍ بِلَفْظٍ بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهُمَا ، لَا الْمُسَمَّى فَيَرْجِعُ إِلَى لَفْظِ
الْجَارِيَةِ مُرَادًا بِهِ بَعْضُهَا ، وَأَيْضًا إِجْمَاعُ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّهُ إِخْرَاجُ بَعْضٍ مِنْ
كُلٍّ ، وَعَرَفَتْ أَنَّهُ مَنَعُ دُخُولِهِ فِي الْكُلِّ ، فَالْإِجْمَاعُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ،
وَأَيْضًا تَبْطُلُ التَّصْوِصُ قُلْنَا : النَّصُّ وَالظَّاهِرُ سَوَاءٌ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِمَا فَلَا
تُصَوِّصَةٌ بِمَعْنَى رَفْعِ الْإِحْتِمَالِ مُطْلَقًا إِلَّا بِخَارِجٍ ، وَلَيْسَ الْعَدْدُ بِمُجَرَّدِهِ
مِنْهُ فَالْمُلَازِمَةُ مَمْنُوعَةٌ وَأَمَّا إِسْقَاطُ مَا بَعْدَهَا فَيَبْقَى الْبَاقِي وَهُوَ فَرَعُ
إِرَادَةِ الْكُلِّ ، فَقَوْلُ الْأَكْثَرِ يَقْتَضِي أَنَّ الْإِسْقَاطَ ذِكْرُ مَا لَمْ يُرَدِّ وَنَسْبَتُهُ
لِلْمُسَمَّى لِيُعْرَفَ الْبَاقِي ، أَوْ بِالنَّسْبَةِ إِلَى مَدْلُولِهِ ، وَإِذَا لَمْ يَبْطُلِ الْأَوَّلُ
وَهُوَ أَقْلٌ تَكَلَّفًا تَعَيَّنَ ، وَلِأَنَّ الثَّانِي خَارِجٌ عَنْ قَانُونِ الْأَسْتِعْمَالِ ،
وَهُوَ إِيقَاعُ اللَّفْظِ فِي التَّرَكِيبِ لِيُحْكَمَ عَلَى وَضْعِهِ أَوْ مُرَادِهِ أَوْ بِهِمَا
وَلَا مُوجِبَ فَوْجَبَ نَفْيِهِ ، وَعَنِ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً لِمَدْلُولِ
سَبْعَةٍ كَسَبْعَةٍ ، وَرَدَّ بِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ اللَّغَةِ ، إِذْ لَا تَرْكِيبَ مِنْ ثَلَاثَةٍ
فِي غَيْرِ الْمَخْيَكِيِّ ، وَالْأَوَّلُ غَيْرُ مُضَافٍ وَلَا مُعْرَبٍ وَلَا حَرَفٍ ، وَبَلَزُومِ
عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى أَجْزَاءِ الْأَسْمِ وَهُوَ كَرَايَ زَيْدٍ لِعَدَمِ دَلَالَتِهِ ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ
أَحَدُ الْمَذْهَبَيْنِ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ مُفْرَدَاتِهِ فِي مَعَانِيهَا ، وَقَوْلُهُ بِإِزَاءِ سَبْعَةٍ
بِاعْتِبَارِ الْحَاصِلِ ، وَلِذَا شَبَّهَ فَأَنْتَقَى مَا بَنَاهُ بَعْضُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ تَخْصِصَهُ

كَفَهُمُ الْقَبِ الْمُقْتَضَى أَنْ لَا إِخْرَاجَ أَصْلًا. وَجْهُهُ أَنَّ الْحُكْمَ لَيْسَ إِلَّا عَلَى السَّبْعَةِ فَإِنَّمَا بِاعْتِبَارِهَا مَذْلُولًا بِحَاجَرِيَّا لِلتَّرْكِيبِ أَوْ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ مَعْنَاهُ الْمَتَبَادِيرُ فَيَكُونُ التَّرْكِيبُ حَقِيقَةً فِيهَا. هَذَا، وَبَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ قَالُوا: إِخْرَاجُ الْأِسْتِثْنَاءِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ بِطَرِيقِ الْمَعَارَضَةِ، وَعِنْدَنَا بَيَانٌ مَحْضٌ، ثُمَّ أَبْطَلُوهُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَهُوَ لَا يُوجِبُ إِلَّا فِي سَبْعَةٍ ثَبَتَ مَا لَيْسَ مِنْ مُحْتَمَلَاتِ اللَّفْظِ، فَإِنَّ الْعُسْرَةَ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا حَقِيقَةٌ وَلَا بِحَاجَرًا، بِخِلَافِ الْعَامِّ إِذْ لَا يَسْتَلْزِمُهُ، وَلَوْ سَلِمَ فَالْمُحَاجَرُ مَرْجُوحٌ فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ كَذَا نَقَلَهُ مُتَأَخِّرٌ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، وَأَنَّهُ عَلَى الْقَائِلِ عُسْرَةٌ فِي سَبْعَةٍ فَتَكُونُ الثَّلَاثَةُ مَسْكُوتَةً، وَكَأَنَّ هَذَا مِنْهُ الْإِزَامُ وَالْأَلْفَ الشَّافِعِيُّ لَا يَجْعَلُهَا مَسْكُوتَةً، وَغَيْرُهُ مِنْهُمْ نَقَلَهُ بِالْآيَةِ هَكَذَا: لَوْ كَانَ عَلَى الْمَعَارَضَةِ ثَبَتٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا حُكْمُ الْأَلْفِ بِمُثْلَتِهَا، ثُمَّ عَارَضَهُ فِي الْخَمْسِينَ، فَيَلْزَمُ كَذِبُ الْخَبَرِ فِي أَحَدِهَا، وَهَذَا هُوَ الْأَلِيقُ بِمَعْنَى الْمَعَارَضَةِ، وَإِلَّا فَالْحُكْمُ عَلَى سَبْعَةٍ وَتِسْعِينَ وَخَمْسِينَ بِالْإِثْبَاتِ لَا يُعَارِضُهُ نَقِيضُهُ عَنْ ثَلَاثَةٍ وَخَمْسِينَ، وَبَنَوَهُ عَلَى أَنَّ الْأِسْتِثْنَاءَ مِنَ النَّفْيِ إِنْبَاتٌ وَقَلْبُهُ مَقْذُوفًا عَنْ أَهْلِ الْأَغَةِ، وَعَلَى أَنَّ التَّوْحِيدَ فِي كَلِمَتِهِ بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ وَإِلَّا كَانَتْ مُجَرَّدَ نَفْيِ الْأُلُوْهِيَّةِ عَنْ غَيْرِهِ فَالْتَّزَمَتْهُ الطَّائِفَةُ الْقَائِلُونَ مِنْهُمْ مَا بَعْدَ إِلَّا مَسْكُوتٌ، وَأَنَّ التَّوْحِيدَ مِنَ النَّفْيِ الْقَوْلُ وَالْإِثْبَاتِ الْعِلْمِيُّ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يُفَكِّرُوا أُلُوْهِيَّتَهُ تَعَالَى: بَلْ أَشْرَكُوا

فَبِالنَّفْيِ عَنْ غَيْرِهِ يَنْتَفِي ، وَيَحْضُلُ التَّوْحِيدُ فَلَا تَكُونُ مِنَ الدَّهْرِيِّ
إِيَّاهُ ، وَالْجُمْهُورُ وَمِنْهُمْ طَائِفَةٌ مِنَ الْخَنْفِيَّةِ فِيمَا بَعْدَ إِلَّا بِالنَّقِيضِ وَهُوَ
الْأَوْجَهُ ، لِنَقْلِ الْأَسْتِثْنَاءِ مِنَ النَّفْيِ إِنْبَاتٌ إِلَى آخِرِهِ ، وَلَا يَسْتَلْزِمُ
كَوْنُ الْإِخْرَاجِ بِطَرِيقِ الْمَعَارِضَةِ لِعَدَمِ اتِّحَادِ مَحَلِّ النَّفْيِ وَالْإِنْبَاتِ كَمَا
ذَكَرْنَا آفًا ، وَقُلْ أَنَّهُ تَكَلَّمَ بِالْبَاقِي بَعْدَ الثَّنْيَا لَا يُنَافِيهِ فَجَازَ
اجْتِمَاعُهُمَا فَيَصْدُقُ أَنَّهُ تَكَلَّمَ بِالْبَاقِي بَعْدَ الثَّنْيَا بِاعْتِبَارِ الْحَاصِلِ مِنْ
مَجْمُوعِ التَّرْكِيبِ ، وَنَفْيِ وَإِنْبَاتِ بِاعْتِبَارِ الْأَجْزَاءِ ، وَنَحْوُ لَا صَلَاةَ
إِلَّا بِطَهْوٍ يُفِيدُ ثُبُوتَهَا مَعَ الطَّهْوِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَغَايَتُهُ تَكَلَّمَ بِعَامٍ
مَخْصُوصٍ غَيْرِ أَنَّ قَوْلَ الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ . الثَّانِي إِشَارَةٌ وَهُوَ مَنْطُوقٌ
غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالسَّوْقِ إِلَى مَا مَرَّ ، وَقَوْلُ الْهِدَايَةِ فِيمَا أَنْتَ إِلَّا حُرٌّ يَعْنِي
لِأَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ مِنَ النَّفْيِ إِنْبَاتٌ عَلَى وَجْهِ التَّأَكِيدِ كَمَا فِي كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ
ظَاهِرٌ فِي الْعِبَارَةِ ، وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ مَنْطُوقٌ إِشَارَةٌ تَارَةً وَعِبَارَةٌ أُخْرَى
بِأَنَّهُ يُقْصَدُ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلِأَنَّ النَّفْيَ عَمَّا بَعْدَ إِلَّا يُفْهَمُ مِنَ اللَّفْظِ ، وَأَمَّا
الْإِتِّفَاقُ عَلَى أَنَّ إِلَّا لِلْمُخَالَفَةِ مَا بَعْدَهَا لِمَا قَبْلَهَا وَضَعًا فَلَا يُفِيدُ لِيَصْدُقَ
لِلْمُخَالَفَةِ بَعْدَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ فَلَا يَسْتَلْزِمُ الْحُكْمُ بِنَقِيضِهِ إِلَّا أَفْهَمُهُ
كَأَسَمِعْتُمْ ، ثُمَّ قَدْ يُقْصَدَانِ كَكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ وَالْمُفْرَغِ فِعْبَارَةً أَوْ غَيْرُ
لِثَانِي كَعَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةً لِفَهْمِ أَنَّ الْغَرَضَ السَّبْعَةُ فَإِشَارَةٌ ، وَلَمَّا
قَدْ أَنْ يَقُولَ بِحَقِيقَةِ الْمَعَارِضَةِ مُسْلِمٌ لِأَنَّهَا بِثُبُوتِ الْحُكْمَيْنِ وَهُوَ

التَّنَاقُضُ صَرَّحَ الْمُحَقِّقُونَ بِبَنَى الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ ، وَبِاتِّفَاقِ أَهْلِ
الدِّيَانَةِ أَنَّهُ بَيَانٌ مُحْضٌ كَسَائِرِ التَّخْصِصَاتِ ، وَإِنَّمَا هُوَ صُورَتُهَا نَظَرًا
إِلَى ظَاهِرِ إِسْنَادِ الصَّدْرِ ، وَلَا يُخْتَلَفُ فِيهِ كَالْتَّخْصِصِ بِغَيْرِهِ

[تَذْنِيبُهُ] جَوَازُ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْكَيْلِ قَوْلُهُ بِجِذْبِهِ مُتَفَاضِلًا
عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ ، لَا الشَّافِعِيَّةَ مَعَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَبِيعُوا
الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ ، قِيلَ لِلْمُعَارَضَةِ عِنْدَهُ فَعْنَى الْأُسْتِثْنَاءِ
لَكُمْ بَيْعُ طَعَامٍ مُسَاوٍ ، فَمَا سِوَاهُ مَنَعٌ بِالصَّدْرِ . وَالْحَنْفِيَّةُ لِأَحْكَمِ
فِي الثَّانِي وَهُوَ أُسْتِثْنَاءُ حَالِ الْمُسَاوَةِ مِنَ الثَّلَاثَةِ : الْمُجَازَفَةِ وَأَخْوِيهَا
وَالْكُلُّ يَسْتَنِدُ إِلَى الْكَيْلِ وَلَا يُلْزَمُ ، بَلْ لَا يُشْكِلُ عَلَى أَحَدٍ أَنَّهُ مُفَرَّغٌ
لِلْحَالِ فَلَزِمَ الْإِتِّصَالُ فَالْمَبْنَى تَقْدِيرُ نَوْعِ الْمُفَرَّغِ لَهُ ، أَوْ أَعْلَى أَيْ تَقْدِيرُ مَعْنَى
لَا إِعْرَابٍ ، فَمَا فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ أَيْ إِنْسَانٌ لَا حَيَوَانٌ ، وَالْمُسَاوَةُ بِالْكَيْلِ
فَلَا تَبِيعُوا طَعَامًا يُكَالُ إِلَّا مُسَاوِيًا ، فَالْحِلُّ فِيمَا دُونَهُ بِالْأَصْلِ وَقَدَرُوا
طَعَامًا فِي حَالِ فَشَمِلَ الْقَلَّةَ ، أَمَّا ذَلِكَ فَمَبْنَى كَوْنِ الْحِلِّ فِي التَّسَاوِيِ
بِالْأَصْلِ أَوْ بِالْمَنْطُوقِ ثُمَّ هُوَ عَلَى الطَّائِفَةِ الْأُولَى

مسئلة

يُشْتَرَطُ فِيهِ الْإِتِّصَالُ إِلَّا لِنَفْسٍ أَوْ سَعَالٍ أَوْ أَخَذٍ فَمِنْ وَنَحْوِهِ وَعَنْ
أَبْنِ عَبَّاسٍ جَوَازُ الْفَضْلِ بِشَهْرِ وَسَنَةٍ وَمُطْلَقًا ، وَحُمِلَ عَلَى مَا إِذَا كَانَ
مَنْوِيًّا حَالِ التَّكْلُمِ وَيُدَيْنُ ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ ، وَعَنْ طَاوُسٍ وَالْحَسَنِ

تَقْيِيدُهُ بِالْمَجْلِسِ . لَنَا لَوْ تَأَخَّرَ لَمْ يُعَيِّنْ تَعَالَى لِرَبِّ أَثُوبَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ أَخَذَ الضَّغْبَ ، وَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلْيُكْفَرْ مُقْتَصِرًا إِذْ لَمْ يَتَعَيَّنْ مُخْلَصًا مَعَ اخْتِيَارِهِ الْأَيْسَرَ لَهُمْ دَائِمًا بِلَا تَفْصِيلٍ بَيْنَ مَنْوِيٍّ وَمُدَّةٍ وَغَيْرِهِمَا ، وَأَيْضًا لَمْ يَجْزِمْ بِطَلَاقٍ ، وَعِتَاقٍ ، وَكَذِبٍ وَصِدْقٍ وَلَا عَقْدٍ . وَدَفَعَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَتَبَ الْمَنْصُورِ بِلُزُومِ عَدَمِ لُزُومِ عَقْدِ الْبَيْعَةِ . قَالُوا : أَلْحَقْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ لَا غَرْوَنَ قُرَيْشًا بَعْدَ سَنَةِ قُلْنَا بِتَقْدِيرِ اسْتِثْنَائِهِ لَا غَرْوَنَ ، وَحَمَلَهُ عَلَى الشُّكُوتِ الْعَارِضِ مَعَ قَلِيلِ هَذِهِ الْمُدَّةِ مُمْتَنِعٌ . قَالُوا سَأَلَهُ الْيَهُودُ عَنْ مُدَّةِ أَهْلِ الْكَهْفِ ، فَقَالَ : غَدًا أُجِيبُكُمْ ، فَتَأَخَّرَ الْوَحْيُ بِضَمَّةٍ عَشَرَ يَوْمًا ، ثُمَّ أُنْزِلَ : وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ الْآيَةَ ، فَقَالُوا قُلْنَا كَالْأَوَّلِ جَمْعًا ، وَيُحْزَرُ فِيهِ أُمْتِثُلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَكَوْنُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَرَبِيًّا مُعَارِضٌ بِعَلِيٍّ وَغَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ ، أَوْ مُرَادُهُ الْأُمُورُ بِهِ ، وَقِيلَ لَمْ يَقُلْهُ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَحِكَايَةُ الْمَنْصُورِ تَبَعْدُهَا وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَنْزَامَ الْجَوَابَ عَنْ فَضْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَغْنَى إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ خِلَافَهُ ، فَهُوَ مِنَ الْأَحْوَالِ ، أَوْ لَا فَرْقَ وَإِلَّا فَلَيْسَ مِنْ مَفْهُومِ حَلِّ النَّزَاعِ

مسئلة

الْمُسْتَعْرِقُ بِالْجُلِّ ، وَفَصْلُهُ الْحَنْفِيَّةُ إِلَى مَا يَلْفِظُ الصَّدْرُ أَوْ مَسَاوِيهِ

فَيَسْتَنْعِمْ ، وَمَا يَغْيِرُهُمَا كَعَبِيدِي أَخْرَارٍ إِلَّا هَؤُلَاءِ ، أَوْ إِلَّا سَالِمًا ،
وَعَانِمًا ، وَرَاشِدًا ، وَهُمْ الْكُلُّ ، وَكَذَا نِسَائِي إِلَّا فُلَانَةً ، وَفُلَانَةً ،
وَفُلَانَةً فَلَا . وَالْأَكْثَرُ عَلَى جَوَازِ الْأَكْثَرِ وَالنِّصْفِ ، وَمَنْعَهُمَا الْحَمَائِلُ
وَالْقَاضِي ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ عَدَدًا صَرِيحًا . لَنَا فِي غَيْرِ الْعَدَدِ : إِنْ عِبَادِي
لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ وَهُمْ أَكْثَرُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى
وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ الْآيَةَ ، وَكُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ ، وَمِنْ
الْعَدَدِ إِنْجَاعُ الْأَمْصَارِ عَلَى نُزُومِ دِرْهَمٍ فِي عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ إِلَّا تِسْعَةً
قَالُوا : عَشْرَةٌ إِلَّا تِسْعَةً ، وَنِصْفُ ، وَثُلُثُ ، وَثُمَّ دِرْهَمٍ مُسْتَقْبَحٌ عَادَةً .
أُجِيبَ اسْتِثْنَاءُهَا لَا يَخْرُجُ عَنْ الصَّحَّةِ كَعَشْرَةِ الْأَدَائِقِ ، وَدَاهَا إِلَى عِشْرِينَ .
وَالْحَاصِلُ صَرْفُ الْقُبْحِ إِلَّا كَيْفِيَّةً اسْتِثْنَاءُ الْاَلْفِظِ ، لَا إِلَى مَعْنَاهُ .

مسئلة

الْحَنْفِيَّةُ شَرْطُ إِخْرَاجِهِ كَوْنُهُ مِنَ الْمَوْجِبِ قَصْدًا لَا ضِيغًا فَلِذَا
أَبْطَلَ أَبُو يُوسُفَ اسْتِثْنَاءَ الْإِقْرَارِ مِنَ الْخُصُومَةِ فِي التَّوَكُّلِ بِهَا لِأَنَّ
ثُبُوتَهُ بِتَحْصِينِ الْوَكَالَةِ إِقَامَتَهُ مُقَامَ نَفْسِهِ ، إِذَا الْخُصُومَةُ لَا تَنْتَظِمُهُ ، وَإِنَّمَا
أَجَازَهُ مُحَدِّدٌ لِاعْتِبَارِهَا بِحَاجَازٍ فِي الْجَوَابِ فَكَانَ مِنْ أَفْرَادِهِ ، وَعَلَى هَذَا
صَحَّ اسْتِثْنَاءُ الْإِنْكَارِ أَيْضًا عِنْدَهُ ، وَبَطَلَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لِأَنَّهُ
مُسْتَفْرَقٌ

مسئلة

إِذَا تَعَقَّبَ مُجَلَّأً بِالْوَاوِ وَنَحْوَهَا فَالْشَّافِعِيَّةُ قَالُوا : يَتَعَلَّقُ بِالْكَلِّ ظَاهِرًا ، وَقَوْلُ أَبِي الْحُسَيْنِ إِنْ ظَهَرَ الْإِضْرَابُ عَنِ الْأَوَّلِ فَلِلْآخِرِ ، وَإِلَّا فَلِلْكَلِّ كَكَوْنِ الثَّانِي ضَمِيرَ الْأَوَّلِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِيمَا يَذْكُرُ أَوْ اشْتَرَكَا فِي الْغَرَضِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ . لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ إِلَّا بِتَفْصِيلِ الْقَرِينَةِ إِلَى اخْتِلَافِهَا نَوْعًا بِالْإِنْشَائِيَّةِ ، وَالْخَبَرِيَّةِ ، وَالْأَمْرِ ، وَالنَّهْيِ ، وَيَقْتَضِي فِي أَكْرَمِ بَنِي تَمِيمٍ ، وَبَنُو تَمِيمٍ مُكْرَمُونَ إِلَّا زَيْدًا أَنْ إِكْرَامُهُ مَطْلُوبٌ غَيْرُ وَاقِعٍ أَوْ آسَمًا بِوُجُودِ الْإِسْمِ الصَّالِحِ لَتَعَلُّقِهِ فِي الثَّانِيَةِ غَيْرَ الْأَوَّلِ أَوْ حُكْمًا ، إِذْ حَاصِلُهُ تَعَلُّقُهُ بِالْكَلِّ إِلَّا بِقَاصِرٍ غَيْرَ أَنَّهُ جَعَلَ ذَلِكَ قَاصِرًا فَإِنْ لَمْ يُوَافِقْ عَلَيْهِ فَالْخِلَافُ فِي شَيْءٍ آخَرَ وَالْحَنْفِيَّةُ ، وَالْعَزَالِيُّ ، وَالْبَاقِلَانِيُّ ، وَالْمُرْتَضِيُّ بِالْآخِرَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ فِيمَا قَبْلَهَا ، قِيلَ فَالْحَنْفِيَّةُ لظُهُورِ الْإِقْتِصَارِ ، وَالْآخَرُونَ لِعَدَمِ ظُهُورِ الشُّمُولِ إِمَّا لِلِاشْتِرَاكِ بَيْنَ اخْرَاجِهِ مِمَّا يَلِيهِ قَطُّ وَالْكَلِّ ، أَوْ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ كَذَلِكَ أَوْ مَا يَلِيهِ فَلَزِمَ مَا يَلِيهِ وَمَا قِيلَ الْمُخْتَارُ أَنَّهُ مَعَ قَرِينَةِ الْإِشْطَاعِ لِلْآخِرَةِ الْإِتِّصَالُ لِلْكَلِّ ، وَإِلَّا فَالْوَقْفُ ، مَذْهَبُ الْوَقْفِ لِلِاتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ خَرَجَهُ مِنَ الْآخِرَةِ ، وَالْعَمَلُ بِالْقَرِينَةِ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُدَّعَى فِي كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّهُ مِنَ الْآخِرَةِ ، وَمَا زِيدَ مِنْ ظُهُورِ الْعَدَمِ أَخَذَ مِنْ أَسْنَدِ لَاهِمِ

بأنَّ شَرْطَهُ الْإِتِّصَالُ وَهُوَ مُنْتَفٍ فِي غَيْرِ الْآخِرَةِ ، وَمُقْتَضَاهُ عَدَمُ الصَّحَّةِ مُطْلَقًا وَهُوَ بَاطِلٌ ، إِذْ لَا يَمْتَنِعُ فِي الْكُلِّ بِالْدَّلِيلِ ، وَأَمَّا دَفْعُهُ بِأَنَّ الْجَمِيعَ كَالْجُمْلَةِ فَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ الْعُطْفُ يُصِيرُ الْمُتَعَدِّدَ إِلَى آخِرِهِ ، وَسَبْطُ بَطْلٍ ، وَبَقْوَاهُمْ عَمَلُهُ ضَرْوَرِيٌّ لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِهِ ، وَالْآخِرَةُ مُنْتَفِيَةٌ أَتَّفَاقًا ، وَمَا بِالضَّرُورَةِ بِقَدَرِهَا ، وَمُنْعٍ بِأَنَّهُ وَضَعِيٌّ قُلْنَا لَوْ سَلِمَ فَلَمَّا يَلِيهِ قَطُّ ، أَوِ الْكُلُّ مَمْنُوعٌ ، فَالْإِلَازِمُ لَزُومُهُ مِنَ الْآخِرَةِ ، وَالتَّوَقُّفُ فِيمَا قَبْلَهَا إِلَى الدَّلِيلِ ، وَأَيْضًا بِدَفْعِ الدَّلِيلِ الْمَعِينِ لَا يَنْدَفِعُ الْمَطْلُوبُ فَلَيْسَ كُنِ الْمَطْلُوبُ مَا ذَكَرْنَا . وَمِنْ أَدْلَتِهِمْ حُكْمُ الْأَوَّلِيِّ مُتَيَقِّنٌ ، وَرَفْعُهُ عَنِ الْبَعْضِ بِالِاسْتِثْنَاءِ مَشْكُوكٌ لِلشَّكِّ فِي تَعَلُّقِهِ بِهِ لَوْجِهَ الْإِشْتِرَاكِ اسْتَعْمِلَ فِيهِمَا ، وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ ، وَهُوَ إِنَّمَا يَفِيدُ لَزُومَ التَّوَقُّفِ فِيهَا لَا ظُهُورَ الْعَدَمِ أَوْ دَافِعَهُ الْمَجَازَ خَيْرٌ فَيُفِيدُهُ ، وَإِبْطَالُهُ بِهِوْلِهِمْ : لَا يَبْقَى مَعَ تَجْوِيزِهِ لِلْكُلِّ يَدْفَعُ بِمَا تَقَدَّمَ فِي اسْتِثْرَاطِ اتِّصَالِ الْمُخَصَّصِ ، أَوْ بِإِرَادَةِ الظُّهُورِ بِهِ ، وَمَا قِيلَ الْآخِرَةُ أَيْضًا كَذَلِكَ لِجَوَازِ رُجُوعِهِ إِلَى الْأَوَّلِيِّ بِالْدَّلِيلِ ، قُلْنَا الرِّفْعُ ظَاهِرٌ فِي الْآخِرَةِ ، وَلِذَا لَزِمَ فِيهَا أَتَّفَاقًا فَلَوْ تَمَّ تَوَقُّفٌ فِي الْكُلِّ ، وَهُوَ بَاطِلٌ ، وَحَاصِلُهُ تَرْجِيحُ الْمَجَازِ فَقِيًّا يَلِيهِ حَقِيقَةٌ ، وَفِي الْكُلِّ مَجَازٌ ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهَا فَيَمْتَنِعُ لِلْفَضْلِ حَقِيقَةٌ وَحُكْمًا ، وَفِي الْمَجَازِ يُتَوَقَّفُ عَلَى الْقَرِينَةِ وَالْعَلَاqَةِ تَشْبِيهِهُ بِالْجَمِيعِ الْعُطْفِ ، بِخِلَافِ الْإِتِّصَالِ الصُّورِيِّ لِأَنَّهُ يَتَحَقَّقُ بِلاَ عُطْفٍ وَمَعَ

الإضراب ، وما قيل في وجهه الأشكال يُوجبُ الإشكالَ فَعَنَاهُ
يُخْرِجُ مِنَ الْأَوَّلَى ، وَلَا يُخْرِجُ فِتْوَوْكَ فِيهِ ، وَإِلَّا اقْتَضَى أَنْ يُتَوَقَّفَ
فِي الْأَخِيرَةِ أَيْضًا . الشَّافِعِيَّةُ الْعُطْفُ يُصِيرُ الْمُتَعَدَّدَ كَالْمُفْرَدِ . أُجِيبَ فِي
الْمُفْرَدَاتِ . وَمَا يُقَالُ هِيَ مِثْلُهَا إِذَا اسْتَشْنَاهُ فِيهَا مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ أَوْ الْمُسْنَدِ
إِلَيْهِ . أُجِيبَ بِأَنَّهُ إِذَا اتَّحَدَتْ جِهَةُ النَّسْبَةِ فِيهَا وَهُوَ الدَّلِيلُ كَكَوْنِهَا
صِلَةً لِلْقَطْعِ بِأَنْ نَحْوَ ضَرَبَ بَنُو تَمِيمٍ ، وَبَكَرُ شُجْعَانَ لَيْسَ فِي
حُكْمِهِ قَالُوا لَوْ قَالَ : لَا أَكَلْتُ وَلَا شَرِبْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى تَعَلَّقَ
بِهِمَا أُجِيبَ بِأَنَّهُ شَرْطٌ ، فَإِنْ أُلْحِقَ بِهِ قِيَاسٌ فِي اللَّغَةِ ، وَلَوْ سُلِّمَ
صِحَّتُهُ فَالْفَرْقُ أَنَّ الشَّرْطَ مُعَدَّرٌ تَقْدِيمُهُ ، وَلَوْ سُلِّمَ عَدَمُ لُزُومِهِ فَلِقَرِينَتُهُ
الْإِنِّصَالِ وَهُوَ الْحَلْفُ عَلَى الْكُلِّ قَالُوا قَدْ يَتَعَلَّقُ الْغَرَضُ بِهِ كَذَلِكَ
وَنَكَرَارُهُ يُسْتَهْجَنُ فَلَزِمَ ظُهُورُهُ فِيهَا قُلْنَا الْمُلَازِمَةُ مَمْنُوعَةٌ لِمَنْعِ
الِاسْتِهْجَانِ إِلَّا مَعَ اتِّحَادِ الْحُكْمِ الْمَخْرُجِ مِنْهُ ، وَلَوْ سُلِّمَ لَمْ يَتَعَيَّنْ طَرِيقًا
فَلْيَنْصِبْ قَرِينَةَ الْكُلِّ ، أَوْ يُصَرِّحْ بِهِ بَعْدَهُ قَالُوا صَالِحٌ فَالْقَصْرُ عَلَى
الْأَخِيرَةِ تَحْكُمُ . قُلْنَا إِرَادَتُهَا اتِّفَاقٌ ، وَالتَّرَدُّدُ فِيمَا قَبْلَهَا ، وَالصَّلَاحِيَّةُ
لَا تُوجِبُ ظُهُورَهُ فِيهِ كَالْجَمْعِ الْمُنْكَرِ فِي الْإِسْتِغْرَاقِ . قَالُوا لَوْ قَالَ عَلَى
خَمْسَةٍ ، وَخَمْسَةِ إِلَّا سِتَّةً ، فَبِالْكُلِّ قُلْنَا بَعْدَ كَوْنِهِ مُفْرَدًا أَوْجَبَهُ
تَمَيُّنُهُ لِلصَّحَّةِ

[تَنْبِيْهِهٖ] بُنِيَ عَلَى الْخِلَافِ وَجُوبُ رَدِّ شَهَادَةِ الْمَحْدُودِ فِي

قَذِفَ عِنْدَ الْحَنْفِيَةِ لِقَصْرِ : إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا . عَلَى مَا يَلِيهِ : وَأُولَئِكَ هُمُ
الْفَاسِقُونَ . خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ رَدًّا لَهُ إِلَيْهِ مَعَ : لَا تَقْبَلُوا ، وَلَوْلَا
مَنْعُ الدَّلِيلِ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِالْأَوَّلِ تَعَلَّقَ بِهِ ، ثُمَّ قِيلَ الْأَسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ
لِأَنَّ الْفَاسِقِينَ لَمْ يَتَنَاوَلَ التَّائِبِينَ ، وَالْأَوَجُّهُ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ مِنْ أُولَئِكَ
أَعْنَى الَّذِينَ يَرْمُونَ

مسئلة

إِذَا خُصَّ الْعَامُّ كَانَ مَجَازًا فِي الْبَاقِي عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَبَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ
إِلَّا أَنَّهُ لَا تَخْصِيصَ لِأَكْثَرِهِمْ إِلَّا بِمُسْتَقِلٍّ عَلَى مَا سَبَقَ ، وَبَعْضُهُمْ
كَالسَّرْحَسِيِّ وَالْحَنَابِلَةِ حَقِيقَةً . وَبَعْضُهُمْ ، وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ حَقِيقَةً فِي الْبَاقِي
مَجَازًا فِي الْإِقْتِصَارِ . وَالشَّافِعِيُّ عَنِ الرَّازِيِّ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ ، وَهُوَ الْجِصَّاصُ
إِنْ كَانَ الْبَاقِي كَثْرَةً يَعْمُرُ ضَبْطُهَا حَقِيقَةً وَإِلَّا فَمَجَازٌ ، وَالْحَنْفِيَّةُ عَنْهُ
إِنْ كَانَ جَمْعًا فَقَطْ ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ إِنْ خُصَّ بِمَا لَا يَسْتَقِلُّ حَقِيقَةً . الْقَاضِي
إِنْ خُصَّ بِشَرْطٍ أَوْ اسْتِثْنَاءٍ ، وَقِيلَ إِنْ خُصَّ بِلَفْظٍ . عَبْدُ الْجَبَّارِ إِنْ
خُصَّ بِشَرْطٍ أَوْ صِفَةٍ . لَنَا الْفَرَضُ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْأَسْتِغْرَاقِ عَلَى الْخُصُوصِ
فَلَوْ كَانَ لِلْبَاقِي فَقَطْ حَقِيقَةً كَانَ مُشْتَرَكًا وَهُوَ غَيْرُ الْمَفْرُوضِ ، وَدُفِعَ
بِأَنَّهُ فِي صُورَةِ التَّخْصِيصِ لِلْأَسْتِغْرَاقِ ، لِأَنَّ أَكْرَمَ بَنِي تَيْمِيمٍ الطَّوَالِ
عَلَى تَقْدِيرِ مَنْ بَنَى تَيْمِيمٍ : أَيْ بَعْضِهِمْ ، فَلَزِمَ إِرَادَةُ كُلِّهِمْ ، وَإِلَّا كَانَ
الْمَعْنَى بَعْضُ بَعْضِهِمْ ، ثُمَّ عَرَضَ الْحُكْمُ فَخَرَجَ الْآخَرُ ، وَهَذَا لِإِرْمِ

فِي الْمُسْتَشْنَى عَلَى مَا قِيلَ ، وَيُمْكِنُ أَعْتِبَارُهُ فِي الْكُلِّ غَيْرَ أَنْ وَضَعَ
الْمُفْرَدَ وَاسْتَعْمَالَهُ لَيْسَ إِلَّا لِلتَّرَكِيبِ ، وَيَبْعُدُ أَنْ يُرَكَّبَهُ مُرِيدًا الْمَجْمُوعَ
لِيَحْكُمَ عَلَى الْبَعْضِ ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ بِلَا فَائِدَةٍ لِحَقَّةِ أَنْ يُرَادَ مِنْهُ لُغَةً
لِلْحُكْمِ عَلَيْهِ فَقَطْ ، وَلَوْ كَانَ عَدَدًا ، وَقَوْلُ السَّرْحِيِّ : صِيغَةُ الْعُمُومِ
لِلْكُلِّ ، وَمَعَ ذَلِكَ حَقِيقَةٌ فِيهَا وَرَاءَ الْخُصُوصِ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَتَنَاوَلُهُ مِنْ
حَيْثُ إِنَّهُ كُلُّ لَّا بَعْضٌ كَالِاسْتِثْنَاءِ يُصَيِّرُ الْكَلَامَ عِبَارَةً عَمَّا وَرَاءَ
الْمُسْتَشْنَى بِطَرِيقِ أَنَّهُ كُلُّ لَّا بَعْضٌ ، إِنْ أَرَادَ بِوَضْعِهِ آخَرَ خَاصٍّ لَزِمَ
الِاسْتِرَاكُ ، أَوْ وَضَعَ الْجَارِ فَتَقْبِضُ مَطْلُوبِهِ ، فَإِنْ قِيلَ لِمَ لَمْ تَحْمِلْهُ
عَلَى أَنَّهُ لَّا يَشْتَرِطُ الِاسْتِغْرَاقُ . قُلْنَا الْكَلَامُ فِي الْعَامِّ إِذَا خُصَّ ، وَلَئِنَّمَا
يَقْبَلُهُ الصَّيْغَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ : كَالْجَمْعِ الْمُحَلِّيِّ وَنَحْوِهِ بِمَا أَتَّفَقَ عَلَى اسْتِغْرَاقِهِ
وَالْخِلَافُ فِي اشْتِرَاطِهِ فِي مُسَمًّى لَفْظِ عَامٍّ ، وَمَنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ وَإِنْ جَعَلَ
مِنْ صِيغَتِهِ الْجَمْعَ الْمُنْكَرًا لَا يُصَحِّحُ أَعْتِبَارُهُ هُنَا إِذْ لَا يَقْبَلُ الْإِخْرَاجُ
مِنْهُ ، وَلِذَا لَا يُسْتَشْنَى مِنْهُ ، وَمَا قِيلَ إِرَادَتُهُ لَيْسَ بِالْوَضْعِ الثَّانِي
وَالِاسْتِعْمَالِ بَلْ بِالْأَوَّلِ مَمْنُوعٌ ، بَلِ الْحَقِيقَةُ إِرَادَتُهُ الْأَوَّلُ مِنْ حَيْثُ هُوَ
دَاخِلٌ فِي تَمَامِ الْوَضْعِيِّ الْمُرَادِ لَا بِمُجَرَّدِ كَوْنِهِ تَمَامَ الْمُرَادِ بِالْحُكْمِ فَهُوَ
بِالثَّانِي . الْحَنَابِلَةُ تَنَاوَلُوهُ كَمَا كَانَ ، وَكَوْنُهُ مَعَ قَرِينَةِ الْاِقْتِصَارِ لَا يُغَيِّرُهُ
فَهُوَ حَقِيقَةٌ . قُلْنَا الْحَقِيقَةُ بِالِاسْتِعْمَالِ فِي الْمَعْنَى لَا التَّنَاوُلِ لِأَنَّهُ لِيَتَبَيَّنَ
لِلْوَضْعِ ثَابِتٌ لَهُ مُخْرَجٌ بَعْدَ التَّخْصِيسِ وَلِكُلِّ وَضْعِيٍّ حَالُ التَّجَوُّزِ

بِلَفْظِهِ الرَّازِي إِذَا بَقِيَ غَيْرُ مُنْخَصِرٍ فَهُوَ مَعْنَى الْعُمُومِ ، نَقَلَهُ الشَّافِعِيَّةُ عَنْهُ ، وَالْحَنَفِيَّةُ يَنْقُلُ مَذْهَبَهُ أَجْدَرُ ، وَهُوَ بِنَاءٌ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْإِسْتِغْرَاقِ ، وَغَلَطَ بِأَنَّ مُقْتَضَاهُ كَوْنُ الْخِلَافِ فِي لَفْظِ الْعُمُومِ لَا فِي الصَّيْغَةِ ، أَبُو الْحُسَيْنِ لَوْ كَانَ الْإِخْرَاجُ بِمَا لَا يَسْتَقِيلُ يُوجِبُ تَجَوُّزاً لَزِمَ كَوْنُ الْمُسْلِمِ لِلْمَعْمُودِ مَجَازاً وَالْجَوَابُ بِأَنَّ الْمَجْمُوعَ الدَّالَّ مُنْذَفِعٌ بِأَنَّهُ بَعْدَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُمَا كَلِمَتَانِ بَوْضَعَيْنِ رُكْبَتَا مَجْرَدٍ أَعْتِبَارٍ يُمَكِّنُ مِثْلُهُ فِي الْعَامِّ الْقَيِّدِ بِمَا يَسْتَقِيلُ ، وَإِلَّا فَتَحَكَّمُ مُحَضُّ الْقَاضِي وَعَبْدُ الْجَبَّارِ مِثْلُهُ فِيمَا لَمْ يُجْرَ جَاهُ * الْمَخْصَصُ بِاللَّفْظِ مِثْلُهُ وَهُوَ أَوْضَعُ . الْإِمَامُ الْجَمْعُ كَتَعَدَادِ الْآحَادِ ، وَفِيهِ إِذَا بَطَلَ إِرَادَةُ الْبَعْضِ لَمْ يَصِرِ الْبَاقِي مَجَازاً . أَجِيبَ أَنَّ الْحَاصِلَ وَاحِدٌ لِلِإِسْتِغْرَاقِ ، فَنِي بَعْضِهِ فَقَطْ مَجَازٌ ، وَمَا قِيلَ يُمَكِّنُ اللَّفْظُ بِحَيْثُمَتَيْنِ فَتَأْنِكَ بِأَعْتِبَارِ وَضْعِي الْحَقِيقِيِّ وَالْمَجَازِيِّ ، وَلَا يَلْزَمُ أَجْمَاعُهُمَا ، عَلَى أَنَّهُ قِيلَ اتَّفَاقُ نَفِيهِ . هَذَا ، وَلَمْ يَسْتَدِلَّ عَلَى شِقِّهِ الْآخَرِ ، وَهُوَ أَنَّهُ مَجَازٌ فِي الْإِقْتِصَارِ لِظَنِّهِ ظُهُورَهُ وَهُوَ غَلَطٌ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مَجَازاً بِأَعْتِبَارِ الْإِقْتِصَارِ إِلَّا لَوْ اسْتَعْمِلَ فِي مَعْنَى الْإِقْتِصَارِ ، وَانْتِفَاؤُهُ ظَاهِرٌ ، بَلْ الْإِقْتِصَارُ إِنَّمَا يَلْزَمُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْبَاقِي بِلَا زِيَادَةٍ ، فَهُوَ لَا يَلْزَمُ لَوْجُودِهِ لَا مُرَادٌ إِفَادَتُهُ بِهِ ، وَلَوْ أَرَادَ بِالْإِقْتِصَارِ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْبَاقِي بِلَا زِيَادَةٍ ، فَهُوَ شِقُّهُ الْأَوَّلُ ، وَعَلِمْتَ مَجَازِيَّتَهُ فِيهِ

مسئلة

الجمهور: العامُ المخصوصُ بمَجْمَلٍ ليسَ حُجَّةً ، كَلَّا تَقْتُلُوا بَعْضَهُمْ
وَمُؤْمِنِينَ حُجَّةً فخرُ الإسلامِ حُجَّةٌ فِيهَا ظَنِّيَّةُ الدَّلَالَةِ بَعْدَ أَنْ كَانَ
قَطْعِيَّةً ، وَقِيلَ يَسْقُطُ الْمُجْمَلُ وَالْعَامُّ كَمَا كَانَ فِي الْمُبَيَّنِّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
الْبَصْرِيُّ إِنْ كَانَ الْعَامُّ مُنْبِئًا عَنْهُ بِسُرْعَةٍ كَالْمُشْرِكِينَ فِي أَهْلِ الدِّمَةِ
وَالْأَفْلَاحِ فَلَيْسَ حُجَّةً كَالسَّارِقِ لَا يُدْبِي عَنْ سَارِقٍ نَصَابٍ ، وَمِنْ حِرْزِ
لِإِدْمِ الْإِنْتِقَالِ إِلَيْهِمَا . عَبْدُ الْجَبَّارِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُجْمَلًا فَهُوَ حُجَّةٌ
بِخِلَافِ الصَّلَاةِ ، فَإِنَّهُ بَعْدَ تَخْصِصِ الْحَائِضِ مِنْهُ يَفْتَقِرُ . الْبَلْخِيُّ مِنْ
مُجِزِي التَّخْصِصِ بِمُتَّصِلٍ حُجَّةٌ إِنْ خَصَّ بِهِ ، وَقِيلَ حُجَّةٌ فِي أَقْلٍ
الْجَمْعِ . أَبُو ثَوْرٍ لَيْسَ بِحُجَّةٍ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ عَنْهُ إِلَّا فِي أَخَصِّ الْخُصُوصِ
إِذَا عَلِمَ كَالْكِرْخِيِّ وَالْجُرْجَانِيِّ ، وَعِيسَى بْنُ أَبَانَ : أَيْ يَصِيرُ مُجْمَلًا فِيمَا
سِوَاهُ إِلَى الْبَيَانِ . لَنَا اسْتِدْلَالُ الصَّحَابَةِ بِهِ ، وَلَوْ قَالَ أَكْرَمُ بَنِي
نَحْمٍ ، وَلَا تُكْرَمُ فَلَانًا وَفُلَانًا فَتَرَكَ قُطْعَ بَعْضِيَانِهِ ، وَلِأَنَّ تَنَاوُلَ
الْبَاقِي بَعْدَهُ بَاقٍ ، وَحُجَّتُهُ فِيهِ كَانَ بِاعْتِبَارِهِ ، وَهَذَا اسْتِدْلَالُ الْمُطْلِقِ ،
وَيُدْفَعُ بِاسْتِدْلَالِهِمْ وَالْعِصْيَانِ فِي الْمُبَيَّنِّ ، وَالْحُجَّةُ فِيهِ قَبْلَهُ لِعَدَمِ الْأَجْمَالِ
وَبَقَاؤُهُ فِي الْمُبَيَّنِّ لَا الْمُجْمَلِ فخرُ الإسلامِ وَالْعَامُّ عِنْدَهُ كَالْخَاصِّ
لِلْمُخْصَصِ شَبَهُهُ الْإِسْتِثْنَاءُ لِبَيَانِهِ عَدَمَ إِرَادَةِ الْمَخْرَجِ ، وَالنَّاسِخِ
لِاسْتِقْلَالِهِ فَيَبْطُلُ إِذَا كَانَ نَجْهَوْلًا لِلثَّانِي ، وَيَبْقَى الْعَامُّ عَلَى قَطْعِيَّتِهِ

لِيُطْلَانَ النَّاسِخُ الْمَجْهُولُ ، وَيَبْطُلُ الْأَوَّلُ لِلأَوَّلِ ، وَفِي الْمَعْلُومِ شِبْهُ
النَّاسِخِ يُبْطَلُهُ لَصِحَّةُ تَعْلِيلِهِ ، وَجَهْلُ قَدْرِ الْمُتَعَدَّى إِلَيْهِ فَيُجْهَلُ
الْمُخْرَجُ ، وَشِبْهُ الْأُسْتِثْنَاءِ يُبْذَقِي قَطْعِيَّتَهُ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، لِأَنَّ إِعْمَالَ الشَّهَادَةِ
عِنْدَ الْإِمْكَانِ ، وَهُوَ مُنْتَفٍ فِي الْمَجْهُولِ ، بَلِ الْمُتَعَبَّرُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ مَعْنَوِيٌّ
وَشِبْهُ النَّاسِخِ طَرْدٌ لِأَنَّهُ فِي مُجَرَّدِ اللَّفْظِ ، وَعَلَى هَذَا تَبْطُلُ حُجَّتُهُ
كَالْمَجْهُورِ وَصِرُورَتُهُ ظَنِّيًّا فِي الْمَعْلُومِ لِمَا تَحَقَّقَ مِنْ عَدَمِ إِرَادَةِ مَعْنَاهُ
مَعَ أَحْتِمَالِ قِيَاسٍ آخَرَ مُخْرِجٍ وَهَذَا لِيَتَضَمَّنَهُ حُكْمًا لَا لِشِبْهِ النَّاسِخِ
بِاسْتِقْلَالٍ صِيغَتِهِ ، وَكَوْنِ السَّمْعِيِّ حُجَّةً فَرَعُ مَعْلُومِيَّةٍ مُحَلٍّ حُكْمِهِ ،
وَالْقَطْعُ بِنَفْسِهَا فِي نَحْوِ : لَا تَقْتُلُوا بَعْضَهُمْ ، فَإِنْ دُفِعَ بِثُبُوتِهَا فِي نَحْوِ
وَحَرَّمَ الرَّبُّ لِلْعَلَمِ بِحُلِّ الْبَيْعِ قُلْنَا إِنَّ عِلْمَهُ نَوْعًا مَعْرُوفًا مِنَ الْبَيْعِ
فَلَا إِجْمَالَ وَإِلَّا فَكَحَرَّمَ بَعْضُ الْبَيْعِ ، وَإِخْرَاجُ سَارِقٍ أَقَلٌّ مِنَ الْمِخْنِ
مُدْعَى كُلِّ مَعْلُومِيَّةٍ كَمِيَّةٍ ثَلَاثَةٌ أَوْ عَشْرَةٌ فَلَيْسَ مِنْهُ أَوْ تَوَقَّفُوا أَوْ لَا
حَتَّى بَانَ عَلَى الْإِخْتِلَافِ ، وَقَوْلُهُ وَبِالتَّعْلِيلِ لَا يُدْرَى قَدْرُ الْمُتَعَدَّى
إِلَيْهِ إِنْ أَرَادَ بِالْفِعْلِ لَيْسَ بِضَائِرٍ إِلَّا إِذَا لَزِمَ فِي حُجَّتِهِ فِي الْبَاقِي تَعَيَّنَ
عَدَدُهُ لَكِنْ اللَّازِمُ تَعَيُّنُ النَّوعِ وَالتَّعْلِيلُ يُفِيدُهُ لِأَنَّهَا وَصْفٌ ظَاهِرٌ
مُنْضَبٌ ، فَمَا تَحَقَّقَتْ فِيهِ ثَبَتَ خُرُوجُهُ ، وَمَالًا فَتَحَتِ الْعَامُّ أَوْ قَبْلَهُ
أَنْ يُمَجَرَّدَ عِلْمُ الْمُخَصَّصِ يَجِبُ التَّوَقُّفُ لِلْحُكْمِ بِأَنَّهُ مُعَلَّلٌ ظَاهِرًا وَلَا
يُدْرَى إِلَى آخِرِهِ ، فَقَوْلُ الْكَرْخِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْوَاقِعِيَّةِ لِأَنَّ مَعْنَاهُ

يَتَوَقَّفُ لِذَلِكَ إِلَى أَنْ يُسْتَنْبَطَ فَيُعْلَمَ الْمَخْرَجُ بِالْقِيَاسِ حِينَئِذٍ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَجْهُولِ ، وَزِيَادَةُ الْعَمَلِ بِالْعَامِّ قَبْلَ الْبَغْثِ عَنِ الْمُخَصَّصِ أَغْنَى الْقِيَاسَ الَّذِي حُكِمَ بِهِ الْحُكْمُ بِمَعْنَاوِلِيَّةِ التَّخْصِيسِ ، وَهُوَ حِينَئِذٍ أَحْسَنُ ، وَقَوْلُ الْإِسْقَاطِ مُطْلَقًا إِنْ صَحَّ وَهُوَ بَعِيدٌ سَاقِطٌ لِقَطْعِيَّتِهِ فِي أَحْصَ الْخُصُوصِ ، وَإِلَّا كَانَ نَسْخًا

مسئلة

الْقَائِلُونَ بِالْمَفْهُومِ خَصَّوْا بِهِ الْعَامَّ كَفِيَّ الْغَنَمِ زَكَاةً مَعَ فِي الْغَنَمِ السَّامَةِ زَكَاةً لِحُجْمِ الظَّنِّيَّةِ إِيَّاهُمَا ، وَمُسَاوَاتُهُمَا ظَنًّا لَيْسَ شَرْطًا لِلاتِّفَاقِ عَلَيْهِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ لِلْكِتَابِ بَعْدَ تَخْصِيسِهِ لِلْجَمْعِ ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ مَعَ ظَنِّيَّةِ الدَّلَالَةِ فِيهِمَا يَقْوَى ظَنُّ الْخُصُوصِ لِغَلَبَتِهِ فِي الْعَامِّ

مسئلة

الْعَادَةُ الْعُرْفُ الْعَمَلِيُّ مُخَصَّصٌ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيَّةِ كَحَرَمَتِ الطَّعَامِ ، وَعَادَتُهُمْ أَكْلُ الْبُرِّ أَنْصَرَفَ إِلَيْهِ وَهُوَ الْوَجْهُ ، أَمَّا بِالْعُرْفِ الْقَوْلِيُّ فَاتَّفَاقُ كَالدَّابَّةِ عَلَى الْحِمَارِ ، وَالذَّرْهَمِ عَلَى النَّقْدِ الْغَالِبِ . لَنَا الْإِتِّفَاقُ عَلَى فَهْمِ الضَّانِّ بِخُصُوصِهِ فِي : اشْتَرَى لَحْمًا وَقَصَرَ الْأَمْرَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَتِ الْعَادَةُ أَكْلَهُ فَوَجَبَ كَالْقَوْلِيِّ لِاتِّحَادِ الْمُوجِبِ ، وَإِلْغَاءِ الْفَارِقِ بِالْإِطْلَاقِ وَالْعُمُومِ ، وَكَوْنُ دَلَالَةِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ دَلَالَةُ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ وَالْعَامِّ عَلَى الْفَرْدِ قَلْبُهُ كَذَلِكَ

[تَنْبِيهِ] مَثَلُ جَمْعٍ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ لِذَلِكَ بِالنَّذْرِ بِالصَّلَاةِ وَالْحَيِّ
يَنْصَرِفُ إِلَى الشَّرْعِيِّ ، وَقَدْ يُحَالُ غَيْرَ مُطَابِقٍ ، وَالْحَقُّ صِدْقُهُمَا عَلَيْهِمَا
إِذْ وَضَعَهُمْ تُتْرَكُ الْحَقِيقَةُ عَامًّا أَوْ غَيْرُهُ بِدَلَالَةِ الْعَادَةِ ، وَبِدَلَالَةِ اللَّفْظِ
فِي نَفْسِهِ أَيْ إِنْبَاءِ الْمَادَّةِ عَنْ كَمَالٍ فَيُخَصُّ بِمَا فِيهِ كَحَلْفِهِ لَا يَأْكُلُ
لَحْمًا ، وَلَا نَبْتًا مُعَمَّمَةً لَا يَدْخُلُ السَّمَكُ لِإِنْبَائِهِ عَنِ الشَّدَةِ بِالْدَمِّ ،
وَقَدْ يَدْخُلُ فِي الْعُرْفِيِّ نَعَمَ لَوْ أَنْفَرَدَ أَخْرَجَ ، وَلَوْ عَارَضَهُ قُدَّمَ الْعُرْفُ ،
وَقَوْلُهُ : كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي حُرٌّ لَا يَعْتَقُ مُكَاتَبُهُ أَوْ عَنْ نَقْصٍ فَلَا يَتَنَاوَلُ
ذَا كَمَالٍ كَحَلْفِهِ لَا يَأْكُلُ كُلُّ فَاكِهَةٍ لَا يَحْنَتُ بِالْعِنَبِ ، لِأَنَّ التَّرَكِيبَ
دَالٌّ عَلَى التَّبَعِيَّةِ ، وَالْقُصُورُ فِي الْقُصُودِ الْأَصْلِيِّ ، وَبِمَعْنَى مِنَ التَّشْكِيمِ
كَأَنَّ خَرَجْتَ فَطَالِقٌ عَقِيبَ نَهْيِهَا لَخُرْجَةِ لَجَّتْ فِيهَا لَا يَحْنَتُ بِهِ
بَعْدَ سَاعَةٍ ، وَتُسَمَّى يَمِينِ الْقَوْرِ ، وَحَقِيقَتُهُ دَلَالَةُ حَالِهَا ، وَبِدَلَالَةِ تَحَلُّ
الْكَلَامِ كَمَا تَمَّا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَرُفِعَ الْخَطَأُ ، وَقَدْ يَدْرَجُ هَذَا فِي
الْعَقْلِيِّ ، وَبِالسِّيَانِ كَطَلَّقِي أَمْرًا إِنْ كُنْتُ رَجُلًا ، فَإِنَّهُ لَا يُفِيدُ
التَّوَكُّلَ بِهِ ، وَيَأْتِي التَّخْصِصُ بِفِعْلِ الصَّحَابِيِّ

مسئلة

إِفْرَادُ فَرْدٍ مِنَ الْعَامِّ بِحُكْمِهِ لَا يُخَصِّصُهُ وَهُوَ قَلْبُ التَّنَافَرِ فِي
التَّخْصِصِ ، وَهُوَ قَصْرُهُ عَلَى غَيْرِ مُتَعَلِّقٍ دَلِيلُهُ بَلْ هَذَا قَصْرُهُ عَلَيْهِ
مِثَالُهُ : أَيُّمَا إِهَابٍ مَعَ قَوْلِهِ فِي شَاةٍ مَيْمُونَةٍ دِبَاغُهَا طَهُورُهَا وَمِنْهُ أَوْ

شِبْهَهُ جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا مَعَ وَتُرْبَتُهَا لَنَا لَا نَعَارُضَ فَوَجَبَ أَعْتِبَارُهُمَا فَلَا يَخْصُ الطَّهُورِيَّةُ التُّرَابَ مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ قَالُوا. الْمَفْهُومُ مُخَصَّصٌ. قُلْنَا مَمْنُوعٌ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ ، وَلَوْ سَلِمَ فَهَذَا مَفْهُومٌ لَقَبٍ مَرْدُودٌ

مسئلة

رُجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى الْبَعْضِ لَيْسَ تَخْصِيصًا ، مِثْلُ وَالْمُطْلَقَاتِ مَعَ وَبُؤْلَتُهُنَّ فَلَا يَخْصُ التَّرْبُصُ الرُّجْعِيَّاتِ وَأَبُو الْحُسَيْنِ وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ تَخْصِيصٌ ، وَهُوَ الْأَوَّجُهُ ، وَقِيلَ بِالْوَقْفِ. لَنَا حَقِيقَتُهُ رَابِطٌ لِمَعْنَى مُتَأَخِّرٍ مُتَقَدِّمٍ أَعَمٌّ مِنْ مَذْكَورٍ أَوْ مُقَدَّرٍ بِدَلِيلٍ عَلَى أَنَّهُ هُوَ ، فَلَا يَتَصَوَّرُ الْإِخْتِلَافُ ، وَمَا قِيلَ التَّجَوُّزُ فِيهِ غَيْرُ مَلْزُومٍ لِلتَّجَوُّزِ فِي الْأَوَّلِ فَبَعِيدٌ إِذْ رُجُوعُهُ إِلَى لَفْظِ الْأَوَّلِ بِأَعْتِبَارِ مَعْنَاهُ فَلَا يَتَصَوَّرُ كَوْنُهُ بِحَازًا ، فَإِذَا خَصَّ الرُّجْعِيَّاتِ مَعَ كَوْنِهِ عِبَارَةً عَنِ الْمُطْلَقَاتِ فَهِنَّ الْمُرَادُ بِهِ ، وَهُوَ التَّخْصِيصُ ، وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي جَوَابِ قَوْلِ الْوَاقِفِ لَا تَرْجُحَ لِأَعْتِبَارِ الْخُصُوصِ فِي أَحَدِهِمَا بَعِيْنُهُ : إِنَّ دَلَالََةَ الضَّمِيرِ أَوْفَعُ ، فَالتَّغْيِيرُ فِيهِ أَهْمَلُ لَا يُفِيدُ ، وَأَمْتَنَعَ الْخِلَافُ فِي الْآيَةِ فَبَطَلَ تَرْجِيحُهُ بِأَنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُهُ تَخْصِيصَ الْأَوَّلِ ، بِخِلَافِ قَلْبِهِ ، وَاللَّازِمُ فِي الْآيَةِ : إِمَّا عَوْدُهُ عَلَى مُقَدَّرٍ هُوَ الْمُتَصَّنُّ مَذْذُولًا لِمُتَصَّنٍّ ، وَإِمَّا عَلَيْهِ بِحَازًا ، وَوُجُوبُ تَرْبُصٍ غَيْرِ الرُّجْعِيَّاتِ بِدَلِيلٍ آخَرَ

مسئلة

وَلَيْسَتْ لِعَوِيَّةٍ مَبْدِئِيَّةٌ. الْأَعْلَى الْأَرْبَعَةُ يَجُوزُ التَّخْصِصُ بِالْقِيَاسِ
إِلَّا أَنَّ الْحَنْفِيَّةَ بِشَرْطِ تَخْصِصٍ بغيرِهِ وَتَقْيِيدُهُ بِالْقَبْلِيَّةِ لَا يَتَصَوَّرُ
وَقَدَرَمْتُ إِشَارَةً إِلَيْهِ فَاَلْمُرَادُ بِالْقَبْلِيَّةِ ظُهُورُ الْغَيْرِ سَابِقًا. ابْنُ سُرَيْجٍ إِذَا
كَانَ جَلِيًّا، وَقِيلَ إِنْ كَانَ أَصْلُهُ مُخْرَجًا مِنْ ذَلِكَ الْعُمُومِ بِنَصٍّ، وَالْجَبَّارُ
يُقَدِّمُ الْعَامَّ مُطْلَقًا، وَتَوَقَّفَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالْقَاضِي، وَقِيلَ إِنْ كَانَ أَصْلُهُ
مُحْصَصًا أَوْ الْعِلَّةُ بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ، وَإِلَّا أُعْتَبِرَتْ قَرَأْنُ التَّرْجِيحِ
وَأَخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ. لَنَا الْإِشْتِرَاكُ فِي الظَّنِّيَّةِ. أَمَّا الثَّلَاثَةُ فَمُطْلَقًا، وَأَمَّا
الطَّائِفَةُ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ فَبِالْتَّخْصِصِ، وَالتَّفَاوُتُ فِي الظَّنِّيَّةِ غَيْرُ مَا نَحْنُ
كَامِقَدِّمٍ، وَوَجْهُهُ إِعْمَالُهُمَا مَا أَمَكَّنَ، أَوْ تَرَجُّحُ الْمُخْصَصِ هُوَ الْوَاقِعُ
تَقَدَّمَ فَبَطَلَ تَوْجِيهُ الْأَخِيرِ بِكَوْنِ الْعِلَّةِ كَذَلِكَ تُوجِبُ كَوْنَ الْقِيَاسِ
كَالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ لِأَنَّ الْمُسْتَنْبَطَةَ دَلِيلٌ، وَوُجُوبُ الْإِعْمَالِ عَامٌّ وَهُوَ
قِيلَ الْمُسْتَنْبَطَةُ: إِمَّا رَاجِحَةٌ، أَوْ مُسَاوِيَةٌ، أَوْ مَرْجُوحَةٌ فَالْتَّخْصِصُ
عَلَى تَقْدِيرٍ، وَعَدَمُهُ عَلَى تَقْدِيرَيْنِ فَيَتَرَجَّحُ يُوجِبُ بَطْلَانَ الْمُخْصَصِ
مُطْلَقًا بَلِ الرَّجْحَانُ دَائِمِيٌّ بِإِعْمَالِهِمَا وَلَمَّا تَقَدَّمَ، وَلِالتَّخْصِصِ الْكِتَابُ
بِخَبَرِ الْوَاحِدِ. الْجَبَّائِيُّ يُلْزَمُ تَقْدِيمُ الْأَضْعَفِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْخَبَرِ
وَيَأْتِي جَوَابُهُ، وَبِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَ بَطَالِ أَحَدِهِمَا، وَهَذَا إِعْمَالُهُمَا، وَبِأَنَّ
يُخْصَصُ الْكِتَابُ بِالسُّنَّةِ وَبِالْمَفْهُومِ. قَالُوا: آخَرُ مُعَاذِ الْقِيَاسِ، وَأَقْرَبُ

أَحِبَّ أَمَّا الشُّنَّةَ أَيْضًا عَنِ الْكِتَابِ وَتَخْصِيصُهُ بِهَا اتِّفَاقٌ، وَأَيْضًا لَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ الْجَمْعَ عِنْدَ التَّفَارُضِ، وَالتَّخْصِيصُ مِنْهُ، وَلَهُ أَيْضًا دَلِيلُ اعْتِبَارِ الْقِيَاسِ الْإِجْمَاعُ، وَلَا إِجْمَاعَ عِنْدَ مُخَالَفَتِهِ الْعُمُومَ وَالْجَوَابُ إِذَا ثَبَتَ حُجَّتُهُ بِهِ ثَبَتَ حُكْمُهَا، وَمِنْهُ الْجَمْعُ مَا أُمِكنَ، وَلِلْمُفْضَلِ الثَّانِي الْمَوْثُورَةُ، وَالْحُصْصُ تَرْجِعَانِ إِلَى النَّصِّ حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ، وَإِذَا تَرَجَّحَ ظَنُّ التَّخْصِيصِ فَبِالْإِجْمَاعِ عَلَى اتِّبَاعِ الرَّاجِحِ، وَهَذَا عَلَى اعْتِبَارِ رُجْحَانِ ظَنِّ الْقِيَاسِ فِي تَخْصِيصِهِ، وَعَلِمْتَ انْتِفَاءَهُ أَوْ لَزُومَهُ بِإِلَّا تِلْكَ الْقِيُودِ الْوَاقِفُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا جِهَةٌ قَطْعٌ وَظَنٌّ فَيَتَوَقَّفُ قُلْنَا لَوْ لَمْ يَكُنْ مُرَجَّحٌ وَهُوَ إِعْمَالُهُمَا وَأَمَّا تَخْصِيصُ الْقُرْآنِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَتَقْيِيدُهُ بِهِ وَالْكِتَابِ بِالْكِتَابِ، وَالْإِجْمَاعِ، فِي مَوَاضِعِهَا وَأَمَّا بِالتَّقْرِيرِ كَلِمَةٍ بِفِعْلِ مُخَالِفٍ لِلْعَامِّ وَلَمْ يُنْكَرْهُ بِكَوْنِ الْفَاعِلِ مُخْصَصًا فَوَاجِبٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ أَهْضَمٌ مِنَ النَّسْخِ وَأَكْثَرُ، وَبَشَرَطِ كَوْنِ الْعِلْمِ عَقِيبَ ذِكْرِ الْعَامِّ فِي تَجْلِيهِهِ، وَإِلَّا فَتَنْسَخُ عِنْدَ شَارِطِي الْمُقَارَنَةِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، فَإِنْ عُلِّلَ ذَلِكَ تَعَدَّى إِلَى غَيْرِ الْفَاعِلِ وَيَأْنِي تَمَامُهُ، وَيَتَصَوَّرُ كَوْنُ فِعْلِ الصَّحَابِيِّ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ مُخْصَصًا إِذَا عُرِفَ عَلَيْهِ بِالْعَامِّ إِذْ قَالُوا بِحُجَّتِهِ حَمَلًا عَلَى عَلَيْهِ بِالْمُقَارِنِ وَهُوَ أَهْضَمٌ مِنْ حَمْلِهِمْ مَرْوِيَّةً عَلَى عَلَيْهِ بِالنَّاسِخِ.

مسئلة

الأكثر أن منتهى التخصيص جمع يزيد على نصفه ولا ينقص إلا في نحو علماء البلد مما ينحصر ، وقيل ثلاثة ، وقيل اثنان وقيل واحد ، وهو مختار الحنفية ، وما قيل الواحد فيما هو جنس والثلاثة فيما هو جمع ، فمرادهم المنكر صرح به وإرادة تامة الرجل ، والعبيد ، والنساء ، والطائفة بالجنس وهو معظم الأسترار وفيه الكلام ، وأما المنكر فمن الخاص خصوص جنس ما أسلفناه حقيقة في كل مرتبة ثلاثة أو أكثر . لأنها ما صدق كرجل في كل فرد زيد أو غيره ، ولو سلم فمؤمه لا يقبل حكم المسئلة إذ لا يقبل التخصيص كموم المعنى والفهوم على ما قيل ، وكونه قد يدخل عليهم أن الاستغراق ليس مسلوباً معنى الجمعية باللام بالمعهود الذهني شيء آخر ، واختار بعض من يجوز التخصيص بالانفصال أنه بالإسنياء والبدل واحد ، وبالصفة والشرط اثنان ، وبالانفصال في المحصور القليل إلى اثنين ، كقمت كل زنديق وهم ثلاثة ، أو أربعة ، وفي غير المحصور ، والعدد الكثير الأول ، وعلمت أن لاضاه له إلا أن يراد كثرة كثيرة عرفاً قالوا لو قال : قمت كل من في المدينة ، وقد قتل ثلاثة عدلاً لاغياً فبطل مذهب الاثنين والواحد والجواب أنه إذا لم يذكر دليل التخصيص معه ، فإن ذكر منعاً

إِلَّا أَنْ يُرَادَ أَنْحِطَاطُ رُتْبَةٍ ، وَلَيْسَ فِيهِ الْكَلَامُ ، وَتَعَيَّنُ الْإِثْنَيْنِ فِي الْقَلِيلِ كَقَتْلَتْ كُلَّ زَيْنَدِي لِإِثْنَيْنِ وَهُمْ أَرْبَعَةٌ حَتَّى أُمْتَنَعَ مَاذُونَهُمَا وَفِي الصَّفَةِ وَالشَّرْطِ بِلَا دَلِيلٍ ، وَمِنْ الْبَيِّنِ حِجَّةُ أَكْرَمِ النَّاسِ الْعُلَمَاءِ أَوْ إِنْ كَانُوا عُلَمَاءَ ، وَلَيْسَ فِي الْوُجُودِ إِلَّا عَالِمٌ لَزِمَ إِكْرَامُهُ وَهُوَ مَعْنَى التَّخْصِصِ ، وَمُعَيَّنُ الْجَمْعِ وَالْإِثْنَيْنِ مَا قِيلَ فِي الْجَمْعِ ، وَلَيْسَ شَيْءٌ إِذَا لَا تَلَازَمَ ، وَلَنَا الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ، وَالْمُرَادُ مُعَيَّنٌ ، فَإِنْ أُجِيبَ بِأَنَّ النَّاسَ لِلْمَعْنُودِ فَلَا عُمُومَ ، فَدَفُوعٌ بِأَنَّ كَوْنَ النَّاسِ الْمَعْنُودِ لِوَاحِدٍ مِثْلُهُ ، وَأَيْضًا لَا مَانِعَ لِعُمُومٍ مِنَ الْإِرَادَةِ بِالْقَرِينَةِ ، وَلِئِنْ يَعْذُّ لَاغِيًا إِذَا لَمْ يَنْصِبْهَا ، وَنَحْنُ أَشْتَرَطْنَا الْقَارَنَةَ فِي التَّخْصِصِ ، وَأَمَّا الْخَاصُّ فَعَلِمْتُ أَنَّهُ يَنْتَظِمُ الْمَطْلُوقَ وَمَا بَعْدَهُ أَمَّا الْمَطْلُوقُ فَمَادَّلَ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادٍ شَائِعٍ لَا قَيْدَ مَعَهُ مُسْتَقِلًّا لَفْظًا فَوَضَعُهُ لَهُ ، لِأَنَّ الدَّلَالََةَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ دَلِيلُهُ ، وَلِأَنَّ الْأَحْكَامَ عَلَى الْأَفْرَادِ وَالْوَضْعَ لِلِاسْتِعْمَالِ فَكَانَتْ دَلِيلُهُ ، وَالْقَضَايَا الطَّبِيعِيَّةُ لَا نِسْبَةَ لَهَا بِمَقَابِلِهَا فَاعْتِبَارُهَا قَلِيلُ الْوَضْعِ عَكْسُ الْمَقُولِ وَالْأَصُولِ ، فَالْمَاهِيَّةُ فِيهَا إِرَادَةٌ لَا دَلَالََةَ قَرِيبَتِهَا خُصُوصُ الْمَسْنَدِ ، وَنَحْوُهُ : فَلَا دَلِيلَ عَلَى وَضْعِ اللَّفْظِ لِلْمَاهِيَّةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ إِلَّا عِلْمُ الْجِنْسِ إِنْ قُلْنَا بِالْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اسْمِ الْجِنْسِ النَّكِرَةِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ إِذْ اخْتِلَافُ أَحْكَامِ اللَّفْظَيْنِ يُؤْذِنُ بِفَرْقٍ فِي اللَّفْظِ وَإِلَّا فَلَا فَقَدْ سَاوَى النَّكِرَةَ مَا لَمْ يَدْخُلْهَا عُمُومٌ ، وَالْمُعْرِفُ لَفْظًا

فَقَطُّ اشْتَرِ اللَّحْمَ ، قَبِينَ الْمَطْلَقِ وَالنَّكِرَةِ مُعْمُومٍ مِنْ وَجْهِ ، وَدَخَلَ
الْجَمْعُ الْمُنْكَرُ ، وَمَنْ خَالَفَ الدَّلِيلَ لَجَعَلَ النَّكِرَةَ لِلْمَاهِيَةِ أَخَذَ فِي
عِلْمِ الْجِنْسِ حُضُورَهَا الذَّهْنِيَّ فَكَانَ جُزْءَ مَسَامَاهُ ، وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ الْحُكْمَ
عَلَى أَسَامَةِ يَقَعُ عَلَى مَا صَدَقَ عَلَيْهِ مِنْ أَسَدٍ وَحُضُورِ ذَهْنِيٍّ ، أَوْ مُقَيَّدًا بِهِ
وَهُوَ مُنْتَفٍ ، وَلَوْ سَلِمَ فَقَدْ اسْتَقَلَّ مَا تَقَدَّمَ بِنَفْسِهِ ، فَالْحَقُّ الْأَوَّلُ وَكَذَا
مَنْ جَعَلَهَا قَسِيمَ الْمَطْلَقِ فِيهِ لِلْفَرْدِ وَهُوَ لِلْمَاهِيَةِ مَعَ كَوْنِهِ بِلاَ مُوجِبٍ
يَنْفِيهِ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى أَنَّ رَقَبَةَ مِنْ مِثْلِهِ وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ نَكِرَةٌ ، وَالْمُقَيَّدُ
مَا مَعَهُ فَاَلْمَعَارِفُ بِلاَ قَيْدٍ ثَالِثٌ ، وَقَدْ يُنْزَكُ فَيَدْخُلُ فِي الْمُقَيَّدِ ،
وَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ

مسئلة

إِذَا اخْتَلَفَ حُكْمُ مُطْلَقٍ وَمُقَيَّدِهِ لَمْ يُحْمَلْ إِلَّا ضَرُورَةً كَأَعْنَقِ
رَقَبَةٍ ، وَلَا تَمْلِكُ إِلَّا رَقَبَةً مُؤَمِّنَةً ، أَوْ اتَّحَدَا مُنْفِيَيْنِ فَمِنْ بَابِ آخَرٍ ،
أَوْ مُنْبَتَيْنِ مُتَّحِدِي السَّبَبِ وَرَدًا مَعًا حِمْلَ الْمَطْلَقِ عَلَيْهِ بَيَانًا ضَرُورَةً
أَنَّ السَّبَبَ الْوَاحِدَ لَا يُوجِبُ الْمُتَنَافِيَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ كَصَوْمِ الْيَمِينِ
عَلَى التَّقْدِيرِ ، أَوْ جِهَلِ فَلَا وَجْهَ عِنْدِي كَذَلِكَ حَمْلًا عَلَى الْمَعْيَةِ تَقْدِيمًا لِلْبَيَانِ
عَلَى النَّسْخِ عِنْدَ التَّرَدُّدِ لِلْأَغْلَبِيَّةِ مَعَ أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي التَّعَارُضِ يُؤْنِسُهُ
وَالْأَلْفَقِيدُ الْمَتَأَخَّرُ نَاسِخٌ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ أَيْ أُرِيدَ الْإِطْلَاقُ ، ثُمَّ
رُفِعَ بِالْقَيْدِ ، فَلِذَا لَمْ يَقَيَّدْ خَبَرُ الْوَاحِدِ عِنْدَهُمُ التَّوَاتُرَ ، وَهُوَ

الْمُسَمَّى بِالزِّيَادَةِ عَلَى النَّصِّ وَهُوَ الْأَوْجَهُ ، وَالشَّافِعِيَّةُ تَخْصِيصُهُ أَيْ يَبْنَى
 الْمُقَيَّدُ أَنَّهُ الْمُرَادُ بِالْمُطْلَقِ ، وَهُوَ مَعْنَى حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ ، وَقَوْلُهُمْ
 إِنَّهُ جَمْعٌ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ مُغَالَطَةٌ قَوْلُهُمْ لِأَنَّ الْعَمَلَ بِالْمُقَيَّدِ عَمَلٌ بِهِ . قُلْنَا
 بَلَى بِالْمُطْلَقِ الْكَائِنِ فِي ضَمَنِ الْمُقَيَّدِ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ وَهُوَ الْمُقَيَّدُ
 قَطُّ ، وَلَيْسَ الْعَمَلُ بِالْمُطْلَقِ كَذَلِكَ بَلَى أَنْ يُجْزَى كُلُّ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ
 مِنَ الْمُقَيَّدَاتِ ، وَمَنْشَأُ الْمَغْلَطَةِ أَنَّ الْمُطْلَقَ بِأَصْطِلَاحِ الْمَاهِيَةِ لَا بِشَرْطِ
 شَيْءٍ . لَكِنْ هُنَا بِشَرْطِ الْإِطْلَاقِ ، وَلِأَنَّ فِيهِ أُحْتِيَاطًا لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ
 مُكَلَّفًا بِالْمُقَيَّدِ ، وَاعْتِبَارُ الْمُطْلَقِ لَا يُتِمَّقَنُ مَعَهُ بِفِعْلِهِ قُلْنَا قَضَيْنَا
 عَهْدَتَهُ بِإِجَابِ الْمُقَيَّدِ ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي أَنَّهُ حَمْلُ بَيَانٍ أَوْ نَسْخٍ ،
 فَالْمُقَيَّدُ فِي حَوْلِ النَّزَاعِ إِنْبَاتُ أَنَّهُ بَيَانٌ ، وَلَهُمْ فِيهِ أَنَّهُ أَسهَلُ مِنَ النَّسْخِ
 فَوَجَبَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ . قُلْنَا إِذَا لَا مَانِعَ وَحَيْثُ كَانَ الْإِطْلَاقُ بِمَا يُرَادُ
 قَطْعًا ، وَثَبَتَ غَيْرَ مَقْرُونٍ بِمَا يَنْفِيهِ وَجَبَ اعْتِبَارُهُ كَذَلِكَ عَلَى نَحْوِ
 مَا قَدَّمْنَاهُ فِي تَخْصِيصِ الْمُتَأَخَّرِ ، وَمَا قِيلَ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْمُقَيَّدُ الْمُتَأَخَّرُ بَيَانًا
 لَكَانَ كُلُّ تَخْصِيصٍ نَسْخًا تَمْنُوعُ الْمُلَازِمَةِ ، بَلَى اللَّازِمُ كَوْنُ كُلِّ
 مُتَأَخَّرٍ نَاسِخًا لَا تَخْصِيصًا ، وَبِهِ قَوْلُ ، عَلَى أَنَّ فِي عِبَارَتِهِ مُنَاقَشَةً بِقَلِيلٍ
 تَأْمُلُ ، ثُمَّ أُجِيبَ فِي أَصُولِهِمْ بِأَنَّ فِي التَّقْيِيدِ حُكْمًا شَرْعِيًّا لَمْ يَكُنْ
 ثَابِتًا قَبْلُ ، بِخِلَافِ التَّخْصِيصِ ، فَإِنَّهُ دَفَعُ لِبَعْضِ حُكْمِ الْأَوَّلِ ، وَيَنْبُو
 عَنِ الْفَرِيقَيْنِ ، فَإِنَّ الْمُطْلَقَ مُرَادٌ بِحُكْمِ الْمُقَيَّدِ إِذَا وَجَبَ الْحَمْلُ اتِّفَاقًا

وَالزَّامُهُمْ كَوْنِ الْمُطْلَقِ الْمُتَأَخَّرِ نَسْخًا لَا أَعْلَمُ فِيهِ تَضَرُّجًا مِنَ الْحَنْفِيَّةِ
وَعُرِفَ إِيجَابُهُمْ وَضَلَّ بَيَانِ الرُّادِ بِالْمُطْلَقِ كَقَوْلِهِمْ فِي تَخْصِصِ الْعَامِّ
بِذَلِكَ الْوَجْهِ، وَيَجِيءُ فِيهِ مَا قَدَّمَاهُ مِنْ وَجُوبِ إِرَادَتِهِمْ مِثْلَ قَوْلِ أَبِي
الْحُسَيْنِ مِنَ الْإِجْمَالِيِّ كَهَذَا الْإِطْلَاقُ مُقَيَّدٌ، وَيَصِيرُ مُجْمَلًا أَوْ التَّفْصِيلِيُّ،
وَلَمَّا أَنْ نَلْتَزِمَهُ عَلَى قِيَاسِ نَسْخِ الْعَامِّ الْمُتَأَخَّرِ الْخَاصَّ الْمُتَقَدِّمَ عِنْدَهُمْ
وَمَعْنَى النِّسْخِ فِيهِ نَسْخُ الْقَضْرِ عَلَى الْمُقَيَّدِ، أَوْ مُخْتَلَفِي السَّبَبِ كَالِإِطْلَاقِ
الرَّقَبَةِ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَتَقْيِيدِهَا فِي الْقَتْلِ، فَعَنِ الشَّافِعِيِّ يُحْمَلُ
فَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِ يَعْنِي بِجَمَاعِهِ، وَالْحَنْفِيَّةُ يَمْنَعُونَهُ لِانْتِفَاءِ شَرْطِ الْقِيَاسِ
عَدَمِ مُعَارَضَةِ مُقْتَضَى نَصٍّ، وَبَعْضُهُمْ مُطْلَقًا لِوَحْدَةِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى
فَلَا يَخْتَلِفُ بَلْ يُقَسَّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَهُوَ أَوْفَعُ إِذَا نَظَرْنَا فِي مُقْتَضَيَاتِ
الْعِبَارَاتِ، وَلَوْ كَانَ الْإِخْتِلَافُ بِالْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ فِي سَبَبِ الْحُكْمِ
الْوَاحِدِ كَأَدْوَاءِ عَنْ كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ مَعَ رَوَايَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا حَمْلَ
خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ لِمَا تَقَدَّمَ، وَالْإِحْتِيَاطُ الْمُتَقَدِّمُ لَهُمْ يَنْقَلِبُ عَلَيْهِمْ إِذَا
هُوَ فِي جَعْلِ كُلِّ سَبَبًا

مبحث الأمر

وَأَمَّا الْأَمْرُ فَلَفْظُهُ حَقِيقَةٌ فِي الْقَوْلِ الْمَخْصُوصِ اتِّفَاقًا بِجَازٍ فِي الْفِعْلِ
وَقِيلَ مُشْتَرَكٌ لَفْظِيٌّ فِيهِمَا، وَقِيلَ مَعْنَوِيٌّ، وَقِيلَ لِلْفِعْلِ الْأَعْمِّ مِنَ
الْإِنْسَانِيِّ، وَرُدَّ بِلُزُومِ كَوْنِ الْخَبَرِ وَالنَّهْيِ أَمْرًا، وَقِيلَ لِأَحَدِهِمَا الدَّائِرُ

وَدُفِعَ بِلِزُومِ كَوْنِ اللَّفْظِ الْخَاصِّ لَيْسَ أَمْرًا لِأَنَّهُ لَيْسَ إِيَّاهُ وَإِلَهُمَا يَتِمُّ
 عَلَى أَنَّ الْأَعْمَ جَازٍ فِي فَرْدِهِ مَا لَمْ يُؤَوَّلْ ، وَيُدْفَعُ بِأَنَّهُ تَكْلِيفٌ لَزِمٌ
 لِلْوَضْعِ لِلْمَاهِيَةِ فَيُؤَيِّدُ نَفْيَهُ ، وَقَدْ نَفَيْنَاهُ ، فَمَعْنَى لِأَحَدِهِمَا الْفَرْدُ مِنْهُمَا عَلَى
 الْبَدَلِ ، وَدُفِعَ عَلَى تَقْدِيرِهِ بِأَنَّهُ غَلَطَ مِنْ ظَنِّ كَوْنِ الْأَسْتِعْمَالِ فِيهَا
 وَضِعَ لَهُ فِي الْمُسَمَّى دُونَ أَفْرَادِهِ ، وَلَا يَخْفَى نُدْرَتُهُ . لَنَا يَسْبِقُ الْقَوْلُ
 الْمَخْصُوصُ ، فَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَسْبِقْ مُعَيَّنٌ ، وَاسْتَدِلَّ لَوْ كَانَ
 حَقِيقَةً فِيهِمَا لَزِمَ الْأَشْتِرَاكُ فَيُخِلُّ بِالْفَهْمِ . فَغُورِضُ بَيِّنَاتِ الْمَجَازِ مُخِلٌّ ،
 وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، لِأَنَّ الْحُكْمَ بِهِ بِالْقَرِينَةِ ، وَإِلَّا فَبِالْحَقِيقَةِ فَلَا إِخْلَالَ
 وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ التَّوَاتُؤُ فَلَ يَلْزَمُ الْمَطْلُوبُ ، فَإِنْ تَظَلَّمَ فِي الْأَشْتِرَاكِ
 قَدَّمَ الْمَجَازُ عَلَى التَّوَاتُؤِ ، وَهُوَ مُنْتَفٍ قَدْ صَرَّحَ بِهِ . الْأَفْظَى يُطْلَقُ لَهُمَا
 وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ . قُلْنَا أَيْنَ لُزُومُ الْأَفْظَى . الْعَنَوِيُّ يُطْلَقُ لَهُمَا وَهُوَ خَيْرٌ
 مِنَ الْأَفْظَى وَالْمَجَازِ . أَجِيبَ لَوْ صَحَّ أَرْتَفَعَا لِحَرْيَانِ مِنْهُ فِي كُلِّ مَعْنَيْنِ
 لِلْفِظِ ، وَالْحَلُّ أَنَّ ذَلِكَ عِنْدَ التَّرَدُّدِ لَا مَعَ دَلِيلٍ أَحَدِيهِمَا كَمَا ذَكَرْنَا ،
 وَاسْتَدِلَّ لَوْ كَانَ حَقِيقَةً فِي الْفِعْلِ أَشْتَقَّ بِاعْتِبَارِهِ مَثَلًا كَأَنَّ كُلَّ
 وَآكِلٍ وَيُجَابُ إِنْ أَشْتَقَّ فَلَا إِشْكَالَ ، وَإِلَّا فَكَالْقَارُورَةِ لِذَلِيلِنَا
 وَبِلِزُومِ اتِّحَادِ الْجَمْعِ ، وَهُوَ مُنْتَفٍ ، لِأَنَّهُ فِي الْفِعْلِ أُمُورٌ ، وَالْقَوْلِ
 أَوَامِيرُ ، وَيُجَابُ بِجَوَازِ اخْتِلَافِ جَمْعِ لَفْظٍ وَاحِدٍ بِاعْتِبَارِ مَعْنِيَّتِهِ وَبِلِزُومِ
 اتِّصَافِ مَنْ قَامَ بِهِ فِعْلٌ بِكَوْنِهِ مُطَاعًا أَوْ مُخَالَفًا ، وَيُجَابُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ

لَا زِمًا عَامًّا لِكُنْهِ لَا زِمٌ أَحَدٍ الْمَفْهُومَيْنِ وَبِصِحَّةِ تَفْهِمِ الْفِعْلِ وَهُوَ مُصَادَرَةٌ .
وَحَدُّ النَّفْسِ اقْتِضَاءُ فِعْلٍ غَيْرِ كَفٍّ عَلَى جِهَةِ الْأَسْتِعْلَاءِ ، وَسَيَتَحَقَّقُ فِي
الْحُكْمِ أَنَّهُ مَعْنَى الْإِجَابِ فَيَفْسُدُ طَرْدُهُ بِالذَّنْبِ النَّفْسِي فَيَجِبُ زِيَادَةُ
حَتْمًا ، وَأُورِدَ أَوْ كَفُّ عَلَى عَكْسِهِ ، وَلَا تَتْرُكُ عَلَى طَرْدِهِ ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ
الْمَحْدُودَ النَّفْسِي ، فَيَلْتَزِمُ أَنْ مَعْنَى لَا تَتْرُكُ مِنْهُ ، وَأَوْ كَفُّ وَذَرُوا
الْبَيْعَ نَهْيًا ، وَإِذَا كَانَ مَعْنَى أَطْلُبُ فِعْلًا كَذَا الْحَالِ دَخَلَ ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ
فِي الصِّيغَةِ فَلَا يَحْتَاجُ أَنْ الْكَفُّ عَنْ مَا خِذِ الْأَشْتِقَاقِ ، وَالْأَلْيَقُ بِالْأَصُولِ
تَعْرِيفُ الصِّيغَةِ ، لِأَنَّ بَحْثَهُ عَنِ السَّمْعِيَّةِ وَهُوَ أَصْطِلَاحًا صِيغَتُهُ الْمَعْلُومَةُ
وَلَعْنَةً هِيَ فِي الطَّلَبِ الْجَازِمِ أَوْ اسْمُهَا مَعَ الْأَسْتِعْلَاءِ بِخِلَافِ فِعْلِ الْأَمْرِ
فَيَصْدُقُ مَعَ الْعُلُوِّ وَعَدَمِهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ وَأَهْدَرُهُمَا الْأَشْعَرِيُّ ،
وَأَعْتَبَرَ الْمُعْتَزِلَةُ الْعُلُوَّ وَلَا أَمْرَ عِنْدَهُمْ إِلَّا الصِّيغَةُ وَرُجِّحَ نَفْيُ الْأَشْعَرِيِّ
الْعُلُوَّ بِذَمِّهِمُ الْأَذَنِيِّ بِأَمْرِ الْأَعْلَى ، وَالْأَسْتِعْلَاءُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ فِرْعَوْنَ :
فَإِذَا تَأْمُرُونَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ لِنَفْيِ الْعُلُوِّ ، وَالْحَقُّ أَعْتَبَارُ الْأَسْتِعْلَاءِ ،
وَنَفْيُ الْعُلُوِّ لِدَمِّهِمُ الْأَذَنِيِّ بِأَمْرِ الْأَعْلَى . وَالْآيَةُ ، وَقَوْلُهُ

* أَمَرْتُكَ أَمْرًا جَازِمًا فَعَصَيْتَنِي * مجَازٌ عَنْ تُشِيرُونَ وَأَشْرَتْ لِقَطْعِ
بِأَنَّ الصِّيغَةَ فِي النَّصْرِ ، وَالتَّسَاوَى لَا تُسَمَّى أَمْرًا . الْقَاضِي وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ
الْقَوْلُ الْمُفْتَضَى طَاعَةُ الْأُمُورِ بِفِعْلِ الْأُمُورِ بِهِ ، وَيَسْتَلْزِمُ الدَّوْرَ مِنْ ثَلَاثَةِ
أَوْجُهٍ ، وَدَفَعُهُ بِأَنَّا إِذَا عَلِمْنَا الْأَمْرَ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَلَامٌ عَلَيْنَا الْمُخَاطَبَ بِهِ

وَهُوَ الْأَمْرُ وَمَا يَتَضَمَّنُهُ ، وَهُوَ الْأَمْرُ بِهِ وَفِعْلُهُ وَهُوَ الطَّاعَةُ ، وَلَا
يَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ حَقِيقَةِ الْأَمْرِ الْمَطْلُوبَةِ بِالتَّعْرِيفِ ، فَإِنْ أَرَادَ الْحَاصِلَ
مِنَ الْحَيْثُ لَا يَلْزَمُهُ غَيْرُ الْأَوَّلَيْنِ ، ثُمَّ لَمْ يُفِدْ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ مِنْ بُحْرَدٍ
فَهَمَّ الْمُخَاطَبُ ، وَلَا الْأَمْرُ بِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ مِنْ مَعْرِفَةِ أَنَّ
لِلْكَلَامِ مَعْنَى تَضَمَّنُهُ ، وَأَمَّا فِعْلُهُ وَكَوْنُهُ طَاعَةً فَأَبْعَدُ ، أَوْ بَقِيُودِهِ
فَمِنْ الْحَقِيقَةِ ، وَيَعُودُ الدَّوْرُ ، وَيَبْطُلُ طَرْدُهُ بِأَمْرٍ تَكُ يَفْعَلُ كَذَا ، وَقِيلَ
هُوَ الْخَبَرُ عَنِ اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ ، وَفِيهِ جَعْلُ الْبَائِنِ جِنْسًا لَهُ ، وَالْمُقْتَرَلَةُ
قَوْلُ الْقَائِلِ لِمَنْ دُونَهُ أَفْعَلُ ، وَإِبْطَالُ طَرْدِهِ بِالتَّهْدِيدِ وَغَيْرِهِ مَدْفُوعٌ
بِظُهُورِ أَنَّ الْمُرَادَ أَفْعَلُ مُرَادًا بِهِ مَا يَتَبَادَرُ مِنْهُ وَبِالْحَاكِي وَالْمُبَلِّغِ بِأَنَّهُ
لَيْسَ قَوْلُ الْقَائِلِ عُرْفًا ، يُقَالُ لِلتَّمْثِيلِ لَيْسَ قَوْلُهُ ، وَلَيْسَ الْقُرْآنُ
قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، نَعَمْ الْعُلُوُّ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ ، وَطَائِفَةُ الصَّيْغَةِ مُجَرَّدَةٌ
عَنِ الصَّارِفِ عَنِ الْأَمْرِ ، وَهُوَ بِنَفْسِهِ ، وَلَوْ أَسْقَطَهُ صَحَّ لِفَهْمِ الصَّارِفِ
عَنِ الْمُبَادِرِ ، وَطَائِفَةُ الصَّيْغَةِ بِإِرَادَةِ الْوُجُودِ اللَّفْظِ وَدَلَالَتِهِ عَلَى الْأَمْرِ
وَالْإِمْتِثَالِ ، وَيُخْتَرَرُ بِالْأَخِيرِ عَنْهَا مِنْ نَأْسٍ ، وَمُبَلِّغٍ ، وَمَا سِوَى
الْوُجُوبِ ، وَمَا قَبْلَهُ تَنْصِصٌ عَلَى الدَّائِي. وَأُورِدَ إِنْ أُريدَ بِالْأَمْرِ الْمَحْدُودِ
الْلَفْظُ أَفْسَدُهُ إِرَادَةُ دَلَالَتِهَا عَلَى الْأَمْرِ ، أَوِ الْمَعْنَى أَفْسَدُهُ جِنْسُهُ . وَأُجِيبَ
بِأَنَّهُ اللَّفْظُ ، وَاسْتَعْمِلَ الْمُشْتَرَكُ فِي مَعْنِيَيْنِ بِالْقَرِينَةِ . وَقَالَ قَوْمٌ إِرَادَةُ
الْفِعْلِ ، وَأُورِدَ غَيْرُ جَامِعٍ لِثُبُوتِ الْأَمْرِ ، وَلَا إِرَادَةُ فِي أَمْرٍ عَبْدِهِ

بِحَضْرَةٍ مَنْ تَوَعَّدَهُ عَلَى ضَرْبِهِ فَاَعْتَدَرَ بِمُخَالَفَتِهِ ، وَأُلْزِمَ تَعْرِيفُهُ بِالطَّلَبِ
النَّفْسِيِّ مِنْهُ ، وَدَفَعَهُ بِتَجْوِيزِ طَلَبِهِ إِذَا عَلِمَ عَدَمَ وَقُوعِهِ إِنَّمَا يَصِحُّ فِي
الْفُظَى ، أَمَّا النَّفْسِيُّ فَكَالْإِرَادَةِ لَا يَطْلُبُهُ : أَيْ سَبَبَ هَلَاكِهِ بِقَلْبِهِ
كَمَا لَا يُرِيدُهُ ، وَمَا قِيلَ لَوْ كَانَ إِرَادَةً لَوَقَعَتِ الْمَأْمُورَاتُ بِمُجَرَّدِهِ
لِأَنَّهَا صِفَةٌ تَخَصُّصُ الْقُدُورِ بِوَقْتِ وَجُودِهِ ، فَوُجُودُهَا فَرَعٌ مُخَصَّصٌ
لَا يُلْزَمُهُمْ لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ مَيْلٌ يَتَّبِعُ اعْتِقَادَ التَّفَعُّعِ أَوْ دَفْعَ الضَّرَرِ ،
وَبِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : الْعِلْمُ بِمَا فِي الْفِعْلِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ

مسئلة

صِيغَةُ الْأَمْرِ خَاصَّةٌ فِي الْوُجُوبِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ . أَبُو هَاشِمٍ فِي الذَّنْبِ
وَتَوَقَّفَ الْأَشْعَرِيُّ وَالْقَاضِي فِي أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُهُمَا ، وَقِيلَ بِمَعْنَى لَا يَدْرِي مَفْهُومُهُ
وَقِيلَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا ، وَقِيلَ وَالْإِبَاحَةِ ، وَقِيلَ لِلْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْأَوَّلَيْنِ
وَقِيلَ لِمَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْأُذُنِ . الشَّيْخَةُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَالتَّهْدِيدِ .
لَنَا تَكَرَّرَ اسْتِدْلَالُ السَّلَفِ بِهَا عَلَى الْوُجُوبِ شَائِعًا بِلَا نَسْكَيرٍ ،
فَأَوْجَبَ الْعِلْمُ الْعَادِي بِاتِّفَاقِهِمْ كَالْقَوْلِ ، وَاعْتَرِضَ بِأَنَّهُ كَانَ بِأَوَامِرِ
مُحَقِّقَةٍ بِقِرَائِنِ الْوُجُوبِ بِدَلِيلِ اسْتِدْلَالِهِمْ بِكَثِيرٍ مِنْهَا عَلَى الذَّنْبِ . قُلْنَا
تِلْكَ بِقِرَائِنِ بِاسْتِقْرَاءِ الْوَاقِعِ مِنْهُمَا . قَالُوا : ظَنُّ فِي الْأَصُولِ لِأَنَّهُ
سُكُوتِيٌّ ، وَلِمَا قُلْنَا مِنَ الْإِحْتِمَالِ . قُلْنَا لَوْ سَلَّمَ كَفَى ، وَإِلَّا تَمَدَّرَ الْعَمَلُ
بِأَكْثَرِ الظَّوَاهِرِ لَكِنَّا نَمْنَعُهُ لِذَلِكَ الْعِلْمِ ، وَلَقَطَعْنَا بِتَبَادُرِ الْوُجُوبِ

مِنَ الْمُجَرَّدَةِ فَأَوْجَبَ الْقَطْعَ بِهِ مِنَ اللَّغَةِ ، وَأَيْضًا إِذْ أَمَرْتُكَ ، يَفْنَى :
 اسْجُدُوا لِأَدَمَ الْمُجَرَّدُ ، وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ ذَمُّهُمْ عَلَى
 مُخَالَفَةِ ارْكَعُوا ، وَأَمَّا تَارِكُ الْأَمْرِ عَاصٍ وَهُوَ مُتَوَعِّدٌ فَنَمْنَعُ كَوْنَهُ
 تَارِكُ الْمُجَرَّدِ بَلْ تَارِكُ مَا بَقَرِيْنَةُ الْوُجُوبِ ، فَإِذَا اسْتَدِلَّ بِأَفْعَصِيَتْ
 أَمْرِي : أَيْ أَخْلَفَنِي مَنَعْنَا تَجَرُّدَهُ ، فَأَمَّا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ
 أَمْرِهِ فَصَحِيحٌ ، لِأَنَّ عُمُومَهُ بِإِضَافَةِ الْحِنْسِ الْمُقْتَضَى كَوْنُ لَفْظِ أَمْرٍ لِمَا
 يُقِيدُ الْوُجُوبَ خَاصَّةً يُوجِبُهُ لِلْمُجَرَّدَةِ ، وَالْإِسْتِدْلَالُ بِأَنَّ الْأَشْرَكَ
 خِلَافُ الْأَصْلِ فَيَكُونُ لِأَحَدِ الْأَرْبَعَةِ ، وَالْإِبَاحَةِ ، وَالْإِدْبَادِ بَعِيدُ الْقَطْعِ
 بِهِمْ تَرْجِيحُ الْوُجُوبِ ، وَأَنْتِفَاءُ النَّدْبِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ اسْقِنِي وَنَدْبْتُكَ
 ضَعِيفٌ ، لِمَنْعِهِمُ الْفَرْقَ ، وَلَوْ سَلِمَ فَيَكُونُ نَدْبْتُكَ نَصًّا ، وَاسْقِنِي يَحْتَمِلُ
 الْوُجُوبَ ، وَأَيْضًا لَا يَنْتَهِزُ عَلَى الْمَعْنَوِيِّ إِذْ نَقِيَ اللَّفْظِيُّ لَا يُوجِبُ
 تَحْصِيسَ الْحَقِيقَةِ بِأَحَدِهَا ، وَلَوْ أَرَادَ مُطْلَقَ الْإِشْتِرَاكِ مَنَعْنَا كَوْنُ
 الْمَعْنَوِيِّ بِخِلَافِ الْأَصْلِ ، وَلَوْ قَالَ الْمَعْنَوِيُّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَعْنَوِيٍّ أَخَصَّ
 مِنْهُ خِلَافُ الْأَصْلِ إِذِ الْإِفْهَامُ بِاللَّفْظِ أَتَجَهَّ كَالْمَعْنَوِيِّ الَّذِي هُوَ
 الْمَشْتَرَكُ بَيْنَ الْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَعْنَوِيِّ الَّذِي هُوَ وَجُوبُ
 قَائِلُهُ جِنْسٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوُجُوبِ ، إِذْ هُوَ نَوْعٌ فَدَارَ بَيْنَ خُصُوصِ
 الْجِنْسِ وَخُصُوصِ النَّوعِ . النَّادِبُ : إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ
 مَا اسْتَطَقْتُمْ . قُلْنَا هُوَ دَلِيلُ الْوُجُوبِ . الْقَائِلُ بِالطَّلَبِ ثَبَتَ رُجْحَانُ

الْوُجُودِ ، وَلَا مُخَصَّصَ فَوَجَبَ كَوْنُهُ الْمَطْلُوبَ مُطْلَقًا دَفْعًا لِلِاشْتِرَاكِ
وَالْمَجَازِ قُلْنَا بِمُخَصَّصٍ وَهِيَ أَدْلَتُنَا عَلَى الْوُجُوبِ مَعَ أَنَّهُ إِبْتِاتُ اللَّغَةِ
بِلَازِمِ الْمَاهِيَةِ الْإِشْتِرَاكِ بَيْنَ الْأَرْبَعَةِ وَالْإِثْنَيْنِ ثَبَتَ الْإِطْلَاقُ وَالْأَصْلُ
الْحَقِيقَةُ . قُلْنَا الْمَجَازُ خَيْرٌ ، وَتَعْيِينُ الْحَقِيقِيِّ بِمَا تَقَدَّمَ الْوَاقِفُ كَوْنُهَا
لِلْوُجُوبِ أَوْ غَيْرِهِ بِالِدَّلِيلِ وَهُوَ مُنْتَفٍ ، إِذِ الْآحَادُ لَا تَقِيدُ الْعِلْمَ ، وَلَوْ
تَوَاتَرَتْ لَمْ يُخْتَلَفْ قُلْنَا تَوَاتُرُ اسْتِدْلالاتِ عَدَدِ التَّوَاتُرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ
وَأَهْلِ اللِّسَانِ تَوَاتُرُ أَنَّهَا لَهُ ، وَلَوْ سَلَّمَ كَفَى الظَّنُّ . الْقَائِلُ بِالِإِذْنِ
كَالْقَائِلِ بِالطَّلَبِ

مسئلة

مُسْتَطَرَدَّةٌ أَكْثَرُ الْمُتَقَرِّقِينَ عَلَى الْوُجُوبِ أَنَّهَا بَعْدَ الْخَطَرِ فِي
لِسَانِ الشَّرْعِ لِلْإِبَاحَةِ بِاسْتِقْرَاءِ اسْتِعْمَالَاتِهِ فَوَجَبَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ عِنْدَ
التَّجَرُّدِ لَوْجُوبِ الْحَمْلِ عَلَى الْغَالِبِ مَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ نَحْوُ فَإِذَا
أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَأَقْتُلُوا ، وَظَهَرَ ضَعْفُ قَوْلِهِمْ : لَوْ كَانَ أَمْتَنَعَ
التَّضَرُّجُ بِالْوُجُوبِ ، وَلَا يُخْلَصَ إِلَّا بِمَنْعِ صِحَّةِ الْإِسْتِقْرَاءِ إِنْ تَمَّ ، وَمَا
قِيلَ أَمْرُ الْحَائِضِ وَالتَّنَفُّسِ بِخِلَافِهِ غَلَطٌ لِأَنَّهُ مُطْلَقٌ ، وَالْكَلَامُ فِي
الْمُتَصِلِ بِالنَّهْيِ إِخْبَارًا : قَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ وَالْمُتَلَقِّ بِزَالِ سَبَبِهِ ، وَإِذَا
حَلَلْتُمْ ، وَيُدْفَعُ بِوُرُودِهِ كَذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ ، فَإِذَا أَدْبَرْتَ عَنْكَ
الْحَيْضَةُ فَأَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْإِسْتِقْرَاءَ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ

بَعْدَ الْخَطَرِ لِمَا اعْتَرَضَ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَلَى الْإِبَاحَةِ كَاصْطَادُوا فَلَهَا، أَوْ عَلَى
الْوُجُوبِ: كَأَغْسَلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلَّى فَلَهُ فَلَنَحْتَرِ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُمْ
الْإِبَاحَةُ فِيهَا لِأَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّهَا شُرِعَتْ لَنَا فَلَا تَصِيرُ عَلَيْنَا لَا يَدْفَعُ اسْتِفْرَاءُ
أَنَّهَا لَهَا فَإِنَّهُ مُوجِبٌ لِلْحَمْلِ عَلَى الْإِبَاحَةِ فِيهَا لَا قَرِينَةَ مَعَهُ، وَعَلَى
مَا اخْتَرْنَا عَلَى مَا اعْتَرَضَ عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنَّمَا يُلْزَمُ مَنْ قَدَّمَ الْمَجَازَ الْمَشْهُورَ
لَا أَبَا حَنِيفَةَ إِلَّا أَنْ تَمَامَ الْوَجْهِ عَلَيْهِ فِيهَا

مسئلة

لَا شَكَّ فِي تَبَادُرِ كَوْنِ الصَّيْغَةِ فِي الْإِبَاحَةِ وَالنَّدْبِ بِحَاجَزٍ بِتَقْدِيرِ
أَنَّهَا خَاصٌّ فِي الْوُجُوبِ، وَحَكِي' فخرُ الإسلامِ عَلَى التَّقْدِيرِ خِلَافًا فِي أَنَّهَا
بِحَاجَزٍ أَوْ حَقِيقَةٍ فِيهِمَا، فَقِيلَ أَرَادَ لَفْظُ أَمْرٍ، وَبَعْدَ بِنَظْمِهِ الْإِبَاحَةُ،
وَالْعَرُوفُ كَوْنُ الْخِلَافِ فِي النَّدْبِ قَطْعُ هَلْ يَصْدُقُ أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ حَقِيقَةً
وَسَيِّدُ كَرُ، وَقِيلَ الصَّيْغَةُ وَالْمُرَادُ أَنَّهَا حَقِيقَةٌ خَاصَّةٌ لِلْوُجُوبِ عِنْدَ
التَّجَرُّدِ، وَلِلنَّدْبِ وَالْإِبَاحَةِ مَعَهَا، وَدُفِعَ بِاسْتِلْزَامِهِ رَفْعَ الْمَجَازِ، وَبِأَنَّهُ
يَجِبُ فِي الْحَقِيقَةِ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْوَضْعِيِّ بِلا قَرِينَةٍ، وَقِيلَ بَلِ الْقِسْمَةُ
ثَلَاثِيَّةٌ بِإِبْثَابِ الْحَقِيقَةِ الْقَاصِرَةِ: وَهِيَ مَا فِي الْجُزْءِ فَالْكُرْخِيُّ وَالرَّازِيُّ
وَكَثِيرٌ بِحَاجَزٍ إِذْ لَيْسَا جُزْئِي الْوُجُوبِ لِمِنَافَاتِهِ فَصْلَهُمَا، وَإِنَّمَا بَيْنَهُمَا
مُشْتَرَكٌ هُوَ الْإِذْنُ، وَالْقَائِلُ حَقِيقَةُ الْأَمْرِ فِي الْإِبَاحَةِ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى
الْمُشْتَرَكِ الْإِذْنِ وَهُوَ الْجُزْءُ، لِحَقِيقَةِ قَاصِرَةٍ، وَتُبُوْتُ إِرَادَةِ مَا بِهِ الْمُبَايَنَةُ

وَهُوَ فَضْلُهُمَا بِالْقَرِينَةِ لَا بِلَفْظِ الْأَمْرِ ، وَمَبْنَاهُ عَلَى أَنَّ الْإِبَاحَةَ رَفْعُ
الْحَرْجِ عَنِ الطَّرَفَيْنِ ، وَكَذَا النَّدْبُ مَعَ تَرْجِيحِ الْفِعْلِ ، وَالْوُجُوبُ
عَنْ أَحَدِيهِمَا ، وَمَنْ ظَنَّ جُزْئِيَّتَهَا فَبَنَى الْحَقِيقَةَ عَلَيْهِ غُلَطٌ لِيَتْرَكَ فَضْلُهُمَا
وَلَا يَخْفَى أَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى الْمَعْنَى وَعَدَمَهَا لَا دَخَلَ لَهَا فِي كَوْنِ اللَّفْظِ مَجَازًا ،
وَعَدَمِهِ بَلِ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِيهِ وَإِرَادَتُهُ بِهِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ فِي
الْإِبَاحَةِ وَالنَّدْبِ بِالْفَرَضِ فَيَكُونُ مَجَازًا ، وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ الْأَمْرُ حِينَئِذٍ
إِلَّا عَلَى جُزْئِيَّةِ إِطْلَاقِ الْفِعْلِ ، وَكَوْنُ اسْتِعْمَالِهِ فِيهِمَا مِنْ حَيْثُ هُمَا مِنْ
أَفْرَادِ الْجَامِعِ وَهُوَ الْأَذْنُ كَاسْتِعْمَالِ الْأَسَدِ فِي الرَّجُلِ الشُّجَاعِ مِنْ حَيْثُ
هُوَ مِنْ أَفْرَادِهِ ، وَيُعْلَمُ أَنَّهُ إِنْسَانٌ بِالْقَرِينَةِ لَا يَصْرِفُ عَنْهُ إِلَى كَوْنِ
الِاسْتِعْمَالِ فِي جُزْءٍ مِنْهُمُومِهِ ، وَلَا كَوْنُ دَلَالَتِهِ عَلَى مُجَرَّدِ الْجُزْءِ بَلْ هُوَ
لِلْمُجَرَّدِ تَسْوِيعُ اسْتِعْمَالِهِ فِي تَمَامِهِ ، وَهُوَ مَنَاطُ الْمَجَازِيَّةِ دُونَ الدَّلَالَةِ
لِثَبُوتِهَا عَلَى الْوَضْعِيِّ مَعَ مَجَازِيَّتِهِ كَمَا قَدَّمْنَا ، وَالْقَرِينَةُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ
الْلَفْظَ لَمْ يُرَدْ بِهِ الْمَعْنَى الْوَضْعِيُّ ، وَالْمُرَادُ بِحَيَوَانَ فِي قَوْلِنَا يَكْتُبُ
حَيَوَانٌ إِنْسَانٌ اسْتِعْمَالًا لِاسْمِ الْأَعْمِّ فِي الْأَخْصِّ بِقَرِينَةٍ يَكْتُبُ ، وَقَدَّمْ
أَنَّهُ حَقِيقَةٌ

مسألة

الصِّغَةُ أَيْ الْمَادَّةُ بِاعْتِبَارِ الْهَيْئَةِ الْخَاصَّةِ لِطُلُقِ الطَّلَبِ ، لَا بِقَيْدِ
مَرَّةٍ وَلَا تَكَرُّارٍ ، وَلَا يَحْتَمِلُهُ ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ . وَكَثِيرٌ

لِلْمَرَّةِ ، وَقِيلَ لِلتَّكْرَارِ أَبَدًا ، وَقِيلَ الْمُعْلَقُ ، وَقِيلَ وَيَحْتَمِلُهُ ، وَقِيلَ
يَا لَوْ قَفَّ لَا تَدْرِي أَوْ لَا يَدْرِي مُرَادُهُ لِلْإِشْتِرَاكِ . لَنَا إِطْبَاقُ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى
أَنَّ هَيْئَةَ الْأَمْرِ لَا دَلَالَهَ لَهَا إِلَّا عَلَى الطَّلَبِ فِي خُصُوصِ زَمَانٍ وَخُصُوصِ
الْمَطْلُوبِ مِنَ الْمَادَّةِ ، وَلَا دَلَالَهَ لَهَا عَلَى غَيْرِ مُجَرَّدِ الْفِعْلِ فَلَزِمَ أَنْ تَمَامَ
مَذْلُولِ الصَّيْغَةِ طَابُ الْفِعْلِ فَقَطْ وَالْبَرَاءَةُ بِمَرَّةٍ لَوْجُودِهِ ، فَأُذْفَعُ دَلِيلُ
الْمَرَّةِ ، وَاسْتَدِلَّ مَذْلُولُهَا طَلَبُ حَقِيقَةِ الْفِعْلِ فَقَطْ ، وَالْمَرَّةُ وَالتَّكْرَارُ
خَارِجَانِ ، وَذُفِعَ بِأَنَّهُ اسْتِدْلَالٌ بِالنِّزَاعِ ، وَبِأَنَّهِمَا مِنْ صِفَاتِهِ ، وَلَا
دَلَالَهَ لِلْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ ، وَذُفِعَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقْتَضِي انْتِفَاءَ دَلَالَةِ
الْمَادَّةِ : أَيِ الْمَصْدَرِ عَلَى ذَلِكَ وَالْكَلَامِ فِي الصَّيْغَةِ قَالُوا تَكَرَّرَ فِي
النَّهْيِ فَمِمَّ فَوَجَبَ فِي الْأَمْرِ لِأَنَّهِمَا طَلَبٌ . قُلْنَا قِيَاسٌ فِي اللُّغَةِ لِأَنَّهُ فِي
دَلَالَةِ اللَّفْظِ ، وَبِالْفَرْقِ بِأَنَّ النَّهْيَ لِنَزَكِهِ وَتَحَقُّقِهِ بِهِ فِي كُلِّ الْأَوْقَاتِ
وَالْأَمْرُ لَا يُنَافِيهِ وَيَتَحَقَّقُ بِمَرَّةٍ ، وَيَأْتِي أَنَّهُ تَحَلُّ النِّزَاعِ وَأَمَّا بِأَنَّ
التَّكْرَارَ مَانِعٌ مِنْ غَيْرِ الْأُمُورِ بِهِ فَيَتَعَطَّلُ بِخِلَافِ النَّهْيِ فَذُفِعَ
بِأَنَّ الْكَلَامَ فِي مَذْلُولِهِ ، وَلَيْسَ مُلْزُومَ الْإِرَادَةِ لِلتَّكْرَارِ فَيَجِبُ
انْتِفَاؤُهَا لِلْمَانِعِ قَالُوا : نَهْيٌ عَنْ أَضْدَادِهِ وَهُوَ دَائِمٌ فَيَتَكَرَّرُ فِي
الْأُمُورِ . قُلْنَا : تَكَرُّرُ الْمَضْمُونِ فَرُغَ تَكَرُّرِ الْمُتَضَمِّنِ ، فَإِثْبَاتُ تَكَرُّرِهِ
بِهِ دَوْرٌ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ بَلْ إِذَا كَانَ فَرَعُهُ ، وَتَحَقَّقْنَا ثُبُوتَهُ اسْتَدْلَلْنَا بِهِ
عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ كَذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ الْإِثْبَاتِ بَلْ لِلْفَرْعِيَّةِ إِذَا كَانَ دَائِمًا كَانَ

دَائِمًا ، أَوْ فِي مُعَيَّنٍ فَقِيهِ نَهَى الضَّدَّ ، أَوْ مَطْلَقًا فِيهِ وَقْتُ الْفِعْلِ . الْمَعْلُوقُ
تَكَرَّرَ فِي نَحْوِ : وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا . قُلْنَا الشَّرْطُ هُنَا عِلَّةٌ فَيَتَكَرَّرُ
بِتَكَرُّرِهَا اتِّفَاقًا لَا بِالصَّيْغَةِ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ كَإِذَا دَخَلَ الشَّهْرُ فَأَعْتَقُ :
فَخِلَافٌ ، وَالْحَقُّ النَّفْيُ . فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ نَفَاهُ الْحَنْفِيَّةُ فِي : وَالسَّارِقُ
وَالسَّارِقَةُ فَلَمْ يَقْطَعُوا فِي الثَّالِثَةِ ، وَجَلَدُوا فِي الرَّائِي بِكَرٍّ أَبَدًا . فَالْجَوَابُ
أَمَّا مَا نَعُو تَخْصِيصُ الْعِلَّةِ فَلَمْ يُمْسَقْ بِعِلَّةٍ لِأَنَّ عَدَمَ قَطْعِ يَدِهِ فِي الثَّانِيَةِ
إِجْمَاعًا تَقْضِي فَوَجَبَ عَدَمُ الْإِعْتِبَارِ قَبْلِي مُوجِبُهُ الْقَطْعُ مَرَّةً مَعَ السَّرِقَةِ
وَالْوَجْهَ الْعَامُّ أَنَّهُ مُؤَوَّلٌ إِذْ حَقِيقَتُهُ قَطْعُ الْيَدَيْنِ بِسَرِقَةٍ وَاحِدَةٍ ، بَلْ
صَرَفَ عَنْهُ إِلَى وَاحِدَةٍ هِيَ الْيَمْنَى بِالشُّنَّةِ ، وَقِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَالْإِجْمَاعُ
فَظَهَرَ أَنَّ الْمُرَادَ انْقِسَامُ الْآحَادِ عَلَى الْآحَادِ : أَيْ كُلُّ سَارِقٍ فَاقْطَعُوا يَدَهُ
الْيَمْنَى بِمُوجِبِ سَحْلِ الْمَطْلُوقِ عَلَيْهِ ، فَلَوْ فُرِضَتْ عِلَّةٌ تَعَذَّرَ لِفَوَاتِ مَحَلِّ
الْحُكْمِ فِي الثَّانِيَةِ بِخِلَافِ الْجَلْدِ ، وَقَطْعُ الرَّجُلِ فِي الثَّانِيَةِ بِالشُّنَّةِ
أَبْتِدَاءً . الْوَاقِفُ : فَإِمَّا بِالْآحَادِ وَتَقَدَّمَ مِنْهُ ، وَسُؤَالُ الْعَامِنَا هَذَا أَمُّ لِلْأَبِي
أُورَدَهُ فِخْرُ الْإِسْلَامِ لِأَخْتِمَالِ التَّكَرَّرِ ، وَهُوَ لِلْوَقْفِ بِالْمَعْنَى الثَّانِي
أَظْهَرَ وَإِرَادَةُ لَا يَجِبُ التَّكَرَّرُ وَجْهٌ يَعْلَمُهُ بِدَفْعِ الْحَرَجِ ، وَإِنَّمَا
يُصَحِّحُ السُّؤَالَ ، لَا كَوْنُهُ دَلِيلًا لَوْ جَوَّبَ التَّكَرَّرُ أَوْ أَخْتِمَالُهُ ، ثُمَّ
الْجَوَابُ أَنَّ الْعِلْمَ بِتَكَرُّرِ الْمُتَعَلِّقِ بِسَبَبِ مُتَكَرَّرٍ ثَابِتٌ فَجَازَ كَوْنُهُ
لِإشْكَالِهِ أَنَّهُ الْوَقْتُ فَيَتَكَرَّرُ أَوْ الْبَيْتُ فَلَا ، وَبَنَى بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ

عَلَى التَّكْرَارِ وَعَدَمِهِ ، وَاحْتِمَالِهِ طَلْقِي نَفْسِكَ أَوْ طَلَّهَا يَمْلِكُ أَكْثَرَ
مِنَ الْوَاحِدَةِ بِلَا نِيَّةٍ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَبِهَا عَلَى الثَّالِثِ وَعَلَى الثَّانِي ، وَهُوَ
قَوْلُهُمْ وَاحِدَةً ، وَالثَّلَاثَ بِالنِّيَّةِ لَا الثَّنَتَيْنِ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُتَفَرِّعَ تَعَدُّدُ
الْأَفْرَادِ ، وَلَيْسَ التَّكْرَارُ ، وَلَا مَكْرُومَةٌ لِلتَّعَدُّدِ ، وَالْفِعْلُ وَاحِدٌ فِي التَّطْلِيقِ
ثُنْتَيْنِ وَثَلَاثًا فَهُوَ لَازِمٌ لِلتَّكْرَارِ أَعْمٌ ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ التَّعَدُّدِ
ثُبُوتُهُ ، وَلَا مِنْ انْتِفَاءِ التَّكْرَارِ انْتِفَاؤُهُ ، فَهِيَ مُبْتَدَأَةٌ

صيغة الأمر لا تحمل التعدد المحض

لِأَفْرَادٍ مَفْهُومِهَا فَلَا تَصِحُّ إِرَادَتُهُ كَالطَّلَاقِ مِنْ أُسْتَقْنِي خِلَافًا
لِلشَّافِعِيِّ لِأَنَّهَا مُخْتَصَرَةٌ مِنْ طَلَبِ الْفِعْلِ بِالمَصْدَرِ النَّكِرَةِ وَهُوَ فَرَدٌ ،
فَتَجِبُ مُرَاعَاةُ فَرْدِيَّةِ مَعْنَاهُ فَلَا تَحْتَمِلُ ضِدَّ مَعْنَاهُ ، وَحِجَّةُ إِرَادَةِ الثَّنَتَيْنِ
فِي الْأَمْرِ ، وَالثَّلَاثِ فِي الْحُرَّةِ لِلْوَحْدَةِ الْجِنْسِيَّةِ بِخِلَافِ الثَّنَتَيْنِ فِي الْحُرَّةِ
لَا جِهَةَ لِوَحْدَتِهِ فَأُنْتَفَى ، وَبَعْدَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ اتِّحَادُ مَدْلُولِ الصِّغَةِ وَتَعَدُّدُهُ
قَدْ يَبْعُدُ نَفْيُ الْإِحْتِمَالِ لِثُبُوتِ الْفَرْقِ لُغَةً بَيْنَ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ لِلْعَائِي ،
وَبَعْضِ الْأَعْيَانِ ، إِذْ لَا يَقَالُ لِرَجُلَيْنِ رَجُلٌ ، وَيُقَالُ لِلْقِيَامِ الْكَثِيرِ
قِيَامٌ كَالْأَعْيَانِ الْمُتَمَاثِلَةِ الْأَجْزَاءِ كَالْمَاءِ وَالْعَسَلِ ، فَإِذَا صَدَقَ الطَّلَاقُ عَلَى
طَلْقَتَيْنِ كَيْفَ لَا يَحْتَمِلُهُ لِكِنِّهِمْ أُسْتَمَرُّوا عَلَى مَا بَعِثَتْ فِي الْكُلِّ
فَلَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَاءً أَنْصَرَفَ إِلَى أَقَلِّ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ وَلَوْ نَوَى
مِيَاهَ الدُّنْيَا صَحَّ فَيَشْرَبُ مَا شَاءَ ، أَوْ كَوْزًا لَا يَصِحُّ

مسئلة

الْفَوْرُ ضَرُورِيٌّ لِلْقَائِلِ بِالتَّكْرَارِ . وَأَمَّا غَيْرُهُ فَإِنَّمَا مُقَيَّدٌ بِوَقْتٍ
يَفُوتُ الْإِدَاءَ بِفَوْتِهِ أَوْلاً كَالْأَمْرِ بِالنَّكَاحِ وَالْقَضَاءِ . فَالثَّانِي : لِمُحَرِّدِ
الطَّلَبِ فَيَجُوزُ التَّأْخِيرُ ، وَقِيلَ يُوجِبُ الْفَوْرُ أَوَّلَ أَوْفَاتِ الْإِمْكَانِ .
الْقَاضِي إِذَا إِنِّي أَوْ الْعَزَمَ ، وَتَوَقَّفَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي أَنَّهُ لُغَةٌ لِلْفَوْرِ أَمْ لَا
فَيَجُوزُ التَّرَاخِي ، وَلَا يَحْتَمِلُ وَجُوبُهُ فَيَمْتَنِلُ بِكُلِّ مَعَ التَّوَقُّفِ فِي
إِنَّمَا بِالتَّرَاخِي ، وَقِيلَ بِالْوَقْفِ فِي الْإِمْتِنَالِ لِاحْتِمَالِ وَجُوبِ التَّرَاخِي
لَنَا لَا تَزِيدُ دَلَالَتُهُ عَلَى مُجَرِّدِ الطَّلَبِ بِالْوَجْهِ السَّابِقِ ، وَكَوْنُهُ عَلَى
أَحَدِهَا خَارِجٌ يُفْهَمُ بِالْقَرِينَةِ كَأَسْقَنِي وَافْعَلْ بَعْدَ يَوْمٍ قَالُوا كُلُّ
مُخِيرٍ ، وَمُشْيٍ كَبِعْتُ ، وَطَالِقٍ يَقْصِدُ الْحَاضِرَ فَكَذَا الْأَمْرُ قُلْنَا
قِيَاسٌ فِي اللَّغَةِ مَعَ اخْتِلَافِ حُكْمِهِ ، فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ تَعْيُنُ الْحَاضِرِ ،
وَيَمْتَنِعُ فِي الْأَمْرِ غَيْرُ الْأَسْتِقْبَالِ فِي الْمَطْلُوبِ ، وَالْحَاضِرُ الطَّلَبُ وَلَيْسَ
الْكَلَامُ فِيهِ ، فَإِنْ كَانَ أَوَّلَ زَمَانٍ يَلِيهِ فَالْفَوْرُ ، أَوْ مَا بَعْدَهُ فَوَجُوبُ
التَّرَاخِي ، أَوْ مُطْلَقًا فَمَا يُعَيِّنُهُ لَا عَلَى أَنَّهُ مَدْلُولُ الصِّيغَةِ . قَالُوا : النَّهْيُ
يُفِيدُ الْفَوْرَ ، فَكَذَا الْأَمْرُ قُلْنَا فِي النَّهْيِ ضَرُورِيٌّ بِخِلَافِ الْأَمْرِ ،
وَالْتَحْقِيقُ أَنَّهُ تَحَقُّقُ الْمَطْلُوبِ بِهِ ، وَهُوَ الْإِمْتِنَالُ بِالْفَوْرِ ، لَا أَنَّهُ يُفِيدُهُ ،
وَقَوْلُنَا ضَرُورِيٌّ فِيهِ أَيْ فِي امْتِنَالِهِ . قَالُوا : الْأَمْرُ نَهْيٌ عَنِ الْأَضْدَادِ ،
وَهُوَ لِلْفَوْرِ فَيَلْزَمُ فِعْلُ الْمَأْمُورِ بِهِ عَلَى الْفَوْرِ لِيَتَحَقَّقَ امْتِنَالُ النَّهْيِ عَنْهَا

وَتَقَدَّمَ نَحْوُهُ، وَمَا هُوَ التَّحْقِيقُ فِيهِ . قَالُوا: ذَمٌّ عَلَى عَدَمِ الْفَوْرِ : مِمَّا مَنَعَكَ
أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ . قُلْنَا مُقَيَّدٌ بِوَقْتِ فَوْتِهِ عَنْهُ بِدَلِيلٍ : فَإِذَا سَوَّيْتُهُ .
قَالُوا : لَوْ جَازَ التَّأْخِيرُ لَوَجِبَ إِلَى مُعَيَّنٍ أَوْ إِلَى آخِرِ أَزْمِنَةِ الْإِمْكَانِ ،
وَالْأَوَّلُ : مُنْتَفٍ . وَالثَّانِي : مَا لَا يُطَاقُ . أُجِيبَ بِالنَّفْضِ بِجَوَازِ التَّضَرُّعِ
بِخِلَافِهِ ، وَبِأَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزَمُ بِالْإِجَابِ التَّأْخِيرُ إِلَيْهِ . أَمَّا جَوَازُهُ إِلَى وَقْتٍ
يُمَيِّنُهُ الْمُكَلَّفُ فَلَا لِيَتَكَبَّرَ مِنَ الْإِمْتِثَالِ . قَالُوا : وَجِبَتْ الْمُسَارَعَةُ ،
وَسَارِعُوا ، فَاسْتَبَقُوا . الْجَوَابُ جَازٌ تَأْكِيدًا لِإِجَابِهِ بِالصِّغَةِ ، وَتَأْسِيسًا
فَلَا يُفِيدُ أَنَّهُ مُوجِبُهَا ، فَكَيْفَ وَالتَّأْسِيسُ مُقَدَّمٌ فَأُقَلِّبُ ، إِذْ أَفَادَ
حِينَئِذٍ نَفْيَهُ الْقَاضِي ثَبَتَ حُكْمُ خِصَالِ الْكَفَّارَةِ فِي الْفِعْلِ وَالْعَزْمِ
وَهُوَ الْعِصْيَانُ بِتَرْكِهَا ، وَعَدَمُهُ بِأَحَدِيهَا فَكَانَ مُقْتَضَاهُ . وَالْجَوَابُ :
الْجَزْمُ بِأَنَّ الطَّاعَةَ بِالْفِعْلِ بِخُصُوصِهِ ، فَوْجُوبُ الْعَزْمِ لَيْسَ مُقْتَضَاهُ عَلَى
التَّخْيِيرِ ، بَلْ هُوَ عَلَى مَا ثَبَتَ وَجُوبُهُ مِنْ أَحْكَامِ الْإِيمَانِ . الْإِمَامُ الْمَطْلُوبُ
لِحَقِّقْ ، وَالشَّكُّ فِي جَوَازِ التَّأْخِيرِ فَوَجِبَ الْفَوْرُ ، وَاعْتَرَضَ لَا يَلَامُ
مَا تَقَدَّمَ لَهُ مِنَ التَّوَقُّفِ فِي كَوْنِهِ لِلْفَوْرِ ، وَأَيْضًا وَجُوبُ الْمُبَادَرَةِ يُنَافِي
قَوْلَهُ أَقْطَعُ بِأَنَّهُ مِمَّا أَتَى بِهِ مَوْقِعٌ بِحُكْمِ الصِّغَةِ الْمَطْلُوبِ ، وَأَنْتَ
إِذَا وَصَلْتَ قَوْلَهُ لِلْمَطْلُوبِ يُنَافِي قَوْلَهُ ، وَإِنَّمَا التَّوَقُّفُ فِي أَنَّهُ لَوْ آخَرَ
هَلْ يَأْتِمُ بِالتَّأْخِيرِ مَعَ أَنَّهُ مُمْتَثِلٌ لِأَصْلِ الْمَطْلُوبِ لَمْ يَقِفْ عَنِ الْجَزْمِ
بِالْمُطَابَقَةِ ، فَإِنَّ وَجُوبَ الْفَوْرِ بَعْدَ مَا قَالِ لَيْسَ إِلَّا أَحْتِيَاطًا ، لِإِحْتِمَالِ

الْفَوْرَ لَا أَنَّهُ مُقْتَضَى الصَّيْغَةِ ، فَإِنَّ الشَّكَّ فِي جَوَازِ التَّأْخِيرِ بِالشَّكِّ فِي
الْفَوْرِ ثُمَّ كَوْنُهُ مُمْتَنِلًا بِحُكْمِ الصَّيْغَةِ يُنَاقِ الْأَثْمَ إِلَّا أَنْ يُرَادَ إِنْ
تَرَكَ الْأَخْتِيَاطِ ؟ نَعَمْ لَوْ قَالَ : الْقَضَاءُ بِالصَّيْغَةِ لَا يَسَبِّبُ جَدِيدَ أَمَكْنٍ ،
وَأُجِيبَ لَا شَكَّ مَعَ دَلِيلِنَا

[تَنْبِيْهٌ] قِيلَ مَسْئَلَةُ الْأَمْرِ لِلْوُجُوبِ شَرْعِيَّةٌ لِأَنَّ مَحْوَلَهَا
الْوُجُوبُ ، وَهُوَ شَرْعِيٌّ ، وَقِيلَ لِعُيُوبَةٍ وَهُوَ ظَاهِرُ الْأَمْدِيِّ وَأَتْبَاعِهِ إِذَا
كَرَّرُوا قَوْلَهُمْ فِي الْأَجْوِبَةِ قِيَاسٌ فِي اللُّغَةِ ، وَإِثْبَاتُ اللُّغَةِ بِلَوَازِمِ
الْمَاهِيَّةِ ، وَهُوَ الْوُجُوهُ ، إِذْ لَا خَلَلَ ، فَإِنَّ الْإِجَابَ لُغَةً الْإِثْبَاتُ وَالْإِلْزَامُ ،
وَإِجَابُهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ إِلَّا إِلْزَامُهُ وَإِثْبَاتُهُ عَلَى الْمُخَاطَبِينَ بِطَلَبِهِ الْحُثْمُ
فَهُوَ مِنْ أَفْرَادِ الْأَعْيَانِ ، وَأَسْتِحْقَاقُ الْعِقَابِ بِالتَّرْكِ لَيْسَ جُزْءَ الْمَفْهُومِ
بَلْ مُقَارِنٌ بِخَارِجِ عَقْلِيٍّ ، أَوْ عَادِيٍّ لِأَمْرِ كُلِّ مَنْ لَهُ وَلَايَةُ الْإِلْزَامِ ،
وَهُوَ حُسْنُ عِقَابٍ مُخَالِفِهِ ، وَتَعْرِيفُ الْوُجُوبِ طَلَبٌ يَنْتَهِضُ تَرْكُهُ
سَبَبًا لِلْعِقَابِ تَجَوُّزٌ لِإِجَابِهِ تَعَالَى أَوْ مَنْ لَهُ وَلَايَةُ الْإِلْزَامِ بِقَرْبَتِهِ
يَنْتَهِضُ إِلَى آخِرِهِ فَيَصْدُقُ إِجَابُهُ تَعَالَى فَرْدًا مِنْ مُطْلَقِهِ ، وَظَهَرَ أَنَّ
الْإِسْتِحْقَاقَ لَيْسَ لَازِمَ التَّرْكِ بَلْ لِيَصْنِفَ مِنْهُ لِتَحَقُّقِ الْأَمْرِ بِمَنْ لَا وَلَايَةَ
لَهُ مُفِيدًا لِلْإِجَابِ فَيَتَحَقَّقُ هُوَ ، وَلَا أَسْتِحْقَاقَ بِتَرْكِهِ بِلَا وَلَايَةٍ

مسئلة

الْأَمْرُ بِالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ لَيْسَ أَمْرًا بِهِ لِذَلِكَ الْمَأْمُورِ ، وَإِلَّا كَانَ مَرُّ

عَبْدَكَ بِبَيْعِ ثَوْبِي تَعْدِيًا ، وَنَاقَضَ قَوْلَكَ لِإِعْبَادِ لَا تَبِعَهُ ، وَلَا يَحْفَىٰ مَنْعُ
بَطْلَانِ التَّالِي ، إِذَا لَا يُرَادُ بِالْمُنَاقَضَةِ هُنَا إِلَّا مَنَعُهُ بَعْدَ طَلَبِهِ مِنْهُ ،
وَهُوَ نَسْخٌ . قَالُوا : فَهُمْ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى رَسُولُهُ بِأَنْ يَأْمُرَنَا ،
وَالْمَلِكِ وَزِيرَهُ . أُجِيبَ بِأَنَّهُ مِنْ قَرِينَةٍ أَنَّهُ رَسُولٌ ، لَا مِنْ لَفْظِ الْأَمْرِ
الْمُتَعَلِّقِ بِهِ .

مسئلة

إِذَا تَعَاقَبَ أَمْرَانِ بِمُتَمَاثِلَيْنِ فِي قَابِلٍ لِلتَّكْرَارِ ، بِخِلَافِ : صُمِّمَ
الْيَوْمَ ، وَلَا صَارِفَ عَنْهُ مِنْ تَعْرِيفِ كَهْلٍ الرَّكْعَتَيْنِ ، أَوْ عَادَةٍ كَأَسْقِنِي
مَاءً فَإِنَّهُ اتَّفَاقٌ : قِيلَ بِالْوَقْفِ ، وَقِيلَ تَأْكِيدٌ ، وَقِيلَ تَأْسِيسٌ . لِأَنَّهُ
أَفْوَدُ ، وَوَضَعَ الْكَلَامَ لِلِإِفَادَةِ ، وَلِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَالْأَوَّلُ يُغْنِي عَنْ هَذَا
وَالْكُلُّ لَا يَقَاوِمُ إِلَّا كَثَرِيَّةً ، وَمُعَارَضُ بِالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ بَعْدَ مَنْعِ
الْأَصَالَةِ فِي التَّكْرَارِ فَيَتَرَجَّحُ ، وَإِذَا مَنَعَ كَوْنُ التَّأْسِيسِ أَكْثَرَ فِي
مَحَلِّ التَّزَاجِ سَقَطَ مَا قِيلَ تَعَارَضَ التَّرْجِيحُ فَالْوَقْفُ وَفِي الْعَطْفِ
كَوَصَلِ رَكْعَتَيْنِ يُعْمَلُ بِهِمَا . إِلَّا إِنْ تَرَجَّحَ التَّأْكِيدُ فَبِهِ ، أَوِ التَّعَادُلُ
فَسَقَطَ خَارِجٌ .

مسئلة

اِخْتَلَفَ انْفِائِلُونَ بِالنَّفْسِي ، فَأَخْتَبَارُ الْإِمَامِ وَالْفَزَالِي ، وَأَبْنِ

الْحَاجِبُ أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ فَوْزًا لَيْسَ نَهْيًا عَنْ ضِدِّهِ ، وَلَا يَقْتَضِيهِ عَقْلًا ،
وَالْمَنْسُوبُ إِلَى الْعَامَّةِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ وَالْمُحَدِّثِينَ أَنَّهُ نَهَى عَنْهُ
إِنْ كَانَ وَاحِدًا ، وَإِلَّا فَعَنِ الْكُلِّ ، وَقِيلَ عَنْ وَاحِدٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ ، وَهُوَ
بَعِيدٌ ، وَأَنَّ النَّهْيَ أَمْرٌ بِالضَّدِّ الْمُتَّحِدِ ، وَإِلَّا فَقِيلَ بِالْكَُلِّ ، وَفِيهِ بَعْدٌ ،
وَالْعَامَّةُ بِوَاحِدٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ ، وَالْقَاضِي أَوَّلًا كَذَلِكَ وَآخِرًا يَتَصَمَّنَانِ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْأَمْرِ ، وَتَعَمَّ فِي الْإِجْمَاعِيِّ وَالنَّذْبِيِّ ، فَهُمَا نَهْيًا
تَحْزِيمٌ وَكَرَاهَةٌ فِي الضَّدِّ ، وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّ أَمْرَ الْوُجُوبِ ، وَأَتَّفَقَ الْمُعْتَزِلَةُ
لِنَفْسِهِمُ النَّفْسِيَّ عَلَى تَفْرِيعِ الْعَيْنِيَّةِ فِيهِمَا ، وَأُخْتَلَفُوا هَلْ يُوجِبُ كُلٌّ مِنَ
الصَّيْغَتَيْنِ حُكْمًا فِي الضَّدِّ : فَأَبُو هَاشِمٍ وَأَتْبَاعُهُ لَا بَلَّ مَسْكُوتٌ . وَأَبُو
الْحُسَيْنِ ، وَعَبْدُ الْجَبَّارِ يُوجِبُ حُرْمَتَهُ ، وَعِبَارَةٌ أُخْرَى يَدُلُّ عَلَيْهَا ،
وَأُخْرَى يَقْتَضِيهَا وَفَخَرُ الْإِسْلَامِ ، وَالْقَاضِي أَبُو زَيْدٍ ، وَشَمْسُ الْأُمَمِ
وَأَتْبَاعُهُمْ يَقْتَضِي كَرَاهَةَ الضَّدِّ وَلَوْ كَانَ إِجْمَاعًا ، وَالنَّهْيُ كَوْنُهُ سُنَّةٌ
مَوْكَدَّةٌ وَلَوْ تَحْزِيمًا ، وَحُرِّرَ أَنَّ الْمَسْئَلَةَ فِي أَمْرِ الْفَوْرِ لَا التَّوَّاجِي ، وَفِي
الضَّدِّ الْمُسْتَلْزِمِ لِلتَّرْكِ لَا التَّرْكِ ، وَلَيْسَ التَّزَاعُ فِي لَفْظِهِمَا ، وَلَا الْمَقْهُومَيْنِ
لِلتَّغَايُرِ ، بَلَّ فِي أَنَّ طَلَبَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ الْأَمْرُ عَيْنُ طَلَبِ تَرْكِ ضِدِّهِ
الَّذِي هُوَ النَّهْيُ ، وَقَوْلُ فَخَرِ الْإِسْلَامِ وَمَنْ مَعَهُ لَا يَسْتَلْزِمُ اللَّفْظِيُّ بَلَّ
هُوَ كَالْتَصَّصَيْنِ فِي قَوْلِ الْقَاضِي آخِرًا ، وَمُرَادُهُ غَيْرُ أَمْرِ الْفَوْرِ لِتَنْصِصِهِ
عَلَى تَحْزِيمِ الضَّدِّ الْمَفُوتِ ، وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي تَقْيِيدُ الضَّدِّ بِالْمَفُوتِ ، ثُمَّ

إِطْلَاقُ الْأَمْرِ عَنْ كَوْنِهِ فَوْزِيًّا ، وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ اسْتِحْقَاقُ الْعِقَابِ
بِتَرْكِ الْأَمْرِ بِهِ فَقَطْ أَوْ بِهِ ، وَبِفِعْلِ الضِّدِّ حِينَ عَصَى أَمْرًا وَنَهْيًا .
لِلنَّافِينَ لَوْ كَانَ إِيَّاهُمَا ، أَوْ لَا زَمِيَهُمَا لَزِمَ تَعَقُّلُ الضِّدِّ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ
وَالْكَفِّ لِاسْتِحْصَانِهِمَا بِمَنْ لَمْ يَتَعَقَّلْهُمَا ، وَالْقَطْعُ بِتَحَقُّقِهِمَا ، وَعَدَمُ
خَطُورِهِمَا . وَأَعْتَرِضَ بِأَنَّ مَا لَا يَخْطُرُ الْأَصْدَادُ الْجُزْئِيَّةُ ، وَالْمُرَادُ الضِّدُّ
الْعَامُّ ، وَتَعَقُّلُهُ لَزِمَ ، إِذْ طَلَبُ الْفِعْلِ مَوْقُوفٌ عَلَى الْعِلْمِ بَعْدَمِهِ لِانْتِفَاءِ
طَلَبِ الْحَاصِلِ ، وَهُوَ مَلْزُومُ الْعِلْمِ بِالْخَاصِّ ، وَهُوَ مَلْزُومُ الْعِلْمِ بِالْعَامِّ ، وَلَا يَنْحُيْ
مَا فِي هَذَا الْأَعْتِرَاضِ مِنْ عَدَمِ التَّوَارُدِ أَوَّلًا ، وَتَنَاقُضِهِ فِي نَفْسِهِ ثَانِيًا
إِذْ فَرَضَهُمُ الْجُزْئِيَّةَ فَلَا تَخْطُرُ تَسْلِيمُهُ ، وَقَوْلُهُ مَلْزُومُ الْعِلْمِ بِالْخَاصِّ
يُنَاقِضُ مَا لَا يَخْطُرُ إِلَى آخِرِهِ وَأُجِيبَ بِمَنْعِ التَّوَقُّفِ عَلَى الْعِلْمِ بَعْدَمِ
التَّلَبُّسِ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ مُسْتَقْبَلٌ فَلَا حَاجَةَ لَهُ إِلَى الْإِلْتِفَاتِ إِلَى مَا فِي الْحَالِ
وَلَوْ سُلِّمَ فَالْكَفُّ مُشَاهِدٌ ، وَلَا يَسْتَلْزِمُ الْعِلْمُ بِفِعْلِ ضِدِّ خَاصٍّ لِحُصُولِهِ
بِالشُّكُونِ ، وَلَوْ سُلِّمَ فَجَرَّدُ تَعَقُّلِهِ الضِّدِّ لَيْسَ مَلْزُومًا لِلطَّلَبِ بِتَرْكِهِ
لِحَوَازِ الْأَكْتِفَاءِ بِمَنْعِ تَرْكِ الْفِعْلِ : إِمَّا لِمَا قِيلَ لَا نِزَاعَ فِي أَنَّ الْأَمْرَ
بِشَيْءٍ نَهَى عَنْ تَرْكِهِ ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ بِطَلَبِ آخَرٍ لِحُطُورِ التَّرْكِ عَادَةً ،
وَبَطَلَبِ تَرْكِ تَرْكِهِ الْكَائِنِ بِفِعْلِهِ وَزَانُ لَا تَبْرُكُ ، وَكَذَا الضِّدُّ
الْمُقَوَّى ، فَلَا وَجْهَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ مُسْتَلْزِمُ النَّهْيِ عَنْ تَرْكِهِ غَيْرُ
مَقْصُودٍ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى وَكَذَا عَنْ الضِّدِّ الْمُقَوَّى لِحُطُورِهِ كَذَلِكَ ، فَإِنَّمَا

التعذيبُ بهِ لِتَفْوِيْتِهِ ، فَأَمَّا ضِدُّ بِخُصُوصِهِ فَلَيْسَ لَازِمًا عَادَةً لِقَطْعِ
بِعَدَمِ خُطُورِ الْأَكْلِ مِنْ تَصَوُّرِ الصَّلَاةِ فِي الْعَادَةِ . الْقَاضِي لَوْ لَمْ
يَكُنْ إِيَّاهُ فَضِيْدُهُ ، أَوْ مِثْلُهُ ، أَوْ خِلَافُهُ . وَالْأَوَّلَانِ : بَاطِلَانِ ، وَالْأَمْتَنَعُ
أَجْمَاعُهُمَا ، وَأَجْمَاعُ الْأَمْرِ بِالشَّيْءِ مَعَ النَّهْيِ عَنْ ضِدِّهِ لَا يَقْبَلُ
النَّشْكِيكُ ، وَكَذَا الثَّالِثُ ، وَإِلَّا جَازَ كُلُّ مَعَ ضِدِّ الْآخِرِ كَالْحَلَاوَةِ
وَالْبَيَاضِ فَيَجْتَمِعُ الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ مَعَ ضِدِّ النَّهْيِ عَنْ ضِدِّهِ ، وَهُوَ الْأَمْرُ
بِضِدِّهِ ، وَهُوَ تَكْلِيفُ بِالْحَالِ لِأَنَّهُ طَلَبُهُ فِي وَقْتِ طَلَبِ فِيهِ عَدَمُهُ ،
أُجِيبَ بِمَنْعِ كَوْنِ لَازِمِ كُلِّ خِلَافَيْنِ ذَلِكَ لِحَوَازِ تَلَازُمِهِمَا فَلَا يَجَامِعُ
الضَّدَّ ، وَإِذْنُ فَالنَّهْيُ إِذَا كَانَ طَلَبَ تَرْكِ ضِدِّ الْمَأْمُورِ بِهِ آخَرَهُمَا
خِلَافَيْنِ ، وَلَا يَجِبُ أَجْمَاعُهُ مَعَ ضِدِّ طَلَبِ الْمَأْمُورِ بِهِ كَالصَّلَاةِ مَعَ إِبَاحَةِ
الْأَكْلِ ، وَبَعْدَ تَحْزِيرِ النَّزَاعِ لَا يَتَجَهُّ التَّرْدِيدُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فِعْلِ ضِدِّ
ضِدِّهِ الَّذِي يَتَحَقَّقُ بِهِ تَرْكُ ضِدِّهِ وَهُوَ عَيْنُهُ فَخَاصِلُهُ طَلَبُ الْفِعْلِ
طَلَبُ عَيْنِهِ ، وَإِنَّهُ لَعِبٌّ ، ثُمَّ إِصْلَاحُهُ بِأَنْ يُرَادَ أَنْ طَلَبَ الْفِعْلِ لَهُ
أَسْمَانِ أَمْرٌ بِالْفِعْلِ ، وَنَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ وَهُوَ حِينَئِذٍ لُغَوِيٌّ وَلَهُمْ أَيْضًا
فِعْلُ الشُّكُونِ عَيْنُ تَرْكِ الْحَرَكَةِ ، وَطَلَبُهُ اسْتِعْلَاةٌ وَهُوَ الْأَمْرُ طَلَبُ
تَرْكِهَا ، وَهُوَ النَّهْيُ ، وَهَذَا كَالْأَوَّلِ يَعُمُّ النَّهْيُ وَالْجَوَابُ بِرُجُوعِ
النَّزَاعِ لَفْظِيًّا مَمْنُوعٌ بَلْ هُوَ فِي وَحْدَةِ الطَّلَبِ الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ ، وَتَعَدُّدُهُ
بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ أَغْنَى الْحَاصِلَ بِالصَّدْرِ ، وَتَرْكُ أَضْدَادِهِ وَاحِدٌ فِي

الوجود بوجود واحد أولاً ، بل الجواب ما تضمنته دليل النافين من القطع بطلب الفعل مع عدم خطور الضد ، وأيضاً فإنما يتم فيما أحدهما ترك الآخر كالحركة والشكوك ، لا الأضداد الوجودية فليس محل النزاع عند الأكثر ، ولا تمامه عندنا . وللمعتمدين في النهي دليلاً القاضي . والجواب ما تقدم ، وأيضاً يلزم في نهى الشارع كون كل من المعاصي المضادة مأثوراً به بخيراً ، ولو التزموه لغة غير أنها ممنوعة شرعياً : كالمخرج من العام يتناولها ، ويمتنع فيه حكمه أمكنهم وعلى اعتباره . فالمطلوب ضد لم يمنعه الدليل ، وأما إلزام نهي المباح فغير لازم . المضمن أمر الإيجاب طلب فعل يذم بتركه فاستلزم النهي عنه وعمّا يحصل به وهو الضد ، وقضى لو تم لزم تصور الكف عن الكف لكل أمر إيجاباً ، ولو سلم منع كون الذم بالترك جزء الوجوب ، وإن وقع جزء التعريف بل هو الطلب الجازم ، ثم يلزم تركه ذلك إذا صدر بمن له حق الإلزام ، ولو سلم فجاز كون الذم عند الترك لأنه لم يفعل ، ولا يخفى أنه لا يتوجه الذم على عدم من حيث هو عدم بل من حيث هو فعل المكلف ، وليس عدم فعله بل الترك المتبقي للعدم على الأصل وما قيل لو سلم فلا مباح فغير لازم ، وإلا امتنع التصريح بلا تعقل الضد المفوت ، والحل أن ليس كل ضدي مفوتاً ، ولا كل مقدّر ضداً كذلك كخطوه في الصلاة ،

وَأَبْتِلَاعِ رِيقِهِ ، وَفَتْحِ عَيْنِهِ وَكَثِيرٍ ، وَأَيْضًا لَا يَسْتَلْزِمُ مَحَلَّ النَّزَاعِ ،
وَهُوَ الضَّدُّ غَيْرَ التَّرْكِ لِأَنَّ مُتَعَلِّقَ النَّهْيِ اللَّازِمِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ مِنَ
التَّرْكِ وَالضَّدِّ ، فَتَخْتَارُ الْأَوَّلَ ، وَزَادَ الْمُعَمُّونَ فِي النَّهْيِ أَنَّهُ طَلَبُ تَرْكِ
فِعْلٍ وَتَرْكُهُ يَفْعُلُ أَحَدُ أَضْدَادِهِ فَوَجَبَ . وَدُفِعَ بِلِزُومِ كَوْنِ كُلِّ مَنْ
الْعَاصِي إِلَى آخِرِهِ ، وَبِأَنَّ لَا مُبَاحَ ، وَبِمَنْعِ وَجُوبِ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ
أَوْ الْمُحَرَّمُ إِلَّا بِهِ ، وَفِيهِمَا مَا تَقَدَّمَ . وَأَمَّا الْمَنْعُ فَلَوْ لَمْ يَجِبْ لِحَازِ تَرْكِهِ
وَيَسْتَلْزِمُ جَوَازَ تَرْكِ الْمَشْرُوطِ أَوْ جَوَازَ فَعْلِهِ بِلَا شَرْطِهِ الَّذِي لَا يَتِمُّ
إِلَّا بِهِ ، وَسَيَأْتِي تَمَامُهُ بَلَّ يُمْنَعُ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ بَلَّ يَحْصُلُ بِالنَّكَفِ
الْمَجْرَدِ ، وَالْمُخَصَّصُ فِي الْعَيْنِيَّةِ وَاللِّزُومِ . فَإِنَّمَا لِأَنَّ النَّهْيَ طَلَبُ نَفْيٍ مَعَ
مَنْعٍ أَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَى آخِرِهِ : وَإِنَّمَا لِظَنِّ وَرُودِ الْإِذَا زَامِ الْفَطْمِ
أَوْ لِظَنِّ أَنَّ أَمْرَ الْإِجَابِ اسْتَلْزَامُ النَّهْيِ بِاسْتَلْزَامِ ذَمِّ التَّرْكِ وَالنَّهْيِ ، لَا
لِأَنَّهُ طَلَبُ كَفٍّ عَنِ فِعْلٍ مَعَ مَنْعٍ أَنَّ مَا لَا يَتِمُّ إِلَى آخِرِهِ ، وَإِنَّمَا لِظَنِّ
وَرُودِ إِبْطَالِ الْمُبَاحِ كَالْكُفْيِ ، وَتَخَصُّصِ أَمْرِ الْإِجَابِ لِظَنِّ وَرُودِ
الْآخِرَيْنِ ، وَعَلِمَتْ مَرْجِعَ فَخْرِ الْإِسْلَامِ إِلَى الْعَامَّةِ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ
مَا مَثَّلَ بِهِ إِكْرَاهَةَ الضَّدِّ مِنْ أَمْرِ قِيَامِ الصَّلَاةِ لَا يَفُوتُ بِالْقُعُودِ فِيهَا
وَيُكْرَهُ اتِّفَاقًا لَا مِنْ مُقْتَضَى الْأَمْرِ بَلَّ مَبْنَى الْكِرَاهَةِ خَارِجٌ وَهُوَ
التَّأْخِيرُ ، وَإِلَّا فَسَدَتْ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ بِالصَّحَّةِ فِيمَنْ سَجَدَ عَلَى
مَكَانٍ نَجَسٍ فِي الصَّلَاةِ وَأَعَادَ عَلَى طَاهِرٍ لِأَنَّهُ تَأْخِيرُ السَّجْدَةِ الْمُعْتَبَرَةِ

عَنْ وَقْتِهَا ، لَا تَقْوِيَتْ وَهُوَ مَكْرُوهٌ ، وَفَسَدَتْ عِنْدَهُمَا لِلتَّقْوِيَةِ بِنَاءً عَلَى
 أَنَّ الطَّهَارَةَ فِي الصَّلَاةِ مَقْرُونَةٌ بِالدَّوَامِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : النَّهْيُ يُوجِبُ فِي
 أَحَدِ الْأَضْدَادِ الشُّنْيَةَ كَنَهْيِ الْمُحْرِمِ عَنِ الْمَخِيطِ سُنَّ لَهُ الْإِزَارُ وَالرِّدَاءُ
 فَلَا يَحْتَجُّ بِعُدَّةٍ عَنْ وَجْهِ الْأَسْتِزَامِ . وَأَمَّا النَّهْيُ فَالنَّفْسِيُّ طَلَبُ كَفِّ
 عَنْ فِعْلٍ عَلَى جِهَةِ الْأَسْتِعْلَاءِ ، وَإِيرَادُ كَفِّ نَفْسِكَ إِنْ كَانَ لَفْظُهُ
 فِي الْكَلَامِ فِي النَّفْسِيِّ أَوْ مَعْنَاهُ التَّزَمُّنَاهُ نَهْيًا ، وَكَذَا مَعْنَى أَطْلُبُ
 الْكَفَّ لَوْحِدَةٍ مَعْنَى اللَّفْظَيْنِ وَهُوَ النَّهْيُ النَّفْسِيُّ وَاللَّفْظِيُّ ، وَهُوَ غَرَضُ
 الْأَصُولِ ، مَبْنًى تَعْرِيفُهُ أَنَّ لِذَلِكَ الطَّلَبِ صِغَةً تَخْصُهُ ، وَفِي ذَلِكَ مَا فِي
 الْأَمْرِ ، وَحَاصِلُهُ ذِكْرُ مَا يُعَيَّنُهَا فَسُمِّيَتْ حُدُودًا ، وَالْأَصَحُّ لَا تَقَعْلُ أَوْ اسْمُهُ
 كَمَةِ حَتْمًا أَسْتِعْلَاءً ، وَهِيَ لِلتَّحْرِيمِ أَوِ الْكَرَاهَةِ كَالْأَمْرِ ، وَالْمُخْتَارُ
 لِلتَّحْرِيمِ لِفَهْمِ الْمَنْعِ الْحَتْمِ مِنَ الْمَجْرَدَةِ ، وَبَحَازٍ فِي غَيْرِهِ فَمُحَافَظَةُ عَكْسِ
 النَّفْسِيِّ بِزِيَادَةِ حَتْمٍ ، وَإِلَّا دَخَلَتْ الْكَرَاهَةُ النَّفْسِيَّةُ ، فَالنَّهْيُ نَفْسُ
 التَّحْرِيمِ ، وَإِذَا قِيلَ مُقْتَضَاهُ يُرَادُ اللَّفْظِيُّ ، وَتَقْيِيدُ الْحَنْفِيَّةِ التَّحْرِيمَ
 بِقَطْعِيَّةِ الشُّبُوتِ ، وَكَرَاهَتُهُ بِظَنِّيَّةِ لَيْسَ خِلَافًا ، وَلَا تَعَدُّدٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ
 وَكَوْنُ تَقْدُّمِ الْوُجُوبِ قَرِينَةً الْإِبَاحَةِ حَكْمُ الْأُسْتَاذِ نَفِيَهُ إِنْجَمَاعًا ،
 وَتَوَقُّفُ الْإِمَامِ لَا يَتَجَبُّ إِلَّا بِالطَّعْنِ فِي نَقْلِهِ ، وَتَقْلُ الْخِلَافِ إِذْ بِتَقْدِيرِ
 حَيْثُ يَلْزَمُ اسْتِقْرَائُهُمْ ذَلِكَ ، وَمَوْجِبُهَا الْفَوْرُ وَالتَّكْرَارُ أَيْ
 الْأَسْتِمْرَارُ خِلَافًا لِشُدُودِ

مسئلة

الأَكْثَرُ إِذَا تَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ كَانَ لِعَيْنِهِ مُطْلَقًا ، وَيَقْتَضِي الْفَسَادَ شَرْفًا
وَهُوَ الْبُطْلَانُ عَدَمُ سَبَبِيَّتِهِ لِحُكْمِهِ ، وَقِيلَ لُغَةً ، وَقِيلَ فِي الْعِبَادَاتِ
قَطْعٌ ، وَالْحَنِيفِيَّةُ كَذَلِكَ فِي الْحِسِّيِّ مَالًا يَتَوَقَّفُ مَعْرِفَتُهُ عَلَى الشَّرْعِ
كَالزَّنَا وَالشُّرْبِ إِلَّا بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لِيُوصَفَ مُلَازِمٍ أَوْ مُجَاوِرٍ كَنَهْيِ قِرْبَانِ
الْحَائِضِ . أَمَّا الشَّرْعِيُّ فَلْيَغْيِرْهُ وَصْفًا لَأَزِمًا لِلتَّخْرِيمِ أَوْ كَرَاهِيَةٍ بِحَسَبِ
الطَّرِيقِ لِلزُّومِ الْمُنْهَى كَصَوْمِ الْعِيدِ ، أَوْ مُجَاوِرًا مُمَكِّنَ الْأَشْكَالِ
فَالْكَرَاهَةُ ، وَلَوْ قَطْعِيًّا كَالْبَيْعِ وَقْتَ النَّدَاءِ لِتَرْكِ السَّعْيِ . فَإِنْ نَأَى
الْأَوَّلُ فَبَاطِلٌ كَنِكَاحِ الْحَارِمِ لَيْسَ حُكْمُهُ إِلَّا الْحِلُّ الْمُنَاقِي لِمَقْتَضَاهُ ،
وَعَدَمُ الْحَدِّ وَثُبُوتِ النَّسَبِ حُكْمُ الشُّبْهَةِ ، وَيَجِبُ مِثْلُهُ فِي الْعِبَادَاتِ
كَصَوْمِ الْعِيدِ لِعَدَمِ الْحِلِّ وَالثَّوَابِ فَوَجَبَ عَدَمُ الْقَضَاءِ بِالْإِفْسَادِ ، لِأَنَّهُ
وُجُوبُهُ يَنْبَغُهُ ، وَحُجَّةُ نَذَرِهِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ لِيُظْهَرَ فِي الْقَضَاءِ تَحْصِيلًا
لِلْمَصْلَحَةِ فَيَجِبُ أَنْ لَا يَنْزَأَ بِصَوْمِهِ ، فَإِنْ لَزِمَ فِيهَا وَجُوبُ الْأَدَاءِ أَوَّلًا
وَجَبَ نَفْيُهَا خِلَافًا لَهُمْ ، وَمَا خَالَفَ فَلَدَلِيلٌ كَالصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ
الْمَكْرُوهَةِ عَلَى ظَنِّهِمْ . وَكَوْنُ مَسَامَاهَا لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالْأَرْكَانِ لَا يَقْتَضِي
وُجُوبَ الْقَضَاءِ لِأَنَّهُ بِوُجُوبِ الْإِتْمَامِ قَبْلَ الْإِفْسَادِ ، وَالثَّابِتُ تَقْيِضُهُ وَيَلْزَمُ
أَنْ تَفْسُدَ بَعْدَ رَكْعَةٍ ، وَهُوَ مُنْتَفٍ عِنْدَهُمْ . فَالْوَجْهُ أَنَّ لَا يَصِحُّ الشَّرْعُ
لَا نَفَاءً فَائِدَتِهِ مِنَ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ وَلَا مَخْلَصٌ إِلَّا بِجَعْلِهَا تَنْزِيهِيَّةً ، وَهُوَ مُنْتَفٍ

إِلَّا عِنْدَ شُرُودِهِ. أَمَّا الْبَيْعُ فَحُكْمُهُ الْمِلْكُ ، وَتَشَبُّهُتُ مَعَ الْحُرْمَةِ فَيَنْبَغُ
مُسْتَعْقِبًا لَهُ مَطْلُوبُ التَّفَاسُخِ رَفْعًا لِلْمَعْصِيَةِ إِلَّا بِدَلِيلِ الْبُطْلَانِ ، وَهُوَ
فَسَادُ الْمَعَامَلَةِ عِنْدَهُمْ بِخِلَافِ بَيْعِ الْمَظَامِينِ بَاطِلٌ لِعَدَمِ الْمَحَلِّ أَمَّا
الْأَوَّلُ فَلِعَدَمِ النَّافِي ، وَوُجُودِ الْمُقْتَضِي وَهُوَ الْوَضْعُ الشَّرْعِيُّ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ
الْقَائِلَ لَا تَفْعَلْهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، فَإِنْ فَعَلْتَ ثَبَتَ حُكْمُهُ ، وَعَاقِبَتُكَ
لَمْ يُنَاقِضْ . وَقَوْلُهُمْ ظَاهِرٌ فِي عَدَمِ ثُبُوتِهِ شَرْعًا مَمْنُوعٌ فَيَنْبَغُ الْمِلْكُ
شَرْعًا فِي بَيْعِ الرِّبَا وَالشَّرْطِ مَطْلُوبُ الْفُسْخِ ، وَيَكْزُمُهُ الصَّحَّةُ بِإِسْقَاطِ
الزِّيَادَةِ فِي الشَّرْطِ لِأَنَّهُ الْمُسَدُّ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِرَفْعِ الْمَعْصِيَةِ ، وَيُصْرَحُ
بِثُبُوتِ الْأَعْتِبَارَيْنِ طَلَاقُ الْحَائِضِ ثَبَتَ حُكْمُهُ ، وَأَمْرُ بِالرَّجْعَةِ رَفْعًا
بِالْقُدْرَةِ الْمُكِنِّ ، بِخِلَافِ مَا لَا يُمَكِّنُ كَحِلِّ مَذْبُوحِ مَلِكٍ الْغَيْرِ . قَالُوا لَمْ
تَزَلِ الْعُلَمَاءُ يَسْتَدِلُّونَ بِهِ عَلَى الْفَسَادِ : أَيْ الْبُطْلَانِ قُلْنَا فِي الْعِبَادَاتِ
وَمَعَ الْمُقْتَضِي فِي غَيْرِهَا ، وَإِلَّا فَعَلَى مُجَرَّدِ التَّخْرِيمِ ، وَلَوْ صَرَّحَ بَعْضُهُمْ
بِالْبُطْلَانِ فَكَقَوْلِكُمْ ، وَبِهِ اسْتَدِلَّ لِلْعَقَّةِ ، وَمُنْعٍ بِأَنَّ فَهْمَهُ شَرْعًا
قَالُوا : الْأَمْرُ يَقْتَضِي الصَّحَّةَ فَضْدَهُ ضِدُّهَا . أُجِيبَ بِمَنْعِ اقْتِضَائِهِ لَعَقَةً ، وَلَوْ
سَلَّمَ فَيَجُوزُ اتِّخَاذُ أَحْكَامِ الْمُتَعَابِلَاتِ ، وَلَوْ سَلَّمَ فَالْإِلَازِمُ عَدَمُ اقْتِضَاءِ
الصَّحَّةِ ، لَا اقْتِضَاءَ عَدَمِهَا ، وَدَلِيلُ تَفْصِيلِهِمْ فِيمَا لِعَيْنِهِ وَغَيْرِهِ أَمَّا فِي
الْحَيِّ فَالْأَصْلُ . وَأَمَّا فِي الشَّرْعِيِّ فَلَوْ لِعَيْنِهِ أُمْتِنَعَ الْمُسَمَّى شَرْعًا فَحَرَمَ
نَفْسُ الصَّوْمِ ، لَكِنَّهُمَا ثَابِتَانِ فَكَانَ مَشْرُوعًا بِأَصْلِهِ ، لَا وَصْفِهِ

بِالضَّرُورَةِ . وَقِيلَ لَوْ كَانَ أَمْتَنَعَ النَّهْيُ لِامْتِنَاعِ النَّهْيِ . وَذُفِعَ بِأَنَّ
 اِمْتِنَاعَهُ لَا يَمْنَعُ تَصَوُّرَهُ حِسًّا وَهُوَ مُصَحَّحُ النَّهْيِ ، وَهُوَ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ
 الْأَسْمَ الشَّرْعِيَّ لِلصُّورَةِ ، وَهُمْ يَمْنَعُونَهُ بَلْ بِقَيْدِ الْأَعْتِبَارِ . قَالُوا: النَّهْيُ
 عَنْ صَلَاةِ الْحَائِضِ ، وَصَوْمِ الْعِيْدِ ، وَلَزُومُ كَوْنِ مِثْلِ الطَّهَّارَةِ جُزْءًا
 مَفْهُومِ الْمَشْرُوطِ ، وَبُطْلَانِ صَلَاةٍ فَاسِدَةٍ يُوجِبُهُ الْجَوَابُ إِنَّمَا يُوجِبُ
 حِكْمَةَ التَّرْكِيبِ ، وَلَا يَسْتَلْزِمُ الْحَقِيقَةَ . فَلِأَسْمٍ بِحَازِ شَرْعِيٍّ فِي الْجُزْءِ
 الَّذِي هُوَ الصُّورَةُ لِلْقَطْعِ بِصِدْقِ لَمْ يَصُمْ لِلْمُسْكِ حِكْمَةً ، وَالْوَضْعُ لِمَا
 وَجَدَ شَرْطُهُ لَا يَسْتَلْزِمُ أَعْتِبَارَ الشَّرْطِ جُزْءًا ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ أَلَّ
 كَلَامُهُمْ إِلَى أَنَّ مُصَحَّحَ النَّهْيِ جُزْءُ الْمَفْهُومِ ، وَهُوَ مُجَرَّدُ الْهَيْئَةِ فَكَلَمُوا
 قَوْلَ الْخَطْمِ غَيْرَ أَنَّ ضَعْفَ الدَّلِيلِ لَا يُبْطِلُ الدَّلُولَ ، وَيَكْفِيهِمْ
 مَا ذَكَرْنَاهُ لَهُمْ

[تَنْبِيْهِ] لَمَّا قَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ بِحُسْنِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ وَقُبْحِهَا لِنَفْسِهَا
 وَغَيْرِهَا كَانَ تَعَلُّقُ النَّهْيِ الشَّرْعِيِّ بِأَعْتِبَارِ الْقُبْحِ مَسْبُوقًا بِهِ ضَرُورَةٌ
 حِكْمَةُ النَّاهِي ، لَا مَدْلُولُ الصَّيْغَةِ ، فَأَتَقَسَّمَ مُتَعَلِّقُهُ إِلَى حِسِّيٍّ فَقُبْحُهُ
 لِنَفْسِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، وَلَا جِهَةً مُحَسَّنَةً فَلَا تَقْبَلُ حُرْمَتُهُ النَّسْخَ ، وَلَا
 يَكُونُ سَبَبَ نِعْمَةٍ كَالْعَبَثِ وَالْكَفْرِ ، بِخِلَافِ الْكَذِبِ الْمُتَعَيَّنِ طَرِيقًا
 لِعِصْنَةِ نَبِيٍّ أَوْ لِحُجَّةٍ لَمْ يُرَجَّحْ عَلَيْهَا غَيْرُهَا فَكَذَلِكَ ، وَيَقَالُ فِيهِ
 قُبْحٌ لِعَيْنِهِ شَرْعًا كَالزَّنَا لِلتَّضْيِيعِ فَلَمْ يُبَحِّثْ فِي مِلَّةٍ ، وَثُبُوتُ حُرْمَةِ

المصاهرة عنده بأمر آخر كثبت ملك الغاصب عند زوال الاسم ،
وتقرر الضمان فيما يجب بملك ، والمختار القصب عند الفوات سبب
الضمان مقصوداً جبراً فاستدعى تقدم الملك فكان سبباً له غير مقصود
بل بواسطة سبببته مستدعيه ، وهذا قولهم في الفقه هو بعرضية أن
يصير سبباً ، لا يقال لا أثر للعلة البعيدة فيصدق نفي سبببته للملك
فالحق الأول : لأن الصادق المطلق ، وسبببته يقيد كونه غير مقصود
منه ، ولولاه لم يصح بيع الغاصب ولم يسلم له الكسب السابق
وعدم ملك زوائده المنفصلة لأنه ضروري ، والمنفصل ليس تبعاً بخلاف
الزيادة المتصلة والكسب ، بخلاف المدبر ، فإنه يملك كسبه إن
كان بناء على أنه خرج عن المولى تحقيقاً للضمان بقدر الإمكان وأما
الكافر بالإحراز ، فأما لعدم النهي بناء على عدم خطابهم بالزروع
فليس من الباب وإما عند ثبوت الإباحة بانتها ملك المسلم بزوال
ملك المسلم بزوال العصة بالإحراز بدارهم لأنقطاع الولاية ، والاستيلاء
متداً فبقاؤه كابتدائه ، والترخص بسفر المعصية للعلم بأنه فيه لغيره
بخاراً من التصدر المعصية إذ قد لا تفعل ، ويترك الأبق الإذن وكذا
وطه الحائض عرف للأذى فاستعقب الإحصان ، وتحليل المطلقة . وإلى
شرعي فالقطع بأنه لغيره ، ولا ينتهض سبباً إذا رتب حكماً يوجب
كونه لعينه أيضاً كنيكاح المحارم شرعي عقل قبضه : لأنه طريق

الْقَطِيعَةِ فَمِنْ أَوْجَحَ عَنِ الْحَلِيقَةِ صَارَ عَبَثًا ، فَصَحَّ لِعَيْنِهِ فَبَطَلَ
 ثُمَّ الْإِخْرَاجُ لَيْسَ إِلَّا لِأَزْمَانٍ مَا مَهَّدَنَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ حُكْمًا
 إِلَّا الْحِلَّ فَتَأَنَّى مُقْتَضَى النَّهْيِ ، وَكَذَا الصَّلَاةُ بِإِلَاطِمَارَةٍ بَاطِلَةٍ لِمِثْلِهِ
 وَكَانَ يَجِبُ مِنْهُ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ لَكِنْ الظَّنُّ الْمُتَقَدِّمُ . وَرَوَى
 عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ بُطْلَانَهَا كَمَا اخْتَرْنَاهُ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ ، فَإِنْ لَمْ يُرْتَبْ
 ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَتَّعَبَرْ فِيهِ جِهَةٌ تَوْجِبُ قُبْحًا فِي عَيْنِهِ كَالْبَيْعِ عَلَى
 مَا تَقَدَّمَ فَيَنْعَقِدُ سَبَبًا ، فَظَهَرَ أَنَّ الْأَخْتِلَافَ لَيْسَ مُرْتَبًا عَلَى أَنَّ النَّهْيَ
 عَنِ الشَّرْعِيِّ يَدُلُّ عَلَى الصَّحَّةِ ، وَقَوْلُهُمْ يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ بِأَصْلِهِ
 لَا بِوَصْفِهِ إِنَّمَا يُفِيدُ صِحَّةَ الْأَصْلِ وَلَا يُخْتَلَفُ فِيهِ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ النَّهْيِ عَنْهُ
 فَلَا يَسْتَعْقِبُ صِحَّتَهُ بِوَصْفٍ يُلَازِمُهُ

الفصل الخامس

هُوَ بِاعْتِبَارِ اسْتِعْمَالِهِ بِتَنْقِيسٍ إِلَى حَقِيقَةٍ وَبَحَازٍ ، فَالْحَقِيقَةُ اللَّفْظُ
 الْمُسْتَعْمَلُ فِيمَا وَضِعَ لَهُ أَوْ مَا صَدَّقَ عَلَيْهِ فِي عُرْفٍ بِهِ ذَلِكَ الْأُسْتَعْمَالُ
 وَتَنْقِيسُهُ بِحَسَبِ ذَلِكَ إِلَى لُغَوِيَّةٍ وَشَرْعِيَّةٍ كَالصَّلَاةِ ، وَعُمُرْفِيَّةٍ عَامَّةٍ
 كَالدَّابَّةِ ، وَخَاصَّةٍ كَالرَّفْعِ وَالْقَلْبِ ، وَيَدْخُلُ الْمَنْقُولُ مَا وَضِعَ لِلْعَنَى
 بِاعْتِبَارِ مُنَاسَبَةٍ لِمَا كَانَ لَهُ أَوَّلًا ، وَالْمُرْتَجِلُ وَالْأَعْمُ فِي الْأَخْصِ
 كَرَجُلٍ فِي زَيْدٍ ، وَزِيَادَةُ أَوَّلًا تُحِلُّ بِمَكْسِيهِ لِصِدْقِ الْحَقِيقَةِ عَلَى الْمُشْتَرَكِ
 فِي الْمُنَاحَرِ وَضَعُهُ لَهُ ، وَلَيْسَ فِي اللَّفْظِ أَنَّهُ بِاعْتِبَارِ وَضْعِ الْجَزَائِرِ عَلَى

أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ جَزَاءٌ أَوَّلِيَّةٌ وَضَعُ الْمَجَازِ كَأَسْتَعْمَالِهِ ، وَبَلَا تَأْوِيلٍ بِلَا
حَاجَةٍ ، إِذْ حَقِيقَةُ الْوَضْعِ لَا تَشْمَلُ الْأَدْعَاءُ ، وَالْمَجَازُ مَا أَسْتَعْمِلَ لِغَيْرِهِ
لِلنَّاسَبَةِ أَعْتَبِرَ نَوْعُهَا ، وَيَنْقَسِمُ كَالْحَقِيقَةِ ، وَتَدْخُلُ الْأَعْلَامُ فِيهِمَا ،
وَعَلَى مَنْ أَخْرَجَهَا تَقْيِيدُ الْجِنْسِ ، وَخَرَجَ عَنْهُمَا الْفَلْطُ ، وَبَحَازُ الْخَذَفِ
حَقِيقَةٌ لِأَنَّهُ الْمَذْكُورُ بِاعْتِبَارِ تَغْيِيرِ إِعْرَاضِهِ ، وَلَوْ أُرِيدَ بِهِ الْمَحْذُوفُ
كَانَ الْمَحْذُودَ ، وَبَحَازُ الزِّيَادَةِ قِيلَ مَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ لِمَعْنَى ، وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ
لَا حَقِيقَةٌ ، وَلَا مَجَازٌ ، وَلَمَّا لَمْ يَنْقُصْ عَنِ التَّأْكِيدِ قِيلَ لَا زَائِدَ ،
وَالْحَقُّ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ لِوَضْعِهِ لِمَعْنَى التَّأْكِيدِ ، لَا مَجَازٌ لِعَدَمِ الْعَلَاقَةِ فَكُلُّ
مَا أَسْتَعْمِلَ زَائِدًا مُشْتَرَكٌ ، وَزَائِدٌ بِأَصْطِلَاحِ النَّحْوِيِّينَ وَاعْلَمْ أَنَّ
الْوَضْعَ يَكُونُ لِقَاعِدَةٍ كَلِّيَّةٍ جُزْئِيَّاتٍ مَوْضُوعِيهَا أَلْفَاظٌ تَخْصُوصَةٌ ،
وَلِمَعْنَى خَاصٍّ وَهُوَ الْوَضْعُ الشَّخْصِيُّ . وَالْأَوَّلُ : النَّوْعِيُّ ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى
مَا يَدُلُّ جُزْئِيٌّ مَوْضُوعٌ مُتَلَقٍّ بِنَفْسِهِ ، وَهُوَ وَضْعُ قَوَاعِدِ التَّرَاكِيِبِ
وَالنَّصَارِيْفِ ، وَبِالْقَرِينَةِ وَهُوَ وَضْعُ الْمَجَازِ كَقَوْلِ الْوَاضِعِ : كُلُّ مُفْرَدٍ
بَيْنَ مُسَمَّاهُ وَغَيْرِهِ مُشْتَرَكٌ أَعْتَبَرْتُهُ : أَيْ أَسْتَعْمَلْتُهُ فِي الْفَيْزِ بِاعْتِبَارِهِ
لِكُلِّ ذَلِكَ مَعَ قَرِينَةٍ ، وَلَفْظُ الْوَضْعِ حَقِيقَةٌ عُرْفِيَّةٌ فِي كُلِّ مِنَ
الْأَوَّلَيْنِ ، مَجَازٌ فِي الثَّالِثِ إِذْ لَا يُفْهَمُ بِدُونِ تَقْيِيدِهِ ، فَأَنْدَفَعَ مَا قِيلَ
إِنْ أُرِيدَ بِالْوَضْعِ الشَّخْصِيِّ خَرَجَ مِنَ الْحَقِيقَةِ كَالْمُسْتَشَى وَالْمُصَغَّرِ ، أَوْ
الْأَعْمَ دَخَلَ الْمَجَازُ ، وَظَهَرَ اقْتِضَاهُ الْمَجَازِ وَضَعَيْنِ لِلْفِظِ ، وَلِمَعْنَى نَوْعٍ

العلاقة ، وهي بالاستقراء مُشابهةٌ صوريةٌ كإنسانٍ للمُنقوشِ ، أو في
معنى مشهور كالشجاعةِ للأسدِ ، بخلافِ البخرِ ، ويخصُّ بالاستعارةِ في
عرفِ ، والكونُ كَوْنُ المجازيِّ سابقاً بالحقيقيِّ على اعتبارِ الحكمِ
كَاتُوا اليتامى والأولُ آيلاً إليه بعده ، وإن كان الحقيقيُّ حالَ
التَّكَلُّمِ كَقَتَلْتُ قَتِيلًا ، وإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ حَقِيقَةً لِأَنَّ المرادَ حَيًّا وَكَفَى
تَوْهُمُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَعَصْرَتْ خَرًّا فَأَرِيقَتْ فِي الحَالِ ، وَكَوْنُهُ لَهُ
بِالقُوَّةِ الاستعدادُ فيساوي الأولَ على التَّوَهُّمِ ، وَعَلَى أَعْتِبَارِ حَقِيقَةِ
الحصولِ لَافَهُوَ أَوَّلَى ، وَيُضَرَفُ النِّثَالُ لِلِاستِعْدَادِ والمُجَاوَرَةِ ، وَمِنْهَا
الجزئيةُ لِلْمُنْتَفِي عُرْفًا بِإِنْتِفَائِهِ كَالرَّقَبَةِ لَا الظِّفْرِ ، بِخِلَافِ الكلِّ في
الجزءِ ، وَمِنْهُ الْعَامُّ لِفَرْدِهِ : الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ . وَقَلْبُهُ : عَلِمَتْ نَفْسُ
وَالدَّهْنِيَّةُ كَالْقَيْدِ عَلَى المُلْتَقِ كَالْمَشْفَرِ عَلَى الشَّفَةِ مُطْلَقًا ، وَلِلْإِجْمَاعِ
الْأَعْتِبَارِينَ صَحَّ اسْتِعَارَةُ وَقَلْبُهُ والمرادُ أَنْ يُرَادَ خُصُوصُ الشَّخْصِ
بِاسْمِ المُلْتَقِ وَهُوَ مُسْتَحْدَثٌ ، وَالْعَلَطُ مِنْ ظَنِّ الاستِعْمَالِ فِيهَا وَضَعُ لَهُ
فِي نَفْسِ الْمُسَمَّى لَا أَفْرَادِهِ ، وَيَكْزَمُهُمْ أَنَّ أَنَا مِنْ مُتَكَلِّمٍ خَاصٍّ وَهَذَا
لِمَعْنَى بَحَازٍ وَكَثِيرٍ ، وَالِاتِّفَاقُ عَلَى نَفْسِهِ فَإِنَّمَا هُوَ حَقِيقَةٌ كَمَا ذَكَرْنَا
أَوَّلَ النَّبَاحِ ، وَكَوْنُهُمَا عَرَضَيْنِ فِي مَحَلِّ كَالْحَيَاةِ لِلْعِلْمِ ، أَوْ فِي مَحَلِّينِ
مُتَشَابِهَيْنِ كَكَلَامِ السُّلْطَانِ لِكَلَامِ وَزِيرِهِ أَوْ جِسْمَيْنِ فِيهِمَا كَالرَّأْيِ
لِلْمَزَادَةِ ، وَكَوْنُهُمَا مُتَلَازِمَيْنِ ذَهْنًا كَالسَّبَبِ الْمُسَبَّبِ ، وَقَلْبُهُ وَشَرْطُهُ

عِنْدَ الْحَقِيقَةِ الْإِخْتِصَاصُ كإِطْلَاقِ الْمَوْتِ عَلَى الْمَرَضِ ، وَالنَّبْتِ عَلَى
 الْغَيْثِ ، وَالْمَلْزُومِ عَلَى اللَّازِمِ كَنَطَقَتِ الْحَالُ . أَوْ خَارِجًا : كَالنَّاطِطِ عَلَى
 الْفَضَلَاتِ وَهُوَ الْمَحَلُّ عَلَى الْحَالِ ، وَقَلْبُهُ فَنِي رَحْمَةِ اللَّهِ ، وَأُدْرَجَ فِي
 الذَّهْنِيِّ أَحَدُ الْمُتَقَاتِلَيْنِ فِي الْآخِرِ ، وَمُنْعٍ بِامْتِنَاعِ إِطْلَاقِ الْأَبِ عَلَى
 الْإِبْنِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْإِسْتِعَارَةِ بِتَنْزِيلِ التَّضَادِّ مَنْزِلَةَ التَّنَاسُبِ
 لِتَمْلِيحٍ ، أَوْ تَهْكِيمٍ ، أَوْ تَفَاوُلٍ : كَالشُّجَاعِ عَلَى الْجَبَانِ ، وَالْبَصِيرِ عَلَى
 الْأَعْمَى ، أَوْ لَفْظًا ، وَجَزَاءِ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةً ، وَمَا ذُكِرَ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ
 مِنْ عِلَاقَةٍ مُنْتَفِ ، وَالْمَجَازُ فِي مُتَعَلِّقَيْهَا بِجَازٍ وَيَجْمَعُهَا قَوْلُ فُخْرِ الْإِسْلَامِ
 اتَّصَلَ صُورَةٌ أَوْ مَعْنَى ، زَادَ فِي الصُّورِيِّ لَا تَدْخُلُهُ شُبُهَةُ الْإِتِّحَادِ فَأَنْدَفَعَ
 لَزُومُ إِطْلَاقِ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ عَلَى بَعْضٍ ، وَلَمْ يُحَقِّقُوا عِلَاقَةَ التَّغْلِيْبِ ،
 وَلَعَلَّهَا فِي الْعُمَرَيْنِ الْمِشَابَهَةَ سِيرَةً ، وَخُصُوصُ الْمَغْلَبِ لِلْخَفَةِ ، وَهُوَ عَكْسُ
 التَّشْبِيهِ ، وَفِي الْقَمَرَيْنِ الْإِضَاءَةُ ، وَالْخُصُوصُ لِلتَّذَكُّيرِ مَنْكُوسًا . وَأَمَّا
 الْحَاقِقَانِ فَلَا تَغْلِيْبَ عَلَى أَنَّهُ لِلضَّدِّيْنِ وَقَدْ قِيلَ

[تَنْبِيهِ] يَقَالُ الْحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ عَلَى غَيْرِ الْمُفْرَدِ بِالِاشْتِرَاكِ
 الْعَرَفِيِّ ، فَمَعْلَى الْإِسْتِدَادِ عِنْدَ قَوْمٍ ، وَعَلَى الْكَلَامِ عَلَى الْأَكْثَرِ وَهُوَ
 الْقَرَبُ ، فَالْحَقِيقَةُ الْجُمْلَةُ الَّتِي أُسْنِدَ فِيهَا الْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا هُوَ لَهُ
 عِنْدَ التَّكَلُّمِ ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى فِي الظَّاهِرِ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ الْحَقِيقَةَ فِي نَفْسِهَا
 ثُمَّ الْحُكْمُ بِوُجُودِهَا بِدَلِيلِهِ غَيْرُ ذَلِكَ ، وَالْمَجَازُ إِلَى غَيْرِهِ بِمِثَابَهَةِ

الْمَلَابَسَةِ ، أَوْ الْإِسْنَادُ كَذَلِكَ . وَالْأَحْسَنُ فِيهِمَا مُرْكَبٌ وَنِسْبَةٌ لِيَدْخُلَ
 الْإِضَافِيُّ إِنْبَاءُ الرَّبِيعِ . وَيُسَمَّيَانِ عَقْلِيَيْنِ ، وَوَجْهُ الْأَفْرِيقَةِ اسْتِقْرَارُ
 أَنَّهُ لِلْفِظِ ، وَالْمُرْكَبُ مَوْضُوعٌ لِلتَّرْكِيبِيِّ نَوْعِيًّا بَدَلُ أَفْرَادِهِ بِلَا قَرَبَةٍ
 فَهِيَ حَقَائِقُ ، فَإِذَا اسْتُعْمِلَ فِيهَا فَجَازٌ ، وَالْأَوَّلَانِ لِعُيُونٍ تَعْمِيًّا
 لِلْعَرَفِ فِي الْعُرْفِ ، وَتُوصَفُ النِّسْبَةُ بِهِمَا ، وَتُنْسَبُ لِنِسْبَتِهَا إِلَى الْحَقِيقَةِ
 وَالْمَجَازِ ، وَاسْتِيعَادُهُ بِاتِّحَادِ جِهَةِ الْإِسْنَادِ بَعِيدٌ ، إِذْ لَا يَمْنَعُ اتِّحَادُهُ
 بِحَسَبِ الْوَضْعِ انْقِسَامُهُ عَقْلًا إِلَى مَا هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ وَمَا لَيْسَ لَهُ ، ثُمَّ
 وَضَعُ الْأَصْطِلَاحِ ، وَالطَّرْفَانِ حَقِيقِيَّانِ كَأَشَابِ الصَّغِيرِ الْبَيْتِ ، أَوْ
 مَجَازَانِ كَأَحْيَا فِي اكْتِحَالِي بَطْلَمَيْتِكَ ، أَوْ أَحَدُهُمَا ، وَقَدْ يُرَدُّ إِلَى التَّجَوُّزِ
 بِالْمُسْنَدِ فِيمَا تَصِحُّ نِسْبَتُهُ ، وَإِلَى كَوْنِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ اسْتِعَارَةً بِالنِّسْبَةِ
 كَالسَّكَاكِيِّ ، وَلَيْسَ مُغْنِيًّا لِأَنَّهَا إِرَادَةُ الْمُشَبَّهِ بِهِ بِلَفْظِ الْمُشَبَّهِ بِأَدْعَائِهِ
 مِنْ أَفْرَادِهِ فَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ كَوْنِ الْإِسْنَادِ إِلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ ، وَقَدْ
 يُمْتَبَرُ فِي الْهَيْئَةِ التَّرْكِيبِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّلَبُّسِ الْفَاعِلِيِّ ، وَلَا مَجَازٍ فِي
 الْمَفْرَدَاتِ ، فَهُوَ اسْتِعَارَةٌ تَمَثِيلِيَّةٌ ، وَلَمْ يَقُولُوهُ هُنَا ، وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ ، فَإِنَّ
 هِيَ اعْتِبَارَاتٌ قَدْ يَصِحُّ الْكُلُّ فِي مَادَّةٍ ، وَقَدْ لَا ، فَلَا حَجَرَ

مسئلة

لَا خِلَافَ أَنَّ الْمُسْتَعْمَلَةَ لِأَهْلِ الشَّرْعِ مِنَ نَحْوِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ
 حَقَائِقُ شَرْعِيَّةٌ يَتَبَادَرُ مِنْهَا مَا عِلِمَ بِلَا قَرَبَةٍ ، بَلْ فِي أَنَّهَا عُرْفِيَّةٌ لِلْفَهْمِ

أَوْ يَوْضَعِ الشَّارِعَ فَالْجُمْهُورُ الثَّانِي فَقَلْبُهُ يُحْمَلُ كَلَامُهُ ، وَالْقَاضِي
أَبُو بَكْرٍ . الْأَوَّلُ فَقَلَى اللُّغَوِيُّ إِلَّا بِقَرِينَةٍ ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ كَوْنُهَا
لِلأَفْعَالِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَقْبَلُ التَّشْكِيكَ ،
وَأَشْهَرُ ، وَهُمْ يُقَدِّمُونَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، فَمَا قِيلَ الْحَقُّ أَنَّهَا بِحَاجَاتٍ
أَشْهَرَتْ ، يَعْنِي فِي لَفْظِ الشَّارِعِ مَذْهَبُ الْقَاضِي ، وَقَوْلُ خَيْرِ الْإِسْلَامِ
بِأَنَّهَا أَسْمٌ لِلدُّعَاءِ ، تُسَمَّى بِهَا عِبَادَةٌ مَعْلُومَةٌ لِمَا أَنَّهَا شُرِعَتْ لِلذِّكْرِ
يُرِيدُ بِحَاجَاتٍ لُغَوِيًّا هُجِرَتْ حَقَائِقُهَا : أَيْ مَعَانِيهَا الْحَقِيقِيَّةُ لُغَةً فَلَيْسَ
بِمَذْهَبٍ آخَرَ كَالْبَدِيعِ . لَنَا الْقَطْعُ بِفَهْمِ الصَّحَابَةِ قَبْلَ حَدُوثِ الْأَصْطِلَاحَاتِ
فِي زَمَنِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ ، وَهُوَ فَرَعُهُ ، نَعَمْ لَا بَدَأَ أَوَّلًا مِنْ نَضْبِ قَرِينَةِ النِّقْلِ
فَقَدَّارُ التَّوَجُّهِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَزِمَ تَقْدِيرُ قَرِينَةٍ غَيْرِ اللُّغَوِيِّ فَهَلِ الْأَوَّلَى
تَقْدِيرُهَا قَرِينَةٌ تَعْرِيفِ النِّقْلِ أَوْ الْمَجَازِ ، وَالْأَوَّلَى الْأَوَّلُ إِذَا عُلِمَ
اسْتِمْرَارُهُ عَلَى قَصْدِهِ مِنَ اللَّفْظِ أَبَدًا إِلَّا لِلدَّلِيلِ ، وَالْأَسْتِدْلَالُ بِالْقَطْعِ
بِأَنَّهَا لِلرَّكْعَاتِ وَهُوَ الْحَقِيقَةُ لَا يُفِيدُ لِحَوَازِ طُرُوقِهِ بِالشُّهُورَةِ أَوْ يَوْضَعِ
هَلِ الشَّرْعُ قَالُوا إِذَا أُمِكنَ عَدَمُ النِّقْلِ تَعَيَّنَ وَأُمِكنَ بِاعْتِبَارِهَا فِي
اللُّغَوِيَّةِ ، وَالزِّيَادَاتُ شُرُوطُ اعْتِسَارِ الْمَعْنَى شَرْعًا ، وَهَذَا عَلَى غَيْرِ
تَاخَّرَرْنَا عَنْهُ مُخْتَرَعٌ بِاخْتِرَاعِ أَنَّهُ قَائِلٌ بِأَنَّهَا فِي حَقَائِقِهَا اللُّغَوِيَّةِ
أُجِيبَ بِاسْتِزَامِهِ عَدَمَ الشُّقُوطِ بِإِدْعَاءِ لِافْتِرَاضِهِ بِالذَّاتِ وَالشُّقُوطِ
بِعِلِّ الشَّرْطِ مُطَرِّدًا فِي الْآخَرَسِ الْمُنْفَرِدِ ، ثُمَّ لَا يَتَأَنَّى فِي بَعْضِهَا

قَالُوا: لَوْ نَقَلَهَا فَهَمَّهَا لَهُمْ ، وَلَوْ وَقَعَ ثَقُلَ وَلَزِمَ تَوَاتُرُهُ عَادَةً . وَالْجَوَابُ
الْقَطْعُ بِفَهْمِهِمْ كَمَا ذَكَرْنَا وَفَهْمُنَا ، وَبَعْدَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ لَا يَلْزَمُ تَعْيِينُ
طَرِيقِهِ ، وَلَوْ اتَّزَمْنَاهُ جَازَ بِالْتَرَدِيدِ بِالْقِرَائِنِ كَالْأَطْفَالِ ، أَوْ أَصْلُهُ
بِإِخْبَارِهِ ، ثُمَّ اسْتَعْنَى عَنْ إِخْبَارِهِمْ لِمَنْ يَلِيهِمْ أَنَّهُ أَخْبَرَهُمْ لِحُصُولِ
الْقَصْدِ . قَالُوا: لَوْ نَقَلَتْ كَانَتْ غَيْرَ عَرَبِيَّةٍ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَضَعُوهَا ، وَيَلْزَمُ
أَنْ لَا يَكُونَ الْقُرْآنُ عَرَبِيًّا أَجِيبَ بِأَنَّهَا عَرَبِيَّةٌ إِذْ وَضَعُ الشَّارِعُ
لَهَا يُنَزِّلُهَا بِحَازَاتٍ لُغَوِيَّةٍ ، وَيَكْفِي فِي الْعَرَبِيَّةِ كَوْنُ اللَّفْظِ مِنْهَا
وَالِاسْتِعْمَالُ عَلَى شَرْطِهَا ، وَلَمْ سَلَّمَ لَمْ يُخْلَعْ بِعَرَبِيَّتِهِ إِمَّا لِكَوْنِ الضَّمِيرِ
لَهُ وَهُوَ بِمِثْلِ يَصْدُقُ الْأَسْمُ عَلَى بَعْضِهِ كَكُلِّهِ كَالْعَسَلِ بِخِلَافِ الْمَاءِ
وَالرَّغِيفِ أَوْ لِلشُّورَةِ . وَأَعْلَمَ أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ سَمَّوْا قِدَمًا مِنَ الشَّرْعِيَّةِ دِينِيَّةً
وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى الصِّفَاتِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الدِّينِ وَعَدَمِهِ اتِّفَاقًا كَالْإِيمَانِ ،
وَالْكُفْرِ وَالْمُؤْمِنِ ، بِخِلَافِ الْأَفْعَالِ كَالصَّلَاةِ وَالصَّلَى وَلَا مُشَاحَّةً ، وَوَجْهُ
الْمُنَاسَبَةِ أَنَّ الْإِيمَانَ الدِّينُ لِأَنَّهُ لِمَجْمُوعِ التَّصْدِيقِ الْخَاصِّ مَعَ الْأُمُورِ
وَالْمَنْهِيَّاتِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ، بَعْدَ ذِكْرِ الْأَعْمَالِ ،
وَالِاتِّفَاقُ عَلَى أَعْتِبَارِ التَّصْدِيقِ فِي مُسَمَّاهُ ، فَنَاسَبَ تَمْيِيزَ الْأَسْمِ الْمَوْضُوعِ
لَهُ شَرْعًا بِالْدِّينِيَّةِ ، وَهَذِهِ عَلَى رَأْيِهِمْ فِي أَعْتِبَارِ الْأَعْمَالِ جُزْءٌ مَفْهُومٌ
وَعَلَى الْخَوَارِجِ أَظْهَرُ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَنَبُّ ذَلِكَ تَفْهِيمًا إِذْ يَكْفِي أَنَّهَا أَسْمُ
لِأَصْلِ الدِّينِ وَأَسَاسِهِ أَعْنَى التَّصْدِيقِ ، فَظَهَرَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ مَعَ أَنَّهُ

يُخْرَجُ إِلَى فَنٍ آخَرَ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ مَطْلُوبُ أَصُولِيٍّ : بَلِ اضْطِلَاحِيٍّ
وَفِي غَرَضٍ سَهْلٍ وَهُوَ إِثْبَاتُ مُنَاسَبَةِ تَسْمِيَةِ اضْطِلَاحِيَّةٍ لَا يُفِيدُ نَفْيَهَا
فَعَلَى الْمُحَقِّقِ تَرْكُوهُ

[تَبَيَّنَتْ] كَمَا يُقَدِّمُ الشَّرْعِيُّ فِي لِسَانِهِ عَلَى مَا سَلَفَ كَذَا الْعُرْفِيُّ فِي
لِسَانِهِمْ ، فَلَوْ خَلَفَ لَا يَأْكُلُ بَيْنًا كَانَ ذَا الْقِشْرِ فَيَدْخُلُ النِّعَامُ ، أَوْ
طَبِيخًا فَمَا طَبَخَ مِنَ اللَّحْمِ فِي الْمَاءِ وَمَرَقِهِ ، أَوْ رَأْسًا فَمَا يُكَبِّسُ
بَهْرًا وَغَنَمًا ، وَلَوْ تَعُورِفُ الْغَنَمُ فَقَطَّ تَعَيْنَ ، أَوْ شِوَاءَ خُصِّ اللَّحْمِ ، وَقَوْلُ
فَخَرَّ الْإِسْلَامَ لِأَنَّ الْكَلَامَ مَوْضُوعٌ لِاسْتِعْمَالِ النَّاسِ وَحَاجَتِهِمْ فَيَصِيرُ
الْمَجَازُ بِاسْتِعْمَالِهِمْ كَالْحَقِيقَةِ يُحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ الْمُحْمَلِ

مسئلة

لَا شَكَّ أَنَّ الْمَوْضُوعَ قَبْلَ الْاسْتِعْمَالِ لَيْسَ حَقِيقَةً ، وَلَا مَجَازًا
لِانْتِفَاءِ جَنْسِيهِمَا ، وَلَا فِي عَدَمِ اسْتِئْزَامِ الْحَقِيقَةِ مَجَازًا ، وَأُخْتَلِفَ فِي
قَلْبِهِ ، وَالْأَصَحُّ نَفْيُهُ ، وَيَكْفِي فِيهِ تَجْوِيزُ التَّجْوِيزِ بِهِ بَعْدَ الْوَضْعِ قَبْلَ
الْاسْتِعْمَالِ لِكُنْهِمْ اسْتَدْلُوا بِوُقُوعِهِ بِنَحْوِ شَابَتْ لَمَةُ اللَّيْلِ ، وَدُفِعَ
بِأَنَّهُ مُشْتَرَكُ الْإِزَامِ لِاسْتِئْزَامِهِ وَضَعًا ، وَالْإِتْفَاقُ أَنَّ الْمُرَكَّبَ لَمْ يُوضَعْ
شَخْصِيًّا ، وَالْكَلَامُ فِيهِ . وَأَيْضًا إِنْ أُعْتِبَ الْمَجَازُ فِيهِ فِي الْمُرَادِ مَنَعْنَا
عَدَمَ حَقِيقَةِ شَابَتْ ، أَوْ لَمَةُ ، أَوْ فِي نِسْبَتِهِمَا فَلَيْسَ الزَّاعِ وَأَمَّا مَنَعُ
الثَّانِي لِاتِّحَادِ جِهَةِ الْإِسْنَادِ فَقَبْرُ وَاقِعٍ لِمَا تَقَدَّمَ ، وَأَيْضًا الرَّحْمَنُ

لَمِنْ لَهُ رِقَّةُ الْقَلْبِ وَلَمْ يُطْلَقْ صَحِيحًا إِلَّا عَلَيْهِ تَعَالَى ، فَلَزِمَ مَجَازًا بِإِلَاحِقَةِ حَقِيقَةٍ ، بِخِلَافِ قَوْلِهِمْ رَحْمَنُ الْإِيمَانَةِ ، وَلَا تُهْمُ كَمْ يُرِيدُوا بِهِ الْحَقِيقَةُ مِنْ رِقَّةِ الْقَلْبِ . قَالُوا : لَوْ لَمْ يَسْتَلْزِمِ انْتَفَتْ فَائِدَةُ الْوَضْعِ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، لِأَنَّ التَّجَوُّزَ فَائِدَةٌ لَا تَسْتَدْعِي غَيْرَ الْوَضْعِ .

مسئلة

المَجَازُ وَاقِعٌ فِي اللُّغَةِ ، وَالْقُرْآنُ ، وَالْحَدِيثُ خِلَافًا لِلْإِسْفَرِ ابْنِي فِي الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ قَدْ يُفْضَى إِلَى الْإِخْلَالِ بِغَرَضِ الْوَضْعِ لِخِلَافِ الْقَرِينَةِ وَهُوَ بَعِيدٌ عَلَى بَعْضِ الْمُمِيزِينَ فَضْلًا عَنْهُ لِأَنَّ الْقَطْعَ بِهِ أَثْبَتُ مِنْ أَنْ يُورَدَ لَهُ مِثَالٌ ، وَيَلْزَمُهُ نَفْيُ الْإِجْمَالِ مُطْلَقًا . وَلِلظَّاهِرِيَّةِ فِي الثَّانِي لِأَنَّهُ كَذِبٌ لِصِدْقٍ تَقْيِضِهِ فَيَصْدُقَانِ . قُلْنَا جِهَةُ الصَّدْقِ مُخْتَلِفَةٌ ، وَتَحْقِيقُ صِدْقِ الْمَجَازِ صِدْقُ التَّشْبِيهِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْعَلَاقَةِ ، وَحِينَئِذٍ هُوَ أَبْلَغُ ، وَقَوْلُهُمْ : يَلْزَمُ وَصْفُهُ تَعَالَى بِالْمُتَجَوُّزِ . قُلْنَا إِنْ لَعَنَ مَنَعْنَا بُطْلَانَ الْإِجْمَالِ ، أَوْ شَرَعًا مَنَعْنَا الْمُلَازِمَةَ . وَلَنَا : اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ ، وَمَكْرَ اللَّهُ ، اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ، فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ ، وَ: سَيِّئَةٌ سَيِّئَةٌ مِنْهَا ، وَكَثِيرٌ وَأَمَّا وَاسْتَلِ الْقَرِيَّةَ فَقِيلَ حَقِيقَةٌ فَتُجِيبُهُ ، وَقَدْ مَنَاهُ حَقِيقَةٌ مَعَ حَذْفِ الْأَهْلِ ، وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ مِنْ مَحَلِّ التَّزَاوُعِ وَقَدْ أُجِيبَ تَارَةً بِأَنَّهُ حَقِيقَةٌ ، وَالْمَثَلُ يُقَالُ لِنَفْسِهِ لَا يَنْبَغِي لِمِثْلِكَ : يَمِثِلُ مَا آمَنَتْ بِهِ . وَتَمَامُهُ بِأَشْتِرَاكِ مِثْلٍ ، وَإِلَّا ثَبَتَ تَقْيِضُ مَطْلُوبِهِمْ ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ ، وَتَارَةً حَقِيقَةٌ

إِنَّمَا لِنَفْيِ مِثْلِ مِثْلِهِ ، وَيَكْزِمُهُ نَفْيُ مِثْلِهِ ، وَإِلَّا تَنَاقُضَ لِأَنَّهُ مِثْلُ مِثْلِهِ .
وَالزُّومُ التَّنَاقُضُ أَنْتَفَى ظُهُورُهُ فِي إِبْتِاثِ مِثْلِهِ ، وَبِهِ يَنْدَفِعُ دَفْعُهُ
بِاقْتِضَائِهِ إِبْتِاثَ الْمِثْلِ فِي مَقَامِ نَفْيِهِ ، وَظُهُورُهُ فِيهِ ، وَجَعَلُ هَذَا مَرْتَبًا
عَلَى الْجَوَابِ الْأَوَّلِ سَهْوً ، وَإِنَّمَا لِنَفْيِ شَبِّهِ الْمِثْلِ فَيَمْتَنِعُ الْمِثْلُ بِأَوَّلِي
كَذَلِكَ لَا يَبْخُلُ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ اقْتِضَاءَ شَبِّهِ صِفَتِهِ أَنْتِفَاءُ الْبُخْلِ
أَوَّلِي مِنْهُ اقْتِضَاءُ صِفَتِهِ لَكِنْ لَيْسَ مِنْهُ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ نَفْيِ مِثْلِ
الْمِثْلِ ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ نَفْيُ مِثْلِ مِثْلٍ لِثَابِتٍ لَهُ مِثْلٌ وَاحِدٌ لَكِنَّهُ
صَحِيحٌ ، فَإِذَا قِيلَ لَيْسَ مِثْلُ مِثْلِ زَيْدٍ أَحَدٌ اقْتَضَى ثُبُوتَ مِثْلِ لَزِيدٍ
وَصَرَفَ لُزُومَ التَّنَاقُضِ إِلَى نَفْيِ مِثْلِ غَيْرِ زَيْدٍ فَلَمْ يَتَّحِدْ مَحَلُّ النَّفْيِ
وَالْإِبْتِاثِ ، وَهُوَ أَظْهَرُ مِنْ صَرَفِهِ السَّابِقِ عَنْ ظُهُورِهِ فِي إِبْتِاثِ الْمِثْلِ
لِاسْتِقْيَةِ هَذَا مِنَ التَّرَكِيبِ . فَالْوَجْهُ ذَلِكَ الدَّفْعُ

مسئلة

اُخْتَلَفَ فِي كَوْنِ الْمَجَازِ ثَقِيلًا ، فَحِيلَ فِي أَحَادِهِ ، وَقِيلَ فِي نَوْعِ
الْعَلَاقَةِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ فَالْشَّرْطُ أَنْ يَقُولَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرٍ اتِّصَالٌ
كَذَا إِلَى آخِرِهِ ، وَالْمُطْلَقُ: الشَّرْطُ بَعْدَ وَضْعِ التَّجَوُّزِ اتِّصَالٌ فِي ظَاهِرٍ ،
وَعَلَى النُّقْلِ لَا بُدَّ مِنَ الظَّاهِرِ بِوَضْعِ نَوْعِهَا ، وَاسْتِدِلَّ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَوْ
شُرِطَ تَوَقُّفُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَلَا يَتَوَقَّفُونَ أَى فِي الْآحَادِ وَإِحْدَاثِ
أَنْوَاعِهَا ، وَهُوَ مُنْتَهَضٌ فِي الْأَوَّلِ : مَمْنُوعُ التَّالِي فِي الثَّانِي ، وَعَلَى الْآحَادِ

الآحاد لو شرط لم يلزم البحث عن العلاقة ، ودفع إن أريد نفي
التالي في غير الواضع منعناه بل يكفيه نقله ونحوه لا كمال ، أو فيه
منعنا الملازمة وغير النزاع قالوا لو لم يشرط جاز نخلة يطويل
غير إنسان ، وشبكة للصيد ، وابن لأبيه وقوله وهذا للأول
والجواب وجوب تقدير المانع للقطع بأنهم لا يتوقفون

المعرفات للمجاز

يُعرف المجاز بتصرفيهم باسمه أو حده ، أو بعض لوازمه وبصحة
نفي ما لم يُعرف له في الواقع . قيل وعكسه دليل الحقيقة . وأعرض
بالمستعمل في الجزء واللازم من قولنا عند نفي خواص الإنسانية
ما زيد بإنسان أي كاتب أو ناطق لا يصح النفي ولا حقيقة ، والحق
الصحة فيها قيل وأن يُعرف له معنيان : حقيقي ومجازي ، ويُتردد في
المراد ، فصحة المعنى الحقيقي دليله ، وليس شيء لأن الحكم بالصحة
يُحيل الصورة لأنه فرع عدم التردد ، وإن أريد إظهار القرينة
بالآخرة فقصور إذ حاصله إذا دلت القرينة على أن اللفظ مجاز فهو
مجاز ، ومعلوم وجوب العمل بالدليل ، وبأن يتبادر غيره لولا القرينة
وقوله علامة الحقيقة ، وإيراد المشترك إذ لا يتبادر المعين وهو حقيقة
فيه مبني على أنكاس العلامة ، وهو منتف ، وإصلاحه بتبادر غيره
وهو المنهم إلا بقرينة ، ودفعه بأن في معنى التبادر أنه مراد ، وهو منتف

بِالْبُحْثِ ، وَأَنْدَفَعَ مَا إِذَا قُرِّرَ بِمَا إِذَا اسْتُعْمِلَ فِي مَجَازِي ، فَإِنَّهُ لَا يَتَبَادَرُ
غَيْرُهُ فَبَقِيَتْ عَلَامَةُ الْحَقِيقَةِ فِي الْمَجَازِ بِأَنَّ عَلَامَةَ الْحَقِيقَةِ تَبَادَرُ اللَّغَى
لَوْلَا الْقَرِينَةُ وَهُوَ الْمُرَادُ بَعْدَ تَبَادُرِ غَيْرِهِ فَلَا وُرُودَ لِهَذَا إِذْ لَيْسَ
يَتَبَادَرُ الْمَجَازِيُّ ، ثُمَّ هُوَ يُنَاقِضُ مُنَاضِلَةَ الْمُقَرَّرِ فِيمَا سَلَفَ عَلَى أَذِّ
الْمُشْتَرَكِ ظَاهِرٌ فِي كُلِّ مَعْنَى ضَرْبَةٍ عِنْدَ عَدَمِ قَرِينَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، وَبَعْدَ
أَطْرَادِهِ بِأَنَّ اسْتُعْمِلَ بِاعْتِبَارٍ ، وَامْتَنَعَ فِي آخِرِ مَعْنَى كَأَسْأَلِ الْقَرِينَةِ
دُونَ الْبَسَاطِ ، وَلَا تَنَعُكْسُ . وَأُورِدَ السَّخِيُّ وَالْفَاضِلُ امْتِنَاعًا فِيهِ تَعَالَى
مَعَ الْمَنَاطِ ، وَالْقَارُورَةُ فِي الدُّنَى . وَأُجِيبَ بِأَنَّ عَدَمَهُ لُغَةً عُرِفَ تَقْيِيدُهَا
بِكُونِهِ بِمَنْ شَأْنُهُ أَنْ يَبْخَلَ وَيَجْهَلَ ، وَبِالزُّجَاجِيَّةِ ، وَبِحِجْيِهِ مِثْلُهُ فِي
الْكُلِّ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ خُصُوصِيَّةٍ فَتَجْعَلُ جُزْءًا ، وَيَجْمَعُهُ عَلَى خِلَافِ
مَا عُرِفَ لِسَمَاءِهِ دَفْعًا لِلِاشْتِرَاكِ ، وَهَذَا فِي التَّحْقِيقِ يُفِيدُ أَنَّ لَا أَثَرَ
لِاخْتِلَافِ الْجَمْعِ ، وَلَا تَنَعُكْسُ كَالَّتِي قَبْلَهَا وَبِالْإِزَامِ تَقْيِيدِهِ ،
وَبِتَوَقُّفِ إِطْلَاقِهِ عَلَى مُتَعَلِّقِهِ مُقَابِلًا لِلْحَقِيقَةِ وَمَكْرُوًا وَمَكْرَ اللَّهِ
عَلَى أَنَّهُ مَكْرَ الْفُرْدِ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ الْمَقْصُودُ كَالْتَمَثِيلِ لِعَدَمِ الْأَطْرَادِ
بِأَسْأَلِ الْقَرِينَةِ ، فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي اللُّغَوِيِّ لَا الْعَقْلِيَّ

مسئلة

إِذَا لَزِمَ مُشْتَرَكًا وَإِلَّا مَجَازًا لَزِمَ مَجَازًا ، لِأَنَّهُ لَا يُجِلُّ بِالْحُكْمِ
إِذَا هُوَ عِنْدَ عَدَمِهَا بِالْحَقِيقِ وَمَعَهَا بِالْمَجَازِيِّ . أَمَّا الْمُشْتَرَكُ فَلَا إِلَّا مَعَهَا ،

وَلَا يَخْفَى عَدَمُ الْمُطَابَقَةِ . وَقَوْلُهُمْ : يَحْتَاجُ إِلَى قَرِينَتَيْنِ بِخِلَافِ الْمَجَازِ
لَيْسَ بِشَيْءٍ ، بَلْ كُلُّ فِي الْمَادَّةِ يَحْتَاجُ إِلَى قَرِينَةٍ ، وَتَعَدُّهَا لَتَعَدُّهُ
عَلَى الْبَدَلِ كَتَعَدُّهَا لَتَعَدُّ الْمَجَازِيَّاتِ كَذَلِكَ ، وَلَعَلَّ مُرَادَهُمْ لَزُومُ
الِاخْتِيَاكِ دَائِمًا عَلَى تَقْدِيرِ الْإِشْتِرَاكِ دُونَ الْمَجَازِ لِتَعْيِينِ الْمُرَادِ ، وَتَقْيِ
الْآخِرِ ، وَهَذَا عَلَى مُعَمِّهِ فِي حَالَةِ عَدَمِ التَّعْمِيمِ ، وَالْمَجَازُ كَذَلِكَ عَلَى
الْجَمْعِ وَأَبْلَغُ ، وَإِطْلَاقُهُ بِلَا مُوجِبٍ لِأَنَّهُ مِنَ الْبَلَاغَةِ مَمْنُوعٌ ، وَصَرَّحَ
بِأَبْلَغِيَّةِ الْحَقِيقَةِ فِي مَقَامِ الْإِجْمَالِ ، فَإِنَّ الْمُسْتَرَكَّ هُوَ الْمُطَابِقُ لِمُقْتَضَى
الْحَالِ بِخِلَافِ الْمَجَازِ ، وَبِمَعْنَى تَأْكِيدِ إِثْبَاتِ الْمَعْنَى كَذَلِكَ لِلْقَطْعِ
بِمُسَاوَاةِ رَأْيِ أَهْلِ الْأَسَدِ وَرَجُلًا هُوَ وَالْأَسَدُ سَوَاءً ، نَعَمْ هُوَ كَذَلِكَ فِي
رَجُلًا كَالْأَسَدِ ، وَكَوْنُهُ كَدَعْوَى الشَّيْءِ بَيْنَتَهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْإِنْتِقَالَ
إِلَى الْمَعْنَى الْمَجَازِيَّةِ دَائِمًا مِنَ الْمَلْزُومِ ، وَلَزُومُهُ تَكْلُفٌ ، وَهُوَ مُؤَدِّنٌ
بِحَقِيقَةِ انْتِفَائِهِ ، مَعَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزَمُ فِي التَّحْقِيقِ لَا الْإِدْعَاءِ ، وَأَمَّا الْأَوْجَزِيَّةُ
وَالْأَخْفِيَّةُ وَالتَّوَسُّلُ إِلَى السَّجْعِ ، وَالطَّبَاقُ ، وَالْجِنَاسُ وَالرَّوْيُ فَمُعَارَضٌ
بِمِثْلِهِ فِي الْمُسْتَرَكِّ ، وَيَتَرَجَّحُ بِالْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ التَّلَاقِ وَمُخَالَفَةِ الظَّاهِرِ
وَهُوَ الْحَقِيقَةُ ، وَهَذَا إِنْ نَعَمَّ فِي غَيْرِ الْمُنْفَرِدِ مَمْنُوعٌ ، وَإِلَّا لَا يَفِيدُ ، وَعَنِ
أَرْكَابِ الْفَلَطِ لِلتَّوَقُّفِ لِعَدَمِهَا أَوْ لِلتَّعْمِيمِ بِخِلَافِهِ ، وَقَدْ لَا يُرَادُ الْحَقِيقُ
وَنَخْفَى الْقَرِينَةُ ، وَالْوَجْهُ أَنَّ جَوَازَ الْفَلَطِ فِيهِمَا بِتَوْهُمِهِمَا ، وَلَا أَثَرَ لِلِاخْتِيَاكِ
إِلَى عِلَاقَتِهِ بِقَلِيلٍ تَأْمُلِ ، وَبِأَنَّهُ يَطْرُدُ ، وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ ، وَبِالِاشْتِقَاقِ

مِنْ مَفْهُومِيهِ فَيَتَسَّعُ ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْأَشْتِقَاقَ يَعْتَمِدُ الْمَصْدَرِيَّةَ حَقِيقَةً
كَانَ ، أَوْ مَجَازًا كَالْحَالِ نَاطِقَةً ، وَنَطَقَتِ الْحَالُ ، وَقَدْ تَعَدَّدُ الْمَجَازِيَّةُ
لِلْمُفْرَدِ أَكْثَرَ مِنْ مُشْتَرَكٍ فَلَا يُلْزَمُ أَوْسَعِيَّتُهُ فَلَا يَنْضَبِطُ ، وَعَدَمُهُ
مِنْ الْأَمْرِ بِمَعْنَى الشَّانِ لِعَدَمِهَا مِنْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِذْبَارٌ لِفَوْتِ
غَوَاصِ الْمُبَالَغَةِ ، وَتُرْجَحُ أَكْثَرِيَّةُ الْمَجَازِ لِلْكَلِّ

مسئلة

يَعُمُّ الْمَجَازُ فِيمَا يُجَوِّزُ بِهِ فِيهِ، فَقَوْلُهُ : وَلَا الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ يَعْمُ فِيمَا
يُكَالُ بِهِ ، فَيَجْرِي الرَّبَا فِي نَحْوِ الْجُصِّ ، وَيُفِيدُ مَنَاطَهُ ، وَعَنْ بَعْضِ
الشَّافِعِيَّةِ لَا ، لِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ . فَأُنْتَفَى فِيهِ ، فَسَلَّمَ عُمُومُ الطَّعَامِ لِأَنْتِفَاءِ عَلَيْهِ
الْكَيْلِ فَاُمْتَنَعَ الْحِفْنَةُ بِالْحِفْنَتَيْنِ مِنْهُ ، وَلَزِمَتْ عَلَيْهِ قِيلَ لَمْ
يُعرفَ عَنْ أَحَدٍ وَيَبْعُدُ لِأَنَّهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّكْلَمِ مَمْنُوعٌ لِلْقَطْعِ بِتَجْوِيزِ
الْعُدُولِ إِلَيْهِ مَعَ قُدْرَةِ الْحَقِيقَةِ لِفَوَائِدِهِ وَإِلَى السَّامِعِ أَيْ لِيَتَعَدَّرَ
الْحَقِيقَةُ لَا تَنْتَفَى الْعُمُومُ ، وَلَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوَاضِعِ بِأَنْ اشْتَرَطَ فِي
أَسْتِعْمَالِهِ تَعَدُّرَهَا لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلِأَنَّ الْعُمُومَ لِلْحَقِيقَةِ بِاعْتِبَارِ شُمُولِ
الْمُرَادِ بِمُوجِبِهِ لِأَذَاتِهَا . قِيلَ وَلَا يَتَأَنَّى نِزَاعٌ لِأَحَدٍ فِي صِحَّةِ قَوْلِنَا : جَاءَنِي
الْأَسْوَدُ الرُّمَاءُ إِلَّا زَيْدًا لَكِنْ الْوَاجِدُ مُقَدَّمٌ ، وَأَنْدَرَجَ الْوَجْهُ ،
وَلَزِمَتْ الْمَعَارِضَةُ

مسئلة

الْخَفِيَّةُ وَفُتُونُ الْعَرَبِيَّةِ ، وَجَمْعُهُ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ لَا يُسْتَعْمَلُ فِيهَا
مَقْصُودِينَ بِالْحُكْمِ ، وَفِي الْكِنَايَةِ الْبَيَانِيَّةِ لِيُنْتَقَلَ مِنَ الْحَقِيقِ
الْوَاقِعِ بَيْنَهُ إِلَى الْمَجَازِيِّ ، وَأَجَارَهُ الشَّافِعِيَّةُ ، وَالْقَاضِي ، وَبَعْضُ
الْمُعْتَرِلَةِ مُطْلَقًا إِلَّا أَنْ لَا يُمَكِّنَ الْجَمْعُ كَمَا فَعَلَ أَمْرًا وَتَهْدِيدًا وَالْفَزَالِي
وَأَبُو الْحُسَيْنِ يَصِيحُ عَقْلًا لَا لُغَةً ، وَهُوَ الصَّحِيحُ إِلَّا فِي غَيْرِ الْمُرَدِّ فَيَصِيحُ
لُغَةً لِنَتَضَمُّنِهِ الْمُتَعَدِّدَ ، فَكُلُّ لَفْظٍ لِمَعْنَى ، وَقَدْ ثَبَتَ : الْقَلَمُ أَحَدُ اللَّسَانَيْنِ ،
وَالْخَالُ أَحَدُ الْأَبْوَيْنِ ، وَالتَّعْمِيمُ فِي الْمَجَازِيَّةِ ، قِيلَ عَلَى الْخِلَافِ كَلَّا
أَشْتَرَى بِشِرَاءِ الْوَكِيلِ وَالسَّوْمِ ، وَالْمُحَقِّقُونَ لَا خِلَافَ فِي مَنْعِهِ ، وَلَا
فِيهِ عَلَى أَنَّهُ حَقِيقَةٌ وَبِمَجَازٍ ، وَلَا فِي جَوَازِهِ فِي مَجَازِيٍّ يَنْدَرِجُ فِيهِ
الْحَقِيقِيُّ . لَنَا فِي الْأَوَّلِ حِجَّةٌ إِرَادَةٌ مُتَعَدِّدَةٌ بِهِ قِطْعًا ، وَكَوْنُهُ لِبَعْضِهَا لَا يَمْنَعُ
عَقْلًا إِرَادَةَ غَيْرِهِ مَعَهُ بَعْدَ حِجَّةٍ طَرِيقِهِ إِذْ حَاصِلُهُ نَصْبُ مَا يُوجِبُ الْإِنْتِقَالَ
مِنْ لَفْظٍ بِوَضْعٍ وَقَرِينَةٍ ، فَقَوْلُ بَعْضِ الْخَفِيَّةِ يُسْتَحِيلُ كَالثَّوْبِ مِلْكًا
وَعَارِيَّةً فِي وَقْتٍ تَهَاوَتْ إِذْ ذَاكَ فِي الظَّرْفِ الْحَقِيقِيِّ لَا يَقَالُ الْمَجَازِيُّ
يَسْتَلْزِمُ مُعَانِدَ الْحَقِيقِيِّ قَرِينَةً عَدَمَ إِرَادَتِهِ لِأَنَّهُ بِلَا مُوجِبٍ . بَلْ ذَاكَ
عِنْدَ عَدَمِ قَصْدِ التَّعْمِيمِ ، أَمَّا مَعَهُ فَلَا يُمَكِّنُ ، نَعَمْ يَلْزِمُ عَقْلًا كَوْنُهُ
حَقِيقَةً وَبِمَجَازٍ فِي اسْتِعْمَالٍ وَاحِدٍ ، وَهُمْ يَنْفَوْنَهُ ، لَا يَقَالُ بَلْ مَجَازٍ لِلْجُمُوعِ
لِأَنَّهُ لِكُلِّ إِذْ كُلُّ مُتَعَلِّقٍ الْحُكْمِ لَا الْمَجْمُوعُ لَكِنْ تَقْيِيهِمْ غَيْرُ

عَقْلِيَّ بَلْ يَصِحُّ عَقْلاً حَقِيقَةً لِإِرَادَةِ الْحَقِيقِيِّ ، وَحِجَازاً لِنَحْوِهِ ، وَلِنَا فِي
الثَّانِي تَبَادُرُ الْوَضْعِيِّ قَطْعُ بِنْيِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ حَقِيقَةً ، وَعَدَمُ الْعِلَاقَةِ بِنَفْسِهِ
بِحِجَازٍ بِمَا قَدَّمَاهُ فِي الْمُسْتَرَكِّ ، وَعَلَى النَّفْيِ اخْتِصَّ الْمَوَالِي بِالْوَصِيَّةِ لَهُمْ
ذَوْنَ مَوَالِيهِمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَاحِدٌ ، فَلَهُ النَّصْفُ وَالْبَاقِي لِلْوَرَثَةِ ، وَكَذَا
لِإِبْنَاءِ فَلَانٍ مَعَ حَفَدَتِهِ عِنْدَهُ ، وَقَالَا يَدْخُلُونَ مَعَ الْوَاحِدِ فِيهِمَا بِعُمُومِ
الْمَحَازِ ، وَالْإِنْفَاقُ دُخُولُهُمْ فِيهِمَا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ لَتَعْيِينِ الْمَحَازِ حِينَئِذٍ
وَأَمَّا التَّقْضُ بِدُخُولِ حَفَدَةِ الْمُسْتَأْمَنِ عَلَى بَنِيهِ ، وَبِالْحِنْثِ بِالدُّخُولِ
رَأْيَ كِبَا فِي حَلْفِهِ لَا يَضَعُ قَدَمَهُ فِي دَارِ فَلَانٍ ، وَبِهِ دُخُولُهُ دَارَ سُكْنَاهُ
إِجَارَةً فِي حَلْفِهِ لَا يَدْخُلُ دَارَهُ ، وَبِالْعَتَقِ فِي إِضَافَتِهِ إِلَى يَوْمٍ يَقْدُمُ
قَدِيمَ لَيْلٍ ، وَيَجْعَلُ لِلَّهِ عَلَى صَوْمِهِ كَذَا بَنِيَّةِ النَّذْرِ وَالْيَمِينِ يَمِينًا وَنَذْرًا
حَتَّى وَجَبَ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ بِمُخَالَفَتِهِ فَأُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ
لِإِحْتِيَاطٍ فِي الْحَقْنِ أَوْجِبَهُ تَبَعًا لِحُكْمِ الْحَقِيقِيِّ عِنْدَ تَحَقُّقِ شَهَنَتِهِ
لِلْإِسْتِعْمَالِ نَحْوُ بَنِي هَاشِمٍ وَكَثِيرٍ . فَمَرَّ عُوا عَدَمُهُ فِي الْأَجْدَادِ وَالْجَدَّاتِ
بِالْإِسْتِمْنَانِ عَلَى الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ بِنَاءً عَلَى كَوْنِ الْأَصَالَةِ فِي الْخَلْقِ تَمَنُّعُ
لِتَبَعِيَّةٍ فِي الدُّخُولِ فِي اللَّفْظِ ، وَإِعْطَاءُ الْجَدِّ السُّدُسِ لِعَدَمِ الْآبِ لَيْسَ
بِإِعْطَائِهِ الْآبَوَيْنِ بَلْ بَغْيَرُهُ إِلَّا أَنَّهُ يُخَافُ قَوْلَهُمُ الْأُمُّ الْأَصْلُ لُغَةً ،
قَوْلُ بَعْضِهِمُ الْبَنَاتُ الْفُرُوعُ لُغَةً ، وَأَيْضًا إِذَا صُرِفَ الْإِحْتِيَاطُ عَنْ
لِقْتِصَارٍ فِي الْإِبْنَاءِ عِنْدَ شَهَةِ الْحَقِيقَةِ بِالْإِسْتِعْمَالِ فَعَنَّهُ فِي الْآبَاءِ لِذَلِكَ

كَذَلِكَ بِمُؤْمَرِ الْمَجَازِ فِي الْأُصُولِ كَاهُو فِي الْفُرُوعِ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَقِيقَةً
فَيَدْخُلُونَ ، وَمَا نَعِيَّةُ الْأَصَالَةِ خِلَاقَةً مَمْنُوعٌ هَذَا ، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا مِنْ
مَوَاضِعِ جَوَازِ الْجَمْعِ عِنْدَنَا لِأَنَّ الْأَبَاءَ وَالْأَبْنََاءَ جَمَعٌ ، وَعَنِ الثَّانِي
بِهَجْرِ الْحَقِيقَةِ لِفَهْمِ صَرْفِ الْحَامِلِ . وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّالِثِ : بِأَنَّ حَقِيقَةً
إِضَافَةِ الدَّارِ بِالْإِخْتِصَاصِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ كَوْنِ الْخَرَقَاءِ ، وَهُوَ
بِالشُّكْنَى وَالْمِلْكِ فَيَخْتُلِفُ بِالْمَمْلُوكَةِ غَيْرَ مَسْكُونَةٍ كَقَضِيحَانَ خِلَافًا
لِلسَّرْحَنِ . وَعَنِ الرَّابِعِ : بِأَنَّهُ مَجَازٌ فِي الْوَقْتِ عَامٌّ لِثُبُوتِ الْأُسْتِعْمَالِ
عِنْدَ ظَرْفِيَّتِهِ لِمَا لَا يَمْتَدُّ ، وَمَنْ يُؤَلِّمُ ، فَيُعْتَبَرُ إِلَّا لِمُوجِبِ كَطَالِقِ
يَوْمِ أَصُومُ ، بِخِلَافِ مَا يَمْتَدُّ كَالسَّيْرِ ، وَالتَّغْوِيضُ إِلَّا بِمُوجِبِ كَأَحْسَنِ
الظَّنِّ يَوْمَ تَمُوتُ ، وَلَوْ لَمْ يَخْطُرْ هَذَا فَقَرِينَةُ الْمَجَازِ عِلْمٌ أَنَّهُ لِلشُّرُورِ
وَلَا يَخْتَصُّ بِالنَّهَارِ وَعَنِ الْخَامِسِ تَحْرِيمُ الْمُبَاحِ وَهُوَ مَعْنَى الْيَمِينِ
يُثَبَّتُ مَدْلُولًا اِتِّزَامِيًّا لِلصِّغَةِ ، ثُمَّ يُرَادُ بِهِ الْيَمِينُ فَأَرِيدَ بِالْإِزَامِ
مُوجِبِ اللَّفْظِ ، لَا بِهِ ، وَلَا جَمْعَ دُونَ الْأُسْتِعْمَالِ فِيهِمَا ، وَمَا قِيلَ لَا عِبْرَةَ
لِإِرَادَةِ النَّذْرِ فَاَلْمُرَادُ الْيَمِينُ فَقَطْ غَلَطَ إِذْ تَحَقُّقُهُ مَعَ الْإِرَادَةِ وَعَدَمُهَا
لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ تَحَقُّقِهَا ، وَإِلَّا لَمْ يَمْتَنِعِ الْجَمْعُ فِي صُورَةٍ ، وَقَدْ
فُرِضَ إِرَادَتُهُمَا . وَفِيهِ نَظَرٌ ، إِذْ ثُبُوتُ الْإِتِّزَامِيِّ غَيْرُ مُرَادٍ خَطُورُهُ
عِنْدَ فَهْمِ مَلْزُومِهِ مَحْكَومًا بِنَفْيِ إِرَادَتِهِ وَهُوَ يُنَافِي إِرَادَةَ الْيَمِينِ الَّتِي
هِيَ إِرَادَةُ التَّحْرِيمِ عَلَى وَجْهِ أَحْصَاءِ مِنْهُ مَدْلُولًا اِتِّزَامِيًّا لِأَنَّهُ تَحْرِيمٌ

يُزَمُّ بِخُلْفِهِ الْكُفَّارَةُ ، وَعَدَمُ إِرَادَةِ الْأَعْمِ يُنَافِيهِ إِرَادَةُ الْأَخْصِ
وَوَظَاهِرُ بَعْضِهِمْ إِرَادَتُهُ بِالْمُوجِبِ بَعِيْنِهِ إِحْقَاقًا لِإِجَابِ الْمُبَاحِ بِتَحْرِيمِهِ
فِي الْحُكْمِ ، وَهُوَ لُزُومُ الْكُفَّارَةِ ، وَيَتَعَدَّى اسْمُ الْيَمِينِ ضِمْنَهُ
لَا لِعَدْيَةِ الْأَسْمِ أَبْتِدَاءً وَشَمْسُ الْأَمَّةِ أُرِيدَ الْيَمِينُ بِاللَّهِ ، وَالنَّذْرُ
يَعْلَى أَنْ أَصُومَ رَجَبَ ، وَجَوَابُ الْقَسَمِ مَخْذُوفٌ مَذْلُومٌ عَلَيْهِ بِذِكْرِ
الْمَنْذُورِ كَأَنَّهُ قَالَ : لِلَّهِ لَا صُومَنَ ، وَعَلَى أَنْ أَصُومَ ، وَعَلَى هَذَا لَا يُرَادَانِ
بِنَحْوِ عَلَى أَنْ أَصُومَ ، وَعَلَى مَا قَبْلَهُ يُرَادَانِ ، وَهَذَا يُخَالِفُ الْأَوَّلَ
بِاتِّحَادِ الْمَنْذُورِ وَالْمَخْلُوفِ . وَالْأَوَّلُ الْمَخْلُوفُ تَحْرِيمُ التَّرَكِّ ، وَالْمَنْذُورُ
الصُّومُ

[تَنْبِيْهُ] لَمَّا لَمْ يُشْرَطْ قَوْلُ الْإِحَادِ جَازَ فِي الشَّرْعِيَّةِ ، فَلَمَعْنَوِيَّةٌ
فِيهَا أَنْ يَشْتَرِكَ التَّصَرُّفَانِ فِي الْقَصْدِ مِنْ شَرْعِيَّتِهِمَا عَلَيْهِمَا الْعَائِيَّةُ
كَالْحَوَالَةِ وَالْكَفَالَةِ الْقَصْدُ مِنْهُمَا التَّوَثُّقُ فَيُطْلَقُ كُلُّ عَلَى الْآخِرِ
كَكَلْفِ الْكَفَالَةِ بِشَرَطِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ ، وَهُوَ الْقَرِيْنَةُ فِي جَعْلِهِ بِجَازًا
فِي الْحَوَالَةِ ، وَهِيَ بِشَرَطِ مُطَابَقَةِ كَفَالَةٍ ، وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ : وَيُقَالُ لَهُ أَهْلُ
رَبِّ الْمَالِ : أَيْ وَكُلُّهُ لِأَشْرَاقِهِمَا فِي إِفَادَةِ وَلَايَةِ الْمُطَابَقَةِ لَا فِي التَّمْلِكِ
الْمُشْتَرَكِ الدَّخِيلِ بَيْنَ الْحَوَالَةِ الَّتِي هِيَ قَوْلُ الدِّينِ ، وَالْكَفَالَةِ عَلَى أَنَّهَا
قَوْلُ الْمُطَابَقَةِ وَالْوَكَالَةِ عَلَى أَنَّهَا قَوْلُ الْوَلَايَةِ إِذَا الْمُشْتَرَكُ الدَّخِيلُ غَيْرُ
مُعْتَبَرٍ ، لَا يُقَالُ لِإِنْسَانٍ فَرَسٌ وَقَلْبُهُ لَهُ ، فَكَيْفَ وَلَا قَوْلُ فِي الْآخِرِينَ

وَالصُّورِيَّةُ الْعِلِّيَّةُ وَالسَّبَبِيَّةُ . فَالْعِلِّيَّةُ : كَوْنُ الْمَعْنَى وَضْعَ شَرْعاً لِحُصُولِ
الْآخِرِ فَهُوَ عِلَّتُهُ الْغَايَةُ كَالشِّرَاءِ لِلْمَلِكِ فَصَحَّ كُلُّ فِي الْآخِرِ لِعَمَلِ كُنِ
الِإِفْتِقَارِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَعْلُولِ عَلَى الْبَدَلِ مِنْهُ ، وَمِنْ نَحْوِ الْهَبَةِ فَلَوْ
عَنَى بِالشِّرَاءِ الْمَلِكَ فِي قَوْلِهِ إِنْ اشْتَرَيْتَهُ فَهُوَ حُرٌّ ، فَاشْتَرَى نَفْسَهُ
وَبَاعَهُ وَاشْتَرَى الْآخَرَ لَا يَعْتَقُ هَذَا النِّصْفَ إِلَّا قَضَاءً ، وَفِي قَلْبِهِ مُطْلَقاً
لِتَغْلِيظِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَعْتَقُ فِيهِ مَا لَمْ يَجْتَمِعْ فِي الْمَلِكِ قَضِيَّةٌ لِعُرْفِ
الِاسْتِعْمَالِ فِيهِمَا ، وَالسَّبَبُ لَا يَقْصُدُ بِيَوْضَعِهِ ، وَإِنَّمَا يَتَّبَعُ عَنِ الْقَصْدِ
كَزَوَالِ مِلْكِ الْمَنْفَعَةِ بِالْعِتْقِ لَمْ يَوْضَعْ لَهُ بَلَّ يَسْتَقْبِعُهُ مَا هُوَ لَهُ فَيُسْتَعَارُ
لِلْسَبَبِ لِإِفْتِقَارِهِ إِلَيْهِ عَلَى الْبَدَلِ مِنْهُ ، وَمِنْ الْهَبَةِ وَالْبَيْعِ فَصَحَّ الْعِتْقُ
لِلطَّلَاقِ ، وَالْبَيْعُ وَالْهَبَةُ لِلنِّكَاحِ . وَمَنْعَ الشَّافِعِيِّ هَذَا لِإِنْقِضَاءِ الْمَعْنَوِيَّةِ
لَا يَنْفِي غَيْرَهَا ، وَلَا عَكْسَ خِلَافاً لَهُ فَصَحَّ عِنْدَهُ الطَّلَاقُ لِلْعِتْقِ
لِسُؤُولِ الْإِسْقَاطِ وَالْحَذِيَّةِ تَمْنَعُهُ ، وَالْجَوْزُ الْمَشْهُورُ الْمُعْتَبَرُ ، وَلَمْ
يَتَّبَعْ بِالْفَرْعِ بَلَّ بِالْأَصْلِ إِذْ لَمْ يُجْزِئُوا الْمَطَرَ لِلسَّمَاءِ ، بِخِلَافِ قَلْبِهِ مَعَ
اشْتِرَاكِهِمَا فِي الصُّورِيِّ فَلَا يَصِحُّ طَالِقٌ ، أَوْ بَائِنٌ ، أَوْ حَرَامٌ لِلْعِتْقِ .
إِلَّا أَنْ يَخْتَصَّ بِالسَّبَبِ فَكَأَلْمَعْلُولِ

مسئلة

الْمَجَازَ خَلْفَ أَتْفَاقًا فَأَبُو حَنِيفَةَ فِي التَّكْلَمِ . فَالتَّكْلَمُ بِهَذَا الْمَعْنَى
فِي التَّخْرِيرِ عَنِ التَّكْلَمِ بِهِ فِي النَّسَبِ وَهُمَا فِي حُكْمِهَا ، فَأَنْتَ أَبْنَى

لِعَبْدِهِ الْأَكْبَرِ مِنْهُ عَنْ عَتَقَ عَلَى مِنْ وَقْتَ مَلَكَتُهُ عِنْدَهُ ، وَقَالَ :
لَا لِعَدَمِ إِمْكَانِ الْحَقِيقِيِّ فَلَمَّا لَانَ الْحُكْمَ الْقَصُودُ ، فَالْخَلْفِيَّةُ بِاعْتِبَارِهِ
أُولَى ، وَقَدْ يُلْحَقُ بِعَدَمِ أَنْفِقَادِ الْحَلْفِ لِيَشْرَبَنَّ مَاءَ الْكُوزِ وَلَا
مَاءَ لِعَدَمِ تَصَوُّرِهِ ، وَعَنْ هَذَا لَمَّا قَطَعْتَ يَدَكَ إِذَا أَخْرَجَهُمَا صَحِيحَتَيْنِ ،
وَلَمْ يُجْعَلْ مَجَازًا عَنِ الْإِقْرَارِ بِالْمَالِ . لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ لُزُومِ إِمْكَانِ
تَحَلُّ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ لِيَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِخِلَافِهِ لُزُومُ صِدْقِ مَعْنَى لَفْظِ
لِاسْتِعْمَالِهِ مَجَازًا . وَالثَّانِي لِيَتَعَذَّرَ الْمَجَازِيُّ أَيْضًا ، فَإِنَّ الْقَطْعَ سَبَبُ
مَالٍ مُخْصُوصٍ فِي سَنَتَيْنِ ، وَلَيْسَ الْمُتَجَوِّزُ عَنْهُ ، وَالْمُطْلَقُ لَيْسَ مُسَبَّبًا
عَنْهُ ، وَلَهُ أَنَّهُ حُكْمٌ لِقَوِيٍّ يَرْجِعُ لِلْفِظِ هُوَ صَحَّةُ اسْتِعْمَالِهِ لُغَةً فِي
مَعْنَى بِاعْتِبَارِ صَحَّةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي آخَرٍ وَضَعِيٍّ لِمُشَاكَلَتِهِ ، وَمُطَابَقَتُهُ
لَيْسَتْ جُزْءَ الشَّرْطِ ، فَكُلُّ أَصْلٍ فِي إِفَادَةِ حُكْمِهِ ، فَإِذَا تَكَلَّمَ
وَتَعَذَّرَ الْحَقِيقِيُّ وَجَبَ مَجَازِيَّتُهُ فِيمَا ذُكِرَ مِنَ الْإِقْرَارِ فَتَصِيرُ أُمُّهُ أُمَّ وَلَدِهِ
وَقِيلَ فِي إِنْشَائِهِ ، فَلَا تَصِيرُ ، وَالْأَصَحُّ الْأَوَّلُ لِقَوْلِهِ فِي الْإِكْرَاهِ إِذَا
أُكْرِهَ عَلَى : هَذَا أَبْنِي لِعَبْدِهِ لَا يَعْتَقُ ، وَالْإِكْرَاهُ يَمْنَعُ صَحَّةَ الْإِقْرَارِ
بِالْعِتْقِ لَا بِإِنْشَاءِهِ ، فَإِنْ تَحَقَّقَ عَتَقَ مُطْلَقًا ، وَإِلَّا فَقَضَاءٌ لِكُذْبِهِ حَقِيقَةً
وَمَجَازًا إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُمْنَعُ تَعَيُّنُ الْمَجَازِيِّ الْعِتْقِ لِحَوَازِ مَعْنَى الشَّقَّةِ ،
وَدَفْعُهُ بِتَقْدِيمِ الْفَائِدَةِ الشَّرْعِيَّةِ عِنْدَ إِمْكَانِهَا وَغَيْرَهَا مُعَارَضٌ بِإِزَالَةِ
لِلذَلِكَ الْمُحَقَّقِ مَعَ أَحْتِمَالِ عَدَمِهِ ، وَعَدَمُهُ فِي هَذَا أَخِي بَنُوهُ عَلَى أَشْرَاطِهِ

أَسْتَعْمَلًا فَائِثًا فِي الْمَشَارِكِ نَسَبًا وَدِينًا ، وَقَبِيلَةً ، وَنَصِيحَةً فَتَوَقَّفَ إِلَى
قَرِينَةٍ كَمَنْ أَبِي فَيَعْتَقُ ، وَعَلَى أَنَّ الْعَتَقَ بَعْلَةُ الْوَلَادِ ، وَلَيْسَ فِي اللَّفْظِ ،
وَعَلَيْهِ بُنِيَ عَدَمُهُ فِي جَدِّي لِعَبْدِهِ الصَّغِيرِ ، وَيَرِدُ أَنَّهَا الْقَرَابَةُ الْمُحَرَّمَةُ
وَلَدًا عَتَقَ بَعْمَى وَخَالِي فَتُرْجَّحُ رَوَايَةُ الْحَسَنِ ، وَعَدَمُهُ بَيِّنٌ لِأَنَّهُ
لَا إِخْضَارَ أَلَدَاتٍ وَلَمْ يَفْتَقِرْ هَذَا الْقَدْرُ لِتَحْقِيقِ الْمَعْنَى فِيهَا حَقِيقِيًّا ، أَوْ
بَحَارِيًّا ، بِخِلَافِ يَاحْرُ لِيَنَّ لَفْظُهُ صَرِيحٌ فِي الْمَعْنَى فَيَنْبُتُ بِلَا قَصْدٍ ،
وَقِيلَ إِذَا كَانَ الْوَصْفُ الْمَعْبُورُ بِهِ عَنِ أَلَدَاتٍ يُمَكِّنُ تَحْقِيقَهُ مِنْ جِهَتِهِ
بِاللَّفْظِ حُكْمَ بِنْتِخَافِهِ مَعَ الْأَسْتِخْضَارِ كَيَاحْرُ ، وَإِلَّا لَغَا ضَرُورَةُ
كَيَابَنِي ، إِذْ تَحَقُّقُ الْإِبْنِيَّةِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ لَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ لِأَنَّهُ إِنْ تَحَقَّقَ
مِنْ مَاءٍ غَيْرِهِ فَظَاهِرٌ ، وَكَذَا مِنْهُ لِأَنَّ النَّسَبَ إِنَّمَا يَنْبُتُ بِهِ لَا بِاللَّفْظِ
وَأَمَّا الزَّامُهُمَا الْمُنَاقِضَةَ بِالْإِنْقَادِ بِالْهَبَةِ فِي الْحُرَّةِ ، وَلَا يُتَصَوَّرُ الْحَقِيقِيُّ
الرُّقُّ فَلَا يَلْزَمُهُمَا إِذْ لَمْ يَشْرِطَاهُ إِلَّا عَقْلًا ، وَلَمْ تَذْكُرِ الشَّافِعِيَّةُ هَذَا
الْأَصْلَ ، وَمُوَافَقَتُهُمَا فِي الْفَرْعِ لَا يُوجِبُهَا فِي أَصْلِهِمَا

مسئلة

يَتَعَيَّنَ عَلَى الْخَلْفِيَّةِ تَعْيِينُهَا إِذَا أَمَكْنَا بِلَا مُرْجَّحٍ فَتَعَيَّنَ الْوَطْءُ
مِنْ قَوْلِهِ : وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ فَحُرِّمَتْ مَرْئِيَّةُ الْأَبِ
وَتَعَلَّقَ بِهِ فِي قَوْلِهِ لِزَوْجَتِهِ : إِنْ نَكَحْتِكِ فَلَوْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ إِبَانَةِ
قَبْلِ الْوَطْءِ طَلَّقَتْ بِالْوَطْءِ ، وَفِي الْأَجَنَبِيَّةِ بِالْعَقْدِ . وَأَمَّا الْمُتَعَدِّدَةُ بِمَقْدَرِ

لأنَّ العَقْدَ لِمَا يَنْقَعِدُ وَهُوَ مَجْمُوعُ اللَّفْظِ الْمُسْتَعْقَبُ حُكْمُهُ بِحَازٍ فِي
الزَّمِ السَّبَبُ لَهُ ، فَلَا كِفَّارَةَ فِي النَّمُوسِ لِذِمِّ الْإِنْفِقَادِ لِعَدَمِ اسْتِعْقَابِهَا
وَجُوبِ الْبِرِّ لِتَعَدُّرِهِ ، وَقَدْ يُقَالُ كَوْنُهَا حَقِيقَةً فِيهِ فِي عُرْفِ أَهْلِ
الشَّرْعِ لَا يَسْتَلْزِمُهُ فِي عُرْفِ الشَّارِعِ ، وَهُوَ الْمُرَادُ لِأَنَّهُ فِي لَفْظِهِ ،
وَيُدْفَعُ هَذَا بِأَنَّ الْوَاجِبَ فِي مِثْلِهِ اسْتِصْحَابُ مَا قَبْلَهُ ، إِلَّا بِنَافٍ
وَأَيْضًا إِنْ كَانَ ، وَإِلَّا فَلِلْمَجَازِ الْأَوَّلِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْعُزْمِ لِقُرْبِهِ ، وَمِنْهُ
أَبْنِي لِمُسْكِنٍ لِمِثْلِهِ مَعْرُوفِ النَّسَبِ لِحَوَازِهِ مِنْهُ مَعَ أَشْهَارِهِ مِنْ
عِزِّهِ عَتَقَ وَأُمَّهُ أُمُّ وَلَدِهِ ، وَكَلَى ذَلِكَ فَرَّعَ فُحْرُ الْإِسْلَامِ قَوْلَ
إِلَى خَنِيفَةٍ يَعْتَقِي ثُلُثَ كُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِذَا أَنْتَ بِهِمُ الْأُمَّةُ فِي بُطُونِ
ثَلَاثَةٍ بِلَا نَسَبٍ ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ أَبْنِي وَمَاتَ مُجْهِلًا خِلَافًا لِقَوْلِهَا يَعْتَقِي
الْأَصْغَرَ ، وَنَصِفَ الْأَوْسَطَ ، وَثُلُثَ الْأَكْبَرَ نَظَرًا إِلَى مَا يُصِيبُهُمَا مِنَ
الْأَمِّ . لِأَنَّهُ كَالْمَجَازِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى إِقْرَارِهِ لِلْوَاسِطَةِ ، وَالْبَيْدِيعُ عَلَى تَقْدِيمِ
حُكْمِ الْمَجَازِ بِلَا وَاسِطَةٍ عَلَيْهِ بِهَا لِقُرْبِهِ إِلَى الْحَقِيقَةِ ، وَتَقْرِيرُهُ
مُذَرَّ الْحَقِيقَةِ لِامْتِنَاعِ نَسَبِ الْمَجْهُولِ فَلَزِمَ بِحَازِيَّتُهُ فِي اللَّازِمِ إِقْرَارُهُ
بِحُرِّيَّتِهِ فَيَعْتَقِي كَذَلِكَ بِاللَّفْظِ ، وَقَوْلُهُمَا بِوَاسِطَةِ مَعَهُ وَالْأَوَّلُ
أَقْرَبُ مُنْتَفٍ إِذَا لَا مُوجِبَ حِينَئِذٍ لِلْأُمُومَةِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ ، وَأَيْضًا لِأَصَارِفِ
الْحَقِيقَةِ ، إِذَا الْحَقِيقَةُ مُرَادٌ فَتَثْبُتُ لَوَازِمُهُ مِنَ الْأُمُومَةِ وَحُرِّيَّةِ أَحَدِهِمْ
وَأَنْفِي مَا تَعَدَّرَ مِنَ النَّسَبِ ، فَتَنْقَسِمُ بِالسُّوِيَّةِ ، لَا بِتِلْكَ الْمُلَاحَظَةِ لِأَنَّهَا

مَبْنِيَّةٌ عَلَى ثُبُوتِ النَّسَبِ ، وَعُرِفَ تَقْدِيمُ مَجَازٍ عَلَى آخَرٍ بِالقُرْبِ
وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي صِحَّتِهِ لِابْنِي ابْنِ عَبْدِهِ لِبَطْنَيْنِ ، وَأَبَيْهِمَا أَحَدُهُمُ ابْنِي
وَهُوَ مُمَكِّنٌ وَمَاتَ مُجْهِلًا فِيهِ الْكَشْفُ الْكَبِيرُ الْأَصَحُّ الْوَفَاقُ
عَلَى عِتْقِ رُبْعِ عَبْدِهِ إِنْ عَنَاهُ ، لَا أَحَدَ الثَّلَاثَةِ ، وَثُلُثُ ابْنِهِ لِعِتْقِهِ إِنْ
عَنَاهُ ، أَوْ أَبَاهُ لَا أَحَدَ الْإِبْنَيْنِ ، وَأَحْوَالُ الْإِصَابَةِ حَالَةٌ ، وَثَلَاثَةٌ أَرْبَاعُ
كُلٍّ مِنْهُمَا لِعِتْقِ أَحَدِيهِمَا فِي الْكُلِّ ، وَالْآخَرِ فِي ثَلَاثٍ ، لَا إِنْ عَنَى أَحَدَهُ
وَلَا أَوْ لَوِيَّةٌ فَبَيْنَهُمَا عِتْقٌ وَنِصْفٌ ، وَلَوْ كَانَ فَرْدًا ، أَوْ تَوَّءَ مِنْ يَتَقَى
كُلَّهُ ، وَثُلُثُ الْأَوَّلِ ، وَنِصْفُ الثَّانِي ، وَجَزَمَ فِي الْكَشْفِ الصَّغِيرِ
بِعِتْقِ رُبْعِ كُلِّ عِنْدَهُ وَهُوَ الْأَقْيَسُ بِمَا قَبْلَهُ ، إِذِ الْكُلُّ مُضَافٌ إِلَى
الْإِيجَابِ بِلاَ وَاسِطَةٍ ، وَبِوَاسِطَةٍ ، وَلِذَا لَوْ اسْتَعْمِلَ مَجَازًا فِي الْإِعْتِقَاقِ عِتْقُ
فِي الثَّانِيَةِ ثُلُثُ كُلِّهِ ، وَرُبُعُهُ فِي الْأُولَى

مسئلة

يَلْزَمُ الْجَازُ لِعَتْدَرِ الْحَقِيقِيِّ كَحَلْفِهِ ، وَلَا نِيَّةَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا
الْقِدْرِ فَلَمَّا يَحْلُهُ ، وَلِعُسْرِهِ كَمَنْ الشَّجَرَةَ فَلَمَّا تَخْرُجُ مَا كَوَلَا بِلاَ
كَبِيرٍ صُنْعٍ ، وَمِنْهُ : الْجُمَارُ ، وَالْخَلُّ لِأَبِي الْيُسْرِ لَا نَاطِفَهَا وَنَبِيدُهَا ،
وَلَوْ لَمْ تَخْرُجْ مَا كَوَلَا فَلِشَمَنِهَا ، وَلِلْهَجْرِ عَادَةً ، وَإِنْ سَهَلَ كَمَنْ
الْدَّقِيقِ فَلِمَالِهِ ، وَلَا يَشْرَبُ مِنَ الْبِئْرِ فَلِمَالِهِ اغْتِرَافًا اتِّفَاقًا فَلَا
يَحْنُثُ بِالْكَرْعِ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ مَلَأَى ، فَعَلَى الْخِلَافِ الْمَشْهُورِ فِي :

لَا يَشْرَبُ مِنْ هَذَا النَّهْرِ ، وَأَفَادُوا أَنَّ بَحَارِي الْمِثْرِ الْأَغْتِرَافُ ، وَفِيهِ
بُذْنٌ . وَالْأَوْجَهُ أَنَّ تَعْلِيلَ الشَّرْبِ بِهَا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ فِيهِ حَقِيقَةٌ ،
وَمِنْهُ لَا يَضَعُ قَدَمَهُ عَمَّا تَقَدَّمَ ، وَشَرْعًا لِيَنْكَحْنَ أَجْنَبِيَّةً فَلَا يَحْنُ
بِالزَّانَا إِلَّا بِنِيَّتِهِ ، وَالْخُصُومَةُ فِي التَّوَكُّلِ بِهَا لِجَوَابِ عِنْدَ الْقَاضِي
فَتَعَمُّ الْأَقْرَارَ ، وَلَا يُكَلِّمُ الصَّبِيَّ فَيَحْنُ بِهِ شَيْخًا ، بِخِلَافِ الْمُنْكَرِ
وَقَدْ يَتَعَدَّرُ حُكْمُهُمَا فَيَتَعَدَّرَانِ كَيْدَنِي لِرُؤُوسِهِ الْمَنْسُوبَةِ فَلَا تَحْرُمُ ،
وَأِنْ أَصَرَ فَرَّقَ مَنَعًا مِنَ الظُّلْمِ لِلْإِسْتِحَالَةِ فِي الْأَكْبَرِ مِنْهُ ، وَصِحَّةُ
رُجُوعِهِ فِي الْمُنْكَنَةِ ، وَتَكْذِيبُ الشَّرْعِ بِدَلِّهِ فَكَأَنَّهُ رَجَعَ ،
وَالرُّجُوعُ عَنِ الْأَقْرَارِ بِالنَّسَبِ صَحِيحٌ ، بِخِلَافِهِ فِي عَبْدِهِ الْمُنْكَنِ لِعَدَمِ
صِحَّةِ الرُّجُوعِ عَنِ الْأَقْرَارِ بِالْعِتْقِ ، وَلِأَنَّ ثُبُوتَهُ : إِمَّا حُكْمًا لِلنَّسَبِ
وَهُوَ مِنَ الْغَيْرِ ، أَوْ بِالْإِسْتِعْمَالِ فِيهِ وَهُوَ مُنَافٍ لِسَبْقِ الْمِلْكِ ، لَا أَنَّهُ
مِنْ حُقُوقِهِ ، وَالَّذِي مِنْ حُقُوقِهِ : لَيْسَ اللَّازِمُ لِيَتَجَوَّزَ بِهِ فِيهِ

مسئلة

الْحَقِيقَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ أُولَى مِنَ الْمَجَازِ الْمُتَعَارِفِ الْأَسْبَقِ مِنْهَا عِنْدَهُ
وَعِنْدَهُمَا ، وَالْجُمْهُورُ قَلْبُهُ ، وَتَفْسِيرُ التَّعَارُفِ بِالْعَفَافِ أُولَى مِنْهُ
بِالتَّعَامُلِ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ حَالِهِ لِأَنَّهُ كَوْنُ الْمَعْنَى الْمَجَازِي مُتَعَلِّقَ عَمَلِهِمْ ،
وَهَذَا سَبَبُهُ إِذْ بِهِ يَصِيرُ أَسْبَقُ ، ثُمَّ هَذَا عَلَى تَسْمِيَةِ الْمَعْنَى بِهِمَا
وَالْتَضَرُّيْرُ أَنَّهُ الْأَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا فِي الْمَجَازِي مِنْهُ فِي الْحَقِيقِ ، وَمَا

قِيلَ الثَّانِي قَوْلُهُمَا : وَالْأَوَّلُ قَوْلُهُ لِلْحِنْتِ عِنْدَهُ بِأَكْلِ آدَمِيٍّ وَخِزِيرٍ
عِزُّ لَازِمٍ : بَلْ لَا اسْتِعْمَالِ اللَّحْمِ فِيهَا فَيَقْدَمُ ، وَلَا سَبْقِيَّةَ مَا سِوَاهُمَا
عِنْدَهُمَا ، وَيُسْكِلُ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّخْصِصِ بِالْعَادَةِ بِلاَ خِلَافٍ
وَكَوْنُ هَذِهِ فَرْعَ جِهَةِ الْخَلْفِيَّةِ فَرَجَّحَ التَّكَلُّمَ بِهَا وَرَجَّحَا الْحُكْمَ
بِأَعْيُنِهِ لِحُكْمِيهَا لَا يَتِمُّ ، إِذِ الْغَرَضُ بِمَعْلُوقِ الْخُصُوصِ كَضِدِّهِ ،
وَالْمَعْنَى الدَّلِيلُ ، فَالْمَبْنَى صُلُوحُ غَلْبَةِ الاسْتِعْمَالِ دَلِيلًا قَائِمَتَاهُ وَفَنَاهُ
بِأَنَّ الْعِلَّةَ لَا تُرَجَّحُ بِالزِّيَادَةِ مِنْ جِنْسِهَا فَتَكَافَأَ ، ثُمَّ تَرَجَّحَ لِأَنَّ ذَلِكَ
وَالْأَطَرَدَ فَرَجَّحَا الْمُسَاوِي إِذَا عَمَّ ، وَقَالَا : الْعَقْدُ الْعَزْمُ لِعُمُومِهِ الْقُمُوسُ ،
وَنَظَائِرُهُ كَثِيرٌ ، وَلَيْسَ وَالْمُسَاوِي اتِّفَاقٌ ، وَفَرَعُهَا لَا يَشْرَبُ مِنَ
الْمُفْرَاتِ ، لَا يَأْكُلُ الْحِنْطَةَ أَنْصَرَفَ عِنْدَهُ إِلَى الْكَرْعِ ، وَإِلَى عَيْنِهَا
وَإِلَى مَا يُتَّخَذُ مِنْهَا وَمَائِهِ عِنْدَهُمَا ، وَعَلَى الْحِنْطَةِ التَّخْصِصُ بِالْعَادَةِ .
وَأُجِيبَ بِأَنَّهَا فِي غَيْرِ الْمَعْنَى . أَمَّا فِي قَوْلِهِ مِثْلُهُمَا ، وَيُمْكِنُ ادِّعَاؤُهُ
أَنَّ الْعَادَةَ فِيهَا مُشْتَرَكَةٌ ، وَلِإِنْ غَلَبَتْ فِيهَا مِنْهَا كَالْكَرْعِ ، وَتَقَدَّمَ
بَقِيَّةُ الصَّوَارِفِ فِي التَّخْصِصِ

[نَيْمَةٌ] يَنْقَسِمُ كُلُّ مِّنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ بِاعْتِبَارِ تَبَادُّرِ الْمَرَادِ
لِلْغَلْبَةِ اسْتِعْمَالًا ، وَعَدَمِهِ إِلَى صَرِيحٍ يَثْبُتُ حُكْمُهُ الشَّرْعِيُّ بِلاَ نِيَّةٍ ،
وَكَنْيَاةٍ ، وَمِنْهُ أَقْسَامُ الْخَفَاءِ وَالْمَجَازُ غَيْرُ الْمُشْتَهَرِ ، وَيَدْخُلُ الصَّرِيحُ
الْمُشْتَرَكُ الْمُشْتَهَرُ فِي أَحَدِهِمَا بِحَيْثُ تَبَادَّرَ ، وَالْمَجَازُ كَذَلِكَ مَعَ الْمَجْزُورِ

أَتَمَّاقًا ، وَمَعَ اسْتِعْمَالِ الْحَقِيقَةِ عِنْدَهُمَا ، وَالظَّاهِرُ وَبَاقِي الْأَرْبَعَةِ إِنْ
 أَشْهَرَتْ فَأَخْرَاجُ شَيْءٍ مِنْهَا مُطْلَقًا لَا يَتَّجِعُهُ ، لَكِنْ مَا لَا يَشْهَرُ مِنْهَا
 لَا يَكُونُ كِنَايَةً وَالْحَالُ تَبَادُرُ الْمُعَيَّنِّ ، وَإِنْ كَانَ لَا لِلْعَلْبَةِ ، بَلْ لِلْعِلْمِ
 بِالْوَضْعِ وَقَرِينَةِ النَّصِّ وَأَخْوِيهِ ، فَيَلْزَمُ تَثْلِيثُ الْقِسْمَةِ إِلَى مَا لَيْسَ
 صَرِيحًا وَلَا كِنَايَةً ، لَكِنْ حُكْمُهُ إِنْ اتَّخَذَ بِالصَّرِيحِ أَوْ بِالْكِنَايَةِ
 فَلَا فَايِدَةَ فَلْيَبْتَزْكُ مَا مَالَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ قَيْدِ الْأُسْتِعْمَالِ ، وَيُقْتَصَرُ عَلَى
 مَا تَبَادَرَ خُصُوصُ مُرَادِهِ لِلْعَلْبَةِ أَوْ غَيْرِهَا ، لَكِنْ أَخْرَجُوا الظَّاهِرَ عَلَى
 هَذَا ، وَلَا فَرْقَ إِلَّا بَعْدَ الْقَصْدِ الْأَصْلِيِّ ، ثُمَّ مِنْ ثُبُوتِ حُكْمِهِ بِلَايَةِ
 جَرِيَانِهِ غَلَطًا فِي نَحْوِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَاسْتَقْنِي ، أَمَا قَصْدُهُ مَعَ صَرْفِهِ بِالنِّيَّةِ
 إِلَى مُحْتَمَلِهِ فَلَهُ ذَلِكَ دِيَانَةٌ كَقَصْدِ الطَّلَاقِ مِنْ وَثَاقٍ فِيهِ زَوْجَتُهُ
 دِيَانَةٌ ، وَمُقْتَضَى النَّظَرِ كَوْنُهُ فِي الْكُلِّ قَضَاءً فَقَطْ وَإِلَّا أَشْكَلَ بِنْتُ
 وَاشْتَرَيْتُ: إِذْ لَا يَتَبَيَّنُ حُكْمُهُمَا فِي الْوَاقِعِ مَعَ الْهَزْلِ ، وَفِي نَحْوِ الطَّلَاقِ
 وَالنُّكَاحِ بِخُصُوصِهِ دَلِيلٌ ، وَكَذَلِكَ فِي الْغَلَطِ لِمَا ذَكَرْتُهُ فِي فَتْحِ
 الْقَدِيرِ وَلَا يَنْفِيهِ الْحَدِيثُ الْحَسَنُ: ثَلَاثُ جِدْهَنْ إِلَى آخِرِهِ . وَمَا قِيلَ لَفْظُ
 كَيْمَاتِ الطَّلَاقِ بَحَازٌ لِأَنَّهَا عَوَامِلُ بِحَقَائِقِهَا غَلَطٌ إِذْ لَا تَنَافِي الْحَقِيقَةُ
 الْكِنَايَةُ . وَمَا قِيلَ الْكِنَايَةُ الْحَقِيقَةُ مُسْتَتِرَةٌ الْمُرَادِ ، وَهَذِهِ مَعْلُومَتُهُ
 وَالتَّرَدُّدُ فِيمَا يُرَادُ بِهَا أَبَائِنٌ مِنَ الْخَيْرِ أَوِ النُّكَاحِ مُنْتَفٍ بِأَنَّ الْكِنَايَةَ
 يَتَرَدَّدُ فِي الْمُرَادِ ، وَإِنَّمَا هِيَ مَعْلُومَةُ الْوَضْعِيِّ كَالْمُشْتَرَكِ وَالْخَاصِّ فِي

فَرَدُّ مُعَيَّنٍ ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ مَجَازِيَّةٌ إِضَافَتِهَا إِلَى الطَّلَاقِ فَإِنَّ الْمَفْهُومَ أَنَّهَا
كِنَايَةٌ عَنْهُ وَلَيْسَ ، وَإِلَّا وَقَعَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا

مسائل الحروف

قِيلَ جَرَى فِيهَا الْإِسْتِعَارَةُ تَبَعًا كَالْمُسْتَقَى فِعْلًا وَوَضْعًا بِتَبَعِيَّةٍ
أَعْتَبَارَ التَّشْبِيهِ فِي الْمَصْدَرِ لِأَعْتِبَارِ التَّشْبِيهِ أَوَّلًا فِي مُتَعَلِّقٍ مَعْنَاهُ الْجُزْئِيَّةُ ،
وَهُوَ كَلْمِيَّةٌ عَلَى مَا تَحَقَّقَ فَيُسْتَعْمَلُ فِي جُزْئِيٍّ الشُّبْهِ ، وَهَذَا لَا يَفِيدُ وَقُوعَ
الْمُرْسَلِ فِيهَا ، ثُمَّ لَا يُوجِبُ النِّبَحَ عَنْ خُصُوصِيَّاتِهَا فِي الْأَصُولِ لَكِنِ
الْعَادَةُ تَنْمِيًّا لِلْفَائِدَةِ ، وَهِيَ أَقْسَامُ

حروف العطف

الْوَاوُ لِلْجَمْعِ فَقَطْ ، فِي الْمُرَدِّ مَعْمُولًا فِي حُكْمِ الْعَطُوفِ عَلَيْهِ مِنْ
الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ وَالْحَالِيَّةِ ، وَعَامِلًا فِي مُسْنَدِيَّتِهِ : كَضَرَبَ وَأَكْرَمَ
وَفِي جَمَلٍ لَهَا مَحَلٌّ كَالْأَوَّلِ وَفِي مُقَابِلِهَا لَجَمْعٍ مَضْمُونِهَا فِي التَّحْقِيقِ ،
وَهَلْ يُجْمَعُ فِي مُتَعَلِّقَاتِهَا يَأْتِي ، وَقِيلَ لِلتَّرْتِيبِ ، وَنُسِبَ لِأَبِي حَنِيفَةَ
كَمَا نُسِبَ إِلَيْهِمَا اللَّعِيَّةُ لِقَوْلِهِ فِي : إِنْ دَخَلْتَ فَطَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ
لِغَيْرِ الْمَذْخُولَةِ تَبِينُ بِوَاحِدَةٍ وَعِنْدَهُمَا بِثَلَاثٍ ، وَلَيْسَ بَلْ لِأَنَّ مُوجِبَهُ
عِنْدَهُ تَعَلُّقُ الْمُتَأَخَّرِ بِوَاسِطَةِ الْمُتَقَدِّمِ فَيَنْزِلُنْ كَذَلِكَ فَيَسْبِقُ الْأَوَّلُ
فَيَبْطُلُ مَحَلَّتُهَا ، وَقَالَ بَعْدَ مَا اشْتَرَكْتَ فِي التَّمَلُّقِ وَإِنْ بِوَاسِطَةِ تَنْزِيلِ
دَفْعَةٍ لِأَنَّ نَزُولَ كُلِّ حُكْمٍ الشَّرْطِ فَتَقْتَرِنُ أَحْكَامُهُ كَمَا فِي تَعَدُّ

الشرط ، ودفع هذا بالفرق بانتفاء الواسطة لا يضر إذ يكفي ما سواه
وفيه ترديد آخر ذكرناه في الفقه . لنا النقل عن أئمة اللغة ، وتكرار
من سببونه كثيراً ، وشمل إجماع أهل البلدين عليه ، وأما الاستدلال
بإلزام التناقض في تقدم السجود على قول حطة وقلبه مع الاتحاد ،
وأمتناع قتال زيد وعمره ، وجاء زيد وعمره قبله والتكرار بعده
فدفع بجواز التجوز بها في الجمع فصحت في الخصوصيات وإلزام
وجه دخولها في الجزاء كالفاء بمنع الملازمة كهم ، وبحسن الاستفسار
عن المتقدم بأنه لدفع وهم التجوز بها ، وبأنه مقصود فاستدعى
مفيداً ولم يستعمل فيه إلا الواو بأن المجاز كاف في ذلك والتقص
بالترتيب للبينونة بواحدة في قوله لغير المدخولة طالق وطالق وطالق
كما بالفاء وثم مدفع بأنه لقوات المحلّة قبل الثانية : إذ لا توقف
بخلاف ما لو تعلقت بمتأخر . وما عن محمد إنما يقع عند الفراغ من
الأخير محمول على العلم به لتجويز الحاق الغير وإلا لم تفت المحلّة
فيقع الكل ، ولأنه قول بلا دليل ويبطلان نكاح الثانية في قوله
هذه حرة وهذه عند بلوغه تزويج فضولي أمتيه من واحد يتعذر
توقيفه إذ لا يقبل الإجازة لأمتناع الأمة على الحرية ، وبالمعية لبطلان
إنكاحه أختين في عقدتين من واحد ، فقال : أجزت فلانة وفلانة ،
ولميتي ثلث كل من الأعبد الثلاثة إذا قال : من مات أبوه عنهم

فَقَطَّ أَعْتَقَ فِي مَرَضِهِ هَذَا وَهَذَا وَهَذَا مُتَّصِلًا بِأَنَّهُ لِلتَّوَقُّفِ لِغَيْرِهِ مِنْ
 حِجَّةٍ إِلَى فَسَادٍ بِالضَّمِّ فِي الْأَوَّلِ ، وَمِنْ كَمَالِ الْعِتْقِ إِلَى تَجَزٍّ عِنْدَهُ ،
 وَمِنْ بَرَاءَةٍ إِلَى شَغْلٍ عِنْدَ الْكُلِّ ، بِخِلَافِ التَّقْضِيَنِ الْأَوَّلَيْنِ لِأَنَّ
 الضَّمَّ لَا يُغَيِّرُ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْوُقُوعِ ، وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ الضَّمُّ الْمَفْسِدُ
 لَمَّا أُلْفِيَ كَتَرَوْجْهُمَا وَأَجَزَتْهُمَا ، لَا الرُّسْبُ لَفْظًا لِأَنَّهُ فَرَعُ التَّوَقُّفِ
 وَلَا مُوجِبٌ لَهُ فَيَصِحُّ لِأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ كَمَا لَوْ كَانَ بِمَفْصُولٍ. الْمُرْسُوبُونَ
 أَرَكُوا وَأَسْجَدُوا ، وَسُؤَالُهُمْ لَمَّا نَزَلَ : إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ ، يَمَّ نَبْدًا ؟
 وَإِنْكَارُهُمْ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ تَقْدِيمَ الْعُمْرَةِ مَعَ وَأَمَّا الْحَجَّ ، وَبِقَوْلِهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَسَّ الْخَطِيبُ أَنْتَ لِقَائِلِ : وَمَنْ يَعْصِيهَا هَلَّا قُلْتَ :
 وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، وَلَا فَرَقَ إِلَّا بِالترْتِيبِ ، وَبَانَ الظَّاهِرُ أَنَّ
 التَّرْتِيبَ اللفظيَّ لِلترْتِيبِ الوجوديِّ . وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ : بِأَنَّهُ مِنْ
 كَمَا رَأَيْتُمُونِي . وَعَنِ الثَّانِي بِالْقَلْبِ لَوْ لِلترْتِيبِ لَمَّا سَأَلُوا فَالظَّاهِرُ
 أَنَّهَا لِلْجَمْعِ ، وَالسُّؤَالُ لِتَجْوِيزِ إِرَادَةِ الْبِدْءَةِ بِمَعْنَى ، وَالتَّحْقِيقُ سُقُوطُهُ
 لِأَنَّ الْعَطْفَ فِيهَا إِثْمًا يَضُمُّ فِي الشَّعَائِرِ ، وَلَا تَرْتِيبَ فِيهَا فَسُؤَالُهُمْ
 عَمَّا لَمْ يُفَدَ بِلَفْظِهِ بَلْ بِغَيْرِهِ ، وَأَجَابَ هُوَ : أَبَدُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ وَعَنِ
 الثَّالِثِ : أَنَّهُ لِتَعْيِيدِهِ ، وَالْوَاوُ لِلْأَعَمِّ مِنْهُ . وَعَنِ الرَّابِعِ : بِأَنَّهُ تَرَكَ
 الْأَدَبَ لِقَلَّةِ مَعْرِفَتِهِ ، بِخِلَافِ مِثْلِهِ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَعَنِ الْخَامِسِ
 بِالْمَنْعِ وَالتَّقْضِيِّ رَأَيْتُ زَيْدًا رَأَيْتُ عَمْرًا ، وَلَوْ سُلِّمَ فَغَيْرُ تَحَلٍّ النَّزَاعِ .

مسئلة

إِذَا عَطَفْتَ جُمْلَةً تَامَةً عَلَى أُخْرَى لَا تَحُلُّ لَهَا شَرَكْتَ فِي بُحْرَدِ
 الثَّبُوتِ ، وَأَحْتِمَالُ كَوْنِهِ مِنْ جَوْهَرٍ مَّا يُبْطِلُهُ ظُهُورُ أَحْتِمَالِ الإِضْرَابِ
 مَعَ عَدَمِهَا ، وَأَنْتِفَاؤُهُ مَعَهَا فَلِذَا وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ فِي هَذِهِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ،
 وَهَذِهِ طَالِقٌ ، وَمَا لَهَا شَرَكْتَ الْمَعْطُوفَةِ فِي مَوْقِعِهَا إِنْ خَبَرًا ، أَوْ جَزَاءً
 فَخَبَرٌ وَجَزَاءٌ ، وَكَذَا مَا لَهَا مَوْقِعٌ مِنْ غَيْرِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ مِمَّا لَيْسَ لَهَا
 تَحَلُّ كَأَنْ دَخَلَتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَعَبْدِي حُرٌّ فَيَتَعَلَّقُ إِلَّا بِصَارِفٍ ،
 وَضَرَبْتَكَ طَالِقٌ فَعَلَى الشَّرْطِيَّةِ فَيَتَنَجَّزُ . وَمِنْهُ : وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ .
 بَعْدَ وَلَا تَقْبَلُوا بِنَاءً عَلَى الْأَوْجِهَةِ مِنْ عَدَمِ عَطْفِ الْإِخْبَارِ عَلَى الْإِنْشَاءِ ،
 وَمُفَارَقَةِ الْأَوَّلِينَ بِعَدَمِ مُخَاطَبَةِ الْأَعْمَةِ مَعَ الْأَنْسَبِيَّةِ مِنْ إِيْقَاعِ الْجَزَاءِ
 عَلَى الْفَاعِلِ ، أَغْنَى الْأَسَانُ كَالْبَيْدِ فِي الْقَطْعِ ، وَأَمَّا اُعْتِبَارُ قُبُودِ الْأَوَّلَى
 فِي آيَاتِ الْقُرْآنِ لَا الْوَاوِ ، وَإِنْ نَاقِصَةٌ وَهِيَ الْمُفْتَرِةُ فِي تَمَامِهَا إِلَى
 مَا تَمَّتْ بِهِ الْأَوَّلَى ، وَهُوَ عَطْفُ الْمَفْرُودِ أَنْتَسَبَ إِلَى عَيْنِ مَا أَنْتَسَبَ إِلَيْهِ
 الْأَوَّلُ بِجِهَتِهِ مَا أَمْسَكَ ، فَإِنْ دَخَلَتْ فَطَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ تَعَلَّقَ بِهِ
 لَا يَمِثْلُهُ كَقَوْلِهِمَا فَيَتَعَدَّدُ الشَّرْطُ وَعَلِمْتُ أَنْ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِمَا فِي الْإِتِّحَادِ
 وَمَا تَقَدَّمَ لَهَا تَنْظِيرٌ ، لَا اسْتِدْلَالٌ لِاسْتِقْلَالِ مَا سِوَاهُ فَتَفْرِيعُ كُلِّمَا
 حَلَفْتُ فَطَالِقٌ ، ثُمَّ إِنْ دَخَلَتْ فَطَالِقٌ وَطَالِقٌ عَلَى الْإِتِّحَادِ يَمِينٌ ، وَالتَّعَدُّدِ
 يَمِينَانِ فَتَطْلُقُ ثِنْتَيْنِ عَلَى غَيْرِ خِلَافِيَّةٍ بَلْ لَوْ فُرِضَ كَانَ كَذَا ،

وَالْتَقَضُ بِهِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ، وَهَذِهِ إِذْ طَلَقْتَا ثَلَاثًا لِأَمْنَتَيْنِ بِاتِّسَامِ
الثَّلَاثِ عَلَيْهِمَا دُفِعَ بِظُهُورِ الْقَصْدِ إِلَى إِقْبَاعِ الثَّلَاثِ ، وَالْمُنَاقَشَةُ فِيهِ
أَخْيَالٌ لَا يَدْفَعُ الظُّهُورَ ، وَفِيهَا لَا يُمَكِّنُ يُقَدِّرُ الْمَثْلُ كَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو
بِنَاءٍ عَلَى اعْتِبَارِ شَخْصِ الْحَيِّ ، وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ بِكُلِّهِ يَنْصَبُ
عَلَيْهِمَا مَعًا لِأَنَّ هَذَا تَقْدِيرُ حَقِيقَةِ الْمَعْنَى ، وَعَنْهُ فِي قَوْلِهِ لِفُلَانٍ عَلَى الْفِ
وَلِفُلَانٍ انْقَسَمَتِ عَلَيْهِمَا ، وَثَقُلَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ عَطْفَهَا الْمُسْتَقِلَّةَ يَشْرَكُ
فِي الْحُكْمِ ، وَبِهِ انْتَفَتِ الزَّكَاءُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ كَالصَّلَاةِ مِنْ أَقْبَمُوا
الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاءَ ، وَدُفِعَ خُصٌّ مِنْ مُجْمُومِ الْأَوَّلِ بِالْعَقْلِ لِأَنَّهَا بَدَنِيَّةٌ
بِخِلَافِ الزَّكَاءِ تَتَأَدَّى بِالنَّائِبِ فَلَا مُوجِبَ لِتَخْصِيصِهِ

[تَبَيَّنَتْ] تُسْتَعَارُ لِلْعَالِ بِمُصَحَّحِ الْجَمْعِ عَلَى مَا فِيهِ بَلْ هُوَ مِنْ
مَا صَدَقَاتِهِ ، وَالْعَطْفُ أَكْثَرُ ، فَيَكْزَمُ إِلَّا بِمَا لَا مَرَدَّ لَهُ ، فَإِنْ أَمَكْنَا
رَدَّهُ الْقَاضِي ، وَصَحَّ نَيْتُهُ دِيَانَةً ، فَأَدَّ وَأَنْتَ حُرٌّ ، وَأَنْزَلِ وَأَنْتَ آمِنٌ
تَعَذَّرَ لِكَمَالِ الْأَقْطَاعِ ، وَلِلْفَهْمِ فَلِحَالِ عَلَى الْقَلْبِ لِأَنَّ الشَّرْطَ الْأَدَاهِ
وَالزُّوْلُ ، وَقِيلَ عَلَى الْأَصْلِ فَيُفِيدُ ثُبُوتَ الْحُرِّيَّةِ مُقَارِنًا لِمَصْنُونِ الْعَامِلِ
وَهُوَ التَّادِيَةُ ، وَبِهِ يَحْضُلُ الْقَصُودُ ، وَمُعَابَلُهُ خُذْهُ ، وَاعْمَلْ فِي الْبَرِّ
تَعَيَّنَ الْعَطْفُ لِلْإِنْشَائِيَّةِ ، وَلِأَنَّ الْأَخْذَ لَيْسَ حَالِ الْعَمَلِ فَلَا تَتَفِيدُ
الْمُضَارَبَةُ بِهِ ، وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ ، وَأَنْتَ مَرِيضَةٌ أَوْ مُصَلِّيَةٌ يَحْتَمِلُهُمَا إِذَا
لَا مَانِعَ ، وَلَا مُعَيَّنَ فَتَنْجَزَ قَضَاءُ ، وَتَعْلُقَ دِيَانَةٌ إِنْ أَرَادَهُ ، وَاخْتَلَفَ

فِيهَا مِنْ طَلَّقَنِي وَلَكَ أَلْفٌ فَعِنْدَهُمَا لِلْحَالِ لِلتَّعَذُّرِ بِالْإِنْطِاعِ ، وَفَهَّمِ
 الْمَاوِضَةَ ، أَوْ مُسْتَعَارَةَ لِلِإِلْصَاقِ لِلْجَمْعِ وَعِنْدَهُ لَلْعُطْفِ تَقْدِيمًا لِلْحَقِيقَةِ
 فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَصَارِفُ الْمَاوِضَةِ غَيْرُ لَازِمٍ فِيهِ بَلْ عَارِضٌ وَلِذَا لَزِمَ فِي
 جَانِبِهِ فَلَا يَمْلِكُ الرُّجُوعَ قَبْلَ قَبُولِهَا بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ أَحْمَلُهُ وَلَكَ دِرْهَمٌ
 وَالْأَوْجَهُ الْأَسْتِثْنَاءُ عِدَّةٌ أَوْ غَيْرُهُ لِلِإِنْطِاعِ فَلَمْ يَلْزَمْ الْحَالُ لِحَوَازِ
 تَجَاوِزِي آخَرَ تَرَجَّحَ بِالْأَصْلِ بِرَاءَةِ الدُّمَةِ ، وَعَدَمَ الزَّامِ الْمَالِ
 بِلَا مُعَيَّنٍ

مسئلة

الْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِلَا مَهْلَةٍ فَدَخَلَتْ فِي الْأَجْزِئَةِ فَبَانَتْ غَيْرُ الْمَلُوسَةِ
 بِوَاحِدَةٍ فِي أَنْتِ طَالِقٌ فَطَالِقٌ ، وَالْمَعْلُولَاتِ كَجَاءِ الشَّتَاءِ فَتَأَهَّبَ حَتَّى
 التَّجَوُّزِ بِجَاءٍ عَنْ قُرْبٍ فَإِنَّ قُرْبَهُ عِلَّةُ التَّأَهُّبِ لَهُ ، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ : فَيَسْتَرِيهُ فَيَعْتِقُهُ لِأَنَّ الْعِتْقَ مَعْلُولٌ مَعْلُولُهُ فَيَعْتِقُ بِسَبَبِ شِرَائِهِ
 فَلَيْسَ مِنَ اتِّحَادِ الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ فِي الْوُجُودِ ، وَلَا نَحْوُ : سَقَاهُ فَأَرْوَاهُ
 فَلِذَلِكَ تَضَمَّنَ الْقَبُولُ قَوْلُهُ فَهُوَ حُرٌّ جَوَابَ بَعْتُكَهَ بِأَلْفٍ لَا هُوَ حُرٌّ
 بَلْ هُوَ رَدٌّ لِلِإِجَابِ ، وَضَمِنَ الْخِيَاطُ ، قَالَ لَهُ أَيْكْفِينِي قَمِيصًا ؟ قَالَ
 نَعَمْ قَالَ فَأَقْطَعُهُ فَقَطَعَهُ فَلَمْ يَكْفِهِ لَا فِي أَقْطَعَةٍ فَلَمْ يَكْفِهِ ، وَتَدَخَّلُ
 الْعِلَلُ خِلَافَ الْأَصْلِ كَثِيرًا لِذَوَامِهَا فَتَتَأَخَّرُ فِي الْبَقَاءِ ، أَوْ بِأَعْتِبَارِ
 أَنَّهَا مَعْلُولَةٌ فِي الْخَارِجِ لِلْمَعْلُولِ . وَمِنَ الْأَوَّلِ لَا الثَّانِي أَبَشِرُ فَقَدْ أَتَاكَ

النَّوْثُ ، وَمِنْهُ أَدَّ فَأَنْتَ حُرٌّ ، وَأَنْزَلَ فَأَنْتَ آمِنٌ ، وَتَعَذَّرَ الْقَلْبُ
لِأَنَّهُ يَكُونُهُ جَوَابُ الْأَمْرِ ، وَجَوَابُهُ يَخُصُّ الْمَضَارِعَ فَيَعْتَرِقُ وَيَنْبُتُ
الْأَمَانُ فِي الْحَالِ . وَمِنْ الثَّانِي : زَمُّهُمْ الْحَدِيثَ ، وَاخْتَلَفُوا فِي عَظَمِهَا
الطَّلَقَاتِ مُعَلَّقَةً قِيلَ كَالْوَاوِ ، وَالْأَصَحُّ الْإِتِّفَاقُ عَلَى الْوَاحِدَةِ لِلتَّقْيِيبِ ،
وَتُسْتَعَارُ الْفَاءُ لِمَعْنَى الْوَاوِ فِي لَهُ عَلَى دِرْهِمٍ فَدِرْهِمٌ يَلْزَمُهُ أَثَمَانُ

مسئلة

ثُمَّ لَتَرَاخِي مَدْخُولَهَا عَمَّا قَبْلَهُ مُفْرَدًا ، وَالْإِتِّفَاقُ عَلَى وَقُوعِ
الثَّلَاثِ عَلَى الْمَدْخُولَةِ فِي طَالِقٍ ، ثُمَّ طَالِقٍ ، ثُمَّ طَالِقٍ فِي الْحَالِ بِلَا
زَمَانٍ لِاسْتِعَارَتِهَا لِمَعْنَى الْفَاءِ ، وَتَنْجِيزُهُ فِي غَيْرِهَا وَاحِدَةً ، وَإِلْفَاءُ
مَا بَعْدَهَا فِي طَالِقٍ ، ثُمَّ طَالِقٍ ، ثُمَّ طَالِقٍ إِنْ دَخَلَتْ ، وَفِي الْمَدْخُولَةِ
تَنْجِيزًا ، وَتَعْلُقُ الثَّلَاثُ ، وَإِنْ تَقَدَّمَ الشَّرْطُ تَعْلُقُ الْأَوَّلُ وَوَقَعَ مَا بَعْدَهُ
فِي الْمَدْخُولَةِ ، وَفِي غَيْرِهَا تَعْلُقُ الْأَوَّلُ وَتَنْجِزُ الثَّانِي ، فَيَقَعُ الْأَوَّلُ
عِنْدَ الشَّرْطِ بَعْدَ التَّزْوِجِ الثَّانِي ، وَلَفَا الثَّلَاثُ : لِإِعْتِبَارِهِ فِي التَّكْلَمِ
فَكَأَنَّهُ سَكَتَ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَمَا يَلِيهِ ، وَحَقِيقَتُهُ قَاطِعَةٌ لِلتَّعْلُقِ كَمَا لَوْ
قَالَ لَهَا بِلَا أَدَاةٍ إِنْ دَخَلَتْ فَأَنْتَ طَالِقٌ طَالِقٌ طَالِقٌ : ذَكَرَهُ
الطَّحَاوِيُّ وَعَلَّقَهَا فِيهِمَا فَيَقَعُ عِنْدَ الشَّرْطِ فِي غَيْرِهَا وَاحِدَةً لِلتَّرْتِيبِ
وَفِيهَا الْكُلُّ مُرْتَبَأٌ لِأَنَّ التَّرَاخِيَّ فِي ثُبُوتِ حُكْمِ مَا قَبْلَهَا لِمَا
بَعْدَهَا لَا فِي التَّكْلَمِ ، وَإِعْتِبَارُهُ سَكَتَ بِلَا مُوجِبٍ ، وَمَا خُيِّلَ دَلِيلًا

مِنْ ثُبُوتِ تَرَاخِي حُكْمِ الْإِنشَاءِ عَنْهَا وَهِيَ لَا تَتَأَخَّرُ ، فَلِزِمِ
 الْحُكْمُ عَلَى اللَّغَةِ بِهَذَا الْأَعْتِبَارِ مَمْنُوعُ الْمُلَازِمَةِ ، وَلَوْ أُكْتَفِيَ
 بِأَعْتِبَارِهِ شَرْعًا فَفِي تَحَلٍّ تَرَاخِي حُكْمِهِ وَهُوَ فِي الْإِضَافَةِ وَالتَّعْلِيقِ
 دُونَ عَطْفِهِ بِمُمْ لَأَنَّهُ النَّزَاعُ ، عَلَى أَنَّا نَمْنَعُهُ فِيهِمَا أَيْضًا بِمَعْنَى أَعْتِبَارِ
 الشُّكُوتِ ، وَمَا قِيلَ هِيَ لِلتَّرَاخِي فَوَجَبَ كَمَالُهُ ، وَهُوَ بِأَعْتِبَارِهِ مَمْنُوعُ
 الثَّانِيَةِ إِذِ الْمَفْهُومُ لَيْسَ غَيْرَ حُكْمِ الْفَلْظِ فِي الْإِنشَاءِ ، وَمَعْنَاهُ فِي
 الْخَبَرِ ، وَهَذَا يَصْلُحُ عَنِ الْأَوَّلِ أَيْضًا وَكَذَا فِي الْجُمْلِ ، وَمُوهِمٌ خِلَافِهِ :
 ثُمَّ أَهْتَدَى : ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا . ثَوَّلَ بِتَرْسَبِ الْإِسْتِمْرَارِ

مسئلة

تُسْتَعَارُ لِمَعْنَى الْوَاوِ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ . إِنْ لَمْ يَكُنْ بِحَازِئٍ عَنْ
 مَعَايِبِ فِي مَقَامِ التَّهْدِيدِ فَفِي ، فَلَيَاتِ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، ثُمَّ لِيُكَفِّرَ
 حَقِيقَةً ، وَبِحَازِئٍ عَنِ الْجَمْعِ فِي فَلْيُكَفِّرْ ، ثُمَّ لَيَاتِ ، وَإِلَّا كَانَ الْأَمْرُ
 لِلْإِبَاحَةِ وَالْمُطْلَقِ لِلْمُقَيَّدِ فَيَتَحَقَّقُ بِحَازَانِ . وَطَى قَوْلِنَا وَاحِدٌ

مسئلة

بَلْ قَبْلَ مُفْرَدٍ لِلْإِضْرَابِ فَبَعْدَ الْأَمْرِ كَاضْرِبْ زَيْدًا بَلْ بَكَرًا ،
 وَالْإِنْبَاتِ قَامَ زَيْدٌ بَلْ بَكَرٌ لِإِنْبَاتِهِ لِمَا بَعْدَهَا . وَجَلَّ الْأَوَّلُ كَالْمُسْكُوتِ
 هُوَ عَلَى الْأَخْتِمَالِ ، وَمَعَ لَا يَنْصُ عَلَى تَقْيِيدِهِ وَهُوَ فِي كَلَامٍ غَيْرِهِ تَعَالَى
 تَدَارُكُ أَيْ كَوْنُ الْإِخْبَارِ الْأَوَّلِ أَوَّلِي مَنَّهُ ، الثَّانِي فَيُعْرَضُ عَنْهُ

إِلَيْهِ لَا إِبْطَالَهُ كَمَا قِيلَ ، وَبَعْدَ النَّهْيِ وَالنَّفْيِ لِإِثْبَاتِ ضِدِّهِ ، وَتَقْرِيرِ
 الْأَوَّلِ وَعَبْدُ الْقَاهِرِ يَحْتَمِلُ قَوْلَ النَّهْيِ وَالنَّفْيِ إِلَيْهِ ، فَقَوْلُ زُفَرٍ
 يَلْزَمُهُ ثَلَاثَةٌ فِي لَهُ عَلَى دِرْهِمٍ بَلْ دِرْهِمَانٍ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِفَادَةِ إِبْطَالِ
 الْأَوَّلِ ، وَإِنْ قِيلَ بِهِ ، بَلْ يَكْنِي كَوْنَهُ كَالسَّائِ كِتَابَهُ عَنْهُ بَعْدَ إِقْرَارِهِ
 فِي رَدِّهِ كَالْإِنْشَاءِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ بَلْ ثِنْتَيْنِ يَقَعُ ثَلَاثٌ ، وَفِي غَيْرِ
 الْمَذْخُولَةِ وَاحِدَةٌ لِفَوَاتِ الْحَلِّ بِخِلَافِ تَعْلِيلِهِ بِقَوْلِهِ : إِنْ دَخَلْتَ فَطَالِقٌ
 وَاحِدَةٌ ، بَلْ ثِنْتَيْنِ يَقَعُ عِنْدَ الشَّرْطِ ثَلَاثٌ لِأَنَّهُ كَتَقْدِيرِ شَرْطٍ آخَرَ
 لَا حَقِيقَتَهُ إِذْ لَا مُوجِبَ ، وَتَحْمِيلُ فَخْرِ الْإِسْلَامِ ذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ بَلْ
 تَشْبِيهِهُ لِلْعَجْزِ عَنْ إِبْطَالِ الْأَوَّلِ فَلَا يَتَوَسَّطُ بِخِلَافِهِ ، بِالْوَاوِ عِنْدَهُ
 وَقَوْلُنَا إِلَى دِرْهِمَيْنِ بِإِضَافَةِ آخَرٍ إِلَيْهِ فَلَمْ يَبْطُلِ الْإِقْرَارُ ، وَلَمْ يَلْزَمْ
 ثَلَاثَةٌ ، وَأَمَّا قَبْلَ الْجُمْلَةِ فَلِلْإِضْرَابِ عَمَّا قَبْلَهُ بِإِبْطَالِهِ . بَلْ عِبَادُ
 مُكْرَمُونَ أَيْ بَلْ هُمْ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ أَمَّا فِي كَلَامِهِ تَعَالَى
 فَلِلْإِفَاضَةِ فِي غَرَضٍ آخَرَ : بَلْ تَوَثَّرُونَ . بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ ، وَادِّعَاهُ
 حَضَرَ الْقُرْآنَ عَلَيْهِ مَنَعٌ بِالْأَوَّلِ ، لَا عَاطِفَةٌ

مسئلة

لَكِنْ لِلْإِسْتِدْرَاكِ خَفِيفَةٌ وَثَقِيلَةٌ ، وَفُسِّرَ بِمُخَالَفَةِ حُكْمِ مَا بَعْدَهَا
 لِمَا قَبْلُهَا فَقَطْ ضِدًّا ، أَوْ تَقْيِضًا وَاخْتِلَافَ فِي الْخِلَافِ مَا زِيدَ قَائِمٌ
 لَكِنْ شَارِبٌ ، وَقِيلَ هَيْدٍ رَفَعَ تَوَهُمٌ تُحَقِّقُهُ كَلَيْسَ بِشُجَاعٍ لَكِنْ

كَرِيمٌ ، وَمَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ بَكَرُهُ لِمُتَلَابِسِينَ ، وَإِذَا وَلَّى الْخَفِيفَةَ جُمْلَةً
فَحَرَفَ ابْتِدَاءً ، وَاخْتَلَفْنَا كَيْفًا وَلَوْ مَعْنَى : كَسَا فَرَزَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو
حَاضِرٌ ، أَوْ مُفْرَدٌ فَعَاطِفَةٌ ، وَشَرْطُهُ تَقَدُّمُ نَفْيٍ أَوْ نَهْيٍ ، وَلَوْ ثَبَتَ كَمَلٌ
مَا بَعْدَهَا كَقَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو كَمْ يَقُمْ وَلَا شَكَّ فِي تَأْكِيدِهَا فِي
نَحْوِ لَوْ جَاءَ أَكْرَمَتُهُ لَكِنَّهُ لَمْ يَجِئْ ، وَلَمْ يَخْضُوا الْمِثْلَ بِالْعَاطِفَةِ إِذْ
لَا فَرْقَ ، وَفَرَقَهُمْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ بَلَّ بَلَّ أَنْ بَلَّ ثَوَجِبُ نَفْيِ الْأَوَّلِ ، وَإِثْبَاتِ
الثَّانِي بِخِلَافٍ لَكِنْ مَبْنِي عَلَى أَنَّهُ الْإِضْرَابُ ، لَا جَعْلُهُ كَالْمُسْكُوتِ ،
وَعَلَى الْمُحَقِّقِينَ يُفَرِّقُ بِإِفَادَتِهَا مَعْنَى الشُّكُوتِ عَنْهُ بِخِلَافٍ لَكِنْ ،
وَعَلِمْتَ عَدَمَ اخْتِلَافِ الْفُرُوعِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ، وَقَوْلُ الْمُقَرِّ لَهُ بَعَيْنٌ
بِمَا كَانَ قَطُّ لَكِنْ لِفُلَانٍ مَوْصُولًا يَحْتَمِلُ رَدَّ الْإِقْرَارِ فَلَا يَثْبُتُ لَهُ ،
وَالْتَّخْوِيلُ قَبُولُهُ ، ثُمَّ الْإِقْرَارُ بِهِ فَاغْثِرَ صَوْنًا ، وَالنَّفْيُ بِحَازٍ : أَيْ لَمْ
يَسْتَمِرَّ فَاثْتَقَلَ إِلَيْهِ أَوْ حَقِيقَةً : أَيْ أَشْهَرَ لِي وَهُوَ لَهُ فَهُوَ تَغْيِيرٌ لِلظَّاهِرِ
فَصَحَّ مَوْصُولًا فَيَثْبُتُ النَّفْيُ مَعَ الْإِثْبَاتِ لِلتَّوَقُّفِ لِلْمَغْيَرِ ، وَمِنْهُ أَدْعَى
فَارَأَ عَلَى جَا حِدٍ بَبَيْسَةٍ فَقَضَى ، فَقَالَ مَا كَانَتْ لِي لَكِنْ لَزَيْدٍ مَوْصُولًا
فَقَالَ كَانَ لَهُ فَبَاعَ عَيْنِيهِ بَعْدَ الْقَضَاءِ فَهِيَ لَزَيْدٍ لِثُبُوتِهِ مُقَارِنًا لِلنَّفْيِ
لِلْوَصْلِ وَالتَّوَقُّفِ ، وَتَكْذِيبِ شُهُودِهِ ، وَإِثْبَاتِ مِلْكِ الْمُقْضَى عَلَيْهِ
حُكْمُهُ فَتَأَخَّرَ عَنْهُ فَقَدْ أَتْلَفَهَا عَلَى الْمُقْضَى عَلَيْهِ بِالْإِقْرَارِ لَزَيْدٍ عَلَى
ذَلِكَ الْوَجْهِ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا ، وَلَوْ صَدَّقَهُ فِيهِ رُدَّتْ لِلْمُقْضَى عَلَيْهِ لِاتِّفَاقِ

الْخَصَيْنِ عَلَى بُطْلَانِ الْحُكْمِ بِبُطْلَانِ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَةِ ، وَشَرْطُ
عَظْفِهَا الْإِتِّسَاقُ عَدَمُ اتِّحَادِ مَحَلِّ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِيَحْمَلُ
عَلَيْهِ مَا أُمَكَّنَ فَلِذَا صَحَّ لَا لَكِنْ غَضَبَ جَوَابَ لَهُ عَلَى مِائَةِ قَرَضًا
لِيَصْرِفَ النَّفْيَ لِلْسَّبَبِ بِخِلَافِ مَنْ بَلَغَهُ تَزْوِيجُ أُمَّتِهِ بِمِائَةِ ، فَقَالَ
لَا أُجِيزُ النِّكَاحَ وَلَكِنْ بِمِائَتَيْنِ لِلْإِتِّحَادِ لِنَفْيِ أَصْلِ النِّكَاحِ ، ثُمَّ
أَبْتَدَأَهُ بِقَدْرِ آخَرَ بَعْدَ الْإِنْفِسَاحِ ، بِخِلَافِ لَا أُجِيزُهُ بِمِائَةِ لَكِنْ
بِمِائَتَيْنِ لِأَنَّ التَّدَارُكَ فِي قَدْرِ الْمَهْرِ لَا أَصْلَ النِّكَاحِ .

مسئلة

أَوْ قَبْلَ مُفْرَدٍ لِإِفَادَةِ أَنَّ حُكْمَ مَا قَنَلَهَا ظَاهِرًا لِأَحَدِ الْمَذْكُورَيْنِ
مِنْهُ وَمَا بَعْدَهَا ، وَلِذَا عَمَّ فِي النَّفْيِ وَشِبْهِهِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ : لَا تَطْعُ مِنْهُمْ آثِمًا
أَوْ كَفُورًا لَا أَكَلُّ زَيْدًا أَوْ بَكْرًا مَنَعٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدًا مِنْهُمَا
لَا أَحَدَهُمَا لِيَكُونَ مَعْرِفَةً ، وَحِينَئِذٍ لَا يُشْكِلُ بِلَا أَقْرَبُ ذِي أَوْ ذِي
يَصِيرُ مُوَلِيًا مِنْهُمَا فَتَبْيِينَانِ ، وَفِي إِحْدَا كَمَا مِنْ إِحْدَاهُمَا بِخِلَافِهِ بِالْوَلَا
فَإِنَّهُ مِنَ الْجَمْعِ لِلْعُمُومِ الْأَجْتِمَاعِ ، فَلَا يَحْتَسُّ بِأَحَدِيهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ كَلَّا
تَزَنُ وَتَشْرَبُ ، أَوْ يَأْتِي بِلَا لَا زَيْدًا وَلَا بَكْرًا وَنَحْوَهُ ، وَتَقْيِيدُهُ بِمَا
إِذَا كَانَ لِلْأَجْتِمَاعِ تَأْثِيرٌ فِي الْمَنَعِ بَاطِلٌ بِنَحْوِ لَا أَكَلُّ زَيْدًا وَعَمْرًا
وَكَثِيرٍ ، وَالْعُمُومُ بِأَوْ فِي الْإِثْبَاتِ كَلَّا أَكَلُّ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا أَوْ بَكْرًا
مِنْ خَارِجٍ فَهِيَ لِلْأَحَدِ فِيهِمَا ، فَمَا قِيلَ تَسْتَعَارُ لِلْعُمُومِ تَسَاهُلٌ بَلْ

يَنْبُتُ مَعَهَا لَابِهَا ، وَلَيْسَتْ فِي الْخَبَرِ لِلشَّكِّ أَوْ التَّشْكِيكِ لَأَنَّ
الْوَضْعَ لِلإِفْهَامِ وَهُوَ مُنْتَفٍ لِأَنَّهُ إِنْ أُريدَ إِفْهَامُ الْمُعَيَّنِ مَنَعْنَا الْحَصَرَ
أَوْ مُطْلَقًا كَمْ يُفْذَلُ لِيَنَّ التَّبَادُرَ أَوَّلًا إِفَادَةُ النِّسْبَةِ إِلَى أَحَدِيهَا ، ثُمَّ
يَنْتَقِلُ إِلَى كَوْنِ سَبَبِ الإِنْبَاهِ أَحَدُهُمَا فَهُوَ التَّزَامِي عَادِيٌّ لَا عَقْلِيٌّ
لِإِمْكَانِ عَدَمِ إِخْطَارِهِ ، وَعَنْهُ يُجَوِّزُ بِأَنَّهَا لِلشَّكِّ ، وَقَدْ يُعْلَمُ بِخَارِجِ
التَّعْيِينِ فَيَكُونُ لِلإِنْصَافِ وَإِنَّا أَوْ إِنَّا كُمْ . الْآيَةُ ، وَقَبْلَ مُجْلَةٍ لِأَنَّ
الثَّابِتَ أَحَدَ الْمَضْمُونَيْنِ ، وَكَذَا يُجَوِّزُ بِأَنَّهَا لِلتَّخْيِيرِ أَوْ الإِبَاحَةِ بَعْدَ
الْأَمْرِ ، وَإِنَّمَا هِيَ لِإِيصَالِ مَعْنَى الْمَحْكُومِ بِهِ إِلَى أَحَدِيهَا ، فَإِنْ كَانَ أَمْرًا
لَزِمَ أَحَدُهُمَا ، وَيَتَعَيَّنُ بِالْأَصْلِ فَإِنْ كَانَ الْمَنْعُ فَتَخْيِيرٌ فَلَا يَجْمَعُ
كَيْفَ عَبْدِي ذَا أَوْ ذَا ، أَوْ الإِبَاحَةِ فَإِلْزَامُ أَحَدِيهَا وَجَازَ الْآخَرُ بِالْأَصْلِ
وَفِي هَذَا حُرٌّ ، أَوْ هَذَا ذَا قِيلَ لَا عِتْقَ إِلَّا بِالْبَيَانِ لِهَذَا ، أَوْ هَذَا ،
وَقِيلَ يَعْتَقُ الْآخِرُ لِأَنَّهُ كَأَحَدِيهَا وَهَذَا ، وَرُجِّحَ بِاسْتِدْعَاءِ الْأَوَّلِ
تَقْدِيرَ حُرٍّ وَهُوَ بِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ وَهُوَ مُفْرَدٌ ، وَيُجَابُ بِأَنَّهَا تَقْتَضِي اتِّحَادَ
السَّادَةِ لَا الصِّيْغَةَ ، وَلَوْ سَلِمَ فَإِنَّمَا يَلْزَمُ لَوْ تُنَى مَا بَعْدَ أَوْ ، فَالْقَدَرُ مُفْرَدٌ
فِي كُلِّ مِثْلٍ ، وَبِأَنَّ أَوْ مُغَيَّرَةٌ فَتَوَقَّفَ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ لَا الْوَائِي لِلتَّشْرِيكِ
فَلَا يَتَوَقَّفُ فَلَيْسَ فِي حَيْزٍ ، أَوْ فَيَنْزِلُ ، وَيُمنَعُ بِأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى مَا بَعْدَ
أَوْ فَشَرَكَ فِي حُكْمِهِ ثُبُوتِ مَضْمُونِ الْخَبَرِ لِلأَحَدِ مِنْهُ وَبِمَا قَبْلَهُ ،
فَتَوَقَّفَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَعْتَقِ إِلَّا بِاخْتِيَارِهَا ، أَوِ الْأَوَّلِ فَصَارَ كَهَلِفِهِ

لَا يُكَلِّمُ ذَا ، أَوْ ذَا ، وَذَا ، لَا يَحْنُثُ بِكَلَامِ أَحَدِ الْآخِرَيْنِ ، وَمَنْعَ
صِحَّةِ التَّكْلِيفِ مَعَ التَّخْيِيرِ فَحُكْمُ بُوْجُوبِ خِصَالِ الْكُفَّارَةِ ،
وَيَسْقُطُ بِالْبَعْضِ بِلَا مُوجِبٍ لِأَنَّ صِحَّتَهُ بِإِمْكَانِ الْإِمْتِنَالِ ، وَهُوَ ثَابِتٌ
مَعَ التَّخْيِيرِ لِأَنَّهُ بِفِعْلِ إِحْدَاهَا . وَالْإِنْشَاءُ كَالْأَمْرِ ، فَلِذَا وَعَدَمُ الْحَاجَةِ
أَبْطَلَ أَبُو حَنِيفَةَ التَّسْمِيَةَ وَحُكْمَ مَهْرِ النِّسَاءِ فِي التَّرْجُحِ عَلَى كَذَا ،
أَوْ كَذَا لِأَنَّهُ جَهَالَةٌ لَا حَاجَةَ إِلَى تَحْمِيلِهَا إِذَا كَانَ لَهُ مُوجِبٌ أَصْلِيٌّ ،
وَصَحَّاحُهُ إِنْ أَفَادَ التَّخْيِيرَ بِاخْتِلَافِ الْمَالَيْنِ خُلُوعًا وَأَجَلًا أَوْ جِنْسًا ، وَإِلَّا
تَعَيَّنَ الْأَقْلُ كَالْإِقْرَارِ ، وَالْوَصِيَّةِ ، وَالخُلْعِ ، وَالْعَتَقِ ، وَلِزُومِ الْمُوجِبِ
الْأَصْلِيِّ عِنْدَ عَدَمِ تَسْمِيَةِ مُمَكِّنَةٍ ، وَفِي وَكَلْتُ هَذَا أَوْ هَذَا صَحَّ
لِإِمْكَانِ الْإِمْتِنَالِ بِفِعْلِ أَحَدِهِمَا ، وَلَا يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُمَا فَهُوَ تَسْوِيَةٌ
مُلْحَقَةٌ بِالْإِبَاحَةِ بِخَارِجِ الْعِلْمِ بِرَأْيِهِمَا أَرْضَى ، بِخِلَافِ بَعْ ذَا أَوْ ذَا
يَمْتَنِعُ الْجَمْعُ لِانْتِفَائِهِ ، وَالْقِيَاسُ الْبُطْلَانُ فِي هَذِهِ طَالِقٌ أَوْ هَذِهِ
لِإِجَابِهِ فِي الْمُبْتَهَمِ ، وَلَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ لَكِنَّهُ شَرْعًا إِنْشَاءً عِنْدَ عَدَمِ
اِخْتِمَالِ الْإِخْبَارِ بِعَدَمِ قِيَامِ طَالِقِ إِحْدَاهُمَا ، وَعَدَمِ حُرِّيَّتِهَا فِي هَذِهِ
حُرَّةٌ ، أَوْ هَذِهِ مُوجِبٌ لِلتَّعْيِينِ إِنْشَاءً مِنْ وَجْهِ لَأَنَّ بِهِ الْوُقُوعَ فَلَزِمَ
قِيَامُ أَهْلِيَّتِهِ ، وَحَلِّيَّتُهَا عِنْدَهُ ، فَلَا يُعَيَّنُ الْمَيْتَ ، وَأَعْتَبَارُهُ فِي الشَّهَةِ فَلَمْ
يَصَحَّ تَرْجُحُ أَخْتِ الْمَعِينَةِ مِنَ الْمَدْخُولَتَيْنِ إِخْبَارًا مِنْ وَجْهِ فَأَجْبَرَ عَلَيْهِ
وَأَعْتَبَرَ فِي غَيْرِهَا فَصَحَّ ذَلِكَ ، وَتَرَكَ مُقْتَضَاهَا لِلصَّارِفِ لَوْ لَمْ يَكُنْ

أَثَرُهُ ، وَهُوَ أَنَّهَا أَجْزِيَةٌ بِمُقَابَلَةِ جِنَايَاتٍ لِتَصَوُّرِ الْمُحَارَبَةِ بِصُورٍ ، أَخَذَ ،
أَوْ قَتَلَ ، أَوْ كَلِمَتَيْهَا ، أَوْ إِخَافَةٍ فَذِكْرُهَا مُتَضَمِّنٌ ذِكْرَهَا ، وَمُقَابَلَةٌ
مُتَعَدِّدٍ بِمُتَعَدِّدٍ ظَاهِرٌ فِي التَّوْزِيعِ ، وَأَيْضًا مُقَابَلَةٌ أَخَفَّ الْجِنَايَاتِ
بِالْأَغْلَظِ وَقَلْبِهِ يَنْبُوءُ عَنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ : وَجَزَاهُ سَيِّئَةٌ سَيِّئَةٌ مِنْهَا
فَوَجَبَ الْقَتْلُ بِالْقَتْلِ ، وَقَطْعُ الْيَدِ وَالرَّجْلِ بِالْأَخْذِ ، وَالصَّلْبُ بِالْجَمْعِ
وَالنَّفْيُ بِالْإِخَافَةِ فَقَطْ ، فَأَثَرُ أَبِي يُوسُفَ عَنِ الْكَلْبِيِّ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَادَّعَى الْحُكْمَ عَلَى
وَفَهِّ زِيَادَةَ لَا يَضُرُّهَا التَّضْعِيفُ فَكَيْفَ ، وَلَا يَنْفِي الصَّحَّةَ فِي الْوَاقِعِ
فَهَوَاقِفُ الْأُصُولِ ظَاهِرٌ فِي حَقِّهَا ، وَإِذْ قَبِلَتْ مَعْنَى التَّعْيِينِ كَالْآيَةِ ،
وَصُورَةُ الْإِنْصَافِ ، وَجَبَ فِي تَعَذُّرِ الْحَقِيقِيِّ ، فَعَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا حَرٌّ ، أَوْ
ذَا لَعِبْدِهِ وَدَابَّتِهِ يَعْتَقُ ، وَالْعِيَاةُ لِعَدَمِ تَصَوُّرِ حُكْمِ الْحَقِيقَةِ كَمَا هُوَ
أَصْلُهُمَا ، لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْهُمْ يَمْنَعُونَ التَّجَوُّزَ فِي الضَّدِّ ، وَالْمَعِينُ ضِدُّ الْمُنْهَمِ
بِخِلَافِ آيَتِي لِلْأَكْبَرِ لَا يُضَادُّ حَقِيقَتُهُ بَحَارِيَّةً ، وَهُوَ الْعِتْقُ ، فَالْوَجْهُ أَنَّهَا
دَائِمًا لِلْأَحَدِ ، وَفَهْمُ التَّعْيِينِ أَحْيَانًا بِخَارِجٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِيهِ

مسئلة

نُسْتَمَارُ لِلْغَايَةِ قَبْلَ مُضَارِعٍ مَنْصُوبٍ ، وَلَيْسَ قَبْلَهَا مِنْهُ
كَذَا لَزِمَكَ أَوْ تُعْطِينِي ، وَلَيْسَ مِنْهُ أَوْ يَتُوبُ عَلَيْهِمْ . بَلْ عَطْفٌ

عَلَى : يَكْتَبُهُمْ . وَلَيْسَ وَمَعْمُولَاهَا أَعْتَرَا ضَمًّا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّكْلِيفِ
مَعَ إِمْكَانِ الْعَطْفِ

مسئلة

حَتَّى جَارَةٌ وَعَاطِفَةٌ وَأَبْتِدَائِيَّةٌ بِمَدَّهَا جُمْلَةٌ بِقِسْمِيهَا ، وَصَحَّتْ فِي
أَكَلَتِ السَّكَّةَ حَتَّى رَأْسِهَا ، وَهِيَ لِلْغَايَةِ ، وَفِي دُخُولِهَا جَارَةٌ . ثَالِثُهَا
إِنْ كَانَ جُزْءًا دَخَلَ ، رَابِعُهَا لَا دَلَالَةَ إِلَّا لِلْقَرِينَةِ ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَوَّلَيْنِ
إِلَّا أَنْ يُرَادَ أَنَّهَا عَلَى الْخُرُوجِ كَمَا عَلَى الدُّخُولِ فِيمَا قَبْلَهَا ، وَفِيهِ بُعْدٌ ،
وَالِاتِّفَاقُ عَلَى دُخُولِهَا فِي الْعَطْفِ . وَفِي الْأَبْتِدَائِيَّةِ بِمَعْنَى وُجُودِ الْمَضْمُونِ
فِي وَقْتٍ ، وَشَرَطُ الْعَطْفِ الْبَعْضِيَّةُ أَوْ نَحْوُهَا ، فَاِمْتَنَعَ جَاءَ زَيْدٌ حَتَّى
بَكَرٌ ، وَفِي كَوْنِهَا لِلْغَايَةِ نَظَرٌ ، وَكَوْنُهُ أَعْلَى مُتَعَلِّقٍ لِلْحُكْمِ أَوْ أَحْطَا
لَيْسَ مَفْهُومَ الْغَايَةِ ، إِذْ لَيْسَ إِلَّا مُنْتَهَى الْحُكْمِ وَلَا يَسْتَلْزِمُ كَوْنُهُ
مُنْتَهَى ، وَفِي حَتَّى رَأْسِهَا بِالنَّصْبِ مُنْتَهَى الْحُكْمِ اتِّفَاقٌ لَا مَدْلُولُهَا
وَهُوَ ظَاهِرُ الْقَائِلِ لِلْغَايَةِ وَلِلْعَطْفِ ، وَهُوَ الْحَقُّ ، وَتَأْوِيلُهُ فِي أَعْتِبَارِ
التَّكْلِيفِ تَكْلُفٌ يَنْفِيهِ الْوُجْدَانُ إِذْ لَا يَجِدُ التَّكْلِمَ أَعْتِبَارُهُ كَوْنُ
الْمَوْتِ تَعَلَّقَ شَيْئًا فَشَيْئًا إِلَى أَنْ أَنْتَهَى إِلَى آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي
مَاتَ الْآبَاءَ حَتَّى آدَمَ وَكَثِيرٍ ، إِلَّا أَنْ قَوْلُهُ : وَقَدْ تَعَطَّفُ تَأْمًا أَيْ جُمْلَةً
مُثَلًّا بِضَرَبِ الْقَوْمِ حَتَّى زَيْدٌ غَضْبَانٌ خِلَافُ الْمَعْرُوفِ ، وَأَدْعَاؤُهُ فِي
حَتَّى تَكِيلَ مَطِيئُهُمْ لَا يَسْتَلْزِمُهُ لَوْ لَزِمَ وَهُوَ مُنْتَفٍ بَلِ أَبْتِدَائِيَّةٌ ،

وَصَرَحَ فِي الْإِبْتِدَائِيَّةِ بِكَوْنِ الْخَبَرِ مِنْ جِنْسِ الْمُتَقَدِّمِ فَاِئْتَمَعَ رَكِبُ الْقَوْمِ حَتَّى زَيْدٌ ضَاحِكٌ بَلْ رَاكِبٌ ، وَمِنْهُ سِرْتُ حَتَّى كَلَّتِ الطَّيْتُ ، وَتَجَوَّزُ بِالْجَارَةِ دَاخِلَةً عَلَى الْفِعْلِ عِنْدَ تَعَذُّرِ الْغَايَةِ بِأَنْ لَا يَصْلُحَ الصَّدْرُ لِلِإِمْتِدَادِ وَمَا بَعْدَهَا لِلِانْتِهَاءِ فِي سَبَبِيَّةِ مَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا إِنْ صَلَحَ ، وَالْوَجْهُ فِي سَبَبِيَّةِ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ ذَهْنًا ، أَوْ خَارِجًا لِمُسَاعَدَةِ الْمُثَلِّ كَأَسَمْتُ حَتَّى أَذْخَلَ الْجَنَّةَ لَيْسَ مُنْتَهَاهُ إِلَّا إِنْ أُريدَ بَقَاؤُهُ وَحِينَئِذٍ لَا يَصْلُحُ الْآخَرُ مُنْتَهَى ، وَبِهِ رُدُّ تَعْيِينِ الْعَلَاقَةِ أَنْتِهَاءِ الْحُكْمِ بِمَا بَعْدَهَا ، وَاخْتِيرَ أَنَّهَا مَقْصُودِيَّتُهُ مِمَّا قَبْلَهُ وَهُوَ أَبْعَدُ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَلْزِمُهُ كَرَأْسَهَا وَغَيْرِهِ وَالْأَوَّلُ : أَوْجَهُ ، وَالْأَوَّلُ مُنْتَهَى إِسْلَامِ الدُّنْيَا ، وَالصَّلَاةُ فِي صَلَّيْتُ حَتَّى أَذْخَلَ ، وَمِنْهُ لَا تَيْبَنُكَ حَتَّى تُغْدِيَنِي قَيْبَرٌ بَلَا تُغْدِي بِيخْلَافٍ مَا إِذَا صَلَحَ فَبِمَعْنَى إِلَى : حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى . فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لَهُمَا فَلِظْفِ مُطْلَقِ التَّرْتِيبِ لِعَلَاقَةِ التَّرْتِيبِ فِي الْغَايَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ بِالتَّعْقِيبِ أَنْسَبَ كَجِئْتُ حَتَّى أَتَغْدَى عِنْدَكَ مِنْ مَالِي لَا عَقْلِيَّةٌ لِسَبَبِيَّتِهِ لِذَلِكَ فَشَرَطُ الْفِعْلَانِ لِلتَّشْرِيكِ كَكَوْنِهِ غَايَةً كَمَا لَمْ أَضْرِبْكَ حَتَّى تَصِيحَ ، مُعَقَّبًا ، وَمُتَرَاخِيًا ، قَيْبَرٌ بِالتَّغْدَى فِي إِتْيَانٍ وَلَوْ مُتَرَاخِيًا عَنْهُ كَمَا فِي الزِّيَادَاتِ إِلَّا إِنْ نَوَى الْفَوْرَ ، وَفِي الْمُقَيَّدِ بِوَقْتٍ يَلْزَمُ أَنْ لَا يُجَاوِزُهُ التَّرَاخِي كَمَا لَمْ أَتِكَ الْيَوْمَ الْح . وَإِذَا كَانَ التَّجَوُّزُ بِاللَّفْظِ لَا يَلْزَمُ كَوْنُهُ فِي مُطَابِقِي لَفْظٍ بَلْ وَلَا مَعْنَى لَفْظٍ أَضْلًا ، وَإِذَا لَمْ

يُشْرَطُ فِي الْمَجَازِ تَقْلُ جَازَ هَذَا ، وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ وَبِاعْتِبَارِهِ جَوَزُوا جَاءَ زَيْدٌ حَتَّى عَمَرُوا ، وَإِنْ مَنَعَهُ النُّحَاةُ غَيْرَ أَنَّ الثَّابِتَ عِنْدَهُمُ التَّرْتِيبُ وَتَقَدَّمَ النَّظَرُ فِيهِ عَاطِفَةً كَمَا تَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ ، وَحَتَّى آدَمُ ، وَأَنَّهُ لَا غَايَةَ يَلْزَمُ فِيهِ بَلْ ذَلِكَ الْغَايَةُ فِي الرَّفْعَةِ وَالضَّعْفِ لَا الْأُضْطِلَاحِيَّةُ مُنْتَهَى الْحُكْمِ ، وَلَمْ يَلْزَمْ الْإِسْتِثْنَاءُ بِهَا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : حَتَّى يَقُولَا صَحَّتْ غَايَةُ اللَّفْظِ كَالِي وَكَذَا لَا أَفْعَلُ حَتَّى تَفْعَلَ ، وَقَوْلُهُ * حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ * وَقَوْلُهُ : * حَتَّى أَبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلًا * لِلْسَّبَبِيَّةِ أَوْ لِلْغَايَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

حروف الجر مسألة

الْبَاءُ : مُشَكَّكٌ لِلْإِلْصَاقِ الصَّادِقِ فِي أَصْنَافِ الْإِسْتِعَانَةِ وَالسَّبَبِيَّةِ وَالظَّرْفِيَّةِ ، وَالْمَصَاحَبَةِ فَإِنَّهُ فِي الظَّرْفِيَّةِ مَثَلًا كَقُمْتُ بِالْأَدَارِ أُنْمُ مِنْهُ فِي : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَتَفَرَّعَ بَاءُ الثَّمَنِ عَلَيْهِ عَلَى النَّوعِ ، وَعَلَى الْخُصُوصِ الْإِلْصَاقُ الْإِسْتِعَانَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْوَسَائِلِ دُونَ الْمَقَاصِدِ الْأَضْلِيَّةِ فَصَحَّ الْإِسْتِئْذَالُ بِالنَّكَرِ قَبْلَ الْقَبْضِ فِي أَشْتَرَيْتُ هَذَا الْعَبْدَ بِكَرٍّ حِفْظًا وَصَفَةً دُونَ الْقَلْبِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ سَلَّمَ يُوجِبُ الْأَجَلَ وَغَيْرَهُ ، فَامْتَنَعَ الْإِسْتِئْذَالُ بِهِ قَبْلَهُ ، وَإِنْ بَاتُ الشَّافِعِيِّ كَوْنَهَا لِلتَّبْعِيضِ فِي أَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ هُوَ الْإِلْصَاقُ مَعَ تَبْعِيضِ مَدْخُولِهَا ، وَأَنكَرَهُ مُحَقِّقُوا الْعَرَبِيَّةِ وَشَرِبَتْ بِمَاءِ الْخَرَضَيْنِ ، لِلظَّرْفِيَّةِ ، وَشَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ، زَائِدَةٌ ، وَهُوَ

اِسْتِعْمَالُ كَثِيرٍ ، وَإِفَادَةُ الْبَعْضِيَّةِ لَمْ تَثْبُتْ بَعْدُ فَالْحَمْلُ عَلَيْهِ ، أَوَّلَى
مَعَ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ إِذِ الْمُتَحَقِّقُ عِلْمُ الْبَعْضِيَّةِ ، وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْبَاءِ لِعَمَلِيَّةِ
أَنهَا لَمْ تَشْرَبْ كُلَّ مَاءِ الدُّخْرَيْنِ ، وَلَا اِسْتَفْرَقْنَ الْبَحْرَ ، وَمِثْلُهُ
تَبْغِضُ الرَّأْسَ ، فَإِنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ نَعْدَى الْفِعْلُ إِلَى الْآلَةِ الْعَادِيَّةِ
أَيِ الْيَدِ ، فَالْمَأْمُورُ اِسْتِيعَابُهَا ، وَلَا يَسْتَفْرِقُ غَالِبًا سِوَى رُبْعِهِ فَتَعَيَّنَ فِي
ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ، وَلِزُومِ التَّبْغِضِ عَقْلًا غَيْرَ مُتَوَقَّفٍ عَلَيْهَا وَلَا عَلَى
حَدِيثِ أَنَسٍ فِي أَبِي دَاوُدَ ، وَسَكَتَ عَلَيْهِ بَلْ هُوَ مَعَ ذَلِكَ الدَّلِيلِ قَائِمٌ
عَلَى مَالِكٍ ، إِذْ قَوْلُهُ فَأَدْخَلَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ الْعِمَامَةِ فَسَحَّ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ
ظَاهِرٌ فِي الْاِقْتِصَارِ ، وَلِزُومِ تَكَرُّرِ الْإِذْنِ فِي إِنْ خَرَجْتَ إِلَّا بِإِذْنِي
لِأَنَّهُ مُفْرَغٌ لِلْمُتَعَلِّقِ : أَيْ الْآخِرُ وَجَا مُلْصَقًا بِهِ فَمَا لَمْ يَكُنْ بِهِ دَاخِلٌ فِي
الْيَمِينِ لِعُمُومِ النِّكَرَةِ فَيَخْتَبُ بِهِ بِخِلَافِ إِلَّا أَنْ آذَنَ لَا يَلْزَمُ فِي
الْبَرِّ تَكَرُّرُهُ لِأَنَّ الْإِذْنَ غَايَةُ تَجَوُّزٍ إِلَّا فِيهَا لِنَعْدَرِ اِسْتِثْنَاءُ الْإِذْنِ
مِنَ الْخُرُوجِ ، وَبِالْمَرَّةِ يَتَحَقَّقُ فَيَنْتَهِي الْخُلُوفُ عَلَيْهِ ، وَلِزُومِ
تَكَرُّارِ الْإِذْنِ فِي دُخُولِ بَيْتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ تِلْكَ الصَّيْغَةِ بِخَارِجِ
تَقْلِيلِهِ بِالْأَذَى

مسئلة

عَلَى : لِلِاسْتِعْلَاءِ حِسًّا . وَمَعْنَى فَهِيَ فِي الْإِيجَابِ وَالْاِدِّينِ حَقِيقَةٌ فَإِنَّهُ
يَقُولُ الْمَكْلَفَ ، وَيَقَالُ رَكِبَهُ دِينَ فَيَلْزَمُ فِي عَلَى أَلْفٌ مَا لَمْ يَصِلْهُ بِمُغَيَّرٍ

وَدِيْعَةٌ لِقَرِيْبَتِهِ الْمَجَارِ ، وَفِي الْمَعَاوَضَاتِ الْمَخْضَةُ كَالِإِجَارَةِ وَالنَّكَاحِ
مَجَارِ فِي الْإِلْصَاقِ أَحْمَلُهُ عَلَى دِرْهِمٍ وَتَزَوَّجْتُ عَلَى أَلْفٍ لِمُنَاسَبَتِهِ الْزُرُومَ
وَفِي الطَّلَاقِ لِلشَّرْطِ عِنْدَهُ فَنِي طَلَقْنِي ثَلَاثًا عَلَى أَلْفٍ لَا شَيْءَ لَهُ بِوَاحِدَةٍ
لَعَدَمِ انْقِسَامِ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْوَطِ ، وَإِلَّا تَقَدَّمَ بَعْضُهُ عَلَيْهِ ، وَعِنْدَهُمَا
لِلْإِلْصَاقِ عِوَضًا فَتَنْقَسِمُ الْأَلْفُ لِلْعَمِيَّةِ ، وَلَمَنْ يُرْجَعُهُ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا
عُلِمَتْ مُقَابَلَتُهُ الْفُوضِيَّةُ ، وَكَوْنُهُ مَجَارًا فِيهِ حَقِيقَةٌ فِي الشَّرْطِ مَمْنُوعٌ لِفَهْمِ
الزُّرُومِ فِيهَا ، وَهُوَ الْحَقِيقِيُّ ، وَكَوْنُهُ فِي مَعْنَى يُفِيدُ الزُّرُومَ لَا فِيهِ ابْتِدَاءُ
يُصَيِّرُهُ مُشْتَرَكًا فَمَجَارٌ فِيهَا

مسئلة

مِنْ : تَقَدَّمَ مَسَائِلُهَا ، وَالْفَرْضُ تَحْقِيقُ مَعْنَاهَا . فَكَثِيرٌ مِنَ الْقُفَّاهِ
لِلتَّبْعِيَّةِ ، وَكَثِيرٌ مِنْ أُمَّةِ اللُّغَةِ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ ، وَرَجَعَ مَعَانِيهَا إِلَيْهِ
فَالْمَعْنَى فِي أَكَلْتُ مِنَ الرِّغِيْفِ ابْتِدَاءُ أَكَلِي وَهُوَ مَعَ تَعَشُّفِهِ لَا يَصِحُّ
لِأَنَّ ابْتِدَاءَ أَكَلِي وَأَخَذِي لَا يُفْهَمُ مِنَ التَّرَكِيبِ ، وَلَا مَقْصُودُ الْإِفَادَةِ
بَلْ تَعَلُّقُهُ بِبَعْضٍ مَدْخُولُهَا ، وَكَيْفَ وَابْتِدَاؤُهُ مُطْلَقًا قَدْ تَكْذِبُ
وَتَخْصِيصُهُ بِذَلِكَ الْجُزْئِيِّ غَيْرُ مُفِيدٍ ، وَأَسْتَقْرَاءُ مَوَاقِعِهَا يُفِيدُ أَنَّ مُتَعَلِّقَهَا
إِنْ تَعَلَّقَ بِمَسَافَةٍ قَطْعًا لَهَا كَبُرَتْ وَمَسَّتْ ، أَوْ لَا كَبِغَتْ وَأَجْرَتْ
فَلِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ أَيْ ذِي الْغَايَةِ ، وَهُوَ ذَلِكَ الْفِعْلُ ، أَوْ مُتَعَلِّقُهُ الْمُبِينُ
مُنْتَهَاهُ ، وَإِنْ أَفَادَ تَنَاوُلًا كَأَخَذْتُ ، وَأَكَلْتُ ، وَأَعْطَيْتُ ، فَلِإِصَالِهِ

إِلَى بَعْضِ مَدْخُولِهَا قَعَلِمَتْ تَبَادُرَ كُلِّ مِنَ اللَّغَتَيْنِ فِي مَحَلِّهِ : أَيْ مَعَ خُصُوصِ ذَلِكَ الْفِعْلِ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا إِظْهَارُ مُشْتَرَكٍ يَكُونُ لَهُ أَوِ اللَّفْظِيُّ . أَمَّا حَقِيقَةُ فِي أَحَدِهَا جَازٍ فِي الْآخَرِ بَعْدَ اسْتِوَاءِهُمَا فِي الْمَذُولِيَّةِ وَالتَّبَادُرِ فِي مَحَلِّهِمَا فَتَحَكَّمُ ، وَأَنْتَفَى جَعْلُهَا لِلْإِبْتِدَاءِ وَرَدُّ التَّبْعِيضِ إِلَيْهِ مُشْتَرَكٌ لَفْظِيٌّ ، وَيُرَدُّ الْبَيَانُ إِلَى التَّبْعِيضِ بِأَنَّهُ أَعَمُّ مِنْ كَوْنِهِ تَبْعِيضَ مَدْخُولِهَا مِنْ حَيْثُ هُوَ مُتَعَلِّقُ الْفِعْلِ ، أَوْ كَوْنِ مَدْخُولِهَا بَعْضًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُتَعَلِّقِ الْفِعْلِ ، فَلَاؤَتَانُ بَعْضُ الرَّجْسِ

مسئلة

إِلَى : لِلغَايَةِ : أَيْ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا مُنْتَهَى حُكْمٍ مَا قَبْلَهَا ، وَقَوْلُهُمْ لِانْتِهَاءِ الْغَايَةِ تَسَاهُلٌ ، وَكَذَا بِإِرَادَةِ الْمَبْدَأِ ، إِذْ تُطْلَقُ بِالِاشْتِرَاكِ عُرْفًا بَيْنَ مَا ذَكَرْنَا ، وَنَهَايَةِ الشَّيْءِ مِنْ طَرَفَيْهِ ، وَمِنْهُ لَا تَدْخُلُ الْغَايَتَانِ لِأَنَّ الدَّلَالََةَ بِنَاهَا عَلَى انْتِهَاءِ حُكْمِهِ لَا انْتِهَاءِهِ ، وَفِي دُخُولِهِ كَعَقَى ، وَنَقَلَ مَذْهَبَ الْإِشْتِرَاكِ فِي إِلَى غَيْرِ مَعْرُوفٍ ، وَمَذْهَبُ يَدْخُلُ وَلَا يَدْخُلُ بِالْقَرِينَةِ غَيْرُهُ فَلَعَلَّهُ التَّبَسُّ بِهٍ فَلَا يُفِيدُ حَتَّى وَإِلَى سِوَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا مُنْتَهَى الْحُكْمِ ، وَدُخُولُهُ وَعَدَمُهُ بِالْذَّلِيلِ ، وَإِلَيْهِ أَذْهَبُ فِيهَا ، وَلَا يُنَافِي إلْزَامُ الدُّخُولِ فِي حَتَّى ، وَعَدَمِهِ فِي إِلَى لِأَنَّهُ إِجْبَابُ الْحَمْلِ عِنْدَ عَدَمِ الْقَرِينَةِ لِلْأَكْثَرِيَّةِ فِيهَا حَمْلًا عَلَى الْأَغْلَبِ لَا مَذُولًا لَهَا ، وَالتَّفْصِيلُ بِلا دَلِيلٍ ، وَلَيْسَ يَلْزَمُ الْجُزْئِيَّةُ الدُّخُولُ وَلَا عَدَمُهَا

عَدَمُهُ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ اسْتِقْرَآؤُهُ كَذَلِكَ فَيُحْمَلُ كَمَا قُلْنَا وَكَذَا تَفْصِيلُهُ
فَخَرِ الْإِسْلَامَ إِنْ كَانَتْ قَائِمَةً : أَيْ مَوْجُودَةً قَبْلَ التَّكْلُمِ غَيْرَ مُفْتَرِيَةٍ
إِلَى الْمَغْيَا أَيْ مُتَعَلِّقِ الْفِعْلِ لَا الْفِعْلِ لَمْ تَدْخُلْ كَمَا إِلَى هَذَا الْحَاطِطِ ،
وَاللَّيْلِ فِي الصَّوْمِ إِلَّا إِنْ تَنَاوَلَهَا الصَّدْرُ كَالْمُرَافِقِ فَأَدْخَلَ فِي الْقَائِمَةِ
الْجُزْءَ مُطْلَقًا ، وَاللَّيْلَ ، وَغَيْرُهُ إِنْ قَامَتْ لَا كَرَأْسِ السَّمَكَةِ ، وَإِلَّا فَإِنْ
تَنَاوَلَهَا كَالْمُرَافِقِ دَخَلَتْ وَإِلَّا لَا كَاللَّيْلِ فَأَخْرَجُوهَا . قِيلَ مَبْنَاهُ عَلَى
تَفْسِيرِهِ الْقَائِمَةِ بِكَوْنِهَا غَايَةً قَبْلَ التَّكْلُمِ غَايَةً بِذَاتِهَا لَا بِجَعْلِهَا بِإِدْخَالِ
إِلَى عِنْدَهُمْ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ مُبْنِيٌّ عَلَى إِرَادَةِ مُنْتَهَى الشَّيْءِ لَا الْحُكْمِ
فَخَرَجَ اللَّيْلُ وَالْجُزْءُ غَيْرُ الْمُنْتَهَى ، وَأَخْتَصَّ بِنَحْوِ إِلَى الْحَاطِطِ ، وَرَأْسِ
السَّمَكَةِ ، وَبِالْمَجْمُوعِ عِنْدَهُ فَدَخَلَ ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ أَدْخَلَ الْمُرَافِقَ
مَعَ انْتِفَاءِ صِدْقِ الْمَجْمُوعِ عَلَيْهَا ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْإِغْتِيَارَ بِالتَّنَاولِ وَعَدَمِهِ
فَيَرْجِعُ إِلَى التَّفْصِيلِ النَّحْوِيِّ ، وَلِذَا خُطِيَ مَنْ أَدْخَلَ الرَّأْسَ فِي
الْقَائِمَةِ ، وَحَكَمَ بِعَدَمِ دُخُولِ الْقَائِمَةِ مُطْلَقًا ، وَلَمْ يَزِدِ التَّفْصِيلُ إِلَى الْقَائِمَةِ
وغيرِهَا سِوَى الشَّغْبِ ، فَعَدَمُ دُخُولِ الْعَاشِرِ عِنْدَهُ فِي لَهُ مِنْ دَرَجَتِهِ إِلَى
عَشْرَةٍ لِعَدَمِ تَنَاوُلِهِ إِيَّاهُ ، وَأَدْخَلَهُ بِإِدْعَاءِ الضَّرُورَةِ : إِذْ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهَا
فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَوْجُودَةً وَهُوَ بِرُجُوبِهَا وَصَارَ كَالْمَبْدِإِ وَقَالَ الْمُبَلِّغُ
بِالْعُرْفِ ، وَالْإِنْبَاتُ لِمَعْرُوضِ الثَّانَوِيَّةِ إِلَى الْعَاشِرِيَّةِ لَا يَثْبُتُ الْعَاشِرِ
وَوُجُودُهُ لِكَوْنِهِ غَايَةً فِي التَّعَقُّلِ لِتَحْدِيدِ الثَّابِتِ دُونَهُ ، وَإِضَافَةِ كُلِّ

مَا قَبْلَهُ مِنَ الثَّانِي إِلَى التَّاسِعِ يَسْتَدْعِي مَا قَبْلَهَا لَا مَا بَعْدَهَا كَالْعَاشِرِ
وَلَوْ اسْتَدْعَاهُ كَانَ فِي الْوُجُودِ لَا فِي ثُبُوتِ حُكْمِهِ لَهُ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْرُوضٍ
وَصِفِ مُضَافٍ لَا يُوجِبُهُ عَلَى مَعْرُوضِ الْآخِرِ ، وَإِلَّا وَجَبَ قِيَامُ الْإِبْنِ
لِلْحُكْمِ بِهِ عَلَى الْأَبِ ، وَلِذَا لَمْ يَقَعْ بِطَالِقٍ ثَانِيَةٍ غَيْرُ وَاحِدَةٍ وَوُقُوعُهَا
فِي مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثٍ بِوُقُوعِ الْأُولَى لِلْعُرْفِ لَا لِلذِّكْرِ وَلَا لِجَرَيَانِ
ذِكْرِهَا ، لِأَنَّ مَجْرَدَهُ لَا يُوجِبُهُ إِذَا لَمْ تَقْتَضِهِ اللَّغَةُ ، وَبِهَذَا بَعْدَ قَوْلِهِمَا
فِي إِيقَاعِ الثَّلَاثَةِ ، وَمِثْلُهُ الْخِلَافُ فِي دُخُولِ الْغَدَايَةِ لِلْخِيَارِ وَالْيَمِينِ
فِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ عِنْدَهُ لِلتَّنَاوُلِ لِأَنَّ مُطْلَقَهُ يُوجِبُ الْأَبَدَ فَهِيَ ، لِإِسْقَاطِ
مَا بَعْدَهَا ، وَمَا وَقَعَ فِي الْآجَالِ وَالْأَتَمَانِ غَلَطٌ لِاتِّفَاقِ الرِّوَايَةِ عَلَى عَدَمِهِ
فِي أَجْلِ الدِّينِ وَالشَّمَنِ وَالْإِجَارَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ فِي الْيَمِينِ فَلَزِمَ الْفَرْقُ
قَبْلَ فِي الْأَوَّلَيْنِ لِلتَّرْفِيهِ ، وَيَصْدُقُ بِالْأَقَلِّ زَمَانًا فَلَمْ يَتَنَاوُلْهَا ، فَهِيَ
لِلدَّ ، وَالْإِجَارَةُ تَمْلِكُ مَنَفْعَةً ، وَيَصْدُقُ كَذَلِكَ ، وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ فَكَانَ
بِجَهْلٍ ، فَهِيَ لِمَدَّةِ إِلَيْهَا بَيَانًا لِقَدْرِ ، وَقَوْلُ شَمْسِ الْأُمَّةِ فِي وَجْهِ : الظَّاهِرُ
فِي حُرْمَةِ الْكَلَامِ فِي مَوْضِعِ الْغَايَةِ شَكٌّ ، وَمَا نُسِبَ إِلَيْهَا لَا تَدْخُلُ
إِلَّا بِدَلِيلٍ ، وَلِذَا سُمِّيَتْ غَايَةً لِأَنَّ الْحُكْمَ يَنْتَهِي إِلَيْهَا ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ
الرَّافِقُ بِالشُّكَّةِ ، وَبَحْثُ الْقَاضِي إِذَا قُرِنَ الْكَلَامُ بِغَايَةٍ ، أَوْ اسْتِثْنَاءٌ ،
أَوْ شَرْطٌ لَا يُعْتَبَرُ بِالْمُطْلَقِ لَمْ يَخْرُجْ بِالْقَيْدِ بَلْ بِجُمْلَتِهِ فَالْفِعْلُ مَعَ
الْغَايَةِ كَلَامٌ وَاحِدٌ لِلْإِيجَابِ إِلَيْهَا لَا لِلْإِيجَابِ ، وَالْإِسْقَاطُ يُوجِبُ أَنَّ

لَا اَعْتَبَارَ بِذَلِكَ التَّفْصِيلِ بَلِ الْإِدْخَالُ بِالْدَّلِيلِ مِنْ وُجُوبِ اخْتِيَاطٍ
أَوْ قَرِينَةٍ وَهُوَ فِي الْخِيَارِ كَوْنُهُ لِلتَّرْوِي ، وَقَدْ ضَرَبَ الشَّرْعُ لَهُ ثَلَاثَةً
حَيْثُ ثَبَتَ كَالْبَيْعِ وَالرَّدَّةِ ، لِأَنَّهَا مَظْنُوعَةٌ اِتِّقَانُهُ نَامًا ، فَالظَّاهِرُ إِدْخَالُ
مَا عَيْنَ غَايَةِ دُونَهَا ، وَكَلَى هَذَا اَنْتَفَى بِنَاءُ إِجَابِ الْمَرِافِقِ عَلَيْهِ ، وَمَا
قِيلَ عَلَى اسْتِعْمَالِهَا لِلْعَبِيَّةِ بَعْدَ قَوْلِهِمْ : الْيَدُ إِلَى الْمَنْكِبِ لِأَنَّهُ يُوجِبُ
الْكُلَّ لِأَنَّهُ كَأَغْسِلَ الْقَمِيصِ وَكُمُهُ ، وَغَايَتُهُ كَأِفْرَادِ فَرْدٍ مِنَ الْعَامِّ
إِذْ هُوَ تَنْصِصٌ عَلَى بَعْضِ مُتَعَلِّقِ الْحُكْمِ بِتَعْلِيقِ عَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ ،
وَذَلِكَ لَا يُخْرِجُ غَيْرَهُ ، وَلَوْ أَخْرَجَ كَانَ بِفَهْمِ اللَّقَبِ ، وَمَقِيلٌ لِمُضْرُورَةٍ
غَسَلَ الْيَدَ ، إِذَا لَا يَتِمُّ دُونُهُ لِنَسَابِكَ عَظْمَى الذَّرَاعِ وَالْعَضْدُ لِأَنَّهُ لَمْ
يَتَعَلَّقِ الْأَمْرُ بِغَسْلِ الذَّرَاعِ لِيَجِبَ غَسْلُ مَا لَا زَمَهُ ، بَلْ بِالْيَدِ إِلَى الْمِرْفَقِ ،
وَمَا بَعْدَ إِلَى مَا لَمْ يَدْخُلْ لَمْ يَدْخُلْ جُزْأُهُمَا الْمُتَقَيِّمَانِ ، وَمَقِيلٌ لِلْإِجْمَالِ
وَعَسَلِهِ فَالْتَحَقَ بِهِ بَيَانًا لِأَنَّ عَدَمَ دَلَالَةِ الْفِعْلِ لَا يُوجِبُ الْإِجْمَالَ ،
وَالْأَصْلُ الْبَرَاءَةُ ، بَلِ الدَّلَالَةُ الْمُشْتَبِهَةُ فَبَقِيَ مُجَرَّدُ فِعْلِهِ دَلِيلُ السُّنَّةِ ،
وَمَا قِيلَ تَدْخُلُ وَلَا ، فَتَدْخُلُ اخْتِيَاطًا لِأَنَّ الْحُكْمَ إِذَا تَوَقَّفَ عَلَى
الدَّلِيلِ لَا يَجِبُ مَعَ عَدَمِهِ ، وَالْاِخْتِيَاطُ الْعَمَلُ بِأَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ وَهُوَ
قَرَعُ تَجَادُهِمَا وَهُوَ مُنْتَفٍ ، وَمَقِيلٌ لِمُسْقِطَيْنِ مُقَدَّرٍ لِأَنَّهُ خِلَافُ
الظَّاهِرِ بِلَا مُلْحِجٍ ، وَمَقِيلٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَغْسِلُوا مَعَ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ
الْإِسْقَاطُ لِأَنَّهُ لَا يُوجِبُهُ ، وَكَوْنُهُ مُتَعَلِّقًا بِأَغْسِلُوا مَعَ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ

الِاسْقَاطُ لَا يُوجِبُهُ عَمَّا وَرَاءَ الْمَرْقُوقِ بَلْ عَمَّا قَبْلَهُ بِالْفِظِّ مَعَ أَنَّهُ بِلَا
قَاعِدَةٍ ، وَالْأَقْرَبُ الْإِخْتِيَاظُ لِثُبُوتِ الدُّخُولِ وَعَدَمِهِ كَثِيرًا ، وَلَمْ يُرَوْ
عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطُّ تَرْكُهُ ، فَقَامَتْ قَرِينَةٌ إِرَادَتِهِ مِنَ النَّصِّ
ظَنًّا فَأَوْجَبَ لِلِإِخْتِيَاظِ إِلَّا أَنَّ مُقْتَضَاهُ وَجُوبُ إِدْخَالِهِمَا عَلَى أَصْلِهِمْ
أَوْ ثَبَتُ اسْتِقْرَاءُ التَّفْصِيلِ فَتَحْمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ عَدَمِ الْقَرِينَةِ فِي الْآيَةِ .

مسئلة

فِي الظَّرْفِيَّةِ حَقِيقَةً فَلَزِمَ مَا فِي غَضَبَتِهِ ثَوْبًا فِي مِندِيلٍ ، وَحِجَازًا كَالدَّارِ
فِي يَدِهِ ، وَفِي نِعْمَةٍ ، وَعَمَّ مُتَعَلِّقُهَا مَدْخُولُهَا مُقَدَّرَةٌ لَا مَكْلُوظَةٌ لُغَةً
لِلْفَرْقِ بَيْنَ صُنْتِ سَنَةٍ وَفِي سَنَةٍ فَلَمْ يُصَدِّقْ قَضَاءُ فِي نَيْتِهِ آخِرَ النَّهَارِ
فِي طَالِقٍ غَدًا ، وَصَدَّقَ فِي غَدٍ خِلَافًا لَهَا ، وَإِنَّمَا يَتَّبَعِينَ أَوَّلُ أَجْزَائِهِ
مَعَ عَدَمِهَا لِعَدَمِ الْمَزَاحِمِ ، وَتَنْجِزُ نَحْوُ طَالِقٍ فِي الدَّارِ ، وَالشَّمْسِ
لِعَدَمِ صَلَاحِيَّتِهِ لِلِإِضَافَةِ إِلَّا أَنَّ يُرَادَ نَحْوُ دُخُولِكِهَا مُضَافًا ، أَوْ
الْعَلَّ فِي الْحَالِ ، أَوْ اسْتِغْنَاهَا فِي الْمَقَارَنَةِ كَالْتَعْلِيْقِ تَوْقَعًا لَا تَرْتِبًا ، فَعَنْهُ
لَا تَطْلُقُ أَجْنَبِيَّةٌ قَالَتْ لَهَا أَنْتِ طَالِقٌ فِي نِكَاحِكَ ، وَتَعْلَقُ طَالِقٌ فِي
شَيْئَةِ اللَّهِ ، فَلَمْ يَقَعْ لِأَنَّهُ غَيْبٌ لِإِخْتِصَاصِهَا ، وَتَنْجِزُ فِي عِلْمِ اللَّهِ لِشُمُولِهِ ،
لَا خَطَرَ ، بَلْ تَعْلِيْقُ بِكَائِنٍ وَأُورِدَ فَيَجِبُ الْوُقُوعُ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ
السُّؤَالِ . أُجِيبَ بِكَثْرَةِ إِرَادَةِ التَّقْدِيرِ فَكَأَلْمَشِيئَةِ ، وَدُفِعَ نُسْتَعْمَلُ
بِمَعْنَى الْمَقْدُورِ بِكَثْرَةِ أَيْضًا . وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمَعْنَى بِهِ آثَارُ الْقُدْرَةِ ، وَلَا

أَثَرُ لِلْعِلْمِ ، وَدُفِعَ بِاتِّحَادِ الْحَاصِلِ مِنْ مَقْدُورٍ وَآثَارِ الْقُدْرَةِ ، فَلَمْ يَكُنْ
كَالْمَعْلُومِ؟ وَالْوَجْهُ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى عَلَى التَّعْلِيلِ أَنْ لَا مَعْنَى لِلتَّعْلِيلِ بِمَقْدُورِهِ
إِلَّا أَنْ يُرَادَ وَجُودُهُ فَتَطْلُقُ فِي الْحَالِ ، أَوْ عَلَى أَنْ هَذَا الْمَعْنَى ثَابِتٌ فِي جُمْلَةٍ
مَقْدُورَاتِهِ ، فَكَذَلِكَ كَمَا قَرَّرَهُ بَعْضُهُمْ فِي عِلْمِهِ . وَيُجَابُ بِاخْتِيَارِ الثَّانِي ،
وَبِالْفَرْقِ بِأَنْ ثُبُوتَهُ فِي عِلْمِهِ يَثْبُوتُهُ فِي الْوُجُودِ وَهُوَ بِوُقُوعِهِ ، بِخِلَافِ
ثُبُوتِهِ فِي الْقُدْرَةِ فَإِنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ مَقْدُورٌ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ
مَقْدُورًا كَوْنُهُ مَوْجُودًا تَعَلَّقَتْ بِهِ الْقُدْرَةُ ، هَذَا حَقِيقَةُ الْفَرْقِ ، وَلَا حَاجَةَ
إِلَى غَيْرِهِ مِمَّا تَقَدَّمَ ، وَأَيْضًا اللَّبْنِيُّ الْحَمْلُ عَلَى الْأَكْثَرِ فِيهِ اسْتِعْمَالًا
فَلَا يَرُدُّ الثَّانِي وَلَوْ تَسَاوَا لَا يَقَعُ بِالشَّكِّ ، وَلِبْطَلَانِ الظَّرْفِيَّةِ لَزِمَ
عَشْرَةٌ فِي لَهُ عَشْرَةٌ فِي عَشْرَةٍ إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِهِ الْمَعِيَّةُ أَوِ الْعُطْفُ فَعَشْرُونَ
لِمُنَاسَبَةِ الظَّرْفِيَّةِ كِلَيْهِمَا ، وَمِثْلُهُ : طَالِقٌ وَاحِدَةٌ فِي وَاحِدَةٍ ، وَإِنَّمَا
يُسْكَكُ إِذَا أَرَادَ عُرْفُ الْحِسَابِ لِأَنَّ مُؤَدَّى اللَّفْظِ حِينَئِذٍ كَمُؤَدَّى
عَشْرِ عَشْرَاتٍ

أدوات الشرط

أَيُّ تَعْلِيلٍ مَضْمُونٍ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ أُخْرَى تَلِيهَا ، وَحَاصِلُهُ رِبْطٌ
خَاصٌّ ، وَنِسْبَتُهَا عَلَيْهِ لِلْإِلَاحَةِ عَلَيْهِ ، وَيُقَالُ لِلْمَضْمُونِ الْأُولَى ، وَمِنْهُ
الْشَّرْطُ مَعْدُومٌ عَلَى خَطَرِ الْوُجُودِ . وَإِنْ أَصْلُهَا لِيَجْرُدَهَا لَهُ ، وَغَيْرُهَا مَعَ
خُصُوصِ زَمَانٍ وَنَحْوِهِ ، وَاشْتَرِطَ الْخَطَرُ فِي مَدْخُولِهَا وَمَدْخُولِ الْأَسْمَاءِ

الْبَازِمَةِ كَتَى حَتَّى أَمْتَنَعَ إِنْ أَوْ مَتَى طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَفْعَلْ إِلَّا لِنُكْتَةٍ
لِأَنَّ شَرْطَ الشَّرْطِ . وَحَاصِلُهُ أَنَّهَا إِمَّا وَضِعَتْ لِإِفَادَةِ التَّعْلِيلِ كَذَلِكَ
وَلَدَا صَحَّ مَعَ ضِدِّهِ فِي إِذَا جَاءَ غَدًا كَرُمُكَ لَوْضَعِهَا لِذَلِكَ إِلَّا لِنُكْتَةٍ
كَإِذَا جَاءَ زَيْدٌ تَفَاوُلًا ، وَإِذَا تُصِبَّكَ تَنْزِيلًا لَهُ مُحَقَّقًا لِعَادَةِ الْوُجُودِ
وَتَوْطِينًا لِدَفْعِ الْجَزَعِ عِنْدَهُ وَتَخْصِصُهُمْ تَفْرِيعَ إِنْ لَمْ أُطْلَقْ فَطَالِقٌ
لَا يُطْلَقُ إِلَّا بِآخِرِ حَيَاةٍ أَحَدِهِمَا عَلَى الصَّحِيحِ فِي مَوْتِهَا لِتَنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ
الْعَدَمُ مُطْلَقًا لِدَفْعِ تَوَهُّمِ الْوُقُوعِ بِسُكُوتِ يَسْعُهُ كَمَا هُوَ فِي مَتَى فَقَدْ
نُصِّنَ مَسْئَلَتَهَا ، وَمِنْهَا أَنْتَ طَالِقٌ مَتَى شِئْتَ لَا يَتَقَيَّدُ بِالْمَجْلِسِ فَلَهَا
مِثْلَةُ الطَّلَاقِ بَعْدَهُ

مسئلة

إِذَا لَزِمَ مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ ، إِذَا يَعْنَى ، وَتُسْتَعْمَلُ لِلْمَجَازَةِ دَاخِلَةً
عَلَى مُحَقِّقٍ وَمَوْهُومٍ وَتَوَهُّمٍ أَنَّهُ مَبْنَى حُكْمِ خَفَرِ الْإِسْلَامِ أَنَّهَا حِينَئِذٍ
حَرْفٌ فَدَفَعَ بِجَوَازِهِ لِنُكْتَةٍ ، وَلَيْسَ ، وَكَلَامُهُ يُجَازَى بِهَا ، وَلَا عِنْدَ
الْكُوفِيِّينَ ، وَإِذَا جُوزِيَ سَقَطَ عَنْهَا الْوَقْتُ كَأَنَّهَا حَرْفُ شَرْطٍ ، ثُمَّ
قَالَ لَا يَصِحُّ طَرِيقُ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا أَنْ يُشَبَّهَتْ أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ حَرْفًا بِمَعْنَى
الشَّرْطِ ، ثُمَّ أَثْبَتَهُ بِالْبَيْتِ ، وَإِذَا تُصِبَّكَ ، فَلَا حَاجَةَ أَنْ اللَّبْنَى كَوْنُهَا إِذَنْ
لِجُرْدِ الشَّرْطِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ لِأَنَّ جُرْدَهُ رَبْطٌ خَاصٌّ وَهُوَ مِنْ مَعَانِي
الْحُوفِ ، وَقَدْ تَكُونُ الْكَلِمَةُ حَرْفًا وَاسْمًا بَلِ الْوَارِدُ مَنَعُ سُقُوطِهِ ،

وَالْجَزْمُ لَا يَسْتَلْزِمُهُ كَسْتَى وَأَخَوَاتُهَا، وَهُوَ قَوْلُهُمَا، وَعَلَيْهِ تَفَرُّعُ الْوُقُوعِ
فِي الْحَالِ عِنْدَهُمَا فِي إِذَا لَمْ أُطْلَقْ فَطَالِقٌ وَكَانَ عِنْدَهُ، وَالِاتِّفَاقُ عَلَى
عَدَمِ خُرُوجِ الْأَمْرِ عَنْهَا فِي أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا شِئْتَ لِشَكِّ الْخُرُوجِ بَعْدَ
تَحَقُّقِ الدُّخُولِ عِنْدَهُ لِحَوَازِ عَدَمِ الْمَجَازَاةِ كَقَوْلِهِ فِي إِذَا لَمْ أُطْلَقْ

مسئلة

لَوْ لِلتَّعْلِيقِ فِي الْمَاضِي مَعَ انْتِفَاءِ الشَّرْطِ فِيهِ فَيَمْتَنِعُ الْجَوَابُ
الْمَسَاوِي، فَدَلَالَتُهُ عَلَيْهِ التِّزَامِيَّةُ، وَلَا دَلَالَةَ فِي الْأَعْمِ الثَّابِتِ مَعَهُ وَضَدُهُ
كَأَنَّ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ، غَيْرَ أَنَّهَا لَمَّا اسْتَعْمِلَتْ كَانَ تَجَوُّزًا، لَوْ
تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ جَعِلَتْ لَهُ فِي قَوْلِهِ لَوْ دَخَلْتَ عَتَقْتَ فَتَعْتَقُ بَعْدَ
بَعْدِهِ، فَقَدْ أَبِي يُوسُفُ: لَوْ دَخَلْتَ كَانَ دَخَلْتَ صَوْنًا عَنِ الْأَمْرِ عِنْدَ
الْإِمْكَانِ، بِخِلَافِ لَوْلَا لِأَنَّهُ لَا مَتْنَاعَ الثَّانِي لَوْجُودِ الْأَوَّلِ لَيْسَ غَيْرُ مَا
تُطْلَقُ فِي أَنْتِ طَالِقٌ لَوْلَا حُسْنُكَ أَوْ أَبُوكِ، وَإِنْ زَالَ وَمَاتَ

مسئلة

كَيْفَ أَصْلُهَا سُؤَالٌ عَنِ الْحَالِ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَتْ لِلْحَالِ فِي أَنْظَرُ إِلَى
كَيْفَ تَصْنَعُ، وَقِيَّاسُهَا الشَّرْطُ جَزْمًا كَالْكُوفِيِّينَ وَأَمَّا مَتْنُ
فَاتِّفَاقُ، وَمَا قِيلَ لِكِنِّهَا غَيْرُ اخْتِيَارِيَّةٍ كَالسَّقَمِ وَالْكُهُولَةِ فَلَا يَصِحُّ
التَّعْلِيقُ بِهَا إِلَّا إِذَا ضُمَّتْ إِلَيْهَا مَا لَيْسَ بِالْإِجْرَامِ فِي الشَّرْطِ ضِدُّهُ وَلَا
هُوَ فِي كَيْفَ كَانَ تَمَرِضُ زَيْدٍ، وَكَيْفَ تَجْلِسُ أَجْلِسُ، وَعَلَى الْحَالِ

التفريعُ فطابقُ كيفَ شئتَ تعليقُ للحالِ عندهما بِمَسِيئَتِهَا فِي الْمَجْلِسِ
وَإِذَا لَا أَنْفِكَالِكَ تَعَلَّقَ الْأَصْلُ بِهَا غَيْرَ مُتَوَقِّفٍ عَلَى امْتِنَاعِ قِيَامِ الْعَرَضِ
بِالْعَرَضِ كَمَا ظَنُّ لَآئِهِ بِالْمَعْنَى الْمُرَادِ هُنَا وَهُوَ النَّعْتُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ ، وَعِنْدَهُ
يَقَعُ رَجْعِيَّةٌ ، وَيَتَعَلَّقُ صَيْرُورُهَا بِأَيَّةٍ وَثَلَاثًا تَخْصِيصًا بِالْعَقْلِ لِمَا
لَا بُدَّ مِنْهُ فَلَزِمَ فِي غَيْرِ الدَّخُولَةِ الْبَيْنُونَةُ فَتَعَذَّرُ الْمَشِيئَةُ ، وَمِثْلُهُ أَنْتَ
عَرُ كَيْفَ شِئْتَ

الظروف

مَسْئَلَةٌ : قَبْلُ وَبَعْدُ وَمَعَ مُتَقَابِلَاتُ لِزْمَانٍ مُتَقَدِّمٍ عَلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ
وَمُتَأَخِّرٍ ، وَمُقَارِنٍ فَهُمَا بِإِضَافَتِهِمَا إِلَى ظَاهِرٍ صِفَتَانِ لِمَا قَبْلَهُمَا ، وَإِلَى
صَيْرِهِ لِمَا بَعْدَهُمَا لِأَنَّهُمَا خَبَرَانِ عَنْهُ فَلَزِمَ وَاحِدَةٌ فِي طَارِقٍ وَاحِدَةٍ
قَبْلَ وَاحِدَةٍ لِغَيْرِ الدَّخُولَةِ لِفَوَاتِ الْحَكْمَةِ الْمُتَأَخِّرَةِ ، وَثِنْتَانِ فِي
قَبْلَهُمَا لِأَنَّ الْمَوْقِعَ مَاضِيًا يَقَعُ حَالًا فَيَقْتَرِنَانِ كَمَعَ وَاحِدَةٍ ، وَعَكْسُهُمَا
فِي بَعْدَ وَاحِدَةٍ وَبَعْدَهَا ، بِخِلَافِ الدَّخُولَةِ وَالْإِقْرَارِ فِثْنَتَانِ مُطْلَقًا

مسئلة

عِنْدَ الْحَضَرَةِ ، وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الدِّينِ وَالْوَدِيعَةِ ، وَإِنَّمَا تَشَبَّهَتْ
الْوَدِيعَةُ بِإِطْلَاقِهَا كَمِنْدِي أَلْفٌ لِأَصْلِيَّةِ الْبَرَاءَةِ فَتَوَقَّفَ الدِّينُ عَلَى
ذِكْرِهِ مَعَهَا

مسئلة

غَيْرُ صِفَةٍ فَلَا يُفِيدُ حَالَ مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ كَجَاءَ رَجُلٌ غَيْرُ زَيْدٍ ،
وَأُسْتِثْنَاءَ فَيُفِيدُهُ ، وَيَلْزِمُهُ إِعْرَابُ الْمُسْتَثْنَى ، كَجَاءُوا غَيْرَ زَيْدٍ أَفَادَتْ
عَدَمَهُ مِنْهُ فَلَهُ دِرْهَمٌ غَيْرُ دَانِقٍ يَلْزِمُهُ تَأْمًا ، وَبِالنَّصْبِ يَنْقُصُهُ ، وَفِي
دِينَارٍ غَيْرِ عَشْرَةٍ بِالنَّصْبِ كَذَلِكَ ، وَتَأْمٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ لِلْأَقْطَاعِ لِشَرْطِهِ
فِي الْإِتِّصَالِ الصُّورَةِ وَالْمَعْنَى ، وَأَقْتَصَرَ عَلَيْهِ ، وَقَدْ جَمَعَهُمَا الثَّمَنِيَّةُ
فَالْمَعْنَى مَا قِيمَتُهُ دِينَارٌ غَيْرُ عَشْرَةٍ

المقالة الثانية في أحوال الموضوع

وَعَلِمْتُ إِدْخَالَ بَعْضِهِمُ الْأَحْكَامَ ، فَأَنْكَسَرَتْ عَلَى سِتْمَةِ أَبْوَابِ

الباب الأول

في الأحكام ، وفيه أربعة فصول

الفصل الأول

لَفْظُ الْحُكْمِ يُقَالُ لِلْوَضْعِيِّ قَوْلِهِ النَّفْسِيَّ جَعَلْتُهُ مَانِعًا أَوْ عَلَامَةً عَلَى
تَمَلُّقِ الطَّلَبِ كَالدُّلُوكِ وَالتَّغْيِيرِ ، أَوْ الْمِلَاكِ أَوْ زَوَالِهِ ، فِي الْمَوْثُوفِ عَلَيْهِ
الْحُكْمُ مَعَ ظُهُورِ الْمُنَاسَبَةِ الْبَاعِثَةِ وَضْعُ الْعِلْيَةِ ، وَإِلَّا فَمَعَ الْإِفْضَالُ
فِي الْجُمْلَةِ وَضْعُ السَّبَبِ ، وَمَعَهُ جَعْلُهُ دَلَالَةً عَلَيْهِ الْعَلَامَةُ ، وَفِي أَعْتَابِهِ

دَاخِلًا فِي الْمَفْعُولِ وَضَعُ الرُّكْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَفِ حُكْمُ الْمُرَكَّبِ بِإِنْتِفَائِهِ
شَرْعًا ، فَالزَّائِدُ كَالْإِقْرَارِ فِي الْإِيمَانِ عَلَى رَأْيٍ وَإِلَّا فَأَلْأَصْلُ ، وَغَيْرُ
الَّذَاخِلِ الشَّرْطُ ، وَقَدْ يُجَامِعُ السَّبَبُ مَعَ اخْتِلَافِ النَّسْبَةِ كَوَقْفِ
الصَّلَاةِ عَلَى مَا فِيهِ مِمَّا سَيُذَكَّرُ ، وَعَلَى أَثَرِ الْعِلَّةِ كَنَفْسِ الْمَلِكِ وَمَعْلُولِهِ
بِإِبَاحَةِ الْإِنْتِفَاعِ ، وَعَلَى وَصْفِ الْفِعْلِ أَثَرًا لِلْخِطَابِ كَالْوُجُوبِ وَالْحُرْمَةِ
لَوْ لَا كَالثَّاقِدِ وَاللَّازِمِ ، وَغَيْرِ اللَّازِمِ كَالْوَقْفِ عِنْدَهُ ، وَيُقَالُ عَلَى
التَّكْلِيفِ خِطَابُهُ تَعَالَى الْمُتَعَلِّقِ بِأَفْعَالِ الْمُكَلِّفِينَ طَلَبًا أَوْ تَخْيِيرًا ،
فَالتَّكْلِيفُ تَغْلِيبٌ ، وَلَوْ أُرِيدَ بِإِعْتِبَارِ الْإِعْتِقَادِ فَلَا تَخْيِيرَ ، وَهُوَ أَوْجَهُ
مِنْ قَوْلِهِمْ بِالْإِقْتِضَاءِ إِذْ كَانَ نَفْسُهُ ، وَالْأَوْجَهُ دُخُولُ الْوَضْعِيِّ فِي الْحَيْثُ
إِذَا أُرِيدَ الْأَعْمُ ، وَيَزَادُ أَوْ وَضْعًا ، لَا مَا قِيلَ لَا لِأَنَّ وَضْعَ السَّبَبِ
الْإِقْتِضَاءَ عِنْدَهُ لِيَتَقَدَّمَ وَضْعُهُ عَلَى هَذَا الْإِقْتِضَاءِ وَلِخِلَافَةِ نَحْوِ نَفْسِ
الْمَلِكِ وَوَصْفِ الْفِعْلِ وَإِخْرَاجُهُ أَصْطِلَاحًا إِنْ لَمْ يَقْبَلِ الْمَشَاحَّةَ يَقْبَلُ
قُصُورَ مَلْحَظٍ وَضْعِهِ ، وَالْخِطَابُ عَلَى ظَاهِرِهِ عَلَى تَفْسِيرِهِ بِالنَّكَلِ
الَّذِي بِحَيْثُ يُوجَّهُ إِلَى الْمُتَهَيِّئِ لِفَهْمِهِ لِأَنَّ النَّفْسَ بِهَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ فِي
الْأَزَلِ ، وَكَوْنُهُ تَوْجِيهَ الْكَلَامِ لِعَوِيٍّ ، وَالْخِلَافُ فِي خِطَابِ الْمَعْدُومِ
مُسْنًى عَلَيْهِ ، فَأَلْمَانِعُ يُرِيدُ الشَّافِيَّ التَّنْجِيزِيَّ إِذَا كَانَ مَعْنَاهُ تَوْجِيهٌ ،
وَالْمُنْبِتُ يُرِيدُ الْكَلَامَ بِالْحَيْثِيَّةِ ، وَمَعْنَاهُ قِيَامُ طَلَبٍ مِمَّنْ سَيُوجَدُ
وَيَتَهَيَّأُ ، وَأَعْتَزَّضُ الْمُعْتَزِّلَةَ بِأَنَّ الْخِطَابَ قَدِيمٌ عِنْدَكُمْ ، وَالْحُكْمُ

حَادِثٌ حَرَمُ شَرْبِهِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ حَرَامًا مَدْفُوعٌ بِأَنَّ الْمُرَادَ تَعَلُّقُ
تَحْرِيمِهِ ، وَهُوَ حَادِثٌ ، وَالتَّعَلُّقُ يُقَالُ بِهِ ، وَيَكُونُ الْكَلَامُ لَهُ
مُتَعَلِّقَاتٌ ، وَهُوَ أَرَزَلِيٌّ ، وَبِاعْتِبَارِهِ أُورِدَ : وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ
فَاخْتَرَسَ عَنْهُ بِالِاقْتِضَاءِ إِلَى آخِرِهِ ، وَأُجِيبَ أَيْضًا بِمُرَاعَاةِ الْحَيْثِيَّةِ
أَيَّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ مُسْكَلِفُونَ ، وَعَلَى هَذَا فَيُتَقَضَّى الْحَبِيبَانِ وَاقِعِ
الْأَقْسَامِ فَيُسَلَّمُ حَدُّ الْقُرْآنِ الْمَتْرُوكُ مِنْهُ ذَلِكَ ، وَأُورِدَ الْمُتَعَلِّقُ بِفِعْلِ
الصَّحِيحِ مِنْ مَنْدُوبِيَّةِ صَلَاتِهِ وَصَحَّةِ بَيْعِهِ وَوُجُوبِ الْحُقُوقِ الْمَالِيَّةِ فِي
ذِمَّتِهِ ، وَقَوْلُهُمُ التَّعَلُّقُ بِفِعْلِ وَلِيَّهِ دُفِعَ بِأَنَّهُ حُكْمٌ آخَرُ ، فَيَجِبُ
أَنْ يُقَالَ الْعِبَادُ ، وَأُجِيبَ بِمَنْعِ تَعَلُّقِ حُكْمِهِ بِهِ ، وَالصَّحَّةُ وَالْفَسَادُ
عَقْلِيَّانِ لِلِاسْتِقْلَالِ فِيهِمُ مُطَابَقَةُ الْأَمْرِ وَعَدَمُهَا فِي الْمَفْعُولِ ، وَإِنْ أَسْتَفْهَمْنَا
حُكْمًا ، أَوْ وَضَعِيَّانِ ، وَكَوْنُ صَلَاتِهِ مَنْدُوبَةً أَمْرٌ وَلِيَّهِ بِأَمْرِهِ لِاخْتِلَافِ
الصَّحِيحِ بِهَا نَدْبًا ، وَتَرْتَبُ الثَّوَابُ لَهُ ظَاهِرٌ ، وَالْحُكْمُ الثَّابِتُ بِمَا سِوَى
الْكِتَابِ دَاخِلٌ لِأَنَّهُ خِطَابُهُ تَعَالَى ، وَالثَّلَاثَةُ كَاشِفَةٌ ، وَبِهَذَا الْقَدْرِ
قِيلَ مُثَبِّتَةٌ ، وَتَرَكُّهُمْ عَدَّ نَظْمِ الْقُرْآنِ مِنْهُ سَدُّ لِطَرِيقِ التَّخْرِيفِ
وَالْإِفْهَؤُ الْكَاشِفُ عَنِ النَّفْسِ بِالذَّاتِ ، ثُمَّ قِيلَ الصَّحِيحُ بِفِعْلِ
الْمُكَلَّفِ لِيَدْخُلَ خُصُوصِيَّتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا يُفِيدُ لِأَنَّهُ
كَأَمُكَلَّفِينَ عُمُومًا ، وَيُدْفَعُ بِأَنَّ صِدْقَ عُمُومِ الْمُكَلَّفِينَ لَا يَتَوَقَّفُ
عَلَى صُدُورِ كُلِّ فِعْلٍ مِنْ كُلِّ مُكَلَّفٍ ، بَلْ لَوْ أُتْشِمَتِ الْآحَادُ عَلَى

الْأَحَادِ صَدَقَ أَيْضًا ، ثُمَّ الْإِقْتِضَاءُ إِنْ كَانَ حَتْمًا لِفِعْلٍ غَيْرِ كَفٍّ
فَالْإِجْبَابُ وَهُوَ هُوَ نَفْسُ الْأَمْرِ النَّفْسِيُّ ، وَيُسَمَّى وَجُوبًا أَيْضًا بِإِعْتِبَارِ
نِسْبَتِهِ إِلَى الْفِعْلِ وَهُوَ غَيْرُ الْإِطْلَاقِ الْمُتَقَدِّمِ ، أَوْ تَرَجُّحًا فَالْتَذَبُّ ، أَوْ
لِكَفٍّ حَتْمًا ، فَالتَّخْرِيمُ وَالْحُرْمَةُ بِالْإِعْتِبَارِ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ ، وَظَهَرَ
مَا قَدَّمْنَا مِنْ فَسَادٍ تَعْرِيفِهِمُ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ النَّفْسِيِّينَ بِتَرْكِهِمْ حَتْمًا
وَكَذَا بِتَرْكِ الْأِسْتِعْلَاءِ فِي التَّقْسِيمِ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ التَّعْرِيفَ ، هَذَا بِإِعْتِبَارِ
نَفْسِهِمَا ، أَمَّا بِإِعْتِبَارِ الْإِتِّصَالِ فَكَذَلِكَ عِنْدَ غَيْرِ الْحَنَفِيَّةِ ، وَأَمَّا هُمْ
فَإِنْ ثَبَتَ الطَّلَبُ الْجَازِمُ بِقَطْعِيٍّ فَلَا فِتْرَاضُ وَالتَّخْرِيمُ ، أَوْ بَظَنِّيٍّ
فَالْإِجْبَابُ وَكَرَاهَةُ التَّخْرِيمِ وَيُسَارِ كَانِيهَا فِي اسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ بِالتَّزَكُّ
وَعَنْهُ قَالَ مُحَمَّدٌ : كُلُّ مَكْرُوهٍ حَرَامٌ نَوْعًا مِنَ التَّجَوُّزِ ، وَقَالَ عَلَى الْحَقِيقَةِ
إِلَى الْحَرَامِ أَقْرَبُ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ مُحَمَّدًا لَا يُكْفَرُ جَاحِدَ الْوُجُوبِ
وَالْمَكْرُوهِ فَلَا اخْتِلَافَ كَمَا يُظَنُّ .

مسئلة

أَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ لَا تَكْلِيفَ إِلَّا بِفِعْلٍ ، وَهُوَ فِي النَّهْيِ كَفٌّ
النَّفْسِ عَنِ النَّهْيِ ، وَيَسْتَلْزِمُ سَبْقَ الدَّاعِيَةِ فَلَا تَكْلِيفَ قَبْلَهَا تَنْجِيزًا
وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ عَدَمُهُ . لَنَا لَا تَكْلِيفَ إِلَّا بِمَقْدُورٍ ، وَالْعَدَمُ غَيْرُهُ
لِذَلِكَ لَيْسَ أَثَرُهَا ، وَلَا اسْتِمْرَارُهَا ، وَتَفْسِيرُ الْقَادِرِ بِمَنْ إِنْ شَاءَ فَعَلَ وَإِلَّا
لَمْ يَفْعَلْ لَا ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ ، وَكَوْنُهُ لَمْ يَشَأْ فَلَمْ يَفْعَلْ لَا يُوجِبُ

أَسْتَمِرَّارُ الْأَصْلِيِّ أَثَرُ الْقُدْرَةِ بِهِ فَيَكُونُ مُمْتَسِلًا لِلنَّهْيِ بَلْ عَدَمُ مَسِئَةِ
الْعَلِّ أَضْلًا صُورَةُ عَدَمِ الشُّعُورِ بِالتَّكْلِيفِ . وَأَمَّا مَعَهُ فَلَيْسَ النَّاسُ
إِلَّا مَسِئَةً عَدَمِ الْفِعْلِ وَإِنْ عَبَّرَ عَنْهُ بِعَدَمِ مَسِئَتِهِ فَيَتَحَقَّقُ التَّرَكُّ
وَهُوَ فِعْلٌ إِذَا طَلَبْتَهُ ، وَيُنَابُ عَلَى هَذَا الْعَزْمِ ، لَا عَلَى اُمْتِسَالِ النَّهْيِ ، إِذْ
لَمْ يُوْجَدْ

مسئلة

الْقُدْرَةُ شَرْطُ التَّكْلِيفِ بِالْعَقْلِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ لِقُبْحِ
التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُطَاقُ عَقْلًا ، وَأُسْتَحَالَةُ نِسْبَةِ الْقَبِيحِ إِلَيْهِ تَعَالَى ،
وَالشَّرْعِ لِلْأَشْعَرَةِ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ الْآيَةَ ، فِي الْمُمْكِنِ كَحُلِّ
جَبَلٍ ، وَلَوْ كُتِّفَ بِهِ حُسْنٌ ، وَهِيَ : مَسْئَلَةُ التَّخْصِينِ وَالتَّقْبِيحِ ، وَاخْتَلَفُوا
فِي الْمَحَالِ لِذَاتِهِ قَعِيلَ عَدَمِ جَوَازِهِ شَرْعِيًّا لِلْآيَةِ فَلَوْ كُتِّفَ الْجَمْعُ
بَيْنَ الضَّدَيْنِ جَازًا ، وَنُسِبَ لِلْأَشْعَرِيِّ ، وَقِيلَ عَقْلِيًّا لِمَلْزُومِيَّةِ الطَّلَبِ
تَصَوُّرِ الْمَطْلُوبِ عَلَى وَجْهِ الْمَطْلُوبِيَّةِ فَيَتَصَوَّرُ مُثَبَّتًا وَهُوَ تَصَوُّرُ الْمَلْزُومِ
مَلْزُومًا لِنَقِيضِ اللَّازِمِ ، وَتَصَوُّرُ أَرْبَعَةٍ لَيْسَتْ زَوْجًا تَصَوُّرُ أَرْبَعَةٍ
لَيْسَتْ أَرْبَعَةً . وَنُقُوضَ بِلِزُومِ امْتِنَاعِ الْحُكْمِ بِامْتِنَاعِهِ خَارِجًا لِأَنَّهُ
فَرَعُ تَصَوُّرِهِ خَارِجًا أُجِيبَ بِأَنَّ اللَّازِمَ تَصَوُّرُهُ لَا بِقَيْدِ إِثْبَاتِهِ وَهُوَ
الْمُتَمَنِّعُ فَيَتَصَوَّرُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمُخْتَلَفَاتِ وَيَنْفِيهِ عَنْهُمَا ، وَهُوَ كَافٍ ، بِخِلَافِ
مَا يَسْتَدْعِيهِ طَلَبُ إِثْبَاتِهِ فِي الْخَارِجِ ، وَالْحَقُّ أَنَّا نَعْلَمُ بِالنَّضْرَةِ

إِمَّا كَانَ كَلْفُكَ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا ، وَهُوَ إِمَّا فَرَعُ قَوْلِهِ النَّفْسِي ذَلِك ، أَوْ
 الْعِلْمُ فَإِنْ اسْتَدْعَى قَدْرًا مِنَ التَّعْقِلِ فَقَدْ تَحَقَّقَ ، وَلَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى تَحْقِيقِهِ ،
 وَأَيْضًا يُمَكِّنُ تَصَوُّرُ الشُّبُوتِ بَيْنَ الْخِلَافَيْنِ فَيُكَلِّفُ بِهِ بَيْنَ الضَّدِّينِ
 وَحَدِيثُ تَصَوُّرِ الْمُسْتَحِيلِ بِمَا فِيهِ لَا وَقُوعَ لَهُ بَعْدَ مَا ذَكَرْنَا ، وَلَا خِلَافَ
 فِي وَقُوعِ التَّكْلِيفِ بِالْمَحَالِّ لِغَيْرِهِ كَمَا عَلِمَ سُبْحَانَهُ عَدَمَ كَوْنِهِ ، وَالْوُجُوهُ
 أَنَّهُ لَمْ يَتَّصِفْ بِالِاسْتِحَالَةِ لِذَلِكَ لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِهِ مَعَ الْإِمْكَانِ ، بَلْ
 هُوَ مُمَكِّنٌ مَقْطُوعٌ بِعَدَمِ وَقُوعِهِ ، فَاسْتِدْلَالُ الْمُجْبِرِ بِهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الزَّاعِ
 وَيَقْتَضِي وَهُوَ تَكْلِيفُ الْمُسْتَحِيلِ لِنَفْسِهِ اتِّفَاقًا ، وَالِاتِّفَاقُ عَلَى نَفْيِهِ
 وَإِلَّا نَاقَضُوا الْآيَةَ ، وَالْخِلَافُ فِي جَوَازِهِ ، وَكَذَا اسْتِدْلَالُهُمْ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ
 مَعَ الْفِعْلِ ، وَهُوَ مَخْلُوقٌ لَهُ تَعَالَى ، وَمِنْهُ الزَّمَّ الْأَشْعَرِيُّ الْقَوْلُ بِهِ ، وَيَلْزَمُ
 كَوْنُ كُلِّ مَا كُتِّفَ بِهِ مُحَالًا لِدَاتِهِ وَقَوْلُهُمْ وَقَعَ ، كُتِّفَ أَبُو هَلَبٍ
 بِالتَّصْدِيقِ بِمَا أَخْبَرَ ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يُصَدِّقُهُ وَهُوَ تَكْلِيفٌ بِأَنَّ يُصَدِّقَهُ
 فِي أَنَّهُ لَا يُصَدِّقُهُ ، وَهُوَ مُحَالٌ لِنَفْسِهِ لِاسْتِلْزَامِ تَصْدِيقِهِ عَدَمَ تَصْدِيقِهِ ،
 غَلَطٌ ، بَلْ هُوَ بِمَا عَلِمَ اللَّهُ عَدَمَ وَقُوعِهِ فَهُوَ لِغَيْرِهِ كُتِّفَ بِتَصْدِيقِهِ قَبْلَ
 عَلَيْهِ ، أَوْ بَعْدَهُ فَهُوَ تَشْكِيكٌ بَعْدَ الْقَاطِعِ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ . الْآيَةُ
 فَهُوَ مَعْلُومُ الْبُطْلَانِ

مسئلة

قُلْ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ بَقَاءَ التَّكْلِيفِ حَالِ الْفِعْلِ ، وَاسْتِبْعَادَ بَأَنَّهُ

إِنْ أَرَادَ أَنْ تَعْلَقَهُ لِنَفْسِهِ فَحَقُّ لَكِنْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ اقْطَاعُهُ بَعْدَهُ
 اتِّفَاقًا ، أَوْ تَنْجِيزَ التَّكْلِيفِ فَبَاطِلٌ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ بِإِيجَادِ الْمَوْجُودِ ،
 وَلَيْسَ لِأَنَّ ذَلِكَ بَعْدَهُ وَكَلَامُنَا حَالٌ هَذَا الْإِيجَادِ ، وَمَا يُقَالُ إِحَالَةً
 لِلصُّورَةِ : الْفِعْلُ إِنْ كَانَ آتِيًّا لَمْ يُتَصَوَّرْ لَهُ بَقَاءُ يَكُونُ مَعَهُ التَّكْلِيفُ ،
 وَإِنْ طَوِيلًا ، أَوْ ذَا أَفْعَالٍ فَحَالٍ فَيُفْهِمُ أَتَقَضَى شَيْئًا فَشَيْئًا فَالْمُنْقَضَى سَقَطَ
 تَكْلِيفُهُ ، وَمَا لَمْ يُوجَدْ بَقِيَ لَا يُفِيدُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُمْكِنَ آتِيًّا ، أَوْ
 زَمَانِيًّا لَا بَدْلَ لَهُ مِنْ حَالٍ عَدَمٍ وَحَالٍ بُرُوزٍ ، وَإِنْ لَمْ يُدْرَكَ لِسُرْعَتِهِ
 وَحَالٍ تَقَرُّرٍ وَجُودِهِ ، وَالْبَقَاءُ إِنَّمَا هُوَ مُحْكَمٌ بِهِ لِلتَّكْلِيفِ لَا لِلْفِعْلِ
 أَيْ التَّكْلِيفِ السَّابِقِ عَلَى الْفِعْلِ يَبْقَى مَعَ الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ وَإِنْ سَبَقَتْ
 اللَّحْظَةُ ، وَهُوَ صَحِيحٌ وَيَكُونُ نَصًّا مِنَ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ التَّكْلِيفَ سَبَقَهُ
 لَا مَعَ الْمُبَاشَرَةِ كَمَا نُسِبَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ بَاطِلٌ وَإِلَّا انْتَفَتِ الْمَعْصِيَةُ ، وَنُسِبَ
 هَذَا الْخَبْطُ عَنْ أَنَّ الْقُدْرَةَ مَعَ الْفِعْلِ ، وَلَا تَكْلِيفَ إِلَّا بِمَقْدُورٍ قَالَ
 إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ : مَذْهَبٌ لَا يَرْتَضِيهِ لِنَفْسِهِ عَاقِلٌ وَيَنْبَغِي تَكْلِيفَ الْكَافِرِ
 بِالْإِيمَانِ قَبْلَهُ ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْقُدْرَةَ صِدْقٌ لَهَا صَلَاحِيَّةُ التَّأْثِيرِ وَالَّتِي
 يَقَامُ بِهَا جُزْئِيٌّ حَقِيقِيٌّ مِنْهَا وَالْمُتَقَدِّمُ وَالْمُتَأَخَّرُ الْأَمْثَالُ فَالْشَّرْطُ مِثْلُ
 سَابِقٍ ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الصَّلَاحِيَّةَ لَازِمَةٌ لِمَاهِيَّتِهَا فَتَلْزَمُ كُلُّ فَرْدٍ
 وَذَلِكَ مَذْلُومٌ عَلَيْهِ بِسَلَامَةِ آلَاتِ الْفِعْلِ وَرَحْمَةِ أَسْبَابِهِ فَلِذَا فَسَّرَهَا
 الْحَنْفِيَّةُ بِهِ ، وَأَمَّا دَفْعُهُ بِأَنَّ عِنْدَ الْمُبَاشَرَةِ مَعَ الدَّاعِيَةِ وَالْقُدْرَةِ يَجِبُ

فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْقُدْرَةِ قَدْ فُوعَ بِأَنَّهُ وَجُوبٌ عَنِ اخْتِيَارٍ سَابِقٍ فِي
الْفِعْلِ وَعَدَمُهُ مَعَ إِمْكَانٍ مُصَحَّحٍ لِلتَّكْلِيفِ حِينَئِذٍ وَلَيْسَ لِأَنَّ الْوُجُوبَ
لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالْفِعْلِ فِي التَّحْقِيقِ ، وَالْقُدْرَةُ لَا يَقَامُ بِهَا الْفِعْلُ عِنْدَهُمْ
بَلْ تُصَاحِبُهُ إِذْ لَا يَقَامُ إِلَّا بِقُدْرَتِهِ تَعَالَى ، وَلَا تَأْثِيرَ أَصْلًا لِقُدْرَةِ الْعَبْدِ
فِيهِ ، فَلَيْسَ شَرْطُ التَّكْلِيفِ إِلَّا مَا ذَكَرْنَا ، وَلَا يَسْتَدْعِي الْمَعِيَّةَ ،
فَإِنَّ عِنْدَهُ يَخْلُقُ بِقُدْرَتِهِ عَادَةً عِنْدَ الْعَزْمِ الْمُصَمِّمِ ، وَأَيْضًا سَبَقُ الْاِخْتِيَارِ
التَّكْلِيفِ بِسَبْقِ مَا قَارَنَهُ لَا يُوجِبُ وَقُوعَ الْفِعْلِ أَمْتِثَالًا لِأَنَّهُ بِاخْتِيَارِهِ
بَعْدَ عِلْمِهِ بِالتَّكْلِيفِ

[تَنْبِيْهُ] قَسَمَ الْحَنْفِيَّةُ الْقُدْرَةَ إِلَى مُمَكَّنَةٍ ، وَهِيَ السَّاقِةُ
وَمُيَسَّرَةٌ ، وَالْأُولَى إِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَعَهَا بِالْعَزْمِ غَالِبًا ، فَأُلْوَاجِبُ الْأَدَاءِ
عَيْنًا فَإِنْ لَمْ يَلَّا تَقْصِيرٍ حَتَّى أَقْضَى وَقْتُهُ لَمْ يَأْتُمْ وَأَنْتَقَلَ الْوُجُوبُ إِلَى
قَضَائِهِ إِنْ كَانَ لَهُ نَمَّةٌ خَلْفَهُ ، وَإِلَّا فَلَا قَضَاءَ وَلَا إِيْمَ ، أَوْ بِتَقْصِيرٍ أَتَمَّ عَلَى
الْحَالَتَيْنِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَالِبًا وَجَبَ الْأَدَاءُ لِحَلْفِهِ لَا لِعَيْنِهِ كَالْأَهْلِيَّةِ فِي
الْجُزْءِ الْآخِرِ مِنَ الْوَقْتِ خِلَافًا لِرُفْرِ لِعِثْبَارِهِ إِيَّاهَا قَبْلَهُ عِنْدَ مَا يَسَعُهُ
لِأَنَّهُ لَا قَطْعَ بِالْآخِرِ لِإِمْكَانِ الْإِنْتِدَادِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ بَقَاؤُهَا لِلْقَضَاءِ لِأَنَّ
أَشْرَاطَهَا لَا تُجَاهِ التَّكْلِيفِ ، وَقَدْ تَحَقَّقَتْ ، وَوُجُوبُ الْقَضَاءِ بَقَاءَ ذَلِكَ
الْوُجُوبِ لِاتِّحَادِ سَبَبَيْهِمَا عِنْدَهُمْ فَلَمْ يَتَكَرَّرْ لِتَكَرُّرٍ ، فَوُجُوبُ
الصَّلَوَاتِ الْكَثِيرَةِ فِي آخِرِ نَفْسٍ عَيْنٍ وَجُوبُهَا الْمُسْتَكْمِلُ لِشَرْطِهِ لَكِنَّهُ

قَصَرَ، وَأَيْضًا لَوْ لَمْ يَجِبْ إِلَّا بِقُدْرَةٍ مُتَجَدِّدَةٍ لَمْ يَأْتُمْ بِتَرْكِ بِلَا عُذْرِ
وَذَلِكَ يُبْطِلُ مَعْنَى وَجُوبِهَا قَضَاءً، فَيُخْصُّ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ الْآيَةَ
الْأَدَاءَ، كَمَا أُوجِبَتْهُ نُصُوصُ قَضَاءِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ الْمُوجِبَةُ الْإِثْمَ
بِتَرْكِهِ الْمُتَلَزِمَ لِتَعَلُّقِهِ فِي آخِرِ نَفْسٍ، وَإِلَّا أَنْتَفَى إِجْبَاؤُهَا الْقَضَاءَ،
وَأَيْضًا الْإِجْمَاعُ عَلَى التَّائِبِ إِجْمَاعٌ عَلَيْهِ، وَمِنْ الْمُسْكِنَةِ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ
لِلْحَجِّ، وَالْمَالُ لِمَدَقَةِ الْفِطْرِ فَلَا تَسْقُطُ بِهِلَاكِهَا. الثَّانِيَةُ الْمُسْرَةُ الزَّائِدَةُ
عَلَى الْأُولَى بِالنِّسْرِ فَضْلًا مِنْهُ تَعَالَى كَالزَّكَاةِ زَادَتْ عَلَى أَصْلِ الْإِنْسَانِ
كَوْنُ الْمَخْرَجِ قَلِيلًا جَدًّا مِنْ كَثِيرٍ، وَكَوْنُهُ مَرَّةً بَعْدَ الْحَوْلِ الْمُسْكِنِ
مِنْ أَسْتِنَائِهِ فَتَقِيدُ الْوُجُوبُ بِهِ فَسَقَطَ بِالْهَلَاكِ، وَأَنْتَفَى بِالْإِثْمِ، وَإِلَّا
أَقْلَبَ عُسْرًا، بِخِلَافِ الْأَسْتِهْلَاكِ لِتَعَدِّيهِ عَلَى حَقِّ الْفُقَرَاءِ وَهُوَ بِنَاءٌ عَلَى
أَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْعَيْنِ، وَلِذَا سَقَطَتْ بِدَفْعِ النَّصَابِ بِلَانِيَّةٍ، وَكَذَا
الْكَفَّارَةُ بِدَلِيلِ تَخْيِيرِ الْقَادِرِ عَلَى الْأَعْلَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَذْنَى فَلَمْ
يُسْتَرْطَ فِي إِجْزَاءِ الصَّوْمِ الْعَجْزُ الْمُسْتَدَامُ كَمَا فِي الْفِدْيَةِ، وَالْحَجُّ عَنِ الْغَيْرِ
فَلَوْ أَيْسَرَ بَعْدَهُ لَا يَبْطُلُ، وَلَوْ فَرَطَ حَتَّى هَلَكَ الْمَالُ أُنْتَقَلَ إِلَى الصَّوْمِ
بِخِلَافِ الْحَجِّ، وَإِنَّمَا سَاوَى الْأَسْتِهْلَاكُ الْهَلَاكَ لِعَدَمِ تَعَيُّنِ الْمَالِ بِخِلَافِهِ
فِي الزَّكَاةِ، وَنُقِصَ بِوُجُوبِهَا مَعَ الدِّينِ بِخِلَافِ الزَّكَاةِ. أُجِيبَ بِمَنْعِهِ
مَعَهُ كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ، وَبِالْفَرْقِ بَيَانٌ وَجُوبُ الزَّكَاةِ لِلْإِغْنَاءِ سُكْرًا
لِنِعْمَةِ الْغِنَى، وَهُوَ مُنْتَفٍ بِالْإِثْمِ، أَوْ يَقْدَرُ بِقُدْرِهِ، وَالْكَفَّارَةُ لِلزَّجْرِ
وَالسَّرِّ وَالْإِغْنَاءِ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِهَا وَلِذَا تَأَدَّتْ بِالْعِتْقِ وَالصَّوْمِ.

مسئلة

قِيلَ حُصُولُ الشَّرْطِ الشَّرْعِيِّ لَيْسَ شَرْطًا لِلتَّكْلِيفِ بِهِ خِلَافًا
لِلْحَنِفِيَّةِ ، وَفَرْضُ الْكَلَامِ فِي بَعْضِ جُزْئِيَّاتِ مَحَلِّ النَّزَاعِ ، وَهُوَ
تَكْلِيفُ الْكُفَّارِ بِالْقُرُوعِ ، وَلَا يَحْسُنُ بِعَاقِلٍ ، بَلْ هِيَ تَمَامُ مَحَلِّهِ ،
وَالْخِلَافُ فِيهَا غَيْرُ مَبْنِيٍّ عَلَى ذَلِكَ لِلْمُسْتَلْزِمِ عَدَمَ جَوَازِ التَّكْلِيفِ
بِالصَّلَاةِ حَالِ الْحَدَثِ ، بَلْ أَبْتَدَاءُ فِي جَوَازِ التَّكْلِيفِ بِمَا شَرِطَ فِي صِحَّتِهِ
الْإِيمَانُ حَالِ عَدَمِهِ ، فَسَابِغٌ سَمَرٌ قَدْ خُصُوصِيَّةٌ فِيهِ لِأَلْجَمَةِ عُمُومِهِ ، وَهُوَ
كَوْنُهُ شَرْطًا ، وَهِيَ أَنَّهُ أَعْظَمُ الْعِبَادَاتِ فَلَا يُجْعَلُ شَرْطًا تَابِعًا فِي
التَّكْلِيفِ ، وَمَنْ عَدَاهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى تَكْلِيفِهِمْ بِهَا ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا
فِي أَنَّهُ فِي حَقِّ الْأَدَاءِ كَالْإِعْتِقَادِ ، أَوِ الْإِعْتِقَادِ ، فَأَعْرَاقِيُونَ بِالْأَوَّلِ
كَالشَّافِعِيَّةِ فَيَعَاقِبُونَ عَلَى تَرْكِهَا ، وَالبُخَارِيُّونَ بِالثَّانِي فَعَلَيْهِ فَقَطْ
وَلَيْسَ مَحْفُوظًا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ ، بَلْ أَخَذَهَا هَؤُلَاءُ مِنْ قَوْلِ مُحَمَّدٍ
فِيمَنْ نَدَرَ صَوْمَ شَهْرٍ فَأَرْتَدَّ ثُمَّ أَسْلَمَ لَمْ يَلْزَمَهُ ، فَعَلِمَ أَنَّ الْكُفْرَ
يُبْطِلُ وَجُوبَ أَدَاءِ الْعِبَادَاتِ ، بِخِلَافِ الْأَسْتِدْلَالِ بِسُقُوطِ الصَّلَاةِ أَيَّامَ
الرَّدَّةِ لِجَوَازِ سُقُوطِهِ بِالْإِسْلَامِ كَالْإِسْلَامِ بَعْدَ الْأَصْلِيِّ ، وَلَوْ قِيلَ الرَّدَّةُ
تُبْطِلُ الْقُرْبَ ، وَالتَّرَامُ الْقُرْبَةَ فِي الدِّمَّةِ قُرْبَةً فَيَبْطُلُ لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ
وِظَاهِرُ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ، لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ لِلْعَرِاقِيِّينَ ،
وَخِلَافُهُ تَأْوِيلُ ، وَتَرْتِيبُ الدَّعْوَةِ فِي حَدِيثِ مُعَاذٍ لَا يُوجِبُ تَوَقُّفَ
التَّكْلِيفِ ، وَأَمَّا بِالْعُقُوبَاتِ وَالْعَامَلَاتِ فَاتَّفَاقٌ

الفصل الثاني

الْحَاكِمُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ، ثُمَّ الْأَشْعَرِيَّةُ لَا يَتَعَلَّقُ لَهُ تَعَالَى حُكْمٌ قَبْلَ بَعْتِهِ ، وَبُلُوغِ دَعْوَةٍ فَلَا يَحْرُمُ كُفْرُهُ ، وَلَا يَجِبُ إِيمَانُ ، وَالْمُعْتَزِلَةُ يَتَعَلَّقُ بِمَا أَذْرَكَ الْعَقْلُ فِيهِ صِفَةً حُسْنٍ أَوْ قُبْحٍ لِلذَّاتِ عِنْدَ قَدَمَائِهِمْ ، وَطَائِفَةُ لِصِفَةٍ ، وَالْجَبَابِيَّةُ لُجُوهٌ وَأَعْتِبَارَاتٍ وَقِيلَ لِصِفَةٍ فِي الْقَبِيحِ ، وَعَدَمُهَا كَافٍ فِي الْحَسَنِ وَمَا لَمْ يَذْرِكْ فِيهِ بِالشَّرْعِ ، وَالْمُذْرِكُ إِمَّا حُسْنُ فِعْلٍ بِحَيْثُ يَقْبَحُ تَرْكُهُ فَوَاجِبٌ ، وَإِلَّا فَمَنْدُوبٌ ، أَوْ تَرْكٌ عَلَى وِزَانِهِ فَحَرَامٌ وَمَكْرُوهٌ ، وَالْحَنْفِيَّةُ لِلْفِعْلِ كَمَا تَقَدَّمَ فَلِنَفْسِهِ وَغَيْرِهِ ، وَبِهِ يَذْرِكُ الْعَقْلُ حُكْمَهُ تَعَالَى فِيهِ ، فَلَا حُكْمَ لَهُ إِنَّمَا اسْتَقْلَلْ بِذَرِكِ بَعْضِ أَحْكَامِهِ تَعَالَى ، ثُمَّ مِنْهُمْ كَأَبِي مَنْصُورٍ مَنْ أَثْبَتَ وَجُوبَ الْإِيمَانِ ، وَحُرْمَةَ الْكُفْرِ ، وَنِسْبَةَ مَا هُوَ شَنِيعٌ إِلَيْهِ تَعَالَى كَالْكَذِبِ وَالسُّقْعِ وَهُوَ وَجُوبُ شُكْرِ الْمُنْعِمِ ، وَزَادَ أَبُو مَنْصُورٍ إِجَابَةً عَلَى الصَّيِّ الْعَاقِلِ وَقَالُوا عَنْهُ لَوْ لَمْ يَبْعَثِ اللَّهُ لِلنَّاسِ رَسُولًا لَوَجَبَ عَلَيْهِمْ مَعْرِفَتُهُ بِعُقُولِهِمْ ، وَالْبُخَارِيُّونَ لَا يَتَعَلَّقُ كَالْأَشَاعِرَةِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ . وَحَاصِلُ مُخْتَارِ فَخْرِ الْإِسْلَامِ وَالْقَاضِي أَبِي زَيْدٍ النَّفِيُّ عَنِ الصَّيِّ لِرَوَايَةٍ عَدَمِ انْفِسَاخِ النِّكَاحِ بَعْدَهُمْ وَصَفِ الْمُرَاهِقَةِ الْإِسْلَامَ . وَفِي الْبَالِغِ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةٌ لَا يُكَلِّفُ بِهِ بِمَجَرَّدِ عَقْلِهِ مَا لَمْ تَمُضِ مَدَّةُ التَّأَمُّلِ وَقَدَرُهَا إِلَيْهِ تَعَالَى فَلَوْ مَاتَ قَبْلَهَا غَيْرَ مُعْتَقِدٍ إِيمَانًا

وَلَا كُفْرًا لَا عِقَابَ عَلَيْهِ ، أَوْ مُعْتَقِدًا الْكُفْرَ خُلِدَ ، وَكَذَا إِذَا مَاتَ
بَعْدَهَا غَيْرَ مُعْتَقِدٍ ، وَهَذَا يَبْطُلُ الْجَمْعُ بِأَنَّ قَوْلَ الْوُجُوبِ مَعْنَاهُ
تَرْجِيحُ الْعَقْلِ الْفِعْلِ . وَالْحُرْمَةُ تَرْجِيحُهُ التَّرَكُّ بَعْدَ كَوْنِهِ خِلَافَ الظَّاهِرِ
وَمَا ذَكَرْنَاهُ عَنِ الْبُخَارِيِّينَ نَقَلَهُ الْمُحَقِّقُ أَبُو عَيْنٍ الدَّوْلَةِ عَنْهُمْ غَيْرَ
أَنَّهُ قَالَ أُمَّةٌ بُخَارَى الَّذِينَ شَهِدْنَاهُمْ كَانُوا عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ يَعْنِي
قَوْلَ الْأَشَاعِرَةِ ، وَحَكَمُوا بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ رِوَايَةِ لَا عُذْرَ لِأَحَدٍ فِي الْجَهْلِ
بِحَالِهِ لِمَا يَرَى مِنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخَلْقِ نَفْسِهِ بَعْدَ الْبِعْثَةِ
فَيَجِبُ حَمْلُ الْوُجُوبِ فِي قَوْلِهِ لَوْ جَبَّ عَلَيْهِمْ مَعْرِفَتُهُ بِعُقُوبِهِمْ عَلَى
يَنْبَغِي ، وَكُلُّهُمْ عَلَى امْتِنَاعِ تَعْذِيبِ الطَّائِعِ عَلَيْهِ تَعَالَى ، وَتَكْلِيفِ
مَا لَا يُطَاقُ ، فَتَمَّتْ ثَلَاثَةٌ : اتَّصَفَ الْفِعْلُ ، وَمَنْعُ اسْتِزَامِهِ حُكْمًا فِي
الْقَبْدِ وَإِثْبَاتِهِ ، وَاسْتِزَامُهُ مِنْهُمَا مِنْهُ تَعَالَى ، وَلَا نِزَاعَ فِي دَرْكِهِ
لِلْفِعْلِ بِمَعْنَى صِفَةِ الْكَمَالِ وَالنَّقْصِ كَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ وَلَا فِيهِمَا بِمَعْنَى
الْمَدْحِ وَالذَّمِّ فِي بَحَارِي الْعَادَاتِ بَلْ فِيهِمَا بِمَعْنَى اسْتِحْقَاقِ مَذْهِبِهِ تَعَالَى
وَنَوَائِهِ وَمُقَابِلِهِمَا . لَنَا فِي الْأَوَّلِ أَنَّ قُبْحَ الظُّلْمِ وَمُقَابَلَةَ الْإِحْسَانِ بِالْإِسَاءَةِ
يُمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعُقَلَاءُ حَتَّى مَنْ لَمْ يَتَدَيَّنْ بَيْنَ مَعَ اخْتِلَافِ عَادَاتِهِمْ
وَأَغْرَاضِهِمْ فَلَوْلَا أَنَّهُ مُدْرِكٌ بِالضَّرُورَةِ فِي الْفِعْلِ لِذَاتِهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ
وَمَنْعُ الْإِتِّفَاقِ عَلَى كَوْنِ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ مُتَعَلِّقًا مِنْهُ تَعَالَى لَا يَمَسُّنَا .
وَقَوْلُهُمْ وَهُوَ يُمَا اتَّفَقَتْ فِيهِ الْأَغْرَاضُ وَالْعَادَاتُ وَاسْتَحَقَّ بِهِ الْمَدْحُ
١٥ - تَحْرِيرُ

وَالَّذُمْ فِي نَظَرِ الْعُقُولِ جَمِيعًا لِيَتَعَلَّقَ مَصَالِحُ الْكُلِّ بِهِ لَا يُفِيدُ
بَلْ هُوَ الْمُرَادُ بِالذَّاتِ لِلْقَطْعِ . بَأَنَّ مَجْرَدَ حَرَكَةِ الْيَدِ قَتْلًا ظُلْمًا لَا تَزِيدُ
حَقِيقَتَهَا عَلَى حَقِيقَتِهَا عَدْلًا ، فَلَوْ كَانَ الذَّاتِي مُقْتَضِي الذَّاتِ اتِّحَادًا لَزِمَ مَهْمَا
حُسْنًا وَقُبْحًا ، فَإِنَّمَا يُرَادُ مَا يَجْزِمُ بِهِ الْعَقْلُ لِفِعْلِ مِنَ الصِّفَةِ بِمَجْرَدِ
تَعَقُّلِهِ كَائِنًا عَنْ صِفَةٍ نَفْسٍ مِنْ قَامَ بِهِ ، فَبِمَا عَتَبَارِهَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ عَدْلٌ
حَسَنٌ أَوْ ضِدُّهُ ، هَذَا بِاضْطِرَارِّ الدَّلِيلِ وَيُوجِبُ كَوْنَهُ مُطْلَقًا خَارِجَ
وَمِثْلِهِ تَرْجِيحُ الصَّدَقِ بِمَنْ أَسْتَوْى فِي تَحْصِيلِ غَرَضِهِ هُوَ وَالْكَذِبُ
وَلَا عِلْمَ لَهُ بِشَرِيعَةٍ ، وَالْجَوَابُ بِأَنَّ الْإِشَارَةَ لَيْسَ لِحُسْنِهِ عِنْدَهُ تَعَالَى
لَيْسَ يَضُرُّنَا نَعَمْ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَنَعُ التَّرْجِيحِ عَلَى التَّقْدِيرِ قَالُوا لَوْ
أَنْصَفَ كَذَلِكَ لَمْ يَتَخَلَّفَ وَتَخَلَّفَ فِي تَعْيِينِهِ لِعِصْمَةِ نَبِيِّ ، وَالْجَوَابُ
هُوَ عَلَى قُبْحِهِ وَحُسْنِ الْإِقَادِ يَرُبُّو قُبْحُ تَرْكِهِ عَلَيْهِ ، وَغَايَةُ مَا يَسْتَلْزِمُ
أَنَّهُمَا خَارِجَ لِكُتْمِهِمَا مِنْ جِهَتَيْنِ تَرَجَّحَتْ إِحْدَاهُمَا ، وَقِيلَ هُوَ فَرَضُ
مَا لَيْسَ بِوَاقِعٍ . إِذْ لَا كَذِبَ إِلَّا وَعِنْدَهُ مَذْذُوحَةُ التَّعْرِيضِ . قَالُوا لَوْ
أَنْصَفَ أَجْتَمَعَ الْمُتَنَافِيَانِ فِي لَا كَذِبٍ غَدًا ، لِأَنَّ صِدْقَهُ الَّذِي بِهِ
حُسْنُهُ بِكَذِبِ غَدٍ فَيَقْبُحُ وَقَلْبُهُ ، وَمَبْنَاهُ عَلَى أَنَّ الْمَلْزُومَ خَارِجٌ
حَسَنٌ حَسَنٌ ، وَجَوَابُهُ مَأْمُورٌ مِنْ عَدَمِ التَّنَافِي لِلْجِهَتَيْنِ لِمَا مَرَّ مِنَ الْمُرَادِ
بِالذَّاتِي ، فَلَا يَنْتَهِيضُ عَلَى أَحَدٍ . قَالُوا ثَالِثًا لَوْ أَنْصَفَ وَهُمَا عَرَضَانِ قَامَ
الْعَرَضُ بِالْعَرَضِ لِأَنَّ الْحُسْنَ زَائِدٌ وَإِلَّا كَانَتْ عَقْلِيَّةُ الْفِعْلِ عَقْلِيَّةً

وُجُودِيَّ لِأَنَّ تَقْيِضَهُ لَا حَسَنٌ سَلَبٌ وَإِلَّا اسْتَلْزَمَ مَحَلًّا مَوْجُودًا فَلَمْ
يَصْدُقْ عَلَى الْمَدْمُومِ ، وَدُفِعَ بِأَنَّ عَدَمِيَّةَ صُورَةِ السَّلَبِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى
كَوْنِ مَدْخُولِ النَّافِي وَجُودِيًّا وَإِثْبَاتُ وَجُودِيَّتِهِ بِعَدَمِيَّتِهَا دَوْرٌ ، وَعَلَيْهِ
إِنَّمَا أَثْبَتَهُ بِاسْتِلْزَامِ مَحَلِّ مَوْجُودٍ ، ثُمَّ يَنْتَقِضُ بِإِمْكَانِ الْفِعْلِ وَنَحْوِهِ ،
وَلَا يَنْتَقِضُ بِاقْتِضَائِهِ أَنَّهُ لَا يَتَصِفُ فِعْلٌ بِحُسْنٍ شَرْعِيٍّ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَرَضًا
لِأَنَّهُ طَلَبُهُ تَعَالَى الْفِعْلَ ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ صُورَةَ السَّلَبِ قَدْ تَكُونُ
وُجُودًا كَاللَّامْعْدُومِ وَمُنْقَسِمًا كَاللَّامْتَنَعِ ، وَلَوْ سُلِّمَ قَيِّامُ الْعَرَضِ
بِمَعْنَى النَّعْتِ بِهِ غَيْرِ مُتَمَنِّعٍ إِذْ حَقِيقَتُهُ عَدَمُ الْقِيَامِ خُصُوصًا ، وَحُسْنُ
الْفِعْلِ مَعْنَوِيٌّ إِذْ لَيْسَ الْمَخْشُوسُ سِوَى الْفِعْلِ قَالُوا رَابِعًا فِعْلُ الْعَبْدِ
أَضْطِرَّارِيٌّ وَاتِّفَاقِيٌّ لِأَنَّهُ بِلَا مُرَجِّحٍ ، الثَّانِي وَإِنْ بِهِ فَإِمَّا مِنَ الْعَبْدِ
وَهُوَ بَاطِلٌ لِلتَّسْلِيلِ ، أَوْ لَامِنَهُ فَإِنْ لَمْ يَجِبِ الْفِعْلُ مَعَهُ بِأَنَّ صَحَّ
تَرْكُهُ عَادَ التَّرْدِيدُ وَإِنْ وَجَبَ فَأَضْطِرَّارِيٌّ وَلَا يَتَصِفَانِ بِهِمَا ، وَهُوَ
مَدْفُوعٌ بِأَنَّهُ بِمُرَجِّحٍ مِنْهُ وَلَيْسَ الْإِخْتِيَارُ بِآخِرٍ ، وَصُدُورُ الْفِعْلِ عِنْدَ
الْمُتَرَلِّهِ مَعَ الْمُرَجِّحِ عَلَى سَبِيلِ الصَّحَّةِ لَا الْوُجُوبِ إِلَّا أَبَا الْحُسَيْنِ ،
وَلَوْ سُلِّمَ قَالُوا وَجُوبٌ بِالْإِخْتِيَارِ لَا يُوجِبُ الْأَضْطِرَّارَ الْمُنَاقِيَّ لِلْحُسْنِ
وَالْقُبْحِ ، وَدُفِعَ ثَبَتُ لُزُومِ الْأَنْتِهَاءِ إِلَى مُرَجِّحٍ لَيْسَ مِنَ الْعَبْدِ
يَجِبُ مَعَهُ الْفِعْلُ ، وَيَبْطُلُ اسْتِقْلَالُ الْعَبْدِ بِهِ وَمِثْلُهُ عِنْدَ الْمُتَرَلِّهِ
لَا يَحْسُنُ ، وَلَا يَقْبَحُ ، وَلَا يَصِحُّ التَّكْلِيفُ بِهِ ، وَهُوَ رَدُّ الْمُخْتَلِفِ إِلَى

الْمُخْتَلِفِ ، وَلَا يَلْزُمُنَا لِأَنَّ وُجُودَ الْإِخْتِيَارِ عِنْدَنَا كَافٍ فِي الْإِتِّصَافِ
وَصِحَّةِ التَّكْلِيفِ ، وَهَذَا الدَّفْعُ يَشْتَرِكُ بَيْنَ أَهْلِ الْقَوْلِ الَّذِي اخْتَرْنَاهُ
وَجَمَعَ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ ، وَلَا يَنْتَهِضُ مِنْهُمْ إِذْ مَرَجِعُ نَظَرِهِمْ فِي الْأَفْعَالِ
الْجَبْرِ ، لِأَنَّ الْإِخْتِيَارَ أَيْضًا مَدْفُوعٌ لِلْعَبْدِ بِخَلْقِهِ تَعَالَى لَا صُنْعَ لَهُ فِيهِ
أَمَّا الْحَنْفِيَّةُ فَأَلْكَسَبُ صَرَفُ الْقُدْرَةِ الْمَخْلُوقَةِ إِلَى الْقَصْدِ الْمُسَمِّ إِلَى
الْفِعْلِ فَأَثَرُهَا فِي الْقَصْدِ ، وَيَخْلُقُ مُبْجَاهَةً الْفِعْلِ عِنْدَهُ بِالْعَادَةِ ، فَإِنْ
كَانَ الْقَصْدُ حَالًا غَيْرَ مَوْجُودٍ وَلَا مَعْدُومٍ فَلَيْسَ بِخَلْقٍ ، وَعَلَيْهِ جَمْعُ مِنَ
الْمُحَقِّقِينَ وَعَلَى نَفْيِهِ فَكَذَلِكَ عَلَى مَا قِيلَ الْخَلْقُ أَمْرٌ إِضَافِيٌّ يَجِبُ أَنْ
يَقَعَ بِهِ الْمَقْدُورُ لِأَنِّي مَحَلُّ الْقُدْرَةِ ، وَيَصِحُّ أَنْفِرَادُ الْقَادِرِ بِإِبْجَادِ الْمَقْدُورِ
بِذَلِكَ الْأَمْرِ وَالْكَسَبُ أَمْرٌ إِضَافِيٌّ يَقَعُ بِهِ فِي مَحَلِّهَا ، وَلَا يَصِحُّ
أَنْفِرَادُهُ بِإِبْجَادِهِ وَلَوْ بَطَلَتْ هَذِهِ التَّفْرِقَةُ عَلَى تَعَدُّدِهِ وَجَبَ تَخْصِصُ
الْقَصْدِ الْمُسَمِّ مِنْ عُمُومِ الْخَلْقِ بِالْعَقْلِ لِأَنَّهُ أَذْنَى مَا يَتَحَقَّقُ بِهِ فَائِدَةُ
خَلْقِ الْقُدْرَةِ ، وَيَتَجَهُّ بِهِ حُسْنُ التَّكْلِيفِ الْمُسْتَعْتَبِ الْعِقَابَ بِالتَّوَكُّلِ
وَالثَّوَابَ بِالْإِمْتِنَالِ . قَالُوا خَامِسًا لَوْ حَسُنَ لِدَاتِهِ أَوْ لِصِفَةِ أَوْ أَعْتَبَارِ
لَمْ يَكُنِ الْبَارِي مُبْجَاهَةً وَتَعَالَى مُخْتَارًا فِي الْحُكْمِ لِأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ
عَلَى وَفْقِ مَا فِي الْفِعْلِ مِنَ الصَّفَةِ ، وَهُوَ وَجْهٌ عَامٌّ ، وَلَا يَلْزُمُنَا لِأَنَّهُ إِذَا
كَانَ قَدِيمًا عِنْدَنَا كَيْفَ يَكُونُ اخْتِيَارِيًّا فَهُوَ إِرَاضِيٌّ عَلَى الْمُتَرَلِّلَةِ
وَمَدْفُوعٌ عَنْهُمْ بِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ مُخْتَارٌ فِي مُوَاقِفَةٍ تَمْلُقُ حُكْمَهُ لِلْحِكْمَةِ

وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ اضْطِرَّارَهُ وَلَنَا فِي الثَّانِي لَوْ تَعَلَّقَ قَبْلَ الْبِعْثَةِ لَزِمَ
التَّعْذِيبُ بِتَرْكِهِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَهُوَ مُنْتَفٍ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : وَمَا كُنَّا
مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا وَتَخْصِيصُهُ بِلَا دَلِيلٍ ، وَنَفَى التَّعْذِيبَ
وَأِنْ لَمْ يَسْتَلْزِمَ نَفَى التَّكْلِيفِ عِنْدَ أَبِي مَنْصُورٍ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ
لَكِنَّهُ يَسْتَلْزِمُهُ فِي الْجُمْلَةِ ، وَإِنَّمَا لَا يَلْزِمُ فِي مُعَيَّنٍ فَنَفِيهِ مُطْلَقًا لِنَفِيهِ
وَأَيْضًا : وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ . الْآيَةُ ، لَمْ يَرُدَّ عُذْرُهُمْ
وَأَرْسَلَ كَيْ لَا يَعْتَذِرُوا بِهِ ، وَأَيْضًا لَلَّاءُ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ
بَعْدَ الرُّسُلِ . قَالُوا لَوْ لَمْ يَثْبُتْ لَزِمَ إِفْصَاحُ الْأَنْبِيَاءِ إِذَا قَالَ : أَنْظِرْ لَتَعْلَمَ
قَالَ لَا أَنْظِرُ فِيهِ مَا لَمْ يَثْبُتِ الْوُجُوبُ عَلَى ، وَلَا يَثْبُتُ مَا لَمْ أَنْظِرْ ، أَوْ
مَا لَمْ يَثْبُتِ الشَّرْعُ إِلَى آخِرِهِ وَالْجَوَابُ أَنَّ قَوْلَهُ وَلَا يَثْبُتُ إِلَى
آخِرِهِ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ بِالشَّرْعِ ، وَلَيْسَ تَكْلِيفٌ غَافِلٍ بَعْدَ فَهْمِ
مَا خُوطِبَ بِهِ ، وَمَا قِيلَ تَصْدِيقُ مَنْ ثَبَتَتْ نُبُوَّتُهُ فِي أَوَّلِ إِخْبَارَاتِهِ
وَاجِبٌ ، وَإِلَّا أَتَتْكَ فَائِدَةُ الْبِعْثَةِ فَإِنَّمَا بِالشَّرْعِ فَبِنَصِّ فَوْجُوبِ
تَصْدِيقِ الثَّانِي لَا يَكُونُ بِنَفْسِهِ فَإِنَّمَا بِالْأَوَّلِ فَيَدُورُ أَوْ يَثَالِثُ
فَيَسْتَلْسِلُ فَهُوَ بِالْعَقْلِ ، وَكَذَا وَجُوبُ امْتِثَالِ أَوَامِرِهِ لَوْ بِالشَّرْعِ
تَوَقَّفَ عَلَى الْأَمْرِ بِالْإِمْتِثَالِ فَوْجُوبُ امْتِثَالِ الْأَمْرِ بِالْإِمْتِثَالِ إِنْ كَانَ
بِالْأَوَّلِ دَارَ ، وَإِلَّا تَسْلَسَلَ ، لِحَوَابِهِ أَنَّ اللَّازِمَ جَزْمُ الْعَقْلِ بِصِدْقِهِ
أَسْتَنْبَاطًا مِنْ دَلِيلِهَا فَأَيُّ الْوُجُوبِ عَقْلًا بِمَعْنَى اسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ

بِالتَّوَكُّلِ ، بَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى نَصِيٍّ قَالُوا ثَانِيًا قَطْعُ بَأَنَّهُ يَقْبَحُ عِنْدَ اللَّهِ
 مِنَ الْعَارِفِ بِذَاتِهِ الْمُنْزَهَةِ وَصِفَاتِهِ الْكَرِيمَةِ أَنْ يَنْسُبَ إِلَيْهِ مَا لَا
 يَلِيْقُ مِنْ صِفَاتِ النَّقْصِ وَرَدَّ شَرْعٌ أَوْلَا فَيَعْرُومُ عَقْلًا أَجِيبَ بِأَنَّ
 الْقَطْعَ لِمَا رُكِّزَ فِي النَّفُوسِ مِنَ الشَّرَائِعِ الَّتِي لَمْ تَنْقَطِعْ مِنْ مُنْذُ بَعْنَةِ
 آدَمَ فَتَوَهَّمُ أَنَّهُ بِمَجَرَّدِ حُكْمِ الْعَقْلِ ، وَعَلَى أَصْلَانَا ثُبُوتُ الْقُبْحِ فِي
 الْعَقْلِ وَعِنْدَهُ تَعَالَى لَا يَسْتَلْزِمُ عَقْلًا تَكْلِيفَهُ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَقْبَحُ مِنْهُ
 تَعَالَى تَرْكُهُ ، وَلِلْحَنْفِيَّةِ وَالْمُعْتَزِّلَةِ فِي الثَّالِثِ ثَبَتَ بِالْقَاطِعِ اتِّصَافُ
 الْفِعْلِ بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، فَيَمْتَنِعُ اتِّصَافُهُ بِهِ تَعَالَى ،
 وَأَيْضًا فَلَا تَنَاقُ عَلَى اسْتِقْلَالِ الْعَقْلِ بِدَرْكِهِمَا بِمَعْنَى صِفَةِ الْكَمَالِ
 وَالنَّقْصِ كَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ عَلَى مَا مَرَّ ، فَمَا لَظَرُورَةَ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى
 مَا أُدْرِكَ فِيهِ نَقْصٌ ، وَحِينَئِذٍ ظَهَرَ الْقَطْعُ بِاسْتِحَالَةِ اتِّصَافِهِ تَعَالَى
 بِالْكَذْبِ وَنَحْوِهِ ، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ ، وَأَيْضًا يَرْتَفِعُ الْأَمَانُ عَنْ صِدْقِ
 وَعَدِهِ ، وَخَبَرِ غَيْرِهِ وَالثَّبُوتِ ، وَعِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ كَسَائِرُ الْخَلْقِ الْقَطْعُ
 بِدَمِّ اتِّصَافِهِ تَعَالَى دُونَ اسْتِحَالَةِ الْعَقْلِيَّةِ كَسَائِرِ الْعُلُومِ الَّتِي يَقْطَعُ
 فِيهَا بِأَنَّ الْوَاقِعَ أَحَدُ النَّقِیْضَيْنِ مَعَ اسْتِحَالَةِ الْآخَرِ لَوْ قُدِّرَ كَالْقَطْعِ
 بِمَكَّةَ ، وَبَعْدَادَ ، وَحِينَئِذٍ لَا يَلْزَمُ ارْتِفَاعُ الْأَمَانِ ، وَالْخِلَافُ جَارٍ فِي
 كُلِّ نَقِیْصَةٍ أَقْدَرْتُهُ عَلَيْهَا مَسْئُوبَةٌ أَمْ هِيَ بِهَا مَشْمُولَةٌ ، وَالْقَطْعُ بِأَنَّهُ
 لَا يَفْعَلُ ، وَالْحَنْفِيَّةِ وَالْمُعْتَزِّلَةِ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَعَلَيْهِ فَرَعُوا امْتِنَاعَ

تَكْلِيفٍ مَّا لَا يُطَاقُ ، وَتَعَذِيبُ الطَّائِعِ ، وَذَكَرْنَا فِي الْمَسَيرَةِ أَنَّ
 الثَّانِي أَدْخَلَ فِي التَّنْزِيهِ . هَذَا ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ قَالَ قَائِلٌ هُوَ لَفُطِي ، فَقَوْلُ
 الْأَشْعَرَةِ هُوَ أَنَّهُ لَا يُحِيلُ الْعَقْلُ كَوْنَ مَنْ اتَّصَفَ بِالْأُلُوْهِيَّةِ ، وَالْمَلِكِ
 لِكُلِّ شَيْءٍ مُتَّصِفًا بِالْجُورِ وَمَا لَا يَنْبَغِي إِذْ حَاصِلُهُ أَنَّهُ مَالِكٌ جَائِرٌ ،
 وَلَا يُحِيلُ الْعَقْلُ وُجُودَ مَالِكٍ كَذَلِكَ ، وَلَا يَسَعُ الْحَنَفِيَّةُ وَالْمُعْتَزِّلَةُ
 إِنْكَارُهُ ، وَقَوْلُهُمْ يَسْتَحِيلُ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَطَعَ بِهِ مِنْ ثُبُوتِ اتِّصَافِ
 هَذَا الْعَزِيزِ الَّذِي ثَبَتَ أَنَّهُ الْإِلَهُ بِأَقْصَى كَمَا لَا تَصِفَاتٍ مِنَ الْعَدْلِ
 وَالْإِحْسَانِ وَالْحِكْمَةِ إِذْ يَسْتَحِيلُ أَجْتِمَاعُ النَّقِيضَيْنِ فَلَحْظُهُمْ إِبْثَاتُ
 الضَّرُورَةِ بِشَرْطِ الْمَحْمُولِ فِي الْمُتَّصِفِ الْخَارِجِيِّ وَالْأَشْعَرِيَّةُ بِالنَّظَرِ
 إِلَى مُجَرَّدِ مَفْهُومِ إِلَهٍ وَمَالِكٍ كُلِّ شَيْءٍ ، وَأَسْتَمَرَّ الْأَشْعَرِيَّةُ أَنَّ تَنْزَلُوا إِلَى
 اتِّصَافِ الْفِعْلِ ، وَيُبْطِلُوا مَسْئَلَتَيْنِ عَلَى التَّنْزِيلِ ، وَنَحْنُ وَإِنْ سَاعَدْنَا هُمْ
 عَلَى نَفْيِ التَّعَلُّقِ قَبْلَ الْبُعْثَةِ لَكِنَّا نُوْرِدُ كَلَامَهُمْ لِمَا فِيهِ

الْأَوَّلَى : شُكْرُ الْمُنْعِمِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَقْلًا لِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ فَلِفَائِدَةٍ
 لِبُطْلَانِ الْعَبَثِ فَإِنَّمَا اللَّهُ تَعَالَى ، أَوْ لِلْعَبْدِ فِي الدُّنْيَا أَوْ الْآخِرَةِ ، وَهِيَ
 بَاطِلَةٌ لِتَعَالِيهِ ، وَالْمَشَقَّةُ فِي الدُّنْيَا ، وَعَدَمُ اسْتِقْلَالِ الْعَقْلِ بِأُمُورِ الْآخِرَةِ
 وَاتِّفَاقُ الْمُعْتَزِّلَةِ ثُمَّ بِأَنَّهَا فِي الدُّنْيَا ، وَهِيَ دَفْعُ ضَرَرِ خَوْفِ الْعِقَابِ
 لِلزُّومِ خُطُورِ مُطَالَبَةِ الْمَلِكِ الْمُنْعِمِ بِالشُّكْرِ ، وَمَنْعِ الْأَشْعَرِيَّةِ لَزُومِ
 الْخَطَرِ ، وَعَلَى التَّسْلِيمِ فَمُعَارَضُ بَآئِهِ تَصَرُّفٌ فِي مَلِكٍ الْغَيْرِ ، وَبَآئِهِ

يُشْبِهُ الْأَسْتِهْزَاءَ ، وَلَقَدْ طَالَ رَوَاجُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ عَلَى تَهَاوُنِهَا ، فَإِنَّ
 الْحُكْمَ يَتَعَلَّقُ بِالْحُكْمِ تَابِعٌ لِعَقْلِيَّةٍ مَا فِي الْفِعْلِ ، فَإِذَا عُقِلَ فِيهِ
 حُسْنٌ يَلْزَمُ بِتَرْكِ مَا هُوَ فِيهِ الْقُبْحُ كَحُسْنِ شُكْرِ الْمُنْعِمِ الْمُسْتَلْزِمِ
 تَرْكُهُ قُبْحُ الْكُفْرَانِ بِالضَّرُورَةِ ، فَقَدْ أَدْرَكَ حُكْمَ اللَّهِ الَّذِي هُوَ
 وَجُوبُ الشُّكْرِ قَطْعًا ، وَإِذَا ثَبَتَ الْوُجُوبُ بِلَا مَرَدٍّ لَمْ يَبْقَ لَنَا حَاجَةٌ
 فِي تَعْيِينِ فَائِدَةٍ بَلْ تَقْطَعُ بِثُبُوتِهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ عِلْمُ عَيْنِهَا أَوَّلًا ، وَلَوْ
 مَنَعُوا اتِّصَافَ الشُّكْرِ وَالْكَفْرَانِ لَمْ تَصِرِ الْمَسْئَلَةُ عَلَى التَّنْزِيلِ ، وَكَذَا
 انْقِصَالُ الْمُعْتَرِ لَةِ ، فَإِنَّ دَفْعَ ضَرَرِ الْعِقَابِ إِنَّمَا يَصِحُّ حَامِلًا عَلَى الْفِعْلِ
 وَهُوَ بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْوُجُوبِ بِطَرِيقِهِ وَهُوَ الَّذِي فِيهِ الْكَلَامُ ، وَتَسْلِيمُ
 لُزُومِ الْخُطُوبِ وَمُعَارَضَتِهِمْ بِالتَّصَرُّفِ فِي مِلَاكِ الْغَيْرِ الزَّامِي إِذْ اعْتَرَفُوا
 فِي الْمَسْئَلَةِ الثَّانِيَةِ بِأَنْ حُرْمَتَهُ لَيْسَتْ عَقْلِيَّةً ، وَأَمَّا بَأَنَّهُ يُشْبِهُ الْأَسْتِهْزَاءَ
 فَيَقْضَى مِنْهُ الْعَجَبُ ، وَالْوَجْهُ فِيهِ لَا طَرِيقَ لِلْعَقْلِ إِلَى الْحُكْمِ بِحُدُوثِ
 مَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِالسَّمْعِ أَوْ الْبَصَرِ ، وَالْفَرَضُ انْتِفَاؤُهُمَا فِي تَعَلُّقِ حُكْمِهِ
 وَدَرَكِ مَا فِي الْفِعْلِ غَيْرُ مُسْتَلْزِمٍ إِلَّا لَوْ كَانَ تَرْكُ تَكْلِيفِهِ تَعَالَى
 يُوجِبُ نَقْصَهُ تَعَالَى ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ

الثَّانِيَةُ أَفْعَالُ الْعِبَادِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ مِمَّا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْبَقَاءُ
 قَبْلَ الْبُعْثَةِ إِنْ أَدْرَكَ فِيهَا جِهَةٌ مُحْسَنَةٌ أَوْ مُقَبَّحَةٌ فَعَلَى مَا قَدَّمَ مِنْ
 التَّقْسِيمِ عِنْدَ الْمُعْتَرِ لَةِ ، وَإِلَّا فَلَهُمْ فِيهَا الْإِبَاحَةُ وَالْحَظَرُ وَالْوَقْفُ ، وَعَلَى

الْأَوَّلِينَ إِنَّ الْحُكْمَ يَتَعَلَّقُ مُعَيَّنٍ فَرَعُ مَعْرِفَةِ حَالِ الْفِعْلِ ، فَإِذَا قَالَ
 الْمُبِيحُ بِنَاءً عَلَى مَنَعِ الْحَضَرِ ، خَلَقَ الْعَبْدَ وَمَا يَنْفَعُهُ فَمَنْعُهُ ، وَلَا ضَرَرَ
 إِخْلَالَ بِفَائِدَتِهِ وَهُوَ الْعَبَثُ فَمُرَادُهُ وَهُوَ تَقْيِصَةُ تَمْتَنِعُ عَلَيْهِ تَعَالَى ،
 وَالْحَاطِرُ تَصَرَّفَ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ فَمُرَادُهُ يَحْتَمِلُ الْمَنَعَ ، فَلَا اخْتِطَاطَ
 الْعَقْلِيِّ مَنَعُهُ ، فَإِنَّدَفَعَ مَا قِيلَ عَلَى الْحَاطِرِ بِأَنَّ مَنْ مَلَكَ بَحْرًا لَا يَنْفَعُهُ
 وَأَتَصَفَّ بِغَايَةِ الْجُودِ ، كَيْفَ يُدْرِكُ الْقُلُ عُقُوبَتُهُ عَبْدُهُ بِأَخْذِ قَدَرٍ
 سَمِيسَةٍ مِنْهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَبَيِّنِ الْحَاطِرَ عَلَى دَرَكِ ذَلِكَ بَلْ عَلَى آخِثَالِهِ أَنَّهُ
 تَصَرَّفَ فِي مِلْكِ الْمَلِكِ بِلَا إِذْنِهِ فَيُخْتَلَطُ بِمَنَعِهِ ، وَمَنَعُ أَنْ حُرْمَةً
 التَّصَرُّفِ عَقْلِيٌّ بَلْ سَمْعِيٌّ ، وَلَوْ سَلِمَ ، فَنِي حَقٌّ مَنْ يَتَضَرَّرُ ، وَلَوْ سَلِمَ
 فَمُعَارَضٌ بِمَا فِي الْمَنَعِ مِنَ الضَّرَرِ النَّاجِزِ ، وَدَفَعُهُ عَنِ النَّفْسِ وَاجِبٌ
 عَقْلًا ، وَلَيْسَ تَرْكُهُ لِدَفْعِ ضَرَرِ خَوْفِ الْعِقَابِ أَوْلَى مِنَ الْفِعْلِ مَعَ مَا فِي
 هَذَا الْجَوَابِ مِنْ كَوْنِهِ غَيْرَ مُحَلٍّ لِلزَّرَاعِ فَإِنَّهُ فِي نَحْوِ أَكْلِ الْفَاكِهَةِ مِمَّا
 لَا ضَرَرَ فِي تَرْكِهِ ، وَمَا عَلَى الْإِبَاحَةِ مِنْ أَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ لَأَخْرَجَ عَقْلًا فِي
 الْفِعْلِ وَالتَّركِ فُسَلِمَ ، أَوْ خِطَابُ الشَّارِعِ بِهِ فَلَا شَرَعَ حِينَئِذٍ ، أَوْ حُكْمُ
 الْعَقْلِ بِهِ فَالْفَرَضُ أَنَّهُ لَا حُكْمَ لَهُ بِحُسْنٍ وَلَا قُبْحٍ إِذْ يَحْتَارُونَ هَذَا
 بِمُلْجِي لُزُومِ الْعَبَثِ ، وَأَمَّا دَفَعُهُ بِمَنَعِ قُبْحٍ فَعَلٍ لَا فَايِدَةَ لَهُ بِالنِّسْبَةِ
 إِلَيْهِ تَعَالَى فَيُخْرِجُهُ عَنِ التَّنْزِيلِ لِأَنَّهُ دَفَعُهُ عَلَى تَسْلِيمِ قَاعِدَةِ الْحُسْنِ
 وَالْقُبْحِ ، نَعَمْ يُدْفَعُ بِمَنَعِ الْإِخْلَالِ إِذَا أَرَاهُ قُدْرَتُهُ عَلَى إِجْجَادِهِ مُحَقَّقَةً

مَعَ أَخْتِمَالِ غَيْرِهِ مِمَّا يَقْصُرُ عَنْ دَرْكِهِ ، وَالْحَاطِرُ لَا يَثْبُتُ حُكْمُ
 الْحُكْمِ الْآخَرَوِيِّ بِثُبُوتِهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ قَبْلَ إِظْهَارِهِ لِلْمُكَلَّفِينَ
 فَكَيْفَ بِأَخْتِمَالِهِ ، وَلَا خَوْفَ لِيَخْطَأَ ، وَأَمَّا الْوَقْفُ فَمُسَرَّ بِعَدَمِ
 الْحُكْمِ ، وَلَيْسَ بِهِ ، وَبِعَدَمِ الْعِلْمِ بِخُصُوصِهِ ، فَقِيلَ إِنْ كَانَ لِلتَّعَارُضِ
 فَنَاسِدٌ لِأَنَّا بَيَّنَّا بُطْلَانَهَا ، أَوْ لِعَدَمِ الشَّرْعِ قُسْلَمَ ، وَالْحَصْرُ فِي الْأَوَّلِ
 تَمْنُوعٌ بَلْ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى خُصُوصِ الْحُكْمِ فَإِنْ قُلْتَ هَذِهِ
 الْمَذَاهِبُ تُوجِبُ مِنَ الْمُعْتَرِ لَوْ كَوْنُ الْحُكْمِ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْكَلَامِ
 اللَّفْظِيِّ إِذْ لَا تَحَقُّقَ لَهُ إِلَّا بَعْدَ الْبَعْنَةِ ، وَلَا نَفْسِيَّ عِنْدَهُمْ . فَأَلْجَوَابُ مَنْعِ
 تَوْقُفِهِ عَلَيْهَا لِحَوَازِ تَقْدِيمِهِ عَلَيْهَا كَخَطَأَاتِهِ لِلْمَلَائِكَةِ وَآدَمَ وَنُقِلَ عَنْ
 الْأَشْعَرِيِّ الْوَقْفُ أَيْضًا عَلَى الْخِلَافِ فِي تَفْسِيرِهِ ، وَالصَّوَابُ الثَّانِي لِعَدَمِ
 الْحُكْمِ عِنْدَهُ أَى فِيهَا حُكْمٌ لَا يَدْرَى مَا هُوَ إِلَّا فِي الْبَعْنَةِ لِأَنَّهُ
 يَتَعَلَّقُ قَبْلَهُ ، وَتَحَلُّ وَقْفِ الْأَشْعَرِيِّ غَيْرُهُ لِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ حِينَئِذٍ عَنْ
 الْحُكْمِ الْمُتَعَلِّقِ ، وَلَا يُتَصَوَّرُ عِنْدَهُ قَبْلَ الْبَعْنَةِ . فَخَاصِلُهُ إِثْبَاتُ عَدَمِ
 الْكَلَامِ وَالتَّوَقُّفِ فِيهَا سَيَظْهَرُ تَعَلُّقُهُ ، وَهَذَا مَعْلُومٌ مِنْ كُلِّ نَافٍ
 لِلتَّعَلُّقِ قَبْلَ الْبَعْنَةِ فَلَا وَجْهَ لِتَخْصِيصِهِ بِهِ كَمَا لَا وَجْهَ لِإِثْبَاتِهِمْ تَعَلُّقَهُ
 مَعَ فَرَضِ عَدَمِ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَثْبُتُ فِي حَقِّ الْمُكَلَّفِينَ بَلْ
 الثُّبُوتُ مَعَ التَّعَلُّقِ وَإِلَّا فَلَا فَايِدَةَ لِلتَّعَلُّقِ ، وَلَوْ قَالُوهُ كَالْأَشْعَرِيِّ كَانَ
 بِلَا دَلِيلٍ إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى ثُبُوتِ لَفْظٍ فِيهِ أَصْلًا بِخِلَافِ الْأَشْعَرِيِّ وَجَبَّ

ثُبُوتُ النَّفْسِ أَوَّلًا وَأَمَّا الْخِلَافُ لِلنَّقُولِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الْأَصْلَ
 فِي الْأَفْعَالِ الْإِبَاحَةُ أَوْ الْحَظَرُ فَقِيلَ بَعْدَ الشَّرْعِ بِالْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ : أَيْ دَلَّتْ
 عَلَى ذَلِكَ ، وَالْحَقُّ أَنَّ ثُبُوتَ هَذَا الْخِلَافِ مُشْكِلٌ ، لِأَنَّ السَّمْعِيَّ لَوْ دَلَّ
 عَلَى ثُبُوتِ الْإِبَاحَةِ أَوْ التَّحْرِيمِ قَبْلَ الْبَيِّنَةِ بَطَلَ قَوْلُهُمْ لَا حُكْمَ قَبْلَهَا
 فَإِنْ أُمِكنَ فِي الْإِبَاحَةِ تَأْوِيلُهُ بِأَنْ لَا مُوَاخَذَةَ بِالْفِعْلِ وَالتَّرَكِّ فَمَعْلُومٌ
 مِنْ عَدَمِ التَّعَلُّقِ ، ثُمَّ لَا يَتَأَتَّى فِي قَوْلِ الْحَظَرِ ، وَلَوْ أَرَادُوا حُكْمًا
 لَا تَعَلُّقَ بِمَعْنَى قِدَمِ الْكَلَامِ لَمْ يَتَّجِهْ ، إِذْ بِالتَّعَلُّقِ ظَهَرَ أَنَّ لَيْسَ
 كُلُّ الْأَفْعَالِ مُبَاحَةً ، وَلَا مَحْظُورَةً فِي كَلَامِ النَّفْسِ ، لِأَنَّ اللَّفْظَ دَلِيلُهُ ،
 وَمَا يُشْعِرُ بِهِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ إِنَّ هَذَا عَلَى التَّنَزُّلِ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ جَيِّدٌ لَوْ لَمْ
 يَظْهَرْ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ أَقْوَالٌ مُقَرَّرَةٌ ، وَالْمُخْتَارُ أَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ
 عِنْدَ جُمْهُورِ الْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ ، وَلَقَدْ اسْتَبَعَدَهُ فَخَرُ الْإِسْلَامِ قَالَ
 لَا نَقُولُ بِهَذَا لِأَنَّ النَّاسَ لَمْ يُتْرَكُوا سُدًى فِي شَيْءٍ مِنَ الزَّمَانِ ، وَإِنَّمَا
 هَذَا بِنَاءٌ عَلَى زَمَانِ الْقِتْرَةِ لِاخْتِلَافِ الشَّرَائِعِ ، وَوُقُوعِ التَّخْرِيفَاتِ
 فَلَمْ يَبْقَ الْأَعْتِقَادُ وَالْوُثُوقُ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الشَّرَائِعِ فَظَهَرَتْ الْإِبَاحَةُ
 بِمَعْنَى عَدَمِ الْعِقَابِ عَلَى الْإِتْيَانِ بِمَا لَمْ يُوْجَدْ لَهُ مُحَرَّمٌ ، وَلَا مُبِيحٌ
 وَحَاصِلُهُ تَقْيِيدُهُ ذَلِكَ بِزَمَانِ عَدَمِ الْوُثُوقِ

[تَنْبِيْهٌ] بَعْدَ إِثْبَاتِ الْحَنْفِيَّةِ أَنْصَافِ الْأَفْعَالِ لِذَاتِهَا وَغَيْرِهَا
 مَبْطُوءَاتُ مُتَعَلِّقَاتِ أَوَامِرِ الشَّارِعِ مِنْهَا بِالِاسْتِقْرَاءِ فِيمَا حَسَنَ لِنَفْسِهِ حُسْنًا

لَا يَقْبَلُ الشُّقُوطَ كَالْإِيْمَانِ فَلَمْ يَسْتَقْطْ ، وَلَا بِالْإِكْرَاهِ ، أَوْ يَقْبَلُهُ كَالصَّلَاةِ
مُنِعَتْ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ ، وَالْوَجْهَ لِذَاتِهَا لَا يَتَخَلَّفُ فَرُومَهَا
لِعُرُوضِ قُبْحِ بَخَارِجِ ، وَمَا هُوَ مُلْحَقٌ بِهِ مَا لَغَيْرِهِ بِخَلْقِهِ تَعَالَى
لَا اخْتِيَارَ لِلْعَبْدِ فِيهِ كَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ لِسَدِّ الْخَلَّةِ وَقَهْرِ عَدُوِّهِ
تَعَالَى ، وَشَرَفِ الْمَكَانِ ، وَمَا لَغَيْرِهِ غَيْرُ مُلْحَقٍ بِالْجِهَادِ ، وَالْحَدِّ وَصَلَاةِ
الْجَنَازَةِ بِوَاسِطَةِ الْكُفْرِ ، وَالزَّجْرِ ، وَالْمَيْتِ الْمُسْلِمِ غَيْرِ الْبَاغِي أَعْتَبِرَتْ
الْوَسَائِلُ لِأَنَّهَا بِاخْتِيَارِهِ ، وَتَقَدَّمَتْ أَقْسَامُ مُتَعَلِّقَاتِ النَّهْيِ ، وَكُلُّهَا يَلْزِمُهُ
حُسْنُ اشْتِرَاطِ الْقُدْرَةِ ، وَقَسَمُوا مُتَعَلِّقَاتِ الْأَحْكَامِ مُطْلَقًا إِلَى حَقٍّ
تَعَالَى عَلَى الْخُلُوصِ ، وَالْعَبْدِ كَذَلِكَ ، وَمَا أُجْتَمَعَ وَحَقُّهُ غَالِبٌ وَقَلْبُهُ ،
وَلَمْ يُوجِدِ الْإِسْتِقْرَاءَ مُتَسَاوِينَ . فَالْأَوَّلُ أَقْسَامُ : عِبَادَاتٌ مَخْصُصَةٌ كَالْإِيْمَانِ
وَالْأَرْكَانِ ، ثُمَّ الْعُمْرَةِ ، وَالْجِهَادِ ، وَالْأَعْتِكَافِ وَتَرْتِيبُهَا فِي الْأَشْرَفِيَّةِ
هَكَذَا . قَالُوا وَقَدَّمَتِ الْعُمْرَةُ ، وَهِيَ سُنَّةٌ عَلَى الْجِهَادِ لِأَنَّهَا مِنْ تَوَابِعِ
الْحَجِّ ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ . وَعِبَادَةٌ فِيَا مَعْنَى الْمُوْنَةِ : صَدَقَةُ الْفِطْرِ إِذْ وَجِبَتْ
بِسَبَبِ غَيْرِهِ فَلَمْ يَشْتَرِطْ لَهَا كَمَالُ الْأَهْلِيَّةِ فَوَجِبَتْ فِي مَالِ الصَّغِيرِ
وَالْجَنُونِ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ ، وَمُوْنَةٌ فِيهَا مَعْنَى الْقُرْبَةِ كَالْعُسْرِ إِذَا
الْمُوْنَةُ مَا بِهِ بَقَا الشَّيْءُ ، وَبَقَا الْأَرْضُ فِي أَيْدِينَا بِهِ ، وَالْعِبَادَةُ لِمُتَعَلِّقٍ
بِالنَّمَاءِ ، وَإِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ الْأَصْلَ كَانَتِ الْمُوْنَةُ غَالِبَةً ، وَلِلْعِبَادَةِ
لَا يُبْتَدَأُ الْكَافِرُ بِهِ ، وَلَا يَنْتَقِي عَلَيْهِ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ فِي الْبَقَاءِ الْخِلَافُ

بِالْخَرَاجِ بِجَمَاعِ الْمُوْنَةِ ، وَالْعِبَادَةُ تَابِعَةٌ فَلَا يُثَابُ بِهِ وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ
وَأِنْ تَبِعَ فَهُوَ ثَابِتٌ فَيَمْنَعُ فَتَصِيرُ خَرَجِيَّةٌ بِشِرَائِهِ . وَلِأَيِّ يُوسَفُ
يُضَعَّفُ عَلَيْهِ كَتَبِي تَغْلِبِ وَيُجَابُ بِأَنَّهَا أُجْرِيَّةٌ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ
بِالْتَّرَاضِي لِحُصُوصِ عَارِضٍ ، وَمُوْنَةٌ فِيهَا مَعْنَى الْعُقُوبَةِ الْخَرَاجُ : أَمَّا الْمُوْنَةُ
فَلِتَعَلَّقِي بِقَائِمَاتِهَا بِالْمَقَاتِلَةِ الْمَصَارِفِ ، وَالْعُقُوبَةُ لِلْإِقْطَاعِ بِالزَّرَاعَةِ عَنِ
الْجِهَادِ فَكَانَ فِي الْأَصْلِ صَغَارًا ، وَبَقِيَ لَوْ اشْتَرَاهَا مُسْلِمٌ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي
أَبْتِدَاءِ التَّوْظِيفِ ، وَحَقٌّ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ أَيْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِسَبَبٍ مُبَاشِرٍ
خُسُ الْعُنَائِمِ ، وَمِنْهُ الْمَعْدِنُ وَالْكَنْزُ فَلَمْ يَلْزَمْ أَدَاؤُهُ طَاعَةً إِذْ لَمْ
يَقْصِدِ الْفِعْلُ بَلْ مُتَعَلِّقُهُ بَلْ هُوَ حَقٌّ لَهُ تَعَالَى فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ إِذْ
لَمْ يَنْتَسِخْ إِذْ لَمْ تَقُمْ بِهِ قُرْبَةٌ وَاجِبَةٌ . وَعُقُوبَاتٌ كَامِلَةٌ الْخُدُودِ ، وَقَاصِرَةٌ :
حِرْمَانُ الْقَاتِلِ كَوْنُهُ حَقًّا لَهُ تَعَالَى لِأَنَّ مَا يَجِبُ لِغَيْرِهِ بِالتَّعَدِّي عَلَيْهِ
فِيهِ نَفْعٌ لَهُ وَلَيْسَ فِي الْحِرْمَانِ نَفْعٌ لِلْمَقْتُولِ ، وَتَجَرُّدُ الْمَنْعِ قَاصِرٌ ، وَحُتُوقُ
هَمَّا فِيهَا كَالْكَفَّارَاتِ ، وَجِهَةُ الْعِبَادَةِ غَالِبَةٌ فِيهَا إِلَّا الْفِطْرَ وَالْحَقَّهَا
السَّافِيَّ بِهَا ، وَالْحَنِيفِيَّةُ لِتَقْيِدِهَا بِالْعَمْدِ لِيَصِيرَ حَرَامًا ، وَهُوَ الْمُثِيرُ
لِلْعُقُوبَةِ وَالْقُصُورِ لِكَوْنِ الصَّوْمِ لَمْ يَصِرْ حَقًّا تَامًّا مُسْلَمًا لِصَاحِبِ الْحَقِّ
وَقَعَتْ الْجِنَايَةُ عَلَيْهِ فَلِذَا تَأْدَى بِالصَّوْمِ وَالصَّدَقَةِ ، وَشَرِطَتِ النِّيَّةُ
فَتَفَرَّعَ دَرُؤُهَا بِالشُّبْهَةِ فَوَجَبَ مَرَّةً بِمَرَارٍ قَبْلَ التَّكْفِيرِ مِنْ رَمَضَانَ ،

وَمِنْ أَثْنَيْنِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ خِلَافًا لِمَا يُرْوَى عَنْهُ لِأَنَّ التَّدَاخُلَ دَرَجَةٌ ،
وَلَوْ كَفَرَ ، ثُمَّ أَفْطَرَ فَأُخْرِجَ لِتَبَيُّنِ عَدَمِ انْتِزَاعِهِ بِالْأُولَى فَتُفِيدُ
الثَّانِيَةَ . وَالثَّانِي حُقُوقُ الْعِبَادِ كَضَمَانِ الْمُتَلَفَاتِ ، وَمِلْكِ الْمَبِيعِ
وَالزَّوْجَةِ وَكَثِيرٍ وَمَا أُجْتَمَعَ وَحَقُّهُ تَعَالَى غَالِبٌ حَدُّ الْقَذْفِ فَلَيْسَ
لِلْمَقْذُوفِ اسْتِقَاطُهُ ، وَلِذَا لَمْ يُفَوَّضْ إِلَيْهِ لِأَنَّ حُقُوقَهُ تَعَالَى لَا يَسْتَوْفِيهَا
إِلَّا الْإِمَامُ ، وَلِأَنَّهُ لِيُتَهَمَتِهِ بِالزُّنَا وَأَثَرُ الشَّيْءِ مِنْ بَابِهِ فِدَارٌ بَيْنَ كَوْنِهِ
لِلَّهِ تَعَالَى خَالِصًا ، أَوْ لَهُ وَلِلْعَبْدِ فَتَغْلِبَ بِهِ ، وَمَا أُجْتَمَعَ وَالْغَالِبُ حَقُّ
الْعَبْدِ الْقِصَاصُ بِالِاتِّفَاقِ . وَيَنْقَسِمُ أَيْضًا بِاعْتِبَارِ آخَرٍ : أَصْلٌ وَخَلْفٌ
لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالسَّمْعِ صَرِيحًا أَوْ غَيْرُهُ ، فَلِأَصْلٍ كَالْتَصْدِيقِ فِي الْإِيمَانِ
وَالْخَلْفُ عَنْهُ الْإِفْرَارُ إِذْ لَمْ يُعْلَمْ الْأَصْلُ يَقِينًا أُدِيرَ عَلَيْهِ فَلَوْ أُكْرِهَ
فَأَقْرَبَ بِهِ حُكْمَ بِإِسْلَامِهِ فَرُجُوعُهُ رِدَّةٌ لَكِنْ لَا تُوجِبُ الْقَتْلَ بَلِ
الْحَبْسَ وَالضَّرْبَ حَتَّى يَعُودَ ، وَدُفِنَ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ بِهِ ، وَبَاقِي
أَحْكَامِ الْخُلَفَاءِ فِي الدُّنْيَا فَأَمَّا الْآخِرَةُ فَأَلِمْذَهَبُ لِلْخَنَفِيَّةِ أَنَّهُ أَصْلٌ
فَلَوْ صَدَّقَ ، وَلَمْ يَقَرَّ بِلَا مَانِعٍ حَتَّى مَاتَ كَانَ فِي النَّارِ ، وَكَثِيرٌ مِنْ
الْمُتَكَلِّمِينَ التَّصْدِيقُ وَحْدَهُ ، وَالْإِفْرَارُ لِأَحْكَامِ الدُّنْيَا كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ
ثُمَّ صَارَ أَدَاءُ الْأَبْوَيْنِ فِي الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ خِلَافًا عَنْ أَدَائِهِمَا فَحُكْمُ
بِإِسْلَامِهِمَا تَبَعًا لِأَحَدِهِمَا ، ثُمَّ تَبَعِيَّةُ الدَّارِ فَلَوْ سُيَ فَأُخْرِجَ إِلَى دَارِ
الْإِسْلَامِ وَحْدَهُ حُكْمَ بِإِسْلَامِهِ ، وَكَذَا تَبَعِيَّةُ الْفَاعِلِينَ ، فَلَوْ قُسِمَ فِي

دَارِ الْحَرْبِ فَوَقَعَ فِي سَهْمِ أَحَدِهِمْ حُكْمَ بِإِسْلَامِهِ ، وَالرَّادُّ أَنْ كُلًّا
مِنْ هَذِهِ خَلَفَ عَنْ أَدَاءِ الصَّغِيرِ ، لِأَنَّهُ يَخْلُفُ بَعْضُهَا بَعْضًا . هَذَا إِذَا لَمْ
يَكُنْ عَاقِلًا ، وَإِلَّا اسْتَقْلَلَ بِإِسْلَامِهِ فَلَا يَرْتَدُّ بِرَدِّهِ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمَا عَلَى
مَا سَيُعْلَمُ ، وَمِنْهُ وَالصَّغِيرُ خَلَفَ عَنِ الْمَاءِ ، فَيَثْبُتُ بِهِ مَا ثَبَتَ بِهِ
وَلِحَمْدِ بَيْنِ الْفَعْلَيْنِ فَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ ، وَلَا يُصَلِّي الْمُتَوَضُّعُ خَلْفَ الْمُتِمِّمِ
لِأَنَّهُ تَعَالَى أَمْرَ بِالْفِعْلِ فَاغْسِلُوا أَيْمُكُمْ قُلْ إِلَى الْفِعْلِ ، وَلَهُمَا أَنَّهُ قُلْ عِنْدَ
عَدَمِ الْمَاءِ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَكَانَ الْأَصْلُ ، وَلَا بُدَّ فِي تَحْقِيقِ الْخَلْفَةِ
مِنْ عَدَمِ الْأَصْلِ وَإِمْكَانِهِ ، وَإِلَّا فَلَا أَصْلَ فَلَا خَلْفَ

الفصل الثالث

الْمَحْكُومُ فِيهِ وَهُوَ أَقْرَبُ مِنَ الْمَحْكُومِ بِهِ فِعْلُ الْمَكْلَفِ مُتَعَلِّقُ
الْإِجَابِ وَهُوَ الْوَاجِبُ لَمْ يَسْتَقُوا لَهُ بِاعْتِبَارِ أَثَرِهِ إِلَّا أَسْمَ الْفَاعِلِ
فَتُتَعَلَّقُ النَّدْبُ وَالْإِبَاحَةُ وَالْكِرَاهَةُ مَفْعُولٌ مَذْدُوبٌ مُبَاحٌ مَكْرُوهٌ
وَكُلًّا لِمُتَعَلَّقِ التَّخْرِيمِ حَرَامٌ مُحَرَّمٌ تَخْصِيصًا بِالْأَصْطِلَاحِ فِي الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ
وَرَسْمُ الْوَاجِبِ بِمَا يُعَاقَبُ تَارِكُهُ مَرْدُودٌ بِجَوَازِ الْعَفْوِ ، وَبِمَا أُوعِدَ عَلَى
تَرْكِهِ ، إِنْ أُريدَ الْأَعْمُ مِنْ تَرْكِ وَاحِدٍ ، أَوِ الْكُلِّ لِيَدْخُلَ الْكَفَايَةُ
لِزِمِ التَّوَعُّدُ بِتَرْكِ وَاحِدٍ فِي الْكَفَايَةِ ، أَوْ تَرْكِ الْكُلِّ خَرَجَ مَتْرُوكُ
الْوَاحِدِ ، أَوِ الْوَاحِدِ خَرَجَ الْكَفَايَةُ ، وَأَمَّا رَدُّهُ بِصِدْقٍ لِمَعَادِهِ كَوَعْدِهِ
فَيَسْتَلْزِمُ الْعِقَابَ فَيَمْنَقِضُ تَجْوِيزَهُمُ الْعَفْوَ وَهُوَ بِالْمُعْتَرِلةِ الْبَقَى إِلَّا

أَنْ يُرَادَ إِمَاعُ تَرْكِ وَاجِبِ الْإِيمَانِ فَلَا يَبْطُلُ التَّعْرِيفُ إِلَّا بِفَسَادِ عَكْسِهِ
بِخُرُوجِ مَا سِوَاهُ وَأَمَّا بَأَنْ مِنْهُ مَا لَمْ يَتَوَعَّدْ عَلَيْهِ فَمُنْذِفٌ بِثَبُوتِهِ
لِكُلِّهَا بِالْعُمُومَاتِ ، وَرُسِمَ بِمَا يُخَافُ الْعِقَابُ بِتَرْكِهِ ، وَأُفِيدَ طَرْدُهُ
بِمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، وَشَكَّ فِي وَجُوبِهِ ، وَيُدْفَعُ بِأَنْ مَفْهُومُهُ مَا يَحْتَضِرُ
فَلَا يَخْتَصُّ بِخَوْفٍ وَاحِدٍ دُونَ آخَرَ ، وَلَا خَوْفٌ لِلْمُجْتَهِدِ فِي تَرْكِ مَا شَكَّ
فِيهِ ، وَعَكْسُهُ بِوَاجِبٍ شَكَّ فِي عَدَمِ وَجُوبِهِ أَوْ ظَنَّ ، فَإِنَّهُ لَا يَخَافُ وَهُوَ
حَقٌّ ، وَمَنْبَعُ دَفْعِ الْأَوَّلِ وَاللِّقَاضِي أَبِي بَكْرٍ مَا يَذَمُّ شَرْعًا تَارِكُهُ
بِوَجْهِ مَا ، يُرِيدُ فِي جَمِيعِ وَقْتِهِ بِلَا عُذْرٍ نِسْيَانٍ ، وَنَوْمٍ وَسَفَرٍ ، وَمَعَ
عَدَمِ فِعْلٍ غَيْرِهِ إِنْ كِفَايَةً وَالْكُلُّ فِي الْمُخِيرِ ، وَلَوْ أَرَادَ عَدَمُ الْوُجُوبِ
مَعَهَا فَلَا يَذَمُّ مَعَهَا بِالتَّركِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ ، وَبَعْدَ زَوَالِهَا تَوَجَّهَ وَجُوبُ
الْقَضَاءِ عِنْدَهُ فَيَذَمُّ بِتَرْكِهِ بِوَجْهِ مَا وَهُوَ مَا فِي جَمِيعِ الْعُمُرِ ، وَلِيَمْنَعَهُمْ
اعْتِرَاضُ جَدِيرٍ بِالْإِعْرَاضِ ، أَمَّا عَلَى الْحَنْفِيَّةِ فَالْوُجُوبُ يَنْفَكُّ عَنْ
وُجُوبِ الْأَدَاءِ وَهُوَ السَّاقِطُ

تقسيم

الوَاجِبُ مُطْلَقٌ لَمْ يَقْدَرْ طَلَبُ إِيقَاعِهِ بِوَقْتٍ مِنَ الْعُمُرِ كَالنَّذْرِ
الْمُطْلَقَةِ ، وَالْكَفَّارَاتِ ، وَالزُّكَاةِ ، وَالْعُسْرِ ، وَالْخَرَاجِ ، وَأَذْرَجَ
الْحَنْفِيَّةُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ وَجُوبَهَا طَهْرَةٌ لِلصَّامِ وَالظَّاهِرُ
تَقْيِيدُهَا بِيَوْمِهِ مِنْ أَغْنَوْهُمْ الْحُ فَبَعْدَهُ قَضَاءُ وَوُجُوبُهُ عَلَى التَّرَاخِي :

أَيَّ جَوَازِ التَّأْخِيرِ مَالَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ قَوَاتُهُ عِنْدَ جَاهِرِ الْفِرَقِ
خِلَافًا لِلْكَرْخِيِّ وَبَعْضِ الشَّافِعِيِّ ، وَمَبْنَاهُ أَنَّ الْأَمْرَ لِلْفَوْرِ أَوْ لَا
وَمُقَبَّدُهُ بِهِ يَفُوتُ بِهِ ، وَهُوَ بِالِاسْتِقْرَاءِ أَرْبَعَةٌ : الْأَوَّلُ : أَنَّ يَفْضُلَ الْوَقْتُ
عَنِ الْأَدَاءِ ، وَيُسَمَّى عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ ظَرْفًا أَصْطِلَاحًا ، وَمُوسَعًا عِنْدَ
الشَّافِعِيَّةِ ، وَبِهِ سَمَاهُ فِي الْكَشْفِ الصَّغِيرِ كَوَقْتُ الصَّلَاةِ سَبَبٌ مَحْضٌ
عَلَامَةٌ عَلَى الْوُجُوبِ ، وَالنَّعْمُ فِيهِ الْعِلَّةُ بِالْحَقِيقَةِ ، وَشَرْطُ حُجَّةٍ مُتَعَلِّقَةٍ
مِنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ ، وَمَا قِيلَ ظَرْفِيَّتُهُ لِلْمُودَى وَهُوَ الْفِعْلُ ،
وَشَرْطِيَّتُهُ لِلْأَدَاءِ وَهُوَ غَيْرُهُ غَلَطٌ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ الْمَفْعُولُ فِي
الْوَقْتِ هُوَ الْمُرَادُ بِالْأَدَاءِ ، لَا أَدَاءَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ فِعْلُ الْفِعْلِ . لِأَنَّهُ
اعْتِبَارِيٌّ لَا وَجُودَ لَهُ ، وَفِيهِ مَسْئَلَةٌ

السَّبَبُ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الْوَقْتِ عَيْنًا لِلْسَّبْقِ ، وَالصَّلَاحِيَّةُ بِلَا
مَانِعٍ وَعَامَّةُ الْحَنْفِيَّةِ هُوَ ، فَإِنْ لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ الْأَدَاءُ انْتَقَلَتْ كَذَلِكَ
إِلَى مَا يَتَّصِلُ بِهِ ، وَإِلَّا الْأَخِيرُ ، وَلِزَفَرَ مَا يَسَعُ مِنْهُ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ
الْأَدَاءُ ، وَبَعْدَ خُرُوجِهِ مُجْلَتُهُ اتِّفَاقًا فَتَأْدَى عَصْرُ يَوْمِهِ فِي النَّاقِصِ
لَا أَمْسِهِ لِأَنَّهُ نَاقِصٌ مِنْ وَجْهِ فَلَا يَتَأْدَى بِالنَّاقِصِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ،
وَأَعْتَرَضَ بِلُزُومِ حُجَّتِهِ إِذَا وَقَعَ بَعْضُهُ فِيهِ فَعَدَلَ إِلَى تَقْلِيلِ الصَّحِيحِ
لِلْعَلْبَةِ فَوَرَدَ مَنْ أَسْلَمَ وَنَحْوُهُ فِي النَّاقِصِ لَا يَصِحُّ مِنْهُ فِي نَاقِصٍ
غَيْرِهِ مَعَ تَعَذُّرِ الْإِضَافَةِ فِي حَقِّهِ إِلَى الْكُلِّ فَاجِيبَ بِأَنَّ لَا رِوَايَةَ

قِيلَ تَزِمُ الصَّحَّةَ وَالصَّحِيحُ أَنَّ النُّقْصَانَ لَازِمُ الْأَدَاءِ فِي ذَلِكَ الْجُزْءِ
لَا الْجُزْءُ فَيُحْتَمَلُ لَوْ جُوبِ الْأَدَاءُ فِيهِ فَإِذَا لَمْ يُوَدَّ وَلَا نَقْصَ وَجَبَ
الْكَامِلُ. قَالُوا: كَوْنُهُ الْأَوَّلُ يُوجِبُ كَوْنَ الْأَدَاءِ بَعْدَهُ قَضَاءً، وَالْكُلُّ
يُوجِبُهُ بَعْدَهُ، وَهُمَا مُنْتَفِيَانِ. قُلْنَا الْمَلَا زِمَةٌ مَمْنُوعَةٌ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ لَوْ لَمْ
يَكُنْ سَبَبًا لِلْوُجُوبِ الْمَوْسِعِ بِمَعْنَى أَنَّهُ عَلَامَةٌ عَلَى تَعَلُّقِ وَجُوبِ الْفِعْلِ
مُخَيَّرًا فِي أَجْزَاءِ زَمَانٍ مُقَدَّرٍ يَقَعُ أَدَاءُ فِي كُلِّ مِنْهَا كَالْتَّخْيِيرِ فِي الْمَفْعُولِ
مِنَ الْكُفَّارَةِ لَجَمِيعِهِ وَقْتُ الْأَدَاءِ، وَالسَّبَبُ الْجُزْءُ السَّابِقُ، وَلَا
تَنْعَكِسُ الشُّرُوعُ، وَمَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ قَضَاءُ بَعْدَهُ، وَبَعْضُ
الْحَنَفِيَّةِ أَنَّهُ الْأَخِيرُ فَنَفِي مَا قَبْلَهُ نُقِلَ يَسْقُطُ بِهِ الْفَرَضُ لَيْسَ مَعْرُوفًا
عِنْدَهُمْ، وَإِنَّمَا عَنِ الْكَرْخِيِّ إِذَا لَمْ يَبْقَ بِصِفَةِ التَّكْلِيفِ بَعْدَهُ
بِأَن يَمُوتَ أَوْ يُجِنَّ كَانَ نَفْلًا، وَالْكُلُّ بِلا مُوجِبٍ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ لَوْ
كَانَ الْأَوَّلُ سَبَبَ الْمَضِيْقِ، وَقَوْلُهُمْ تَتَقَرَّرُ السَّبَبِيَّةُ عَلَى مَا يَلِيهِ
الشُّرُوعُ فِيهِ مَا سَنَدَّ كُرُّ

مسئلة

الْوَاجِبُ بِالسَّبَبِ الْفِعْلُ عَيْنًا مُخَيَّرًا كَمَا قُلْنَا، وَالْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ
الْوَاجِبُ فِي كُلِّ جُزْءٍ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ مِنْهُ، وَمِنَ الْعَزْمِ عَلَيْهِ فِيمَا بَعْدَهُ
فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَلَمْ يَعْزَمْ عَصَى، وَعِنْدَ زُفَرٍ عَصَى بِالتَّأْخِيرِ عَنْ قَدْرِ
مَا يَسَعُ، وَدُفِعَ بِأَنَّ الْمُصَلِّيَ فِي الْجُزْءِ مُمْتَثِلٌ لِكَوْنِهِ مُصَلِّيًّا لَا آتِيًّا

بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ ، وَلَهُ دَفْعُهُ بِأَنْ لَا مُنَافَاةَ فَلْيَكُنْ لِيَكُونَ الصَّلَاةُ
أَحَدَهُمَا ، وَدَعْوَى التَّعْيِينِ مَحَلُّ النَّزَاعِ إِنَّمَا ذَلِكَ عِنْدَ التَّضْيِيقِ ، وَفِي الْبَدِيعِ
لَوْ كَانَ الْعَزْمُ بَدَلًا سَقَطَ بِهِ الْمُبْدَلُ كَسَائِرِ الْأَبْدَالِ وَالْجَوَابُ : مَنَعُ
الْمُلَازِمَةِ ، بَلِ الْإِلَازِمُ سُقُوطُ وَجُوبِهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، وَالْبَدَلِيَّةُ لَيْسَتْ
إِلَّا فِي هَذَا الْقَدْرِ ، بَلِ الْجَوَابُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْوَاجِبِ بِالْوَقْتِ ، وَلَا
تَعَلَّقَ لِوُجُوبِ الْعَزْمِ بِهِ بَلْ وَجُوبُ الْعَزْمِ عَلَى فِعْلٍ كُلِّ وَاجِبٍ مِنْ
أَحْكَامِ الْإِيمَانِ هَذَا ، وَلَا يَبْدُو أَنَّ مَذْهَبَ الْقَاضِي أَنَّ الْوَاجِبَ بِأَوَّلِ
الْوَقْتِ الصَّلَاةُ أَوِ الْعَزْمُ عَلَى فِعْلِهَا بَعْدَهُ فِيهِ كَمَا هُوَ الْمَقُولُ عَنِ الْمُتَكَلِّمِينَ ،
لَا أَنَّ كُلَّ جُزْءٍ يُلْزَمُ فِيهِ الْفِعْلُ أَوِ الْعَزْمُ الْمُسْتَلْزِمُ لِاسْتِصْحَابِ الْعَزْمِ
مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ إِلَى آخِرِهِ لِأَنَّهُ بَعِيدٌ

مسئلة

تَثَبُّتُ السَّبَبِيَّةُ لِوُجُوبِ الْأَدَاءِ بِأَوَّلِ الْوَقْتِ مُوسَمًا كَمَا ذَكَرْنَا
عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ ، بِخِلَافِ الْمَالِي فَيَثَبُّتُ بِالنِّصَابِ ، وَالرَّأْسِ أَوِ الْفِطْرِ
وَالَّذِينَ أَصْلُ الْوُجُوبِ ، وَتَأَخَّرَ وَجُوبُ الْأَدَاءِ بِدَلِيلِ السُّقُوطِ بِالتَّعْجِيلِ
وَهُوَ فَرَعُ سَبْقِ الْوُجُوبِ ، وَتَأَخَّرَ وَجُوبُ الْأَدَاءِ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ كَذَلِكَ
فِي الْبَدَنِيِّ أَيْضًا فَثَبَّتَ بِالْأَوَّلِ أَصْلُ الْوُجُوبِ فَيُعْتَبَرُ حَالُ الْمُكَلَّفِ
فِي الْآخِرِ مِنَ الْحَيْضِ وَالْبُلُوغِ وَالسَّفَرِ وَأَضْدَادِهَا ، فَلَوْ كَانَتْ طَاهِرَةً
أَوَّلَ الْوَقْتِ فَلَمْ تُصَلَّ حَتَّى حَاضَتْ آخِرَهُ لَا قَضَاءَ ، وَفِي قَلْبِهِ قَلْبُهُ

وَلَا يُنْكِرُونَ إِمَّا كَانَ أَدْعَاءُ الشَّافِعِيَّةِ لَكِنْ أَدْعَاؤُهُ غَيْرَ وَاقِعٍ بِدَلِيلِ
وُجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَى نَأْتِ كُلِّ الْوَقْتِ ، وَهُوَ فَرَعُ وَجُودِ الْوُجُوبِ ، وَلَا
أَعْتِبَارَ بِقَوْلِ مَنْ جَعَلَهُ آدَاءً مِنْهُمْ ، وَالْإِتِّفَاقُ عَلَى انْتِفَاءِ وَجُوبِ الْأَدَاءِ
عَلَيْهِ ، وَإِلَّا كَانَ الْوُجُوبُ مُطْلَقًا لَا مُوقَّتًا ، وَكَذَا صِحَّةُ صَوْمِ الْمُسَافِرِ
عَنِ الْفَرَضِ فَرَعُ الْوُجُوبِ عَلَيْهِ ، وَعَدَمُ إِيْمِهِ لَوْ مَاتَ بِلَا آدَاءٍ فِي
سَفَرِهِ ، وَصَرَّحُوا بِأَنْ لَا طَلَبَ فِي أَصْلِ الْوُجُوبِ ، بَلْ هُوَ بَجَرْدٍ أَعْتِبَارِ
مِنَ الشَّارِعِ أَنْ فِي ذِمَّتِهِ جَبْرًا الْفِعْلُ كَالشَّغْلِ بِالْدِّينِ ، وَهُوَ فِعْلٌ عِنْدَ
أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَدْ يُشْكِلُ الْمَذْهَبَانِ بِأَنَّ الْفِعْلَ بِلَا طَلَبٍ كَيْفَ يُسْقِطُ
الْوَاجِبَ ، وَهُوَ بِالطَّلَبِ ، وَالسَّقُوطُ بِتَقَدُّمِهِ ، وَقَصْدُ الْإِمْتِنَالِ بِالْعِلْمِ بِهِ ،
وَالشَّافِعِيَّةُ إِنْ أَرَادُوهُ فَكَذَلِكَ ، وَإِنْ دَخَلَهُ طَلَبٌ قُلْنَا لَا يُفْعَلُ
طَلَبُ فِعْلٍ بِلَا آدَائِهِ وَقَضَائِهِ لِأَنَّهُ إِمَّا مُطْلَقٌ عَنِ الْوَقْتِ وَهُوَ مَطْلُوبُ
الْآدَاءِ فِي الْعُمُرِ ، أَوْ مُقَيَّدٌ بِهِ فَهُوَ مَطْلُوبُ الْآدَاءِ فِيهِ مُخَيَّرًا فِي الْأَجْزَاءِ
وَهُوَ الْمَوْسَعُ ، ثُمَّ مُضَيَّقًا ، وَقَوْلُ الْحَنَفِيَّةِ يَتَضَيَّقُ عِنْدَ الشَّرُوعِ ، وَتَقَرُّرِ
السَّبَبِيَّةِ لِلَّذِي يَلِيهِ يَلْزَمُهُ كَوْنُ السَّبَبِ هُوَ الْمَعْرُوفُ لِلسَّبَبِ ، وَهُوَ
عَكْسُ وَضْعِهِ ، وَوَضْعُ الْعَلَامَةِ ، وَمُفَوَّتًا لِمَقْصُودِهَا ، وَبِهِ يَصِيرُ أَبَدًا
مِنَ الْمَذْهَبِ الْمَرْدُودِ أَنَّ التَّكْلِيفَ مَعَ الْفِعْلِ لِقَوْلِهِمْ إِنْ الطَّلَبُ لَمْ
يَسْبِقْهُ إِذْ لَا طَلَبَ فِي أَصْلِ الْوُجُوبِ كَمَا ذَكَرْنَا فَهُوَ السَّابِقُ ، وَالْوُجُوهُ
أَنْ مَا أُمُكِّنَ فِيهِ أَعْتِبَارُ وَجُوبِ الْآدَاءِ بِالسَّبَبِ مُوسَعًا أَعْتَبِرَ كَالَّذِينَ

لِلوَجَلِّ يَثْبُتُ بِالشُّغْلِ وَجُوبُ الْأَدَاءِ مُوسَعًا أَيْ مُخَيَّرًا إِلَى الْحُلُولِ ،
 أَوْ الطَّلَبِ بَعْدَهُ فَيَتَضَيَّقُ وَكَالتَّوْبِ الْمَطَّارِ إِلَى إِنْسَانٍ يَجِبُ كَذَلِكَ
 إِلَى طَلَبِ مَالِكِهِ ، وَمَالًا كَالزَّكَاةِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ فَإِنَّهُ لَوْ وَجَبَ الْأَدَاءُ
 بِمِلْكِ النَّصَابِ مُوسَعًا ، فَإِنَّمَا إِلَى الْحَوْلِ فَيَتَضَيَّقُ ، وَإِنَّمَا إِلَى آخِرِ الْعُمُرِ ،
 وَالْأَوَّلُ فَيَتَضَيَّقُ مُنْتَفِيًا لِأَنَّهُ بَعْدَ الْحَوْلِ عَلَى التَّرَاخِي عَلَى مَا اخْتَارُوهُ ،
 وَكَذَا الثَّانِي لِأَنَّ حَاصِلَهُ وَاجِبٌ مُوسَعٌ مِنْ حِينَ الْمِلْكِ إِلَى آخِرِ
 الْعُمُرِ فَيَضِيعُ مَعْنَى اشْتِرَاطِ الْحَوْلِ ، نَعَمْ يَتِمُّ عَلَى الْمُضَيَّقِ بِالْحَوْلِ
 وَالنَّصْرِفِ فَيَجِبُ أَنْ يُعْتَبَرَ فِيهِ إِقَامَةُ السَّبَبِ مُقَامَ الْوُجُوبِ شَرْعًا
 فِي حَقِّ التَّعْجِيلِ فَلَوْ لَمْ يُعَجَّلْ لَا يَتَحَقَّقُ هَذَا الْإِعْتِبَارُ ، أَوْ أَنَّهُ
 بِالْمُبَادَرَةِ الْمَأْذُونِ فِيهَا شَرْعًا إِلَى سَدِّ خُلَّةِ أَخِيهِ دَفَعَ عَنْهُ الطَّلَبُ أَنْ
 يَتَعَلَّقَ بِهِ شَرْعًا أَلْزَمَ ذَلِكَ الدَّلِيلُ وَكَذَا فِي مُسْتَعْرِقِ الْوَقْتِ يَوْمًا
 وَلَوْ أَرَادَ الْحَنْفِيَّةُ هَذَا لَمْ يَفْتَقِرُوا إِلَى آغْتِبَارِ شَيْءٍ يُسَمَّى بِالْوُجُوبِ ،
 وَلَا طَلَبٍ فِيهِ ، وَلَا تَكَلَّفَ كَلَامٍ زَائِدٍ ، وَلَا يَسْتَقِيمُ مَا ذَكَرُوا إِلَّا
 عَلَى ذَلِكَ

مسئلة

الأداء فعل الواجب في وقته المُقَيَّدِ بِهِ شَرْعًا الْعُمُرُ وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ
 تَسَاهُلٌ ، بَلْ ابْتِدَاؤُهُ فِي غَيْرِ الْعُمُرِ كَالْتَّخْرِيمَةِ لِلْحَنْفِيَّةِ ، وَرَكْعَةٍ لِلشَّافِعِيَّةِ .
 وَالْإِعَادَةُ فِعْلٌ مِثْلُهُ فِيهِ نَحْلُلُ غَيْرَ الْفَسَادِ ، وَعَدَمَ حَقِّهِ الشَّرْوعِ ،

وَالْقَضَاءُ عَلَى أَنَّهُ بِسَبَبِهِ فَعَلَهُ بَعْدَهُ ، فَقَعِلُ مِنْهُ بَعْدَهُ خَارِجٌ كَفَعِلِ غَيْرِ
 الْمُقَيَّدِ مِنَ الشَّيْءِ ، وَالْمُقَيَّدُ كَصَلَاةِ الْكُسُوفِ ، وَمَنْ يُحَقِّقِ الْقَضَاءُ فِي
 غَيْرِ الْوَاجِبِ يُبَدِّلُ الْوَاجِبَ بِالْعِبَادَةِ ، فَتَسْمِيَةُ الْحَجِّ بَعْدَ الْفَاسِدِ قَضَاءً
 مَجَازٌ ، وَتَضْيِيقُهُ بِالشَّرُوعِ لَا يُوجِبُهُ كَالصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ بَعْدَ إِفْسَادِهَا ،
 وَالتَّزَامُ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهَا قَضَاءٌ بَعِيدٌ إِذْ لَا يُنَوَى ، وَبَعْضُهُمْ إِعَادَةٌ ،
 وَأُسْتَبْعَادُ قَوْلِ الْقَاضِي فِيمَنْ أُخِّرَ عَنْ جُزْءٍ مِنْهُ مَعَ ظَنِّ مَوْتِهِ قَبْلَهُ
 حَتَّى أَتَمَّ اتِّفَاقًا إِنَّهُ قَضَاءٌ إِنْ أَرَادَ نِيَّةَ الْقَضَاءِ ، وَإِلَّا فَلَفْظِيٌّ ، وَتَعْرِيفُهُ
 بِفَعْلٍ مِنْهُ إِنَّمَا يَتَجَّهُ عَلَى أَنَّهُ بِأَخَرٍ ، وَأُخْتَلَفَ فِيهِ بِمِثْلِ مَعْقُولٍ
 فَأَكْثَرُ الْأَصُولِيِّينَ بِأَمْرِ آخَرٍ ، وَالْمُخْتَارُ لِلْحَنَفِيَّةِ بِهِ لِلَّ كَثَرِ الْقَطْعِ
 بَعْدَ اقْتِضَاءِ صَوْمِ يَوْمِ الْخَمِيسِ صَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَإِلَّا كَانَا سَوَاءً . وَالْجَوَابُ
 مُقْتَضَاهُ أَمْرَانِ: التَّزَامُ الصَّوْمِ ، وَكَوْنُهُ فِيهِ فَإِذَا عَجَزَ عَنِ الثَّانِي لِفَوَاتِهِ
 بَقِيَ اقْتِضَاؤُهُ الصَّوْمَ لَا فِي الْجُمُعَةِ وَلَا غَيْرِهَا ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ مَا ذَكَرَ لَوْ
 اقْتِضَاهُ فِي مُعَيَّنٍ ؟ نَعَمْ لَوْ اقْتَضَى فَوَاتُهُ ظُهُورُ بُطْلَانِ مَصْلَحَةِ الْوَاجِبِ
 وَمَمْسَدَتِهِ سَقَطَ الْمُعَارِضُ الرَّاجِحُ ، وَهُوَ بَعِيدٌ ، إِذْ عَقْلِيَّةٌ حُسْنِ الصَّلَاةِ
 وَمَصْلَحَتُهَا بَعْدَ الْوَقْتِ كَقَبْلِهِ ، وَغَايَةُ تَقْيِيدِهِ بِهِ لِرِيزَادَةِ الْمَصْلَحَةِ فِيهِ .
 وَقَوْلُهُمْ : لَوْ لَمْ يَكُنْ قَيْدًا فِيهِ دَاخِلًا فِي الْأُمُورِ بِهِ جَازَ تَقْدِيمُهُ مُنْذَرُغٌ
 بِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْوَاجِبِ ، وَلَا وَاجِبَ قَبْلَ التَّعَلُّقِ ، ثُمَّ قِيلَ تَمَرُّهُ
 فِي الصِّيَامِ الْمُنْذُورِ الْمُعَيَّنِ يَجِبُ قَضَاؤُهُ عَلَى الثَّانِي ، وَلَا عَلَى الْأَوَّلِ . وَقِيلَ

القضاء أُنْفَقَ فَلَا تَمَرَّةَ ، وَيُطَالَبُونَ بِالْأَمْرِ الْجَدِيدِ ، وَلَوْ قِيلَ بِسَبَبِ
آخَرَ شَمِلَ الْقِيَاسَ فَيُمْكِنُ عَلَى الصَّلَاةِ ، وَتَوْقُضَ بِنَدَرٍ أُغْتِكَافِ
رَمَضَانَ إِذَا لَمْ يَغْتَكِفْهُ يَجِبُ بِصَوْمِ جَدِيدِهِ ، وَلَمْ يُوجِبْهُ فَكَانَ بَغْيُهُ
وَيَبْطُلُ كَأَبَى يُوسُفَ وَالْحَسَنَ . أُجِيبَ بِأَنَّهُ مُوجِبٌ أُمْتِنَعَ فِي خُصُوصِ
ذَلِكَ فَعِنْدَ عَدَمِهِ ظَهَرَ أَثَرُهُ ، وَلَزِمَ أَنْ لَا يَقْضَى فِي رَمَضَانَ آخَرَ ، وَلَا
وَاجِبٌ سِوَى قَضَاءِ الْأَوَّلِ لِلْخَلْفِيَّةِ .

تذنيب

قَسَمَ الْحَنَفِيَّةُ الْأَدَاءَ مُعَمَّيْنِ فِي الْمَعْمَلَاتِ إِلَى كَامِلٍ كَالصَّلَاةِ
بِجَمَاعَةٍ ، وَقَاصِرٍ كَالْمَكْتُوبَةِ مُنْفَرِدًا ، وَمَا فِي مَعْنَى الْقَضَاءِ كَفِعْلِ
الْآخِرِ بَعْدَ فَرَاعِ الْإِمَامِ ، وَلِذَا لَا يَقْرَأُ فِيهِ ، وَلَا يَسْجُدُ لِسَهْوِهِ ، وَلَا
يَتَغَيَّرُ فَرْضُهُ بِنِيَّةِ الْإِقَامَةِ ، وَفِي حُقُوقِ الْعِبَادِ رَدُّ عَيْنِ الْمَغْضُوبِ
سَالِمًا ، وَرَدُّهُ مَشْغُولًا بِجِنَايَةٍ ، وَتَسْلِيمُ عَبْدٍ غَيْرِهِ الْمُسَمَّى مَهْرًا بَعْدَ
شِرَائِهِ فَتَجَبَّرُ عَلَيْهِ ، وَيُسَمَّى الْقَضَاءُ لِأَنَّهُ بَعْدَ الشَّرَاءِ مَلَكَهُ حَتَّى نَقَدَ
عَقْبَهُ مِنْهُ لَا مِنْهَا . وَالْقَضَاءُ إِلَى مَا يَمْلِكُ مَعْقُولٌ ، وَغَيْرُ مَعْقُولٍ كَالصَّوْمِ
لِلصَّوْمِ وَالْفِدْيَةِ لَهُ ، وَمَا يُشَبِّهُ الْأَدَاءَ كَقَضَاءِ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ فِي
الرُّكُوعِ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ ، وَفِي حُقُوقِ الْعِبَادِ ضَمَانُ الْمَغْضُوبِ بِالْمِثْلِ
صُورَةً ، ثُمَّ مَعْنَى بِالْقِيَمَةِ لِمَجْزَرٍ ، وَبَغْيٍ مَعْقُولٍ ضَمَانُ النَّفْسِ ،
وَالْأَطْرَافِ بِالْمَالِ فِي الْخَطَا ، وَإِعْطَاءُ قِيَمَةِ عَبْدٍ سَمَاءً مَهْرًا بِغَيْرِ عَيْنِهِ حَتَّى

أُجْبِرَتْ عَلَيْهَا ، وَإِنْ كَانَتْ قَضَاءً لِسَبِّهِ بِالْأَدَاءِ لِمُزَاحَمَتِهَا الْمُسَمَّى ، إِذَا
لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهَا ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَعَنْ سَبِّ الْمُمَاثِلِ صُورَةً قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
فِي مَنْ قَطَعَ ، ثُمَّ قَتَلَ عَمْدًا قَبْلَ الْبُرءِ لِلْوَلِيِّ كَذَلِكَ خِلَافًا لِهَمَّا بِنَاءٍ
عَلَى أَنَّهَا وَاحِدَةٌ لِأَنَّ الْقَتْلَ ظَهَرَ أَنَّهُ قَصْدُهُ بِالْقَطْعِ ، وَجِنَايَتَانِ عِنْدَهُ ،
وَمَا ذَكَرْنَا لَيْسَ بِإِلْزَامٍ ، وَعَنْهُ قَالَ لَا يَضْمَنُ الْمَثْلِيُّ بِالْقِيَمَةِ إِذَا
أَقْطَعَ الْمِثْلُ إِلَّا يَوْمَ الْخُصُومَةِ لِأَنَّ التَّضْيِيقَ بِالْقَضَاءِ ، فَعِنْدَهُ يَتَحَقَّقُ
الْعَجْزُ بِخِلَافِ الْقِيَمِيِّ لِأَنَّ وَجُوبَ قِيَمَتِهِ بِأَصْلِ السَّبِّ فَيُعْتَبَرُ يَوْمَ
الْعُصْبِ ، وَلَئِنْ يُوسَفَ يَوْمَ الْعُصْبِ لِأَنَّهُ لَمَّا التَّحَقَّقَ بِمَا لَا مِثْلَ لَهُ
بِالْإِقْطَاعِ وَجَبَ الْخَلْفُ ، وَوُجُوبُهُ بِسَبِّ الْأَصْلِ ، وَهُوَ الْعُصْبُ . وَمَحْكَمُ
الْقِيَمَةِ لِلْعَجْزِ ، وَهُوَ بِالْإِقْطَاعِ فَيُعْتَبَرُ يَوْمُهُ ، وَاتَّفَقُوا أَنَّ بَيْنَ الْإِلَافِ الْمَنَافِعِ
لِأَمَانِ لَعَدَمِ الْمِثْلِ الْقَاصِرِ ، وَالِاتِّفَاقُ عَلَى نَفْيِ الْقَضَاءِ بِالْكَامِلِ لَوُوقَعِ
كَالْحُجْرِ عَلَى كَمِّيَّاتٍ مُتَسَاوِيَةٍ ، وَوَرُودُ الْعَقْدِ عَلَيْهَا لِتَحَقُّقِ الْحَاجَةِ ، وَلَمْ
يَنْتَحِصِرْ دَفْعُهَا فِي التَّضْمِينِ بَلِ الضَّرْبُ وَالْحَبْسُ أَدْفَعُ ، وَلَا الْقِصَاصُ يَقْتُلُ
الْمُسْتَحَقَّ عَلَيْهِ ، وَلَا مِلْكُ النِّكَاحِ بِشَهَادَةِ الطَّلَاقِ بَعْدَ الدُّخُولِ إِذَا
رَجَعُوا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ فِيهِمَا لِأَنَّ الدِّيَّةَ وَمَهْرَ الْمِثْلِ لَا يُمَازِلَانِهِمَا ، وَالتَّقْوَمُ
شَرْعِيٌّ لِلزَّجْرِ أَوْ الْجَبْرِ وَالْخَطَرِ لَا لِلتَّقْوَمِ الْمَالِيِّ

القسم الثاني

كَوْنُ الْوَقْتِ سَبَبًا لِلْوُجُوبِ مُسَاوِيًا لِلْوَاجِبِ ، وَكُلُّ مُؤَقَّتٍ

فَالْوَقْتُ شَرْطُ أَدَائِهِ ، وَيُسْمَوْنُهُ مَعْيَارًا ، وَهُوَ رَمَضَانُ عَيْنَ شَرْعًا
لِفَرَضِ الصَّوْمِ ، فَأَنْتَفَى شَرْعِيَّةُ غَيْرِهِ مِنَ الصَّيَامِ فِيهِ فَلَمْ يَشْرُطُوا
نِيَّةَ التَّعْيِينِ فَأَصِيبَ بِنِيَّةٍ مُبَايَنَةٍ كَالنَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ بِنَاءً عَلَى لَفْوِ
الْجُمَةِ فَيَبْقَى الْمُطْلَقُ ، وَبِهِ يُصَابُ كَالْأَخَصِّ زَيْدٍ يُصَابُ بِالْأَعْمِ إِنْسَانُ
وَالْجُمُورُ عَلَى تَقْيِيهِ وَهُوَ الْحَقُّ ، لِأَنَّ نَفْيَ شَرْعِيَّةِ غَيْرِهِ إِتِمَامًا يُوجِبُ
نَفْيَ صِحَّتِهِ إِذَا نَوَاهُ ، وَنَفْيَ صِحَّةِ مَا نَوَاهُ مِنَ الْغَيْرِ لَا يُوجِبُ وَجُودَ نِيَّةٍ
مَا يَصِحُّ ، وَهُوَ يُنَادِي : لَمْ أُرِدْهُ بَلْ لَوْ ثَبَتَ كَانَ جَبْرًا ، وَإِصَابَةَ
الْأَخَصِّ بِالْأَعْمِ بِإِرَادَتِهِ بِهِ ، وَقَوْلُ لَوْ أَرَادَ نِيَّةَ صَوْمِ الْفَرَضِ
لِلصَّوْمِ صَحٌّ لِأَنَّهُ أَرَادَهُ ، وَارْتَفَعَ الْخِلَافُ ، وَأَمَّا كَوْنُ التَّعْيِينِ يُوجِبُ
الْإِصَابَةَ بِلَا نِيَّةٍ كَرِوَايَةٍ عَنْ زُفَرٍ فَجَبَّ ، وَأَسْتَشْنَى أَبُو حَنِيفَةَ نِيَّةَ
السَّافِرِ غَيْرَهُ يَقَعُ عَنِ الْغَيْرِ لِإِثْبَاتِ الشَّارِعِ التَّرَخُّصَ لَهُ ، وَهُوَ فِي الْمَلِ
إِلَى الْأَخْفِ وَهُوَ صَوْمُ الْوَاجِبِ الْغَايِرِ ، وَعَلَى هَذَا يَقَعُ بِنِيَّةِ النَّفْلِ
عَنْ رَمَضَانَ ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْهُ ، وَلِأَنَّ انْتِفَاءَ غَيْرِهِ حُكْمُ التَّعْيِينِ ،
وَلَا تَعْيِينَ عَلَيْهِ كَشَعْبَانَ فَيَصِحُّ نَفْلُهُ ، وَهُوَ رِوَايَةٌ ، وَهُوَ مَغْلَطَةٌ لِأَنَّ
التَّعْيِينَ عَلَيْهِ لَيْسَ تَعْيِينَ الْوَقْتِ لِيَنْدَرِجَ فِيهِ ، وَيَنْتَفِي بِانْتِفَائِهِ بَلْ
مَعْنَاهُ فِي حَقِّهِ الزَّمَانُ صَوْمُ الْوَقْتِ ، وَعَدَمُهُ يَصْدُقُ بِتَجْوِيزِ الْفِطْرِ وَتَعْيِينِ
الْوَقْتِ أَنْ لَا يَصِحَّ فِيهِ صَوْمٌ آخَرُ ، فَجَازَ اجْتِمَاعُ عَدَمِ التَّعْيِينِ عَلَيْهِ
بِتَجْوِيزِ الْفِطْرِ مَعَ تَعْيِينِ الْوَقْتِ بِأَنْ لَا يَصِحَّ فِيهِ صَوْمٌ غَيْرُهُ لَوْ صَامَهُ

فَلَمْ يَلْزَمْ مِنْ نَفْيِ التَّعْيِينِ عَلَيْهِ نَفْيُ تَعْيِينِ الْوَقْتِ ، وَحُتِقَ فِي الْمَرِيضِ
تَقْصِيلُ بَيْنِ أَنْ يَضُرَّهُ ، فَتَعَلَّقَ الرُّخْصَةُ بِخَوْفِ الزِّيَادَةِ فَكَالْمُسَافِرِ
وَأَنْ لَا كَفْسَادَ الْهَضْمِ فَبِحَقِيقَتِهَا فَيَقَعُ عَنْ فَرَضِ الْوَقْتِ

القسم الثالث

مَعْيَارُهُ لَا سَبَبُ كَالنَّذْرِ الْمَعْيَنِ ، فَإِذَا رَجُحُ الطُّلُقِ وَالْكَفَّارَةِ وَالْقَضَاءِ
فِيهِ غَيْرُ صَحِيحٍ ، لِأَنَّ الْأَمْرَ فِيهَا مُطْلَقٌ لَا مُقَيَّدٌ بِالْوَقْتِ فَلَا يُشْتَرَطُ
نِيَّةُ التَّعْيِينِ لِلتَّعْيِينِ شَرْعًا بِخِلَافِ مَا أَدْرَجُوهُ

القسم الرابع

دُوشَبَهَيْنِ بِالْمَعْيَارِ ، وَالظَّرْفِ وَقْتُ الْحَجِّ لَا يَسَعُ فِي عَامٍ سِوَى
وَاحِدٍ وَلَا يَسْتَفْرِقُ فَعَلُهُ وَقْتُهُ ، وَالْخِلَافُ فِي تَعْيِينِهِ مِنْ أَوَّلِ سِنِي
الْإِمْكَانِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ ابْتِدَائِيًّا لِلِإِحْتِيَاطِ عِنْدَهُ ،
لِأَنَّ الْمَوْتَ فِي سَنَةٍ غَيْرُ نَادِرٍ قِيَأْتُمْ ، وَإِلَّا فَمُوجِبُهُ مُطْلَقٌ ، وَلِذَا عِنْدَهُ
اتَّفَقَ عَلَى أَنَّهُ لَوْ فُئِلَ بَعْدَهُ وَقَعَ آدَاءُ ، وَتَأْدَى فَرَضُهُ بِإِطْلَاقِ النَّبِيِّ
لِظَاهِرِ الْحَالِ لَا مِنْ حُكْمِ الْإِشْكَالِ ، وَلِذَا يَقَعُ عَنِ التَّفَلُّ إِذَا نَوَاهُ
لِإِنْتِفَاءِ الظَّاهِرِ ، وَقَدْ يُبْنِيَانِ عَلَى الشَّهْبَيْنِ ، فَأَلَّوْا لِشَبَهِ الْمَعْيَارِ ،
وَالْتَفَلُّ لِلظَّرْفِ ، وَلَا يَخْفَى عَدَمُ وَرُودِ الدَّلِيلِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَالِ
عَلَى الدَّعْوَى تَأْدِيهِ بِنِيَّةِ الْمُطْلَقِ ، وَإِنَّمَا يَسْتَلْزِمُ حُكْمَ الْخَارِجِ عَلَيْهِ
بِأَنَّهُ نَوَى الْفَرْضَ لَا سَقُوطَهُ عَنْهُ عِنْدَ اللَّهِ إِذَا نَوَى الْحَجَّ مُطْلَقًا فِي الْوَاقِعِ .

مبحث الواجب المخير

مسئلة

الْأَمْرُ بِوَاحِدٍ مِنْ أُمُورٍ مَعْلُومَةٍ صَحِيحٌ كِخْصَالِ الْكُفَّارَةِ ، وَقِيلَ
أَمْرٌ بِالْجَمِيعِ ، وَيَسْقُطُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ ، وَقِيلَ بِوَاحِدٍ مُعَيَّنٍ عِنْدَهُ تَعَالَى ،
وَهُوَ مَا يَفْعَلُهُ كُلٌّ فَيَخْتَلِفُ ، وَقِيلَ لَا يَخْتَلِفُ وَيَسْقُطُ بِهِ وَبِغَيْرِهِ ،
وَقُلُ الْجَمِيعِ عَلَى الْبَدَلِ لَا يُعْرَفُ وَلَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُخْتَارَ .
لَنَا الْقَطْعُ بِصِحَّةِ أُوجِبْتُ أَحَدَ هَذِهِ فَإِنَّهُ لَا يُوجِبُ جِهَالَةَ مَانِعَةٍ مِنَ
الِامْتِنَالِ لِحُصُولِ التَّعْيِينِ بِالْفِعْلِ ، وَتَعَلَّقُ عَلَيْهِ تَعَالَى بِمَا يَفْعَلُ كُلٌّ
لَا يُوجِبُهُ عَيْنًا عَلَى فَاعِلِهِ بَلْ مَا يَسْقُطُ ، وَلَا يُلْزَمُ اتِّحَادُ الْوَاجِبِ
وَالْمُخِيرِ فِيهِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرَكِّ ، لِأَنَّ الْوَاجِبَ الْمُبْهَمَ لَا عَلَى مَعْنَى بَشَرُطِ
الِإِبْهَامِ لَا يُسَيِّئُهُ الْمَوْجِبُ ، فَلِذَا سَقَطَ بِالْمُعَيَّنِ لِتَضَمُّنِهِ مَفْهُومَ الْوَاحِدِ .

مسئلة

الْوَاجِبُ عَلَى الْكِفَايَةِ عَلَى الْكُلِّ ، وَيَسْقُطُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ ، وَقِيلَ
عَلَى الْبَعْضِ . لَنَا إِنَّمَا الْكُلُّ بَتَرَكِهِ . قَالُوا سَقَطَ بِفِعْلِ الْبَعْضِ . قُلْنَا لِأَنَّ
الْمَقْصُودَ وَجُودَ الْفِعْلِ لَا ابْتِلَاءَ كُلِّ مُكَلَّفٍ كَسَقُوطِ مَا عَلَى زَيْدٍ بِفِعْلِ
عَمْرٍو . قَالُوا أَمْرٌ وَاحِدٌ مُبْهَمٌ كَبِوَاحِدٍ مُبْهَمٍ . أُجِيبَ بِأَنَّ الْفَرْقَ بِأَنَّ
إِنَّمَا مُبْهَمٌ غَيْرُ مَعْقُولٍ قِيلَ مَذْهَبُهُمْ إِنَّمَا الْكُلُّ لَكِنْ قَوْلُ قَائِلِهِ

مسئلة

يَجُوزُ تَحْرِيمُ أَحَدِ أَشْيَاءِ كَأَجَابِهِ فَلَهُ فِعْلُهَا إِلَّا وَاحِدًا لَا جَمْعًا
فِعْلًا ، وَفِيهَا مَا تَقَدَّمَ فَتَفْرِيعُ تَحْرِيمِ الْكُلِّ فِي قَوْلِهِ لِرُجُوعِهِ
إِحْدَا كُنَّ طَالِقٌ مُنَاقِضَةٌ لِهَذَا الْأَصْلِ ، بِخِلَافِ الْأَشْتِبَاهِ حَرُمَتِ الزَّوْجَةُ
لَاخْتِمَالِهَا الْمُحَرَّمَةَ اخْتِيَاطًا ، وَلَا آخِثَالٍ فِي الْوَاحِدَةِ الْمَوْطُوءَةِ هُنَا لِأَنَّ
مُوجِبَهُ تَوَكُّ وَاحِدَةٍ وَقَدْ ضَلَّ إِلَّا أَنْ يُعَيَّنَ ، وَيَنْسَى فَكَالِاشْتِبَاهِ .

مسئلة

لَا يَجُوزُ فِي الْوَاحِدِ بِالشَّخْصِ وَالْجِهَةِ وَجُوبُهُ ، وَحُرْمَتُهُ بِإِطْبَاقِ
مَا نَبِي تَكْلِيفِ الْحَالِ ، وَبَعْضِ الْمُجِيرِينَ لِتَضَمُّنِهِ الْحُكْمَ بِجَوَازِ
التَّرَكِّ وَعَدَمِهِ ، وَيَجُوزُ فِي ذِي الْجِهَتَيْنِ كَالصَّلَاةِ فِي الْمَغْصُوبَةِ عِنْدَ
الْجُمْهُورِ خِلَافًا لِأَحَدٍ وَأَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْجُبَائِيَّ فَلَا تَصِحُّ فَلَا يَسْقُطُ
الطَّلَبُ ، وَلِلْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ لَا تَصِحُّ وَيَسْقُطُ لَنَا الْقَطْعُ فِيمَنْ أَمَرَ
بِخِيَاطَةٍ لَا فِي مَكَانٍ كَذَا فَخَاطَهُ فِيهِ أَنَّهُ مُطِيعٌ عَاصٍ لِلْجِهَتَيْنِ ، وَلَا
لَوْ أَمْتَنَعَ فَلِاتِّحَادِ الْمُتَعَلِّقِ ، وَالْقَطْعُ بِالتَّعَدُّدِ ، فَإِنَّ مُتَعَلِّقَ الْأَمْرِ الصَّلَاةِ
وَالنَّهْيِ النَّصْبُ جَمْعُهُمَا مَعَ إِمْكَانِ الْإِنْفِكَالِ ، وَأَيْضًا لَوْ أَمْتَنَعَ أَمْتَنَعَ
صِحَّةُ صَوْمٍ مَكْرُوهٍ وَصَّلَاةٍ ، وَدَفَعُهُ بِاتِّحَادِ مُتَعَلِّقِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ هُنَا وَهُوَ
الْكُونُ فِي الْحَيْزِ ، بِخِلَافِ الْمَكْرُوهِ ، فَإِنْ فُرِضَ كَذَلِكَ مَنَعَ صِحَّةُ

وَالْأَلَمْ يُفْذَ يُنَاقِضُ جَوَابَهُمَا الْآتِي ، بَلْ لَيْسَ فِيهَا تَحْتَمُّ مَنَعٌ فَلَا يُنَافِي
الصَّحَّةَ ، فَاَلَمْ يَنْعُ خُصُوصُ تَضَادِّ لَاطْلَقَهُ ، وَالْإِسْتِدْلَالُ لَوْ لَمْ تَصِحَّ
لَمْ يَسْقُطْ وَهُوَ مُنْتَفٍ لِلْإِجْمَاعِ السَّابِقِ دُفِعَ بِمَنَعِ حُجَّةِ قَهْلِهِ قَالُوا لَوْ
تَحْتَ كَانَ مَعَ اتِّحَادِ الْمُتَعَلِّقِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ حَرَكَاتٍ وَسَكَنَاتٍ وَهَمَا شَغْلُ
خَيْرٍ وَشَغْلُهُ الْغَضَبُ أَجِيبَ بِأَنَّهُ بِجِهَتَيْنِ فَيَوْمَرُ بِهِ بِإِعْتِبَارِ أَذَى
مَلَاةٍ وَيُنْهَى عَنْهُ لِأَنَّهُ غَضَبٌ ، وَأُلْزِمَ حُجَّةُ صَوْمِ الْعِيدِ وَالْجَوَابُ :
بِتَخْصِصِ الدَّعْوَى بِمَا يُمَكِّنُ فِيهِ أَنْفِكَ كُهُمَا ، وَبِأَنَّ نَهْيَ التَّحْرِيمِ
نُصِرَفُ إِلَى الْعَيْنِ إِلَّا لِلدَّلِيلِ ، وَقَدْ وَجِدَتْ إِطْلَاقَاتُ فِي الصَّلَاةِ
وَأُجِبَتْهُ نِجَارِجٍ ، وَإِجْمَاعٌ غَيْرِ أَحْمَدَ لَا فِي الصَّوْمِ ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ ،
وَلِأَنَّ مَنَاسِكَ الْمَصْلَحَةِ وَالْمُفْسَدَةِ مُتَعَدِّدٌ ، بِخِلَافِ صَوْمِ الْعِيدِ ، وَقَدْ يُمْنَعُ
بَلِ الشَّغْلُ مَنَشُوءُهُمَا . هَذَا ، فَأَمَّا الْخُرُوجُ بَعْدَ تَوَسُّطِهَا فَيَقْهَى لَا أَصْلِي ،
وَهُوَ وَجُوبُهُ قَطُّ ، وَاسْتِبْعَادُ اسْتِصْحَابِ الْعِصِيَةِ لِلْإِمَامِ إِذْ لَا نَهْيَ عَنْهُ
وَيُؤْتَاهَا بِلَا نَهْيٍ كَقَوْلِهِ تَمْنُوعٌ ، وَأَدْعَاةُ جِهَتِي التَّفْرِيعِ وَالنَّصْبِ
فَيَتَعَلَّقَانِ بِهِ يَلْزَمُهُ عَدَمُ إِمْكَانِ الْإِمْتِنَالِ فَتَكْلِيفٌ بِالْمَحَالِّ ، بِخِلَافِ
مَلَاةِ الْغَضَبِ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ

مسئلة

أُخْتَلِفَ فِي لَفْظِ الْمَأْمُورِ بِهِ فِي الْمَذْذُوبِ قِيلَ عَنِ الْحَقِّقِينَ حَقِيقَةٌ ،
وَالْجَنَفِيَّةُ وَجَمْعٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ حَجَازٌ ، وَيَجِبُ كَوْنُ مُرَادِ الْمُشْتَبِ أَنْ

الصَّيْغَةَ فِي النَّدْبِ يُطْلَقُ عَلَيْهَا لَفْظُ أَمْرٍ حَقِيقَةٍ بِنَاءً عَلَى عُرْفِ النُّحَاةِ
 فِي أَنَّ الْأَمْرَ لِلصَّيْغَةِ الْمُقَابِلَةِ لِصَيْغَةِ الْمَاضِي وَأَخِيهِ مُسْتَعْمَلَةٍ فِي الْإِجَابِ
 أَوْ غَيْرِهِ فَتُعَلِّقُهُ الْمُنْدُوبُ بِمَأْمُورٍ بِهِ حَقِيقَةً ، وَالنَّافِي عَلَى مَا ثَبَتَ أَنَّ
 الْأَمْرَ خَاصٌّ فِي الْوُجُوبِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ فِي الصَّيْغَةِ ، وَهُوَ أَوْجُهُ لِابْتِنَائِهِ عَلَى
 الثَّابِتِ لُغَةً ، وَابْتِنَاءِ الْأَوَّلِ عَلَى الْأَصْطِلَاحِ ، وَاسْتِدْلَالُ الْمُشَبِّهِ بِاجْتِمَاعِ
 أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى اتِّسَامِ الْأَمْرِ إِلَى أَمْرِ إِجَابٍ وَأَمْرِ نَدْبٍ إِنَّمَا يَصِحُّ
 عَلَى إِرَادَةِ أَهْلِ الْأَصْطِلَاحِ مِنَ النُّحَاةِ لِأَنَّ مَا ثَبَتَ مِنْ أَنَّ الْأَمْرَ خَاصٌّ
 فِي الْوُجُوبِ حُكْمُ اللُّغَةِ كَاسْتِدْلَالِهِمْ بِأَنَّ فِعْلَهُ طَاعَةٌ ، وَهِيَ فِعْلُ الْمَأْمُورِ
 بِهِ أَيْ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ لَفْظُ الْمَأْمُورِ فِي الْأَصْطِلَاحِ ، وَإِلَّا قَعِنُ النَّزَاعَ مَعَ أَنَّهُ
 عَلَى تَقْدِيرِ اصْطِلَاحٍ فِي الطَّاعَةِ ، وَهُوَ مُنْتَفٍ لِلْقَطْعِ بِعَدَمِ تَسْمِيَةِ فِعْلِ
 الْمُهْدَدِ عَلَيْهِ طَاعَةً لِأَحَدٍ ، وَإِلَّا فَإِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى أَنَّ الصَّيْغَةَ حَقِيقَةً فِي
 النَّدْبِ مُشْتَرَكًا أَوْ خَاصًّا ، وَهُمْ يَنْفَوْنَهُ ، فَاسْتِدْلَالُ النَّافِي بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ
 مَأْمُورًا أَيْ حَقِيقَةً لَكَانَ تَرْكُهُ مَعْصِيَةً ، وَلَمَّا صَحَّ لَوْ لَا أَنَّ أَشَقُّ
 عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَالِكِ زِيَادَةٌ وَتَأْوِيلُهُ بِحَمْلِهِ عَلَى قِسْمٍ خَاصٍّ
 هُوَ أَمْرُ الْإِجَابِ بِلَا دَلِيلٍ ، وَقَوْلُهُمْ لِذَلِيلِنَا ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ ، وَمِثْلُ
 هَذِهِ فِي اللَّفْظِيَّةِ الْخِلَافُ فِي أَنَّ الْمُنْدُوبَ مُكَلَّفٌ بِهِ ، وَالصَّحِيحُ عَدَمُهُ
 خِلَافًا لِلْإِسْتِزَادِ لِدَفْعِ بُعْدِهِ بِأَنَّ الْمُرَادَ إِجَابُ اعْتِقَادِهِ إِلَّا أَنَّ الْمُبَاحَ
 حِينَئِذٍ تَكْلِيفٌ ، وَبِهِ قَالَ أَيْضًا وَمِثْلُهُمَا الْمَكْرُوهُ مِنْهُ أَيْ اصْطِلَاحًا

حَقِيقَةً بَحَازًا لَعَةً ، وَأَنَّهُ لَيْسَ تَكْلِيفًا ، وَفِيهَا مَا فِيهَا ، وَالْمُرَادُ تَنْزِيهَا
وَيُطْلَقُ عَلَى الْحَرَامِ وَخِلَافِ الْأَوَّلَى بِمَا لَا صِغَةَ فِيهِ ، وَإِلَّا فَالتَّنْزِيهِيةُ
مَرْجِعُهَا إِلَيْهِ ، وَكَذَا يُطْلَقُ الْمُبَاحُ عَلَى مُتَعَلِّقِ الْأَصْلِيَّةِ كَمَا عَلَى مُتَعَلِّقِ
خِطَابِ الشَّارِعِ تَخْيِيرًا ، وَكِلَاهُمَا بَعْدَ الشَّرْعِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ . أَمَّا الْمُعْتَرِلةُ
فَأَعْمٌ مِنْ ذَلِكَ وَالْعَقْلِيَّةُ ، وَأَمَّا مَنْ جَعَلَهُ خِلَافًا فِي أَنَّ لَفْظَ الْمُبَاحِ هَلْ
يُطْلَقُ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَلَا حَاصِلَ لَهُ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ
الشَّارِعَ فَلَا يَعْرِفُ لَهُ أَصْطِلَاحٌ فِي الْمُبَاحِ ، أَوْ أَهْلُ الْأَصْطِلَاحِ الْفَقْهِيُّ
فَلَا خِلَافَ بُرْهَانِيًّا ، وَيُرَادُفُ الْمُبَاحَ الْجَائِزُ ، وَيَزِيدُ بِإِطْلَاقِهِ عَلَى مَا لَا
يَمْتَنِعُ شَرْعًا وَلَوْ وَاجِبًا وَمَكْرُوهًا ، وَعَقْلًا وَاجِبًا ، أَوْ رَاجِحًا ، أَوْ
قِسْمِيَّةً كَمَا يُقَالُ الْمَشْكُوكُ عَلَى الْمَوْهُومِ .

مسئلة

نَحْنُ الْكَعْبِيُّ الْمُبَاحُ خِلَافًا لِلْجُمْهُورِ لِأَنَّهُ تَرَكَ حَرَامًا وَتَرَكَهُ
وَاجِبًا ، وَلَوْ وَاجِبًا مُخَيَّرًا ، فَاذْفَعْ مَنَعُ تَعْيُنِ الْمُبَاحِ لِلتَّرْكِ لِحَوَازِهِ
بِوَاجِبٍ ، وَيُورَدُ لَيْسَ تَرَكَهُ عَيْنَ فِعْلِ الْمُبَاحِ ، وَأَجَابَ بِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ
الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ وَأُورِدَ أَنَّهُ مُصَادِمَةٌ الْإِجْمَاعِ عَلَى انْقِسَامِ
الْفِعْلِ إِلَيْهِ وَبَاقِيهَا ، فَأَجَابَ بِوُجُوبِ تَأْوِيلِهِ بِاعْتِبَارِهِ فِي ذَاتِهِ لَا بِمِلْخَظَةِ
مَا يَلْزَمُهُ لِقِطْعِيَّةِ دَلِيلِنَا ، وَيَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ مُرَادَ الْقَائِلِينَ بِوُجُوبِ مَا لَا
يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ ، فَإِنْ لَزِمَ وَجُوبُ الْمُعْصِيَةِ مُخَيَّرًا فَقَدْ ذَكَرَ جَوَابَهُ

وَجَوَابُ الْأَخِيرَيْنِ مَنْعُ أَنْ مَالًا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ ، وَأَقْتِصَارُهُمْ
عَنْ آخِرِهِمْ يُنَادِي بِإِنْتِفَاءٍ دَفْعِهِ إِلَّا لِلنَّافِي ، وَلَيْسَ الْمَذْهَبُ الْحَقُّ ، وَلَا
مُخْلَصٌ لِأَهْلِهِ ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَيْكَ مِنْكَ لِأَنكِشَافِ أَنْ كُلُّ مُبَاحٍ
تَرْكُ حَرَامٍ ، بَلْ لَا شَيْءَ مِنْهُ إِلَّا بِهِ ، وَلَا يَسْتَلْزِمُهُ لِقَطْعِ بَأَنَّ التَّركَ :
وَهُوَ كَفُّ النَّفْسِ عَنِ الْفِعْلِ فَرَعُ خُطُوبِهِ ، وَدَاعِيَةُ النَّفْسِ لَهُ ، وَتَقَطُّعُ
بِاسْتِكْنِ سَائِرِ الْجَوَارِحِ وَفِعْلُهَا لَا عَنْ دَاعِيَةٍ فِعْلٍ مَعْصِيَةٍ تَرْكًا
لَهَا بِذَلِكَ ، وَعِنْدَ تَحَقُّقِهَا فَالْكَفُّ وَاجِبٌ أَبْتِدَاءً يُثْبِتُهُ بِمَا قَامَ
بِإِطْلَاقِهِ الدَّلِيلُ

مسئلة

قِيلَ الْمُبَاحُ جِنْسُ الْوَاجِبِ وَهُوَ غَلَطٌ ، بَلْ قَسِيمُهُ مُنْذَرِجٌ مَعَهُ
تَحْتَ جِنْسِهِمَا إِطْلَاقُ الْفِعْلِ لِمُبَيَّاتِهِ بِفَضْلِهِ إِطْلَاقُ التَّركِ ، وَتَقَدَّمَ فِي
الْأَمْرِ مَا يُرْشِدُ إِلَيْهِ

مبحث الرخصة والعزيمة

تَقْسِيمٌ لِلْحَتْفِيَّةِ : الْحُكْمُ إِمَارُخَصَةٌ وَهُوَ مَا شَرَعَ تَخْفِيفًا لِلْحُكْمِ
مَعَ اُعْتِبَارِ دَلِيلِهِ قَائِمَ الْحُكْمِ لِمُنْذَرِ خَوْفِ النَّفْسِ أَوْ الْعُضْوِ كَأَجْزَاءِ
الْمُكْرَهِ بِذَلِكَ كَلِمَةُ الْكُفْرِ ، وَجِنَايَتِهِ عَلَى إِحْرَامِهِ ، وَرَمَازَانِ ،
وَتَرْكِ الْخَائِفِ عَلَى نَفْسِهِ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَالصَّلَاةِ

وَتَنَاوُلِ الْمُضْطَرَّ مَالَ الْغَيْرِ وَهُوَ أَحَقُّ نَوْعِيَّهَا ، فَالْعَزِيمَةُ أَوْلَى وَلَوْ مَاتَ
بِسَبَبِهَا ، أَوْ مُتَرَاخِيًا عَنْ مَحَلِّهَا كَقَطْرِ الْمَسَافِرِ ، وَالْعَزِيمَةُ أَوْلَى مَا لَمْ
يَسْتَصْرِ ، فَإِنْ مَاتَ بِهَا أَيْمٌ وَالْعَزِيمَةُ ذَلِكَ الْحُكْمُ فَتَقْيِدُهُ بِمَقَابِلَةِ
رُخْصَةٍ ، وَقَدْ لَا تَقْيِدُ فَيَقَالُ مَا شَرَعَ أِبْتِدَاءً غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ بِالْعَوَارِضِ ،
وَيُعْرَفُ الرُّخْصَةُ بِمَا تَغَيَّرَ مِنْ عُسْرٍ إِلَى يُسْرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ ، وَقُسِمَ
كُلُّ أَرْبَعَةٍ : الْعَزِيمَةُ إِلَى فَرْضٍ مَاقُطَعٍ بِلُزُومِهِ مِنْ فَرْضٍ قَطَعَ ، وَوَاجِبٍ
مَاطُنٍ لِسُقُوطِ لُزُومِهِ عَلَى الْمُكَلَّفِ بِلَا عِلْمٍ ، مِنْ وَجَبَ سَقَطَ . وَالشَّافِعِيُّ
مُتَرَادِفَانِ ، وَلَا يُنْكَرُونَ أَهْسَامَ مَا لَزِمَ إِلَى قَطْعِيٍّ وَظَنِّيٍّ ، وَلَا
اِخْتِلَافَ حَالِهِمَا ، فَهُوَ لَفْظِيٌّ غَيْرُ أَنَّ إِفْرَادَ كُلِّ قِسْمٍ بِاسْمِهِ أَنْفَعُ عِنْدَ
الْوَضْعِ لِلْحُكْمِ ، وَإِلَى سُنَّةِ الطَّرِيقَةِ الدِّينِيَّةِ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَوِ الرَّاشِدِينَ أَوْ بَعْضِهِمْ . وَيَنْقَسِمُ مُطْلَقُهَا إِلَى سُنَّةٍ هَدَى تَارِكُهَا مُضِلٌّ
مُلُومٌ كَالْأَذَانِ وَالْجَمَاعَةِ ، وَإِنَّمَا يُقَاتَلُ الْمُجْمِعُونَ عَلَى تَرْكِهَا لِلِاسْتِخْفَافِ
وَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ مُطْلَقُهَا مُنْصَرِفٌ إِلَيْهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صَحِيحٌ فِي
عُرْفِ الْآنِ ، وَالْكَلَامُ فِي عُرْفِ السَّلَفِ لِيُعْمَلَ بِهِ فِي نَحْوِ قَوْلِ الرَّاَوِيِّ :
السُّنَّةُ أَوْ مِنَ السُّنَّةِ ، وَكَانُوا يُطْلِقُونَهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، وَإِلَى زَائِدَةٍ كَافِي
كُلِّهِ وَقَعُودِهِ وَلِبْسِهِ ، وَإِلَى نَفْلِ يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ فَقَطْ ، وَمِنْهُ الْأَخْرِيَانِ
لِلْمَسَافِرِ فَلَمْ يَنْبُتَا عَنْ سُنَّةِ الظُّهْرِ ، وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ دَلِيلٌ نَذْبٍ يَحْضُهُ ،
وَهُوَ الْمُسْتَحَبُّ وَالْمَنْدُوبُ ، وَثُبُوتُ التَّخْيِيرِ فِي أِبْتِدَاءِ الْفِعْلِ لَا يَسْتَلْزِمُ

عَقْلًا وَلَا شَرْعًا اسْتَمْرَارُهُ بَعْدَهُ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ فَجَازَ الْإِخْتِلَافُ غَيْرَ
 أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى الدَّلِيلِ وَهُوَ النَّهْيُ عَنْ إِبْطَالِ الْعَمَلِ فَوَجَبَ الْإِتْمَامُ
 فَلَزِمَ الْقَضَاءُ بِالْإِفْسَادِ . وَالرُّخْصَةُ إِلَى مَا ذُكِرَ وَمَا وُضِعَ عَنَّا مِنْ إِضْرٍ
 كَانَ عَلَى مَنْ قَبْلَنَا فَلَمْ يُشْرَعْ عِنْدَنَا كَقَرَضِ مَوْضِعِ الدَّجَاسَةِ وَأَدَاءِ
 الرَّبْعِ فِي الزَّكَاةِ ، وَمَا سَقَطَ أَيْ لَمْ يَجِبْ مَعَ الْعُذْرِ مَعَ شَرْعِيَّتِهِ فِي
 الْجُمْلَةِ ، وَهَذَانِ بِاعْتِبَارِ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الرُّخْصَةِ لَا حَقِيقَتِهَا
 كَالْقَضْرِ لَا يَجِبُ السَّبَبُ الْأَرْبَعُ فِي غَيْرِ الْمُسَافِرِ وَرَكْعَتَيْنِ فِيهِ بِحَدِيثِ
 عَائِشَةَ ، وَسُقُوطِ حُرْمَةِ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَرِّ ، وَالْمُكْرَهِ لِلِاسْتِثْنَاءِ
 فَتَجِبُ الرُّخْصَةُ ، وَلَوْ مَاتَ لِلْعَزِيمَةِ أَثِمَ ، وَمِنْهُ سُقُوطُ غَسْلِ الرَّجُلِ مَعَ
 الْخُفِّ ، وَقَوْلُهُمْ : الْأَخْذُ بِالْعَزِيمَةِ أَوْلَى مَعْنَاهُ إِمَاطَةُ سَبَبِ الرُّخْصَةِ
 بِالنَّزْعِ ، وَالسَّلَامُ سَقَطَ اشْتِرَاؤُ مَالِكِ الْمَبِيعِ فَلَوْ لَمْ يَبْسُغْ سَلَامًا وَتَلَفَ
 جُوعًا أَثِمَ ، وَاسْتَنْفَى بِالْعَجْزِ التَّقْدِيرِيُّ عَنِ الْمَبِيعِ فَلَمْ يُشْتَرِطْ عَدَمُ
 الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، وَأَقْتَصَرَ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّ مَا شُرِعَ مِنَ الْأَحْكَامِ لِعُذْرِ
 مَعَ قِيَامِ الْمُحَرَّمِ لَوْلَا الْمُنْذَرُ رُخْصَةٌ ، وَإِلَّا فَعَزِيمَةٌ ، وَمُقْتَضَاهُ انْتِفَاءُ
 التَّعَلُّقِ بِقَائِمِ الْعُذْرِ ، وَيَقْتَضِي امْتِنَاعَ صَنِ الْمُكْرَهِ عَلَى الْكَلِمَةِ
 لِحُرْمَةِ قَتْلِ النَّفْسِ بِلَا مُبِيعٍ

[تَيْمَةٌ] الصَّحَّةُ تَرْتَبُ الْمَقْصُودُ مِنَ الْفِعْلِ عَلَيْهِ فَفِي الْمَعَامَلَاتِ
 الْحِلُّ وَالْمِلْكُ ، وَفِي الْعِبَادَاتِ الْمُتَكَلِّمُونَ مُوَافَقَةُ الْأَمْرِ فِعْلُهُ مُسْتَجْمِعًا

مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وَهُوَ مَعْنَى الْأَجْزَاءِ ، وَالْفَقْهَاءُ هُمَا آدِفَاعُ وَجُوبِ الْقَضَاءِ
فَقِيهِ زِيَادَةُ قَيْدٍ ، فَصَلَاةُ طَائِفَةِ الطَّهَّارَةِ مَعَ عَدَمِهَا صَحِيحَةٌ وَتُجْزِئُهُ عَلَى
الْأَوَّلِ ، لَا الثَّانِي ، وَالِاتِّفَاقُ عَلَى الْقَضَاءِ عِنْدَ ظُهُورِهِ غَيْرَ أَنَّ الْأَجْزَاءَ
لَا يُوصَفُ بِهِ وَبَعْدَمِهِ إِلَّا مُحْتَمِلُهُمَا مِنَ الْعِبَادَاتِ بِخِلَافِ الْمَعْرِفَةِ ، وَقِيلَ
يُوصَفُ بِهِمَا رَدُّ الْوَدِيعَةِ عَلَى الْمَالِكِ مَحْجُورًا وَغَيْرَ مَحْجُورٍ ، وَدُفِعَ
بِأَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا تَسْلِيمًا لِمُسْتَحَقِّ التَّسْلِيمِ ، ثُمَّ قِيلَ مُقْتَضَى الْفَقْهَاءِ لَا يَخْتَصُّ
بِالْوَاجِبِ ، فِي حَدِيثِ الْأُضْحِيَّةِ تُجْزِئُ إِلَى آخِرِهِ ، وَنُظِرَ فِيهِ بِرَوَايَةِ
الدَّارَقُطْنِيِّ لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ عَلَى وَجُوبِهَا . وَقَالُوا
هُوَ أَدْلُ مِنَ الصَّحِيحَيْنِ ، وَفِي حَدِيثِ الْأِسْتِنْجَاءِ فَإِنَّمَا تُجْزِئُ عَنْهُ ، وَهَذَا
يُحْوِلُ الدَّلِيلَ اعْتِرَاضًا عَلَيْهِمْ ، وَالصَّحَّةُ عَمَّتُهُمَا كَالْفَسَادِ وَهُوَ الْبُطْلَانُ
وَالْحَنْفِيَّةُ كَذَلِكَ فِي الْعِبَادَاتِ بِفَوَاتِ رُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ ، وَقَدَّمْنَا
مَا اخْتَرَنَاهُ مِنَ الزِّيَادَةِ فِي النَّهْيِ ، وَفِي الْمَعَامَلَةِ كَوْنُهَا مُتَرَتَّبٌ أَثَرُهَا
مَطْلُوبَةُ التَّفَاسُخِ شَرْعًا فَالْفَسَادُ ، وَغَيْرُ مَطْلُوبَةِ الصَّحَّةِ ، وَعَدَمُهُ الْبُطْلَانُ
لِسُبُوتِ التَّرْتِّبِ كَذَلِكَ فِي الشَّرْعِ بِمَا قَدَّمْنَاهُ فِي النَّهْيِ فَفَرَّقَ بِالْأَسْمَاءِ
وَأَسْتِدْلَالِ مَا نَبِي أَتَّصَفِ الْمَذْدُوبِ بِالْأَجْزَاءِ بِمَا فِي الْأِسْتِنْجَاءِ قَدْ يُنْمَعُ
عِنْدَهُمْ ، فَإِنَّهُ مَذْدُوبٌ كَأَسْتِدْلَالِ الْمُعَمِّينَ بِمَا فِي الْأُضْحِيَّةِ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ
وَلَا يَضُرُّهُمْ مَا فِي الْفَاتِحَةِ لِقَوْلِهِمْ بِوُجُوبِهَا ، وَمُقْتَضَى الدَّلِيلِ التَّعْمِيمِ
لِحَدِيثِ الْأِسْتِنْجَاءِ ، ثُمَّ قَدْ يُظَنُّ أَنَّ الصَّحَّةَ وَالْفَسَادَ فِي الْعِبَادَاتِ مِنْ

أَحْكَامِ الشَّرْعِ الْوَضْعِيَّةِ وَقَدْ أَنْكَرَ ذَلِكَ ، إِذْ كَوْنُ الْمَفْعُولِ مُوَافِقًا
لِلْأَمْرِ الطَّالِبِ لَهُ أَوْ مُخَالِفًا ، وَكَوْنُهُ تَمَامٌ مَا طُلِبَ حَتَّى يَكُونَ مُسْقِطًا :
أَيُّ رَافِعًا لِيُجُوبَ قَضَائِهِ وَعَدَمُهُ يَكْفِي فِي مَعْرِفَتِهِ الْعَقْلُ غَيْرَ مُخْتَاجٍ إِلَى
تَوْقِيفِ الشَّرْعِ كَكَوْنِهِ مُؤَدِّيًا لِلصَّلَاةِ وَتَارِكًا لِفُكْمِنَا بِهِ عَقْلِيٌّ
صِرْفٌ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ تَرْتُّبَ الْأَمْرِ وَضْعِيٌّ ، وَكَوْنُ الْحُكْمِ بِهِ بَعْدَ
مَعْرِفَتِهِ بِالْعَقْلِ شَيْءٌ آخَرُ وَأَعْلَمُ أَنَّ نَقْلَ الْحَنْفِيَّةِ عَنِ الْفُقَهَاءِ
وَالْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْأَصْلِ وَقُوعَ الظَّانِّ مُخْطِئًا عَلَى عَكْسِ الشَّافِعِيَّةِ ،
وَهِيَ الْمَسْئَلَةُ الْفَائِلَةُ هَلْ تَشَبُّتُ صِفَةُ الْجَوَازِ لِلْمَأْمُورِ بِهِ إِذَا أُتِيَ بِهِ
إِلَى آخِرِهَا

الفصل الرابع في المحكوم عليه

الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ الْمُسْكَلَفُ

مَسْئَلَةٌ : تَكْلِيفُ الْمَعْدُومِ مَعْنَاهُ قِيَامُ الطَّلَبِ بِمَنْ سَيُوجَدُ بِصِفَةِ
التَّكْلِيفِ ، فَالتَّعَلُّقُ بِهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْمُعْتَبَرُ فِي التَّكْلِيفِ الْأَزَلِيِّ وَلَيْسَ
بِمُتَمَنِّعٍ قَالُوا يَلْزَمُ أَمْرٌ ، وَنَهْيٌ ، وَخَبَرٌ بِلَا مَأْمُورٍ وَمُخْبَرٌ وَهُوَ مُتَمَنِّعٌ .
قُلْنَا فِي اللَّفْظِيِّ ذِي التَّعَلُّقِ التَّجْزِئِيِّ وَالْخِطَابِ الشَّافِعِيِّ فِي الْخَبَرِ ، أَمَّا
النَّفْسِيُّ فَتَعَلَّقَهُ بِذَلِكَ الْمَعْنَى وَقَعَ تَجْدُّهُ فِي طَلَبِ صَلَاحٍ وَلَيْدَ سَيُوجَدُ أَوْ
إِنْ وُجِدَ ، وَتَجَدُّ مَعْنَى الْخَبَرِ فِي نَفْسِكَ مُتَرَدِّدًا لِلِإِعْتِبَارِ وَغَيْرِهِ أَمَّا

حَقِيقَةُ الْأَمْرِ وَالْخَبَرِ وَالْمُسْتَعْنَةُ بِلَا مُخَاطَبٍ مَوْجُودٍ فَبِعَرُوضِ
التَّعَلُّقِ التَّخْجِيزِيِّ لِلنَّفْسِ حَيْثُ نَفَوْا عَنْهُ التَّعَلُّقَ فَهُوَ بِهَذَا ، وَإِذَا
أُثْبِتَ فَبِذَلِكَ

مسئلة

يَصِحُّ تَكْلِيفُهُ تَعَالَى بِمَا عِلِمَ انْتِفَاءُ شَرْطِ وُجُودِهِ فِي الْوَقْتِ خِلَافًا
لِلْإِمَامِ وَالْمُعْتَزَلَةِ ، وَالِاتِّفَاقُ فِيمَنْ لَا يَعْلَمُ . لَنَا لَوْ شَرِطَ الْعِلْمُ بِالْوُجُودِ
لَمْ يَعْصِ مُكَلَّفٌ بِالتَّرْكِ لَأُسْتَلْزَمَ انْتِفَاءُ إِرَادَةِ الْفِعْلِ وَهُوَ مَعْلُومٌ لَهُ
تَعَالَى فَلَا تَكْلِيفَ فَلَا مَعْصِيَةَ ، وَيَلْزَمُ فِي غَيْرِهِ تَعَالَى انْتِفَاءُ الْعِلْمِ
بِالتَّكْلِيفِ أَبَدًا لِتَخْجِيزِ الْانْتِفَاءِ فِي الْوَقْتِ وَأَجْزَائِهِ لَوْ مُوسَعًا لَغَيْبِهِ
فَيَسْتَنْجِ الْأُمْتِثَالُ ، وَيَلْزَمُهُ عَدَمُ إِقْدَامِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
عَلَى الذَّبْحِ . وَالْإِجْمَاعُ عَلَى الْقَطْعِ بِتَحَقُّقِ الْوُجُوبِ وَالتَّخْرِيمِ قَبْلَ الْمَعْصِيَةِ
وَالْتَمَكُّنِ ، فَانْتَفَى مَا يُحَالُ أَنَّ الْإِقْدَامَ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ لِظَنِّ التَّكْلِيفِ
بِظَنِّ عَدَمِ النَّاسِخِ وَهُوَ كَافٍ فِي لُزُومِ الْعَمَلِ كَوُجُوبِ الشُّرُوعِ بِبَيِّنَةٍ
الْقَرِضِ قَالُوا لَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ لَمْ يَشْتَرِطْ لِمُسْكَانِ الْفِعْلِ لِأَنَّ مَا عُدِمَ
شَرْطُهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ ، وَمَرَّ فِي تَكْلِيفِ الْمُحَالِ نَفْيُهُ وَالْجَوَابُ النِّقْضُ
بِتَكْلِيفِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ الْانْتِفَاءَ ، وَبِالْحَلِّ بِأَنَّ الْمَشْرُوطَ كَوْنُ الْفِعْلِ
يَتَأَنَّى عِنْدَ وَقْتِهِ وَشَرَايِطِهِ ، لَا وُجُودَهَا بِالْفِعْلِ لِأَنَّ عَدَمَهَا لَا يُنَافِي
الذَّاتِي قَالُوا : لَوْ صَحَّ مَعَ عِلْمِ الْأَمْرِ بِالْانْتِفَاءِ صَحَّ مَعَ عِلْمِ الْأُمُورِ إِذِ

الْمَانِعُ عَدَمُ إِمْسَاكِهِ ذُوْنَهُ وَهُوَ مُشْتَرَكٌ. الْجَوَابُ مَنَعُ مَانِعِيَّةٍ مَا ذُكِرَ
بَلْ اِنْتِفَاءُ فَائِدَةِ التَّكْلِيفِ وَهُوَ فِي عِلْمِ الْمَأْمُورِ لَا الْأَمْرِ فَإِنَّهَا فِيهِ الْإِبْتِلَاءُ
لِيُظْهَرَ عَزَمُهُ وَبِشْرُهُ وَضِدُّهُمَا وَبِذَلِكَ تَتَحَقَّقُ الطَّاعَةُ وَالْعِصْيَانُ. وَاعْلَمْ
أَنَّ هَذِهِ ذِكْرَتٌ فِي أُصُولِ ابْنِ الْحَاجِبِ ، وَلَيْسَتْ سِوَى جَوَازِ
التَّكْلِيفِ بِمَا عِلِمَ تَعَالَى عَدَمَ وَقُوعِهِ ، وَهُمْ ذَكَرُوا فِي مَسْئَلَةٍ : شَرْطُ
الْمَطْلُوبِ الْإِمْكَانُ الْأَجْمَاعُ عَلَى وَقُوعِ التَّكْلِيفِ بِهِ فِي حَاكِيَةِ الْخِلَافِ
مُنَاقِضَةً ، ثُمَّ عَلَى بُعْدِهِ يَكْنَى عَنِ الْإِكْثَارِ. لَنَا الْقَطْعُ بِتَكْلِيفِ كُلِّ
مَنْ مَاتَ عَلَى كُفْرٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ بِالْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ ، وَإِذَا مُنْكَرُهُ
يَكْفُرُ بِإِنْكَارِ ضَرُورِيٍّ دِينِيَّ اسْتَبْعَدْنَا الْخِلَافَ خُصُوصًا الْإِمَامَ

مسئلة

مَا نَعُو تَكْلِيفِ الْحَالِ عَلَى أَنَّ شَرْطَ التَّكْلِيفِ فَهْمُهُ ، وَبَعْضُ
مَنْ جَوَّزَهُ لِأَنَّهُ لِلْإِبْتِلَاءِ ، وَهُوَ مُنْتَفٍ هُنَا ، وَاسْتَدِلَّ لَوْ صَحَّ كَانَ
طَلَبَ الْفِعْلِ بِقَصْدِ الْإِمْتِنَالِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ مِمَّنْ لَا يَشْعُرُ بِالْأَمْرِ ، وَقَدْ
يُدْفَعُ بِأَنَّ الْمُسْتَحِيلَ الْإِمْتِنَالُ ، وَلَا يُوجِبُ اسْتِحَالَةُ التَّكْلِيفِ ، إِذَا
غَايَتُهُ تَكْلِيفٌ بِمُسْتَحِيلٍ ، وَبِذَا فَائِدَةُ الْإِبْتِلَاءِ ، وَيَجِبُ ذَلِكَ مِمَّنْ
يُجِيزُ عَلَيْهِ تَعَذِيبَ الطَّائِعِ ، تَعَالَى عَنْهُ ، بَلْ أَوْلَى ، وَأَيْضًا لَوْ صَحَّ صَحَّ
تَكْلِيفُ الْبَهَائِمِ ، إِذَا لَا مَانِعَ فِيهَا سِوَى عَدَمِ الْفَهْمِ وَقُلْتُمْ لَا يَمْنَعُ
وَلَا يَتَوَقَّفُ مُجِيزُ تَكْلِيفِ الْحَالِ عَنِ التِّزَامِهِ غَايَتُهُ لَمْ يَقَعْ ، وَلَيْسَ

عَدَمُ الْمَانِعِ مِنَ التَّكْلِيفِ عِلَّةٌ لثُبُوتِهِ لِيَلْزَمَ الْوُقُوعُ بَلْ هِيَ الْإِخْتِيَارُ
وَلَوْ جُبِلَ هَذَا وَنَحْوُهُ لَفُطِيًّا فَالْمَانِعُ لَا تَفَاقْنَا عَلَى أَنَّ الْوَاقِعَ تَقِيضُهُ
فَيَمْتَنِعُ بِلَا فَهْمٍ ، وَإِلَّا اجْتَمَعَ النَّقِیْضَانِ ، وَالْمُجِيزُ بِالنَّظَرِ إِلَى مَفْهُومِ
تَكْلِيفٍ بِالذَّبِّ إِلَى مَنْ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ عَلَى نَحْوِ مَا قَدْ مَنَاهُ فِي
الْحَاكِمِ أَمْكَنَ . قَالُوا لَوْ لَمْ يَصِحَّ لَمْ يَقَعْ وَقَدْ كُتِبَ الشُّكْرُ أَنْ حَيْثُ
أُعْتَبِرَ طَلَاقُهُ وَإِنْلَاقُهُ . أُجِيبَ بِأَنَّهُ مِنْ رِبْطِ السُّبُبَاتِ بِأَسْبَابِهَا وَضَعًا
قَالُوا قَالَ تَعَالَى لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ الْآيَةَ فَغَوِطُوا حَالَ الشُّكْرِ أَلَّا
يُصَلُّوا أُجِيبَ بِأَنَّهُ مُعَارَضَةٌ قَاطِعٌ بِظَاهِرٍ فَوَجَبَ تَأْوِيلُهُ إِمَّا بِأَنَّهُ
نَهَى عَنِ الشُّكْرِ عِنْدَ قَصْدِ الصَّلَاةِ ، أَوْ نَهَى الثَّمِلَ لِعَدَمِ التَّثَبُّتِ
كَالغَضَبِ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ قَاطِعًا بِلِزُومِ النَّقِیْضِ كَمَا ذَكَرْنَا
فِي الْجَمْعِ ، وَإِلَّا قَمَمُوعٌ عِنْدَهُمْ ، كَيْفَ وَقَدْ أَدْعَوُا الْوُقُوعَ ، هَذَا
وَأَسْتَلْزَمَ اسْتِرَاطَ الْعَقْلِ الَّذِي بِهِ الْأَهْلِيَّةُ فَالْحَفِیَّةُ نُورٌ يَبْتَدَأُ بِهِ مِنْ
مُنْتَهَى دَرْكِ الْحَوَاسِّ فَيَبْتَدُو بِهِ الْمُدْرِكُ لِلْقَلْبِ أَيْ الرُّوحِ وَالنَّفْسِ
النَّاطِقَةِ فَيَدْرِكُهُ بِخَلْقِهِ تَعَالَى فَالْثَّوْرُ آلَةٌ إِدْرَاكِهَا ، وَشَرْطُهُ كَالضَّوِّ
لِلْبَصَرِ فِي إِیْصَالِهِ ، وَمُقْتَضَى مَا ذَكَرْنَا أَنَّ لِدَرْكِ الْحَوَاسِّ مَبْدَأً ، قِيلَ
هُوَ أَرْتِسَامُ الْمُحْسُوسَاتِ : أَيْ صُورِهَا فِيهَا ، وَنَهَايَتُهُ فِي الْحَوَاسِّ الْبَاطِنَةِ
وَهِيَ الْحِسُّ الْمُشْتَرَكُ فِي مُقَدِّمِ الدِّمَاغِ فَيُودِعُهَا خِزَانَتُهُ الْخَيَالُ ، ثُمَّ
الْمَفْكَرَةُ تَأْخُذُهَا مِنْهُ لِتَرْكِيبِهَا تَأْخُذُ مِنْ خِزَانَةِ الْوَهْمِ الْحَافِظَةِ

فِي الْمَوْحَرِّ مُسْتَوْدَعَاتِهِ مِنَ الْمَعَانِي الْجُزْئِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَحْسُوسِ كَصَدَاقَةِ
زَيْدٍ ، وَهَذَا الْأَخْذُ أَبْتَدَاهُ عَمَلِ الْعَقْلِ ، وَلَمَّا أَحْتَاجَ هَذِهِ إِلَى تَمَعٍ
عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الشَّرْعِ ، وَلَمْ يَكْتَفِ بِكَوْنِ فَسَادِ هَذِهِ الْبُطُونِ
يُوجِبُ فَسَادَ ذَلِكَ الْأَثَرِ ، وَكَانَ الْمُحَقِّقُ هُوَ الْإِذْرَاكُ ، وَهُوَ بِخَلْقِهِ تَعَالَى
لَمْ يَزِدِ الْقَاضِيَ الْبَاقِلَانِي عَلَى أَنَّ الْعَقْلَ بَعْضُ الْعُلُومِ الصَّرُورِيَّةِ ،
وَالْأَكْثَرُ قُوَّةٌ بِهَا إِذْرَاكُ الْكَلِمَاتِ لِلنَّفْسِ ، وَمَحَلُّهَا الدِّمَاغُ لِلْفَلَاسِفَةِ
وَالْقَلْبُ اللَّحْمُ لِلْأُصُولِيِّينَ ، وَهِيَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ الثُّورِ ، وَقَوْلُهُمْ : مِنْ
مُنْتَهَى دَرَكِ الْحَوَاسِّ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ عَمَلَ الْعَقْلِ لَيْسَ فِيهَا فَإِنَّهَا
مُدْرَكَاتُ الصَّبْيَانِ وَالْبَهَائِمِ بَلْ فِيهَا يَنْزَعُهُ مِنْهَا وَهُوَ عِنْدَ انْتِهَاءِ دَرَكِ
الْحَوَاسِّ ، وَعَمَلُهُ التَّرْتِيبُ السَّالِفُ ، فَيَخْلُقُ اللَّهُ عَقِيبَهُ عِلْمَ الْمَطْلُوبِ
بِالْعَادَةِ وَأَمَّا جَعْلُ الثُّورِ الْعَقْلَ الْأَوَّلَ عِنْدَ الْفَلَاسِفَةِ الْجَوْهَرِ الْمَجْرَدِ
عَنِ الْمَادَّةِ فِي نَفْسِهِ وَفِعْلِهِ فَبَعِيدٌ عَنِ الصَّوَابِ ، وَكَذَا جَعْلُهُ إِشْرَاقَهُ
مَعَ أَنَّ مَا يَحْصُلُ بِإِشْرَاقِهِ عَلَى النَّفْسِ وَالْمُدْرَكِ الْإِذْرَاكُ عِنْدَهُمْ الْعَقْلُ
الْعَاشِرُ الْمُتَعَلِّقُ بِمَلَكِ الْقَمَرِ ، وَإِلَيْهِ يَنْسُبُونَ الْحَوَادِثَ الْيَوْمِيَّةَ عَلَى
مَا هُوَ كَفَرُهُمْ لَا الْأَوَّلُ ، وَكَذَا جَعْلُهُ الرِّتَبَةَ الثَّانِيَةَ مِنْ مَرَاتِبِ
النَّفْسِ أَغْنَى الْعَقْلَ بِالْمَلَكَةِ لِأَنَّهُ آلَةٌ لَهَا ، وَالْمُسَمَّى هِيَ فِي هَذِهِ الرِّتَبَةِ
أَوِ الرِّتَبَةِ ، وَكُلُّ هَذِهِ فَضَلَاتُ الْفَلَاسِفَةِ لَا يَلِيقُ بِالشَّرْعِيِّ الْبِنَاءِ
عَلَيْهَا لِعَدَمِ الْأَعْتِدَادِ بِهَا شَرْعًا ، ثُمَّ يَتَفَاوَتْ ، وَلَا يُنَاطُ بِكُلِّ قَدَرٍ

فَانْطَبَأَ بِالْبُلُوغِ عَاقِلًا ، وَيُعْرَفُ بِالصَّادِرِ عَنْهُ . وَأَمَّا قَبْلَهُ فِي صَبِيٍّ عَاقِلٍ
فَعَنْ أَبِي مَنْصُورٍ . وَالْمُعْتَزَلَةُ إِنَاطَةٌ وَجُوبُ الْإِيمَانِ بِهِ ، وَعِقَابُهُ بِتَرْكِهِ
تَوَفَّاهُ بَاقِي الْحَسَنِيَّةِ دِرَايَةً وَرِوَايَةً لَعَلَّكُمْ أَنْفَسَاخَ نِكَاحِ الرُّهَاقَةِ بِعَدَمِ
وَصْفِهِ ، وَاتَّفَقَ غَيْرُ الطَّائِفَةِ مِنَ الْبُخَارِيِّينَ عَلَى وَجُوبِهِ عَلَى بَالِغٍ لَمْ
تَبْلُغْهُ دَعْوَةٌ عَلَى التَّفْصِيلِ . وَهَذَا فَضْلٌ اخْتَصَّ الْحَنَفِيَّةُ بِعَقْدِهِ فِي
الْأَهْلِيَّةِ ، وَهِيَ ضَرَبَانِ : أَهْلِيَّةُ الْوُجُوبِ ، وَأَهْلِيَّةُ الْأَدَاءِ كَوْنُهُ مُعْتَبَرًا
فِعْلُهُ شَرْعًا ، وَالْأَوَّلُ بِالذِّمَّةِ وَصَفٌ شَرْعِيٌّ بِهِ الْأَهْلِيَّةُ لَوُجُوبِ مَالِهِ
وَعَلَيْهِ . وَخَزَرُ الْإِسْلَامِ نَفْسٌ وَرَقَبَةٌ لَهَا عَهْدٌ ، وَالْمُرَادُ أَنَّهَا الْعَهْدُ فِي
ذِمَّتِهِ فِي نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ عَهْدِهَا مِنَ الْحَالِ فِي الْمَحَلِّ جُعِلَتْ كَطَرْفِ لِقْوَةِ
التَّعَلُّقِ قَبْلَ الْوِلَادَةِ ، ثُمَّ نَفْسٌ مُنْفَصِلَةٌ مِنْ وَجْهِ فِيهِ مِنْ وَجْهِهِ مِنْ
الْوُجُوبِ لَهُ مِنْ وَصِيَّةٍ ، وَمِيرَاثٍ ، وَنَسَبٍ ، وَعِتْقٍ عَلَى الْإِنْفِرَادِ لَاعَلَيْهِ
فَلَا يَجِبُ فِي مَالِهِ تَمَنُّ مَا اشْتَرَى الْوَلِيُّ لَهُ ، وَبَعْدَ الْوِلَادَةِ تَمَّتْ لَهُ
فَاسْتَعْقَبَتْهُ لَهُ وَعَلَيْهِ إِلَّا مَا يَعْجِزُ عَنْ أَدَائِهِ لِإِنْتِفَاءِ فَائِدَتِهِ بِمَا لَيْسَ
الْمَقْصُودُ مِنْهُ بِجُرْدِ الْمَالِ ، وَذَلِكَ كَمَالِ الْغُرْمِ وَالْعَوِضِ وَالْمَوْنَةِ كَالْعُسْرِ
وَالْحَرَاكِ وَصَلَةِ كَالْمَوْنَةِ كَنْفَقَةِ الْقَرِيبِ ، وَكَالْعَوِضِ كَنْفَقَةِ الزَّوْجَةِ
لَا كَالْأَجْزِيَةِ كَالْعَقْلِ بِخِلَافِ الْعِبَادَاتِ كَالصَّلَاةِ لِلْحَرَجِ ، وَلِذَا لَا يَقْضَى
مَامَضٍ مِنَ الشَّهْرِ إِذَا بَلَغَ فِي أَثْنَائِهِ بِخِلَافِ الْمَجْنُونِ وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ إِذَا لَمْ
يَسْتَوْعِبْهُ بِخِلَافِ الْمُسْتَوْعِبِ مِنَ الْجُنُونِ ، وَالْمُتَمَتِّدُ مِنْهُمَا يَوْمًا وَلَيْسَ لَهُ فِي

حَقَّ الصَّلَاةِ بِخِلَافِ التَّوَمُّرِ فِيهَا إِذْ لَا حَرَجَ لِعَدَمِ الْإِمْتِدَادِ عَادَةً ،
وَالزَّكَاةُ وَإِنْ تَأَدَّتْ بِالنَّائِبِ لَكِنْ إِيحَاؤُهَا لِلْإِبْتِلَاءِ بِالْأَدَاءِ بِالْإِخْتِبَارِ
وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِيهَا ، وَلِذَا أَسْقَطَ مُحَمَّدٌ الْفِطْرَةَ تَرْجِيحًا لِمَعْنَى الْعِبَادَةِ ،
وَأَكْتَفَى فِيهِ بِالْقَاصِرَةِ تَرْجِيحًا لِمُؤْنَةٍ ، وَبِخِلَافِ الْعُقُوبَاتِ كَالْقِصَاصِ
وَالْأَجْزِيَةِ كَحِرْمَانِ الْإِرْثِ بِقَتْلِهِ لِأَنَّهُ لَا يُوصَفُ بِالتَّقْصِيرِ ، وَاسْتَشْنَى
فَخَرُّ الْإِسْلَامِ مِنَ الْعِبَادَاتِ الْإِيمَانِ فَانْتَبَتْ وَجُوبُهُ فِي الصَّيِّ الْعَاقِلِ
لِسَبَبِيَّةِ حَدُوثِ الْعَالَمِ لَا الْأَدَاءِ ، فَإِذَا أَسْلَمَ عَاقِلًا وَقَعَ فَرَضًا فَلَا يَحِبُّ
تَجْدِيدُهُ بَالِغًا كَتَجْدِيلِ الزَّكَاةِ بَعْدَ السَّبَبِ فَإِنْ قِيلَ مِنْهُ يَتَوَقَّفُ
عَلَى السَّمْعِ قُلْنَا إِسْلَامٌ عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ ، وَعَلَى مَا قَدَمْنَا يَكْفِي
السَّمْعُ عَنْ أَضْلِ الْوُجُوبِ ، وَنَفَاهُ شَمْسُ الْأُمَّةِ لِعَدَمِ حُكْمِهِ ، وَلَوْ
أَدَّى وَقَعَ فَرَضًا لِأَنَّ عَدَمَ الْوُجُوبِ كَانَ لِعَدَمِ حُكْمِهِ ، فَإِذَا أُوجِدَ وَجِدَ
وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ ، وَلَعَدَمِ حُكْمِهِ مِنَ الْأَدَاءِ لَمْ تَحِبِّ الصَّلَاةُ عَلَى الْحَائِضِ
لِإِنْتِفَاءِ الْأَدَاءِ شَرْعًا ، وَالْقَضَاءُ لِلْحَرَجِ ، وَالتَّكْلِيفُ لِرَحْمَتِهِ ، وَالْحَرَجُ
طَرِيقُ التَّرَكِّ فَلَمْ يَتَعَلَّقْ أَهْبَاءُ بِمَا فِيهِ فَضْلًا بِخِلَافِ الصَّوْمِ فَثَبَّتَ
لِفَائِدَةِ الْقَضَاءِ وَعَدَمِ الْحَرَجِ . وَأَهْلِيَّةُ الْأَدَاءِ نَوْعَانِ قَاصِرَةٌ لِتَصُورِ الْعَقْلِ
وَالْبَدَنِ كَالصَّيِّ الْعَاقِلِ ، وَالْمَعْتُوهِ الْبَالِغِ ، وَالثَّابِتُ مَعَهَا صِحَّةُ الْأَدَاءِ
وَكَامِلَةٌ بِكَمَالِهَا ، وَيَكْزُمُهَا وَجُوبُهُ فَمَا مَعَ الْقَاصِرَةِ إِمَّا حَقٌّ لِلَّهِ
لَا يَحْتَمِلُ حُسْنُهُ الْقُبْحَ ، أَوْ قَبِيحٌ لَا يَحْتَمِلُ الْحُسْنَ ، أَوْ مُتَرَدِّدٌ أَوْ غَيْرُهُ

فَإِمَّا فِيهِ نَفْعٌ أَوْ ضَرَرٌ مُحْضَانٍ ، أَوْ مُتَرَدِّدٌ ، فَلَا أَوَّلَ : الْإِيمَانُ لَا يَسْقُطُ
حُسْنُهُ وَفِيهِ نَفْعٌ مُحْضٌ ، وَتَخَلُّفُ الْوُجُودِ الْحُكْمِيِّ عَنِ الْحَقِيقِيِّ لِحَاجَرِ
الشَّرْعِ وَلَمْ يُوْجَدْ وَلَا يَلِيقُ ، وَضَرَرُ حِرْمَانِ الْمِيرَاثِ ، وَفُرْقَةُ
النِّسَاحِ مُضَافَانِ إِلَى كُفْرِ الْقَرِيبِ وَالزَّوْجَةِ ، وَلَوْ سُلِّمَ فَحُكْمُ الشَّيْءِ
لِلْوَجِبِ ثُبُوتُهُ صِحَّتُهُ مَا وُضِعَ لَهُ ، وَوَضَعُهُ لَيْسَ لِذَلِكَ ، وَإِنْ لَزِمَ عِنْدَهُ
بَلَّ لِسَعَادَةِ الدَّارَيْنِ مَعَ أَنَّهُ مُوجِبٌ إِرْثُهُ مِنَ السُّلَمِ فَلَمْ يَكُنْ مُحْضُورًا
فِي الْأَوَّلِ كَقَبُولِ هَبَةِ الْقَرِيبِ مِنَ الصَّيِّ يَصِحُّ مَعَ تَرْتُّبِ عِتْقِهِ
وَهُوَ ضَرَرٌ لِأَنَّ الْحُكْمَ الْأَصْلِيَّ لِلْمَلِكِ بِلَا عَوَضٍ ، وَعَرَضُ الْإِسْلَامِ
عَلَيْهِ لِإِسْلَامِ زَوْجَتِهِ لِصِحَّتِهِ مِنْهُ لَا لَوْجُوبِهِ ، وَضَرَبُهُ عَشْرًا عَلَى
الصَّلَاةِ تَأْدِيبًا كَالْبَهِيمَةِ لَا لِلتَّكْلِيفِ . وَالثَّانِي الْكُفْرُ يَصِحُّ مِنْهُ
فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ اتِّفَاقًا ، وَكَذَا فِي الدُّنْيَا خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ فَتَبَيَّنَ
أَمْرُ أَنَّهُ الْمُسْلِمَةُ وَيُحْرَمُ الْمِيرَاثُ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقْتُلْ لِأَنَّهُ بَلَّ بِالْحِرَابَةِ
وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا ، وَلَا بَعْدَ الْبُلُوغِ لِأَنَّ فِي صِحَّةِ إِسْلَامِهِ صَدِيقًا خِلَافًا
أُورِثَ شُبُهَةً فِيهِ . وَالثَّلَاثُ : كَالصَّلَاةِ وَأَخَوَاتِهَا تَصِحُّ لِمُصْلَحَةِ نَوَاجِبِهَا
بِلَا عَهْدَةٍ فَلَا يَلْزَمُ بِالشَّرْعِ وَلَا بِالْإِفْسَادِ . وَالرَّابِعُ كَقَبُولِ الْهَبَةِ
وَالصَّدَقَةِ تَصِحُّ مُبَاشَرَتُهُ مِنْهُ بِلَا إِذْنٍ وَلِيِّهِ لِأَنَّهُ نَفْعٌ مُحْضٌ وَلِذَا
وَجِبَتْ أُجْرَتُهُ إِذَا آجَرَ نَفْسَهُ وَعَمِلَ مَعَ بَطْلَانِ الْعَقْدِ لِأَنَّهُ لِحَقِّهِ أَنْ يَلْحَقَهُ
ضَرَرٌ ، فَإِنْ عَمِلَ بَبَقِي الْأَجْرُ نَفْعًا مُحْضًا ، فَتَجِبُ بِلَا أَشْطَرِاطِ سَلَامَتِهِ

بِخِلَافِ الْعَبْدِ آجَرَ نَفْسُهُ تَجِبُ بِشَرْطِهَا فَلَوْ هَلَكَ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ مِنْ يَوْمِ
الْفُضْبِ فَيَمْلِكُهُ فَلَا تَجِبُ أُجْرَتُهُ وَصَحَّتْ وَكَالَتُهُمَا بِلَا عَهْدَةٍ لِأَنَّهُ
نَفْعٌ إِذْ يَكْتَسِبُ بِذَلِكَ إِحْسَانَ التَّصَرُّفِ ، وَجِهَةُ الضَّرَرِ ، وَهِيَ لُزُومُ
الْعَهْدَةِ مُنْتَفِيَةً فَتَمَحُّضُ نَفْعًا ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَأَبْتَلُوا
الْيَتَامَى وَلَدًا أَسْتَحَقَّا الرِّضْخَ إِذَا قَاتَلَا بِلَا إِذْنٍ ، وَقِيلَ هُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ
وَإِنَّمَا لَا تَصِحُّ وَصِيَّتُهُ مَعَ حُصُولِ نَفْعِ الثَّوَابِ وَعَدَمِ الضَّرَرِ إِذْ
لَا يَخْرُجُ عَنِ مِلْكِهِ حَيًّا لِإِبْطَالِهَا نَفْعُ الْإِرْثِ عَنْهُ وَهُوَ أَنْفَعُ لِأَنَّ
قَوْلَ الْمَلِكِ إِلَى الْأَقَارِبِ أَفْضَلُ شَرْعًا لِلصَّدَقَةِ وَالصَّلَةِ وَالْحَامِسُ
كَالطَّلَاقِ ، وَالْعَتَاقِ ، وَالصَّدَقَةِ لَا يَمْلِكُهُ وَلَوْ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ كَمَا لَا يَمْلِكُهُ
عَلَيْهِ غَيْرُهُ إِلَّا إِقْرَاضَ الْقَاضِي فَقَطُّ مِنَ الْمَلِيءِ لِأَنَّهُ حِظُّ مَعَ قُدْرَةِ
الِاقْتِضَاءِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْأَبِ إِلَّا فِي رِوَايَةٍ كَاقْتِرَاضِهِ وَالسَّادِسُ
كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالنِّكَاحِ فِيهِ أُخْتِمَالُ الرَّبْحِ وَالْخُسْرَانِ ، وَتَعْلِيلُ
النَّفْعِ بِدُخُولِ الْبَدَلِ فِي مِلْكِهِ ، وَالضَّرَرِ بِخُرُوجِ الْآخِرِ يُوجِبُ أَنَّهُ
لَوْ بَاعَ بِأَضْعَافِ قِيَمَتِهِ لَا يَنْدَفِعُ الضَّرَرُ قَطُّ ، وَذَكَرَ أَنَّهُ يَنْدَفِعُ
أُخْتِمَالُ الضَّرَرِ بِأَنْضِمَامِ رَأْيِ الْوَلِيِّ فَيَمْلِكُهُ مَعَهُ لِأَنَّهُ أَهْلُ الْحُكْمِ
إِذْ يَمْلِكُ الْبَدَلَ إِذَا بَاشَرَهُ الْوَلِيُّ وَأَهْلُ لَهُ إِذَا صَحَّتْ وَكَالَتُهُ بِهِ ، وَفِيهِ
نَفْعٌ تَوْسِيعَةٌ طَرِيقُ تَحْصِيلِ الْمَقْصُودِ ثُمَّ عِنْدَهُ لَمَّا انْتَجَبَرَ الْقُصُورُ بِالْإِذْنِ
كَانَ كَالْبَائِعِ فَيَمْلِكُهُ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ مَعَ الْأَجَانِبِ وَالْوَلِيُّ فِي رِوَايَةٍ

وَفِي أُخْرَى لَا لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ أَصِيلًا فِي الْمَلِكِ ، فَفِي الرَّأْيِ مِنْ وَجْهِهِ
فَقِيهِ شُبْهَةُ النَّبَايَةِ عَنِ الْوَلِيِّ فَكَأَنَّ الْوَلِيَّ بَاعَهُ مِنْ نَفْسِهِ ، فَلَا يَجُوزُ بَعْثُهُ ،
وَأَيْضًا إِذَا كَانَ مِنْ وَجْهِهِ صَحَّ لَآ فِي مَحَلِّ الشُّمَةِ ، وَعِنْدَهُمَا لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا
لِأَنَّهُ لَمَّا شَرَطَ الْإِذْنَ كَانَ آلَةً تَصَرَّفِ الْوَلِيُّ بِنَفْسِهِ

وَهَذَا : فَضْلٌ آخَرُ اخْتَصَّوْا بِهِ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ عَوَارِضِ الْأَهْلِيَّةِ
أَيُّ أُمُورٍ لَيْسَتْ ذَاتِيَّةً لَهَا طَرَأَتْ أَوَّلًا فَدَخَلَ الصَّغَرُ ، وَهِيَ نَوْعَانِ
سَمَاوِيَّةٌ أَيْ لَيْسَ لِلْعَبْدِ فِيهَا اخْتِيَارٌ : الصَّغَرُ ، وَالْجُنُونُ ، وَالْعَتَةُ ،
وَالنَّسْيَانُ ، وَالنَّوْمُ ، وَالْإِنْعَمَاءُ ، وَالرَّقُّ ، وَالْمَرَضُ ، وَالْحَيْضُ ، وَالنَّفَاسُ ،
وَالْمَوْتُ . وَمُكْتَسَبَةٌ : أَيْ كَسَبَهَا الْعَبْدُ ، أَوْ تَرَكَ إِزَالَتَهَا

النَّوْعُ الْأَوَّلُ السَّمَاوِيَّةُ : أَمَّا الصَّغَرُ فَقَبْلَ أَنْ يَعْقِلَ كَالْمَجْنُونِ الْمُتَمِّدِ
فَإِذَا عَقَلَ تَأَهَّلَ لِلْأَدَاءِ دُونَ الْوُجُوبِ إِلَّا الْإِيمَانَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَتَقَدَّمَ
وَضَعُ الْأَجْزِيَّةَ عَنْهُ ، وَبَيْنُونَةُ زَوْجَتِهِ بِكُفْرِهِ لَيْسَ جَزَاءً ، بَلْ لَا نَتْفَاءَ
أَهْلِيَّتِهِ لِاسْتِفْرَاشِ الْمُسْلِمَةِ كَحِرْمَانِهِ الْإِرْثَ بِهِ لِذَلِكَ لِعَدَمِ الْوِلَايَةِ
كَالرَّقِيقِ وَأَمَّا الْجُنُونُ فَيَنَافِي شَرَطَ الْعِبَادَاتِ الدِّيَّةِ فَلَا تَجِبُ مَعَ
الْمُتَمِّدِ مِنْهُ مُطْلَقًا ، وَمَالًا يَمْتَدُّ مِنْهُ طَارِئًا جُعِلَ كَالنَّوْمِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ
عَارِضٌ يَمْنَعُ فَهَمَّ الْخِطَابِ زَالَ قَبْلَ الْإِمْتِدَادِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَصْلَ
الْوُجُوبِ إِذْ هُوَ بِالذِّمَّةِ ، وَهِيَ لَهُ حَتَّى وَرِثَ وَمَلَكَ ، وَكَانَ أَهْلًا
لِلثَّوَابِ كَأَن نَوَى صَوْمَ الْعَدِ فَجُنَّ فِيهِ مُنْسِكًا كُلَّهُ صَحَّ فَلَا يَقْضَى لَوْ

أَفَاقَ بَمَدِّهِ وَصَحَّ إِسْلَامُهُ تَبَعًا ، وَإِنَّمَا يُعْرَضُ الْإِسْلَامُ لِإِسْلَامِ زَوْجَتِهِ
 عَلَى أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ لِصَيْرُورَتِهِ مُسْلِمًا بِإِسْلَامِهِ بِخِلَافِهِ أَصَالَةٍ لِعَدَمِ رُكْنِهِ
 الْأَعْتِقَادِ لَا حَجَرَ ، بِخِلَافِ التَّبَعِ لَيْسَ رُكْنًا ، وَلَا شَرْطًا لَهُ وَإِنَّمَا
 عُرِضَ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهَا ، إِذْ لَيْسَ لَهُ نِهَآيَةٌ مَعْلُومَةٌ بِخِلَافِ الصِّيِّ غَيْرِ
 الْعَاقِلِ أَسَلَمَتْ زَوْجَتَهُ لَا يُعْرَضُ عَلَى وَلِيِّهِ ، لِأَنَّ لِعَقْلِهِ حَدًّا مَعْلُومًا ، وَلَا
 يُنْتَظَرُ بُلُوغُهُ ، وَيَصِيرُ مُرْتَدًّا تَبَعًا بِأَرْتِدَادِ أَبِيهِ وَلِحَاقِهِمَا بِهِ إِذَا بَلَغَ
 جَحْنُونًا وَهُمَا مُسْلِمَانِ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَرَكَاهُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، أَوْ بَلَغَ مُسْلِمًا
 ثُمَّ جُنَّ ، أَوْ أَسَلَمَ عَاقِلًا فَجُنَّ فَارْتَدَّا وَلِحَقًا بِهِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا أُنْتَفَى الْأَدَاءُ
 أَيْ الْفِعْلُ تَحْقِيقًا وَتَقْدِيرًا بِلُزُومِ الْحَرَجِ فِي الْقَضَاءِ ، وَقَدَّمَ وَجْهَهُ أُنْتَفَى
 لِانْتِفَاءِ فَائِدَتِهِ ، وَكَذَا الْأَصْلِيُّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ إِنَاطَةٌ لِلْإِسْقَاطِ بِكُلِّ مَنْ
 الْأَمْتِدَادِ وَالْأَصَالَةِ ، وَخَصَّهُ أَبُو يُوسُفَ بِالْأَمْتِدَادِ ، وَقِيلَ الْخِلَافُ عَلَى
 الْقَلْبِ ، وَإِذَا كَانَ الْمُسْقِطُ الْحَرَجَ لَزِمَ اخْتِلَافُ الْأَمْتِدَادِ الْمُسْقِطِ فَقَدَّرَ
 فِي الصَّلَاةِ بِزِيَادَتِهِ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ عِنْدَهُمَا ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ بِصَيْرُورَةِ
 الصَّلَوَاتِ سِتًّا وَهُوَ أَقْبَسُ لِكِنَّهُمَا أَقَامَا الْوَقْتَ مُقَامَ الْوَاجِبِ كَمَا فِي
 الْمُسْتَحَاضَةِ وَفِي الصَّوْمِ بِاسْتِغْرَاقِ الشَّهْرِ لَيْلَةً وَنَهَارَةً ، وَفِي الزَّكَاةِ
 بِاسْتِغْرَاقِ الْحَوْلِ ، وَأَبُو يُوسُفَ أَكْثَرُهُ كَكُلِّهِ ، فَلَوْ بَلَغَ جَحْنُونًا
 مَالِكًا فَأَبْتَدَاهُ الْحَوْلُ مِنَ الْإِفَاقَةِ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ ، وَلَوْ أَفَاقَ بَعْدَ سِتَّةِ
 أَشْهُرٍ مَثَلًا وَتَمَّ الْحَوْلُ وَجَبَتْ عِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا أَبِي يُوسُفَ مَا لَمْ يَتِمَّ . وَأَمَّا

الْعَتَةُ اخْتِلَاطُ الْكَلَامِ مَرَّةً وَمَرَّةً ، فَكَالصَّبِيِّ الْعَاقِلِ فِي صِحَّةِ فِعْلِهِ وَتَوَكُّلِهِ
بِلَا عُهُدَةٍ ، وَقَوْلِهِ كِاسْلَامِهِ ، وَلَا تَحِبُّ الْعِبَادَاتُ عَلَيْهِ وَالْعُقُوبَاتُ ،
وَضَمَانُ مُتْلَفَاتِهِ لَيْسَ عُهُدَةٌ وَتَوَقَّفَ نَحْوُ بَيْعِهِ ، وَلَا يَلِي عَلَى غَيْرِهِ ،
وَلَا يُؤْخَرُ الْعَرَضُ عَلَيْهِ عِنْدَ إِسْلَامِ أَمْرٍ أَنَّهُ لِمَا قُلْنَا ، وَفِي التَّقْوِيمِ
تَحِبُّ عَلَيْهِ الْعِبَادَاتُ اخْتِيَاظًا ، وَأَمَّا النَّسْيَانُ : عَدَمُ الْأَسْتِحْضَارِ فِي وَقْتِ
حَاجَتِهِ فَشَمَلَ النَّسْيَانُ عِنْدَ الْحُكَمَاءِ وَالسُّهَوُ لِأَنَّ اللَّغَةَ لَا تَفَرِّقُ فَلَا
يُنَافِي الْوُجُوبَ لِكَمَالِ الْعَقْلِ ، وَلَيْسَ عُذْرًا فِي حُقُوقِ الْعِبَادِ ، وَفِي
حُقُوقِهِ تَعَالَى عُذْرُهُ فِي سُقُوطِ الْإِثْمِ . أَمَّا الْحُكْمُ فَإِنْ كَانَ مَعَ مُذَكَّرٍ
وَلَا دَاعٍ إِلَيْهِ كَأَكْلِ الْمُصَلَّى لَمْ يَسْقُطْ حُكْمُهُ لِنَقْصِيرِهِ بِخِلَافِ
سَلَامِهِ فِي الْقَعْدَةِ ، أَوْ لَا مَعَهُ مَعَ دَاعٍ كَأَكْلِ الصَّائِمِ أَوْ لَا وَلَا ، فَأُوْلَى
كَتَرُكَ الْأَذَابِ التَّسْمِيَةِ

وَأَمَّا النَّوْمُ فَفَقْرَةٌ تَعْرِضُ مَعَ الْعَقْلِ تُوجِبُ الْعَجْزَ عَنْ إِدْرَاكِ
الْمَحْسُوسَاتِ ، وَالْأَفْعَالِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ ، وَأُسْتَعْمَالِ الْعَقْلِ ، فَالْفَقْرَةُ هِيَ
مَعْنَى قَوْلِهِمْ أَنْحِيَاسُ الرُّوحِ مِنَ الظَّاهِرِ إِلَى الْبَاطِنِ ، وَهَذِهِ الرُّوحُ
بِوَاسِطَةِ الرُّوْقِ الصُّوَارِبِ تَنْتَشِرُ إِلَى ظَاهِرِ الْبَدَنِ وَقَدْ تَنْحَجِرُ فِي
الْبَاطِنِ بِأَسْبَابٍ مِثْلُ طَلَبِ الْأَسْتِرَاحَةِ مِنْ كَثَرَةِ الْحَرَكَةِ وَالْإِسْتِغَالِ
بِتَأْثِيرِ فِي الْبَاطِنِ كَنَضْجِ الْغِذَاءِ وَنَحْوِهِ ، فَأُوجِبَ تَأْخِيرَ خِطَابِ الْأَدَاءِ
لِأَصْلِ الْوُجُوبِ ، وَلِذَا وَجِبَ الْقَضَاءُ إِذَا زَالَ بَعْدَ الْوَقْتِ ، وَإِبْطَالُ

عِبَارَاتِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ وَالرَّدَّةِ وَالطَّلَاقِ ، وَلَمْ تُوصَفْ بِخَبَرٍ ، وَإِنْشَاءً ،
وَصِدْقٍ ، وَكَذِبٍ كَالْأَلْحَانِ فَلِذَا اخْتَارَ فُخْرُ الْإِسْلَامِ أَنَّ قِرَاءَتَهُ
لَا تُسْقِطُ الْفَرَضَ ، وَفِي النُّوَادِرِ تَنْوُبُ ، وَأَنَّ لَا تُفْسِدُ قَهْقَهَتُهُ الْوُضُوءَ
وَلَا الصَّلَاةَ ، وَإِنْ قِيلَ إِنَّ أَكْثَرَ الْمُتَأَخِّرِينَ تُفْسِدُهُمَا ، وَتَقْرِبُ النُّوَازِلَ
الْفَسَادَ بِكَلَامِ النَّائِمِ عَلَيْهِ لِعَدَمِ فَرْقِ النَّصِّ بَيْنِ الْمُسْتَيْقِظِ وَالنَّائِمِ ،
وَإِنْزَالِ النَّائِمِ كَالْمُسْتَيْقِظِ ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تُفْسِدُ الْوُضُوءَ
لَا الصَّلَاةَ فَيَتَوَضَّأُ وَيَبْنِي ، وَقِيلَ عَكْسُهُ ، وَهُوَ أَقْرَبُ عِنْدِي لِأَنَّ جَعْلَهَا
حَدَثًا لِلْجِنَايَةِ ، وَلَا جِنَايَةَ مِنَ النَّائِمِ فَبَقِيَ كَلَامًا بِلا قَصْدٍ فَتَفْسُدُ
كَالسَّاهِي بِهِ

وَأَمَّا الْإِغْمَاءُ : فَاقَّةٌ فِي الْقَلْبِ أَوْ الدِّمَاغِ تُعْطِلُ الْقُوَى الْمَذْكُورَةَ
وَالْمَحَرَّكَ عَنْ أَفْعَالِهَا مَعَ بَقَاءِ الْعَقْلِ مَغْلُوبًا ، وَإِلَّا عُصِمَ مِنْهُ الْأَنْبِيَاءُ
وَهُوَ فَوْقَ النَّوْمِ ، فَلَزِمَهُ مَا لَزِمَهُ وَزِيَادَةُ كَوْنِهِ حَدَثًا وَلَوْ فِي جَمِيعِ
حَالَاتِ الصَّلَاةِ ، وَمَنْعَ الْبِنَاءِ بِخِلَافِ النَّوْمِ فِي الصَّلَاةِ مُضْطَجِعًا
لَهُ الْبِنَاءُ

وَأَمَّا الرِّقُّ فَتَجَزُّ حُكْمِيٌّ عَنِ الْوِلَايَةِ ، وَالشَّهَادَةِ ، وَالْقَضَاءِ ،
وَمَالِكِيَّةُ الْمَالِ كَأَنَّ عَنْ جَعْلِهِ شَرْعًا عُرْضَةً لِلتَّمْلُكِ وَالْإِبْتِدَالِ ، فَلَا
يَتَجَزَّأُ الرِّقُّ لِاسْتِحْصَالَةِ قُوَّةِ الْبَعْضِ الشَّائِعِ بِاتِّصَافِهِ بِالْوِلَايَةِ وَالْمَالِكِيَّةِ
فَكَذَا ضِدُّهُ ، وَهُوَ الْعِتْقُ وَإِلَّا تَجَزَّأَ ، وَكَذَا الْإِغْتِاقُ عِنْدَهُمَا وَإِلَّا

ثَبَّتَ الْمُطَاوِعُ بِلاَ مُطَاوِعٍ إِنْ لَمْ يَنْزِلْ شَيْءٌ ، وَقَلْبُهُ إِنْ نَزَلَ كُلُّهُ ،
وَتَجَزَأُ عِنْدَهُ لِأَنَّهُ إِزَالَةُ الْمِلْكِ الْمُتَجَزِّئِ حَتَّى صَحَّ شِرَاهُ بَعْضُهُ وَبَيْعُهُ ،
وَإِنْ تَعَلَّقَ بِتَمَامِهِ مَا لَا يَتَجَزَأُ كَالْوَضُوءِ تَعَلَّقَ بِتَمَامِهِ إِبَاحَةُ الصَّلَاةِ وَهُوَ
مُتَجَزِّئٌ دُونَهَا ، وَالْمُطَاوِعَةُ فِي أَعْتَقِهِ فَعَتَقَ عِنْدَ إِضَافَتِهِ إِلَى كُلِّهِ كَمَا
هُوَ اللَّفْظُ فَلَا يَنْبَغُ بِإِعْتَاكِ الْبَعْضِ شَيْءٌ مِنَ الْعِتْقِ ، وَلَا زَوَالُ شَيْءٍ
مِنَ الرَّقِّ عِنْدَهُ بَلْ هُوَ كَالْمُكَاتِبِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُرَدُّ فَأَثَرُهُ حِينَئِذٍ فِي
فَسَادِ الْمِلْكِ ، وَهَذَا لَوْ جُوبِ قَصْرُ مُلَاقَاةِ التَّصَرُّفِ حَقَّ الْمُتَصَرِّفِ إِلَّا
ضِمْنًا كَأَنَّهُ إِعْتَاكِ الْكُلِّ ، وَالرَّقُّ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى وَالْمِلْكُ حَقُّهُ ، وَأَنَّهُ
يُنَافِي مِلْكَ الْمَالِ لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ مَا لَا فَاسْتَلْزَمَ الْعَجْزَ وَالْإِبْتِدَالَ ، وَالْمَالِ كَيْفُهُ
تَسْتَلْزِمُ ضِدَّهُمَا ، وَتَنَافِي اللَّوْازِمِ يُوجِبُ تَنَافِي الْمَلْزُومَاتِ فَلَا يَجْتَمِعُ
إِلَى تَمْلُوكِ كَيْفِهِ مَا لَا مَالِيَّتَهُ لِلْمَالِ فَلَا يَنْسَرِي ، وَلَوْ مُلْكُهَا مُكَاتِبًا
بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ النِّكَاحِ لِأَنَّهُ مِنْ خَوَاصِّ الْأَدَمِيَّةِ حَتَّى أُنْقَدَ بِلاَ
إِذْنٍ ، وَشَرَطُ الشَّهَادَةِ عِنْدَهُ لَا عِنْدَ الْإِجَازَةِ ، وَإِنَّمَا وَقِفَ إِلَى إِذْنِهِ
لِأَنَّهُ لَمْ يَشْرَعْ إِلَّا بِالْمَالِ فَيَضُرُّ بِهِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى التِّزَامِ ، وَالْأَمْرُ لِلْمِلْكِ
الْحَيَاةَ فَلَا يَمْلِكُ الْمَوْلَى إِنْتِلَافَهُ ، وَقَتْلَ الْحُرِّ بِهِ ، وَوُدَيْ ، وَصَحَّ إِقْرَارُهُ
بِالْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ ، وَالسَّرِقَةِ الْمُسْتَهْلَكَةِ ، وَالْقَائِمَةِ فِي الْمَآذُونِ اتِّفَاقًا
فِي الْمَخْجُورِ ، وَالْمَالُ قَائِمٌ كَذَلِكَ إِنْ صَدَقَهُ الْمَوْلَى فَيُقْطَعُ ، وَيُرَدُّ
بِلاَ ضَمَانٍ فِي الْمَالِكَةِ ، وَإِنْ قَالَ الْمَالُ لِي فَلَا يَبِي يُوسُفَ يَقْطَعُ وَالْمَالُ

لِلْمَوْلَى لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ ، وَقَدْ يُقَطَعُ بِلاَ وَجُوبِ مَالٍ كَمَا لَوْ اسْتَهْلَكَهُ
وَعَكْسُهُ إِذَا شَهِدَ بِالسَّرِقَةِ رَجُلٌ وَأَمْرَانِ وَلِحَمْدِ لَا ، وَلَا يُرَدُّ لِمَا
ذَكَرَ أَبُو يُوسُفَ ، وَلَا يُقَطَعُ بِمَالِ السَّيِّدِ ، وَلَا بِحَنِيفَةٍ يُقَطَعُ وَيُرَدُّ
الْقَطْعُ لِصِحَّةِ إِقْرَارِهِ بِالْحُدُودِ ، وَيَسْتَحِيلُ بِمَمْلُوكٍ لِلْسَّيِّدِ فَقَدْ كَذَبَهُ
الشَّرْعُ ، وَالْمَقْطُوعُ مُحْطَاطُهُ بِالْحَجْرِ فِي أُمُورِ إِجْمَاعِيَّةٍ بِمَا ذَكَرْنَا قَبْلَ
أَسْتَلْزَمَ مِنْهَا غَيْرُهُ كَعَدَمِ مَالِ كَيْفَةِ الْمَالِ ، أَوْ قَامَ بِهِ سَمْعٌ حَكِيمٌ بِهِ
فِي الْمَعْلُومِ مُحْطَاطُ ذِمَّتِهِ حَتَّى ضَمَّ إِلَيْهَا مَالِيَّةَ رَقَبَتِهِ أَوْ كَسَبَهُ فَبِيعَ
فِيهَا يَلْزَمُ فِي حَقِّ الْمَوْلَى إِنْ لَمْ يَفِدِهِ ، وَلَا كَسَبَ أَوْ لَمْ يَفِ كَمَهْرٍ ،
وَدَيْنِ تِجَارَةٍ عَنْ إِذْنٍ ، أَوْ تَبَيَّنَ اسْتِهْلَاكُهُ ، لَا إِقْرَارُهُ مَحْجُورًا ، وَحِلُّهُ
فَاقْتَصَرَ عَلَى ثِنْتَيْنِ نِسَاءً ، وَاقْتَصَرَ فِيهَا عَلَى تَقَدُّمِهَا عَلَى الْحُرَّةِ لِمُقَارَنَةِ
وَمُتَأَخَّرَةِ ، وَطَلَقَتَيْنِ وَحَيْضَتَيْنِ عِدَّةً تَنْصِيفًا ، وَكَذَا فِي الْقَسَمِ ،
وَعَنْ تَنْصِيفِ النِّعْمَةِ تَنْصُفُ حُدَّهِ ، وَإِنَّمَا قَصَصَتْ دَيْتَهُ إِذَا سَاوَتْ قِيَمَتَهُ
دِيَةَ الْحُرِّ لِأَنَّهُ ضَمَانُ النَّفْسِ وَهُوَ بِخَطَرِهَا وَهُوَ بِالمَالِ كَيْفَةِ الْمَالِ وَلِلْمَالِكِ
النِّكَاحُ ، وَهَذَا مُنْتَفٍ فِي الْمَرْأَةِ فَتَنْصَفُ دَيْتُهَا ، وَثَابِتٌ لِلْعَبْدِ مَعَ
قَصْرِ فِي الْمَالِ لِتَحَقُّقِهِ يَدًا فَقَطْ وَلِكَوْنِ مَالِ كَيْفَةِ الْيَدِ فَوْقَ مَالِ كَيْفَةِ
الرَّقَبَةِ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ لَمْ يَتَقَدَّرْ نَقْصُ دَيْتِهِ بِالرُّبْعِ بَلْ لَزِمَ أَنْ يَنْقُصَ
بِمَا لَهُ خَطَرٌ فِي الشَّرْعِ وَهُوَ الْعِشْرَةُ وَأَعْتَرَضَ لَوْ صَحَّ لَمْ تَنْصَفْ
أَحْكَامُهُ إِذْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ فِي كَمَالِهِ إِلَّا نَقْصَانُ أَقْلٍ مِنَ الرُّبْعِ ، وَأَيْضًا لَوْ

كَانَتْ مَالِكِيَّةُ النِّكَاحِ لَهُ كَمَا لَمْ يَنْقُصْ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِزْدِوَاجِ
كَمَدِدِ الزَّوْجَاتِ ، وَالْعِدَّةِ ، وَالْقَسَمِ ، وَالطَّلَاقِ لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهَا وَهِيَ
كَامِلَةٌ بَلْ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِيهِ الْمَالِيَّةُ غَيْرَ أَنَّ فِي الْإِكْمَالِ شُبْهَةَ الْمُسَاوَاةِ
بِالْحُرِّ فَنَقَصَ بِمَا لَهُ خَطَرٌ وَأُجِيبَ بِأَنَّ نَقْصَانَ الزَّوْجَاتِ لَيْسَ لِنَقْصَانِ
خَطَرِ النَّفْسِ الَّذِي هُوَ الْمَالِكِيَّةُ لِيَسْتَلْزَمَ بِأَقْلٍ مِنَ النِّصْفِ بَلْ لِنَقْصَانِ
الْحِلِّ الْمَبْنِيِّ عَلَى الْكَرَامَةِ وَتَقْدِيرُ النِّقْصِ بِهِ إِلَى الشَّرْعِ ، فَقَدَّرَهُ
بِالنِّصْفِ إِنْجَمَاعًا ، بِخِلَافِ الدِّيَةِ فَإِنَّهَا بِاعْتِبَارِ خَطَرِ النَّفْسِ الَّذِي هُوَ
بِالْمَالِكِيَّةِ ، وَنَقْصَانُ الرَّقِيقِ فِيهِ أَقْلٌ مِنَ الرُّبْعِ ، وَكَمَالُ مَالِكِيَّةِ
النِّكَاحِ إِنْ لَمْ يُوجِبْ نَقْصَانُ عَدَدِهِنَّ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُوجِبَهُ آخَرُهُ هُوَ
نَقْصَانُ الْحِلِّ ، وَلَا تَسْتَقِيمُ الْمُلَازِمَةُ بَيْنَ كَمَالِ مِلْكِ النِّكَاحِ وَعَدَمِ
تَنْصِيفِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِزْدِوَاجِ ، فَإِنَّ أَكْثَرَهُ كَالطَّلَاقِ ، وَالْعِدَّةِ ،
وَالْقَسَمِ إِنْمَا يَتَعَلَّقُ بِالزَّوْجَةِ ، وَلَا تَمْلِكُ النِّكَاحَ أَصْلًا ، وَإِنَّمَا قَالَ
شُبْهَةَ الْمُسَاوَاةِ لِأَنَّ قِيَمَةَ الْعَبْدِ لَوْ وَجِبَتْ وَكَانَتْ ضِعْفَ دِيَةِ الْحُرِّ
لَا مُسَاوَاةَ لِأَنَّهَا تَجِبُ فِي الْعَبْدِ بِاعْتِبَارِ الْمَمْلُوكِيَّةِ ، وَفِي الْحُرِّ بِاعْتِبَارِ
الْمَالِكِيَّةِ وَالْكَرَامَةِ ، وَكَوْنُ مُسْتَحَقِّهِ السَّيِّدُ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنَّهُ بِاعْتِبَارِ
الْمَالِيَّةِ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ الْمُسْتَحَقُّ لِلْقِصَاصِ بِقَتْلِ عَبْدٍ إِيَّاهُ وَهُوَ بَدَلُ الدِّمِّ
إِنْجَمَاعًا ، فَالْحَقُّ أَنَّ مُسْتَحَقِّهِ الْعَبْدُ ، وَلِهَذَا يَقْضَى مِنْهُ دَيْنُهُ غَيْرَ أَنَّهُ لَمَّا
لَمْ يَصْلُحْ شَرْعًا لِمِلْكِ الْمَالِ خَلْفَهُ الْمَوْلَى لِأَنَّهُ أَحَقُّ النَّاسِ بِهِ كَالْوَارِثِ

وَأُخْتَلِفَ فِي أَهْلِيَّتِهِ لِلتَّصَرُّفِ وَمِلْكِ الْيَدِ ، فَقُلْنَا نَعَمْ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ،
لَا نَهْمَا بِأَهْلِيَّةِ التَّكْلُمِ وَالذِّمَّةِ ، وَهِيَ مُخْلَصَةٌ عَنِ الْمُلُوكِيَّةِ ، وَالْأَوَّلَى
بِالْعَقْلِ ، وَلِذَا كَانَتْ رَوَايَاتُهُ مُلْزِمَةً الْعَمَلِ لِلْخَلْقِ وَقُبِلَتْ فِي الْهَدَايَا
وغيرها ، وَالثَّانِيَةُ بِأَهْلِيَّةِ الْإِجَابِ وَالِاسْتِجَابِ ، وَلِذَا خُوطِبَ بِمَقْصُودِهِ
تَعَالَى ، وَلَمْ يَصَحَّ شِرَاهُ الْمَوْلَى عَلَى أَنَّ الشَّمْنَ فِي ذِمَّتِهِ وَلَا يَمْلِكُ أَنْ
يَسْتَرِدَّ مَا اسْتَوْدَعَ عِنْدَ الْعَبْدِ ، وَصِحَّةُ إِقْرَارِهِ عَلَيْهِ لِمِلْكِ مَالِيَّتِهِ
كَإِقْرَارِ الْوَارِثِ فَهُوَ إِقْرَارٌ عَلَى نَفْسِهِ بِالْحَقِيقَةِ ، وَإِنَّمَا حُجِرَ عَنْهُ
لِحَقِّ الْمَوْلَى فَإِذْنُهُ فَكَّ الْحَجَرَ وَرَفَعَ الْمَانِعَ كَالشَّكَاكِ فَيَتَصَرَّفُ
بِأَهْلِيَّتِهِ لَا إِنَابَةً كَالشَّافِعِيِّ ، فَلَوْ أُذِنَ فِي نَوْعٍ كَانَ لَهُ التَّصَرُّفُ مُطْلَقًا
وَتَثَبُّتُ يَدُهُ عَلَى كَسْبِهِ كَالْمُكَاتِبِ ، وَإِنَّمَا مَلَكَ حَجَرُهُ لِأَنَّهُ بِلَا عَوْضٍ
بِخِلَافِ الْكِتَابَةِ ، وَثُبُوتُ الْمِلْكِ لِلْمَوْلَى فِيمَا يَشْتَرِيهِ وَيَضْطَّادُهُ
وَيَتَّهِبُهُ خِلَافَتِهِ عَنْهُ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ كَالْوَارِثِ ، وَكَوْنُ مِلْكِ التَّصَرُّفِ
لَا يُسْتَفَادُ إِلَّا مِنْ مِلْكِ الرَّقَبَةِ مَمْنُوعٌ ، نَعَمْ هُوَ وَسِيلَةٌ إِلَيْهِ وَلَا يُلْزَمُ
مِنْ عَدَمِ مِلْكِهَا عَدَمُ الْمَقْصُودِ لِحَوَازِ تَعَدُّدِ الْأَسْبَابِ ، وَإِذْ كَانَتْ لَهُ
ذِمَّةٌ وَعِبَارَةٌ صَحَّ التَّزَامُ فِيهَا وَوَجَبَ لَهُ طَرِيقُ قَضَاءِ دَفْعًا لِلخَرَجِ
اللَّازِمِ مِنْ أَهْلِيَّةِ الْإِجَابِ فِي الذِّمَّةِ بِلَا أَهْلِيَّةِ الْقَضَاءِ ، وَأَذْنَاهُ مِلْكُ
الْيَدِ . وَلِذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ دَيْنُهُ يَمْنَعُ مِلْكَ الْمَوْلَى كَسْبُهُ ، وَأُخْتَلِفَ فِي
قَتْلِ الْحُرِّ بِهِ فَعِنْدَهُ لَا ، لِابْتِنَائِهِ عَلَى الْمُسَاوَاةِ فِي الْكَرَامَاتِ ، قُلْنَا بَلْ

فِي عِصْمَةِ الدَّمِ قَطْطٌ لِلاتِّفَاقِ عَلَى إِهْدَارِهِ فِي الْعِلْمِ ، وَالْجَمَالِ ، وَمَكَارِمِ
الْأَخْلَاقِ ، وَالشَّرَفِ ، وَهَمَّا مُسْتَوِيَانِ فِيهَا ، وَيُنَافِي مَالِكِيَّةَ مَنَافِعِ الْبَدَنِ
إِلَّا مَا اسْتَشْنَى مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ إِلَّا نَحْوَ الْجُمُعَةِ بِخِلَافِ الْحَجِّ بِالنَّصِّ لِلْمَالِ
وَالْجِهَادِ فَلَيْسَ لَهُ الْقِتَالُ إِلَّا بِإِذْنِ مَوْلَاهُ أَوْ الشَّرْعِ فِي عُمُومِ النَّفِيرِ ، وَلَا يَسْتَحِقُّ
سَهْمًا لِأَنَّهُ لِلْكَرَامَةِ ، بَلْ رَضَخًا لَا يَبْلُغُهُ ، بِخِلَافِ السَّلْبِ بِالْقَتْلِ بِقَوْلِ
الْإِمَامِ فَسَاوَى فِيهِ الْحُرَّ ، وَالْوَلَايَاتِ ، وَحَقُّهُ أَمَانُ الْمَأْذُونِ فِي الْقِتَالِ
لِاسْتِحْقَاقِ الرِّضْخِ فَأَمَانُهُ إِبْطَالُ حَقِّهِ أَوَّلًا ، ثُمَّ يَتَعَدَّى إِلَى الْكُلِّ
كَشَّ أَدَتِهِ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ لَا وَلَايَةٍ عَلَيْهِمْ بِخِلَافِ الْمَخْجُورِ لَا اسْتِحْقَاقَ
لَهُ ، فَلَوْ صَحَّ كَانَ إِسْقَاطًا لِحَقِّهِمْ أَبْتَدَاءً ، وَاسْتِحْقَاقُهُ إِذَا أَفْتَاتَ
بِالْقِتَالِ وَسَلَّمٌ لِمَحْضِهِ مَصْلَحَةٌ لِلْمَوَلَى بَعْدَهُ ، فَلَا شَرِكَةَ لَهُ حَالُ الْأَمَانِ
فَلَا يَضْمَنُ بَدَلَ مَا لَيْسَ بِمَالٍ لِأَنَّهُ صَلََّةٌ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ دِيَّةٌ فِي
جَنَابَتِهِ خَطَأً لَكِنْ كَمَا لَمْ يُهْذَرِ الدَّمُ صَارَتْ رَقَبَتُهُ جَزَاءً إِلَّا أَنْ
يُخْتَارَ الْمَوَلَى فِدَاءَهُ فَيَكْزِمُهُ دَيْنًا فَلَا يَبْطُلُ بِالْإِفْلَاسِ عِنْدَهُ ، فَلَا يَجِبُ
الدَّفْعُ ، وَعِنْدَهُمَا اخْتِيَارُهُ كَالْحَوَالَةِ كَأَنَّهُ أَحَالَ عَلَى مَوْلَاهُ ، فَإِذَا لَمْ
يُسَلِّمْ عَادَ حَقُّهُ فِي الدَّفْعِ ، وَوُجُوبُ الْمَهْرِ لَيْسَ ضَمَانًا بَلْ عَوَضًا عَمَّا
اسْتَوْفَاهُ مِنَ الْمِلْكِ أَوْ الْمَنَفْعَةِ ، وَأَمَّا الْمَرَضُ فَلَا يُنَافِي أَهْلِيَّةَ الْحُكْمِ
وَالْعِبَارَةِ إِذْ لَا خَلَلَ فِي الدِّمَّةِ وَالْعَقْلِ وَالنُّطْقِ ، لَكِنَّهُ لِمَا فِيهِ مِنَ
الْجَهْرِ شُرِعَتِ الْعِبَادَاتُ فِيهِ عَلَى الْمَكْنَةِ قَاعِدًا وَمُضْطَجَعًا ، وَلَمَّا كَانَ

الْمَوْتُ عِلَّةُ الْخِلَافَةِ ، وَهُوَ سَبَبُهُ كَانَ سَبَبَ تَعَلُّقِ حَقِّ الْوَارِثِ
وَالْغَرِيمِ بِمَالِهِ ، فَكَانَ سَبَبًا لِلْحَجَرِ فِي الْكُلِّ لِلْغَرِيمِ وَالْمُتَمَلِّقِينَ فِي
الْوَرِثَةِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ الْمَوْتُ مُسْتَنِدًا إِلَى أَوَّلِهِ بِخِلَافِ مَا لَمْ يَتَعَلَّقَا بِهِ
كَالْمُتَكَاحِ بِمَهْرِ الْمَثَلِ فَتُحَاصِّصُ الْمُسْتَعْرِقِينَ فَكُلُّهُ تَصَرُّفٌ يَحْتَمِلُ
الْإِسْخَاحَ يَصِحُّ فِي الْحَالِ ثُمَّ يُفْسَخُ إِنْ أُحْتِيجَ إِلَى ذَلِكَ ، وَمَا لَا يَحْتَمِلُهُ
كَالْإِعْتَاقِ الْوَاقِعِ عَلَى حَقِّ غَرِيمٍ بِأَنْ يَفْتَقِيَ الْمَرِيضُ الْمُسْتَعْرِقُ أَوْ عَلَى
حَقِّ وَارِثٍ كَالْإِعْتَاقِ عَبْدٍ تَزِيدُ قِيَمَتُهُ عَلَى الثُّلْثِ بِصِيرُ كَالْمُعَلَّقِ
بِالْمَوْتِ فَلَا يُنْقَضُ وَيَسْعَى فِي كُلِّهِ أَوْ فِي ثُلُثِيهِ أَوْ أَقَلِّ كَالسُّدُسِ إِذَا
سَاوَى النِّصْفَ ، بِخِلَافِ إِعْتَاقِ الرَّاهِنِ يَنْفَدُ لِأَنَّ حَقَّ الْمُرْتَهِنِ فِي الْيَدِ
لَا الرَّقَبَةَ فَلَا يُلَاقِيهِ قَضَاءٌ ، فَإِنْ كَانَ غَنِيًّا فَلَا سِعَايَةَ ، وَإِنْ فَقِيرًا
سَعَى فِي الْأَقَلِّ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الدِّينِ ، وَيَرْجِعُ عَلَى مَوْلَاهُ عِنْدَ غِنَاهُ
فَمُعْتَقُ الرَّاهِنِ حُرٌّ مَدْيُونٌ فَتَقْبَلُ شَهَادَتُهُ قَبْلَ السَّعَايَةِ ، وَمُعْتَقُ الْمَرِيضِ
الْمُسْتَعْرِقِ كَالْمُكَاتِبِ فَلَا تُقْبَلُ ، وَقَدْ أَدْبَحُوا فَرَعًا مُحَضًّا لَمَّا بَطَلَتْ
الْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ بَطَلَتْ صُورَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ حَتَّى لَوْ بَاعَ الْمَرِيضُ
عَيْنًا بِمِثْلِ قِيَمَتِهِ مِنْهُ لَا يَجُوزُ لِتَعَلُّقِ حَقِّ كُلِّهِمْ بِالصُّورَةِ كَالْمُعْتَقِ
خِلَافًا لَهَا ، بِخِلَافِ بَيْعِهِ مِنْ أَجْنَبِيٍّ ، وَمَعْنَى أَنْ يَقْرَأَ لِأَحَدِهِمْ بِمَالٍ ،
وَشُبْهَةٌ بِأَنْ يَبَاعَ الْجَيِّدُ مِنَ الْأَمْوَالِ الرَّبَوِيَّةِ بِرَدِيٍّ مِنْهَا لِتَقْوَمَ الْجَوْدَةُ
فِي التَّهْمَةِ كَمَا فِي بَيْعِ الْوَلِيِّ مَالِ الصَّبِيِّ كَذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ ، وَلِذَا لَمْ يَصَحَّ

إِقْرَارُهُ بِاسْتِيفَاءِ دَيْنِهِ مِنَ الْوَارِثِ ، وَإِنْ تَرِمَهُ فِي صِحَّتِهِ وَهِيَ حَالٌ
عَدَمَ التَّهْمَةِ فَكَيْفَ بِهِ إِذَا ثَبَتَ فِي الْمَرِيضِ وَأَمَّا الْخِيَضُ وَالنَّفَاسُ
فَلَا يُسْقِطَانِ أَهْلِيَّةَ الْوُجُوبِ وَلَا الْأَدَاءِ إِلَّا أَنَّهُ ثَبَتَ أَنَّ الطَّهَّارَةَ عَنْهُمَا
شَرَطُ الصَّلَاةِ عَلَى وَفْقِ الْقِيَاسِ وَالصَّوْمِ عَلَى خِلَافِهِ ، ثُمَّ أُنْتَفَى وَجُوبُ
قَضَاءِ الصَّلَاةِ لِلْخُرُوجِ دُونَ الصَّوْمِ كَمَا رَفَّ فَأُنْتَفَى ، أَوْ لَا خِلَافَ ، وَالْإِنْتِفَاءُ
أَقْبَسُ وَأَمَّا الْمَوْتُ فَيَسْقُطُ بِهِ الْأَحْكَامُ الْأُخْرَوِيَّةُ التَّكْلِيفِيَّةُ
كَالزَّكَاةِ وَغَيْرِهَا إِلَّا الْإِثْمَ ، وَمَا شَرَعَ عَلَيْهِ لِحَاجَةِ غَيْرِهِ فَإِنْ حَقًّا
مُتَعَلِّقًا بِعَيْنٍ بَقِيَ بِبَقَائِهَا كَالْأَمَانَاتِ ، وَالْوَدَائِعِ ، وَالْمَصُوبِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ
حُصُولَهُ لِصَاحِبِهِ لَا الْفِعْلُ ، وَلِذَا لَوْ ظَفَرَ بِهِ لَهُ أَخْذُهُ ، بِخِلَافِ الْعِبَادَاتِ ،
وَلِذَا لَوْ ظَفَرَ الْفَقِيرُ بِمَالِ الزَّكَاةِ لَيْسَ لَهُ أَخْذُهُ وَلَا تَسْقُطُ بِهِ ، وَإِنْ
دَيْنًا لَمْ يَبْقَ بِمَجَرَّدِ الدِّمَّةِ لِضَعْفِهَا بِالْمَوْتِ فَوْقَهُ بِالرَّقِّ ، بَلْ إِذَا قَوِيَتْ
بِمَالٍ أَوْ كَفِيلٍ قَبْلَ الْمَوْتِ لِأَنَّ الْمَالَ تَحُلُّ الْإِسْتِيفَاءُ ، وَدِمَّةُ الْكَفِيلِ
تَقْوَى دِمَّةَ الْمَيِّتِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَالٌ لَمْ تَصِحَّ الْكَفَالَةُ بِهِ لِإِنْتِفَالِهِ
بِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَنَّهَا التَّزَامُ الْمُطَالِبَةُ لَا تَحْوِيلُ الدِّينِ
وَلَا مُطَالِبَةُ فَلَا التَّزَامُ ، بِخِلَافِ الْعَبْدِ الْمَخْجُورِ بِالْدِّينِ تَصَحُّ بِهِ لِأَنَّ
دِمَّتَهُ قَائِمَةٌ ، وَإِنَّمَا أَنْصَحَ إِلَيْهَا مَالِيَّةُ الرَّقْبَةِ فِيمَا ظَهَرَ فِي حَقِّ الْمَوْلَى
لِيُبَاعَ نَظَرًا لِلْغُرْمَاءِ ، وَتَصَحُّ عِنْدَهُمَا لِأَنَّ بِالْمَوْتِ لَا يَبْرَأُ ، وَلِذَا يُطَالَبُ
بِهَا فِي الْآخِرَةِ إجماعاً ، وَفِي الدُّنْيَا إِذَا ظَهَرَ مَالٌ ، وَلَوْ تَبَرَّعَ أَحَدُهُ عَنِ الْمَيِّتِ

حَلَّ أَخْذُهُ ، وَلَوْ بَرِئْتَ لَمْ يَحِلَّ ، وَالْعَجْزُ عَنِ الْمُطَالَبَةِ لِعَدَمِ قُدْرَةِ الْمَيِّتِ
لَا يَمْنَعُ صِحَّتُهَا كَوْنُهُ مُفْلِسًا ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ مُهْمَا عَلَى فَصْلٍ
عَلَيْهِ ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ بِأَحْتِمَالِهِ الْعِدَّةَ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ إِذْ لَا تَصِحُّ الْكِفَالَةُ
لِلْجَهْلِيِّ ، وَالْمُطَالَبَةُ فِي الْآخِرَةِ رَاجِعَةٌ إِلَى الْإِثْمِ ، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى بَقَاءِ
الْذِمَّةِ فَضْلًا عَنْ قُوَّتِهَا ، وَبِظُهُورِ الْمَالِ تَقَوَّتْ بَلْ ظُهُورُ قُوَّتِهَا ، وَهُوَ
الشَّرْطُ حَتَّى لَوْ تَقَوَّتْ بِلُحُوقِ دَيْنٍ بَعْدَ الْمَوْتِ صَحَّتِ الْكِفَالَةُ بِهِ بِأَنْ
حَفَرَ بِثَرًّا عَلَى الطَّرِيقِ فَتَلَفَ بِهِ حَيَوَانٌ بَعْدَ مَوْتِهِ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ الدَّيْنُ
مُسْتَنَدًا إِلَى وَقْتِ السَّبَبِ الثَّابِتِ حَالِ قِيَامِ الذِمَّةِ ، وَالْمُسْتَنَدُ يَثْبُتُ
أَوَّلًا فِي الْحَالِ ، وَيَلْزُمُهُ أُعْتِبَارُ قُوَّتِهَا حِينَئِذٍ بِهِ ، وَصَحَّةُ التَّبَرُّعِ لِبَقَاءِ
الدَّيْنِ مِنْ جِهَةٍ مَنْ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ سَاقِطًا فِي حَقِّ مَنْ عَلَيْهِ ، وَالشَّقُوطُ
بِالْمَوْتِ لِضَرُورَةِ قَوْتِ الْمَحَلِّ فَيَتَقَدَّرُ بِقُدْرِهِ فَيَظْهَرُ فِي حَقِّ مَنْ عَلَيْهِ
لَا مَنْ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ بِطَرِيقِ الصَّلَةِ لِلْغَيْرِ كَصَفَقَةِ الْمَحَارِمِ ، وَالزَّكَاةِ
وَصَدَقَةِ الْفِطْرِ سَقَطَتْ لِأَنَّ الْمَوْتَ فَوْقَ الرَّقِّ ، وَلَا صَلَاةَ وَاجِبَةً مَعَهُ
إِلَّا أَنْ يُوصَى بِهِ فَيُعْتَبَرُ كَغَيْرِهِ مِنَ الثَّلَاثِ وَأَمَّا مَا شَرَعَ لَهُ
فَيَبْقَى مِمَّا لَهُ إِلَيْهِ حَاجَةٌ قَدَرُ مَا تَنْدَفِعُ بِهِ عَلَى مِلْكِهِ مِنَ التَّرِكَةِ
دَيْنًا وَوَصِيَّةً وَجَهَازًا ، وَيُقَدَّمُ إِلَّا فِي دَيْنٍ عَلَيْهِ تَعَلَّقَ بِعَيْنٍ كَالْمَرْهُونِ
وَالْمُشْتَرَى قَبْلَ الْقَبْضِ ، وَالْعَبْدُ الْجَانِي ، فَنَفِي هَذِهِ صَاحِبُ الْحَقِّ أَحَقُّ
بِالْعَيْنِ ، وَلِذَا بَقِيَتْ الْكِتَابَةُ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْلَى لِحَاجَتِهِ إِلَى ثَوَابِ

الْعَتَقِ وَحُصُولِ الْوَلَاءِ وَبَعْدَ مَوْتِ الْمَكَاتِبِ عَنْ وِفَاءِ لِحَاجَتِهِ إِلَى
 الْمَالِكِيَّةِ الَّتِي عَقَدَهَا وَحُرِّيَّةُ أَوْلَادِهِ الْمَوْجُودِينَ فِي حَالِهَا فَيُعْتَقُ فِي
 آخِرِ جُزْءٍ مِنْ حَيَاتِهِ دُونَ الْمَمْلُوكِيَّةِ إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَّا ضَرُورَةً بَقَاءِ مِلْكِ
 الْيَدِ لِيُمْكِنَ الْأَدَاءُ فَبَقَاؤُهَا كَوْنُ سَلَامَةٍ أَلَّا كَسَابَ قَائِمَةٌ وَثُبُوتُ
 حُرِّيَّةِ الْأَوْلَادِ عِنْدَ دَفْعِ وَرَثَتِهِ ، وَثُبُوتُ عِنَقِهِ شَرْطُ ذَلِكَ ضَمْنِي فَلَا
 يُشْتَرَطُ لَهُ الْأَهْلِيَّةُ لِمِلْكِ الْمَغْضُوبِ عِنْدَ الْبَدَلِ ، وَمَعَ بَقَائِهَا يَثْبُتُ
 الْإِرْثُ نَظَرًا لَهُ ، إِذْ هُوَ خِلَافَةُ لِقَرَابَتِهِ وَزَوْجَتِهِ وَأَهْلِ دِينِهِ ،
 وَلِكُونِهِ سَبَبُ الْخِلَافَةِ خَالَفَ التَّعْلِيْقَ بِهِ عَلَى الْأَعْمِّ مِنَ الْإِضَافَةِ
 غَيْرُهُ فَصَحَّ تَعْلِيْقُ التَّمْلِيكِ بِهِ وَهُوَ مَعْنَى الْوَصِيَّةِ ، وَلَزِمَ تَعْلِيْقُ الْعَتَقِ
 بِهِ وَهُوَ مَعْنَى التَّدْبِيرِ الْمُطْلَقِ ، فَلَمْ يَجْزُ بَيْعُهُ خِلَافًا لِأَحْمَدَ وَالشَّافِعِي لِأَنَّهُ
 وَصِيَّةٌ وَالْبَيْعُ رُجُوعٌ وَالْحَنْفِيَّةُ فَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَائِرِ التَّعْلِيْقَاتِ
 بِالْمَوْتِ بِأَنَّهُ لِلتَّمْلِيكِ ، وَالْإِضَافَةُ إِلَى زَمَانٍ زَوَالِ مَالِكِيَّتِهِ لَا تَصِحُّ
 وَصَحَّتْ فَعُلِمَ أَعْتِبَارُهُ سَبَبًا لِلْحَالِ شَرْعًا ، وَإِذْ كَانَ أَنْتَ حُرٌّ سَبَبًا
 لِعَتَقِ الْحَالِ وَهُوَ تَصَرُّفٌ لَا يَقْبَلُ الْفَسْخُ ثَبَتَ بِهِ حَقُّ الْعَتَقِ وَهُوَ
 كَحَقِيقَتِهِ كَأَمُّ الْوَلَدِ إِلَّا فِي سُقُوطِ التَّقْوَمِ فَإِنَّهَا لَا تُضْمَنُ بِالْعَصَبِ
 وَلَا بِاعْتِقَاقِ أَحَدٍ الشَّرِيكَينَ نَصِيبُهُ مِنْهَا لِمَا عُرِفَ ، وَلِذَا قُلْنَا الْمَرَأَةَ
 تُنْسَلُ زَوْجَهَا لِمِلْكِهِ إِيَّاهَا فِي الْعِدَّةِ وَحَاجَتِهِ ، وَأَمَّا مَا لَا يَصْلُحُ
 لِحَاجَتِهِ ، فَأَلْفَصَاصُ لِدَرْكِ الثَّارِ وَالْمُخَنَاجُ إِلَيْهِ الْوَرِثَةُ لَا لِلْيَتِّ ، ثُمَّ

الْجِنَايَةُ وَقَعَتْ عَلَى حَقِّهِمْ لِاتِّفَاعِهِمْ بِحَيَاتِهِ وَحَقِّهِ أَيْضًا ، بَلْ هُوَ أَوَّلَى ، فَصَحَّ عَفْوُهُ وَعَفْوُهُمْ قَبْلَ الْمَوْتِ ، فَكَانَ ثَابِتًا أَبَدًا لِلْكُلِّ ، وَعَنْهُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يُوْرَثُ الْقِصَاصُ ، فَلَا يَلْتَصِبُ بَعْضُ الْوَرَثَةِ خَصْمًا عَنِ الْبَقِيَّةِ حَتَّى تُعَادُ بَيِّنَةُ الْحَاضِرِ عِنْدَ حُضُورِ الْغَائِبِ ، وَعِنْدَهُمَا يُوْرَثُ ، لِأَنَّ خَلْفَهُ مَوْرُوثٌ إِجْمَاعًا وَلَا يُخَالِفُ الْأَصْلُ ، وَالْجَوَابُ أَنَّ ثُبُوتَهُ حَقًّا لَهُمْ لِعَدَمِ صَلَاحِيَّتِهِ لِحَاجَتِهِ ، فَإِذَا صَارَ مَالًا وَهُوَ يَصْلُحُ لِحَوَائِجِهِ رَجَعَ إِلَيْهِ ، وَصَارَ كَأَنَّهُ الْأَصْلُ فَيَثْبُتُ لَوْرَثَتِهِ الْفَاضِلُ عَنْهَا ، وَأَحْكَامُ الْآخِرَةِ كُلُّهَا ثَابِتَةٌ فِي حَقِّهِ

[النَّوْعُ الثَّانِي] الْمَكْنَسَبَةُ مِنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ ، مِنْ الْأَوَّلَى الشُّكْرُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ إِجْمَاعًا ، فَإِنْ كَانَ طَرِيقُهُ مُبَاحًا كَشُرِّ الْمُضْطَرِّ إِلَى شُرْبِ الْخَمْرِ ، وَالْحَاصِلُ مِنَ الْأَدْوِيَةِ وَالْأَغْذِيَةِ الْمُتَّخَذَةِ مِنْ غَيْرِ الْعِنَبِ وَالْمُثَلَّثِ لَا يَقْضِي الشُّكْرُ بَلْ الْأُسْتِمْرَاءُ ، وَالتَّقْوَى ، فَكَالِاغْمَاءِ لَا يَصِحُّ مَعَهُ تَصَرُّفٌ ، وَلَا طَلَاقٌ ، وَلَا عَتَاقٌ ، وَإِنْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ الْبَنِجَ وَعَمَلَهُ صَحَّ ، وَإِنْ مُحَرَّمًا كَمَنْ مُحَرَّمٍ ، فَلَا يَبْطُلُ التَّكْلِيفُ فَيَلْزَمُهُ الْأَحْكَامُ ، وَتَصِحُّ عِبَارَاتُهُ مِنَ الطَّلَاقِ ، وَالْعَتَاقِ ، وَالْبَيْعِ ، وَالْإِقْرَارِ ، وَتَزْوِيجِ الصَّغَارِ ، وَالتَّزْوِجِ وَالْإِقْرَاضِ ، وَالْإِسْتِقْرَاضِ : لِأَنَّ الْعَقْلَ قَائِمٌ ، وَإِنَّمَا عَرَضَ فَوَاتُ فَهْمِ الْخِطَابِ بِمَعْصِيَتِهِ فَبَقِيَ فِي حَقِّ الْإِثْمِ وَالْقَضَاءِ إِلَّا أَنَّهُ تَجِبُ الْكِفَاءَةُ مُطْلَقًا

فِي تَزْوِيجِ الصَّغَارِ ، لِأَنَّ إِضْرَارَهُ بِنَفْسِهِ لَا يُوجِبُ إِضْرَارَهَا ، وَيَصِحُّ
إِسْلَامُهُ كَأَلْمِ كَرِهِ ، لَا رَدَّ لَهُ لِعَدَمِ الْقَصْدِ ، وَبِالْهَزْلِ لِلِاسْتِخْفَافِ ،
وَلَوْ أَقَرَّ بِمَا يَحْتَمِلُ الرُّجُوعَ كَالزَّانَا لَا يُحَدُّ ، لِأَنَّ حَالَهُ يُوجِبُ
رُجُوعَهُ ، وَبِمَا لَا يَحْتَمِلُهُ كَالْقِصَاصِ وَالْقَذْفِ وَغَيْرِهِمَا أَوْ بَأْشَرَ سَبَبِ
الْحَدِّ مُعَايَنَةً حُدِّ إِذَا صَحَّ ، وَحَدُّهُ اخْتِلَاطُ الْكَلَامِ وَالْهَدْيَانُ ، وَزَادَ
أَبُو حَنِيفَةَ فِي الشُّكْرِ الْمَوْجِبِ لِلْحَدِّ أَنْ لَا يُمَيِّزَ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ ، وَلَا
يَمَرِّفَ الْأَرْضَ مِنَ السَّمَاءِ ، إِذْ لَوْ مَيَّزَ فَقَبِيهِ نَقَصَانُ ، وَهُوَ شُبْهَةُ الْعَدَمِ ،
فَيَنْدَرِي بِهِ ، وَأَمَّا فِي غَيْرِ وَجُوبِ الْحَدِّ مِنَ الْأَحْكَامِ ، فَلَا مُعْتَبَرُ
عِنْدَهُ أَيْضًا اخْتِلَاطُ الْكَلَامِ حَتَّى لَا يَرْتَدَّ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ مَعَهُ ،
وَلَا يَلْزِمُهُ الْحَدُّ بِالْإِفْرَارِ بِمَا يُوجِبُ وَمِنْهَا الْهَزْلُ أَنْ لَا يُرَادَ بِاللَّفْظِ
وَدَلَالَتِهِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةَ وَلَا الْمَجَازِيَّةَ ، ضِدُّهُ الْجَدُّ : أَنْ يُرَادَ بِاللَّفْظِ أَحَدُهَا
وَمَا يَقَعُ فِيهِ إِنْشَاءَاتٌ فَرَضَاهُ بِالْمُبَاشَرَةِ لَا بِحُكْمِهَا ، أَوْ إِخْبَارَاتٌ
أَوْ اعْتِقَادَاتٌ ، وَالْأَوَّلُ إِحْدَاثُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ : أَيْ تَعَلُّقِهِ ، فَأَمَّا فِيهَا
يَحْتَمِلُ الْمُتَقَضَّ كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ فَإِنَّمَا أَنْ يَتَوَاضَعَ فِي أَصْلِهِ عَلَى التَّكَلُّمِ
بِهِ غَيْرَ مُرِيدِينَ حُكْمَهُ أَوْ عَلَى قَدْرِ الْعَوِضِ ، أَوْ جِنْسِهِ ، فَبِالْأَوَّلِ إِنْ
اتَّفَقَا بَعْدَهُ عَلَى الْأَعْرَاضِ عِنْدَهُ إِلَى الْجَدِّ لَزِمَ الْبَيْعُ ، أَوْ عَلَى الْبِنَاءِ
عَلَيْهِ فَكَسَرُطِ الْخِيَارِ لُهُمَا مُؤَبَّدًا ، إِذَا رَاضِيََا بِالْمُبَاشَرَةِ فَقَطَّ فَيَفْسُدُ ،
وَلَا يُنَالِكُ بِالْقَبْضِ لِعَدَمِ الرِّضَا بِالْحُكْمِ ، فَإِنْ قَضَاهُ أَحَدُهَا أَنْتَقَضَ

لَا إِنْ أَجَازَهُ ، وَإِنْ أَجَازَهُ جَازَ بِقَيْدِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَهُ ، وَمُطْلَقًا ، أَوْ إِنْ لَمْ
يَحْضُرْهُمَا شَيْءٌ ، أَوْ اخْتَلَفَا فِي الْإِعْرَاضِ وَالْبِنَاءِ صَحَّ الْعَقْدُ عِنْدَهُ عَمَلًا
بِمَا هُوَ الْأَصْلُ فِي الْعَقْدِ وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ أَعْتِبَارِ الْمَوَاضِعَةِ ، وَلَمْ يَصَحَّ
عِنْدَهُمَا لِعَادَةِ الْبِنَاءِ وَكَيْلًا تَلَفُّوْا الْمَوَاضِعَةَ السَّابِقَةَ وَالْمَقْصُودُ وَهُوَ صَوْنُ
الْمَالِ عَنِ الْمُتَغَلَّبِ فَهُوَ الظَّاهِرُ ، وَدُفِعَ بِأَنَّ الْآخَرَ نَاسِخٌ ، وَقَدْ يُقَالُ
هُوَ فَرَعُ الرِّضَا إِذْ مَجْرَدُ صُورَةِ الْعَقْدِ لَا يَسْتَلْزِمُهُ إِلَّا بِأَعْتِبَارِهِ وَفُرُضَ
عَدَمُ إِرَادَةِ شَيْءٍ فَيُضَرَفُ إِلَى مُوَافَقَةِ الْأَوَّلِ ، وَكَوْنُ أَحَدِهِمَا أَعْرَضَ
لَا يُوجِبُ بَحْثَهُ إِذْ لَا يَقُومُ الْعَقْدُ إِلَّا بِرِضَا هُمَا ، وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا أَعْرَضْتُ
وَالْآخَرُ لَمْ يَحْضُرْنِي شَيْءٌ ، أَوْ بَنَى أَحَدُهُمَا ، وَقَالَ الْآخَرُ لَمْ يَحْضُرْنِي ،
فَعَلَى أَصْلِهِ عَدَمُ الْحُضُورِ كَالْإِعْرَاضِ ، وَهُمَا كَالْبِنَاءِ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ
تَمَشُّكَهُ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَقْدِ الصَّحَّةُ ، وَهُمَا بِأَنَّ الْعَادَةَ تَحْقِيقُ الْمَوَاضِعَةِ
السَّابِقَةِ هُوَ فِيمَا إِذَا اخْتَلَفَا فِي دَعْوَى الْإِعْرَاضِ أَوْ الْبِنَاءِ ، وَأَمَّا إِذَا
اتَّفَقَا عَلَى الْإِخْتِلَافِ بِأَنْ يُقَرَّأَ بِإِعْرَاضِ أَحَدِهِمَا ، وَبِنَاءِ الْآخَرِ فَلَا
قَائِلَ بِالصَّحَّةِ ، وَتَجْمُوعُ صُورِ الْإِتِّفَاقِ وَالْإِخْتِلَافِ ثَمَانِيَةٌ وَسَبْعُونَ ،
فَالْإِتِّفَاقُ عَلَى إِعْرَاضِهِمَا ، أَوْ بِنَائِهِمَا ، أَوْ ذُهُولِهِمَا ، أَوْ بِنَاءِ أَحَدِهِمَا ،
وَإِعْرَاضِ الْآخَرِ ، أَوْ ذُهُولِهِ ، أَوْ إِعْرَاضِ أَحَدِهِمَا وَذُهُولِ الْآخَرِ
سِتَّةٌ وَالْإِخْتِلَافُ دَعْوَى أَحَدِهِمَا إِعْرَاضَهُمَا ، وَبِنَاءَهُمَا ، وَذُهُولَهُمَا ،
وَبِنَاءَهُ مَعَ إِعْرَاضِ الْآخَرِ ، أَوْ ذُهُولِهِ ، وَإِعْرَاضَهُ مَعَ بِنَاءِ الْآخَرِ ،

أَوْ مَعَ ذُهُولِهِ ، وَذُهُولُهُ مَعَ بِنَاءِ الْآخِرِ ، أَوْ إِعْرَاضِهِ تِسْعَةً ، وَكُلُّ مَعَ
دَعْوَى الْآخِرِ إِحْدَى الثَّمَانِيَةِ الْبَاقِيَةِ تَمَّتْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ ، وَسِتَّةَ
الْإِتِّفَاقِ ، وَأَمَّا فِي قَدْرِ الْعِوَضِ بِأَنْ تَوَاضَعَ بِالْفَيْنِ وَالْثَمَنِ أَلْفٌ
فَهُمَا يَعْمَلَانِ بِالْمُوَاضَعَةِ إِلَّا فِي إِعْرَاضِهِمَا وَهُوَ بِالْعَقْدِ فِي الْكُلِّ ،
وَالْفَرْقُ لَهُ بَيْنَ الْبِنَاءِ هُنَا وَثَمَّةٌ أَنَّ الْعَمَلَ بِالْمُوَاضَعَةِ يَجْعَلُ قَبُولَ أَحَدِ
الْأَلْفَيْنِ شَرْطًا لِقَبُولِ الْبَيْعِ بِالْأَلْفِ فَيَفْسُدُ ، فَالْحَاصِلُ التَّنَافِي بَيْنَ
تَضَحُّيِهِ ، وَأَعْتِبَارِ الْمُوَاضَعَةِ تَرْجِيحًا لِلْأَصْلِ فَيَنْتَفِي الثَّانِي ، وَأَمَّا فِي
حِثِّهِ ، فَالْعَمَلُ بِالْعَقْدِ اتِّفَاقًا فِي الْكُلِّ ، وَالْفَرْقُ لَهُمَا أَنَّ الْعَمَلَ
بِالْمُوَاضَعَةِ مَعَ الصَّحَّةِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ هُنَا ، لِأَنَّ الْبَيْعَ يَعْذَمُ لِعَدَمِ تَسْمِيَةِ
بَدَلٍ ، وَبِاعْتِبَارِ الْمُوَاضَعَةِ يَكُونُ أَلْفًا وَلَيْسَ الْأَلْفُ مَذْكَورًا فِي الْعَقْدِ
بَلْ مِائَةٌ دِينَارٍ وَهِيَ غَيْرُ الثَّمَنِ بِخِلَافِهَا فِي الْقَدْرِ يُمَكِّنُ التَّضَحُّيَّ مَعَ
أَعْتِبَارِهَا فَإِنَّهُ يَنْعَقِدُ بِالْأَلْفِ الْكَائِنَةِ فِي ضِمْنِ الْأَلْفَيْنِ ، وَالْهَزْلُ
بِالْأَلْفِ الْآخَرَى شَرْطٌ لَا طَالِبَ لَهُ مِنَ الْعِبَادِ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى عَدَمِ
تَحْمِيلِهِ ، وَلَا يَفْسُدُ كَشَرْطٍ أَنْ لَا يَغْلِفَ الدَّابَّةَ ، وَأَمَّا فِيهَا لَا يَحْتَمِلُهُ
يَمَّا لَا مَالَ فِيهِ كَالطَّلَاقِ ، وَالْعِتْقِ ، وَالْعَفْوِ ، وَالْيَمِينِ ، وَالنَّذْرِ فَيَصِحُّ
وَيَبْطُلُ الْهَزْلُ لِلرَّضَا بِالسَّبَبِ الَّذِي هُوَ مُتَزَوِّمٌ لِلْحُكْمِ شَرْعًا أَيْ الْعِلَّةِ ،
وَلَا لَا يَحْتَمِلُ شَرْطُ الْخِيَارِ ، بِخِلَافِ قَوْلِنَا الطَّلَاقُ الْمُضَافُ سَبَبٌ لِلْحَالِ
فَإِنَّهُ يَعْنِي بِهِ الْمُنْفَضِي وَمَا فِيهِ كَالنِّكَاحِ ، فَإِنْ فِي أَصْلِهِ لَزِمَ ، أَوْ فِي قَدْرِ

للمهر، فإن اتفقا على الإعراض فآلغان، أو البناء فآلف، والفرق له
 بينه وبين المبيع أنه يفسد بالشرط لا النكاح، وإن اتفقا أنه لم
 يحضرهما شيء، أو اختلفا جاز بالفي في رواية محمد عنه بخلاف
 البيع، لأن المهر تابع حتى صح العقد بدونه فيعمل بالهزل بخلاف
 البيع حتى فسد لمعنى في الثمن فضلا عن عدمه فهو كالمبيع، والعمل
 بالهزل يجعله شرطا فاسدا، فيلزم ما تقدم، وفي رواية أبي يوسف
 وهي الأصح آلغان كالبيع لأن كلاً لا يثبت إلا قصدا ونصاً، والعمل
 يمنع من الثبات على الهزل فيجعل مبتدأ عند اختلافهما، أو في
 الجنس، فإن اتفقا على الإعراض فالمسمى، أو البناء فهز المنل
 إجماعاً، لأنه تزوج بلا مهر: إذ المسمى هزل، ولا يثبت المال به،
 والمتواضع عليه لم يذكر في العقد، بخلافها في القدر، لأنه مذكور
 ضمن المذكور، أو على أن لم يحضرهما، أو اختلفا في الإعراض
 والبناء، ففي رواية محمد مهر المنل لأن الأصل بطلان المسمى كلاً
 يصير المهر مقصوداً بالصحة كالبيع فيلزم مهر المنل، وفي رواية
 أبي يوسف المسمى كالبيع، وعندهما مهر المنل لترجيحهما المواضع
 بالعادة فلا مهر لعدم الذكر في العقد، وثبت المال بالهزل وما
 فيه مقصوداً بأن لا يثبت بلا ذكره كأنخلع والعتيق على مال، والصالح
 عن دم العمد فهز لهما في الأصل، أو القدر، أو الجنس يلزم الطلاق

وَالْمَالِ فِي الْإِعْرَاضِ وَعَدَمِ الْحُضُورِ وَالْإِخْتِلَافِ فِي الْإِعْرَاضِ وَالْبِنَاءِ
 اتِّفَاقًا ، فِي الْأَخِيرَيْنِ عِنْدَهُ لِرَجْحِ الْعَقْدِ عَلَى الْمَوْضَاعَةِ ، وَذَلِكَ فِي
 الْإِخْتِلَافِ يَجْعَلُ الْقَوْلَ لِدَعَى الْإِعْرَاضِ ، وَلِعَدَمِ تَأْثِيرِ الْهَزْلِ عِنْدَهُمَا
 فِي صُورِهَا حَتَّى لَزِمَا فِي الْبِنَاءِ أَيْضًا عِنْدَهُمَا ، لِأَنَّ الْمَالَ وَإِنْ لَمْ
 يَثْبُتْ بِالْهَزْلِ لِكِنَّهُ تَبَعٌ لِلطَّلَاقِ لِاسْتِغْنَائِهِ عَنْهُ لَوْلَا الْقَصْدُ إِلَى
 ذِكْرِهِ ، فَإِذَا ثَبَتَ الْمُتَضَمُّنُ ثَبَتَ ، وَالتَّبَعِيَّةُ بِهَذَا الْمَعْنَى لَا تُنَافِي
 الْمَقْصُودِيَّةَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْعَاقِدِ بِخِلَافِ تَبَعِيَّتِهِ فِي الشَّكَاحِ فَمَعْنَى أَنَّهُ
 غَيْرُ الْمَقْصُودِ ، وَهَذَا لَا يُنَافِي الْأَصَالَةَ مِنْ حَيْثُ ثُبُوتُهُ عِنْدَ ثُبُوتِهِ ،
 وَعِنْدَهُ يَتَوَقَّفُ الطَّلَاقُ عَلَى مَسِيئَتِهَا لِامْكَانِ الْعَمَلِ بِالْمَوْضَاعَةِ بِنَاءً عَلَى
 أَنَّ الْخُلْعَ لَا يَفْسُدُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ ، وَهُوَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِجَمِيعِ الْبَدَلِ
 وَلَا يَقَعُ فِي الْحَالِ ، بَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى اخْتِيَارِهَا ، وَكُلٌّ مِنَ الْعِتْقِ
 وَالصِّلَحِ فِيهِ مِثْلُ مَا فِي الطَّلَاقِ ، وَأَمَّا تَسْلِيمُ الشُّعَةِ هَذَا فَقِيلَ طَلَبُ
 الْمَوَاطِنَةِ كَالشُّكُوتِ يُبْطِلُهَا وَبَعْدَهُ يُبْطِلُ التَّسْلِيمَ فَتَبْنَى الشُّعَةُ لِأَنَّهُ
 مِنْ جِنْسِ مَا يُبْطِلُ بِالْخِيَارِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى التَّجَارَةِ لِكَوْنِهِ اسْتِيفَاءً أَحَدِ
 الْعَوَاضِينَ عَلَى مِلْكِهِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى الرِّضَا بِالْحُكْمِ ، وَالْهَزْلُ يَنْفِيهِ ،
 وَكَذَا يُبْطَلُ بِهِ إِزْرَاءُ الْمَدْيُونِ وَالْكَفِيلِ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى التَّمْلِيكِ ،
 وَيَرْتَدُّ بِالرَّدِّ فَيُؤْمَرُ فِيهِ الْهَزْلُ وَكَذَا الْإِخْبَارَاتُ وَهُوَ الثَّانِي سِوَاهُ
 كَانَتْ عَمَّا يَحْتَمِلُ الْفَسْخَ كَالْبَيْعِ وَالشَّكَاحِ أَوْ لَا كَالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ

شَرْعاً وَلُفَةً كَمَا إِذَا تَوَاضَعَا عَلَى أَنْ يُقَرَّأَ بِأَنْ بَيْنَهُمَا نِكَاحًا أَوْ بَيْنًا فِي
هَذَا بِكَذَا أَوْ لُفَةً فَقَطْ مُقَرَّرَةٌ شَرْعاً كَالْإِقْرَارِ بِأَنْ لَزِيذٌ عَلَيْهِ كَذَا
لَا يُمْبُتُ لِأَنَّهُ يَعْتمِدُ صَحَّةَ الْمُخْبَرِ بِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِقْرَارَ بِالطَّلَاقِ
وَالْعَتَقِ مُكْرَهاً بَاطِلٌ فَكَذَا هَازِلًا ، وَكَذَا فِي الْأَعْتِقَادَاتِ وَهُوَ
الثَّالِثُ ، وَأَمَّا ثُبُوتُ الرَّدَّةِ بِالْهَزْلِ فِيهِ لِلْإِسْتِخْفَافِ لَا بِمَا هَزَلَ بِهِ إِذْ
لَمْ يَتَبَدَّلِ اعْتِقَادُهُ ، وَيَلْزَمُ الْإِسْلَامُ بِالْهَزْلِ بِهِ تَرْجِيحًا كَالْإِكْرَاهِ
عَلَيْهِ عِنْدَنَا . وَمِنْهَا الشَّفَةُ : خِيفَةُ تَبَعْتُ الْإِنْسَانَ عَلَى الْعَمَلِ فِي مَالِهِ بِخِلَافِ
مُقْتَضَى الْعَقْلِ مَعَ عَدَمِ اخْتِلَالِهِ ، وَلَا يُنْفَى شَيْئًا مِنَ الْأَخْكَامِ . وَأَجْمَعُوا
عَلَى مَنْعِ مَالِهِ أَوَّلَ بُلُوغِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى - وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ
وَعَلَّهُ بِإِيْدَاسِ الرُّشْدِ ، فَأَعْتَبَرَ أَبُو حَنِيفَةَ مَظْنَمَتَهُ بُلُوغَ سِنِّ الْحَدِيثِ
خَمْسًا وَعِشْرِينَ سَنَةً لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حُصُولِ رُشْدٍ مَا نَظَرًا إِلَى دَلِيلِهِ مِنْ
مُضِيِّ زَمَانِ التَّجَرُّبَةِ وَهُوَ الشَّرْطُ لِتَنْكِيرِهِ ، وَوَقْفَاهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَفَهْمِ
تَحَلُّقِهِ ، وَاخْتَلَفُوا فِي حَجَرِهِ بِأَنْ يُمْنَعَ نَفَاذُ تَصَرُّفَاتِهِ الْقَوْلِيَّةِ الْمُحْتَمَلَةِ
لِلْهَزْلِ فَأَثْبَتَاهُ نَظَرًا لَهُ لَوْجُوبِهِ لِلْمُسْلِمِ ، وَنَفَاهُ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مُكَابَرَةً
وَتَرَكَاهُ لِلْوَاجِبِ لَمْ يَسْتَوْجِبِ النَّظَرَ ، ثُمَّ إِنَّمَا يَحْتَنُّ إِذَا لَمْ يَسْتَلْزِمِ
ضَرَرًا فَوْقَهُ مِنْ إِهْدَارِ أَهْلِيَّتِهِ وَإِلْحَاقِهِ بِالْجَمَادَاتِ ، وَلِلدَّلَالَةِ الْإِنْجَاعِ
عَلَى اعْتِبَارِ إِقْرَارِهِ بِأَسْبَابِ الْحَدِّ فَلَوْ لَزِمَ شَرْعاً الْحَجْرُ عَلَيْهِ فِي أَقْوَالِهِ
الْمُتْلِفَةِ لِلْعَالِ لِلزِّمِّ بِطَرِيقِ أَوَّلَى فِي الْمُتْلِفَةِ لِنَفْسِهِ ، وَمَعَ هَذَا الْأَحَبُّ

قَوْلُهُمَا لِأَنَّ النَّصَّ عَلَى مَنَعِ الْمَالِ مِنْهُ كَيْلًا يُتْلَفُهُ قَطْعًا ، وَإِذَا لَمْ
يُحْجَرْ أَتْلَفَهُ بِقَوْلِهِ فَلَا يُفِيدُ دَفْعًا لِلضَّرَرِ الْعَامِّ ، لِأَنَّهُ قَدْ يُلْبَسُ فَيَقْرَضُهُ
الْمُسْلِمُونَ أَمْوَالَهُمْ فَيُتْلَفُهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَهُوَ وَاجِبٌ بِإِثْبَاتِ الْخَاصِّ فَصَارَ
كَالْحَجْرِ عَلَى الْكَارِي الْمُنْطَلِقِ ، وَالطَّبِيبِ الْجَاهِلِ ، وَالْمُنْتَقِي الْمَاجِنِ ،
وَإِذَا كَانَ الْحَجْرُ لِلنَّظَرِ لَهُ لَزِمَ أَنْ يُلْحَقَ فِي كُلِّ صُورَةٍ بِالْأَنْظَرِ
فِي الْإِسْتِيلَادِ يُجْعَلُ كَالْمَرِيضِ فَيَثْبُتُ نَسَبُ وَلَدِ أُمِّهِ إِذَا أَدْعَاهُ
وَلَا يَسْعَى ، وَفِي شِرَاءِ ابْنِهِ كَالْمُكْرَهِ فَيَثْبُتُ لَهُ بِالتَّقْبِضِ ، وَلَا يَلْزَمُ
الشَّئْنُ أَوْ الْقِيَمَةُ فِي مَالِهِ جَعْلًا لَهُ كَالصَّبِيِّ ، وَإِذَا لَمْ يَلْزَمْهُ لَمْ يُسَلَّمْ لَهُ
شَيْءٌ مِنَ السَّعَايَةِ بَلْ تَكُونُ كُلُّهَا لِلْبَائِعِ لِأَنَّ الْغَنَمَ بِالْغُرْمِ كَعَكْسِهِ
وَالْحَجْرُ لِلنَّظَرِ عِنْدَهُمَا أَنْوَاعٌ لِلسَّقْفِ بِنَفْسِهِ بِلَا قَضَاءٍ كَالصَّبَا وَالْجُنُونِ
عِنْدَ مُحَمَّدٍ ، وَبِهِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لِتَرَدُّدِهِ بَيْنَ النَّظَرِ بِإِبْقَاءِ مِلْكِهِ
وَالضَّرَرِ بِإِهْدَارِ عِبَارَتِهِ ، وَلِلدَّيْنِ خَوْفَ التَّلَجُّتِ بَيْنًا وَإِقْرَارًا فَبِالْقَضَاءِ
اتِّفَاقًا بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُ نَظَرٌ لِلْغُرْمَاءِ ، فَتَوَقَّفَ عَلَى طَلِبِهِمْ فَلَا يَتَصَرَّفُ فِي
مَالِهِ إِلَّا مَعَهُمْ فِيمَا فِي يَدِهِ وَقْتَ الْحَجْرِ ، أَمَّا فِيمَا كَسَبَهُ بَعْدَهُ فَعُمُومٌ
وَلَا مَتَنَاعَ الْمَدْيُونِ عَنْ صَرْفِ مَالِهِ إِلَى دَيْنِهِ فَيَبِيعُهُ الْقَاضِي وَلَوْ عَقَارًا
كَبَيْعِهِ عَبْدَ الدَّحْمِيِّ إِذَا أَبَى بَيْعُهُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ وَمِنْهَا السَّفَرُ لَا يَنْفِي
أَهْلِيَّةَ الْأَحْكَامِ بَلْ جُعِلَ سَبَبًا لِلتَّخْفِيفِ فَشَرَعَتْ رُبَاعِيَّتُهُ رَكْعَتَيْنِ
أَبْدَاءً ، وَلَمَّا كَانَ اخْتِيَارِيًّا دُونَ الْمَرَضِ فَارَقَهُ فَأَلْمُرُ خَصٍّ إِذَا كَانَ

أَوَّلَ الْيَوْمِ فَتَرَكَ الصَّوْمَ فَلَهُ، أَوْ صَامَ فَإِنْ كَانَ الْمَرَضَ حَلَّ الْفِطْرُ، أَوْ
السَّفَرَ فَلَا إِلَّا أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ لَوْ أَفْطَرَ، وَإِنْ وُجِدَ فِي أَثْنَائِهِ، وَقَدْ شَرَعَ
فَإِنْ طَرَأَ الْعُذْرُ ثُمَّ الْفِطْرُ فِي الْمَرَضِ حَلَّ الْفِطْرُ لَا السَّفَرَ وَفِي قَلْبِهِ
لَا يَحِلُّ لَكِنْ لَا كَفَّارَةَ إِذَا كَانَ الطَّارِئُ الْمَرَضَ لِأَنَّهُ سَمَاوِيٌّ تَبَيَّنَ
بِهِ عَدَمُ الْوُجُوبِ، وَتَجِبُ فِي السَّفَرِ لِأَنَّهُ بِاخْتِيَارِهِ وَتَقَرَّرَتْ قَبْلَهُ،
وَيَخْتَصُّ ثُبُوتُ رُخْصِهِ بِالشَّرُوعِ فِيهِ قَبْلَ تَحَقُّقِهِ لِأَنَّهُ بِإِمْتِدَادِهِ ثَلَاثَةٌ
غَيْرَ أَنَّهُ لَوْ أَقَامَ قَبْلَهَا صَحَّ وَلَزِمَتْ أَحْكَامُ الْإِقَامَةِ وَلَوْ فِي الْمَفَازَةِ لِأَنَّهُ
دَفْعٌ لَهُ، وَبَعْدَهَا لَا إِلَّا فِيمَا يَصِحُّ فِيهِ لِأَنَّهُ رُفِعَ بَعْدَ تَحَقُّقِهِ، وَلَا يَنْعَمُ
سَفَرُ الْمَعْصِيَةِ الرَّخْصَةَ، لِأَنَّهُمَا لَيْسَتْ إِيَّاهُ بِخِلَافِ السَّبَبِ الْمَعْصِيَةِ
كَالسُّكْرِ بِشُرْبِ الْمُسْكِرِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى - غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ - أَيْ فِي
الْأَكْلِ، وَقِيَّاسُ السَّفَرِ عَلَيْهِ يُعَارِضُ إِطْلَاقَ نَصِّ إِنْطَاقِهِ بِهِ وَيُمنَعُ
تَخْصِيصُهُ أَبَدًا بِهِ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَنْطَ بِالسَّفَرِ قِيًّا كُلُّ مُقِيمٍ عَاصِيًّا. وَمِنْهَا
الْخَطَأُ أَنْ يُقْصَدَ بِالْفِعْلِ غَيْرُ الْمَحَلِّ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْجَنَائَةُ كَالْمَنْصُصَةِ
تَسْرِي إِلَى الْخَلْقِ وَالرَّغْمِ إِلَى صَيْدٍ فَأَصَابَ آدَمِيًّا، وَالْمُؤَاخَذَةُ بِهِ جَائِزَةٌ
خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ لِأَنَّهُمَا بِالْجَنَائَةِ. قُلْنَا هِيَ عَدَمُ التَّشَبُّثِ، وَلِذَا سُئِلَ عَدَمُ
الْمُؤَاخَذَةِ بِهِ، وَعَنْهُ كَانَ مِنَ الْمُسْتَنْسَبَةِ غَيْرَ أَنَّهُ تَعَالَى جَعَلَهُ عُذْرًا فِي
إِسْقَاطِ حَقِّهِ إِذَا أَجْتَهَدَ، وَشُبْهَةٌ فِي الْمُتَوَاتِرَاتِ فَلَا يُؤَاخَذُ بِحَدِّهِ، وَلَا
قِصَاصٌ دُونَ حُقُوقِ الْعِبَادِ فَوَجَبَ ضَمَانُ الْمُتَلَفَاتِ خَطَا، وَصَلَحَ سَبَبًا

لِلتَّخْفِيفِ فِي الْقَتْلِ فَوَجَبَتِ الدِّيَّةُ ، وَلِكُونِهِ عَنْ تَقْصِيرٍ وَجَبَ بِهِ
مَا تَرَدَّدَ بَيْنَ الْعِبَادَةِ وَالْعُقُوبَةِ مِنَ الْكُفَّارَةِ ، وَيَقَعُ طَلَاقُهُ خِلَافًا
لِلشَّافِعِيِّ لِأَنَّ الْغَفْلَةَ عَنْ مَعْنَى اللَّفْظِ خَفِيَ فَأَقِيمَ تَمْيِيزُ الْبُلُوغِ مُقَامَهُ
بِخِلَافِ النَّوْمِ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فَلَا يَقَامُ الْبُلُوغُ مُقَامَهُ ، فَفَارَقَ عِبَارَةُ النَّاسِ
عِبَارَةَ الْمُخْطِئِ ، وَذَكَرْنَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ : أَنَّ الْوُقُوعَ فِي الْحُكْمِ ،
وَقَدْ يَكُونُ مُقْتَضًى هَذَا الْوَجْهِ ، أَمَّا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى فَهِيَ أَمْرٌ أَنَّهُ
وَكَذَا قَالُوا يَنْعَقِدُ بَيْنَهُ فَاسِدًا وَلَا رَوَايَةَ فِيهِ لِلِاخْتِيَارِ فِي أَصْلِهِ وَعَدَمِ
الرِّضَا ، وَالْوَجْهُ أَنَّهُ فَوْقَ الْهَازِلِ إِذْ لَا قَصْدَ فِي خُصُوصِ اللَّفْظِ
وَلَا حُكْمِهِ . وَأَمَّا مَا مِنْ غَيْرِهِ فَلَا إِكْرَاهُ : سَحْلُ الْغَيْرِ عَلَى مَا لَا يَرْضَاهُ
وَهُوَ مُلْجِيٌّ بِمَا يَفُوتُ النَّفْسَ أَوْ الْعُضْوَ بِغَلْبَةِ ظَنِّهِ ، وَإِلَّا لَا يَفْسُدُ
الِاخْتِيَارُ ، وَيُعَدُّمُ الرِّضَا ، وَغَيْرُهُ بِضَرْبٍ لَا يَفْضِي إِلَى تَلَفِ عَضْوٍ
وَحَبْسٍ ، فَإِنَّمَا يُعَدُّمُ الرِّضَا لِمَتَمَكُّنِهِ مِنَ الصَّبْرِ فَلَا يَفْسُدُهُ ، وَأَمَّا بِحَبْسِ
نَحْوِ ابْنِهِ فَمِقْيَاسٌ وَأُسْتَحْسَانٌ فِي أَنَّهُ إِكْرَاهٌ وَهُوَ مُطْلَقًا لَا يُنَافِي أَهْلِيَّةَ
الْوُجُوبِ لِلذِّمَّةِ وَالْعَقْلِ ، وَلِأَنَّ مَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ قَدْ يُفْتَرَضُ كَالِإِكْرَاهِ
بِالْقَتْلِ عَلَى الشَّرْبِ فَيَأْتِي بِتَرْكِهِ ، وَيَحْزُمُ كَعَلَى قَتْلِ مُسْلِمٍ ظُلْمًا
فَيُوجَرُ عَلَى التَّرْكِ كَعَلَى إِجْرَاءِ كَلِمَةِ الْكُفْرِ بِخِلَافِ الْمُبَاحِ كَالْإِفْطَارِ
لِلْمُسَافِرِ ، وَلَا يُنَافِي الْإِخْتِيَارَ بَلِ الْفِعْلُ عَنْهُ اخْتِيَارٌ أَخَفُّ الْمَكْرُوهِينَ
ثُمَّ أَصْلُ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَغْيِرُ حَقَّ إِنْ كَانَ عُدْرًا شَرْعًا بِأَنْ يَجْعَلَ الشَّارِعُ

لِلْفَاعِلِ الْإِقْدَامَ قَطَعَ الْحُكْمَ عَنْ فِعْلِ الْفَاعِلِ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ لِأَنَّ صِحَّةَ
 الْقَوْلِ يَقْصِدُ الْمَعْنَى وَالْعَمَلُ بِاخْتِيَارِهِ وَهُوَ يُفْسِدُهُمَا ، وَأَيْضًا نِسْبَةُ الْفِعْلِ
 إِلَيْهِ بِلَا رِضَاهُ الْخَلْقِ الضَّرَرِ بِهِ ، وَعِصْمَتُهُ تَذْفُهُ إِنْ أُنْكَرَ نِسْبَتُهُ إِلَى
 الْحَامِلِ كَعَلَى إِتْلَافِ الْمَالِ نُسِبَ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا بَطَلَ كَعَلَى الْأَقْوَالِ إِفْرَاقُهُ
 وَبَيْعُهُ وَغَيْرُهُمَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرًا بِأَنْ لَا يَحِلُّ كَعَلَى الْقَتْلِ وَالزَّوْجِ
 لَا يَقْطَعُهُ عَنْهُ فَيُقْتَصَّ مِنَ الْمَكْرِهِ وَيُحْدَثُ ، وَإِنَّمَا يُقْتَصَّ مِنَ الْحَامِلِ
 أَيْضًا عِنْدَهُ بِالتَّنْسِيْبِ ، وَمَا بِحَقِّ لَا يَقْطَعُ فَصَحَّ إِسْلَامُ الْحَرَبِيِّ ، وَبَيْعُ
 الْمَدْيُونِ الْقَادِرِ مَالَهُ لِلْإِقْيَاءِ وَطَلَّاقِ الْمَوْلَى بَعْدَ الْمُدَّةِ مُكْرَهِينَ ، بِخِلَافِ
 إِسْلَامِ اللَّهِمِيِّ ، وَالْإِكْرَاهِ بِحَبْسِ مُخَلَّدٍ وَضَرْبِ مُبْرَحٍ ، وَقَتْلِ سَوَالِ
 عِنْدَهُ بِخِلَافِ نَحْوِ إِتْلَافِ الْمَالِ وَإِذْهَابِ الْجَمَالِ ، وَأَصْلُ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّ
 الْمَكْرَهَ عَلَيْهِ إِمَّا قَوْلًا لَا يَنْفَسِحُ فَيَنْفَذُ كَمَا فِي الْهَزْلِ مَعَ اقْتِصَارِهِ
 عَلَى الْمَكْرِهِ إِلَّا مَا أَتَتْ كَالْعِتْقِ فَيُجْعَلُ آلَةً فَيُضْمَنُ بِخِلَافِ مَا لَمْ
 يُتْلَفْ كَعَلَى قَبُولِهَا الْمَالِ فِي الْخُلْعِ إِذْ يَقَعُ ، وَلَا يَلْزَمُهَا بِخِلَافِهِ فِي
 الزَّوْجِ يَقَعُ الْخُلْعُ وَيَلْزَمُهَا ، وَإِلَّا فَسَدَ كَالْبَيْعِ وَالْأَقَارِيرِ مَعَ اقْتِصَارِهَا
 عَلَيْهِ أَوْ فِعْلٍ لَا يَحْتَمِلُ كَوْنُ الْفَاعِلِ آلَةً كَالزَّوْجِ ، وَأَكْلِ رَمْضَانَ ،
 وَشُرْبِ الْخَمْرِ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَلَزِمَهُ حُكْمُهُ إِلَّا الْحَدَّ وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ
 هُمَا إِتْلَافٌ فَاخْتَلَفَتِ الرُّوَايَاتُ فِي لُزُومِهِ الْفَاعِلِ أَوْ الْحَامِلِ إِلَّا مَالُ الْفَاعِلِ
 جَائِعًا فَلَا رُجُوعَ ، أَوْ شَبَعَانِ فَعَلَى الْحَامِلِ قِيَمَتُهُ لِعَدَمِ انْتِفَاعِهِ بِهِ وَالْعَقْرُ

عَلَى الْفَاعِلِ بِلَا رُجُوعٍ ، أَمَا لَوْ أَتَلَفَهَا يَتَّبِعِي الضَّمَانُ عَلَى الْحَامِلِ ، وَكَذَا
 إِنْ أُحْصِيَ وَزِمَ آيَتُهُ تَبَدَّلَ مَحَلُّ الْجَنَايَةِ الْمُسْتَلْزِمُ لِخِلَافَةِ الْمُسْكَرِ
 الْمُسْتَلْزِمَةِ بَطْلَانِ الْإِكْرَاهِ كَمَا كَرَاهِ الْحُرْمِ عَلَى قَتْلِ الصَّيْدِ لِأَنَّهُ عَلَى
 الْجَنَايَةِ عَلَى إِحْرَامِ نَفْسِهِ ، فَلَوْ جُعِلَ آتَةً صَارَ عَلَى إِحْرَامِ الْحَامِلِ ،
 وَلُزُومُ الْجَزَاءِ عَلَيْهِ مَعَهُ لِأَنَّهُ يَفُوقُ الدَّلَالََةَ ، وَعَلَى الْبَيْعِ وَالتَّسْلِيمِ
 اقْتَصَرَ التَّسْلِيمُ عَلَى الْفَاعِلِ ، وَإِلَّا تَبَدَّلَ مَحَلُّ التَّسْلِيمِ عَنِ الْبَيْعَةِ إِلَى
 لِلْفُضُوءِ بِخِلَافِ نِسْبَتِهِ إِلَى الْبَائِعِ فَإِنَّهُ مُتَمِّمٌ لِلْعَقْدِ فَيَمْلِكُهُ مِلْكًا
 قَاسِدًا وَإِنْ لَمْ تَلْزَمْ ، كَهَلَى إِتْلَافِ الْمَالِ وَالنَّفْسِ ، فَبِالْمُلْجِي نُسِبَ
 إِلَى الْحَامِلِ أُبْتِدَاءً فَلَزِمَتْهُ ضَمَانُ الْمَالِ ، وَالْكَفَّارَةُ وَالْدِّيَّةُ فِي إِكْرَاهِهِ
 عَلَى رَمِي صَيْدٍ فَأَصَابَ إِنْسَانًا عَلَى عَاقِلَةِ الْحَامِلِ لِأَنَّهُ عَارِضٌ اخْتِيَارُهُ
 اخْتِيَارٌ صَحِيحٌ ، وَكَذَا حِرْمَانُ الْإِرْثِ . أَمَا الْإِنَّمُ فَعَلَيْهِمَا الْحَمْلُ ، وَإِثَارُ
 الْآخِرِ حَيَاتُهُ فِي الْعَمْدِ وَفِي الْخَطَا لِعَدَمِ تَثَبُّتِهِمَا ، وَفِي غَيْرِهِ اقْتَصَرَ عَلَى
 الْفَاعِلِ فَيَضْمَنُ وَيُقْتَصَّ ، وَكُلُّ الْأَقْوَالِ لَا تَحْتَمِلُ آيَةً قَائِلُهَا لِعَدَمِ
 قُدْرَةِ الْحَامِلِ عَلَى تَطْلِيلِ زَوْجَةٍ غَيْرِهِ وَإِعْتَاقِ عَبْدِهِ بِخِلَافِ الْأَفْعَالِ .
 هَذَا تَقْسِيمُ الْمُسْكَرِ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ نِسْبَتِهِ إِلَى الْحَامِلِ وَالْمَحْضُولِ ، وَأَمَّا
 بِاعْتِبَارِ حِلِّ إِقْدَامِ الْمُسْكَرِ وَعَدَمِهِ فَالْحُرُومَاتُ إِمَّا بِحَيْثُ لَا تَسْقُطُ
 وَلَا يُرَخَّصُ فِيهَا كَالْقَتْلِ وَجَرَحِ الْغَيْرِ ، وَزَنَا الرَّجُلِ لِأَنَّهُ قَتْلٌ مُعْنَى
 فَلَا يُحِلُّهَا إِلَّا كَرَاهُ الْمُلْجِي ، أَوْ تَسْقُطُ كَحُرْمَةِ الْمَيْتَةِ وَالْحَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ

فَيُبَيِّحُهَا لِلْأَسْتِثْنَاءِ ، وَالْمُلْجِي ، نَوْعٌ مِنَ الْأَضْطِرَّارِ ، أَوْ تَشَبُّتٌ بِدَلَالَتِهِ
 إِنْ اخْتَصَّ بِالْمَخْصَصَةِ قِيَانُهُمْ لَوْ أَوْقَعَ بِهِ لِمُتَنَاعِهِ إِنْ عَالِمًا بِسُقُوطِهَا ،
 وَلَا يُبَيِّحُهَا غَيْرُ الْمُلْجِي . بَلْ يُورَثُ شُبُهَةٌ فَلَا حَدَّ بِالشَّرْبِ مَعَهُ ، أَوْ
 لَا تَسْقُطُ لَكِنْ رُخِّصَتْ ، فَإِمَّا مُتَعَلِّقَةٌ بِحَقِّهِ تَعَالَى الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ
 السُّقُوطَ كَحُرْمَةِ التَّكَلُّمِ بِكُفْرٍ ، أَوِ الَّذِي يَحْتَمِلُهُ كَتَرْكِ الصَّلَاةِ
 وَأَخْوَاتِنَهَا فَيُرَخِّصُ بِالْمُلْجِي . فَلَوْ صَبَرَ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَمِنْهُ زِنَاهَا لَا يُسْقِطُ
 حُرْمَتَهُ الَّتِي هِيَ حَقُّهُ تَعَالَى الْمُحْتَمِلُ لِلرُّخْصَةِ لِعَدَمِ الْقَطْعِ بِخِلَافِ غَيْرِ
 الْمُلْجِي فِيهِ ، لَكِنْ لَا تُحَدُّ الْمَرْأَةُ وَيُحَدُّ هُوَ مَعَهُ لَا مَعَ الْمُلْجِي . لِأَنَّهُ
 مَعَ قَطْعِ الْعُضْوِ لَا لِلشَّهْوَةِ ، وَإِمَّا بِحَقُوقِ الْعِبَادِ كَحُرْمَةِ إِتْلَافِ مَالِ
 الْمُسْلِمِ لَا تَسْقُطُ لِأَنَّهَا حَقُّهُ الْمُحْتَمِلُ لِلرُّخْصَةِ بِالْمُلْجِي . لِأَنَّ حُرْمَةَ النَّفْسِ
 فَوْقَ حُرْمَةِ الْمَالِ ، وَلَا تَزُولُ الْعِصْمَةُ لِأَنَّهَا لِحَاجَةِ مَالِكِهِ وَلَا تَزُولُ
 بِإِكْرَاهِ الْآخِرِ وَلَوْ صَبَرَ عَلَى الْقَتْلِ كَانَ شَهِيدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَبَقِيَ
 مِنَ الْمُكْتَسَبِ الْجَهْلُ نَذْرُهُ فِي الْأَجْتِهَادِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ .

الباب الثاني

من المقالة الثانية

أَدِلَّةُ الْأَحْكَامِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ وَالْقِيَاسُ ، وَمَنْعُ الْحَضَرِ
 بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ عَلَى قَوْلِ الْحَنْفِيَّةِ وَشَرْعٍ مِنْ قَبْلِنَا وَالْإِخْتِيَابُ

وَالِاسْتِصْحَابِ وَالتَّعَامُلِ مَرْدُودٌ بِرَدِّهَا إِلَى أَحَدِهَا مُعَيَّنًا ، وَخُتْلَفًا فِي
الْإِحْتِيَاطِ وَالِاسْتِصْحَابِ ، وَمَعْنَى الْإِضَافَةِ أَنَّ الْأَحْكَامَ النَّسَبُ الْخَاصَّةُ
النَّفْسِيَّةُ ، وَالْأَرْبَعَةُ أَدَاتُهَا ، وَبِذَلِكَ سُمِّيَتْ أُصُولًا ، وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ
الْقِيَاسَ أَصْلًا مِنْ وَجْهِ فَرَقًا مِنْ وَجْهِ لِسُبُوتِ حُجِّيَّتِهِ بِالْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ ، يُوجِبُ مِنْهُ فِي السُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ ، وَالْأَقْرَبُ لِإِحْتِيَاجِهِ فِي
كُلِّ حَادِثَةٍ إِلَى أَحَدِهَا ، وَلَا يَرِدُ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ لُزُومِ الْمُسْتَنَدِ
وَلَا عَلَى لُزُومِهِ ، لِأَنَّ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ قَوْلُ كُلِّ ، وَلَيْسَ إِجْمَاعًا ، بَلْ هُوَ
كُلُّهَا الْمُتَوَقَّفُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ ، وَلَا يَحْتَاجُ ، وَإِلَّا كَانَ الثَّابِتُ بِهِ
بِمَرْتَبَةِ الْمُسْتَنَدِ .

الْكِتَابُ الْقُرْآنُ لَفْظِيًّا ، وَهُوَ الْفَظُّ الْعَرَبِيُّ الْمُنَزَّلُ لِلتَّذَكُّرِ وَالتَّنْذِيرِ
الْمُتَوَاتِرُ ، فَخَرَجَتْ الْأَحَادِيثُ الْقُدْسِيَّةُ ، وَالْإِعْجَازُ تَابِعٌ لَزَامٌ لِابْتِغَاظِ
خَاصَّةٍ مِنْهُ لَا يَقِيدُ سُورَةً وَلَا كُلَّ بَعْضٍ نَحْوُ : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ
أُمَّهَاتُكُمْ . وَهُوَ مَعَ جُزْئِيَّةِ اللَّامِ لِلْمَجْمُوعِ وَلَا مَعَهَا لَفْظٌ إِلَى آخِرِهِ
فَيَصْدُقُ عَلَى الْآيَةِ ، وَهَذَا لِلْحُجَّةِ الْقَائِمَةِ ، وَبِذَا هَذَا الْإِعْتِبَارِ كَلَامُهُ
تَعَالَى الْعَرَبِيُّ السَّكَّانُ لِلْإِنْزَالِ ، وَلِلْعَرَبِيِّ رَجَعَ أَبُو حَنِيفَةَ عَنِ الصَّحَّةِ
لِلْقَادِرِ بِالْفَارِسِيَّةِ ، لِأَنَّ الْأُمُورَ قِرَاءَةُ مُسَمًّى الْقُرْآنِ ، وَقَوْلُهُمْ رُكْنٌ
زَائِدٌ لَا يَقِيدُ بَعْدَ دُخُولِهِ ، وَدَفَعَهُ بِإِرَادَتِهِمْ الزِّيَادَةَ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ
الْجَوَازُ مَعَ دُخُولِهِ فِي الْمَاهِيَّةِ ، دُفِعَ بِعَيْنِ الْإِشْكَالِ ، لِأَنَّ دُخُولَهُ

الموجب لتعلق الجواز به ، عَلَى أَنَّ مَعْنَى الرُّكْنِ الرَّائِدِ عِنْدَهُمْ مَا قَدْ
يَسْقُطُ شَرْعًا ، فَادْعَاؤُهُ فِي النِّظْمِ عَيْنُ النَّزَاعِ ، وَالْوَجْهُ فِي الْعَاجِزِ أَنَّهُ
كَالْأَمِّيِّ ، فَلَوْ أَدَّى بِهِ قِصَّةً فَسَدَتْ لِأَذِكْرًا ، وَعَنْهُ يَبْطُلُ إِطْلَاقُ
عَدَمِ الْفَسَادِ بِالْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ ، وَلَزِمَ فِيهَا لَمْ يَتَوَاتَرَ نَفْيُ الْقُرْآنِيَةِ قَطْعًا
غَيْرَ أَنَّ إِنْكَارَ الْقَطْعِيِّ إِنَّمَا يُكْفَرُ إِذَا كَانَ ضَرُورِيًّا ، وَمَنْ لَمْ
يَشْرُطْهُ إِذَا لَمْ يَتَبَيَّنْ فِيهِ شُبْهَةٌ قَوِيَّةٌ ، فَلِذَا لَمْ يَتَكْفَرْوا فِي التَّسْمِيَةِ
لِعَدَمِ تَوَاتُرِ كَوْنِهَا فِي الْأَوَائِلِ قُرْآنًا ، وَكِتَابَتِهَا لِشَهْرَةِ الْإِسْتِنَانِ
بِالِافْتِتَاحِ بِهَا فِي الشَّرْعِ ، وَالْآخِرُ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى كِتَابَتِهَا مَعَ أَمْرِهِمْ
بِتَجْرِيدِ الصَّاحِفِ ، وَالْإِسْتِنَانِ لَا يُسَوِّغُهُ لِتَحَقُّقِهِ فِي الْإِسْتِعَاذَةِ ، وَلَمْ
تُكْتَبْ ، وَالْأَحَقُّ أَنَّهَا مِنْهُ ، لِتَوَاتُرِهَا فِيهِ ، وَهُوَ دَلِيلُ كَوْنِهَا قُرْآنًا ،
عَلَى أَنَّا نَمْنَعُ لِرُومِ تَوَاتُرِ كَوْنِهَا قُرْآنًا فِي الْقُرْآنِيَةِ ، بَلِ التَّوَاتُرُ فِي
مَحَلِّهِ قَطْعٌ وَإِنْ لَمْ يَتَوَاتَرَ كَوْنُهُ فِيهِ مِنْهُ ، وَعَنْهُ لَزِمَ قُرْآنِيَّةُ
الْمُكَرَّرَاتِ ، وَتَعَدُّدُهَا قُرْآنًا ، وَعَدَمُهُ فِيهَا تَوَاتُرَ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ ، فَاِئْتِنَحَ
جَعْلُهُ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ . ثُمَّ الْحَنْفِيَّةُ آيَةٌ وَاحِدَةٌ مُنْزَلَةٌ يَفْتَتَحُ بِهَا السُّورُ
وَالشَّافِعِيَّةُ آيَاتُ فِي السُّورِ ، وَتَرَكَ نِصْفُ الْقُرَّاءِ تَوَاتُرَهُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرَكَهَا ، وَلَا مَعْنَى عِنْدَ قَصْدِ قِرَاءَةِ سُورَةٍ أَنْ يُتْرَكَ أَوَّلُهَا ،
لَوْ لَمْ يَخُفْ عَلَى أَنْ يَقْرَأَ السُّورَةَ عَلَى نَحْوِهَا ، وَتَوَاتُرُ قِرَاءَتِهَا عَنْهُ
بِقِرَاءَةِ الْآخَرِينَ لَا يَسْتَلْزِمُهَا مِنْهَا لِتَجْوِيزِهِ لِلِافْتِتَاحِ ، وَمَا عَنِ

ابن مسعودٍ من إنكارِ المعوذتينِ لم يصحَّ ، وإن ثبتَ خلوُّ مضمحه
لم يلزم لإنكاره لجوازه لغايةً ظهريهما ، أو لأنَّ الشُّنَّةَ عنده أن
لا يكتبَ منه إلا ما أمرَ النبيُّ عليه الصلاة والسلامُ بكتبه
ولم يسمعه

مسئلة

القراءةُ الشاذةُ حجةٌ ظنيَّةٌ خلافًا للشافعيِّ لنا متقولٌ عدلٍ عن
النبيِّ صلى الله عليه وسلم . قالوا : متيقنُ الخطأ قلنا في قرآنيتيه
لا خبرٍ بيه مطلقًا ، وانتفاءُ الأخصِّ لا ينفى الأعمَّ فكما لأخبار
الآحاد ، ومنعهم الحصرَ بتجويزِ ذكره مع التلاوة مذهبًا بعيدًا جدًّا
لأنَّ نظمَ مذهبه معه إيهامٌ أنَّ منه ما ليسَ منه ، لا جرمَ أنَّ الحرَّ
عنه كقولنا بصرَّحَ لفظه ، ومنشأُ الغلطِ عدمُ إيجابه التتابعَ مع
قراءة ابنِ مسعودٍ

مسئلة

لا يشتملُ على مالا معنى له خلافًا لمن لا يعتدُّ به من الحشويةِ
تمسكوا بالحروفِ المقطعة ونحوِ الهينِ اثنتينِ ونقحةٍ واحدةٍ قلنا
التأكيْدُ كثيرٌ ، وإبداءُ فائدتهِ قريبٌ ، وأما الحروفُ فمن التثنيةِ
وأسلفنا فيه خلافًا أنَّ معناه يُعلمُ أو لا ، فاللزامُ عدمُ العلمِ به لا عدمه ،
وقيلَ مرادهم لا يُوقفُ على معناه فكقولُ النافي في التثنيةِ فلا خلافَ

حِينَئِذٍ بِعَادَةِ الْأُسْتَعْمَالِ ، وَالْخَاصُّ بِالْوَضْعِ ، أَوْ لِأَنَّهُ الْكَافِي ، فَلَوْ وَجَبَ
لَمْ يَكْفِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، إِذْ لَيْسَ الْكَافِي جَزَاءَ الْمَصْدَرِ الْمَدُودِ بَلِ الْمَجْزِئُ
مِنَ الْأَجْزَاءِ ، أَوِ الْجَازِئُ مِنَ الْجُزْءِ وَهُوَ الْكَفَايَةُ ، فَهُوَ بِالْمَرْوِيِّ
لَا غُرْمَ عَلَى السَّارِقِ بَعْدَ مَا قُطِعَتْ يَمِينُهُ عَلَى مَا فِيهِ ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَيْسَ
مِنَ الزِّيَادَةِ لِأَنَّ الْقَطْعَ لَا يَصْدُقُ عَلَى نَفْسِ الضَّمَانِ وَإِثْبَاتِهِ فَيَكُونُ مِنَ
مَا صَدَقَاتِ الْمَطْلُوقِ ، بَلْ هُوَ حُكْمٌ آخَرُ أُثْبِتَ بِتِلْكَ الدَّلَالَةِ أَوْ
بِالْحَدِيثِ ، بِخِلَافِ قَوْلِهِمْ وَجَبَ لَهُ مَهْرُ الْمِثْلِ بِالْعَقْدِ فِي الْمَفْوضَةِ فَيُؤْخَذُ
بَعْدَ الْمَوْتِ بِلَا دُخُولِ عَمَلٍ بِالْبَاءِ لِإِلْصَاقِهَا الْأَبْتِغَاءَ وَهُوَ الْعَقْدُ بِالْمَالِ ،
وَحَدِيثُ بَرُوعٍ مُؤَيَّدٌ فَإِنَّهُ مُقَرَّرٌ بِخِلَافِ ادِّعَاءِ تَقْدِيرِ أَقْلِهِ شَرْعًا عَمَلًا
بِقَوْلِهِ تَعَالَى قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا . فَالْتَحَقَّ لَا مَهْرَ أَقْلٍ مِنْ عَشْرَةِ
بَيَانًا بِهِ ، إِذْ يُدْفَعُ بِجَوَازِ كَوْنِهِ النِّقَّةَ وَالْكِسْوَةَ وَالْمَهْرَ بِلَا كَمِيَّةٍ
خَاصَّةٍ فِيهِ لَا تَنْقُصُ شَرْعًا كَمَا فِيهَا ، وَتَعَلُّقُ الْعِلْمِ لَا يَسْتَأْزِمُهُ لِتَعَلُّقِهِ
بِضِدِّهِ . وَأَمَّا قَصْرُ الْمُرَادِ عَلَيْهِمَا لِعَطْفِ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ، وَلَا مَهْرَ
لَهُنَّ فَغَيْرُ لَازِمٍ فَإِنَّمَا هُوَ بِالْخَبَرِ مُقَيَّدًا لِإِطْلَاقِ الْمَالِ فِي أَنْ تَبْتَغُوا ،
وَكَذَا ادِّعَاءُهُ وَقُوعِ الطَّلَاقِ فِي عِدَّةِ الْبَائِنِ لِلْعَمَلِ بِهِ وَهُوَ الْفَاءُ لِإِقَادَتِهَا
تَعْقِيبَ فَإِنْ طَلَّقَهَا الْإِفْتِدَاءُ ، بَلْ لِيَتَقَيَّبَ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ لِأَنَّهَا بَيَانُ
الثَّالِثَةِ : أَيِ الطَّلَاقِ مَرَّتَانٍ ، فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَالِثَةً فَلَا تَحِلُّ حَتَّى تَنْكِحَ ،
وَأَعْتَرِضَ جَوَازُهُ بِمَالٍ أَوْلَى كَانَتْ ، أَوْ ثَانِيَةً ، أَوْ ثَالِثَةً ، وَلِذَا لَمْ يَلْزَمْ

فِي شَرْعِيَّةِ الثَّالِثَةِ تَقْدُمُ خُلْعٍ . وَأَمَّا إِيرَادُ اثْبَتِ التَّحْلِيلَ بِلَعْنِ الْمُحَلَّلِ
أَوْ بِقَوْلِهِ أَتْرِيدِينَ لَا ، حَتَّى تَذُوْقَ زِيَادَةَ عَلَى الْخَاصِّ لَفْظُ حَتَّى فِي
حَتَّى تَنْكِحَ فَلَا وَجْهَ لَهُ إِذْ لَيْسَ عَدَمُ تَحْلِيلِهِ وَالْعَوْدُ إِلَى الْحَالَةِ الْأُولَى
مِنْ مَاصِدَقَاتِ مَذْلُومِهَا لِيَكْزَمَ بِإِبْطَالِهِ بِالْخَبَرِ ، فَهُوَ اثْبَاتُ مَنْكُوتِ الْكِتَابِ
بِالْخَبَرِ ، أَوْ بِمَفْهُومِ حَتَّى عَلَى أَنَّهُ انْفِاقٌ أَوْ بِالْأَصْلِ ، وَعَلَى تَقْدِيرِهِ يَرُدُّ
الْعَوْدُ ، وَالتَّحْلِيلُ إِنَّمَا جُعِلَ فِي حُرْمَتِهَا بِالثَّلَاثِ وَلَا حُرْمَةٌ قَبْلَهَا فَلَا
يَتَصَوَّرَانِ فَلَا يَحْضُلُ مَقْصُودُهُمَا هَدْمُ الزَّوْجِ مَا دُونَ الثَّلَاثِ خِلَافًا
لِلْحَمْدِ . وَلَا يَخْفَى تَضَاوُلُ أَنَّهُ أَوْلَى بِهِ أَوْ بِالْقِيَاسِ ، فَالْحَقُّ هَدْمُ الْهَدْمِ .

الباب الثالث

السُّنَّةُ الطَّرِيقَةُ الْمُعْتَادَةُ ، وَفِي الْأُصُولِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفِعْلُهُ وَتَقَرَّرَ بِهِ ،
وَفِي فِقْهِ الْحَنْفِيَّةِ : مَا وَاطَبَ عَلَى فِعْلِهِ مَعَ تَرْكِ مَا بِلَا عُذْرِ لِيَكْزَمَ كَوْنُهُ
بِلَا وَجُوبٍ ، وَمَا لَمْ يُوَاطِبْهُ مَذْذُوبٌ وَمُسْتَحَبٌّ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ بَعْدَ
مَا رَغِبَ فِيهِ ، وَعَادَةً غَيْرِهِمْ ذِكْرُ مَسْئَلَةِ الْعِصَةِ مُقَدِّمَةٌ كَلَامِيَّةٌ
لِإِتِّوَافِ حُجِّيَّةِ مَا قَامَ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهَا ، وَهِيَ عَدَمُ قُدْرَةِ
الْعَصِيَّةِ ، أَوْ خُلُقِ مَا يَنْعِي غَيْرِ مُلْجِيٍّ ، وَمَذْرَكُهَا السَّمْعُ ، وَعِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ
الْعَقْلُ أَيْضًا . الْحَقُّ أَنَّ لَا يَمْتَنِعُ قَبْلَ الْبُعْثَةِ كَبِيرَةٌ ، وَلَوْ كُفْرًا عَقْلًا
خِلَافًا لَهُمْ وَمَنْعَتِ الشَّيْئَةِ الصَّغِيرَةِ أَيْضًا وَأَمَّا الْوَاقِعُ فَالْمُتَوَارِثُ أَنَّهُ

لَمْ يُبْعَثْ نَبِيٌّ قَطُّ أَشْرَكَ بِاللَّهِ طَرَفَةَ عَيْنٍ ، وَلَا مَنْ نَشَأَ فَحَاشَا سَفِيهَاً .
لَنَا لَا مَانِعَ فِي الْعَقْلِ مِنَ الْكَمَالِ بَعْدَ النِّقْصِ وَرَفَعِ الْمَانِعِ قَوْلُهُمْ
بَلْ فِيهِ وَهُوَ إِفْضَاؤُهُ إِلَى التَّنْفِيرِ عَنْهُمْ وَأَخْتِقَارُهُمْ فَنَأَى حِكْمَةَ الْإِرْسَالِ
مَبْنِيٌّ عَلَى التَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ الْعَقْلِيِّينَ ، فَإِنْ بَطَلَ كَدَعَاؤِي الْأَشْعَرِيَّةُ
بَطَلَ ، وَإِلَّا مُنِعَتِ الْمَلَاذِمَةُ كَالْحَنْفِيَّةِ بَلْ بَعْدَ صَفَاءِ السَّرِيرَةِ وَحُسْنِ
السَّيَرَةِ يَنْعَكِسُ حَالُهُمْ فِي الْقُلُوبِ ، وَيُؤَكِّدُهُ دَلَالَةُ الْمُعْجَزَةِ ،
وَالْمُشَاهَدَةُ وَاقِعَةٌ بِهِ فِي آحَادٍ إِنْقَادَ الْخَلْقِ إِلَى إِجْلَالِهِمْ بَعْدَ الْعِلْمِ بِمَا كَانُوا
عَلَيْهِ فَلَا مَعْنَى لِإِنْكَارِهِ ، وَبَعْدَ الْبُعْثَةِ الْإِتْفَاقُ عَلَى عِصْمَتِهِ عَنْ تَعَمُّدِ
مَا يُخِلُّ بِمَا يَرْجِعُ إِلَى التَّبْلِيغِ ، وَكَذَا غَلَطًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ خِلَافًا
لِلْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ ، لِأَنَّ دَلَالََةَ الْمُعْجَزَةِ عَلَى عَدَمِ الْكَذِبِ قَصْدًا وَعَدَمِ
تَقْرِيرِهِ عَلَى السَّهْوِ فَلَمْ يَرْتَفِعِ الْأَمَانُ عَمَّا يُخْبِرُ بِهِ عَنْهُ تَعَالَى وَأَمَّا
غَيْرُهُ مِنَ الْكِبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ الْخِصَّةِ فَالْإِجْمَاعُ عَلَى عِصْمَتِهِمْ عَنْ تَعَمُّدِهَا
سِوَى الْحَسَوِيَّةِ وَبَعْضِ الْخَوَارِجِ ، وَتَجَوُّزِهَا غَلَطًا وَبِتَأْوِيلِ خَطَا إِلَى
الشَّيْءَةِ فِيهِمَا ، وَجَازَ تَعَمُّدُ غَيْرِهَا بِلَا إِضْرَارٍ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ ،
وَمَنْعَهُ الْحَنْفِيَّةُ ، وَجَوَّزُوا الزَّلَّةَ فِيهِمَا بِأَنْ يَكُونَ الْقَصْدُ إِلَى مُبَاحٍ
فَيَلْزِمُهُ مَعْصِيَةٌ كَوَكْرٍ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَتَقْتَرِنُ بِالتَّذْنِيبِ ،
وَكَأَنَّهُ شَبَهُ عَمْدٍ فَلَمْ يُسَمِّهِ خَطَاً ، وَلَوْ أَطْلَقُوهُ لَمْ يَمْتَنِعْ وَكَانَ أَنْسَبَ
مِنَ الْأَسْمِ الْمُسْتَكْرَهِ

[فصل] حُجَّةُ السُّنَّةِ ضَرُورَةٌ دِينِيَّةٌ ، وَيَتَوَقَّفُ الْعِلْمُ بِتَحَقُّقِهَا
 وَهِيَ الْمَنْ عَلَى طَرِيقِهِ السَّنَدِ الْإِخْبَارِ عَنْهُ بِأَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ فَلَانَ أَوْ خَلَقَ ،
 وَهُوَ خَبَرٌ وَإِنْشَاءٌ ، فَالْخَبَرُ قِيلَ لَا يُحَدِّثُ لِعُسْرِهِ ، وَقِيلَ لِأَنَّ عِلْمَهُ
 ضَرُورِيٌّ لِعِلْمِ كُلِّ بِخَبَرٍ خَاصٍّ ضَرُورَةٌ ، وَهُوَ أَنَّهُ مُوجُودٌ ،
 وَتَمْيِيزُهُ عَنِ قِسْمِيهِ ضَرُورَةٌ ، فَلَمُطْلَقُ كَذَلِكَ وَأُورِدَ الضَّرُورَةُ
 ثَنَائِي الْأَسْتِدْلَالَ . وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ عِنْدَ اتِّحَادِ الْحَلِّ ، وَلَيْسَ ، فَالضَّرُورِيُّ
 حُصُولُ الْعِلْمِ بِلَا نَظَرٍ ، وَكَوْنُهُ حَاصِلًا كَذَلِكَ غَيْرُهُ ، وَلَوْ أُورِدَ كَذَا
 الْحَاصِلُ ضَرُورَةٌ يَلْزَمُهُ ضَرُورِيَّةُ الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ ضَرُورِيًّا ، إِذْ بَعْدَ
 حُصُولِهِ لَا يَتَوَقَّفُ الْعِلْمُ الثَّانِي بَعْدَ تَجَرِيدِ مَفْهُومِ الضَّرُورِيِّ سِوَى عَلَى
 الْإِلْتِفَاتِ وَتَطْبِيقِ الْمَفْهُومِ ، وَلَيْسَ النَّظَرُ ، كَانَ لَازِمًا ، فَالْحَقُّ أَنَّهُ تَنْبِيْهُ .
 وَالْجَوَابُ أَنَّ تَعَلُّقَ الْعِلْمِ بِهِ يُوْجِهُ لَا يَسْتَلْزِمُ تَصَوُّرَ حَقِيقَتِهِ ضَرُورَةً ،
 وَالظَّاهِرُ أَنَّ إِعْطَاءَ الْوَازِمِ مِنْ وَضْعِ كُلِّ مَوْضِعَةٍ وَنَسْفِ مَا يَمْتَنِعُ عَنْهُ
 فَرَعُ تَصَوُّرِ الْحَقِيقَةِ ، إِذْ هِيَ الْمُسْتَلْزَمَةُ ، نَعَمْ لَا يَتَصَوَّرُ هُمَا مِنْ حَيْثُ هُمَا
 مُسَمًّى الْخَبَرِ وَالْإِنْشَاءِ فَيُعَرَّفَانِ اسْمًا ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَقَعُ حَقِيقِيًّا ، فَالْخَبَرُ :
 مُرَكَّبٌ يَحْتَمِلُ الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ بِلَا نَظَرٍ إِلَى خُصُوصِ مُشْكَلٍ
 وَنَحْوِهِ وَأُورِدَ الدَّوْرُ لِتَوَقُّفِ الصَّدَقِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مُطَابَقَةُ الْخَبَرِ
 وَبِمَرْتَبَةٍ لَوْ قِيلَ : التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ ، إِنَّمَا يَلْزَمُ لَوْ لَزِمَ فِي تَعْرِيفِهِ
 وَلَيْسَ ، إِذْ يُقَالُ فِيهِمَا مَا طَابَقَ نَفْسِيَّهُ لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَوْ لَا . وَقَوْلُ
 ٢٠ - نَحْرِير

أَيُّ الْحُسَيْنِ كَلَامٌ يُفِيدُ بِنَفْسِهِ نِسْبَةً ، عَلَيْهِ أَنْ نَحْوُ قَائِمٌ عِنْدَهُ كَلَامٌ ،
وَيُفِيدُهَا بِنَفْسِهِ ، وَلَيْسَ خَبَرًا ، وَمَا قِيلَ مَعَ الْمَوْضُوعِ مَمْنُوعٌ ، إِذِ الْمُنْتَقِ
دَالَ عَلَى ذَاتِ مَوْصُوفَةٍ ، فَاَلْمَوْضُوعُ لِمُجَرَّدِ تَعْيِينِ الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ ، وَأَمَّا
إِيرَادُ نَحْوِ قُمْ عَلَيْهِ لِإِفَادَتِهِ نِسْبَةَ الْقِيَامِ فَلَيْسَ ، إِذْ لَمْ يُوضَعْ سِوَى
لِطَلَبِ الْقِيَامِ ، وَفَهْمُ النِّسْبَةِ بِالْعَقْلِ وَالْمُشَاهَدَةِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْوَضْعَ لَهَا
فَلَيْسَ بِنَفْسِهِ ، وَمَا قِيلَ الْأَوَّلَى : كَلَامٌ مُحْكَمٌ فِيهِ بِنِسْبَةٍ لَهَا خَارِجٌ
فَطَلَبْتُ الْقِيَامَ مِنْهُ ، لَا قُمْ ، فَعَلَى إِرَادَةِ مَا يَحْتُنُّ عَلَيْهِ الشُّكُوتُ
بِالْكَلَامِ ، فَلَا يَرِدُ الْغُلَامُ الَّذِي لَزِيدٌ ، وَلَا حَاجَةٌ إِلَى مُحْكَمٍ بَلْ قَدْ
يُوهِمُ أَنَّ مَدْلُولَ الْخَبَرِ الْحُكْمُ وَحَاصِلُهُ عِلْمٌ وَقَطْعٌ بِأَنَّهُ لَمْ يُوضَعْ
لِعِلْمِ الْمُتَكَلِّمِ ، بَلْ لِمَا عِنْدَهُ ، فَلَا أَحْسَنَ كَلَامٌ لِنِسْبَتِهِ خَارِجٌ .
وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مُطَابَقَتِهِ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى نِسْبَةٍ وَاقِعَةٍ أَوْ غَيْرِ
وَاقِعَةٍ ، وَمَدْلُولُ الْاَلْفَظِ لَا يَلْزِمُ كَوْنُهُ ثَابِتًا فِي الْوَاقِعِ ، فَجَاءَ اخْتِمَالُ
الْكُذْبِ بِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّ الْمَدْلُولَ كَذَلِكَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَوْ لَا
وَمَا لَيْسَ بِخَبَرٍ إِنْشَاءً ، وَمِنْهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالِاسْتِفْهَامُ وَالْتَّمَنَى ،
وَالْتَرَجَّى ، وَالْقَسَمُ ، وَالنِّدَاءُ : وَيُسَمَّى الْأَخِيرَانِ تَنْبِيهًا أَيْضًا
وَاخْتِلَافَ فِي صِبْغِ الْعُقُودِ وَالِاسْقَاطَاتِ كَبِعْتُ وَأَعْتَقْتُ إِذَا أُرِيدَ
حُدُوثُ الْمَعْنَى بِهَا ، فَقِيلَ : إِخْبَارَاتٌ عَمَّا فِي النَّفْسِ مِنْ ذَلِكَ ، فَيَمْتَدِّعُ
الِاسْتِدْلَالُ عَلَى إِنْشَائِيَّتِهِ بِصِدْقِ تَعْرِيفِهِ وَأَنْتِفَاءِ لَازِمِ الْأَخْبَارِ مِنْ

أَخْبَالِ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَكُنْ إِخْبَارًا عَمَّا فِي النَّفْسِ
وَعَايَةً مَا يَلْزَمُ أَنَّهُ إِخْبَارٌ يُعْلَمُ صِدْقُهُ بِخَارِجِ كِتَابِهِ بِأَنَّ فِي ذَهْنِهِ
كَذَاءً، وَمَا أُسْتَدِلُّ: لَوْ كَانَ خَبَرًا لَكَانَ مَاضِيًا، وَامْتَنَعَ التَّعْلِيلُ مَدْفُوعٌ
بِأَنَّهُ مَاضٍ، إِذْ ثَبَتَ فِي ذَهْنِ الْقَائِلِ الْبَيْعُ وَالتَّعْلِيلُ، وَاللَّفْظُ إِخْبَارٌ
عَنْهُمَا، وَالزَّمُّ امْتِنَاعُ الصِّدْقِ لِأَنَّهُ بِالمُطَابَقَةِ وَهِيَ بِالتَّعَدُّدِ، وَلَيْسَ إِلَّا مَا فِي
النَّفْسِ، وَهُوَ الْمَدْلُولُ، فَلَا خَارِجَ. وَأُجِيبَ بِذُبُوتِهِ فَمَا فِي النَّفْسِ مِنْ
حَيْثُ هُوَ مَدْلُولُ اللَّفْظِ غَيْرُهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ فِيمَا فَتَطَابَقَ الْمُتَعَدِّدُ، وَمَبْنَى
هَذَا التَّكْذِيفِ عَلَى أَنَّهُ إِخْبَارٌ عَمَّا فِي النَّفْسِ، لَكِنْ الْوُجْدَانُ شَاهِدٌ بِأَنَّ
الْكَاثِنَ فِيهَا مَا لَمْ يَنْطِقْ لَيْسَ غَيْرَ إِرَادَةِ الْبَيْعِ لَا يُعْلَمُ قَوْلُهَا بِعْتُكَ
قَبْلَهُ إِنَّمَا يَنْطِقُ مَعَهُ، فَهِيَ إِنْشَاءٌ. ثُمَّ يَنْحَصِرُ فِي صِدْقٍ إِنْ طَابَقَ
الْوَاقِعَ، وَكَذِبٍ إِنْ لَّا. الْجَاوِظُ فِي ثَلَاثَةٍ، الثَّالِثُ مَا لَا وَلَا، لِأَنَّهُ إِذَا
مُطَابَقٌ مَعَ الْإِعْتِقَادِ أَوْ عَدَمِهِ، أَوْ غَيْرُ مُطَابَقٍ كَذَلِكَ الثَّانِي مِنْهُمَا
لَيْسَ كَذِبًا وَلَا صِدْقًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً: أَفْتَرَسَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ
بِهِ جِنَّةٌ. حَصَرُوا قَوْلَهُ فِي الْكَذِبِ وَالْجِنَّةِ فَلَا كَذِبَ مَعَهَا وَلَمْ
يَعْتَقِدُوا صِدْقَهُ. وَالْجَوَابُ حَصَرُوهُ فِي الْإِفْتِرَاءِ تَعَمُّدِ الْكَذِبِ وَالْجِنَّةِ
الَّتِي لَا تَعْمَدُ مَعَهَا، فَهُوَ فِي كَذِبٍ عَمْدٍ وَغَيْرِ عَمْدٍ، أَوْ فِي تَعَمُّدِهِ وَعَدَمِ
الْخَبَرِ، وَقَوْلُ عَائِشَةَ فِي ابْنِ مُحَمَّدٍ مِنْ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ مَا كَذَبَ وَلَكِنَّهُ
وَهُمْ يُرِيدُ عَمْدًا، وَقِيلَ: الصِّدْقُ مُطَابَقَةُ الْإِعْتِقَادِ، وَالْكَذِبُ عَدَمُهَا،

فَالْمُطَابِقُ كَذِبٌ إِذَا أَعْتَقِدَ عَدَمَهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ
الْكَاذِبُونَ، فِي قَوْلِهِمْ: نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ. أُجِيبَ فِي الشَّهَادَةِ
لِعَدَمِ الْمُواطَاطَةِ، أَوْ فِيهَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْعِلْمِ، وَالْمَوْجِبُ لِهَذَا وَمَا قَبْلَهُ الْقَطْعُ
مِنَ اللَّغَةِ بِالْحُكْمِ بِصِدْقِ قَوْلِ الْكَافِرِ كَلِمَةَ الْحَقِّ. وَيَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ
آخِرِ إِلَى مَا يُعْلَمُ صِدْقُهُ ضَرُورَةً أَوْ نَظَرًا كَخَبَرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، أَوْ
كَذِبُهُ بِمُخَالَفَةِ ذَلِكَ، وَمَا يُظَنُّ أَحَدُهُمَا كَخَبَرِ الْعَدْلِ وَالْكَذُوبِ، أَوْ
يَتَسَاوَيَانِ كَالْمَجْهُولِ. وَمَا قِيلَ مَا لَمْ يُعْلَمَ صِدْقُهُ يُعْلَمُ كَذِبُهُ كَخَبَرِ
مُدَّعِي الرِّسَالَةِ بَاطِلٌ لِلزُّومِ أَرْتِفَاعِ النِّقِیْضِیْنِ فِي إِخْبَارِ مَسْئُورِیْنِ
بِنَقِیْضِیْنِ، وَلِزُّومِ الْحُكْمِ بِكُفْرِ كَثِیْرٍ مِنَ الْمُسْلِمِیْنَ، بِخِلَافِ أَهْلِ
ظُهُورِ الْعَدَالَةِ لِأَنَّهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنْ يُرَادَ بِالْعِلْمِ الْأَوَّلِ الظَّنُّ، وَإِلَّا بَطَلَ
خَبَرُ الْوَاحِدِ، وَلَا يَقُولُهُ ظَاهِرِيٌّ، فَلَا يَتِمُّ إلِزَامُ كُفْرِ كُلِّ مُسْلِمٍ،
وَالْحُكْمُ بِكَذِبِ الْمُدَّعَى بِدَلِيلِهِ. وَبِاعْتِبَارِ آخِرِ إِلَى مُتَوَاتِرِ وَآحَادٍ،
فَالْمُتَوَاتِرُ خَبَرُ جَمَاعَةٍ يُفِيدُ الْعِلْمَ، لَا بِالْقِرَائِنِ الْمُنْفَصِلَةِ، بِخِلَافِ مَا يُلْزَمُ
ذَسَّهُ أَوِ الْمُخْبِرِ، أَوِ الْمُخْبَرَ عَنْهُ. وَعَنْهُ يَتَفَاوَتُ عَدَدُهُ، وَمَنْعَتِ السُّمْنِيَّةُ
إِفَادَتُهُ الْعِلْمَ، وَهُوَ مُكَابَرَةٌ، لِأَنَّا تَقَطَّعُ بِوُجُودِ نَحْوِ مَكَّةَ وَالْأَنْبِيَاءِ
وَالْخُلَفَاءِ، وَتَشْكِيكُهُمْ بِأَنَّهُ كَأَكْلِ الْكُلِّ طَعَامًا، وَأَنَّ الْجَمِيعَ مِنَ
الْآحَادِ، وَكُلٌّ لَا يُعْلَمُ خَبَرُهُ، فَكَذَا الْكُلُّ، وَبِلِزُّومِ تَنَاقُضِ الْمَعْلُومِیْنِ
إِذَا أَخْبَرَ جَمْعَانِ كَذَلِكَ بِهِمَا، وَصِدْقِ الْيَهُودِ فِي لَا نَبِيَّ بَعْدِي وَعَدَمِ

الْخِلَافِ ، وَبِأَنَّا نَفَرِّقُ بَيْنَهُ وَغَيْرِهِ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ ضَرُورَةً
تَشْكِيكِيَّةً فِي ضَرُورَةٍ ، وَأَبْعَدُهَا الْأَوَّلُ ، وَإِنَّمَا خُيِّلَ فِي الْإِجْمَاعِ عَنْ
ظَنِّيٍّ ، وَأَخْتِلَافُ حَالِ الْجُزْءِ وَالْكُلِّ ضَرُورِيٌّ . وَالثَّالِثُ فَرَضٌ
مُتَمَنِّعٌ وَأَخْبَارُ الْيَهُودِ آحَادُ الْأَصْلِ ، وَقَدْ يُخَالِفُ فِي الضَّرُورِيَّاتِ مَكَابِرُ
كَالسُّوْفَسْطَائِيَّةِ ، وَالْفَرَقُ فِي الشَّرْعَةِ لِلْإِخْتِلَافِ فِي الْجَلَاءِ وَالْخِلَافِ ، لَا
فِي الْقَطْعِ ، ثُمَّ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْعِلْمَ ضَرُورِيٌّ ، وَالْكُفْيُ ،
وَأَبُو الْحُسَيْنِ نَظَرِيٌّ ، وَتَوَقَّفَ الْأَمِيدِيُّ . قَالُوا يَحْتَاجُ إِلَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ
الْمُخْبِرُ عَنْهُ مَحْسُوسٌ فَلَا يَسْتَتِيهِ ، وَلَا دَاعِي لَهُمْ إِلَى الْكَذِبِ ، وَكُلُّ
مَا هُوَ كَذَلِكَ صِدْقٌ . قُلْنَا أَحْتِيَاجُهُ إِلَى سَبْقِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ تَمْنُوعٌ ، فَإِنَّا
نَعْلَمُ عِلْمَنَا بِوُجُودِ بَعْدَادٍ مِنْ غَيْرِ خُطُورِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، فَكَانَ مَخْلُوقًا
عِنْدَهُ بِالْعَادَةِ ، وَإِمَّا كَانَ صُورَةَ التَّرْتِيبِ لَا يُوجِبُ النَّظَرِيَّةَ لِإِمَّاكَانِهِ فِي
أَجَلِي الْبَدِيهِيَّاتِ كَالْكُلِّ أَعْظَمُ مِنْ جُزْئِهِ ، وَرَجَعَ الْغَزَالِيُّ إِلَى أَنَّهُ
مِنْ قَبِيلِ الْقَضَايَا الَّتِي قِيَاسَاتُهَا مَعَهَا ، وَظَهَرَ عَدَمُهُ . قَالُوا لَوْ كَانَ ضَرُورِيًّا
عِلْمَ ضَرُورِيَّتِهِ بِالضَّرُورَةِ فَلَمْ يُخْتَلَفْ فِيهِ قُلْنَا لَوْ كَانَ نَظَرِيًّا عِلْمَ
نَظَرِيَّتِهِ بِالضَّرُورَةِ ، وَالْحَلُّ لَا يُلْزَمُ مِنْ حُصُولِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ الشُّعُورُ
بِصِفَتِهِ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُمْ لَمْ يُلْزِمُوا مِنَ الشُّعُورِ بِهِ الشُّعُورَ بِصِفَتِهِ بَلْ
الْزَمُوا كَوْنَ الْعِلْمِ بِهَا ضَرُورِيًّا ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ ضَرُورِيًّا الشُّعُورُ
بِهِ ، بَلِ الضَّرُورَةُ لَا تَسْتَلْزِمُ الْحُصُولَ بِوَجْهِهِ إِذْ يَتَوَقَّفُ عَلَى تَوَجُّهِ النَّفْسِ

وَتَطْبِيقُ مَفْهُومِ الضَّرُورِيِّ الْمَشْهُورِ ، وَلَيْسَ الْمُتَوَقَّفُ عَلَى ذَلِكَ نَظَرِيًّا
بَلِ الْجَوَابُ مَنَعُ انْتِفَاءِ التَّالِي ، وَقَدْ مَرَّ مِثْلُهُ وَالْحَقُّ أَنَّ الضَّرُورَةَ
لَا تُوجِبُ عَدَمَ الْاِخْتِلَافِ فَقَدْ يَنْشَأُ لَامِنْ جَهْلِ الْمَفْهُومِ بَلِ مِنَ الْغَلَطِ
بِظَنِّ كُلِّ مُتَوَقَّفٍ ، وَقَدْ اُنْتَظِمَ الْجَوَابُ دَلِيلَ الْخُتَارِ وَشُرُوطُ
الْمُتَوَاتِرِ تَعَدُّدُ النِّقْلَةِ بِحَيْثُ يَمْنَعُ التَّوَاتُؤُ عَادَةً ، وَالْاِسْتِنَادُ إِلَى الْحِسِّ ،
وَلَا يُشْتَرَطُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ ، وَاسْتِوَاءُ الطَّرَفَيْنِ وَالْوَسْطُ فِي ذَلِكَ ، وَالْعِلْمُ
بِهَا شَرْطُ الْعِلْمِ بِهِ عِنْدَ مَنْ جَعَلَهُ نَظَرِيًّا ، وَعِنْدَنَا بَعْدَهُ عَادَةً ، وَقَدْ
لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا ، وَلَا يَتَعَيَّنُ عَدَدُهُ . وَقِيلَ أَقْلُهُمْ خَمْسَةٌ ، وَاثْنَا عَشَرَ ،
وَعِشْرُونَ ، وَأَرْبَعُونَ ، وَسَبْعُونَ ، وَمَالَا يُحْصَى ، وَمَالَا يُحْصَرُهُمْ بَلَدٌ ،
وَالْحَقُّ عَدَمُهُ لِقَطْعِنَا بِقَطْعِنَا بِمَضْمُونِهِ بِإِلَاعِلْمٍ مُتَقَدِّمٍ بَعْدَ عَلَى النَّظَرِيَّةِ
وَلَا مُتَأَخِّرٍ عَلَى الضَّرُورِيَّةِ ، وَلِلْعِلْمِ بِاِخْتِلَافِهِ بِحُصُولِ الْعِلْمِ مَعَ عَدَدٍ فِي
مَادَّةٍ وَعَدَمِهِ فِي أُخْرَى مَعَ مِثْلِهِ ، فَبَطَلَ قَوْلُ أَبِي الْحُسَيْنِ وَالْقَاضِي : كُلُّ
خَبَرٍ عَدِيدٍ أَفَادَ عِلْمًا فَمِثْلُهُ يُفِيدُهُ فِي غَيْرِهِ لِلْاِخْتِلَافِ فِي لَوَازِمِ مَضْمُونِ
الْخَبَرِ مِنْ قُرْبِهِ وَبُعْدِهِ وَأَطْرَافِهِ ، وَمِنْ مُمَارَسَةِ الْمُخْبِرِينَ بِمَضْمُونِهِ
وَالْعِلْمِ بِأَمَانَتِهِمْ وَضَبْطِهِمْ ، وَحُسْنِ إِدْرَاكِ الْمُسْتَمْعِينَ إِلَّا أَنْ يُرَادَ مَعَ
التَّسَاوِي فَصَحِيحٌ بَعِيدٌ وَفِي الْوُقُوعِ وَأَمَّا شَرْطُ الْعَدَالَةِ وَالْإِسْلَامِ
كَيْلَا يُلْزَمَ تَوَاتُرُ النَّصَارَى بِقَتْلِ الْمَسِيحِ فَسَاقِطٌ كَشُرُوطِ الْيَهُودِ أَهْلِ
الدَّلَّةِ لِحُوفِهِمُ الْمَوَاطَاةَ ، وَخَبَرُهُمْ آحَادُ الْأَصْلِ وَيَنْقَسِمُ إِلَى مَا يُفِيدُ

الْعِلْمُ بِمَوْضُوعٍ فِي أَخْبَارِ الْآحَادِ ، وَغَيْرِ مَوْضُوعٍ فِي شَيْءٍ مِنْهَا بَلْ يُعْلَمُ
عِنْدَهَا بِالْعَادَةِ كَأَخْبَارِ عَلِيٍّ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ يَحْضُلُ عِنْدَهَا عِلْمُ
الشَّجَاعَةِ وَالسَّخَاءِ ، وَلَا شَيْءٌ مِنْهَا يَدُلُّ عَلَى السَّجِيَّةِ ضَمِنًا إِذْ لَيْسَ الْجُودُ
جُزْءًا مَفْهُومٍ إِعْطَاءِ آلَافٍ ، وَلَا الشَّجَاعَةُ جُزْءًا مَفْهُومٍ قَتْلِ آحَادٍ مُخْصُوصِينَ ،
وَلَا الْإِزَامَا إِلَّا بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى ، لِجَوَازِ تَعَقُّلِ قَاتِلِ أَلْفًا بِلَا خُطُورٍ مَعْنَى
الشَّجَاعَةِ ، فَمَا قِيلَ: الْمَعْلُومُ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ بِتَضَمُّنِ أَوِ الْإِزَامِ تَسَاهُلٌ ، وَأَمَّا
الْآحَادُ فَخَبَرٌ لَا يُبَيِّدُ بِنَفْسِهِ الْعِلْمَ ، وَقِيلَ مَا يُفِيدُ الظَّنَّ ، وَاعْتَرِضَ بِمَا
لَمْ يُفِدْهُ ، وَدُفِعَ بِأَنَّهُ لَا يُرَادُ إِذْ لَا يَثْبُتُ بِهِ حُكْمٌ ، وَلَيْسَ إِذْ
ثَبَّتَ بِالضَّعِيفِ بَغَيْرِ وَضْعِ الْفَضَائِلِ ، وَهُوَ الذَّنْبُ . وَمِنْهُ قِسْمٌ يُسَمَّى
الْمُسْتَفِيزَ: مَا رَوَاهُ ثَلَاثَةٌ فَصَاعِدًا ، أَوْ مَا زَادَ عَلَيْهَا وَالْحَنْفِيَّةُ: الْخَبَرُ مُتَوَاتِرٌ
وَآحَادٌ وَمَشْهُورٌ ، وَهُوَ مَا كَانَ آحَادَ الْأَصْلِ مُتَوَاتِرًا فِي الْقَرْنِ الثَّانِي
وَالثَّلَاثِ ، فَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْتَفِيزِ مُحْمُومٌ مِنْ وَجْهِ ، وَهُوَ قِسْمٌ مِنَ الْمُتَوَاتِرِ
عِنْدَ الْجَوَاصِ ، وَعَامَّتُهُمْ قَسِيمٌ ، فَالْآحَادُ مَا لَيْسَ أَحَدُهُمَا ، وَالْمُتَوَاتِرُ عِنْدَهُ
مَا أَفَادَ الْعِلْمَ بِمَضْمُونِ الْخَبَرِ ضَرُورَةً أَوْ نَظَرًا ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ ، وَكَلَى هَذَا
قِيلَ يَكْفُرُ بِجَحْدِهِ ، وَالْحَقُّ الْإِتْفَاقُ عَلَى عَدَمِهِ لِأَحَادِيَّةِ أَصْلِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ
تَكْذِيبًا لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بَلْ ضَلَالَةٌ لِنَخْطِئَةِ الْمُجْتَهِدِينَ ، وَلِأَنَّ الْإِفَادَةَ
إِذَا كَانَتْ نَظَرِيَّةً تَوَقَّفَتْ عَلَيْهِ وَقَدْ يَعْجِزُ عَنْهُ أَوْ يَذْهَلُ عَنْهُ ، وَحَاصِلُ
ذَلِكَ النَّظَرُ الْإِجْمَاعُ الْمُتَأَخَّرُ أَنَّهُ صَحَّ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَكْلَزُمُ

الْقَطْعُ بِهِ قُلْنَا اللَّازِمُ الْقَطْعُ بِصَحَّةِ الرَّوَايَةِ بِمَعْنَى أَجْتِمَاعِ شَرَايِطِ الْقَبُولِ ، لَا الْقَطْعُ بِأَنَّهُ قَالَهُ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ فَكَذَلِكَ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ مَعْنَى الْخَلَاءِ ، ثُمَّ يُوجِبُ ظَنًّا فَوْقَ الْإِحَادِ قَرِيبًا مِنَ الْيَقِينِ لِمَقُولَةِ الظَّنِّ بِالتَّشْكِيكِ فَوَحَبَ تَقْيِيدُ مُطْلَقِ الْكِتَابِ بِهِ كَتَقْيِيدِ آيَةِ جَلْدِ الزَّانِي بِكَوْنِهِ غَيْرَ مُحْصَنٍ بِرَجْمِ مَا عَزَى ، وَقَوْلِهِ : وَرَجْمُ بِالْحِجَارَةِ ، وَصَوْمِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بِالتَّقَاتُعِ بِقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ لِمُشَرَّتِهَا فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ وَهُوَ الشَّرْطُ ، وَآيَةِ غَسْلِ الرَّجْلِ بَعْدَ التَّخَفُّفِ بِحَدِيثِ الْمَسْحِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَوَاتِرًا

[فَضْلٌ] فِي شَرَايِطِ الرَّوَايِ مِنْهَا كَوْنُهُ بِالْفَاءِ حِينَ الْأَدَاءِ

لِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَالثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ، وَأَنْسٍ بِلَا اسْتِسْفَارٍ ، فَبَطَلَ الْمَنْعُ . وَأَمَّا إِسْمَاعُهُمُ الصَّبِيَّانَ فَغَيْرُ مُسْتَلْزِمٍ ، وَقَبْلَ الْمُرَاقِقِ شُدُوزٌ مَعَ تَحْكِيمِ الرَّأْيِ . قُلْنَا الْمُعْتَمَدُ الصَّحَابَةُ وَلَمْ يَرْجِعُوا إِلَيْهِ ، وَاعْتِمَادُ أَهْلِ قُبَاءٍ عَلَى أَنْسٍ أَوْ ابْنِ عُمَرَ لِذَلِكَ الْبُلُوغِ ، وَالْحَدَّثُونَ : عَبَادُ بْنُ نُهَيْكٍ بْنُ إِسَافٍ وَهُوَ شَيْخٌ ، وَالْمَعْتُوهُ كَالصَّبِيِّ ، ثُمَّ قِيلَ سِنَّ التَّحْمِلِ خَمْسٌ لِعَقْلِيَّةٍ مُحَمَّدٍ الْمَجَّةَ ابْنِ خَمْسٍ فِي الْبُخَارِيِّ أَوْ أَرْبَعٍ ، وَقِيلَ أَرْبَعٌ لِذَلِكَ وَلِلتَّسْمِيَةِ ابْنِ اللَّبَّانِ ، وَصَحَّحَ عَدَمُ التَّقْدِيرِ ، بَلَى فَهَنَهُمْ . وَالْجَوَابُ : لِلِاخْتِلَافِ ، وَحِفْظِ الْمَجَّةِ ، وَإِذْرَاكَ ابْنِ اللَّبَّانِ لَا يَطَّرِدُ ، وَهَذَا يُوقِفُ الْحُكْمَ بِقَبُولِ مَنْ عُلِمَ سَمَاعُهُ صَبِيًّا عَلَى مَعْرِفَةِ

حَالِهِ فِي صِبَاهُ أَمَّا مَعَ عَدَمِهَا فَيَجِبُ اعْتِبَارُ الْغَالِبِ التَّمْيِيزِ سَبْعٌ ،
وَأَفْرَطُ مُعْتَبَرُ خَمْسَةِ عَشَرَ . وَالْإِسْلَامُ كَذَلِكَ لِقَبُولِ جُبَيْرٍ فِي قِرَاءَتِهِ فِي
الْغَرْبِ بِالطُّورِ فِي الصَّحِيحَيْنِ ، وَلِعَدَمِ الْأِسْتِفْسَارِ ، بِخِلَافِهِ فِي الْكُفْرِ
إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ . وَهُوَ الْكَافِرُ بِعُرْفِهِمْ وَهُوَ مِنْهُ ، وَلِلتَّهْمَةِ ، وَالْمُبْتَدِعِ
بِمَا هُوَ كُفْرُهُ مِنْهُ عِنْدَ الْمُكَفِّرِ ، وَالْوَجْهَ خِلَافَهُ لِأَنَّهُ بِتَأْوِيلِ الشَّرْعِ
وغيرُهُ كَالْبِدْعِ الْجَلِيَّةِ كَفَسَقِ الْخَوَارِجِ ، وَفِيهَا الرَّدُّ : إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ
وَالْأَكْثَرُ الْقَبُولُ أُمِرْتُ أَنْ أَحْكَمَ بِالظَّاهِرِ وَلَا يُعَارِضُ الْآيَةَ
لِتَأْوِيلِهَا بِالْكَافِرِ أَوْ بِلَا تَأْوِيلَ أَنَّهُ مِنَ الدِّينِ ، بِخِلَافِ اسْتِدْلَالِهِمْ أَتَجَمُّوْا
عَلَى قَبُولِ قَتَلَةِ عُثْمَانَ وَهِيَ جَلِيَّةٌ رُدُّ بِمَنْعِ إِجْمَاعِ الْقَبُولِ ، وَلَوْ سُلِّمَ
فَلَيْسَ مِنْهَا لِأَنَّ بَعْضَهُمْ يَرَاهُ اجْتِهَادِيًّا فَلَا يُفَسِّقُهُمْ ، وَقِيلَ عَنْ عَمَّارٍ
وَعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ وَالْأَشْتَرِ ، وَأَمَّا غَيْرُ الْجَلِيَّةِ كَنَفَى زِيَادَةَ الصِّفَاتِ
فَقِيلَ يَقْبَلُ اتِّفَاقًا ، وَإِنْ ادَّعَى كُلُّ الْقَطْعِ بِخَطِئِ الْآخَرِ لِقُوَّةِ شُبُهَتِهِ
عِنْدَهُ ، وَإِطْلَاقُ فُخْرِ الْإِسْلَامِ رَدٌّ مِنْ دَعَا إِلَى بِدْعَتِهِ ، وَقَبُولُ غَيْرِهِ
يُخَصِّصُهُ لِاقْتِضَائِهِ رَدُّ الدَّاعِي مِنْ نِفَاةِ الزِّيَادَةِ ، وَتَقْلِيلُهُ بِأَنَّ الدَّعْوَةَ دَاعٍ
إِلَى التَّقْوَلِ يُخَصِّصُهُ بِرِوَايَةٍ وَفَقَ مَذْهَبُهُ لَا مُطْلَقًا ، وَتَقْلِيلُهُ قَبُولُ
شَهَادَةِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ الْمُتَدَيِّنِينَ بِالْكَذِبِ لِوُاقِفِهِمْ أَوْ
لِلْحَالِفِ بِأَنَّ صَاحِبَ الْهَوَى وَقَعَ فِيهِ لَتَعَمُّقِهِ وَذَلِكَ يَصُدُّهُ عَنِ الْكَذِبِ
أَوْ يَرَاهُ حَرَامًا يُوجِبُ قَبُولَ الْخَوَارِجِ كَالْأَكْثَرِ ، وَأَمَّا شُرْبُ النَّبِيذِ

وَاللَّعِبُ بِالشَّطْرَنِجِ ، وَأَكْلُ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ عَمْدًا مِنْ مُجْتَهِدٍ وَمُقْلِدٍ
فَلَيْسَ بِفِسْقٍ . وَمِنْهَا رُجْحَانُ ضَبْطِهِ عَلَى غَلَتِهِ لِيَحْضَلَ الظَّنُّ ، وَيُزَوَّفَ
بِالشُّهْرَةِ وَيُمَوَّافَقَ الشُّهُورِينَ بِهِ أَوْ غَلَبَتَهَا وَإِلَّا فَعَقْلَةٌ وَأَبًا فِي نَفْسِهِ
فَلِحَذَفِيَّةٍ تَوَجُّهُهُ بِكُلِّيَّتِهِ إِلَى كُلِّهِ عِنْدَ نَمَاعِهِ ثُمَّ حِفْظُهُ بِتَكَرُّبِهِ ،
ثُمَّ الثَّبَاتُ إِلَى أَدَائِهِ . وَمِنْهَا الْعَدَالَةُ حَالُ الْأَدَاءِ ، وَإِنْ تَحَمَّلَ فَاسِقًا إِلَّا
بِفِسْقِ الْكَذِبِ عَلَيْهِ ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَطَائِفَةٍ ،
وَالْوَجْهُ الْجَوَازُ بَعْدَ ثُبُوتِ الْعَدَالَةِ ، وَهِيَ مَلَكَتُهُ تَحْمِلُ عَلَى مُلَازِمَةِ التَّقْوَى
وَالْمَرْوَةِ ، وَالشَّرْطُ أَذْنَاهَا تَرَكُ الْكِبَائِرَ وَالْإِصْرَارَ عَلَى صَغِيرَةٍ وَمَا
يُخْلُ بِالْمَرْوَةِ

وَأَمَّا الْكِبَائِرُ فَرَوَى ابْنُ عُمَرَ الشَّرْكَ وَالْقَتْلَ ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَةِ
وَالزَّانَا ، وَالْفِرَارُ مِنَ الزَّحْفِ ، وَالسَّخَرُ ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ، وَغُشُّوقُ
الْوَالِدَيْنِ الْمُسْلِمَيْنِ ، وَالْإِلْحَادُ فِي الْحَرَمِ . أَيْ الظُّلْمُ ، وَفِي بَعْضِهَا الْيَمِينُ
الْعَمُوسُ ، وَزَادَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَكْلَ الرَّبَا ، وَعَنْ عَلِيٍّ إِضَافَةُ السَّرِقَةِ ،
وَشُرْبِ الْخَمْرِ ، وَفِي الصَّحِيحِ قَوْلُ الزُّورِ ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ ، وَمِمَّا عُدَّ
الْقِمَارُ ، وَالسَّرْفُ ، وَسَبُّ السَّلَفِ الصَّالِحِ ، وَالطَّعْنُ فِي الصَّحَابَةِ ،
وَالسَّقْيُ فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ فِي الْمَالِ وَالْدِّينِ ، وَعُدُولُ الْحَاكِمِ عَنِ
الْحَقِّ ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ صِلَاتَيْنِ بِلا عُذْرٍ ، وَقِيلَ الْكَبِيرَةُ مَا تَوَعَّدَ عَلَيْهِ
بِخُصُوصِهِ . قِيلَ وَكُلُّ مَا مَفْسَدَتُهُ كَأَقْلَ مَا رُوِيَ : مَفْسَدَةٌ فَأَكْثَرُ

فَدَلَالَةُ الْكُفَّارِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِلِاسْتِنْصَالِ أَكْثَرُ مِنَ الْفِرَارِ ، وَإِمْسَاكُ
 الْخَصَنَةِ إِيْزَافِيٌّ بِهَا أَكْثَرُ مِنْ قَذْفِهَا ، وَمَنْ جَعَلَ الْمُعْوَلُ أَنْ يَدُلَّ
 الْفِعْلُ عَلَى الْاسْتِخْفَافِ بِأَمْرِ دِينِهِ طَنَهُ غَيْرُهُ مَعْنَى ، وَمَا يُخِلُّ بِالْمُرُوءَةِ
 صَفَاتُهَا دَالَّةٌ عَلَى خِصَّةٍ كَسْرِقَةٍ لُقْمَةٍ ، وَأَشْطَرَاطُ عَلَى الْحَدِيثِ ، وَبَعْضُ
 مُبَاحَاتٍ كَالْأَكْلِ فِي السُّوقِ ، وَالْبَوْلِ فِي الطَّرِيقِ ، وَالْإِفْرَاطِ فِي
 الْمَرْحِ الْمُنْفِيِّ إِلَى الْاسْتِخْفَافِ بِهِ ، وَصُحْبَةِ الْأَرَادِلِ ، وَالِاسْتِخْفَافِ
 بِالنَّاسِ ، وَفِي إِبَاحَةِ هَذَا نَظَرٌ ، وَتَعَاطَى الْحَرَفِ الدَّيْنِيَّةِ كَالْحِيَاكَةِ ،
 وَالصِّيَاغَةِ ، وَلُبْسِ الْفَقِيهِ قِبَاءً وَنَحْوَهُ ، وَلَعِبِ الْحَمَامِ وَأَمَّا الْحُرِّيَّةُ
 وَالْبَصَرُ ، وَعَدَمُ الْحَدِّ فِي قَذْفِ ، وَالْوَلَاءِ ، وَالْعِدَاوَةِ فَتَخْتَصُّ بِالشَّهَادَةِ .
 وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ نَسَى رِوَايَتَهُ ، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ لِقَبُولِ أَبِي بَكْرَةَ ،
 وَظَهَرَ أَنَّ شَرْطَ الْعَدَالَةِ يُغْنِي عَنْ ذِكْرِ كَثِيرٍ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ شَرْطُ
 الْإِسْلَامِ بِالْبَيَانِ إجمالاً ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامُهُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَأَكْلِ
 ذَبِيحَتَيْنَا دُونَ النَّشْأَةِ فِي الدَّارِ بَيْنَ أَبَوَيْنِ مُسْلِمَيْنِ ثُمَّ الْحَنْفِيَّةُ قَالُوا
 هَذَا فِي الرِّوَايَةِ ، وَفِي غَيْرِهَا لَا يُقْبَلُ الْكَافِرُ مُطْلَقًا فِي الدِّيَّانَاتِ
 كَنَجَاسَةِ الْمَاءِ وَطَهَارَتِهِ ، وَإِنْ وَقَعَ عِنْدَهُ صِدْقُهُ إِلَّا أَنَّ فِي النَّجَاسَةِ
 تُسْتَحَبُّ إِرَاقَتُهُ لِلتَّيَمُّمِ دَفْعًا لِلْوَسْوَسَةِ الْعَادِيَةِ ، وَلَا تَجُوزُ قَبْلُهَا
 خِلَافَ خَبَرِ الْفَاسِقِ بِهِ ، وَبِحِلِّ الطَّعَامِ وَحُرْمَتِهِ يُحْكَمُ رَأْيُهُ فَيَعْمَلُ
 بِالنَّجَاسَةِ ، وَالْحُرْمَةِ إِنْ وَاقَعَهُ ، وَالْأَوَّلَى إِرَاقَةُ الْمَاءِ لِمَتَيَمِّمٍ ، وَتَجُوزُ

بِهِ إِنْ لَمْ يُرَقَّهِ لِأَنَّ الْإِخْبَارَ بِهِ يُتَعَرَّفُ مِنْهُ لَا مِنْ غَيْرِهِ ، لِأَنَّهُ أَمْرٌ
خَاصٌّ لِكُنْهَافِهَا غَيْرُ لَازِمَةٍ فَضَمَّ التَّحَرُّى كَيْلًا يَهْدُرُ فِيسْقُهُ بِلَا مُلْجِيٍّ ،
وَالطَّهَارَةُ بِالْأَصْلِ ، بِخِلَافِ الْحَدِيثِ ، لِأَنَّ فِي عُدُولِ الرُّوَاةِ كَثْرَةُ بِهِمْ
غُنْيَةٌ بِخِلَافِهِ فِي الْهَدْيَةِ وَالْوَكَالَةِ ، وَمَا لَا إِلْزَامَ فِيهِ مِنَ الْمَعَامَلَاتِ
لِلزُّومِهَا لِلْكَثْرَةِ ، وَلَا دَلِيلَ سِوَاهُ ، وَمِثْلُهُ الْمُسْتَوْرُ فِي الصَّحِيحِ
وَأَمَّا الْمَعْتَوُ وَالصَّيِّ فِي نَحْوِ النَّجَاسَةِ فَكَالْكَافِرِ ، وَكَذَا الْمَغْلُ
وَالْمُجَازِفُ

مسئلة

بَجَهْلٍ الْحَالِ ، وَهُوَ الْمُسْتَوْرُ غَيْرُ مَقْبُولٍ . وَعَنْ أَيْ حَسِيفَةٍ فِي غَيْرِ
الظَّاهِرِ قَبُولُ مَا لَمْ يَرُدَّهُ السَّلَفُ ، وَجَهْلُهَا ظُهُورُ الْعَدَالَةِ بِالتَّزَامِهِ الْإِسْلَامِ
وَلَا مِرْتُ أَنْ أَحْكَمَ بِالظَّاهِرِ ، وَدَفَعَ بِأَنَّ الْغَالِبَ أَظْهَرُ وَهُوَ الْفِسْقُ
فَيَرُدُّ بِهِ مَا لَمْ تَشُبَّ الْعَدَالَةُ بِغَيْرِهِ ، وَقَدْ يَنْفَصِلُ بِأَنَّ الْغَلْبَةَ فِي غَيْرِ
رُوَاةِ الْحَدِيثِ ، وَيُدْفَعُ بِأَنَّهُ فِي الْمَعْرُوفِينَ لَا فِي الْمَجْهُولِينَ مِنْهُمْ ،
وَالْأَسْتِدْلَالُ بِأَنَّ الْفِسْقَ سَبَبُ التَّشْبِثِ ، فَإِذَا انْتَفَى انْتَفَى ، وَانْتِفَاؤُهُ
بِالتَّزَكِيَةِ مَوْقُوفٌ عَلَى هَذَا الدَّفْعِ ، إِذْ يُورَدُ عَلَيْهِ مَنَعُ الْحَصْرِ
بِالْإِسْلَامِ ، وَيُدْفَعُ . وَأَمَّا ظَاهِرُ الْعَدَالَةِ فَعَدْلٌ وَاجِبُ الْقَبُولِ ، وَإِنَّمَا سَمَاءُ
مُسْتَوْرًا بَعْضُ

مسئلة

عُرِفَ أَنَّ الشَّهْرَةَ مُعَرِّفُ الْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ كَمَا لِكَ ، وَالسُّفْيَانَيْنِ
وَالْأَوْزَاعِيَّ ، وَاللَّيْثِ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَغَيْرِهِمْ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ الْحَاصِلَ بِهَا
مِنَ الظَّنِّ فَوْقَ التَّزَكِّيَّةِ ، وَأَنْكَرَ أَحْمَدُ عَلَى مَنْ سَأَلَهُ عَنْ إِسْحَاقَ ،
وَابْنِ مَعِينٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ ، وَقَالَ : أَبُو عُبَيْدٍ يَسْأَلُ عَنِ النَّاسِ ، وَبِالتَّزَكِّيَّةِ
وَأَرْفَعَهَا قَوْلُ الْعَدْلِ نَحْوُ حُجَّةٍ ثَقَّةٍ بِتَكَرُّرٍ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ
وَحَافِظُ ضَابِطٍ تَوْثِيقٌ لِلْعَدْلِ يُصَيِّرُهُ كَالْأَوَّلِ ، ثُمَّ مَأْمُونٌ صَدُوقٌ ، وَلَا
بَأْسَ ، وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ مَعِينٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ كَثِيفَةٌ عَلَى نَظَرٍ
فِي عِبَارَةِ ابْنِ مَعِينٍ ، وَخِيَارُهُ تَعْدِيلُهُ فَقَطْ لِقَوْلِ بَعْضِهِمْ كَانَ مِنْ خِيَارِ
النَّاسِ إِلَّا أَنَّهُ يَكْذِبُ وَلَا يَشْعُرُ ، ثُمَّ صَالِحٌ شَيْخٌ ، وَهُوَ أَرْفَعُ مِنْ
شَيْخٍ وَسَطٍ ، ثُمَّ حَسَنُ الْحَدِيثِ وَصَوْنِيْلِحٌ ، وَالْمَرْجِعُ الْأَصْطِلَاحُ ،
وَقَدْ يُخْتَلَفُ فِيهِ . وَفِي الْجُرْحِ كَذَابٌ وَضَاعٌ دَجَالٌ يَكْذِبُ هَالِكٌ ، ثُمَّ
سَاقِطٌ مَتَّهِمٌ بِالْكَذِبِ وَالْوَضْعِ ، ذَاهِبٌ وَمَتْرُوكٌ ، وَمِنْهُ لِلْبُخَارِيِّ فِيهِ
نَظَرٌ ، وَسَكَتُوا عَنْهُ لَا يُعْتَبَرُ بِهِ ، لَيْسَ بِثَقَّةٍ ، مَأْمُونٌ ، ثُمَّ رَدُّوا حَدِيثَهُ
ضَعِيفٌ جِدًّا ، وَاهٍ بِمَرَّةٍ ، طَرَحُوا حَدِيثَهُ ، مُطَّرَحٌ ، أَرْمَ بِهِ ، لَيْسَ بِشَيْءٍ
لَا يَسَاوِي شَيْئًا ، فَنِي هَذِهِ لَا حُجَّةَ ، وَلَا اسْتِشْهَادَ ، وَلَا اِعْتِبَارَ ، ثُمَّ
ضَعِيفٌ ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ مُضْطَرِبٌ وَاهٍ ضَعْفُهُ ، لَا يُجْتَنَبُ بِهِ ، ثُمَّ فِيهِ
مَقَالٌ ضَعْفٌ ضَعْفٌ تَعَرَّفَ وَتُنْكَرُ لَيْسَ بِذَاكَ بِالْقَوِيِّ بِحُجَّةٍ بِعُمْدَةٍ

بِالْمَرْضَى ، سَيِّءُ الْحِفْظِ لَيْتَ ، وَيُخْرِجُ فِي هَؤُلَاءِ الْأَعْتِبَارِ وَالْمُتَابَعَاتِ إِلَّا
ابْنُ مَعِينٍ فِي ضَعِيفٍ ، وَيَتَذَكَّرُ التَّعْدِيلُ بِحُكْمِ الْقَاضِي الْعَدْلِ ، وَعَمَلِ
الْمُجْتَهِدِ الشَّارِطِينَ ، لَا إِنْ لَمْ يُعْلَمْ سِوَى كَوْنِهِ عَلَى وَفْقِهِ .

[تَنْبِيْهُ] حَدِيثُ الضَّعِيفِ لِلْفُسُقِ لَا يَرْتَقِي بِتَعْدُدِ الطَّرُقِ إِلَى
الْحُجَّةِ ، وَلِغَيْرِهِ يَرْتَقِي ، وَهَذَا التَّفْصِيلُ أَصَحُّ مِنْهُ إِلَى الْمَوْضُوعِ فَلَا ،
أَوْ خِلَافِهِ فَنَحْنُ لَوْ جُوبِ الرَّدُّ لِلْفُسُقِ ، وَبِالتَّعْدُدِ لَا يَرْتَفَعُ بِخِلَافِهِ لِسُوءِ
الْحِفْظِ لِأَنَّهُ لَوْ هُمْ الْغُلَطِ وَالتَّعْدُدُ يُرَجَّحُ أَنَّهُ أَحَادٌ فِيهِ فَيَرْتَفَعُ الْمَانِعُ
وَأَمَّا بِالْجَهَالَةِ فَيَعْمَلُ السَّلَفُ ، وَسَكَوَتُهُمْ عِنْدَ اشْتِهَارِ رِوَايَتِهِ كَعَمَلِهِمْ
إِذَا لَا يَسْكُتُونَ عَنْ مُنْكَرٍ ، فَإِنْ قِيلَ بَعْضُ وَرَدَهُ آخَرُ فَكَثِيرٌ
عَلَى الرَّدِّ وَالْحَنْفِيَّةُ يَقْبَلُ ، وَلَيْسَ مِنْ تَقْدِيمِ التَّعْدِيلِ عَلَى الْجُرْحِ ،
لِأَنَّ تَرْكَ الْعَمَلِ لَيْسَ جُرْحًا كَمَا سَيُذَكَّرُ فَهُوَ تَوْثِيقٌ بِلَا مُعَارِضٍ ،
وَمَثَلُهُ بِحَدِيثِ مَقِيلِ بْنِ سَيْنَانَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَضَى لِبَرَوَعِ
بِنْتِ وَاشِقِ بِمَهْرٍ مِثْلَ نِسَائِهَا حِينَ مَاتَ عَنْهَا هِلَالُ بْنُ مُرَّةَ قَبْلَهُ
ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَرَدَّهُ عَلَى وَلَا يَخْفَى أَنَّ عَمَلَهُ كَانَ بِالرَّأْيِ غَيْرَ أَنَّهُ سُرَّ
بِرِوَايَةِ الْمُوَافِقِ لِرَأْيِهِ مِنْ إِلْحَاقِ الْمَوْتِ بِالدُّخُولِ بِدَلِيلِ إِيْجَابِ الْعِدَّةِ
بِهِ كَالدُّخُولِ ، وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْقَبُولِ لِجَوَازِ أَعْتِبَارِهِ كَالْمُتَابَعَاتِ إِلَّا أَنْ
يُنْقَلَ أَنَّهُ بَعْدَ اسْتِدْلَالٍ بِهِ ، وَهَذَا نَظَرٌ فِي الْمِثَالِ غَيْرُ قَادِحٍ فِي الْأَصْلِ ،
فَإِنْ قِيلَ إِنَّمَا ذَكَرُوهُ فِي تَقْسِيمِ الرَّاَوِي الصَّحَابِيِّ إِلَى مُجْتَهِدٍ كَالْأَرْبَعَةِ

وَالْعَبَادِلَةُ فَيَقْدُمُ عَلَى الْقِيَاسِ مُطْلَقًا ، وَعَدَلِي ضَاطِحِي كَأَبِي هُرَيْرَةَ ،
وَأَنَسَ ، وَسَلْمَانَ ، وَبِلَالٍ ، فَيَقْدُمُ إِلَّا إِنْ خَالَفَ كُلَّ الْأُقَيْسَةِ عَلَى قَوْلِ
عَيْسَى ، وَالْقَاضِي أَبِي زَيْدٍ كَحَدِيثِ الْمَصْرَاءِ ، فَإِنَّ اللَّبْنَ مِثْلِي وَضَمَانُهُ
بِالْمِثْلِ ، وَلَوْ قِيمِيًّا فَبِالْقِيَمَةِ لَا كَمِيَّةً تَمَرُّ خَاصَّةً ، وَلِتَقْوِيمِ الْقَلِيلِ
وَالْكَثِيرِ بِقَدَرٍ وَاحِدٍ ، وَرُبَّ شَاةٍ بِصَاعٍ فَيَجِبُ رَدُّهَا مَعَ ثَمَنِهَا
وَعِنْدَ الْكَرْخِيِّ وَالْأَكْثَرِ كَالْأَوَّلِ وَيَأْتِي الْوَجْهُ ، وَتَرَكَهُ لِمُخَالَفَةِ
الْكِتَابِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى ، وَالْمَشْهُورَةِ مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا قَوْمَ عَلَيْهِ
نَصِيبُ شَرِيكِهِ ، وَالْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ ، وَالْإِجْمَاعُ عَلَى التَّضْمِينِ بِالْمِثْلِ
أَوِ الْقِيَمَةِ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ فَصِيحٌ ، وَبِجَهْلِ الْعَيْنِ ، وَالْحَالِ كَوَابِصَةٍ ، فَإِنْ
قَبِلَهُ السَّلَفُ ، أَوْ سَكَتُوا إِذْ بَلَغَهُمْ ، أَوْ اخْتَلَفُوا قَبْلُ كَحَدِيثِ مَعْقِلٍ ،
وَرَدُّهُ لَا يَجُوزُ إِذَا خَالَفَهُ ، وَسَمَّوْهُ مُنْكَرًا كَحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ
يُسُفٍ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً رَدَّهُ عُمَرُ وَقَالَ مَرْوَانُ فِي تَحْيِيحِ
سَلَمٍ حِينَ أُخْبِرَ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْأَمْرَ إِلَّا أَمْرًا سَنَأْخُذُ بِالْعِصْمَةِ الَّتِي
أَحْذَرْنَا النَّاسَ عَلَيْهَا وَهُمْ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ ، فَدَلَّ
أَنَّهُ مُسْتَنْكَرٌ ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ فِي السَّلَفِ ، بَلْ بَعْدَهُمْ فَلَمْ يُعْلَمْ رَدُّهُمْ
وَعَدَمُهُ جَازٍ إِذَا لَمْ يُخَالَفْ وَلَمْ يَحْتَجْ ، فَيَدْفَعُ نَافِيَ الْقِيَاسِ أَوْ يَنْفَعُهُ ،
وَأَمَّا يَلْزَمُ لَوْ قَبِلَهُ ، وَرِوَايَةُ مِثْلِ هَذَا الْمَجْهُولِ فِي زَمَانِنَا لَا تُقْبَلُ
لَنَا بَلْ وَضَعَهُمْ أَعَمُّ وَهُوَ قَوْلُهُمْ ، وَالرَّأْيُ إِنْ عُرِفَ بِالْفَقْهِ إِلَى

آخِرِهِ غَيْرَ أَنَّ التَّمْثِيلَ وَقَعَ بِالصَّحَابَةِ مِنْهُمْ وَلَيْسَ يَلْزَمُ تَحَابِيًّا فَصَارَ
هَذَا حُكْمَ غَيْرِ الصَّحَابِيِّ أَيْضًا ، وَلَا جُرُوحَ بَتْرِكِ الْعَمَلِ فِي رِوَايَةِ
وَلَا شَهَادَةِ لِحَوَازِهِ بِمُعَارِضٍ ، وَلَا بِحَدِّ لَشَهَادَةِ بِالزَّوَانِ مَعَ عَدَمِ النَّصَابِ
وَلَا بِالْأَفْعَالِ الْمُجْتَهِدِ فِيهَا ، وَرَكُضِ الدَّابَّةِ ، وَكَثْرَةِ الْمِرَاحِ غَيْرِ الْمُفْرِطِ
وَعَدَمِ أَعْتِبَارِ الرِّوَايَةِ ، وَلَا بِدَخْلِهِ مِنْ لَهُ رَأَوْ فَقَطْ وَهُوَ بِمَجْهُولِ الْعَيْنِ
بِأَصْطِلَاحِ كَسَمْعَانَ ابْنِ مُشْنَجٍ ، وَالْهَزْهَارِ بْنِ مِيزَانَ لَيْسَ لَهُمَا إِلَّا
الشَّعْبِيُّ ، وَجَبَّارِ الطَّائِي فِي آخَرِينَ لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا الشَّيْبَعِيُّ ، وَفِي
الْحَدِيثِ نَفْيُهُ لِلْأَكْثَرِ وَقَبُولُهُ قِيلَ هُوَ لِمَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ غَيْرَ
الْإِسْلَامِ ، وَالتَّفْصِيلُ بَيْنَ كَوْنِ الْمُنْفَرِدِ لَا يَرْوَى إِلَّا عَنْ عَدْلٍ ،
وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَقْصُودَ مَعَ ضَبْطٍ ، وَقِيلَ إِنَّ زَكَاهُ عَدْلٌ ، وَقِيلَ إِنَّ شَهْرَ
بِالزُّهْدِ كَمَالِكِ بْنِ دِينَارٍ ، أَوِ النَّجْدَةِ كَعَمْرِ بْنِ مَعْدِيكَرَبٍ ، وَمَرَجِعُ
التَّفْصِيلِ وَمَا بَعْدَهُ وَاحِدٌ : وَهُوَ أَنَّ عُرْفَ عَدَمِ كَذِبِهِ غَيْرَ أَنَّ لِمَعْرِفَتِهَا
طُرُقًا التَّزَكِّيَّةَ وَمَعْرِفَةً أَنَّهُ لَا يَرْوَى إِلَّا عَنْ عَدْلٍ وَزُهْدٍ وَنَجْدَةٍ ،
فَإِنَّ الْمُتَصِفَ بِهَا عَادَةً يَرْتَفِعُ عَنِ الْكَذِبِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ فَقَدْ تَحَقَّقَ
خِلَافُهُ فِيمَا قَالَ الْمُبَرِّدُ عَنْهُ ، وَالْوَجْهُ جَمْلُ إِنَّ زَكَاهُ مُرَادُ الْأَوَّلِ وَلَا
بِحَدَاثَةِ السَّنِّ بَعْدَ إِثْقَانِ مَا سَمِعَ ، وَاسْتِكْنَارِ مَسَائِلِ الْفَقْهِ ، وَكَثْرَةِ
النِّكَلَامِ كَمَا عَنْ زَاذَانَ ، وَبَوْلٍ فَأَمَّا كَمَا عَنْ سَمَالِكٍ ، وَاخْتِلَافِ فِي رِوَايَةِ
الْعَدْلِ فَالتَّعْدِيلُ وَالنَّعْزُ ، وَالتَّفْصِيلُ بَيْنَ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَرْوَى إِلَّا عَنْ

عَدْلٍ أَوْ لَا ، وَهُوَ الْأَعْدَلُ . وَأَمَّا التَّدْلِيلُ : إِيهَامُ الرُّوَايَةِ عَنْ الْمَعَاصِرِ
الْأَعْلَى ، أَوْ وَصْفُ شَيْخِهِ بِمُتَعَدِّدٍ لِيَهَامَ الْعُلُوَّ وَالْكَثْرَةَ فَغَيْرُ قَادِحٍ ،
أَمَّا لِيَهَامَ التَّقَرُّ بِاسْتِقْطِ مُخْتَلَفٍ فِي ضَعْفِهِ بَيْنَ ثَقَتَيْنِ يُوثِّقُهُ بِأَنْ ذَكَرَ
الْأَوَّلَ بِمَا لَا يَشْتَهَرُ بِهِ مِنْ مُوَافِقِ اسْمٍ مَنْ عُرِفَ أَخْذُهُ عَنِ الثَّانِي ، وَهُوَ
أَحَدُ قِسْمَيْ التَّسْوِيَةِ فَيُرَدُّ عِنْدَ مَا نَعِيَ الْمُرْسَلِ ، وَيَتَوَقَّفُ فِي عَنَقَتَيْهِ
دُونَ الْمُجَازَيْنِ ، وَلَا يَسْقُطُ بَعْدَ كَوْنِهِ إِمَامًا لِاجْتِهَادِهِ وَعَدَمِ صَرِيحِ
الْكُذْبِ ، وَهُوَ يَحْمَلُ فِعْلَ الثَّوَرِيِّ وَالْأَعْمَشِ وَبَقِيَّةٍ ، وَيَجِبُ فِي
الْمُتَقَيِّ ، وَتَحَقُّقُهُ بِالْعِلْمِ بِمَعَاصِرَةِ الْمُؤْصُولِينَ ، وَإِلَّا لَا تَدْلِيلَ ، وَيَفْضِي
إِلَى تَضْيِيعِ الْمُؤْصُولِ وَحَدِيثِهِ

مسئلة

الْأَكْثَرُ الْجُرْحُ وَالتَّعْدِيلُ بِوَاحِدٍ فِي الرُّوَايَةِ ، وَبِاثْنَيْنِ فِي
الشَّهَادَةِ ، وَقِيلَ بِاثْنَيْنِ فِيهِمَا ، وَقِيلَ بِوَاحِدٍ فِيهِمَا . لِلْأَكْثَرِ لَا يَزِيدُ
قَرْنًا عَلَى مَشْرُوطِهِ بِالْإِسْتِفْرَاءِ وَلَا يَنْقُصُ . الْعَدَدُ : شَهَادَةٌ فَيَتَعَدَّدُ
عُورِضُ خَبَرِهِ فَلَا . قَالُوا أَحَاطَ . أُجِيبَ بِالْمَعَارَضَةِ . الْمُرَدُّ فِيهِمَا خَبَرٌ
فَيُقَالُ شَهَادَةٌ ، فَإِذَا قَالَ أَحَاطَ عُورِضَ ، وَالْأَجْوِبَةُ كُلُّهَا جَدَلِيَّةٌ ،
وَالْمَعَارَضَةُ الْأُولَى تَنْدَفِعُ بِأَنْ شَرَعَ مَا لَمْ يُشَرَّعْ شَرٌّ مِنْ تَرْكِ مَا شَرَعَ ،
وَالثَّانِيَةُ تَقْتَضِي التَّعَدُّدَ فِيهِمَا ، وَقَوْلُ الْأَكْثَرِ لَا يَزِيدُ مُنْتَفٍ بِشَاهِدٍ
الْهَلَالِ ، وَلَا يَنْقُصُ بِشَهَادَةِ الزَّنَا ، وَمَا قِيلَ لَا تَقْصُ بَلْ بِالنِّصِّ

لِلْإِخْتِيَاطِ فِي الدَّرءِ ، وَالْإِجَابُ لَا يُخْرِجُهُ عَنْهُمَا ، وَأَوْجِبُهَا الْمَفْرَدُ ، فَإِذَا قِيلَ كَوْنُهُ شَهَادَةً أَحْوَطُ مُنْعَ تَحْلِيَّتِهِ لَهُ ، إِذَا الْإِخْتِيَاطُ عِنْدَ تَجَاذُبِ مُتَعَارِضَيْنِ فَيُعْمَلُ بِأَشَدِّهِمَا ، وَلَا تَزِيدُ التَّزَكِّيَّةُ عَلَى أَنَّهَا ثَنَاءٌ عَلَيْهِ ، وَهُوَ بِمَجَرَّدِ الْخَبَرِ ، فَإِثْبَاتُ زِيَادَةٍ عَلَى الْخَبَرِ بِلَا دَلِيلٍ فَيَمْتَنِعُ ، وَلَا يُتَصَوَّرُ الْإِخْتِيَاطُ ، وَأُخْتَلِفَ فِي اشْتِرَاكِ ذِكُورَةِ الْمُدَّلِّ ، وَمُقْتَضَى النَّظَرِ قَبُولُ تَزَكِّيَّةِ كُلِّ عَدْلٍ ذَكَرٍ ، أَوْ امْرَأَةٍ فِيمَا يَشْهَدُ بِهِ حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ ، وَلَوْ شَرِطَتِ الْمَلَابَسَةُ فِي الْمَرَأَةِ لِسُؤَالِ بَرِيرَةَ وَالْعَبْدِ لَمْ يَنْبَغِدْ ، فَيَنْتَفِي ظُهُورُ مَبْنَى النَّفْيِ

مسئلة

إِذَا تَعَارَضَ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ فَالْمَعْرُوفُ مَذْهَبَانِ تَقْدِيمُ الْجَرْحِ مُطْلَقًا ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ ، وَالتَّفْصِيلُ بَيْنَ تَسَاوِي الْمُدَّلِّينَ وَالْجَارِحِينَ فَكَذَلِكَ ، وَالتَّفَاوُتُ فَيَتَرَجَّحُ الْأَكْثَرُ وَأَمَّا وَجُوبُ التَّرْجِيحِ مُطْلَقًا كَنْقْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ فَقَدْ أَنْكَرَ بِنَاءً عَلَى حِكَايَةِ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ ، وَالْخَطِيبِ الْإِجْمَاعَ عَلَى تَقْدِيمِ الْجَرْحِ عِنْدَ التَّسَاوِي لَوْلَا تَعَقُّبُ الْمَازِيَّ الْإِجْمَاعَ بِنَقْلِهِ عَنْ مَالِكٍ يُشْهَرُ بِابْنِ شَعْبَانَ لَكِنَّهُ غَيْرُ مَشْهُورٍ ، وَلَا يُعْرَفُ لَهُ تَابِعٌ فَلَا يَنْفِيهِ . وَأَمَّا وَضْعُ سَارِحِهِ مَكَانَ التَّرْجِيحِ التَّعْدِيلِ فَلَا يُعْرَفُ قَائِلٌ بِتَقْدِيمِ التَّعْدِيلِ مُطْلَقًا ، وَالْخِلَافُ عِنْدَ إِطْلَاقِهِمَا ، أَوْ تَعْيِينِ الْجَارِحِ سَبَبًا لَمْ يَنْفِهِ الْمُدَّلُّ ، أَوْ نَقَامُ

بِطَرِيقٍ غَيْرِ يَقِينِي . لَنَا فِي تَقْدِيرِ الْجَرْحِ عَدَمُ الْإِهْذَارِ فَكَانَ أَوْلَى .
أَمَّا الْجَارِحُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا قَوْلُ الْمُعَدِّلِ فَلِأَنَّهُ ظَنُّ الْعَدَالَةِ لِمَا قَدَّمَ نَاهُ
وَلِمَا يَأْتِي ، وَرَدُّ تَرْجِيحِ الْعَدَالَةِ بِالْكَثَرَةِ بِأَنَّهُمْ وَإِنْ كَثُرُوا
لَيْسُوا مُخْبِرِينَ بَعْدَ مَا أَخْبَرَ بِهِ الْجَارِحُونَ ، وَمَعْنَى هَذَا أَنَّهُمْ لَمْ
يَتَوَارَدُوا فِي التَّحْقِيقِ . فَأَمَّا إِذَا عَيَّنَّ سَبَبَ الْجَرْحِ وَتَفَاهُ الْمُعَدِّلُ يَقِينًا
فَالْتَعْدِيلُ اتِّفَاقٌ ، وَكَذَا لَوْ قَالَ عَلِمْتُ مَا جَرَحَهُ بِهِ وَأَنَّهُ تَابَ عَنْهُ

مسئلة

أَكْثَرُ الْمُفْقَهَاءِ وَمِنْهُمْ الْحَنْفِيَّةُ وَالْمُحَدِّثِينَ لَا يُقْبَلُ الْجَرْحُ إِلَّا
مُبَيَّنًا لَا التَّعْدِيلُ ، وَقِيلَ بِقَلْبِهِ ، وَقِيلَ فِيهَا ، وَقِيلَ لَا . الْقَاضِي : الْجُمْهُورُ
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا جَرَحَ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْجَرْحَ يَجِبُ الْكَشْفُ وَلَمْ
يُوجِبْهُ عَلَى عُلَمَاءِ الشَّانِ قَالَ وَيَقْوَى عِنْدَنَا تَرْكُهُ إِذَا كَانَ الْجَارِحُ
عَالِمًا كَمَا لَا يَجِبُ اسْتِنْفَاسُ الْمُعَدِّلِ ، وَهَذَا مَا يُخَالَفُ مَا عَنِ إِمَامِ الْحَرَمِيِّ
إِنْ كَانَ عَالِمًا كَفَى فِيهَا وَإِلَّا لَا فِي الْاِكْتِفَاءِ فِي التَّعْدِيلِ بِالْإِطْلَاقِ
أَوْ مِثْلُهُ ، فَمَا نُسِبَ إِلَى الْقَاضِي مِنَ الْاِكْتِفَاءِ بِالْإِطْلَاقِ غَيْرُ ثَابِتٍ ،
وَيُبْعَدُ مِنْ عَالِمِ الْقَوْلِ بِسُقُوطِ رَوَايَةٍ ، أَوْ ثُبُوتِهَا بِقَوْلٍ مَنْ لَا خِزْرَةَ
عِنْدَهُ بِالْقَادِحِ وَغَيْرِهِ ، وَمَا أوردوه مِنْ دَلِيلِهِ إِنْ شَهِدَ مِنْ غَيْرِ بَصِيرَةٍ
لَمْ يَكُنْ عَدْلًا ، وَالْكَلَامُ فِيهِ فَيَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونَ إِلَّا ذَا بَصِيرَةٍ ، فَإِنْ
سَكَتَ فِي تَحْلِ الْخِلَافِ مُدْكَسٌ يُفِيدُ أَنْ لَا بُدَّ مِنْ بَصِيرَةٍ عِنْدَهُ بِالْقَادِحِ

وغيره ، وبالحِلاف فيما فيه وكذا ما أجابوا به من أنه قد يبنى على اعتقاده ، أو لا يعرف الحِلاف فرغ أن له علماً : غير أنه قد لا يعرف الحِلاف فيجرحه أو يعدله بما يعتقده وهو مخطئ ، فيه ، لكن دفع بأن كونه لا يعرف الحِلاف خلاف مقتضى بصره والحاصل أنه لا وجود لذلك القول فيجب كون الأقوال على تقدير العلم أربعة قائل لا يكفي فيهما للاختلاف في التعديل جواب أحمد بن يونس في تعديل عبد الله العمرى ، وفي الجرح كثير كسُعبة بالركض وغيره والجواب بأن لا شك مع إخبار العدل مدفوع بأن المراد الشك الآتي من احتمال الغلط في العدالة للتصنع ، واعتقاد ما ليس قادحاً قادحاً في الجرح ، والعدالة لا تنفيه . والجواب أن قسارى العدل الباطن الظن القوي بعدم مباشرة الممنوع لتعذر العلم ، والجهل بمفهوم العدالة ممتنع عادة من أهل الفن ، ولا بد في إخباره من تطبيعه على حال من عدله فأغنى عن الاستفسار ، ويقطع بأن جواب أحمد استبراح لا تحقيق إذ لا شك أنه لو قيل له الحسن الصبي وخضابها دخل في العدالة ؟ نفاه . وقائل يكفي فيهما من العالم لا من غيره وهو مختار الإمام تزيلاً لعلية منزلة بيانه ، وجوابه في الجرح ما تقدم . وقائل في العدالة فقط للعلم بمفهومها اتفاقاً فسكوته كتماناً بخلاف الجرح ، وهو مذهب الجمهور وهو الأصح وقائل

قَلْبُهُ لِلتَّصَنُّعِ فِي الْعَدَالَةِ ، وَالْجُرْحُ يَظْهَرُ ، وَتَقَدَّمَ ، وَيُعْتَرَضُ عَلَى
الْأَكْثَرِ بِأَنَّ عَمَلَ الْكُلِّ فِي الْكُتُبِ عَلَى إِنْهَامِ التَّضْعِيفِ إِلَّا قَلِيلًا
فَكَانَ إِجْمَاعًا وَالْجَوَابُ بِأَنَّهُ أَوْجَبَ التَّوَقُّفَ عَنْ قَبُولِهِ يُوجِبُ قَبُولَ
الْمُبْتَدِئِ إِذَا الْكَلَامُ فِيْمَنْ عَدَلَ ، وَإِلَّا فَالتَّوَقُّفُ لِحَالَةِ حَالِهِ ثَابِتٌ وَإِنْ
لَمْ يُجْرَحْ ، بَلِ الْجَوَابُ أَنَّ أَصْحَابَ الْكُتُبِ الْمَعْرُوفِينَ عُرِفَ مِنْهُمْ
صِحَّةُ الرَّأْيِ فِي الْأَسْبَابِ حَتَّى لَوْ عُرِفَ بِخِلَافِهِ لَا يَقْبَلُ فَلَا يَتَوَقَّفُ

مسئلة

الْأَكْثَرُ عَلَى عَدَالَةِ الصَّحَابَةِ ، وَقِيلَ كَغَيْرِهِمْ فَيُسْتَعْلَمُ التَّعْدِيلُ
بِمَا تَقَدَّمَ ، وَقِيلَ عُدُولُ إِلَى الدُّخُولِ فِي الْفِتْنَةِ فَتَطْلُبُ التَّرَكِيهَ ،
فَإِنَّ الْفَاسِقَ مِنَ الدَّاخِلِينَ غَيْرُ مُعَيَّنٍ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْمَذْهَبُ بِأَنَّهُمْ
كَغَيْرِهِمْ إِلَى ظُهُورِهَا فَلَا يَقْبَلُ الدَّاخِلُونَ مُطْلَقًا لِحَالَةِ عَدَالَةِ الدَّاخِلِ .
وَالْخَارِجُونَ كَغَيْرِهِمْ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ يُبَحِّثُ عَنْهَا بَعْدَ الدُّخُولِ ، وَهُوَ مَنْقُولٌ
فَقَاسِدُ التَّرَكِيهِ وَحَاصِلُهُ الْمَذْهَبُ الثَّانِي وَلَيْسَ ثَالِثًا ، وَإِنْ أَرَادَ
لَا يَقْبَلُ بِوَجْهِ فَشَقُّهُ الْأَوَّلُ عُدُولُ كَغَيْرِهِمْ وَقَالَتِ الْمُعْتَرِلَةُ عُدُولُ
إِلَّا مَنْ قَاتَلَ عَلَيْهِ . لَنَا : وَالَّذِينَ مَعَهُ وَلَا تَسْبُوا أَصْحَابِي ، وَمَا تَوَاتَرَ
عَنْهُمْ مِنْ مَدَاوِمَةِ الْأَمْتِشَالِ ، وَدُخُولِهِمْ فِي الْفِتَنِ بِالْإِجْتِهَادِ . ثُمَّ
الصَّحَابِيُّ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ وَبَعْضِ الْأُصُولِيِّينَ مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْلِمًا وَمَاتَ عَلَى إِسْلَامِهِ ، أَوْ قَبْلَ الشُّبُوحِ وَمَاتَ قَبْلَهَا عَلَى

الْحَنِيفِيَّةَ كَزَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ ، أَوْ تُمَّ آرْتَدَّ وَعَادَ فِي حَيَاتِهِ ، وَأَمَّا بَعْدُ
وَفَاتِهِ كَقُرَّةٍ وَالْأَشْعَثُ فَقَبِيهِ نَظَرُهُ ، وَالْأَظْهَرُ النَّفْيُ . وَجُمْهُورُ الْأَصُولِيِّينَ :
مَنْ طَالَتْ مُحِبَّتُهُ مُتَتَبِعًا مَدَّةً يَنْبُتُ مَعَهَا إِطْلَاقُ صَاحِبِ فَلَانٍ عُرْفًا
بِلَا تَحْدِيدٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَقِيلَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ ، وَأَبْنُ الْمُسَيَّبِ سَنَةً ، أَوْ غَزْوَةً .
لَنَا أَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنَ الصَّحَابِيِّ وَصَاحِبِ فَلَانٍ الْعَالِمَ لَيْسَ إِلَّا ذَاكَ ، فَإِنْ
قِيلَ يُوجِبُهُ اللَّغَةُ . قُلْنَا تَمْنُوعٌ فِيمَا بَيَّأَ النِّسْبَةَ ، وَلَوْ سُلِّمَ فَالْعُرْفُ مُقَدَّمٌ
وَلَدَا يَتَبَادَرُ قَالُوا الصُّحْبَةُ تَقْبَلُ التَّقْيِيدَ بِالْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ ، يُقَالُ
صَحْبُهُ سَاعَةً كَمَا يُقَالُ عَامًا فَكَانَ لِلْمُشْتَرِكِ قُلْنَا غَيْرُ مَحَلِّ النِّزَاعِ
قَالُوا لَوْ خَلَفَ لَا يَصْحَبُهُ حَتَّى بِلَحْظَةٍ . قُلْنَا فِي غَيْرِهِ لَا فِيهِ ، وَهُوَ
الصَّحَابِيُّ بِالْبَيَاءِ بَلْ تَحَقَّقَ فِيهِ اللَّغَةُ وَالْعُرْفُ الْكَائِنُ فِي نَحْوِ أَصْحَابِ
الْحَدِيثِ ، وَأَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَهُوَ لِلْمَلْأَمِ مُتَتَبِعًا اتِّفَاقًا ، وَيَبْتَنِي
عَلَيْهِ ثُبُوتُ عَدَالَةِ غَيْرِ الْمَلْأَمِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّزْكِيَةِ أَوْ يَحْتَاجُ ،
وَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ جَرَى الْحَنِيفِيَّةُ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَلَوْ لَا اخْتِصَاصُ الصَّحَابِيِّ
بِحُكْمِهِ لَأَمْكَنَ جَعْلُ الْخِلَافِ فِي مُجَرَّدِ الْأَصْطِلَاحِ ، وَلَا مُشَاحَّةَ
فِيهِ ، وَأَمَّا قَوْلُ إِنَّ الصَّحَابِيَّ مَنْ عَاصَرَهُ فَقَطْ ، وَنَحْوُهُ فَكَكَلَّفَ
كِتَابَتَهُ كَثِيرٌ

مسئلة

إِذَا قَالَ الْمَعَاوِيَةُ الْعَدْلُ أَنَا صَحَابِيٌّ قِيلَ عَلَى الظُّهْرِ لَا الْقَطْعُ

لِأَخْتِمِ الْقَصْدِ الشَّرَفِ قَمَا قِيلَ كَقَوْلِ غَيْرِهِ أَنَا عَدَلْتُ تَشْبِيهِهُ فِي اخْتِمَالِ
الْقَصْدِ لَا تَمْتَنِيلُ، وَإِلَّا لَقَبِلَ أَوْ لَمْ يُقْبَلِ الْأَوَّلُ، وَالْفَارِقُ سَبْقُ الْعَدَالَةِ
لِلأَوَّلِ عَلَى دَعْوَاهُ

مسئلة

إِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُحِلَّ عَلَى السَّمَاعِ
وَقَالَ الْقَاضِي يَحْتَمِلُهُ وَالْإِرْسَالُ فَلَا يَضُرُّ إِذْ لَا يُرْسَلُ إِلَّا عَنْ صَحَابِيٍّ،
وَلَا يُعْرَفُ فِي الْأَكْبَرِ مِنَ الْأَصَاغِرِ رَوَايَتُهُمْ عَنْ تَابِعِيِّ إِلَّا كَقَبْ
الْأَخْبَارِ فِي الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، وَلَا إِشْكَالَ فِي: قَالَ لَنَا وَسَمِعْتُهُ، وَحَدَّثَنَا
مَعَ أَنَّهُ وَقَعَ التَّأْوِيلُ فِي قَوْلِ الْحَسَنِ حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، يَعْنِي أَهْلَ
الْمَدِينَةِ وَهُوَ بِهَا، وَفِي مُسْلِمٍ قَوْلُ الَّذِي يَقْتُلُهُ الدَّجَالُ أَنْتَ الدَّجَالُ الَّذِي
حَدَّثَنَا بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْ أُمَّتُهُ وَهُوَ مِنْهُمْ، فَإِنْ
قَالَ سَمِعْتُهُ أَمَرَ أَوْ نَهَى فَلَا كَثْرَ حُجَّةٌ، وَقِيلَ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ اعْتَقَدَهُ مِنْ
صِغِيرَةٍ، أَوْ فَعِلَ أَمْرًا وَنَهْيًا، وَلَيْسَ إِيَّاهُ عِنْدَ غَيْرِهِ، وَرَدَّهُ بِأَنَّهُ
أَخْبَارٌ بَعِيدَةٌ صَحِيحَةٌ. أَمَّا أَمْرُنَا وَنَهْيُنَا، وَأَوْجَبَ وَحَرَّمَ وَجَبَ أَنْ يَقْوَى
الْخِلَافُ لِلزِّيَادَةِ بِأَنْفِئَامِ أَخْبَارِ كَوْنِ الْأَمْرِ بَعْضُ الْأُمَّةِ أَوْ اسْتِنْبَاطًا،
وَمَعَ ذَلِكَ خِلَافُ الظَّاهِرِ، إِذِ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِ مُخْتَصٍّ بِمِلْكٍ لَهُ الْأَمْرُ
ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ مِنَ السُّنَّةِ ظَاهِرٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِ فِي سُنَنِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ، وَتَقَدَّمَ لِلْحَنْفِيَّةِ أَنَّهُ أَعَمُّ مِنْهُ، وَمِنْ سُنَّةِ الرَّاشِدِينَ. وَمِثْلُهُ

كَيْفَا فَعَلُ أَوْ نَرَى ، وَكَانُوا ظَاهِرًا فِي الْإِجْمَاعِ عِنْدَهُمْ ، وَقِيلَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ قَالُوا لَوْ كَانَ لَمْ تَجْزِ الْمُخَالَفَةُ لَخَرَقَ الْإِجْمَاعُ وَالْجَوَابُ بَأَنَّ مُقْتَضَى مَا ذُكِرَ ظُهُورُهُ فِي نَفْيِ الْإِجْمَاعِ أَوْ لُزُومُ نَفْيِهِ وَهُوَ خِلَافُ مُدَعَاكُمْ ، غَيْرُ لَازِمٍ ، لِأَنَّ التَّسَاوِيَّ كَافٍ فِيهِ بَلْ هُوَ أَنَّ ذَلِكَ فِي الْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيِّ الثَّبُوتِ ، وَأَمَّا رَدُّهُ بِأَنَّهُ لَا إِجْمَاعَ فِي زَمَنِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَفِي غَيْرِ مَحَلِّ النَّزَاعِ إِذِ الْمُدْعَى ظُهُورُهُ فِي إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ بَعْدَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَبِهَذَا ظَهَرَ أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ ذَلِكَ وَقِفْ خَاصٌّ ، وَجَعَلَهُ رَفْعًا ضَعِيفٌ حَتَّى لَمْ يَخْجُكِهِ بَعْضُ أَهْلِ الثَّقَلِ قَائِمًا بِزِيَادَةِ نَحْوٍ فِي عَهْدِهِ رُفِعَ لَا يَعْرِفُ خِلَافَهُ إِلَّا عَنِ الْأَسْمَاعِيِّ وَبِنَحْوٍ وَهُوَ يَسْمَعُ فَإِجْمَاعٌ

مسئلة

إِذَا أَخْبَرَ بِحَضْرَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَلَمْ يُنْكِرْ كَانَ ظَاهِرًا فِي صِدْقِهِ لَا قَطْعِيًّا لِأَحْتِمَالِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْمَعْهُ ، أَوْ لَمْ يَفْهَمْهُ ، أَوْ كَانَ بَيْنَ تَقْيِضِهِ ، أَوْ رَأَى تَأْخِيرَ الْإِنْكَارِ ، أَوْ مَا عَلِمَ كَذِبَهُ ، أَوْ رَأَاهُ صَغِيرَةً وَلَمْ يَحْكَمْ بِإِضْرَارِهِ

مسئلة

حَلُّ الصَّحَابِيِّ مَرْوِيَّةُ الْمُشْتَرَكِ وَنَحْوُهُ عَلَى أَحَدٍ مَا يَحْتَمِلُهُ وَهُوَ تَأْوِيلُهُ وَاجِبُ الْقَبُولِ خِلَافًا لِمَشْهُورِي الْحَنْفِيَّةِ لِظُهُورِ أَنَّهُ لِمَوْجِبٍ هُوَ

بِهِ أَعْلَمُ وَهُوَ مِثْلُ تَقْلِيدِهِ فِي اللَّازِمِ . أَوِ الظَّاهِرِ عَلَى غَيْرِهِ . فَالْأَكْثَرُ
 الظَّاهِرُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ كَيْفَ أَتْرُكُ الْحَدِيثَ لِقَوْلِ مَنْ لَوْ عَصَرْتُهُ
 لَمَاجَجْتُهُ . قُلْنَا لَيْسَ يَخْفَى عَلَيْهِ تَحْرِيمُ تَرْكِ الظَّاهِرِ إِلَّا لِمَا بُوْجِبَهُ
 فَلَوْلَا تَيَقُّنُهُ بِهِ لَمْ يَتْرُكْهُ وَلَوْ سَلَّمَ ، فَلَوْلَا أَغْلَبِيَّتُهُ ، وَلَوْ سَلَّمَ فَشُهُودُهُ
 مَا هُنَاكَ يُرَجَّحُ ظَنُّهُ فَيَجِبُ الرَّاجِحُ ، وَبِهِ يَنْدَفِعُ تَجْوِيزُ خَطِئِهِ بِظَنِّ
 مَا لَيْسَ دَلِيلًا دَلِيلًا ، وَمِنْهُ لَا مِنَ الْعَمَلِ بِبَعْضِ الْمُخْتِمَلَاتِ تَخْصِصُ
 الْعَامِّ يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى سَمَاعِ الْمُخْصَصِ كَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ
 فَاقْتُلُوهُ ، وَأَسْنَدَ أَبُو حَنِيفَةَ عَنْهُ لَا تَقْتُلُ الْمُرْتَدَّةَ فَلَزِمَ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ
 فَلَوْ كَانَ مُفَسَّرًا وَتُسَمِّيهِ الشَّافِعِيَّةُ نَصًّا عَلَى مَا سَلَفَ ، وَتَرَكْهُ بَعْدَ
 رِوَايَتِهِ ، لَا إِنْ لَمْ يُعْرَفْ تَارِيخُ تَعَيُّنِ كَوْنِ تَرْكِهِ لِعَلَمِهِ بِالنَّاسِخِ
 فَيَجِبُ اتِّبَاعُهُ ، وَبِهِ يَنْبَغِي نَسْخُ حَدِيثِ السَّبْعِ مِنَ الْوَلُوغِ إِذْ صَحَّ
 اكْتِفَاؤُهُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِالثَّلَاثِ فَيَقْوَى بِهِ حَدِيثُ أَغْسَلُوهُ ثَلَاثًا وَمَنْ
 رَوَاهُ الدَّرَاقُطِيُّ لِمُوَافَقَتِهِ الدَّلِيلِ ، وَلَا خَفَاءَ فِي عَدَمِ اعْتِبَارِ الضَّعْفِ
 فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فِي مُسَمَّاهُ بَلْ ظَاهِرًا ، فَإِذَا اعْتَصَدَ ظَهَرَ أَنَّ مَا ظَهَرَ غَيْرُ
 الْوَاقِعِ : كَمَا يُضَعَّفُ ظَاهِرُ الصَّحَّةِ بِعِلَّةٍ بَاطِنَةٍ ، وَأَحْتِمَالُ ظَنِّ الصَّحَابِيِّ
 مَا لَيْسَ نَاسِخًا نَاسِخًا لَا يَخْفَى بَعْدَهُ فَوَجَبَ نَفْيُهُ قَالُوا النَّصُّ وَاجِبُ
 الْإِتِّبَاعِ قُلْنَا نَعَمْ ، وَهُوَ النَّاسِخُ الَّذِي لِأَجْلِهِ تُرِكَ ، وَمِنْهُ تَرْكُ
 ابْنِ عُمَرَ الرَّفْعِ عَلَى مَا صَحَّ عَنْ مُجَاهِدٍ صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ سِنِينَ فَلَمْ أَرَهُ

يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ ، وَكَتَخْصِيصِهِ الْعَامَّ تَقْيِيدُهُ
لِلْمُطْلَقِ ، فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ عَمَلُهُ ، وَعُلِمَ عَمَلُ الْأَكْثَرِ بِخِلَافِهِ أَتَّبَعَ الْخَبَرَ
وَمَنْ يَرَى حُجَّةَ إِنْجَاعِ الْمَدِينَةِ يَسْتَنْبِيهِ كَإِنْجَاعِ الْكُلِّ ، وَتَرَكَ
الصَّحَابَةَ الْأَخْتِجَاجَ بِهِ عِنْدَ اخْتِلَافِهِمْ مُخْتَلَفٌ فِي رَدِّهِ وَهُوَ الْوَجْهُ إِذَا
كَانَ ظَاهِرًا فِيهِمْ ، وَأَمَّا عَمَلُ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ بِخِلَافِهِ فَالْحَنْفِيَّةُ إِنْ
كَانَ مِنْ جِنْسٍ مَا يَحْتَمِلُ الْخِلَافَ عَلَى التَّارِكِ كَحَدِيثِ الْقَهْقَهَةِ عَنْ
أَبِي مُوسَى تَرَكَهُ لَا يَضُرُّهُ إِذَا لَا يَسْتَلْزِمُ مِثْلَ تَرْكِ الرَّاوِي لِأَنَّهُ
مِنَ الْحَوَادِثِ النَّادِرَةِ فَجَارَ خِفَاؤُهُ عَنْهُ عَلَى أَنَّهُ مُنْعٍ صَحَّتُهُ عَنْهُ بَلْ
تَقْبِضُهُ أَوَّلًا مِنْهُ كَالْتَعَرِّيبِ تَرَكَهُ عُمَرُ بَعْدَ لِحَاقِ مَنْ غَرَبَهُ مُرْتَدًّا
فَيَقْدَحُ لِاسْتِلْزَامِهِ ذَلِكَ ، أَوْ أَنَّهُ كَانَ زِيَادَةً تَعْزِيرَ سِيَاسَةً ، إِذَا لَا يَخْفَى
عَنْهُ لِابْنِنَاءِ الْحَدِّ عَلَى الشُّهُرَةِ مَعَ حَاجَةِ الْإِمَامِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ فَيَفْخَصُ
عَنْهُ ، وَكُفْرُهُ لَا يَحِلُّ تَرَكَهُ الْحَدِّ ، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ لِلْمَوْلَافَةِ بَعْدَهُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ حِينَ فَهِمَ انْتِهَاءَ حُكْمِهِمْ ، وَهُمْ أَهْلُ شَوْكَةٍ الْحَقُّ مِنْ
رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ ، وَمَنْهُمْ بَقِيَ قِسْمٌ
مُحْتَمِلٌ لَا يَخْفَى ، وَلَيْسَ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ التَّارِكِ الَّتِي تُهْمُهُ ، وَالْوَجْهُ لَيْسَ
كَالرَّاوِي لِزِيَادَةِ أَحْتِمَالِ عَدَمِ بُلُوغِهِ ، وَهُوَ أَوْلَى مِنَ الْأَكْثَرِ بِهِ

مسئلة

حَذَفُ بَعْضِ الْخَبَرِ الَّذِي لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالْمَذْكُورِ جَائِزٌ بِخِلَافِ

الشَّرْطِ ، وَالْإِسْتِثْنَاءَ ، وَالْحَالِ ، وَالْعَايَةَ وَقِيلَ لَا ، وَقِيلَ إِنْ رُويَ
مَرَّةً عَلَى التَّمَامِ ، وَمَا قِيلَ يُنْبَغُ إِنْ خَافَ تَهْمَةَ الْغُلَطِ فَأَمْرُهُ آخَرُ لَنَا
إِذَا انْقَطَعَ التَّعَلُّقُ فَكَجَبَرَيْنِ أَوْ أَخْبَارٍ ، وَشَاعَ مِنَ الْأُئْمَةِ مِنْ غَيْرِ
نَكِيرٍ ، وَالْأَوَّلَى الْكَمَالُ كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُسْلِمُونَ
تَشَكَّفُوا دِمَاؤُهُمْ ، وَيَسْعَى بِدِمَتِهِمْ أَذْنَاهُمْ ، وَيَرُدُّ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ ،
وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ

مسئلة

الْمُخْتَارُ : أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ قَدْ يُفِيدُ الْعِلْمَ بِقَرَأَتَيْنِ غَيْرِ اللَّازِمَةِ لِمَا
قَدَّمَ وَلَوْ كَانَ غَيْرَ عَدَلٍ لَا مُجَرَّدًا وَقِيلَ إِنْ كَانَ عَدْلًا جَازَ مَعَ
التَّجَرُّدِ . وَعَنْ أَحْمَدَ يَطْرُدُ ، وَأَوَّلُ يَعْلَمُ وَجُوبِ الْعَمَلِ ، لَكِنْ تَضَرِّحُ
ابْنَ الصَّلَاحِ فِي مَرْوِيَّيْهِمَا بِأَنَّهُ مَقْطُوعٌ بِصِحَّتِهِ يَنْفِيهِ مُسْتَدِلًّا بِالْإِجْمَاعِ
عَلَى قَبُولِهِ ، وَإِنْ كَانَ عَنْ ظُنُونٍ فَظَنُّ مَعْصُومٍ ، وَالْأَكْثَرُ لَا مُطْلَقًا
لَنَا الْقَطْعُ بِهِ فِي نَحْوِ إِخْبَارِ مَلِكٍ بِمَوْتِ وَلَدِهِ فِي النَّزْعِ مَعَ صُرَاحٍ
وَأَنْتَهَاكَ حَرَمٍ وَنَحْوِهِ . وَفِي الثَّانِي : لَوْ كَانَ فَبِأَعَادَةٍ فَيَطْرُدُ ، وَاجْتَمَعَ
النَّقِيضَانِ فِي الْإِخْبَارِ بِهِمَا ، وَوَجَبَ التَّائِيْمُ وَهُوَ مُنْتَفٍ بِالْإِجْمَاعِ
الْأَكْثَرُ : مُفِيدُهُ الْقَرَأَتَيْنِ ، فَقَدْ أَخْرَجُوا الْخَبَرَ عَنْ كَوْنِهِ جُزْءًا مُفِيدًا الْعِلْمَ
وَدَفَعَهُ بِأَنَّهُ لَوْلَا الْخَبَرُ لَجُوزْنَا مَوْتَ آخَرَ يُفِيدُ أَنَّ الْمَقْصُودَ مُجَرَّدُ
حُصُولِ الْعِلْمِ مَعَ الْمَجْمُوعِ ، فَإِذَا عَجَزَ عَنْ إِثْبَاتِهِ جُزْءُ السَّبَبِ لَزِمَ شَرْطًا

وَهُوَ عَيْنُ مَذْهَبِ الْأَكْثَرِ ، فَهُوَ اعْتِرَافٌ بِهِ فَأَغْنَاهُمْ عَمَّا نَسَبُوهُ إِلَيْهِمْ
 مِنْ قَوْلِهِمْ دَلِيلُكُمْ عَلَى نَفْسِهِ بِلَا قَرِينَةٍ يَنْفِيهِ بِهَا ، وَهُوَ لَوْ كَانَ
 أَدَّى إِلَى التَّقْيِضِ إِلَى آخِرِهِ ، وَدَفَعَهُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقْتَضِي امْتِنَاعَهُ عِنْدَهُ
 لَا مُطْلَقًا ، لِأَنَّ لُزُومَ الْمُتَنَاقِضِينَ إِنَّمَا هُوَ بِتَقْدِيرِهِ . أَمَّا الْجَوَابُ بِالْإِزَامِ
 الْأَطْرَادِ فِي مِثْلِهِ فَبَعِيدٌ لِلْقَطْعِ بِأَنْ لَيْسَ كُلُّ خَبَرٍ وَاحِدٍ بِقَرَأَنٍ
 يُوجِبُ الْعِلْمَ ، وَالِدَّعْوَى قَدْ يُوجِبُهُ لَا الْكَلِمَةُ لِمَا نَذَكُرُ ، فَبِإِجَابِهِ
 يُعْلَمُ أَنَّهُ ذَلِكَ كَمَا فِي الْمُتَوَاتِرِ يَعْرِفُهُ أَثَرُهُ : الْعِلْمُ ، وَحِينَئِذٍ تَمْنَعُ إِمْكَانُ
 مِثْلِهِ بِالنَّقِيزِ الْآخِرِ إِلَّا لَوْ وَقَعَ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ، فَيَجُوزُ لِعَدَمِ
 حَقِيقَةِ التَّعَارُضِ لِلزُّومِ اخْتِلَافِ الزَّمَانِ ، فَأَحَدُهُمَا مَنسُوخٌ ، وَيُلْتَزَمُ
 التَّائِيهِمْ لَوْ وَقَعَ فِيهَا ، بِخِلَافِهِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ لِلْقَطْعِ بِجَوَازِ إِخْبَارِ أَثْنَيْنِ
 بِنَقِيزَيْنِ بَلْ بَوَقُوعِهِ ، فَعُلِمَ بِهِ أَنَّهُ لَا يُفِيدُهُ ، وَمَا قِيلَ مِثْلُهُ يَقَعُ فِيهَا
 ذِكْرُ مَنْ إِخْبَارِ الْمَلِكِ يُرَدُّ بِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَ عَدَمِ إِفَادَتِهِ الْأَوَّلِ . وَالطَّارِدُ
 فِي مَرْوِيَّيْهِمَا لَوْ أَفَادَ لَمْ يُجْمَعْ بِهِ . أَمَّا الْمُلَازِمَةُ فَلِلنَّهْيِ عَنِ اتِّبَاعِهِ وَالذَّمُّ
 عَلَيْهِ : وَلَا تَقَفُ : إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ . وَالْجَوَابُ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ لِلْإِجْمَاعِ
 عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِالظَّنِّ ، لَا لِإِفَادَتِهِ الْعِلْمَ بِمَضْمُونِهِ وَالسَّمْعِيُّ مُخْصُوصٌ
 بِالْإِعْتِقَادِ بَيِّنَاتٍ ، وَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ دَلِيلُ وَجُودِ الْمُخَصَّصِ أَوْ الدَّاسِخِ ، وَمَا
 قِيلَ لَا إِجْمَاعٌ لِلْخِلَافِ الْآتِي لَيْسَ بِشَيْءٍ لَا تَتَّفَاقُ هَذَيْنِ الْمُتَنَاقِضَيْنِ عَلَى
 نَقْلِ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ فِيهِ ، وَقَوْلُهُ ظَنُّ مَعْصُومٍ قُلْنَا إِنَّمَا أَفَادَهُ الْإِجْمَاعُ

عَلَى الْعَمَلِ ، وَأَيُّهُ هُوَ مِنْ كَوْنِ خَبَرِ الْوَاحِدِ يُفِيدُ الْعِلْمَ ؟ . فالحاصلُ إنَّ
أَدْعَيْتَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى الْعَمَلِ لِإِفَادَةِ الْخَبَرِ الْعِلْمَ مَنَعْنَاهُ ، وَهُوَ أَوَّلُ
السَّنَةِ ، أَوْ أَنَّهُ أَفَادَ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ الْمُعَيَّنَ الَّذِي أُجْمِعَ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ حَقٌّ
مَطْعًا أَمْكَنَ تَسْلِيمُهُ ، وَلَا يُفِيدُ ، إِذِ الْأَوَّلُ هُوَ الْمُدَّعَى لِأَلِ الثَّانِي
وَسَوَاءٌ كَانَ مِنْهُمَا أَوَّلًا يَكُونُ ، وَقَدْ يَكُونُ مِنْهُمَا ، وَلَا يُجْمَعُ عَلَيْهِ
فَالضَّابِتُ مَا أُجْمِعَ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ ، وَهُوَ

مسئلة

إِذَا أُجْمِعَ عَلَى حُكْمٍ يُوَافِقُ خَبَرَ قُطْعٍ بِصِدْقِهِ عِنْدَ الْكَرَّخِيِّ ،
وَأَبِي هَاشِمٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ لِعَمَلِهِمْ بِهِ ، وَإِلَّا أُخْتَمَلَ الْإِجْمَاعُ
الْخَطَأَ فَلَمْ يَكُنْ قُطْعِي الْمَوْجِبِ ، وَمَنَعَهُ غَيْرُهُمْ لِإِحْتِمَالِ كَوْنِهِ بِغَيْرِهِ ،
وَلَوْ كَانَ بِهِ كَمْ يَلْزَمُ أَحْتِمَالُ الْإِجْمَاعِ لِلْقُطْعِ بِإِصَابَتِهِمْ فِي الْعَمَلِ بِالْمُظَنُّونِ .
وَبَحْثُهُ أَنَّهُ يُفِيدُ الْعِلْمَ بِحَقِّقَةِ الْحُكْمِ ، وَلَا يَسْتَلْزِمُ الْقُطْعَ بِصِدْقِ
الْخَبَرِ أَنَّهُ سَمِعَهُ فَلَانَ مِنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

مسئلة

إِذَا أَخْبَرَ بِحِضْرَةِ خَلْقٍ كَثِيرٍ وَعِلْمٍ عَلَيْهِمْ بِكَذِبِهِ لَوْ كَذَبَ وَلَمْ
يُكَذِّبُوهُ ، وَلَا حَامِلٍ عَلَى الشُّكُوتِ قُطْعًا بِصِدْقِهِ بِالْعَادَةِ

مسئلة

التَّعَبُّدُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ جَائِزٌ عَقْلًا خِلَافًا لِشُدُوزِ . لَنَا الْقَطْعُ

بِأَنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ مُحَالَاً فَكَانَ جَائِزاً قَالُوا يُؤَدِّي إِلَى تَحْرِيمِ الْحَلَالِ
وَقَلْبِهِ لِحَوَازِ خَطِيئَةٍ ، وَاجْتِمَاعِ النَّقِیْضِیْنِ فَيَنْتَفِي الْحُكْمُ . قُلْنَا الْأَوَّلُ
مُسْتَفْتٍ عَلَى إِصَابَةِ كُلِّ مُجْتَهِدٍ ، وَعَلَى اتِّحَادِهِ إِنَّمَا يَلْزِمُ لَوْ قَطَعْنَا بِمُوجِبِهِ
لَكِنَّا نَظَنُّهُ ، وَهُوَ مَا كُتِّفَ ، وَنُجَوِّزُ خِلَافَهُ ، وَنُجْزِمُ بِأَنَّ الثَّابِتَ فِي
الْمُتَعَارِضِیْنِ أَحَدُ الْحَكَمِیْنِ ، فَإِذَا ظَنَّنَاهُ سَقَطَ الْآخَرُ ، وَإِلَّا
فَالْكَفْلِيُّ بِالْوَقْفِ ، وَلَا يَحْتَاجُ أَنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ عَقْلِيًّا بَلْ يَمَّا أَخَذَهُ
الْعَقْلُ مِنَ الشَّرْعِ فَالْمُطَابِقُ الثَّانِي . وَمَا عَنْهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ : لَوْ جَازَ
جَازَ ، وَقَوْلُ الْقُرْآنِ وَأَدْعَاهُ الشُّبُوهُ بِلَا مُعْجِزٍ سَاقِطٌ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي
التَّجْوِيزِ الْعَقْلِيُّ فَنَمْنَعُ بَطْلَانَ التَّالِي غَيْرَ أَنَّ التَّكْلِيفَ وَقَعَ بِعَدَمِ
الْاِكْتِفَاءِ فِيهَا

مسئلة

الْعَمَلُ بِخَبَرِ الْعَدْلِ وَاجِبٌ فِي الْعَمَلِيَّاتِ لَنَا تَوَاتُرٌ عَنِ الصَّحَابَةِ
فِي وَقَائِعٍ خَرَجَتْ عَنِ الْإِخْصَاءِ لِلْمُسْتَقَرِّينَ يَفِيدُ مَجْمُوعُهَا إِنْجَاعَهُمْ
قَوْلًا ، أَوْ كَالْقَوْلِ عَلَى إِجْبَابِ الْعَمَلِ عَنْهَا فَبَطَلَ إِزَامُ الدَّوْرِ ، وَخِلَافَةُ :
وَلَا تَقْفُ ، وَكَوْنِ الْمُسْتَفَادِ الْجَوَازَ ، عَلَى أَنَّهُ لَا قَائِلَ بِهِ دُونَ وَجُوبٍ ، وَمِنْ
مَشْهُورِهَا عَمَلُ أَبِي بَكْرٍ بِخَبَرِ الْمَغِيرَةِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فِي تَوْزِيهِ
الْجِدَّةِ ، وَحَمْرَ بِخَبَرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فِي اللُّجُوسِ ، وَبِخَبَرِ حَمَلِ
أَبْنِ مَالِكٍ فِي إِجْبَابِ الْفُرَّةِ فِي الْجَنِينِ ، وَبِخَبَرِ الضَّحَّاكِ فِي مِيرَابِ

الزَّوْجَةِ مِنْ دِيَةِ الزَّوْجِ . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَبِخَبَرِ عُمَرَوِ
أَبْنِ حَزْمٍ فِي دِيَةِ الْأَصَابِعِ ، وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ بِخَبَرِ فُرَيْفَةَ أَنَّ عِدَّةَ الْوَفَاةِ
فِي مَنْزِلِ الزَّوْجِ ، وَمَا لَا يُحْصَى كَثْرَةُ مِنَ الْأَحَادِ الَّتِي يُلْزَمُهَا الْعِلْمُ
بِاجْتَاعِهِمْ عَلَى عَمَلِهِمْ بِهَا لَا يَغْنِيهَا ، وَلَا بِخُصُوصِيَّاتِ فِيهَا سِوَى
حُصُولِ الظَّنِّ فَعَمَلُهَا الْمَنَاطُ عِنْدَهُمْ مَعَ ثُبُوتِ إِجْمَاعِهِمْ بِالِاسْتِقْلَالِ عَلَى
خَبَرِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الْأَمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ ، وَنَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ
لَا نُورَثُ ، وَالْأَنْبِيَاءُ يُدْفَنُونَ حَيْثُ يَمُوتُونَ ، وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُونَ عِنْدَ رِبِّبَةٍ
تُوجِبُ انْتِفَاءَ الظَّنِّ كَأِنْكَارِ عُمَرَ خَبَرَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فِي نَفَقَةِ
الْمُبَانَةِ ، وَعَائِشَةَ خَبَرَ ابْنَ مُحَرَّرٍ فِي تَعْذِيبِ الْمَيْتِ بِكُلِّ الْحَيِّ ، وَأَيْضًا
تَوَاتَرَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِرسَالُ الْأَحَادِ إِلَى النَّوَاحِي لِتَبْلِيغِ
الْأَحْكَامِ ، وَالْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ النَّزَاعَ إِنَّمَا هُوَ فِي وُجُوبِ عَمَلِ الْمُجْتَهِدِ
سَاقِطٌ لِأَنَّ إِرسَالَ النَّبِيِّ إِذَا أَفَادَ وُجُوبَ عَمَلِ الْمُبَلِّغِ بِمَا بَلَّغَهُ الْوَاحِدُ
كَانَ دَلِيلًا فِي تَحَلُّلِ النَّزَاعِ ، وَاسْتَدِلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : فَلَوْلَا نَفَرَ الْآيَةُ
وَاسْتَبْعَدَ بِأَنَّهُ ، وَيُدْفَعُ بِأَنَّهُ أَعَمُّ مِنْهُ ، وَمِنْ إِخْبَارِهِمْ وَأَمَّا إِنْ
الَّذِينَ يَكْتُمُونَ ، فَغَيْرُ مُسْتَلْزَمٍ لِحَوَازِ نَهْيِهِمْ عَنِ الْكَيْفَانِ لِيَحْضَلَ
التَّوَاتُرُ بِإِخْبَارِهِمْ وَ : إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ الْآيَةُ بِمَفْهُومٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ ،
وَلَوْ صَحَّ كَانَ ظَاهِرًا ، وَلَا يُشْتَبِهُونَ بِهِ أَصْلًا دِينِيًّا ، وَإِنْ كَانَ وَسِيلَةً
عَمَلٍ قَالُوا تَوَقَّفَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَبَرِ ذِي الْيَدَيْنِ حَتَّى أُخْبِرَهُ

غَيْرُهُ . قُلْنَا لِلرَّيْبَةِ إِذْ لَمْ يُسَارِكُوهُ مَعَ اسْتِوَائِهِمْ فِي السَّبَبِ ، ثُمَّ لَيْسَ
دَلِيلًا عَلَى تَنَبُّي خَبَرِ الْوَاحِدِ بَلْ هُوَ لِمُوجِبِ الْاِثْنَيْنِ فِيهِ ، وَإِلَّا فَمَعْمَا
لَا يَخْرُجُ عَنْ خَبَرِ الْوَاحِدِ ، وَكَوْنُهُ لَيْسَ فِي تَحُلِّ النَّزَاعِ لَا يَضُرُّ : إِذْ
يَسْتَلْزِمُهُ . قَالُوا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : وَلَا تَقْفُ . وَالْجَوَابُ بِمَا ظَهَرَ مِنْ أَنَّهُ
بِمُقْتَضَى الْقَاطِعِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَثْبَتَهُ بِالْعَقْلِ أَيْضًا كَأَبِي الْحُسَيْنِ وَالْقَعَالِ
وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْعَمَلُ بِالظَّنِّ فِي تَفَاصِيلِ مَعْلُومٍ
الْأَصْلِ وَاجِبٌ كَأَخْبَارِ وَاحِدٍ بِمَضَرَّةٍ طَعَامٍ ، وَسُقُوطِ حَائِطٍ يُوجِبُ
الْعَقْلُ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهُ لِلْأَصْلِ الْمَعْلُومِ مِنْ وَجُوبِ الْاِخْتِرَاسِ فَكَذَا
خَبَرُ الْوَاحِدِ لِلْعِلْمِ بِأَنَّ الْبِعْثَةَ لِلْمَصَالِحِ وَدَفْعِ الْمَضَارِّ ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ
بِنَاءٌ عَلَى التَّخْسِينِ ، سَلَمْنَاهُ لَكِنَّهُ أَوْلَى عَقْلًا ، لَا وَاجِبٌ ، سَلَمْنَاهُ لَكِنْ
فِي الْعَقْلِيَّاتِ ، لَا فِي الشَّرْعِيَّاتِ ، سَلَمْنَاهُ لَكِنَّهُ قِيَاسٌ تَمَثِيلِيٌّ يَفِيدُ الظَّنَّ .
قَالُوا : يُمَكِّنُ صِدْقَهُ فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ اِخْتِيَاظًا فِي دَفْعِ الْمَضَرَّةِ . قُلْنَا لَمْ
يَذْكُرْ أَصْلَهُ ، فَإِنْ كَانَ الْمُتَوَاتِرَ فَلَا جَامِعَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّ الْوُجُوبَ فِيهِ
لِلْعِلْمِ ، وَإِنْ كَانَ الْفَتْوَى لِمَخَاصٍ بِمُقْلِدِهِ ، وَمَا نَحْنُ فِيهِ عَامٌّ ، أَوْ خَاصٌّ
بِفَتْوَى مُتَعَلِّقَةٍ بِالْمُعَدَّى غَيْرُ حُكْمِ الْأَصْلِ وَلَوْ سُلِّمَ قِيَاسُ كَالْأَوَّلِ .
قَالُوا لَوْ لَمْ يَجِبْ لَخَلَّتْ أَكْثَرُ الْوَقَائِعِ عَنِ الْأَحْكَامِ . وَالْجَوَابُ مَنَعُ
الْمَلْازِمَةِ ، بَلِ الْحُكْمُ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُوجَدْ فِيهِ مِنَ الْأَدِلَّةِ وَجُوبُ
التَّوَقُّفِ فَلَمْ تَحُلْ ، فَإِنْ كَانَ الْمُنْفِيُّ غَيْرَهُ مَنَعْنَا بَطْلَانَ التَّالِي ، وَإِذَا لَزِمَ

التَّوَقُّفُ ثَبَتَتْ الْإِبَاحَةُ الْأَصْلِيَّةُ فِيهِ عَلَى الْخِلَافِ ، وَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ مِنْ
حَصِّ الشَّارِعِ عَلَى نَقْلِ مَقَالَتِهِ مَعَ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْمُنْقُولَ مِنْ سُنَّتِهِ لَا يَصِلُ
مِنْهَا إِلَى التَّوَاتُرِ شَيْءٌ أَوْ الْأَخِيرَانِ ، فَإِنَّ عَدَمَ النَّقْلِ يَكْنِي فِي الْوَقْفِ
وَيُثْبِتُ الْأَصْلِيَّةَ ، بَلِ الْجَوَابُ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ النَّقْلِ الصَّحِيحِ لَا عَقْلِيٍّ ،
وَلَمَّا شَرَطَ الْمُتَنَبِّئُ أَنَّهُ بِهِ أَوَّلَى مِنَ الشَّهَادَةِ لِأَقْتِضَائِهِ شَرْعًا عَامًّا بِخِلَافِهَا .
قُلْنَا : الْفَرْقُ وَجُودُ مَا لَيْسَ فِي الرِّوَايَةِ مِنَ الْحَوَامِلِ ، أَوْ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ ،
وَلَدَا أَشْتَرِطَ لَفْظُ أَشْهَدُ مَعَ ظُهُورِ انْحِطَاطِهَا اتِّفَاقًا بِعَدَمِ أَشْتَرِاطِ الْبَصَرِ
وَالْحُرِّيَّةِ وَعَدَمِ الْوِلَادِ . قَالُوا : رَدَّ عُمَرُ خَبَرَ أَبِي مُوسَى فِي الْأَسْتِثْدَانِ
حَتَّى رَوَاهُ الْخُذَرِيُّ قُلْنَا لِرَبِيبَةٍ فِي خُصُوصِهِ لَا عُُمُومِهِ ، وَلَدَا عَمِلُوا
بِحَدِيثِ عَائِشَةَ فِي التَّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ

مسئلة

الْوَاحِدُ فِي الْحَدِّ مَقْبُولٌ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَالْجَصَاصِ خِلَافًا
لِلْكُرْخِيِّ وَالْبَصْرِيِّ ، وَأَكْثَرُ الْحَنْفِيَّةِ لَنَا عَدْلٌ ضَاطِحٌ جَازِمٌ فِي
عَمَلِيٍّ فَيَقْبَلُ كَعَبْرِهِ قَالُوا تَحَقَّقَ الْفَرْقُ بِقَوْلِهِ أَدْرَاهُوا الْحُدُودَ
بِالشُّبُهَاتِ ، وَفِيهِ شُبُهَةٌ قُلْنَا الْمُرَادُ فِي نَفْسِ السَّبَبِ لَا الْمُشْتَبِهِ ، وَإِلَّا
اِنْتَفَتِ الشَّهَادَةُ ، وَظَاهِرُ الْكِتَابِ فِيهِ ، وَالزَّامَةُ بِالْقِيَاسِ مُلْتَزِمَةٌ عِنْدَ
غَيْرِ الْحَنْفِيَّةِ ، وَالْفَرْقُ لَهُمْ بِأَنَّهُ مُلْزَمٌ لِكِمِّيَّةٍ خَاصَّةٍ لَا يَدْخُلُهَا الرَّأْيُ

تَقْسِيمٌ لِلْحَنْفِيَّةِ : مَحَلُّ وُرُودِ خَبَرِ الْوَاحِدِ مَشْرُوعَاتٌ لَيْسَتْ حُدُودًا
كَالْعِبَادَاتِ ، وَالْعَامَلَاتِ ، وَهُوَ : حُجَّةٌ فِيمَا خِلَافًا لِشَارِطِي الْمُتَنَبِّئِ لِمَا
تَقَدَّمَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ . وَحُدُودٌ ، وَفِيهَا مَا تَقَدَّمَ ، فَإِنْ كَانَ حُقُوقًا لِلْعِبَادِ فِيهَا
إِلْزَامٌ مَخْصُصٌ كَالْبَيْعِ وَالْأَمْلَاقِ الْمُرْسَلَةِ فَتَشْرُطُهُ الْعِدَّةُ ، وَلَفْظُ الشَّهَادَةِ
مَعَ مَا تَقَدَّمَ أَخْصِيصًا لِمَحَلِّيَّتِهِ لِذَوَاعٍ لَيْسَتْ فِيمَا عَنِ الشَّارِعِ ، وَمِنْهُ
الْفِطْرُ إِلَّا إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُلْزَمُ بِهِ مُسْلِمًا فَلَا يُشْتَرُطُ الْإِسْلَامُ إِلَّا مَالًا
يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ : كَالْبَسْكَارَةِ ، وَالْوِلَادَةِ ، وَالْعِيُوبِ فِي الْعَوْرَةِ فَلَا
عِدَّةَ وَذُكُورَةَ ، وَإِنْ بَلَغَ الْإِلْزَامُ كَالْإِجَارِ بِالْوِلَايَاتِ ، وَالْوَكَالَاتِ ،
وَالْمُضَارَبَاتِ ، وَالْإِذْنِ فِي التِّجَارَةِ ، وَالرِّسَالَاتِ فِي الْهَدَايَا ، وَالشَّرَكَاتِ
فَبِلَا شَرْطٍ سِوَى التَّمْيِيزِ مَعَ تَصْدِيقِ الْقَلْبِ لِلْإِجْمَاعِ الْعَمَلِيِّ ، وَكَانَ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُ خَبَرَ الْهَدِيَّةِ مِنَ الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ ، دَفْعًا لِلتَّحَرُّجِ
اللَّازِمِ مِنْ أَشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ فِي الرَّسُولِ ، بِخِلَافِهِ فِي الرَّوَايَةِ ، وَإِنْ فِيهَا
لِغَيْرِ وَجْهِ كَعَزَلِ الْوَكَيلِ ، وَحَجَرِ الْمَأْذُونِ ، وَفَسْخِ الشَّرِكَةِ
وَالْمُضَارَبَةِ فَأَلَوْ كَيْلُ الرَّسُولِ فِيهَا كَمَا قَبْلَهُ ، وَكَذَا الْقُضُولُ عِنْدَهُمَا ،
وَشَرْطَ عَدَالَتِهِ أَوْ الْعِدَّةَ لِأَنَّهُ لَا إِلْزَامَ الضَّرَرِ كَالثَّانِي وَلَوْلَايَةٌ مِنْ عِنْدِهِ
فِي ذَلِكَ . كَالثَّلَاثِ : فَتَوَسَّطْنَا لِلشَّبَهَيْنِ ، وَإِخْبَارُ مَنْ أَسْلَمَ بِدَارِ الْحَرْبِ
قِيلَ الْإِتْمَاقُ عَلَى أَشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ فِي الْقَضَاءِ لِأَنَّهُ عَنِ الشَّارِعِ بِالذِّنِّ ،
وَالْأَكْثَرُ عَلَى الْخِلَافِ ، وَشَمْسُ الْأَمَّةِ الْأَصَحُّ الْقَضَاءُ لِأَنَّهُ رَسُولُ

رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَوْ صَحَّ أَنْتَقَى اشْتِرَاطُ الْعَدَالَةِ فِي الرِّوَاةِ
فَإِنَّمَا ذَاكَ الرَّسُولُ الْخَاصُّ بِالْإِرْسَالِ ، وَمُسَوِّغُ الرِّوَايَةِ التَّحْمِيلُ وَبَقَاؤُهُ
وَهُمَا عَزِيمَةٌ ، وَكَذَا الْأَدَاءُ ، فَالْعَزِيمَةُ فِي التَّحْمِيلِ أَصْلٌ : قِرَاءَةُ الشَّيْخِ مِنْ
كِتَابٍ أَوْ حِفْظٍ ، وَقِرَاءَتِكَ أَوْ غَيْرِكَ كَذَلِكَ وَهُوَ يَسْمَعُ ، وَهِيَ
الْعَرْضُ فَيَعْتَرِفُ ، أَوْ يَسْكُتُ وَلَا مَانِعَ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ لِأَنَّ الْعُرْفَ
أَنَّهُ تَقْرِيرٌ وَلِأَنَّهُ يُوْهِمُ الصَّحَّةَ فَكَانَ صَحِيحًا ، وَإِلَّا فَعِشْ ، وَرَجَّحَهَا
أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى قِرَاءَةِ الشَّيْخِ مِنْ كِتَابٍ خِلَافًا لِلْأَكْثَرِ لِرِيزَادَةِ
عِنَايَتِهِ بِنَفْسِهِ فَيَرْدَادُ ضَبْطُ الْمَتْنِ وَالسَّنَدِ ، وَعَنْهُ يَتَسَاوَوَانِ فَلَوْ حَدَّثَ
مِنْ حِفْظِهِ تَرَجَّحَ بِخِلَافِ قِرَاءَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلْأَمْنِ
مِنَ الْقَرَارِ عَلَى الْغَلَطِ وَالْحَقُّ أَنَّهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ وَخَلَفَ عَنْهُ
الْكِتَابُ بِحَدَّثَنِي فَلَانٌ ، فَإِذَا بَلَغَكَ كِتَابِي هَذَا فَحَدِّثْ بِهِ عَنِّي بِهَذَا
الْإِسْنَادِ . وَالرَّسَالَةُ بَلَّغَهُ عَنِّي أَنَّهُ حَدَّثَنِي فَلَانٌ فَأَرْوِهِ عَنِّي بِهَذَا الْإِسْنَادِ
وَهَذَا عَلَى اشْتِرَاطِ الْإِذْنِ وَالْإِجَازَةِ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُمَا ، وَالْأَوْجَهُ عَدَمُهُ
كَالسَّمْعِ . وَهُمَا : كَالْخِطَابِ شَرْعًا لِتَبْلِيغِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِهِمَا
وَعُرْفًا ، وَيَكْفِي مَعْرِفَةَ خَطِّهِ ، وَظَنُّ صِدْقِ الرَّسُولِ ، وَضَيْقُ أَبِي حَنِيفَةَ
بِالْبَيِّنَةِ ، وَلَا يَلْزَمُ كِتَابُ الْقَاضِي لِلِاخْتِلَافِ بِالِدَّاعِيَةِ ، وَلَا خِفَاءُ
فِي حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَ ، وَسَمِعْتُهُ فِي الْأَوَّلِ ، وَقَالَ : وَغُلِبْتُ فِي الْمَذَاكِرَةِ ،
وَفِي الثَّانِي : قَرَأْتُ وَفُرِّيَ عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ ، وَحَدَّثَنَا بِقِرَاءَتِي وَقِرَاءَةِ ،

وَأَنْبَأَنَا وَنَبَّأَنَا كَذَلِكَ ، وَالْإِطْلَاقُ جَائِزٌ عَلَى الْمُخْتَارِ ، وَقِيلَ فِي أَخْبَرَنَا
فَقَطْ ، وَالْمُنْفَرِدُ حَدَّثَنِي وَأَخْبَرَنِي وَجَّازَ الْجَمْعُ ، وَفِي الْخَلْفِ أَخْبَرَنِي ،
وَقِيلَ كَحَدَّثَنِي بَلْ كَتَبَ وَأَرْسَلَ إِلَى لِعَدَمِ الْمَشَافَهَةِ . قُلْنَا قَدْ اسْتَفْهِلَ
الْإِخْبَارُ مَعَ عَدَمِهَا كَأَخْبَرَنَا اللَّهُ لَا حَدَّثَنَا ، وَالرُّخْصَةُ الْإِجَازَةُ مَعَ
مُنَاوَلَةِ الْمَجَازِ بِهِ وَدُونِهَا ، وَمِنْهُ إِجَازَةُ مَا صَحَّ مِنْ مَسْمُوعَاتِي . قِيلَ بِالْمَنْعِ
وَالْأَصَحُّ الصَّحَّةُ لِلضَّرُورَةِ ، وَالْحَنْفِيَّةُ إِنْ كَانَ يَعْلَمُ مَا فِي الْكِتَابِ
جَازَتْ الرِّوَايَةُ كَالشَّهَادَةِ عَلَى الصَّكِّ ، وَإِلَّا فَإِنْ أُحْتَمَلَ التَّغْيِيرُ لَمْ
تَصِحَّ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَحْتَمَلْ ، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ كَكِتَابِ الْقَاضِي إِذَا
عَلِمَ الشُّهُودُ بِمَا فِيهِ شَرْطٌ خِلَافًا لَهُ ، وَشَمْسُ الْأَعْمَةِ عَدَمُ الصَّحَّةِ
اتِّفَاقٌ ، وَتَجْوِيزُ أَبِي يُوسُفَ فِي الْكِتَابِ لِضَّرُورَةِ اسْتِمَالِهِ عَلَى الْأَشْرَارِ
وَيَنْكَرُهُ الْمُتَكَاتِبَانِ الْإِنْتِشَارَ ، بِخِلَافِ كُتُبِ الْأَخْبَارِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، بَلْ
ذَلِكَ فِي كُتُبِ الْأَمَّةِ ، لَا الْقَاضِي بِالْحُكْمِ وَالشُّبُوتِ ، وَهَذَا لِلاتِّفَاقِ
عَلَى النَّفْيِ لَوْ قَرَأَ فَلَمْ يَسْمَعْ الشَّيْخُ أَوْ الشَّيْخُ وَلَمْ يَفْهَمْ ، وَقَبُولُ مَنْ
سَمِعَ فِي صِبَاهُ مُقَيَّدٌ بِضَبْطِهِ غَيْرَ أَنَّهُ أُقِيمَتْ مَظَنَّتُهُ ، وَلِذَا مُنِعَتْ
لِلْمَشْغُولِ عَنِ السَّمَاعِ بَكِتَابَةٍ ، أَوْ نَوْمٍ ، أَوْ لَهْوٍ ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْمَدَارَ عَدَمُ
الضَّبْطِ ، وَأُقِيمَتْ مَظَنَّتُهُ نَحْوَ الْكِتَابَةِ لِلْحِكَايَةِ الدَّارِقُطْنِيِّ . وَتَنْقِيسُ
لِمُعَيَّنٍ فِي مُعَيَّنٍ وَغَيْرِهِ كَمَرَوْيَاتِي ، وَلِغَيْرِ مُعَيَّنٍ لِلْمُسْلِمِينَ مَنْ أَدْرَكَنِي ،
وَمِنْهُ مَنْ يُوَلَّدُ لِفُلَانٍ ، بِخِلَافِ الْمَجْهُولِ فِي مُعَيَّنٍ وَغَيْرِهِ كَكِتَابِ الشُّنَنِ ،

بِخِلَافِ سُنَنِ فَلَانٍ، وَمِنْهُ مَا سَيَسْمَعُهُ الشَّيْخُ، وَفِي التَّفَاصِيلِ اخْتِلَافَاتٌ. ثُمَّ
لِلْمُسْتَحَبِّ قَوْلُهُ: أَجَارَ لِي وَبَحُوزُ أَخْبَرَنِي وَحَدَّثَنِي مُقْبِدًا وَمُطْلَقًا لِلْمُشَافَهَةِ
فِي نَفْسِ الْإِجَازَةِ بِخِلَافِ الْكِتَابِ وَالرَّسَالَةِ إِذْ لَا خِطَابَ أَصْلًا، وَقِيلَ
يُمْنَعُ حَدَّثَنِي لِاخْتِصَاصِهِ بِسَمَاعِ الْمَتْنِ، وَالْوَجْهُ فِي الْكُلِّ اعْتِمَادُ عُرْفِ
تِلْكَ الطَّائِفَةِ، وَالْأَكْتِفَاءُ الطَّارِئُ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ بِكَوْنِ الشَّيْخِ
مُسْتَوْرًا، وَوُجُودِ سَمَاعِهِ بِخَطِّ ثِقَةٍ مُوَافِقٍ لِأَصْلِ شَيْخِهِ لَيْسَ خِلَافًا لِمَا
تَقَدَّمَ لِأَنَّهُ لِحِفْظِ السُّلْسِلَةِ عَنِ الْأَقْطَاعِ، وَذَلِكَ لِإِجْبَابِ الْعَمَلِ عَلَى
الْمُجْتَهِدِ وَالْعَزِيمَةِ فِي الْحِفْظِ، ثُمَّ دَاوَمِهِ إِلَى الْأَدَاءِ، وَالرُّخْصَةُ تُذَكَّرُهُ
بَعْدَ انْقِطَاعِهِ عِنْدَ نَظَرِ الْكِتَابَةِ، فَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ بَعْدَ عِلْمِهِ أَنَّهُ
خَطُّهُ أَوْ خَطُّ الثَّقَةِ وَهُوَ فِي يَدِهِ، أَوْ فِي يَدِ أَمِينٍ حَرُمَتِ الرَّوَايَةُ وَالْعَمَلُ
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَوَجِبَا عِنْدَهُمَا وَالْأَكْثَرُ، وَعَلَى هَذَا رُويَةُ الشَّاهِدِ
خَطُّهُ فِي الصَّكِّ، وَالْقَاضِي فِي السَّجْلِ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ الْجَوَازُ فِي
الرَّوَايَةِ وَالسَّجْلِ إِذَا كَانَ فِي يَدِهِ، لَا الصَّكِّ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ فِي الْكُلِّ
تَيْسِيرًا لِنَا عَمَلِ الصَّحَابَةِ بِكِتَابِهِ بِلَا رَوَايَةَ مَا فِيهِ بَلْ لِمَعْرِفَةِ الْخَطِّ
وَأَنَّهُ مُنْسُوبٌ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَكِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، وَهُوَ
شَاهِدٌ لِمَا تَقَدَّمَ: مِنْ قَبُولِ كِتَابِ الشَّيْخِ إِلَى الرَّاوِي بِلَا شَرْطٍ بَيِّنَةٍ
وَهُنَا أَوَّلَى، وَمَا قِيلَ النَّسْيَانُ غَالِبٌ فَلَوْ لَزِمَ التَّذَكُّرُ بَطَلَ كَثِيرٌ مِنَ
الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ غَيْرُ مُسْتَلْزِمٍ لِمَحَلِّ النِّزَاعِ، وَإِنَّمَا يَسْتَلْزِمُ غَلْبَةً عَدَمَ

التَّذَكُّرُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْخَطِّ وَهُوَ مَمْنُوعٌ ، وَالْعَزِيمَةُ فِي الْأَدَاءِ بِالْفَتْحِ ،
وَالرُّخْصَةُ مَعْنَاهُ بِلَا نَقْصٍ وَزِيَادَةٍ لِلْعَالَمِ بِاللُّغَةِ ، وَمَوَاقِعُ الْأَلْفَاظِ ،
وَفَخْرُ الْإِسْلَامِ إِلَّا فِي نَحْوِ الْمُشْتَرَكِ ، وَبِخِلَافِ الْعَامِّ وَالْحَقِيقَةِ الْمُحْتَمَلِينَ
لِلْخُصُوصِ وَالْمَجَازِ لِلْغَوِيِّ الْفَقِيهِ . أَمَّا الْمُخْتَلَفُ مِنْهُمَا فَتَكْفِي اللُّغَةُ ،
وَأَخْتَلَفَ مَجِيزُو الْحَنْفِيَّةِ فِي الْجَوَامِعِ كَالْخَرَجِ بِالضَّمَانِ ، وَالْعَجَمَاءُ جُبَارُ
فَالرَّازِي مِنْهُمْ ، وَأَبْنُ سِيرِينَ عَلَى الْمَنْعِ مُطْلَقًا . لَمَّا الْعِلْمُ بِنَقْلِهِمْ أَحَادِيثَ
بِالْفُطُوحِ الْمُخْتَلَفَةِ فِي وَقَائِعِ مُتَّحِدَةٍ ، وَلَا مُنْكَرٍ ، وَمَا عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ
وغيرِهِ . قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : كَذَا ، أَوْ نَحْوَهُ ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ
وَلَا مُنْكَرٍ فَكَانَ إِجْمَاعًا . وَبَعَثَهُ الرُّسُلُ بِلَا الزَّامِ لَفْظِي ، وَمَا رَوَى
الْخَطِيبُ . وَأَمَّا الْأَسْتِدْلَالُ بِتَفْسِيرِهِ بِالْعَجَمِيَّةِ فَمَعَ الْفَارِقُ إِذْ لَوْلَاهُ
أَمْتَنَعَ مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ لِلْجَمِّ الْغَفِيرِ ، وَأَيْضًا عَلَى تَجْوِيزِهِ الْعِلْمَ بِأَنَّ
الْمَقْصُودَ الْمَعْنَى وَهُوَ حَاصِلٌ ، وَأَمَّا اسْتِثْنَاءُ فَخْرِ الْإِسْلَامِ لِأَنَّهُ تَأْوِيلُهُ ،
وَلَيْسَ حُجَّةً عَلَى غَيْرِهِ كَقِيَاسِهِ ، بِخِلَافِ الْمُخْتَلَفِ ، وَالْمُحْتَمَلِ لِلْخُصُوصِ
مَحْمُولٌ عَلَى سَمَاعِهِ الْمُخَصَّصِ كَعَمَلِهِ بِخِلَافِ رِوَايَتِهِ عَلَى النَّاسِخِ ، وَيُشْكَلُ
بِتَرْجِيحِ تَقْلِيدِهِ ، فَإِنْ أُجِيبَ بِحُمْلِهِ عَلَى السَّمَاعِ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ مَعَ
إِمْكَانِ قِيَاسِهِ فَكَذَا فِي نَحْوِ الْمُشْتَرَكِ تَقَدَّمَ تَرْجِيحُ اجْتِهَادِهِ وَلَمْ يَلَمْ
هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ قَلِيلُهُ رَبُّبٌ فَكَانَ الظَّاهِرُ بَعْدَ الْأَشْتِرَاكِ فِي الْفَقْهِ
أَفْقَهِيَّتَهُمْ إِلَّا قَلِيلًا فَيُحْضَلُ عَلَى الْعَالِيَةِ ، وَالتَّحْقِيقُ لَا يُتْرَكُ اجْتِهَادًا

لَا جُنْدَ الْأَقْفَةِ . وَفِي الصَّحَابَةِ لِقُرْبِ سَمَاعِ الْعَلَّةِ ، أَوْ نَحْوِهِ مِنْ مُشَاهِدَةٍ
مَا يُفِيدُهَا ، وَحَلَّى هَذَا نُجِيزُهُ فِي الْمُجْمَلِ ، وَلَا يُنَاقِي قَوْلَهُمْ : لَا يَتَصَوَّرُ
فِي الْمُجْمَلِ وَالْمُتَشَابِهِ لِأَنَّهُ لَا يُوقَفُ عَلَى مَعْنَاهُ . قَالُوا : نَضَرَّ اللَّهُ أَمْرًا .
قُلْنَا حَتَّى عَلَى الْأَوَّلَى فَأَيْنَ مَنَعُ خِلَافِهِ ، فَإِنْ قِيلَ هُوَ قَوْلُهُ قَرُبَ حَامِلِ
قَفِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَقْفُهُ مِنْهُ أَفَادَ أَنَّهُ قَدْ يَقْصُرُ لَفْظُهُ فَيَنْتَسِفِي أَحْكَامُ
بِسْتَنْبَاطِهَا الْفَقِيهِ قُلْنَا غَابَتْهُ قَلْبُ بَعْضِ الْخَبَرِ بَعْدَ كَوْنِهِ حُكْمًا تَامًا
وَقَدْ يُفْرَقُ بِأَنْ لَا بَدُّ مِنْ قَلْبِ الْبَاقِي فِي عُمُرِهِ كَمَا لَا تَنْتَسِفِي الْأَحْكَامُ
بِخِلَافِ مَنْ قَصَرَ فَإِنَّهَا تَنْتَسِفِي بَلِ الْجَوَازُ لِمَنْ لَا يُخِلُّ لِفَقْهِهِ ، قَالُوا :
يُودَى إِلَى الْإِخْلَالِ بِتَكَرُّرِ الثَّقَلِ كَذَلِكَ أُجِيبَ بِأَنَّ الْجَوَازَ
بِتَقْدِيرِ عَدَمِهِ يَنْفِيهِ

مسئلة

الرُّسُلُ قَوْلُ الْإِمَامِ الثَّقَةِ : قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعَ حَذْفِ
مِنَ السَّنَدِ ، وَتَقْيِيدُهُ بِالتَّابِعِيِّ أَوِ الْكَبِيرِ مِنْهُمْ أَصْطِلَاحٌ ، فَدَخَلَ الْمُتَقَطِّعُ
وَالْمُعْضَلُ ، وَتَسْمِيَةُ قَوْلِ التَّابِعِيِّ مُنْقَطِعًا خِلَافَ الْأَصْطِلَاحِ الْمَشْهُورِ فِيهِ
وَهُوَ الْمَقْطُوعُ ، فَإِنْ كَانَ فَحِكِي الْأِتِّفَاقُ عَلَى قَبُولِهِ لِعَدَمِ الْأَعْتِدَادِ
بِقَوْلِ الْأَسْفَرَايِينِ ، وَمَا عَنِ الشَّافِعِيِّ مِنْ تَقْيِيدِهِ إِنْ عَلِمَ إِرْسَالَهُ ، أَوْ غَيْرُهُ
فَالْأَكْثَرُ مِنْهُمْ الْأَئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ إِطْلَاقُ الْقَبُولِ ، وَالظَّاهِرِيَّةُ وَأَكْثَرُ
الْحَدِيثِ مِنْ عَهْدِ الشَّافِعِيِّ إِطْلَاقُ الْمَنْعِ ، وَالشَّافِعِيُّ إِنْ عَصَدَ بِإِسْنَادٍ ، أَوْ

إِرْسَالٍ مَعَ اخْتِلَافِ الشُّيُوخِ ، أَوْ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ ، أَوْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ،
أَوْ عُرِفَ أَنَّهُ لَا يُرْسَلُ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ قَبْلَ ، وَإِلَّا لَا ، قِيلَ وَقِيدَهُ بِكُونِهِ
مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ وَلَوْ خَالَفَ الْحِفَاطَ فَبِأَلْتَقْصِ ، وَأَبْنُ أَبَانَ فِي الْقُرُونِ
الثَّلَاثَةِ ، وَفِيهَا بَعْدَهَا إِذَا كَانَ مِنْ أُمَّةِ الثَّقَلِ وَرَوَى الْحِفَاطُ مُرْسَلَهُ كَمَا
رَوَوْا مُسْنَدَهُ ، وَالْحَقُّ اشْتِرَاطُ كُونِهِ مِنْ أُمَّةِ الثَّقَلِ مُطْلَقًا . لَنَا جَزْمُ
الْعَدْلِ بِدِسْبَةِ اللَّتْنِ إِلَيْهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِقَوْلِهِ قَالَ يَسْتَكْزِمُ
أَعْتِقَادَ ثِقَةٍ الْمُسَقْطِ ، وَكَوْنُهُ مِنْ أُمَّةِ الشَّانِ قَوِيَّ الظُّهُورِ فِي الْمَطَابِقَةِ ،
وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ عَدَلًا إِمَامًا ، وَلِذَا حِينَ سُئِلَ النَّخَعِيُّ الْإِسْنَادَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ
قَالَ إِذَا قُلْتُ حَدَّثَنِي فَلَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فَهُوَ الَّذِي رَوَاهُ ، فَإِذَا قُلْتُ .
قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَغَيْرُهُ وَاحِدٍ ، وَقَالَ الْحَسَنُ مَتَى قُلْتُ لَكُمْ حَدَّثَنِي
فَلَانَ فَهُوَ حَدِيثُهُ ، وَمَتَى قُلْتُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمِنْ
سَبْعِينَ فَأَفَادُوا أَنَّ إِرْسَالَهُمْ عِنْدَ الْبَقِيَّةِ ، أَوْ قَرِيبُ مِنْهُ فَكَانَ أَقْوَى
مِنَ الْمُسْنَدِ ، وَهُوَ مُقْتَضَى الدَّلِيلِ . فَإِنْ قِيلَ تَحَقَّقَ مِنَ الْأُمَّةِ كَسْفِيَانِ ،
وَبَقِيَّةٌ تَدْلِيْسُ التَّسْوِيَةِ ، وَهُوَ مَشْمُولٌ بِدَلِيلِكُمْ . قُلْنَا نَلْتَزِمُهُ ، وَوَقَفُ
مَا أَوْهَمَهُ إِلَى الْبَيَانِ قَوْلُ النَّافِينَ ، أَوْ مَحَلُّهُ الْإِخْتِلَافُ ، بِخِلَافِ الْمُرْسَلِ .
وَأُسْتَدِلَّ : اشتهر إِرْسَالُ الْأُمَّةِ كَالشَّعْبِيِّ وَالْحَسَنِ وَالنَّخَعِيِّ ، وَأَبْنِ الْمُسَيَّبِ
وغيرِهِمْ ، وَقَبُولُهُ بِلَا نَكِيرٍ فَكَانَ إِجْمَاعًا ، لَا يَقَالُ لَوْ كَانَ لَمْ يَحْزُرْ
خِلَافَهُ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي الْقَطْعِيِّ لَكِنْ يُنْقَضُ بِقَوْلِ ابْنِ سِيرِينَ : لَا نَأْخُذُ

بِرَاسِيلِ الْحَسَنِ وَأَبِي الْعَالِيَةِ ، فَإِنَّهُمَا لَا يُبَالِيَانِ عَمَّنْ أَخَذَا الْحَدِيثَ وَهُوَ وَإِنْ لَمْ يَسْتَلْزِمَا ، إِذِ اللَّازِمُ أَنَّ الْإِمَامَ الْعَدْلَ لَا يُرْسَلُ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ وَلَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ لَا يَأْخُذَ إِلَّا عَنْهُ نَافٍ لِلْإِجْمَاعِ فَهُوَ خَطَأً . الْأَكْثَرُ بِهَذَا ، وَبِتَقْدِيرِ تَمَامِهِ لَا يَفِيدُهُمْ تَعْمِيماً ، وَبِأَنَّ رِوَايَةَ الثَّقَةِ تَوْثِيقٌ لِمَنْ أَسْقَطَهُ ، وَدُفِعَ بِأَزْ ظُهُورِ مُطَابَقَةِ ظَنِّ الْجَاهِلِ ثِقَةَ السَّاقِطِ مُنْتَفِياً ، وَلَعَلَّ التَّفْصِيلَ مُرَادُ الْأَكْثَرِ مِنَ الْإِطْلَاقِ بِشَهَادَةِ اقْتِصَارِ دَلِيلِهِمْ عَلَى الْأُئِمَّةِ وَإِلَّا فَبَعِيدٌ قَوْلُهُمْ بِتَوْثِيقِ مَنْ لَا يُعَوَّلُ عَلَى عِلْمِهِ ، وَمِثْلُهُ مِنْ أَوَائِلِ الْأُئِمَّةِ كَثِيرٌ . النَّافُونَ يَسْتَلْزِمُ جَهَالَةَ الرَّاوِي فَيَلْزِمُ الْقَبُولُ مَعَ الشَّكِّ . قُلْنَا ذَلِكَ فِي غَيْرِ أُمَّةِ الشَّانِ قَالُوا فَلَا فَائِدَةَ لِلْإِسْنَادِ . قُلْنَا بَلْ يَلْزِمُ الْإِسْنَادُ فِي غَيْرِ الْأُئِمَّةِ لِيَقْبَلَ ، وَفِي الْأُئِمَّةِ إِفَادَةُ مَرَاتِبَتِهِ لِلتَّرْجِيحِ ، وَرَفْعُ الْخِلَافِ ، وَخَصُّ الْمُجْتَهِدِ بِنَفْسِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْهُوراً لِيُنَالَ ثَوَابُهُ وَيَقْوَى ظَنُّهُ . قَالُوا لَوْ تَمَّ قُبُلٌ فِي عَصْرِنَا قُلْنَا نَلْتَزِمُهُ إِذَا كَانَ مِنَ الْعُدُولِ وَأُئِمَّةِ الشَّانِ . الشَّافِعِيُّ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْعَاضِدُ لَمْ يَحْصُلِ الظَّنُّ ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ بَلْ دُونُهُ بِمَا ذَكَرْنَا ، وَقَدْ شُوْجِحَ قَبِيلُ ضَمِّ غَيْرِ الْمُسْنَدِ ضَمُّ غَيْرِ مَقْبُولٍ إِلَى مِثْلِهِ فَلَا يَفِيدُ ، وَفِي الْمُسْنَدِ الْعَمَلُ بِهِ حِينَئِذٍ ، وَدُفِعَ الْأَوَّلُ بِأَنَّ الظَّنَّ قَدْ يَحْصُلُ عِنْدَهُ كَمَا يَقْوَى بِهِ لَوْ كَانَ حَاصِلاً قَبْلَهُ ، وَقَدَّمْنَا نَحْوَهُ فِي تَعَدُّدِ طُرُقِ الضَّعِيفِ قَبِيلَ وَالثَّانِي وَارِدٌ ، وَالْجَوَابُ بِأَنَّ الْمُسْنَدَ يُبَيِّنُ حِجَّةَ إِسْنَادِ الْأَوَّلِ فَيُحْكَمُ لَهُ مَعَ إِرسَالِهِ بِالصَّحَّةِ ، وَدُفِعَ

بأنه إنما يلزم لو كان واحداً ليكون المدكور إظهاراً للساقط ولم يقصره عليه وأجيب أيضاً بأنه يعمل بالمرسل ، وإن لم تثبت عدالة رواة المسند أو بلا الثقات إلى تعديلهم بخلاف ما لو كان العمل به ابتداءً وأعلم أن عبارة الشافعي لم تنص على اشتراط عدالتهم وهي قوله : فإن شركه الحفاظ المأمونون فأسندوه كانت دلالة ، وهذه الصفة لا توجب عبارته ثبوتها في سندهم ، وكأن الإيراد بناء على اشتراط الصحة والجواب حينئذ صيرورتها دليلين قد يفيد في المعارضة وأعلم أن من المحققين من أدرج عن رجل في حكمه من القبول عند قابل المرسل ، وليس ، فإن تصرّجه به بجهولاً ليس أكثره يستلزم توثيقه ، نعم يلزم كون عن الثقة تعديلاً بخلافه عند من يرده إلا إن عرفت عادته فيه الثقة كمالك الثقة عن بكير ابن عبد الله بن الأشجّ ظهر أن المراد مخرمة بن بكير والثقة عن عمرو بن شعيب . قيل عبد الله بن وهب ، وقيل الزهري ، وأستقري مثله للشافعي ، ولا يخفى أن رده يليق بشرط البيان في التعديل لا الجمهور

مسئلة

إذا أ كذب الأصل الفرع بأن حكم بالنفي سقط ذلك الحديث للعلم بكذب أحدهما ولا معين ، وهذا سقط اختيار السمعاني ، وقد

هَلِ الْإِجْمَاعُ لِعَدَمِ اعْتِبَارِهِ ، وَهَمَّا عَلَى عِدَالَتِهِمَا إِذْ لَا يَبْطُلُ الثَّابِتُ
 بِالشَّكِّ ، وَإِنْ شَكَّ فَلَمْ يَحْكَمْ بِالنَّفْيِ فَالْأَكْثَرُ حُجَّةٌ ، وَنُسِبَ لِمُحَمَّدٍ
 خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ تَحْرِيجًا مِنْ اخْتِلَافِهِمَا فِي قَاضٍ يَقُومُ الْبَيِّنَةُ
 بِحُكْمِهِ ، وَلَا يَذْكُرُ ، رَدَّهَا أَبُو يُوسُفَ ، وَقِيلَ لَهَا مُحَمَّدٌ ، وَنُسِبَتْ بَعْضُهُمْ
 الْقَبُولَ لِأَبِي يُوسُفَ غَلَطٌ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهَا قَوْلَ لِأَبِي حَنِيفَةَ فَضَمُّهُ
 مَعَ أَبِي يُوسُفَ يَحْتَاجُ إِلَى ثَبَتِهِ ، وَعَلَى النِّعَةِ الْكَرَّخِي ، وَالْقَاضِي
 أَبُو زَيْدٍ ، وَخَفَرُ الْإِسْلَامِ ، وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْقَابِلِ الْفَرَعُ عَدْلٌ جَازِمٌ
 غَيْرُ مُكَذَّبٍ فَيَقْبَلُ كَمَوْتِ الْأَصْلِ وَجُنُونِهِ ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ حُجَّتَيْهِ
 بِالِاتِّصَالِ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَبِنَفْيِ مَعْرِفَةِ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ لَهُ يَنْتَفِي
 وَهُوَ مُنْتَفٍ فِي الْمَوْتِ ، وَالِاسْتِدْلَالُ بِأَنَّهُ سَهِيلًا بَعْدَ أَنْ قِيلَ لَهُ حَدَّثَ
 عَنْكَ رَبِيعَةُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ
 صَارَ يَقُولُ حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ عَنِّي دُفِعَ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَلْزِمٍ لِمَطْلُوبٍ
 وَهُوَ وَجُوبُ الْعَمَلِ ، وَلَوْ سَلَّمَ فَرَأَى سَهِيلًا كَغَيْرِهِ ، وَلَوْ سَلَّمَ فَعَلَى
 الْجَازِمِ فَقَطْ قَالُوا قَالَ عُمَارُ لِعُمَرَ أَتَذْكُرُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَنَا
 وَأَنْتَ فِي سَرِيَّةٍ فَأَجْنَبْنَا فَلَمْ نَجِدِ الْمَاءَ . فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تَصَلِّ ، وَأَمَّا أَنَا
 فَتَمَعَّكْتُ وَصَلَّيْتُ ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا يَكْفِيكَ
 ضَرْبَتَانِ فَلَمْ يَقْبَلْهُ مُحَمَّرٌ إِذْ كَانَ نَاسِيًا لَهُ ، وَرُدَّ بِأَنَّهُ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ
 النَّزَاعِ ، فَإِنَّ عُمَارًا لَمْ يَرَوْهُ عَنْ مُحَمَّرٍ ، وَرُدَّ بِأَنَّهُ عَدَمَ تَذَكُّرٍ غَيْرِ

الْمَرْوِيُّ عَنْهُ الْحَادِثَةُ الْمُشْتَرَكَةُ إِذَا مُنِعَ قَبُولُ الْمُنْبِيِّ عَلَيْهَا فَنِسْيَانُ
الْمَرْوِيِّ عَنْهُ أَصْلُ رَوَايَتِهِ لَهُ أَوَّلَى ، فَالْوَجْهَ رَدُّهُ لَكِنْ لَا يَلْزَمُ الرَّاويَ
لِدَلِيلِ الْقَبُولِ ، وَأَمَّا لَمْ يُصَدِّقْهُ فَلَا يُعْمَلُ بِهِ كَشَاهِدِ الْفَرْعِ عِنْدَ
نِسْيَانِ الْأَصْلِ فَيُدْفَعُ بِأَنَّهَا أَضْيَقُ ، وَمُتَوَقِّفَةٌ عَلَى تَحْمِيلِ الْأَصْلِ بِإِنْكَارِهِ
بِخِلَافِ الرُّوَايَةِ

مسئلة

إِذَا انْفَرَدَ الثَّقَّةُ بِزِيَادَةٍ ، وَعُلِمَ اتِّحَادُ الْمَجْلِسِ ، وَمَنْ مَعَهُ لَا يَفْعَلُ
مِثْلَهُمْ عَنْ مِثْلِهَا عَادَةً لَمْ تُقْبَلْ لِأَنَّ غَلَطَهُ ، وَهُمْ كَذَلِكَ أَظْهَرُ
الظَّاهِرِينَ ، وَإِلَّا فَالْجُمْهُورُ وَهُوَ الْمُخْتَارُ تُقْبَلُ . لَنَا ثِقَةٌ جَازِمَةٌ فَوَجَبَ
قَبُولُهُ . قَالُوا : ظَاهِرُ الْوَهْمِ لِنَفْيِ الْمُشَارِكِينَ الْمُتَوَجِّهِينَ لِمَا تَوَجَّهَ لَهُ
قُلْنَا إِنْ كَانُوا مِنْ تَقَدَّمَ فَسَلَّمَ ، وَإِلَّا فَأَظْهَرُ مِنْهُ عَدَمُهُ لِأَنَّ سَهْوَ
الْإِنْسَانِ فِي أَنَّهُ سَمِعَ وَلَمْ يَسْمَعْ بَعِيدٌ ، بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ إِذَا كَانُوا يَمْنَنُ تَبَعِدُ
الْعَادَةُ غَفَلَتَهُمْ عَنْهُ فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ حَقِيقَةَ الْوَجْهَيْنِ ظَاهِرَانِ تَعَارَضَا
فَرُجِّحَ ، فَإِنْ تَعَدَّدَ الْمَجْلِسُ أَوْ جُهِلَ قُبِلَتْ اتِّفَاقًا ، وَالْإِسْنَادُ مَعَ
الْإِرْسَالِ زِيَادَةٌ ، وَكَذَا الرَّفْعُ مَعَ الْوُقُوفِ ، وَالْوَصْلُ مَعَ الْقَطْعِ خِلَافًا
لِمُقَدِّمِ الْأَخْفِظِ أَوْ الْأَكْثَرِ فَإِنْ قِيلَ الْإِرْسَالُ وَالْقَطْعُ كَالْجُرْحِ فِي
الْحَدِيثِ . أَجِيبَ بِأَنَّ تَقْدِيمَهُ لَزِيَادَةِ الْعِلْمِ لَا لِدَلَالَتِهِ ، وَذَلِكَ فِي الْإِسْنَادِ
فَيُقَدِّمُ ، وَهَذَا الْإِطْلَاقُ يُوجِبُ قَبُولَهَا مِنْ رَاوٍ أَوْ أَكْثَرَ ، وَإِنْ عَارَضَتْ

الأصل ، وتَعَذَّرَ الْجَمْعُ ، وَهَذَا مَا قِيلَ غَيَّرَتِ الْحُكْمَ أَمْ لَا ، وَقِيلَ فِيهِ
 إِنْجَاعُ الْحَدِيثِ ، وَقِيلَ فِي الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ الْمَنْعُ ، وَهُوَ مُقْتَضَى
 حُكْمِ الْحَدِيثِ بِعَدَمِ قَبُولِ الشَّاذِّ الْمُخَالِفِ بَلْ أَوْلَى ، إِذْ مَثَلُوهُ بِرِوَايَةِ
 الثَّقَةِ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ
 وَضَعَ خَاتَمَهُ ، وَمَنْ سِوَاهُ عَنْهُ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ ، ثُمَّ أَقْلَاهُ مَعَ
 كَوْنِهِ لَمْ يُعَارِضْ ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَذَّرْ مَعَ جَهْلِ الْإِتِّحَادِ وَمَرَّاتٍ رِوَايَتِهَا
 لَيْسَتْ أَقْلًا مِنْ تَرْكِهَا قُبِلَتْ ، وَإِلَّا لَمْ تُقْبَلْ إِلَّا أَنْ يَقُولَ سَهَوْتُ فِي
 مَرَّاتٍ الْحَذَفِ ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّهُ مَذْهَبٌ فِي قَبُولِهَا مُطْلَقًا مِنْ الْوَاحِدِ
 لَا يَقِيدُ مُحَالَفَتِهَا ، ثُمَّ مُوجِبُ الدَّلِيلِ السَّابِقِ وَالْإِطْلَاقِ قَبُولُ الْمَعَارِضَةِ
 أَيْ يُسَلِّكُ التَّرْجِيحُ ، وَمِنْهُ الْمَوْجِبَةُ نَقْصًا مِثْلُ وَتُرْبَتُهَا طَهُورًا
 وَالشَّاذُّ الْمَنْعُ الْأَوَّلُ مَا لَا يَفْعَلُ مِثْلُهُمْ عَنْهُ ، وَعَلَيْهِ جَعَلَ الْحَنْفِيَّةُ إِيَّاهُ
 مِنْ اثْنَيْنِ خَبَرَيْنِ كَنَهْنِهِ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ الْقَبْضِ ، وَقَوْلُهُ
 لِعَتَّابِ بْنِ أَسِيدٍ: أَنَّهُمْ عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يَقْبِضُوا، أَجْرُوا الْمَعَارِضَةَ، وَرَجَحُوا
 زِيَادَةَ الْعُمُومِ إِذْ لَا يَحْمِلُونَ الْمُطْلَقَ عَلَى الْقَيْدِ . وَالْوَجْهُ فِيهِ ، وَفِي تُرْبَتِهَا
 تَعَيُّنُ الْعَامِّ ، وَيَلْزَمُ السَّافِيَّةُ مِثْلُهُ لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ: إِفْرَادِ فَرْدٍ مِنَ الْعَامِّ ،
 وَمِنْ الْوَاحِدِ وَاحِدًا وَلَزِمَ اعْتِبَارُهَا كَأَنَّ مَسْعُودٍ إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ
 وَالسَّلْعَةُ قَائِمَةٌ ، وَفِي أُخْرَى لَمْ تُذْكَرْ فَقِيدُوا بِهَا حَمَلًا عَلَى حَذْفِهَا فِي
 الْأُخْرَى نِسْبَانَا بِلَا ذَلِكَ التَّفْصِيلِ ، وَهُوَ الْوَجْهُ فَلَيْسَ مِنْ حَمْلِ الْمُطْلَقِ .

مسئلة

خَبَرُ الْوَاحِدِ فِيما تَعَمُّ بِهِ الْبَلَوَى أَى يَحْتَاجُ الْكُلُّ إِلَيْهِ حَاجَةً
مُتَأَكِّدَةً مَعَ كَثَرَةِ تَكَرُّرِهِ لَا يَثْبُتُ بِهِ وَجُوبٌ دُونَ أَشْهَارٍ أَوْ
تَلَقَّى الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ عِنْدَ عَامَّةِ الْحَنَفِيَّةِ مِنْهُمْ الْكَرْخَى كَخَبَرِ مَسٍّ
اللَّكْرِ ، وَلَيْسَ غَسْلُ الْيَدَيْنِ وَرَفْعُهُمَا مِنْهُ إِذْ لَا وَجُوبَ كَالْتَّسْمِيَةِ
فِي قِرَاءَةِ الصَّلَاةِ ، وَالْأَكْثَرُ يُقْبَلُ دُونَهُمَا لَنَا لِأَنَّ الْعَادَةَ قَاضِيَةٌ
بِتَنْقِيبِ الْمُتَدَيِّنِينَ عَنْ أَحْكَامِ مَا أَشْتَدَّتْ حَاجَتُهُمْ إِلَيْهِ لِكَثَرَةِ
تَكَرُّرِهِ وَإِلْقَائِهِ إِلَى الْكَثِيرِ دُونَ تَخْصِيصِ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ ،
وَيَلْزَمُهُ شُهْرَةُ الرِّوَايَةِ وَالْقَبُولِ وَعَدَمُ الْخِلَافِ إِذَا رَوَى ، فَعَدَمُ أَحَدِيهَا
دَلِيلُ الْخَطَا أَوْ النِّسْخِ فَلَا يَقْبَلُ ، وَاسْتَدِلَّ : الْعَادَةُ قَاضِيَةٌ بِنَقْلِهِ مُتَوَاتِرًا ،
وَرُدُّ بِالنَّعْيِ إِذِ الْإِلَازِمُ عَلَيْهِ لَا رِوَايَتُهُ إِلَّا عِنْدَ الْأُسْتَفْسَارِ ، أَوْ يُكْتَفَى
بِرِوَايَةِ الْبَعْضِ مَعَ تَقَرُّرِ الْآخَرِينَ قَالُوا قَبِلْتَهُ الْأُمَّةُ فِي تَفَاصِيلِ
الصَّلَاةِ ، وَقَبِلْتُمُوهُ فِي مُقَدِّمَاتِهَا : كَالْفَصْدِ ، وَالتَّهْقِيقَةِ ، وَقُبِلَ فِيهِ الْقِيَاسُ
وَهُوَ دُونُهُ . قُلْنَا التَّفَاصِيلُ إِنْ كَانَتْ رَفَعَ الْيَدَيْنِ وَالتَّسْمِيَةَ وَالْجَهَرَ بِهَا
وَنَحْوَهُ مِنَ الشَّئْنِ فَلَيْسَ يَحِلُّ النَّزَاعُ ، أَوِ الْأَرْكَانُ الْإِجْمَاعِيَّةُ فَيَقَاطَعُ
أَوِ الْخِلَافِيَّةُ كَخَبَرِ الْفَاتِحَةِ . فَإِمَّا أَشْهَرَ أَوْ تَلَقَّى قُلْنَا بِمُقْتَضَاهُ مِنَ
الْوُجُوبِ ، أَوْ لَيْسَ مِنْهُ إِذْ هُوَ فِعْلٌ ، أَوْ حَالٌ يَكْثُرُ تَكَرُّرُهُ لِلْكُلِّ
سَبَبًا لِلْوُجُوبِ ، فَيَعْلَمُ لِقَضَاءِ الْعَادَةِ بِالِاسْتِعْلَامِ ، أَوْ يَلْزُومُ كَثَرَتُهُ

لِلشَّرْعِ قَطْعًا كَمَا طُلِقَ الْقِرَاءَةُ، وَحِينَئِذٍ ظَهَرَ أَنَّ لَيْسَ مِنْهُ نَحْوُ الْفَضْدِ ،
وَالْفَهْمَةُ فَلَا يَتَجَهُّ إِجَابُهُمُ السُّورَةَ مَعَ الْخِلَافِ ، وَزُومَ الْقِيَاسِ
مُتَوَقِّفٌ عَلَى زُومِ الْقَطْعِ بِحُكْمِ مَا تَعَمُّ بِهِ ، وَلَا قَوْلُ بِهِ بَلْ بِالظَّنِّ ،
وَعَدَمَ قَبُولِ مَا لَمْ يَشْتَهَرْ ، أَوْ يَقْبَلُوهُ لِانْتِفَائِهِ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ ، وَبِمُكِنِّ
مَنْعِ ثُبُوتِهِ بِالْقِيَاسِ لِاقْتِضَاءِ الدَّلِيلِ سَبْقَ مَعْرِفَتِهِ عَلَى تَصْوِيرِ
الْمُجْتَهِدِ إِيَّاهُ

مسئلة

إِذَا انْفَرَدَ بِمَا شَارَكَهُ بِالْإِحْسَاسِ بِهِ خَلْقُهُ مِمَّا تَتَوَفَّرُ السُّوَاعِي
عَلَى قَهْلِهِ يُقَطَّعُ بِكَذِبِهِ خِلَافًا لِلشَّيْعَةِ لَنَا الْعَادَةُ قَاضِيَةٌ بِهِ . قَالُوا :
الْحَوَامِلُ عَلَى التَّرَكِّ كَثِيرَةٌ وَلَا طَرِيقَ إِلَى عِلْمِ عَدَمِهَا ، وَمَعَ اخْتِمَالِهَا
لَيْسَ الشُّكُوتُ قَاطِعًا فِي كَذِبِهِ ، وَلِذَا لَمْ يَنْقُلِ النَّصَارَى كَلَامَ عَيْسَى
عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَهْدِ ، وَثَقُلَ اسْتِيقَاقُ الْقَمَرِ ، وَتَسْبِيحُ الْحَصَى وَالطَّعَامِ ،
وَحَنِينُ الْجَذَعِ ، وَسَعَى الشَّجَرَةِ ، وَتَسْلِيمُ الْحَجَرِ ، وَالْفَزَالَةُ آحَادًا
أُجِيبَ بِإِحَالَةِ الْعَادَةِ ، وَشُمُولِ حَامِلٍ لِلْكُلِّ ، وَالظَّاهِرُ عَدَمُ حُضُورِ
عَيْسَى إِلَّا الْآحَادَ ، وَإِلَّا وَجَبَ الْقَطْعُ بِتَوَاتُرِهِ ، وَإِنْ انْقَطَعَ لِلْحَامِلِ
الْمُبَدِّلِينَ عَلَى إِخْفَاءِ مَا تَكَلَّمَ بِهِ وَهُوَ إِنْ جَازَ فِخْلَافُ الظَّاهِرِ ، وَمَا
ذَكَرَ حَضَرَهُ الْآحَادَ ، وَلَا زِمَهُ الشُّهْرَةُ ، وَقَدْ تَحَقَّقَتْ ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ
فُرِضَ عَدَدُ التَّوَاتُرِ ، وَتَخَلَّفَ فَلَا كُتِفَاءَ الْبَعْضِ بِأَعْظَمِهَا الْقُرْآنُ

مسئلة

إِذَا تَعَارَضَ خَبَرُ الْوَاحِدِ وَالْقِيَاسِ بِحَيْثُ لَا تَجْمَعُ قُدِّمَ الْخَبَرُ مُطْلَقًا
عِنْدَ الْأَكْثَرِ، وَقِيلَ الْقِيَاسُ. وَأَبُو الْحُسَيْنِ إِنْ كَانَ ثُبُوتُ الْعِلَّةِ بِقَاطِعٍ
فَإِنْ لَمْ يَقْطَعْ سِوَى الْأَصْلِ وَجَبَ الْأَجْتِهَادُ فِي التَّرْجِيحِ وَإِلَّا
فَالْخَبَرُ، وَالْمُخْتَارُ إِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ بِنَصِّ رَاجِحٍ عَلَى الْخَبَرِ ثُبُوتًا، أَوْ
دَلَالَةً، وَقُطِعَ بِهَا فِي الْفَرْعِ قُدِّمَ الْقِيَاسُ، وَإِنْ ظَنَنْتُ فَالْوَقْفُ وَإِلَّا
تَسَكَّنَ بِرَاجِحٍ فَالْخَبَرُ. لِلْأَكْثَرِ تَرْكُ عُمَرُ الْقِيَاسِ فِي الْجَنِينِ وَهُوَ
عَدَمُ الْوُجُوبِ بِخَبَرِ حَمَلِ بْنِ مَالِكٍ وَقَالَ: لَوْلَا هَذَا لَقَضَيْنَا فِيهِ بِرَأَيْنَا
فَأَفَادَ أَنَّ تَرْكَهُ لِلْخَبَرِ، وَفِي دِيَةِ الْأَصَابِعِ وَهُوَ تَفَاوُثُهَا لَتَفَاوُثِ
مَنَافِعِهَا، وَخُصُوصُهُ أَمْرًا آخَرُ، وَكَانَ رَأْيُهُ فِي الْخِنْصَرِ سَيِّئًا، وَالَّتِي تَلِيهَا
تَسْمًا، وَكُلُّ مَنْ الْآخَرِينَ عَشْرًا الْخَبَرِ عَمْرُو بْنُ حَزْمٍ: فِي كُلِّ أَصْنَعٍ
عَشْرٌ، وَفِي مِيرَاثِ الزَّوْجَةِ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا وَهُوَ عَدَمُهُ إِذْ لَمْ يَمْلِكْهَا
حَيًّا بَلْ جَبْرًا لِمُصِيبَةِ الْقَرَابَةِ، وَيُمْكِنُ حَذْفُ الْأَخِيرِ فَلَا يَكُونُ مِنَ
النِّزَاعِ وَلَمْ يُنْكِرْهُ أَحَدٌ فَكَانَ إِجْمَاعًا، وَعُورِضَ بِمُخَالَفَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ
خَبَرَ أَبِي هُرَيْرَةَ: تَوَضَّأُوا مِمَّا مَسَّتُهُ النَّارُ، وَبِمُخَالَفَتِهِ هُوَ وَعَائِشَةُ
خَبَرُهُ فِي الْمُسْتَقِظِ، وَقَالَا كَيْفَ نَضَعُ بِالْمَهْرَاسِ وَلَمْ يُنْكَرْ فَكَانَ
إِجْمَاعًا. قُلْنَا ذَلِكَ لِلِاسْتِبْعَادِ لِمُخْصُوصِهِ لِظُهُورِ خِلَافِهِ، وَلَيْسَ مِنْ مَحَلِّ
النِّزَاعِ لَا لِتَرْكِهِ بِالْقِيَاسِ. وَلَهُمْ تَقَرُّرُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُعَاذًا

حِينَ آخَرَ الْقِيَّاسَ ، وَأَيْضًا لَوْ قُدِّمَ الْقِيَّاسُ لَقُدِّمَ الْأَضْعَفُ ، وَبُطْلَانُهُ
 إِجْمَاعٌ أَمَّا الْمُلَازِمَةُ فَتَتَعَدَّدُ آخِثَاتِ الْخَطَا بِتَعَدُّدِ الْأَجْتِهَادِ ، وَنَحَالَهُ
 فِيهِ أَكْثَرُ ، فَالظَّنُّ أَضْعَفُ . حُكْمُ الْأَصْلِ ، وَكَوْنُهُ مُعَلَّلًا ، وَتَعْيِينُ
 الْوَصْفِ لِلْعِلِّيَّةِ ، وَوُجُودُهُ فِي الْقَرَعِ ، وَنَفْيُ الْمُعَارِضِ فِيهِمَا ، وَفِي الْخَبَرِ
 فِي الْعَدَالَةِ وَالِدَلَالَةِ ، وَأَمَّا آخِثَاتُ كُفْرِ الرَّأْيِ ، وَكَذِبِهِ ، وَخَطِئِهِ ،
 وَآخِثَاتُ اللَّتَنِ الْمَجَازَ فَمِنْ الْبُعْدِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَجْتِهَادٍ فِي نَفْيِهِ ، وَلَوْ فَلَا عَلَى
 الْخُصُوصِ بَلْ يَنْتَظِمُهُ الْعَدَالَةُ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ آخِثَاتِ الْخَطَا فِي حُكْمِ
 الْأَصْلِ لِيَجْتَهِدَ فِيهِ مُنْتَفٍ لِأَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، وَلَوْ بَيْنَهُمَا فِي الْمُخْتَارِ
 عِنْدَهُمْ ، وَكَذَا نَفْيُ كَوْنِهِ فَرَعًا ، فَهِيَ أَرْبَعَةٌ لِسُقُوطِهِ فِي مُعَارِضِ
 الْأَصْلِ ضِمْنَهُ ، وَلَوْ سَلِمَ فَاِثْبَاتُهُ لَيْسَ مِنْ ضُرُورِيَّاتِ الْقِيَّاسِ ، وَأَنَّ
 الْأَجْتِهَادَ فِي الْعَدَالَةِ لَا يَسْتَلْزِمُ ظَنَّ الضَّبْطِ فَهُوَ مُحَلٌّ ثَالِثٌ فِي الْخَبَرِ ،
 وَفِي الدَّلَالَةِ إِنْ أَقْصَى إِلَى ظَنِّ كَوْنِهِ حَقِيقَةً ، أَوْ مَجَازًا لَا يُوجِبُ ظَنَّ
 عَدَمِ النَّاسِخِ فَرَايِعُ ، وَلَا الْمُعَارِضِ خَفَاسُ ، وَيَنْدَرِجُ بَحْثُهُ عَنِ
 الْمُخَصَّصِ ، وَفِي الْأَقْسَى الْمَنْصُوصَةِ الْعِلَّةُ بِغَيْرِ رَاجِحٍ إِنْ زَادَ مُحَلَّانِ
 سَقَطَ مُحَلَّانِ فَقَصُرَ ، وَفِيهَا تَقَدُّمُ كِفَايَةِ ، وَاسْتِدْلَالُ بِنُبُوتِ أَصْلِ الْقِيَّاسِ
 بِالْخَبَرِ فَلَا يَقْدُمُ عَلَى أَصْلِهِ ، وَقَدْ يُنْتَمَعُ الْأَمْرَانِ ، وَبِأَنَّهُ قَطْعِيٌّ ، وَلَوْلَا
 الطَّرِيقُ بِخِلَافِ الْقِيَّاسِ ، وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُتَعَبَّرَ الْحَاصِلُ الْآنَ وَهُوَ مَظْنُونٌ .
 هَذَا ، وَأَمَّا تَقْدِيمُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْقِيَّاسِ فَلَرُجُوعِهِ إِلَى الْعَمَلِ بِرَاجِحٍ

مِنَ الْخَبَرَيْنِ تَعَارُضًا ، إِذِ النَّصُّ عَلَى الْعِلَّةِ نَصٌّ عَلَى الْحُكْمِ فِي مَحَلِّهَا ، وَقَدْ قُطِعَ بِهَا فِيهِ ، وَالتَّوَقُّفُ لِمَعَارُضِ التَّرْجِيحَيْنِ خَبَرِ الْعِلَّةِ بِالْفَرَضِ وَالْآخَرِ بِعِلَّةِ الْمُقَدَّمَاتِ ، وَعَلِمْتُ مَا فِيهِ ، هَذَا إِذَا تَسَاوَا ، فَإِنْ كَانَ عَالِمًا وَخَاصًّا فَتَعَلَّى الْخِلَافُ فِي تَخْصِيصِ الْعَامِّ بِهِ كَيْفَ اتَّفَقَ ، وَعَدَمِهِ

مسئلة

الِاتِّفَاقُ فِي أَعْمَالِهِ الْجَبِلِيَّةِ الْإِبَاحَةِ لَنَا وَلَهُ ، وَفِيهَا ثَبَتَ خُصُوصُهُ اخْتِصَاصُهُ ، وَفِيهَا ظَهَرَ بَيَانًا بِقَوْلِهِ كَهَاتُوا وَخَذُوا فِي أَثْنَاءِ حُجَّتِهِ ، أَوْ بِقَرِينَةِ حَالِ كُثُورِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ بَعْدَ تَقَدُّمِ إِجْمَالِ صَالِحًا لِمَيَانِهِ كَالْقُطْعِ مِنَ الْكُوعِ ، وَالتَّيَمُّمِ إِلَى الْمُرْفَقَيْنِ أَنَّهُ بَيَانٌ لَا يَتَنَبَّهَانِ ، بِخِلَافِهِمَا فِي الْغَسْلِ لِلذِّكْرِ الْغَايَةِ ، وَعَدَمِ إِجْمَالِ أَدَاتِهَا وَمَا لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ ذَلِكَ ، وَعُرِفَ صِفَتُهُ مِنْ وَجُوبٍ وَنَحْوِهِ فَالْجُمُهورُ مِنْهُمْ الْجَوَاصُّ أُمَّتُهُ مِثْلُهُ ، وَقِيلَ فِي الْعِبَادَاتِ ، وَالْكَرَّخَى يَخْصُهُ إِلَى دَلِيلِ الْعُومِ ، وَقِيلَ كَمَا لَوْ جُهَلَ ، وَلَيْسَ مُحَرَّرًا إِلَّا أَنْ يُعْرَفَ قَوْلُهُ فِي الْمَجْهُولِ ، وَلَمْ يُدْرَ ، أَوْ يُرِيدُ مَنْ قَالَ فِي الْمَجْهُولِ فَلَهُ فِي الْمَعْلُومِ مِثْلُهُ فَبَاطِلٌ فَمَنْ سِعِلُمْ قَائِلًا بِالْإِبَاحَةِ فِي الْمَجْهُولِ قَوْلُهُمْ فِي الْمَعْلُومِ شُمُولُ صِفَتِهِ . لَنَا أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَرْجِعُونَ إِلَى فِعْلِهِ اخْتِجَاجًا وَاقْتِدَاءً كَتَقْبِيلِ الْحَجَرِ ، فَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُكَ مَا قَبَلْتُكَ وَلَمْ يُنْكَرْ . وَتَقْبِيلُ الزَّوْجَةِ صَائِمًا وَكَثِيرًا . وَأَيْضًا : لَقَدْ كَانَ لَكُمْ

فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ. وَالتَّاسِي فِعْلٌ مِثْلُهُ عَلَى وَجْهِهِ لِأَخِيهِ، وَمِثْلُهُ :
يُحِبُّكُمْ اللَّهُ. وَأَمَّا زَوْجُنَا كَمَا لِكَيْلًا يَكُونُ فَبِدَلَالَةِ الْمَفْهُومِ
الْخَالِفِ عَلَى اتِّحَادِ حُكْمِهِ بِهِمْ. وَمَا جُهِّلَ وَضَعُهُ فَأَبُو الْيُسْرِ إِنْ مُعَامَلَةً
فَالِإِبَاحَةُ إِجْمَاعٌ، وَالْخِلَافُ فِي الْقُرْبِ، فَمَالِكٌ شَمُولُ الْوُجُوبِ كَذَا نَقَلَهُ
بَعْضُهُمْ مُتَعَرِّضًا لِلْفِعْلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كَقَوْلِ
الْكِرْخِيِّ مُبَاحٌ فِي حَقِّهِ لِلتَّيَقُنِ ، وَلَيْسَ لَنَا اتِّبَاعُهُ ، وَقَوْلِ الْجَصَّاصِ ،
وَفَخْرِ الْإِسْلَامِ ، وَشَمْسِ الْأُمَّةِ ، وَالْقَاضِي أَبِي زَيْدٍ الْإِبَاحَةُ فِي حَقِّهِ
وَلَنَا اتِّبَاعُهُ ، وَالْقَوْلَانِ يُعْكَرَانِ نَقْلَ أَبِي الْيُسْرِ ، وَخَصَّ الْمُحَقِّقُونَ
الْخِلَافَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأُمَّةِ فَالْوُجُوبُ وَالنَّدْبُ ، وَمَا ذَكَرْنَا ، وَالْوَقْفُ ،
وَمُخْتَارُ الْأَمْدِيِّ إِنْ ظَهَرَ قَصْدُ الْقُرْبَةِ فَالنَّدْبُ ، وَإِلَّا فَالِإِبَاحَةُ ، وَيَجِبُ
قَبْدًا لِقَوْلِ الْإِبَاحَةِ لِلْأُمَّةِ الْوُجُوبُ : وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
أُجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ مَا أَمَرَكُمْ بِقَرِينَةٍ مُقَابِلِهِ : وَمَا نَهَاكُمْ . قَالُوا : فَاتَّبِعُوهُ .
فَلَمَّا هُوَ فِي الْفِعْلِ فَرَّغَ الْعِلْمُ بِصِفَتِهِ لِأَنَّهُ فِعْلُهُ عَلَى وَجْهِ فِعْلِهِ ، وَالْكَلَامُ
فِي تَجْهُّولِهَا ، وَقَدْ مُنِعَ اعْتِبَارُ الْعِلْمِ بِصِفَةِ الْفِعْلِ فِي الْإِتِّبَاعِ فِيهِ ، وَفِي
عِبَارَةِ الْإِبَاحَةِ ، وَلَنَا اتِّبَاعُهُ ، بَلِ الْجَوَابُ الْقَطْعُ بِأَنَّهُ مُخْصُوصٌ إِذَا
لَا يَجِبُ قِيَامٌ ، وَقُعُودٌ ، وَتَكْوِيرُ عِمَامَةٍ ، وَمَالًا يُخْضَى ، وَلَا مُخْصَصٌ
مَعَيَّنٌ ، فَأَخَصَّ الْخُصُوصُ مِنْ مَعْلُومِ صِفَةِ الْوُجُوبِ . قَالُوا : لَقَدْ كَانَ إِلَى
آخِرِهَا شَرْطِيَّةٌ مَضْمُونُهَا لُزُومُ التَّاسِي لِلْإِيمَانِ ، وَلَا زِمَافَا عَكْسُ

تَقِيضُهَا عَدَمُ الْإِيمَانِ لِعَدَمِ النَّاسِي ، وَعَدَمُهُ حَرَامٌ ، فَكَذَا عَدَمُ النَّاسِي
فَتَقِيضُهُ وَاجِبٌ ، وَالْجَوَابُ مِثْلُهُ لِأَنَّ النَّاسِي كَالِاتِّبَاعِ ، وَفِيهِ مِثْلُ مَا قَبْلَهُ
وَمِنْهُ الْجَوَابُ الْمُخْتَارُ . قَالُوا : خَلَعَ نَعْلَيْهِ فَخَلَعُوا فَأَقْرَهُهُمْ عَلَى اسْتِدْلَالِهِمْ
وَبَيْنَ سَبَبِ اخْتِصَاصِهِ بِهِ إِذْ ذَاكَ قُلْنَا : دَلِيلُهُمْ صَلَّوْا كَمَا رَأَيْتُمُونِي .
لَا فِعْلُهُ ، أَوْ فَهْمُهُمُ الْقُرْبَةَ ، أَوْ مَنَدُوبًا . قَالُوا : أَمَرَهُمْ بِالْمَسْخِ فَتَوَقَّفُوا
لِعَدَمِ فَسْخِهِ فَلَمْ يُنْكِرْهُ ، وَبَيْنَ مَا نَعَا يُخْصُهُ ، وَهُوَ سَوَقُ الْهَدْيِ : كَذَا
ذَكَرَهُ ، وَمَنْ نَظَرَ الشَّنَّ فَعَلِمَ أَنَّهُ غَضِبَ مِنْ تَوَقُّفِهِمْ لَمْ يُلْزِمَ لِعَدَمِ
الْفِعْلِ ، بَلْ لِيَكُونَ بَعْدَ الْأَمْرِ ، ثُمَّ بَيْنَ مَا نَعَا . وَأَحْسَنُ الْمَخَارِجِ لَهُمْ
ظَنُّهُ أَمْرَ إِبَاحَةِ رُحْصَةٍ تَرْفِيهَا . وَأَظْهَرُ مِنْهُ أَنْزَعُهُ بِالْحَلْقِ فِي الْحَدِيثِيَّةِ
فَلَمْ يَفْعَلُوا حَتَّى حَلَقَ فَازْدَحَمُوا ، وَلَا يَتِمُّ الْجَوَابُ بِأَنَّ الْفَهْمَ مِنْ : خَذُوا
عَنِّي لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَالَهُ بَعْدَ الصُّورَتَيْنِ ، بَلْ مَا ذَكَرْنَاهُ ، أَوْ بِحَلْقِهِ عَرَفَ
حَتْمَهُ قَالُوا : اخْتَلَفَتِ الصَّحَابَةُ فِي وُجُوبِ الْغُسْلِ بِالْإِبِلَاجِ ، ثُمَّ اتَّفَقُوا
عَلَيْهِ لِرِوَايَةِ عَائِشَةَ فِعْلُهُ . أُجِيبَ بِأَنَّ فِيهِ قَوْلًا إِذَا التَّقَى ، وَإِنَّمَا يُفِيدُ
إِذَا رَوَّثَهُ لَهُمْ ، أَوْ هُوَ بَيَانٌ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا . أَوْ تَنَاوَلَهُ : صَلَّوْا كَمَا
رَأَيْتُمُونِي ، إِذْ هُوَ شَرَطُهَا ، أَوْ لِفَهْمِ الْوُجُوبِ مِنْهَا إِذْ كَانَ خِلَافُهُمْ فِيهِ .
قَالُوا : أَخْوَطُ . أُجِيبَ بِأَنَّهُ فِيمَا لَا يَحْتَمِلُ التَّحْرِيمَ ، وَفِعْلُهُ يَحْتَمِلُهُ . وَرُدُّهُ
بِوُجُوبِ صَوْمِ الثَّلَاثِينَ إِذَا غَمَّ الْهَلَالُ . بَلِ الْجَوَابُ أَنَّهُ فِيمَا ثَبَتَ
وُجُوبُهُ كَصَلَاةٍ نُسِيَتْ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ ، أَوْ كَانَ الْأَصْلُ كَصَوْمِ الثَّلَاثِينَ

النَّدْبُ: الْوُجُوبُ يَسْتَلْزِمُ التَّبْلِيغَ ، وَهُوَ مُتَقَفٍ بِالْفَرْضِ : وَأُسْوَةٌ حَسَنَةٌ
تَنْفِي الْمُبَاحَ فَتَعَيَّنَ النَّدْبُ أَجِيبَ بَأَنَّ الْأَحْكَامَ مُطْلَقًا تَسْتَلْزِمُهُ ،
فَلَوْ أَنْتَفَى أَنْتَفَى النَّدْبُ أَيْضًا ، وَالْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ حُسْنُ الْإِثْسَاءِ ،
وَيَصْدُقُ مَعَ الْمُبَاحِ قَالُوا : هُوَ الْغَالِبُ مِنْ أَفْعَالِهِ أَجِيبَ بِالْمَنْعِ
الْإِبَاحَةِ : هُوَ الْمُتَيَقَّنُ فَيَنْتَفِي الزَّائِدُ لِنَدْفِ الدَّلِيلِ ، وَهُوَ وَجْهُ الْأَمْدِي
إِذَا لَمْ تَظْهَرْ الْقُرْبَةُ ، وَإِلَّا فَالنَّدْبُ ، وَيَجِبُ كَوْنُهُ كَذَا لِمَنْ ذَكَرْنَا
مِنَ الْحَنَفِيَّةِ بِمِثْلِهِ ، وَهُوَ أَنَّهُ الْمُتَيَقَّنُ مَعَهَا إِلَّا أَنْ لَا يُتْرَكَ مَرَّةً عَلَى
أَصُولِهِمْ فَالْوُجُوبُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ عِنْدَ عَدَمِ ظُهُورِ الْقُرْبَةِ الْمُتَيَقَّنُ
الْإِبَاحَةَ ، وَعِنْدَ ظُهُورِهَا وَجِدَ دَلِيلُ الزِّيَادَةِ ، وَالنَّدْبُ مُتَيَقَّنٌ فَيَنْتَفِي
الزَّائِدُ ، وَعَدَمُ التَّرَكِّ مَرَّةً دَلِيلٌ. حَامِلُ الْوُجُوبِ الْكَرْخِيُّ جَازِئٌ
الْخُصُوصِيَّةُ ، فَاحْتَمَلَ فَعْلُهُ التَّخْرِيمَ فَيَمْنَعُ. الْجَوَابُ أَنَّ وَضْعَ مَقَامِ
الشُّبُوهِ لِلْإِقْتِدَاءِ قَالَ تَعَالَى لِإِبْرَاهِيمَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا
فَنَبَتْ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ خُصُوصٌ ، وَهُوَ نَادِرٌ لَا يَمْنَعُ أَحْثَالُهُ. الْوَاقِفُ
صِفَتُهُ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ ، وَالْمُتَابَعَةُ بَعْلَهَا فَالْحُكْمُ بِأَنَّ الْمَجْهُولَ كَذَا بِعَيْنِهِ
فِي حَقِّهِ كَالْكَرْخِيِّ ، وَمَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الْحَنَفِيَّةِ ، وَنَاقِلِ الْوُجُوبِ عَلَى
الْوَجْهِ الْأَوَّلِ تَحْكُمُ بَاطِلٌ يَجِبُ التَّوَقُّفُ عَنْهُ ، وَنُصَّ عَلَى إِطْلَاقِهِمْ
الْفِعْلَ ، وَلَا يُنَافِي الْوَقْفَ لِأَنَّهُ جُزْءُ الْحُكْمِ فَلَمْ يُنْهَكُمْ فِي حَقِّهِ ، وَلَا
فِي حَقِّ الْأُمَّةِ بِحُكْمِ وَهُوَ مُقْتَضَى الدَّلِيلِ لِمَنْعِ شَرْطِ الْعِلْمِ فِي الْمُتَابَعَةِ

والتَّحَكُّمُ ، وَيَجِبُ حُلُّ الْإِبَاحَةِ عَلَيْهِ لَا الْمُصْطَلَحَ لِانْتِفَاءِ التَّيَقُّنِ فِيهِ ،
وَمِثْلُهُ النَّدْبُ فِي الْقُرْبَةِ عَلَى مُجَرَّدِ تَرْجِيحِ الْفِعْلِ لِنَفْيِ التَّحَكُّمِ ، وَحِينَئِذٍ
فَدَلِيلُهُمْ مِنْ غَيْرِهِمْ عَلَى لِسَانِهِمْ ، وَإِنَّمَا هُوَ آخِثَاتٌ مُتَسَاوِيَةٌ ، فَلَا
يُتَحَكَّمُ بِشَيْءٍ مِنْهَا ، وَمُجَرَّدُ إِطْلَاقِ الْفِعْلِ ثَابِتٌ بِمَا ذَكَرْنَا

مسئلة

إِذَا عَلِمَ النَّبِيُّ بِفِعْلٍ ، وَإِنْ لَمْ يَرَهُ فَسَكَتَ قَادِرًا عَلَى إِنْكَارِهِ فَإِنْ
مُعْتَقَدٌ كَافِرٌ فَلَا أَثَرَ لِسُكُوتِهِ ، وَإِلَّا فَإِنْ سَبَقَ تَحْرِيمُهُ بِعَامٍّ فَتَنْسَخُ ،
أَوْ تَخْصِيصٌ عَلَى الْخِلَافِ ، وَإِلَّا فَدَلِيلُ الْجَوَازِ ، وَإِلَّا كَانَ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ
عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ ، فَإِنْ اسْتَبْشَرَ بِهِ فَأَوْضَحَ إِلَّا أَنْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ
عِنْدَهُ لِأَمْرٍ آخَرَ لَا يَبْهَرُ قَدْ يُخْتَلَفُ فِي ذَلِكَ فِي الْمَوَارِدِ ، وَمِنْهُ إِظْهَارُ
الدِّشْرِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُذَلِّجِيِّ ، وَبَدَتْ لَهُ أَقْدَامُ زَيْدٍ وَأَسَامَةُ إِنْ هَذِهِ
الْأَقْدَامُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ فَأَعْتَبَرَهُ الشَّافِعِيُّ بِقَوْلِهِ فَأَثْبَتَ النَّسَبَ
بِالْقِيَاةِ ، وَنَفَاهُ الْحَنْفِيَّةُ ، وَصَرَّفُوا الْبَشَرَ إِلَى مَا يَثْبُتُ عِنْدَهُ مِنْ
تَرْكِهِمُ الطَّعْنَ فِي نَسَبِهِ ، وَالزَّامِيَهُمْ بِخَطِّهِمْ فِيهِ عَلَى اعْتِقَادِهِمْ
وَدُفِعَ بِأَنَّ تَرْكَهَ إِنْكَارَهُ الطَّرِيقَ ظَاهِرٌ فِي حَقِّقَتِهَا فَلَا يَجُوزُ إِلَّا مَعَهُ ،
وَإِلَّا لَدَّ كَرَهُ ، وَلَا يَنْبَغِي الْمَقْصُودُ مِنْ رُجُوعِهِمْ وَالْجَوَابُ أَنَّ أَحْصَارَ
ثُبُوتِ النَّسَبِ فِي الْفِرَاشِ كَانَ ظَاهِرًا عِنْدَ أَهْلِ الشَّرْعِ ، وَالطَّعْنُ لَيْسَ
مِنْهُمْ بَلْ مِنْ الْمُنَافِقِينَ ، وَهُمْ يَعْتَقِدُونَ بَطْلَانَ قَوْلِهِمْ لِقَوْلِهِ فَالشَّرُّورُ

لِذَلِكَ ، وَتَرَكَ انْكَارَ السَّبَبِ لِأَنَّهُ كَثُرَ كَيْهِ عَلَى تَرَدُّدِ كَافِرٍ إِلَى كَنِيسَةٍ ، فَلَا يَكُونُ تَقْرِيراً

مسئلة

الْمُخْتَارُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ بَعْثِهِ مُتَعَبِّدٌ ، قِيلَ بِشَرْعِ نُوحٍ وَقِيلَ إِبْرَاهِيمَ ، وَقِيلَ مُوسَى ، وَقِيلَ عِيسَى وَالْمُخْتَارُ بِمَا ثَبَتَ أَنَّهُ شَرَعُ إِذْ ذَاكَ ، إِلَّا أَنْ يُنْبِئَنَا مُتَضَادِّينِ فَبِالْأَخِيرَةِ ، فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ الْمَتَأَخَّرُ لِعَدَمِ مَعْلُومِيَّةِ طَرِيقِهِ فَبِمَا رَكَنَ إِلَيْهِ مِنْهُمَا لِأَنَّهُمَا كِفَاسَيْنِ لِعَدَمِ مَا بَعْدَهُمَا ، وَنَفَاهُ الْمَالِكِيَّةُ ، وَالْأَمِدِيُّ ، وَتَوَقَّفَ الْغَزَالِيُّ لَنَا لَمْ يَنْقُطِعِ التَّكْلِيفُ مِنْ بَعْثَةِ آدَمَ عُمُومًا : كَأَدَمَ ، وَنُوحٍ ، وَخُصُوصًا وَلَمْ يُتْرَكُوا سُدًى قَطُّ فَلَزِمَ كُلُّ مَنْ تَأَهَّلَ وَبَلَغَهُ ، وَهَذَا يُوجِبُهُ فِي غَيْرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَهُوَ كَذَلِكَ ، وَتَخْصِيصُهُ اتِّفَاقِي ، وَاسْتِدِلُّ بِتَضَافُرِ رَوَايَاتِ صَلَاتِهِ ، وَصَوْمِهِ وَحُجَّتِهِ لِلْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ أَنَّهُ لِقَصْدِ الطَّاعَةِ ، وَهِيَ مُوَافَقَةُ الْأَمْرِ . وَالْجَوَابُ أَنَّ الضَّرُورِيَّ قَصْدُ الْقُرْبَةِ ، وَهِيَ أَعَمُّ مِنْ مُوَافَقَةِ الْأَمْرِ ، وَالتَّنْفُلُ فَلَا يَسْتَلْزِمُ مُعَيَّنًا ظَاهِرًا فَضْلًا عَنْ ضَرُورِيَّتِهِ ، وَاسْتِدِلُّ أَيْضًا بِعُمُومِ كُلِّ شَرِيعَةٍ ، وَمَنْعِ النَّافِي : لَوْ كَانَ قَضَى الْعَادَةُ بِمُخَالَطَةِ أَهْلِهَا ، وَوَجِبَتْ ، وَلَمْ يَفْعَلْ . أُجِيبَ الْمُلْزِمُ إِذْ ذَاكَ التَّوَاتُرُ ، وَلَا حَاجَةَ مَعَهُ إِلَيْهَا ، لَا الْآحَادُ لِأَنَّهَا مِنْهُمْ لَا تُفِيدُ ظَنًّا وَأَمَّا بَعْدَ الْبَعْثِ فَمَا ثَبَتَ شَرْعُ لَهُ وَلَا مَتْنُهُ . لَنَا مَا اخْتَرْنَاهُ مِنَ الدَّلِيلِ

فِيثَبُتُ حَتَّى يَظْهَرَ النَّاسِخُ ، وَالْإِجْمَاعُ عَلَى الْأُسْتِدْلَالِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى :
وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ
وَتَلَا : أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدِكْرِي . وَهِيَ مَقُولَةُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالُوا : لَمْ
يُذَكِّرْ فِي حَدِيثِ مُعَاذٍ وَصَوَّبَهُ أُجِيبَ بِأَنَّهُ إِمَّا لِأَنَّ الْكِتَابَ
يَتَضَمَّنُهُ ، أَوْ لِقِلَّتِهِ جَمْعًا لِلدَّلِيلِ قَالُوا : الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ شَرِيْعَتَنَا نَاسِخَةٌ .
قُلْنَا لِمَا خَالَفَهَا ، لَا مُطْلَقًا ، لِقَطْعِ بَعْدِيهِ فِي الْإِيمَانِ ، وَالْكَفْرِ وَغَيْرِهَا . قَالُوا :
لَوْ كَانَ وَجِبَتْ خُلُطَتُهُ . أُجِيبَ بِمَا تَقَدَّمَ . وَأَعْلِمَ أَنَّ الْحَنْفِيَّةَ قَيَّدُوهُ بِمَا
إِذَا قَصَّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَلَمْ يُذَكِّرْهُ فَجَعَلَ ثَالِثًا وَالْحَقُّ أَنَّهُ وَصَلَ
بَيَانِ طَرِيقِ ثُبُوتِهِ لَا يَتَأَتَّى فِيهِ خِلَافٌ ، إِذْ لَا يُسْتَفَادُ عَنْهُمْ أَحَادٌ ، وَلَمْ
يُعْلَمْ مُتَوَاتِرٌ لَمْ يُنْسَخْ ، وَلَا بُدٌّ مِنْ ثُبُوتِهِ فَكَانَ بِذَلِكَ ، وَبَيَانَ
رَدِّهِ إِلَى الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ يَمْنَعُ كَوْنُهُ خَامِسًا مِنَ الْأُسْتِدْلَالِ
كَسَيَاتِي

مسئلة

تَخْصِصُ السُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ كَالْكِتَابِ عَلَى الْخِلَافِ قَالُوا : خُصَّ : فِيهَا
سَقَتِ الْمَاءَ الْعُسْرُ ، بَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ وَهُوَ تَامٌّ عَلَى
الشَّافِعِيَّةِ ، لَا أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ ، إِذْ لَمْ تَثْبُتْ مُقَارَنَتُهُ ، وَلَا تَأْخِيرُهُ
لِيُخْصَّ ، وَيُنْسَخَ فَتَعَارَضَا ، وَقَدَّمَ الْأَوَّلَ اخْتِيَاطًا

مسئلة

أَلْحَقَ الرَّازِيُّ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ ، وَالْبَرْدَعِيُّ ، وَخَرُّهُ الْإِسْلَامَ ، وَأَتْبَاعُهُ
قَوْلَ الصَّحَابِيِّ فِيْمَا يُمَكِّنُ فِيهِ الرَّأْيُ بِالسُّنَّةِ لَا لِثَلَاثِهِ ، فَيَجِبُ تَقْلِيدُهُ ،
وَنَفَاهُ الْكَرَّخِيُّ وَجَمَاعَةُ كَالشَّافِعِيِّ ، وَلَا خِلَافَ فِيْمَا لَا يَخْرُجُ فِيهِ
بَيْنَهُمْ ، وَتَخْرُجُ قَوْلُهُ فِيْمَا لَا يَلْزَمُهُ الشُّهُرَةُ مِمَّا لَا تَعْمُ بِهِ الْبَلَوَى ،
وَلَمْ يُنْقَلْ خِلَافٌ ، وَمَا يَلْزَمُهُ فَهُوَ إِجْمَاعُ كَالشُّكُوتِيِّ حُكْمًا بِشُهُرَتِهِ ،
وَفِي اخْتِلَافِهِمُ التَّرْجِيحُ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ مُحْمِلٌ بَأَيِّمَا شَاءَ لَا يُطْلَبُ تَارِيخُ
كَالْقِيَاسِيْنَ بِلَا تَرْجِيحٍ ، وَاخْتَلَفَ عَمَلُ أَعْمَتِهِمْ فَلَمْ يَشْتَرِطًا إِعْلَامَ
قَدْرِ رَأْسِ مَالِ السَّلَمِ الْمُشَاهِدِ قِيَاسًا ، وَشَرْطُهُ وَقَالَ : بَلَّغْنَا عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ
وَضَمَّنَا الْأَجِيرَ الْمُشْتَرَكَ فِيْمَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ كَالسَّرِقَةِ ، بِخِلَافِ
الْغَالِبِ يَقُولُ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَنَفَاهُ بِقِيَاسِ أَنَّهُ أَمِينٌ كَالْمُودَعِ ،
وَاتَّفَقَ فِيْمَا لَا يُدْرِكُ رَأْيًا كَتَقْدِيرِ أَقْلِ الْخَيْضِ بِمَا عَنْ عُثْمَرَ ، وَعَلِيٍّ ،
وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَعُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ ، وَأَنْسٍ ، وَفَسَادِ بَيْعِ مَا اشْتَرَى
قَبْلَ نَقْدِ الشَّمَنِ بِقَوْلِ عَائِشَةَ لَمَّا تَقَدَّمَ لِأَنَّ الْأَجْزِيَةَ بِالسَّمْعِ . لِلنَّافِي
يُمْتَنِعُ تَقْلِيدُ الْمُجْتَهِدِ وَهُوَ كَغَيْرِهِ . الْمُوْجِبُ مَنَعَ الثَّانِيَةَ بَلْ يَقْوَى فِيهِ
أَحْتِمَالُ السَّمْعِ ، وَلَوْ آتَتْ فَاِصَابَتُهُ أَقْرَبُ لِبَرَكَاتِ الصُّحْبَةِ ،
وَمُشَاهَدَتِهِمُ الْأَحْوَالَ الْمُسْتَنْزِلَةَ لِلنَّصُوصِ ، وَالْحَالِ الَّتِي لَا تَتَغَيَّرُ
بِاعْتِبَارِهَا ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ فَصَارَ كَالدَّلِيلِ الرَّاجِحِ ، وَقَدْ يُفِيدُهُ عُمُومُ

وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ . وَالظَّاهِرُ فِي الْمُجْتَهِدِ فِي عَصْرِهِمْ كَابْنِ الْمُسَيَّبِ
الْمَنْعُ لِقَوَاتِ الْمَنَاطِ الْمَسَاوِي ، وَفِي النِّوَادِرِ نَعَمْ كَالصَّحَابِيِّ ، وَالْأَسْتِدْلَالُ
بِأَنَّهُمْ لَمَّا سَوَّغُوا لَهُ صَارَ مِثْلَهُمْ مَمْنُوعُ الْمَلَاذِمَةِ ، لِأَنَّ التَّسْوِيعَ لِلرُّبُوبَةِ
الِاجْتِهَادِ لَا يُوجِبُ ذَلِكَ الْمَنَاطَ ، فَبَرَدَ شَرِيحِ الْحَسَنِ عَلَى عَلِيٍّ وَهُوَ يَقْبَلُ
الِابْنَ ، وَخَالَفَهُ مَسْرُوقُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي إِجَابِ مِائَةِ مِنَ الْإِبِلِ فِي
النَّذْرِ بِذَبْحِ الْوَلَدِ إِلَى شَاةٍ لَا يُفِيدُ ، وَجَعَلَ شَمْسُ الْأَعْمَةِ الْخِلَافَ لَيْسَ
إِلَّا فِي أَنَّهُ هَلْ يُعْتَدُّ بِهِ فِي إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ ، فَلَا يَنْعَقِدُ ذُوهُ أَوْلَا
فَعِنْدَنَا نَعَمْ

فصل : في التعارض

وَعَالِيَهُ فِي الْآحَادِ : هُوَ التَّامُّ ، وَفِي الْأَصْطِلَاحِ أَقْتِضَاهُ كُلِّ مَنْ
الدَّيْلِيلِينَ عَدَمَ مُقْتَضَى الْآخِرِ ، فَعَلَى مَا قِيلَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا مَعَ الْوَحْدَانِ
لَا يَتَحَقَّقُ فِي الشَّرْعِيَّةِ لِلتَّنَاقُضِ ، وَمَتَى تَعَارَضَا فَبَرَجَحُ ، أَوْ يُجْمَعُ
مَعْنَاهُ ظَاهِرًا لِحِيلِنَا لَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، وَهُوَ الْحَقُّ فَلَا يُعْتَبَرُ ، وَلَا
يُشْتَرَطُ تَسَاوِيهِمَا قُوَّةً ، وَيَنْبَغُ فِي قِطْعَيْنِ ، وَيَكْرَهُهُ مُحْمِلَانِ ، أَوْ
نَسَخَ أَحَدِهِمَا ، فَمَنْعُهُ بَيْنَهُمَا وَإِجَازَتُهُ فِي الظَّنِّيْنِ تَحْكُمُ وَالرُّجْحَانُ
بِتَابِعِ مَعَ التَّمَاثُلِ ، وَمِنْهُ الْمَشْهُورَةُ مَعَ الْكِتَابِ حُكْمًا ، فَلَا يَقَالُ
النَّصُّ رَاجِعٌ عَلَى الْقِيَاسِ بِخِلَافِ عَارِضَةٍ فَقَدَّمَ ، إِذْ حُكِمَ النُّسْخُ إِنَّ
عِلْمَ الْمُتَأَخِّرِ ، وَإِلَّا فَالْتَرَجِيحُ ثُمَّ الْجَمْعُ ، وَإِلَّا تُرِكَكَ إِلَى مَا ذُوْنَهُمَا عَلَى

التَّرتِيبِ إِنْ كَانَ ، وَإِلَّا قُرِّرَتْ الْأُصُولُ أَمَّا فِي الْقِيَاسَيْنِ فَبِأَيِّهِمَا
شَهِدَ قَلْبُهُ أَنْ لَا تَرْجِيحَ ، وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّينَ بَعْدَ الشُّنَّةِ قَبْلَ الْقِيَاسِ
كَالْقِيَاسَيْنِ فَلَا يُصَارُ عَنْهُمَا إِلَى الْقِيَاسِ ، وَالْجَمْعُ فِي الْعَامِّينَ يُحْمَلُ كُلُّ
عَلَى بَعْضٍ ، أَوِ الْقَيْدِ ، وَكَذَا فِي الْخَاصِّينَ ، أَوْ يُحْمَلُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْمَجَازِ
وَفِي الْعَامِّ وَالْخَاصِّ ، وَلَا مَرَجَّحَ لِلْعَامِّ كَمَا خَرَجَ مِنْ تَحْرِيمِ ، وَلَا الْخَاصِّ
كَمِنْ إِبَاحَةِ فَمَا لَخَاصِّ فِي مَحَلِّهِ ، وَالْعَامِّ فِي سِوَاهُ فَيَتَّحِدُ الْحَاصِلُ مِنْهُ
وَمِنْ تَخْصِصِ الْعَامِّ بِهِ مَعَ اخْتِلَافِ الْإِعْتِبَارِ ، وَقَدْ يُحَالُ تَقَدُّمُ الْجَمْعِ
لِقَوْلِهِمْ: الْأَعْمَالُ أُولَى مِنَ الْإِهْمَالِ ، وَهُوَ فِي الْجَمْعِ ، لَكِنَّ الْأُسْتَنْثَاءَ خِلَافُهُ
قَدْ دَمَّ عَامٌّ اسْتَنْزَهُ هُوَ عَلَى شَرْبِ الْعَرَنِيِّينَ أَبْوَالِ الْأَيْلِ لِمَرْجِّحِ التَّحْرِيمِ
مَعَ إِمْكَانِ حَمْلِهِ عَلَى سِوَى مَا يُؤْ كُلُّ ، وَعَامٌّ: مَا سَقَتْ عَلَى خَاصِّ
الْأَوْسُقِ لِمَرْجِّحِ الْوُجُوبِ مَعَ إِمْكَانِ نَحْوِهِ ، وَكَيْفَ وَفِي تَقْدِيمِهِ مُخَالَفَةُ
مَا أَطْبَقَ عَلَيْهِ الْعُقُولُ مِنْ تَقْدِيمِ الْمَرْجُوحِ عَلَى الرَّاجِحِ ، وَتَأْوِيلُ
الْآحَادِ عِنْدَ تَقْدِيمِ الْكِتَابِ لَيْسَ مِنْهُ ، بَلِ اسْتِخْصَانُ حُكْمًا لِلتَّقْدِيمِ ،
وَقَوْلُهُمْ فِي تَقْدِيمِ النَّصِّ عَلَى الظَّاهِرِ تَعَارُضًا فِيهِ وَرَاءَ الْأَرْبَعِ أَيْ
مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ، وَمَثْنَى الْح. فَيَرْجَّحُ النَّصُّ وَيُحْمَلُ الظَّاهِرُ عَلَيْهِ اتِّفَاقُ
مِنْهُمْ عَلَيْهِ ، وَلَوْ خَالَفُوا كَغَيْرِهِمْ مَنَعْنَاهُ ، وَمِنْهُ مَا بَيْنَ قِرَاءَتِي آيَةِ
الْوُضُوءِ مِنَ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ فِي أَرْجَائِكُمْ الْمُقْتَضِيَتَيْنِ مَسْحَهُمَا وَغَسْلَهُمَا
فَيَتَخَلَّصُ بِأَنَّهُ يُجَوِّزُ بِمَسْحِهِمَا عَنِ الْغَسْلِ ، وَالْعَطْفُ فِيهِمَا عَلَى

رُءُوسِكُمْ لِتَوَاتُرِ الْغَسْلِ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَطْبَقَ مَنْ حَكَى
وُضُوئَهُ ، وَيَقْرُبُونَ مِنْ ثَلَاثِينَ عَلَيْهِ ، وَتَوَاتُرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَأَنْفِصَالِ
أَبْنِ الْحَاجِبِ عَنِ الْمَجَاوِرَةِ إِذْ لَيْسَ فَصِيحًا بِتَقَارُبِ الْفِعْلَيْنِ ، وَفِي مِثْلِهِ
تَحْدِثُ الْعَرَبُ الثَّانِي ، وَتَعْطِفُ مُتَعَلِّقَهُ عَلَى مُتَعَلِّقِ الْأَوَّلِ كَأَنَّهُ
مُتَعَلِّقُهُ غَلَطٌ ، إِذْ لَا يُفِيدُ إِلَّا فِي اتِّحَادِ إِعْرَاضِهِمَا ، وَلَيْسَتْ الْآيَةُ مِنْهُ فَلَا
يَخْرُجُ عَنِ الْجَوَارِ ، وَمَا قِيلَ فِي الْغَسْلِ الْمَسْحُ إِذْ لَا إِسَالَةَ بِلَا إِصَابَةٍ
فَيَنْتَظِمُهُ غَلَطٌ بِأَدْنَى تَأْمُلٍ ، وَلَوْ جُعِلَ فِيهِمَا عَلَى وَجْهِهِكُمْ ، وَالْجَرُّ
لِلْجَوَارِ عَوْرَضٌ بِأَنَّهُ فِيهِمَا عَلَى رُءُوسِكُمْ ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَحَلِّ ، وَيَتَرَجَّحُ
بِأَنَّهُ قِيَاسٌ لَا الْجَوَارُ ، وَقِرَاءَةٌ تَشْدِيدٍ فِي يَطْهَرُنَ الْمَانِعَةِ إِلَى الْغَسْلِ
وَالْتَخْفِيفِ إِلَى الطَّهْرِ فَيَحِلُّ قَبْلَهُ بِالْحِلِّ الَّذِي أَنْتَهَى مَا عَارَضَهُ مِنَ
الْحُرْمَةِ فَتَحْمَلُ نِزَاكَ عَلَى مَا دُونَ الْأَكْثَرِ ، وَهَذِهِ عَلَيْهِ ، وَتَطْهَرُنَ
بِمَعْنَى طَهَرُنَ كَتَكَبَّرَ فِي صِفَاتِهِ تَعَالَى وَتَبَيَّنَ مُحَافَظَةً عَلَى حَقِيقَةِ
يَطْهَرُنَ بِالتَّخْفِيفِ ، وَكِلَاهُمَا خِلَافُ الظَّاهِرِ لِكِنَّهُ أَقْرَبُ إِذْ لَا يُوجِبُ
تَأَخُّرَ حَقِّ الزَّوْجِ بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ بِأَرْتِفَاعِ الْعَارِضِ الْمَانِعِ مَعَ قِيَامِ
الْمُبِيحِ ، وَبَيْنَ آيَتِي اللَّغْوِ تَفِيدُ أَحَدَاهُمَا الْمَوَازِنَةَ بِالْغَمُوسِ لِأَنَّهَا مَكْسُوبَةٌ
وَالْأُخْرَى عَدَمُهُ إِذْ لَيْسَتْ مَعْقُودَةً فَدَخَلَتْ فِي اللَّغْوِ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ الَّتِي
تُقْصَدُ الْيَمِينَ لَهَا ، وَخَرَجَتْ مِنْهُ فِي الْأُخْرَى بِشُمُولِ الْكَسْبِ إِيَّاهَا
وَأَفَادَتْ ضِدِّيَّةَ اللَّغْوِ لِكَسْبِ فَهُوَ السَّهْوُ ، وَالتَّخَاصُّ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ

بِالْجَمْعِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُؤَاخَذَةِ . فِي الْأُولَى : الْأُخْرَوِيَّةُ ، وَفِي الثَّانِيَةِ
الْأُثْمِيَّةُ بِالْكَفَّارَةِ ، أَوْ فِيهِمَا الْأُخْرَوِيَّةُ ، وَالثَّانِيَّةُ سَاكِتَةٌ عَنْ
الْفُؤُوسِ ، وَهِيَ ثَالِثَةٌ أَيْ يُؤَاخِذُكُمْ فِي الْآخِرَةِ بِمَا عَقَّدْتُمْ فِطْرِيكُمْ
دَفَعَهُ وَسَتَرَهُ إِطْعَامُ ، وَاخْتَجَّ الْأَوَّلُ بِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ لَا يُؤَاخِذُ بِكَذَا
لَكِنْ بِكَذَا عَدَمُ الْوَاسِطَةِ ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ فِيهِمَا الْأُثْمِيَّةُ ، وَهِيَ
دَاخِلَةٌ فِي الْمَعْقُودَةِ كَمَا فِي الْمَكْسُوبَةِ فَلَا تَعَارُضَ ، وَدَفَعَهُ بِأَنَّ حَقِيقَةَ
الْعَقْدِ يَغَيِّرُ الْقَلْبَ قَدْ يُمْنَعُ بِأَنَّهُ أَعْمٌ يُسْنَدُ إِلَى الْأَعْيَانِ فَيُرَادُ الرِّبْطُ ،
وَالِى الْقَلْبِ فَمَزَمُهُ ، وَكَثُرَ فِي اللُّغَةِ بَلِ الظَّاهِرُ فِي الْأُولَى الْأُخْرَوِيَّةُ
لِلْإِضَافَةِ إِلَى كَسْبِ الْقَلْبِ ، وَهَذَا جَمْعٌ مِنْ قِبَلِ الْحُكْمِ ، وَمِنْهُ
تَوَازِيْعُهُ كَقِسْمَةِ الْمُدْعَى بَيْنَ الْمُثْبِتَيْنِ ، وَمَا قِيلَ مِنْ قِبَلِ الْحَالِ وَيَكُونُ
مِنْ قِبَلِ الزَّمَانِ صَرِيحًا بِنَقْلِ التَّأَخُّرِ : وَأَوَّلَاتُ الْأَحْمَالِ . بَعْدَ : وَالَّذِينَ
يُتَوَفَّوْنَ أَوْ حُكْمًا كَالْمَحْرَمِ عَلَى الْمُبِيحِ أَعْتِبَارًا لَهُ مُتَأَخِّرًا كَى
لَا يَتَكَرَّرَ ، وَالنَّسْخُ بِنَاءٌ عَلَى أَصَالَةِ الْإِبَاحَةِ ، وَلِأَنَّهُ الْإِحْتِيَاطُ ، وَلَا
يُقَدِّمُ الْإِثْبَاتُ عَلَى النَّفْيِ إِلَّا إِنْ كَانَ بِالْأَصْلِ كَحُرِّيَّةِ زَوْجِ بَرِيرَةَ
لِأَنَّ عَبْدِيَّتَهُ كَانَتْ مَعَاوِمَةً فَالْإِخْبَارُ بِهَا بِالْأَصْلِ ، فَإِنْ مِنْ جِنْسٍ
مَا يُعْرَفُ بِدَلِيلِهِ عَارِضُهُ ، وَطَلَبُ التَّرْجِيحِ كَالْإِحْرَامِ فِي حَدِيثِ مَيْمُونَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَفْيُ لَامٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ هَيْئَةُ مُحْسُوسَةٍ فَسَاوَى رِوَايَةَ :
تَزَوَّجَهَا ، وَهُوَ حَلَالٌ ، وَرُجِّحَ نَفْيُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى ابْنِ الْأَصَمِّ ،

وَأَبَى رَافِعٌ هَذَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْحِلِّ اللَّاحِقِ ، وَأَمَّا عَلَى إِرَادَةِ السَّابِقِ كَمَا فِي
بَعْضِ الرُّوَايَاتِ فَإِنَّ عَبَّاسَ مُثَبِّتٌ ، وَيَزِيدُ نَافٍ فَيَتَرَجَّحُ بِذَاتِ
الْمَثْنِ ، وَلَوْ عَارَضُهُ فَمَا قُلْنَا ، وَعُرِفَ أَنَّ النَّافِيَ رَاوَى الْأَصْلَ ، فَإِنْ
أَمْسَكْنَا كَبَجِلَ الطَّعَامِ ، وَطَهَارَةِ الْمَاءِ تَنَى يُعْرَفُ بِالذَّلِيلِ وَالْأَصْلِ ،
فَلَا يُعَارَضُ مَا بِحُرْمَتِهِ وَنَجَاسَتِهِ ، وَيُعْمَلُ بِهِمَا إِنْ تَعَدَّرَ الشَّوَالُ ، وَإِلَّا
سُئِلَ عَنْ مَبْنَاهُ فَعَمِلَ بِمُقْتَضَاهُ ، وَمَثَلُ الْخَفِيَّةِ تَقْرِيرُ الْأُصُولِ : بِسُورِ
الْحَمَارِ تَعَارَضَ فِي حِلِّ لَحْمِهِ وَحُرْمَتِهِ الْمُسْتَلْزَمَتَيْنِ إِطَهَارَتِهِ وَنَجَاسَتِهِ
الْآثَارُ فَتَقَرَّرَ حَدِيثُ الْمُتَوَضَّئِ بِهِ وَطَهَارَتِهِ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ حُكْمَ عَدَمِ
التَّرْجِيحِ لَكِنْ رُجِّحَتِ الْحُرْمَةُ ، وَالْأَقْرَبُ تَعَارَضَتِ الْحُرْمَةُ
الْمُقْتَضِيَةُ لِلنَّجَاسَةِ ، وَالضَّرُورَةُ الْمُقْتَضِيَةُ لِلطَّهَارَةِ ، وَلَمْ تَتَرَجَّحْ لِتَرَدُّدِ
فِيهَا إِذْ لَيْسَ كَالْهَرَّةِ ، وَلَا الْكَلْبِ ، وَلَا النَّجَاسَةِ

مسئلة

لَا شَكَّ فِي جَرَمِ التَّعَارُضِ بَيْنَ قَوْلَيْنِ ، وَنَفْيِهِ بَيْنَ فِعْلَيْنِ
مُتَضَادَّيْنِ كَصَوْمِ يَوْمٍ وَفِطْرِ فِي مِثْلِهِ إِلَّا إِنْ دَلَّ عَلَى وُجُوبِهِ عَلَيْهِ
وَنَحْوِهِ وَسَبَبِيَّةٍ مُتَكَرِّرٍ ، وَتَقَدَّمَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْأُمَّةَ مِثْلُهُ ، فَالنَّافِيَ
نَاسِخٌ عَنِ الْكُلِّ . وَعَنِ الْكَرْخِيِّ وَطَائِفَةٍ عَنْهُ فَقَطْ وَأَمَّا بَيْنَ فِعْلٍ
عُرِفَتْ صِفَتُهُ فِي حَقِّهِ ، وَقَوْلٍ فَعَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَنَّ أُمَّتَهُ مِثْلُهُ وَجُوبًا ، أَوْ
غَيْرَهُ فَمَعَ دَلِيلٍ سَبَبِيَّةٍ مُتَكَرِّرٍ ، وَالْقَوْلُ خَاصٌّ بِهِ نَسَخَ عَنْهُ

المتأخرُ منهما ، وَلَا مُعَارَضَةٌ فِيهِمْ فَيَسْتَمِرُّ مَا فِيهِمْ ، فَإِنْ جُهِلَ قِيلَ
يُؤْخَذُ بِالْفِعْلِ فَيَسْتَبْتُ عَلَى صِفَتِهِ عَلَى الْكُلِّ ، وَقِيلَ بِالْقَوْلِ فَيَخُصُّهُ
النَّسْخُ ، وَيَسْتَبْتُ مَا فِيهِمْ ، وَقِيلَ يُتَوَقَّفُ ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ دَفْعًا لِلتَّحَكُّمِ
فِي حَقِّهِ ، وَيَسْتَبْتُ مَا فِيهِمْ وَإِنْ خَاصًّا بِهِمْ فَلَا تَعَارُضَ فِي حَقِّهِ قَمَا
كَانَ لَهُ كَمَا كَانَ ، وَفِيهِمُ الْمُتَأَخَّرُ نَاسِخٌ ، وَإِنْ جُهِلَ فَتَأَلَّشَ الْمُخْتَارُ
بِالْقَوْلِ لِيُوضَعَ لِسِيَانِ الْمُرَادَاتِ وَأَدَلِّيَّتِهِ وَأَعْمِيَّتِهِ ، بِخِلَافِ الْفِعْلِ إِنَّمَا
يَدُلُّ عَلَى إِطْلَاقِهِ لِلْفَاعِلِ ، فَإِنْ دُلَّ عَلَى الْاِقْتِدَاءِ فَبِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا يَسْتَبْتُ
مَعَهُ أَحْتِمَالَاتٌ إِنْ تَعَيَّنَ بَعْضُهَا بِغَيْرِهِ ، وَكَوْنُهُ قَدْ يَقَعُ بَيَانًا لِلْقَوْلِ
عِنْدَ إِجْمَالِهِ ، وَكَلَامُنَا مَعَ عَدَمِهِ ، وَالْفَرْقُ أَنَّهُمَا مُتَعَبَّدُونَ بِالِاسْتِعْلَامِ
لِنَتَعَبَّدُنَا بِالْعَمَلِ ، لَا هُنَاكَ إِذْ لَمْ نُؤْمَرْ بِهِ فِي حَقِّهِ وَهُوَ أَدْرَى بِهِ أَوْ
شَاكِلًا فَالْمُتَأَخَّرُ نَاسِخٌ عَنِ الْكُلِّ ، وَفِي الْجَهْلِ بِالْقَوْلِ لِيُجُوبَ
الِاسْتِعْلَامُ فِي حَقِّنَا ، وَبِاتِّفَاقِ الْحَالِ يُعْلَمُ حَالُهُ مُقْتَضَى لِلشُّمُولِ لَكِنَّا
لَا نَحْكُمُ بِهِ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَأَمَّا مَعَ عَدَمِ دَلِيلِ التَّكْرَارِ ، وَالْقَوْلُ
الْخَاصُّ بِهِ مَعْلُومُ التَّأَخَّرِ فَقَدْ أَخَذَتْ صِفَةُ الْفِعْلِ مُقْتَضَاهَا مِنْهُ بِذَلِكَ
الْفِعْلِ الْوَاحِدِ ، وَالْقَوْلُ شَرْعِيَّةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ فِي حَقِّهِ لَا نَاسِخٌ ، وَيَسْتَبْتُ
فِي حَقِّهِمْ مَرَّةً بِصِفَتِهِ ، إِذْ لَا تَعَارُضَ فِي حَقِّهِمْ ، وَلَا سَبَبَ تَكَرُّارٍ .
أَوِ التَّقْدِمِ نَسَخَ عَنْهُ الْفِعْلُ مُقْتَضَى الْقَوْلِ : أَيْ دَلَّ عَلَيْهِ ، وَيَسْتَبْتُ عَلَى
الْأَمَةِ عَلَى صِفَتِهِ مَرَّةً لِفَرَضِ الْاِتِّبَاعِ فِيمَا عِلْمُ ، وَعَدَمِ التَّكْرُّرِ ، وَإِنْ

جُهْلَ فَالثَّلَاثَةُ قِيلَ وَالْمُخْتَارُ الْوَقْفُ ، وَنُظِرَ فِيهِ بِأَن لَّا تَعَارُضَ مَعَ
تَأَخُّرِ الْقَوْلِ فَيُؤْخَذُ بِهِ تَرْجِيحًا لِرَفْعِ مُسْتَلْزِمِ النَّسْخِ ، وَعَلِمْتَ اسْتِوَاءَ
حَالَتِي الْأُمَّةِ فِيهِمَا مِنْ ثُبُوتِهِ مَرَّةً مِنْهُنَّ . وَإِنْ خَاصًّا بِهِمْ فَلَا تَعَارُضَ
فِي حَقِّهِ ، وَفِيهِمُ الْمُتَأَخَّرُ نَاسِخُ الْمَرَّةِ ، وَإِنْ جُهْلَ فَالثَّلَاثَةُ وَالْمُخْتَارُ
الْقَوْلُ ، وَإِنْ شَامِلًا فَعَلَى مَا تَقَدَّمَ فِيهِ وَفِيهِمْ فِي عِلْمِ الْمُتَأَخَّرِ ، وَإِنْ جُهْلَ
فَالثَّلَاثَةُ . وَالْمُخْتَارُ الْقَوْلُ فَيَنْسَخُ عَنْهُمْ الْمَرَّةَ ، لَكِنْ لَوْ قُدِّمَ الْفِعْلُ
وَجَبَتْ ، فَلَا اخْتِيَاطُ فِيهِ ، ثُمَّ تَقُولُ فِي الْوَجْهِ الَّذِي قُدِّمَ بِهِ الْقَوْلُ حَيْثُ
قُدِّمَ نَظَرٌ ، وَإِنَّمَا يُفِيدُ تَقْدِيمَهُ لَوْ كَانَ بِاعْتِبَارِ مُجَرَّدِ مُلَاخَظَةِ ذَاتِ
الْفِعْلِ مَعَهُ ، لَكِنْ النَّظَرُ بَيْنَ فِعْلٍ دَلَّ عَلَى خُصُوصِ حُكْمِهِ ، وَعَلَى
ثُبُوتِهِ فِي حَقِّ الْأُمَّةِ فَنِي الْحَقِيقَةِ النَّظَرُ فِي تَقْدِيمِ الْقَوْلِ عَلَى مَجْمُوعِ
أَدِلَّةٍ مِنْهَا قَوْلٌ وَفِعْلٌ ، وَالْقَوْلُ : وَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ يُدَلُّ بِهِ عَلَى هَذَا
الْمَجْمُوعِ ، فَإِنَّمَا عَارِضُهُ مَا دُلَّ بِهِ أَيْضًا عَلَيْهِ فَاسْتَوَيَا ، وَالْأَدِلَّةُ وَنَحْوُهُ
طَرَدٌ ، وَحِينَئِذٍ فَالْوَجْهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مِنْ ذَلِكَ مُلَاخَظَةُ أَنَّ الْإِخْتِيَاطَ
يَقَعُ فِيهِ عَلَى تَقْدِيرِ الْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ فَيَقْدِّمُ ذَلِكَ كَفِعْلِ عُرِفَتْ صِفَتُهُ
وَجُوبٌ ، أَوْ نَدَبٌ ، أَوْ حُكْمٌ فِيهِ بِذَلِكَ يُقَدِّمُ عَلَى الْقَوْلِ الْمُبِيحِ ،
وَقَلْبُهُ الْقَوْلُ ، وَكَذَا الْقَوْلُ مُحَرَّمًا مَعَ الْفِعْلِ مُطْلَقًا ، وَقَوْلُ كَرَاهَةٍ مَعَ
فِعْلٍ إِبَاحَةٍ وَقِسْ فَاذًا إِذَا لَمْ تُعْرَفْ صِفَةُ الْفِعْلِ فَعَلَى الْوُجُوبِ عَلَيْهِ
وَعَلَيْهِمْ ، وَالنَّدَبُ وَالْإِبَاحَةُ كَذَلِكَ ، وَعَلَى خُصُوصِ هَذِهِ بِالْأُمَّةِ

الْمُتَأَخِّرُ نَاسِخٌ عَنْهُمْ فِعْلًا ، أَوْ قَوْلًا شَامِلًا ، أَوْ خَاصًّا بِهِمْ ، فَإِنْ جُهِلَ
فَالْمُخْتَارُ مَا فِيهِ الْإِحْتِيَاطُ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَعَلَى الْوَقْفِ فِي الْكُلِّ سِوَى
إِطْلَاقِ الْفِعْلِ إِنْ تَأَخَّرَ الْقَوْلُ النَّافِي لَهُ خَاصًّا بِهِ مَنَعُهُ فِي حَقِّهِ دُونَهُمْ ،
أَوْ بِهِمْ فِي حَقِّهِمْ ، أَوْ شَامِلًا مُنْفِي الْإِطْلَاقِ مُطْلَقًا ، فَلَوْ كَانَ مُوجِبًا
لِلْفِعْلِ ، أَوْ نَادِبًا قَرَرَهُ عَلَى مُقْتَضَاهُ ، وَإِنْ الْفِعْلُ وَالْقَوْلُ خَاصٌّ بِهِ ،
فَالْوَقْفُ فِيهَا سِوَى مُجَرَّدِ الْإِطْلَاقِ فِي حَقِّ الْكُلِّ ، أَوْ بِهِمْ أَوْ شَامِلًا
مُنْعُوًا دُونَهُ ، وَإِنْ جُهِلَ فَنَفِي الْأَوَّلِ : الْقَوْلُ الْوَقْفُ فِي حَقِّهِ ، وَالْحِلُّ لَهُمْ ،
وَفِي الثَّانِي : مُنْعُوًا وَحَلَّ لَهُ ، وَفِي الثَّالِثِ : الْوَقْفُ فِي حَقِّهِ ، وَمُنْعُوًا .

[فَضْلٌ] الشَّافِعِيَّةُ : التَّرْجِيحُ أَقْتِرَانُ الْأَمَارَةِ بِمَا تَقْوَى الْأَمَارَةُ
بِهِ عَلَى مُعَارِضِهَا ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ الرَّجْحَانُ ، وَسَبَبَ التَّرْجِيحِ ،
فَالْتَّرْجِيحُ أَصْطِلَاحًا وَالْأَمَارَةُ لِأَنَّهُ لَا تَعَارُضَ مَعَ قَطْعٍ ، وَتَقَدَّمَ
مَا فِيهِ فَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا ، لِلْقَطْعِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ بِهِ ، وَأُورِدَ
شَهَادَةُ أَرْبَعَةٍ مَعَ اثْنَيْنِ فَالْتَرْتِمُ ، وَالْحَقُّ الْفَرْقُ ، وَلِلْحَنْفِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ
فِعْلٌ : إِظْهَارُ الزِّيَادَةِ لِأَحَدِ الْمُتَائِلَيْنِ عَلَى الْآخَرِ بِمَا لَا يَسْتَقِلُّ ، وَعَلَى مِثْلِ
مَا قَبْلَهُ فَضْلُ الْحِ وَأَفَادَ نَفْيَ التَّرْجِيحِ بِمَا يَصْلُحُ دَلِيلًا فَبَطَلَ بِكَثْرَةِ
الْأَدِلَّةِ عِنْدَهُمْ ، وَتَرْجِيحُ مَا يُوَافِقُ الْقِيَاسَ عَلَى مَا يُخَالِفُهُ لَيْسَ بِهِ
عِنْدَ قَائِلِهِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ هُنَاكَ فَلَيْسَ دَلِيلًا ، وَالْإِسْتِقْلَالُ فَرْعُهُ
وَصَحَّ عِنْدَهُمْ نَفْيُهُ لِأَنَّهُ دَلِيلٌ فِي نَفْسِهِ مُسْتَقِلٌّ لَكِنْ عَدَمُ شَرْطِ

أَعْتَبَارِهِ ، وَالتَّيَاسُ عَلَى مِثْلِهِ بِكَثْرَةِ الْأُصُولِ لَيْسَ مِنْهُ لِأَنَّهَا لَا تُوجِبُ
حُكْمَ الْفَرْعِ ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ فَيُعْتَبَرُ فِيهِ التَّعَارُضُ فَهُوَ بِقُوَّةِ الْأَثَرِ ،
فِي الْمَنْ بَقُوَّةِ الدَّلَالَةِ كَالْحُكْمِ فِي عُرْفِ الْحَنْفِيَّةِ عَلَى الْمَفْسَرِ ، وَهُوَ
عَلَى النَّصِّ ، وَهُوَ عَلَى الظَّاهِرِ ، وَلِذَا لَزِمَ نَفْيُ التَّشْبِيهِ فِي عَلَى الْعَرْشِ
أُسْتَوَى . بَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَيَضْبُطُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَصْطِلَاحِينَ يُجْمَعُ
وَيُفَرَّقُ ، وَالْخَفِيُّ عَلَى الْمُشْكِلِ عِنْدَهُمْ ، وَأَمَّا الْمُجْمَلُ مَعَ الْمُتَشَابِهِ فَلَا
يُتَصَوَّرُ ، وَلَوْ بَعْدَ الْبَيَانِ لِأَنَّهُ بَعْدَ فَهْمٍ مَعْنَاهُمَا ، وَالْحَقِيقَةُ عَلَى الْجَارِ
الْمُسَاوِي شُهْرَةً اتَّفَاقًا ، وَفِي الزَّائِدِ خِلَافٌ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالصَّرِيحُ عَلَى
السَّكْنَاءِ ، وَالْعِبَارَةُ عَلَى الْإِشَارَةِ ، وَهِيَ عَلَى الدَّلَالَةِ مَفْهُومُ الْمُوَافَقَةِ ،
وَهِيَ عَلَى الْمُقْتَضَى ، وَلَمْ يُوْجَدْ لَهُ مِثَالٌ فِي الْأَدِلَّةِ وَقِيلَ يَتَحَقَّقُ إِذَا
بَاعَهُ بِأَلْفٍ ، ثُمَّ قَالَ : أَعْتَقْتُهُ عَنِّي بِمِائَةٍ ، دَلَالَةُ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ
تَنْفِي صِحَّتِهِ ، وَأَقْبَضَهُ الصُّورَةَ يُوجِبُهَا ، وَلَيْسَ ، إِذْ لَيْسَا دَلِيلَيْنِ ، وَلِأَنَّ
حَدِيثَ زَيْدٍ إِنَّمَا نُسِبَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ صَاحِبُ الْوَاقِعَةِ فِي زَمَنِ عَائِشَةَ الرَّأْدَةِ
عَلَيْهِ فَلَا يَكُونُ غَيْرُهُ مِثْلَهُ دَلَالَةً ، إِذْ هُوَ نَهْيُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ
شِرَاءِ مَا بَاعَ بِأَقْلٍ مِمَّا بَاعَ قَبْلَ نَقْدِ الثَّمَنِ فَيَتَبَيَّنُ فِي غَيْرِهِ عِبَارَةٌ كَمَا
فِيهِ ، وَكَيْفَ وَلَا أَوْلَوِيَّةَ ، وَلَا لُزُومَ فَهْمِ اللَّائِلِ فِي مَحَلِّ الْعِبَارَةِ ،
وَالْمُقْتَضَى لِلصَّدَقِ عَلَيْهِ لِغَيْرِهِ ، وَمَفْهُومُ الْمُوَافَقَةِ عَلَى الْمُخَالَفَةِ عِنْدَ قَابِلِهِ
وَالْأَقْلُ أَحْتِمَالًا كَالْمُشْتَرَكِ لِأَنَّيْنِ عَلَى مَا لَا كَثَرَ ، وَالْجَارُ الْأَقْرَبُ ، وَفِي

كُتِبَ الشَّافِعِيَّةُ بِأَقْرَبِيَّةِ الْمُصَحِّحِ كَالسَّبَبِ الْأَقْرَبِ عَلَى الْأَبْعَدِ ،
 وَقُرْبِهِ دُونَ الْآخَرِ كَالسَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ عَلَى عَكْسِهِ ، وَيَنْبَغِي تَعَارُضُهُمَا
 فِي الْمُتَّحِدِ ، وَمَا جَامِعُهُ أَشْهَرُ ، وَالْأَشْهَرُ مُطْلَقًا ، وَالْمَفْهُومُ وَالْإِحْتِمَالُ
 الشَّرْعِيَّانِ ، بِخِلَافِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي اللُّغَوِيِّ مَعَهُ فِي الشَّرْعِيِّ ، وَفِيهِ نَظَرٌ
 كَأَقْرَبِيَّةِ الْمُصَحِّحِ وَقُرْبِهِ وَأَشْهَرِيَّتِهِ بَلْ وَأَقْرَبِيَّةِ نَفْسِ الْمَعْنَى الْمَجَازِيِّ
 وَأَوَّلَوِيَّةِ الصَّحَّةِ فِي: لَاصِلَةِ لِذَلِكَ تَمْنُوعٌ لِأَنَّ النَّفْيَ عَلَى الدَّسْبَةِ لَا طَرَفَهَا
 وَالثَّانِي مَحْذُوفٌ فَمَا قُدِّرَ كَانَ كُلُّ الْأَلْفَاظِ حَقَائِقَ غَيْرَ أَنَّ خُصُوصَهُ
 بِالِدَّلِيلِ ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الرُّجْحَانَ بِمَا يَزِيدُ قُوَّةَ دَلَالَةٍ عَلَى الْمُرَادِ ، أَوِ الثَّبُوتِ
 وَالْحَقِيقَةِ لَمْ يُرَدِّ فَهُوَ كَغَيْرِهِ ، وَتَعَيَّنَ الْمَجَازِيُّ فِي كُلِّهِ بِالِدَّلِيلِ
 فَاسْتَوَى فِيهِ ، نَعَمْ لَوْ أَحْتَمَلَتْ دَلَالَتُهُ دُونَ الْآخَرِ ، وَذَلِكَ شَيْءٌ آخَرُ
 وَمَا كَدَتْ دَلَالَتُهُ ، وَالْمُطَابَقَةُ وَالنَّكَرَةُ فِي الشَّرْطِ عَلَيْهَا فِي النَّفْيِ
 وَغَيْرِهَا لِقُوَّةِ دَلَالَتِهَا بِإِفَادَةِ التَّعْلِيلِ ، وَالتَّقْيِيدُ بِغَيْرِ الْمُرَكَّبَةِ تَقَدَّمَ
 مَا يَنْفِيهِ ، وَكَذَا الْجَمْعُ الْمُحَلَّى وَالْمَوْصُولُ عَلَى الْمَعْرِفِ ، وَالْعَامُّ عَلَى
 الْخَاصِّ فِي الْإِحْتِيَاطِ ، وَإِلَّا جُمِعَ كَمَا تَقَدَّمَ. وَالشَّافِعِيَّةُ: الْخَاصُّ دَائِمًا
 وَمَا لَزِمَهُ تَخْصِيصٌ عَلَى خَاصٍّ مَلْزُومِ التَّأْوِيلِ ، وَالتَّخْرِيمُ عَلَى غَيْرِهِ فِي
 الشُّهُورِ أُحْتِيَاطًا ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ كَانَ يُحِبُّ مَا خَفَّفَ عَلَى أُمَّتِهِ أَتَجَهَّ
 قَلْبُهُ ، وَالْوُجُوبُ عَلَى مَا سِوَى التَّخْرِيمِ ، وَالكَرَاهَةُ عَلَى النَّدْبِ ،
 وَالْكُلُّ عَلَى الْإِبَالَةِ ، فَتَقْدِيمُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ لِنِسْ لِدَاتِهِمَا ، وَالْخَاصُّ

مِنْ وَجْهِ عَلَى الْعَامِّ مُطْلَقًا ، وَالَّذِي لَمْ يُخَصَّ ، وَذَكَرَ مِنَ الْأَدِلَّةِ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهِ مِثْلُ : لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِالْفَاتِحَةِ عَامًّا فِي الْمُصَلِّينَ خَاصًّا فِي الْمَقْرُوءِ ، وَمَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةٌ خَاصَّةٌ بِالْمُقْتَدِي عَامًّا فِي الْمَقْرُوءِ ، فَإِنْ خُصَّ مُعْمُومُ الْمُصَلِّينَ بِالْمُقْتَدِي عَنْ وَجْهِهَا عَلَيْهِ وَجَبَ أَنْ يَخُصَّ خُصُوصُ الْمَقْرُوءِ وَهُوَ الْفَاتِحَةُ مُعْمُومُ الْمَقْرُوءِ الْمُنْفِي عَنْ الْمُقْتَدِي فَتَجِبُ عَلَيْهِ الْفَاتِحَةُ فَيَتَدَاوَعَانِ فَالْوَجْهُ فِي هَذَا أَنْ لَا تَعَارِضَ إِذْ لَمْ يَنْفِ قِرَاءَتَهَا عَلَى الْمُقْتَدِينَ بَلْ ثَبَتَ أَنَّ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ جُعِلَتْ شَرْعًا قِرَاءَةً لَهُ ، بِخِلَافِ النَّهْيِ عَنْهَا فِي الْأَوْقَابِ مَعَ : مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ ، وَفِي بَعْضِ كُتُبِ الشَّافِعِيَّةِ يُطْلَبُ التَّرْجِيحُ فِيهِمَا مِنْ خَارِجٍ وَكَذَا يَجِبُ لِلْحَنَفِيَّةِ ، وَالْمُحَرَّمُ مُرْجَحٌ ، وَمَا جَرَى بِحَضْرَتِهِ فَسَكَتَ عَلَى مَا بَلَّغَهُ ، وَالْوَجْهُ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا ظَهَرَ عَدَمُ ثُبُوتِهِ لَدَيْهِ ، وَمَا بِصِفَتِهِ عَلَى الْمُنْفَعِمِ عَنْهُ ، وَنَافِي مَا يُلْزِمُهُ دَاعِيَةٌ فِي الْآحَادِ عَلَى مِثْلِهِ وَمُثَبِّتٌ دَرءٍ الْخَدِّ عَلَى مُوجِبِهِ ، وَمُوجِبُ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ ، وَيَنْدَرِجُ فِي الْمُحَرَّمِ ، وَقِيلَ بِالْعَكْسِ ، وَالْحُكْمُ التَّكْلِيفِيُّ عَلَى الْوَضْعِيِّ ، وَقِيلَ بِعَكْسِهِ ، وَمَا يُوَافِقُ الْقِيَاسَ فِي الْأَحَقِّ ، وَمَا آه يُنْكَرُ الْأَصْلُ ، وَالْإِجْمَاعُ الْقَطْعِيُّ عَلَى نَصٍّ كَذَلِكَ ، وَكَوْنُ الظَّنِّ كَذَلِكَ تَرَدُّدًا فِيهِ وَمَا تَحِيلَ الرَّاشِدُونَ ، أَوْ عُلِّلَ لِإِظْهَارِ الْأَعْتِنَاءِ بِهِ لَا الْأَقْبَلِيَّةِ كَمَا ذَكَرَ مَعَهُ السَّبَبُ ، وَفِي السَّنَدِ كَالْكِتَابِ عَلَى السُّمَّةِ ، وَمَشْهُورُهَا عَلَى الْآحَادِ

كَالْيَمِينِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ عَلَى خَيْرِ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ ، وَبِقِفِّهِ الرَّاوى
وَضَبْطِهِ ، وَوَرَعِهِ ، وَشُهْرَتِهِ بِهَا وَبِالرَّوَايَةِ ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ رُجْحَانُهُ فِيهِ ،
وَفِي عُلوِّ السَّنَدِ خِلَافُ الْحَنْفِيَّةِ ، وَبِكَوْنِهَا عَنْ حِفْظِهِ لَا نُسْخَتِهِ ، وَخَطِّهِ
مَعَ تَذَكُّرِهِ عَلَى مُجَرَّدِ خَطِّهِ ، وَهَذَا عَلَى قَوْلِ غَيْرِهِ ، وَبِالْعِلْمِ بِأَنَّهُ
عَمِلَ بِمَا رَوَاهُ عَلَى قَسِيمِيَّةٍ ، أَوْ لَا يَرَوِي إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ عَلَى مُجِيزِ الرُّسُلِ ،
وَالْوَجْهُ نَفْوُهُ لِأَنَّ الْفَرَضَ فِيهِ مَا يُوجِبُهُ ، وَمِنْ أَكْبَرِ الصَّحَابَةِ عَلَى
أَصَاغِرِهِمْ ، وَيَجِبُ لِأَبِي حَنِيفَةَ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا رَجَّحَ فَقَهَا إِذْ قَالَ
يَرَأَى الْأَصَاغِرَ فِي الْهَدْمِ فَلَا يَتَرَجَّحُ فِي الرَّوَايَةِ بَعْدَ فَقِهِ الْأَصْغَرِ وَضَبْطِهِ
إِلَّا بِذَلِكَ أَوْ غَيْرِهِ ، وَيَأْقَرُّ بِدَيْتِهِ ، وَبِهِ رَجَّحَ الشَّافِعِيَّةُ الْإِفْرَادَ مِنْ رَوَايَةِ
أَبْنِ عُمرَ لِأَنَّهُ كَانَ تَحْتَ نَاقَتِهِ ، وَلَا يَخْفَى عَدَمُ بَحْثِ إِطْلَاقِهِ ، وَوُجُوبُ
تَقْيِيدِهِ بَعْدَ الْآخِرِ بَعْدًا يَتَطَرَّقُ مَعَهُ الْأَشْتِبَاهُ ، لِلْقَطْعِ بِأَنَّهُ لَا أَثَرَ
لِبَعْدِ شَرْحِ لِقَرِيْبَيْنِ ، ثُمَّ لِلْحَنْفِيَّةِ إِذْ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ كَانَ أَخِذَا بِزِمَامِهَا
حِينَ أَهَلَ بِهَآ ، وَتَعَارَضَ مَا عَنِ ابْنِ عُمرَ فِي الصَّحِيحِ ، وَبِكَوْنِهِ
تَحْمَلُ بِالْفَأْ ، وَيَتَبَنَّى مِنْهُ فِيمَنْ تَحْمَلُ مُسْلِمًا لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ ضَبْطُهُ لِعَدَمِ
إِحْسَانِ إِضْفَائِهِ ، وَبِقَدَمِ الْإِسْلَامِ ، وَقَدْ يُعْكَسُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى آخِرِيَّةِ
الشَّرْعِيَّةِ كَكَوْنِهِ مَدَنِيًّا ، وَشُهْرَةُ النَّسَبِ ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ ، وَصَرَّيْحُ
السَّمَاعِ عَلَى مُحْتَمَلِهِ كَقَالَ ، وَصَرَّيْحُ الْوَصْلِ عَلَى الْعُنْعَنَةِ ، وَيَجِبُ عَدَمُهُ
لِقَابِلِ الرُّسُلِ بَعْدَ عَدَالَةِ الْمُعْنَعِينَ وَأَمَانَتِهِ ، وَمَا لَمْ تُنْكَرْ رَوَايَتُهُ ،

وَبِدَوَامِ عَقْلِهِ ، وَالْوَجْهَ فِيمَا عَلِمَ أَنَّهُ قَبْلَ زَوَالِهِ نَفِيَهُ ، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يُمَيِّزْ ،
وَصَرِيحُ التَّرْكِيبِ عَلَى الْعَمَلِ بِرِوَايَتِهِ ، وَمَا بِشَهَادَتِهِ عَلَيْهَا ، وَاللَّنْسُوبُ
إِلَى كِتَابِ عُرْفٍ بِالصَّحَّةِ عَلَى مَا لَمْ يَلْتَزِمِهَا ، فَلَوْ أَبْدَى سَنَدًا أَعْتَبَرَ
الْأَصْحِيَّةَ ، وَكَوْنُ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَلَى مَا رَوَى بِرِجَالِهِمَا فِي غَيْرِهِمَا ، أَوْ
تَحَقَّقَ فِيهِ شَرْطُهُمَا بَعْدَ إِمَامَةِ الْمُخْرَجِ تَحْكُمُ ، وَيَجِبُ بِاللَّذِكُورَةِ
فِيمَا يَكُونُ خَارِجًا ، إِذْ أُلْذِكُ فِيهِ أَقْرَبُ ، وَبِالْأَثْوَى فِي عَمَلِ الْبُيُوتِ ،
وَرَجَّحَ فِي كُوفِ الْهَدَايَةِ حَدِيثَ سَمُرَةَ عَلَى عَائِشَةَ بِأَنَّ الْحَالَ أَكْشَفَ
لَهُمْ ، وَكَثْرَةُ الْمُرَاجِعِ كَثْرَةُ الرِّوَاةِ ، وَبِفَقْهِهِمْ ، وَمُدَاخَلَتِهِمْ
لِلْمُرَاجِعِ ، وَبِعَدَمِ الْأَخْتِلَافِ فِي رَفْعِهِ ، وَتَرَكَنَا لِلضَّعْفِ وَالْوُضُوحِ ،
وَتَعَارَضُ التَّرَاجِيحُ كَقِفَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَضَبْطِهِ نِكَاحَ مَيْمُونَةَ
بِمُبَاشَرَةِ أَبِي رَافِعٍ حَيْثُ قَالَ : كُنْتُ السَّفِيرَ بَيْنَهُمَا ، وَكَمَاعِ الْقَائِمِ
مُشَافَهَةً مِنْ عَائِشَةَ بِرَبْرَةِ عَتَقَتْ وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا مَعَ إِبْنَاتِ
الْأَسْوَدِ عَنْهَا ، فَإِنَّهُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ، وَإِذَا قُطِعَ بِأَنَّهَا هِيَ فَلَا تُزْرَى
لِارْتِفَاعِهِ ، وَلَوْ رُجِّحَ بِالسَّعَاةِ لَكَانَ لِزِيَادَةِ الضَّبْطِ فِي خُصُوصِ
الْوَاقِعَةِ ، فَإِذَا كَانَ صِفَةُ النَّفْسِ اعْتِدَالًا فِيهَا ، وَتَرَاجَعَ بِأَنَّ الْإِخْبَارَ بِهِ
لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ سَبَبٍ عَلِمَ هُوَ هَيْئَةُ الْمُخْرِمِ ، نَعَمْ مَا عَنْ صَاحِبَتِهِ
الْوَاقِعَةِ تَزَوَّجَنِي وَنَحْنُ حَلَالَانِ إِنْ صَحَّ قَوْي فَيَجِبُ بِحَازَأَ عَنْ
الدُّخُولِ جَمْعًا ، وَمِنْهُ لِلْخَفِيَّةِ الْوَصْفُ الدَّائِي مَا بِاعْتِبَارِ الذَّاتِ ، أَوْ

الجزء عَلَى الْحَالِ مَا بَخَّارِجِ كَصَوْمٍ لَمْ يُبَيَّنَتْ بَعْضُهُ مَنَوِيٌّ وَبَعْضُهُ لَا ،
وَلَا تَجَزَأُ فَمَعَارِضُ مُفْسِدِ الْكُلِّ وَمُصَحِّحُهُ ، فَتَرْجَحُ الْأَوَّلُ بِوَصْفِ
الْعِبَادَةِ الْمُقْتَضِيهَا فِي الْكُلِّ ، وَالثَّانِي بِكَثْرَةِ الْأَجْزَاءِ الْمُتَصِفَةِ ، وَهُوَ
بِالذَّاتِي ، وَيُنْقَضُ بِالْكَفَّارَةِ ، وَيُدْفَعُ بِأَنَّ الْفَرَضَ تَوَقُّفُ الْأَجْزَاءِ
لِمَا فِيهِ ، وَذَلِكَ فِي الْوُجُوبِ فِي الْمُعَيَّنِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ الْكَفَّارَةِ لَمْ يَتَعَيَّنْ
يَوْمُهَا لِلْوَاجِبِ فَلَمْ شَرُوعِ الْوَقْتِ وَهُوَ التَّنْفُلُ ، وَهُوَ الْأَصْلُ إِذْ كَانَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْوِيهِ مِنَ النَّهَارِ ، وَهَذَا عَلَى أَنَّهُ صَائِمٌ
كُلَّ الْيَوْمِ .

مسئلة

أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ لَا تَرْجِيحَ بِكَثْرَةِ الْأَدِلَّةِ ، وَالرُّوَاةِ مَا لَمْ
يَمْلُغِ الشَّهْرَةَ ، وَالْأَكْثَرُ خِلَافُهُ . لَهَا تَقْوَى الشَّيْءِ بِتَابِعٍ لَا بِمُسْتَقِلٍّ
بَلْ يُعَارِضُ كَالأَوَّلِ ، وَيَسْقُطُ الْكُلُّ كَالشَّهَادَةِ ، وَلِدَلَالَةِ إِجْمَاعِ سِوَى
أَبْنِ مَسْعُودٍ عَلَى عَدَمِ تَرْجِيحِ عَصُوبَةِ ابْنِ عَمٍّ هُوَ أَخٌ لِأُمٍّ عَلَى
أَبْنِ عَمٍّ لَيْسَ بِهِ لِيُخْرَمَ بَلْ يَسْتَحِقُّ بِكُلِّ مُسْتَقِلًّا وَلِلْكُلِّ فِيهِ زَوْجًا
بِخِلَافِ كَثْرَةِ بَهَا هَيْئَةِ أَجْمَاعِيَّةٍ ، وَالْحُكْمُ وَهُوَ الرُّجْحَانُ مَنْوُطٌ
بِالْمَجْمُوعِ لِحُصُولِ زِيَادَةِ الْقُوَّةِ لِوَاحِدٍ فَلِذَا رَجَحَ بِكَثْرَةِ الْأُصُولِ فِي
الْقِيَاسِ ، بِخِلَافِهِ بِكُلِّ ، وَأَجَابُوا بِالْفَرْقِ ، وَبِأَنَّ الْكَثْرَةَ تَزِيدُ الظَّنَّ
بِالْحُكْمِ قُوَّةً فَيَتَرَجَّحُ ، وَيُدْفَعُ بِدَلَالَةِ الْإِجْمَاعِ الْمَذْكُورِ عَلَى عَدَمِ

أَعْتَبَارِهِ ، بِخِلَافِ بُلُوغِهِ الشَّهْرَةَ ، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ لَمْ تُفِدْهُ كَثْرَةُ الرُّوَاةِ
قُوَّةَ الدَّلَالَةِ فَتَجَوِزُ كَوْنَهُ بِحَضْرَةِ كَثِيرٍ لَا الْآخِرِ ، أَوْ مُتَسَاوِينَ ،
وَأَتَّفَقَ نَقْلُ كَثِيرٍ دُونَهُ بَلْ جَازَ الْأَكْثَرُ بِحَضْرَةِ الْأَقَلِّ لَا يَنْفِي
قُوَّةَ الثُّبُوتِ لِأَنَّهُ مُعَارَضٌ بِضِدِّهِ فَيَسْقُطَانِ ، وَيَبْتَنِي مُجَرَّدُ كَثْرَةِ
تُيِّدُ قُوَّةَ الثُّبُوتِ ، بِخِلَافِ ثُبُوتِ جِهَتِي الْعُصُوبَةِ وَمَا مَعَهَا عَنِ الشَّارِعِ
فَإِنَّهُمَا سَوَاءٌ

فصل

يَلْحَقُ السَّمْعِيُّينَ الْبَيَانُ : الْإِظْهَارُ لُغَةً ، وَأُصْطِلَاحًا إِظْهَارُ الْمُرَادِ
بِسَمْعِيٍّ غَيْرِ مَا بِهِ ، وَيُقَالُ لِظُهُورِهِ ، وَلِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ بِذَلِكَ ، وَعَلَى
الْحَنْفِيَّةِ زِيَادَةٌ ، أَوْ انْتِهَاءٌ ، أَوْ رَفْعُ اخْتِمَالٍ عَنْهُ لِأَنَّهُمْ قَسَمُوهُ إِلَى
خَمْسَةٍ : بَيَانُ تَبْدِيلِ سَيِّئَاتِي ، وَتَقْرِيرٍ ، وَهُوَ التَّأَكِيدُ ، وَقِسْمُ الشَّيْءِ مِنْ
مَا صَدَقَ بِهِ ، وَتَحْصِيلُ الْحَاصِلِ مُنْتَفٍ فَلَزِمَ ذَلِكَ ، وَتَغْيِيرُ كَالشَّرْطِ ،
وَالِاسْتِثْنَاءُ ، وَتَقْدَمُ إِلَّا أَنَّ تَغْيِيرَ الشَّرْطِ مِنْ إِجَابِ الْعَلَقِ فِي الْحَالِ
إِلَى وُجُودِهِ ، وَالِاسْتِثْنَاءُ إِلَى عَدَمِهِ ، وَبِهِ فَرَقُوا بَيْنَ تَعَلُّقِهِ بِمَضْمُونِ
الْجُمْلِ الْمُتَعَقِّبِ ، وَعَدَمِهِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ تَقْلِيلًا لِلْإِبْطَالِ مَا أُمِكنَ
وَيَمْتَنِعُ تَرَاجُحُهُمَا وَتَقْدَمَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَمِنْهُ
تَخْصِصُ الْعَامِّ ، وَتَقْيِيدُ الْمُطْلَقِ ، وَتَقْدَمُ ، وَيَجِبُ مِثْلُهُ فِي صَرْفِ كُلِّ
ظَاهِرٍ ، وَعَلَى الْجَوَازِ تَأْخِيرُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَبْلِيغَ الْحُكْمِ

إِلَى الْحَاجَةِ أَجُوزُ ، وَعَلَى الْمَنْعِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ لِلْخَفِيفَةِ إِذْ لَا يُلْزَمُ مَا تَقَدَّمَ
وَكَوْنُ أَمْرِ التَّبْلِيغِ فَوْرِيًّا مَمْنُوعٌ ، وَلَعَلَّهُ وَجَبَ لِمَصْلَحَةٍ ، وَأَيْضًا
ظَاهِرُهُ لِلْقُرْآنِ

مسئلة

وَالْأَكْثَرُ يَجِبُ زِيَادَةُ قُوَّةِ الْمُبَيِّنِ لِلظَّاهِرِ ، وَالْخَفِيفَةُ تُجُوزُ
السَّوَادَةَ ، وَدُفِعَ بَعْدَ أَوْلَوِيَّةِ الْمُبَيِّنِ مِنْهُمَا بِخِلَافِ الرَّاجِحِ لِتَقْدِيمِهِ فِي
الْمُعَارَضَةِ ، وَيُدْفَعُ بِأَنَّ مُرَادَهُمْ فِي الشُّبُوتِ لَا الدَّلَالَهَ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ
الْأَوَّلَ مُبَيِّنٌ ، وَتَفْسِيرُهُ ، وَهُوَ بَيَانُ الْمُجْمَلِ ، وَيَجُوزُ بِأُضْعَفِ إِذْ لَا تَعَارُضَ
بَيْنَ الْمُجْمَلِ ، وَالْبَيَانِ لِيَتَرَجَّحَ ، وَتَرَاحِيهِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَى الْفِعْلِ
وَهُوَ وَقْتُ تَعْلِيلِ التَّكْلِيفِ مُضَيَّقًا ، وَعَنِ الْحَنَابِلَةِ ، وَالصَّيْرَفِيِّ ،
وَعَبْدِ الْجَبَّارِ ، وَالْجُبَّائِيِّ ، وَأَبْنِهِ مِنْهُ لَنَا لَا مَانِعَ عَقْلًا ، وَوَقَعَ شَرْعًا
كَكَاتِبِي الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ، ثُمَّ يَبَيِّنُ الْأَفْعَالُ وَالْمَقَادِيرَ أَمَّا عَنْ وَقْتِ
الْحَاجَةِ فَيَجُوزُ عِنْدَ مَنْ يُجُوزُ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ لَكِنَّهُ غَيْرُ
وَاقِعٍ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْبَيَانِ لَا يُوجِبُ شَيْئًا فَلَمْ يَحْكَمْ بِوُجُوبِ مَا لَمْ يَعْلَمْ
بِحَيْثُ يُعَاقَبُ بَعْدَ الْفِعْلِ ، وَبِهِ أُنْدَفَعُ قَوْلُهُمْ : يُؤَدِّي إِلَى الْجَهْلِ الْمُخِلِّ
بِفِعْلِ الْوَاجِبِ فِي وَقْتِهِ ، وَقَوْلُهُمْ كَالْخِطَابِ بِالْمُهْمَلِ مُهْمَلٌ ، وَمَا قِيلَ
جَوَازُ تَأْخِيرِ إِسْمَاعِ الْمُخَصَّصِ أَوْلَى مِنْ تَأْخِيرِ بَيَانِ الْمُجْمَلِ لِأَنَّ عَدَمَ
الْإِسْمَاعِ أَسْهَلُ مِنَ الْعَدَمِ غَيْرُهُ صَحِيحٌ لِأَنَّ الْعَامَّ غَيْرُ مُجْمَلٍ فَلَا يَتَعَدَّرُ

الْعَمَلُ بِهِ فَقَدْ يُعْمَلُ بِهِ وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ ، بِخِلَافِ الْمُجْمَلِ فَلَا يَسْتَلْزِمُ
تَأْخِيرُ بَيَانِهِ مَحْذُورًا بِخِلَافِهِ فِي الْمَخْصَصِ ، ثُمَّ تُنْتَمِعُ الْأَوَّلِيَّةُ بَلْ كُلُّ
مِنَ الْعَامِّ وَالْمُجْمَلِ أُرِيدَ بِهِ مُعَيَّنٌ آخَرُ ذِكْرُ دَالِهِ فَقَبْلَ ذِكْرِهِ هُوَ
مَعْدُومٌ إِلَّا فِي الْإِرَادَةِ فَهُمَا فِيهَا سَوَاءٌ

مسئلة

وَيَكُونُ بِالْفِعْلِ كَالْقَوْلِ إِلَّا عِنْدَ شَدُوذٍ . لَنَا يَفْهَمُ أَنَّهُ الْمُرَادُ بِالْقَوْلِ
بِفِعْلِهِ غَيْبُهُ فَصَلَحَ بَيَانًا ، بَلْ هُوَ أَدَلُّ ، لَيْسَ الْخَبَرُ كَلِمَاعِيَّةً ، وَبِهِ بَيِّنَ
الصَّلَاةَ وَالْحَجَّ قَالُوا بَلْ يَصْلُحُ كَارِأَيْتُمُونِي أَصَلَّى ، وَخَذُوا عَنِّي
أُجِيبَ بِأَنَّهُمَا دَلِيلًا كَوْنُهُ بَيَانًا ، وَهَذَا يَنْبَغِي الدَّلِيلَ الْأَوَّلَ ، إِذْ يُفِيدُ
أَن كَوْنَهُ بَيَانًا بِالشَّرْعِ ، وَبِهِ كِفَايَةٌ فَالْأَوَّلَى أَنَّ يُقَالُ إِنَّهُ لِرِزَادَةِ
النَّيَّانِ . وَقَوْلُهُمْ : الْفِعْلُ أَطْوَلُ فَيَلْزِمُ تَأْخِيرُهُ مَعَ إِمْكَانِ تَعْجِيلِهِ مِمَّنْوعُ
الْأَطْوَلِيَّةِ ، وَبُطْلَانُ اللَّازِمِ بَعْدَهُ ، فَلَوْ تَعَاقَبَا ، وَعِلْمُ الْمُتَقَدِّمِ فَهُوَ ، وَإِلَّا
فَأَحَدُهُمَا ، فَإِنْ تَعَارَضَا فَالْمُخْتَارُ الْقَوْلُ ، وَقَوْلُ أَبِي الْحُسَيْنِ هُوَ الْمُتَقَدِّمُ
يَسْتَلْزِمُ لُزُومَ النَّسْخِ بِلَا مُلْزِمٍ لَوْ كَانَ الْفِعْلُ ، وَلَا يَنْصَوِّرُ فِيهِ
أَرْجَحِيَّةٌ دَلَالَتِهِ عَلَى دَلَالَةِ الْمُبَيِّنِ عَلَى الْمُعَيَّنِ ، بَلْ يُمَكِّنُ عَلَى مَعْنَاهُ
الْإِجْمَالِيَّ وَهُوَ أَحَدُ الْإِحْتِمَالَيْنِ كَثَلَاثَةِ قُرُوءٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْرَاءٍ مِنَ الطُّهْرِ
أَوْ الْحَيْضِ ، وَيَتَعَيَّنُ بِأَضْعَفِ دَلَالَةٍ عَلَى الْمُعَيَّنِ ، وَسَلَفَ لِلْخَفِيَّةِ مَا تَقَصَّرُ
مَعْرِفَتُهُ عَلَى السَّمْعِ ، فَإِنْ وَرَدَ قَطْعِيًّا شَافِيًّا صَارَ مُفَسَّرًا ، أَوْ لَا

فَمَشْكِلٌ ، أَوْ ظَنًّا فَمَشْكِلٌ ، وَقَبِلَ الْاجْتِهَادَ فِي اسْتِعْلَامِهِ ، وَهُوَ لَفْظِيٌّ
مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَصْطِلَاحِ ، وَقَالُوا : إِذَا بُيِّنَ الْمُجْمَلُ الْقَطْعِيُّ الثُّبُوتِ بِخَبَرٍ
وَاحِدٍ نُسِبَ إِلَيْهِ فَيَصِيرُ ثَابِتًا بِهِ فَيَكُونُ قَطْعِيًّا ، وَمَنْعُهُ صَاحِبُ
التَّحْقِيقِ ، إِذْ لَا تَظْهَرُ مُلَازِمَتُهُ ، وَهُوَ حَقٌّ ، وَلَوْ أَنْقَدَ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ
فَتَى آخَرُ . وَإِلَى بَيَانِ ضَرُورَةِ تَقَدُّمِ ، وَأَمَّا بَيَانُ التَّبْدِيلِ فَهُوَ النَّسْخُ ،
وَهُوَ الْإِزَالَةُ بِجَازٍ لِلنَّقْلِ ، أَوْ قَلْبُهُ ، أَوْ مُشْتَرَكٌ ، وَتَمَثِيلُ النَّقْلِ
بِنَسْخَتِهِ مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ تَسَاهُلٌ وَأَصْطِلَاحًا رَفَعُ تَعَلُّقِ مُطْلَقِ
بِحُكْمِ شَرْعِيٍّ أَبْتِدَاءً ، فَاذْفَعَنَّ أَنَّ الْحُكْمَ قَدِيمٌ لَا يَرْتَقِعُ ، وَمُطْلَقِ مَا
بِالْعَايَةِ ، وَالشَّرْطِ ، وَالْإِسْتِثْنَاءِ ، وَبِالْآخِرِ مَا بِالْمَوْتِ ، وَالنُّومِ لِأَنَّهُ
لِعَارِضٍ ، وَيُعْلَمُ التَّأَخُّرُ مِنَ الرَّفْعِ . وَالسَّمْعِيُّ الْمُسْتَقِلُّ دَلِيلُهُ ، وَقَدْ يُجْعَلُ
إِيَّاهُ أَصْطِلَاحًا فِي قَوْلِ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ الْأَلْفُظُ الدَّلَالُ عَلَى ظُهُورِ انْتِفَاءِ
شَرْطِ دَوَامِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ ، وَالغَرَالِي : الْخِطَابُ الدَّلَالُ عَلَى ارْتِفَاعِ الْحُكْمِ
الثَّابِتِ بِالْخِطَابِ الْأَوَّلِ عَلَى وَجْهِ لَوْلَاهُ كَانَ ثَابِتًا مَعَ تَرَاجِيهِ عَنْهُ ، وَمَا
قِيلَ النَّصُّ الدَّلَالُ عَلَى انْتِهَاءِ أَمَدِ الْحُكْمِ مَعَ تَرَاجِيهِ عَنْ مَوْرَدِهِ ،
فَإِنَّهُ اعْتَرَضَ عَلَيْهَا بِأَنَّ جِنْسَهَا دَلِيلُهُ لَا هُوَ وَأُجِيبَ بِالْتِزَامِهِ كَمَا أَنَّ
الْحُكْمَ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَصِحُّ فِي النَّفْسِيِّ وَالْمَجْعُولِ جِنْسًا الْأَلْفُظُ ، وَلِأَنَّهُ
يُجْعَلُ دَالًّا لَنَا ، وَالنَّفْسِيُّ مَذْلُولٌ ، وَأَيْضًا يَدْخُلُ قَوْلُ الْعَدْلِ نَسْخَ ،
وَيَخْرُجُ فِعْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ الدَّلَالُ بِالْأَدَاتِ

وَهُمَا دَلِيلَا ذَلِكَ ، لَا هُوَ ، وَخَصَّ الْغَزَالِي بِرُودِ اسْتِذْرَاكِ عَلَى
وَجْهِهِ الْحِجَابِ وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ اخْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ الْعَدْلِ لِأَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ
لِأَنَّ الْأَرْتِفَاعَ بِقَوْلِ الشَّارِعِ قَالَهُ هُوَ أَوْ لَا ، وَالتَّرَاخِي لِإِخْرَاجِ الْمُقْبِدِ
بِالْغَايَةِ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ صِحَّتَهُ تُوجِبُ اعْتِبَارَ قَوْلِ الْعَدْلِ دَاخِلًا فَلَا يَنْدَفِعُ
عَنِ الْآخَرَيْنِ ، وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ بِادِّعَاءِ أَنَّهُ الْمُتَبَادِرُ مِنَ الدَّلَالِ لَزِمَ
الِاسْتِذْرَاكُ ، وَيَنْدَفِعُ قَوْلُ الرَّاوي عَنِ الثَّالِثِ أَيْضًا بِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَصٍّ
فِي الْمُتَبَادِرِ ، وَذِكْرُهُمُ الْإِنْتِهَاءَ دُونَ الرَّفْعِ إِنْ كَانَ لِيُظْهِرَ فُسَادَهُ إِذْ
لَا يَرْتَفِعُ الْقَدِيمُ لَمْ يَغْدُ لِأَنَّهُ لَا زِمَ الْإِنْتِهَاءَ ، وَإِنْ لَاتَّفَقَ اخْتِيَارُهُمْ
عِبَارَةً أُخْرَى فَلَا بَأْسَ

مسئلة

أَجْمَعَ أَهْلُ الشَّرَائِعِ عَلَى جَوَازِهِ وَوُقُوعِهِ ، وَخَالَفَ غَيْرُ الْعِيسَوِيَّةِ
مِنَ الْيَهُودِ فِي جَوَازِهِ فِرْقَةٌ عَقْلًا ، وَفِرْقَةٌ سَمْعًا ، وَأَبُو مُسْلِمٍ الْأَصْفَهَانِي
فِي وَُقُوعِهِ فِي شَرِيعَةٍ وَاحِدَةٍ لَنَا لَا يَلْزَمُ قَطْعًا مِنْهُ مُحَالٌ عَقْلِيٌّ إِنْ لَمْ
تُعْتَبَرْ الصَّالِحُ فَظَاهِرٌ ، وَإِنْ فَلَاخْتِلَافِهَا بِالْأَوْقَاتِ ، فَيَخْتَلِفُ حُسْنُ
الشَّيْءِ وَقُبْحُهُ وَالْأَخْوَالِ ، فَيَبْطُلُ قَوْلُهُمْ : النَّهْيُ يَقْتَضِي الْقُبْحَ ، وَالْوُجُوبُ
الْحُسْنَ فَلَوْ صَحَّ حَسَنٌ وَقُبْحٌ ، وَلِأَنَّهُ إِنْ لِحِكْمَةٍ ظَهَرَتْ بَعْدَ عَدَمِهِ
فَبَدَاهِ ، أَوْ لَا وَهُوَ الْعَبَثُ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ لَوْ نُسِخَ مَا حَسَنَ ، وَقُبْحٌ لِنَفْسِهِ
كَالْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ . أَمَّا الْأَشَاعِرَةُ فَيَمْنَعُونَ وَجُودَهُ ، وَأَمَّا الْوُقُوعُ فَنِي

التَّوْرَةِ أَمْرَ آدَمَ بِتَزْوِيجِ بَنَاتِهِ مِنْ بَنِيهِ ، وَفِي السَّفَرِ الْأَوَّلِ قَالَ تَعَالَى
لِنُوحٍ إِنِّى جَعَلْتُ كُلَّ دَابَّةٍ حَبِئَةً مَّا كَلَّالَ لَكَ وَلِدْرِيَّتِكَ ، ثُمَّ
حَرَّمَ مِنْهَا عَلَى إِبْرَاهِيمَ مُوسَى كَثِيرٌ ، وَأَمَّا الْأَسْتِدْلَالُ بِتَحْرِيمِ السَّبْتِ بَعْدَ
إِبْرَاهِيمَ ، وَوُجُوبِ الْخِتَانِ عِنْدَهُمْ يَوْمَ الْوِلَادَةِ بَعْدَ إِبْرَاهِيمَ فِي مِلَّةٍ
يَعْقُوبَ فَيُدْفَعُ بِأَنَّ رَفَعَ الْإِبْرَاحَةَ الْأَصْلِيَّةَ لَيْسَ نَسْخًا ، وَالْحُكْمُ
بِالْإِبْرَاحَةِ ، وَإِنْ كَانَ حُكْمًا بِتَحَقُّقِ كَلِمَتِهِ النَّفْسِيَّةِ ، وَهِيَ الْحُكْمُ
لَكِنَّ الشَّرْعِ أَخْصَثُ مِنْهُ وَهُوَ مَا عُلِّقَ بِهِ خِطَابٌ فِي شَرِيعَةٍ ، وَبَعْضُ
الْحَفْظَةِ التَّزَمُّوهُ نَسْخًا لِأَنَّ الْخَلْقَ لَمْ يَنْزِلُوا سُدًى فِي وَقْتٍ ، فَلَا إِبْرَاحَةَ
وَلَا تَحْرِيمَ قَطُّ إِلَّا بِشَرْعٍ فَمَا يَذْكُرُ مِنْ حَالِ الْأَشْيَاءِ قَبْلَ الشَّرْعِ
فَرَضٌ ، وَأَمَّا فِي شَرِيعَةٍ فَوُجُوبُ التَّوَجُّهِ إِلَى الْبَيْتِ ، وَنَسْخُ الْوَصِيَّةِ
لِلْوَالِدَيْنِ ، وَكَثِيرٌ لَا يُنْكَرُهُ إِلَّا مُكَابِرٌ أَوْ جَاهِلٌ بِالْوَقَائِعِ . الْمَافِيُونَ
سَمِعْنَا لَوْ نُسِخَتْ شَرِيعَةُ مُوسَى لَبَطَلَ قَوْلُهُ : هَذِهِ شَرِيعَةٌ مُؤَبَّدَةٌ مَا دَامَتِ
السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُجِيبَ بِمَنْعِ أَنَّهُ قَالَهُ ، وَإِلَّا لَقَضَتِ الْعَادَةُ
بِمَحَاجَّتِهِمْ بِهِ وَشُهْرَتِهِ لِأَنَّهُ لَا تَوَاتُرَ فِي قُلُوبِ التَّوْرَةِ الْكَائِنَةِ الْآنَ
لِاتِّفَاقِ أَهْلِ الثَّقَلِ عَنْ إِحْرَاقِ بُحْتُنْصَرِ أَسْفَارِهَا وَلَمْ يَبْقَ مَنْ يَحْفَظُهَا
وَذَكَرَ أَخْبَارُهُمْ أَنَّ عَزِيزًا أُلْهِمَهَا فَكَتَبَهَا ، وَدَفَعَهَا إِلَى تَلْمِيذِهِ
لِيَقْرَأَهَا عَلَيْهِمْ ، وَلِلذَلِكَ لَمْ تَزَلْ نُسخُهَا الثَّلَاثُ مُخْتَلِفَةً فِي أَعْمَارِ الدُّنْيَا
قَالُوا : الْأَوَّلُ إِمَّا مُقَيَّدٌ بِغَايَةٍ . فَالْمُسْتَقْبَلُ بَعْدَهُ لَيْسَ نَسْخًا إِذْ لَيْسَ رَفْعًا

أَوْ بِتَأْيِيدٍ فَلَا رَفْعَ لِلتَّنَاقُضِ ، وَلِتَأْدِيتِهِ إِلَى تَعَذُّرِ الْإِخْبَارِ بِهِ ، وَتَنَفِي
الْوُثُوقِ فَلَا يُجْزَمُ بِهِ فِي نَحْوِ الصَّلَاةِ وَشَرِيعَتِكُمْ الْجَوَابُ إِنْ غُنِيَ
بِالتَّأْيِيدِ إِطْلَاقُهُ فَلَا يَمْتَنِعُ إِذْ لَا دَلَالََةَ لَفْظِيَّةٍ عَلَيْهِ بَلْ إِنَّهُ مُشْرُوعٌ ، أَوْ
صَرِيحُهُ فَكَذَلِكَ إِنْ جُمِلَ قَيْدًا لِلْفِعْلِ الْوَاجِبِ لَا وَجُوبَهُ ، وَإِنْ لَزِمَ قَيْدًا
لَهُ فَخُتَّافٌ ، وَلَا يُفِيدُ لِحَوَازِهِ بِمَا تَقَدَّمَ ، وَتَسْلِيمُ كَوْنِ الْحُكْمِ الْمُقَيَّدِ
صَرِيحًا لَا يَجُوزُ نَسْخُهُ لَا يُفِيدُهُمُ التَّنَفِي الْكُلِّيُّ الَّذِي هُوَ مَطْلُوبُهُمْ مَعَ
أَنَّ الْحُكْمَ الْمُقَيَّدَ بِالتَّأْيِيدِ أَقْلٌ مِنَ الْقَلِيلِ . قَالُوا أَيْضًا لَوْ رُفِعَ فَإِمَّا
قَسْلٌ وَجُودِهِ فَلَا أَرْتِفَاعَ ، أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ فَيَسْتَحِيلُ ، وَلِأَنَّهُ تَعَالَى إِمَّا
عَالَمٌ بِاسْتِمْرَارِهِ أَبَدًا فَظَاهِرٌ ، أَوْ لَا فَهُوَ فِي عِلْمِهِ مُوقَّتٌ فَيَمْتَنِعُ عِنْدَهُ
وَالْقَوْلُ الَّذِي يَنْفِيهِ لَيْسَ رَفْعًا . وَالْجَوَابُ عَنْ الْأَوَّلِ أَنَّهُ تَرَدِيدٌ فِي
الْفِعْلِ لَا الْحُكْمِ وَلَوْ أُجْرِيَ فِيهِ . قُلْنَا : الْمُرَادُ انْقِطَاعُ تَعَلُّقِهِ كَمَا قَدَّمَاهُ
فِي التَّعْرِيفِ ، وَنَحْتَارُ عِلْمَهُ مُوقَّتًا وَيَتَضَمَّنُ عِلْمَهُ بِالْوَقْتِ الَّذِي يَنْسَخُهُ
فِيهِ ، فَكَيْفَ يُنَافِيهِ ؟

مسئلة

الِاتِّفَاقُ عَلَى جَوَازِ النِّسْخِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ بِمَضَى مَا يَسَعُ مِنَ الْوَقْتِ
الْمُعَيَّنِ لَهُ شَرْعًا إِلَّا مَا عَنِ الْكَرْخِيِّ ، وَأُخْتَلِفَ فِيهِ قَبْلُهُ بِكَوْنِهِ قَبْلَ
الْوَقْتِ ، أَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ مَا يَسَعُ شَرْعًا ، أَوْ لَا كَصُمِّ غَدًا وَرُفْعِ قَبْلِهِ ، أَوْ
فِيهِ ، وَإِنْ شَرَعَ قَبْلَ التَّمَامِ فَالْجَمْعُ هُورٌ مِنَ الْخَفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ نَعَمْ بَعْدَ

التَّسَكُّنِ مِنَ الْإِعْتِقَادِ ، وَجُمْهُورُ الْمُعْتَزِلَةِ ، وَبَعْضُ الْحَنَابِلَةِ وَالْكَرَخِيُّ
وَالصِّرَفِيُّ لَا . لَنَا لَا مَانِعٌ عَقْلِيٌّ ، وَلَا شَرْعِيٌّ فَجَازٌ ، وَنَسَخَ خَمْسِينَ فِي
الْإِسْرَاءِ ، وَإِنْكَارُ الْمُعْتَزِلَةِ إِيَّاهُ مَرْدُودٌ بِصِحَّةِ النُّقْلِ ، وَقَوْلُهُمْ
لَا فَائِدَةٌ مُنْتَفٍ بِأَنَّهَا الْإِبْتِلَاءُ لِلْعَزْمِ ، وَوُجُوبُ الْإِعْتِقَادِ ، وَأَمَّا الْحَاقَةُ
بِالرَّفْعِ لِمَوْتِ ، وَمَا قِيلَ كُلُّ رَفْعٍ قَبْلَ الْفِعْلِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ لِتَقْيِيدِ
الْأَوَّلِ عَقْلًا . لَا مَا قِيلَ مِنْ مَنَعِ تَكْلِيلِ الْمَعْلُومِ مَوْتُهُ قَبْلَ التَّسَكُّنِ
لِيُدْفَعَ بِأَنَّهُ إِجْمَاعٌ . وَالثَّانِي فِي غَيْرِ النَّزَاعِ لِأَنَّهُ يُرِيدُ وَقْتَ الْمُبَاشَرَةِ ،
وَالنَّزَاعُ فِي وَقْتِهِ الَّذِي حَدَّهُ . وَاسْتُدِلَّ بِقِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمْرًا ،
ثُمَّ تَرَكَ فَلَوْ لَا نَسَخَ عَصَى . وَأُجِيبَ بِمَنَعِ وَجُوبِ الدَّبْحِ بَلْ رُؤْيَا فَظَنَّهُ
وَمَا تَوَرَّعُ يَدْفَعُهُ مَعَ الْإِقْدَامِ عَلَى مَا يَحْرُمُ تَوَلَّاهُ ، وَعَلَى أَصْلِهِمْ تَوْرِيضُ
لَهُ فِي الْجَهْلِ فَيَمْتَنِعُ ، وَقَوْلُهُمْ : جَازَ التَّأْخِيرُ لِأَنَّهُ مُوسَّعٌ فِيهِ الْمَطْلُوبُ
لِتَعَلُّقِهِ بِالْمُسْتَقْبَلِ وَهُوَ الْمَانِعُ عِنْدَهُمْ ، لَكِنْ نَقَلَ الْمُحَقِّقُونَ عَنْهُمْ
أَنَّهُ بَيَانُ مَدَّةِ الْعَمَلِ بِالْبَدَنِ فَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بَعْدَ التَّسَكُّنِ الْمَقْصُودِ الْأَصْلِيِّ
لَا الْعَزْمِ ، وَمَعَهُ يَجُوزُ لِأَنَّ الثَّابِتَ تَقْرِيطُ الْمَكَلَّفِ وَلَيْسَ مَانِعًا ،
وَهَذَا مُتَحَقِّقٌ فِي الْمَوْسَعِ ، وَدَفَعُهُ بِتَعَلُّقِ الْوُجُوبِ بِالْمُسْتَقْبَلِ فِي الْمَوْسَعِ
إِنَّمَا يَصْدُقُ فِي الْمَضِيقِ ، وَإِلَّا فَقَدْ يَشَبُّهُ الْوُجُوبُ ، وَلِذَا لَوْ فَهَلَهُ سَقَطَ ،
بِخِلَافِ مَا قَبِلَ الْوُجُوبِ مُطْلَقًا ، ثُمَّ الْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُوجِبُ الْحَصَرَ
وَمَنْعَهُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِأَخَرٍ عَادَةً فِي مِثْلِهِ مُنْتَفٍ لِأَنَّ حَالَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

وَالسَّلَامُ يَفْتَضِي الْمُبَادَرَةَ ، وَإِنْ كَانَ مَا كَانَ ، وَقَوْلُهُمْ : فَعَلَّ لَكِنْ
 التَّحَمَّ دَعَاىَ مُجَرَّدَةً ، وَكَذَا مُنِعَ بِصَفِيحَةٍ مَعَ أَنَّهُ حِينَئِذٍ تَكْلِيفٌ
 بِمَا لَا يُطَاقُ ، ثُمَّ هُوَ نُسْخٌ أَيْضًا قَبْلَ التَّمَكُّنِ ، وَلِلْحَنْفِيَّةِ مُنِعَ النَّسْخُ
 وَالتَّرَكُّ لِلْفِدَاءِ ، وَهُوَ مَا يَقُومُ مَقَامَ الشَّيْءِ فِي تَلَقُّى الْمَكْرُوهِ ، فَلَوْ أَرْتَفَعَ
 لَمْ يَفِذْ ، وَمَا قِيلَ الْأَمْرُ بِذَبْحِهِ بَدَلًا هُوَ النَّسْخُ مَوْقُوفٌ عَلَى ثُبُوتِهِ
 وَهُوَ مُنْتَفٍ قَالُوا : إِنْ كَانَ وَاجِبًا وَقْتَ الرَّفْعِ اجْتَمَعَ الْأَمْرَانِ
 بِالتَّقْيِضِ فِي وَقْتٍ ، وَإِلَّا فَلَا نَسْخٌ أُجِيبَ بِأَخْتِيَارِ الثَّانِي ، وَالْمَعْنَى
 رَفْعُ إِجْبَاهِهِ حُكْمُهُ عِنْدَ حُضُورِ وَقْتِهِ لَوْلَاهُ وَهُوَ مَمْنُوعُكُمْ ، فَإِنْ
 أَجْرُ ثَمَوُهُ ، وَلَمْ تُسْمَوْهُ نَسْخًا فَلَفْظِيَّةٌ وَقَدْ وَاقَعْتُمْ وَأَيْضًا لَوْ صَحَّ
 انْتَفَى النَّسْخُ ، ثُمَّ اسْتَبْعِدَ عَنْهُمْ لِذَلِكَ الرَّفْعِ مِنْهُمْ ، وَلِلتَّعَارُضِ
 يَجِبُ نِسْبَةُ ذَلِكَ

مسئلة

الْحَنْفِيَّةُ وَالْمُتَزَلَّةُ لَا يَجُوزُ نَسْخُ حُكْمٍ فِعْلٍ لَا يَقْبَلُ حُسْنُهُ وَقَبْحُهُ
 السُّقُوطُ كَوُجُوبِ الْإِيمَانِ ، وَحُرْمَةِ الْكُفْرِ ، وَالشَّافِعِيَّةُ يَجُوزُ وَهِيَ فَرَعُ
 التَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ ، وَلَا تَحْوِي الصَّوْمَ عَلَيْكُمْ وَاجِبٌ مُسْتَمِرٌّ أَبَدًا
 اتِّفَاقًا لِلنَّصُوصِيَّةِ ، وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ لِذَلِكَ عَلَى رَأْيٍ ، وَعَلَى آخَرَ لِلتَّأَكُّدِ
 عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ تَحْقِيقِ الْأَضْطِلَاحِ ، وَأُخْتَلِفَ فِي ذِي مُجَرَّدَ تَأْبِيدِ قَيْدًا
 لِلْحُكْمِ لَا الْفِعْلِ كَصُومُوا أَبَدًا ، أَوْ تَأَقَّيْتُ قَبْلَ مُضِيِّهِ كَحُرْمَتِهِ عَامًّا

إِنْشَاءً فَالْجُمْهُورُ ، وَمِنْهُمْ طَائِفَةٌ مِنَ الْخَنَفِيَّةِ يَجُوزُ ، وَطَائِفَةٌ كَالْقَاضِي
أَبِي زَيْدٍ ، وَأَبِي مَنْصُورٍ ، وَخَفَرِ الْإِسْلَامِ ، وَالسَّرْحَنِيِّ يَمْتَنِعُ لِلزُّومِ
الْكُذِبِ ، أَوِ الْبَدَاءِ وَهُوَ الْمَانِعُ فِي الْمُتَّفَقِ . قَالُوا : ظَاهِرٌ فِي عُمُومِ
الْأَوْقَاتِ فَجَازَ تَخْصِيصُهُ . قُلْنَا نَعَمْ إِذَا اقْتَرَنَ بِدَلِيلِهِ فَيُحْكَمُ حِينَئِذٍ
بِأَنَّهُ مُبَالِغَةٌ أَمَّا مَعَ عَدَمِهِ وَهُوَ الثَّابِتُ فَذَلِكَ اللَّازِمُ وَحَاصِلُهُ حِينَئِذٍ
يَرْجِعُ إِلَى أَشْرَاطِ الْمُقَارَنَةِ فِي دَلِيلِ التَّخْصِيصِ وَتَقَدَّمَ ، وَالْحَقُّ أَنَّ
لِزُّومِ الْكُذِبِ فِي الْأَخْبَارِ كَمَا ضُحِيَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلِذَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ
الْخَنَفِيَّةُ ، وَالْخِلَافُ فِي غَيْرِهِ مِمَّا يَتَغَيَّرُ مَعْنَاهُ كَكُفْرِ زَيْدٍ بِخِلَافِ
حُدُوثِ الْعَالَمِ ، وَلَا زِمَ تَرَاحِي الْمُخَصَّصِ مِنَ التَّعْرِيزِ عَلَى الْوُقُوعِ فِي
غَيْرِ الْمَشْرُوعِ غَيْرُ لَازِمٍ هُنَا بَلْ غَايَتُهُ اعْتِقَادُ أَنَّهُ لَا يُرْفَعُ ، وَهُوَ غَيْرُ
خَاصٍّ . فَالْوَجْهُ الْجَوَازُ كَهُْمُ غَدَاً ، ثُمَّ نُسِخَ قَبْلَهُ فَإِنَّهُ اتَّفَقَ ، وَمَا
قِيلَ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ إِجْبَابِ فِعْلٍ مُقْبِدٍ بِالْأَبَدِ ، وَعَدَمِ أَبَدِيَّةِ التَّكْلِيفِ
بَعْدَ مَا قَرَّرَ فِي النَّزَاعِ مِنْ أَنَّهُ عَلَى جَعْلِهِ قَيْدًا لِلْحُكْمِ مَعْنَاهُ بِالنُّسْخِ
يُظْهِرُ خِلَافَهُ ، وَالْوَجْهُ حِينَئِذٍ أَنَّ لَا يُجْعَلُ النَّزَاعُ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ ،
بَلْ هُوَ مَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي تَقْيِيدِ الْحُكْمِ ، وَإِلَّا فَالْجَوَابُ عَلَى خِلَافِ
الْمَفْرُوضِ ، وَحِينَئِذٍ فَقَدْ لَا يَخْتَلِفُ فِي الْجَوَازِ

مسئلة

الْجُمْهُورُ لَا يَجْزِي فِي الْأَخْبَارِ لِأَنَّهُ الْكُذِبُ وَقِيلَ نَعَمْ
٢٥ — تحرير

يَمَحُوهَا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ وَعَلَىٰ قَوْلِهِمْ يَجِبُ اسْتِقْطُ شَرْعِيٍّ مِنَ التَّعْرِيفِ وَالْجَوَابُ يُنْسَخُ بِنَاءً يَسْتَضَوُّهُ ، أَوْ مِنْ دِيَوَانِ الْحِفْظَةِ وَغَيْرِهِ ، وَلَا تَعْرَىٰ مِنَ الْقَيْدِ وَالْإِطْلَاقِ لَا النَّسْخَ ، وَأَمَّا نَسْخُ إِجْبَابِ الْإِخْبَارِ بِالْإِخْبَارِ عَنْ تَقْيِضِهِ فَفَنَعَهُ الْمُعْتَرِلةُ لِاسْتِلْزَامِهِ الْقَبِيحِ كَذِبَ أَحَدِهِمَا بِنَاءً عَلَى حُكْمِ الْعَقْلِ وَيَجِبُ لِلْخَفِيَّةِ مِثْلُهُ إِلَّا إِنْ تَغَيَّرَ الْأَوَّلُ إِلَيْهِ ، وَكَذَا الْمُعْتَرِلةُ

مسئلة

قِيلَ لَا يُنْسَخُ بِلَا بَدَلٍ ، فَإِنْ أُرِيدَ وَلَوْ بِإِبَاحَةِ أَصْلِيَّةٍ فَاتَّفَاقُهُ أَوْ مُفَادٍ بِدَلِيلِ النَّسْخِ فَالْحَقُّ فِيهِ لِأَنَّهُ بِلَا مُوجِبٍ ، وَالْوَاقِعُ خِلَافُهُ كَنَسْخِ حُرْمَةِ الْمُبَاشَرَةِ بَعْدَ الْفِطْرِ ، وَلَيْسَ مِنْهُ نَاسِخٌ أَذْخَرَ الْحُومَ الْأَضَاحِي ، وَجَازَ أَنْ لَا يَتَمَرَّضَ الدَّلِيلُ لِغَيْرِ الرَّفْعِ ، أَوْ بِلَا بُبُوتِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ فَكَذَلِكَ لِدَلِيلِكَ ، وَتَكُونُ الثَّابِتَةُ الْإِبَاحَةُ الْأَصْلِيَّةُ لَكِنْ لَيْسَ مِنْهُ نَسْخٌ تَقْدِيمَ الصَّدَقَةِ لِثُبُوتِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ بِالْعَامِّ النَّادِبِ لِلصَّدَقَةِ بِثُبُوتِ إِبَاحَةِ الْمُبَاشَرَةِ بِبَاشِرٍ وَهْنُ قَالُوا : مَا نَنْسَخُ . الْآيَةُ . أُجِيبَ بِالْخَيْرِيَّةِ لَفْظًا عَلَى إِرَادَةِ نَسْخِ التَّلَاوَةِ لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ . وَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ أَنْ مِنْهُ عَلَى التَّنْزِيلِ تَرَكَ الْبَدَلَ فَلَيْسَ ، إِذْ لَيْسَ حُكْمًا شَرْعِيًّا ، وَصُرِّحَ أَنَّ الْخِلَافَ فِيهِ ، وَتَجَوُّزُ التَّخْصِصِ لَا يُوجِبُ وَقُوعَهُ ، وَالتَّنْزِيلُ إِلَى أَنَّهَا لَا تَقْيِدُ نَفْيَ الْوُقُوعِ ، وَالْخِلَافُ فِي

الْجَوَازِ تَسْلِيمُهُمْ لَأَنَّ الظَّاهِرَ إِرَادَتُهُمْ نَفْيَهُ سَمْعًا لَاعْقَلًا بِاسْتِدْلَالِهِمْ

مسئلة

الْجُمْهُورُ يَجُوزُ بِأَثْقَلِ ، وَنَفَاهُ شُدُودُ لَنَا إِنْ أَعْتَبِرَتِ الْمَصَالِحُ
وُجُوبًا أَوْ تَفَضُّلاً فَلَمَعَلَّمَا فِيهِ ، وَإِلَّا فَأَظْهَرُ ، وَتِلْكَ نَفْيُ آبْتِدَاءِ
التَّكْلِيفِ ، وَوَقَعَ بِتَعْيِينِ الصَّوْمِ بَعْدَ التَّخْيِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِدْيَةِ ،
وَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِنَسْخٍ أَصْلًا عَلَى وَزَانٍ مَا تَقَدَّمَ فِي فِدَاءِ إِسْمَاعِيلَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَرَجَمَ الزَّوَانِي ، وَجَلَدَهُنَّ بَعْدَ الْحَبْسِ فِي الْبُيُوتِ ،
قَالُوا : يَرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ أُجِيبَ بِأَنَّ سِيَاقَهَا فِي الْمَالَ ،
وَفِيهِ يَكُونُ بِالْأَثْقَلِ فِي الْحَالِ ، وَلَوْ سَلَّمَ كَانَ مَخْصُوصًا بِالْوُقُوعِ وَهُوَ
بِنَاءٍ عَلَى مَا نَفَيْتَاهُ الْجَوَازُ السَّمْعِيُّ الَّذِي مَالَهُ التَّزَاغُ فِي الْوُقُوعِ . قَالُوا
مَا نَنْسَخُ . الْآيَةُ . أُجِيبَ بِخَيْرِيَّةِ الْأَثْقَلِ عَاقِبَةً ، أَوْ مَا تَقَدَّمَ

مسئلة

يَجُوزُ نَسْخُ الْقُرْآنِ بِكَأَيَّةِ عِدَّةِ الْحَوْلِ بِآيَةِ الْأَشْهُرِ ، وَالْمَسْأَلَةُ
بِالْقِتَالِ ، وَالْخَبَرُ الْمُتَوَاتِرُ بِمِثْلِهِ وَالْآحَادُ بِمِثْلِهِ : كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ
رِيَاةِ الْقُبُورِ إِلَّا فَرُورُوهَا ، وَعَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ أَنْ تُنْسِكُوا فَوْقَ
ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَأَمْسِكُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ الْخ . فَبِالْمُتَوَاتِرِ أَوَّلَى ، وَأَمَّا قَلْبُهُ
فَمَنْعَةُ الْجُمْهُورِ كُلُّ مَا نَعَى تَخْصِصِ الْمُتَوَاتِرِ بِالْآحَادِ ، وَأَكْثَرُ مُجِيزِهِ

فَارْقِبَنَّ أَنْ التَّخْصِصَ جَمْعُهُمَا ، وَالنَّسْخُ إِبْطَالُ أَحَدِهِمَا ، وَأَجَازُهُ
بَعْضُهُمْ . لَنَا لَا يَقَاوِمُهُ فَلَا يُبْطِلُهُ . قَالُوا وَقَعَ إِذْ ثَبَتَ التَّوَجُّهُ إِلَى الْبَيْتِ
بَعْدَ الْقَطْعِ الْآتِي لِأَهْلِ قِبَاءَ ، وَلَمْ يُنْكَرْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَبِأَنَّهُ
كَانَ يَبْعَثُ الْآحَادَ لِلتَّبْلِغِ ، وَقُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحَى إِلَى . الْآيَةُ بِتَغْرِيمِ
كُلِّ ذِي نَابٍ أُجِيبَ بِجَوَازِ اقْتِرَانِ خَبَرِ الْوَاحِدِ بِمَا يُفِيدُ الْقَطْعَ ،
وَجَعَلَهُ النَّدَاءَ بِحَضْرَتِهِ غَلَطٌ أَوْ تَسَاهُلٌ وَهُوَ الثَّابِتُ ، وَالثَّانِي إِذَا
ثَبَتَ إِزْسَالُهُمْ بِنَّسْخِ قَطْعِيٍّ عِنْدَ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ ، وَلَيْسَ وَلَا أَجِدُ الْآنَ
تَحَرُّيًّا . فَالثَّابِتُ إِبَاحَةُ أَصْلِيَّةٍ وَرَفْعُهَا لَيْسَ نَسْخًا

مسئلة

يَجُوزُ نَسْخُ الشَّنَقَةِ بِالْقُرْآنِ ، وَأَصَحُّ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ الْمَنْعُ لَنَا
لَا مَانِعَ وَوَقَعَ فَإِنَّ التَّوَجُّهَ إِلَى الْقُدْسِ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ ، وَنَسِخَ بِهِ
وَكَذَا حُرْمَةُ الْمُبَاشَرَةِ ، وَتَجْوِيزُ كَوْنِهِ بِغَيْرِهِ مِنْ سُنَّةٍ ، أَوِ الْأَصْلِ
بِتِلَاوَةٍ نُسِخَتْ ، وَذَلِكَ عَلَى الْمَوَافَقَةِ أَحْمَالٌ بِلَا دَلِيلٍ ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمْ
يَتِمَّعَنَّ نَاسِخٌ عُلِمَ تَأْخُرُهُ مَا لَمْ يَقُلْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هَذَا نَاسِخٌ
وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ . قَالُوا أَيُّ الْمَانِعُونَ : لِتَبْيِينٍ . أُجِيبَ وَالنَّسْخُ مِنْهُ .
قَالُوا : يُوجِبُ التَّنْفِيرَ . أُجِيبَ إِذَا آمَنَّا بِأَنَّهُ مُبْتَلَغٌ لَمْ يَلْزَمْ . وَأَمَّا قَلْبُهُ
فَمَنْعُهُ قَوْلًا وَاحِدًا ، وَأَجَازُهُ الْجُمْهُورُ لِمَا تَقَدَّمَ وَوُقُوعِهِ لَا وَصِيَّةَ
لِوَارِثٍ نَسْخَ الْوَصِيَّةِ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْإِعْتِرَاضُ مُنْتَهَضٌ

عَلَى الْوُقُوعِ بِأَنَّهَا آحَادٌ ، فَلَوْ صَحَّ نُسْخَ بِهَا الْقُرْآنُ إِلَّا أَنْ يُدْعَى فِيهَا
الشَّهْرَةُ فَيَجُوزُ عَلَى الْحَنْفِيَّةِ وَهُوَ الْحَقُّ ، وَإِذْ قَالَ أَبُو زَيْدٍ لَمْ يُوجَدْ
فَالْوَجْهُ الْإِجْمَاعُ دَلٌّ عَلَى النَّاسِخِ وَلَمْ يُوجَدْ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ سُنَّةٌ . قَالُوا
مَا نَنْسَخُ . الْآيَةُ ، وَالسُّنَّةُ لَيْسَتْ خَيْرًا مِنْهُ وَلَا مِثْلًا ، وَتَأْتِ يَفِيدُ أَنَّهُ
هُوَ تَعَالَى . أَجِيبَ بِمَا تَقَدَّمَ ، وَعَدَمُ تَفَاضُلِهِ بِالْخَيْرِيَّةِ : أَيْ الْبَلَاغَةِ مَمْنُوعٌ
وَلَوْ سُلِّمَ فَالْمُرَادُ بِخَيْرٍ مِنْ حُكْمِهَا ، وَالْحُكْمُ الثَّابِتُ بِالسُّنَّةِ جَازٍ
كَوْنُهُ أَصْلَحَ لِلْمُكَلَّفِ ، وَهُوَ مِنْ عِنْدِهِ تَعَالَى ، وَالسُّنَّةُ مُبَلَّغَةٌ ، وَوَحْيٌ
غَيْرُ مَتْلُوٍّ بَاطِنٌ ، لَا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ

مسئلة

يُنْسخُ الْقُرْآنُ تِلَاوَةً وَحُكْمًا ، أَوْ أَحَدَهُمَا ، وَمَنْعَ بَعْضِ الْمُعْتَرِلَةِ
غَيْرِ الْأَوَّلِ لَنَا جَوَازُ تِلَاوَةِ حُكْمٍ ، وَمُفَادَةُ آخَرٍ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ
نُسْخِ حُكْمٍ نُسْخُ آخَرَ ، وَوَقَعَ رُويٌ عَنْ مُحَمَّدٍ كَانَ فِيهِ أَنْزَلَ : الشَّيْخُ
وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُوهُمَا الْبَتَّةَ نَكَالًا مِنْ اللَّهِ وَحُكْمُهُ ثَابِتٌ
وَلَقَدْ اسْتَبْعِدَ مِنْ طُلَاوَةِ الْقُرْآنِ ، وَمِنْهُ الْقِرَاءَةُ الْمَشْهُورَةُ لِابْنِ مَسْعُودٍ :
مُتَتَابِعَاتٍ . وَابْنُ عَبَّاسٍ : فَأَطْرَفَ فَعِدَّةً وَقَلْبُهُ آيَةُ الْأَعْتِدَادِ حَوْلًا مَتْلُوءَةً
وَأَرْتَفَاعُ مُفَادَهَا وَهُمَا مَعًا قَوْلُ عَائِشَةَ كَانَ فِيهِ أَنْزَلَ : عَشْرُ رَضَعَاتٍ
يُحْرَمَنَّ قَالُوا التَّلَاوَةُ مَعَ مُفَادَهَا كَالْعِلْمِ مَعَ الْعَالِمِيَّةِ ، وَالْمَنْطُوقِ مَعَ
الْفَهْمِ ، وَالْمَقْصُودُ أَنَّهُ مُكْرُومٌ فَلَا يَضُرُّهُ مَنْعُ ثُبُوتِ الْأَحْوَالِ . وَالْجَوَابُ

إِنْ قُلْتَ مَلْزُومُ الثَّبُوتِ أُبْتَدِءَ سَلَمَنَاهُ ، وَلَا يُفِيدُ ، أَوْ بَقَاءُ مَنَعْنَاهُ ،
وَالْكَلَامُ فِيهِ . قَالُوا بَقَاءُ التَّلَاوَةِ دُونَ الْحُكْمِ يُوْهِمُ بَقَاءَهُ فَيُوقِعُ فِي
الْجَهْلِ ، وَأَيْضًا فَائِدَةُ إِنْزَالِهِ إِفَادَتُهُ ، وَتَنْتَفِي بِبَقَائِهِ دُونَهَا أُجِيبَ
مَبْنَاهُ عَلَى التَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ وَلَوْ سَلَّمَ ، فَإِنَّمَا يَلْزَمُ الْإِيْقَاعُ لَوْ لَمْ يُنْصَبْ
دَلِيلٌ عَلَيْهِ ، وَيُمْنَعُ حَصْرُ فَائِدَتِهِ بَلْ لِلْإِعْجَازِ ، وَلِثَوَابِ التَّلَاوَةِ أَيْضًا
وَقَدْ حَصَلْنَا كَالْفَائِدَةِ الَّتِي عَيَّنْتُهَا ، وَإِلَّا أَنْتَفَى النُّسخُ بَعْدَ الْفِعْلِ
الْوَاجِبِ تَكَرُّرُهُ

مسئلة

لَا يُنْسخُ الْإِجْمَاعُ ، وَلَا يُنْسخُ بِهِ . أَمَّا الْأَوَّلُ : فَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ
فِيْنَصِّ قَاطِعٍ ، أَوْ إِجْمَاعٍ ، وَالْأَوَّلُ يَسْتَلْزِمُ خَطَأَ قَاطِعِ الْإِجْمَاعِ لِأَنَّهُ
خِلَافُ الْقَاطِعِ ، وَالثَّانِي بَطْلَانُ أَحَدِيْهِمَا ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ النُّسخَ
لَا يُوجِبُ خَطَأَ الْأَوَّلِ وَإِلَّا أُمْتَنَعَ مُطْلَقًا بَلْ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ لِأَنَّ
حُجَّتَهُ بِقَيْدِ بَعْدِيَّتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَلَا يُتَصَوَّرُ تَأْخُرُ النَّصِّ
عَنْهُ ، وَتَمَرُّهُ فِيمَا إِذَا أُجْمِعَ عَلَى قَوْلَيْنِ جَازَ بَعْدُهُ عَلَى أَحَدِيْهِمَا ، فَإِذَا
وَقَعَ ارْتِفَاعُ جَوَازِ الْأَخْذِ بِالْآخِرِ ، فَالْمُجِيزُ نَسْخٌ ، وَالْجُمْهُورُ لَا يُلْغِي
الْإِجْمَاعَ عَلَى أَحَدِيْهِمَا لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ ، وَلَوْ سَلَّمَ فَتَشْرُوطُ بَعْدَمِ قَاطِعٍ يُمْنَعُ
وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَحَدِيْهِمَا مَا يَمْنَعُ . وَأَمَّا الثَّانِي : فَلَا كَثْرُ عَلَى مَنْعِهِ خِلَافًا
لِابْنِ أَبِي بَنٍ ، وَبَعْضُ الْمُعْتَرِ لِه . لَنَا إِنْ عَنِ نَصِّ فَهُوَ النَّاسِخُ : بِعَيْنِي لِمَا

يَحِثُّ يُنسخُ ، وَإِلَّا فَالْأَوَّلُ : إِنْ قَطْعِيًّا لَزِمَ خَطَأُ الثَّانِي لِأَنَّهُ عَلَى خِلَافِ
الْقَاطِعِ ، وَإِلَّا فَالْإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِهِ أَظْهَرَ أَنَّهُ لَيْسَ دَلِيلًا فَلَا حُكْمَ
فَلَا رَفْعَ ، وَعَلَيْهِ مَنَعُ خَطَأِ الثَّانِي لِأَنَّهُ قَطْعِيٌّ مُتَأَخِّرٌ عَنْ قَطْعِيٍّ ،
وَإِنْ عَنْ طَنِيٍّ فَيَرَفَعُهُ كَالكِتَابِ لِلْكِتَابِ ، وَلِإِذْنِ فَلْيَخْصَمْ مَنَعُ
الْآخِرِ بَلْ يَنْسَخُ الطَّنِيَّ لِأَنَّهُ يَظْهَرُ بُطْلَانُهُ فَالْوُجْهُ مَا لِلْخَنْفِيَّةِ
لَا مَدْخَلَ لِلْأَرَاءِ فِي مَعْرِفَةِ انْتِهَاءِ الْحُكْمِ فِي عِلْمِهِ تَعَالَى قَالُوا وَقَعَ
بِقَوْلِ عُثْمَانَ حَجَبُهَا قَوْمُكَ ، وَبِسُقُوطِ سَهْمِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلْنَا الْأَوَّلُ
يَتَوَقَّفُ عَلَى إِفَادَةِ الْآيَةِ عَدَمَ حَجَبٍ مَا لَيْسَ إِخْوَةً قَطْعًا ، وَأَنَّ
الْأَخَوَيْنِ لَيْسَا إِخْوَةً قَطْعًا لَكِنِ الْأَوَّلُ بِالْمَفْهُومِ الْمُخْتَلَفِ وَالثَّانِي :
فَرَعُ أَنْ صِيغَةَ الْجَمْعِ لَا تُطْلَقُ عَلَى الْإِنْتِنِ لَا ، وَلَا بَحَارًا قَطْعًا ، وَلَوْ
سَلِمَ وَجَبَ تَقْدِيرُ نَصٍّ ، وَسُقُوطُ الْمُؤَلَّفَةِ مِنْ قَبِيلِ انْتِهَاءِ الْحُكْمِ
لِانْتِهَاءِ عَلَيْهِ الْمَفْرَدَةِ ، وَلَيْسَ نَسْخًا وَلَوْ أَدْعَوْا مِثْلَهُ نَسْخًا فَلَقَطِيٌّ
يَجْنِي عَلَى الْأَصْطِلَاحِ فِي اسْتِقْلَالِ دَلِيلِهِ ، وَصَرَّحَ تَفَرُّهُ الْإِسْلَامَ
بِمَنْسُوخِيَّتِهِ أَيْضًا . قَالَ وَالنَّسْخُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بِمِثْلِهِ جَائِزٌ حَتَّى إِذَا ثَبَتَ
حُكْمٌ بِإِجْمَاعٍ فِي عَصْرِ يَحْزُرُ أَنْ يُجْمَعَ أُولَئِكَ عَلَى خِلَافِهِ فَيُنسخَ بِهِ
الْأَوَّلُ ، وَكَذَا فِي عَصَرَيْنِ ، وَوُجْهٌ بِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ ظُهُورُ انْتِهَاءِ مُدَّةِ
الْحُكْمِ بِإِلْهَامِهِ تَعَالَى لِلْمُجْتَهِدِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلرَّأْيِ دَخْلٌ فِي
مَعْرِفَةِ انْتِهَاءِ مُدَّةِ الْحُكْمِ ، وَزَمَانِ نَسْخِ مَا ثَبَتَ بِالْوَحْيِ ، وَإِنْ

أَنْتَهَى بِوَفَائِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِامْتِنَاعِ نَسْخِ مَا ثَبَتَ بِالْوَحْيِ
بَعْدَهُ ، لَكِنْ زَمَانُ نَسْخِ مَا ثَبَتَ بِالْإِجْمَاعِ لَمْ يَنْتَهَ بِهِ لِبَقَاءِ زَمَانٍ
أَعْيَادِهِ جَازَ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى خِلَافِ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعَصْرِ الْأَوَّلِ
فَيُظْهِرُ بِالْإِجْمَاعِ الْمُتَأَخَّرِ أَنْتِهَاءَ مُدَّةِ حُكْمِ الْإِجْمَاعِ السَّابِقِ إِلَّا أَنْ
شَرَطَهُ الْمَأْتِلَةُ فَلَا يَنْسَخُ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ إِجْمَاعُ بَعْدَهُ بِخِلَافِ مَا بَعْدَهُ ،
وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ هَذَا لَا يَتَأْتِي إِلَّا عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ الْإِجْمَاعِ لَا عَنْ
مُسْتَنَدٍ ، وَلَيْسَ السَّيِّدُ ، ثُمَّ نَاقَضَ قَوْلَهُ فِي النَّسْخِ وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ
فَذَكَرَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ يَجُوزُ النَّسْخُ بِهِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ النَّسْخَ بِهِ
لَا يَكُونُ إِلَّا فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَالْإِجْمَاعُ لَيْسَ
بِحُجَّةٍ فِي حَيَاتِهِ لِأَنَّهُ لَا إِجْمَاعَ بِدُونِ رَأْيِهِ ، وَالرُّجُوعُ إِلَيْهِ فَرَضٌ ، وَإِذَا
وُجِدَ مِنْهُ الْبَيَانُ فَلَمُوجِبُ لِلْعِلْمِ هُوَ الْبَيَانُ الْمَسْمُوعُ مِنْهُ ، وَإِذَا صَارَ
الْإِجْمَاعُ وَاجِبَ الْعَمَلِ بِهِ لَمْ يَبْقَ النَّسْخُ مَشْرُوعًا ، وَجَوَزَ أَنْ يُرِيدَ
لَا يَنْسَخُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ بِالْإِجْمَاعِ وَأَمَّا نَسْخُ الْإِجْمَاعِ بِالْإِجْمَاعِ
فَيَجُوزُ وَهُوَ لِمُجَرَّدِ دَفْعِ الْمُنَاقَضَةِ لَا يَقْوَى اخْتِيَارُهُ لِلضَّعِيفِ ، ثُمَّ هُوَ
مُنَافٍ لِقَوْلِهِ النَّسْخُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي حَيَاتِهِ . الْح ، وَمَا قِيلَ جَازَ وَقُوعُ
الْإِجْمَاعِ الثَّانِي عَنْ نَصِّ رَاجِحٍ عَلَى مُسْتَنَدِ الْإِجْمَاعِ الْأَوَّلِ ، وَلَا يُعْلَمُ
تَأَخُّرُهُ عَنْهُ كَيْ لَا يُنْسَبَ النَّسْخُ إِلَى النَّصِّ فَيَقَعُ الْإِجْمَاعُ الثَّانِي
مُتَأَخِّرًا فَيَكُونُ نَاسِخًا لَمْ يَزِدْ عَلَى أَشْرَاطِ تَأَخُّرِ النَّاسِخِ ثُمَّ لَا يُفِيدُ

لِأَنَّهُ إِذَا فُرِضَ تَحَقُّقُ الْإِجْمَاعِ عَنْ نَصٍّ أُمْتِنَعَ مُخَالَفَتُهُ ، وَلَوْ ظَهَرَ
نَصٌّ أَرْجَحُ مِنْهُ لِصَبْرُورَةِ ذَلِكَ الْحُكْمِ قَطْعِيًّا بِالْإِجْمَاعِ فَلَا تَجُوزُ
مُخَالَفَتُهُ فَلَا يُتَصَوَّرُ الْإِجْمَاعُ بِخِلَافِهِ

مسئلة

إِذَا رُجِّحَ قِيَاسٌ مُتَأَخَّرٌ لِتَأَخُّرِ شَرْعِيَّةِ حُكْمٍ أَصْلِهِ عَنْ نَصٍّ
عَلَى تَقْيِيسِ حُكْمِهِ فِي الْفَرْعِ ، وَجَبَ نَسْخُهُ إِيَّاهُ لِمَنْ يُجِيزُ تَقْدِيمَهُ عَلَى
خَبَرِ الْوَاحِدِ بِشُرُوطِهِ دُونَ غَيْرِهِ وَكَذَا الْمَسَاوِي ، وَمَا قِيلَ فِي نَفْيِهِ فِي
الظَّنِّيَّيْنِ بَيْنَ الْقِيَاسِ زَوَالِ شَرْطِ الْعَمَلِ بِهِ ، وَهُوَ رُجْحَانُهُ لَيْسَ
بِشَيْءٍ بَعْدَ فَرْضِ تَأَخُّرِهِ وَالْحُكْمِ بِصِحَّةِ الْحُكْمِ السَّابِقِ ، وَإِلَّا فَلَا
نَسْخَ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْمَعَارَضَةِ الْمَحْضَةِ . وَأَمَّا نَسْخُهُ قِيَاسًا آخَرَ بِنَسْخِ
حُكْمٍ أَصْلِهِ مَعَ عِلَّةِ الرَّفْعِ الثَّابِتَةِ فِي الْفَرْعِ عَلَى مَا قِيلَ ، فَقَبِيحٌ نَظَرٌ
عِنْدَنَا إِذْ لَا يُجِيزُ الْقِيَاسُ لِعَدَمِ حُكْمٍ كَمَا سَيُعْلَمُ ، وَلَا يُعْلَلُ النَّاسِخُ ،
وَمَا فَرَضَهُ الْقَائِلُ لَا يَكُونُ غَيْرَ بَيَانٍ وَجْهِ انْتِهَاءِ الْمَصْلَحَةِ ، وَهُوَ مَعْلُومٌ
فِي كُلِّ نَسْخٍ فَلَوْ أَعْتَبِرَ ذَلِكَ كَانَ مُعْلَلًا دَائِمًا ، وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ عِنْدَنَا
بِشَرْعِيَّةٍ بَدَلٍ فِيهِ يُضَادُّ الْأَوَّلَ فَيَسْتَلْزِمُ رَفْعَ حُكْمِهِ ، فَقَدْ يُقَالُ بِمُجَرَّدِ
رَفْعِ حُكْمِ الْأَصْلِ أَهْذَرِ الْجَامِعِ فَيَرْتَفِعُ حُكْمُ الْفَرْعِ بِالضَّرُورَةِ
وَلَا أَتَرَ لِلْقِيَاسِ فِيهِ ، وَأَعْنَى هَذَا عَنْ مَسْئَلَتِهَا ، وَتَمَامُهَا فِي الَّتِي تَلِيهَا ،
وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْسِيمِ الْقِيَاسِ إِلَى قَطْعِيٍّ وَظَنِّيٍّ ، وَسَتُعْلَمُ أَنَّ لَا قَطْعَ

عَنْ قِيَاسٍ ، وَلَوْ قُطِعَ بَعْلَتِهِ ، وَوُجُودُهَا فِي الْفَرْعِ لِجَوَازِ شَرْطِيَّةِ
الْأَصْلِ ، أَوْ مَانِعِيَّةِ الْفَرْعِ ، وَلَوْ تَجَوَّزَ بِهِ عَنْ كَوْنِهِ جَلِيًّا فَقَرَضُ غَيْرِ
الْمَسْئَلَةِ إِنَّ غُنَى بِهِ مَفْهُومُ الْمَوَاقِفَةِ ، وَإِلَّا فَمَا فَرَضْنَاهُ عَامًّا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ
قَالُوا تَخْصِصُ الزَّمَانِ بِإِخْرَاجِ بَعْضِهِ فَكَتَخْصِصِ الْمُرَادِ . الْجَوَابُ مَنَعُ
الْمُلَازِمَةِ إِذْ لَا بَحَالٍ لِلرَّأْيِ فِي الْإِنْتِهَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَلَوْ عُلِمَ مَنُوطًا بِمَصْلَحَةٍ
عُلِمَ ارْتِفَاعُهَا فَكَسَبَهُمُ الْمَوَاقِفَةُ

مسئلة

نَسَخُ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ خَوْى مَنطُوقٍ وَهُوَ الدَّلَالَةُ لِلْحَنْفِيَّةِ . ثَالِثُهَا
الْمُخْتَارُ لِلْأَمْدِيِّ ، وَأَتْبَاعِهِ جَوَازُ الْمَنطُوقِ لَا قَلْبِهِ لِأَنَّهُ مَلْزُومٌ فَلَا
يَنْفَرِدُ عَنْ لَازِمِهِ ، بِخِلَافِ نَسَخِ التَّأْفِيفِ فَقَطْ لِأَنَّهُ رَفَعٌ لِمَلْزُومٍ .
الْمُجِيزُونَ مَدْلُولَانِ فَجَازَ رَفْعُ كُلِّ دُونَ الْآخِرِ أَجِيبَ مَا لَمْ يَكُنْ
أَحَدُهُمَا مَلْزُومًا لِلْآخِرِ ، فَإِذَا كَانَ فَمَا ذَكَرْنَا الْمَانِعُونَ الْفَخْوَى
دُونَ الْأَصْلِ لِمَا قُلْتُمْ وَقَلْبُهُ لِأَنَّهُ تَابِعٌ فَلَا يَثْبُتُ دُونَ الْمَتَّبِعِ
أَجِيبَ بِأَنَّ التَّابِعِيَّةَ فِي الدَّلَالَةِ ، وَلَا تَرْتَقِعُ لَا الْحُكْمَ ، وَهُوَ
الْمُرْتَفِعُ وَأَعْلَمُ أَنَّ تَحْقِيقَهُ أَنَّ الْفَخْوَى بَعْلَةُ الْأَصْلِ مُتَبَادِرَةٌ حَتَّى
تُسَمَّى قِيَاسًا جَلِيًّا فَالتَّفْصِيلُ حَتَّى عَلَى أَشْرَاطِ الْأَوَلَوِيَّةِ لِأَنَّ نَسَخَ الْأَصْلِ
يَرْفَعُ أَعْتِبَارَ قَدْرِهِ ، وَجَازَ بَقَاءُ الْمَفْهُومِ بِقَدْرِ فَوْقَهَا بِخِلَافِ الْقَلْبِ إِذْ
لَا يَنْصَوِّرُ إِهْدَارُ الْأَشَدِّ فِي التَّحْرِيمِ وَأَعْتِبَارُ مَا دُونَهُ فِيهِ ، وَنَحْوُ أَقْتُلُهُ

وَلَا تُهِنُّ لِعِرْفِ صَيَّرَ الْإِهَانَةَ فَوْقَ الْقَتْلِ أَذَى ، وَقَدَّمَ أَنَّ الْحَنْفِيَّةَ
وَكَثِيرًا مِنَ الشَّافِعِيَّةِ أَنْ لَا يُشْتَرَطَ سِوَى التَّبَادُرِ اتِّحَادَ كِبَيَّةِ الْمَنَاطِ
فِيهِمَا أَوْ تَقَاوَتَ ، فَيَكْزِمُهُمُ التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ فِي الْأَوَّلَى ، وَالْمَنْعُ فِيهَا
فِي الْمُسَاوَةِ فَلَوْ نَسَخَ إِجْبَابُ الْكَفَّارَةِ لِلْجَمَاعِ لَا نُنْتَفِي لِلْأَكْلِ
وَمَبْنَاهُ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَنَّ نَسَخَ حُكْمِ الْأَصْلِ لَا يَبْتَقِي مَعَهُ حُكْمُ
الْفَرْعِ ، وَكَوْنُهُ يُسَمَّى نَسْخًا أَوْ لَا لَفْظِيًّا ، أَوْ سَهْوُ الْمُخَالَفِ . لَنَا نَسْخُهُ
بِرَفْعِ أَعْتِبَارِ كُلِّ عِلَّةٍ لَهُ ، وَبِهَا ثَبَتَ حُكْمُ الْفَرْعِ فَيَنْتَفِي ، فَقَوْلُ
الْمُبْقِينَ الْفَرْعُ تَابِعٌ لِلدَّلَالَةِ لَا لِلْحُكْمِ ، وَلَا يَكْزِمُهُ انْتِفَاؤُهُ لِانْتِفَائِهِ ،
وَقَوْلُهُمْ هَذَا حُكْمٌ يَرْفَعُ حُكْمَ الْفَرْعِ قِيَاسًا عَلَى رَفْعِ حُكْمِ
الْأَصْلِ وَهُوَ بِلَا جَامِعٍ بَعْدَ عَظِيمٍ

مسئلة

لَا يَثْبُتُ حُكْمُ النَّاسِخِ بَعْدَ تَبْلِيغِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَبْلَ
تَبْلِيغِهِ هُوَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِأَنَّهُ يُوجِبُ تَحْرِيمَ شَيْءٍ وَوُجُوبَهُ فِي
وَقْتٍ لِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَ الْمَنْسُوخَ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ مِنْ عِلْمِهِ أُنِيمَ وَهُوَ لَا زِمُ
الْوُجُوبِ وَالْفَرَضُ أَنَّهُ حَرَامٌ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ عَلِمَهُ غَيْرُ مُعْتَقِدِ شَرْعِيَّتِهِ لِعَدَمِ
عِلْمِهِ أُنِيمَ فَلَمْ يَثْبُتْ حُكْمُهُ ، وَأَيْضًا لَوْ ثَبَتَ قَبْلَهُ ثَبَتَ قَبْلَ تَبْلِيغِ
جَبْرِيلَ لِاتِّحَادِهِمَا فِي وُجُودِ النَّاسِخِ الْمَوْجِبِ لِحُكْمِهِ مَعَ عَدَمِ تَمَكُّنِ
الْمُكَلَّفِ مِنْ عِلْمِهِ ، وَقَدْ يُقَالُ الْإِنِيمُ لِقَصْدِ الْمُخَالَفَةِ مَعَ الْأَعْتِقَادِ فِيهِمَا

لَا لِنَفْسِ الْفِعْلِ ، وَلَا نُؤْتِمُّهُ قَبْلَ تَمَكُّنِ الْعِلْمِ ، إِنَّمَا يُوجِبُ التَّدَارُكُ كَمَا
لَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِدُخُولِ الْوَقْتِ وَخُرُوجِهِ ، وَالْفَرَقُ أَنَّ مَا قَبْلَ تَبْلِيغِ جَبْرِيلَ
قَبْلَ التَّعَلُّقِ أَنَّ شَرْطَهُ أَنْ يَبْلُغَ وَاحِدًا قَالُوا حُكْمُهُ تَجَدَّدٌ فَلَا يُعْتَبَرُ
الْعِلْمُ بِهِ لِلاتِّفَاقِ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِهِ فِيمَنْ لَمْ يَعْلَمْهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَاحِدًا
قُلْنَا بِبُلُوغِهِ وَاحِدًا حَصَلَ التَّمَكُّنُ ، وَلَدَا شَرْطَانَهُ ، بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ
فَأُفْتِرَقَا ، وَقَدْ يُقَالُ النَّبِيُّ ذَلِكَ فِيمَا يَحْصُلُ التَّمَكُّنُ فَالْوَجْهُ السَّمْعُ
أَفْعَلٌ وَلَا حَرَجَ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ

مسئلة

إِذَا زَادَ فِي مَشْرُوعٍ جُزْءًا ، أَوْ شَرْطًا لَهُ مُتَأَخِّرًا هُوَ فِعْلُهُ ، أَوْ وَصَفٌ
كَرَكْعَةٍ فِي الْفَجْرِ ، وَالتَّغْرِيبِ فِي الْحَدِّ ، وَالطَّهَارَةِ فِي الطَّوَافِ وَوَصْفِ
الْإِيمَانِ فِي الرُّقْبَةِ فَهَلْ هُوَ نَسْخٌ فَالشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ لَا ، وَقِيلَ إِنَّ
رَفَعَتْ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا قَدْ وَقَدَ ، وَالْحَنَفِيُّ نَعَمْ لِأَنَّهَا تَرْفَعُ حُكْمًا شَرْعِيًّا
أَمَّا رَفْعُ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ كَفِي الْمَعْلُوفَةِ بَعْدَ السَّائِمَةِ فَدَنَسَتْهُ إِلَى الْحَنَفِيَّةِ
غَلَطٌ إِذْ يَنْفَوْنَهُ ، وَإِذَا لَزِمَ الرَّفْعُ عِنْدَهُمْ أُمْتِنَعَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ عَلَى
الْقَاطِعِ فَمَنْعُوا زِيَادَةَ الطَّهَارَةِ وَالْإِيمَانِ ، وَالتَّغْرِيبِ عَلَى مَا سَلَفَ إِذْ
يَرْفَعُ حُرْمَةُ الزِّيَادَةِ فِي الْحَدِّ ، وَالْإِجْزَاءِ بِطَاهَارَةٍ وَإِيمَانٍ ، وَإِبَاحَتُهُ
كَذَلِكَ وَهُوَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ هُوَ مُقْتَضَى إِطْلَاقِ النَّصِّ فَهُوَ بِدَلِيلِ
شَرْعِيٍّ ، وَعُمُومَاتِ تَحْرِيمِ الْأَذَى وَعَبْدُ الْجَبَّارِ إِنْ غَيَّرَهُ حَتَّى لَوْ

فَعَلَّ وَجَبَ اسْتِثْنَاهُ كَرِّ يَادَةِ رَكْعَةٍ فِي الْفَجْرِ ، أَوْ تَخْيِيرُهُ بَيْنَ
ثَلَاثٍ بَعْدَهُ فِي ثِنْتَيْنِ لِرَفْعِ حُرْمَةِ تَرْكِهِنَّ . بِخِلَافِ زِيَادَةِ التَّغْرِيبِ
عَلَى الْحَدِّ ، وَعِشْرِينَ عَلَى الثَّمَانِينَ ، وَغَلَطَ فِيهِ بَعْضُهُمْ ، وَالْأَصَحُّ فِي
زِيَادَةِ صَلَاةِ عَدَمِهِ ، وَقِيلَ نَسَخَ لَوْجُوبِ الْمُحَافَظَةِ عَلَى الْوُسْطَى
وَالْجَوَابُ لَا يُبْطَلُ وَجُوبَ مَا كَانَ مُسَمًّى الْوُسْطَى صَادِقًا عَلَيْهِ ،
وَأَمَّا بَطْلُ كَوْنِهَا وَسْطَى ، وَلَيْسَ حُكْمًا شَرْعِيًّا . وَأَمَّا تَقْصُ جُزْءٍ ، أَوْ
شَرْطٍ فَنَسَخَ اتِّفَاقًا لِحُكْمِهِ ، ثُمَّ قِيلَ هُوَ نَسَخَ لِمَإْمِنِهِ . وَعَبْدُ الْجَبَّارِ
إِنْ جُزِئَا لَنَا لَوْ كَانَ نَسَخًا لَوْجُوبِ الرَّكْعَاتِ الْبَاقِيَةِ أَفْتَقَرْتُ إِلَى
دَلِيلٍ آخَرَ لَهُ قَالُوا حُرْمَتُ بِلَا شَرْطِهَا وَبَاقِيهَا ، وَارْتَفَعَتْ حُرْمَتُهُ
بِنَقْصِ الشَّرْطِ ، وَإِذْنٌ فَلَا مَعْنَى لِتَفْصِيلِ عَبْدِ الْجَبَّارِ أُجِيبَ بِأَنَّ
وُجُوبَ الْبَاقِي عَيْنُ وَجُوبِهِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يَتَجَدَّدْ وَجُوبُ بَلْ إِبْطَالُ وَجُوبِ
مَا تَقَصَّ ، فَظَهَرَ أَنَّ حُكْمَهُمْ بِهِ لِرَفْعِ حُرْمَةٍ لَهَا نِسْبَةٌ بِالْبَاقِي عَلَى
تَقْدِيرِ الْإِقْتِصَارِ . وَعِنْدَنَا هُوَ يَرْفَعُ الْوُجُوبَ لِأَنَّهُ الْحُكْمُ الْآنَ وَذَلِكَ
كَالْمُضَافِ ، وَقِيلَ الْخِلَافُ فِي الْعِبَادَةِ ، وَهِيَ الْمَجْمُوعُ لَا مَجْرَدُ الْبَاقِي وَلَا
شَكٌّ فِي ارْتِفَاعِ وَجُوبِ الْأَرْبَعِ ، وَاتَّجَهَ تَفْصِيلُ عَبْدِ الْجَبَّارِ ، وَلَا شَكَّ
فِي صِدْقِ ذَلِكَ بِصِدْقِ كُلِّ مَنْ نَسَخَ وَجُوبَ أَحَدِهَا ، أَوْ وَجُوبِ كُلِّ
مِنْهَا ، وَالثَّانِي : مَمْنُوعٌ ، وَالْأَوَّلُ مُرَادُّنَا فِي الْحَقِيقَةِ إِذْ نَسَخَ وَجُوبُ

وَاحِدٍ دُونَ الْبَاقِي ، وَإِنْ كَانَ يَصْدُقُ ذَلِكَ بِهِ فَمَا فِي التَّحْقِيقِ اُعْتِبَارُنَا ،
وَلِبَعْضِهِمْ هُنَا خَبْطٌ

مسئلة

يُعرفُ النَّاسِخُ بِنَصِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَضَبَطَ تَأْخُرُهُ ، وَمِنْهُ :
كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ ، وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ نَاسِخٌ ، أَمَّا بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ هَذَا
نَاسِخٌ فَوَاجِبٌ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ لَا الشَّافِعِيَّةِ لِحُجُوزِ اجْتِهَادِهِ ، وَتَقَدَّمَ
مَا يُفِيدُهُ ، وَفِي تَعَارُضِ مُتَوَاتِرَيْنِ ، فَقَالَ هَذَا نَاسِخٌ . لَهُمْ أَحْتِمَالُ النَّفْيِ
لِرُجُوعِهِ إِلَى نَسْخِ الْمُتَوَاتِرِ بِالْأَحَادِ وَبِهِ وَالْآحَادِ ، دَلِيلُهُ وَالْقَبُولُ ، إِذْ مَا لَا
يُقْبَلُ ابْتِدَاءً قَدْ يُقْبَلُ مَا لَا كَشَاهِدِي الْإِحْصَانِ فَوَجَبَ الْوُقُوفُ ، فَإِنْ
عَنِ الْحُكْمِ بِالنَّسْخِ فَكُلًّا وَلاَ ، وَإِنْ عَنِ التَّرْجِيحِ فَلَيْسَ لَأَرْ مَا بَلَى
أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ مِنْهُ ، وَمِنْ الْجَمْعِ ، بِخِلَافِ بَعْدِيَّتِهِ فِي الْمُضْحَفِ وَحَدَائِقِ
سِنِّ الصَّحَابِيِّ فَتَتَأَخَّرُ مُخْبِتُهُ قَرَوِيَّتُهُ ، وَتَأْخُرُ إِسْلَامُهُ لِحُجُوزِ قَلْبِهِ ،
وَكَذَا مُوَافَقَتُهُ لِلْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ تَدُلُّ عَلَى تَأْخُرِهِ لِفَائِدَةِ رَفْعِ الْمُخَالَفِ
بِخِلَافِ الْقَلْبِ ، فَإِنَّ حَاصِلَهُ نَسْخُ اجْتِهَادِي كَقَوْلِ الصَّحَابِيِّ اجْتِهَادًا ،
وَمَا قِيلَ مَعَ أَنَّ الْعِلْمَ بِكَوْنِ مَا عُلِمَ بِالْأَصْلِ ثَابِتًا عِنْدَ الشَّرْعِ حُكْمًا
مِنْ أَحْكَامِهِ فَائِدَةٌ جَدِيدَةٌ مُتَوَقَّفَةٌ عَلَى تَسْمِيَةِ الشَّارِعِ رَفْعُهُ نَسْخًا ،
وَهُوَ مُنْتَفٍ ، بَلِ الثَّابِتُ حِينَئِذٍ رَفْعُهُ ، وَلَا يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ كَرَفْعِ الْإِبَاهَةِ
الْأَصْلِيَّةِ ، وَمَا لِلْحَنَفِيَّةِ فِي مِثْلِهِ فِي التَّعَارُضِ تَرْجِيحُ الْمُخَالَفِ حُكْمًا

بِتَأْخُرِهِ كَيْ لَا يَتَكَرَّرَ النِّسْخُ: أَيِ الرَّفْعِ ، أَوْ عَلَى حَقِيقَتِهِ بِنَاءٍ عَلَى مَا سَلَفَ عَنِ الطَّائِفَةِ فَلَا يَجِبُ الْوَقْفُ غَيْرَ أَنَّهُ مُرْجِعٌ لَا نَاسِخٌ

الباب الرابع في الاجماع

الاجماع العزم والاتفاق لغة ، وأصطلاحاً اتفاق مجتهدي عصرٍ من أمةٍ محمدٍ صلى الله عليه وسلم على أمرٍ شرعيٍّ ، وعلى مَنْ شَرَطَ الْحُجِّيَّةَ ، والتعريفُ له: انقراض عصرهم زيادةً إلى انقراضهم ، وَمَنْ شَرَطَ عَدَمَ سَبْقِ خِلَافٍ مُسْتَقَرٍّ زِيَادَةً غَيْرُ مَسْبُوقٍ بِهِ ، وَإِذَنْ فَمَنْ شَرَطَ الْعَدَالَةَ وَعَدَدَ التَّوَاتُرِ مِثْلَهُ ، وَقَوْلُ الْعَزَالِيِّ اتِّفَاقُ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ عَلَى أَمْرِ دِينِيٍّ مُعْتَرِضٍ بِلُزُومِ عَدَمِ تَصَوُّرِهِ ، وَفَسَادِ طَرْدِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مُجْتَهِدٌ ، وَأُجِيبَ بِسَبْقِ إِرَادَةِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي عَصْرِ الْمُدْشَرَعَةِ كَمَا سَبَقَ مِنْ لَا تَجْتَمِعُ أُمِّي عَلَى ضَلَالَةٍ ، وَعَكْسِهِ لَوْ اتَّفَقُوا عَلَى عَقْلِيٍّ ، أَوْ عُرْفِيٍّ . أُجِيبَ لَا يَضُرُّ إِذَا كَانَ دِينِيًّا ، وَغَيْرُهُ خَرَجَ ، وَادَّعَى النِّظَامَ وَبَعْضُ الشَّيْعَةِ اسْتِحَالَاتُهُ عَادَةً لِأَنَّ انْتِشَارَهُمْ يَمْنَعُ مِنْ قَلِيلِ الْحُكْمِ إِلَيْهِمْ ، وَلِأَنَّ الْإِتِّفَاقَ إِنْ عَنِ قِطْعِيٍّ أَحَالَتِ الْعَادَةُ عَدَمَ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ فَيُعْنِي عَنْهُ ، أَوْ عَنْ ظَنِّيٍّ أَحَالَتِ الْإِتِّفَاقَ عَنْهُ لِاخْتِلَافِ الْقَرَائِحِ ، وَالْأَنْظَارِ كَأَحَالَاتِهَا اتِّفَاقَهُمْ عَلَى أَشْيَاءَ طَعَامٍ

وَلَوْ تَصَوَّرَ اسْتِحَالَ ثُبُوتُهُ عَنْهُمْ لِقَضَائِهَا بَعْدَ مَعْرِفَةِ أَهْلِ الْمَشْرِقِ
وَالْغَرْبِ فَضْلًا عَنْ أَقْوَالِهِمْ مَعَ خَفَاءِ بَعْضِهِمْ لِحُمُولِهِ ، وَنَحْوِ أَسْرِهِ ،
وَتَجْوِيزِ رُجُوعِهِ قَبْلَ تَقَرُّرِهِ ، وَلَوْ أُمِكنَ اسْتِحَالَ نَقْلُهُ إِلَى مَنْ يَحْتَاجُ
بِهِ ، وَهُمْ مَنْ بَعْدَهُمْ لِذَلِكَ بَعِيْنِهِ ، وَلُزُومِ التَّوَاتُرِ فِي الْمُبْتَلِّينَ إِذَا
لَا يُفِيدُ الْآحَادُ ، وَالْعَادَةُ تُحْمِلُهُ وَالْجَوَابُ مَنَعُ السَّكْلِ مَعَ ظُهُورِ
الْفَرْقِ بَيْنَ الْفَتَوَى بِحُكْمِ ، وَاشْتِهَاءِ طَعَامٍ ، وَمَا بَعْدُ تَشْكِيكِ مَعَ
الضَّرُورَةِ ، إِذَا نَقَطَ بِإِجْمَاعٍ كُلُّ عَصَرٍ عَلَى تَقْدِيمِ الْقَاطِعِ عَلَى الْمَظْنُونِ ،
وَيُحْمَلُ قَوْلُ أَحْمَدَ مَنْ أَدَّاهُ كَاذِبٌ عَلَى اسْتِبْعَادِ أَنْفَرَادٍ أَطْلَاعِ نَاقِلِهِ
وَهُوَ حُجَّةٌ قَطْعِيَّةٌ إِلَّا مَنْ لَمْ يَعْتَدَ بِهِ مِنْ بَعْضِ الْخَوَارِجِ وَالشَّيْعَةِ ،
لِأَنَّهُمْ مَعَ فَسَقِهِمْ بَعْدَ الْإِجْمَاعِ عَنْ عَدَدِ التَّوَاتُرِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ
عَلَى حُجِّيَّتِهِ وَتَقْدِيمِهِ عَلَى الْقَاطِعِ ، وَقَطْعُ مِثْلِهِمْ عَادَةً لَا يَكُونُ إِلَّا
عَنْ سَمْعِيٍّ قَاطِعٍ فِي ذَلِكَ فَيَثْبُتُ بِهِ ، وَذَلِكَ الْإِتِّفَاقُ بِلَا أَعْتِبَارِ
حُجِّيَّتِهِ دَلِيلُهُ فَلَا دَوْرَ ، بِخِلَافِ إِجْمَاعِ الْفَلَاسِفَةِ عَلَى قِدَمِ الْعَالَمِ لِأَنَّهُ
عَنْ عَقْلِيٍّ يُرَاجِحُهُ الْوَهْمُ عَلَى أَنَّ الْخَوَارِجَ يَخُذُّونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ بِحُدُوثِهِ
مِنْهُمْ ، وَإِجْمَاعُ الْيَهُودِ عَلَى نَفْيِ نَسْخِ شَرْعِهِمْ عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ،
وَالنَّصَارَى عَلَى صَلْبِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لِاتِّبَاعِ الْآحَادِ الْأَصْلَ لِعَدَمِ
تَحْقِيقِهِمْ ، بِخِلَافِ مَنْ ذَكَرْنَا لِأَنَّهُمْ الْأُصُولُ ، وَمِنْ السَّمْعِيَّةِ آحَادُ
تَوَاتَرَتْ مِنْهَا مُشْتَرَكٌ لَا يَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الْخَطَا ، وَنَحْوُهُ كَثِيرٌ ، وَمِنْهَا

وَيَنْبَغُ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْكُفْرِ جَمَعَ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ الْمَشَاقَّةِ فِي الْوَعِيدِ فَبَحْرُمُ ، وَيُعْتَرَضُ بِأَنَّهُ إِبْطَاتُ حُجَّتِهِ
الْإِجْمَاعِ بِمَا لَمْ تَشُبَّ حُجَّتُهُ إِلَّا بِهِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ لِعَدَمِ قَطْعِيَّةِ
سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فِي خُصُوصِ الْمُدَّعَى . وَالْأَسْتِدْلَالُ بِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى قَاطِعٍ
فِي الْحُكْمِ عَادَةً مَمْنُوعٌ ، بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ فَإِنَّهُ قَطْعُ كُلِّ ، وَالْقَطْعُ
هَذَا بَعْدَهُ . قَالُوا : فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ الْجَوَابُ لَوْ تَمَّ لَا تَنْتَفَى
الْقِيَاسُ وَلَا يَنْفَوْنَهُ ، فَإِنْ رَجَعْتُمُوهُ إِلَى أَحَدِهِمَا لُتَبُوتِ أَصْلِهِ بِهِ
فَكَذَا لَا إِجْمَاعَ إِلَّا عَنْ مُسْتَنَدٍ ، أَوْ خُصَّ بِمَا فِيهِ وَهُوَ ضِدُّ الْمُجْمَعِ
عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ خُصَّ بِالصَّحَابَةِ ، ثُمَّ ظَاهِرٌ لَا يَقَاوِمُ الْقَاطِعَ ، وَإِذَا
نَحْوُ لَا تَأْكُلُوا يُفِيدُ جَوَازَ خَطِّهِمْ أَجِيبَ بَعْدَ كَوْنِهِ مَنَعًا
لِكُلِّ لَا الْكُلَّ يَمْنَعُ اسْتِزَامَ النَّهْيِ جَوَازَ صُدُورِ النَّهْيِ بَلْ يَكْفِي
فِيهِ الْإِمْكَانُ الدَّائِي مَعَ الْإِمْتِنَاعِ بِالْغَيْرِ ، وَمُفَادَةُ الثَّوَابِ بِالْعَزَمِ .

مسئلة

أَقْرَاضُ الْمُجْمَعِينَ لَيْسَ شَرْطًا لِحُجَّتِهِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ فَيَمْتَنِعُ
رُجُوعُ أَحَدِهِمْ ، وَخِلَافُ مَنْ حَدَّثَ ، وَشَرَطَهُ أَحْمَدُ وَأَبْنُ فُوزَّكَ
مُطْلَقًا إِنْ كَانَ سَنَدُهُ قِيَاسًا ، وَقِيلَ فِي الشُّكُوتِ . لَنَا السَّمْعِيَّةُ تُوجِبُهَا
بِمَجَرَّدِهِ . قَالُوا : يَلْزَمُ مَنَعُ الْمُجْتَهِدِ عَنِ الرُّجُوعِ عِنْدَ ظُهُورِ مُوجِبِهِ خَبْرًا
أَوْ غَيْرَهُ . أَجِيبَ بَعِيدٌ بَعْدَ فَحْصِهِمْ ، وَلَوْ سَلِمَ فَكَذَا فَهُوَ مُشْتَرَكٌ ،

وَالْحَلَّ يَجِبُ ذَلِكَ ، وَلِذَا قَالَ عبيدة لِعليّ حين رجع قبلة رأيك في الجماعة أحب من رأيك وحدك ، وغاية الأمر أن عليّاً رضي الله تعالى عنه يرى اشتراطه قالوا لو لم تُعتبر مخالفة الراجح لأن الأول كل الأمة لم تُعتبر مخالفة من مات لأن الباقي كل الأمة . أجيب عدم اعتبار الميت مُختلف ، وعلى الاعتبار الفرق تحقق الإجماع قبل الرجوع فامتنع ولم يتحقق قبل الموت

مسئلة

أكثر الحنفية والمحققون من الشافعية وغيرهم لا يشترط لحجته انتفاء سبق خلاف مُستقِر ، وخرج عن أبي حنيفة اشتراطه ، ونفيه عن محمد ، وعن أبي يوسف كل من القضاء يبيع أمهات الأولاد المختلف للصحابة المُجمع للتابعين على أحد قوليهما من المنع لا ينفذ عند محمد ، وعن أبي حنيفة ينفذ ، ولأبي يوسف منلها ، والأظهر لا ينفذ عندهم ، وفي الجامع يتوقف على إمضاء قاضي آخر فالتخريج لهذا القول على عدمه أن المسبوق مُختلف ، ففيه شبهة فكذا مُتعلّقه فهو كقضاء في مجتهدي لنا الأدلة لا تفصل قالوا لا يستفي القول بموت قائله حتى جاز تقليده والعمل به فكان مُعتبراً حال اتفاق اللاحقين فلم يَكُونُوا كل الأمة قلنا جواز ذلك مُطلقاً ممنوع ، بل ما لم يُجمع على الآخر فيمتنعي اعتباره لا وجوده كما

بِالنَّاسِخِ ، وَبِهِ يَبْطُلُ قَوْلُهُمْ يُوجِبُ تَضْلِيلَ بَعْضِ الصَّحَابَةِ ، وَإِجْمَاعِ
التَّابِعِينَ بَطْلَ مَا عَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَأَحْمَدَ وَالْعَزَالِيَّ وَشَيْخِهِ مِنْ إِحَالَةِ
الْعَادَةِ إِيَّاهُ لِقَضَائِهَا بِالْإِضْرَارِ عَلَى الْمُعْتَقَدَاتِ وَخُصُوصًا مِنَ الْآتِبَاعِ ،
عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ مِنَ الْمُخْتَلِفِينَ لَا يَمْنَعُ بَعْدَهُمْ ، وَمَا عَنِ
الْمُجَوِّزِينَ مِنْ عَدَمِ الْوُقُوعِ قَوْلُهُمْ تَعَارُضُ الْإِجْمَاعَيْنِ الْقَطْعِيِّينَ عَلَى
تَسْوِيعِ الْقَوْلِ بِكُلِّ وَحْدَةٍ عَلَى مَنَعِهِ قُلْنَا التَّسْوِيعُ مُقَيَّدٌ بِعَدَمِ الْإِجْمَاعِ
عَلَى أَحَدِيهَا وَجُوبًا لِأَدِلَّةِ الْأَعْتِبَارِ أَمَّا إِجْمَاعُهُمْ بَعْدَ اخْتِلَافِهِمْ عَلَى
أَحَدِيهَا فَكَذَلِكَ ، وَكَوْنُهُ حُجَّةً أَظْهَرَ ، إِذْ لَا قَوْلَ لِغَيْرِهِمْ مُخَالَفُ لَهُمْ ،
وَقَوْلُهُمْ بَعْدَ الرُّجُوعِ لَمْ يَبْقَ مُعْتَبَرًا فَهُوَ اتِّفَاقُ كُلِّ الْأُمَّةِ ، بِخِلَافِ
مَا قَبْلَهَا يُعْتَبَرُ ، فَهُمْ كَبَعْضِ الْأُمَّةِ

مسئلة

لَا يُشْتَرَطُ فِي حُجِّيَّتِهِ عَدَدُ التَّوَاتُرِ لِأَنَّ السَّمْعِيَّ لَا يُوجِبُهُ ، وَالْعَقْلِيَّ
وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَنْ دَلِيلٍ قَاطِعٍ لَمْ يَحْضُرْ لَمْ يَصِحَّ ، وَإِذَنْ
لَا إِشْكَالَ فِي تَحَقُّقِهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَا أَثْنَيْنِ ، فَلَوْ أَحْمَدَ فَقِيلَ حُجَّةٌ
لِتَضَمُّنِ السَّمْعِيِّ عَدَمَ خُرُوجِ الْحَقِّ عَنِ الْأُمَّةِ ، وَقِيلَ لَا لِأَنَّ الْمُنْفَى عَنْهُ
الْخَطَأُ الْإِجْمَاعُ وَسَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ وَهُوَ مُنْتَفٍ

مسئلة

وَلَا فِي حُجِّيَّتِهِ مَعَ الْأَكْثَرِ عَدَمُهُ فِي الْأَقَلِّ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَمُطْلَقًا

لِابْنِ جَرِيرٍ وَبَعْضِ الْمُعْتَزَلَةِ ، وَثَقِلَ عَنْ أَحْمَدَ ، وَقَالَ الْجُرْجَانِيُّ ،
وَالرَّازِيُّ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ إِنَّ سَوَّحَ الْأَكْثَرُ اجْتِهَادَ الْأَقَلِّ كَخِلَافِ
أَبِي بَكْرٍ فِي مَانَعِي الزَّكَاةِ فَلَا ، بِخِلَافِ أَبِي مُوسَى فِي تَقْضِ النَّوْمِ ،
وَالْمُخْتَارُ لَيْسَ إِجْمَاعًا ، وَلِبَعْضِهِمْ لَيْسَ إِجْمَاعًا لَكِنْ حُجَّةٌ لِأَنَّ الظَّاهِرَ
إِصَابَتَهُمْ خُصُوصًا مَعَ : عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ : فَازِرَادُ
أَبْنِ عَبَّاسٍ فِي الْقَوْلِ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبْنِ عُمَرَ فِي جَوَازِ أَدَاءِ الصَّوْمِ
فِي السَّفَرِ عَدُوهُ خِلَافًا لَا إِجْمَاعًا ، وَأَيْضًا فَلَا دِلَّةٌ إِلَّا مَا تُوجِبُهُ فِي الْأُمَّةِ
غَيْرَ مَقْضُولٍ لُزُومُ إِصَابَتِهِمْ ، أَوْ إِكْرَامَاتِهِمْ ، وَأُسْتِدْلَالُ الْمُسْتَكْتَفِي
بِالْأَكْثَرِ : يَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ فَمَنْ شَدَّ شَدَّ فِي النَّارِ مُقَادُّهُ مَنْعُ
الرَّجُوعِ بَعْدَ الْمَوَاقِفِ ، مِنْ شَدَّ الْبَعِيرُ ، فَالْجَمَاعَةُ الْكُلُّ وَكَذَا السَّوَادُ
الْأَعْظَمُ ، وَبِاعْتِمَادِ الْأُمَّةِ عَلَيْهِ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ مَعَ خِلَافِ عَلِيٍّ
وَأَبْنِ عَبَّادَةَ وَسَلْمَانَ فَلَمْ يَعْتَدُوهُمْ مَدْفُوعٌ بِأَنَّهُ بَعْدَ رُجُوعِهِمْ ،
وَقَبْلَهُ صِحِّحَةٌ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ فِي الْاِنْقِادِ بِبَيْعَةِ الْأَكْثَرِ
لَا يَجْمَعُ عَلَيْهَا

مسئلة

وَلَا عَدَالَةُ الْمُجْتَهِدِ فِي الْمُخْتَارِ لِلْأَمْدِيِّ لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ لَا تُوقِفُهُ عَلَيْهَا ،
وَالْحَنْفِيَّةُ تُشْتَرَطُ لِأَنَّ الدَّلِيلَ يَتَضَمَّنُهَا ، إِذِ الْحُجَّةُ لِلتَّكْرِيمِ وَلَوْ جُوبِ
التَّوَقُّفِ فِي أَحْبَارِهِ ، وَقِيلَ يُعْتَبَرُ قَوْلُهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ فَقَطْ كَأَقْرَارِهِ ،

وَيُدْفَعُ بِأَنَّهُ فِيمَا عَلَيْهِ ، وَهَذَا لَهُ ، إِذْ يَنْتَفِي حُجَّتُهُ ، وَعَلَيْهِ يَنْبَنِي
 شَرْطُ عَدَمِ الْبِدْعَةِ إِذَا لَمْ يُكْفَرْ بِهَا كَالْخَوَارِجِ ، وَالْخَنْفِيَّةِ إِذَا دَعَا
 إِلَيْهَا لِأَنَّهُ يُوجِبُ تَعْصِبًا يُوجِبُ خِيفَةً سَفَهَ فَيْتَهُمْ ، وَالْحَقُّ إِطْلَاقُ مَنْعِ
 الْبِدْعَةِ الْمُسْقَظَةِ لَهُمْ ، وَلَدَا لَمْ يُعْتَبَرْ خِلَافُ الرَّاغِبِينَ فِي الْإِجْمَاعِ عَلَى
 خِلَافَةِ الشُّيُوخِ ، وَقَدْ يُقَالُ ذَلِكَ لِتَقَرُّرِهِ قَبْلَهُمْ فَعَصَوْا بِهِ ، وَخِلَافُ
 الْخَوَارِجِ فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ خِلَافُ الْحَقَّةِ لَا إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ إِلَّا إِنْ لَمْ
 يَكُنْ فِي الْمُخَالِفِينَ كَعَاوِيَةَ وَابْنِ الْعَاصِ مُجْتَهِدٌ ، وَإِنَّمَا هُوَ إِطْلَاقُ
 دَلِيلٍ مُعَيَّنٍ ، وَالْمَطْلُوبُ ثَابِتٌ بِالْأَوَّلِ

مسئلة

إِذْ وَلَا كَوْنُهُمُ الصَّحَابَةُ خِلَافًا لِلظَّاهِرِيَّةِ ، وَلِأَحْمَدَ قَوْلَانِ لِعُمُومِ
 الْأَدِلَّةِ مِنْ سِوَاهُمْ قَالُوا إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى أَنَّ مَا لَا قَاطِعَ فِيهِ جَازٍ
 مَا أَدَّى إِلَيْهِ الْإِجْتِهَادُ ، فَلَوْ صَحَّ إِجْمَاعُ مَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى بَعْضِهَا لَمْ يَجْزُ
 فِيهِ فَيَتَعَارَضُ الْإِجْمَاعَانِ وَالْجَوَابُ أَجْمَعُوا عَلَى مَشْرُوطَةٍ أَيْ مَا دَامَ
 لَا قَاطِعَ فِيهِ . قَالُوا لَوْ أُعْتَبِرَ أُعْتَبِرَ مَعَ مُخَالَفَةِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ فِيمَا إِذَا
 سَبَقَ خِلَافُ الْجَوَابُ إِنَّمَا يُلْزَمُ مَنْ شَرَطَ عَدَمَ سَبْقِ الْخِلَافِ
 الْمُتَقَرَّرِ ، وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ لَا مَنْ لَمْ يَشْرِطْ ، أَوْ جَعَلَ الْوَاحِدَ مَانِعًا ،
 وَيُعْتَبَرُ التَّابِعِيُّ الْمُجْتَهِدُ فِيهِمْ ، وَأَمَّا مَنْ بَلَغَ دَرَجَتَهُ بَعْدَ أَنْقَادِ إِجْمَاعِهِمْ
 فَاعْتِبَارُهُ وَعَدَمُهُ عَلَى اشْتِرَاطِ أَنْقَرِاضِ الْعَصْرِ وَعَدَمِهِ ، وَقِيلَ لَا يُعْتَبَرُ

مُطْلَقًا . لَنَا لَيْسُوا كُلُّ الْأُمَّةِ دُونَهُ وَأَسْتَدِلُّ لِهَذَا بِأَنَّ الصَّحَابَةَ سَوَّغُوا لَهُمْ مَعَ وُجُودِهِمْ قُلْنَا إِنَّمَا يَتِمُّ لَوْ قِيلَ تَسْوِيعُ خِلَافِهِمْ مَعَ إِنْجَاعِهِمْ وَلَمْ يَثْبُتْ كَالْمَنْقُولِ مِنْ قَوْلِ أَبِي سَلَمَةَ تَذَاكَرْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبْنِ هُرَيْرَةَ فِي عِدَّةِ الْحَامِلِ لَوَفَاةِ زَوْجِهَا فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ بَأَعْدِ الْأَجَلَيْنِ ، وَقُلْتُ أَنَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَا مَعَ ابْنِ أُخِي ، يَعْنِي أَبَا سَلَمَةَ

مسئلة

وَلَا بِأَهْلِ الْبَيْتِ النَّبَوِيِّ وَحَدَهُمْ خِلَافًا لِلشَّيْعَةِ

مسئلة

وَلَا بِالْأَرْبَعَةِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ خِلَافًا لِبَعْضِ الْخَنَفِيَّةِ حَتَّى رَدَّ أَبُو حَازِمٍ عَلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ أَمْوَالًا بَعْدَ الْقَضَاءِ بِهَا لِبَيْتِ الْمَالِ لِنِفَادِهِ

مسئلة

وَلَا بِالشَّيْخَيْنِ لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ تَوْجِبُ وَقْفَهُ عَلَى غَيْرِهِمْ ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : اقْتَدُوا بِالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ ، عَلَيْكُمُ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ . أُجِيبَ يُفِيدَانِ أَهْلِيَّةَ الْإِقْتِدَاءِ لَا مَنَعَ الْاجْتِهَادِ ، وَعَلَيْهِ أَنَّ ذَلِكَ مَعَ إِجَابِهِ إِلَّا أَنْ يُدْفَعَ بِأَنَّهُ آخِذٌ ، وَبِعَارِضَتِهِ بِأَنَّهُ آخِذٌ كَالْتَجُومِ بِأَيِّهِمْ اقْتَدَيْتُمْ أَهْتَدَيْتُمْ ، وَخَذُوا شَطْرَ

دِينِكُمْ عَنِ الْحَمِيرَاءِ إِلَّا أَنْ الْأَوَّلَ لَمْ يُعْرِفْ ، وَالثَّانِي أَنْكُمْ
سَتَأْخُذُونَ ، وَالْحَقُّ أَنَّ مُقْتَضَاهُ الْحُجَّةُ الظَّنِّيَّةُ ، وَرَدُّ أَبِي حَازِمٍ رَدُّهُ
أَبُو سَعِيدٍ

مسئلة

وَلَا بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَحَدَهُمْ خِلَافًا لِمَالِكٍ . قِيلَ مُرَادُهُ أَنْ رِوَايَتَهُمْ
مُقَدَّمَةٌ ، وَقِيلَ عَلَى الْمَقُولَاتِ الْمُسْتَمِرَّةِ كَالْأَذَانِ ، وَالْإِقَامَةِ ، وَالصَّاعِ ،
وَقِيلَ بَلْ عَلَى الْعُمُومِ . لَنَا الْأَدِلَّةُ تَوْقِفُهُ عَلَى غَيْرِهِمْ ، وَأُسْتَدْلَالُهُمْ بِأَنَّ
الْمَادَّةَ قَاضِيَةً بِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْجَمْعِ الْمُنْخَصِرِ يَتَشَاوَرُونَ وَيَتَنَاظَرُونَ
لَا يُجْمَعُونَ إِلَّا عَنْ رَاجِحٍ مَنَعُ قَضَائِهَا بِهِ ، وَدُفِعَ بِأَنَّ الْمُرَادَ قَاضِيَةً
بِاطْلَاعِ الْأَكْثَرِ ، فَاِمْتَنَعَ أَنْ لَا يَطَّلِعَ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَحَدٌ
بِأَنَّ لَا يَكُونُ فِي الْأَكْثَرِ أَحَدٌ مِنْهُمْ ، وَالْإِحْتِمَالُ لَا يَنْبَغِي الظُّهُورَ ،
وَهَذَا أَنْحِطَاطٌ إِلَى كَوْنِهِ حُجَّةً ظَنِّيَّةً ، لَا إِجْمَاعًا ، فَإِنْ قِيلَ يَلْزَمُ
مِثْلُهُ فِي أَهْلِ أُخْرَى ، لِذَلِكَ التَّرِمُّ ، وَصَارَ الْحَاصِلُ أَنَّ اتَّفَاقَ مِثْلِهِمْ
حُجَّةٌ يُحْتَجُّ بِهِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَعَارِضِ مِنْ خِلَافِ مِثْلِهِمْ

مسئلة

إِذَا أَفْتَى بَعْضُهُمْ أَوْ قَضَى وَلَمْ يُخَالَفْ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الْمَذَاهِبِ إِلَى
مُضَى مُدَّةِ التَّأَمُّلِ وَلَا تَقْيَةِ فَأَكْثَرُ الْخَفْيَةِ إِجْمَاعٌ قَطْعِيٌّ ، وَأَبْنُ
أَبِي هُرَيْرَةَ كَذَلِكَ لَا فِي الْقَضَاءِ ، وَعَنِ الشَّافِعِيِّ لَيْسَ بِحُجَّةٍ ، وَبِهِ قَالَ

أَبْنُ أَبَانَ ، وَالْبَاقِلَانِي ، وَدَاوُدُ وَبَعْضُ الْمُتَزَلِّقِ ، وَالْجُبَّائِي إِجْمَاعٌ بِشَرْطِ
 الْإِقْرَاضِ ، وَخُتَارُ الْأَمِدِيِّ إِجْمَاعٌ ظَنِّيٌّ ، أَوْ حُجَّةٌ ظَنِّيَّةٌ . الْحَنْفِيَّةُ لَوْ
 شَرِطَ سَمَاعُ قَوْلِ كُلِّ آتَنِفَى لَتَعَذَّرَ عَادَةً ، وَأَيْضًا الْمَادَّةُ فِي كُلِّ عَصْرِ
 إِفْتَاهِ الْأَكَابِرِ وَسُكُوتُ الْأَصَاغِرِ تَسْلِيمًا ، وَلِلْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ إِجْمَاعٌ
 فِي الْأُمُورِ الْأَعْتِقَادِيَّةِ فَكَذَا الْفِرْعَوِيَّةُ . النَّافُونَ مُطْلَقًا : السُّكُوتُ
 يَحْتَمَلُ غَيْرَ الْمُوَافَقَةِ مِنْ خَوْفٍ ، أَوْ تَفَكُّرٍ ، أَوْ عَدَمِ اجْتِهَادٍ ، أَوْ
 تَعْظِيمٍ . أَجَابَ الظَّنِّيُّ بِأَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْمُوَافَقَةِ ، وَفِي غَيْرِهَا آخِطَالَاتٌ
 لَا تَنْفِي الظُّهُورَ . وَالْحَنْفِيَّةُ أَنْتَفَى الْأَوَّلُ بِالْعَرِضِ ، وَمَا بَعْدَهُ بِمُضِيِّ
 مَدَّةِ التَّأَمُّلِ فِيهِ عَادَةً ، وَلِلتَّعْظِيمِ بِلَا ثَقِيَّةٍ فَنَسَقُ ، وَمَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ
 فِي سُكُوتِهِ عَنْ عُمرَ فِي الْقَوْلِ كَانَ مَهِيْبًا نَفَوًا صِحَّتُهُ ، وَلِأَنَّهُ كَانَ
 يُقَدِّمُهُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْأَكَابِرِ ، وَيَسْتَحْسِنُ قَوْلَهُ ، وَكَانَ الْبَيْنَ لِلْحَقِّ ،
 وَعَمَّهُ : لَا خَيْرَ فِيكُمْ إِنْ لَمْ تَقُولُوا ، وَلَا خَيْرَ فِي إِنْ لَمْ أَسْمَعْ ، وَقِصَّتُهُ
 مَعَ الْمَرْأَةِ فِي نَهْيِهِ عَنْ مُعَالَاةِ الْمَهْرِ شَهِيرَةٌ ، وَقَدْ يُقَالُ السُّكُوتُ عَنْ
 الْمُنْكَرِ مَعَ الْقُدْرَةِ فَنَسَقُ ، وَقَوْلُ الْمُجْتَهِدِ لَيْسَ إِيَّاهُ فَلَا يَجِبُ إِظْهَارُ
 خِلَافِهِ لِيَكُونَ السُّكُوتُ فَنَسَقًا ، بَلْ هُوَ مُحْضَرٌّ ، بِخِلَافِ الْأَعْتِقَادِيِّ
 فَإِنَّهُ مُكَلَّفٌ بِإِصَابَةِ الْحَقِّ فَفَيْزُهُ عَنْ اجْتِهَادٍ مُنْكَرٌ فَأَمْتَمَعَ
 السُّكُوتُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ يَجِبُ لِتَجْوِيزِهِ رُجُوعُ الْمُفْتِي إِلَيْهِ لِحَقِّيَّتِهِ ، وَإِذَنْ
 فَقَوْلُ مُعَاذٍ فِي جَلَدِ الْحَامِلِ : مَا جَعَلَ اللَّهُ لَكَ عَلَى مَا فِي بَطْنِهَا سَبِيلًا

لِلوُجُوبِ فَيَبْطُلُ تَفْصِيلُ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ لِكِنَّهُ مَمْنُوعٌ ، وَقَوْلُ مُعَاذٍ
اِخْتِيَارُهُ لِأَحَدِ الْجَائِزِينَ ، أَوْ فِي خُصُوصِ الْمَادَّةِ ، وَقَوْلُهُ الْعَادَةُ أَنَّ
لَا يُنْكَرُ الْحُكْمُ بِخِلَافِ الْفَتْوَى بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْمَذَاهِبِ ، وَقَوْلُ
الْجُبَّائِي الْأَحْيَاءُ لَا تُضَعَّفُ بَعْدَ الْإِقْرَاضِ لَا قَبْلَهُ مَمْنُوعٌ بَلِ الضَّعْفُ
يَتَحَقَّقُ بَعْدَ مَضَى مُدَّةِ التَّأَمُّلِ فِي مِثْلِهِ عَادَةً ، وَمِنْ الْمُحَقِّقِينَ مَنْ قَيَّدَ
قَطْعِيَّتَهُ بِمَا إِذَا كَثُرَ ، وَتَكَرَّرَ فِيَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى ، وَحِينَئِذٍ يَحْتَمِلُ .

مسئلة

إِذَا أُجْمِعَ عَلَى قَوْلَيْنِ فِي مَسْئَلَةٍ لَمْ يَجْزُ إِحْدَاثُ ثَالِثٍ عِنْدَ
الْأَكْثَرِ ، وَخَصَّهُ بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ بِالصَّحَابَةِ ، وَنُحْتَارُ الْآمِدَى إِنْ رَفَعَ
مُجْمَعًا عَلَيْهِ كَرَدَ الشُّتْرَاءِ بِكَرَّاءِ بَعْدَ الْوُطْءِ لِعَيْنِ قَبْلَ الْوُطْءِ قِيلَ لَا ،
وَقِيلَ مَعَ الْأَرَنْسِ لَا يُقَالُ بِجَنَانًا ، وَمُقَاسَمَةُ الْجَدِّ الْأَخُوَّةَ وَحُجْبَةُ
الْإِخْوَةِ ، فَلَا يُقَالُ بِبَحْرَمَانِهِ ، وَعِدَّةُ الْحَامِلِ الْمُتَوَقَّي عَنْهَا بِالْوَضْعِ أَوْ أَبْعَدَ
الْأَجَلَيْنِ لَا يُقَالُ بِالْأَشْهُرِ فَقَطْ بِخِلَافِ الْفَسْخِ بِالْعُيُوبِ ، وَزَوْجَةُ
وَأَبَوَيْنِ ، أَوْ زَوْجٍ ، لِلَّامِ ثَلَاثُ الْكُلِّ أَوْ ثَلَاثُ مَا بَقِيَ يَجُوزُ التَّفْصِيلُ
فِي الْعُيُوبِ ، وَبَيْنَ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ ، وَطَائِفَةٌ يَجُوزُ مُطْلَقًا . الْآمِدَى لَمْ
يُخَالِفْ مُجْمَعًا ، وَهُوَ الْمَانِعُ بَلْ وَافَقَ كُلًّا فِي شَيْءٍ ، وَكَوْنُ عَدَمِ
التَّفْصِيلِ مُجْمَعًا مَمْنُوعٌ بَلْ هُوَ الْقَوْلُ بِهِ وَإِلَّا أُمْتَنَعَ الْقَوْلُ فِيَا يَخْدُثُ
إِذَا كَانَ عَدَمُ الْقَوْلِ قَوْلًا بِالْعَدَمِ وَلَنَّا لَوْ جَازَ التَّفْصِيلُ كَانَ مَعَ الْعِلْمِ

بِخَطِّهِ لِأَنَّهُ عَنْ دَلِيلٍ ، فَإِنْ أَطْلَعُوا عَلَيْهِ وَتَرَكَوهُ أَوْ لَمْ يَطَّلِعُوا حَتَّى تَقَرَّرَ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى خِلَافِهِ لَزِمَ خَطْوُهُ ، إِذْ لَوْ كَانَ صَوَابًا أَخْطَأُوا ، وَالتَّالِي مُنْتَفٍ فَلَيْسَ صَوَابًا ، وَالْمَانِعُ لَمْ يَنْحَصِرْ فِي الْمُخَالَفَةِ مَعَ أَنَا نَعْلَمُ أَنَّ الْمَطْلُوقَ يَبْنِي التَّفْصِيلَ فَتَضَمَّنَهُ إِطْلَاقُهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ يَلْزَمُ تَخْطِئَةُ كُلِّ فَرِيقٍ فَيَلْزَمُ تَخْطِئَتُهُمْ ، فَدَفِعَ بِأَنَّ النُّتْقَى تَخْطِئَةُ الْكُلِّ فِيمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ ، لَا تَخْطِئَةُ كُلِّ فِي غَيْرِ مَا خُطِئَ فِيهِ الْآخَرُ . الْمُجَوُزُ مُطْلَقًا: اخْتِلَافُهُمْ دَلِيلُ تَسْوِيعِ مَا يُؤَدَّى إِلَيْهِ الْأَجْتِهَادُ فَلَا يَكُونُ مَانِعًا . أَجِيبَ بِشَرْطِ عَدَمِ حَدُوثِ إِجْمَاعٍ مَانِعٍ كَمَا لَوْ اخْتَلَفُوا ، ثُمَّ أَجْمَعُواهُمْ . قَالُوا لَوْ لَمْ يَجْزُ لَا نَكِرَ إِذْ وَقَعَ وَلَمْ يُنْكَرْ قَالَ الصَّحَابَةُ لِلَّامِ ثُلُثُ مَا بَقِيَ فِيهِمَا ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ثُلُثُ الْكُلِّ ، وَأَحَدُ ابْنِ سِيرِينَ وَغَيْرُهُ أَنَّ فِي مَسْئَلَةِ الزَّوْجِ كَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالزَّوْجَةُ كَالصَّحَابَةِ ، وَعَكْسَ تَابِعِيٍّ آخَرُ وَلَمْ يُنْكَرْ ، وَإِلَّا نَقُلْ أَجَابَ الْمُفَصِّلُ بِأَنَّهُ مِنْ قِسْمِ الْجَائِزِ ، وَمُطْلَقُ الْمَنْعِ يَمْنَعُ انْتِفَاءَ الْإِنْكَارِ وَلِزُومِ النُّقْلِ لَوْ أَنْكَرَ ، وَالشُّهُرَةُ لَوْ نَقِلَ

مسئلة

الْجُمْهُورُ إِذَا أَجْمَعُوا عَلَى دَلِيلٍ ، أَوْ تَأْوِيلٍ جَازَ إِحْدَاثُ غَيْرِهَا وَهُوَ الْمُخْتَارُ ، وَقِيلَ لَا . لَنَا قَوْلٌ لَمْ يُخَالَفَ إِجْمَاعًا لِأَنَّ عَدَمَ الْقَوْلِ لَيْسَ قَوْلًا بِالْعَدَمِ ، بِخِلَافِ عَدَمِ التَّفْصِيلِ فِي مَسْئَلَةٍ وَاحِدَةٍ لِأَنَّهُ يَقُولُ لَا يَجُوزُ

التَفْصِيلُ لِبُطْلَانِ دَلِيلِهِ بِمَا ذَكَرْنَا ، وَكَذَا الْآخَرُ فَيَلْزِمُ خَطْوَهُمْ ،
وَأَيْضًا لَوْ لَمْ يَجْزِ لَا نَكِرَ حِينَ وَقَعَ لَكِنْ كُلُّ عَصْرِ بِهِ يَتَمَدَّحُونَ ،
وَأَتْبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ أَتْبَاعُ خِلَافٍ مَا قَالُوهُ لَا مَا لَمْ يَقُولُوهُ قَالُوا
تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ . فَلَوْ كَانَ مَعْرُوفًا أَمَرُوا بِهِ . غُورِضُ : لَوْ كَانَ مُنْكَرًا
لَنَهَوْا عَنْهُ

مسئلة

لَا إِجْمَاعَ إِلَّا عَنْ مُسْتَنَدٍ وَإِلَّا انْقَلَبَتْ الْأَبَاطِيلُ صَوَابًا ، أَوْ
أُجْمِعَ عَلَى خَطَاٍ لِأَنَّهُ قَوْلُ كُلِّ ، وَقَوْلُ كُلِّ بِلَا دَلِيلٍ مُحَرَّمٌ ،
وَأُسْتَدِلَّ يَسْتَحِيلُ عَادَةً مِنَ الْكُلِّ لَا لِإِدَاعٍ كَالِاجْتِمَاعِ عَلَى أَشْتِهَاءِ طَعَامٍ
وَيُدْفَعُ بِأَنَّهُ بِخَلْقِ الضَّرُورِيِّ وَيَضْلُحُ جَوَابُ الْأَوَّلِ أَيْضًا ، إِذِ الضَّرُورِيُّ
حَقٌّ بَلِ الْجَوَابُ أَنَّهُ فَرَضٌ غَيْرُ وَاقِعٍ لِأَنَّ كَوْنَهُ تَعَالَى خَاطِبَ يَكْذًا
لَا يَثْبُتُ ضَرُورَةُ عَقْلِيَّةٍ بَلْ بِالسَّمْعِ ، وَلَوْ أُنْقِيَ فِي الرُّوعِ فَلِهَاجٍ لَيْسَ
بِحُجَّةٍ إِلَّا عَنْ نَبِيِّ . قَالُوا : لَوْ كَانَ لَمْ يَفِدِ الْإِجْمَاعُ . أُجِيبَ بِأَنَّ فَائِدَتَهُ
التَّحْوِيلُ إِلَى الْأَحْكَامِ الْقَطْعِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ لُزُومَ نَفْيِ الْمُسْتَنَدِ ثُمَّ
يُجَوِّزُ كَوْنَهُ قِيَاسًا خِلَافًا لِلظَّاهِرِيَّةِ ، وَبَعْضُهُمْ يُجَوِّزُهُ وَلَمْ يَقْعُ لَنَا
لَا مَانِعَ يُقَدَّرُ إِلَّا الظَّنِّيَّةُ ، وَلَيْسَتْ مَانِعَةً كَالْآحَادِ ، وَوَقَعَ قِيَاسُ
الْإِمَامَةِ عَلَى إِمَامَةِ الصَّلَاةِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُمْ أَثْبَتُوهُ بِأَوَّلَى وَهِيَ الدَّلَالَةُ
وَمَفْهُومُ الْمَوَاقِفَةِ لَكِنْ حَدُّ الشُّرْبِ عَلَى الْقَدْفِ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى

عَنْهُ ، وَيَمْنَعُهُ بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ فَالشَّيْرَجُ النَّجِسُ عَلَى السَّمَنِ فِي الْإِرَاقَةِ ،
وَصَرَّحَ مُتَأَخِّرٌ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ أَيْضًا بِنَفْيِ قَطْعِيَّةِ الْمُسْتَنْدِ فِي الشَّرْعِيَّاتِ ،
بَلِ الْإِجْمَاعُ يُفِيدُهَا كَأَنَّهُ لِنَفْيِ الْفَائِدَةِ ، وَإِذَا قِيلَ يُفِيدُهَا بِأَوَّلَى أَتَنَفَى ،
هَذَا عَلَى عَدَمِ تَقَاوُتِ الْقَطْعِيِّ قُوَّةً كَمَا أَسْتَفَنَاهُ

مسئلة

لَا يَجُوزُ أَنْ لَا يَعْلَمُوا دَلِيلًا رَاجِحًا عَمِلُوا بِخِلَافِهِ ، وَاخْتَلَفُوا فِيمَا
عَمِلُوا عَلَى وَقْعِهِ مُصِيبِينَ ، فَقِيلَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّاجِحَ سَبِيلُهُمْ وَعَمِلُوا
بِغَيْرِهِ ، وَالْمَجُوزُ لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ عَلَى عَدَمِهِ لَيْسَ كُونَ خَطَأً ، وَسَبِيلُهُمْ
مَا عَمِلُوا بِهِ ، لَا مَا لَمْ يَخْطُرْ لَهُمْ بَلْ هُوَ حِينَئِذٍ مِنْ شَأْنِهِ

مسئلة

الْمُخْتَارُ أَمْتِنَاعُ آرْتِدَادِ أُمَّةٍ عَصَرٍ سَمْعًا ، وَإِنْ جَازَ عَقْلًا ، وَقِيلَ
يَجُوزُ لَنَا أَنَّهُ إِجْمَاعٌ عَلَى الضَّلَالَةِ وَالسَّمْعِيَّةِ تَنْفِيهِ ، وَأَعْتَرَضَ بِأَنَّ
الرَّوْدَةَ تُخْرِجُهُمْ عَنْ تَنَاوُلِهَا إِذْ لَيْسُوا أُمَّتَهُ ، وَالْجَوَابُ يَصْدُقُ آرْتِدَادُ
أُمَّتِهِ قَطْعًا

مسئلة

ظَنَّ أَنَّ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ : دِيَّةُ الْيَهُودِيِّ الثُّلُثُ يُمْسَكُ فِيهِ بِالْإِجْمَاعِ
لِقَوْلِ الْكُلِّ بِالثُّلُثِ ، إِذْ قِيلَ بِهِ ، وَبِالنِّصْفِ وَالْكُلِّ ، وَلَيْسَ لِأَنَّ
نَفْيَ الزَّائِدِ جُزْءُ قَوْلِهِ ، وَلَمْ يُجْمَعْ عَلَيْهِ

مسئلة

إِنْكَارُ حُكْمِ الْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيِّ يُكْفَرُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ وَطَائِفَةٍ ،
 وَطَائِفَةٌ لَا ، وَيُعْطَى الْأَحْكَامَ ، وَغَيْرُهُ ثَلَاثَةٌ هَذَيْنِ وَالتَّفْصِيلُ مَا مِنْ
 ضَرُورِيَّاتِ الدِّينِ يَكْفَرُ ، وَإِلَّا فَلَا وَهُوَ غَيْرُ وَاقِعٍ إِذْ لَا مُسْلِمَ يَنْفِي
 كُفْرَ مَنْكَرِ نَحْوِ الصَّلَاةِ ، وَإِذَا حُمِلَ حُكْمُ الْإِجْمَاعِ عَلَى الْخُصُوصِ
 لَمْ يَتَنَاوَلْهُ لِأَنَّ حُكْمَهُ حِينَئِذٍ مَا لَيْسَ إِلَّا عَنْهُ ، وَفَخَرُّ الْإِسْلَامِ
 بِالْقَطْعِيِّ مِنْ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ نَصًّا كَعَلَى خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ ، وَقِتَالِ مَا بَعِي
 الزَّكَاةِ ، وَمَعَ سُكُوتِ بَعْضِهِمْ ، وَأَمَّا مَنْ بَعْدَهُمْ بِلَا سَبْقٍ خِلَافِ
 فَيُضَلُّ كَاخْتِبَرِ الشُّهُورِ ، وَالْمُسَبُّوقِ بِهِ ظَنِّي مُقَدَّمٌ عَلَى الْقِيَاسِ كَالْمَنْقُولِ
 أَحَادًا ، وَوَجْهُ التَّرْتِيبِ قَطْعِيَّةُ الصَّحَابِيِّ إِذْ لَمْ يُعْتَبَرْ خِلَافُ مَنْكَرِهِ
 وَضَعْفُ الْخِلَافِ فِيْمَنْ سِوَاهُمْ فَتَزَالُ عَنِ الْقَطْعِيَّةِ إِلَى قُرْبَاهَا مِنْ
 الطَّمَأْنِينَةِ ، وَمِثْلُهُ يَجِبُ فِي السُّكُوتِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، فَضَّلَ وَقَوَى فِي
 الْمُسَبُّوقِ ، وَالْمَنْقُولِ أَحَادًا فَحُجَّةٌ ظَنِّيَّةٌ تَقْدَمُ عَلَى الْقِيَاسِ فَيَجُوزُ فِيهِمَا
 الْأَجْتِهَادُ بِخِلَافِهِ ، فَرُجُوعُ بَعْضِهِمْ أَوَّلَى ، ثُمَّ لَيْسَ نَسْخًا بَلْ مُعَارِضٌ
 رُجِحَ فَلَا يَقْطَعُ بِخَطَايَا الْأَوَّلِ وَلَا صَوَابِهِ ، بَلْ هُوَ عَلَى ظَنِّ الْمُجْتَهِدِ ،
 فَدَلِيلُ الْقَطْعِيَّةِ مِنْ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى تَقْدِيمِهِ عَلَى الْقَاطِعِ فِي إِجْمَاعِهِمْ .
 وَمَتَعَ الْغَزَالِيُّ وَبَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ حُجَّةَ الْآحَادِيِّ إِذْ لَيْسَ نَصًّا وَلَا
 إِجْمَاعًا لِأَنَّهُ قَطْعِيٌّ ، وَحُجَّةٌ غَيْرُ الْقَاطِعِ بِقَاطِعٍ كَخَبَرِ الْوَاحِدِ ، وَلَا

قَاطِعَ فِيهِ ، وَلِجَوَابِ بَلٍ فِيهِ وَهُوَ أَوْلَوِيَّتُهُ بِهَا مِنْ خَبَرِ الْوَاحِدِ الظَّنِّ
الدَّلَالَةِ ، لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ إِجْمَاعٌ عَلَيْهِ فِي الْقَطْعِ
الْمَنْقُولِ أَحَادًا ، وَقَدْ فُرِّقَ بِإِفَادَةِ ثَقُلِ الْوَاحِدِ الظَّنِّ فِي الْخَبَرِ دُونَ الْإِجْمَاعِ
لِبُعْدِ أَنْفِرَادِهِ بِالْإِطْلَاعِ ، وَيُدْفَعُ الْأَسْتِبْعَادُ بِعَدَالَةِ النَّاقِلِ ، وَلَا يَسْتَلْزِمُ
الْأَنْفِرَادَ بَلٍ مُجَرَّدَ عَلَيْهِ ، فَجَازَ عِلْمُ مَنْ لَمْ يَنْقُلْهُ أَيْضًا ، مِثَالُهُ قَوْلُ
عُبَيْدَةَ مَا اجْتَمَعَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى شَيْءٍ
كَاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى مُحَافَظَةِ الْأَرْبَعِ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَالْإِسْفَارِ بِالْفَجْرِ ،
وَتَحْرِيمِ نِكَاحِ الْأُخْتِ فِي عِدَّةِ الْأُخْتِ

مسئلة

يُحْتَجُّ بِهِ فِيمَا لَا يَتَوَقَّفُ حُجَّتُهُ عَلَيْهِ مِنَ الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ عَقْلِيًّا
كَالرُّوْبَةِ لَا فِي جِهَةٍ ، وَتَفِي الشَّرِيكَ ، وَلِبَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ فِي الْعَقْلِ مُفِيدُهُ
الْعَقْلُ لَا الْإِجْمَاعُ أَوْلَا كَالْعِبَادَاتِ ، وَفِي الدُّنْيَوِيَّةِ كَتَرْتِيبِ أُمُورِ
الرَّعِيَّةِ وَالْعِمَارَاتِ ، وَتَدْبِيرِ الْجِيُوشِ قَوْلَانِ لِعَبْدِ الْجَبَّارِ ، وَالْمُخْتَارِ
حُجَّةٌ إِنْ كَانَ اتَّفَاقُ أَهْلِ الْإِجْتِهَادِ وَالْعَدَالَةِ ، بِخِلَافِهِ عَلَى الْمُسْتَقْبَلَاتِ
مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ وَأُمُورِ الْآخِرَةِ ، لَا يُعْتَبَرُ إِجْمَاعُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ
حَيْثُ هُوَ إِجْمَاعٌ بَلٍ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَنْقُولٌ كَذَا لِلْحَنْفِيَّةِ

الباب الخامس

القياسُ : قيلَ هُوَ لُغَةٌ التَّقْدِيرُ وَالْمُسَاوَاةُ وَالْمَجْمُوعُ أَيْ يُقَالُ إِذَا
قَصَدَتْ الدَّلَالَةُ عَلَى مَجْمُوعِ ثُبُوتِ الْمُسَاوَاةِ عَقِيبَ التَّقْدِيرِ قِسْتَ النَّعْلِ
بِالنَّعْلِ ، وَلَمْ يَزِدْ إِلَّا كَثْرُ عَلَى التَّقْدِيرِ ، وَاسْتِعْلَامُ الْقَدْرِ قِسْتَ
الثَّوبِ بِالذَّرَاعِ ، وَالتَّسْوِيَةُ فِي مِقْدَارِ قِسْتَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ وَلَوْ مَعْنَوِيًّا
أَيْ فَلَانٌ لَا يُقَاسُ بِفُلَانٍ لَا يَقْدَرُ أَيْ لَا يُسَاوَى فَرْدًا مَفْهُومِهِ فَهُوَ
مُشْتَرَكٌ مَعْنَوِيٌّ لَا لَفْظِيٌّ ، وَلَا حِجَازٌ فِي الْمُسَاوَاةِ كَمَا قِيلَ . وَفِي الْأَصْطِلَاحِ :
مُسَاوَاةُ مَحَلٍّ لِآخَرَ فِي عِلَّةِ حُكْمٍ لَهُ شَرْعِيٌّ لَا تُدْرِكُ مِنْ نَصِّهِ
بِمُجَرَّدِ فَهْمِ اللُّغَةِ فَلَا يُقَاسُ فِي اللُّغَةِ ، وَإِطْلَاقُ حُكْمِهِ يَدْخُلُهُ ،
وَالِاقْتِصَارُ عَلَى مُسَاوَاةِ فَرَعٍ لِأَصْلِ فِي عِلَّةِ حُكْمِهِ يُفْسِدُ طَرْدَهُ بِمَفْهُومِ
الْمُوَافَقَةِ ، وَاسْمُ الْقِيَاسِ مِنْ بَعْضِهِمْ عَلَيْهِ حِجَازٌ لِلزُّومِ التَّقْيِيدِ بِالْحَلِيِّ ،
وَالَا فَعَلَى التَّوَاتُؤِ بَطَلَ اشْتِرَاطُهُمْ عَدَمَ كَوْنِ دَلِيلِ حُكْمِ الْأَصْلِ
شَامِلًا لِحُكْمِ الْفَرَعِ ، وَإِطْبَاقُهُمْ عَلَى تَقْسِيمِ دَلَالَةِ اللَّفْظِ إِلَى مَنْطُوقٍ
وَمَفْهُومٍ وَلَوْ لَفْظِيًّا فَالتَّعْرِيفُ لِمُخْصَصِ أَحَدِ الْمَفْهُومَيْنِ ، وَأُورِدَ عَلَيْهِ
الدَّوْرُ ، فَإِنَّ تَعَقُّلَ الْأَصْلِ وَالْفَرَعِ فَرَعٌ تَعَقُّلُهُ وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ
بِمَا صَدَقَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مَحَلٌّ ، وَهُوَ خِلَافُ اللَّفْظِ . وَقُلْنَا رُكْنٌ ، وَيُسْتَفْنَى
عَنِ الدَّفْعِ الْمَنْظُورِ ، ثُمَّ إِنَّ مُحْتَمَّ فِي الْفَاسِدِ زَيْدٍ فِي نَظَرِ الْمُجْتَهِدِ لِتَبَادُرِ
الثَّابِتَةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مِنَ الْمُسَاوَاةِ ، وَعَنْهُ لَزِمَ الْمُصَوَّبَةُ زِيَادَتُهَا لِأَنَّهَا

لَمْ تَكُنْ إِلَّا فِي نَظَرِهِ كَانَ الْإِطْلَاقُ كَقَيْدٍ مُخْرَجٍ لِلْأَفْرَادِ إِذَا
يُعِيدُ التَّقْيِيدَ بِنَفْسِ الْأَمْرِ وَافَقَ نَظَرُهُ أَوَّلًا، وَمَنْ تَنَى كَوْنَهُ فِعْلٌ مُجْتَهِدٌ
بِاخْتِيَارِ الْمُسَاوَةِ فَأَبْطَلَ التَّعْرِيفَ بِبَدَلِ الْجُهْدِ الْخِ بَأَنَّهُ حَالُ الْقَائِسِ
مَعَ أَهْمِيَّتِهِ ، ثُمَّ اخْتَارَ فِي قَصْدِ التَّعْمِيمِ تَشْبِيهَ نَاقِضَ ، وَدَفَعَهُ بِأَنَّ
الْمُرَادَ تَشْبِيهَ الشَّارِعِ قَدْ يَدْفَعُ بِأَنَّ شَرْعَهُ تَعَالَى فِي كُلِّ الْحَالِ ابْتِدَاءً
لَا بِنَاءً عَلَى التَّشْبِيهِ ، وَإِنْ وَقَعَ بِذَلِكَ الشَّبَهَ ، وَأَكْثَرُ عِبَارَاتِهِمْ تَقْيِيدُ
فِعْلُهُ فَمَا أُمَكَّنَ رَدُّهُ إِلَى فِعْلِهِ فَهُوَ مُخْلَصٌ ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ لِأَنَّهُ دَلِيلُ
نَصَبِ الشَّارِعِ نَظَرَ فِيهِ مُجْتَهِدٌ أَوَّلًا كَالنَّصِّ ، فَمِنْ الثَّانِي تَعْدِيَةُ
الْحُكْمِ مِنَ الْأَصْلِ الْخِ لِمَصْدَرِ التَّشْرِيعَةِ ، ثُمَّ فَتَرَهَا بِإِثْبَاتِ حُكْمِ
مِثْلِ الْأَصْلِ ، وَأُورِدَ مَا سَنَدَ كُرُّهُ فَأَفَادَ أَنَّهَا فِعْلٌ مُجْتَهِدٌ ، وَلَيْسَتْ بِهِ
إِذَا لَا فِعْلٌ لَهُ سِوَى النَّظَرِ فِي دَلِيلِ الْعِلَّةِ وَوُجُودِهَا ثُمَّ يَلْزُمُهُ ظَنُّ حُكْمِ
الْأَصْلِ فِي الْفَرْعِ بِخَلْقِهِ تَعَالَى عَادَةً فَلَيْسَتْ التَّعْدِيَةُ سِوَاهُ وَهُوَ ثَمَرَةٌ
الْقِيَاسِ لَا نَفْسُ الْقِيَاسِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ حَمَلُ مَعْلُومٍ
عَلَى مَعْلُومٍ فِي إِثْبَاتِ حُكْمٍ لِمَا الْخِ ، وَفِيهِ زِيَادَةُ إِشْعَارٍ بِأَنَّ حُكْمَ
الْأَصْلِ بِالْقِيَاسِ وَأُجِيبَ بِأَنَّ اللَّغْيَ كَانَ حُكْمُ الْأَصْلِ الظَّاهِرَ ، فَظَهَرَ
فِيهَا بِإِظْهَارِ الْقِيَاسِ إِيَّاهُ فِي الْفَرْعِ ، وَمِنْ الْأَوَّلِ تَقْدِيرُ الْفَرْعِ
بِالْأَصْلِ فِي الْحُكْمِ وَالْعِلَّةِ فَإِنَّكَ عَلِمْتَ أَنَّ التَّقْدِيرَ يُقَالُ عَلَى التَّسْوِيَةِ
فَرَجَعَ إِلَى تَسْوِيَتِهِ تَعَالَى تَحَلًّا بِآخِرَ عَلَى مَا ذُكِرَ أَنَّهَا الْمُرَادُ بِهِمَا ،

وَيَقْرُبُ مِنْهُ قَوْلُ أَبِي مَنْصُورٍ : إِبَانَةُ مِثْلِ حُكْمِ أَحَدِ الْمَذْكُورَيْنِ
 بِمِثْلِ عَلَيْهِ فِي الْآخِرِ ، فَتَضَحِيحُهُ بِإِبَانَةِ الشَّارِعِ ، بِخِلَافِ قَوْلِهِمْ : إِنَّهُ
 لِإِفَادَةِ أَنَّ الْقِيَاسَ مُظْهِرٌ لِلْحُكْمِ لَا مُثَبِّتٌ ، بَلِ الْمَثْبُتُ هُوَ اللَّهُ
 سُبْحَانَهُ لِأَنَّ السَّمْعِيَّةَ حِينَئِذٍ كُلُّهَا كَذَلِكَ إِنَّمَا تَظْهِرُ الثَّابِتَ مِنْ
 حُكْمِهِ وَهُوَ النَّفْسِيُّ ، ثُمَّ عَلَيْهِ أَنَّ إِبَانَتَهُ الْحُكْمَ لَيْسَ نَفْسَ الدَّلِيلِ
 بَلْ مُرْتَبٌّ عَلَى النَّظَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ ، وَيَجِبُ حَذْفُ مِثْلٍ فِي مِثْلٍ
 حُكْمٍ ، لِأَنَّ حُكْمَ الْفَرْعِ هُوَ حُكْمُ الْأَصْلِ غَيْرَ أَنَّهُ نَصٌّ عَلَيْهِ فِي
 حَلٍّ ، وَالْقِيَاسُ يُفِيدُ أَنَّهُ فِي غَيْرِهِ أَيْضًا ، وَكَذَا مِثْلُ فِي مِثْلٍ عَلَيْهِ ،
 وَمَنْبَى هَذَا الْوَهْمُ حَتَّى قَالَ مُحَقِّقٌ لَا بُدَّ أَنْ يُعْلَمَ عِلَّةُ الْحُكْمِ فِي
 الْأَصْلِ ، وَثُبُوتُ مِثْلِهَا فِي الْفَرْعِ ، إِذْ ثُبُوتُ عَيْنِهَا لَا يُتَصَوَّرُ لِأَنَّ
 الْمَعْنَى الشَّخْصِيَّةَ لَا يَقُومُ بِمَحَلِّينَ ، وَبِذَلِكَ يَحْضُلُ ظَنُّ مِثْلِ الْحُكْمِ فِي
 الْفَرْعِ ، وَبَيَانُ وَهْمِهِمْ أَنَّ الْحُكْمَ ، وَهُوَ الْخِطَابُ النَّفْسِيُّ جُزْئِيٌّ حَقِيقِيٌّ
 لِأَنَّهُ وَصَفٌ مُتَحَقِّقٌ فِي الْخَارِجِ قَائِمٌ بِهِ تَعَالَى ، فَهُوَ وَاحِدٌ لَهُ مُتَعَلِّقَاتٌ
 كَثِيرَةٌ ، وَمَا ذَكَرَ إِنَّمَا هُوَ فِي حَقِيقَةِ قِيَامِ الْعَرَضِ الشَّخْصِيِّ بِالْمَحَلِّ
 كَالْبَيَاضِ الشَّخْصِيِّ الْقَائِمِ بِالشُّوبِ الشَّخْصِيِّ يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُومَ بِعَيْنِهِ
 بغيرِهِ ، وَالكَائِنُ هُنَا مُجَرَّدُ إِضَافَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ لِوَاحِدٍ شَخْصِيٍّ ، وَكَذَلِكَ
 لَا يَمْنَعُهُ الشَّخْصِيَّةُ ، فَالتَّخْرِيمُ الْمُضَافُ إِلَى الْخَمْرِ بِعَيْنِهِ لَهُ إِضَافَةٌ أُخْرَى
 إِلَى النَّبِيذِ ، وَمِثْلُهُ مِمَّا لَا يُخْفَى كَالْقُدْرَةِ الْوَاحِدَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى

الْمَقْدُورَاتِ لَيْسَتْ قَائِمَةً بِهَا بَلْ بِرِ تَعَالَى ، وَلَهَا إِلَى كُلِّ مَقْدُورٍ إِضَافَةٌ
يَعْتَبِرُهَا الْعَقْلُ ، وَكَذَا الْوَصْفُ ، إِذْ لَيْسَ الْمَنُوطُ بِرِ الْوَصْفِ الْجَزْئِيِّ ،
بَلِ الْكُلِّيُّ ، وَهُوَ بِعَيْنِهِ ثَابِتٌ فِي الْمَحَالِّ ، فَمَنَاطُ حُرْمَةِ الْخَمْرِ الْإِسْكَارُ
مُطْلَقًا لَا إِسْكَارُ الْخَمْرِ وَلِأَنَّهُ قَاصِرٌ عَلَيْهِ فَمَتَمَنِعُ التَّعْدِيَةِ ، وَهَذَا
لِأَنَّهُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى الْفَاسِدِ ، وَاشْتِمَالُهُ لَيْسَ بِقَيْدِ كَوْنِهِ إِسْكَارًا كَذَا بَلْ
إِسْكَارًا ، وَهُوَ بِعَيْنِهِ ثَابِتٌ فِي الْمَحَالِّ ، وَعَلَى هَذَا كَلَامُ النَّاسِ ، وَإِنَّمَا
يَحْصُلُ مِنَ الْعِلْمَيْنِ ظَنٌّ لِجَوَازِ كَوْنِ خُصُوصِ الْأَصْلِ شَرْطًا وَالْفَرْعِ
مَانِعًا ، وَأُورِدَ عَلَى عَكْسِ التَّعْرِيفِ أَمْرَانِ الْأَوَّلُ : قِيَاسُ الْعَكْسِ
فَإِنَّهُ مُثَبَّتٌ لِتَقْيِيزِ حُكْمِ الْأَصْلِ فِي الْفَرْعِ كَقَوْلِ حَنَفِيٍّ لَمَّا
وَجَبَ الصَّوْمُ شَرْطًا لِلْإِعْتِكَافِ بِنَذَرِهِ ، وَجَبَ بِلَا نَذَرٍ كَالصَّلَاةِ لَمَّا
لَمْ تَجِبْ شَرْطًا لَهُ بِالنَّذْرِ لَمْ تَجِبْ بِغَيْرِ نَذَرٍ ، وَمَضْمُونُ الشَّرْطِ فِي
الْأَصْلِ الصَّلَاةِ ، وَالْفَرْعِ الصَّوْمِ عِلَّةٌ لِمَضْمُونِ الْجَزَاءِ فِيهِمَا . أُجِيبَ بِأَنَّ
الِاسْمَ فِيهِ بَحَازٌ ، وَلِذَا لَزِمَ تَقْيِيدُهُ أَوْ حَقِيقَةُ ، وَالْمُسَاوَاةُ حَاصِلَةٌ ضِمْنًا
لِأَنَّ الْمُرَادَ مُسَاوَاةَ الْإِعْتِكَافِ بِلَا نَذَرٍ الصَّوْمِ لَهُ بِنَذَرِهِ فِي حُكْمِ
هُوَ أَشْتَرِاطُ الصَّوْمِ بِمَعْنَى لَا فَارِقَ ، أَوْ بِالسَّبْرِ عِنْدَ قَائِلِهِ مِنْهُمْ : أَيْ
هِيَ : إِمَّا الْإِعْتِكَافُ ، أَوْ هُوَ بِنَذَرِ الصَّوْمِ أَوْ غَيْرُهَا ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ
وَالنَّذَرُ مُلْفَى فَارِقًا ، أَوْ وَصْفًا لِسَبْرِ الصَّلَاةِ ، فَهِيَ الْإِعْتِكَافُ أَوِ الصَّوْمُ
مَعَ نَذَرِهِ بِالصَّلَاةِ بِالنَّذَرِ فِي حُكْمِهِ هُوَ عَدَمُ إِجْبَابِ النَّذَرِ وَهُوَ مَلْزُومٌ

الْمَطْلُوبِ ، وَهُوَ أَنَّ وُجُوبَهُ بغيرِهِ ، وَالْأَوْجَهُ كَوْنُهُ مُلَازِمَةً وَقِيَّاسًا لَوْ لَمْ يُشْرَطِ الصَّوْمُ لِلْإِعْتِكَافِ لَمْ يُشْرَطِ بِالنَّذْرِ كَالصَّلَاةِ لَمْ تُشْرَطْ فَلَمْ تُشْرَطْ بِهِ لِعُمُومِهِ قَوْلِ شَافِعِيٍّ فِي تَرْوِيحِهَا نَفْسَهَا : يَثْبُتُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهَا فَلَا يَصَحُّ مِنْهَا كَالرَّجُلِ لَمَّا صَحَّ مِنْهُ لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِ ، فَضُمُّونَ الْجُزْءَ فِي الْأَصْلِ وَهُوَ الرَّجُلُ عِلَّةٌ لِلْحُكْمِ مَضْمُونُ الشَّرْطِ قَلْبُ الْأَصْلِ ، وَالْوَجْهَ قَلْبُهُ ، وَالْمُسَاوَاةُ فِي هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ مَضْمُونِ الْجُزْءِ الْقَيْسِ عَلَيْهِ ، وَتَقْدِيرُهُ فِي الْمِثَالِ : لَوْ صَحَّ لَمَّا ثَبَتَ الْإِعْتِرَاضُ ، فَعَدَمُ الْإِعْتِرَاضِ تَسَاوَى بِهِ الرَّجُلُ عَلَى التَّقْدِيرِ وَالْمُسَاوَاةُ فِي التَّعْرِيفِ وَإِنْ تَبَادَرَتْ مِنْهُ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَمَا تَقَدَّمَ هِيَ أَعْمٌ مِمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ

[الثَّانِي] قِيَاسُ الدَّلَالَةِ مَا لَمْ تُذَكَّرْ فِيهِ بَلْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا ، كَقَوْلِ شَافِعِيٍّ فِي الْمَسْرُوقِ : يَجِبُ رَدُّهُ قَائِمًا فَيَجِبُ ضَمَانُهُ هَالِكًا كَالْمَضُوبِ وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْأَسْمَ فِيهِ بَحَازٌ لِاسْتِلْزَامِ الْمَذْكُورِ فِيهِ الْعِلَّةُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّهُ إِلَى مُسَمَّاهُ بِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ الْمُسَاوَاةَ فِيهَا ، فَقِيَاسُ النَّبِيذِ عَلَى الْخَمْرِ بِرَأْحَةِ الْمُشْتَدِّ يَتَضَمَّنُ ثُبُوتَ الْمُسَاوَاةِ فِي الْإِسْكَارِ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْقِيَاسَ حِينَئِذٍ غَيْرُ الْمَذْكُورِ

[وَأَزَّكَاهُ] لِلْجُمْهُورِ الْجَامِعُ وَالْأَصْلُ مُحَلُّ الْحُكْمِ الْمُشَبَّهِ بِهِ ، أَوْ حُكْمُهُ ، أَوْ دَلِيلُهُ ، وَمَبْنَاهُ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ مَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، وَعَلَيْهِ قِيلَ : الْجَامِعُ قَرَعُ حُكْمِ الْأَصْلِ أَصْلُ حُكْمِ الْفَرْعِ إِلَّا أَنَّهُ

يُخَصُّ الْمُسْتَنْبَطَةُ . وَحُكْمُ الْأَصْلِ ، وَالْفَرْعُ الْمَحَلُّ الْمُسْتَبْهَرُ ، أَوْ حُكْمُهُ .
وظَاهِرُ قَوْلِ فَخْرِ الْإِسْلَامِ . وَرُكْنُهُ مَا جُعِلَ عَلَمًا عَلَى حُكْمِ النَّصِّ
وَجُعِلَ الْفَرْعُ تَطْيِيرًا لَهُ فِي حُكْمِهِ بِوُجُودِهِ فِيهِ أَنَّهُ الْعِلَّةُ الثَّابِتَةُ فِي
الْمَحَلِّينِ وَالْمُرَادُ ثُبُوتُهَا ، وَهُوَ الْمَسَاوَةُ الْجُزْئِيَّةُ لَا الْكُلِّيَّةُ لِأَنَّهَا مَفْهُومُ
الْقِيَاسِ الْكُلِّيِّ الْمَحْدُودِ ، وَالرُّكْنُ جُزْؤُهُ فِي الْوُجُودِ ، وَقَدْ يُحَالُ لظُهُورِ
أَنَّ الطَّرْفَيْنِ شَرْطُ النَّسْبَةِ كَالْأَصْلِ وَالْفَرْعِ هُنَا لَا أَرْكَانَهَا ، فَمِمَّا
خَارِجَانِ عَنْ ذَاتِ النَّسْبَةِ الْمُتَحَقِّقَةِ خَارِجًا ، وَالرُّكْنِيَّةُ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ
مُؤْتَمِرَةٌ تَمَثِيلُهُمْ مَحَلَّ الْحُكْمِ الْأَصْلِ بِنَخْوِ الْبُرِّ وَالْحَمْرِ تَسَاهُلًا
تَعُورِفَ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ فِي التَّحْقِيقِ إِلَّا فِعْلُ الْمُكَلَّفِ لَا الْأَعْيَانِ فَنِي
نَحْوِ النَّبِيدِ الْخَاصُّ مُحَرَّمٌ كَالْحَمْرِ الْأَصْلُ شُرْبُ الْحَمْرِ ، وَالْفَرْعُ
شُرْبُ النَّبِيدِ ، وَالْحُكْمُ الْحُرْمَةُ ، وَحُكْمُهُ وَهُوَ الْأَثَرُ الثَّابِتُ بِهِ
ظَنُّ حُكْمِ الْأَصْلِ فِي الْفَرْعِ أَيْضًا ، وَهُوَ مَعْنَى التَّعْدِيَةِ وَالْإِثْبَاتِ
وَالْحَمْلِ ، فَتَسْمِيَتُهُ تَعْدِيَّةً أَصْطِلَاحٌ فَلَا يُبَالَى بِإِشْعَارِهِ لُغَةً بِأَنْتِفَائِهِ مِنْ
الْأَصْلِ ، وَمَا قِيلَ بَلْ يُشْعِرُ بِبَقَائِهِ فِيهِ ، كَقَوْلِنَا لِلْفِعْلِ مُتَعَدٍّ إِلَى
الْمَفْعُولِ مَعَ أَنَّهُ ثَابِتٌ فِي الْفَاعِلِ إِنْ بَاتُ اللَّغَةُ بِالْأَصْطِلَاحِ مَعَ أَنَّهُ يَمَّا
لَا يُشْعِرُ بِهِ بَلْ بِأَنْتِقَالِهِ ، إِذْ تَعَدَّى الشَّيْءُ إِلَى آخَرٍ أَنْتِقَالَهُ إِلَيْهِ بِرُمُتِهِ
لَوْ لَا الْأَصْطِلَاحُ ، وَتَقْسِيمُ الْمَخْصُولِ الْقِيَاسَ إِلَى قَطْعِيٍّ وَطَنِّيٍّ لَا يُخَالِفُهُ ،
إِذْ قَطْعِيَّتُهُ بِطَعْمِيَّةِ الْعِلَّةِ وَوُجُودِهَا فِي الْفَرْعِ ، وَلَا يَسْتَلْزِمُ قَطْعِيَّةَ

حُكْمِهِ لِمَا تَقَدَّمَ غَيْرَ أَنْ تَمَثِيلُهُ بِمَا هُوَ مَدْلُولُ النَّصِّ ، أَغْنَى
الْفَحْوَى مُنَاقَضَةً

فصل في الشروط

مِنْهَا الْحُكْمُ الْأَصْلِي . أَنْ لَا يَكُونَ مَعْدُولًا عَنْ سَنَنِ الْقِيَاسِ ، أَنْ يُعْقَلَ
مَعْنَاهُ وَيُوجَدَ فِي آخَرٍ ، قَمَا لَمْ يُعْقَلَ كَأَعْدَادِ الرُّكَّاتِ ، وَالْأَطْوَفَةِ ،
وَمَقَادِيرِ الزَّكَاةِ ، وَبَعْضِ مَا خُصَّ بِحُكْمِهِ كَالْأَعْرَاقِيِّ بِإِطْعَامِ
كَمَّارَتِهِ أَهْلَهُ ، أَوْ عُقْلٍ وَلَمْ يَتَعَدَّ كَشَهَادَةِ خُزَيْمَةَ نَصًّا عَلَى الْإِكْتِفَاءِ
بِهَا ، وَلَيْسَ مُفِيدَ الْأَخْتِصَاصِ بِلِ الْمَجْمُوعِ مِنْهُ ، وَمِنْ دَلِيلٍ مَنَعِ
تَعْلِيلِهِ ، وَهُوَ تَكْرِيمُهُ لِأَخْتِصَاصِهِ بِفَهْمِ حِلِّ الشَّهَادَةِ لَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ فَلَا يَبْطُلُ بِالتَّعْلِيلِ ، فَقَوْلُ فُخْرِ الْإِسْلَامِ : ثَبَتَ كَرَامَةُ فَلَا
يَبْطُلُ بِالتَّعْلِيلِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، وَالنَّسْبَةُ إِلَى الْمَجْمُوعِ لِأَنَّهُ بِالْإِثْبَاتِ
وَهُوَ نَصُّ الْإِكْتِفَاءِ بِهِ ، وَالنَّفْيِ عَنْ غَيْرِهِ وَهُوَ بِمَانِعِ الْإِلْحَاقِ ، فَمُجَرَّدُ
خُرُوجِهِ عَنْ قَاعِدَةٍ لَا يُوجِبُهُ كَمَا ظُنَّ لِجَوَازِ الْإِلْحَاقِ بِالْمُخَصَّصِ بِجَوَازِ
تَعْلِيلِ دَلِيلِ التَّخْصِصِ ، وَمِثْلُهُ قَصْرُ الْمُسَافِرِ أَمْتَنَعَ تَعْلِيلُهُ بِمَا يُعَدِّيهِ
لِأَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ الْمَشَقَّةُ ، وَأَمْتَنَعَ أَعْتِبَارُهَا لِتَفَاوُتِهَا ، وَعَدَمِ ضَبْطِ
مَرْتَبَةِ تُمْتَبَرُ مَنَاطًا فَتَعَيَّنَتْ مَشَقَّةُ السَّفَرِ فَجُعِلَتِ السَّفَرُ فَا مْتَنَعَ فِي
غَيْرِهِ ، وَالسَّلَامُ يَبْعُ مَا لَيْسَ فِي الْمَلِكِ لِمَصْلَحَةِ الْمَغَالِيسِ يَنْتَفِعُونَ بِالشَّمَنِ
عَاجِلًا ، وَيُحْصَلُونَ الْبَدَلَ آجَلًا عَلَى مَا تَشْهَدُ بِهِ الْآثَارُ غَيْرَ أَنَّهُ اخْتَلَفَ

فِي جَوَازِهِ حَالًا ، فَلَمَّا كَانَ حَاصِلُهُ تَخْصِيصًا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِدَفْعِ
الْحَرْجِ بِإِخْضَارِ السَّلْعَةِ تَحْلٍ الْبَيْعِ وَنَحْوَهُ ، وَوَقَعَ لِلْحَنْفِيَّةِ أَنَّهُ فِي
مُقَابَلَةِ النَّصِّ الْقَائِلِ مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ،
وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ ، أَوْجَبَ فِيهِ الْأَجَلَ فَالتَّعْلِيلُ لِتَجْوِيزِهِ
مُبْطِلٌ لَهُ ، وَمِنْهُ عَلَى ظَنِّ الشَّافِعِيَّةِ النِّكَاحُ بِلَفْظِ الْهَبَةِ خُصَّ بِهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخَالِصَةٍ لَكَ فَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، وَالْحَنْفِيَّةُ يَرْجِعُ
إِلَى نَفْيِ الْمَهْرِ ، وَمَنْ تَأَمَّلَ : أَخْلَلْنَا لَكَ أَرْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ
وَأَمْرًا وَهَبْتَ نَفْسَهَا لَكَ . حَتَّى فهِمَ الطَّبَاقُ فهِمَ أَخْلَلْنَا لَكَ بِمَهْرٍ وَبِلَا
مَهْرٍ ، وَتَعْلِيلُ الْأَخْتِصَاصِ بِنَفْيِ الْحَرْجِ يُنَادِي بِهِ زِيَادَةٌ ، إِذْ هُوَ فِي لُزُومِ
الْمَالِ لَا فِي تَرْكِ لَفْظٍ إِلَى آخَرٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَقْدَرِ الْخَلْقِ عَلَى التَّعْبِيرِ ،
وَمِنْهُ مَا عُقِلَ مَعْنَاهُ عَلَى خِلَافٍ مُقْتَضَى مُقْتَضَى شَرْعِيٍّ كِبَقَاءِ صَوْمِ
النَّاسِي مَعَ عَدَمِ الرُّكْنِ مَعْدُولٌ عَنْ مُقْتَضَى عَدَمِ الرُّكْنِ ، فَإِنْ قِيلَ .
لَمَّا عَلَّلَ دَلِيلَ التَّخْصِيصِ لَزِمَ مُجِيزِي تَخْصِيصِ الْعِلَّةِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ
تَعْلِيلُهُ لِلْإِلْحَاقِ الْمُخْطِئِ ، وَالْمُكْرَهِ ، وَالْمَضْجُوبِ فِي حَلْقِهِ بِعَدَمِ قَصْدِ
الْجَنَابَةِ كَالشَّافِعِيِّ ، لَكِنَّهُمْ أَتَّفَقُوا عَلَى نَفْيِهِ فَالْجَوَابُ أَنَّ ظَنَّهُمْ أَنَّهُ
بِعِلَّةٍ مَنْصُوصَةٍ هِيَ قَطْعُ نِسْبَةِ الْفِعْلِ عَنِ الْمَكْلَفِ مَعَ النِّسْيَانِ ، وَعَدَمُ الْمَذْكُورِ
إِلَيْهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِ تِمَّ عَلَى صَوْمِكَ ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَكَ اللَّهُ وَسَقَاكَ لِأَنَّهُ فَائِدَتُهُ ،
وَالْأَمْلُومُ أَنَّهُ الْمَطْعَمُ مُطْلَقًا ، وَقَطْعُهُ مَعَهُ وَهُوَ جِبِلِّيٌّ لَا يَسْتَطَاعُ الْأَخِيرَ اسُّ

عَنْهُ بِلَا مُذَكَّرٍ لَا يَسْتَلْزِمُهُ فِيهَا هُوَ ذُوهُ مَعَ مُذَكَّرٍ كَالصَّلَاةِ فَفَسَدَتْ
فِعْلٌ مُفْسِدٍ سَاهِيًا ، وَمَا يُمَكِّنُ الْأَخْتِرَاسُ كَالْخَطِإِ ، وَلِذَا ثَبَتَ عَدَمُ
أَعْتِبَارِهِ فِي خَطِإِ الْقَتْلِ فَأَوْجَبَ الدِّيَةَ حَقًّا لِلْعَبْدِ مَعَ تَحْقِيقِ مَا عَيْنُهُ
فِيهِ ، وَالْكَفَّارَةُ لِتَقْصِيرِهِ ، وَلَمْ يَكْرَهُ أَمَكْنَهُ الْإِنْتِجَاهُ ، وَالْهَرْبُ ، وَلَوْ
عَجَزَ وَانْقَطَعَتِ النَّسَبَةُ صَارَتْ إِلَى غَيْرِهِ تَعَالَى أَعْنِي الْمَكْرَةَ كَفِعْلِ
الصَّبِّ نُسَبَ إِلَى الْعَبْدِ لَا إِلَيْهِ تَعَالَى حَتَّى أَتَمَّهُ فَأَنْتَفَتِ الْعِلَّةُ ، وَمِنْهُ
تَقَوُّمُ الْمَنَافِعِ فِي الْإِجَارَةِ يَمْنَعُهُ الْقِيَاسُ عَلَى الْحَشِيشِ وَالصَّيْدِ هَكَذَا لَمْ
تُحْزَرْ فَلَا مَالِيَّةٌ فَلَا تَقَوُّمٌ كَالصَّيْدِ قَبْلَ الْإِحْرَازِ . أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّهَا
أَعْرَاضٌ مُتَصَرِّمَةٌ ، فَلَوْ قُلْنَا بِنَقَاءِ شَخْصٍ الْعَرِضُ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ ، ثُمَّ
الْمَالِيَّةُ بِالْإِحْرَازِ وَالتَّقَوُّمُ بِالْمَالِيَّةِ فَلَا يُلْحَقُ بِهِ غَضَبُهَا إِذْ لَا جَامِعَ
مُعْتَبَرٌ لِتَقَاوُتِ الْحَاجَةِ ، وَعَدَمِ ضَبْطِ مَرْتَبَةِ كَشَقَّةِ السَّفَرِ فَنَبِطُ
بِعَقْدِ الْإِجَارَةِ ، وَالْحَاجَةُ لِدَفْعِ الْعُدْوَانِ تُدْفَعُ بِالتَّعْزِيرِ ، وَإِحْرَازُهَا
بِالْحَلِّ ضَمْنِيٌّ غَيْرُ مُضْمَنٍ كَالْحَشِيشِ النَّائِبِ فِي أَرْضِهِ ، وَلَوْ سَلَّمَ فَفُخْشُ
تَقَاوُتِ الْمَالِيَّةِ يَمْنَعُ ضَمَانَ الْعُدْوَانِ الْمُنْبِيَّ عَلَى الْمَأْمَلَةِ ، بِخِلَافِ الْفَاكِهَةِ
مَعَ التَّقْدِيرِ لِاتِّصَافِهِمَا بِالْأَسْتِقْلَالِ بِالْوُجُودِ وَالْبَقَاءِ ، وَالتَّقَاوُتُ فِي قَدْرِهِ
لَا يُعْتَبَرُ ، وَسِرُّهُ أَنَّ أَعْتِبَارَ الْمُسَاوَةِ لَا يَجِبُ الْبَدَلِ إِنَّمَا هُوَ حَالُ
الْوُجُوبِ لِأَنَّهُ حَالُ إِقَامَةِ أَحَدِهِمَا مُقَامَ الْآخَرِ ، وَالتَّسَاوِي فِيهِ إِذْ ذَاكَ
ثَابِتٌ ، وَمِنْهُ حَلُّ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ نَاسِيًا عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ عَلَى تَرْكِ

شَرْطِ الصَّلَاةِ نَاسِيًا لَا تَصِحُّ حَتَّى وَجِبَتْ إِذَا ذُكِرَ فَلَا يُلْحَقُ بِهِ الْعَدَمُ
لِعَدَمِ الْمُشْتَرَكِ ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ تَحْتَ الْعَامِّ شَيْءٌ وَلَا تَأْكُلُوا عَمَّا لَمْ
يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَيُذْنَخُ بِالْقِيَاسِ وَفِيهِ نَظَرٌ يَأْتِي وَمِنْهَا أَنْ
يَكُونَ شَرْعِيًّا فَلَا قِيَاسَ فِي اللُّغَةِ ، وَتَقَدَّمَ وَلَا فِي الْعَقْلِيَّاتِ خِلَافًا لِأَكْثَرِ
الْمُتَكَلِّمِينَ لِعَدَمِ إِمْكَانِ إِثْبَاتِ الْمَنَاطِ ، فَلَوْ أَثْبَتَ حَرَارَةُ خُلُقٍ قِيَاسًا
عَلَى الْعَسَلِ لَا تَثْبُتُ عَلَيْهِ الْحَلَاوَةُ إِلَّا إِنْ أُسْتَقْرِئَ فَتَثْبُتُ فِيهِ بِهِ
لَا بِالْقِيَاسِ فَلَا أَصْلَ وَلَا فَرْعَ ، وَعَنْهُ اشْتُرِطَ عَدَمُ شُمُولِ دَلِيلِ حُكْمِ
الْأَصْلِ الْفَرْعَ ، وَبِهَذَا بَطَلَ قِيَاسُهُمُ الْغَائِبَ عَلَى الشَّاهِدِ فِي أَنَّهُ عَالِمٌ
يَعْلَمُ مَعَ فُحْشِ الْعِبَارَةِ لِأَنُّ ثُبُوتَهُ فِيهِمَا بِاللَّفْظِ لُغَةً ، وَهُوَ أَنَّ الْعَالِمَ مَنْ
قَامَ بِهِ ، وَتَمَرُّهُ فِي قِيَاسِ النَّفْيِ لَوْ كَانَ أَصْلِيًّا فِي الْأَصْلِ أُمْتَنَعَ لِعَدَمِ
مَنَاطِهِ ، بِخِلَافِهِ شَرْعِيًّا يَصِحُّ بِوُجُودِهِ وَهُوَ عَلَامَةُ شَرْعِيَّةٍ . وَمِنْهَا أَنْ
لَا يَكُونَ مَنسُوحًا لِلْعِلْمِ بِعَدَمِ اعْتِبَارِ الْجَمَاعِ . وَمِنْهَا أَنْ لَا يَثْبُتَ بِالْقِيَاسِ
بَلْ بِنَصِّ أَوْ إِنْجَاعٍ ، وَهَذَا مَا يُقَالُ أَنْ لَا يَكُونُ فَرْعًا لِأَسْتِزَامِهِ قِيَاسِينَ ،
فَالْجَمَاعُ إِنْ أُتِّحِدَ فِيهِمَا كَالذَّرَّةِ عَلَى السَّمِيمِ بِعِلَّةِ الْكَيْلِ ثُمَّ هُوَ عَلَى
الْبُرِّ فَلَا فَائِدَةَ فِي الْوَسْطِ لِإِمْكَانِهِ عَلَى الْبُرِّ وَإِنَّمَا هِيَ مُشَاحَّةٌ لَفْظِيَّةٌ ،
أَوْ اخْتَلَفَ كَقِيَاسِ الْجُدَامِ عَلَى الرَّتْقِ فِي أَنَّهُ يُفْسَخُ بِهِ النِّكَاحُ بِجَمَاعٍ
أَنَّهُ عَيْبٌ يُفْسَخُ بِهِ الْبَيْعُ فَيَمْنَعُ فَنَسَخَ النِّكَاحُ بِالرَّتْقِ فَيَعْلَلُهُ بِأَنَّهُ
مَفُوتٌ لِلْإِسْتِمْتَاعِ كَالْجَبِّ ، وَهَذِهِ لَيْسَتْ فِي الْفَرْعِ الْقُصُودُ بِالْإِثْبَاتِ

وَمَا نُقِلَ عَنِ الْحَنَابِلَةِ وَأَبَى عَبْدُ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ مِنْ تَجْوِيزِهِ لِتَجْوِيزِ أَنْ
يَثْبُتَ فِي الْفَرْعِ بِمَا لَمْ يَثْبُتْ فِي الْأَصْلِ كَالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ يَنْبَغُ
صُدُورُهُ مِنْ عَقْلِ الْقِيَاسِ ، فَإِنَّ ذَاكَ فِي أَصْلِ لَيْسَ فَرْعَ قِيَاسٍ ، هَذَا
إِذَا كَانَ الْأَصْلُ فَرْعًا يُوَافِقُهُ الْمُسْتَدِلُّ لَا الْمُعْتَرِضُ ، فَلَوْ قَلْبُهُ فَلَا يُعْلَمُ
فِيهِ إِلَّا عَدَمُ الْجَوَازِ كَشَافِعِيٍّ فِي نَفْيِ قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِاللَّدْمِ تَمَكَّنَتْ فِيهِ
شُبْهَةٌ فَلَا يُقْتَلُ بِهِ كَمَا بِالْمُثْقَلِ لِاعْتِرَافِهِ بِبُطْلَانِ دَلِيلِهِ بِبُطْلَانِ مُقَدِّمَتِهِ
وَلَوْ فِي مُنَاطَرَةٍ فَأَرَادَ الْإِزَامَ لَمْ يَلْزَمْ لَجَوَازِ قَوْلِهِ هِيَ عِنْدِي غَيْرُ
مَا ذَكَرْتَ أَوْ اعْتَرَفَ بِخَطْئِي فِي الْأَصْلِ . وَمِنْهَا فِي كُتُبِ الشَّافِعِيَّةِ أَنْ
لَا يَكُونُ ذَا قِيَاسٍ مُرَكَّبٌ وَهُوَ أَنْ يَسْتَفْنِيَ عَنْ إِبْتَاتِ حُكْمِ الْأَصْلِ
بِمُوَافَقَةِ الْخَصْمِ عَلَيْهِ مَانِعًا عَلَيْهِ وَصِفِ الْمُسْتَدِلُّ مُعَيَّنًا أُخْرَى عَلَى أَنَّهَا
إِنْ لَمْ تَصِحَّ مَنَعَ حُكْمَ الْأَصْلِ ، وَهَذَا مُرَكَّبُ الْأَصْلِ لِأَنَّ الْخِلَافَ
فِي عِلَّةِ حُكْمِ الْأَصْلِ يُوجِبُ اجْتِمَاعَ قِيَاسَيْهِمَا فِيهِ فَكَانَ مُرَكَّبًا ،
وَهُوَ بِنَاءٌ عَلَى لُزُومِ فَرْعِيَّةِ الْأَصْلِ وَلِذَا صَحَّ مَنَعُهُ حُكْمَ الْأَصْلِ
بِتَقْدِيرِ عَدَمِ صَحَّتِهَا ، فَلَوْ بِنَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ عِنْدَهُ أَنْتَفَى أَوْ وُجُودَهَا وَهُوَ
وَصَفُهَا فَرُكَّبُ الْوَصْفِ ، أَوْ بِأَدْنَى تَمْيِيزٍ ، فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ يَصِحُّ
قَوْلُهُ إِنْ لَمْ تَصِحَّ مَنَعَتْ حُكْمَ الْأَصْلِ ، وَظَهَرُ عَدَمُ الصَّحَّةِ فَرْعُ
الشَّرُوعِ فِي الْإِبْتَاتِ بِدُونِ الْمُطَالَبَةِ بِهِ فَيَعْجِزُ ، وَفِيهِ قَلْبُ الْوَضْعِ
قُلْتُ لِأَنَّ الصُّورَةَ الْمَذْكُورَةَ لِلْقِيَاسِ الْمُرَكَّبِ مِنْ صُورِ الْمَعَارَضَةِ فِي

حُكْمِ الْأَصْلِ وَفِيهِ ذَلِكَ ، فَإِنَّ جَوَابَهَا مَنَعُ الْمُسْتَدِلِّ لِمَا عَيْنَهُ فَلَزِمَهُ
الْإِثْبَاتُ ، وَإِذَا صَارَ مَانِعُهُ لَزِمَ الْمُسْتَدِلُّ إِثْبَاتَهَا وَوُجُودَهَا ، وَيَنْتَهِضُ إِذَا
لَيْسَ ثُبُوتُهُ إِلَّا بِهَا لِلْفَرْعِيَّةِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَثْبَتَ الْوُجُودَ فِي مُرَكَّبِ
الْوَصْفِ ، فَإِنَّهُ مَعَهُ يَمْنَعُ حُكْمَ الْأَصْلِ ، وَهُوَ دَلِيلُ أَنَّهُ مَانِعٌ صَحَّةَ
مَا عَيْنَهُ الْمُسْتَدِلُّ فِيهَا ، وَإِذْنُ قَقُولِهِمْ لِلْمُسْتَدِلِّ أَنْ يَثْبُتَ وَجُودَهَا
بِدَلِيلِهِ مِنْ حِسِّ ، أَوْ عَقْلِ ، أَوْ شَرْعٍ ، أَوْ لُغَةٍ فَيَنْتَهِضُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ
مُعْتَرَفٌ بِصِحَّةِ الْمَوْجِبِ وَوُجُودِهِ ، إِذْ قَدْ ثَبَتَ بِالْأَدِلِّ فِيهِ نَظَرُهُ بَلْ إِذَا
أَثْبَتَهَا كَالْأَوَّلِ ، فَالْأَوَّلُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ عَبْدَهُ فَلَا يَقْتُلُ بِهِ الْحُرُّ
كَأَلْكَاتِبِ الْقَتُولِ عَمَّا بَقِيَ بِكِتَابَتِهِ : وَوَارِثٌ غَيْرَ سَيِّدِهِ ، وَالْحَنْفِيُّ
يُؤَافِقُهُ فِيهِ فَيَقُولُ : الْعِلَّةُ جِهَالَةُ الْمُسْتَحِقِّ مِنَ السَّيِّدِ وَالْوَرِثَةِ لِاخْتِلَافِ
الصَّحَابَةِ فِي عَبْدِيَّتِهِ وَحُرِّيَّتِهِ ، فَإِنْ صَحَّتْ بَطَلُ الْخَافِئِ ، وَإِلَّا مَنَعَتْ
حُكْمَ الْأَصْلِ فَيَقْتُلُ الْحُرُّ بِهِ ، وَلَا يَتَأَنَّى إِلَّا مِنَ مُجْتَهِدٍ ، أَوْ مَنْ عُلِمَ
عَنْهُ مُسَاوَاتُهَا ، وَالثَّانِي فِي إِنْ تَزَوَّجَتْ زَيْنَبُ فَطَالِقٌ تَعْلِيْقُ لِلطَّلَاقِ
قَبْلَ النِّكَاحِ فَلَا يَصِحُّ كَقَوْلِهِ الَّتِي أَتَزَوَّجُهَا طَالِقٌ فَيَقُولُ كَوْنُهُ
تَعْلِيْقًا مُنْتَفِيًّا فِي الْأَصْلِ بَلْ تَنْجِيزًا ، فَإِنْ صَحَّ بَطَلُ الْخَافِئِ ، وَإِلَّا
مَنَعَتْ حُكْمَ الْأَصْلِ فَتَطْلُقُ ، وَهَذَا مَا ذَكَرْنَا مِنْ مَنَعِهِ الْأَمْرَيْنِ ،
وَلَوْ كَانَ اخْتِلَافُهُمَا ظَاهِرًا مِنَ الْأَوَّلِ فِيهِ ، وَلَيْسَ مُجْتَمِعًا فَحَاوَلَ إِثْبَاتَهُ
ثُمَّ عَلَنَهُ قِيلَ لَا يَقْبَلُ ، وَالْأَصَحُّ يَقْبَلُ لِأَنَّ إِثْبَاتَ حُكْمِ الْأَصْلِ

مِنْ مُقَدِّمَاتٍ دَلِيلِهِ عَلَى إِبْطَالِ حُكْمِ الْفَرْعِ ، فَلَوْ لَمْ يُقْبَلْ لَمْ يُقْبَلْ
مُقَدِّمَةٌ تَقْبَلُ الْمَنْعَ ، وَكَوْنُهُ يَسْتَدْعِي كَالْآخِرِ لَا أَثَرُ لَهُ ، وَمَا قِيلَ هَذِهِ
أَصْطِلَاحَاتٌ لَا يُشَاحُ فِيهَا غَيْرُ لَازِمٍ لِيَنْ لَمْ يَلْتَزِمَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ
الْحَنْفِيَّةُ هَذَا لِإِبْطَالِ كَوْنِهِ شَرْطًا لِحُكْمِ الْأَصْلِ ، بَلْ لِلْأَنْتِهَاضِ
حَتَّى الْمَنَاطِرِ بِهَذَا الطَّرِيقِ مِنَ الْجَدَلِ ، وَأَفَادُوهُ بِاخْتِصَارٍ لَا يُعْلَلُ بِوَصْفِ
مُخْتَلَفٍ كَقَوْلِ شَافِعِيٍّ فِي إِبْطَالِ الْكِتَابَةِ الْحَالَّةِ : عَقْدٌ يَصِحُّ مَعَهُ
التَّكْفِيرُ بِهِ فَكَانَ بَاطِلًا كَالْكِتَابَةِ عَلَى الْخَمْرِ ، فَحُكْمُ الْأَصْلِ
مُتَّفَقٌ ، لَكِنْ عَلَنَهُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ كَوْنُ الْمَالِ غَيْرِ مُتَقَوِّمٍ ، لَا مَا ذُكِرَ
مِنْ صِحَّةِ التَّكْفِيرِ بِهِ ، وَلَهُ إِثْبَاتُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَلِبَعْضِهِمْ : لَا يَجُوزُ
التَّعْلِيلُ بِعِلَّةٍ اخْتَلَفَ فِي وُجُودِهَا فِي الْفَرْعِ ، أَوِ الْأَصْلِ كَقَوْلِ شَافِعِيٍّ
فِي الْأَخْرِ : شَخْصٌ يَصِحُّ التَّكْفِيرُ بِإِعْتَاقِهِ فَلَا يَحْتَقِقُ إِذَا مَلَكَهُ
كَأَبْنِ الْعَمِّ ، فَإِنْ أَرَادَ عِتْقَهُ إِذَا مَلَكَهُ فَغَيْرُ مَوْجُودٍ فِي ابْنِ الْعَمِّ ،
أَوْ إِعْتَاقَهُ بَعْدَهُ فَمَنْعُودٌ فِي الْأَخْرِ ، وَذَكَرَ الصُّورَتَيْنِ ، ثُمَّ عَلَى
مَا ذُكِرْنَا لَهُ إِثْبَاتُهَا ، وَلَيْسَ مِنَ الشَّرْطِ كَوْنُهُ قَطْعِيًّا بَلْ يَكْفِي ظَنُّهُ
فِيمَا يَقْصَدُ بِهِ الْعَمَلُ ، وَكَوْنُ الظَّنِّ يَضَعُ بِكَثْرَةِ الْمُقَدِّمَاتِ لَا يَسْتَلْزِمُ
الِاضْطِحَالُ بَلْ هُوَ أَنْضَامٌ مُوجِبٌ إِلَى مُوجِبٍ فِي الشَّرْعِ ، وَالْخِلَافُ
فِي كَوْنِهِ ثَابِتًا بِالْعِلَّةِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ ، وَبِالنَّصِّ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ لَفْظِيًّا ،
فَمُرَادُ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهَا الْبَاعِثَةُ عَلَيْهِ ، وَالْحَنْفِيَّةِ أَنَّهُ الْمُعَرِّفُ ، وَلَا يَتَأَكَّدُ

فِي ذَلِكَ ، وَكَيْفَ وَقَدْ تَكُونُ ظَنِّيَّةً ، وَحُكْمُ الْأَصْلِ قَطْعِيٌّ ، وَمِنْ شُرُوطِ الْفَرَعِ لِبَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ أَنْ يُسَاوِيَ الْأَصْلَ فِيهَا عُلْلَ بِهِ حُكْمُهُ مِنْ عَيْنِ كَالْتَّبِيدِ لِلْخَمْرِ فِي الشَّدَّةِ الْمُطْرِبَةِ ، وَهِيَ بَعَيْنُهَا مَوْجُودَةٌ فِي التَّبِيدِ ، أَوْ جِنْسٍ كَالْأَطْرَافِ عَلَى الْقَتْلِ فِي الْقِصَاصِ بِالْجِنَايَةِ عَلَى إِنْتِلَافِ النَّفْسِ ، وَفِيهَا يَقْصَدُ مِنْ عَيْنِ الْحُكْمِ كَالْقَتْلِ بِالنُّشْلِ عَلَيْهِ ، أَوْ جِنْسِهِ كَالْوِلَايَةِ عَلَى الصَّغِيرَةِ فِي إِنْكَاحِهَا عَلَى مَا لَهَا ، وَلَا مَعْنَى لِلتَّقْسِيمِ ، أَمَّا فِي الْعِلَّةِ فَلَا نَعْنِي بِالْعَيْنِ إِلَّا مَا عُلْلَ بِهِ حُكْمُ الْأَصْلِ ، وَكَوْنُهُ جِنْسًا لِنَيْءٍ لَا يُوجِبُ أَنَّ الْعِلَّةَ جِنْسُ الْوَصْفِ ، فَالْجِنَايَةُ عَلَى الذَّاتِ عَيْنُ مَا عُلْلَ بِهِ لَا جِنْسُ مَا عُلْلَ بِهِ وَإِنْ كَانَ هُوَ جِنْسُ جِنَايَةِ الْقَتْلِ وَأَمَّا الْحُكْمُ فَلَيْسَ الْمُعْدَى قَطُّ جِنْسُ حُكْمِ الْأَصْلِ بَلْ عَيْنُهُ ، فَاَلْمَالُ الْأَصْلُ ، وَالنَّفْسُ الْفَرَعُ ، وَحُكْمُ الْأَصْلِ ثُبُوتُ الْوِلَايَةِ فَيُعْدَى إِلَى النَّفْسِ ، وَقَوْلُهُ وَهِيَ بَعَيْنُهَا الْحُ يُنَاقِضُ مَا قَدَّمَهُ مِنَ الْمَثَلِ رَجَعَ إِلَى الصَّوَابِ وَأَنْ لَا يَتَغَيَّرَ فِيهِ حُكْمُ نَصٍّ ، أَوْ إِجْمَاعٍ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ كَظَهَارِ الدَّمِيِّ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي الْحُرْمَةِ ، فَإِنَّ الْمُعْدَى غَيْرُ حُكْمِ الْأَصْلِ ، وَهِيَ الْحُرْمَةُ الْمُتَنَاهِيَةُ بِالْكُفَّارَةِ ، إِذْ لَا عِبَادَةَ مِنْهُ ، فَالْحُرْمَةُ فِي الْفَرَعِ مُؤَبَّدَةٌ بِخِلَافِ الْعَبْدِ أَهْلٌ عَاجِزٌ كَالْفَقِيرِ ، أَوْ عَلَى غَيْرِهِ فَبَطَلَ قِيَاسُ تَمْلِيكِ الطَّعَامِ عَلَى الْكِسْوَةِ فِي الْكُفَّارَةِ فَإِنَّهُ فِي الْفَرَعِ أَعَمُّ مِنَ الْإِبَاحَةِ وَالتَّمْلِيكِ ، وَالسَّلَامُ الْحَالُ بِالْمَوْجَلِ ، لِأَنَّ حُكْمَ الْأَصْلِ

وَهُوَ السَّلَامُ الْمُؤَجَّلُ اشْتَمَلَ عَلَى جَعْلِ الْأَجَلِ خَلْقًا عَنْ مِلْكِ السَّلَامِ فِيهِ
وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ عِنْدَهُ بِنَاءٌ عَلَى كَوْنِهِ مُسْتَحَقًّا لِحَاجَةِ أُخْرَى ،
وَالْإِقْدَامُ دَلِيلُهُ بِدَلِيلِ النَّصِّ عَلَى الْأَجَلِ ، وَهُوَ مُنْتَفٍ مِنَ الْحَالِ ، وَلَا
يَخْفَى أَنَّهُ بِالذَّاتِ شَرْطُ التَّعْلِيلِ لِأَحْكَمِ الْفَرْعِ ، وَيَسْتَلْزِمُ التَّغْيِيرَ
فِي الْفَرْعِ ، وَتَقَدَّمَ دَفْعُ النَّقْصِ بِدَفْعِ النِّقَمِ ، وَالْحَاقُّ غَيْرُ الْمَاءِ بِهِ لِلْعِلْمِ
بِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْإِزَالَهَ لَا الْأِسْتِعْمَالَ وَإِنْ نَصَّ عَلَى الْمَاءِ فِي قَوْلِهِ
وَأَغْسَلِيهِ بِالْمَاءِ لِلْإِكْتِفَاءِ بِقَطْعِ نَحْلَهَا فَيَتَعَدَّى إِلَى كُلِّ مَرْبُوعٍ ،
بِخِلَافِ الْحَدَثِ لَيْسَ أَمْرًا مُحَقَّقًا يُزَالُ بَلِ اعْتِبَارُهُ وَضَعَ الْمَاءِ لِقَطْعِهِ
فَاقْتَصَرَ حُكْمُهُ عَلَى مَا عُلِمَ قَطْعُ الشَّارِعِ اعْتِبَارُهُ عِنْدَهُ ، وَإِذْ سَقَطَ
التَّنَجُّسُ بِالْمُلَاقَاةِ فِيهِ لِنَحْزُقِ الْإِزَالَهَ سَقَطَ فِي غَيْرِهِ لِذَلِكَ ، وَمَا يُقَالُ
فِي الْمَاءِ لِلضَّرُورَةِ إِنْ أُرِيدَ ضَرُورَةُ الْإِزَالَهَ فَكَذَا فِي غَيْرِهِ ، أَوْ أَنَّهُ
لَا يُزِيلُ سِوَاهُ فَلَيْسَ وَاقِعًا ، أَوْ لَا يُزِيلُ شَرْعًا فَخُلُّ النَّزَاعِ وَأَنْ
لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ كَالْوُضُوءِ فِي وَجُوبِ النِّيَّةِ عَلَى التَّبَسُّمِ
لِثُبُوتِهِ قَبْلَ عِلَّتِهِ إِلَّا إِنْزَامًا بِمَعْنَى لَا فَارِقَ ، وَأَبْدَلُ مُتَأَخَّرُو الْحَنْفِيَّةِ
هَذَا بِأَنْ يَكُونَ نَظِيرُهُ ، وَلَيْسَ الْوُضُوءُ نَظِيرُهُ لِأَنَّهُ مُطَهَّرٌ فِي نَفْسِهِ
أَمَّا مُنْظَفٌ ، وَالتَّبَسُّمُ مُلَوِّثٌ ، أَعْتَبِرَ مُطَهَّرًا شَرْعًا عِنْدَ قَصْدِ أَدَاءِ
الصَّلَاةِ ، وَهُوَ النِّيَّةُ فَلَا يَلْزَمُ فِيمَا هُوَ مُطَهَّرٌ فِي نَفْسِهِ مُنْظَفٌ قَصْرُ
طَهَارَتِهِ شَرْعًا عَلَى ذَلِكَ الْقَصْدِ . وَحَاصِلُهُ فَرَقٌ مِنْ جِهَةِ الْآلَةِ الَّتِي يُقَامُ

بِهَا الْفِعْلَانِ ، وَتَجُوزُ بِالْوُضُوءِ فِي الْمَاءِ كَمَا يُفِيدُهُ التَّغْلِيلُ ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ
 أَنَّ التَّنْذِيهَ الْحُكْمَ شَرْعِيٌّ هُوَ اشْتِرَاطُ النِّيَّةِ لِثُبُوتِ التَّطَهِيرِ بِالتَّرَابِ
 أَيْ رَفْعِ الْمَانِعِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ لَا لِوَصْفِ طَبِيعِيٍّ ، وَالْمَاءُ كَالْتَّرَابِ فِي
 ذَلِكَ ، وَقَدْ شَرَطَ الشَّرْعُ فِي ذَلِكَ النِّيَّةَ فَكَذَا الْمَاءُ ، وَكَوْنُهُ لَهُ
 وَصْفٌ اخْتَصَّ بِهِ طَبِيعِيٌّ هُوَ إِزَالَةُ الْقَدَرِ وَالتَّنْظِيفُ لَا دَخَلَ لَهُ فِي
 الْحُكْمِ وَلَا الْجَامِعِ ، وَقَوْلُهُمْ عِنْدَ قَصْدِ الصَّلَاةِ تَجُوزُ عَنْ قُرْبَةٍ
 مَقْصُودَةٍ لِذَاتِهَا لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالطَّهَارَةِ ، وَيُمْكِنُ دَفْعُهُ بِمَنْعِ النِّسْبَةِ
 بَلْ جُعِلَ مُزِيلًا بِنَفْسِهِ شَرْعًا كَالْحَبَثِ بِإِطْلَاقِ : لِيُطَهَّرَ كُمْ بِهِ . وَإِذَنْ
 يَبْطُلُ لَا فَارِقَ وَأَنْ لَا يُنْصَ عَلَى حُكْمِهِ مُوَاقِفًا إِذْ لَا حَاجَةَ ،
 وَاعْتَرِضَ بَأَنُّ وُجُودِهِ لَا يُنَافِي صِحَّتَهُ ، وَلِذَا لَمْ يَشْرُطْهُ مَشَايِخُ سَمَرَقَنْدَ
 وَكَثِيرٌ . وَعَدَمُ الْمَعَارِضِ الرَّاجِحِ ، أَوِ الْمُسَاوِي فِيهِ لِعِلَّةِ الْأَصْلِ بِثُبُوتِ
 وَصْفٍ فِيهِ يُوجِبُ غَيْرَ ذَلِكَ الْحُكْمِ فِيهِ إِنْجَاقًا بِأَصْلِ آخَرَ ، وَإِلَّا
 ثَبَتَ حُكْمُ الْمَرْجُوحِ فِي مُقَابَلَةِ الرَّاجِحِ ، أَوِ التَّحْكُمُ ، وَحَقِيقَتُهُ أَنَّهُ
 شَرَطُ إِنْجَاقِ الْحُكْمِ بِالْعِلَّةِ لَا شَرَطُ تَحْقِيقِهَا عِلَّةً لِأَنَّ وُجُودَهُ
 لَا يَبْطُلُ شَهَادَتَهَا . وَمِنْهَا لِأَيِّ هَاشِمٍ كَوْنُ حُكْمِهِ ثَابِتًا بِالنَّصِّ جُمْلَةً
 وَالْقِيَاسُ لِتَفْصِيلِهِ كَثُبُوتِ حَدِّ الْخَمْرِ فَيَتَعَيَّنُ عَدَدُهُ بِالْقِيَاسِ عَلَى حَدِّ
 الْقَذْفِ ، وَرُدَّ بِأَنَّهُمْ قَاسُوا أَنْتَ عَلَى حَرَامِ تَارَةٍ عَلَى الطَّلَاقِ فَيَقَعُ ،
 وَتَارَةٌ عَلَى الظَّهَارِ فَالْكَفَّارَةُ ، وَعَلَى الْيَمِينِ فَإِلَاءٌ فَيَثْبُتُ حُكْمُهُ ،

وَلَا نَصَّ فِي الْفَرْعِ أَصْلًا ، وَلَيْسَ مِنْهَا كَوْنُهُ مَقْطُوعًا بِوُجُودِ الْعِلَّةِ فِيهِ ،
وَكَوْنُ الْمَقْدَمَاتِ كُلِّهَا مَظْنُونَةٌ مُوجِبٌ شَرْعًا لَا مَانِعٌ

فصل في العلة

مَا شَرَعَ الْحُكْمُ عِنْدَهُ لِحَصُولِ الْحِكْمَةِ جَلَبِ مَصْلَحَةٍ ، أَوْ
نَكْمِيلِهَا ، أَوْ دَفْعِ مَفْسَدَةٍ ، أَوْ تَقْلِيلِهَا فَلَزِمَ تَعْرِيفُهُ فَلَزِمَ ظُهُورُهُ
وَأَنْضِبَاطُهُ وَإِلَّا لَا تَعْرِيفَ ، وَكَوْنُهُ مَظْنُونًا ، أَوْ مَظْنَةً مَظْنِيَّةً أَمْرٌ تَحْصِيلُ
الْحِكْمَةِ مِنْ شَرَعِ الْحُكْمِ الْخَاصِّ مَعَهُ ، أَوْ مَظْنَةً أَمْرٌ لِذَلِكَ فَالْسَّفَرُ
مَظْنَةً الْمَشَقَّةَ ، وَشَرَعُ الْقَصْرِ يُحْصَلُ مَصْلَحَةً دَفْعِيًّا ، وَصِيعُ الْعُقُودِ ،
وَالْعَاوِضَاتِ مَظْنَةً الرِّضَى بِخُرُوجِ مَمْلُوكَيْهِمَا إِلَى الْبَدَلِ أَوْ أَحَدِهِمَا
وَتَحْمَلُ الْمَنَّةَ مِنَ الْآخِرِ فِي الْهَبَةِ ، وَهُوَ مَظْنَةً حَاجَتَهُمَا إِلَيْهِ فَشَرَعَ
الرِّضَى سَبَبًا لِلْمَلِكِ الْبَدَلِ ، وَحِلَّةٌ مَعَهُ لِمَصْلَحَةٍ دَفْعِيًّا ، وَهَذَا مَعْنَى أَشْتَالِهِ
عَلَى حِكْمَةٍ مَقْصُودَةٍ لِلشَّارِعِ مِنْ شَرَعِ الْحُكْمِ . حَقِيقَةُ الْعِلَّةِ الرِّضَا ،
وَإِذْ خَفِيَ عُلُقُ الْحُكْمِ بِالصِّغَةِ فَهِيَ الْعِلَّةُ أَصْطِلَاحًا ، وَهِيَ دَلِيلُ مَظْنَةٍ
مَظْنِيَّةٌ مَا تَحْصُلُ الْحِكْمَةُ مَعَهُ بِالْحُكْمِ فَظَهَرَ أَنَّ الرِّضَى لَيْسَ الْحِكْمَةُ
كَاقِيلٍ ، وَالْقَتْلُ الْعَمْدُ الْعُدْوَانُ مَظْنَةً أَنْتِشَارِهِ إِنْ لَمْ يُشَرَعْ الْقِصَاصُ
فَوَجَبَ دَفْعًا لَهُ ، وَكَوْنُ الْوَصْفِ كَذَلِكَ مُنَاسِبَتُهُ وَهُوَ كَذَلِكَ
الْمُنَاسِبُ ، فَهُوَ مَا قَالَ أَبُو زَيْدٍ مَا لَوْ عُرِضَ عَلَى الْعُقُولِ تَلَقَّتُهُ بِالْقَبُولِ ،
وَكَوْنُ الشَّارِعِ قَضَى بِالْحُكْمِ عِنْدَهُ لِلْحِكْمَةِ اعْتِبَارُهُ ، وَمَعْرِفَتُهُ

مَسَالِكُ الْعِلَّةِ ، وَشَرْطُهَا تَفَضُّلٌ لَا وَجُوبٌ ، وَهَذَا مَا يُقَالُ : الْأَحْكَامُ
مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَصَالِحِ الْعِبَادِ دُنْيَوِيَّةٍ كَمَا ذُكِرَ ، وَأُخْرَوِيَّةٍ لِلْعِبَادَاتِ ،
وَهُوَ وَفَاقٌ بَيْنَ النَّافِعِينَ لِلطَّرْدِ ، وَإِنْ اُخْتَلَفَ اسْمُهُ ، وَمَنْعُ أَكْثَرِ
الْمُتَكَلِّمِينَ لِظَنِّهِمْ لُزُومَ اسْتِكْمَالِهِ فِي ذَاتِهِ كَمَا لَا لَمْ يَكُنْ ذُهُولٌ بَلْ
ذَلِكَ لَوْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ أَمَّا إِلَى غَيْرِهِ فَمَنْعُ بَلْ هُوَ أَثَرُ كَمَالِهِ الْقَدِيمِ ،
وَلَا يَحْتَاجُ أَنْ اللَّازِمَ فِي التَّجَدُّدِ يَتَعَلَّقُ الْأَحْكَامُ لَازِمٌ فِي فَوَاضِلِهِ
الْمُتَجَدِّدَةِ فِي تَمَرُّ الْأَيَّامِ عَلَى الْأَنَامِ فَمَا هُوَ جَوَابُهُمْ فِيهِ جَوَابُنَا ،
وَلَقَدْ كَثُرَتْ لَوَازِمُ بَاطِلَةٍ لِكَلَامِهِمْ ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَفْظٌ مَبْنِيٌّ عَلَى
مَعْنَى الْغَرَضِ ، أَوْ غَلَطٌ مِنْ اسْتِثْبَاهِ الْحُكْمِ بِالْفِعْلِ فَادْكُرْ مَا قَدَّمَاهُ
مِنْ أَنَّهُ غَيْرُ مُخْتَارٍ فِيهِ بِخِلَافِ الْفِعْلِ غَيْرَ أَنَّ اتَّصَافَهُ بِأَقْصَى مَا يُمْكِنُ
مِنْ الْكَمَالَاتِ مُوجِبٌ لِمُوَافَقَةِ حُكْمِهِ لِلْحِكْمَةِ : بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا
كَذَلِكَ ، وَإِذَا لَزِمَ فِيهَا الْمُنَاسَبَةُ بَطَلَتْ الطَّرْدِيَّةُ لِأَنَّ عَلَيْهِ الْوَصْفَ
حُكْمٌ نَظَرِيٌّ يَتَعَلَّقُ بِحُكْمِهِ عِنْدَهُ ، وَهِيَ بِلَا دَلِيلٍ قَبِطَلَتْ ، وَمَا
قِيلَ لِلدَّوْرِ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ أَمَارَةٌ مُجَرَّدَةٌ لَا فَائِدَةٌ لَهَا إِلَّا تَعْرِيفُ الْحُكْمِ
فَتَوَقَّفَ ، وَكَوْنُهَا مُسْتَنْبَطَةٌ مِنْهُ يُوجِبُ تَوَقُّفَهَا عَلَيْهِ مَدْفُوعٌ بِأَنَّ
الْمُعْرِفَ لِلْحُكْمِ الْأَصْلِي النَّصُّ ، وَهِيَ أَفْرَادُ الْأَصْلِ فَيُعْرِفُ حُكْمُهَا
بِوَاسِطَةِ ذَلِكَ ، مَثَلًا مُعْرِفُ حُرْمَةِ الْخَمْرِ النَّصُّ ، وَالْإِسْكَارُ يُعْرِفُ
الْمُشَاهِدَ أَنَّهُ مِنْهَا فَتُعْرِفُ حُرْمَتُهُ فِيهِ فَلَا دَوْرَ ، ثُمَّ لَيْسَ كُلُّيًّا بَلْ

فَمَا لَهُ لَا زِمَ ظَاهِرٌ خَاصٌّ كَرَأْحَةِ الْمُسْكِرِ إِنْ لَمْ يَشْرِكْهَا فِيهَا غَيْرُهَا ،
وَالْأَلَّا فَتَعْرِيفُ الْإِسْكَارِ بِنَفْسِهِ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِشَرْبِ الشَّاهِدِ ، وَهُوَ
بَاطِلٌ ، وَكَوْنُ الْإِسْكَارِ طَرْدًا عَلَى الْحَنْفِيَّةِ ، وَعَلَى غَيْرِهِمْ هُوَ مِثَالٌ .
وَالْكَلَامُ فِي تَقْسِيمِهَا وَشُرُوطِهَا وَطُرُقِ مَعْرِفَتِهَا فِي مَرَاصِدِ

المرصد الأول في تقسيمها

تَنْقَسِمُ بِحَسَبِ الْمَقَاصِدِ وَالْإِفْضَاءِ إِلَيْهَا وَاعْتِبَارِ الشَّارِعِ
فَالْأَوَّلُ وَهُوَ بِالذَّاتِ لِلْمَقَاصِدِ وَيَسْتَتَبِعُهُ ، وَهِيَ ضَرُورِيَّةٌ لَمْ
تُهْذَرْ فِي مِلَّةٍ ، حَفِظُ الدِّينِ بِوُجُوبِ الْجِهَادِ ، وَعُقُوبَةُ الدَّاعِي إِلَى الْبِدْعِ ،
وَقَدْ يُوجِبُهُ لِلْحَنْفِيَّةِ أَنَّهُ لِيَكُونَهُمْ حَرْبًا عَلَيْنَا لَا كُفْرَهُمْ وَلِذَا لَا تُقْتَلُ
المرأة والرَّهْبَانُ ، وَقِيلَتِ الْحِزْبِيَّةُ ، وَلَزِمَتِ الْمَهَادَنَةُ ، وَلَا يُنَافِيهِ ، وَالنَّفْسُ
بِالْقِصَاصِ ، وَالْعَقْلُ بِكُلِّ مِنْ حُرْمَةِ الْمُسْكِرِ وَحَدِّهِ ، وَالنَّسَبُ بِكُلِّ
مِنْ حُرْمَةِ الزَّوْنَا وَحَدِّهِ ، وَالْمَالُ بِعُقُوبَةِ السَّارِقِ وَلِلْحَارِبِ ، وَيُلْحَقُ بِهِ
مُكْمَلُهُ مِنْ حُرْمَةِ قَلِيلِ الْخَمْرِ الْمُسْكِرِ وَحَدِّهِ إِذْ كَانَ يَدْعُو إِلَى كَثِيرِ
فِيَزِيلُ الْعَقْلُ ، فَتَحْرِيمُ كُلِّ دَاعِيَةٍ مُقْتَضَى الدَّلِيلِ ثَبَتَ الشَّرْعُ عَلَى
وَفَقِهِ فِي الْأَعْتِكَافِ وَالْحَجِّ ، وَعَلَى خِلَافِهِ فِي الصَّوْمِ وَلَمْ يَنْبُتْ فِي
الظُّهَارِ ، فَتَحْرِيمُ الْحَنْفِيَّةِ إِيَّاهَا فِيهِ عَلَى وَفَقِهِ ، وَهَذَا الْمُنَاسِبُ الْحَقِيقُ ،
وَوَدُونَهَا حَاجِيَّةٌ شَرَعَ لَهَا تَحْرِيءُ الْبَيْعِ ، وَالْإِجَارَةِ ، وَالْقِرَاضِ ، وَالْمَسَاقَاةِ
فَإِنَّهَا لَوْ لَمْ تَشْرَعْ لَمْ يَلْزَمْ فَوَاتُ شَيْءٍ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ إِلَّا قَلِيلًا

كَالِاسْتِئْجَارِ لِارْضَاعٍ مَنْ لَا مَرْضِعَةَ لَهُ ، وَتَرْبِيَتِهِ ، وَشِرَاءِ الْمَطْعُومِ
وَالْمَبْسُوسِ لِلْعَجْزِ عَنِ الْاِسْتِقْلَالِ بِالتَّسَبُّبِ فِي وُجُودِهَا إِلَى دَفْعِ حَاجَتِهِ
بِهَا . فَالتَّسْبِيَةُ بِاعْتِبَارِ الْأَغْلَبِ ، وَمُكْمَلُهَا كَوُجُوبِ رِعَايَةِ الْكِفَاءَةِ
وَمَهْرِ الْمِثْلِ عَلَى الْوَلِيِّ فِي الصَّغِيرَةِ إِلَّا لِدَلَالَةٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَحْدَهُ
عَلَى حُصُولِ الْمَقْصُودِ دُونَهَا كَتَزْوِيجِ أَبِيهَا مِنْ عَبْدٍ وَبِأَقْلٍ ، وَهَذَا
الْمُنَاسِبُ الْمَصْلَحِيُّ ، وَغَيْرُ الْحَاجِيِّ تَحْسِينِي كَحُرْمَةِ الْقَاذُورَاتِ حَتَّى
عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ ، وَالتَّزَامِ الْمَرْوَةِ ، وَكَسَلِ الْعَبْدِ أَهْلِيَّةِ الْوِلَايَةِ
مِنَ الشَّهَادَةِ وَالْقَضَاءِ وَغَيْرِهَا

الثَّانِي خَمْسَةٌ لِأَنَّ حُصُولَ الْمَقْصُودِ إِمَّا يَقِينًا كَالْبَيْعِ لِلْجِلِّ ، أَوْ
ظَنًّا كَالْقِصَاصِ لِلْاِئْتِزَاجِ لِأَكْثَرِيَّةِ الْمُتَمَتِّعِينَ عَنْهُ ، وَالِاتِّفَاقُ عَلَيْهِمَا
أَوْ شَكًّا ، أَوْ وَهْمًا ، وَالْمُخْتَارُ فِيهِمَا الْاِعْتِبَارُ كَحَدِّ الْخَمْرِ لِلزَّجْرِ ، وَقَدْ
ثَبَتَ مَعَ الشَّكِّ فِيهِ ، وَرُخْصَةُ السَّفَرِ لِلْمَشَقَّةِ ، وَالنِّكَاحِ لِلنَّسْلِ ثَبَتًا
مَعَ ظَنِّ الْعَدَمِ فِي مَلَكَ مَرْفُوعَةٍ وَآيَةٍ ، فَعَلِمَ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ الْحُصُولُ فِي جِنْسِ
الْوَصْفِ لَا فِي كُلِّ جُزْئِيٍّ وَلَا أَكْثَرِيَّهَا ، أَوْ يَقِينِ الْعَدَمِ كَالْحَاقِ وَلَدٍ
مَغْرَبِيٍّ بِمَشْرِقِيٍّ عُلِمَ عَدَمُ تَلَاقِيهِمَا جَمَلًا لِاعْقَدِ مَظْنَّةِ حُصُولِ النُّطْفَةِ فِي
الرَّحِمِ وَوُجُوبِ الْاِسْتِئْجَارِ عَلَى مَنْ اشْتَرَاهَا فِي مَجْلِسٍ وَبَيْعِهِ ، وَالْجُمُهورُ
هَلَى مِنْهُ لِأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِالْمَظْنَّةِ مَعَ الْعِلْمِ بِاِنْتِفَاءِ الْمُنَّةِ ، وَنَسِبَ إِلَى
الْحَنْفِيَّةِ اِعْتِبَارُهُ ، وَلَا شَكَّ فِي الثَّانِي ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ اِتَعَذَّرَ الْقَطْعُ

بِعَدَمِ الْمَلَاقَةِ ، وَجُحِيزُهُ أَبُو حَنِيفَةَ لَأَمَّا نَظَرًا إِلَى ظَاهِرِ الْعِلَّةِ لَا إِلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْحِكْمَةِ أَمَّا لَوْ لَمْ تَحُلْ مَصْلَحَةُ الْوَصْفِ لَكِنْ اسْتَلْزَمَ شَرْعُ الْحُكْمِ لَهَا مَفْسَدَةٌ تُسَاوِيهَا ، أَوْ تَرْجَحُهَا ، قَلِيلٌ لَا تَنْخَرِمُ الْمُنَاسَبَةُ الْمُوجِبَةُ لِلْإِعْتِبَارِ . وَتُخْتَارُ الْآمِدِيُّ وَأَتْبَاعُهُ الْإِنْخِرَامُ لِأَنَّهُ لَا مَصْلَحَةَ مَعَ مُعَارَضَةِ مَفْسَدَةٍ مِثْلِهَا ، وَمَنْ قَالَ بَعْدَهُ بِرَبْحٍ مِثْلِ مَا تَخْشَرُ عُدَّ خَارِجًا عَنْ تَصَرُّفِ الْعُقَلَاءِ . قَالُوا لَا تُرْجَحُ مَصْلَحَةُ الصَّلَاةِ فِي الْمَغْضُوبَةِ وَإِلَّا أُتِّجِمَ عَلَى الْحِلِّ أُجِيبَ لَمْ يَنْشَأْ مِنْ وَاحِدٍ كَالصَّلَاةِ ، وَإِذَا لَزِمَ رُجْحَانَهَا فَلَهُ فِي تَرْجِيحِ إِحْدَاهُمَا عِنْدَ تَعَارُضِهِمَا طُرُقٌ تَفْصِيلِيَّةٌ فِي خُصُوصِيَّاتِ الْمَسَالِكِ تَنْشَأُ مِنْهَا ، وَإِجْمَالِيٌّ شَامِلٌ يُسْتَعْمَلُ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ لَوْ لَمْ يَقْدَرْ رُجْحَانُهَا هُنَا لَزِمَ التَّعَبُّدُ الْبَاطِلُ ، بِخِلَافِ مَا قَصَرَ عَنْ دَرْكِهِ . قِيلَ وَوُقُوعُ الْإِتْفَاقِ عَلَى الْإِعْتِبَارِ عِنْدَ رُجْحَانِ الْمَصْلَحَةِ دُونَ الْإِلْقَاءِ لِرُجْحَانِ الْمَفْسَدَةِ لِشِدَّةِ أَهْتِمَامِ الشَّارِعِ بِرِعَايَةِ الْمَصَالِحِ وَأَبْتِنَاءِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهَا فَلَمْ تُهْمَلْ مَرْجُوحَةٌ عَلَى الْإِتْفَاقِ

وَأَمَّا الثَّالِثُ فَإِذَا كَانَ الْقَضُؤُ إِصْلَاحَ الْمَذْهَبَيْنِ ، فَاخْتَلَفَ طُرُقُ الشَّافِعِيِّ مِنَ الْغَزَالِيِّ وَشَيْخِهِ وَالرَّازِيِّ وَالْآمِدِيِّ أَقْتَصَرْنَا عَلَى الشَّهِيرَةِ الْمُشْتَبَةِ . وَالْمُنَاسِبُ بِذَلِكَ الْإِعْتِبَارِ مُؤَثَّرٌ ، وَمُلَاطَمٌ ، وَغَرِيبٌ ، وَمُرْسَلٌ ، فَالْمُؤَثَّرُ مَا اعْتَبِرَ عَيْنُهُ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ بِنَصِّ كَالْحَدِيثِ بِالنَّسْ ، وَعَلَى الْحَفِيَّةِ سَقُوطُ نَجَاسَةِ الْهَرَمَةِ بِالطُّوفِ فَتَعْدَى إِلَى الْفَارَةِ ،

وَالْأَوْضَحُ الشُّكْرُ فِي الْحُرْمَةِ ، أَوْ إِجْمَاعِ كَوَلَايَةِ الْمَالِ بِالصَّغَرِ ، وَقَدْ
يُقَالُ نَوْعُهُ تَفْهِمًا لِتَوَهُّمِ اعْتِبَارِهِ مُضَافًا لِحَلِّ ، وَالْمُلَامُ مَا ثَبَتَ مَعَهُ فِي
الْأَصْلِ مَعَ ثُبُوتِ اعْتِبَارِ عَيْنِهِ فِي جِنْسِ الْحُكْمِ بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ
أَوْ قَلْبِهِ أَوْ جِنْسِهِ فِي جِنْسِهِ . فَلَا أَوْلَ : كَالصَّغَرِ فِي حَلِّ إِنْكَاحِهَا عَلَى
مَالِهَا فِي وِلَايَةِ الْأَبِ ، فَإِنَّ عَيْنَ الصَّغَرِ مُعْتَبَرَةٌ فِي جِنْسِ الْوِلَايَةِ بِالْإِجْمَاعِ
لِاعْتِبَارِهِ فِي وِلَايَةِ الْمَالِ ، وَصَوَابُ الْمُنَالِ لِلْحَنْفِيَّةِ : الثَّيِّبُ الصَّغِيرَةُ عَلَى
الْبِكْرِ الصَّغِيرَةِ فِي وِلَايَةِ الْإِنْكَاحِ بِالصَّغَرِ ، وَعَيْنُهُ فِي جِنْسِهَا
لِاعْتِبَارِهِ الْخِ لَإِنَّ إِبْثَاتَ اعْتِبَارِهِ بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ فِي الْجِنْسِ
بِإِظْهَارِهِ فِي آخِرِ لَا فِي عَيْنِ حُكْمِ الْأَصْلِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ الْمُؤَثَّرُ ، وَالثَّانِي :
فِي حَمْلِ الْحَضَرِ حَالَةَ الْمَطَرِ عَلَى السَّفَرِ فِي الْجَمْعِ بِعَذْرِ الْمَطَرِ ، وَجِنْسُهُ
الْحَرَجُ فِي عَيْنِ رُخْصَةِ الْجَمْعِ بِنَصٍّ عَلَى اعْتِبَارِهِ فِي عَيْنِ الْجَمْعِ . أَمَّا
حَرَجُ السَّفَرِ فَبِالثَّبُوتِ مَعَهُ فَقَطْ ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْمُضَافَ هُوَ مَحَلُّ النَّصِّ فَلَا
يَتَعَدَّى لَا الْمُطْلَقُ ، وَإِلَّا تَعَدَّى إِلَى ذِي الصَّنَاعَةِ الشَّاقَّةِ ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى
الْإِنَاطَةِ بِالسَّفَرِ إِذْ لَا خَفَاءَ فِي الْمُطْلَقِ كَالْإِسْكَارِ فِي الْخَمْرِ ، وَأَيْضًا
فَذَلِكَ بَعْدَ ثُبُوتِ الْعَيْنِ فِي الْمَحَلِّينِ ، وَلَيْسَ الْمَطَرُ هُوَ الْأَصْلُ ، وَلِبَعْضِ
الْحَنْفِيَّةِ كَاعْتِبَارِ جِنْسِ الْمَضْمُضَةِ الْمُؤَمَّى إِلَيْهَا فِي عَدَمِ إِفْسَادِهَا الصَّوْمَ ،
وَهُوَ عَدَمُ دُخُولِ شَيْءٍ إِلَى الْجَوْفِ ، وَلَيْسَ يَمَّا نَحْنُ فِيهِ ، وَهُوَ الْعِلَّةُ
بِمَعْنَى الْبَاعِثِ بَلْ الْإِنتِفَاءُ لِإِنتِفَاءِ ضِدِّ الرُّكْنِ مَعَ أَنَّهُ مِنَ الْعَيْنِ فِي

العين ، والثالث : كالقتل بالمثل عليه بالمحدد بالقتل العمد العدوان ، وجنسه الجناية على البنية في جنس القصاص ، وليس فإنه من المؤثر ، قيل لا نص ولا إجماع ، على أن العلة القتل وحده ، أو مع قيد كونه بالمحدد ، ولو صح لزِم انتفائه المؤثر لتأثيره في كل وصف منصوص بالنسبة إلى قيد بفرض ، فإن قيل إنما قلنا إذا قال بالقييد مجتهد وليس في الكل . قلنا إن سلم فنتف في المثال ، فإن أبا حنيفة لم يعتبر في العلة سواه غير أنه يقول انتفت العلة بانتفاء دليل العمدية ، وبعض الحنفية الطوف في طهارة سور الهرة ، وجنسه الضرورة أي الحرج في جنسه التخفيف ، وهو على تقدير عدم النص عليه كالذي قبله ، والغريب ما لم يثبت سوى العين مع العين في المحل كالفعل المحرم لغرض فاسد في حرمان القاتل يثبت معه في الأصل ، ولا نص ولا إجماع على اعتبار عينه في جنسه ، أو جنسه في أحدهما ليحقق به الفاء ، وبالشبوت بعد ما قيل إنما هو مثال لغريب المرسل ، وقولنا في الجملة لأنه قد ثبت مع عدمه فيما لم يقصد المال وأعلم أنه يمكن في الأصل اعتباران القتل والحرمان فيكون مؤثراً ، أو المحرم ، وتبييض قصده ، ويتمين في المثال ، وإلا اختلف الحكم فيهما إذ هو في الأصل عدم الميراث ، والفرع الميراث ، فإن لم يثبت أصلاً فالمرسل ، وينقسم إلى ما علم الغاؤه كصوم الملك عن كفارتيه

لِشَفْتِهِ ، بِخِلَافِ إِعْتِقَادِهِ ، وَمَا لَمْ يُعْلَمْ ، وَلَمْ يُعْلَمْ أَعْتِبَارُ جَنْسِهِ فِي
جَنْسِهِ ، أَوْ عَيْنِهِ فِي جَنْسِهِ ، أَوْ قَلْبِهِ ، وَهُوَ الْغَرِيبُ الرَّسَلُ ، وَهَذَا
مَرْدُودَانِ اتِّفَاقًا ، وَأَنْكَرَ عَلَى يَحْيَى بْنِ يَحْيَى إِفْتَاؤُهُ بِالْأَوَّلِ ، بِخِلَافِ
الْحَنْفِيِّ مُعَلَّلًا بِفَقَرِهِ لَتَبَعَاتِهِ ، وَهُوَ ثَانِي تَمْلِيلِي يَحْيَى بْنِ يَحْيَى : حَكَاهُمَا
بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ عَنْهُ ، وَمَا عِلْمُ أَعْتِبَارُ أَحَدِهَا وَهُوَ الرَّسَلُ الْمَلَامُ . وَعَنِ
الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ قَبُولُهُ ، وَشَرَطَ الْغَزَالِيُّ كَوْنَ مَصْلَحَتِهِ ضَرُورِيَّةً
قَطْعِيَّةً أَيْ ظَنًّا يَقْرُبُ مِنْهُ كُلِّيَّةً فَلَا يُرْمَى الْمُتَتَرِّسُونَ بِالْمُسْلِمِينَ
لِفَتْحِ حِصْنٍ ، وَلَا لِظَنِّ اسْتِثْصَالِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا يُرْمَى بَعْضُ أَهْلِ
السَّفِينَةِ لِنَجَاةِ بَعْضٍ وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْمَصَالِحِ الرُّسَلَةِ ، وَالْمُخْتَارُ رَدُّهُ إِذَا
لَا دَلِيلَ عَلَى الْأَعْتِبَارِ ، وَهُوَ دَلِيلُ شَرْعِيٍّ فَوَجَبَ رَدُّهُ قَالُوا
فَتَخَلَّوْا وَقَارِعُ قُلْنَا نَمْنَعُ الْمُلَازِمَةَ لِأَنَّ الْعُمُومَاتِ وَالْأَقْيِسَةَ شَامِلَةٌ ،
وَبِتَقْدِيرِ عَدَمِهِ فَنَقَى كُلُّ مُدْرِكٍ خَاصٍّ حُكْمُهُ الْإِبَاحَةُ الْأَصْلِيَّةُ
فَلَمْ تَخُلْ عَنْ حُكْمِ الشَّرْعِ ، وَهُوَ الْمُبْطَلُ فَظَهَرَ اشْتِرَاطُ لَفْظِ الْغَرِيبِ
وَالْمَلَامِ بَيْنَ مَا ذُكِرَ مِنَ الْأَقْسَامِ الْأَوَّلِ لِلْمُنَاسِبِ ، وَالتَّوَانِي لِلرُّسَلِ ،
وَسَيَذْكُرُ أَنَّهُ يَجِبُ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ قَبُولُ الْقِسْمِ الْأَخِيرِ مِنَ الرُّسَلِ ،
فَاتِّفَاقُهُمْ فِي نَفْيِ الْأَوَّلِينَ ، وَجَعَلَ الْأَمِدِيُّ الْخَارِجِيَّ مِنَ الْمَلَامِ وَاحِدًا .
قَالَ : الْمُنَاسِبُ إِنْ مُعْتَبَرًا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ فَلَمَوْثُرٌ ، وَإِلَّا فَإِنْ بترتيب
الحُكْمِ عَلَى وَقْفِهِ فَتِسْعَةٌ ، لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُعْتَبَرَ خُصُوصُ الْوَصْفِ ، أَوْ

عُمُومُهُ ، أَوْ خُصُوصُهُ وَعُمُومُهُ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ ، أَوْ جِنْسِهِ ، أَوْ عَيْنِهِ
وَجِنْسِهِ ، ثُمَّ غَيْرُ الْمُعْتَبَرِ إِمَّا أَنْ يَظْهَرَ الْفَاوَةُ أَوَّلًا ، وَالْوَاقِعُ مِنْهَا فِي
الشَّرْعِ لَا يَزِيدُ عَلَى خَمْسَةٍ مَا أُعْتَبِرَ خُصُوصُ الْوَصْفِ فِي خُصُوصِ
الْحُكْمِ ، وَعُمُومُهُ فِي عُمُومِيهِ ، وَدُسِمِيَ الْمُلَاطَمُ كَقَتْلِ الْمُتَقَلِّحِ الْحِ وَمَا
أُعْتَبِرَ الْخُصُوصُ فَقَطَّ لَا يَنْصَحُ أَوْ إِجْمَاعٍ ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ الْغَرِيبُ
كَالْإِسْكَارِ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ لَوْ لَمْ يَنْصَحْ إِمَّا عَلَى عَيْنِهِ فِي عَيْنِهِ إِذْ لَمْ
يَظْهَرَ أُعْتِبَارُ عَيْنِهِ ، وَلَا جِنْسِهِ فِي جِنْسِهِ أَوْ عَيْنِهِ ، وَمَا أُعْتَبِرَ جِنْسُهُ
فِي جِنْسِهِ فَقَطَّ وَلَا نَصَّ وَلَا إِجْمَاعٍ ، وَهَذَا مِنْ جِنْسِ الْمُنَاسِبِ الْغَرِيبِ
إِلَّا أَنَّهُ دُونَ مَا سَبَقَ ، وَذَلِكَ كَأُعْتِبَارِ جِنْسِ الْمُشْرَكَةِ بَيْنَ
الْحَائِضِ وَالْمَسَافِرِ فِي جِنْسِ التَّخْفِيفِ الْمُتَنَاوِلِ لِإِسْقَاطِ الصَّلَاةِ وَالرَّ كَهَاتَيْنِ
وَمَا لَمْ يَثْبُتْ كَالْتَرْتُسِ ، أَوْ ثَبَتَ الْفَاوَةُ ، ثُمَّ جِنْسُ كُلِّ قَرِيبٍ
وَبَعِيدٍ ، وَمُتَوَسِّطٍ . فَالْعَالِي : الْحُكْمُ ، ثُمَّ الْوُجُوبُ ، وَأَحَدُ مُقَابِلَاتِهِ ،
ثُمَّ الْعِبَادَةُ ، أَوْ الْمُعَامَلَةُ ، ثُمَّ الصَّلَاةُ ، أَوْ الْبَيْعُ ، ثُمَّ الْمَكْتُوبَةُ ، أَوْ
النَّافِلَةُ ، أَوْ الْبَيْعُ بِشَرْطِهِ عَلَى تَسَاهُلٍ لَا يَخْفَى لِأَنَّهَا أَفْعَالٌ لَا أَحْكَامُ ،
وَالْوَصْفُ كَوْنُهُ وَصْفًا يُنَاطُ بِهِ الْأَحْكَامُ ، ثُمَّ الْمُنَاسِبُ ، ثُمَّ الْمَصْلَحَةُ
الضَّرُورِيَّةُ ، ثُمَّ حِفْظُ النَّفْسِ أَوْ مُقَابِلَاتُهُ ، وَمَثَلُ الْوَصْفِ أَيْضًا بِعَجْزِ
الصَّيِّ غَيْرِ الْعَاقِلِ ، وَعَجْزِ الْمَجْنُونِ نَوْعَانِ جِنْسُهُمَا الْعَجْزُ لِعَدَمِ الْعَقْلِ ،
وَفَوْقَهُ الْعَجْزُ لِعُصْفِ الْقُوَى أَعْمٌ مِنَ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ عَلَى مَا يَشْمَلُ

المرِيضَ ، وَلَا يُشْكِلُ أَنَّ الظَّنَّ بِاعْتِبَارِ الْأَقْرَبِ فَلَا اقْرَبَ أَقْوَى
لِكَثْرَةِ مَا بِهِ الْأَشْتِرَاكُ ، وَشَرَطَ بَعْضُهُمْ شَهَادَةَ الْأُصُولِ سَلَامَتَهُ مِنْ
إِبْطَالِهِ بِنَصٍّ ، أَوْ إِجْمَاعٍ ، أَوْ تَخَلُّفٍ عَنْهُ ، أَوْ وُجُودِ وَصْفٍ يَقْتَضِي
ضِدَّ مُوجِبِهِ ، كَلَّا زَكَاةً فِي ذُكُورِ الْخَيْلِ فَلَا فِي إِنَاثِهِمَا بِشَهَادَةِ الْأُصُولِ
بِالتَّسْوِيَةِ . وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَنْفِيَّةَ : التَّغْلِيلُ بِكُلِّ مِنَ الْأَرْبَعَةِ مَقْبُولٌ ، فَإِنْ
بِمَا عَيْنُهُ أَوْ جِنْسُهُ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ قِيَاسٌ اتَّفَاقًا لِلزُّومِ أَصْلُ الْقِيَاسِ
وَالْأَقْدَرُ بَأَنَّ يَكُونَ الْعَيْنُ فِي الْعَيْنِ أَيْضًا فَيَكُونُ مُرَكَّبًا ، وَشَمْسُ الْأَمَّةِ
الْكُلُّ قِيَاسٌ دَائِمًا لِأَنَّ مِثْلَهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَصْلٍ قِيَاسٍ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُتْرَكُ
لِظُهُورِهِ ، وَعَلَى هَذَا لَا بُدَّ فِي التَّغْلِيلِ مُطْلَقًا مِنَ الْعَيْنِ فِي الْعَيْنِ ، أَوْ
الْجِنْسِ فِيهِ ، فَإِنَّ أَصْلَ الْقِيَاسِ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِذَلِكَ فَلَا يُعْتَلَلُ بِالْجِنْسِ
فِي الْجِنْسِ ، أَوْ الْعَيْنِ فِي الْجِنْسِ تَغْلِيلًا بَسِيطًا أَصْلًا ، وَيُحْتَاجُ إِلَى
اِسْتِقْرَاءٍ يُفِيدُهُ ، ثُمَّ قَوْلُهُمْ بِكُلِّ مِنَ الْأَرْبَعَةِ يَشْمَلُ الْعَيْنَ فِي الْعَيْنِ
فَقَطْ ، وَمُرَادُهُمْ إِذَا ثَبَتَ بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ ، وَإِلَّا لَزِمَهُ التَّرَكُّبُ ،
وَسَمَّى بَعْضُهُمْ مَا يُوْجَدُ مِنْ أَصْلِ الْقِيَاسِ شَهَادَةَ الْأَصْلِ فَشَهَادَةُ الْأَصْلِ
أَعَمُّ مِنْ كُلِّ مِنَ الْأَعْتِبَارَيْنِ مُطْلَقًا : أَيْ يَصْدُقُ عِنْدَهُ ، وَمِنْ الْآخَرَيْنِ
مِنْ وَجْهِ ، وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَعْنَى شَهَادَةِ الْأَصْلِ مَا ذَكَرْنَا ، ثُمَّ لَا يَخْفَى
أَنَّ لُزُومَ الْقِيَاسِ بِمَّا جِنْسُهُ فِي الْعَيْنِ لَيْسَ إِلَّا بِجَعْلِ الْعَيْنِ عِلَّةً بِاعْتِبَارِ
تَضَمُّنِهَا الْعِلَّةَ جِنْسَهُ فَيَرْجِعُ إِلَى أَعْتِبَارِ الْعَيْنِ فِي الْعَيْنِ وَالْبَسَاطَةِ

أَرْبَعٌ مِنَ الْعَيْنِ وَالْجِنْسِ فِي الْعَيْنِ وَالْجِنْسِ ، هِيَ الْمَوْتَرُ ، وَثَلَاثَةٌ مُلَاطَّمُ
لِلرَّسْلِ . أَمَّا الْمَلَامُ فَيَكْزِمُهُ التَّرْكِيبُ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ عَيْنِهِ فِي
عَيْنِهِ يَتَرْتَّبُ الْحُكْمُ مَعَهُ فِي الْمَحَلِّ ، ثُمَّ ثُبُوتِ اعْتِبَارِ عَيْنِهِ فِي
جِنْسِ الْحُكْمِ ، أَوْ قَلْبِهِ ، أَوْ جِنْسِهِ فِي جِنْسِهِ ، فَأَقْلُّ مَا يَلْزَمُ فِي
الْمَلَامِ تَرْكِيبُهُ مِنْ اثْنَيْنِ ، وَلِلرَّكْبِ إِمَّا مِنَ الْأَرْبَعَةِ قِيلَ كَالشُّكْرِ
فِي الْحُرْمَةِ ، وَجِنْسُهُ إِيقَاعُ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ فِيهَا ، ثُمَّ فِي وَجُوبِ الزَّاجِرِ
أَعَمُّ مِنَ الْأُخْرَوِيِّ كَالْحَرْقِ ، وَالذَّنْبَوِيِّ كَالْحَدِّ ، وَجِنْسُهُ الْإِيقَاعُ فِي
الْحَدِّ فِي الْقَذْفِ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ وَجُوبَ الْحَرْقِ بَعْدَ أَنَّهُ اعْتَزَالَ غَيْرُ
الْحُكْمِ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ ، وَأَنَّ تَأْثِيرَهُ فِي وَجُوبِ الزَّاجِرِ لَيْسَ فِي
جِنْسِ حُرْمَةِ الشُّرْبِ ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ لِتَأْثِيرِ الشُّكْرِ فِي حُرْمَةِ الْإِيقَاعِ
وَالْإِيقَاعِ فِي حُرْمَةِ الْقَذْفِ كَمَا أَثَرُ فِي الشُّرْبِ لِلتَّصْرِيحِ بِأَنَّ الْمُرَادَ
بِجِنْسِهِمَا مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ كُلِّ فَيَلْزَمُ التَّصَادُقُ ، لَا يَقَالُ بَعْجِي مِثْلِهِ فِي
الْإِيقَاعِ مَعَ الشُّكْرِ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَوْقِعُ الْعَدَاوَةِ ، وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ
الشُّكْرِ ، وَالْقَذْفِ فَيُحَرِّمُهُمَا ، وَأَمَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ فَأَرْبَعَةٌ فَمَا سِوَى الْعَيْنِ
فِي الْعَيْنِ التَّيَمُّ عِنْدَ خَوْفِ قَوْتِ صَلَاةِ الْعِيدِ ، فَالْجِنْسُ الْعَجْزُ بِحَسَبِ
الْمَحَلِّ فِي الْجِنْسِ سُقُوطُ مَا يُحْتَاجُ ، وَفِي الْعَيْنِ التَّيَمُّ ، وَالْعَيْنُ الْعَجْزُ
عَنِ الْمَاءِ فِي الْجِنْسِ سُقُوطُ اسْتِعْمَالِهِ فَإِنَّهُ أَعَمُّ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ لِلْحَدِّ
وَالْحَبْثِ ، لَكِنَّ الْعَيْنَ خَوْفُ الْقَوْتِ لَمْ يُؤَثَّرْ فِي الْعَيْنِ التَّيَمُّ مِنْ حَيْثُ

هُوَ تَيْمُمٌ بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ ، فَقَدْ جُعِلَتْ مَرَّةٌ خَوْفَ الْفَوْتِ ، وَمَرَّةٌ الْعَجْزِ
عَنِ الْمَاءِ لِأَنَّهَا وَاحِدٌ لِأَنَّ الْعَجْزَ مُخِيفٌ ، فَإِنْ قُلْتَ خَوْفُ الْفَوْتِ هُوَ
الْوَصْفُ الْمَعْلُولُ بِهِ فِي الْمُتَنَازَعِ فِيهِ وَهُوَ الْفَرْغُ ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْوَصْفِ
الْمَنْظُورِ فِي أَنْ جِنْسُهُ أَثَرٌ فِي جِنْسِ الْحُكْمِ أَوْ عَيْنُهُ مَا فِي الْأَصْلِ لِيَدُلَّ
بِهِ عَلَى أَعْتِبَارِهِ عِلَّةً فِي نَظَرِ الشَّارِعِ . قُلْتَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْمُرْسَلِ
وَالْتَعْلِيلُ بِهِ قِيَاسٌ ، وَلَيْسَ هَذَا الْقِسْمُ إِلَّا مُرْسَلًا فَلَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ
قِيَاسٌ ، وَإِلَّا اسْتَدْعَى أَصْلًا فَلَزِمَهُ الْعَيْنُ مَعَ الْعَيْنِ فِي الْأَصْلِ ، وَالْمُرْسَلُ
مَأْخُوذٌ فِيهِ عَدَمُهُ ، فَالْتَعْلِيلُ بِالْمُرْسَلِ بِمَصَالِحٍ خَاصَّةٍ أَبْتَدَأَ أَعْتَبِرَتْ
فِي جِنْسِ الْحُكْمِ الَّذِي يُرَادُ إِثْبَاتُهُ ، أَوْ جِنْسِيهَا فِي عَيْنِهِ ، أَوْ جِنْسِهِ
لَكِنْ تَشْتَرِطُ الصَّرُورِيَّةُ وَالْكُلِّيَّةُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عِنْدَ قَائِلِهِ . فَإِنْ
قُلْتَ الْمِثَالُ حَتْفِي وَهُوَ يَمْنَعُ الْمُرْسَلِ قُلْنَا سَبَقَ أَنَّهُ يَجِبُ الْقَوْلُ
بِعَمَلِهِمْ بِبَعْضِ مَا يُسَمَّى مُرْسَلًا عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ ، وَيَدْخُلُ فِي الْمُؤَثِّرِ
عِنْدَهُمْ كَمَا سَيَظْهَرُ ، وَالْمُرْكَبُ مِمَّا سِوَى الْجِنْسِ فِي الْعَيْنِ الْعَجْزُ عَنْ
غَيْرِ مَاءِ الشَّرْبِ فِي التَّيْمُمِ ، وَهُوَ الْعَيْنُ فِي الْعَيْنِ فِي مَحَلِّ النَّصِّ : قَلَمٌ
تَجِدُوا وَجِنْسُهُ الْعَجْزُ الْحُكْمِيُّ فِي جِنْسِهِ سُقُوطُ اسْتِعْمَالِهِ ، وَعَيْنُهُ
عَدَمُ وَجْدَانِهِ فِي جِنْسِهِ السُّقُوطِ دَفْعًا لِلْهَلَاكِ ، وَالْجِنْسُ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ فِيهِ
لِأَنَّ الْعَجْزَ الْمَذْكُورَ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ فِي التَّيْمُمِ مِنْ حَيْثُ هُوَ تَيْمُمٌ ، وَمِنْ
غَيْرِ الْعَيْنِ فِي الْجِنْسِ كَالْحَيْضِ فِي حُرْمَةِ الْقُرْبَانِ الْعَيْنُ فِي الْعَيْنِ وَجِنْسُهُ

الَّذِي فِيهِ أَيْضًا ، وَفِي الْجِنْسِ حُرْمَةُ الْجِمَاعِ مُطْلَقًا ، وَمِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ
 فِي الْجِنْسِ كَالْحَيْضِ عِلَّةٌ لِحُرْمَةِ الصَّلَاةِ ، وَهُوَ الْعَيْنُ فِي الْعَيْنِ وَجِنْسِهِ
 حُرْمَةُ الْقِرَاءَةِ أَعْمٌ جَمًّا فِي الصَّلَاةِ ، وَجِنْسُهُ الْخَارِجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ فِي
 حُرْمَةِ الصَّلَاةِ لَا الْجِنْسِ حُرْمَةُ الْقِرَاءَةِ مُطْلَقًا ، وَالْمُرَكَّبُ مِنَ اثْنَيْنِ
 الْعَيْنُ فِي الْعَيْنِ مَعَ الْجِنْسِ فِيهِ الطَّوْفُ فِي طَهَارَةِ سُورِ الْهَرَّةِ وَجِنْسُهُ
 مُخَالَطَةُ نَجَاسَةٍ يَشُقُّ الْأَخْتِرَارُ عَنْهَا ، وَمِنْ الْعَيْنِ فِي الْعَيْنِ ، وَفِي الْجِنْسِ
 الْمَرَضُ فِي الْفَطْرِ ، وَفِي جِنْسِهِ التَّخْفِيفُ فِي الْعِبَادَةِ بِذُبُوتِ الْقُعُودِ ، وَمِنْ
 الْعَيْنِ فِي الْعَيْنِ مَعَ الْجِنْسِ فِي الْجِنْسِ كَالْجُنُونِ الْمُطْبِقِ فِي وَلَايَةِ
 النِّكَاحِ ، وَجِنْسُهُ الْعَجْزُ بِعَدَمِ الْعَقْلِ لِسُمُولِهِ الصَّغَرُ فِي جِنْسِهَا لِشُبُوتِهَا
 فِي الْمَالِ ، وَمِنْ الْجِنْسِ فِي الْعَيْنِ ، فَالْجِنْسُ كَجِنْسِ الصَّغَرِ الْعَجْزُ لِعَدَمِ
 الْعَقْلِ فِي وَلَايَةِ الْمَالِ وَمُطْلَقُهَا فَشَبَّتْ فِي كُلِّ مِنْهُمَا ، وَمِنْ الْجِنْسِ فِي
 الْعَيْنِ وَقَلْبِهِ خُرُوجُ النِّجَاسَةِ فِي وُجُوبِ الْوُضُوءِ ، ثُمَّ خُرُوجُهَا مِنْ غَيْرِ
 السَّبِيلَيْنِ فِي وُجُوبِ إِزَالَتِهَا ، وَهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ لِإِنْتِفَاءِ تَأْثِيرِ خُرُوجِ
 النِّجَاسَةِ إِلَّا فِي الْحَدَثِ ، ثُمَّ بِوُجُوبِ مَا شَرَطَ لَهُ تَجِبُ ، وَمِنْ الْعَيْنِ
 وَالْجِنْسِ فِي الْجِنْسِ الْجُنُونُ ، وَالصَّبَا فِي سَقُوطِ الْعِبَادَةِ ، وَجِنْسُهُ الْعَجْزُ
 لِخِلَالِ الْقُوَى فِيهِ ، وَظَهَرَ أَنَّ سِتَّةَ الشَّأْنِ ثَلَاثَةُ قِيَاسٍ ، وَثَلَاثَةٌ مُرْسَلَةٌ ،
 وَثَلَاثَةٌ مِنْ أَرْبَعَةِ الثَّلَاثِ قِيَاسٌ ، وَوَاحِدٌ لَا هَذَا ، وَالْأَكْثَرُ تَرْكِيبًا
 يُقَدِّمُ عِنْدَ تَعَارُضِهَا ، وَالْمُرَكَّبُ عَلَى الْبَسِيطِ ، وَأَمَّا الْحَنْفِيَّةُ فَطَائِفَةٌ

مِنْهُمْ فَخَرُّ الْإِسْلَامِ لَا يَدَّ قَبْلَ التَّعْلِيلِ فِي الْمُنَاطَرَةِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى
 مَعُولِيَّةِ هَذَا الْأَصْلِ ، وَلَا يَكْفِي الْأَصْلُ لِأَنَّهُ مُسْتَضَحَّبٌ يَكْفِي لِلدَّفْعِ
 لَا الْإِثْبَاتِ كَمَا سَيُعْلَمُ ، بِخِلَافِ الْإِثْبَاتِ لِنَفْسِهِ كَنَقْضِ الْخَارِجِ مِنْ
 السَّبِيلَيْنِ يُسْتَدَلُّ عَلَى مَعُولِيَّتِهِ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى ثُبُوتِهِ فِي مَثْقُوبِ الشَّرْعِ ،
 فَعُلِمَ تَعْدِيهِ عَنْ مَحَلِّ النَّصِّ ، فَصَحَّ تَعْلِيلُهُ بِنَجَاسَةِ الْخَارِجِ لِيَثْبُتَ
 النَّقْضُ بِهِ مِنْ سَائِرِ الْبَدَنِ ، وَطَائِفَةٍ لَا ، إِذْ لَمْ يُعْرَفْ فِي مُنَاطَرَةٍ قَطُّ
 لِلصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، وَلِأَنَّ إِقَامَةَ الدَّلِيلِ عَلَى عِلْيَةِ الْوَحْفِ ، وَلَا يَدَّ مِنْهُ
 يَتَضَمَّنُهُ فَأَغْنَى ، وَهَذَا أَوْجَهُ ، ثُمَّ دَلِيلُ اعْتِبَارِهِ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعُ ،
 وَسَيَأْتِيَانِ وَالتَّأْيِيرُ ظُهُورُ أَثَرِهِ شَرْعًا ، وَيُسَمُّونَهُ عَدَالَتُهُ ، وَيَسْتَلْزِمُ
 مُنَاسَبَتَهُ ، وَيُسَمُّونَهَا مِلَاءَمَتُهُ ، وَتَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ غَيْرَ نَاقٍ عَنِ الْحُكْمِ
 كَتَعْلِيلِ الْفُرْقَةِ بِالْإِبَاءِ ، بِخِلَافِهَا بِإِسْلَامِ الزَّوْجَةِ كَمَا سَيَأْتِي ، وَفَسَّرَ
 بِأَن يَكُونَ لِحْنِهِ تَأْيِيرٌ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ كَاسْتِقَاطِ الصَّلَوَاتِ الْكَثِيرَةِ
 بِالْإِغْمَاءِ بِجِنْسِهِ فِيهِ ، أَوْ فِي جِنْسِهِ كَالْإِسْقَاطِ بِمَشَقَّتِهِ ، وَجِنْسُهُ الْمَشَقَّةُ
 الْمُتَحَقِّقَةُ فِي مَشَقَّةِ السَّفَرِ فِي جِنْسِهِ السَّقُوطِ الْكَائِنُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ
 وَعَنْ بَعْضِهِمْ نَفْيُهُ ، وَمِنْ الْحَنَفِيَّةِ مَنْ يَقْتَصِرُ عَلَيْهِ ، وَالْوَجْهُ سُقُوطُ
 الْجِنْسِ فِي الْعَيْنِ بِمَا قَدَّمَنا دُونَ قَلْبِهِ بِتَأْمُلٍ يَسِيرٍ ، أَوْ لِعَيْنِهِ كَالْإِخْوَةِ
 لِأَبٍ وَأُمٍّ فِي التَّقَدُّمِ فِي وِلَايَةِ الْإِنْكَاحِ ، فِي جِنْسِهِ التَّقَدُّمِ فِي الْمِيرَاثِ
 أَوْ فِي عَيْنِهِ ذِكْرُهُ فِي الْكَشْفِ الصَّغِيرِ ، وَيَلْزِمُهُ كَوْنُهُ بِالنَّصِّ ،

والإجماع كالشكر في الحرمة ، وهو مُخْرِجٌ لَهُ عَنْ دَلَالَةِ التَّائِيْدِ عَلَى
الاعتبار إلى المنصوصة إذ لم يبقَ مَعَ ظُهُورِ الْمُنَاسَبَةِ إِلَّا الْإِخَالَةُ ،
وَيَنْفُونَ إِجَابَهَا بِجَوَازِ الْعَمَلِ قَبْلَهُ بِهَا كَالْقَضَاءِ بِالْمُسْتَوْرَيْنِ ، يَنْفُذُ
وَلَا يَجِبُ ، وَظَهَرَ أَنَّ الْمُؤَثَّرَ عِنْدَهُمْ أَعْمٌ مِنْهُ وَمِنَ الْمُلَاطَعَةِ الْأَوَّلِ ، وَمَا
مِنَ الرُّسُلِ فَشَمِلَ سَبْعَةُ أَقْسَامٍ فِي عُرْفِ الشَّافِعِيَّةِ إِذْ لَمْ يَقْبَلُوا
الثَّلَاثَةَ بِوُجُودِ الْعَيْنِ مَعَ الْعَيْنِ فِي الْمَحَلِّ : أَيِ الْأَصْلِ ، وَكَذَا تَصْرِيحُهُمْ
فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ التَّعْلِيلَ بِمَا أُعْتَبِرَ جِنْسُهُ الْخِمْشُ مَقْبُولٌ ، وَقَدْ لَا يَكُونُ قِيَاسًا
بِأَنَّ لَمْ يَتَرَكَبْ مَعَ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْيِيدِهِ بِغَيْرِ
مَا جِنْسُهُ أَبْعَدُ كَتَضَمُّنِ مُطْلَقِ مَصْلَحَةٍ ، بِخِلَافِ الْبَعِيدِ كَالرُّغْمِ إِلَى
التَّرْسِ الْمُسْلِمِ إِذَا غَلَبَ ظَنُّ نَجَاتِهِمْ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى الْقَطْعِ كَالْفَزَائِلِ ،
بِخِلَافِ بَعْضِهِمْ فِي السَّفِينَةِ إِذْ دَلِيلُ الْإِعْتِبَارِ بِالنَّصِّ ، أَوْ بِالْإِجْمَاعِ لَمْ
يَتَحَقَّقْ فِي مُطْلَقِهَا ، وَالْإِخَالَةُ إِبْدَاءُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْوَصْفِ
بِمُلَاحَظَتِهِمَا ، فَيَنْتَهِضُ عَلَى الْخَصْمِ الْمُنْكَرِ لِلْمُنَاسَبَةِ وَهُوَ مَا عَنِ الْقَاضِي
أَبِي زَيْدٍ : مَا لَوْ عُرِضَ عَلَى الْمُقُولِ تَلَقُّهُ بِالْقَبُولِ ، فَإِنَّ الْمُنْكَرَ حِينَئِذٍ
مُكَابِرٌ ، وَقِيلَ أَرَادَ حُجَّتَهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ قَطُّ ، وَقَوْلُهُمْ فِي نَفْسِهِ
لَا يَنْفَكُ عَنِ الْمَعَارِضَةِ إِذْ يُقَالُ لَمْ يَقْبَلْهُ عَقْلِي يُفِيدُهُ ، وَإِلَّا لَمْ يُسْمَعْ
وَالْحَقُّ أَنَّ الْمُرَادَ بِإِبْدَاءِ الْمُنَاسَبَةِ تَفْصِيلُهَا لِلْمُخَاطَبِ كَقَوْلِهِ : الْأَسْكَارُ
إِزَالَةُ الْعَقْلِ ، وَهُوَ مَفْسَدَةٌ يُنَاسِبُ حُرْمَةُ مَا تَخْضُلُ بِهِ وَالزَّجْرَ عَنْهُ

وَتِلْكَ الْمَعَارِضُ فِي الْأَحْجَالِ كَقَبْلِهِ عَقْلِي ، أَوْ نَاسَبَ عِنْدِي ، نَعَمْ
يَنْتَهِضُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مَكْرُومَةٌ لَوْضَعِ الشَّارِعِ عَلَيْهِ مَا قَامَتْ بِهِ لِلتَّخَافِ
فِي مَعْلُومِ الْإِلْفَاءِ مِنَ الْمُرْسَلِ وَغَيْرِهِ ، فَإِنْ قِيلَ الظَّنُّ حَاصِلٌ قُلْنَا إِنْ
عَنَى ظَنُّ الْمُنَاسَبَةِ لِلْحُكْمِ فَمُسْلَمٌ ، وَلَا يَسْتَلْزِمُ وَضْعَ الشَّارِعِ إِيَّاهُ
لِمَا ذَكَرْنَا . وَأَعْلَمُ أَنَّ مُقْتَضَى هَذَا وَمَا زَادُوهُ مِنْ أَوْجِهِ الْإِبْطَالِ
عَدَمُ جَوَازِ الْعَمَلِ بِهِ قَبْلَ ظُهُورِ الْأَثَرِ ، وَلَيْسَ الْقِيَاسُ عَلَى الْقَضَاءِ
بِمُسْتَوْرِنٍ صَحِيحًا ، لِأَنَّهُ إِنْ فُرِضَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ فَهُوَ
مُنْتَفٍ فِي جَوَازِ الْعَمَلِ وَإِلَّا وَجَبَ عَلَى الْمُجْتَهِدِ لِأَنَّهُ يُفِيدُ اعْتِبَارَ
الشَّارِعِ ، وَهُوَ تَرْتِيبُ الْحُكْمِ . وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُنَاسَبَةَ لَوْ بِحِفْظِ أَحَدِ
الضَّرُورِيَّاتِ لَزِمَ عَلَى الْكُلِّ ، وَلَيْسَ إِحَالَةً ، بَلْ مِنْ الْمُجْمَعِ
عَلَى اعْتِبَارِهِ

تَمَّة

قَسَمَ الْحَقِيقِيَّةُ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ لَفْظُ الْعِلَّةِ بِالْأَشْتِرَاكِ ، أَوِ الْجَازِ
لَا حَقِيقَتَهَا إِذْ لَيْسَتْ إِلَّا الْخَارِجُ الْمُؤَثَّرُ إِلَى سَبْعَةٍ ، ثَلَاثَةٌ بَسَاطَةٌ : إِلَى
عِلَّةٍ أَسْمَاءً ، وَهِيَ الْمَوْضُوعَةُ لِمُوجِبِهَا ، أَوِ الْمُضَافُ إِلَيْهَا بِلاَ وَاسِطَةٍ ، وَمَعْنَى
بِاعْتِبَارِ تَأْثِيرِهَا ، وَحُكْمًا بِأَنْ يَتَّصِلَ بِهَا بِلاَ تَرَاخٍ وَهِيَ الْحَقِيقِيَّةُ ،
وَمَا سِوَاهُ جَحَازٌ ، أَوْ حَقِيقَةٌ قَاصِرَةٌ ، وَالْحَقُّ أَنَّ تِلْكَ الثَّامَّةَ تَلَازِمُهَا ، وَمَا
سِوَاهَا قَدْ يَكُونُ حَقِيقَةً لِذَوْرَانِهَا مَعَ الْعِلَّةِ مَعْنَى فَتَشَبَّهَتْ فِي أَرْبَعَةٍ

كَالْبَيْعِ الْمُطْلَقِ لِلْمَلِكِ ، وَالنِّكَاحِ لِلْحِلِّ ، وَالْقَتْلُ لِلْقِصَاصِ ، وَالْإِعْتِقَاقُ
لِزَوَالِ الرِّقِّ ، وَيَجِبُ كَوْنُهُ عَلَى قَوْلِهِمَا . أَمَّا عَلَى قَوْلِهِ فَلَا زَالَ أَلَّةَ الْمَلِكِ ،
وَإِلَى أَلَّةِ أَسْمَاءَ فَقَطْ كَالْإِجَابِ الْمُعْلَقِ قِيلَ وَالْيَمِينُ قَبْلَ الْحِنْثِ
لِلْإِضَافَةِ يُقَالُ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ ، لَكِنْ لَا يُؤْتَرُ فِيهِ ، وَلَا يَثْبُتُ
الْحُكْمُ لِلْحَالِ ، وَهُوَ عَلَى الثَّانِي لِأَنَّهُمَا لَيْسَتْ بِمَوْضُوعَةٍ إِلَّا لِلْبَرِّ . وَإِلَى
أَلَّةِ أَسْمَاءَ وَمَعْنَى فَقَطْ كَالْبَيْعِ بِشَرَطِ الْخِيَارِ ، وَالْمَوْضُوفُ لَوْضَعِهِ
وَتَأْثِيرِهِ فِي الْحُكْمِ ، وَإِنَّمَا تَرَخَى لِمَانِعٍ حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَ زَوَالِهِ مِنْ
وَقْتِ الْإِجَابِ قَيْمُكَ الْمُبَيَّعِ بِوَلَدِهِ الَّذِي حَدَثَ قَبْلَ زَوَالِهِ بَعْدَ
الْإِجَابِ ، وَالْإِجَابُ الْمُضَافُ إِلَى وَقْتٍ ، وَلِذَا أَسْقَطَ التَّصَدُّقُ الْيَوْمَ
مَا أَوْجَبَهُ قَوْلُهُ : عَلَى التَّصَدُّقِ بِدِرْهَمٍ غَدًا لَمْ يَلْزَمَهُ فِي الْحَالِ ، وَمِنْهُ
النُّصَابُ إِلَّا أَنَّ هَذَا شَبَهًا بِالسَّبَبِ لِتَرَخِي حُكْمِهِ إِلَى مَا يُشَبِّهُ أَلَّةَ
وَهُوَ التَّمَاهُ الَّذِي أُقِيمَ الْحَوْلُ الْمُسَكَّنُ مِنْهُ مُقَامَهُ لَا أَلَّةَ ، وَإِلَّا تَمَحَّضَ
سَبَبًا ، وَعَقْدُ الْإِجَارَةِ ، وَلِذَا صَحَّ تَعَجُّيلُ الْأَجْرَةِ ، وَلَيْسَ عِلَّةَ
حُسْمًا لِعَدَمِ الْمَنَافِعِ وَثُبُوتِ الْمَلِكِ فِيهَا فِي الْحَالِ ، وَكَذَا فِي الْأَجْرَةِ
مَعَ أَنَّهُ وَضِعَ لِلْمَلِكِ وَالْمَوْتَرُ فِيهِمَا ، وَيُشَبِّهُ السَّبَبَ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى
الْإِضَافَةِ فِي حَقِّ مِلْكِ الْمَنُومَةِ إِلَى مُقَارَنَتِهِ الْأَسْتِيفَاءِ إِذْ لَا بَقَاءَ لَهَا ، وَبِمَا
يُشَبِّهُ السَّبَبَ مَرَضُ الْمَوْتِ عِلَّةُ الْحَجْرِ عَنِ التَّبَرُّعِ لِحَقِّ الْوَارِثِ مَا زَادَ
عَلَى الثَّلَاثِ ، وَيُشَبِّهُ السَّبَبَ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَثْبُتُ بِهِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ الْمَوْتُ

لِأَنَّ الْعِلَّةَ مَرَضٌ مُهِمٌّ ، وَلَمَّا كَانَ مُنْعَدِمًا فِي الْحَالِ لَمْ يَثْبُتِ الْحَجَرُ
فَصَارَ الْمُتَبَرِّعُ بِهٖ مِلْكًا لِلْحَالِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَمْلِيكِ لَوْ بَرَأَ ، وَإِذَا
مَاتَ صَارَ كَأَنَّهُ تَصَرَّفَ بَعْدَ الْحَجَرِ فَتَوَقَّفَ عَلَى إِجَازَتِهِمْ ، وَكَذَا
التَّزَكِيَةُ عِلَّةٌ وَجُوبُ الْحُكْمِ بِالرَّجَمِ لَكِنْ بِمَعْنَى عِلَّةٍ الْعِلَّةُ عِنْدَهُ
فَإِنَّ الشَّهَادَةَ لَا تُوجِبُ الرَّجَمَ دُونَهَا ، فَلَوْ رَجَعَ الْمَرْكُونَ ضَمِنُوا الدِّيَةَ
عِنْدَهُ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ صِفَةً لِلشَّهَادَةِ أُضِيفَ الْحُكْمُ إِلَيْهَا ، وَعِنْدَهُمَا
لَا ، وَكُلُّ عِلَّةٍ عِلَّةٌ شَبِيهَةٌ بِالسَّبَبِ كَشِرَاءِ الْقَرِيبِ ، وَهُوَ السَّبَبُ فِي
مَعْنَى الْعِلَّةِ ، أَمَّا عِلَّةٌ فَلَاَنَّ الْعِلَّةَ لَمَّا كَانَتْ مُضَافَةً إِلَى عِلَّةٍ أُخْرَى
كَانَ الْحُكْمُ مُضَافًا إِلَيْهَا بِوَاسِطَةِ الثَّانِيَةِ فَهِيَ كَعِلَّةٍ تُوجِبُ بِوَصْفٍ
لَهَا فَيُضَافُ إِلَيْهَا دُونَ الصَّفَةِ ، وَأَمَّا الشَّبَهُ فَلِأَنَّهَا لَا تُوجِبُ إِلَّا بِوَاسِطَةٍ ،
وَحَقِيقَةُ هَذَا نَفْيُ الْعِلَّةِ ، مِثَالُ ذَلِكَ شِرَاءُ الْقَرِيبِ فَإِنَّمَا هُوَ عِلَّةٌ لِلْعِلَّةِ
الْعِلَّةِ لِلْعِتْقِ ، فَهُوَ عِلَّةٌ الْعِلَّةِ ، فَبَيْنَ الْعِلَّةِ أَسْمًا وَمَعْنَى لَا حُكْمًا وَالْعِلَّةُ
الَّتِي تُشَبَّهُ الْأَسْبَابَ مُعْمُومٌ مِنْ وَجْهِ لِيَصْدُقَ فِيهَا قَبْلَهُ ، وَأَنْفِرَادِ الْمُشَبَّهِ
فِي شِرَاءِ الْقَرِيبِ ، وَالْعِلَّةُ أَسْمًا وَمَعْنَى لَا حُكْمًا فِي الْبَيْعِ بِشَرْطِ
وَالْمَوْقُوفِ ، وَإِلَى عِلَّةٍ مَعْنَى وَحُكْمًا كَأَخْرِ الْمُرْكَبَةِ لَا أَسْمًا إِذْ لَمْ
يُضَفْ إِلَيْهِ قَطَطٌ ، وَإِلَى عِلَّةٍ أَسْمًا وَحُكْمًا ، كُلُّ مَظْنَّةٍ أُقِيمَتْ مُقَامَ
حَقِيقَةِ الْمَوْثَرِ كَالسَّفَرِ ، وَالْمَرَضِ لِلتَّرْخُصِ ، لَا مَعْنَى لِأَنَّ الْمَوْثَرَ الْمَشَقَّةُ ،
وَكَالنَّوْمِ لِلْحَدَثِ إِذِ الْمُعْتَبَرُ خُرُوجُ النَّجْسِ إِلَّا أَنَّهُ عِلَّةٌ سَبَبَةٌ

الْأَسْتِزْخَاءُ ، فَأَقِيمَ مُقَامُهُ فَكَانَ عِلَّةً أَسْمًا لِإِضَافَةِ الْحَدَثِ ، وَإِلَى عِلَّةٍ
بَيْنِي فَقَطْ ، وَهُوَ بَعْضُ أَجْزَاءِ الْمُرَكَّبَةِ غَيْرِ الْأَخِيرِ ، وَلَيْسَ سَبَبًا لَوْ
تَقَدَّمَ خِلَافًا لِأَيِّ زَيْدٍ وَشَمْسِ الْأُمَّةِ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ عِنْدَهُ لِفَرْضِ
عَقْلِيَّةٍ دَخَلِهِ فِي التَّأْيِيرِ ، وَلِذَا جَعَلُوا كَلَامًا مِنَ الْقَدْرِ ، وَالْجَدْسِ مُحَرَّمًا
لِلنَّاسِيَةِ لِشَبْهَةِ الْعِلَّةِ بِالْجُزْئِيَّةِ ، فامْتَنَعَ إِسْلَامُ حِنْطَةٍ فِي شَعِيرٍ وَقُوْهِ فِي
قُوْهِ ، وَالشَّبْهَةُ مَانِعَةٌ هُنَا لِلنَّهْيِ عَنِ الرُّبَا وَالرَّيْبَةِ ، وَخَرَجَ الْعِلَّةُ حُكْمًا
فَقَطْ عَلَى الشَّرْطِ فِي تَعْلِيلِ الْإِجَابِ لِثُبُوتِ الْحُكْمِ عِنْدَهُ مَعَ انْتِفَاءِ
الْوَضْعِ وَالتَّأْيِيرِ ، وَكَذَا الْجُزْءُ الْأَخِيرُ مِنَ السَّبَبِ الدَّاعِي الْمَقَامِ إِذَا
كَانَ مُرَكَّبًا ، وَمَا أَقِيمَ مِنْ دَلِيلٍ مُقَامَ مَذْلُولِهِ كَالْإِخْبَارِ عَنِ الْمَحَبَّةِ

المرصد الثاني في شروطها

اُسْتَلْزِمَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَعْرِيفِهَا اشْتِرَاطَ الظُّهُورِ ، وَالْإِنْضِبَاطِ ،
وَمُظَنِّيَّةِ الْحِكْمَةِ أَوَّلًا ، أَوْ بِوَاسِطَةِ مَظْنَنَةٍ أُخْرَى فَلَزِمَتْ الْمُنَاسَبَةُ ،
وَعَدَمُ الطَّرْدِ . وَمِنْهَا أَنْ لَا يَكُونَ عَدَمًا لَوْجُودِيٍّ لِبَاطِنَةٍ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ
وغيرِهِمْ ، وَالْأَكْثَرُ الْجَوَازُ . قِيلَ وَجَوَازُ الْعَدَمِيِّ بِهِ اتِّفَاقٌ . الثَّانِي :
الْعِلَّةُ الْمُنَاسِبُ أَوْ مَظْنَنَتُهُ ، وَالْعَدَمُ الْمُطْلَقُ ظَاهِرٌ ، وَالْمُضَافُ إِنَّمَا إِلَى مَا فِي
الشَّرْعِيَّةِ مَعَهُ مَصْلَحَةٌ فَهُوَ مَانِعٌ ، أَوْ مَفْسَدَةٌ فَهُوَ عَدَمُهُ ، أَوْ مُنَافٍ
لِلْمُنَاسِبِ حَتَّى جَازَ أَنْ يَسْتَلْزِمَ الْمُنَاسِبَ فَيَكُونَ مَظْنَنَتُهُ ، ثُمَّ لَا يَصْلُحُ
لِأَنَّ مَا هُوَ مَظْنَنَةٌ لَهُ إِنْ كَانَ ظَاهِرًا أَعْنَى ، أَوْ خَفِيًّا فَتَقْيِضُهُ وَهُوَ

مَا عَدَمُهُ مَظْنَةٌ خَفِيَّةٌ لِاسْتِثْوَاءِ النَّقِیْضِیْنِ جَلَاءَ وَخَفَاءَ ، أَوْ غَيْرِ مُنَافٍ
فَوْجُودُهُ وَعَدَمُهُ سَوَاءٌ ، فَلَيْسَ عَدَمُهُ بِخُصُوصِهِ عِلَّةٌ بِأَوَّلَى مِنْ عَكْسِهِ ،
كَأَنَّهُ قِيلَ يُقْتَلُ الْمُتَنَدُّ لِعَدَمِ إِسْلَامِهِ ، فَلَوْ كَانَ فِي قَتْلِهِ مَعَ إِسْلَامِهِ
مَصْلَحَةٌ فَانْتِ ، أَوْ مَفْسَدَةٌ فَعَدَمُ مَا نَعِيَ ، أَوْ يُنَافِي مُنَاسِبًا لِلْقَتْلِ ظَاهِرًا ،
وَهُوَ الْكُفْرُ ، فَهُوَ الْعِلَّةُ أَوْ خَفِيَّةٌ ، فَلَا إِسْلَامَ كَذَلِكَ ، فَعَدَمُهُ كَذَلِكَ
أَوَّلًا فَالْمُنَاسِبُ آخِرُ يُجَامِعُ كُلًّا مِنَ الْإِسْلَامِ وَعَدَمِهِ ، وَدُفِعَ مِنْ
الْأَكْثَرِ بِاخْتِيَارِ أَنَّهُ يُنَافِيهِ ، وَجَازَ كَوْنُهُ الْعَدَمَ نَفْسُهُ ، لَا مَظْنَتَهُ
لِاسْتِمَالِهِ عَلَى الْمَصْلَحَةِ كَعَدَمِ الْإِسْلَامِ عَلَى مَصْلَحَةِ التِّزَامِ بِالْقَتْلِ
وَالْحَنْفِيَّةِ يَمْنَعُونَ الْعَدَمَ مُطْلَقًا فَلَمْ يَصِحَّ النَّقْلُ السَّابِقُ ، وَالِدَّلِيلُ
الْمَذْكُورُ يَصْلُحُ لَهُمْ لِأَنَّهُ يُبْطِلُ الْعَدَمَ مُطْلَقًا ، وَيَرُدُّ نَقْضًا مِنَ الْأَكْثَرِ
عَلَى الطَّائِفَةِ ، وَكَوْنُ الْعَدَمِ نَفْسِهِ الْمُنَاسِبَ لَمْ يَتَحَقَّقْ ، وَالْمُنَاسِبُ فِي الْمِثَالِ
الْكُفْرُ ، وَهُوَ اعْتِقَادُ قَائِمٍ وَجُودِيٍّ ضِدَّ الْإِسْلَامِ ، وَيَسْتَلْزِمُ عَدَمَهُ كَمَا
هُوَ شَأْنُ الضَّدِّينِ فِي اسْتِلْزَامِ كُلِّ عَدَمٍ الْآخَرَ فَلَا إِضَافَةَ فِيهِ إِلَى الْعَدَمِ
لَفْظًا ، وَيَطَّرِدُ فِي عَدَمِ عِلَّةٍ ثَبَتَ اتِّحَادُهَا لِعَدَمِ حُكْمِهَا كَقَوْلِ مُحَمَّدٍ
فِي وَلَدِ الْمَغْضُوبِ لَا يُضْمَنُ لِأَنَّهُ لَمْ يُغْضَبْ ، وَأَبَى حَنِيفَةَ فِي نَفْسِ خُمْسِ
الْعَبْرِ لَمْ يُوجَفْ عَلَيْهِ ، وَالْوَجْهُ مَا قُلْنَا إِنَّهُ لَيْسَ حَقِيقِيًّا ، وَإِضَافَتُهُمَا
إِنَّمَا هُوَ عَدَمُ الْحُكْمِ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ ، وَلَيْسَ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنَ الْعِلَّةِ قَالُوا
عَلَّلَ الضَّرْبُ بِعَدَمِ الْإِمْتِثَالِ ، وَالضَّرْبُ بُبُوْتِي . أَجِيبَ بِأَنَّهُ يَأْكُفُّ .

قَالُوا مَعْرِفَةُ الْعَجْزِ ثُبُوتِي مُعَلَّلٌ بِالتَّحْدِي مَعَ انْتِفَاءِ الْعَارِضِ وَهُوَ جُزْءُ
 الْعِلَّةِ ، وَكَذَا مَعْرِفَةُ كَوْنِ الْمَدَارِ عِلَّةٌ بِالْأَدْوَرَانِ ، وَجُزْؤُهُ عَدَمٌ . أُجِيبَ
 بِكَوْنِهِ فِيهِمَا شَرْطًا ، وَلَوْ سَلِمَ كَوْنُ التَّحْدِي لَا يَسْتَقِلُّ فَمَعْرِفُ ،
 وَالْكَلَامُ فِي الْعِلَّةِ يَمْنَعُ الْمُشْتَمِلَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَمِنْهَا عَلَى مَا لَجَمْعُ
 مِنَ الْحَنْفِيَّةِ أَنْ لَا تَكُونَ قَاصِرَةً لِنَاظِنِ كَوْنِ الْحُكْمِ لِأَجْلِهَا
 لَا يَنْدَفِعُ وَهُوَ التَّعْلِيلُ ، وَالِاتِّفَاقُ عَلَى الْمَنْصُوصَةِ كَجَوْهَرِيَّةِ النَّقْدَيْنِ
 وَأَمَّا الْأِسْتِدْلَالُ لَوْ تَوَقَّفَ حِجَّتُهَا عَلَى تَعَدِّيها لَزِمَ الدَّوْرُ فِدَوْرُ مَعِيَّةٍ . قَالُوا
 لَا فَائِدَةَ . أُجِيبَ بِمَنْعِ حَضَرِهَا فِي التَّعْدِيَّةِ ، بَلْ مَعْرِفَةُ كَوْنِ الشَّرْعِيَّةِ
 لَهَا أَيْضًا لِأَنَّهُ شَرْحٌ لِلصَّدْرِ بِالْحُكْمِ لِلْإِطْلَاحِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَفْظِيٌّ
 قَقِيلٌ لِأَنَّ التَّعْلِيلَ هُوَ الْقِيَاسُ بِأَصْطِلَاحٍ ، وَلِأَنَّ الْكَلَامَ فِي عِلَّةِ
 الْقِيَاسِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي شُرُوطِهِ وَأَرْكَانِهِ ، وَإِلَّا فَلَهُمْ كَثِيرٌ مِثْلُهُ
 فِي الْحُجِّ وَغَيْرِهِ لَكِنْ رُبَّمَا سَمَّوْهُ إِبْدَاءَ حِكْمَةٍ لَا تَعْلِيلًا ، وَجَعَلُوهُ حَقِيقِيًّا
 مَبْنِيًّا عَلَى أَشْرَاطِ التَّأْثِيرِ ، أَوْ الْإِكْتِفَاءِ بِالْإِخَالَةِ فَعَلَى الْأَوَّلِ نَلْزِمُ
 التَّعْدِيَّةَ غَلَطٌ ، إِذْ لَا يَلْزِمُ فِيهِ وُجُودُ عَيْنِ عِلَّةِ الْحُكْمِ الْأَصْلِي فِي آخَرِ
 يَكُونُ قَرْنًا لِلْإِكْتِفَاءِ بِحِجَّتِهِ فِي آخَرِ لِمَا صُرِّحَ بِهِ مِنْ حِجَّةِ التَّعْلِيلِ
 بِلَا قِيَاسٍ ، وَبِذَلِكَ إِنَّمَا تَعَدَّدَ تَحَلُّلُ الْحِنْسِ ، وَلَيْسَ الْمُعَلَّلُ بِهِ ، وَإِلَّا
 لَكَانَ الْأَخَصُّ عَيْنَ الْأَعْمِّ ، وَكَانَتِ الْعِلَّةُ حِنْسَهُ لَا هُوَ ، وَهُوَ غَيْرُ
 الْفَرَضِ فَلَا يَسْتَلْزِمُ التَّأْثِيرُ تَعْدِي مَا عُلِّلَ بِهِ ، وَجَعَلُ تَمْوَرَّتِهِ مَنَعَ تَعْدِيَّةَ

حُكْمُ أَصْلٍ فِيهِ مُتَعَدٍّ وَقَاصِرٌ لِلْمُجِيزِ لَا الْمَانِعِ كَذَلِكَ ، بَلَى الْوَجْهَ
 إِنْ ظَهَرَ اسْتِقْلَالُ الْمُتَعَدِّي لَا يُنْمَعُ أَنْفَاقًا أَوْ التَّرْكِيبُ مُنْعَ أَنْفَاقًا ، وَمَا
 أُورِدَ عَلَى الْخَفِيفَةِ مِنَ التَّعْلِيلِ بِالسَّنَنِ لِلزَّكَاةِ عَلَى ظَنِّ الْخِلَافِ وَهُوَ
 قَاصِرٌ مُنْعَ بِتَعَدِّيهِ إِلَى الْحُلِيِّ ، وَلَقَدْ كَانَ الْأَوَجُّهُ جَعَلَ الْخِلَافَ عَلَى
 عَكْسِهِ مِنَ التَّعْلِيلِ بِعِلَّةٍ يَثْبُتُ بِهَا حُكْمٌ مَحَلٍّ غَيْرِ مَنْصُوصٍ لِمَا
 تَقَدَّمَ مِنْ قَبُولِهِمُ التَّعْلِيلَ بِإِقْيَاسٍ بِمَا ثَبَتَ لِحَنِمِهَا الْخِ وَهُوَ بِقَاصِرَةٍ ،
 إِذْ لَمْ تَوْجَدْ بَعِيْنَهَا فِي مَحَلِّينِ فَالْحَنْفِيَّةُ نَعَمْ إِذَا ثَبَتَ الْأَعْتِبَارُ بِمَا
 ذَكَرْنَا فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ ، وَالشَّافِعِيَّةُ لِأَنَّهَا مِنَ الْمُرْسَلِ . وَمِنْهَا عَلَى
 مَنْ قَدَّمَ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ أَنْ لَا تَكُونَ مُعَدِّيَّةٌ إِلَى الْفَرْعِ حُكْمًا يُخَالِفُ
 قَوْلَ الصَّحَابِيِّ فِيهِ بِشَرْطِهِ السَّابِقِ فِي وُجُوبِ تَقْلِيدِهِ ، وَتَجْوِيزُ كَوْنِهِ
 عَنْ مُسْتَنْبَطَةٍ عِنْدَ هَؤُلَاءِ أَحْمَالٌ مُقَابِلٌ لِمُطْهُورِ كَوْنِهِ عَنْ نَصٍّ كَمَا
 سَبَقَ . وَمِنْهَا عَدَمُ نَقْضِ الْمُسْتَنْبَطَةِ تَخَلُّفُ الْحُكْمِ عَنْهَا فِي مَحَلٍّ لِمَشَايِخِ
 مَا وَرَاءَ النَّهْرِ مِنَ الْخَفِيفَةِ ، وَأَبِي الْحُسَيْنِ إِلَّا أَبَازِيدٌ ، وَاخْتَلَفُوا فِي
 الْمَنْصُوصَةِ فَصَانِعٌ أَيْضًا وَجُوزٌ ، وَالْأَكْثَرُ ، وَمِنْهُمْ عِرَاقِيُو الْخَفِيفَةِ
 كَالْكَرْخِيِّ ، وَالرَّازِي يَجُوزُ بِمَانِعٍ ، أَوْ عَدَمِ شَرْطٍ فِيهِمَا ، وَاخْتَارَ
 الْمُحَقِّقُونَ الْجَوَازَ فِي الْمُسْتَنْبَطَةِ إِذَا تَعَيَّنَ الْمَانِعُ ، وَفِي الْمَنْصُوصَةِ بِنَصٍّ
 عَامٍّ لَكِنْ إِنْ لَمْ يَتَّعَيَّنْ قُدْرَ أَمَّا بِقَاطِعٍ فِي مَحَلِّ النِّقْضِ فَيَنْلِزُ
 الثَّبُوتُ فِيهِ ، أَوْ فِي غَيْرِهِ فَقَطْ فَلَا تَعَارُضَ ، قِيلَ وَلَا فَائِدَةَ فِي قَيْدِ

الْقَاطِعِ لِأَنَّ الظَّنَّ كَذَلِكَ ، وَهَذَا مُرَادُ الْأَكْثَرِ وَلَيْسَ آخَرَ ، وَقُلُ
الْجَوَازُ فِيهِمَا بِلَا مَانِعٍ ، وَكَذَلِكَ فِي الْمُسْتَنْبَطَةِ قَطُّ ، وَالْحَقُّ قُلُ
بَعْضِهِمُ الْإِتِّفَاقُ عَلَى الْمَنْعِ بِلَا مَانِعٍ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ : الْحُكْمُ بِهِ إِنْ لَمْ
يَتَعَيَّنْ لِدَلِيلِهِمُ الْقَابِلِ الْمُسْتَنْبَطَةُ عِلَّةٌ بِمَا يُوجِبُ الظَّنَّ ، وَالتَّخَلُّفُ
مُشْكِكٌ فِي عَدَمِهَا فَلَا يُوجِبُ ظَنٌّ عَدَمِهَا فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَمَانِعِ فَلَا عِلَّةَ ،
وَمَعَهُ ثَابِتَةٌ ، وَجَوَازُهُمَا عَلَى السَّوَاءِ . وَأُجِيبَ إِنْ أُوجِبَ الشَّكُّ فِي عَدَمِهَا
أُوجِبَ فِي تَقْيِيزِهَا فَنَاقِضُ قَوْلِكُمْ مَظْنُونَةٌ مُشْكُوكَةٌ ، وَقَوْلُ الْفُقَهَاءِ
لَا يُرْفَعُ الظَّنُّ بِالشَّكِّ أَيْ حُكْمُهُ السَّابِقُ لَا يُرْفَعُ شَرْعًا لِطُرُوقِ
الشَّكِّ فِيهِ الْمُسْتَكْرَمِ لِارْتِفَاعِهِ عَنِ الْبَقَاءِ ، وَلَا يُمَكِّنُ مِثْلُهُ هُنَا ،
لِأَنَّهُ فِي ظَنِّ الْعِلِّيَّةِ لَا حُكْمِهَا ، وَإِذَا لَزِمَ مِنْ كَلَامِهِمْ تَقْدِيرُ الْمَانِعِ
كَفَاهُمُ التَّخَلُّفُ لِمَانِعٍ يُوجِبُ نَقْيَ ظَنِّهَا ، وَالْدَّلِيلُ أُوجِبَهُ وَأَمَكَّنَ
الْجَمْعُ بِتَقْدِيرِهِ . قَالُوا : لَوْ تَوَقَّفَ الثَّبُوتُ بِهَا فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّخَلُّفِ عَلَيْهِ
بِهَا فِيهِ أَنْعَاسٌ فَدَارَ ، أَوْ لَا فَتَحَكُّمٌ . أُجِيبَ دَوْرُ مَعِيَّةٍ ، وَهَذَا صَحِيحٌ
إِذَا أُريدَ تَوَقُّفُ اعْتِبَارِ الشَّارِعِ لَكِنِ الْكَلَامُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَيْهَا أَيْ
لَوْ تَوَقَّفَ الْعِلْمُ بِالثَّبُوتِ بِهَا أَيْ بِعِلِّيَّتِهَا الْحَقِّ وَإِذْنِ قَرَشْتِهِ لِأَنَّا
لَا نَعْلَمُهَا إِلَّا بِالثَّبُوتِ فِي الْكُلِّ ، فَلَوْ عُلِمَ بِهَا الثَّبُوتُ تَقَدَّمَ كُلُّ لِيَنَّ
مَا بِهِ الْعِلْمُ قَبْلَهُ ، وَحِينَئِذٍ الْجَوَابُ مَنَعُ لُزُومِ الْأَنْعَاسِ ، وَالتَّحَكُّمِ ، إِذْ
أَبْتَدَأَ ظَنُّ الْعِلِّيَّةِ بِأَحَدِ الْمَسَالِكِ ، فَإِذَا اسْتَقَرَّتِ الْمَحَالُّ لِاسْتِعْلَامِ

مُعَارِضِهِ مِنَ التَّخْلُفِ لَا لِمَانِعٍ فَلَمْ يُوجَدْ أُسْتَمَرَّ . فَاسْتَمَرَّارُهُ الْمَوْقُوفُ عَلَى الثَّبُوتِ ، أَوْ عَدَمِهِ مَعَ الْمَانِعِ ، وَالْحُكْمُ بِالثَّبُوتِ بِهِ عَلَى أُبْدَاءِ ظَنِّهَا فِي الْجُمْلَةِ . وَاسْتَشْكِلَ بِمَا إِذَا قَارَنَ الْعِلْمُ بِالتَّخْلُفِ كَمَا لَوْ سَأَلَهُ قَعِيرَانٍ : فَأَعْطَى أَحَدُهُمَا وَمَنَعَ الْفَاسِقَ ، فَإِنَّ الْعِلْمَ بِعِلِّيَّةِ الْفَقْرِ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِمَانِعِيَّةِ الْفَسْقِ وَبِالْعَكْسِ ، فَالضَّوَابُّ أَنَّ الْمُتَوَقَّفَ عَلَى الْعِلْمِ بِالْعِلِّيَّةِ الْعِلْمُ بِالْمَانِعِيَّةِ بِالْفِعْلِ ، وَالْمُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْعِلِّيَّةُ هُوَ الْمَانِعِيَّةُ بِالْقُوَّةِ ، وَهُوَ كَوْنُ الشَّيْءِ بِحَيْثُ إِذَا جَامَعَ بَاعِيًا مَنَعَهُ مُقْتَضَاهُ ، وَهَذَا مُشْتَرَكٌ لِلْقَوْلَيْنِ ، وَيَزِيدُ الْمَانِعُ فِي الْمُنْصُوصَةِ بِاسْتِلْزَامِهِ بَطْلَانَ النَّصِّ لِمُقْتَضَى الثَّبُوتِ فِي مَحَلِّ التَّخْلُفِ ، بِخِلَافِ الْمُسْتَنْبِطَةِ . أُجِيبَ إِنْ قَطَعِيًّا بِالثَّبُوتِ فِي مَحَلِّ التَّخْلُفِ لَمْ يَقْبَلِ التَّخْصِصُ ، أَوْ ظَنِّيًّا وَجَبَ قَبُولُهُ وَتَقْدِيرُ الْمَانِعِ جَمْعًا ، وَأَنْتَ عَلِمْتَ مَا يَكْفِيهِمْ ، فَإِنَّمَا هَذَا مِنْ تَصَرُّفَاتِ الْمُوَلَعِينَ بِنَقْلِ الْخِلَافِ دُونَ تَحْرِيرِ ، وَلِلْعَاكِسِ نَحْوُهُ : لَوْ صَحَّتِ الْمُسْتَنْبِطَةُ مَعَ تَقْضِيهَا كَانَ لِلْمَانِعِ فَتَوَقَّفَتْ صَحَّتُهَا مَنْقُوضَةٌ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَلَا اقْتِضَاءَ وَتَحَقُّقَهُ فَرَعُ حُجَّةٍ عَلَيْهِمَا فَدَارَ . أُجِيبَ بِأَنَّهُ مَعِيَّةٌ ، وَدُفِعَ بِأَنَّ حَقِيقَةَ الْمُرَادِ الْعِلْمُ بِالصَّحَّةِ وَالْمَانِعِيَّةِ ، وَهُوَ تَرْتُّبُ بَلِ الْجَوَابِ أَنَا نَظَنُّ صَحَّتُهَا أَوَّلًا بِمُوجِبِهِ ، ثُمَّ نَسْتَقْرِئُ الْحُجَّةَ ، وَيَجْرِي فِيهِ إِشْكَالُ الْمُقَارَنَةِ وَدَفْعُهُ . وَجْهُ الْمُخْتَارِ أَنَّهُ تَخْصِصٌ لِعُمُومِ دَلِيلِ حُكْمٍ فَوَجَبَ قَبُولُهُ كَاللَّفْظِ ، وَمَا قِيلَ الْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ فِي قَبُولِ الْمَعْنَى الْعُمُومِ . فَالْمَانِعُ إِذَا

لَا تَعْدَدُ إِلَّا فِي مَحَالِّهِ مَا نَعْنِي هُنَا غَيْرُ لَازِمٍ لَوْ قُوعِ الْإِتِّفَاقِ حِينَئِذٍ عَلَى
تَعْدُدِ مَحَالِّهِ ، وَالْكَلَامُ هُنَا لَيْسَ إِلَّا بِاعْتِبَارِهَا إِذْ حَاصِلُهُ أَنَّهُ يُوجِبُ
الْحُكْمَ فِي مَحَالِّهِ إِلَّا مَحَلَّ الْمَانِعِ ، وَالْمَانِعُ هُوَ دَلِيلُ التَّخْصِصِ ، وَبِهِ
أَنْدَفَعَ قَوْلُ الْمَانِعِينَ إِنَّهُ تَنَاقُضٌ لَا تَخْصِصٌ ، لِأَنَّهُ دَلِيلُ الْعِلِّيَّةِ يُوجِبُ
قَوْلَهُ هَذَا الْوَصْفُ مُؤَثِّرٌ فِي الْحُكْمِ كَقَوْلِهِ جَعَلْتُهُ أَمَارَةً عَلَيْهِ أَيْنَمَا
وُجِدَ بَلْ فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّخَلُّفِ غَيْرَ أَنَّا إِذَا قَطَعْنَا بِإِنْفَاءِ الْحُكْمِ فِي
بَعْضِ مَحَالِّهِ مَعَ النَّصِّ عَلَى الْعِلَّةِ ، وَلَمْ يَظْهَرْ مَا يَصِحُّ إِضَافَةُ التَّخَلُّفِ إِلَيْهِ
قَدَرْنَا مَا نَعْنِي جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ وَهُوَ أَوْلَى مِنْ إِبْطَالِ دَلِيلِ الْعِلَّةِ ، وَمَا
قِيلَ التَّخْصِصُ مُلْزُومٌ لِلْمَجَازِ الْمُلْزُومِ لِلْفِظِ مُنْعِ بِأَنَّ الْمُلْزُومَ لِلْمَجَازِ
مِنْهُ تَخْصِصُ الْفِظِ لَا مُطْلَقًا ، بَلْ هُوَ أَعَمُّ قَالُوا إِذَا لَا بَدَّ فِي صِحَّتِهَا مِنْ
الْمَانِعِ وَوُجُودِ الشَّرْطِ فَعَدَمُهُ وَوُجُودُهُ جُزْءُ الْعِلَّةِ لِأَنَّ الْمَجْمُوعَ الْمُسْتَلْزِمَ .
قُلْنَا فَرَجَعَ لَفْظِيًّا مَبْنِيًّا عَلَى تَفْسِيرِهَا : أَهِيَ الْبَاعِثُ ، أَوْ مُجَلَّةٌ مَا يَتَوَقَّفُ
عَلَيْهِ لَكِنِ الْحَقُّ خَطُؤُكُمْ لِتَفْسِيرِكُمْ بِالْمُؤَثِّرِ . وَالشَّرْطُ وَعَدَمُ الْمَانِعِ
لَا دَخَلَ لَهُمَا فِي التَّأْوِيلِ بِمُوَاقِفَتِكُمْ ، وَأَمَّا الْإِزَامُ تَصْوِيبِ كُلِّ مُجْتَهِدٍ
فَمُنْتَفٍ لِأَنَّ ادِّعَاءَهُ عَلَيْهِ الْوَصْفِ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ أَوْلَا إِلَّا بِدَلِيلٍ ، وَمَعَ
التَّخَلُّفِ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يُبَيَّنَ مَا نَعْنِي ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لَازِمٌ مَعَ إِجَازَتِهِ
بِلَا تَعْيِينِهِ كَمَا حَرَّرْنَاهُ ، أَوْ بِلَا مَانِعٍ كَمَا قِيلَ أَوْ دَلِيلٍ ، وَقَوْلُهُمْ : صِحَّةُ
الْعِلِّيَّةِ تَسْتَلْزِمُ ثُبُوتَ الْحُكْمِ فِي مَحَلِّ التَّخَلُّفِ لَيْسَ بِشَيْءٍ بَعْدَ

مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَقَوْلُهُمْ تَعَارَضَ دَلِيلُ الْأَعْتِبَارِ وَالْإِهْذَارِ فَلَا أَعْتِبَارَ
مَمْنُوعٌ لِأَنَّ التَّخَلُّفَ لَيْسَ دَلِيلَ الْإِهْذَارِ إِلَّا بِمَا مَنَعَ

[تَنْبِيهِ] قَسَمَ الْمُصَحِّحُونَ مَعَ الْمَانِعِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ الْمَوَانِعَ إِلَى
خَمْسَةٍ : مَا يَمْنَعُ أَنْعِقَادَ الْعِلَّةِ كَبَيْعِ الْحُرِّ وَهُوَ أَنْتِفَاءُ مَحَلِّهَا ، وَلَا عِلَّةَ فِي
غَيْرِ مَحَلٍّ ، وَتَمَامُهَا فِي حَقِّ غَيْرِ الْعَاقِدِ كَبَيْعِ عَبْدٍ الْغَيْرِ نَأْمَةً فِي حَقِّ
الْعَاقِدِ لَا الْمَالِكِ فَجَازَ بِإِجَازَتِهِ ، وَبَطَلَ بِإِبْطَالِهِ ، وَمَا يَمْنَعُ أُبْتِدَاءَ
الْحُكْمِ كَخِيَارِ الشَّرْطِ لِلْبَائِعِ يَمْنَعُ الْمَلِكَ لِلْمُشْتَرِي ، وَتَمَامُهُ كَخِيَارِ
الرُّوَيْةِ لَا يَمْنَعُ ثُبُوتَهُ اُكْنِ لَا يَتِمُّ بِالْقَبْضِ مَعَهُ ، وَيَتِمَّ كُنْ مِنْ لَهُ
الْخِيَارُ مِنَ الْفُسْخِ بِإِلْقَاءِ قَضَاءٍ وَرِضَاءٍ . وَلُزُومُهُ كَخِيَارِ الْعَيْنِ يَنْبُتُ مَعَهُ
نَأْمًا ، وَلَا يَتِمَّ كُنْ مِنَ الْفُسْخِ بَعْدَ الْقَبْضِ إِلَّا بِتَرَايُضٍ أَوْ قَضَاءٍ ، وَخَرَجَ
بَعْضُهُمْ عَلَى الْخِلَافِ فَرَمَّا عَلَى مَذْهَبِهِمْ : النَّأْمُ إِذَا صُبَّ فِي حَلْقِهِ مَاءٌ
فَسَدَ عِنْدَهُمْ لِقَوَاتِ رُكْنِهِ فَهُوَ عِلَّةُ الْفَسَادِ تَخَلَّفَ عَنْهَا فِي النَّاسِ

فَالْمُجِيزُ لِمَانِعٍ هُوَ الْحَدِيثُ مَعَ وُجُودِ الْعِلَّةِ ، وَالْمَانِعُ لِعَدَمِهَا حُكْمًا
لِأَنَّ فِعْلَ النَّاسِ نُسِبَ إِلَى مُسْتَحَقِّ الصَّوْمِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
إِنَّمَا أَطْعَمَكَ اللَّهُ وَسَقَاكَ . فَكَانَ أَكْلُهُ كَلَاءً كُلِّ فَبَقِيَ الرُّكْنُ
حُكْمًا ، وَالْمَصْبُوبُ فِي فِيهِ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ إِذْ لَيْسَ مُضَافًا إِلَى الْمُسْتَحَقِّ
فَلَمْ يَسْقُطْ أَعْتِبَارُهُ ، بِخِلَافِ السَّاقِطِ فِي حَلْقِهِ نَأْمًا مَطْرًا كَمَا هُوَ مُقْتَضَى
النَّظَرِ ، وَلَا خَفَاءَ أَنَّهُ غَيْرُ مَا نَحْنُ فِيهِ فَظَهَرَ أَنَّ حَقِيقَةَ الْمَانِعِ الْإِضَافَةُ

إِلَى الْمُسْتَحَقِّ ، وَأَمَّا نَقْضُ الْحِكْمَةِ فَقَطُّ بِأَنْ تُوجَدَ الْحِكْمَةُ دُونَ الْعِلَّةِ
 فِي مَحَلٍّ ، وَلَمْ يُوجَدْ الْحُكْمُ ، وَيُسَمَّى كَثْرًا بِاضْطِلَاحٍ فَتَشْرِطُ عَدَمُهُ
 لِصِحَّةِ الْعِلَّةِ ، وَالْمُخْتَارُ نَفْيُهُ ، فَلَوْ قَالَ : لَا تَصِحُّ عَلَيْهِ السَّفَرُ لِانْتِقَاضِ
 حِكْمَتِهَا الْمَشَقَّةِ بِصَنْعَةِ شَاقَّةٍ فِي الْحَضَرِ لَمْ يَقْبَلْ لِأَنَّهَا غَيْرُهَا ، وَكَوْنُهَا
 الْمَقْصُودَةُ فَيَبْطُلُ بِبُطْلَانِهَا مَا لَمْ يُعْتَبَرَ إِلَّا لَهَا إِنَّمَا يَلْزَمُ لَوْ أُعْتَبِرَ
 مُطْلَقُهَا ، وَهُوَ مُنْتَفٍ بِالصَّنْعَةِ فَالْحِكْمَةُ الَّتِي هِيَ الْعِلَّةُ فِي الْحَقِيقَةِ مَشَقَّةُ
 السَّفَرِ ، وَلَمْ يُعْلَمْ مُسَاوَاتُهَا الْمَنْقُوضَةُ ، وَلَوْ فُرِضَ الْعِلْمُ بِرُجْحَانِ الْمَنْقُوضَةِ
 فِي مَوْضِعٍ يَلْزَمُ بُطْلَانُ الْعِلَّةِ إِلَّا إِنْ شُرِعَ حُكْمُ الْيَقِينِ بِهَا كَالْقَطْعِ
 بِالْقَطْعِ لِحِكْمَةِ الرَّجْرِ تَخَلَّفَ فِي الْقَتْلِ لِشَرْعٍ مَا هُوَ أَنْسَبُ بِهِ وَهُوَ
 الْقَتْلُ . وَأَنْتَ إِذْ عَلِمْتَ أَنَّ الْحِكْمَةَ الْمُعْتَبَرَةَ ضَبِطَتْ شَرْعًا لَمْ تَكْذُ
 تَقِفْ عَلَى الْجَزْمِ بِأَنَّ التَّخَلُّفَ عَنْ مِثْلِهَا ، أَوْ أَكْبَرَ مِمَّا لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ
 ضَابِطِهَا بِلَا مَانِعٍ كَانَتْ مُوَمَى إِلَيْهَا لِأَنَّ الْحِكْمَةَ الْمُعْتَبَرَةَ شَرْعًا مَثَلًا
 مَشَقَّةُ السَّفَرِ بِخُصُوصِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْبَكَارَةَ عِلَّةُ الْكَفَاءِ فِي الْإِذْنِ
 بِالشُّكُوتِ لِحِكْمَةِ الْحَيَاءِ ، وَلَوْ فُرِضَ ثَبُتُ أَوْفَرُ حَيَاءٍ ، أَوْ سَبَبُ
 اقْتِنَاضِهِ كَرِنًا أَشْهَرَ لَمْ يُكْتَفَ بِشُكُوتِهَا إِنْجَامًا فَتَخَلَّفَ وَلَمْ تَبْطُلْ
 عَلَيْهِ الْبَكَارَةُ ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّ الْحِكْمَةَ حِينَ ضَبِطَتْ بِالْبَكَارَةِ
 كَانَتْ الْعِلَّةُ بِالْحَقِيقَةِ حَيَاءُ الْبِكْرِ فَلَمْ يَلْزَمْ فِي حَيَاءٍ فَوْقَهُ ثُبُوتُ
 الْحُكْمِ مَعَهُ لِعَدَمِ دَلِيلِهِ بِخُصُوصِهِ فَلَا تَنْتَقِضُ الْعِلَّةُ بِنَقْضِهِ لِأَنَّهُ غَيْرُ

الْمُعْتَبَرِ ، وَأَمَّا النَّقْضُ الْمَكْسُورُ وَهُوَ نَقْضُ بَعْضِ الْمَرْكَبَةِ عَلَى اعْتِبَارِ
 اسْتِقْلَالِهِ بِالْحُكْمَةِ كَمَا لَوْ قَالَ فِي مَنَعِ بَيْعِ الْغَائِبِ : يَجْهُولُ الصِّفَةُ فَلَا
 يَصِحُّ كَبَيْعِ عَبْدٍ بِلَا تَعْيِينَ فَنَقْضُ الْجَهُولِيَّةُ بِتَرْوُجٍ مَنْ لَمْ يَرَهَا
 مَعَ الصَّحَّةِ ، وَخُذِفَ الْمَبِيعُ ، وَالْمُخْتَارُ لَا يَمْنَعُ لِأَنَّهَا الْجُمُوعُ وَلَمْ يَنْقُضْ
 فَلَوْ أَضَافَ إِلَيْهِ الْإِنْفَاءَ الْمَتْرُوكِ بِأَنْ قَالَ : الْجَاهِلَةُ مُسْتَقْلِلَةٌ بِالْمُنَاسَبَةِ ، وَلَا
 دَخَلَ لِكَوْنِهِ مَبِيعًا صَحَّ ، وَحَاصِلُهُ إِنْ عَنِيتِ الْجُمُوعُ لَمْ يَصِحَّ لِإِنْفَاءِ
 الْمُنْعَى ، أَوْ مَا سِوَاهُ فَكَذَا لِلنَّقْضِ وَمِنْهَا أَنْعِكَاسُهَا عِنْدَ قَوْمٍ وَهُوَ
 أَنْفَاءُ الْحُكْمِ لِانْتِفَائِهَا لِمَنْعِ تَعَدُّدِ الْمُسْتَقْلَلَةِ فَيَلْتَمِزُ لِانْتِفَاءِ خُصُوصِ
 هَذَا الدَّلِيلِ ، وَهُوَ الْعِلَّةُ إِذْ لَا يَكُونُ الْحُكْمُ بِلَا بَاعِثٍ تَفْضُلًا ،
 وَالْمُخْتَارُ جَوَازُ التَّعَدُّدِ مُطْلَقًا وَالْوُقُوعُ ، فَلَا يُشْتَرِطُ أَنْعِكَاسُهَا . الْقَاضِي
 فِي الْمَنْصُوصَةِ لَا الْمُسْتَنْبَطَةَ ، وَقِيلَ عَكْسُهُ . الْأَمَامُ يَجُوزُ وَلَمْ يَقَعْ . لَنَا
 أَنَّ الْبَوْلَ ، وَالْمَذْيَ ، وَالرَّعَافَ ، ثُمَّ كُلُّ يَوْجِبُ الْحَدَثَ وَهُوَ الْإِسْتِقْلَالُ
 وَكَذَا الْقَتْلُ وَالرَّدَّةُ تُحِلُّهُ ، فَإِنَّ مَنَعَ اتِّحَادِ الْحُكْمِ بَلْ وَجُوبُ الْقَتْلِ
 قِصَاصًا غَيْرُهُ بِالرَّدَّةِ ، وَلِذَا أُنْتَفَى بِالْعَفْوِ أَوْ الْإِسْلَامِ وَبَقِيَ لِآخِرٍ ، عَوْرِضٌ
 لَوْ تَعَدَّدَتْ كَانَ بِالْإِضَافَاتِ إِذْ لَيْسَ مَا بِهِ الْإِخْتِلَافُ سِوَاهُ ، وَاللَّازِمُ
 بَاطِلٌ لِأَنَّ الْإِضَافَاتِ لَا تُوجِبُ تَعَدُّدًا فِي ذَاتِ الْمُضَافِ ، وَإِلَّا لَوَجَبَ
 لِكُلِّ حَدَثٍ وَضُوءٌ ، وَكَانَ يَرْتَفِعُ أَحَدُهَا وَيَبْقَى الْآخَرُ ، ثُمَّ الْجَوَابُ
 أَنَّ ذَلِكَ إِلَى الشَّرْعِ فَجَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ التَّلَازُمُ بَيْنَ مُسَبِّبَاتٍ فِي الْارْتِفَاعِ

وَلَا يُعْتَبَرُ فِي أُخْرَى كَلَامٌ عَلَى السَّنَدِ ، وَالْمَطْلُوبُ وَهُوَ الْمَعَارِضَةُ
الْمَذْكُورَةُ ثَابِتٌ دُونَهُ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ تَعَدُّدَ الْإِضَافَةِ لَا يُوجِبُهُ فِي ذَاتِهِ ،
وُثُبُوتُ ارْتِفَاعِ بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ فِي صُورَةٍ إِنَّمَا يَكْفِي دَلِيلًا عَلَى التَّعَدُّدِ
فِيهَا لِأَنِّي غَيْرَهَا كَمَا فِي الْقَتْلِ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا حَقٌّ اللَّهُ تَعَالَى ، وَالْآخَرُ حَقُّ
الْعَبْدِ ، وَمَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ حَافٍ لَا يَتَوَضَّأُ مِنَ الرُّعَافِ فَبَالَ ، ثُمَّ
رَعَفَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ حَيْثُ لَا يَشْكِلُ مَعَ قَوْلِهِ بِاتِّحَادِ الْحُكْمِ لِلْعُرْفِ فِي
مِثْلِهِ تَوَضَّأَ مِنَ الرُّعَافِ وَغَيْرِهِ ، قِيلَ وَالْخِلَافُ فِي الْوَاحِدِ بِالشَّخْصِ ،
وَالْمُخَالَفُ يَمْنَعُهُ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَالظَّاهِرُ بَعْدَهُ مِنَ الشَّرْعِ ،
وَشَخْصِيَّةٌ مُتَعَلِّقَةٌ لَا تُوجِبُهُ بَلْ مَا كَشَّاهَا خُرَيْمَةٌ ، وَلَا يَتَعَدَّدُ فِي مِثْلِهِ
عِلَلٌ ، وَأَمَّا الْأَسْتِدْلَالُ لَوْ امْتَنَعَ امْتَنَعَ تَعَدُّدُ الْأَدِلَّةِ فَقَدْ مُنِعَتِ الْمُلَازِمَةُ
بِأَنَّ الْأَدِلَّةَ الْبَاعِثَةَ أَحْصَوْا الْمَانِعُونَ لَوْ تَعَدَّدَتْ لَزِمَ التَّنَاقُضُ ، وَهُوَ
الْإِسْتِقْلَالُ ، وَعَدَمُهُ لِلثُّبُوتِ بِكُلِّ بِلَا حَاجَةٍ إِلَى غَيْرِهِ وَهُوَ الْإِسْتِقْلَالُ
وَعَدَمُهُ لِإِسْتِقْلَالِ غَيْرِهِ بِهِ ، وَاسْتِغْنَاءُ الْحَلِّ فِي ثُبُوتِ الْحُكْمِ لَهُ عَنْ
كُلِّ بِالْآخِرِ وَعَدَمِهِ مُطْلَقًا وَالثُّبُوتُ بِهِمَا لَا يَبْهَمُ فِي الْمَعْيَةِ ، وَتَحْصِيلُ
الْحَاصِلِ فِي التَّرْتِيبِ ، وَالْجَوَابُ الْإِسْتِقْلَالُ كَوْنُهَا بِحَيْثُ إِذَا أُفْرِدَتْ
ثَبِتَ بِهَا أُنْى عِنْدَهَا ، وَالْحَيْثِيَّةُ لَهَا فِي الْمَعْيَةِ ، وَالتَّرْتِيبُ لَا يَمْنَعُنِي
إِفَادَتِهَا الْوُجُودَ كَالْعَقْلِيَّةِ عِنْدَ الْقَائِلِ بِهِ فَانْتَفَى الْكُلُّ قَالُوا أَيْضًا
أَجْمَعُوا عَلَى التَّرْجِيحِ فِي عِلَّةِ الرَّبِّ الْقَدَرُ ، وَالْجِنْسُ ، أَوِ الطَّعْمُ ، أَوْ

الِافْتِيَاثُ ، وَهُوَ فَرْعٌ صَحَّةٌ اسْتِقْلَالِ كُلِّ ، وَكُزُومٌ اُنْتِفَاءُ التَّعَدُّدِ .
 وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهَا هُنَا إِحْدَاهَا ، وَإِلَّا لَجَعَلُوهَا الْكُلَّ . الْقَاضِي :
 إِذَا نَصَّ عَلَى اسْتِقْلَالِ كُلِّ مِنْ مُتَعَدِّدٍ فِي مَحَلٍّ وَلَا مَانِعَ مِنْهُ أَنْ يَقَعَ
 أَحْتِمَالُ التَّرَكِيبِ ، وَمَا لَمْ يُنَصَّ مَعَ الصَّلَاحِيَّةِ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مِنَ
 الْجُزْئِيَّةِ وَالْإِسْتِقْلَالِ فَتَعْنِينُ أَحَدِهِمَا تَحْكُمُ ، فَظَهَرَ أَنَّ اعْتِقَادَهُ جَوَازُ
 التَّعَدُّدِ فِيهِمَا غَيْرُ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْحُكْمِ بِهِ فِي الْمُسْتَنْبَطَةِ لِلْأَحْتِمَالِ ،
 فَإِذَا اجْتَمَعَتْ يَثْبُتُ الْحُكْمُ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ ، وَالْجَوَابُ مَنْعُهُ بِالْعِلْمِ
 بِالْحُكْمِ مَعَ أَحَدِهَا فِي مَحَلٍّ كَمَا مَعَ أُخْرَى فِي آخَرَ فَيُخْصَمُ بِهِ لِكُلِّ
 فِي مَحَلِّ الْإِجْمَاعِ ، وَمَا كَسَهُ يَقْطَعُ فِي الْمَنْصُوصَةِ بِأَنَّهَا الْبَاعِثُ فَانْتَفَى
 أَحْتِمَالُ غَيْرِهَا كُلًّا وَجُزْءًا ، وَالْمُسْتَنْبَطَةُ وَهِيَّةٌ لَا يَنْتَفِي فِيهَا ذَلِكَ
 وَالْجَوَابُ مَنْعُ الْكُلِّ الْإِمَامُ لَوْ لَمْ يَمْتَنِعْ شَرْعًا وَقَعَ عَادَةً وَلَوْ نَادِرًا
 وَالثَّابِتُ بِأَسْبَابِ الْحَدَثِ مُتَعَدِّدٌ كَمَا تَقَدَّمَ أَجِيبَ بِمَنْعِ عَدَمِ الْوُقُوعِ
 بَلْ مَا ذُكِرَ ، وَكَوْنُ الثَّابِتِ بِكُلِّ غَيْرِهِ بِالْآخِرِ ، إِنْ أَثْبَتَهُ بِالْأَنفِ كَذَاكَ
 نَفِيًّا فَتَقَدَّمَ اقْتِصَارُهُ ، وَأَنْتِفَاؤُهُ فِي الْحَدَثِ ظَاهِرٌ ، وَتَجْوِيزُهُ لَا يَكْفِيهِ
 لِأَنَّهُ مُسْتَدَلٌّ ، ثُمَّ اتَّفَقَ الْمُعَدِّدُونَ أَنَّهُ بِالْأَوَّلِ فِي التَّرْتِيبِ ، وَفِي الْمَعْيَةِ .
 قِيلَ بِالْمَجْمُوعِ فَكُلُّ جُزْءٍ . وَقِيلَ وَاحِدَةٌ لَا بَعَيْنِيهَا ، وَالْمُخْتَارُ بِكُلِّ
 لِأَنَّهُ لَوْ أَمْتَنَعَ كَانَ لِاجْتِمَاعِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى مَذْلُولٍ وَهُوَ حَقٌّ
 اتَّفَاقًا . الْمَجْمُوعُ لَوْ اسْتَقْلَلْ فِي الْمَعْيَةِ لَزِمَ التَّنَاقُصُ بِلِزُومِ الثُّبُوتِ بِكُلِّ

وَعَدَمِهِ ، وَمَرَّ جَوَابُهُ وَالتَّحَكُّمُ . قُلْنَا لَوْ لَمْ يَثْبُتْ بِكُلِّ كَالْمُشَاهِدَةِ فِي
السَّاعِيَةِ عَلَى حُكْمٍ غَيْرِ الْمَعْيَنِ لَوْلَاهُ لَزِمَ التَّحَكُّمُ فِي التَّعْيِينِ ،
وَخِلَافُ الْوَاقِعِ فِي الْجُزْئِيَّةِ لِثُبُوتِ الْأَسْتِقْلَالِ لِكُلِّ ، الْجَوَابُ اخْتِيَارُ
ثَالِثٍ كَمَا ذَكَرْنَا . وَلَنَّا فِي عَكْسٍ مَا تَقَدَّمَ نَعْدُدُ حُكْمَهُ عِلَّةً بِمَعْنَى
الْأَمَارَةِ الْمَجْرُودَةِ كَالْفُرُوبِ لِحَوَازِ الْإِفْطَارِ ، وَوُجُوبِ الْمَغْرِبِ بِلَا
خِلَافٍ ، وَاسْمِيَّةُ هَذَا عِلَّةٌ أَصْطِلَاحٌ وَبِمَعْنَى الْبَاعِثِ فِي الْمُخْتَارِ
لَا بَعْدَ فِي مُنَاسَبَةٍ وَصَفٍ لِحُكْمَيْنِ كَالَّذِينَ لِحُرْمَةِ وَوُجُوبِ الْحَدِّ . قَوْلُهُمْ
فِيهِ تَخْصِيلُ الْحَاصِلِ لِحُصُولِ الْمَصْلَحَةِ بِأَحَدِ الْحُكْمَيْنِ إِنَّمَا يَلْزَمُ لَوْ لَمْ
يَحْضُرْ بِالْوَصْفِ مَصْلَحَتَانِ أَوْ لَا تَحْضُرُ الْقُصُودَةُ إِلَّا بِهِمَا وَمِنْهَا أَنْ
لَا تَتَأَخَّرَ عَنْ حُكْمِ الْأَصْلِ وَإِلَّا ثَبَتَ بِلَا بَاعِثٍ ، وَأَيْضًا يَثْبُتُ
بِذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يُشْرَعْ لَهَا ، وَمِثْلُ تَعْلِيلِ نَجَاسَةِ مُصَابِ عَرَقِ الْخِنْزِيرِ
بِأَنَّهُ مُسْتَقْدَرٌ ، وَهُوَ تَعْلِيلُ نَجَاسَةِ الْأَعَابِ بِهِ لِأَنَّهُ قِيَاسٌ عَلَيْهِ ، وَهُوَ
مُتَأَخَّرٌ عَنْهَا وَهُوَ غَيْرُ لَازِمٍ لِحَوَازِ الْمُقَارَنَةِ ، وَالتَّفَقُّ عَلَيْهِ تَعْلِيلُ
وَلَايَةِ الْأَبِ عَلَى الصَّغِيرِ الَّذِي عَرَضَ لَهُ الْجُنُونُ بِالْجُنُونِ لِأَنَّ وَلَايَتَهُ
قَبْلَهُ . وَأَمَّا سَلْبُهَا بِعُرُوضِهِ لِأَوَّلِيٍّ فَعَكْسُ الْمُرَادِ وَأَمَّا مَنَعُهُ إِذَا قُدِّرَ
أَمَارَةٌ لِأَنَّهُ تَعْرِيفُ الْمَعْرِفِ ، فَلَا لِاجْتِمَاعِ الْأَمَارَاتِ ، وَلَيْسَ تَعَاقُبُهَا
مَانِعًا ، وَأَنْ لَا يَعُودَ عَلَى أَصْلِهِ بِالْإِبْطَالِ فَتَبْطُلُ هِيَ مِثَالُهُ لِلشَّافِعِيَّةِ
تَعْلِيلُ الْخَفِيفَةِ لَا تَبْدِعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ سِوَاءٍ بِسِوَاءٍ

يَعْمُ مَالًا يُكَالُ قِلَّةً بِالْكَيْلِ فَخَرَجَ ، وَفِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً بِسَدِّ
خَلَّةٍ لِلْحُتَّاجِ فَانْتَفَى وَجُوبُهَا إِلَى التَّخْيِيرِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ قِيَمَتِهَا ، وَتَقَدَّمَ
دَفْعُهُ فِي التَّأْوِيلَاتِ ، وَالْأَوَّلِ فِي الْأَسْتِثْنَاءِ ، ثُمَّ الْمُرَادُ عَدَمُ الْكَيْلِ
بِأَذْنِي تَأْمُلِ ، وَلِلْخَفِيَّةِ تَعْلِيلُ نَصِّ السَّلَمِ يُخْرِجُ إِخْضَارَ السَّاعَةِ الْمُبْطِلُ
لِأَجْلِ مَعْلُومٍ ، وَأَمَّا الْإِفْتِتَاحُ بِنَحْوِ اللَّهِ أَعْظَمُ فَبِالنَّصِّ إِذِ التَّكْبِيرُ
التَّعْظِيمُ وَتَقَدَّمَ . وَمِنْهَا أَنْ لَا تُخَافَ نَصًّا تَقَدَّمَ أَشْرَاطُ التَّمْلِيكِ فِي طَعَامِ
الْكُفَّارَةِ كَالْكِسْوَةِ ، وَشَرَطُ الْإِيمَانِ فِي الْيَمِينِ كَالْقَتْلِ يُبْطَلُ
إِطْلَاقَ نَصِّ الْإِطْعَامِ وَالرَّقْبَةِ ، أَوْ إِجْمَاعًا مَا مَرَّ مِنْ مَعْلُومِ الْإِنْعَاءِ ، وَأَنْ
لَا تَكُونَ الْمُسْتَنْبِطَةُ بِبُكَارِضٍ فِي الْأَصْلِ : أَيْ وَصِفٍ يَصِحُّ غَيْرُ ثَابِتٍ
فِي الْفَرْعِ عَلَى عَدَمِ تَعَدُّدِ الْمُسْتَقْلَلَةِ لَا مَعَ جَوَازِهِ إِلَّا مَعَ عَدَمِ تَرْجِيحِهِ
عَلَى التَّرْكِيبِ فِيهِ ، وَمَا قِيلَ وَلَا فِي الْفَرْعِ تَقَدَّمَ . وَأَنْ لَا تُوجِبَ زِيَادَةٌ
فِي حُكْمِ الْأَصْلِ كَتَعْلِيلِ حَدِيثِ الطَّعَامِ بِأَنَّهُ رَبًّا فَيَلْزِمُ التَّقَابُضُ ،
وَلَيْسَ فِي نَصِّ الْأَصْلِ وَقِيلَ إِنْ كَانَتْ مُنَافِيَةً لَهُ وَهُوَ الْوَجْهُ ،
وَيَرْجِعُ إِلَى مَا يُبْطَلُ أَصْلُهُ ، وَإِلَّا لَا يُوجِبُ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ دَلِيلُهَا
مُتَنَاوِلًا حُكْمَ الْفَرْعِ ، وَالْوَجْهُ نَفْيُهُ لِحَوَازِ تَعَدُّدِ الْأَدْلَةِ ، وَلَا يَسْتَلْزِمُ
الرُّجُوعَ عَنِ الْقِيَاسِ بَلِ الْإِفَادَةُ بِهِ غَيْرُ مُلَاحَظٍ غَيْرُهُ وَبِغَيْرِهِ ، أَمَّا لَوْ
تُنْزَعُ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى حُكْمِ الْفَرْعِ لِحَوَازِهِ اتِّفَاقٌ لِأَنَّهُ يَشْبَهُ بِهِ
الْعِلِّيَّةُ ، ثُمَّ يَعْمَمُ بِهَا ، وَالْمُخْتَارُ جَوَازُ كَوْنِهَا حُكْمًا شَرْعِيًّا ، مِثَالُهُ

لِلْحَنْفِيَّةِ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ. فَاسْ بَعْلَةً كَوْنَهُ دَيْنًا ، وَهُوَ
حُكْمٌ شَرْعِيٌّ هُوَ لَزُومٌ أَنْزِي فِي الدِّمَةِ ، وَقَوْلُهُمْ فِي الدَّبْرِ تَمْلُوكُ
تَعْلَقُ عِتْقُهُ بِمُطْلَقِ مَوْتِ الْمَوْتَى فَلَا يُبَاعُ كَأَمِّ الْوَلَدِ ، وَقِيلَ لَا لِلزُّومِ
النَّقْضِ فِي التَّقَدُّمِ ، وَثُبُوتِ الْحُكْمِ بِلَا بَاعِثٍ فِي التَّأَخُّرِ وَالتَّحَكُّمِ فِي
الْمُقَارَنَةِ ، وَمُنْعُ الْأَخِيرِ لِتَمْيِيزِ النَّاسِبَةِ وَغَيْرِهَا ، وَتَقَدَّمَ مَا فِيهَا قَبْلَهُ
ثُمَّ اخْتِيرَ تَعْيُنُ كَوْنِهَا لِحَلِّبِ مَصْلَحَةٍ كِبْطَلَانِ بَيْعِ الْخَمْرِ بِالنَّجَاسَةِ
لَا لِدَفْعِ مَفْسَدَةٍ لِأَنَّ الشَّرْعِيَّ لَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهَا ، وَحَقَّقَ جَوَازَهَا لِحَوَازِ
أَسْتِثْنَاءِ عَلَى مَصْلَحَةٍ رَاجِحَةٍ ، وَمَفْسَدَةٍ تُدْفَعُ بِحُكْمِ آخَرَ كَوُجُوبِ
حَدِّ الزَّنا لِحِفْظِ النَّسَبِ عَلَى الْإِمَامِ ثَقِيلٌ يُؤَدِّي إِلَى مَفْسَدَةٍ إِتْلَافِ
النَّفُوسِ فَغَلَّلَ بِوُجُوبِ شَهَادَةِ الْأَرْبَعِ ، وَالْخِتَارُ جَوَازُ كَوْنِهَا بِمَجْمُوعِ
صِفَاتٍ ، وَهِيَ الْمُرَكَّبَةُ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْهُ فِي الْعَقْلِ وَوَقَعَ كَالْقَتْلِ الْعَمْدِ
الْعُدْوَانِ ، وَقَوْلُهُمْ لَوْ كَانَ ، وَالْعِلِّيَّةُ صِفَةٌ زَائِدَةٌ قِيَامُهَا إِنْ يَجُزُّ أَوْ
بِكُلِّ جُزْءٍ فَهُوَ الْعِلَّةُ ، أَوْ بِالْمَجْمُوعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ بِمَجْمُوعٍ فَلَا بُدَّ مِنْ
جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَإِلَّا لَمْ تَقُمْ بِهِ ، وَيَعُودُ مَعَهَا الْكَلَامُ بِقِيَامِهَا إِمَّا بِكُلِّ
إِلَى آخِرِهِ فَتَتَحَقَّقُ وَاحِدَةٌ أُخْرَى وَيَتَسَلَّلُ قُلْنَا تَشْكِيكَ فِي
ضُرُورِيٍّ لِلْقَطْعِ بِنَحْوِ خَبَرِيَّةِ الْكَلَامِ وَهُوَ مُتَعَدِّدٌ ، وَإِنَّمَا هِيَ مَغْلَطَةٌ
يَطْرُدُهَا الرَّازِي لِلشَّافِعِيِّ فِي نَفْيِ التَّرْكِيبِ ، وَالْحَلُّ أَنَّهَا بِالْمَجْمُوعِ
بِاعْتِبَارِ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ الْمُعَيَّنَةِ هَيْئَتِهِ فَلَا يَتَصَوَّرُ التَّرْدِيدُ ثَانِيًا ، وَلَا

وَحَدَّةٌ أُخْرَى مَعَ أَنَّهَا اَعْتِبَارِيَّةٌ كَوْنِ الشَّارِعِ قَضَى بِالْحُكْمِ
عِنْدَهَا ، وَالْمُسْتَدْعَى مَحَلًّا الْحَقِيقَةُ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ عَلَيْهِ الْوَاحِدِ بِلُزُومِ
قِيَامِ الْعَرَضِ بِالْعَرَضِ ، وَجَعَلَهَا صِفَةً لَهُ تَعَالَى بِاَعْتِبَارِ جَعْلِهِ يَضْعُفُ
بِأَنَّهَا كَوْنُ الْوَصْفِ كَذَلِكَ لَا جَعْلُهُ ، وَقَوْلُهُمْ تَنَى كُلُّ جُزْءٍ عِلَّةٌ
اَنْتِفَاءً ، وَيَلْزَمُ النِّقْضُ بِاَنْتِفَاءِ جُزْءٍ آخَرَ بَعْدَ اَنْتِفَاءِ جُزْءٍ أَوَّلٍ
لِاسْتِحْصَالِ إِعْدَامِ الْمَعْدُومِ إِنَّمَا يَجِيءُ فِي الْعَقْلِيَّةِ ، لَا الْمَوْضُوعَةِ عَلَامَةً
عِنْدَ اُسْتِثْنَائِهَا عَلَى الْمَصْلَحَةِ عَلَى الْاِنْتِفَاءِ إِذَا حَاصِلُهُ تَعَدُّدُ أَمَارَاتٍ

مسئلة

لَا يُشْتَرَطُ فِي تَعْلِيلِ اَنْتِفَاءِ حُكْمٍ بِوُجُودِ مَانِعٍ ، أَوْ اَنْتِفَاءِ شَرْطٍ
وُجُودَ مُقْتَضِيهِ خِلَافًا لِلْبَعْضِ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا وَعَدَمَ الْمُقْتَضَى عِلَّةٌ عَدَمِهِ
فَجَازَ إِسْنَادُهُ إِلَى كُلٍّ بِمَعْنَى : لَوْ كَانَ لَهُ مُقْتَضٍ مَنَعَهُ ، وَإِلَّا فَحَقِيقَةُ
الْمَانِعِيَّةِ بِالْفِعْلِ وَهُوَ فَرَعُ الْمُقْتَضَى ، فَإِذَا لَمْ يُوجَدْ لِعَدَمِ وُجُودِهِ فَيَمْنَعُ
مَاذَا ، وَأَذْكَرُ مَا تَقَدَّمَ فِي فَلَكَ الدَّوْرَ لَهُمْ فِي مَسْئَلَةِ النِّقْضِ

المِرْصَدُ الثَّالِثُ

طُرُقُ إِثْبَاتِهَا ، مَسَالِكُ الْعِلَّةِ مُتَّفَقَةٌ تَقَدَّمَ مِنْهَا الْمُنَاسَبَةُ عَلَى الْأَصْطِلَاحِينَ
وَالْخِلَافُ فِي الْإِخَالَةِ ، وَالثَّانِي الْإِجْمَاعُ فَلَا يَخْتَلِفُ فِي الْفَرْعِ إِلَّا إِنْ
كَانَ ثُبُوتُهَا ، أَوْ طَرِيقُهُ ظَنِّيًّا ، أَوْ ذَاتُهُ كَالشُّكُوتِيِّ عَلَى الْخِلَافِ ، أَوْ

يُدَّعى فِيهِ مُعَارِضٌ كَالصَّغَرِ فِي وَلَايَةِ الْمَالِ . وَالثَّالِثُ : النَّصُّ صَرِيحٌ
لِلْوَضْعِ مَرَاتِبُ كَعِلَّةٍ ، أَوْ لِأَجْلِ كَذَا أَوْ كَى أَوْ إِذَنْ ، وَدُونَهُ مَا بِحَرْفِ
ظَاهِرٍ فِيهِ كَلِكَذَا ، أَوْ بِهِ ، أَوْ إِنْ شَرْطًا ، أَوْ النَّاصِبَةِ ، أَوْ الْمَكْسُورَةِ
الْمُسَدَّدَةِ بَعْدَ مُجْمَلَةٍ وَالْمَفْتُوحَةِ ، وَدُونَهُ الْفَاءُ فِي الْوَصْفِ ، فَإِنَّهُمْ يُحْشَرُونَ ،
أَوْ الْحُكْمَ فَاقْطَعُوا لِأَنَّهَا لِلتَّعْقِيبِ ، وَالْبَاعِثُ مُقَدِّمٌ عَقْلًا مُتَأَخِّرٌ خَارِجًا
فَلَوْحَظًا فِيهَا ، وَإِذَنْ فَلَا دَلَالَةَ لَهَا عَلَى عِلِّيَّةٍ مَا بَعْدَهَا أَوْ حُكْمِيَّةٍ
بَلْ بِخَارِجٍ ، وَدُونَهُ ذَلِكَ فِي لَفْظٍ : الرَّأْيُ سَهًا فَسَجَدَ ، وَزَنَى مَا عَزَّ
فَرُجِمَ لِاحْتِمَالِ الْغَلَطِ ، وَلَا يَنْبَغِي الظُّهُورَ . وَقِيلَ هَذَا كَمَا قِيلَ فِي : إِنَّهَا
مِنَ الطَّوَافِينَ ، وَإِيمَاءًا ، وَتَنْبِيهٌُ تَرْتِيبِيٌّ عَلَى الْوَصْفِ فَيُفْهَمُ لَفْظُهُ أَنَّهُ عِلَّةٌ
لَهُ وَإِلَّا كَانَ مُسْتَبْعَدًا وَهُوَ إِيْمَاءُ اللَّفْظِ ، وَلَا يَخْصُ الشَّارِعَ إِلَّا أَنَّهُ
فِيهِ أَبْعَدُ وَلِذَا يَجِبُ فِيهِ الْمُنَاسَبَةُ مِنَ الشَّارِعِ لِلْقَطْعِ بِحِكْمَتِهِ دُونَ
غَيْرِهِ : كَأَكْرَمِ الْجَاهِلِ ، وَإِنْ قُضِيَ بِحُكْمِهِ ، وَمِنْهُ : لَا يَقْضِي الْقَاضِي
وَهُوَ غَضَبَانُ . فَإِنْ ذَكَرَ الْوَصْفَ فَقَطَّ كَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ، أَوِ الْحُكْمَ
كَأَكْثَرِ الْمُسْتَنْبِطَةِ فَنِي كَوْنِهَا إِيْمَاءٌ تَقْدِّمُ عَلَى غَيْرِهَا مَذَاهِبُ . نَعَمْ
عَلَى أَنَّ الْإِيْمَاءَ اقْتِرَانٌ مَعَ ذِكْرِهَا أَوْ أَحَدِهَا وَلَا عَلَى أَنَّهُ مَعَ ذِكْرِهَا
وَالْتَفْصِيلُ مَعَ ذِكْرِ الْوَصْفِ لَا الْحُكْمَ لِأَنَّهُ الْمُسْتَلْزَمُ فَلِذَلِكَ ذِكْرُهُ
فَيَدُلُّ الْحُكْمُ عَلَى الصَّحَّةِ ، مِثَالُ الْمُنْفِقِ وَاقَعَتْ أَهْلِي ، فَقَالَ كَفَرْتُ ،
وَالْمُسْتَبْعَدُ فِيهِ إِخْلَاءُ السُّؤَالِ عَنْ جَوَابِهِ ، وَمَنْعُ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِهِ

شَرَعِيٌّ ، وَالظَّاهِرُ عَلَيْهِ عَيْنُ الْوَقَاعِ ، وَكَوْنُهُ لِمَا تَضَمَّنَهُ اِحْتِمَالٌ ،
وَحَذَفُ بَعْضِ الصِّفَاتِ فِي مِثْلِهِ ، وَأُسْتِيفَاءُ الْبَاقِي يُسَمَّى تَنْقِيحَ الْمَنَاطِ
فِي أَصْطِلَاحِ غَيْرِ الْحَنْفِيَّةِ كَحَذَفِ أَعْرَابِيَّتِهِ وَالْأَهْلِ ، وَتَزِيدُ الْحَنْفِيَّةُ
كَوْنُهُ وَقَاعًا فَيَبْقَى كَوْنُهُ إِفْسَادًا عَمْدًا بِمُسْتَهْيٍ وَالنَّظَرُ فِي مَعْرِفَةِ
وُجُودِهَا فِي آخَادِ الصُّورِ بَعْدَ تَعَرُّفِهَا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ تَحْقِيقَ الْمَنَاطِ ،
وَلَا يُخْتَلَفُ فِيهِ كَكَوْنِ هَذَا عَدَلًا فَيُقْبَلُ . وَالْأَكْثَرُ عَلَى الْأَوَّلِ . وَفِي
تَعَرُّفِهَا لِحُكْمِ نَصٍّ عَلَيْهِ فَقَطُّ تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْإِحَالَةِ ،
وَفِي كَلَامِ بَعْضِ إِفَادَةِ مُسَاوَاتِهَا ، وَعَنْهُ نِسْبٌ لِلْحَنْفِيَّةِ نَفِيهِ ، وَأُعْتَدَرَ
بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ عَنْ عَدَمِ ذِكْرِهِمْ تَنْقِيحَ الْمَنَاطِ بِأَنَّهُ مَرْجِعُهُ إِلَى النَّصِّ
وَلَا شَكَّ أَنَّ مَعْنَى تَنْقِيحِ الْمَنَاطِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُجْتَهِدٍ حَنْفِيٍّ وَغَيْرِهِ ،
وَالْأَمْنَعُ الْحُكْمُ فِي مَوْضِعِ وُجُودِ الْعِلَّةِ غَيْرَ أَنَّ الْحَنْفِيَّةَ لَمْ يَضْمُوا لَهُ
أَسْمَاءً أَصْطِلَاحِيًّا كَمَا لَمْ يَضْمُوا الْمُنْفَرِدَ وَتَخْرِيجَ الْمَنَاطِ وَتَحْقِيقَهُ مَعَ الْعَمَلِ
بِهَا فِي الْكُلِّ ، وَكَوْنُ مَرْجِعِ الْأَسْتِدْلَالِ النَّصِّ إِذَا نَقَّحَ الْمَنَاطُ
لَا يَصْلُحُ عِلَّةً لِعَدَمِ الْوَضْعِ بَلْ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الْإِخْتِيَارِ ، وَقَوْلُهُمْ
أَقْتِرَانُ بَوْصَفٍ لَوْ لَمْ يَكُنْ هُوَ أَوْ نَظِيرُهُ عِلَّةً كَانَ بَعِيدًا ، ثُمَّ تَمَثِيلُ
الثَّانِي بِقَوْلِهِ . وَسَلَّتُهُ عَنْ وَفَاةِ أَبِيهَا وَعَلَيْهِ الْحُجُّ أَفِيحُزِيهِ حَجَّهَا عَنْهُ :
أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ الْخَافِئُ مُطَابِقٌ لِأَنَّ النَّظِيرَ
دَيْنُ الْعِبَادِ ، وَلَيْسَ الْعِلَّةُ بَلْ كَوْنُهُ دَيْنًا ، وَذَكَرَهُ لِيُظْهِرَ أَنَّ الْمُشْتَرَكَ

الْعِلَّةُ ، وَتَقَدَّمَ التَّمْثِيلُ بِهِ لِلْحَنْفِيَّةِ لِلْعِلَّةِ الْوَاقِعَةِ حُكْمًا شَرْعِيًّا ،
وَلِذَلِكَ يُسَمَّى مِثْلُهُ تَنْبِيْهًا عَلَى أَصْلِ الْقِيَاسِ ، وَبِقَوْلِهِ لِعَمَرٍ وَسَأَلَهُ عَنْ
قُبْلَةِ الصَّائِمِ هَلْ تُفْسِدُ أَرَأَيْتَ لَوْ تَحَضَّمْتَ بِمَاءٍ ثُمَّ مَجَّجْتَهُ أَكَانَ
يُفْسِدُ ، وَقِيلَ لَيْسَ مِنْهُ إِذْ لَا يَنْسَبُ كَوْنُهُ مُقَدِّمَةً غَيْرَ مُفْضِيَّةٍ عَدَمَ
الْفَسَادِ بَلْ وَجُودُ مَا يَمْنَعُ مِنْهُ ، وَوُجُودُ مَا يَتَّفِقُ مَعَهُ وَلَا يَتَّفِقُ لَا يَلْزَمُ
عِلَّةً ، فَإِنَّمَا هُوَ تَقْصُ تَوْثِيْقُهُ ، وَمِنْهُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ الْحُكْمَيْنِ بِذِكْرِ
وَصَفَيْنِ: كَلِلِ أَجْلِ سَهْمٍ وَلِلْفَارِسِ سَهْمَانٍ ، أَوْ أَحَدِهِمَا: كَلَّا يَرِثُ الْقَاتِلُ
بَعْدَ ثَبُوتِ عُمُومِهِ ، أَوْ فِي ضِمْنِ غَايَةٍ: حَتَّى يَطْهُرْنَ ، أَوْ اسْتِثْنَاءً: إِلَّا أَنْ
يَعْفُونَ . أَوْ شَرْطٍ إِذَا اخْتَلَفَ الْجِنْسَانِ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ لَوْ لَمْ
تَكُنِ الْفَاءُ عَلَى مَا قِيلَ ، وَذَكَرَ فِي اشْتِرَاطِ الْمُنَاسَبَةِ فِي عِلَلِ الْإِيمَاءِ
نَعَمْ ، وَلَا . وَالْمُخْتَارُ إِنْ فُهِمَ التَّعْلِيلُ مِنَ الْمُنَاسَبَةِ اشْتَرَطَتْ ، وَإِلَّا فَلَا
قِيلَ ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا أُريدَ بِالْمُنَاسَبَةِ ظُهُورُهَا ، وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي
الْعِلَّةِ الْبَاعِثَةِ ، بِخِلَافِ الْأَمَارَةِ الْجُرْدَةِ ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهَا
عَلِمَتْ مِنْ إِيْمَاءِ النَّصِّ ، فَكَيْفَ يُفْصَلُ إِلَى أَنْ تَعْلَمَ بِالْمُنَاسَبَةِ
يَعْنِي فَقَطْ فَذُشِرَ طُ ، أَوْ لَا بِهَا فَلَا وَالرَّابِعُ السَّبْرُ: التَّقْسِيمُ حَضَرُ
الْأَوْصَافِ ، وَيَكْنِي عِنْدَ مَنْعِهِ بَحْثُ فَلَمْ أَجِدْ ، أَوْ الْأَصْلُ الْعَدَمُ ، ثُمَّ
حَذَفَ بَعْضُهَا فَيَتَعَيَّنُ الْبَاقِي ، وَلَوْ أَبْدَى آخَرَ فَالْمُخْتَارُ لَا يَنْقَطِعُ إِلَّا إِنْ
لَمْ يُبْطَلْهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْعَ الْحَضَرَ قَطْعًا ، وَيَكْفِيهِ عِلْمُهُ وَلَمْ أَذْخِلْهُ لِعَدَمِ

صَلَاحِيَّتِهِ ، وَطَرُقُ الْحَذَفِ بَيَانُ الْغَاثِ يَثْبُوتُ الْحُكْمَ بِالْبَاقِي فَقَطَّ
 فِي مَحَلٍّ فَلَزِمَ اسْتِقْلَالُهُ ، وَعَدَمُ جُزْئِيَّةِ الْمُلْتَمَى ، وَإِلَّا فَهُوَ الْعَكْسُ غَيْرُ
 أَنَّهُ أَصْلٌ آخَرُ . فَالْقِيَاسُ عَلَيْهِ يُسْقِطُ مُؤَنَةَ الْحَذَفِ ، وَبَعْدَ أَنَّهَا مُشَاحَّةٌ
 لَفْظِيَّةٌ قَدْ تَكُونُ أَوْصَافُهُ أَكْثَرُ ، وَكَوْنُهُ عِمَّا عِلْمُ الْغَاوَةِ مُطْلَقًا ، أَوْ
 فِي ذَلِكَ كَدَالَةُ كُورَةٍ وَالْأُنُوَّةُ فِي أَحْكَامِ الْعَتَقِ ، وَأَنْ لَا يَظْهَرَ لَهُ
 مُنَاسَبَةٌ ، وَيَكْنِي بَحْثُ فَلَمْ أَجِدْهَا ، فَإِنْ قَالَ الْبَاقِي كَذَلِكَ تَعَارُضًا
 وَوَجَبَ التَّرْجِيحُ ، إِذْ لَوْ أَوْجَبْنَا بَيَانَهَا عَلَى الْمُعْكَلِ انْتَقَلَ إِلَى الْإِخَالَةِ
 وَقَدْ يُقَالُ لَمَّا اخْتَلَفَ حَالُهُ بِحَقِيقَةِ الْمُعَارَضَةِ فَكَأَنَّهُ أُبْتَدِءَ مَعَ أَنَّهَا
 تَحْسِينِيَّةٌ ، وَلَهُ بِالْتَّمَدُّى وَكَثْرَةِ الْفَائِدَةِ ، فَإِنْ قُلْتَ عِلْمٌ بِمَا ذُكِرَ
 اشْتِرَاطُ مُنَاسَبَتِهِ فَلَمْ لَمْ تَتَّفِقِ الْحَنْفِيَّةُ عَلَى قَبُولِهِ قُلْنَا يَجِبُ عَلَى
 أَصُولِهِمْ نَفْيُهُ ، وَإِنْ رَضِيَهُ الْجَصَّاصُ وَالْمُرْغِيبَانِي لِأَنَّ الْبَاقِي بَعْدَ نَفْيِ
 غَيْرِهِ لَمْ يَثْبُتِ اعْتِبَارُهُ بِظُهُورِ التَّأْيِيرِ وَالْمَلَاءَمَةِ ، فَلِذَا رَدَّهُ مَنْ قَبْلَهُ
 مِنْ مُتَأَخِّرِيهِمْ إِلَى النَّصِّ أَوْ الْإِجْمَاعِ . قَالَ : أَوِ الْمُنَاسَبَةِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ
 تَبَيَّنَ أَنَّهَا لَا تَسْتَلْزِمُ التَّأْيِيرَ ، وَشَرْطُهُ فِي بَيَانِ الْحَصْرِ أَنْ يَثْبُتَ عَدَمُ
 عَلَيْهِ غَيْرِ الْمُسْتَنْبَقِ بِالْإِجْمَاعِ أَوْ النَّصِّ لَا يُوجِبُ كَوْنَهَا ثَابِتَةً بِالْإِجْمَاعِ
 إِلَّا مَعَ الْقَطْعِ بِالْحَذَفِ وَالْحَصْرِ ، وَلَيْسَ بِإِلْزَامٍ لِلشَّافِعِيَّةِ بَلْ رُتِبَتْهُ
 الْإِخَالَةُ . فَالْخِلَافُ فِيهِ ثَابِتٌ . وَالْحَامِسُ : الدَّوْرَانُ نَفَاهُ الْحَنْفِيَّةِ وَتَحَقُّقُ
 الْأَشَاعِرَةِ ، وَالْأَكْثَرُ نَعَمْ ، ثُمَّ قِيلَ يُفِيدُ ظَنًّا ، وَقِيلَ قَطْعًا ، وَشَرْطُ

بَعْضُهُمْ لِإِعْتِمَادِهِ قِيَامَ انْصَافٍ فِي حَالِي وَجُودِ الْوَصْفِ وَعَدَمِهِ كَالْوُضُوءِ
وَجَبَ لِلْقِيَامِ مُخَدِّئًا وَلَمْ يَجِبْ لَهُ دُونُهُ ، وَمُقْتَضَى النَّصِّ الْوُجُوبُ كَمَا
مَعَهُ ، وَالْقَضَاءُ غَضْبَانٍ بِلَا شَغْلٍ بَالٍ جَائِزٌ ، وَالنَّصُّ لَا يَقْضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ
قَائِمٌ ، وَلَا دَلِيلَ لَهُ غَيْرُ الْوُجُودِ ، وَمُنْعٍ بِأَنِّ مُرَادَهُ ، وَأَنْتُمْ مُخَدِّئُونَ
وَالشَّغْلَ لَا زِمَ فَالنَّصُّ عَلَى ظَاهِرِهِ . النَّافُونَ قَالُوا تَحَقَّقَ انْتِفَاؤُهُمَا مَعَ
وُجُودِهِ فِي الْمُتَضَافَيْنِ ، وَغَيْرُهُمَا كَالْحُرْمَةِ مَعَ رَائِحَةِ الْمُسْكِرِ ، وَلَيْسَتْ
الْعِلَّةُ ، وَلَوْ التَّفَتُّ إِلَى تَقْيِ غَيْرِهِ بِالْأَصْلِ أَوْ السَّبْرِ خَرَجَ عَنْهُ ، وَيُدْفَعُ
بِأَنَّهُ فِيمَا ذُكِرَ لِمَانِعٍ كَمَا تَبَيَّنَ فَلَا يَنْسِي ظَنُّهَا إِذَا تَجَرَّدَ عَنْهُ ،
وَالْكَلَامُ فِيهِ . الْغَرَاءُ : الْأَطْرَادُ عَدَمُ التَّقْضِ فَأَيْنَ الْمُقْتَضَى لِلْعِلَّةِ
أَوَّلًا وَأَمَّا الْأَنْعِكَاسُ فَلَيْسَ شَرْطًا لَهَا وَلَا لَازِمًا أُجِيبَ الْمَدْعَى
بِالْمَجْمُوعِ لَا بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . الْقَاطِعُونَ : إِذَا وَقَعَ الدَّوْرَانُ وَعُلِمَ انْتِفَاءُ
مَانِعِ الْمَعِيَةِ فِي التَّضَافِيفِ وَعَدَمِ التَّأْيِيدِ كَالشَّرْطِ الْمَسَاوِي وَالتَّأَخُّرِ فِي
الْمَعْلُولِيَّةِ قُطِعَ بِهَا لِلْعَادَةِ الْمُسْتَمِرَّةِ فِيمَنْ تَكَرَّرَ دَوْرَانُ غَضَبِهِ عَنْ
اسْمٍ حَتَّى عَلِمَهُ مَنْ لَا أَهْلِيَّةَ فِيهِ لِلنَّظَرِ كَالصَّبْيَانِ أُجِيبَ بِأَنَّ النِّزَاعَ
فِي حُصُولِ الْعِلْمِ بِمَجَرَّدِهِ ، وَالظَّنَّ عِنْدَهُ مَعَ غَيْرِهِ مِنَ التَّكَرُّرِ
لَا عَدَمِهِ بِعَدَمِ وَجْدَانِهِ مَعَ الْبَحْثِ عَنْهُ فَضْلًا عَنِ الْعِلْمِ ، وَدُفِعَ بِأَنَّهُ
إِنْكَارٌ لِلضَّرُورِيَّاتِ وَقَدْحٌ فِي التَّجَرُّبِيَّاتِ فَإِنَّ الْأَطْفَالَ يَقْطَعُونَ
بِهِ بِلَا أَهْلِيَّةٍ أَسْتِدْلَالٍ . وَيُجَابُ بِأَنِّ مِثْلَهُ يَصْلُحُ لِإثْبَاتِ الْعِلَّةِ لِعَظَمَةِ

الأحكام الشرعية المبنية على المصالح . أمّا هي فلا بدّ في بيان عليها
 من مناسبة ، أو اعتبار من الشارع . إذ في القول بالطرد فتح باب
 الجهل والتصرّف في الشرع ، وهذا دفع من الحنفى ، وقوله من
 مناسبة : أي المناسب المقبول إجماعاً ، وهو الضرورى ، أو المصلحى ،
 لا الشافعى . لأنّه لا يمتنع أن يثبت طريقاً للعلية لا يجب فيها ظهور
 المناسبة كالسبر والدوران وإن شرطها في نفس الأمر على معنى أنّه
 يدلّ على ثبوتها في نفس الأمر ، وقد يختلف فيه كما في الدوران ،
 وقيل منسأ الخلاف فيه عدم أخذ قيد صلاحية الوصف أمّا معه وهو
 مراد فلا خفاء في حصول ظنّ عليته بالدوران ، بخلاف ما لم يظهر
 له فيه مناسبة كالرائحة للتحرّيم ، وأمّا الشبهة عند الشافعية فليس
 من المسالك لأنّها المثبتة لعلية الوصف ، والشبهة تثبت علمته بها
 والمراد ما مناسبتها ليست بذاته بل بشبهه فيحتاج إلى المثبت فلا
 يصحّ إنكاره بعد إثباته غير أنّه لا يثبت بالإخالة ، وإلا كان
 المناسب المشهور كطهارة ثراد للصلاة فلا يجزى فيها غير الماء
 كالوضوء ، فإن ثبت بأحد المسالك أن كون الطهارة ثراد للصلاة
 يصحّ علة تعين الماء لزّم ، وإلا لا يوجب مجرّد اعتباره في الحديث ،
 وعلى هذا فمرجه إلى إثبات عليته وصف بأحد المسالك وليس شيئاً
 آخر ، ويقال أيضاً لأشبهية وصفين في فرع تردّد بهما بين أصلين

كَلَادِمِيَّةٍ وَالْمَالِيَّةِ فِي الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ تَرَدَّدَ بَيْنَهُمَا بَيْنَ الْأَصْلَيْنِ الْإِنْسَانِ
وَالْفَرَسِ . وَأَعْلَمُ أَنَّ الْحَنْفِيَّةَ يَنْسَبُونَ الدَّوْرَانَ لِأَهْلِ الطَّرْدِ وَكَذَا السَّبْرُ
إِذَا يُرِيدُونَ مَنْ لَا يَشْتَرِطُ ظُهُورَ التَّأْيِيرِ ، وَعَلِمْتَ أَنَّهُ يُسَاوِي الْمَلَاءِمَةَ
عِنْدَهُمْ . وَعَلَى هَذَا فَمَنْ الطَّرْدِ الْإِخَالَةَ ، وَيُؤَيِّدُهُ تَضَرُّيْحُهُمْ بِأَنَّ عَامَّةَ
أَهْلِ النَّظَرِ مَالُوا إِلَى الْأَحْجَاجِ بِهِ ، وَمَعْلُومٌ تَضَرُّيْحُهُمْ بِأَنَّ عِلَلَ الشَّرْعِ
لَا بَدَّ فِيهَا مِنَ الْمُنَاسَبَةِ فَلَيْسَ أَهْلُهُ عِنْدَهُمْ إِلَّا مَنْ ذَكَرْنَا فَلَا أَحَدَ
يُضِيفُ حُكْمَ الشَّرْعِ إِلَى مَالٍ مُنَاسَبَةٍ لَهُ أَصْلًا كَالطُّولِ وَالْقَصْرِ
فَالطَّرْدُ مَالًا مُنَاسَبَةً لَهُ يَتَبَيَّنُ أَعْتِبَارُهَا أَنْفَاقًا ، وَالْخِلَافُ فِيهَا بِهِ . فَالْحَنْفِيَّةُ
لَيْسَ إِلَّا التَّأْيِيرُ الَّذِي هُوَ الْمَلَاءِمَةُ لِلشَّافِعِيَّةِ . وَالشَّافِعِيَّةُ يَغْيِرُهَا أَيْضًا ،
وَلَا يُخْتَلَفُ فِي أَنَّ الشَّارِعَ إِذَا وَضَعَ أَمْرًا عَلَامَةً عَلَى حُكْمٍ كَالدَّلُوكِ
عَلَى الْوُجُوبِ أُضِيفَ إِلَيْهِ لَكِنَّهُ لَيْسَ عِلَّةً إِلَّا بِحَاجَازٍ . وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَمَارَةَ
فِي أَصْطِلَاحِ الْحَنْفِيَّةِ لَيْسَتْ بِشَهْرَةِ الْعَلَامَةِ ، وَتَقْسِيمُهُمُ الْخَارِجَ
الْمُتَعَلِّقَ بِالْحُكْمِ إِلَى مُؤَثِّرٍ فِيهِ ، وَمُفَضٍّ إِلَيْهِ بِلَا تَأْيِيرٍ ، الْعِلَّةُ وَالسَّبَبُ ،
وَالْإِلَّا فَإِنْ تَوَقَّفَ عَلَيْهِ الْوُجُودُ فَالشَّرْطُ ، وَإِلَّا فَإِنْ دَلَّ عَلَيْهِ فَالْعَلَامَةُ ،
فَالْعِلَّةُ تَقَدَّمَتْ بِأَقْسَامِهَا ، وَهَذَا تَقْسِيمُهُمْ مَا سِوَاهَا ، فَالسَّبَبُ تَجِبُ الْعِلَّةُ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحُكْمِ ، فَإِذَا تَضَافَ إِلَيْهِ كَالسَّوْقِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْعِلَّةُ
وَطَوَّهَا لَمْ يُوضَعْ لِلتَّلَفِ وَلَمْ يُؤَثِّرْ فِيهِ بَلْ طَرِيقٌ إِلَيْهِ فَالسَّبَبُ فِي مَعْنَى
الْعِلَّةِ فَلَهُ حُكْمُهَا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى بَدَلِ الْمَحَلِّ لَا جَزَاءَ الْمُبَاشَرَةِ ، فَعَلَيْهِ

الدِّيةَ لَا حِرْمَانُ الْإِزْثِ وَنَحْوُهُ ، وَالشَّهَادَةُ لِلْقِصَاصِ لَمْ تُوضَعْ لَهُ ، وَلَمْ
تُؤْمَرْ فِيهِ بَلْ طَرِيقُهُ ، وَعِلَّتُهُ الْمُتَوَسِّطُ مِنْ فِعْلِ الْمُخْتَارِ الْمُبَاشِرِ لِلْقَتْلِ
لَكِنْ فِيهِ مَعْنَى الْعِلَّةِ لِأَنَّهَا مُؤَدِّيَةٌ إِلَى الْقَتْلِ بِوَاسِطَةٍ إِجْبَاهَا الْقَضَاءُ
وَاخْتِيَارِ الْوَلِيِّ إِيَّاهُ عَلَى الْعَفْوِ فَعَلَمَتِهِمْ بِرُجُوعِهِمْ الدِّيةَ لَا الْقِصَاصُ لِأَنَّهُ
جَزَاءُ الْمُبَاشَرَةِ ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يُقْتَصُّ إِذَا قَالُوا تَعَمَّدْنَا الْكَذِبَ وَعُلِمَ
مِنْ حَالِهِمْ أَنَّهُ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِمْ قَبُولُهُمْ جَعْلًا لِلْسَّبَبِ الْمَوْكَدِ بِالْفُسْدِ
الْكَامِلِ كَالْمُبَاشَرَةِ ، وَدُفِعَ بَأَنَّ الْقِصَاصَ بِالْمَأْكَلَةِ وَلَيْسَتْ بَيْنَ الْمُبَاشَرَةِ
وَالسَّبَبِ وَإِنْ قَوِيَ ، وَمِنْهُ وَضِعُ الْحَجَرِ ، وَإِشْرَاعُ الْجَنَاحِ ، وَالْحَائِطُ
الْمَائِلُ بَعْدَ التَّقَدُّمِ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ مِثْلُهُ لِعَدَدِيهِ فِي إِهَاءِ الْفِعْلِ لَا السَّبَبِ ،
وَأَمَّا لَا تُضَافُ إِلَيْهِ لِكَوْنِهَا فِعْلًا اخْتِيَارِيًّا كَدَلَالَةِ السَّارِقِ الْمُتَوَسِّطِ
سَرِقَتُهُ ، فَالْحَقِيقِيُّ فَلَا يُضَافُ الْحُكْمُ إِلَيْهِ فَلَا يَضْمَنُ دَالُّ السَّارِقِ ، وَلَا
يُشْرَكُ فِي الْغَنِيمَةِ الدَّالُّ عَلَى حِصْنٍ فِي دَارِ الْحَرْبِ لِقَطْعِ نِسْبَةِ الْفِعْلِ
إِلَيْهِ ، وَلَا دَارِعُ السَّكِينِ لِصِحِّي فَقَتَلَ نَفْسَهُ ، بِخِلَافِ سُقُوطِهَا مِنْهُ ،
وَلَا الْقَائِلُ تَزَوَّجَهَا فَإِنَّهَا حُرَّةٌ لِقِيَمَةِ الْوَلَدِ ، بِخِلَافِ تَزْوِيجِ الْوَلِيِّ أَوْ
الْوَكِيلِ بِالشَّرْطِ الْمَعْرُورِ وَلَا يُلْزَمُ الْمُدَّعُ ، وَالْمُخْرِمُ عَلَى الْوَدِيعَةِ
وَالصَّيْدِ يَضْمَنَانِ ، وَهُمَا مُسْتَبَّانِ لِأَنَّ ضَمَانَ الْمُدَّعِ بِتَرْكِ الْخِفْظِ ، وَالْمُخْرِمِ
بِإِزَالَةِ الْأَمْنِ الْمُتَقَرَّرَةِ بِالْقَتْلِ فَهُوَ مُبَاشِرٌ ، بِخِلَافِهَا عَلَى صَيْدِ الْحَرَمِ
لِأَنَّ أَمْنَهُ بِالْمَكَانِ وَلَمْ يَزَلْ بِالدَّلَالَةِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ ، فَإِنَّهُ بِتَوَارِيهِ ،

فَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ إِزَالَةُ أَمْنِهِ ، وَهُوَ الْجِنَايَةُ عَلَى إِخْرَامِهِ ، وَفَتَوَسَّى الْمُتَأَخِّرِينَ
بِالضَّمَانِ بِالسَّعَايَةِ ، بِخِلَافِ الْقِيَاسِ اسْتِخْصَانًا لِعَلْبَةِ الشُّعَاةِ ، وَيَنْبَغِي
مِثْلُهُ لَوْ غَلَبَ غَضَبُ الْمَنَافِعِ ، وَيُقَالُ لَفْظُ السَّبَبِ مَجَازًا عَلَى الْمُعْلَقِ مِنْ
تَطْلِيقِ ، وَإِعْتِنَاقِ وَنَذَرٍ بِمَا لَا يُرِيدُ كَوْنُهُ ، وَعَلَى الْيَمِينِ إِذْ لَيْسَتْ
مُفْضِيَةً إِلَى الْوُقُوعِ وَالْحِنْثِ بَلْ مَانِعَةٌ ، وَإِنَّمَا لَهَا نَوْعُ إِفْضَاءٍ فِي الْجُمْلَةِ
وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ فَهِيَ مَجَازٌ ، وَإِذَا صَدَرَ الشَّرْطُ الْمُعْلَقُ صَارَ عِلَّةً حَقِيقَةً ،
بِخِلَافِ السَّبَبِ فِي مَعْنَى الْعِلَّةِ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ فِي السَّبَبِ وَإِنْ أَثَرٌ فِي عِلَّتِهِ
فَلَمْ تَدْتَفِ حَقِيقَةُ السَّبَبِيَّةِ بِوُجُودِ التَّأْثِيرِ ، ثُمَّ لِلْمُعْلَقِ الْمَجَازِ شُبُهَةُ الْعِلَّةِ
الْحَقِيقِيَّةِ عِنْدَهُمْ خِلَافًا لِرُفْرُ ، وَتَمَرَّتُهُ فِي تَنْجِيزِ الثَّلَاثِ يُبْطَلُ
التَّعْلِيلُ عِنْدَهُمْ ، خِلَافًا لَهُ ، وَهِيَ طَوِيلَةٌ فِي فِقْهِهِمْ ، وَالْمَبْنَى الْاِخْتِجَاجُ
إِلَى بَقَاءِ الْمَحَلِّ لِلشُّبُهَةِ ، وَعَدَمُهُ لِعَدَمِهَا ، وَجَرَتْ عَادَتُهُمْ أَنْ يُعَيِّنُوا أَسْبَابَ
الْمَشْرُوعَاتِ . قَالُوا السَّبَبُ لَوْجُوبُ الْإِيمَانِ أَيْ التَّصْدِيقِ وَالْإِقْرَارِ
حُدُوثُ الْعَالَمِ كُلِّ مَا سِوَاهُ تَعَالَى يَمَّا فِي الْآفَاقِ وَالْأَنْفُسِ : أَيْ أَصْلُ
الْوُجُوبِ فَلِذَا صَحَّ إِيْمَانُ الصَّيِّ الْعَاقِلِ ، وَقَدْ ثَبَتَ الْحُكْمُ بِهِ عَلَيْهِ
بَشَرًا أُنْفَاقًا تَبَعًا فَيَصِحُّ مَعَ إِقْرَارِهِ اخْتِيَارًا عَنْ اعْتِقَادٍ صَحِيحٍ أَوَّلَى ،
وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ ، فَأَمَّا وَجُوبُ الْأَدَاءِ فَأَبُو الْيُسْرِ بِالْخِطَابِ عِنْدَ عَامَّةِ
الْمَشَايِخِ فَعُذْرُ مَنْ بَلَغَ بِشَاهِقٍ ، وَلَمْ يَبْلُغْهُ . وَالْآخِرِينَ بِالْأَوَّلِ ، وَشَرْطُ
الْخِطَابِ فِيمَا يَحْتَمِلُ النِّسْخَ وَهُوَ بِنَاءٌ عَلَى اسْتِقْلَالِ الْعَقْلِ يُدْرِكُ إِجْبَابَهُ

وَعَدَمِهِ وَقَدَمَهُ ، وَلَوْ جُوبِ الصَّلَاةِ الْوَقْتُ ، وَالْوَجْهُ قَوْلُ الْمُتَقَدِّمِينَ إِنَّهُ
لِكُلِّ الْعِبَادَاتِ تَوَالِي النِّعَمِ الْمُفْضِيَةِ فِي الْعَقْلِ إِلَى وَجُوبِ الشُّكْرِ ،
فَلِإِيْمَانِ شُكْرُ نِعْمَةِ الْوُجُودِ وَكَمَالِ الْعَقْلِ ، وَإِلَّا فَالْعَالَمُ دَلِيلُ
وُجُودِهِ تَعَالَى دُونَ إِجَابِهِ ، وَلِلصَّلَاةِ شُكْرُ نِعْمَةِ الْأَعْضَاءِ السَّليمةِ ،
وَلِلصَّوْمِ شُكْرُ نِعْمَةِ اقْتِضَاءِ الشَّهَوَاتِ ، وَلِلزَّكَاةِ شُكْرُ نِعْمَةِ الْمَالِ
وَلِلْحَجِّ شُكْرُ نِعْمَةِ الْبَيْتِ الْمَجْعُولِ هُدًى لِلْعَالَمِينَ وَمَتَابَعَةً لِلنَّاسِ غَيْرِ
أَنَّهُ قَدَرٌ مَا أُعْتَبِرَ مِنْهَا سَبَبًا بِوَقْتِهِ كَالصَّلَاةِ ، أَوْ قَدَرِهِ أَمَّا الْوَقْتُ
فَجَدِيرٌ بِهِ الْعَلَامَةُ ، وَلِلزَّكَاةِ النَّصَابُ لِعَقْلِيَّةِ الْغَنَى سَبَبًا ، وَشَرْطُ النَّهْ
تَيْسِيرًا ، وَأُقِيمَ الْحَوْلُ مُقَامَهُ لِأَنَّهُ طَرِيقُهُ ، وَلِلصَّوْمِ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ
النَّيِّمِ لِأَنَّ إِجَابَةَ الْعِبَادَةِ فِي وَقْتٍ شَرِيفٍ لَهُ ، وَلَا دَخَلَ لِلَّيْلِ فِيهِ . وَأَمَّا
جَوَازُ النَّيِّمِ مِنَ اللَّيْلِ ، وَوُجُوبُ الْقَضَاءِ عَلَى مَنْ أَفَاقَ فِي لَيْلَةٍ مِنْ
رَمَضَانَ فَلِأَنَّ اللَّيْلَ تَابِعٌ فِي الشَّرَفِ ، وَتَحَقَّقَتْ ضَرُورَةُ فِي ذَلِكَ ،
وَالْجُنُونُ لَا يَنْكَفِي أَهْلِيَّةَ الْوُجُوبِ بِالسَّبَبِ بَلْ بِالْخِطَابِ لِيُظْهَرَ فِي الْحَالِ فِي
الْمَالِيِّ غَيْرِ الزَّكَاةِ ، وَفِي الْمَالِ فَايِدَةُ الْقَضَاءِ بِالْأَحْرَجِ ، وَهُوَ فِيهِ بِالْكَثْرَةِ
أَسْتَيْعَابُ الشَّهْرِ جُنُونًا ، وَفِيهِ تَأْمُلُ ، وَلِلْحَجِّ الْبَيْتُ لِلْإِضَافَةِ ، وَلِذَا كَمْ
يَتَكَرَّرُ فَاتَّفَقُوا فِيمَا سِوَى الصَّلَاةِ ، وَلِصَّدَقَةِ الْفِطْرِ الرَّأْسُ الَّذِي يَمُوتُهُ ،
وَيَلِي عَلَيْهِ ، وَالْإِضَافَةُ إِلَى الْفِطْرِ الشَّرْطُ بِحَازٍ بِدَلِيلِ التَّعَدُّدِ بِتَعَدُّدِ الرَّأْسِ
وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : أَذْوَاعُ عَمَّنْ يَمُوتُونَ أَفَادَ تَعَلَّقَهَا بِالْمَوْتِ ، وَلِلْعُشْرِ

الْأَرْضُ النَّامِيَّةُ بِالْحَقِيقِ لِأَنَّهُ إِضَافِي عِبَادَةٌ ، بِخِلَافِ الْخَرَاجِ بِالتَّقْدِيرِ
وَهُوَ بِالتَّمَكُّنِ مِنَ الزَّرَاعَةِ فَكَانَ عُقُوبَةُ مُؤَنَّةً لَهَا فَلَزِمَ مَا فِي تَمَلُّو كَوْنِ
الصَّيِّ ، وَلَمْ يَجْتَمِعَا فِي أَرْضٍ وَاحِدَةٍ ، وَقَدْ يُقَالُ جَارَ الْوَاحِدِ سَبَبًا
لِلْمُتَعَدِّ كَالْعِلَّةِ الْوَاحِدَةِ ، وَيُجَابُ بِأَنَّ جِهَتَيْهِمَا مُتَنَافِيَةٌ لِأَنَّهُمَا فِي
إِحْدَاهُمَا . إِمَّا بِمَاءٍ خَاصٍّ ، أَوْ فَتَحِ عَنُودَ الْحِ . وَفِي الْآخَرَى بِخِلَافِهِمَا فَلَا
يَجْتَمِعَانِ فِي وَاحِدٍ ، وَلِلظَّهَارَةِ إِرَادَةُ الصَّلَاةِ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
فَاغْسِلُوا وَالْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ أَعْتِبَارِ حَقِيقَةِ الْقِيَامِ بَلَى الْإِرَادَةُ
وَالْحَدَثُ ، ثُمَّ إِنْ نَقَضَهَا لَمْ يَمْتَنِعْ سَبَبًا لَوْ جُوبِ أُخْرَى لَكِنْ مَعَ
الصَّلَاحِيَةِ يُحْتَاجُ إِلَى دَلِيلِ الْأَعْتِبَارِ ، فَلَا وَجْهَ وَجُوبٍ مُشْرُوطِهَا
وَأَسْبَابُ الْعُقُوبَاتِ الْمُخَضَّةِ كَالْحُدُودِ مُحْظُورَاتٍ مُحْضَةٌ وَمَا فِيهِ مَعْنَى
الْعُقُوبَةِ ، وَالْعِبَادَةِ مِنَ الْكُفَّارَاتِ إِذْ لَمْ تَجِبْ أَبْتِدَاءً تَعْظِيمًا ، وَشُرْعَ
فِيهَا نَحْوُ الصَّوْمِ ، وَلَزِمَتِ النِّيَّةُ مَا يَتَرَدَّدُ بَيْنَ الْخَطَرِ وَالْإِبَاحَةِ .
كَالْإِفْطَارِ ، وَالظَّهَارِ ، وَالْقَتْلِ الْخَطَا ، وَفِي تَحْرِيرِهِ نَوْعُ طُولٍ ، وَلِشَرْعِيَّةِ
الْمُعَامَلَاتِ الْبَقَاءُ عَلَى النِّظَامِ الْأَكْمَلِ إِلَى الْوَقْتِ الْمُقَدَّرِ ، وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ
حِفْظِ الضَّرُورِيَّاتِ ، وَالْحَاجِيَّاتِ تَفْصِيلُ هَذَا ، وَلِلْإِخْتِصَاصَاتِ كَالْمِلْكِ
التَّصَرُّفَاتِ الْمَجْمُوعَةُ أَسْبَابًا شَرْعًا : كَالْبَيْعِ ، وَالطَّلَاقِ ، وَالْعَتَاقِ ، فَقَدْ
أُطْلِقُوا لَفْظَ السَّبَبِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ ، فَقِيلَ مَا تَرْتَبُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ
وَلَمْ يُقَالِ تَأْثِيرُهُ ، وَلَيْسَ صُنْعَ الْمَكْلَفِ خُصًّا بِاسْمِ السَّبَبِ ، وَإِنْ

بِصْنَعِهِ ، وَذَلِكَ الْحُكْمُ هُوَ الْغَرَضُ مِنْ وَضْعِهِ فَعِلَّةٌ ، وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ
سَبَبٌ بِحَازِ كَالْبَيْعِ لِلْمَلِكِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْغَرَضُ مِنْ وَضْعِهِ
كَالشِّرَاءِ لِلْمَلِكِ الْمُتَعَةِ لَا يُعْقَلُ تَأْثِيرُهُ ، وَلَيْسَ الْغَرَضُ مِنْهُ ، بَلْ مِلْكُ
الرَّقَبَةِ فَسَبَبُهُ ، وَإِنْ عُقِلَ تَأْثِيرُهُ خُصَّ بِاسْمِ الْعِلَّةِ ، وَالْأَصْطِلَاحُ الظَّاهِرُ
أَنَّ مَا لَمْ يُعْقَلِ تَأْثِيرُهُ أَيْ مُنَاسَبَتُهُ بِنَفْسِهِ بَلْ بِمَا هُوَ مَظْنَتُهُ عَلَى
مَا قَدَّمَناه وَتَبَتَ اعْتِبَارُهُ عِلَّةً ، وَمَا هُوَ مُفْضٍ بِلا تَأْثِيرٍ سَبَبٌ ، وَإِلَّا
خُصَّ اسْمُ الْعِلَّةِ الْحِكْمَةُ ، وَالْأَصْطِلَاحُ نَاطِقٌ بِخِلَافِهِ ، وَيُطْلَقُ كُلُّ عَلَى
الْآخِرِ بِحَازِ . وَأَمَّا الشَّرْطُ فَمَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ حَقِيقِيٌّ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ
فِي الْوَاقِعِ ، وَجَعَلِيٌّ لِلشَّارِعِ فَيَتَوَقَّفُ شَرْعًا كَالشُّهُودِ لِلنِّكَاحِ ،
وَالطَّهَّارَةِ لِلصَّلَاةِ ، وَالْعِلْمُ بِوُجُوبِ الْعِبَادَاتِ عَلَى مَنْ أَسْلَمَ فِي دَارِ الْحَرْبِ
أَوْ لَمْ يَكُنْ بِتَعْلِيلٍ تَصَرُّفِهِ عَلَيْهِ مَعَ إِجَازَةِ الشَّارِعِ كَإِنْ دَخَلَتْ
أَوْ مَعْنَاهُ كَالْمَرْأَةِ الَّتِي أَتَزَوَّجُهَا ، بِخِلَافِ هَذِهِ وَزَيْنَبُ الْخِ فَيَلْفُو ،
وَيُسَمَّى شَرْطًا مَخْصُصًا لِامْتِنَاعِ الْعِلَّةِ بِالتَّعْلِيلِ ، وَلَمَّا شَابَهَ الْعِلَّةُ لِلتَّوَقُّفِ
وَالْوَضْعِ أَضَافُوا إِلَيْهِ الْحُكْمَ أحيانًا فِي التَّعَدَّى : وَذَلِكَ عِنْدَ عَدَمِ عِلَّةٍ
صَالِحَةٍ لِلإِضَافَةِ ، وَسَمَّوْهُ شَرْطًا فِيهِ مَعْنَى الْعِلَّةِ كَشَقِّ الرِّقِّ ، وَحَفْرِ
الْبَيْتِ فِي الطَّرِيقِ لِأَنَّ الْعِلَّةَ السَّيْلَانُ لَا تَصْلُحُ لِإِضَافَةِ الْحُكْمِ الْفَمَانِ
إِذْ لَا تَعَدَّى فِيهِ ، وَالشَّقُّ شَرْطُهُ ، وَإِزَالَةُ الْمَانِعِ تَعَدِّيًّا فَيُضَافُ إِلَيْهِ
وَكَشَهُودِ وَجُودِ الشَّرْطِ ، فَإِذَا رَجَعُوا بَعْدَ الْقَضَاءِ ضَمِنُوا لِفَخْرِ الْإِسْلَامِ .

وَالَّذِي فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ لَا ، وَعَلَيْهِ السَّرْحُشِيُّ وَأَبُو الْيُسْرِ ، وَفِي
الطَّرِيقَةِ الْبَرِّعَزِيَّةِ هُوَ قَوْلُ زُفَرٍ ، وَالثَّلَاثَةُ لَا تَضْمِينَ قِيلَ لِأَنَّ
الْعِلَّةَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ صَالِحَةً لِإِجَابَةِ صَالِحَةٍ لِقَطْعِهِ عَنِ الشَّرْطِ إِذَا
كَانَتْ فِعْلٌ مُخْتَارٌ أَيْ الْقَضَاءُ فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ ، وَإِلَّا ضَمِنَ الْقَاضِي وَبِهِ
يَنْتَفِي مَا قِيلَ إِنَّهُ مِثَالُ مَا لَا عِلَّةَ فِيهِ أَصْلًا ، وَمِمَّا فِيهِ وَلَا تَصْلُحُ
شَهَادَةُ شَرْطِ الْيَمِينِ الْأَوَّلِ فِي قَوْلِهِ إِنْ كَانَ قَيْدُهُ عَشْرَةً فَهُوَ حُرٌّ
وَإِنْ حُلٌّ فَهُوَ حُرٌّ فَشَهَادَةُ بَعْدَ عَشْرَةٍ قَضَى بِعَقْبِهِ ، ثُمَّ وَزَنَ فَبَلَغَ ثَمَانِيَةَ
ضَمِنًا عِنْدَهُ لِنَفَادِهِ بَاطِنًا لِابْتِنَائِهِ عَلَى مُوجِبِ شَرْعِيٍّ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا
ظَهَرَ وَاعْتِيدًا أَوْ كُفَّارًا لِإِمْكَانِ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ ، وَفِيمَا نَحْنُ فِيهِ سَقَطَ
مَعْرِفَةُ وَزَنِهِ لِأَنَّهُ بِحَالِهِ ، وَبِهِ يَعْتَقُ ، وَإِذَا نَفَذَ عَتَقَ قَبْلَ الْحَلِّ
فَامْتَنَعَ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ ، وَالْعِلَّةُ وَهِيَ الْيَمِينُ أَيْ الْجَزَاءُ فِيهِ غَيْرُ صَالِحٍ
لِإِضَافَةِ الضَّمَانِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ تَصَرُّفُ الْمَالِكِ لَا تَعَدِّي فَتَعَيَّنَ إِلَى الشَّرْطِ
وَهُوَ كَوْنُهُ عَشْرَةً وَقَدْ كَذَبَ بِهِ الشُّهُودُ تَعَدِّيًّا فَيَضْمُونُهُ ، وَعِنْدَهُمَا
لَا إِذَا لَا يَنْفَذُ بَاطِنًا فَهُوَ رَقِيقٌ بَاطِنًا بَعْدَ الْقَضَاءِ ثُمَّ عَتَقَ بِالْحَلِّ ، وَمَا
فِيهِ صَالِحَةٌ شَهَادَتَا الْيَمِينِ وَالشَّرْطِ فَيُضَافُ إِلَيْهَا فَيَضْمَنُ شُهُودُ الْيَمِينِ
إِذَا رَجَعَ الْكُلُّ ، وَمَا لَمْ يَضَفْ إِلَيْهِ أَصْلًا كَأَوَّلِ الْمَفْعُولَيْنِ مِنْ شَرْطَيْنِ
عُلِّقَ عَلَيْهِمَا كَأَن دَخَلَتْ هَذِهِ ، وَهَذِهِ شَرْطًا بَحَارًا أَصْطِلَاحًا ، وَهُوَ
جَدِيرٌ بِحَقِيقَتِهِ ، وَيُقَالُ شَرْطٌ أَسْمًا لَا حُكْمًا ، وَمَا اعْتَرَضَ بَعْدَهُ فِعْلٌ

مُخْتَارٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ غَيْرَ مَنْسُوبٍ إِلَى الشَّرْطِ كَحَلِّ قَيْدِ الْعَبْدِ شَرْطًا
فِيهِ مَعْنَى السَّبَبِ فَلَا ضَمَانَ بِهِ فَلَا يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ إِنْ أَبَقَ ، وَكَذَا فِي فَتْحِ
الْقَفَصِ وَالْإِصْطِبَالِ لَا يَضْمَنُهُمَا خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ جَعَلَهُ كَشَرْطٍ فِيهِ مَعْنَى
الْعِلَّةِ إِذْ طَبَعَهُمَا الْإِنْتِقَالُ عِنْدَ عَدَمِ الْمَانِعِ فَهُوَ كَسَيْلَانِ الرَّقِّ عِنْدَ
الشَّقِّ ، وَلِأَنَّ فِعْلَهُمَا هَدَرَ فَيُضَافُ التَّلَفُ إِلَى الشَّرْطِ وَهُمَا مَنَعَا الْإِلْحَاقَ
بَعْدَ تَحَقُّقِ الْإِخْتِيَارِ ، وَكَوْنُهُ هَدْرًا لَا يَمْنَعُ قَطْعَ الْحُكْمِ عَنِ الشَّرْطِ
كَالْمُرْسَلِ إِلَى صَيْدٍ قَالَتْ عَنْهُ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ فَأَخَذَهُ مَمْلُوكُهُ هَدْرًا ،
وَقَطَعَ النُّسْبَةَ إِلَى الْمُرْسَلِ . أَمَّا لَوْ نُسِبَ إِلَيْهِ كَفَتْحِهِ عَلَى وَجْهِ تَفْرِهِ فِي
مَعْنَى الْعِلَّةِ فَيَضْمَنُ ، وَأَمَّا الْعَلَامَةُ فَكَأَلَاؤُقَاتِ لِلصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ ، وَعَدَّةُ
الْإِخْصَانِ مِنْهَا لَشُبُوتِهِ بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ مُشْكِلٌ بَلْ هُوَ
شَرْطٌ لَوْجُوبِ الْحَدِّ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَكْثَرُ لِتَوَقُّفِهِ عَلَيْهِ بِلَا عَقْلِيَّةٍ
تَأْثِيرٍ ، وَلَا إِفْضَاءٍ لَا لِتَوَقُّفِ مُجَرَّدِ الْعِلْمِ بِهِ وَعَدَمِ الضَّمَانِ بِرُجُوعِ
شُهُودِ الشَّرْطِ هُوَ الْمُخْتَارُ ، وَإِنَّمَا تَكَلَّفَهُ عِلَامَةُ الْمُضْمَنِ ، وَهُوَ غَلَطٌ
لِأَنَّهُ لَوْ شَرْطًا لَمْ تَضْمَنْ بِهِ إِذْ شَرْطُهُ عَدَمُ الصَّالِحَةِ ، وَالزَّانَا عِلَّةٌ صَالِحَةٌ
لِإِضَافَةِ الْحَدِّ ، وَتَقَدُّمُهُ عَلَى الْعِلَّةِ الزَّانَا غَيْرُ قَادِحٍ إِذْ تَأَخَّرَ عَنْهَا غَيْرُ
لَا زِمٍ كَشَرْطِ الصَّلَاةِ إِلَّا فِي التَّعْلِيلِ بَلْ قِيلَ وَلَا فِيهِ فَقَدْ يَتَقَدَّمُ ،
وَيَكُونُ الْمُتَأَخَّرُ الْعِلْمُ بِهِ كَالْتَّعْلِيلِ بِكَوْنِ قَيْدِهِ عَشْرَةَ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ
التَّعْلِيلَ فِي مِثْلِهِ عَلَى الظُّهُورِ ، وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ لِأَنَّ حَقِيقَتَهُ عَلَى مَعْدُومٍ

عَلَى خَطَرِ الْوُجُودِ ، فَعَلَى كَأَن تَنْجِيزُهُ ، فَكَوْنُهُ عَلَامَةً بِحَاجَتِهِ ، وَلَا تَتَقَدَّمُ
 الْعَلَامَةُ عَلَى مَا هِيَ لَهُ كَالدُّخَانِ ، وَمِنْهُ وَلَادَةُ الْمَبْتُوتَةِ وَالْمُتَوَقِّفِ عَنْهَا
 عَلَامَةُ الْمُلُوقِ السَّابِقِ ، وَلَوْ بِلَا حَبْلٍ ظَاهِرٍ وَلَا اعْتِرَافٍ عِنْدَهُمَا فَقِيلَا
 شَهَادَةُ الْقَابِلَةِ عَلَيْهَا ، وَهِيَ مُقْبُولَةٌ فِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ ، ثُمَّ
 ثُبُوتُ نَسَبِهِ بِالْفَرَاشِ السَّابِقِ ، وَعِنْدَهُ لَيْسَتْ عَلَامَةٌ إِلَّا مَعَ أَحَدِهَا
 فَلَا تُقْبَلُ دُونُهُ لِأَنَّ الْوِلَادَةَ وَالْحَالَةَ هُنَا كَالْعِلَّةِ لِثُبُوتِ النَّسَبِ فَيَلْزَمُ
 النَّصَابُ ، وَمِثْلُهُ إِذَا عَلِقَ طَلَقُهَا عَلَيْهَا قِيلَتْ عِنْدَهُمَا ، وَعِنْدَهُ يَلْزَمُ
 النَّصَابُ لِأَنَّهَا عَلَى الطَّلَاقِ مَعْنَى كَمَا عَلَى ثِيَابَةٍ أُمَةٍ بِيَعْتَ بَكْرًا لَا تُقْبَلُ
 اتِّفَاقًا لِلرَّدِّ ، وَإِنْ قِيلَتْ فِي الثِّيَابَةِ وَالْبَكَارَةِ

[فَضْلُهُ] قَسَمَ الشَّافِعِيُّ الْقِيَاسَ بِاعْتِبَارِ الْقُوَّةِ إِلَى جَلِيِّ مَا عَلِمَ
 فِيهِ نَفْيُ اعْتِبَارِ الْفَارِقِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ كَقِيَاسِ الْأُمَةِ عَلَى الْعَبْدِ
 فِي أَحْكَامِ الْعَتَقِ مِنَ التَّقْوِيمِ عَلَى مُعْتَقِ الْبَعْضِ ، وَخَفِيَ بَطْنُهُ كَالنَّبِيدِ
 عَلَى الْخَمْرِ فِي حُرْمَةِ الْقَلِيلِ مِنْهُ لِتَجْوِيزِ اعْتِبَارِ خُصُوصِيَّةِ الْخَمْرِ ،
 وَلِذَا قَالَتْهُ الْحَنْفِيَّةُ ، وَبِاعْتِبَارِ الْعِلَّةِ إِلَى قِيَاسِ عِلَّةٍ مَا صُرِّحَ فِيهِ بِهَا ،
 وَقِيَاسِ دَلَالَةٍ أَنْ يُجْمَعَ بِمُلَازِمَتِهَا كَرَأْحَةِ الْمُسْتَدِّ بِالشَّدَةِ الْمَطْرِبَةِ
 الْمَشْتَرَكَةِ بَيْنَ النَّبِيدِ وَالْخَمْرِ لِذَلَالَتِهِ عَلَى وُجُودِ الْعِلَّةِ الْإِسْكَارِ إِذَا
 كَانَ مُلَازِمًا لَهَا ، وَقِيَاسِ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ أَنْ يُجْمَعَ بِنَفْيِ الْفَارِقِ أَيْ
 بِالْغَائِبَةِ كَالْغَائِبَةِ كَوْنُهُ أَغْرَابِيًّا ، وَكَوْنُهَا أَهْلًا فَتَجِبُ الْكُفَّارَةُ عَلَى

غَيْرِهِ ، وَبِالزَّانَا ، وَكَذَا إِذْ أُلْفِيَ الْخَفِيُّ كَوْنُهُ جَمَاعًا فَتَجِبُ بِعَمْدِ الْأَكْلِ
وَلَوْ تَعَرَّضَ لِغَيْرِ نَفْيِ الْفَارِقِ مِنْ عِلَّةٍ مَعَهُ وَكَانَ قَطْعِيًّا خَرَجَ إِلَى
الْقِيَاسِ الْجَلِيِّ ، أَوْ ظَنِّيًّا فَإِلَى الْخَفِيِّ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا تَقْسِيمٌ لِمَا يُطْلَقُ
عَلَيْهِ لَفْظُ الْقِيَاسِ ، إِذِ الْجَمْعُ بِنَفْيِ الْفَارِقِ لَيْسَ مِنْ حَقِيقَتِهِ ، وَالْخَفِيفَةُ
إِلَى جَلِيِّ مَا تَبَادَرَ ، وَمَا هُوَ خَفِيٌّ مِنْهُ فَالْأَوَّلُ : الْقِيَاسُ . وَالثَّانِي :
الِاسْتِحْسَانُ فَهُوَ الْقِيَاسُ الْخَفِيُّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ظَاهِرٍ مُتَبَادِرٍ ، وَيُقَالُ لِمَا
هُوَ أَعَمُّ كُلِّ دَلِيلٍ فِي مُقَابَلَةِ الْقِيَاسِ الظَّاهِرِ دَسٌّ كَالسَّلَامِ أَوْ إِجْمَاعٍ
كَالِاسْتِصْنَاعِ ، أَوْ ضَرُورَةٍ كَطَهَارَةِ الْحِيَاضِ وَالْآبَارِ فَمُنْكَرُهُ لَمْ
يَدْرِ الْمُرَادَ بِهِ ، وَقَسَمُوا الْإِسْتِحْسَانَ إِلَى مَا قَوَى أَثَرُهُ ، وَمَا خَفِيَ فَسَادُهُ
بِالنِّسْبَةِ إِلَى ظُهُورِ صِحَّتِهِ وَإِنْ كَانَ خَفِيًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقِيَاسِ ، وَظَهَرَ
صِحَّتُهُ ، وَالْقِيَاسَ إِلَى مَا ضَعُفَ أَثَرُهُ ، وَمَا ظَهَرَ فَسَادُهُ ، وَخَفِيَ صِحَّتُهُ .
فَأَوَّلُ الْأَوَّلِ مُقَدِّمٌ عَلَى أَوَّلِ الثَّانِي ، وَثَانِي الثَّانِي عَلَى ثَانِي الْأَوَّلِ ، مِثَالُ
مَا اجْتَمَعَ فِيهِ أَوَّلُ كُلِّ سَبَاعِ الطَّيْرِ ، الْقِيَاسُ نَجَاسَةُ سُورِهَا عَلَى سَبَاعِ
الْبَهَائِمِ ، وَالِاسْتِحْسَانُ الْقِيَاسُ الْخَفِيُّ عَلَى الْآدَمِيِّ لِضَعْفِ أَثَرِ الْقِيَاسِ أَيْ
مَوْثَرِهِ ، وَهُوَ مُخَالَطَةُ اللَّعَابِ النَّجِسِ لِانْتِفَائِهِ إِذَا تَشَرَّبُ بِمِنْقَارِهَا الْعَظْمَ
الظَّاهِرِ فَأَنْتَفَتْ عِلَّةُ النِّجَاسَةِ فَكَانَ طَاهِرًا كَسُورِ الْآدَمِيِّ ، وَأَثَرُهُ
أَفْوَى ، فَإِنْ قُلْتَ سَبَقَ عِنْدَهُمْ أَنْ لَا تَعْلِيلَ بِالْعَدَمِ ، وَهَذَا الْإِسْتِحْسَانُ
قِيَاسٌ عُلِّلَ فِيهِ بِهِ قُلْنَا تَقَدَّمَ اسْتِثْنَاءُ عِلَّةٍ مُتَّحِدَةٍ فَيُسْتَدَلُّ بِعَدَمِهَا

عَلَى عَدَمِ حُكْمِهَا لِاتِّعْلِيلِ حَقِيقَتِهَا ، وَمَثَلُوا مَا اجْتَمَعَ فِيهِ ثَانِيَاهُمَا بِسَجْدَةِ
 التَّلَاوَةِ الْوَاجِبَةِ فِي الصَّلَاةِ ، الْقِيَاسُ أَنَّ بَرَكَمَ بِهَا لِيُظْهِرَ أَنَّ إِجْبَاقَهَا
 لِإِظْهَارِ التَّعْظِيمِ وَهُوَ فِي الرُّكُوعِ ، وَلِذَا أُطْلِقَ عَلَيْهَا اسْمُهُ وَخَرَّ
 رَاكِعًا . وَهِيَ صَحَّتُهُ الْخَفِيَّةُ ، وَفَسَادُهُ الظَّاهِرُ لَزُومِ تَأْدِي الْمَأْمُورِ بِهِ
 بِغَيْرِهِ وَالْعَمَلِ بِالْمَجَازِ مَعَ إِمْكَانِهِ بِالْحَقِيقَةِ وَالِاسْتِخْسَانُ لَا قِيَامًا
 عَلَى سُجُودِ الصَّلَاةِ لَا يَنْبُؤُ رُكُوعُهَا عَنْهُ ، وَهُوَ صَحَّتُهُ الظَّاهِرَةُ لَوُجُهِ
 فُسَادِ ذَلِكَ مِنْ تَأْدِي الْحَقِيقَةِ وَفَسَادِ الْبَاطِنِ أَنَّهُ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ ، وَهُوَ أَنَّ
 فِي الصَّلَاةِ كُلٍّ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مَطْلُوبٌ يَطْلُبُ بِحُضْطِهِ أَرْكَعُوا
 وَاسْجُدُوا فَتَنَسَّعَ تَأْدِي أَحَدِهِمَا فِي ضِمْنِ الْآخَرِ ، بِخِلَافِ سَجْدَةِ
 التَّلَاوَةِ طُلِبَتْ وَحْدَهَا وَغُقِلَ أَنَّهُ لِذَلِكَ الْإِظْهَارِ وَمُخَالَفَةِ الْمُسْتَكْبِرِينَ
 وَهُوَ حَاصِلٌ بِمَا أَعْتَبِرَ عِبَادَةٌ غَيْرَ أَنَّ الرُّكُوعَ خَارِجَ الصَّلَاةِ كَمَا يُعْرَفُ
 عِبَادَةٌ فَتَعَيَّنَ فِيهَا قَرَجُ الْقِيَاسِ ، وَتُظَرِّفُ فِي أَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرٌ وَهَذَا خَفِيٌّ
 وَهُوَ ظَاهِرٌ إِذْ لَا شَكَّ أَنَّ مَنَعَ تَأْدِي الْمَأْمُورِ شَرْعًا بِغَيْرِهِ أَقْوَى تَبَادُرًا
 مِنْ جَوَازِهِ لِشَارِكِيهِ فِي مَعْنَى كَالْتَّعْظِيمِ ، أَوْ لَا طَلَاقٍ لَفْظِهِ عَلَيْهِ
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَخَرَّ رَاكِعًا . أَيْ سَاجِدًا إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِهِ
 عَلَى غَيْرِ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ جَوَازُ إِيقَاعِ مُسَمَّاهُ مَكَانَ مُسَمَّى الْآخَرِ شَرْعًا
 وَإِنْ كَانَ الْمُطْلَقُ الشَّارِعَ ، وَلَوْ فُرِضَ قِيَامُ دَلَالَةٍ عَلَى ذَلِكَ لَا يُصَيِّرُهُ
 أَظْهَرَ ، وَحِينَئِذٍ وَجَبَ كَوْنُ الْحُكْمِ الْوَاقِعِ مِنْ تَأْدِيهَا بِالرُّكُوعِ

حُكْمِ الْأُسْتِحْسَانِ لَا كَوْنُهُ بِمَا قُدِّمَ فِيهِ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ ، وَظَهَرَ أَنَّ
لَا أُسْتِحْسَانَ إِلَّا مُعَارِضًا لِقِيَاسٍ ، وَلَزِمَ أَنَّ لَا يُعَدَّى مَا يَغْيِرُ قِيَاسٍ ، وَهُوَ
أُسْتِحْسَانٌ أَوْ لَا لِأَنَّهُ مَعْدُولٌ كَمَا يَجِبُ بَيْنَ الْبَائِعِ فِي اخْتِلَافِهِمَا فِي قَدْرِ
الثَّمَنِ بَعْدَ قَبْضِ الْمَبِيعِ بِإِطْلَاقِ النَّصِّ ، لِأَنَّ الْمُشْتَرِي لَا يَدَّعِي عَلَيْهِ
مَبِيعًا لِنَسْخِهِ إِيَّاهُ ، فَلَا يَتَعَدَّى إِلَى الْإِجَارَةِ وَالْوَارِثِينَ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ ،
وَقَوْلُهُ إِذْ كُلُّ يَدَّعِي عَقْدًا غَيْرَ الْآخِرِ دُفِعَ بِأَنَّ اخْتِلَافَ الثَّمَنِ
لَا يُوجِبُهُ كَمَا فِي زِيَادَتِهِ وَحَطِّهِ ، بِخِلَافِ مَا بِهِ ، وَهُوَ مَا قَبْلَ الْقَبْضِ
فَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا ، وَإِلَى الْإِجَارَةِ قَبْلَ الْعَمَلِ فَتَحَالَفَ الْقَصَارُ وَرَبُّ
الثَّوْبِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْأُجْرَةِ وَفُسِخَتْ ، وَأُسْتُشْكِلَ اخْتِصَاصُ
قُوَّةِ الْأَثَرِ ، وَفَسَادِ الْبَاطِنِ مَعَ حِجَّةِ الظَّاهِرِ بِالْأُسْتِحْسَانِ ، وَقَلْبِهِمَا
بِالْقِيَاسِ فَأُجْرِيَ تَقْسِيمٌ بِالْأَعْتِبَارِ الْأَوَّلِ : إِمَّا قَوِيَّاهُ ، أَوْ ضَعِيفَاهُ ، أَوْ
الْقِيَاسُ قَوِيُّهُ ، وَالْأُسْتِحْسَانُ ضَعِيفُهُ ، أَوْ بِالْقَلْبِ ، وَإِنَّمَا يَتَرَجَّحُ
الْأُسْتِحْسَانُ فِيهِ ، وَالْقِيَاسُ فِيمَا سِوَى الثَّانِي لِلظُّهْرِ وَالْقُوَّةِ ، أَمَا فِيهِ
فَيَحْتَمِلُ سُتُوطُهُمَا ، وَضَعْفَ بَقُولِ فَخْرِ الْإِسْلَامِ فَسَمِينًا مَا ضَعْفَ أَثَرُهُ
قِيَاسًا ، وَمَا قَوَى أَثَرُهُ أُسْتِحْسَانًا ، وَالْكَلَامُ فِي الْأَصْطِلَاحِ وَهُوَ عَلَى
أَعْتِبَارِ اخْتِلَافٍ فِيهِ ، وَفِي أَثَرِهِ وَفَسَادِهِ وَبِالثَّانِي إِمَّا تَحْيِيحًا الظَّاهِرِ
وَالْبَاطِنِ ، أَوْ فَاسِدَاتُهَا ، أَوْ الْقِيَاسُ فَاسِدُ الظَّاهِرِ تَحْيِيحُ الْبَاطِنِ ،
وَالْأُسْتِحْسَانُ قَلْبُهُ أَوْ قَلْبُهُ ، فَصُورُ الْمُعَارَضَةِ بَيْنَهُمَا سِتُّ عَشْرَةَ مِنْ

أَرْبَعَةً فِي أَرْبَعَةٍ ، فَصَحِيحُهُمَا مِنَ الْقِيَاسِ يُقَدَّمُ لِظُهُورِهِ أَوْ مَحْتِهِ عَلَى أَقْسَامِ
الِاسْتِحْسَانِ ، وَلَا شَكَّ فِي رَدِّ فَاسِدِيهِمَا مِنْهُ فَتَسْقُطُ أَرْبَعَةٌ تَبْقَى ثَمَانِيَةٌ
مِنْ بَاقِي حَالَاتِ الْقِيَاسِ مَعَ أَرْبَعَةِ الِاسْتِحْسَانِ ، يُقَدَّمُ صَحِيحُهُمَا مِنْهُ
عَلَيْهِمَا ، وَيُرَدُّ فَاسِدُهُمَا تَبْقَى أَرْبَعَةٌ مِنْ بَاقِي كُلِّ ، فَالِاسْتِحْسَانُ
الصَّحِيحُ الْبَاطِنُ الْفَاسِدُ الظَّاهِرُ مَعَ عَكْسِهِ مِنَ الْقِيَاسِ مُقَدَّمٌ ، وَفِي قَلْبِهِ
الْقِيَاسُ كَمَا مَعَ الِاسْتِحْسَانِ الصَّحِيحِ الْبَاطِنِ الْحُ مَعَ مِثْلِهِ مِنَ الْقِيَاسِ
لِلظُّهُورِ ، وَيُرَدُّ قَلْبُهُمَا . قِيلَ : وَالظَّاهِرُ امْتِنَاعُ التَّعَارُضِ فِي هَذَيْنِ ،
وَفِي قَوِيٍّ الْأَثَرُ لِلزُّومِ التَّنَاقُضِ فِي الشَّرْعِ ، وَبِقِلِيلٍ تَأْمُلْ يَنْتَفِي
التَّرْجِيحُ بِالظُّهُورِ أَيْ التَّبَادُّرِ إِذْ لَا أَثَرَ لَهُ مَعَ اتِّحَادِ جِهَةِ الْإِجَابِ بَلْ
يُطْلَبُ التَّرْجِيحُ إِنْ جَازَ تَعَارُضُهُمَا بِمَا تَرَجَّحُ بِهِ الْأَقْيَسَةُ الْمُتَعَارِضَةُ
غَيْرَ أَنَّا لَا نَسْمَى أَحَدَهُمَا اسْتِحْسَانًا أَصْطِلَاحًا ، وَهَذَا

تتمة فيه

يُقَدَّمُ مَنْصُوصُ الْعِلَّةِ صَرِيحًا عَلَى مَا بِإِيْمَاءٍ ، وَمَا بِقَطْعِيٍّ عَلَى مَا بِظَنِّيٍّ
وَمَا غَلَبَ ظَنُّهُ ، وَيَنْتَفِي تَقْدِيمُ ذَاتِ الْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيِّ عَلَى الْمَنْصُوصَةِ ،
وَمَا بِالْإِيْمَاءِ عَلَى مَا بِالنَّاسَبَةِ ، فَمَا عُرِفَ بِالْإِجْمَاعِ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي
عَيْنِهِ أَوَّلَى بِالتَّقْدِيمِ عَلَى مَا عُرِفَ بِهِ تَأْثِيرُ جِنْسِهِ فِي نَوْعِهِ ، وَهَذَا أَوَّلَى
مِنْ عَكْسِهِ ، وَكُلُّ مِنْهُمَا أَوَّلَى مِنَ الْجِنْسِ فِي الْجِنْسِ ، ثُمَّ الْجِنْسُ
الْقَرِيبُ فِي الْجِنْسِ الْقَرِيبِ مِنْ غَيْرِ الْقَرِيبِ ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْمَرْكَبَ أَوَّلَى

مِنَ الْبَسِيطِ ، وَأَقْسَامُ الْمُرَكَّبَاتِ مَا تَرَ كَثِيرُهُ أَكْثَرُ ، وَمَا تَرَ كَبَّ مِنْ رَاجِحِينَ أَوَّلَى مِنْهُ مِنْ مُسَاوٍ وَمَرْجُوحٍ ، فَيَقْتَضِي مَا مِنْ تَأْيِيدِ الْعَيْنِ فِي الْعَيْنِ ، وَالْجِنْسِ الْقَرِيبِ عَلَى مَا مِنْ الْعَيْنِ فِي الْجِنْسِ الْقَرِيبِ ، وَالْجِنْسِ فِي الْعَيْنِ ، وَيُظْهِرُ بِالتَّأَمُّلِ فِيمَا سَبَقَ أَقْسَامُ ، وَلِلشَّافِعِيَةِ تَرْجِيحُ الْمَظَنَّةِ عَلَى الْحِكْمَةِ ، وَيَنْبَغِي عِنْدَ عَدَمِ أَنْصَاطِهَا ، ثُمَّ الْوَصْفُ الْوُجُودِيُّ ، وَالْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ وَالْبَسِيطُ ، وَالْحَنْفِيَّةُ كَالْمُرَكَّبِ ، وَلَيْسَ الْبَسِيطُ مُقَابِلًا لِلدَّلِيلِ الْمُرَكَّبِ ، وَمَا بِالنَّاسِبَةِ أَيْ الْإِخْلَاقِ عَلَى مَا بِالشَّبَهِ وَالذَّوْرَانِ ، وَمَا بِالسَّبَرِ عَلَيْهِمَا ، وَعَلَّلَ بِمَا فِيهِ مِنَ التَّعَرُّضِ لِنَفْيِ الْمَعَارِضِ ، وَقَدْ يُقَالُ فَكَذَا الدَّوْرَانِ لِإِزَادَةِ إِنْبَاتِ الْأَنْعِكَاسِ ، وَلِزَوَالِهِ تَقْدِيمُ مَا بِالسَّبَرِ عَلَى مَا بِالدَّوْرَانِ لِأَنْعِكَاسِ عَلَيْهِ لِلْحَضَرِ وَيَزِيدُ بِنَفْيِ الْمَعَارِضِ فَيَبْطُلُ مَا قَبِلَ مِنْ عَكْسِهِ ، وَلَا يَتَصَوَّرُ لِلْحَنْفِيَّةِ وَالضَّرُورِيَّةِ عَلَى الْحَاجِيَّةِ ، وَاللَّابِنِيَّةِ مِنْهَا عَلَى غَيْرِهَا ، وَهِيَ عَلَى مَا بَعْدَهَا ، وَمُكَمَّلُ كُلِّ مِثْلُهُ ، فَكَمَلُهُ عَلَى الْحَاجِيَّةِ ، وَعَنْهُ نَبَتْ فِي قَلِيلِ الْحَمْرِ مَا فِي كَثِيرِهَا ، وَيَتَلَمَّسُ حِفْظُ الدِّينِ ، ثُمَّ النَّفْسِ ، ثُمَّ الْقَسْبِ ، ثُمَّ الْعَقْلِ ثُمَّ الْمَالِ ، وَقِيلَ الْمَالُ عَلَى الدِّينِ ، وَلِنَا تَرْكُ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ لِحِفْظِهِ ، وَلَا يَنْبَغِي يُوسَفُ تَقَطُّعُ الدِّزْهِمِ ، وَقَدْ تَمَّ الْقِصَاصُ عَلَى قَتْلِ الرُّدَّةِ ، وَرُدُّهُ بَأَنَّ فِي الْقِصَاصِ حَقُّهُ تَعَالَى وَالْأَوَّلُ لَيْسَ مِنْهُ إِذْ لَهُ خَلْفٌ ، وَأَمَّا بِنَزْجِ دَلِيلِ حُكْمِهِ أَصْلُهُ عَلَى دَلِيلِ حُكْمِ الْآخَرِ فَلِلنَّصُوصِ

بِالْعَدَلِ ، وَتَرَكْنَا أَسْبَلَهُ مُتَبَادِرَةً ، وَتَعَارَضُ الرُّجَحَاتُ فَيَحْتَمِلُ
الْإِجْتِهَادُ كَالْمُلَامَاةِ وَالْبَسِيطَةِ ، وَعِلَّةُ الْخَفِيفِ ذِكْرُ أَرْبَعَةِ قُوَّةٍ
الْأَثَرِ ، وَالتَّبَاتُ عَلَى الْحُكْمِ ، وَكَثْرَةُ الْأُصُولِ ، وَالْعَكْسُ فَلَمَّا
قُوَّةُ الْأَثَرِ قِمَازُ كَرٍ مِنَ الْقِيَاسِ وَالِاسْتِخْصَانِ ، وَمِنْهُ فِي جَوَازِ
نِكَاحِ الْأَمَةِ مَعَ طَوْلِ الْحُرَّةِ بِمِلْكِكُ الْعَبْدِ ، فَكَذَا الْخُرُؤُ أَقْوَى مِنْ
قِيَاسِهِ عَلَى نِكَاحِ الْأَمَةِ عَلَى الْحُرَّةِ بِجَامِعِ إِرْقَاقِ مَالِهِ مَعَ غُسْنِيَّتِهِ ،
لِأَنَّ أَثَرَ الْحُرِّيَّةِ فِي اتِّسَاعِ الْحِلِّ أَقْوَى مِنَ الرِّقِّ فِيهِ تَشْرِيْقًا : كَالطَّلَاقِ ،
وَالْعِدَّةِ ، وَالتَّزْوِجِ وَكَثِيرٍ ، وَمَنْعَ الْإِرْقَاقِ ، وَإِنْ تَصَمَّنَهُ لَكِنَّهُ
مُنْتَفٍ لِأَنَّ اللَّزِمَ الْإِمْتِنَاعُ عَنِ الْجُزْءِ الْحُرِّ لَا إِرْقَاقُهُ ، وَلَوْ أَدْعَى أَنَّهُ
الْمُرَادُ بِالْإِرْقَاقِ قِصَصَ بِنِكَاحِ الْعَبْدِ الْقَادِرِ أَمَةً لِأَنَّ مَالَهُ حُرٌّ إِذِ الرِّقُّ
مِنَ الْأُمِّ لَا الْأَبَ ، وَبِهَزْلِ الْحُرِّ ، وَمِنْهُ مَسْحُ فَلَا يَثَلُّ كَالْخَفِّ أَقْوَى
أَثَرًا مِنْ قِيَاسِهِ رُكْنٌ فَيُثَلُّ كَالْمَسْئُولِ بَعْدَ تَسْلِيمِ تَأْمِينِهِ فِي الْأَصْلِ ،
فَإِنْ شَرَعَهُ مَعَ إِمْتِكَانٍ شَرَعَ غَسْلُ الرَّأْسِ وَخُصُوصًا مَعَ عِلْمِهِ
اسْتِيمَابِ الْحَلِّ لَيْسَ إِلَّا لِلتَّخْفِيفِ ، وَإِلَّا فَقَدْ قُصَصَ طَرْدًا وَعَكْسًا
لِوُجُودِهِ ، وَلَا رُكْنٌ فِي الْمَضْمَنَةِ وَالِاسْتِشْقَاقِ ، وَوُجُودُ الرُّكْنِ دُوْمَةُ
كَثِيرٍ ، وَأَمَّا التَّبَاتُ فَكَثْرَةُ اُعْتِبَارِ الْوَصْفِ فِي الْحُكْمِ كَالْمَسْحِ فِي
التَّخْفِيفِ فِي كُلِّ تَطْهِيرٍ غَيْرِ مَقْضُولٍ : كَالْتِمِثِ ، وَمَسْحِ الْجَبِيرَةِ ،
وَالْجَوْرَبِ ، وَانْطَفَ ، بِخِلَافِ الرُّكْنِ فَإِنْ أَثَرُهُ فِي الْإِكْمَالِ ، وَهُوَ الْإِيْعَابُ

وَكَفَوْلِهِمْ فِي رَمَضَانَ مُتَعَيْنٌ فَلَا يَجِبُ تَعْيِينُهُ ، وَهُوَ وَصْفٌ أَعْتَبَرَهُ
الشَّارِعُ فِي الْوَدَائِعِ ، وَالْفُضُوبِ ، وَرَدُّ الْمَيْسَعِ فِي الْفَاسِدِ ، وَالْإِيمَانُ
لَا يَشْتَرِطُ تَعْيِينَ نِيَّةِ الْفَرَضِ بِهِ ، وَأَمَّا كَثَرَةُ الْأُصُولِ الَّتِي يُوجَدُ فِيهَا
جِنْسُ الْوَصْفِ ، أَوْ عَيْنُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا لِلشَّافِعِيَّةِ فَقِيلَ لَا تُرْجَحُ
لِلَّاهِ كَثَرَةُ الرُّوَاةِ ، وَلِأَنَّ كُلَّ أَصْلٍ كَلِمَةٌ فَبِالْقِيَاسِ ، وَالْمُخْتَارُ
نَعَمْ لِأَنَّ مَرَجِعَهُ أَشْتَهَارُ الدَّلِيلِ أَيْ الْوَصْفِ كَالْخَبَرِ الْمُشْتَهَرِ فَازْدَادَ ظَنُّ
اعْتِبَارِ الشَّارِعِ حُكْمُهُ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَبْلُغْهَا كَالْمَسْحِ فِي التَّخْفِيفِ
يُوجَدُ فِي التَّيْمُمِ وَمَا ذَكَرْنَا ، فَيَتَرَجَّحُ عَلَى تَأْثِيرِ وَصْفِ الرُّكْنِيَّةِ فِي
التَّثْلِيثِ ، فَلِذَا قِيلَ هُوَ قَرِيبٌ مِنَ الثَّانِي ، وَالْحَقُّ أَنَّ الثَّلَاثَةَ تَرْجِعُ
إِلَى قُوَّةِ الْأَثَرِ ، وَالتَّفَرُّقَةِ بِالْإِعْتِبَارِ ، فَهُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْوَصْفِ ،
وَالثَّبَاتِ إِلَى الْحُكْمِ ، وَكَثَرَةُ الْأُصُولِ إِلَى الْأَصْلِ ، وَأَمَّا الْعَكْسُ
كَمَسْحٍ فَلَا يُسْنُّ تَكَرُّرُهُ ، بِخِلَافِ رُكْنٍ فَيُكْرَرُ لِأَنَّهُ يُوجَدُ
مَعَ عَدَمِهِ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَقَوْلُنَا فِي بَيْعِ الطَّعَامِ الْمُعَيَّنِ مَبِيعٌ مُعَيَّنٌ فَلَا
يَشْتَرِطُ قَبْضُهُ أَوَّلَى مِنْ مَالٍ لَوْ قُوِيَ بِجِنْسِهِ حَرُمَ التَّفَاوُلُ إِذْ لَا يَنْعَكِسُ
لِاشْتِرَاطِ قَبْضِ رَأْسِ مَالِ السَّلَمِ غَيْرِ رَبْوِيٍّ ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ إِذْ كُلَّمَا
أَنْتَقَى أَنْتَقَى ، وَلِذَا لَزِمَ الْقَبْضُ فِي الصَّرْفِ لِأَنَّ التَّقْدَلَ لَا يَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ
وَالسَّلَمِ لِاتِّفَاءِ تَعْيِينِ الْمَيْسَعِ ، وَهَذَا أَوْعَقُّهَا لِأَنَّ الْحُكْمَ يَثْبُتُ بِعِلَلٍ
سَتَى ، وَأَبْتَنَى عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ عَدَمِ التَّرْجِيحِ بِكَثَرَةِ الْأَدِلَّةِ وَالرُّوَاةِ أَنْ

لَا يُرَجَّحُ قِيَاسُهُ بِآخَرٍ بِأَنْ خَالَفَهُ فِي الْعِلَّةِ لَا الْحُكْمَ عَلَى مُعَارَضِهِ ، وَلَوْ
 اتَّفَقَا فِيهَا كَانَ مِنْ كَثْرَةِ الْأُصُولِ لَا الْأَدِلَّةِ فَيُرَجَّحُ عَلَى مُخَالَفِهِ ،
 وَكَذَا كُلُّ مَا يَصْلُحُ عِلَّةً لَا يَصْلُحُ مُرَجَّحًا فَلَمْ يَتَفَاوَتْ بِتَفَاوُتِ الْمِلْكِ
 لِلشَّافِعِيِّنِ مَا يَشْفَعَانِ فِيهِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ قَالَ هِيَ مِنْ مَرَافِقِ الْمِلْكِ
 كَالْوَلَدِ وَالشَّمْرَةِ أُجِيبَ بِأَنْ ذَلِكَ فِي الْعِلَلِ الْمَادِيَةِ ، وَعِلَّةُ الْقِيَاسِ
 كَالْفَاعِلِيَّةِ ، وَقَدْ جَعَلَ الشَّارِعُ الْمِلْكَ عِلَّةً لِلشُّفْعَةِ قَلِيلَةً وَكَثِيرَةً
 لَجَعَلَ كُلَّ جُزْءٍ مِنَ الْعِلَّةِ عِلَّةً لجزءٍ مِنَ الْمَعْلُولِ نَصَبَ الشَّرْعِ بِالرَّأْيِ ،
 وَلَوْ عَجَزَ عَنِ التَّرْجِيحِ عَمِلَ بَأَيِّمَا شَاءَ بِشَهَادَةِ قَلْبِهِ ، وَقَابَلُوا أَرْبَعَةَ
 الصَّحَّةِ بِأَرْبَعَةِ فَاسِدَةٍ التَّرْجِيحُ بِمَا يَصْلُحُ عِلَّةً مُسْتَقِلَّةً ، وَبِفَاعِلَةٍ
 الْأَشْبَاهُ كَوْنُ الْفَرْعِ لَهُ بِأَصْلٍ أَوْ أُصُولٍ وَجُوهُ شَبَهٍ فَلَا يَتَرَجَّحُ عَلَى
 مَالِهِ بِهِ شَبَهٌ ، وَعَنْ كَثِيرٍ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ نَعَمْ لِأَنَّهَا تَعَدُّدُ أَوْصَافٍ
 فَتُرْجَعُ إِلَى تَعَدُّدِ الْأَقْيَسَةِ ، بِخِلَافِ تَعَدُّدِ الْأُصُولِ لِاتِّحَادِ الْوَصْفِ ،
 وَكُلُّ أَصْلٍ يَشْهَدُ بِصِحَّتِهِ فَيُوجِبُ ثَبَاتَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ وَأَعْلَمُ أَنَّ
 كَثْرَةَ الْأُصُولِ بِوَحْدَةِ الْوَصْفِ وَهُوَ مَحَلُّ التَّرْجِيحِ وَمَعَ تَعَدُّدِهِ وَاتِّحَادِ
 الْحُكْمِ ، وَهِيَ جِنْدُ أَقْيَسَةٍ مُتَمَاثِلَةٍ لَا تَرْجِيحَ مَعَهَا ، وَمَعَ تَعَدُّدِهِ
 مُتَبَايِنَةٍ مُتَعَارِضَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا التَّرْجِيحُ كَمَا لَوْ قِيلَ الْأَخُ
 كَالْأَبَوَيْنِ فِي الْمَحْرَمِيَّةِ ، وَابْنُ النِّعَمِ فِي حِلِّ الْحَلِيلَةِ ، وَالزَّكَاةِ وَالشَّهَادَةِ
 وَالْقِصَاصِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ فَيُرَجَّحُ الْخَافَةُ بِهِ فَيُمنَعُ بِأَنَّهُ بِمُسْتَقِلٍّ إِذْ

كُلُّ يَسْتَقِلُّ جَامِعًا ، وَبِزِيَادَةِ التَّعْدِيَةِ كَثَرَتْ جِيحِ الطَّعْمِ لِتَعْدِيهِ إِلَى الْقَلِيلِ دُونَ الْكَثِيرِ ، وَلَا أَثَرَ لَهُ بَلْ لِدَلَالَةِ الدَّلِيلِ عَلَى الْوَصْفِ ، وَبِالنِّسَاطَةِ كَالطَّعْمِ عَلَى الْكَثِيرِ وَالْجِنْسِ ، وَلَا أَثَرَ لَهُ كَمَا ذَكَرْنَا

مسئلة

حُكْمُ الْقِيَاسِ الثَّبُوتُ فِي الْفَرْعِ ، وَهُوَ التَّعْدِيَةُ الْأَصْطِلَاحِيَّةُ فَلَزِمَتْهُ أَنْ لَا يَثْبُتَ الْحُكْمُ أَبَدًا كَمَا بَاحَهُ الرَّكْعَةُ وَحُرْمَةُ الْمَدِينَةِ ، أَوْ وَصْفِهِ كَصِفَةِ الْوَتْرِ بَعْدَ مَشْرُوعِيَّتِهِ لِانْتِفَاءِ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ ، وَكَذَا الشَّرْطِيَّةُ وَالْعِلِّيَّةُ كَكَوْنِ الْجِنْسِ قَطْعًا يُحْرِمُ النِّسَاءَ إِلَّا بِالنِّصِّ دَلَالَةً وَغَيْرَهَا ، وَكَذَا صِفَةُ الشُّومِ وَالْحِلِّ لِلْوَطْءِ الْمَوْجِبِ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ ، وَشَرْطِيَّةُ التَّسْمِيَةِ لِلْحِلِّ ، وَوَصْفِيَّةُ شَرْطِ النِّكَاحِ بِالْعَدَالَةِ ، وَأَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ مَنَاطُ عِلِّيَّةُ أَمْرٍ ، أَوْ شَرْطِيَّةُ ، أَوْ وَصْفِيَّةُ فِي غَيْرِهِ كَانَ فِي مِثْلِهِ عِلَّةٌ وَشَرْطًا لِانْتِفَاءِ التَّحَكُّمِ ، وَالْخِلَافُ فِي الْمَذْهَبَيْنِ شَهِيرٌ فِيهِ ، فَفَخَرُ الْإِسْلَامِ وَأَنْبَاءُهُ وَصَاحِبُ الْمِيزَانِ وَطَائِفَةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ نَعَمْ وَوُجِدَ ، وَهُوَ الْخِلَافُ فِي اشْتِرَاطِ الشَّقَابُضِ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ الْمُعَيَّنِ لِأَنَّهُ وَجِدَ لِإثْبَاتِهِ أَصْلُهُ هُوَ الصَّرْفُ بِجَامِعِ أَتَمَّهَا مَالَانِ يَجْزِي فِيهِمَا رَبَا الْفَضْلِ ، وَلِنَفْسِهِ أَصْلُهُ بَيْعُ سَائِرِ السَّلْعِ بِمِثْلِهِمَا أَوْ بِالْأَرْهَامِ ، وَقِيلَ لَا لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ كَذَلِكَ قِيلَ وَلَوْ ثَبَتَ كَانَ السَّبَبُ ذَلِكَ الْمَنَاطُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَهُمَا إِنْ أَنْضَبَ ، وَإِلَّا قَطَعْتُهُ إِنْ كَانَ ، وَمَا يُحَالُ أَصْلًا وَفَرَعًا فَرَدَّاهُ كَمَا لَوْ

ثَبَّتَ عَلَيْهِ الْوِقَاعَ لِلْكَفَّارَةِ لِإِسْمَالِهِ عَلَى الْجِنَايَةِ الْمُتَكَمِّلَةِ عَلَى صَوْمِ
 رَمَضَانَ، فَهِيَ الْعِلَّةُ، وَكُلُّ مَنْ الْأَكْلَ وَالْجَمَاعَ صَوْرُ وَجُودِهِ، وَكَلِمَتُهُ
 الْقَتْلُ بِالثَّقَلِ عَلَيْهِ بِالسَّيْفِ، فَالْمُثْقَلُ مِنْ تَحَالٍ، وَقَدْ يُخَالُ عَدَمُ
 التَّوَارُدِ. فَلَاوَلُ: تَعَدَّى عَلَيْهِ الْوَاحِدُ لَشَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ. وَالثَّانِي:
 تَعَدَّى عَلَيْهِ إِلَى آخَرَ لِآخَرَ، وَمِمَّنْ أَنْكَرَهُ مَنْ اعْتَرَفَ بِعِيَّاسٍ
 أَنْتَ حَرَامٌ عَلَى طَالِقٍ بَائِنٍ، وَهُوَ فِي السَّبَبِ، وَقِيلَ لِاخْتِلَافٍ فِي هَذَا
 بَلْ فِيهَا إِذَا كَانَتْ لِمَجْرَدِ مُنَاسَبَتِهَا، وَلَيْسَ لَهُ مَحَلٌّ آخَرُ لِأَنَّا إِنَّمَا
 نُنْثِبُ سَبَبِيَّةَ آخَرَ فَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا الْمُرْسَلُ، وَهَذَا عَلَى الشَّافِعِيَّةِ: أَمَّا
 مَا تَقَدَّمَ لِلْحَنَفِيَّةِ فِي سَبَبِيَّتِهِ بَعَيْنِهِ لِآخَرٍ فَمَنْبَغِي كَوْنُهُ الْغَرِيبَ مِنَ
 الْأَقْسَامِ الْأَوَّلِ لَوْجُودِ أَصْلِهِ إِذَا كَانَتْ سَبَبِيَّتُهُ لَشَيْءٍ ثَابِتَةً شَرْعًا، وَهُوَ
 الْعَيْنُ مَعَ الْعَيْنِ فِي الْمَحَلِّ، لَكِنْ لَا يَشْهَدُ لَهُ أَصْلُهُ بِالْإِعْتِبَارِ، وَكَانَ
 الظَّاهِرُ اتَّفَاقَهُمْ عَلَى مَنْعِهِ لِأَنَّهُ يَمْتَزِلُ الْإِخَالَةَ إِنْ لَمْ يَكُنْهَا لَكِنْ
 الْخِلَافُ عِنْدَهُمْ، وَلَوْ سَلِمَ عَدَمُ الْإِرْسَالِ لَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْوَصْفَ
 الْأَصْلُ أَنْ تَثْبُتَ عَلَيْهِ بِمَجْرَدِ الْمُنَاسَبَةِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِهِ، فَإِذَا
 وَجِدَتِ الْمُنَاسَبَةُ فِي آخَرَ كَانَ عِلَّةً بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ لَا بِالْإِلْحَاقِ بِالْأَوَّلِ
 لِاسْتِقْلَالِهَا بِإِبْطَالِ مَا تَحَقَّقَتْ فِيهِ، وَإِنْ ثَبَّتَتْ بِالنَّصِّ ثُمَّ حَقِلَتْ
 مُنَاسَبَتُهَا وَوُجِدَتْ فِيهَا لَمْ يُنْصَ عَلَيْهِ فَكَذَلِكَ لِلِاسْتِقْلَالِ، وَحَاصِلُهُ
 حِينَئِذٍ ثُبُوتُ عَلَيْهِ وَصْفِ بِالنَّصِّ وَآخَرَ بِالْمُنَاسَبَةِ. فَالْوَجْهُ أَنَّ يُقْصَرَ

الْخِلَافُ عَلَى مِثْلِ حَمَلٍ عَلَى رِضَى اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ ، وَهُوَ أَنْ يُنَصَّ عَلَى عَلَيْهِ مُنْضَبَطَةٌ بِنَفْسِهَا فَيُلْحَقُ بِهَا مَا تَصْلُحُ مَظْنَّةٌ لَهَا فَيَثْبُتُ مَعَهَا حُكْمُ الْمَنْصُوصَةِ كَمَا أُلْحِقَ الشَّرْبُ بِالْقَذْفِ بِجَمَاعِ الْإِفْتِرَاءِ لِيَكُونَ مَظْنَّةً

مسئلة

الْحَنِيفِيَّةُ : لَا تَثْبُتُ بِهِ الْحُدُودُ لِأَشْيَائِهَا عَلَى تَقْدِيرَاتٍ لَا تُعْقَلُ ، وَمَا يُعْقَلُ كَالْقَطْعِ فَلِاشْبَهَةٍ . قَالُوا : أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ مُعَمَّمَةٌ . قُلْنَا فِي مُسْتَكْمِلِ الشَّرُوطِ اتِّفَاقًا ، وَأَنْتِهَا ضُ أَمْرٌ عَلَى عَلَيْهِمْ مَوْقُوفٌ عَلَى إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى صِحَّةِ طَرِيقِهِ ، وَقَوْلُهُمْ إِنَّهُ عَلَى حُكْمِهِ بِاجْتِمَاعِ دَلَالَاتٍ سَمْعِيَّةٍ عَلَيْهِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْفَقْهِ

مسئلة

تَكْلِيفُ الْمُجْتَهِدِ يَطْلُبُ الْمَنَاطَ لِيُخَكِّمَ فِي تَحَالِهِ بِحُكْمِهِ جَائِزٌ عَقْلًا وَقَوْلُهُمْ بِالْقِيَاسِ لَا يَصِحُّ عَلَى أَنَّهُ الْمُسَاوَاةُ ، وَإِيجَابُ الْعَمَلِ بِمُوجِبِ الْقِيَاسِ فِيهِ قُصُورٌ عَنِ الْقَصُودِ لِأَوَاجِبِ كَالْقِفَالِ وَأَبَى الْحُسَيْنِ ، وَلَزُومُ خُلُوهُ وَقَارِيعُ لَوْلَاهُ مُنْتَفٍ لِانْضِبَاطِ أَجْنَاسِ الْأَحْكَامِ وَالْأَفْعَالِ ، وَإِمْكَانُ إِفَادَتِهَا الْعُمُومَاتُ ، وَلَوْ كَمْ تَقْدِهَا ثَبَتَ فِيهَا حُكْمُ الْأَصْلِ فَلَا خُلُوهُ وَلَا مُمْتَنِعٌ عَقْلًا ، إِذْ لَا يَلْزَمُ إِزَامَةُ مُحَالٍ ، وَكَوْنُ الظَّنِّ مَمْنُوعًا عَقْلًا لِإِحْتِمَالِهِ الْخَطَأَ مَمْنُوعٌ بَلْ أَكْثَرُ تَصَرُّفَاتِ الْعُقَلَاءِ لِقَوَائِدَ غَيْرِ

مُتَمَيِّقَةً ، وَبِهِ ظَهَرَ إِجَابَةُ الْعَمَلِ عِنْدَ ظَنِّ الصَّوَابِ ، وَثَبَّتَ شَرْعًا
بِشَتَّى مَوَارِدِهِ ، وَثُبُوتُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ وَالْفَرْقِ بَيْنَ التَّمَاثِلَاتِ
إِنَّمَا يَسْتَلْزِمُهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ بِجَامِعِ التَّمَاثِلِ ، أَوْ فَارِقِ تَقْتَضِيهِ ، وَلَا سَمْعًا
خِلَافًا لِلظَّاهِرِيَّةِ وَالْقَاسَانِي وَالنَّهْرَوَانِي ، وَاسْتِدْلَالُهُمْ بِأَنَّ فِي حُكْمِهِ
اِخْتِلَافًا فَهُوَ مَرْدُودٌ لِأَنَّهُ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ مَدْفُوعٌ بِمَنْعِ كَوْنِ
الِاخْتِلَافِ الْمَوْجِبِ لِلرَّدِّ فِي الْآيَةِ مَا فِي الْأَحْكَامِ بَلِ التَّنَاقُضُ وَالْقُصُورُ :
وَتَبَيَّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ . وَنَحْوُهُ تَخْصُوصٌ قَطْعًا ، أَوْ هُوَ فِيهِ إِجْمَالًا فَجَازَ
فِيهِ حُكْمُ الْقِيَاسِ فَيَعْمَلُهُ الْمُجْتَهِدُ كَمَا جَازَ الْكُلُّ فِيهِ وَيَعْمَلُهُ النَّاسِ
مَعَ أَنَّهُ مُسْتَلْزِمٌ أَنْ لَا يَكُونَ غَيْرُ الْقُرْآنِ حُجَّةً ، وَهُوَ مُنْتَفٍ عِنْدَهُمْ
أَيْضًا ، وَبِهِ يَبْغُدُ نِسْبَةُ هَذَا لَهُمْ عَلَى الْاِقْتِصَارِ ، وَأَمَّا بِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهِ
عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ نَصًّا وَحُكْمِ الْفَرْعِ دَلَالَةً فَلَيْسَ ، وَإِلَّا فَكُلُّ
قِيَاسٍ مَفْهُومٌ مُوَافِقٌ مَعَ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ فِي السُّنَّةِ أَصُولُ الرِّبَا وَكَثِيرٌ ، بَلِ
بِالسُّنَّةِ فَقَطْ ، وَحَدِيثُ : قَالُوا مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى مَا كَانَ فَضْلًا لَيْسَ بِمَا
نَحْنُ فِيهِ قَالُوا أُرْشِدَ إِلَى تَرْكِهِ بِإِجَابِ الْحَمْلِ عَلَى الْأَصْلِ فِيمَا لَمْ
يُوجَدْ فِيهِ نَصٌّ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ . الْجَوَابُ إِنَّمَا يُفِيدُ مَنَعَ
بِإِبْطَالِ الْحُرْمَةِ أَبْتِدَاءً بِهِ ، وَبِهِ قَوْلُ كَالَمْ يَذْرُكُ مَنَاطُهُ قَالُوا ظَنُّ
لَا كَخَبَرِ الْوَاحِدِ ، وَجَوَابُهُ مَا مَرَّ فِي مَسْئَلَةِ تَقْدِيمِهِ عَلَيْهِ ، ثُمَّ بَعْدَ
جَوَازِهِ وَقَعَ سَمْعًا ، قِيلَ ظَنُّنَا لِأَبِي الْحُسَيْنِ ، وَلِذَا عَدَلْ إِلَى مَا تَقَدَّمَ ،

وَقِيلَ قَطْعًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى : فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ وَكَوْنُهُ تَخْصُوصًا
 بِعَادَةِ أَنْتَفَتْ شَرَاطِطُهُ ، وَأُخْتِمَالُ كَوْنِهِ لِلتَّنْبِ وَكَوْنِهِ لِلْحَاضِرِينَ وَإِرَادَةِ
 الْمَرَّةِ ، وَفِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ وَالْأَزْمِنَةِ لَا يَنْبَغِي الْقَطْعُ بِهِ لِأَنَّهُ تَخْصِصٌ
 بِالْعَقْلِ ، وَلَيْسَ بِكُلِّ تَجْوِيزٍ عَقْلِيٍّ يَنْتَفِي الْقَطْعُ ، وَإِلَّا أَنْتَفَى عَنْ
 السَّمْعِيَّاتِ ، وَأَمَّا ظُهُورُ كَوْنِهِ فِي الْإِتْعَاطِ بِالنَّظَرِ إِلَى خُصُوصِ السَّبَبِ
 وَلِئَمْذٍ : يُخْرِجُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ . فَحَقِّدُوا الدَّرَّةَ بِالْبُرِّ فَالْعَبْرَةُ لِعُمُومِ
 اللَّفْظِ ، وَبِهِ أَنْتَفَى الثَّانِي إِذَا الْمُرْتَبُّ الْأَعْمُ مِنْهُ أُنِيَ فَاعْتَبِرُوا الشَّيْءَ
 بِنِظِيرِهِ فِي مَنَاطِهِ فِي الثَّلَاثِ وَغَيْرِهَا ، وَهَذَا أَيْسَرُ مِنْ إِثْبَاتِهِ دَلَالَةً إِذَا
 لَا يُفْهَمُ فَهَمُّ اللُّغَةِ الْأَمْرُ بِالْقِيَاسِ فِي الْأَحْكَامِ مِنَ الْإِتْعَاطِ ، وَأَيْضًا
 قَدْ تَوَاتَرَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ الْعَمَلُ بِهِ ، وَالْعَادَةُ قَاضِيَةٌ فِي مِثْلِهِ
 بِأَنَّهُ عَنْ قَاطِعٍ فِيهِ ، وَأَيْضًا شَاعَ مُبَاحَثَتُهُمْ فِيهِ ، وَتَرْجِيحُهُمْ بِلَا
 نَكِيرٍ فَكَانَ إِجْمَاعًا مِنْهُمْ عَلَى حُجَّتِهِ لِقَضَاءِ الْعَادَةِ بِهِ فِي مِثْلِهِ مِنْ
 أَصُولِ الدِّينِ لَا سَكُوتًا ، وَحَدِيثُ مُعَاذٍ يُفِيدُ طَمَأْنِينَةً فَإِنَّهُ مَشْهُورٌ
 عَنْ الْحَنْفِيَّةِ ، وَكَوْنُ الْأَجْتِهَادِ فِي الْمَنْصُوصِ دَاخِلًا فِي قَوْلِهِ : كِتَابُ اللَّهِ
 وَسُنتُهُ رَسُولِهِ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْقِيَاسُ ، وَالْقَطْعُ بِأَنَّهُ إِطْلَاقٌ لَيْسَ إِلَّا
 لِأَجْتِهَادِهِ لَا لِلْخُصُوصِ ، وَالْمَرْوِيُّ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ كَالصَّدِّيقِ ،
 وَالْفَارُوقِ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ مِنْ ذَمِّهِ فَالْقَطْعُ بِأَنَّهُ فِي غَيْرِهِ إِذْ قَاسَ
 كَثِيرٌ حَرَامٌ عَلَى طَالِقٍ ، وَعَلَى الشَّارِبِ عَلَى الْقَازِفِ ، وَالصَّدِّيقُ لَزَّ كَلِمَةً

عَلَى الصَّلَاةِ فِي وُجُوبِ الْقِتَالِ ، وَفِيهِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ أَيْضًا ، وَوَرِثَ أُمُّ
الْأُمِّ لَا أُمَّ الْأَبِ قَقِيلَ لَهُ تَرَكَتِ الَّتِي لَوْ كَانَتْ الْمَيْتَةَ وَرِثَ الْكُلُّ
أَيُّ هِيَ أَقْرَبُ فَتَرَكَ بَيْنَهُمَا فِي السُّدُسِ ، وَنَحَرُ : الْمَبْتُوتَةُ بِالرَّأْيِ ،
وَأَبْنُ مَسْعُودٍ : مَوْتَ زَوْجِ الْمَفُوضَةِ ، وَذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُنْقَلَ ،
وَاخْتِلَافُهُمْ فِي تَوْرِيثِ الْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ كُلٌّ قَالَ فِيهِ بِالنَّسَبِ

مسئلة

النَّصُّ عَلَى الْعِلَّةِ يَكُنِّي فِي إِجْبَابِ تَعْدِيَةِ الْحُكْمِ بِهَا ، وَلَوْ لَمْ تَثْبُتْ
شَرْعِيَّةُ الْقِيَاسِ وَفَاقًا لِلْحَقْفِيَّةِ ، وَأَحَدَ وَالنَّظَامُ ، وَالْقَاسَانِي ،
وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ فِي التَّخْرِيمِ خِلَافًا لِلْجُمْهُورِ ، لَهُمْ انْتِفَاءُ دَلِيلِ
الْوُجُوبِ وَهُوَ الْأَمْرُ ، أَوِ الْإِخْبَارُ بِهِ ، وَأَمَّا الْأَسْتِدْلَالُ بِلزومِ عِتْقِ
كُلِّ أَسْوَدَ لَوْ قَالَ أَعْتَقْتُ غَائِمًا لِسَوَادِهِ فَمَرْدُودٌ بِأَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ
بِثَبُوتِ حُكْمِ الْفَرْعِ مِنَ اللَّفْظِ لِيَكْزَمَ ذَلِكَ بَلْ إِنَّهُ دَالٌّ عَلَى وُجُوبِ
إِثْبَاتِ الْحُكْمِ أَيْنَ وَجَدَ ، وَكَذَا بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ حُرْمَةِ الْخَمْرِ
لِإِسْكَالِهَا ، وَكُلِّ مُسْكِرٍ إِذَا كَانَ مِنْ وَاجِبِ الْأَمْتِثَالِ لِمَا ذَكَرْنَا
وَالْفَرْقُ بِأَنَّ الْقِيَاسَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى فَيَكُنِّي فِيهِ الظُّهُورُ ، وَالْعِتْقُ زَوَالُ
حَقِّ آدَمِيٍّ فَبِالصَّرِيحِ مَمْنُوعٌ بِأَنَّ الْعِتْقَ كَذَلِكَ لِنَشْوَفِهِ إِلَيْهِ وَلِأَنَّ
فِيهِ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلِنَا أَنْ ذَكَرَ الْعِلَّةَ مَعَ الْحُكْمِ يُفِيدُ تَعْيِينَهُ فِي
مَحَالِّ وَجُودِهَا لِأَنَّهُ يَتَبَادَرُ إِلَى فَهْمِ كُلِّ مَنْ سَمِعَ حُرْمَةَ الْخَمْرِ لِأَنَّهَا

مُسْكِرَةٌ تَحْرِيمُ كُلِّ مَا أَسْكَرَ ، وَمِنْ قَوْلِ طَبِيبٍ لَا تَأْكُلْهُ
لِبُرُودَتِهِ مَنَعُهُ مِنْ كُلِّ بَارِدٍ ، وَأَحْتِمَالُ كَوْنِهِ لِبَيَانِ حِكْمَتِهِ مَعَ مَنَعِ
الْمُجْتَهِدِ مِنْ مِثْلِهِ ، أَوْ أَنَّهُ لِحُصُوصِ إِسْكَارِ الْخَمْرِ لَا يَقْدَحُ فِي الظُّهُورِ
كَاحْتِمَالِ حُصُوصِ الْعَامِّ بَعْدَ الْبَحْثِ عَنِ الْمُخَصَّصِ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ ظَاهِرٌ فِي
عَدَمِ التَّخْصِصِ فَيَبْطُلُ مَنَعُهُ بِتَجْوِيزِ كَوْنِهِ لَتَعْقُلِ فَائِدَةِ شَرْعِيَّتِهِ فِي
ذَلِكَ الْحَلِّ مَعَ قَصْرِهِ عَلَيْهِ ، وَأَبْعَدُ مِنْهُ تَعْلِيلُ كَوْنِهِ بِإِسْكَارِهَا بِأَنَّ
حُرْمَةَ الْخَمْرِ لَا تُعَلَّلُ بِكُلِّ إِسْكَارٍ لِأَنَّ الدَّعَى ظُهُورُ حُرْمَتِهَا لِأَنَّهَا
مُسْكِرَةٌ فِي التَّعْلِيلِ بِالإِسْكَارِ الدَّائِرِ فِي كُلِّ إِسْكَارٍ ، دُونَ
الإِسْكَارِ الْمُتَيَّدِ بِالإِضَافَةِ الْخَاصَّةِ لِتَبَادُرِ الْغَايَةِ إِلَى عَقْلِ كُلِّ مَنْ فَهَمَ
مَعْنَى الْمُسْكِرِ ، وَأَعْتَرَفَ هَذَا الْقَائِلُ بِإِفَادَةِ قَوْلِ الطَّبِيبِ لَا تَأْكُلْهُ
لِبُرُودِهِ التَّعْسِيمَ وَهُوَ مِثْلُهُ دُونَ أَنَّ الْمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ الْبَارِدِ ، وَلَا يُعَلَّلُ
بِكُلِّ بُرُودَةٍ ، وَفَرَّقَ الْبَصْرِيُّ بِأَنَّ تَرَكَ الْمَنْهَى يُوجِبُ ضَرَرًا فَيُفِيدُ
الْعُمُومَ ، وَالْفِعْلُ لِتَخْصِيلِ مَصْلَحَةٍ لَا يُوجِبُ كُلَّ تَخْصِيلٍ لَا يُفِيدُ بَعْدَ
ظُهُورِ أَنَّهُ مِنَ الشَّارِعِ يُفِيدُ إِجْبَابَ أَعْتِبَارِ الْوَضْفِ ، وَيَسْتَكْزِمُ وَجُوبَ
التَّرْتِيبِ ، وَإِلَّا لَزِمَتْ مُخَالَفَةُ أَعْتِبَارِهِ وَهُوَ مُضِرٌّ كَالْمَنْهَى ، وَهَذَا
تَفْصِيلُ رَدِّ دَلِيلِهِمُ الْأَوَّلِ ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَ مِنْ مَسْئَلَةٍ : لَا يَجْزِي الْخِلَافُ
فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ فَعَمَلُومَةٌ مِنَ الشَّرْطِ ، وَيَجِبُ الْحُكْمُ عَلَى الْخِلَافِ
الْمَنْقُولِ عَلَى الْإِطْلَاقِ بِالْخَطَأِ

فصل في بيان الاعتراضات الواردة على القياس

يَرُدُّ عَلَى الْقِيَاسِ أَسْئَلَةٌ مَرْجِعُ مَا سِوَى الْإِسْتِفْسَارِ مِنْهَا إِلَى الْمَنَعِ ، أَوِ الْمَعَارَضَةِ . أَوَّلُهَا الْإِسْتِفْسَارُ ، وَلَا يَخْتَصُّ بِهِ مُتَّفَقٌ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْحَنْفِيُّ لِشُبُوتِهِ بِالضَّرُورَةِ ، وَإِنَّمَا يُسْمَعُ فِي لَفْظٍ يَخْفَى مُرَادُهُ وَإِلَّا فَتَعَمَّتْ مَرْدُودٌ ، وَلَهُ أَنْ لَا يَقْبَلَهُ حَتَّى يُبَيِّنَهُ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ ، وَيَكْفِيهِ صِحَّةُ إِطْلَاقِهِ لِمُتَعَدِّدٍ ، وَلَوْ بِلَا تَسَاوٍ لِأَنَّهُ يُخْبِرُ بِالْأَسْتِزَامِ عَلَيْهِ لِنِلَاكِ الصَّحَّةِ ، وَجَوَابُهُ بَيَانُ ظُهُورِهِ فِي مُرَادِهِ بِالْوَضْعِ أَوِ الْقَرِينَةِ ، أَوْ ذِكْرُ مَا أَرَادَ بِلَا مُشَاحَةِ تُكَلِّفُ ثَقُلَ اللُّغَةِ ، أَوِ الْعُرْفِ فِيهِ ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ ظُهُورُهُ فِي أَحَدِهِمَا ، وَإِلَّا فَالْإِنْجَالُ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ ، أَوْ فِيمَا قَصَدْتُ إِذْ لَيْسَ ظَاهِرًا فِي الْآخِرِ فَالْحَقُّ نَفِيُّهُ ، وَإِلَّا فَاتَ الْفَرَضُ فَإِنَّهُ ذَكَرَ عَدَمَ فَهْمِهِ فَلَمْ يُبَيِّنْ ، وَمِثْلُهُ سُؤَالُ التَّقْسِيمِ مَنَعُ أَحَدٍ مَا تَرَدَّدَ اللَّفْظُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ مَعَ تَسْلِيمِ الْآخِرِ مُقْتَصِرًا ، أَوْ يَذْكُرْهُ كَفَى الصَّحِيحِ الْمُقِيمِ فَقَدْ الْمَاءُ فَوُجِدَ سَبَبُ التَّيَمُّمِ فَيَجُوزُ فَيَقَالُ سَبَبِيَّةُ النَّدَمِ مُطْلَقًا ، أَوْ فِي السَّفَرِ . الْأَوَّلُ : مَمْنُوعٌ وَفِي الْمُلْتَجِئِ الْقَتْلُ الْعُدْوَانُ سَبَبُهُ فَيَقْتَضِ فَيَقَالُ مُطْلَقًا ، أَوْ مَا لَمْ يَلْتَجِئْ ، الْأَوَّلُ مَمْنُوعٌ قَلِيلٌ لَا يَقْبَلُ لِعَدَمِ تَعَيُّنِ الْمَمْنُوعِ مُرَادًا ، وَلِأَنَّ حَاصِلَهُ أَذْعَاءُ الْمُعْتَرِضِ مَانِعًا ، وَبَيَانُهُ عَلَيْهِ ، وَالْمُخْتَارُ قَبُولُهُ لِحَوَازِ عَجْزِهِ عَنْ إِثْبَاتِهِ ، وَاللَّفْظُ يُفِيدُ نَفْيَ السَّبَبِيَّةِ ، لَا وَجُودَ الْمَانِعِ مَعَ السَّبَبِ ، وَأَمَّا كَوْنُهُ بِهِ يَتَبَيَّنُ

مُرَادُهُ، فَلَيْسَ بَلْ قِيَاسُهُ يُفِيدُهُ إِذْ تَرْتِيبُهُ عَلَى الْقَعْدِ وَالْقَتْلِ مُطْلَقًا فَهُوَ
مَعْلُومٌ ، وَتَرْذِيدُ السَّائِلِ تَجَاهُلٌ إِذْ تَحْوِيلُ التَّرْتِيبِ عَلَى الْقَعْدِ الْمَقِيدِ
مُبَالَغَةٌ فِي الْأَسْتِيزَاحِ ، وَيَكْفِيهِ الْأَصْلُ عَدَمُ الْمَانِعِ ، هَذَا ، وَيُقْبَلُ وَإِنْ
أَشْتَرَكَا فِي التَّنْسِلِيمِ إِذَا اخْتَلَفَا فِيمَا يَرُدُّ عَلَيْهِمَا مِنَ الْقَوَادِحِ ، ثُمَّ
الْحَنْفِيَّةُ الْعِلَلُ طَرْدِيَّةٌ وَمُؤَثَّرَةٌ وَمِنْهَا الْمَلَامَةُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَلَيْسَ
لِلسَّائِلِ فِيهَا إِلَّا الْمَانَعَةُ وَالْمُعَارَضَةُ لِأَنَّهُمَا لَا يَقْدَحَانِ فِي الدَّلِيلِ ، بِخِلَافِ
فَسَادِ الْوَضْعِ وَالْإِعْتِبَارِ وَالْمُنَاقِضَةِ أَيْ النِّقْضِ إِذْ يُوجِبُ تَنَاقُضَ
الشَّرْعِ ، وَهَذَا عَلَى مَنَعِ تَخْصِصِ الْعِلَّةِ ، وَأَمَّا وَجُودُ الْحُكْمِ دُونَهَا وَهُوَ
الْعَكْسُ فَعَامٌّ الْإِنْتِفَاءُ ، وَكَذَا الْمُفَارَقَةُ ، فَإِنْ وَجَدَ صُورَةَ النِّقْضِ دَفَعَ
بِأَرْبَعٍ نَدَّ كَرُّهَا ، وَعَلَى الطُّورِ تَرُدُّ مَعَ الْقَوْلِ بِالْمُوجِبِ ، وَلَا وَجْهَ
لِتَخْصِصِهَا بِهِ ، وَدُفِعَ بِأَنَّ الْإِيرَادَ بِإِعْتِبَارِ ظَنِّهِ لِلْعِلَّةِ لَا ذِكْرَ
ظَنِّهِ ، لَا عَلَى الشَّرْعِيَّةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، وَإِلَّا فَيَجِبُ نَقْيُ الْمُعَارَضَةِ أَيْضًا
إِذْ بَعْدَ ظُهُورِ تَأْثِيرِ الْوَضْعِ فِي الْمُعَارَضَةِ الْمُنَاقِضَةِ خُصُوصًا بِطَرِيقِ
الْقَلْبِ ، وَإِذْ لَا تَخْصِصَ نَدَّ كَرُّهَا بِلَا تَفْصِيلٍ وَتَعَرُّضَ لْخُصُوصِيَّاتِهِمْ .
الْأَوَّلُ فَسَادُ الْإِعْتِبَارِ كَوْنُ الْقِيَاسِ مُعَارَضًا بِالنِّصِّ أَوْ الْإِجْمَاعِ فَلَا
وُجُودَ لَهُ حِينَئِذٍ لِيُنْظَرَ فِي مُقَدِّمَاتِهِ ، وَتَخْلُصُهُ بِالطَّمَنِ فِي السَّنَدِ إِنْ
أَمْسَكَ ، أَوْ فِي دَلَالَتِهِ ، أَوْ أَنَّهُ مُؤَوَّلٌ بِدَلِيلِهِ ، أَوْ خُصَّ مِنْهُ حُكْمُ
الْقِيَاسِ ، وَمُعَارَضَتُهُ بِمُسَاوِي فِي النُّوعِ ، وَالتَّرْجِيحُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْخُصُوصِيَّةِ

فَلَوْ عَارِضَ الْآخَرَ بِآخَرَ مِنْ غَيْرِ نَوْعِهِ وَجَبَ أَنْ يَبْنِيَ عَلَى التَّرْجِيحِ
بِكَثْرَةِ الرِّوَايَةِ ، وَعَلَى لَا تَرْجِيحَ بِكَثْرَةِ لَا يُعَارِضُ النَّصُّ النَّصَّ
وَالْقِيَاسَ لِيَقِفَ الْقِيَاسُ لِلْعِلْمِ بِسُقُوطِ هَذَا الْإِعْتِبَارِ فِي نَظَرِ الصَّحَابَةِ ،
وَمِنْ نَوْعِهِ لَا يُرْجَحُ أَنْفَاقًا ، وَلَوْ قَالَ الْمُسْتَدِلُّ عَارِضَ نَصِّكَ قِيَاسِي فَسَلَّمَ
نَصِّي فَبَعْدَ أَنَّهُ الْإِتِّقَالُ الْمَمْنُوعُ مُعْتَرِفٌ بِفَسَادِ الْإِعْتِبَارِ عَلَى قِيَاسِهِ نَحْوُ :
ذَبْحُ التَّارِكِ مِنْ أَهْلِهِ فِي مَحَلِّهِ فَيُحْلَاهَا كَالنَّاسِي فَيُقَالُ فَاسِدُ الْإِعْتِبَارِ
لِمُعَارَضَةِ : وَلَا تَأْكُلُوا الْآيَةَ . فَالْمُسْتَدِلُّ مُؤَوَّلٌ بِذَبْحِ الْوَثْنِيِّ بِقَوْلِهِ :
الْمُؤْمِنُ يَذْبَحُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ سَمَى أَوْ لَمْ يُسَمَّ وَمَا قِيلَ خُصَّ النَّاسِي
بِالْإِجْمَاعِ فَلَوْ قِيسَ عَلَيْهِ الْعَامِدُ أَوْجَبَ كَوْنُهُ نَاسِيًا لَا مُخَصَّصًا إِذْ لَمْ
يَبْقَ تَحْتَ الْعَامِّ شَيْءٌ ، إِنَّمَا يَنْتَهِضُ إِذَا لَمْ يَلْزَمْ مُؤَوَّلًا ، فَلَوْ قَالَ قِيَاسِي
أُرْجِحُ مِنْ نَصِّكَ فَلَيْسَ لِلْمُعْتَرِضِ إِبْدَاءُ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ صَدَفَ
عَنِ الدَّكْرِ مَعَ اسْتِخْضَارِ مَطْلُوبِيَّتِهِ شَرْعًا ، بِخِلَافِ النَّاسِي لِأَنَّهُ
أُنْتَقَالَ عَنْ فُسَادِ الْإِعْتِبَارِ ، وَلِلْمُعْتَرِضِ مَنَعُ مُعَارَضَةِ خَبَرِ الْوَاحِدِ لِعَامِّ
الْكِتَابِ فَلَا يَتِمُّ مُؤَوَّلًا ، وَلِلْمُجِيبِ إِثْبَاتُهُ إِنْ قَدَرَ ، وَلَيْسَ انْقِطَاعًا
وَإِنْ كَانَ مُنْتَقِلًا إِلَى آخَرَ يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى مِثْلِ مُقَدِّمَانِهِ أَوْ أَكْثَرَ لِأَنَّهُ
بَعْدُ سَاعٍ فِي إِثْبَاتِ نَفْسِ مَدَّعَاهُ كَمَنْ أُخْتِجَ بِالْقِيَاسِ فَمَنَعَ جَوَازَهُ ،
فَاخْتِجَ بِقَوْلِ عُمَرَ لِأَبِي مُوسَى أَعْرِفِ الْأَمْثَالَ وَالْأَشْبَاهَ ، وَقِيسِ
الْأُمُورَ عِنْدَ ذَلِكَ فَمَنَعَ حُجَّتَهُ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ فَأَثْبَتَهُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ

الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اقْتَدُوا بِالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَيْ بِكَرٍ وَعُمَرَ فَمَنْعَ
حُجَّتَهُ خَبَرُ الْوَاحِدِ فَأَثْبَتَهُ ، وَإِذْ يَتَرَدَّدُ فِي الْأَجُوبَةِ مِنْ هَذَا ، فَهَذِهِ
مُقَدِّمَةٌ فِي الْإِنْتِقَالِ إِمَّا مِنْ عِلَّةٍ إِلَى أُخْرَى لِإِثْبَاتِهَا أَوْ إِلَى حُكْمٍ آخَرَ
يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بَيِّنَاتُ الْعِلَّةِ ، أَوْ بِأُخْرَى ، أَوْ إِلَى أُخْرَى لِإِثْبَاتِ الْحُكْمِ
الْأَوَّلِ ، وَأَخْتَلَفَ فِي هَذَا ، فَقِيلَ يَقْبَلُ لِمُحَاجَّةِ الْحَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ،
وَدُفِعَ بِأَنَّ حُجَّتَهُ مُزْمَنَةٌ ، وَمُعَارَضَةُ اللَّعِينِ يَتْرَكُ التَّسَبُّبَ فِي إِزَالَةِ
حَيَاةِ شَخْصٍ وَإِزَالَتِهَا قَتْلًا بَاطِلًا ، إِذِ الْمُرَادُ إِيجَادُهَا فِيمَا لَيْسَتْ فِيهِ
وَإِزَالَتُهَا بِلَا مُبَاشَرَةٍ مُحْسُوسَةٍ ، وَحَاضِرُهُ ضَلَالٌ يُسْرِعُ إِلَيْهِمُ الْإِزَامَ مَا لَا
يَلْزَمُ فَانْتَقَلَ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ لَا يَحْتَمِلُ التَّلْبِيسَ ، وَالْحَقُّ أَنَّ لَا انْتِقَالَ ،
فَإِنَّ الْأَوَّلَ الْمَعْنَوِي ، وَاسْتِدْلَالُهُ لَمْ يَقَعْ إِلَّا بِمَعْنَى الْإِزَامِ فِي قَوْلِهِ
فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ إِلَى آخِرِهِ ، وَالْكَلَامُ فِيمَا إِذَا ظَهَرَ بُطْلَانُ
الْأَوَّلِ ، فَانْتَقَلَ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ ، فَإِنَّهُ انْقِطَاعُ فِي عُرْفِهِمْ أَسْتَحْسَنُوهُ
كَيْلًا يَحُلُّوهُ الْمَجْلِسُ عَنِ الْقُصُودِ ، وَإِلَّا فَفِي الْعَقْلِ لَهُ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى
آخَرَ وَآخَرَ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ مَا عَيْنُهُ حَتَّى يُعْجِزَهُ عَنْ إِثْبَاتِهِ وَلَوْ فِي
مَجَالِسَ ، فَلَا انْقِطَاعَ بِدَلِيلِهِ سُكُوتٌ ، أَوْ إنْكَارُ ضَرُورِيٍّ ، أَوْ مَنْعٌ بَعْدَ
تَسْلِيمٍ ، وَفِي مَمَرٍ ضِ الْمَسْتَدْلَالِ إِلَى مَا لَا يَنْسَبُ الْمَطْلُوبُ أَضْلًا دَفْعًا
لِظُهُورِ إِفْخَامِهِ انْقِطَاعُ فَاحِشٍ فَلَا أَوَّلَ لِلْحَقْنَفِيَّةِ فِي إِثْبَاتِ أَنْ إِيدَاعَ
الصَّيِّئِ تَسْلِيطُ عِنْدَ تَعَالِيهِ بِهِ لِنَفْيِ ضَرَرِهِ . وَالثَّانِي لَهُمْ : الْكِتَابَةُ عَقْدُهُ

يَحْتَمِلُ الْفَسْخَ فَلَا يَمْنَعُ التَّكْفِيرَ بِمَنْ تَعَلَّقَتْ بِهِ كَالْبَيْعِ بِالْخِيَارِ
لِلْبَائِعِ وَالْإِجَارَةِ ، فَيَقَالُ بَلِ الْمَنْعُ لغيرِهِ مِنْ نُقْصَانِ الرَّقِّ بِهِ كَأَمِ الْوَلَدُ
فَيَجَابُ بِإِثْبَاتِ عَدَمِ نُقْصَانِهِ بِالْأَوَّلَى ، أَحْتِمَالُ الْفَسْخِ دَلِيلُ عَدَمِ إِجْبَاحِهِ
نُقْصَانَهُ لِأَنَّ مَا يُوجِبُهُ لَا يَحْتَمِلُ الْفَسْخَ إِذْ هُوَ بِنُبُوتِ الْحُرِّيَّةِ مِنْ وَجْهِ
وَالثَّالِثُ : أَنَّ يُجِيبَ بِقَوْلِهِ الْكِتَابَةُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ فَلَا يُوجِبُ نُقْصَانًا
فِيهِ كَالْبَيْعِ بِالْخِيَارِ ، وَالْكُلُّ جَائِزٌ ، هَذَا وَنُشِبَةُ الْأُسْتِسْفَارِ فِي عُمُومِهِ
وَفَسَادِ الْأَعْتِبَارِ فِي عَدَمِ الْقِيَاسِ الْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ لِأَنَّ حَاصِلَهُ دَعْوَى
النَّضْبِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ النَّزَاعِ وَلَا زَمِّهِ إِذْ هُوَ تَسْلِيمٌ مَدْلُولُ الدَّلِيلِ مَعَ بَقَاءِ
النَّزَاعِ فِي الْحُكْمِ الْمَقْصُودِ ، فَإِنَّ الْقِيَاسَ حِينَئِذٍ بِالنَّسَبَةِ إِلَيْهِ مُنْتَفٍ
فَظَهَرَ أَنَّ لَا وَجْهَ لِتَخْصِيصِهِ الْقَوْلَ بِالْمُوجِبِ بِالطَّرْدِيَّةِ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ
الْأَوَّلُ فِي إِثْبَاتِ الْحُكْمِ ، وَاسْتِنَادُهُ فِيهِ إِلَى لَفْظِ الْمَعْلَلِ كَقَوْلِهِ فِي
الْمُنْقَلِّ . قَتْلٌ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا ، فَلَا يَنْكَفِي الْقِصَاصَ كَالْحَرْقِ فَيَسْلَمُ عَدَمُ
مُنَافَاتِهِ مَعَ بَقَاءِ النَّزَاعِ فِي ثُبُوتِ وَجُوبِ الْقِصَاصِ ، وَهُوَ الْمُتَنَازَعُ فِيهِ
أَوْ سَحْلُهُ عَلَى غَيْرِ مُرَادِهِ كَالْمَسْحِ رُكْنٌ فَيُسْنُ تَنْلِيشُهُ فَيَقُولُ بِمُوجِبِهِ إِذْ
سَدَنَّا الْأَسْنِيْعَابَ وَهُوَ ضَمٌّ مِثْلِي الْوَاجِبِ الرَّبْعِ وَزِيَادَةُ إِلَيْهِ
وَمَقْصُودُهُ التَّكْرِيرُ ، فَإِذَا أَظْهَرَهُ أَنْتَقَى ، وَكَذَا صَوْمُ فَرَضٍ
فَيُسَرِّطُ التَّعْيِينَ ، فَيَقُولُ بِمُوجِبِهِ لُزُومِ التَّعْيِينَ ، وَالنَّزَاعُ فِي غَيْرِهِ كَوْنُ
الْإِطْلَاقِ بَعْدَ تَعْيِينِ لُزُومِ التَّعْيِينَ بَعْدَ تَعْيِينِ الشَّرْعِ الْوَقْتُ الْخَاصُّ لَهُ

تَعْيِينًا خَلَا عَلَى الْأَعْمِّ ، وَمُرَادُهُ تَعْيِينُ الْمُسْكَلِّفِ ، وَالْوَجْهُ لِلشَّارِطِ
لِأَنَّ كَوْنَ إِطْلَاقِ النَّاوِي تَعْيِينِ بَعْضِ مُحْتَمَلَاتِهِ يُصْبِرُ الْأَعْمَّ عَيْنَ
الْأَخَصِّ ، وَقَدَّمَ تَمَامَهُ . وَالثَّانِي : إِبْطَالُ مَا ظُنَّ مَأْخَذَ خَصْمِهِ كَفِي
الْقَتْلِ بِالْمُثْقَلِ ، لِمُعْتَرِضِ التَّعَاوُتِ فِي الْوَسِيلَةِ لَا يَمْنَعُ الْقِصَاصَ فَيَقُولُ
الْمَانِعُ غَيْرُهُ ، وَنَفَى مَا نَعَى لَيْسَ نَفَى الْكُلِّ ، وَيُصَدِّقُ لِعِدَالَتِهِ
وَالثَّلَاثُ أَنَّ يَسْكُتَ عَنْ مُقَدِّمَةِ يُظَنَّ الْعِلْمَ بِهَا فَيُسَلِّمُ الْمَذْكَورَةَ ،
وَبَقِيَ النَّزَاعُ فِي الْمَطْوِيَّةِ نَحْوُ مَا ثَبَتَ قُرْبَةً فَتَرْطُهُ النِّيَّةُ كَالصَّلَاةِ ،
وَطَوَى ، وَالْوَضُوءُ قُرْبَةً فَيَقُولُ مُسَلِّمٌ ، وَمِنْ أَيْنَ يَلْزَمُ أَنَّ الْوَضُوءَ شَرْطُهُ
النِّيَّةُ قَالُوا لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ انْقِطَاعِ أَحَدِهِمَا إِذَا لَوْ بَيَّنَّهُ مَحَلُّ النَّزَاعِ ، أَوْ
مَلَزُمُهُ ، أَوْ أَنَّهُ مَأْخَذُهُ ، أَوْ كَيْفِيَّةَ الْمَخْذُوقَةِ انْقِطَاعَ الْمُعْتَرِضِ ، وَإِلَّا
لِلْمُسْتَدِلِّ ، وَاسْتَبْعَدَ فِي الْآخِرِ إِذَا مُرَادُ الْمُسْتَدِلِّ أَنَّ الْمَرْكُوكَ كَالْمَذْكَورِ ،
وَالْمُعْتَرِضُ أَنَّ الْمَذْكَورَ وَحْدَهُ لَا يُفِيدُ ، فَإِذَا ذَكَرَ أَنَّهُ الْجَمْعُ
لَا الْمَذْكَورَ وَحْدَهُ ، وَحَذَفُ الْمَعْلُومِ شَائِعٌ لَهُ الْمَنْعُ ، وَاسْتَمَرَ الْبَحْثُ ،
وَكَذَا لَا يَخْفَى بَعْدَ قَوْلِهِمْ إِنَّهُ مَأْخَذُهُ بَلْ يَقُولُ الْمُعْتَرِضُ مَأْخَذِي غَيْرُهُ
أَوْ كَذَا انْقِطَاعَ الْمُسْتَدِلِّ وَإِلَّا الْمُعْتَرِضُ ، وَظَهَرَ أَنَّ قَوْلَ الْحَنْفِيَّةِ إِنَّهُ يُلْجِيهِ
أَهْلَ الطَّرِيقِ إِلَى الْقَوْلِ بِالتَّأْيِيرِ لِأَنَّهُ لَمَّا سَلَّمَ مُوجِبَ عِلَّتِهِ مَعَ بَقَاءِ
الْخِلَافِ أَحْتَاجَ إِلَى مَعْنَى مُؤَثِّرٍ غَيْرِ وَاقِعٍ ، لِأَنَّ غَايَةَ مَا يَلْزَمُهُ الْجَوَابُ بِمَا
ذَكَرْنَا ، وَلَيْسَ مِنْهُ ذَلِكَ ، وَبَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْقِيَاسِ ، وَتَحْرِيرِ مَحَلِّ

التَّزَاعُ يَسْرَعُ فِيهِ ، وَأَوَّلُ مُقَدِّمَاتِهِ حُكْمُ الْأَصْلِ ، ثُمَّ عَلَيْهِ ، ثُمَّ ثُبُوتُهَا فِي الْفَرْعِ مَعَ الشُّرُوطِ : الْأَوَّلُ عَلَيْهِ مَنَعُ حُكْمِ الْأَصْلِ ، وَالصَّحِيحُ لَيْسَ قَطْعًا ، وَأَنَّهُ يُسَمَّعُ إِلَّا إِنْ أَضَلَّحُوا وَهُوَ مَحْمَلُ أَبِي إِسْحَاقَ لِأَنَّهُ مَنَعُ بَعْضِ مُقَدِّمَاتِ دَلِيلِهِ ، وَإِلَّا فَكُلُّ مَنَعٍ قَطْعٌ ، وَكَوْنُهُ بِهِ يَنْتَقِلُ إِلَى مِثْلِ الْأَوَّلِ لَا يَضُرُّ إِذَا تَوَقَّفَ عَلَيْهِ وَسِعَهُ مَجَالِسُ أَوْ مَجَالِسُ ، وَلَوْ تَعَارَفَهُ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يَلْزَمِ الْمُسْتَدِلُّ عُرْفُهُمْ ، ثُمَّ لَا يَنْقَطِعُ الْمُعْتَرِضُ بِإِقَامَةِ دَلِيلِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ ، إِذْ لَا يَلْزَمُ صِحَّتُهُ مِنْ صَوَرَتِهِ فَلَهُ الْأَعْتِرَاضُ عَلَى مُقَدِّمَاتِهِ ، وَأَمَّا مُعَارَضَتُهُ فَقِيلَ لِأَنَّهُ غَضَبٌ لِمَنْصِبِ الْأُسْتَدِلَّالِ ، وَلَيْسَ وَإِلَّا مُنَعَتٍ مُطْلَقًا ، وَقَوْلُهُ يَصِيرُ مُسْتَدِلًّا فِي نَفْسِ صُورَةِ الْمُنَاطَرَةِ إِنْ أَرَادَ فِي عَيْنِ دَعْوَى الْمُسْتَدِلِّ فَمُنْتَفٍ أَوْ فِي تِلْكَ الْمُنَاطَرَةِ فَلَا بَأْسَ كَمُعَارَضَةِ الدَّلِيلِ ، وَلَا تَتِمُّ الْمُنَاطَرَةُ إِلَّا بِانْقِطَاعِ أَحَدِهِمَا ، مِثَالُهُ لِلشَّافِعِيَّةِ جِلْدُ الْخَنَزِيرِ لَا يَقْبَلُ الدَّبَاغَةُ لِزَجَاسَةِ عَيْنِهِ كَالْكَلْبِ فَيُمنَعُ كَوْنُ جِلْدِ الْكَلْبِ لَا يَقْبَلُهَا ، وَفِي الْعِلَالِ الطَّرْدِيَّةِ السَّخُّ : رُكْنٌ فَيُسْنُ تَكَرُّرُهُ كَالْفَسْلِ فَيُمنَعُ سُنْبِيَّةُ تَكَرُّرِ الْفَسْلِ بَلْ إِكْمَالُهُ ، غَيْرَ أَنَّهُ اسْتَعْرِقَ مَحَلَّهُ فَكَانَ تَكَرُّرُهُ بِخِلَافِ السَّخِّ فَتَكْمِيلُهُ بِاسْتِيعَابِهِ ، وَقَوْلُهُمْ صَوْمُ فَرَضٍ فَيَجِبُ تَعْيِينُهُ كَالْقَضَاءِ فَيَقَالُ إِنْ بَعْدَ تَعْيِينِ الشَّرْعِ لَهُ فَمُنْتَفٍ فِي الْأَصْلِ وَإِلَّا فَنَفِي الْفَرْعِ. الثَّانِي عَلَيْهِ مُنُوعٌ : أَوَّلُهَا مَنَعُ وُجُودِ الْعِلَّةِ فِي الْأَصْلِ ،

مِثَالُهُ لِلشَّافِعِيَّةِ فِي الْكُتُبِ : حَيَوَانٌ يُفْسَلُ مِنْ وُلُوغِهِ سَبْعًا فَلَا يَطْهَرُ
بِالدَّبَاغَةِ كَالْخِنْزِيرِ فَيُمْنَعُ كَوْنُ الْخِنْزِيرِ يُفْسَلُ سَبْعًا ، وَفِي الطَّرْدِيَّةِ :
مَسْحٌ فَيَسُنُّ تَنْلِيبُهُ كَالِاسْتِنْجَاءِ فَيُمْنَعُ كَوْنُ الْاسْتِنْجَاءِ طَهَارَةً
مَسْحٍ ، بَلْ عَنِ الْحَقِيقَةِ ، وَجَوَابُهُ بِإِثْبَاتِ وُجُودِهِ حِسًّا ، أَوْ عَقْلًا ، أَوْ
شَرْعًا . ثَانِيًا : مَنَعُ كَوْنِهِ عِلَّةً ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَنَفِيَّةِ مَنَعُ نِسْبَتِهِ إِلَيْهِ
وَالصَّحِيحُ قَبُولُهُ لِأَنَّ الْقِيَاسَ الْمُرَدَّ عَلَيْهِ مُسَاوَاةٌ فِي مُشْتَرَكٍ تُظَنُّ
الْإِطْلَاقُ بِهِ ، وَأَمَّا مُسَاوَاةُ فِرْعِ الْأَصْلِ فِي عِلَّةِ حُكْمِهِ فَالْقِيَاسُ فِي
نَفْسِ الْأَمْرِ . قَالُوا : عُدُولُهُ إِلَى الْمَنَعِ دَلِيلُ عَجْزِهِ عَنْ إِبْطَالِهِ أَيْ تَقْضِيهِ ،
لِأَنَّ رَجْعَهُ إِلَى مَنَعٍ بِسَنَدِهِ ، أَوْ كَوْنِهِ طَرْدِيًّا ، أَمَّا بغيرِهِ فَغَضَبٌ لِأَنَّهُ
لَمْ يَسْتَدِلَّ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا لَمْ يُسْمَعْ الْمَنَعُ اتِّفَاقًا لِأَنَّهُ بَعْدَ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ
غَيْرُ مُنْتَظَمٍ لِأَنَّهُ طَلِبُهُ وَقَدْ حَصَلَ بَلْ فِي مُقَدِّمَاتِهِ قُلْنَا الْمُلَازِمَةُ
مَمْنُوعَةٌ ، وَلَوْ سَلِمَتْ لَا يَلْزَمُ صِحَّتُهُ لِإِنْتِقَاضِهِ بِكَثِيرٍ إِذْ يَلْزَمُ صِحَّتُهُ كُلُّ
مَا عَجَزَ الْمُعْتَرِضُ عَنْ إِبْطَالِهِ حَتَّى دَلِيلُ الْحُدُوثِ ، وَإِذَا بَيَّنَّهُ بِنَصٍّ لَهُ
الْأُغْتِرَاضُ بِمَا يُمْكِنُ عَلَى ذَلِكَ السَّمْعِيِّ وَمُعَارَضَتُهُ ، وَكَذَا الْإِجْمَاعُ
وَيَزِيدُ بِنَفْيِ كَوْنِهِ دَلِيلًا بِنَحْوِ كَوْنِ الشُّكُوتِ بَعِيدُهُ إِنْ كَانَ مِنْهُ ،
أَوْ بغيرِهِمَا مِنْ مُخْتَلَفٍ كَالدَّوْرَانِ لَهُ مَنَعُ صِحَّتِهِ وَلِلْآخِرِ إِثْبَاتُهَا ، وَقَوْلُ
بَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ يُلْجِي أَهْلَ الطَّرْدِ إِلَى الْقَوْلِ بِالتَّأْثِيرِ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ غَيْرُهُ
بَعِيدُهُ نَفْيُ تَمَكُّينِهِ مِنْ إِثْبَاتِهِ ، وَمُقْتَضَى مَا فِي الْإِنْتِقَالِ يُخَالِفُهُ إِلَّا إِنْ

مُحَلٍّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْتَهِيضُ لِأَوْجِهٍ الْبُطْلَانِ فَيَرْجِعُ إِلَى التَّأْيِيرِ لِكُنْهِ
 انْتِقَالِهِ إِلَى أُخْرَى لِإِثْبَاتِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ عَلَيْهِ الْوَصْفِ هُنَا ،
 وَعَلِمْتَ مَا فِيهِ ، مِثَالُهُ لِلشَّافِعِيَّةِ فِي ذَلِكَ الْمِثَالِ : مَنْعُ كَوْنِ الْفَسْلِ سَبْعًا
 عِلَّةَ عَدَمِ قَبُولِهِ الدَّبَاغَةَ شَرْعًا ، وَلِلْحَنَفِيَّةِ فِي قَوْلِ الشَّافِعِيَّةِ لَا يَعْتَقُ
 عَلَى أَخِيهِ إِذْ لَا بَضِيَّةَ بَيْنَهُمَا كَابْنِ الْعَمِّ مَنْعُ أَنَّهَا الْعِلَّةُ فِي الْعِتْقِ
 لِيَنْتَقِيَ الْحُكْمُ بِإِنْتِقَاءِ الْعِلَّةِ الْمُتَّحِدَةِ بَلِ الْقَرَابَةِ الْمُحَرَّمَةِ ، نَالِشَهَا عَدَمُ
 تَأْيِيرِهِ لِلشَّافِعِيَّةِ أَيْ اعْتِبَارِهِ ، وَقَسَمُوهُ أَرْبَعَةً : أَنْ يَظْهَرَ عَدَمُ تَأْيِيرِهِ
 مُطْلَقًا ، أَوْ فِي ذَلِكَ الْأَصْلِ ، أَوْ قَيْدٍ مِنْهُ مُطْلَقًا ، أَوْ لَا بَلْ يُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ
 بِعَدَمِ أَطْرَادِهِ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ ، وَرَدُّوا الْأَوَّلَ وَالثَّانِيَّ إِلَى الْمَطَالِبَةِ
 بِعِلَّةِ الْوَصْفِ ، وَجَوَابُهُ الْمُتَقَدِّمُ جَوَابُهُ ، وَالثَّانِي وَالرَّابِعَ إِلَى الْمَعَارَضَةِ
 عَلَى خِلَافٍ فِي الرَّابِعِ ، مِثَالُ الْأَوَّلِ ، وَيُسَمَّى عَدَمُ التَّأْيِيرِ فِي الْوَصْفِ فِي
 الصُّبْحِ لَا يَقْصُرُ فَلَا يُقَدِّمُ أَذَانُهُ كَالْمَغْرِبِ فَيَرُدُّ عَدَمُ الْقَصْرِ لَا أَثَرَهُ
 لَهُ فِي عَدَمِ تَقْدِيمِ الْأَذَانِ ، إِذْ لَا مُنَاسَبَةَ وَلَا شَبَهَ ، وَالثَّانِي فِي مَنْعِ
 بَيْعِ الْغَائِبِ ، وَيُسَمَّى عَدَمُ التَّأْيِيرِ فِي الْأَصْلِ : مَبِيعٌ غَيْرُ مَرْتَيْنٍ فَلَا
 يَصِحُّ كَالطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ فَيَرُدُّ ، هَذَا وَإِنْ نَاسَبَ فِي الْأَصْلِ مَا يَسْتَقِلُّ
 وَهُوَ الْعَجْزُ عَنِ التَّسْلِيمِ ، وَلِذَا رَجَعَ إِلَى الْمَعَارَضَةِ فِي الْعِلَّةِ ، وَبِهِ
 يَنْكَشِفُ أَنَّ اعْتِبَارَ جَنْسِهِ ظُهُورُ عَدَمِ التَّأْيِيرِ غَيْرُ وَاقِعٍ إِذْ لَمْ
 يَظْهَرْ عَدَمُ مُنَاسَبَةٍ فِي غَيْرِ مَرْتَيْنٍ بِمَا أَبْدَاهُ بَلْ جَوَزَهُ مَعَهُ ، وَالثَّالِثُ

وَيُسَمَّى عَدَمُ التَّأْيِيرِ فِي الْحُكْمِ لَوْ قَالَ الْحَنْفِيَّةُ فِي الرُّتَدَيْنِ : مُشْرِكُونَ
 أَتَلَفُوا مَالًا فِي دَارِ الْحَرْبِ فَلَا يَضْمَنُونَ فَيُرَدُّ لَا تَأْيِيرَ لِدَارِ الْحَرْبِ
 لِلِانْتِفَاءِ فِي غَيْرِهَا عِنْدَكُمْ فَهُوَ كَالْأَوَّلِ وَالرَّابِعِ ، وَيُسَمَّى عَدَمُ
 التَّأْيِيرِ فِي الْفَرْعِ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا مِنْ غَيْرِ كُفٍّ فَيُرَدُّ كَتَزْوِيجِ الْوَلِيِّ
 الصَّغِيرَةِ مِنْ غَيْرِ كُفٍّ فَيَقُولُ لَا أَثَرَ لِغَيْرِ كُفٍّ لِتَحَقُّقِ النَّزَاعِ فِيهِ
 أَيْضًا فَرَجَعَ إِلَى الْمَعَارِضَةِ بِتَزْوِيجِ نَفْسِهَا فَقَطْ ، وَلَا يَخْفَى رُجُوعُهُ إِلَى
 الثَّالِثِ ، وَظَهَرَ أَنَّهُ لَيْسَ سُؤَالًا مُسْتَقِلًّا فَتَرْكُهُ الْحَنْفِيَّةَ لِهَذَا وَلِمَا
 نَذَرْنَا ، ثُمَّ الْمُخْتَارُ أَنَّ الثَّالِثَ مَرْدُودٌ إِذَا اعْتَرَفَ الْمُسْتَدِلُّ بِطَرْدِيَّتِهِ
 وَغَيْرُ مَرْدُودٍ إِنْ لَمْ يَعْتَرَفْ لِجَوَازِ غَرَضٍ صَحِيحٍ أَنْ يُدْفَعَ النَّقْضُ
 الْمَكْسُورُ وَهُوَ أَصْعَبُ عَلَى الْمُعْتَرِضِ ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ بَعْدَهُ أَرْبَعَةٌ : الْقَدْحُ فِي
 الْمُنَاسَبَةِ بِإِبْدَاءِ مَفْسَدَةٍ رَاجِعَةٍ ، أَوْ مُسَاوِيَةٍ ، وَجَوَابُهُ تَرْجِيحُ الْمَصْلَحَةِ
 إِجْمَالًا وَتَقْدِيمُ ، وَتَفْصِيلًا بِمَا فِي الْخُصُوصِيَّاتِ مِثْلُ وَجِدِ سَبَبُ الْفَسْخِ
 فِي الْمَجْلِسِ وَهُوَ دَفْعُ الضَّرَرِ فَيَثْبُتُ فَيُعَارِضُ بِضَرَرِ الْآخِرِ مَفْسَدَةٌ
 مُسَاوِيَةٌ فَيُجَابُ بِأَنَّ هَذَا يَجْلِبُ قَعًا وَذَاكَ يَدْفَعُ ضَرَرًا وَهُوَ أَهَمُّ ،
 وَمِثْلُهُ التَّخَلِّيُ لِلْعِبَادَةِ أَفْضَلُ مِنَ التَّزَوُّجِ لِمَافِيهِ مِنْ تَرْكِةِ النَّفْسِ .
 فَيُعَارِضُ بِقَوَاتٍ أَوْعَافِهَا فِيهِ فَيُرَجِّحُ فَيُرَجِّحُهَا الْآخِرُ بِأَنَّهَا لِحِفْظِ
 الدِّينِ ، وَتِلْكَ لِحِفْظِ النَّسْلِ غَيْرَ أَنَّ فَرَضَ الْمَسْئَلَةِ حَالَةُ الْإِعْتِدَالِ
 وَعَدَمُ الْحَشْيَةِ ، وَالْقَدْحُ فِي الْإِفْضَاءِ إِلَى الْمَصْلَحَةِ فِي شَرْعِهِ كَمُتَخَرِّجِهِ

للمصاهرة للحاجة إلى رفع الحجاب إذ يُفنى إلى دفع الفجور فيمنع
 بل سد باب العقد أفضى لحرص النفس على المنوع فيُدفع بأن تأييد
 التحريم يمنع عادة إذ يصير كالطبيعي أضله الأمهات ، وكون
 الوصف خفياً كالرضا ، ويحجب بضبطه بظاهر كالصيغة ، وكونه غير
 منضبط كالحكم ، والمصالح كالخرج والزجر ، لأنها مراتب على
 ما تقدم ، وجوابه بإبداء الضابط بنفسه ، أو نيط بمنضبط كالسفر
 والحد ، ولم يذكرها الحنفية لاختصاصها بالمناسبة لأن هذا اتفاق
 بل لأنها انتفاء لوازم العلة الباعثة مطلقاً كما تقدم ، ومعلوم أن بانتفاء
 لازمها يتجه إيراده إذ يوجب انتفاءها فهو معلوم من الشروط ،
 ومنعهم بعضها ، وهو مرجع الثاني والرابع لمنعهم المعارضة لعل
 الأصل كما سنده كرهه إن شاء الله تعالى ، وذكروا منع الشروط وقيد
 فخر الإسلام محله بجمع عليه فيتجه عند عدمه ، رابعها النقض ،
 وتسميه الحنفية المناقضة ، وهي للجدليين منع مقدمة معينة ، وغير
 الميمنة بأن يلزم الدليل ما يفسده فيفيد بطلان مقدمة غير معينة النقض
 الإجمالي ، وردوا النقض إلى منع مستند وإلا كان معارضة قبل
 الدليل ، وعلى هذا يجب معارضة لو بعده لأنه استدلال على بطلانه
 بالتخلف ، ويجب الآخر بمنع وجودها في محل التخلف ، ويستدل
 للمعارض عليه بعده أو ابتداء فانقلب ، وقيل لا ، وقيل إن كان

حُكْمًا شَرْعِيًّا ، وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَادِحٌ أَقْوَى وَلَيْسَتْ بِشَيْءٍ ،
فَلَوْ كَانَ الْمُسْتَدِلُّ أَسْتَدَلَ عَلَى وُجُودِهَا فِي الْأَصْلِ بِمَوْجُودٍ فِي مَحَلِّ
النَّقْضِ فَنَقَضَهَا فَنَمَعَ وُجُودَهَا ، فَقَالَ الْمُعْتَرِضُ فَيَلْزَمُ إِمَّا انْتِقَاضُ الْعِلَّةِ
أَوْ دَلِيلِهَا ، وَكَيْفَ كَانَ لَا تَثْبُتُ قُبُلٌ ، وَلَوْ نَقَضَ دَلِيلُهَا عَيْنًا ،
فَالْجَدَلِيُّونَ لَا يُسَمِعُ لِسَلَامَةِ الْعِلَّةِ إِذْ نَقَضَهُ لَيْسَ نَقْضُهَا ، وَنُظِرَ فِيهِ بِأَنَّهُ
بُطْلَانُهُ بَطْلَانُهَا أَيْ عَدَمُ ثُبُوتِهَا إِذْ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مَسَلَكٍ صَحِيحٍ ، وَهُوَ
مَطْلُوبُهُ ، وَإِلَّا فَبُطْلَانُ الدَّلِيلِ الْمَعِينِ لَا يُوْجِبُهُ لَكِنَّهُ يُجْزِئُهُ إِلَى
الِانْتِقَالِ إِلَى آخَرَ لِإِثْبَاتِ الْأَوَّلِ ، وَيُجِيبُ أَيْضًا بِمَنْعِ انْتِفَاءِ الْحُكْمِ
فِي ذَلِكَ ، وَلِلْمُعْتَرِضِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ فِي الْمُخْتَارِ ، وَالْمُخْتَارُ عَدَمُ وُجُوبِ
الِاخْتِرَاسِ عَنِ النَّقْضِ فِي الْأَسْتِدْلَالِ ، وَقِيلَ يَجِبُ ، وَقِيلَ إِلَّا فِي
الْمُسْتَشْنِيَّاتِ كَالْعَرَائِيَا عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ لِنَا أَنَّهُ أَتَمُّ الدَّلِيلِ إِذْ انْتَفَاهُ
الْمُعَارِضُ لَيْسَ مِنْهُ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَفِيدُ إِذْ يَقُولُ الْقَيْدُ طَرْدٌ ، وَالْبَاقِي
مُنْتَقِضٌ وَهَذَانِ دَفْعَانِ ، وَالْجَوَابُ الْحَقِيقِيُّ بَعْدَ الْوُرُودِ بِإِبْدَاءِ الْمَانِعِ
فِي مَحَلِّ التَّخَلُّفِ ، وَهُوَ مُعَارِضٌ أَقْتَضَى نَقِيضَ الْحُكْمِ فِيهِ ، أَوْ
خِلَافَهُ لِتَحْصِيلِ مَصْلَحَةٍ كَالْعَرَائِيَا لَوْ أُوْرِدَتْ عَلَى الرِّبَوِّيَّاتِ ، وَكَذَا
الدَّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ عَلَى الرَّجْرِ لِمَصْلَحَةِ أَوْلِيَائِهِ مَعَ عَدَمِ تَحْمِيلِهِ لِلشَّافِعِيَّةِ
أَوْ لِدَفْعِ مَفْسَدَةٍ كَالْأَطْرَارِ لَوْ وَرَدَ عَلَى تَعْلِيلِ حُرْمَةِ الْمَيْتَةِ بِالِاسْتِقْدَارِ
فَإِنَّهُ أَقْتَضَى خِلَافَهُ مِنَ الْإِبَاحَةِ فَلَوْ كَانَتْ مَنْصُوصَةً بِعَامٍّ وَجَبَ

تَقْدِيرُ الْمَانِعِ وَتَخْصِيصُهُ بِغَيْرِ مَحَلِّ النَّقْضِ ، وَهَذَا إِذَا كَانَ النَّصُّ عَلَى
أَسْتِزَامِهَا فِي الْمَحَالِّ لَا عَلَى عِلِّيَّتِهَا فِيهَا إِذْ لَا تَنْتَفِي عِلِّيَّتُهَا بِالْمَانِعِ ،
أَوْ بِخَاصِّ فِيهِ وَجَبَ تَقْدِيرُهُ فَقَطْ وَالْحُكْمُ بِعِلِّيَّتِهَا فِيهِ أَمَّا مَا نَعُو
تَخْصِيصِ الْعِلَّةِ فَبِعَدَمِ وَجُودِهَا إِذْ هِيَ الْبَاعِثَةُ مَعَ عَدَمِهِ فَهُوَ شَرْطُ
عِلِّيَّتِهَا ، وَغَيْرُهُمْ شَرْطُ ثُبُوتِ الْحُكْمِ وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ ، وَبَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ
لَا يُمَكِّنُ دَفْعُ النَّقْضِ عَنِ الطَّرْدِيَّةِ إِذَا الْأَطْرَادُ لَا يَبْقَى بَعْدَ النَّقْضِ
وَهُوَ بَعْدَ كَوْنِهِ عَلَى النَّقْضِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، وَعُرِفَ مَا فِيهِ بِنَاءً عَلَى
قَصْرِ الطَّرْدِيَّةِ عَلَى مَا بِالْأَدْوَرَانِ ، وَلَا وَجْهَ لَهُ بَلْ غَيْرُ الْمُؤَثَّرَةِ ، وَعَلَى
الْوُرُودِ يُخَوِّجُ إِلَى التَّأْيِيرِ كَطَهَارَةٍ فَيُشْتَرَطُ لَهَا النِّيَّةُ كَالْتِيَمِ
فَيُنْقَضُ بِفَسْلِ الثَّوْبِ فَيُفَرَّقُ بِأَنَّهَا غَيْرُ مَعْقُولَةٍ فَكَانَتْ مُتَعَبِّدًا بِهَا
فَانْفَرَّتْ إِلَى النِّيَّةِ ، بِخِلَافِهِ لِعَقْلِيَّةِ قَصْدِ الْإِزَالَةِ وَالْإِسْتِعْمَالِ تَحْصُلُ
فَلَمْ يَنْفَقِرْ ، وَأَمَّا الْمُؤَثَّرَةُ فَتَقَدَّمَ حُجَّةُ وَرُودِ النَّقْضِ عَلَيْهَا ، وَحِينَئِذٍ وَرَدَ
دُفْعَ بَارِئٍ : إِبْدَاءُ عَدَمِ الْوَصْفِ كَخَارِجِ نَجَسٍ مِنَ الْبَدَنِ فَحَدَّثَ كَمَا
فِي السَّبِيلَيْنِ فَيُنْقَضُ بِمَا لَمْ يَسَلْ فَيُدْفَعُ بِعَدَمِ الْخُرُوجِ لِأَنَّهُ بِالْإِنْتِقَالِ
وَمِلْكُ بَدَلِ الْمَغْضُوبِ عِلَّةُ مِلْكِهِ فَيُنْقَضُ بِالْمُدْبَرِ فَيُمنَعُ مِلْكُ بَدَلِهِ
بَلْ بَدَلُ الْبَدَنِ ، وَبِمَنْعِ وَجُودِ الْمَعْنَى الَّتِي بِهِ صَارَ عِلَّةً فَيَلْتَفِتُ ، وَإِنْ
وُجِدَ صُورَةٌ كَمَنْعٍ ، فَلَا يُسْنُ تَكَرُّرُهُ كَمَنْعِ الْخُفِّ فَيَلْتَفِتُ
بِالْإِسْتِنْبَاءِ فَيُمنَعُ فِيهِ الْمَعْنَى الَّتِي شَرَعَ لَهُ وَهُوَ التَّطَهُّرُ الْحَكِيمُ

وَلَهُ لَمْ يُسَنَّ لِأَنَّهُ لِنَاكِيدِ التَّطْهِيرِ الْمَقْبُولِ لِتَحَقُّقِ الْإِزَالَةِ ، وَهُوَ فِي
الِاسْتِنْجَاءِ ذُوهُ كَافِي التَّيَمُّمِ ، وَيَمْنَعُ التَّخَافُفِ كَمَا إِذَا قُضِيَ الْأَوَّلُ
بِالْجَرَحِ السَّائِلِ فَيَمْنَعُ كَوْنُهُ لَيْسَ حَدَثًا بَلْ هُوَ ، وَتَأَخَّرَ حُكْمُهُ
إِلَى مَا بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ ، أَوْ الْفَرَاغِ ضَرُورَةَ الْأَدَاءِ ، وَلِذَا لَمْ يَجُزْ
مَسْحُهُ حُكْمُهُ إِذَا لَبَسَهُ فِي الْوَقْتِ مَعَ السَّيْلَانِ بَعْدَ خُرُوجِهِ ، وَبِالْفَرَضِ
فَيَقُولُ فِي الْمِثَالِ غَرَضِي بِهَذَا التَّعْلِيلِ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْخَارِجِ مِنَ
السَّبِيلِ وَغَيْرِهِ فِي كَوْنِهِمَا حَدَثًا ، وَإِذَا لَزِمَا صَارَا عَفْوًا فَإِنَّ الْبَوْلَ
كَذَلِكَ فَوَجَبَ فِي الْفَرْعِ مِثْلُهُ . وَحَاصِلُ الثَّانِي الْأَسْتِدْلَالُ عَلَى انْتِفَائِهَا
إِذْ هِيَ بِمَعْنَاهَا لَا يَجْرُدُ صُورَتِهَا ، وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ مِنَ الْأَعْتِرَاضَاتِ
نَقْضَ الْحِكْمَةِ قَطْعًا ، وَيُسْمَوْنَهُ كَسْرًا ، وَقَدَّمَ الْخِلَافَ فِي قَبُولِهِ وَأَنَّ
الْمُخْتَارَ قَبُولُهُ عِنْدَ الْعِلْمِ بِرُجْحَانِ النَّقْضِ ، أَوْ مُسَاوَاتِهَا ، وَحَقَّقْنَا ثَمَّةَ
خِلَافِهِ ، ثُمَّ مَنَعَ وُجُودَ الْعِلَّةِ هُنَا عَلَى تَقْدِيرِ سَمَاعِهِ أَظْهَرَ مِنْهُ فِي النَّقْضِ .
خَامِسُهَا : فَسَادُ الْوَضْعِ أَخْصُّ مِنْ فَسَادِ الْإِعْتِبَارِ مِنْ وَجْهِ إِذْ قَدْ يَجْتَمِعُ
ثُبُوتُ اعْتِبَارِهَا فِي نَقِيزِ الْحُكْمِ مَعَ مُعَارَضَةِ نَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ وَلَا
يَخْفَى الْآخِرَانِ ، وَيَفَارِقُ النَّقْضُ بِتَأْثِيرِهِ فِي النَّقِيزِ وَالْقَلْبِ
بِكَوْنِهِ بِأَصْلٍ آخَرَ ، وَالْقَدَحُ فِي الْمُنَاسَبَةِ بِمُنَاسَبَتِهِ نَقِيزُهُ مِنْ حَيْثُ
هُوَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ مِنْ جِهَتِهِ ، بِخِلَافِهِ مِنْ غَيْرِهِ إِذَا كَانَ لَهُ جِهَتَانِ
كَكَوْنِهِ مُسْتَهْجَى يُنَاسِبُ الْإِبَاحَةَ لِدَفْعِ الْحَاجَةِ ، وَالتَّخْرِيمَ لِقَطْعِ

الطَّعْمِ مِثَالُهُ مَسْنَحٌ فَيَسُنُّ تَكَرَّارُهُ كَالِاسْتِجَاءِ فَيَرُدُّ مُعْتَبَرٌ فِي
كَرَاهَتِهِ كَالْحُفِّ ، وَجَوَابُهُ بِالْمَانِعِ فِيهِ فَسَادُهُ ، وَلِلْحَنْفِيَّةِ إِضَافَةُ
الشَّافِعِيِّ الْفُرْقَةَ إِلَى إِسْلَامِ الزَّوْجَةِ ، فَإِنَّهُ أَعْتَبَرَ عَامِيًا لِلْحُقُوقِ
فَالْوَجْهُ إِلَى إِبَاتِهِ ، وَكَقَوْلِهِ الْمَطْعُومُ ذُو خَطَرٍ فَيَزَادُ فِيهِ شَرْطُ التَّقَابُضِ
فَيَرُدُّ أَعْتِبَارُ مَسَاسِ الْحَاجَةِ فِي التَّوَسُّعَةِ سَادِسُهَا الْمُعَارَضَةُ فِي
الْأَصْلِ أَنْ يُبْدَى فِيهِ وَصْفًا آخَرَ صَالِحًا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ الْعِلَّةُ ، أَوْ مَعَ وَصْفِ
الْمُسْتَدِلِّ فَلَا أَوَّلَ : مُعَارَضَةُ الطَّعْمِ بِالْقُوتِ ، أَوِ الْكَيْلِ ، وَالثَّانِي :
الْجَارِحُ لِلْقَتْلِ الْعُدْوَانِ لِنَقْيِ الثَّقَلِ ، وَاخْتَلَفَ فِيهِ فِي الْمَذْهَبَيْنِ ،
وَالْمَخْتَارُ لِلشَّافِعِيَّةِ قَبُولُهُ لِتَحْكُمِ الْمُسْتَدِلُّ بِاسْتِقْلَالٍ وَصْفِهِ مَعَ
صَلَاحِيَّةِ الْمُبْدَى لَهُ وَلِلْجُزْئِيَّةِ ، وَلَا يُرْجَحُ بِالتَّوَسُّعَةِ لِأَنَّهُ مُرْجَحٌ لِمَا
ثَبَتَتْ عَلَيْهِ وَالْكَلَامُ فِيهِ ، وَلَوْ سَلَّمَ مُعَارَضَتُهُ بِمَا يُرْجَحُ وَصْفَ
الْمُعَارَضَةِ وَهُوَ مُوَافَقَةُ الْأَصْلِ بِالْإِنْتِفَاءِ فِي الْفَرْعِ ، وَلِلْحَنْفِيَّةِ نَفْيُهُ
وَيُسَمُّونَهَا الْمَفَارَقَةَ ، فَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فَلْيُجْعَلْ مُمَانَعَةٌ لِيُقْبَلَ فِيهِ أَعْتَاقُ
عَبْدِ الرِّهْنِ تَصَرُّفٌ لَاقِيَ حَقَّ الرِّهْنِ فَيَبْطُلُ كَبَيْعُهُ لَوْ قَالَ هِيَ فِي
الْأَصْلِ كَوْنُهُ يَحْتَمِلُ الرَّفْعَ لَمْ يَقْبَلْ فَلْيَقْبَلْ إِنْ أُدْعِيَتْ حُكْمُ الْأَصْلِ
الْبُطْلَانُ مِنْعَنَاهُ ، أَوِ التَّوَقُّفُ فَغَيْرُ حُكْمِكَ فِي الْفَرْعِ ، وَهَذَا لِأَنَّهُ
غَضَبٌ وَلَيْسَ ، لِأَنَّهُ لَا يُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ بَلْ يَجُوزُ كَوْنُهُ الْعِلَّةُ ، أَوْ مَعَ
مَا ذُكِرَ وَحَاصِلُهُ مَنَعُ اسْتِقْلَالِهِ ، وَتَسْمِيَتُهُ مُعَارَضَةً تَجُوزُ لِقَوْلِهِمْ . إِذَا

أُطْلِقَتْ فَمَا فِي الْفَرْعِ وَهَذِهِ بَيِّنَةٌ ، وَإِذَا رُدَّ النَّقْضُ إِلَى اللَّغْوِ فَهَذَا
أَوَّلَى ، وَفِي التَّلْوِيحِ قَالُوا : وَلِجَوَازِ عِلَّتَيْنِ فِي الْأَصْلِ تَعَدَّى بِكُلِّ إِلَى
مَحَلِّهَا ، فَعَدَمَ إِحْدَاهُمَا فِي مَحَلِّ لَا يَنْفِي الْأُخْرَى ، وَهَذَا يُقْتَصَرُ عَلَى
مَا يَجِبُ فِيهِ اسْتِقْلَالُ كُلِّ دُونَ تَجْوِيزِ جُزْئِيَّتِهِ فَالْحَقُّ إِنْ أُجْمِعَ
عَلَى أَنَّهَا فِي مَحَلِّ النَّزَاعِ إِحْدَاهُمَا كَعِلَّةِ الرَّبَا قَبْلَ وَإِلَّا لَا وَقَوْلُهُمْ
بِالِاسْتِقْرَاءِ مَبَاحِثُ الصَّحَابَةِ جَمْعٌ وَفَرَقٌ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا إِنْ هُكِلَتْ عَلَى
الْعُمُومِ وَلَا يُمَكِّنُ وَعَلَى قَبُولِهَا فَتَالِئِهَا الْمُخْتَارُ لَا يَلْزَمُ بَيَانُ
اِتِّعَانِهِ عَنِ الْفَرْعِ إِلَّا إِنْ ذَكَرَهُ لِأَنَّ مَقْصُودَهُ لَمْ يَنْحَصِرْ فِي صَدِّهِ
عَنِ التَّعْلِيلِ لِيَنْتَفِي لُزُومُهُ مُطْلَقًا ، وَلَا نَفَى حُكْمِهِ فِي الْفَرْعِ لِيَلْزَمَ
مُطْلَقًا بَلْ قَدْ وَقَدْ ، فَإِذَا أَدْعَاهُ لَزِمَهُ إِثْبَاتُهُ وَلَا ذِكْرُهُ أَضْلًا لَوْصِفِهِ
كَمُعَارَضَةِ الْاِقْتِنَابِ بِالطَّعْمِ كَمَا فِي الْمِلْحِ لِأَنَّهُ لَمْ يَدَّعِهِ إِنَّمَا جَوَّزَ
مَا ذَكَرَ لِيَلْزَمَ التَّحَكُّمُ ، وَأَيْضًا يَكْفِيهِ أَصْلُ الْمُسْتَدِلِّ فَيَقُولُ جَازَ الطَّعْمُ
أَوِ الْكَيْلُ أَوْ هُمَا كَمَا فِي الْبُرِّ بِعَيْنِهِ وَجَوَابُهَا عَلَى الْقَبُولِ يَمْنَعُ وَجُودَهُ ،
أَوْ تَأْثِيرِهِ إِنْ كَانَ لَمْ يُثْبِتْهُ الْمُسْتَدِلُّ أَوْ أَثْبَتَهُ بِمَا كَانَ ، وَتَقْيِيدُ سَمَاعِهِ
مِنَ الْمُسْتَدِلِّ بِمَا إِذَا كَانَ الْمُسْتَدِلُّ أَثْبَتَ وَصْفَهُ بِالنَّاسِبَةِ وَنَحْوِهَا لَا
بِالسَّبْرِ وَنَحْوِهِ نَحْكُمُ لِأَنَّ ذَلِكَ وَصْفُهُ ، وَهَذَا آخِرُ مُحْوَرٍّ دَفَعَهُ بَعْدَ
التَّأْثِيرِ ، وَهُوَ عَدَمُ النَّاسِبَةِ عِنْدَهُمْ فَيَجِبُ إِثْبَاتُهُ فَبِالنَّاسِبَةِ
ظَاهِرٌ وَكَذَا بِالسَّبْرِ ، لِأَنَّ مَا أَفَادَ الْعِلَّةُ أَفَادَ النَّاسِبَةَ إِذْ هِيَ لَازِمُ الْعِلَّةِ

بِمَعْنَى الْبَاعِثِ لَكِنْ لَا يَلْزَمُ إِبْدَاؤُهَا فِي السَّبْرِ وَنَحْوِهِ ، وَلَدَا غُورِضَ
الْمُسْتَبْقَى فِيهِ لِعَدَمِهَا ، وَقِيلَ الْمَعْنَى إِذَا كَانَ الْمُعْتَرِضُ أَثْبَتَهُ بِالنَّاسِبَةِ
وَهُوَ خَبْطٌ ، إِذْ فَرَضَ إِبْثَاتِهِ بِهَا كَيْفَ يَمْنَعُ التَّأْيِيرَ ، وَهُوَ هِيَ إِذْ
لَا يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى أَصْطِلَاحِهِمْ فِيهِ ، وَهُوَ كَوْنُ الْعَيْنِ فِي الْعَيْنِ بِالنَّصِّ
أَوْ الْإِجْمَاعِ ، إِذْ لَا يَتَمَعَّنُ عَلَيْهِ بَعْدَ إِبْثَاتِهِ بِطَرِيقٍ صَحِيحٍ هِيَ الْمُنَاسِبَةُ
بِالْفَرَضِ نَعَمْ لَوْ كَانَ الْمُعْتَرِضُ حَنْفِيًّا ، فَإِنَّ الْمُنَاسِبَةَ لَا تَسْتَأْزِمُ
الِاعْتِبَارَ عِنْدَهُمْ ، فَالتَّأْيِيرُ عِنْدَهُمْ شَرْطٌ مَعَ الْمُنَاسِبَةِ ، وَهُوَ إِنْ
ثَبَتَ اعْتِبَارُ جِنْسِ الْمُنَاسِبَةِ إِلَى آخِرِ الْأَقْسَامِ وَلَا يَصِحُّ بِتَرْجِيحِ
السَّبْرِ لِنَعَرِضِهِ لِنَفْيِ غَيْرِهِ ، وَبِكَثْرَةِ الْفَائِدَةِ لِأَنَّ ذَلِكَ بَعْدَ ظُهُورِ شَرْطِهِ
أَوْ عَدَمِ ظُهُورِ عَدَمِهِ ، أَمَّا مَعَ ظُهُورِهِ فَلَا إِذْ لَا يُفِيدُ مَعَ عَدَمِ الشَّرْطِ
وَهُوَ الْمُعْتَرِضُ بِهِ ، أَوْ بَيَانُ خَفَائِهِ ، أَوْ عَدَمُ انْضِبَاطِهِ ، أَوْ مَنَعُ ظُهُورِهِ
أَوْ انْضِبَاطِهِ ، أَوْ أَنَّهُ عَدَمُ مُعَارِضٍ فِي الْفَرْعِ كَالْمُكْرَاهِ عَلَى الْمُخْتَارِ فِي
الْقِصَاصِ بِجَامِعِ الْقَتْلِ فَيُعَارِضُ بِأَنَّهَا هُوَ مَعَ الطَّوَاعِيَةِ فَيُحْبِبُ بِأَنَّهَا
عَدَمُ الْإِكْرَاهِ لَا الْإِكْرَاهُ الْمُنَاسِبُ لِنَقِيضِ الْحُكْمِ ، أَوْ بِالْفَائِدَةِ
بِاسْتِقْلَالٍ وَصْفِهِ بِنَصٍّ ، أَوْ إِجْمَاعٍ : كَلَّا تَتَّبِعُوا الطَّعَامَ فِي مُعَارَضَةِ الطَّعْمِ
بِالْكَيْلِ ، وَمَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ عِنْدَ مُعَارَضَةِ مُطْلَقِهِ بِتَبْدِيلِ
الْإِيمَانِ بِالْكَفْرِ ، وَلَوْ قَالَ عَمَّ فِي كُلِّ تَبْدِيلٍ كَانَ شَيْئًا آخَرَ ، وَلَيْسَ
مِنْهُ أَنْفِرَادُ الْحُكْمِ عَنْهُ لِعَدَمِ الْعَكْسِ لَكِنْ يَتِمُّ اسْتِقْلَالُ وَصْفِ

الْمُسْتَدِلُّ ، وَلِكَوْنِهِ لَيْسَ الْغَاءُ لَا يُفِيدُ إِبْدَاءَ الْخَلْفِ مِنَ الْمُعْتَرِضِ وَهُوَ
تَعَدُّدُ الْوَضْعِ نَحْوُ أَمَانٍ مِنْ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ ، فَيُقْبَلُ كَالْحُرِّ لِأَنَّهَا مَظْنَتَانِ
لِلْإِخْتِيَاظِ لِلْأَمَانِ فَيُعْتَرِضُ بِاعْتِبَارِ الْحُرِّيَّةِ مَعَهُمَا لِأَنَّهَا مَظْنَةٌ
التَّفَرُّغِ فَنَظَرُهُ أَكْمَلُ فَيُلْغِيهَا بِالْمَأْذُونِ لَهُ فِي الْقِتَالِ ، فَيَقُولُ الْإِذْنُ
خَلَفَهَا لِذِلَالَتِهِ عَلَى عِلْمِ السَّيِّدِ بِصَلَاحِهِ فَالْبَاقِي عِلَّةٌ عَلَى وَضْعِ أَى قَيْدِ
الْحُرِّيَّةِ وَآخَرَ الْإِذْنِ ، وَجَوَابُهُ أَنْ يُلْغَى الْخَلْفَ بِصُورَةٍ لَيْسَ فِيهَا ،
فَإِنْ أَبْدَى فِيهَا خَلْقًا فَكَذَلِكَ إِلَى أَنْ يَقِفَ أَحَدُهُمَا ، وَلَا يُلْغَى بِضَعْفِ
الْحِكْمَةِ إِنْ سَلَّمَ الْمَظْنَةَ كَالرَّدِّ عِلَّةُ الْقَتْلِ فَيَقَالُ مَعَ الرُّجُولِيَّةِ ، لِأَنَّهُ
الْمَظْنَةُ لِقِتَالِ الْمُسْلِمِينَ فَيُلْغِيهِ بِمَقْطُوعِ الْيَدَيْنِ لَا يُقْبَلُ بَعْدَ تَسْلِيمِ كَوْنِ
الرُّجُولِيَّةِ مَظْنَةً ، وَلَا يُفِيدُ تَرْجِيحُ الْمُسْتَدِلِّ وَصْفَهُ بِشَيْءٍ لِأَنَّ الْمَفِيدَ
تَرْجِيحُ أَوَّلَوِيَّةِ اسْتِقْلَالِ وَصْفِهِ ، وَهُوَ مُنْتَفٍ مَعَ أَحْثَالِ الْجُزْئِيَّةِ ، أَوْ
يَدْعَى الْمُعْتَرِضُ اسْتِقْلَالِ وَصْفِهِ ، وَأَمَّا أَنَّ الْمُتَعَدِّيَّةَ لَا تُرْجَّحُ لِمُعَارَضَةِ
مُؤَافَقَةِ الْأَصْلِ فَلَا ، وَاخْتَلَفَ فِي تَعَدُّدِ الْأَصُولِ . فَقِيلَ لَا لِأَنَّ الزَّائِدَ
لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ ، وَيُدْفَعُ بِثُبُوتِ الْحَاجَةِ لِرِيَادَةِ الْقُوَّةِ ، وَالْوَجْهُ الْآخَرُ
وَهُوَ تَأْدِيهِ إِلَى الْإِنْتِشَارِ وَرِيَادَةِ الْخَبَطِ يَدْفَعُهُ لِأَنَّ مَعَهُ يَبْعُدُ الظَّنُّ
فَضْلًا عَنْ زِيَادَتِهِ ، فَاخْتِيَارُ جَوَازِهِ مُطْلَقًا لَيْسَ بِذَلِكَ بَلْ فِي نَظَرِهِ
لِنَفْسِهِ لَا الْمُنَاطَرَةَ ، وَعَلَى الْجَوَازِ اخْتِلَافٌ فِي اقْتِصَارِ الْمُعَارِضِ عَلَى
أَحَدِهَا ، فَالْمُجِيزُ إِبْطَالُ جُزْءٍ مِنْ كَلَامِهِ إِبْطَالُهُ ، وَمُتْلَزِمُ إِبْطَالِ الْكُلِّ

إِذَا سَلَّمَ لَهُ أَصْلُ كَفَاهُ ، وَحَلَّهُ اتِّحَادُ الْوَصْفِ دُونَ تَعَدُّدِهِ وَلَا يَتَلَفَّيَانِ
فَنَظَرَ الْأَوَّلُ إِلَى أَنَّهُ التَّزَمَ صِحَّةَ الْإِلْحَاقِ بِكُلِّ وَعَظَرَ عَنْهُ فَبَطَلَ ،
وَالْآخِرُ : الْمَقْصُودُ اثْبَاتُهُ فِي الْفَرْعِ ، وَيَكْفِيهِ مَأْسُومٌ ، وَفِي مُعَارَضَةِ الْكُلِّ
لَوْ أَجَابَ عَنْ أَحَدِهَا فَالْقَوْلَانِ لَا بُدَّ أَنْ يَدْفَعَ عَمَّا التَّزَمَهُ يَكْفِيهِ وَاحِدٌ .
وَأَمَّا سُؤَالُ التَّرْكِيبِ فَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْطِ ، وَسُؤَالُ التَّرْجِيحِ بِالتَّعْدِيَةِ
فِي مُعَارِضِ الْبِكَارَةِ الْمُتَّعِدَّةِ إِلَى الْبَالِغَةِ بِالصَّغَرِ الْمُتَّعِدِّ إِلَى الشَّيْبِ
لِيَسَاوِيَا ، وَمَرَجِعُهُ إِلَى الْمُعَارَضَةِ فِي الْأَصْلِ بِمَا يُسَاوِي الْأُخْرَى فِي
التَّعْدِيَةِ ، وَلَا تَرْجِيحَ بِزِيَادَةِ التَّعْدِيَةِ لِلْحَنْفِيَّةِ ، بِخِلَافِ أَصْلِهَا ، وَإِذْ لَمْ
يَقْبَلُوا الْمُعَارَضَةَ فِي الْأَصْلِ لَمْ يَذْكُرُوا سُؤَالَ اخْتِلَافِ جِنْسِ الْمَصْلَحَةِ
كَإِلْجَاجِ مُحَرَّمٍ فَيُحَدُّ بِهِ كَالزَّانَا فَيَقُولُ الْمَصْلَحَةُ مُخْتَلِفَةٌ فِي تَحْرِيمِهَا ،
فَفِي الزَّانَا اخْتِلَاطُ النَّسَبِ الْمُقْضَى إِلَى عَدَمِ تَعَهُدِ الْوَلَدِ ، وَهُوَ قَتْلُ مَعْنَى ،
وَفِي اللُّوَاطِ دَفْعُ رَذِيلَتِهِ لِأَنَّهُ هِيَ ، إِذْ حَاصِلُهُ الْعِلَّةُ شَيْءٌ آخَرُ مَعَ
مَا ذَكَرْتَ ، وَلِذَا كَانَ جَوَابُهُ جَوَابَهَا بِالْعَاءِ الْخُصُوصِيَّةِ بِطَرِيقِهِ مَعَ
أَنَّهُ يَنْدَرِجُ فِي مَعْنَى الشَّرْطِ

الثَّالِثُ : عَلَيْهِ سُؤَالَانِ الْأَوَّلُ مَنَعُ وُجُودِهَا فِي الْفَرْعِ كَقَوْلِ
الْحَنْفِيَّةِ فِي قَوْلِهِمْ بَيْعُ التُّفَاحَةِ بِشَيْئَيْنِ بَيْعُ مَطْعُومٍ بِمَطْعُومٍ مُجَازَفَةٌ
فَلَا يَصِحُّ كَصُبْرَةٍ بِصُبْرَتَيْنِ يُمْنَعُ وُجُودُهُ فِي الْفَرْعِ لِأَنَّ الْمُجَازَفَةَ
بِاعْتِبَارِ الْكَيْلِ وَهُوَ مُنْتَفٍ فِيهِ ، وَيَرُدُّ أَنَّهَا بِاعْتِبَارِ الْقُدَرِ كَيْلًا
٣٣ — تحرير

وَوَزَنًا ، فَلَا لِحَاقُ بِاعْتِبَارِ الْأَعْمَ ، فَإِنَّمَا يُدْفَعُ هَذَا بِاتِّفَافِهِمَا لِأَنَّهُ
عَدَدِيٌّ ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى أَنَّهُ كَذَلِكَ فِي زَمَنِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
وَالْإِلَّا فَالْعَادَةُ ، وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ فِيهِ ، وَلِمُحَمَّدٍ فِي إِيدَاعِ الصَّيِّ سُلْطَةٌ عَلَى
اسْتِهْلَاكِهِ فَيَمْنَعَانِ أَنَّهُ تَسْلِيْطٌ ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ فِي أَمَانِ الْعَبْدِ أَمَانٌ مِنْ أَهْلِهِ
فَيَعْتَبَرُ كَالْمَأْذُونِ لَهُ فِي الْقِتَالِ فَيَمْنَعُ أَهْلِيَّتَهُ لَهُ ، وَجَوَابُهُ بِبَيَانِ
وُجُودِهِ بِعَقْلِ ، أَوْ حِسِّ ، أَوْ شَرَعٍ وَيَزِيدُ الْمُسْتَدِلُّ هُنَا بَيَانَ مُرَادِهِ
بِالْأَهْلِيَّةِ ، وَهُوَ كَوْنُهُ مَظْنَّةً لِرِعَايَةِ مَصْلَحَتِهِ وَهُوَ بِإِسْلَامِهِ وَبُلُوغِهِ ،
وَلَوْ زَادَ الْمُعْتَرِضُ بَيَانَ الْأَهْلِيَّةِ لِيُظْهَرَ اتِّفَافُهَا ، فَالْمُخْتَارُ لَا يُمَكِّنُ
إِذْ هُوَ وَظِيفَةُ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ دَفْعًا لِنَشْرِ الْجِدَالِ الثَّانِي الْمَعَارِضَةُ فِي
الْفَرْعِ بِمَا يَقْتَضِي نَقِيضَ الْحُكْمِ فِيهِ ، وَهِيَ الْمَعَارِضَةُ إِذَا أُطْلِقَتْ
وَلَا بَدَلُ لَهُ مِنْ أَصْلٍ فَهِيَ مُعَارِضَةُ قِيَاسِيْنِ ، وَلِذَا كَانَتْ الْحَقِيقَةُ ، وَلَهُ
إِثْبَاتٌ وَضْفٌ بِمَسَلَكِهِ ، وَفِي الْآخِرِ اعْتِرَاضُهُ بِمَا يُعْتَرَضُ بِهِ عَلَى
الْمُسْتَدِلِّ فَيَنْقَلِبَانِ وَهُوَ وَجْهُ مَنَعٍ مَانِعِيْهَا ، وَدُفِعَ بِأَنَّ الْمُنْتَنِعَ أَنْ يُثْبِتَ
مُقْتَضَى دَلِيلِهِ ، وَهَذَا لِهَدْمِهِ بِنَقِيضِهِ بَعْدَ تَمَامِهِ ، فَالْمَعْنَى تَمَامُ دَلِيلِكَ
مَوْقُوفٌ عَلَى هَدْمِ هَذَا ، وَالْمُخْتَارُ قَبُولُ التَّرْجِيحِ بِمَا تَقَدَّمَ ، وَلَا خِلَافَ
فِيهِ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ لِأَنَّ وَجُوبَ الْعَمَلِ بَعْدَ الْمَعَارِضَةِ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ لَا
لِتَعَدُّرِ الْعِلْمِ بِنَسَاوِي الظَّنِّينِ وَالتَّرْجِيحُ فَرَعُهُ ، وَهَذَا يُبْطِلُ التَّرْجِيحَ
مُطْلَقًا وَدَلَالَةَ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ يُبْطِلُهُ ، وَعَلَى الْمُخْتَارِ لَا تَجِبُ الْإِشَارَةُ

إِلَيْهِ عَلَى الْمُسْتَدِلِّ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ ، وَتَوَقَّفُ الْعَمَلِ عَلَيْهِ عِنْدَ ظُهُورِ
 الْمُعَارَضَةِ شَرْطٌ مُعَلَّقٌ عَلَى شَرْطٍ ، وَالْوَجْهُ لُزُومُهُ فِي الْعَمَلِ لِنَفْسِهِ لَا
 الْمُنَاطَرَةَ ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ مِنْ سُؤَالِ اخْتِلَافِ الضَّابِطِ أَنْ يُجْمَعَ
 بِمُشْتَرَكٍ بَيْنَ عِلَّتَيْنِ كَشُهُودِ الزُّورِ تَسَبَّبُوا فِي الْقَتْلِ فَيُقْتَصُّ كَالْمُكْرِهِ
 فَيُقَالُ الضَّابِطُ فِي الْأَصْلِ الْإِكْرَاهُ ، وَفِي الْفَرْعِ الشَّهَادَةُ وَلَمْ يَثْبُتِ
 اعْتِمَادُ تَسَاوِيهِمَا مَصْلَحَةً شَرْعًا لِيُقْتَلَ بِالشَّهَادَةِ ، وَجَوَابُهُ إِمَّا بِأَنَّ
 الضَّابِطَ التَّسَبُّبُ مُنْضَبِطٌ عُرْفًا عَلَى قِيَاسِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْقِيَاسِ لِلْعِلَّةِ
 لِمَنْ مَنَعَهُ ، وَجَعَلَ الْمُشْتَرَكِ عِلَّتَهُ ، أَوْ بِأَنَّ إِفْضَاءَهُ مِثْلَهُ ، أَوْ أَرْجَحُ فِيمَا
 لَوْ جُعِلَ أَصْلُهُ إِغْرَاءُ الْحَيَوَانِ فَإِنَّ الشَّهَادَةَ أَفْضَى إِلَى الْقَتْلِ مِنْهُ ،
 وَكَوْنُهُمَا التَّسَبُّبُ بِالشَّهَادَةِ عَلَى التَّسَبُّبِ بِالْإِغْرَاءِ بِلَا جَمْعٍ بَلِ الشَّهَادَةُ
 عَلَى الْإِكْرَاهِ ، أَوْ الْإِغْرَاءِ ، أَوِ الشَّاهِدِ عَلَى الْمُكْرِهِ بِالتَّسَبُّبِ ، أَوْ
 بِالْإِغْرَاءِ التَّفَاوُتِ إِذَا أُثْبِتَتْ فِي خُصُوصِهِ ، وَإِلَّا لَمْ يُفِدْ فَلَمْ تَذْكُرْهُ
 الْحَنْفِيَّةُ لِرُجُوعِهِ إِلَى الْمُعَارَضَةِ فِي الْأَصْلِ ، وَسُؤَالُ الْقَلْبِ مُنْذَرِجٌ فِي
 الْمُعَارَضَةِ ، وَكَلَامُ الْحَنْفِيَّةِ الْمُعَارَضَةُ نَوَّاعِنٌ مُعَارَضَةٌ فِيهَا مُنَاقَضَةٌ ،
 وَهِيَ الْقَلْبُ ، وَيُقَالُ لِيَجْعَلَ الْأَعْلَى أَسْفَلَ ، وَمِنْهُ جَعَلَ الْمَعُولَ عِلَّةً ،
 وَقَلْبَهُ فَإِنَّ الْعِلَّةَ أَعْلَى لِلْأَصْلِيَّةِ ، وَإِنَّمَا يُنْكَرُ فِي التَّغْلِيلِ بِحُكْمِ
 كَالْكَفَّارِ يُجْلَدُ بِكَرْهُهُمْ فَيُرْجَمُ ثَبَّتَهُمْ كَالْمُسْلِمِينَ فَيَقُولُ إِنَّمَا جُلِدَ
 بِكَرِّ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُ يُرْجَمُ ثَبَّتَهُمْ ، فَحَيْثُ جَعَلَ الْعِلَّةَ حُكْمًا لَزِمَهَا

النَّقْضُ وَهُوَ قَوْلُهُمْ فِيهَا مُنَاقَضَةٌ ، وَالْإِخْتِرَاسُ عَنْهُ جَعْلُهُ أَسْتِدْلَالًا ، وَهُوَ إِذَا ثَبَتَ التَّلَازُمُ شَرْعًا كَالْتَوَاقُفِ فِي الْحُرِّيَّةِ وَالرِّقِّ وَالنَّسَبِ ، وَجَلَّ لِلظَّهْرِ بَطْنًا ، وَمِنْهُ جَعْلُ وَصْفِهِ شَاهِدًا لَكَ ، وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ زِيَادَةٍ تُورَدُ تَفْسِيرًا لِمَا أَبْهَمَهُ الْمُسْتَدِلُّ كَصَوْمِ فَرَضٍ فَلَا يَتَأَدَّى بِلَا تَعْيِينَ كَالْقَضَاءِ فَيَقُولُ صَوْمُ فَرَضٍ مُتَعَيَّنٍ فَلَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ كَالْقَضَاءِ بَعْدَ الشَّرْعِ فِيهِ ، وَمِنْهُ رُكْنٌ فِي الْوُضُوءِ ، فَيُسْنُ تَكَرُّرُهُ كَالغَسْلِ فَيَقُولُ رُكْنٌ فِيهِ أَكْمَلُ بِزِيَادَةٍ عَلَى الْفَرَضِ فَلَا يُسْنُ تَكَرُّرُهُ كَالغَسْلِ ، فَهِيَ تَفْسِيرٌ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِي تَثَابُتِ الْمَسْحِ بَعْدَ إِكْمَالِهِ كَذَلِكَ وَهُوَ الْأَسْتِيعَابُ وَلَمْ يَصِحَّ إِيرَادُ فَحْرِ الْإِسْلَامِ لِهَذَا فِي الْمُعَارَضَةِ الْخَالِصَةِ ، وَإِذْ عَلِمْتَ أَنَّ الْإِيرَادَ عَلَى ظَنِّهِ التَّأْيِيرُ ، لَا حَقِيقَتُهُ صَحَّ إِيرَادُ الْقَلْبِ عَلَى الْمُؤَثَّرَةِ كَفَسَادِ الْوَضْعِ ، وَيُخَالَفُهُ بِالزِّيَادَةِ ، وَبِكَوْنِهِ أَعَمُّ مِنْ مُدَّعَاهُ . قَالُوا وَيَقْلِبُ أَمَلَهُ مِنْ وَجْهِ فَاسِدٍ كَعِبَادَةِ لَا يَجِبُ الْمَضَى فِي فَاسِدِهَا ، فَلَا تَلْزَمُ بِالشَّرْعِ كَالْوُضُوءِ فَيَقُولُ فَيَسْتَوِي عَمَلُ النَّذْرِ وَالشَّرْعِ فِيهَا كَالْوُضُوءِ فَتَلْزَمُ بِالشَّرْعِ لِأَنَّهَا تَلْزَمُ بِالنَّذْرِ ، وَسَمَاءُ فَحْرِ الْإِسْلَامِ عَكْسًا ، لِأَنَّ حَاصِلَهُ عَكْسُ خُصُوصِ حُكْمِ الْأَصْلِ ، وَهُوَ عَدَمُ الزُّومِ بِالنَّذْرِ وَالشَّرْعِ فِي الْفَرْعِ ، وَهَذَا الْمُنْسُوبُ إِلَى الْحَنْفِيَّةِ أَوَّلُ الْقِيَاسِ مُسَمًى بِقِيَاسِ الْعَكْسِ ، وَإِنَّمَا هُوَ أَسْمُ الْأَعْتِرَاضِ ، وَاخْتَلَفَ فِي قَبُولِهِ ، فَقِيلَ نَعَمْ إِذْ جَعَلَ وَصْفُهُ شَاهِدًا لِمَا يَسْتَلْزَمُ تَقْيِضُ مَطْلُوبِهِ وَهُوَ الْأَسْتِوَاءُ ،

وَالْمُخْتَارُ لَا لِأَنَّ كَوْنَ الْوَصْفِ يُوجِبُ شَبَهًا فِي شَيْءٍ لَا يَسْتَلْزِمُ مُعْهَدَ الشَّبَهِ لِيَسْتَلْزِمَ الْأَسْتِوَاءَ مُطْلَقًا ، وَمَا أوردَهُ الشَّافِعِيُّ مِنَ الثَّانِي وَهُوَ دَعْوَى تَجْوِيزِ ثُبُوتِ تَقْيِضِ حُكْمِ الْمُسْتَدِلِّ فِي الْفَرْعِ بِوَصْفِهِ وَهُوَ قَلْبٌ لِتَضَحِيحِ مَذْهَبِهِ لِيُبْطَلَ الْمُسْتَدِلُّ كَأُبْنِ ، وَبِحَرْوَةٍ غَيْرِ قُرْبَةٍ كَالْوُقُوفِ فَيُسْتَرْطُ فِيهِ الصَّوْمُ فَيَقُولُ فَلَا يُسْتَرْطُ كَالْوُقُوفِ . وَلَا يَبْطُلُ الْمُسْتَدِلُّ صَرِيحًا لِتَضَحِيحِ مَذْهَبِهِ كَالْحَنْفِيِّ فِي الرَّأْسِ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ فَلَا يَكْفِي أَقْلُهُ كَبَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ فَيَقُولُ فَلَا يَقْدَرُ بِالرُّبْعِ كَبَقِيَّتِهَا ، وَوُروُدُهُ عَلَى أَنَّ الرُّادَّ اتَّفَقْنَا أَنَّ الثَّابِتَ أَحَدُهُمَا . أَوِ التَّزَامًا كَقَوْلِهِ فِي بَيْعِ غَيْرِ الْمَرْثِيِّ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ فَيَصِحُّ مَعَ الْجَهْلِ بِالْعَوَضِ كَالنِّكَاحِ فَيَقُولُ فَلَا يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الرُّوْيَةِ فَلَا يَصِحُّ . الثَّانِي : الْمُعَارَضَةُ الْخَالِصَةُ فِي الْفَرْعِ بِلا تَغْيِيرٍ ، وَيَسْتَدْعِي أَصْلًا آخَرَ وَعِلَّةً كَالْمَسْحِ رُكْنٌ فِي الْوُضُوءِ فَيُسْنُ تَكَرُّرُهُ كَالْفَسْلِ ، فَيَقُولُ مَسْحٌ فَلَا يُكْرَرُ كَمَسْحِ الْخُفِّ ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُجْعَلَ أَصْلُهُ التَّيَمُّمُ فَيَنْدَفِعُ الْمُتَوَهَّمُ مِنْ مَا نَعَى فَسَادِ الْخُفِّ . أَوْ بِتَغْيِيرٍ مَا فِي صَغِيرَةٍ بِلا أَبٍ وَجَدَّ صَغِيرَةٍ فَيُؤَلَّى عَلَيْهَا فِي الْإِنْكَاحِ كَذَاتِ الْأَبِ فَيَقُولُ : الْأَخُ قَاصِرُ الشَّفَقَةِ فَلَا يُؤَلَّى عَلَيْهَا كَالْمَالِ ، وَأَمَّا نَظْمُهُ صَغِيرَةً فَلَا يُؤَلَّى عَلَيْهَا قَرَابَةُ الْأَخْوَةِ كَالْمَالِ فَلَيْسَ مِنْهُ عَارِضٌ مُطْلَقٌ الْوِلَايَةِ بِنَفْسِهَا عَنْ خُصُوصٍ يَلْزِمُهُ نَفْيُ الْمَعْلَلِ لِأَنَّ قَرَابَتَهُ أَقْرَبُ بَعْدَ الْوِلَادَةِ ، فَنَفْيُهَا نَفْيُ مَا بَعْدَهَا مُطْلَقًا . أَوْ إِثْبَاتِ آخَرَ

يَسْتَلْزِمُهُ كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي أَحَقَّةِ الْمُنْعَى بِوَلَدِهَا فِي نِكَاحٍ مَنْ
تَزَوَّجَتْهُ بَعْدَهُ صَاحِبُ فِرَاشٍ صَحِيحٍ فَهُوَ أَحَقُّ مِنَ الْفَاسِدِ كَمَا لَا يُخْضَى ،
فَيَقُولُ الثَّانِي صَاحِبُ فِرَاشٍ فَاسِدٍ فَيَلْحَقُهُ كَمَا تَزَوَّجَ بِلِأَشْهُودٍ ، فَإِثْبَاتُهُ
مِنَ الثَّانِي يَلْزِمُهُ نَفْيُهُ عَنِ الْأَوَّلِ لِلْإِجْمَاعِ أَنْ لَا يَثْبُتَ مِنْهُمَا فَرَجٌّ
لِلنِّكَاحِ وَالصَّحَّةَ عَلَى الْحُضُورِ وَالْمَاءِ كَالزَّيْنِ ، وَالْوَجْهَ تَرَجَّحَ بِالصَّحَّةِ
عَلَى الْحُضُورِ ، أَمَّا الْمَاءُ فَمُقَدَّرٌ فِيهِمَا ، وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ مِنَ الْأَسْئَلَةِ
مُخَالَفَةَ حُكْمِ الْفِرْعِ لِحُكْمِ الْأَصْلِ كَقِيَاسِ الْبَيْعِ عَلَى النِّكَاحِ ،
وَعَكْسِهِ فِي عَدَمِ الصَّحَّةِ فَيَقُولُ عَدَمُهَا فِي الْبَيْعِ حُرْمَةُ الْإِنْتِفَاعِ ، وَفِي
النِّكَاحِ حُرْمَةُ الْمُبَاشَرَةِ وَالْجَوَابُ الْبُطْلَانُ وَاحِدٌ عَدَمُ الْقَصُودِ مِنَ
الْعَقْدِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ صُورُهُ ، وَهَذَا وَغَيْرُهُ كَكَوْنِ الْأَصْلِ مَعْدُولًا
دَاخِلٌ فِيمَا ذَكَرَ الْحَنَفِيُّ مِنْ مَنَعٍ وَجُودِ الشَّرْطِ وَأَمَّا سُؤَالُ الْفَرْقِ
إِبْدَاءِ خُصُوصِيَّةٍ فِي الْأَصْلِ هِيَ شَرْطٌ مَعَ بَيَانِ انْتِفَائِهَا فِي الْفِرْعِ أَوْ بَيَانُ
مَنَاعٍ فِيهِ ، وَانْتِفَائِهِ فِي الْأَصْلِ فَجَمُوعُ مُعَارَضَتَيْنِ فِي الْأَصْلِ وَالْفِرْعِ ،
وَهُوَ فِي الثَّانِي عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ الْوَصْفُ مَعَ عَدَمِ هَذَا الْمَانِعِ ، وَعَلَيْهِ بَيَانُ
كَوْنِهِ ، أَوْ مَانِعًا عَلَى طَرِيقِ إِنْثَابِ الْمُسْتَدِلِّ عَائِيَّةِ الْوَصْفِ ، وَالْوَجْهُ أَنَّهُ
مُعَارَضَتَانِ عَلَى ادِّعَاءِ الشَّرْطِ ، وَفِي الْفِرْعِ قَطْعٌ عَلَى الْمَانِعِ لِمَا تَقَدَّمَ
مِنَ الْحَقِّ أَنَّ عَدَمَ الْمَانِعِ لَيْسَ جُزْءًا مِنَ الْعِلَّةِ الْبَاعِثَةِ ، بِخِلَافِ الشَّرْطِ
لِأَنَّهُ خُصُوصِيَّةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْوَصْفِ ، وَلَوْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَانْتِفَائِهِ مِنَ الْفِرْعِ

لَمْ يَكُنِ الْفَرْقُ بَلْ مُعَارَضَةٌ فِي الْأَصْلِ الْمُسَمَّى مُفَارَقَةً ، وَالْإِتِّفَاقُ عَلَى
 جَمْعِهَا مِنْ جِنْسٍ ، وَبَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ النَّوْعَ لِلْجِنْسِ ، وَالْجِنْسَ لِلنَّوْعِ
 وَأُصُولُ الْخَنْفِيَّةِ الْجِنْسَ لِلنَّوْعِ ، وَالنَّوْعَ لِلصَّنْفِ كَرَجُلٍ ، وَذَلِكَ
 كَالِاسْتِنْفَاسَاتِ وَالْمُنُوعِ وَالْمُعَارَضَاتِ ، وَفِي الْأَجْنَاسِ مَنَعُهُ السَّوَرُ قَنْدِثُونَ
 لِلْخَبْطِ لِلْإِنْتِشَارِ ، ثُمَّ مَنَعَ أَكْثَرُ النُّظَارِ الْمُرْتَبَةَ طَبْعًا كَمَنَعَ حُكْمَ
 الْأَصْلِ ، وَمَنَعَ أَنَّهُ مُعَلَّلٌ بِذَلِكَ إِذْ يُفِيدُ أَسْلِمَ الْأَوَّلِ ، وَالْمُخْتَارُ جَوَازُهُ
 لِأَنَّ التَّسْلِيمَ فَرَضِيٌّ : أَيْ لَوْ سَلَّمَ ، وَرَدَّ الثَّانِي ، وَحِينَئِذٍ الْوَاجِبُ تَرْتِيبُهَا
 وَإِلَّا فَمَنَعَ بَعْدَ التَّسْلِيمِ إِذَا لَا نُسَلَّمَ أَنَّ الْحُكْمَ مُعَلَّلٌ بِكَذَا يَتَضَمَّنُ
 تَسْلِيمَهُ فَقَوْلُهُ بِمَنَعَ ثُبُوتِ الْحُكْمِ رُجُوعٌ لَا يُسْمَعُ فَيَبْطُلُ مَا يَلْزَمُ
 قَوْلَ الْأَكْثَرِينَ مِنْ وَجُوبِهَا غَيْرَ مُرْتَبَةٍ ، وَإِلَّا فَالْإِتِّفَاقُ عَلَى التَّعَدُّدِ
 مِنْ نَوْعٍ ، وَلَا مُخْلَصَ لَهُمْ إِلَّا بِادِّعَاءِ أَنْ مَنَعَ الْعِلِّيَّةَ بِفَرْضِ وَجُودِ
 الْحُكْمِ ، وَمَا قِيلَ كُلُّ مِنَ الْخَمْسَةِ وَالْعِشْرِينَ جِنْسٌ يَنْدَرِجُ تَحْتَ
 نَوْعٍ غَلَطٌ يُبْطَلُ حِكَايَةُ الْإِتِّفَاقِ عَلَى الْمُتَعَدِّدِ مِنْ جِنْسٍ إِذَا لَا يُتَصَوَّرُ
 التَّعَدُّدُ مَثَلًا مِنْ مَنَعَ وَجُودِ الْعِلَّةِ وَهُوَ أَحَدُهَا ، وَكَلَامُهُمْ فِي الْمَثَلِ وَذِكْرُ
 الْأَجْنَاسِ خِلَافُهُ فَيَقْدَمُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْأَصْلِ ثُمَّ بِالْعِلَّةِ ثُمَّ بِالْفَرْعِ ، وَتَقْدَمُ
 النِّقْضَ عَلَى مُعَارَضَةِ الْأَصْلِ عِنْدَ مُعْتَبِرِهَا إِذْ هِيَ لَا يُبْطَلُ اسْتِقْلَالُهَا ،
 وَمَنَعَ وَجُودِ الْعِلَّةِ فِي الْأَصْلِ قَبْلَ مَنَعِهَا ، وَالْقَلْبُ قَبْلَ الْمُعَارَضَةِ الْخَالِصَةِ
 لِأَنَّهُ مُعَارَضَةٌ بِدَلِيلِ الْمُسْتَدِلِّ ، ثُمَّ يُقَالُ وَلَوْ سَلَّمَ أَنَّهُ يُفِيدُ مَطْلُوبَهُ

عِنْدَنَا دَلِيلٌ آخَرُ يَنْفِيهِ

خاتمة

الِاتِّفَاقُ عَلَى الْأَرْبَعَةِ : عِنْدَ مُتَّبِعِي الْقِيَاسِ ، وَاخْتِلَافٌ فِي أُمُورِ
الِاسْتِدْلَالِ بِالْعَدَمِ ، نَفَاهُ الْحَنْفِيَّةُ ، وَالْمَصَالِحُ الْمُرْسَلَةُ أَثْبَتَهَا مَالِكٌ ،
وَمَنْعَهَا الْحَنْفِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ لِعَدَمِ مَا يَشْهَدُ بِالْإِعْتِبَارِ ، وَلِعَدَمِ أَصْلِ الْقِيَاسِ
فِيهَا كَمَا يُعْرَفُ بِمَا تَقَدَّمَ ، وَتَعَارُضُ الْأَشْبَاهِ كَقَوْلِ زُفَرٍ فِي الْمُرَافِقِ
غَايَةُ دَخَلِ مِنْهَا وَخَرَجَ ، فَلَا يَدْخُلُ بِالشَّكِّ ، وَدُفِعَ بِأَنَّهُ إِثْبَاتُ حُكْمٍ
شَرْعِيٍّ بِالْجَهْلِ وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ الْأَصْلُ عَدَمُهُ فَيَبْقَى إِلَى ثُبُوتِ
مُوجِبِهِ ، وَالثَّابِتُ التَّعَارُضُ . وَمِنْهَا الِاسْتِدْلَالُ ، قِيلَ مَا لَيْسَ بِأَحَدِ
الْأَرْبَعَةِ فَيَخْرُجُ قِيَاسُ الدَّلَالَةِ ، وَمَا فِي مَعْنَى الْأَصْلِ تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ ،
وَقَدْ يَقْبَلُ الْقِيَاسُ بِقِيَاسِ الْعِلَّةِ فَيَدْخُلَانِهِ ، وَاخْتِيرَ أَنَّ أَنْوَاعَهُ : شَرْعُ
مَنْ قَبْلَنَا ، وَالِاسْتِصْحَابُ ، وَالتَّلَازُمُ ، وَهُوَ الْمَقَادُ بِالِاسْتِثْنَائِيَّ ،
وَالِاقْتِرَانِيَّ بِضُرُوبِهِمَا ، وَقَدْ مَنَّا زِيَادَةَ ضَرْبٍ فِي تَسَاوِي الْقَدَمِ ، وَالتَّالِي
وَكَذَا فِي الْإِقْتِرَانِيَّ إِلَّا أَنَّهُ هُنَا عَلَى خُصُوصٍ هُوَ إِثْبَاتُ أَحَدٍ مُوجِبِي
الْعِلَّةِ بِالْآخَرِ فَمَلَازُمُهُمَا بِلا تَعْيِينِ عِلَّةٍ ، وَإِلَّا قِيَاسٌ ، وَيَكُونُ بَيْنَ
ثُبُوتَيْنِ كَمَنْ صَحَّ طَلَاقُهُ صَحَّ ظَهَارُهُ وَهُوَ بِالِاطِّرَادِ ، وَيَقْوَى
بِالِانْفِكَاسِ ، وَيَقَرَّرُ ثُبُوتُ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ فَيَلْزَمُ الْآخَرُ لِلزُّومِ الْمُؤَثَّرِ
وَبِعَمَلِهِ كَفَرَضِ الصَّحَّتَيْنِ أَثَرُ الْوَاحِدِ ، وَمَتَى عُيِّنَ الْمُؤَثَّرُ خَرَجَ إِلَى

قِيَاسِ الْعِلَّةِ ، وَبَيْنَ تَقْيِينِ ، وَلَا بَدَّ مِنْ كَوْنِهِ الطَّرَفَيْنِ طَرْدًا وَعَكْسًا ،
أَوْ أَحَدَهُمَا لَا يَصِحُّ التَّيَمُّ بِلَا نِيَّةٍ فَلَا يَصِحُّ الْوُضُوءُ وَهُوَ أَيْضًا
بِالْأَطْرَادِ ، وَيَقْوَى بِالْإِنْعِكَاسِ ، وَيُقَرَّرُ بِإِنْتِفَاءِ أَحَدِ الْأَثَرَيْنِ ،
فَالْآخِرُ يُوجِبُهُ عَلَى الْحَنْفِيِّ ، وَبَيْنَ نَفْيِ لَازِمِ لِّلثُبُوتِ ، وَعَكْسِهِ مُبَاحٌ
فَلَيْسَ بِحَرَامٍ لَيْسَ جَائِزًا فَحَرَامٌ ، وَيُقَرَّرَانِ بِإِثْبَاتِ التَّنَافِي بَيْنَهُمَا ،
أَوْ لَوَازِمِهِمَا ، وَيَرُدُّ عَلَيْهَا مَنَعُ الزُّوْمِ كَالْحَنْفِيِّ فِي الْأَوَّلَيْنِ ، وَثُبُوتِ
الْمُزْوَمِ ، وَمَالَا يَخْتَصُّ بِالْعِلَّةِ ، وَيَخْتَصُّ فِي مِثْلِ تَقْطَعُ الْأَيْدَى بِيَدِ
كَقْتَلِ الْجَمَاعَةِ بِوَاحِدٍ لِلْمُلازِمَةِ لثُبُوتِ الدِّيَّةِ عَلَى الْكُلِّ فِي الْأَصْلِ
أَيِ النَّفْسِ لِأَنَّهُمَا أَثَرَانِ فِيهَا ، وَوُجِدَ أَحَدُهُمَا فِي الْفَرْعِ فَالْآخَرُ الْقِصَاصُ
لِأَنَّ عِلَّتَهُمَا فِي الْأَصْلِ إِنْ وَاحِدَةً فَظَاهِرٌ ، أَوْ مُتَعَدِّدَةٌ ، فَتَلَازِمُهُمَا فِي
الْأَصْلِ لِتَلَازِمِهِمَا فَيُثَبِّتُ الْآخَرُ ، فَيَرُدُّ تَجْوِيزُ كَوْنِهِ بِعِلَّةٍ لَا تَقْتَضِي
قَطْعَ الْأَيْدَى ، وَلَا مُلَازِمَةَ مُقْتَضِيهِ وَفِي الْأَصْلِ بِأُخْرَى تَقْتَضِيهِمَا ،
أَوْ لَا تَلَازِمُ مُقْتَضِ قُبُلِ الْكُلِّ ، وَبُرْجُوحُ بِاتِّسَاعِ مَدَارِكِ الْأَحْكَامِ
وَهُوَ أَكْثَرُ فَائِدَةٍ ، وَجَوَابُهُ الْأَصْلُ عَدَمُ أُخْرَى ، وَبُرْجُوحُ الْإِتِّحَادِ
بِأَنَّهُا مُنْعَكِسَةٌ ، فَإِنْ دَفَعَهُ بِأَنَّ الْأَصْلَ أَيْضًا عَدَمُ عِلَّةِ الْأَصْلِ فِي الْفَرْعِ
قَالَ الْمُتَعَدِّدَةُ أُولَى . الْأَمْدِيُّ ، وَمِنْهُ وَجِدَ السَّبَبُ ، وَالْمَانِعُ ، وَقُدِّدَ الشَّرْطُ
وَنُفِيَ الْحُكْمُ لِإِنْتِفَاءِ مَدْرَكِهِ ، وَالْحَنْفِيَّةُ وَكَثِيرٌ عَلَى نَهْيِهِ إِذْ هُوَ
دَعْوَى الدَّلِيلِ ، فَالدَّلِيلُ وَجُودُ الْمُعَيَّنِ مِنْهَا وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ دَلِيلُ بَعْضٍ

مُقَدِّمَاتِهِ نَظَرِيَّةٌ ، وَالْمُخْتَارُ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ بِأَحَدِهَا فَاسْتِدْلَالٌ ، وَإِلَّا
فِبِأَحَدِهَا ، وَعَلَى هَذَا يُرَدُّ الِاسْتِدْلَالُ مُطْلَقًا إِلَى أَحَدِهَا ، إِذْ ثُبُوتُ ذَلِكَ ،
الْتِزَامٌ لَا يَدُّ فِيهِ شَرْعًا مِنْهُ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ حُكْمًا شَرْعِيًّا ، فَالْحَقُّ أَنَّهُ
كَيْفِيَّةٌ اسْتِدْلَالٍ لَا آخِرُ غَيْرُ الْأَرْبَعَةِ ، وَتَقَدَّمَ شَرْعٌ مِنْ قَبْلِنَا ،
وَيُرَدُّ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَقَوْلِ الصُّحَابِيِّ ، وَرُدَّ إِلَى السُّنَّةِ ، وَرُدَّ
الِاسْتِصْحَابُ إِلَى مَا بِهِ ثَبَتَ الْأَصْلُ الْمَحْكُومُ بِاسْتِمْرَارِهِ فَهُوَ الْحُكْمُ
بِبَقَاءِ أَمْرٍ تَحَقَّقَ وَلَمْ يَظُنَّ عَدَمُهُ ، وَهُوَ حُجَّةٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَطَائِفَةٍ مِنَ
الْحَنَفِيَّةِ مُطْلَقًا ، وَنَقَاهُ كَثِيرٌ مُطْلَقًا ، وَأَبُو زَيْدٍ ، وَشَمْسُ الْأُمَّةِ ،
وَأَخَرُ الْإِسْلَامِ لِلدَّفْعِ ، وَالْوَجْهُ لَيْسَ حُجَّةٌ ، وَالِدَّفْعُ اسْتِمْرَارُ عَدَمِهِ
الْأَصْلِي ، لِأَنَّ مُوجِبَ الْوُجُودِ لَيْسَ مُوجِبَ بَقَائِهِ ، فَالْحُكْمُ بِبَقَائِهِ بِلَا
دَلِيلٍ قَالُوا ضَرُورِيٌّ لِتَصَرُّفَاتِ الْعُقَلَاءِ بِاعْتِبَارِهِ مِنْ إِرْسَالِ الرُّسُلِ
وَالْكِتُبِ وَالْهَدَايَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ اسْتَبَعَدَهُ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ فَعَدَلُوا إِلَى أَنَّهُ
لَوْ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً لَمْ يُجْزَمْ بِبَقَاءِ الشَّرَائِعِ مَعَ اخْتِمَالِ الرَّفْعِ ، وَالْإِجْمَاعِ
عَلَيْهِ فِي نَحْوِ بَقَاءِ الْأَوْصَاءِ وَالْحَدَثِ وَالزَّوْجِيَّةِ وَالْمِلَاجِ مَعَ طُرُوءِ الشَّكِّ .
وَأُجِيبَ بِمَنْعِ الْمُلَازِمَةِ لِجَوَازِهِ بَغْيَرِهِ كَتَوَاتُرِ إِيْجَابِ الْعَمَلِ فِي كُلِّ
شَرِيعَةٍ بِهَا إِلَى ظُهُورِ النَّاسِخِ ، وَتِلْكَ الْقُرُوعُ لِأَنَّ الْأَسْبَابَ تُوجِبُ
أَحْكَامًا مُمْتَدَّةً إِلَى ظُهُورِ النَّاقِضِ شَرْعًا وَأَعْلَمُ أَنَّ مَدَارَ الْخِلَافِ عَلَى
أَنَّ سَبَقَ الْوُجُودِ مَعَ عَدَمِ ظَنِّ الْإِنْتِفَاءِ هَلْ هُوَ دَائِلُ الْبَقَاءِ ، فَقَالُوا

نعم فليس الحكم به بلا دليل والحنفية لا، إذ لا بد في الدليل من جهة يستلزم بها، وهي منتفية ففترعت الخلافات فبرث المفقود عنده لا عندهم، ولا يورث لأنه دفع، وعلى ما حققنا عدمه أصلي لعدم سببه إذ لم يثبت موته، ولا صلح على إنكار لإثبات استصحاب براءة الذمة كاليمين، وصح عندهم، ولم تجب البيئة على الشفيع، ووجب عندهم

المقالة الثالثة: في الاجتهاد وما يتبعه من التقليد والافتاء

هو لغة: بذل الطاقة في تحصيل ذي كلفة، وأصطلاحاً: ذلك من الفقيه في تحصيل حكم شرعي ظني، ونفي الحاجة إلى قيد الفقيه للتأزم بينه وبين الاجتهاد، لأن المذكور بذل الطاقة لا الاجتهاد، ويتصور من غيره في طلب حكم، وشيوع الفقيه لغيره ممن يحفظ الفروع في غير اصطلاح الأصول، ثم هو تعريف لنوع من الاجتهاد، لأن ما في العقليات اجتهاد غير أن المصيب واحد، والمخطئ أتم، والأحسن تعميمه بخذف ظني. ثم ينقسم من حيث الحكم إلى واجب عيناً على المسئول إذا خاف فوت الحادثة، وفي حق نفسه إذا نزلت الحادثة به. وكفاية لو لم يخف، وهم غيرهم فيما يمتون برأيه، ويسقط بفتوى أحدهم، وعلى هذا لا يجب على من ظنه خطأ، وكذلك حكم تردد بين قاضيين أيهما حكم بشرطه سقط،

وَمَنْدُوبٍ قَبْلَهُمَا ، وَمَعَ سُؤَالٍ قَطْعٍ ، وَحَرَامٍ فِي مُقَابَلَةِ قَاطِعِ نَصٍّ ، أَوْ
 إِجْمَاعٍ ، وَشَرْطُ مُطْلَقِهِ بَعْدَ حِجَّةٍ إِيمَانِهِ مَعْرِفَةُ مُحَالٍ جُزْئِيَّاتٍ مَفَاهِيمِ
 الْأَلْقَابِ الْأَصْطِلَاحِيَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ لِلْمَنْ مِنْ شَخْصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي
 الظُّهُورِ كَالظَاهِرِ ، وَالْعَامِّ وَالْخَفَاءِ كَالْخَفِيِّ ، وَالْجَمَلِ : وَهِيَ أَقْسَامُ اللُّغَةِ
 مَتْنًا وَاسْتِعْمَالًا ، لَاحِظُهَا ، وَلِلْسُنَدِ مِنَ الْمُتَوَاتِرِ ، وَالضَّعِيفِ ، وَالْعَدْلِ ،
 وَالْمُسْتَوْرٍ ، وَالْجَرَحِ ، وَالتَّعْدِيلِ . وَعَدَمُ الْقَاطِعِ ، وَالنَّسْخِ . وَالْخَاصُّ مِنْهُ
 مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ فِيمَا فِيهِ كَذَا لِكَثِيرٍ بِلَا حِكَايَةٍ عَدَمِ جَوَازِ
 تَجَرُّيِ الْأَجْتِهَادِ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَهَا ، وَعَلَيْهِ فُرُوعُ اجْتِهَادِ الْفَرَضِيِّ فِي
 الْفَرَائِضِ دُونَ غَيْرِهِ وَقَدْ حُكِمَتْ ، وَأُخْتَارَ طَائِفَةٌ نَفِيَهُ مُطْلَقًا ، لِأَنَّهُ
 وَإِنْ ظَنَّ حُصُولَ كُلِّ مَا يَحْتَاجُهَا لَهَا أُحْتَمَلُ غَيْبَةُ بَعْضِهِ عَنْهُ ، وَهَذَا
 الْإِحْتِمَالُ كَذَلِكَ الْمَطْلُوقُ لِكِنَّةِ يَضَعُفُ فِي حَقِّهِ لِسَعْتِهِ ، وَيَقْوَى فِي
 غَيْرِهِ ، وَقَدْ يُمْنَعُ التَّفَاوُتُ بَعْدَ كَوْنِ الْآخِرِ قَرِيبًا بَلْ مِثْلُهُ ، وَسَعْتُهُ
 بِحُصُولِ مَوَادِّ أُخْرَى لَا تُوجِبُهُ ، فَإِذَا وَقَعَ فِي صَلَوِيَّةٍ ، وَفُرِضَ مَا يَحْتَاجُ
 إِلَيْهَا مِنَ الْأَدِلَّةِ وَالْقَوَاعِدِ فَسَعَتْهُ الْآخِرُ بِحُضُورِ مَوَادِّ الْبَيْعِيَّاتِ
 وَالْفَضِيَّاتِ شَيْءٌ آخَرُ ، وَأَمَّا مَا قِيلَ لَوْ شَرْطُ شَرْطٍ فِي الْأَجْتِهَادِ الْعِلْمُ
 بِكُلِّ الْمَأْخِذِ ، وَيَلْزَمُ عِلْمُ كُلِّ الْأَحْكَامِ فَمَنْعُ الْمَلْازِمَةِ لِلْوُقُوفِ بَعْدَهُ
 عَلَى الْأَجْتِهَادِ ، وَأَمَّا الْعَدَالَةُ فَشَرْطُ قَبُولِ فِتْوَاهُ

مسئلة

المُخْتَارُ عِنْدَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَمُورٌ بِالنَّظَارِ
 الْوَحْيِ أَوْلَا مَا كَانَ رَاجِيهِ إِلَى خَوْفِ قَوْتِ الْحَادِثَةِ ، ثُمَّ بِالْإِجْتِهَادِ وَهُوَ فِي
 حَقِّهِ يَحْصُ الْقِيَّاسَ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ فَنَفِي دَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ ، وَالبَحْثُ عَنْ
 مُخَصَّصِ الْعَامِّ وَالْمُرَادِ مِنَ الْمُشْتَرَكِ وَبَاقِيهَا وَالتَّرْجِيحُ عِنْدَ التَّعَارُضِ
 لِعَدَمِ عِلْمِ الْمُتَأَخِّرِ ، فَإِنْ أُقِرَّ أَوْجَبَ الْقَطْعُ بِصِحَّتِهِ فَلَمْ تَجْزُ مُخَالَفَتُهُ ،
 بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ وَهُوَ وَحْيٌ بَاطِنٌ ، وَالْوَحْيُ عِنْدَهُمْ بَاطِنٌ
 هَذَا ، وَظَاهِرٌ ثَلَاثَةٌ : مَا يَسْمَعُهُ مِنَ الْمَلَكِ شِفَاهًا ، أَوْ يُشِيرُ إِلَيْهِ إِشَارَةً
 مُفْهِمَةً وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ نَفَثَ فِي رُوعِي : أَنَّ نَفْسًا لَنْ
 تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَوْفِيَ رِزْقَهَا الْحَدِيثَ ، أَوْ يُلْهِمُهُ ، وَهُوَ الْإِقَاءُ مَعْنَى فِي
 الْقَلْبِ بِلَا وَاسِطَةٍ عِبَارَةِ الْمَلَكِ وَإِشَارَتِهِ مَقْرُونٌ بِخَلْقِ عِلْمِ ضُرُورِيٍّ
 أَنَّهُ مِنْهُ تَعَالَى جَعَلَهُ وَحْيًا ظَاهِرًا ، إِذْ فِي الْمَلَكِ لَابَدٌ مِنْ خَلْقِ الصَّرُورِيِّ
 أَنَّهُ هُوَ ، وَلِذَا كَانَ حُجَّةً قَطْعِيَّةً عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ ، بِخِلَافِ إلهَامِ غَيْرِهِ .
 فَالْشَيْءُ الْمُخْتَارُ فِيهِ لَاحُجَّةٌ عَلَيْهِ وَلَا غَيْرِهِ ، لِعَدَمِ مَا يُوْجِبُ نِسْبَتَهُ إِلَيْهِ
 تَعَالَى ، وَالْأَكْثَرُ بِالْإِجْتِهَادِ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ لَا ، وَقِيلَ فِي الْحُرُوبِ فَقَطْ
 لِقَوْلِهِ تَعَالَى عَفَا اللَّهُ عَنْكَ . وَلَوْلَا كِتَابُ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ سَبَقَ . وَقَدْ قُلْنَا بِهِ
 وَثَبَتْ فِي الْأَحْكَامِ أَيْضًا بِقَوْلِهِ : لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ
 لَمَا سَقْتُ الْهَدَى وَسَوْفَهُ مُتَعَلِّقُ حُكْمِ الْمُنْدُوبِ وَهُوَ حُكْمُ شَرْعِيٍّ

وَلَا أَنَّهُ مَنْصِبٌ شَرِيفٌ لَا يُحْرَمُهُ ، وَتَسْأَلُهُ أُمَّتُهُ ، وَلَا كَثَرِيَّةُ الثَّوَابِ
لَا كَثَرِيَّةُ الْمَشَقَّةِ ، وَأَمَّا الْجَوَابُ بِأَنَّ السَّقُوطَ لِلدَّرَجَةِ الْعُلْيَا لَا يُوجِبُ
نَقْصًا فِي قَدْرِهِ وَأَجْرِهِ ، وَلَا اخْتِصَاصَ غَيْرِهِ بِفَضِيلَةٍ لَيْسَتْ لَهُ ، فَقِيلَ
ذَلِكَ عِنْدَ الْمُنَافَاةِ كَالشَّهَادَةِ مَعَ الْقَضَاءِ ، وَالتَّقْلِيدِ مَعَ الْاجْتِهَادِ ، وَالْحَقُّ
أَنَّ مَا سِوَى هَذَا لَا يُفِيدُ مَحَلَّ التَّزَاعُرِ ، وَهُوَ الْإِجَابُ . وَأَمَّا هَذَا فَقَدْ
أَقْتَضَتْ رُتْبَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً سَقُوطَ مَا عَلَى غَيْرِهِ كَحُرْمَةِ
الزِّيَادَةِ عَلَى الْأَرْبَعِ ، وَمَرَّةً لُزُومَ مَا لَيْسَ عَلَيْهِمُ فَالْشَّانُ فِي تَحْقِيقِ
خُصُوصِيَّةِ الْمُقْتَضَى فِي حَقِّهِ فِي الْمَوَادِّ وَعَدَمِهِ ، وَغَايَةُ مَا يُمَكِّنُ أَنَّهَا لِدَفْعِ
الْمَنْعِ فَيَشَبُّهُ الْوُجُوبُ ، إِذْ لَا قَائِلَ بِالْجَوَازِ دُونَهُ . الْمَانِعُ : وَمَا يَنْطِقُ
عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيُ يُوحَى أُجِيبَ بِتَخْصِيصِهِ بِسَبَبِهِ لِنَفْيِ
دَعْوَاهُمْ أَفْتِرَاءَهُ ، سَلَمْنَا مُخْمُومَهُ فَالْقَوْلُ عَنْ الْاجْتِهَادِ لَيْسَ عَنِ الْهَوَى ،
بَلْ عَنِ الْأَمْرِ بِهِ ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الظَّاهِرِ ، وَهُوَ أَنَّ مَا يَنْطِقُ
بِهِ نَفْسُ مَا يُوحَى إِلَيْهِ يَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ لِلدَّلِيلِ الْمَذْكُورِ ، وَلَا يَحْتَاجُهُ
الْحَنْفِيَّةُ إِذْ هُوَ وَحْيٌ بَاطِنٌ . قَالُوا : لَوْ جَازَ جَازَتْ مُخَالَفَتُهُ وَقَدْ قَدْ قَدْ .
قَالُوا : لَوْ أَمَرَ بِهِ لَمْ يُؤَخَّرْ جَوَابًا ، وَكَثِيرًا مَا أَخَّرَ . الْجَوَابُ جَازٌ لِاشْتِرَاطِ
الْإِنْتِظَارِ كَالْحَنْفِيَّةِ ، أَوْ لِاسْتِدْعَائِهِ زَمَانًا . قَالُوا لَا يَجُوزُ الظَّنُّ مَعَ الْقُدْرَةِ
عَلَى الْيَقِينِ أُجِيبَ بِالْمَنْعِ فَإِنْ بَعَثْنِي أَنَّهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ لَهُ فَصَحِيحٌ
لِسُكْنِهِ لَا يُوجِبُ النَّفْيَ بَلْ أَنَّ لَا يَجْتَهِدُ إِلَى الْيَأْسِ مِنَ الْوَحْيِ ، أَوْ

غَلَبَةُ ظَنِّهِ مَعَ خَوْفِ الْفَوْتِ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ: كُلُّ مَنْ طَرِيقِي الظَّنِّ
وَالْيَقِينِ مُمَكِّنٌ فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الثَّانِي بِالْإِنْتِظَارِ، فَإِذَا غَلَبَ ظَنُّ عَدَمِهِ
وُجِدَ شَرْطُ الْأَجْتِهَادِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ، وَإِنْ مَعْنَى جَوَازِ تَرْكِهِ مَعَ
الْقُدْرَةِ إِلَى مُحْتَمَلِ الْخَطَا مُخْتَارًا فَيَمْنَعُهُ الْعَقْلُ، وَمَا أَوْهَمَهُ سَيَاقِي خَوَابُهُ،
وَقَدْ ظَهَرَ مِنَ الْمُخْتَارِ جَوَازُ الْخَطَا عَلَيْهِ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَّا أَنَّهُ
لَا يَقْرَأُ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ، وَقِيلَ بِامْتِنَاعِهِ لِأَنَّهُ أَوْلَى بِالْعِصْمَةِ عَنِ
الْخَطَا مِنَ الْإِجْمَاعِ لِأَنَّ عِصْمَتَهُ لِنِسْبَتِهِ إِلَيْهِ، وَلِلزُّومِ جَوَازِ الْأَمْرِ
بِاتِّبَاعِ الْخَطَا وَالشَّكِّ فِي قَوْلِهِ فَيُخِلُّ بِمَقْصُودِ الْعِصْمَةِ، أَجِيبَ عَنْ هَذَا
بِأَنَّ الْمِخْلَ مَا فِي الرِّسَالَةِ، وَعَمَّا قَبْلَهُ يَمْنَعُ بُطْلَانَهُ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِاتِّبَاعِهِ
مِنْ حَيْثُ هُوَ صَوَابٌ فِي نَظَرِ الْعَالَمِ، وَإِنْ خَالَفَ نَفْسَ الْأَمْرِ، وَعَنِ
الْأَوَّلِ بِأَنَّ اخْتِصَاصَهُ بِرُتْبَةِ الثُّبُوتِ، وَأَنَّ رُتْبَةَ الْعِصْمَةِ لِلْأَمْرِ
لِاتِّبَاعِهِمْ لَا يَقْتَضِي لُزُومَ هَذِهِ الرُّتْبَةِ لَهُ كَالْإِمَامِ لَا يَلْزُمُ لَهُ رُتْبَةُ
الْقَضَاءِ وَتَقَدَّمَ مَا يَدْفَعُهُ، وَأَيْضًا فَالْوُقُوعُ يَقْطَعُ الشُّكَّ، وَدَلِيلُهُ: عَفَا اللَّهُ
عَنْكَ مَا كَانَ لِنَبِيِّ — حَتَّى قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَوْ نَزَلَ مِنَ
السَّمَاءِ عَذَابٌ مَا نَجَا مِنْهُ إِلَّا عُمَرُ، وَبِهِ يَدْفَعُ دَفْعُ الدَّلِيلِ الْقَائِلِ لَوْ
جَازَ لَكَانَ لِمَا نَعِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ بِأَنَّ الْمَانِعَ غُلُوُّ رُتْبَتِهِ، وَكَمَالُ
عَقْلِهِ، وَقُوَّةُ حَدْسِهِ وَفَهْمِهِ، وَأَمَّا الْأَسْتِدْلَالُ بِقَوْلِهِ: وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ
إِلَيَّ، وَقَوْلِهِ: أَنَا أَحْكَمُ بِالظَّاهِرِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَكَذَا مَا يُؤْهِمُهُ عِبَارَةٌ

بَعْضِهِمْ مِنْ ثُبُوتِ الْخِلَافِ فِي الْإِقْرَارِ عَلَى الْخَطَا فِيهِ بَلْ نَقِيَهُ اتِّفَاقٌ

مسئلة

طَائِفَةٌ لَا يَجُوزُ اجْتِهَادُ غَيْرِهِ فِي عَصْرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ،
وَالْأَكْثَرُ يَجُوزُ . فَقِيلَ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ بِشَرْطِ غَيْبَتِهِ لِلْقَضَاءِ ، وَقِيلَ
بِإِذْنِ خَاصٍّ ، وَفِي الْوُقُوعِ نَعَمْ مُطْلَقًا ظَنًّا ، وَلَا ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لِلْجَبَائِثِ
وَأَبِي هَاشِمٍ ، وَالْوَقْفُ وَقِيلَ فِي مَنْ يَحْضُرْتَهُ لَا مَنْ غَابَ الْوَقْفُ لِأَدْلِيلٍ .
الْمَانِعُ قَادِرُونَ عَلَى الْعِلْمِ بِالرُّجُوعِ إِلَيْهِ فَاِمْتَنَعَ أُرْتِكَابُ طَرِيقِ الظَّنِّ .
أَجِيبَ بِمَنْعِ الْمُلَازِمَةِ بِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ لَهَا اللَّهُ لَا يُعَمَدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ
أُسُودِ اللَّهِ تَعَالَى يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ ، فَقَالَ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صَدَقَ ، وَقَدَّمَ أَنْ تَرَكَ الْيَقِينَ لِطَالِبِ الصَّوَابِ إِلَى
مُحْتَمَلِ الْخَطَا مُخْتَارًا يَأْبَاهُ الْعَقْلُ ، وَاجْتِهَادُ أَبِي بَكْرٍ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ
لَا يَسْتَلْزِمُ تَخْيِيرَهُ مُطْلَقًا لِعَلِمِهِ أَنَّهُ لِيَكُونَ يَحْضُرْتَهُ إِنْ خَالَفَ رَدَّهُ ،
فَالْوَجْهُ جَوَازُهُ لِلْغَائِبِ ضَرُورَةً ، وَالْحَاضِرِ بِشَرْطِ أَمْنِ الْخَطَا وَهُوَ بِأَحَدٍ
أَمْرَيْنِ حَضْرَتِهِ أَوْ إِذْنِهِ كَمُخَاصِمِهِ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ

مسئلة

الْعَقَلِيَّاتُ مَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى سَمْعِ كَحُدُوثِ الْعَالَمِ ، وَوُجُودِ مُوجِدِهِ تَعَالَى
بِصِفَاتِهِ ، وَبَعَثَةِ الرُّسُلِ ، وَالْمُصِيبُ مِنَ الْمُجْتَهِدِيهَا وَاحِدٌ اتِّفَاقًا ، وَالْمُخْطِئُ إِنْ
فِيَا يَنْشِئُ مِلَّةَ الْإِسْلَامِ فَكَافِرٌ أَثِمٌّ مُطْلَقًا عِنْدَ الْمُعْتَرِلَةِ أَيْ بَعْدَ

الْبُلُوغَ وَقَبْلَهُ بَعْدَ تَأْهُلِهِ لِلنَّظَرِ ، وَبِشَرْطِ الْبُلُوغِ عِنْدَ مَنْ أَسْلَفْنَا مِنَ
الْحَنِفِيَّةِ كَفَخْرِ الْإِسْلَامِ إِذَا أَدْرَكَ مُدَّةَ التَّأْمُلِ إِنْ لَمْ يَبْلُغْهُ سَمْعٌ ،
وَمُطْلَقًا إِنْ بَلَغَهُ ، وَبِشَرْطِ بُلُوغِهِ لِلْأَشْعَرِيَّةِ ، وَقَدَمْنَاهُ عَنْ بُحَارَى
الْحَنِفِيَّةِ ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ ، وَإِنْ غَيْرَهَا كَخَلْقِ الْقُرْآنِ ، وَإِرَادَةِ الشَّرِّ
فَمُبْتَدِعُ أَتَمِّمْ لَا كَافِرٌ ، وَسَيَأْتِي فِيهِ زِيَادَةٌ ، وَأَمَّا الْفَقْهِيَّةُ فَتُنْكِرُ
الضَّرُورِيَّ كَالْأَزْكَانِ ، وَحُرْمَةَ الزَّنا ، وَالشَّرْبِ ، وَالسَّرِقَةِ كَذَلِكَ
لِإِثْنَاءِ شَرْطِ الْإِجْتِمَاعِ فَهُوَ إِنْكَارُهُ لِلْمَعْلُومِ ابْتِدَاءً عِنَادًا ، وَغَيْرَهَا
الْأَصْلِيَّةِ كَكُونِ الْإِجْتِمَاعِ حُجَّةً ، وَالخَبَرِ وَالْقِيَاسِ أَتَمِّمْ ، بِخِلَافِ
حُجَّةِ الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ كُفِرَ ، وَغَيْرَهَا الْفَرْعِيَّةِ فَالْقَطْعُ لَا إِتَمُّ
وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِوُجُودِ شَرْطِ حِلِّهِ مِنْ عَدَمِ كَوْنِهِ فِي مُقَابَلَةِ قَاطِعٍ : نَصٌّ أَوْ
إِجْمَاعٌ ، وَلَا يُعْبَأُ بِتَأْيِيمِ بَشَرٍ وَالْأَهَمُّ لِلدَّلَالَةِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى
نَفْسِهِ ، إِذْ شَاعَ اخْتِلَافُهُمْ وَلَمْ يُنْقَلْ تَأْيِيمٌ ، وَلَوْ كَانَ لَوَقَعَ وَلَوْ اسْتَوْثِنَ
لَهُمَا بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَلَا يَتَّقِي اللَّهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يَجْعَلُ ابْنَ الْإِبْنِ ابْنًا
وَلَا يَجْعَلُ أَبَ الْأَبِ أَبًا أَنْكَرَ ، لَكِنَّهُ لَمْ يُنْبَغْ عَلَى مِثْلِهِ ، إِذْ وَقَائِعُ
الْخِلَافِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى ، وَلَا تَأْيِيمٌ . الْجَاظُ لَا إِتَمُّ عَلَى مُجْتَمَعِهِ ،
وَلَوْ فِي نَفْيِ الْإِسْلَامِ ، وَإِنْ يَمُنُّ لَيْسَ مُسْلِمًا ، وَتَجَزَى عَلَيْهِ أَحْكَامُ
الْكُفَّارِ ، وَهُوَ مُرَادُ الْعَنْبَرِيِّ بِقَوْلِهِ : الْمُجْتَهِدُ فِي الْعَقْلِيَّاتِ مُصِيبٌ ، وَإِلَّا
اجْتَمَعَ النَّقِیضَانِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ . لَنَا إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ قَبْلَ الْمُخَالَفِ مِنْ

الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ لَدُنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَهَلُمَّ عَضْرًا تَلَوْ
عَضْرٍ عَلَى قِتَالِ السُّكَّارِ ، وَأَنْتُمْ فِي النَّارِ بِلَا فَرْقٍ بَيْنَ مُجْتَهِدٍ وَمُعَانِدٍ
مَعَ عَلَيْهِمْ بِأَنْ كُفِّرَهُمْ لَيْسَ بَعْدَ ظُهُورِ حَقِيقَةِ الْإِسْلَامِ لَهُمْ ، وَالْأَوَّلُ
لَا يَجْزِي عَلَى الْخَفِيفَةِ الْقَائِلِينَ وَجُوبُهُ لِيَكُونِهِمْ حَرْبًا عَلَيْنَا
لَا لِكُفْرِهِمْ ، وَإِنَّمَا لَهُمُ الْقَطْعُ بِالْعُمُومَاتِ مِثْلُ : وَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ . وَمَنْ
يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ -
إِمَّا مِنَ الصَّيْغَةِ أَوْ الْإِجْمَاعَاتِ عَلَى عَدَمِ التَّفْصِيلِ قَالُوا تَكْلِيفُهُمْ
بِنَقِيضِ مُجْتَهِدِهِمْ بِمَا لَا يُطَاقُ لِأَنَّهُ كَيْفُ لَا فِعْلٌ فَأُلْ كَلْفُ بِهِ
أَجْتَهَادُهُ ، وَقَدْ فَعَلَ . الْجَوَابُ مَنَعُ فِعْلِهِ إِذْ لَا شَكَّ أَنَّ عَلَى هَذَا الْمَطْلُوبِ
أَدَلَّةً قَطْعِيَّةً ظَاهِرَةً لَوْ وَقَعَ النَّظَرُ فِي مَوَادِّهَا لَزِمَهَا قَطْعًا ، فَإِذَا لَمْ
يَثْبُتْ عِلْمُ أَنَّهُ لِعَدَمِ الشَّرْطِ بِالتَّقْصِيرِ ، مَثَلًا مَنْ بَلَغَهُ بِأَقْصَى فَارِسَ
ظُهُورُ مُدَّعَى نُبُوَّةٍ أَدْعَى نَسْخَ شَرِيعَتِكُمْ لَزِمَهُ السَّفَرُ إِلَى مَحَلِّ ظُهُورِ
دَعْوَتِهِ لِيَنْظُرَ أَتَوَاتَرَ وَجُودُهُ وَدَعْوَاهُ ، ثُمَّ أَتَوَاتَرَ مِنْ صِفَاتِهِ وَأَحْوَالِهِ
مَا يُوجِبُ الْعِلْمَ بِنُبُوَّتِهِ ، فَإِذَا أَجْتَهَدَ جَامِعًا لِلشَّرْطِ قَطَعْنَا مِنَ الْعَادَةِ أَنَّهُ
يَلْزِمُهُ عِلْمُهُ بِهِ لِفَرَضِ وُضُوحِ الْأَدَلَّةِ ، وَلَوْ أَجْتَهَدَ فِي مَكَانِهِ فَلَمْ يَجْزِمْ
بِهِ لَا يُعْذَرُ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ . وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ كُلِّفَ بِالنَّظَرِ الصَّحِيحِ وَلَمْ
يَفْعَلْهُ ، وَأَمَّا الْجَوَابُ بِمَنَعِ كَوْنِ تَقْيِيزِ اعْتِقَادِهِمْ غَيْرَ مَقْدُورٍ إِذْ ذَاكَ
الْمُسْتَمْتَعُ عَادَةً كَالطَّيْرَانِ ، وَحَمَلِ الْجَبَلِ وَمَا ذَكَرُوا مِنَ الْإِمْتِنَاعِ

بِشَرْطٍ وَصَفِ الْمَوْضُوعِ ، هَكَذَا مُتَقَدِّدُ ذَلِكَ الْكُفْرِ يَمْتَنِعُ اعْتِقَادُهُ
غَيْرُهُ مَا دَامَ مُتَقَدِّدُهُ ، وَالْكَأَفُ بِهِ الْإِسْلَامُ ، وَهُوَ مَقْدُورٌ لَا يُزِيلُ
الشُّكْبَ ، إِذْ يُقَالُ التَّكْلِيفُ بِالْإِجْتِهَادِ لِاسْتِعْلَامِ ذَلِكَ ، فَإِذَا لَمْ يُؤَدَّ
إِلَيْهِ لَوْ لَزِمَ كَانَ بِمَا لَا يُطَاقُ

مسئلة

الْجَبَّائِيُّ : وَنُسِبَ إِلَى الْمُتَعَزِّلَةِ . لَا حُكْمَ فِي الْمَسْئَلَةِ الْإِجْتِهَادِيَّةِ قَبْلَ
الْإِجْتِهَادِ سِوَى إِجْبَابِهِ بِشَرْطِهِ فَمَا أَدَّى إِلَيْهِ تَعَلُّقٌ ، وَلَا يَمْتَنِعُ
تَبَعِيَّتُهُ لِلْإِجْتِهَادِ لِحُدُوثِهِ عِنْدَهُمْ . وَالْبَاقِلَانِي وَطَائِفَةٌ : الثَّابِتُ قَبْلَهُ
تَعَلُّقُ مَا يَتَعَيَّنُ بِهِ ، وَإِذْ عَلَيْهِ مُحِيطٌ بِمَا سَيَتَعَيَّنُ أَمَكَّنَ كَوْنُ الثَّابِتِ
تَعَلُّقَ مُعَيَّنٍ فِي حَقِّ كُلِّ وَهُوَ مَا عَلِمَ أَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ إِجْتِهَادُهُ ، وَإِذْ وَجَبَ
الْإِجْتِهَادُ تَعَدَّدَ الْحُكْمُ بِتَعَدُّدِهِمْ . وَالْمُخْتَارُ حُكْمُ مُعَيَّنٍ أُوجِبَ طَلَبُهُ ،
فَمَنْ أَصَابَهُ الْمُصِيبُ ، وَمَنْ لَا الْمُخْطِئُ ، وَتَقَلَّ عَنْ الْأَرْبَعَةِ ، ثُمَّ الْمُخْتَارُ
أَنَّ الْمُخْطِئَ مَأْجُورٌ ، وَعَنْ طَائِفَةٍ لَا أَجْرَ وَلَا إِثْمَ ، وَلَعَلَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ فَإِنَّ
الْقَوْلَ بِأَجْرِهِ لَيْسَ عَلَى خَطئِهِ بَلْ لِمُثَالِهِ أَمْرُ الْإِجْتِهَادِ ، وَثُبُوتُ
ثَوَابِ مُنْتَهِلِ الْأَمْرِ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ لَا يَتَأَنَّى نَفْيُهُ ، وَإِثْمُ خَطئِهِ مَوْضُوعٌ
أَتَّفَاقًا فَهُوَ الْأَوَّلُ ، وَهَذَا عَلَى أَنَّ عَلَيْهِ دَلِيلًا طَنِيًّا . وَقِيلَ قَطْعِيٌّ ،
وَالْمُخْطِئُ إِثْمٌ قَوْلُ بَشَرٍ وَالْأَصَمُّ ، وَقِيلَ غَيْرُ آثِمٍ لِحَفَائِهِ ، وَتَقَلَّ

الْحَنِيفَةِ الْخِلَافَ أَنَّهُ مُخْطِئٌ بِأَبْتِدَاءِ وَأَنْتِهَاءِ ، أَوْ أَنْتِهَاءِ ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ
لَا يَتَحَقَّقُ إِذَا الْإِبْتِدَاءُ بِالْأَجْتِهَادِ وَهُوَ بِهِ مُؤَمَّرٌ غَيْرُ مُخْطِئٍ بِهِ قَطْعًا ،
وَإِنْ مُحْمَلٌ عَلَى خَطئه فِيهِ لِإِخْلَالِهِ بِنَقْضِ شُرُوطِ الصَّحَّةِ فَاتَّفَاقُ لَنَا
لَوْ كَانَ الْحُكْمُ مَا إِلَيْهِ كَانَ يَظُنُّهُ يَقْطَعُ بِأَنَّهُ حُكْمُهُ تَعَالَى ، وَالْقَطْعُ
بِأَنَّ الْقَطْعَ مَشْرُوطٌ بِبَقَاءِ ظَنِّهِ ، وَالْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ تَغْيِيرِهِ وَوُجُوبِ
الرَّجُوعِ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ عِنْدَ ذَلِكَ الْقَطْعِ ، وَإِنْكَارُهُ بَهْتٌ فَيَجْتَمِعُ
الْعِلْمُ وَالظَّنُّ فَيَجْتَمِعُ التَّقْيِيزُ تَجْوِيزُ التَّقْيِيزِ وَعَدَمُهُ ، وَإِلْزَامُ
كَوْنِهِ مُشْتَرَكِ الْإِلْزَامِ مُنْتَفٍ لِاخْتِلَافِ مُحَلِّ الظَّنِّ وَهُوَ حُكْمُهُ أَى
خِطَابُهُ ، وَالْعِلْمُ وَهُوَ حُرْمَةُ مُحَالَفَتِهِ بِشَرْطِ بَقَاءِ ظَنِّهِ ، فَهَذَا خِطَابَانِ
الثَّابِتُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَهُوَ الْمَظْنُونُ ، وَتَحْرِيمُ تَرْكِهِ ، وَبِلَازِمُهُ إِجْبَابُ
الْفَتْوَى بِهِ ، وَهَمَّا مُتَعَلِّقَةُ الْمَعْلُومِ ، بِخِلَافِ الْمُصَوَّبَةِ ، فَإِنَّ الْحُكْمَ
فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَيْسَ إِلَّا مَا تَأْدَى إِلَيْهِ ، فَإِنْ قَالُوا نَقُولُ : مُتَعَلِّقُ الظَّنِّ
كَوْنُهُ دَلِيلًا وَالْعِلْمُ ثُبُوتٌ مَدْلُولُهُ شَرْعًا بِذَلِكَ الشَّرْطِ ، فَإِذَا زَالَ رَجَعَ .
أُجِيبَ بِأَنَّ كَوْنَهُ دَلِيلًا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ عَمَلِيٍّ ، فَإِذَا
ظَنَّهُ عِلْمُهُ ، وَيَتِمُّ إِلْزَامُهُ أَجْمَاعَ التَّقْيِيزِينَ . وَالْجَوَابُ أَنَّ الْإِلْزَامَ ثُبُوتُ
الْعِلْمِ بِالْحُكْمِ مَا لَمْ يَثْبُتِ الرَّجُوعُ وَهُوَ أَنْفِسَاخُ هَذَا الْحُكْمِ بِظُهُورِ
الْمَرْجُوعِ لَا خَطئه ، وَبُطْلَانِهِ عِنْدَهُمْ ، وَتَجْوِيزُ أَنْقِضَاءِ مُدَّةِ الْحُكْمِ
بَعْدَ هَذَا الْوَقْتِ لَا يَقْدَحُ فِي الْقَطْعِ بِهِ حَالُ هَذَا التَّجْوِيزِ فَبَطَلَ الدَّلِيلُ

عَنْهُمْ ، وَهَذَا يَنْدَفِعُ الْقَائِلُ : لَوْ كَانَ أَمْتَنَعَ الرُّجُوعُ لَأَسْتَلْزَمَ ظَنُّ
النَّقِیضِ ، وَالْعِلْمُ يَنْدَفِعُ أَحْتِمَالَهُ فَلَمْ يَكُنِ الْعِلْمُ بَيْنَ كَانَ عِدَمًا ، أَوْ لَوْ كَانَ
جَازَ ظَنُّهُ مَعَ تَدَكُّرِ مُوجِبِ الْعِلْمِ ، وَهُوَ الظَّنُّ الْأَوَّلُ لِجَوَازِ الرُّجُوعِ ،
أَوْ لَوْ كَانَ أَمْتَنَعَ ظَنُّهُ مَعَ تَدَكُّرِ الظَّنِّ لِامْتِنَاعِ ظَنِّ تَقِیضِ مَا عِلِمَ
مَعَ تَدَكُّرِ الْمُوجِبِ ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ مُوجِبًا لَكِنَّهُ جَائِزٌ بِالرُّجُوعِ ، وَقَدْ
لَا يَكْتَفِي بِدَعْوَى ضَرُورِيَّةِ الْبَهْتِ فَتُجْعَلُ دَلِيلُ بَقَاءِ الظَّنِّ عِنْدَ الْقَطْعِ
بِمُتَعَلِّقِهِ لَا مُسْتَقِلًّا ، وَأُزِمَ عَلَى الْمُخْتَارِ انْتِفَاءُ كَوْنِ الْمُوجِبِ مُوجِبًا فِي
الْأَمَارَةِ ، وَجَوَابُهُ أَنَّ بَطْلَانَهُ فِي غَيْرِهَا ، أَمَّا هِيَ فَإِذَا لَا رَابِطَ عَقْلِي جَازَ
انْتِفَاءُ مُوجِبِهَا مَعَ تَدَكُّرِهَا بَلِ الدَّلِيلُ إِطْلَاقُ الْخَطَا فِي الْأَجْتِهَادِ شَائِعًا
مُتَكَرِّرًا بِلَا تَسْكِيكِ كَعَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ مُخْطِئَةِ
أَبْنِ عَبَّاسٍ فِي تَرْكِ الْعَوْلِ وَهُوَ خَطَأُهُمْ ، فَقَالَ مَنْ شَاءَ بَاهِلَتُهُ إِنْ أَلَّهِ
تَعَالَى لَمْ يَجْعَلْ فِي مَالٍ وَاحِدٍ نِصْفًا وَنِصْفًا وَثُلَاثًا ، وَقَوْلُ أَبِي بَكْرٍ فِي
الْكَلَالَةِ أَقُولُ فَبِأَبِي إِلَى قَوْلِهِ ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمَنْ فِي
الشَّيْطَانِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ أَبِي مَسْعُودٍ فِي الْمَفْوضَةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا : أَجْتَهَدُ إِلَى
قَوْلِهِ فَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمِنْ أَبِي أُمِّ عَبْدِ ، وَعَنْهُ مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ ، وَقَوْلُ
عَلِيٍّ لِعُمَرَ فِي الْمُجْهِضَةِ : إِنْ كَانَا قَدْ أَجْتَهَدَا فَقَدْ أَخْطَا ، يَعْنِي عُثْمَانَ وَعَبْدَ
الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَاسْتَدِلَّ أَنْ تَسَاوَى دَلِيلَاهُمَا تَسَاطُفًا ، وَإِلَّا تَعَيَّنَ
الرَّاجِحُ . وَأُجِيبَ أَنَّ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى نَفْسِ الْأَمْرِ لَكِنْ الْأَمَارَاتُ

تَرْجِيحُهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُجْتَهِدِ فَكُلُّ رَاجِحٍ عِنْدَ قَائِلِهِ وَصَوَابٌ .
وَبِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ طَالِبٌ ، وَتَسْخِيلٌ بِلَا مَطْلُوبٍ فَنَ أَخْطَاؤُهُ الْمُخْطِئُ
أُجِيبَ نَعَمْ فَهُوَ غَلْبَةُ ظَنِّهِ فَيَتَعَدَّدُ الصَّوَابُ . وَبِالْإِجْمَاعِ عَلَى شَرْعِ
الْمُنَاطَرَةِ ، وَقَائِدَتِهَا ظُهُورُ الصَّوَابِ . وَأُجِيبَ بِمَنْعِ الْخَصْرِ لِجَوَازِهَا
تَرْجِيحًا وَتَمَرِينًا ، وَلَا يَخْفَى ضَعْفُهُ . وَبِلَزُومِ حُلِّ الْمُجْتَهِدَةِ كَالْخَنَفِيَّةِ ،
وَحُرْمَتِهَا لَوْ قَالَ بَعْلُهَا الْمُجْتَهِدُ كَالشَّافِعِيَّةِ أَنْتِ بَائِنٌ ، ثُمَّ قَالَ رَاجِعَتُكَ
وَحِلُّهَا لِأُنْثَى لَوْ تَزَوَّجَهَا الْمُجْتَهِدُ بِلَا وَلِيٍّ ثُمَّ مِثْلُهُ بِهِ . وَأُجِيبَ مُشْتَرَكُ
الْإِزَامِ ، إِذْ لَا خِلَافَ فِي وَجُوبِ اتِّبَاعِ ظَنِّهِ فَيَجْتَمِعُ النِّقِیضَانِ : وَجُوبُ
الْعَمَلِ بِحِلِّهَا لَهُ وَوُجُوبُهُ بِحُرْمَتِهَا عَلَيْهِ ، وَكَذَا وَجُوبُ الْعَمَلِ بِحِلِّهَا
لِلْأَوَّلِ وَوُجُوبُهُ لِلثَّانِي ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْوُجُوبَانِ مُتَنَاقِضَيْنِ لَتَنَاقُضَ
مُتَعَلِّقَتُهُمَا أَسْتَكَزَمَ اجْتِمَاعُ مُتَعَلِّقَتَيْهِ الْمُتَنَاقِضَيْنِ ، فَإِنْ أُجِبْتُمْ لَا يَمْتَنِعُ
بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُجْتَهِدَيْنِ فَكَذَلِكَ التَّنَازُعُ فِيهِ ، نَعَمْ يَسْتَكَزِمُ مِثْلُهُ مَفْسَدَةُ
الْمُنَازَعَةِ ، وَقَدْ يُفْضَى إِلَى التَّقَاتُلِ فَيَلْزِمُ فِيهِ رَفْعُهُ إِلَى قَاضٍ يَحْكُمُ
بِرَأْيِهِ فَيَلْزِمُ الْآخَرُ ، وَإِذَنْ فَالْجَوَابُ الْحَقُّ أَنَّ مِثْلَهُ نَخْصُوصٌ مِنْ تَعَلُّقِ
الْحُكْمَيْنِ بِلِ الثَّابِتِ حُرْمَتِهَا إِلَى غَايَةِ الْحُكْمِ . لِأَنَّ لَزُومَ الْمَفْسَدَةِ
يَمْنَعُ شَرْعَ ذَلِكَ ، وَمَا وَضَّحْنَاهُ أُنْدَقَعَ مَا أوردَ مِنْ أَنَّ الْقَضَاءَ لِرَفْعِ
النِّزَاعِ إِذَا تَنَازَعَا فِي التَّمَكِّينِ وَاللَّنْعِ ، لَا لِرَفْعِ تَعَلُّقِ الْحِلِّ وَالْحُرْمَةِ
بِوَاحِدٍ ، وَقَرَّرَهُ مُحَقِّقٌ وَهُوَ بَعْدَ أُنْدِفَاعِهِ بِمَا ذَكَرْنَا غَيْرُ صَحِيحٍ فِي نَفْسِهِ

إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ رَفْعِ تَعَلُّقِ الْحِلِّ وَالْحُرْمَةِ بِالْقَضَاءِ مَعَ كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا صَوَابًا لِأَنَّهُ نَسَخَ مِنْهُ تَعَالَى عِنْدَ حُكْمِ الْقَاضِي كَالرُّجُوعِ عِنْدَهُمْ . قَالُوا : لَوْ كَانَ الْمُصِيبُ وَاحِدًا وَجَبَ النَّقِیضَانِ عَلَى الْمُخْطِئِ إِنْ وَجَبَ حُكْمُ نَفْسِ الْأَمْرِ عَلَيْهِ وَإِلَّا وَجَبَ الْعَمَلُ بِالْخَطَا وَحَرَّمَ بِالصَّوَابِ ، وَهُوَ مُحَالٌ أُجِيبَ بِاخْتِيَارِ الثَّانِي ، وَمَنْعُ انْتِفَاءِ التَّالِي لِلْقَطْعِ بِهِ قَاطِعٌ حَيْثُ تَجِبُ مُخَالَفَتُهُ ، وَالِاتِّفَاقُ أَنَّهُ خَطَا إِذِ الْخِلَافُ فِيهَا لَا قَاطِعَ ، أَمَّا مَا فِيهِ فَالِاجْتِهَادُ عَلَى خِلَافِهِ خَطَا اتِّفَاقًا . قَالُوا أَصْحَابِي كَالْتَّجُومِ بِأَيِّهِمْ أَقْتَدَيْتُمْ أَهْتَدَيْتُمْ فَلَا خَطَا ، وَإِلَّا ثَبَتَ الْهُدَى فِي الْخَطَا وَهُوَ ضَلَالٌ . أُجِيبَ بِأَنَّهُ هُدَى مِنْ وَجْهِ فَيَنْدَوُلُهُ

تَمَّة

مِنَ الْمُخْطِئَةِ : الْحَنْفِيَّةُ قَسَمُوا الْخَطَا ، وَهُوَ الْجَهْلُ الْمُرْكَبُ إِلَى ثَلَاثَةِ الْأَوَّلُ جَهْلٌ لَا يَصْلُحُ عُذْرًا وَلَا شُبْهَةً ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ . جَهْلُ الْكَافِرِ بِالذَّاتِ وَالصِّفَاتِ لِأَنَّهُ مُكَارَرٌ لِيُصَوِّحَ دَلِيلُهُ حِسًّا مِنَ الْحَوَادِثِ الْمُحِيطَةِ بِهِ وَعَقْلًا إِذْ لَا يَخْلُو الْجِسْمُ عَنْهَا ، وَمَا لَا يَخْلُو عَنْهَا حَدِثٌ بِالضَّرُورَةِ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ مُوجِدٍ إِذْ لَمْ يَكُنِ الْوُجُودُ مُقْتَضَى ذَاتِهِ ، وَيَسْتَلْزِمُ الْحُكْمَ بِصِفَاتِهِ كَمَا عُرِفَ ، وَكَذَا مُنْكَرُ الرِّسَالَةِ بَعْدَ ثُبُوتِ الْمُعْجَزَةِ ، وَتَوَاتُرُ مَا يُوجِبُ الثُّبُوتَ فَلِذَا لَا تَنْزِمُ مُنَاطَرَتُهُ بَلْ إِنْ لَمْ يَنْبِ الْمُرْتَدُّ قَتْلُهُ ، وَكَذَا فِي حُكْمِ لَا يَقْبَلُ التَّبَدُّلَ كَعِبَادَةِ غَيْرِهِ

تَعَالَى . وَأَمَّا تَدْيِينُهُ فِي غَيْرِهِ ذِمِّيًّا فَلَا تَفْقَاحُ عَلَى اعْتِبَارِهِ دَافِعًا لِلتَّعَرُّضِ
فَلَا يُحَدُّ لِشُرْبِ الْخَمْرِ إِنْجَامًا ، ثُمَّ لَمْ يُضْمَنْ الشَّافِعِيُّ مُتْلِفَهَا ، وَضَمَّنُوهُ
لَا لِلتَّعْدَى بَلْ لِبَقَاءِ التَّقْوَمِ فِي حَقِّهِمْ ، وَلِأَنَّ الدَّفْعَ عَنِ النَّفْسِ وَالْمَالِ
بِذَلِكَ فَهُوَ مِنْ ضَرُورَتِهِ ، ثُمَّ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَنْعُ تَنَاوُلِ الْخِطَابِ
إِيَّاهُمْ مَكْرَأٌ بِهِمْ وَأُسْتِذْرَاجًا لَهُمْ فِيمَا يَحْتَمِلُ التَّبَدُّلُ خِطَابٌ لَمْ يَشْتَرِ
فَلَوْ نَكَحَ بَجُوسِي بِنْتَهُ أَوْ أُخْتَهُ صَحَّ فِي أَخْكَامِ الدُّنْيَا فَلَا تَفَرَّقُ
بَيْنَهُمَا إِلَّا إِنْ تَرَأَفَا إِلَيْنَا لَا أَحَدُهُمَا خِلَافًا لَهُمَا فِي الْمَحَارِمِ ، لِأَنَّهُ لَمْ
يَكُنْ حُكْمًا ثَابِتًا لِيَسْقَى لِقَاصِرِ الدَّلِيلِ ، وَفِي مُرَافَعَةِ أَحَدِيهَا ، وَلَوْ دَخَلَ
بِهَا ثُمَّ أَسْلَمَ حَدٌّ قَازِفُهَا ، بِخِلَافِ الرَّبَا لِأَنَّهُمْ فَسَقُوا بِهِ لِتَخْرِيمِهِ عَلَيْهِمْ
قَالَ تَعَالَى وَأَخَذِهِمُ الرَّبُّ وَقَدْ هُمُوهَا عَنْهُ وَأُورِدَ أَنَّ نِكَاحَ الْمَحَارِمِ
كَذَلِكَ لِأَنَّهُ نُسِخَ بَعْدَ آدَمَ فِي زَمَنِ نُوحٍ فَيَجِبُ أَنْ لَا يَصِحَّ كَقَوْلِهِمَا
فَلَا حَدٌّ وَلَا نَفَقَةٌ ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ بَعْدَ ثُبُوتِهِ الْمُرَادُ مِنْ تَدْيِينِهِمْ مَا اتَّفَقُوا
عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ أَنْفِرَادِ الْقَلِيلِ بَعْدَ حَدِّ الزَّوْنِ وَنَحْوِهِ ، وَلِأَنَّ أَقْلَ مَا يُوجِبُ
الدَّلِيلُ كَحُرْمَتِ عَلَيْهِمْ أُمَّهَاتِكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ الشُّبُهَةُ فَيُذَرُّ الْحَدُّ ، وَفَرَقَ بَيْنَ
الْمِيرَاثِ وَالنَّفَقَةِ ، فَلَوْ تَرَكَ بِنْتَيْنِ إِحْدَاهُمَا زَوْجَتَهُ فَأَمَّا لِبَيْنَهُمَا
يُضْفَيْنِ : أَيْ بِاعْتِبَارِ الرَّدِّ لِأَنَّهُ صِلَةٌ مُبْتَدَأَةٌ لَا جَزَاءَ لِدَفْعِ الْهَلَاكِ ،
بِخِلَافِ النَّفَقَةِ ، فَلَوْ وَجَبَ إِرْثُ الزَّوْجَةِ بِدَيَانَتِهَا كَانَتْ مُلْزِمَةً عَلَى
الْأُخْرَى ، وَالِدَيَانَةُ دَافِعَةٌ لَا مُتَعَدِّيَةٌ وَأُورِدَ أَنَّ الْأُخْرَى دَانَتْ بِهِ ،

فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنْ قِيَاسَ قَوْلِهِ أَنْ تَرِنَا وَأَنَّ التَّنْفِيَّ قَوْلُهُمَا لِعَدَمِ
الصَّحَّةِ عِنْدَهُمَا ، وَقِيلَ بَلَى لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَثَبُّتُ صِحَّتُهُ فِيمَا سَلَفَ وَلَمْ يَثْبُتْ
كَوْنُهُ سَبَبًا لِلْإِرْثِ . وَالْقَاضِي الدَّبُّوسِيُّ : لِفَسَادِهِ فِي حَقِّ الْأُخْرَى
لِأَنَّهُمَا إِذَا نَازَعَتَا عِنْدَ الْقَاضِي دَلَّ أَنَّهَا لَمْ تَعْتَقِدْهُ ، وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهَا لَوْ
سَكَتَتْ وَرِثَتْ ، وَلَا يُعْرَفُ عَنْهُ تَفْصِيلُهُ . وَالْحَقُّ فِي النِّفَاقَةِ أَنَّ الزَّوْجَ
أَخَذَ بِدِيَانَتِهِ الصَّحَّةَ فَلَا يَسْقُطُ حَقُّ غَيْرِهِ لِمَنَازَعَتِهِ بَعْدَهُ ، بِخِلَافِ مَنْ
لَيْسَ فِي نِكَاحِهِمَا وَهُوَ الْبِنْتُ الْأُخْرَى وَجَهْلُ الْمُتَدَعِ كَالْمُتَرَلِّقَةِ
مَا نَعْنِي ثُبُوتِ الصِّفَاتِ زَائِدَةً ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ ، وَالشَّفَاعَةِ ، وَخُرُوجِ
مُرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ ، وَالرُّؤْيَا ، وَالشُّبْهَةِ لِمُشَابَهَتِهَا عَلَى مَا يُفْقَى إِلَى
التَّشْبِيهِ لَا يَصْلُحُ عُذْرًا لَوْضُوحِ الْأَدِلَّةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ الصَّحِيحَةِ ،
لَكِنْ لَا يُكْفَرُ إِذْ تَمَسَّكَهُ بِالْقُرْآنِ ، أَوِ الْحَدِيثِ ، أَوِ الْعَقْلِ ، وَالنَّهْيِ
عَنْ تَكْفِيرِ أَهْلِ الْقَبْلَةِ ، وَعَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ صَلَّى صَلَاتِنَا
وَأَسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَأَشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ وَجُمِعَ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ . سَيُفْرَقُ أُمِّي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ أَنَّ اللَّهَ فِي الْجَنَّةِ الْمُتَّعُونَ
فِي الْأَقَائِدِ وَالْخِصَالِ ، وَغَيْرُهُمْ يُعَذَّبُونَ ، وَالْعَاقِبَةُ الْجَنَّةُ وَعَذَابُهُمْ مِنْ
أَهْلِ الْكِبَائِرِ ، وَلِلْإِجْمَاعِ عَلَى قَبُولِ شَهَادَتِهِمْ عَلَى غَيْرِهِمْ ، وَلَا
شَهَادَةَ لِكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ ، وَعَدَمُهُ فِي الْخَطَايَا لَيْسَ لَهُ ، وَإِذْ كَانُوا
كَذَلِكَ وَجِبَ عَلَيْنَا مُنَاطَرَتُهُمْ ، وَأُورِدَ اسْتِبَاحَةُ الْمَعْصِيَةِ كُفْرًا

وَأُجِيبَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَنْ مُكَابَرَةٍ وَعَدَمِ دَلِيلٍ ، بِخِلَافِ مَا عَنْ
دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ ، وَالْمُبْتَدِعُ مُخْطِئٌ فِي تَشْكِيهِ لِمُكَابَرَةٍ ، وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ بِسَرَائِرِ عِبَادِهِ . وَجَهْلُ الْبَاغِي ، وَهُوَ الْخَارِجُ عَلَى الْإِمَامِ الْحَقِّ
بِتَأْوِيلٍ فَاسِدٍ دُونَ جَهْلِ الْمُبْتَدِعَةِ لَمْ يُكْفَرَهُ أَحَدٌ إِلَّا أَنْ يَضُمَّ أَمْرًا
آخَرَ وَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : إِخْوَانُنَا بَقَوْا عَلَيْنَا فَتَنَاظَرُوا
لِكَشْفِ شُبُهَاتِهِ بَعَثَ عَلِيُّ ابْنَ عَبَّاسٍ لِذَلِكَ ، فَإِنْ رَجَعَ بِالنَّسَبِ هِيَ أَحْسَنُ
وَالْإِلَّا وَجَبَ جِهَادُهُ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبَغَى . وَمَا لَمْ يَصِرْ لَهُ مَنَعَةٌ فَيَجْزِي
عَلَيْهِ الْحُكْمُ الْمَعْرُوفُ فَيُقْتَلُ بِالْقَتْلِ ، وَيُحْزَمُ بِهِ ، وَمَعَهَا لَا لِقُصُورِ
الدَّلِيلِ عَنْهُ لِسُقُوطِ الزَّيَامِ ، وَالْعُزْزِ عَنْ إِنْزَامِهِ فَوَجَبَ الْعَمَلُ بِتَأْوِيلِهِ ،
وَلَا نَضْمُنُ مَا أَتْلَفْنَا مِنْ نَفْسٍ وَمَالٍ ، وَيُدْفَقُ عَلَى جَرَحَاهُمْ ، وَيَرِثُ مُورَثُهُ
إِذَا قَسَلَهُ ، وَكَذَا عَكْسُهُ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَ مُحَمَّدٍ ، وَلَا يَمْلِكُ مَالُهُ بِوَحْدَةِ
الدَّارِ ، عَلَى هَذَا اتَّفَقَ عَلِيُّ وَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ . وَجَهْلُ مَنْ
عَارَضَ مُجْتَهِدَهُ الْكِتَابَ كَحُلِّ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ عَمْدًا ، وَالْقَضَاءُ بِشَاهِدٍ
وَيَمِينٍ مَعَ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ
يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَانِ وَالشُّنَّةُ الْمَشْهُورَةُ كَالْقَضَاءِ الْمَذْكُورِ
مَعَ : وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ، وَالتَّخْلِيلُ بِلا وَطءٍ مَعَ حَدِيثِ الْعُسَيْلَةِ .
وَالْإِجْمَاعُ كَتَبِيعَ أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ مَعَ إِجْمَاعِ الْمُتَأَخَّرِ مِنَ الصَّحَابَةِ فَلَا
يَنْفَعُ الْقَضَاءُ بِتَنِيءٍ مِنْهَا وَكَتَرَكِ الْعَوْلِ وَرَبَا الْفُضْلِ . الثَّانِي جَهْلٌ يَصْلُحُ

شُبْهَةٌ كَالْجَهْلِ فِي مَوْضِعِ اجْتِهَادٍ صَحِيحٍ بِأَنْ لَمْ يُخَالَفْ مَا ذَكَرَ كَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ بِلاَ وُضُوءٍ ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ بِهِ ، ثُمَّ ذَكَرَ فَقَضَى الظُّهْرَ فَقَطْ ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ يَظُنُّ جَوَازَ الْعَصْرِ جَازًا ، لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْاجْتِهَادِ فِي تَرْتِيبِ الْفَوَائِتِ ، وَكَقَتْلِ أَحَدِ الْوَلِيِّينَ بَعْدَ عَفْوِ الْآخَرِ لَا يَقْتَضِ مِنْهُ لِقَوْلِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ بَعْدَهُمْ سُقُوطُهُ بِعَفْوِ أَحَدِهِمْ ، فَصَارَ شُبْهَةٌ يَذَرُ الْقِصَاصَ ، وَالْمُخْتَجِمُ إِذَا ظَنَّهَا فِطْرَتَهُ لَا كَفَّارَةً ، لِأَنَّ : أَفْطَرَ الْحَاجِمِ وَالْمُخْجُومِ . أَوْرَثَ شُبْهَةً فِيهِ ، وَهَذِهِ الْكَفَّارَةُ يَغْلِبُ فِيهَا مَعْنَى الْعُقُوبَةِ فَتَنْتَفِي بِالشُّبْهَةِ ، وَمَنْ زَنَى بِجَارِيَةٍ وَالِدِهِ أَوْ زَوْجَتِهِ يَظُنُّ حِلَّهَا لَا يُحَدُّ لِلْأَسْنِبَاءِ ، وَلَا يَتَبْتُ نَسَبٌ ، وَلَا عِدَّةٌ لِمَا فِي مَوْضِعِهِ ، وَكَذَا حَرْبِيٌّ دَخَلَ دَارَنَا فَأَسْلَمَ فَشَرِبَ الْخَمْرَ جَاهِلًا بِالْحُرْمَةِ لَا يُحَدُّ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا زَنَى ، لِأَنَّ جَهْلَهُ بِحُرْمَةِ الزَّنا لَا يَكُونُ شُبْهَةً ، لِأَنَّ الزَّنا حَرَامٌ فِي جَمِيعِ الْأَدْيَانِ فَلَا يَكُونُ جَهْلُهُ عُذْرًا ، بِخِلَافِ الْخَمْرِ فَمَا فِي الْمُحِيطِ وَغَيْرِهِ : شَرْطُ الْحَدِّ أَنْ لَا يَظُنَّ الزَّنا حَلَالًا مُشْكِلًا ، بِخِلَافِ الدَّمِىِّ أَسْلَمَ فَشَرِبَ الْخَمْرَ يُحَدُّ لظُهُورِ الْحُكْمِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَجَهْلُهُ لِقُصْرِهِ . الثَّالِثُ : جَهْلُهُ بِصُلْحِ عُذْرٍ كَمَنْ أَسْلَمَ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَتَرَكَ بِهَا صَلَواتِ جَاهِلًا لِرُؤُوسِهَا فِي الْإِسْلَامِ لَا قِصَاءَ ، وَكُلُّ خِطَابٍ تُرِكَ وَلَمْ يَنْتَشِرْ فَجَهْلُهُ عُذْرٌ : لَيْسَ عَلَى الدِّينِ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا وَلِلَّذِينَ شَرِبُوا بَعْدَ تَحْرِيمِهَا غَيْرَ عَالِمِينَ ، بِخِلَافِهِ بَعْدَ الْإِنْتِشَارِ لِأَنَّهُ

لِتَقْصِرَ كَمَنْ لَمْ يَطْلُبِ الْمَاءَ فِي الْمُرَانِ فَتَيَمَّمْ وَصَلَّى لَا يَصِيحُ لِقِيَامِ
 دَلِيلِ الْوُجُودِ ، وَتَرْكِهِ الْعَمَلَ ، وَكَذَا الْجَهْلُ بِأَنَّهُ وَكِيلٌ أَوْ مَا ذُوْنُ
 عُذْرِهِ حَتَّى لَا يَنْفُذُ تَصَرُّفُهُمَا ، وَيَتَوَقَّفُ كَالْفُضُولِيِّ إِلَّا فِي شِرَاءِ الْوَكِيلِ
 يَنْفُذُ عَلَى نَفْسِهِ كَمَا عُرِفَ ، وَبِالْعَزْلِ وَالْحَجْرِ فَيَصِيحُ تَصَرُّفُهُمَا وَجَهْلُ
 الْمَوْلَى بِجِنَايَةِ الْعَبْدِ فَلَا يَكُونُ بَيْنَهُ مُخْتَارًا لِلْفِدَاءِ وَالشَّفِيعِ بِالْبَيْعِ فَلَوْ
 بَاعَ الدَّارَ الْمَشْفُوعَ بِهَا بَعْدَ بَيْعِ دَارٍ بِجَوَارِهَا غَيْرَ عَالِمٍ لَا يَكُونُ تَسْلِيمًا
 لِلشُّفْعَةِ ، وَالْأَمَّةُ الْمَنْكُوحَةُ إِذَا جَهِلَتْ عَتَقَ الْمَوْلَى فَلَمْ تَنْسَخْ أَوْ عَلِمَتْهُ
 وَجَهِلَتْ ثُبُوتَ الْخِيَارِ لَهَا شَرْعًا لَا يَبْطُلُ خِيَارُهَا وَعُذْرَتُ ، بِخِلَافِ
 الْحُرَّةِ زَوْجَهَا غَيْرُ الْأَبِ وَالْجَدِّ صَغِيرَةٍ فَبَلَّغَتْ جَاهِلَةً بِثُبُوتِ حَقِّ
 النِّسَاحِ لَهَا لَا تُعْذَرُ لِأَنَّ الدَّارَ دَارُ الْعِلْمِ ، وَلَيْسَ لِلْحُرَّةِ مَا يَسْغُلُهَا عَنِ
 التَّعَلُّمِ فَكَانَ جَهْلُهَا لِقِصْرِهَا ، بِخِلَافِ الْأَمَّةِ

مسئلة

الْمُجْتَهِدُ بَعْدَ اجْتِهَادِهِ فِي حُكْمٍ مَمْنُوعٍ مِنَ التَّقْلِيدِ فِيهِ انْفِقَاقًا ،
 وَخِلَافًا قَبْلَهُ ، وَالْأَكْثَرُ مَمْنُوعٌ ، وَمَا عَنِ ابْنِ سُرَيْجٍ إِلَّا إِنْ تَعَذَّرَ
 عَلَيْهِ ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْتَلَفَ فِيهِ ، وَقِيلَ لَا ، وَقِيلَ فِيمَا يُفْتَى بِهِ لَا فِيمَا
 يَخْصُّهُ ، وَقِيلَ فِيهِ أَيْضًا إِلَّا إِنْ خَشِيَ الْفَوْتَ كَانَ ضَاقَ وَقْتُ صَلَاةٍ ،
 وَالْاجْتِهَادُ فِيهَا يُفَوِّتُهَا ، وَعَنِ أَبِي حَنِيفَةَ رِوَايَتَانِ ، وَعَنِ مُحَمَّدٍ يُقَالُ أَعْلَمَ
 مِنْهُ ، وَالشَّافِعِيُّ وَالْجَبَّائِيُّ يُجُوزُ إِنْ صَحَابِيًّا رَاجِحًا ، فَإِنْ أُسْتُوْا تَخَيَّرَ

وَهَذَا رَوَايَةٌ عَنْهُ فِي تَقْلِيدِ الصَّحَابِيِّ ، وَقِيلَ وَتَابِعِيًّا . لِأَنَّ كَثَرَ الْجَوَازِ
حُكْمٌ شَرْعِيٌّ فَيَنْتَقِرُ إِلَى دَلِيلٍ ، وَلَمْ يَثْبُتْ فَلَا يَثْبُتْ ، وَدُفِعَ بِأَنَّهُ
الْإِبَاحَةُ الْأَصْلِيَّةُ ، بِخِلَافِ تَحْرِيمِكُمْ فَهُوَ الْمُفْتَقِرُ ، وَأَمَّا بَأَنَّ الْأَجْتِهَادَ
أَصْلٌ وَالتَّقْلِيدُ بَدَلٌ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى عَدَمِهِ فَتُجْعَلُ بَلْ كُلُّ أَصْلٍ ، فَإِنْ تَمَّ
إثباتُ البدليةِ بِعُمومٍ : فَاغْتَبِرُوا تَمَّ ، وَإِلَّا لَا . وَاسْتَدِلَّ لَا يَجُوزُ بَعْدَهُ
فَكَذَا قَبْلَهُ لَوْجُودِ الْجَامِعِ وَهُوَ كَوْنُهُ مُجْتَهِدًا أُجِيبَ بِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ
إِعْمَالُ الْأَرْجَحِ وَهُوَ ظَنُّ نَفْسِهِ . الشَّافِعِيُّ : أَصْحَابِي كَالشُّجُومِ . وَيَبْعُدُ مِنْهُ
لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ ، وَلَوْ ثَبَتَ تَقَدَّمَ جَوَابُهُ . الْمُجَوِّزُ : فَاسْتَلُوا أَهْلَ الدِّكْرِ .
أَيُّ الْعِلْمِ بِدَلِيلٍ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ وَقِيلَ : الْأَجْتِهَادُ لَا يُعْلَمُ
أُجِيبَ بِأَنَّ الْخِطَابَ لِلْمُقَلِّدِينَ ، إِذِ الْمَعْنَى لِيَسْأَلَ أَهْلُ الْعِلْمِ مَنْ لَيْسَ
أَهْلُهُ بِقَرِينَةٍ مُقَابِلَةٍ مَنْ لَا يَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْلٌ ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ مَنْ لَهُ
الْمَلَكَةُ لَا يَقْبِدُ خُرُوجَ الْمُسْكِنِ عَنْهُ إِلَى الْفِعْلِ . قَالُوا الْمُعْتَبَرُ الظَّنُّ وَهُوَ
حَاصِلُ بَفْتَوَى غَيْرِهِ . أُجِيبَ بِأَنَّ ظَنَّهُ أَجْتِهَادُهُ أَقْوَى فَيَجِبُ الرَّاجِحُ ،
فَإِنْ قِيلَ ثَبَتَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْقَاضِيِ الْمُجْتَهِدِ يَقْضِي بِغَيْرِ رَأْيِهِ
ذَا كَرَاهَهُ نَفَذَ خِلَافًا لِصَاحِبِيهِ ، فَيَبْطُلُ قَوْلُ الْأُتَقَاتِ عَلَى الْمَنْعِ بَعْدَهُ ،
إِذْ لَيْسَ التَّقْلِيدُ إِلَّا الْعَمَلُ أَوْ الْفَتْوَى بِقَوْلِ غَيْرِهِ ، وَإِنْ ذُكِرَ فِيهَا
اُخْتِلَافُ الرِّوَايَةِ فَقَدْ مُحْصًى أَنَّهُ مَذْهَبُهُ قُلْنَا التَّفَاضُلُ بِتَقْدِيرِ الْفِعْلِ
لَا يُوجِبُ حِلَّهُ ، نَعَمْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ .

فِي التَّفَادِي ، وَفِي بَعْضِهَا فِي الْحِلِّ . لَكِنْ لَا يَلْزَمُ أَنَّ الْمُعَوَّلَ الْحِلُّ ، بَلْ
يَجِبُ تَرْجِيحُ رِوَايَةِ الثَّنِيِّ ، وَصُرِّحَ بِأَنَّ ظَاهِرَ الْمَذْهَبِ عَدَمُ تَقْلِيدِ
التَّابِعِيِّ ، وَإِنْ رُوِيَ خِلَافُهُ

مسئلة

إِذَا تَكَرَّرَتِ الْوَاقِعَةُ قِيلَ الْمُخْتَارُ لَا يَلْزَمُهُ تَكَرُّرُ النَّظَرِ
لِأَنَّهُ إِجَابٌ بِلَا مُوجِبٍ ، وَقِيلَ يَلْزَمُهُ لِأَنَّ الْأَجْتِهَادَ كَثِيرًا مَا يَتَغَيَّرُ
وَلَيْسَ إِلَّا بِتَكَرُّرِهِ ، فَالْأَخْتِيَاظُ ذَلِكَ . أُجِيبَ فَيَجِبُ تَكَرُّرُهُ أَبَدًا
لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ وَقْتٍ يَمُضِي بَعْدَ الْأَجْتِهَادِ الْأَوَّلِ ، وَهَذَا لَيْسَ
بِلَازِمٍ ، لِأَنَّ وُجُوبَ الْأَجْتِهَادِ لَا يَثْبُتُ إِلَّا عِنْدَ الْحَادِثَةِ بِشَرْطِهِ
فَقَدْ أَخَذَ السَّبَبُ حُكْمَهُ ، وَأَخْتِالُ الْخَطَا فِيهِ لَمْ يَقْدَحْ فَلَا يَجِبُ الْآخِرُ
إِلَّا بِمِثْلِهِ

مسئلة

لَا يَصِحُّ فِي مَسْئَلَةِ الْمُجْتَهِدِ قَوْلَانِ لِلتَّنَاقُضِ فَإِنْ عُرِفَ الْمُتَأَخَّرُ
تَعَيَّنَ رُجُوعًا ، وَإِلَّا وَجَبَ تَرْجِيحُ الْمُجْتَهِدِ بَعْدَهُ بِشَهَادَةِ قَلْبِهِ ، وَعِنْدَ
بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ يُحْيَرُ مُتَّبِعُهُ الْمُقْلَدُ فِي الْعَمَلِ بِأَيِّمَا شَاءَ : كَذَا فِي بَعْضِ
كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ الْمَشْهُورَةِ ، وَكَانَ الْمُرَادُ بِالْمُجْتَهِدِ فِي الْمَذْهَبِ ، وَإِلَّا
فَتَرْجِيحُ الْمُطْلَقِ بِشَهَادَتِهِ فِيمَا عَنِ لَهُ ، وَالتَّرْجِيحُ هُنَا عَلَى أَنَّهُ الْمُعَوَّلُ

لصاحبيهما ، وقول البعض يُخَيَّرُ الْمُتَّبِعُ فِي الْعَمَلِ لَيْسَ خِلَافًا بَلْ مُحَلٌّ
 آخَرُ ذَكَرَهُ ذَلِكَ الْبَعْضُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِ الْمُجْتَهِدِ فِي حَقِّ الْعَمَلِ
 لَا التَّرْجِيحِ ، وَفِي بَعْضِهَا إِنْ لَمْ يُعْرِفْ تَارِيخُ فَإِنْ ثَقُلَ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ
 عَنْهُ مَا يَقْوِيهِ فَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَهُ ، وَإِلَّا إِنْ كَانَ مُتَّسِعٌ بَلَغَ الْجُحْدَ
 رُجِّحَ بِمَا مَرَّ مِنَ الْمَرْجَحَاتِ إِنْ وُجِدَ ، وَإِلَّا يُعْمَلُ بِأَيِّمَا شَاءَ بِشَهَادَةِ
 قَلْبِهِ ، وَإِنْ كَانَ عَامِيًّا اتَّبَعَ فَتْوَى الْمُفْتَى فِيهِ الْأَثَقَى الْأَعْلَمُ بِالتَّسَامُعِ ،
 وَإِنْ مُتَّفَقًا نَسَعَ الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَعَمِلَ بِمَا هُوَ أَصَوَّبُ وَأَحْوَطُ عِنْدَهُ ، وَإِذَا
 ثَقُلَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي سَبْعِ عَشْرَةَ مَسْئَلَةً فِيهَا قَوْلَانِ مُحْمَلٌ عَلَى أَنَّ لِلْعُلَمَاءِ
 قَوْلَيْنِ أَوْ يَحْتَمِلُهُمَا أَوَّلَى فِيهَا عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّخْيِيرِ عِنْدَ التَّمَاذُلِ
 أَوْ تَقَدُّمًا لِي

مسئلة

لَا يَنْقُضُ حُكْمُ اجْتِهَادِيٍّ صَحِيحٌ إِذَا لَمْ يُخَالَفْ مَا ذَكَرَ ، وَإِلَّا
 قُضِيَ النِّقْضُ وَتَسَلَّسَلَتْ فَيَقُوتُ نَصْبُ الْحَاكِمِ مِنْ قَطْعِ الْمَنَازَعَاتِ
 وَفِي أُصُولِ الشَّافِعِيَّةِ ، لَوْ حَكَمَ بِخِلَافِ اجْتِهَادِهِ وَإِنْ مُقَلَّدًا فِيهِ كَانَ بَاطِلًا
 اتِّفَاقًا ، وَعُمَلَّ بِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِظَنِّهِ ، وَعَدَمُ جَوَازِ تَقْلِيدِهِ
 إِجْمَاعًا إِنَّمَا الْخِلَافُ قَبْلَهُ عَلَى مَا مَرَّ ، وَأَنْتَ عَلِمْتَ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ بِنِفَازِ
 قَضَائِهِ عَلَى خِلَافِ اجْتِهَادِهِ فَبَطَلَ عَدَمُ نَفَازِهِ ، وَأَنَّ فِي التَّقْلِيدِ بَعْدَ
 الْاجْتِهَادِ رَوَاتِبَيْنِ ثُمَّ عَدَمُ حِلِّ التَّقْلِيدِ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ النِّفَازِ لَوْ

أَرْتَكَبَ ، فَكَمْ تَصَرَّفَ لَا يَحِلُّ يَنْتَبِي عَلَيْهِ صَحَّةٌ وَنَفَادُ لآخرَ ،
وَالشَّافِعِيَّةُ فَرَعَ لَوْ تَزَوَّجَ مُجْتَهِدٌ بِلَا وَلِيٍّ فَتَغَيَّرَ فَاَلْمُخْتَارُ التَّحْرِيمُ
مُطْلَقًا لِأَنَّهُ مُسْتَدِيمٌ لِمَا يَعْتَقِدُهُ حَرَامًا ، وَقِيلَ بَقِيْدُ أَنْ لَا يُحْكَمَ بِهِ
وَالْأَقْصَى الْحُكْمُ بِالْأَجْتِهَادِ ، وَلَوْ لَا مَا عَنْ أَبِي يُوسُفَ لِحُكْمِ بَانَ
الْخِلَافَ خَطَأً ، وَأَنَّ الْقِيْدَ مُرَادُ الْمُطْلَقِ ، إِذْ لَمْ يُنْقَلْ خِلَافٌ فِي السَّاقِطَتَيْنِ :
الْمُجْتَهِدَةُ زَوْجَةُ الْمُجْتَهِدِ ، وَحِلْمَا لِلْأَمْنَيْنِ ، وَلِأَنَّ الْقَضَاءَ يَرْفَعُ حُكْمَ
الْخِلَافِ ، لَكِنْ عِنْدَهُ فِي مُجْتَهِدٍ طَلَّقَ أَلْبَتَّةَ وَنَوَى وَاحِدَةً فَقَضَى
بِثَلَاثٍ إِنْ كَانَ مَقْضِيًّا عَلَيْهِ لَزَمَ ، أَوْ لَهُ أَخَذَ بِأَشَدِّ الْأَمْرَيْنِ ، فَلَوْ قَضَى
بِالرَّجْعَةِ وَمُعْتَقَدُهُ الْبَيْنُونَةُ يُوْخِذُ بِهَا فَلَمْ يُرْفَعْ حُكْمُ رَأْيِهِ بِالْقَضَاءِ
مُطْلَقًا كَقَوْلِ مُحَمَّدٍ ، وَلَوْ أَنَّ التَّزْوِجَ مُقْلَدٌ ، ثُمَّ عَلِمَ تَغْيِيرَ أَجْتِهَادِ
إِمَامِهِ فَاَلْمُخْتَارُ كَذَلِكَ ، وَلَوْ تَغَيَّرَ أَجْتِهَادُهُ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ عَمِلَ فِي
الْبَاقِي بِهِ ، وَالْأَصْلُ أَنَّ تَغْيِيرَهُ كَحُدُوثِ النَّاسِخِ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ
وَالْمَاضِي عَلَى الصَّحَّةِ

مسئلة

فِي أَصُولِ الشَّافِعِيَّةِ الْمُخْتَارُ جَوَازُ أَنْ يُقَالَ لِلْمُجْتَهِدِ أَحْكَمْ بِمَا
سَنَتْ بِلَا أَجْتِهَادٍ فَإِنَّهُ صَوَابٌ ، وَتَرَدَّدَ الشَّافِعِيُّ ، ثُمَّ الْمُخْتَارُ عَدَمُ
الْوُقُوعِ ، وَاسْتَدَلُّوا لِلتَّرَدُّدِ بِتَأْدِيَتِهِ إِلَى اخْتِيَارٍ مَالًا مَصْلَحَةً فِيهِ فَيَكُونُ
بَاطِلًا ، وَهَذَا يَصْلَحُ لِلتَّنْفِي لَا لِلتَّرَدُّدِ الْمَفْهُومِ مِنْهُ الْوَقْفُ ، ثُمَّ الْعَجَبُ مِنْهُ

وَالْفَرْضُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى مَا تَحْكُمُ بِهِ حَوَابُ ، وَلَا مَانِعَ مِنَ الْعَقْلِ ،
وَالْأَلْيَقُ أَنَّ تَرَدُّدَهُ فِي الْوُقُوعِ كَمَا قِيلَ عَنْهُ الْوُقُوعُ إِلَّا مَا حَرَّمَ
إِسْرَائِيلَ عَلَى نَفْسِهِ أَجِيبَ لَا يُلْزَمُ كَوْنُهُ عَنْ تَقْوِيضٍ لِجَوَازِهِ عَنِ
أَجْتِهَادِ فِي ظَنِّي ، وَقَدْ يُقَالُ : لَوْ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ كُلُّهُ حِلًّا قَبْلَهُ ، لِأَنَّ الدَّلِيلَ
يُظْهِرُ الْحُكْمَ لَا يُنْشِئُهُ لِقَدَمِهِ قَالَ : قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا . فَقَالَ الْعَبَّاسُ إِلَّا الْإِذْخِرَ ، فَقَالَ إِلَّا الْإِذْخِرَ وَمِثْلُهُ
لَا يَكُونُ عَنْ وَخِي لِزِيَادَةِ الشَّرْعَةِ ، وَلَا أَجْتِهَادٍ . أَجِيبَ بِأَحَدِ أُمُورٍ :
كَوْنُ الْإِذْخِرِ لَيْسَ مِنْهُ ، وَاسْتِثْنَاءُ الْعَبَّاسِ مُنْقَطِعٌ ، وَقَائِدُهُ دَفْعُ
تَوْهَمِ شُمُولِهِ بِالْحُكْمِ ، وَتَأْكِيدُ حَالِهِ ، أَوْ مِنْهُ وَلَمْ يَرِدْهُ وَفَهُمْ عَدَمُهَا
فَصَرَاحٌ لِيُقَرَّرَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ . وَأُورِدَ إِذَا لَمْ يُرِدْ فَكَيْفَ
يَسْتَنْفِي . أَجِيبَ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الَّذِي كُورِبَ بَلْ مِنْ مِثْلِهِ مُقَدَّرًا ، وَهَذَا الشَّوَالُ
بِنَاءً عَلَى مَا قَدَّمَ مِنْ اخْتِيَارِ أَنَّ الْمُخْرَجَ مُرَادٌ بِالصَّدْرِ بَعْدَ دُخُولِهِ فِي
دَلَالَتِهِ ، ثُمَّ أَخْرَجَ ، ثُمَّ أَسْنَدَ ، وَنَحْنُ وَجْهًا قَوْلَ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَمْ يَرَدْ
وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْإِرَادَةِ كَمَا هُوَ بِسَائِرِ التَّخْصِصَاتِ فَلَا حَاجَةَ لِلشَّوَالِ
وَتَبْكَلَفِ هَذَا الْجَوَابِ . وَإِذَا مِنْهُ وَأُرِيدَ بِالْحُكْمِ ، ثُمَّ تُسْحَ بِوَسْخِي
كَلِمَةِ الْبَصَرِ خُصُوصًا عَلَى قَوْلِ الْحَنْفِيَّةِ : إِلْهَامُهُ وَخِي ، وَهُوَ إِقْلَاءُ مَعْنَى
فِي الْقَلْبِ دَفْعَةً . وَأُورِدَ : الْإِسْتِثْنَاءُ بِأَبَاهُ . أَجِيبَ بِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنْ
مُقَدَّرٍ لِلْعَبَّاسِ ، لَا مِمَّا ذَكَرَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : وَالنَّسْخُ بَعْدَهُ مَعَ

ذَكَرَ الْعَبَّاسُ فَذَكَرَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَعْدَهُ ، ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ
 اسْتِثْنَاءَ الْعَبَّاسِ مِنْ مُقَدَّرٍ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ لِأَنَّهُ تَرَكِبُ مُتَكَلِّمٍ
 آخَرَ ، وَوَحْدَهُ التَّكَلُّمُ مُعْتَبَرَةٌ فِي الْكَلَامِ عَلَى مَا هُوَ الْحَقُّ لِاسْتِثْنَائِهِ
 عَلَى النَّسَبَةِ الْإِسْنَادِيَّةِ ، وَلَا يَتَصَوَّرُ قِيَامُهَا بِنَفْسٍ آتِمَّحَلِينَ ، وَمِنْهُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الثَّانِي . قَالُوا : قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : لَوْلَا أَنَّ
 أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ ، وَقَالَ لِقَائِلٍ : أَحْجَنَّا هَذَا لِعَامِنَا أَمْ لِلْأَبَدِ ،
 فَقَالَ لِلْأَبَدِ وَلَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجَبَ ، وَلَمَّا قَتَلَ النَّضْرَ بْنَ الْحَارِثِ ثُمَّ
 سَمِعَ مَا أَنْشَدَتْهُ أُخْتُهُ قُتَيْبَةَ فِي أَنْبَاءٍ قَالَ : لَوْ بَلَغَنِي هَذَا قَبْلَ قَتْلِهِ
 لَمَنْنْتُ عَلَيْهِ . أَجِيبَ بِجَوَازِ كَوْنِهِ خَيْرٍ فِيهَا مُعَيَّنًا ، أَوْ وَخِي سَرِيعٍ
 وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْأَوَّلَ رُجُوعٌ عَنِ الدَّعْوَى ، وَهُوَ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ اغْتِرَافًا
 بِالْخَطَأِ ، فَالْحَقُّ أَنَّهُ وَقَعَ وَلَا يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ مُتَعَبَّدٌ بِالْإِجْرَادِ
 لِأَنَّ وَقُوعَ التَّفْوِيزِ فِي أُمُورٍ تَخْصُوصَةً لَا يُنَافِيهِ ، وَإِذْنُ فَكُونِهِ
 كَذَلِكَ فِي الْإِذْخِرِ أَسْهَلُ مِمَّا تُكَلِّفُ وَأَقْرَبُ إِلَى الْوُجُودِ

مسئلة

يَجُوزُ خُلُوعُ الزَّيْمَانِ عَنْ مُجْتَهِدٍ خِلَافًا لِلْحَنَابِلَةِ . لَنَا لَا مُوَجِبَ ، وَالْأَصْلُ
 عَدَمُهُ بَلْ دَلَّ عَلَى الْخُلُوعِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ
 الْعِلْمَ أَنْتِزَاعًا إِلَى قَوْلِهِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ آتَخَذَ النَّاسُ رُؤُسَاءَ جُهَالًا
 فَأَفْتَنُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا . قَالُوا : قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : لَا تَزَالُ

طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ أَوْ حَتَّى يَظْهَرَ
الذَّجَالُ أَجِيبَ لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْجَوَازِ ، وَلَا يَحْتَفِ أَنْ مُرَادَهُمْ
لَا يَقَعُ ، وَإِلَّا لَزِمَ كَذِبُهُ ، وَالْحَدِيثُ يُبِيدُهُ إِذَا لَا يَتَأَنَّى لِعَاقِلٍ إِحَالَتُهُ
عَقْلًا ، فَالْوَجْهُ التَّرْجِيحُ بِأَظْهَرِيَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَى نَفْيِ الْعَالَمِ الْأَعْمِّ مِنَ
الْمُجْتَهِدِ ، بِخِلَافِ الظُّهُورِ عَلَى الْحَقِّ ، لِأَنَّهُ يَتَحَقَّقُ بِدُونِ اجْتِهَادٍ كَمَا يَتَحَقَّقُ
بِإِرَادَةِ الْإِتِّبَاعِ ، وَلَوْ تَعَارَضَا بَبَقِ عَدَمُ الْمَوْجِبِ . قَالُوا : فَرَضُ كِفَايَةِ .
قَالُوا خَلَا اجْتَمَعُوا عَلَى الْبَاطِلِ . أَجِيبَ إِذَا فُرِضَ مَوْتُ الْعُلَمَاءِ لَمْ يَبْقَ ،
عَلَى أَنَّهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ لِأَنَّ فَرَضَ الْكِفَايَةِ الْاجْتِهَادُ بِالْفِعْلِ

مسئلة

التَّقْلِيدُ الْعَمَلُ بِقَوْلٍ مَنْ لَيْسَ قَوْلُهُ إِحْدَى الْحُجَجِ بِلَا حُجَّةٍ مِنْهَا
فَلَيْسَ الرَّجُوعُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْإِجْمَاعُ مِنْهُ بَلِ الْمُجْتَهِدُ
وَالْعَامِّيُّ إِلَى مِثْلِهِ وَإِلَى الْفَتَى ، هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ ، مِنْ قَلَدَ عَامَّةُ مِصْرَ
الشَّافِعِيِّ وَنَحْوِهِ ، وَكَانَ الْوَجْهُ جَعْلُ الْمَعْرُوفِ بِمَا ذُكِرَ التَّقْلِيدُ لِأَنَّهُ جُعِلَ
قَوْلُهُ قِلَادَةً ، فَتَضَحُّجُهُ جَعْلُ عَمَلِهِ قِلَادَةً إِمَامِهِ . وَالْفَتَى الْمُجْتَهِدُ ، وَهُوَ
الْفَقِيهُ ، وَالْمُسْتَفْتَى مَنْ لَيْسَ إِيَّاهُ ، وَدَخَلَ الْمُجْتَهِدُ فِي الْبَعْضِ بِالنِّسْبَةِ
إِلَى الْمَطْلُوقِ ، وَالْمُسْتَفْتَى فِيهِ الْفَرْعِيَّةُ الظَّنِّيَّةُ وَالْعَقْلِيَّةُ ، وَلَدَا تَحْتَجُّنَا بِإِيمَانِ
الْقَلْدِ ، وَإِنْ أُمْنَاهُ ، فَمَا يَحِلُّ الْأُسْتِفْتَاءُ فِيهِ الظَّنِّيَّةُ لَا الْعَقْلِيَّةُ عَلَى
الصَّحِيحِ ، لِأَقْصَرُ صِحَّتِهِ عَلَى الظَّنِّيَّةِ كَوُجُودِهِ تَعَالَى ، وَقِيلَ يَجِبُ ، وَيَحْزُمُ

النَّظَرُ ، وَالْعُسْبَرِيُّ يَجُوزُ . لَنَا الْإِجْمَاعُ عَلَى وَجُوبِ الْعِلْمِ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا يَحْصُلُ بِالتَّقْلِيدِ لِامْكَانِ كَذِبِهِ ، إِذْ نَفْيُهُ بِالضَّرُورَةِ مُنْتَفٍ ، وَبِالنَّظَرِ لَوْ تَحَقَّقَ يَرْفَعُ التَّقْلِيدَ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ حَصَلَ لَزِمَ النَّقِيضَانِ بِتَّقْلِيدِ اثْنَيْنِ فِي أَحْدُوثِ الْعَالَمِ وَقَدِيمِهِ . الْجَوُزُ : لَوْ وَجَبَ النَّظَرُ لَفَعَلَهُ الصَّحَابَةُ وَأَمَرُوا بِهِ ، وَهُوَ مُنْتَفٍ ، وَإِلَّا لَنُقِلَ كَمَا فِي الْفُرُوعِ . الْجَوَابُ مَنَعُ انْتِفَاءِ التَّالِي بَلْ هَلُمُّهُمْ ، وَقَامَةُ الْعَوَامِّ هُنَّ النَّظَرِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَدْرُ بَيْنَهُمْ لِظُهُورِهِ وَنَيْلِهِ بِأَذْنَى التَّفَاتِ إِلَى الْحَوَادِثِ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ تَخْرِيرُهُ عَلَى قَوَاعِدِ اللَّغَطِ ، وَمَنْ أَضْعَى إِلَى عَوَامِّ الْأَسْوَاقِ امْتِلَاءَ سَمْعُهُ مِنْ اسْتِدْلَالِهِمْ بِالْحَوَادِثِ ، وَالْمُقَلَّدُ الْفَرُوضُ لَا يَكَادُ يُوجَدُ ، فَإِنَّهُ قَلَّ أَنْ يَسْمَعَ مَنْ لَمْ يَنْتَقِلْ ذَهْنُهُ قَطُّ مِنَ الْحَوَادِثِ إِلَى مُوجِدِهَا ، وَلَمْ يَخْطُرْ لَهُ الْمَوْجِدُ ، أَوْ خَطَرَ فَشَكَّ فِيهِ مَنْ يَقُولُ لِهَذِهِ اللُّوْجُودَاتِ رَبٌّ أَوْجَدَهَا مُتَصِفٌ بِالْعِلْمِ بِكُلِّ شَيْءٍ وَالْقُدْرَةِ الْخَافِعَتِ ذَلِكَ بِمَجَرَّدِ تَصَدِيقِهِ مِنْ غَيْرِ انْتِقَالٍ يَفِيدُ الْأَزْوَاجَ تَعَيَّنَ الْمُحْدَثِ وَالْمَوْجِدِ قَالُوا : وَجُوبُ النَّظَرِ دَوْرٌ لِنَوْقِهِ عَلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ أَجِيبَ بِأَنَّهُ عَلَى مَعْرِفَتِهِ بِوَجْهِهِ ، وَالْمَوْقُوفُ عَلَى النَّظَرِ مَا بِأَتَمَّ : أَيْ الْإِتِّصَافُ بِمَا يَجِبُ لَهُ كَالصِّغَاتِ الثَّمَانِيَةِ ، وَمَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ . الْمَانِعُونَ : مَظْنَةُ الْوُقُوعِ فِي الشُّبْهِ وَالضَّلَالِ . قُلْنَا : إِذَا فَعَلَ غَيْرُ الصَّحِيحِ الْمُكَافَأَ بِهِ ، وَأَيْضًا فَيَحْزُمُ عَلَى الْمُقَلَّدِ النَّاطِرِ إِذْ لَا بُدَّ

مِنَ الْإِنْتِهَاءِ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا لَنَسْتَسْلِلَ ، وَالْإِنْتِهَاءُ إِلَى الْمَوْيِدِ بِالْوَحْيِ وَالْأَخْذُ عَنْهُ لَيْسَ تَقْلِيدًا بَلْ عِلْمٌ نَظَرِيٌّ

مسئلة

غَيْرُ الْمُجْتَهِدِ الْمُطْلَقِ يَلْزُمُهُ التَّقْلِيدُ ، وَإِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا فِي بَعْضِ مَسَائِلِ الْفِقْهِ أَوْ بَعْضِ الْعُلُومِ كَالْفَرَائِضِ عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّجَرُّيِّ وَهُوَ الْحَقُّ فِيهَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، وَمُطْلَقًا عَلَى نَفْسِهِ ، وَقِيلَ فِي الْعَالَمِ بِشَرْطِ تَبْيِينِ صِحَّةِ مُسْتَنَدِهِ ، وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ . لَنَا عُمُومٌ : فَاسْأَلُوا فَيَمْنُ لَا يَعْلَمُ وَفِيَّ لَا يَعْلَمُ لَتَعْلَقَهُ بِعِلَّةٍ عَدَمِ الْعِلْمِ ، وَأَيْضًا لَمْ يَزَلِ الْمُسْتَفْتُونَ يَنْبَغُونَ بِلَا إِبْدَاءٍ مُسْتَمَدٍّ وَلَا نَكِيرٍ ، وَهَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى ثُبُوتِهِ فِي الْعُلَمَاءِ لِلتَّاهِلِينَ كَذَلِكَ . قَالُوا : يُؤَدِّي إِلَى وُجُوبِ اتِّبَاعِ الْخَطَا . قُلْنَا وَكَذَا لَوْ أَبْدَى وَكَذَا الْمُفْتَى نَفْسَهُ ، فَمَا هُوَ جَوَابُكُمْ جَوَابُنَا ، وَالْحَلُّ الْوُجُوبُ لِاتِّبَاعِ الظَّنِّ أَوْ الْحُكْمِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَظْنُونٌ لَا مِنْ حَيْثُ هُوَ خَطَا ، نَعَمْ لَوْ سَأَلَهُ عَنْ دَلِيلِهِ وَجَبَ إِبْدَاؤُهُ فِي الْمُخْتَارِ إِلَّا إِنْ غَامِضًا مَعَ قُصُورِهِ

مسئلة

الِاتِّفَاقُ عَلَى حِلِّ اسْتِفْتَاءِ مَنْ عُرِفَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالِاجْتِهَادِ وَالْعَدَالَةِ ، أَوْ رَأَاهُ مُنْتَصِبًا وَالنَّاسُ يَسْتَفْتُونَهُ مُعْظَمِينَ ، وَعَلَى امْتِنَاعِهِ إِنْ ظَنَّ عَدَمَ أَحَدِهِمَا ، فَإِنْ جَهِلَ اجْتِهَادُهُ دُونَ عَدَالَتِهِ فَلَمْخْتَارُ مَنَعُ

أَسْتَفْتَاهُ . لَنَا الْإِجْتِهَادُ شَرْطٌ فَلَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِهِ عِنْدَ السَّائِلِ ، وَلَوْ ظَنَّنَا
لَمْ يَثْبُتْ ، وَأَيْضًا ثَبَتَ عَدَمُهُ إِنْ حَاقَا بِالْأَصْلِ كَالرَّأْيِ أَوْ بِالْغَالِبِ ، إِذْ
أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ بِبَعْضِ الْعُلُومِ الَّتِي لَهَا دَخَلٌ فِي الْإِجْتِهَادِ غَيْرُ مُجْتَهِدِينَ
قَالُوا : لَوْ أُمْتَنَعَ أُمْتَنَعَ فِيمَنْ عُلِمَ اجْتِهَادُهُ دُونَ عَدَالَتِهِ . أُجِيبَ بِالتَّزَامِهِ
لِاحْتِمَالِ الْكَذِبِ ، وَلَوْ سُلِمَ عَدَمُ أُمْتِنَاعِهِ وَهُوَ الْحَقُّ ، فَالْفَرْقُ أَنَّ
الْغَالِبَ فِي الْمُجْتَهِدِينَ الْعَدَالَةُ ، فَلَا لِحَاقَ بِهِ أَرْجَحُ مِنْهُ بِالْأَصْلِ ،
بِخِلَافِ الْإِجْتِهَادِ لَيْسَ غَالِبًا فِي أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْجُمْلَةِ

مسئلة

إِفْتَاهُ غَيْرِ الْمُجْتَهِدِ بِمَذْهَبِ مُجْتَهِدٍ تَخْرِيجًا لَا قَوْلَ عَيْنِهِ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ
بِشَرَايِطِ الرَّأْيِ إِنْ كَانَ مُطْلَعًا عَلَى مَبَانِيهِ أَهْلًا جَازَ ، وَإِلَّا لَا . وَقِيلَ
بِشَرْطِ عَدَمِ مُجْتَهِدٍ ، وَاسْتَعْرَبَ . وَقِيلَ يَجُوزُ مُطْلَقًا ، وَهُوَ خَلِيقٌ بِالنَّفْيِ
وَسَيَظْهَرُ . أَبُو الْحُسَيْنِ : لَا مُطْلَقًا . لَنَا وَقُوْعُهُ بِلَا نَكِيرٍ ، وَيُنْكَرُ مِنْ
غَيْرِهِ ، فَإِنْ قِيلَ إِذَا فُرِضَ عَدَمُ الْمُجْتَهِدِينَ فَعَدَمُهُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ
لَيْسَ حُجَّةً ، فَالْوَجْهُ كَوْنُهُ لِلضَّرُورَةِ إِذَنْ قُلْنَا إِنَّمَا يَلْزَمُ لَوْ مُنْعَ
الْإِجْتِهَادِ فِي مَسْئَلَةٍ ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ فَكِلَاهُمَا حَقٌّ ، وَبِهَذَا يُدْفَعُ دَفْعُهُ
لِلدَّلِيلِ تَقْلِيدِ الْمَيِّتِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ ، وَهُوَ أَنَّهُ إِجْمَاعٌ فَلَا يُعَارِضُهُ قَوْلُهُمْ :
لَا قَوْلَ لَهُ ، وَإِلَّا لَمْ يَنْقُذِ الْإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِهِ كَالْحَيِّ . الْمُجُوزُ : نَاقِلٌ .
أُجِيبَ لَيْسَ الْخِلَافُ فِي النُّقْلِ بَلْ فِي التَّخْرِيجِ ، وَإِذَنْ سَقَطَ هَذَا الْقَوْلُ

لِظُهُورِ أَنْ مُرَادَهُ اتِّفَاقٌ فَهِيَ ثَلَاثَةٌ . أَبُو الْحُسَيْنِ : لَوْ جَازَ لَجَازَ لِلْعَامِيِّ ،
وَمَا أَبْعَدَهُ ، وَالْفَرْقُ كَالشَّمْسِ

مسئلة

يَجُوزُ تَقْلِيدُ الْمَفْضُولِ مَعَ وُجُودِ الْأَفْضَلِ وَأَحْمَدُ وَطَائِفَةٌ كَثِيرَةٌ
مِنَ الْفُقَهَاءِ عَلَى الْمَنْعِ . لِلأَوَّلِ الْقَطْعُ بِاسْتِفْتَاءِ كُلِّ حَاجِبٍ مَفْضُولٍ بِلاَ
تَكْيِيدٍ عَلَى الْمُسْتَفْتَى ، وَهُوَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى كَوْنِهِ كَانَ عِنْدَ مُخَالَفَتِهِ لِلْكَلِّ
فَإِنَّهُ مِنْ صُورِهَا ، وَاسْتِدِلَّ بِتَعَدُّدِ التَّرْجِيحِ لِلْعَامِيِّ أُجِيبَ بِأَنَّهُ
بِالتَّسَامُعِ . الْمَانِعُونَ : أَقُولُ لَهُمْ كَالْأَدِلَّةِ لَهُ مُجْتَهِدٌ فَيَجِبُ التَّرْجِيحُ
أُجِيبَ لَا يَقَاوِمُ مَا ذَكَرْنَا ، وَعَلِمْتَ مَا فِيهِ وَبِعُسْرِهِ عَلَى الْعَامِيِّ ، وَلَا يَخْفَى
أَنَّهُ إِذَا كَانَ بِالتَّسَامُعِ لَا عُسْرَ عَلَيْهِ ، وَكَوْنُ الْأَجْتِهَادِ النَّاطِقِ لَا يَقِيدُ .
لَنَا مَنَعُهُ عِنْدَ مُخَالَفَةِ الْمَفْضُولِ الْكَلِّ

مسئلة

لَا يَرْجِعُ الْمُقَلِّدُ فِيمَا قَلَّ فِيهِ : أَيْ عَمِلَ بِهِ اتِّفَاقًا ، وَهَلْ يَقْلُدُ غَيْرَهُ
فِي غَيْرِهِ ؟ الْمُخْتَارُ نَعَمْ . لِلْقَطْعِ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَفْتُونَ مَرَّةً وَاحِدًا وَمَرَّةً
غَيْرَهُ غَيْرَ مُتَلَزِمِينَ مُتَتَابِعًا وَاحِدًا فَلَوْ التَزَمَ مَذْهَبًا مُعَيَّنًا كَأَبِي حَنِيفَةَ
أَوْ الشَّافِعِيَّ ، فَقِيلَ يَلْزَمُ ، وَقِيلَ لَا ، وَقِيلَ كَمَنْ لَمْ يَلْزَمْ إِنْ عَمِلَ
بِحُكْمِ تَقْلِيدٍ لَا يَرْجِعُ عَنْهُ ، وَفِي غَيْرِهِ لَهُ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ وَهُوَ الْغَالِبُ

عَلَى الظَّنِّ لِعَدَمِ مَا يُوجِبُهُ شَرْعًا ، وَيَتَخَرَّجُ مِنْهُ جَوَازُ اتِّبَاعِهِ رُخْصَ
الْمَذَاهِبِ ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْهُ مَانِعٌ شَرْعِيٌّ ، إِذْ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَسْأَلَ الْأَخْفَ
عَلَيْهِ إِذَا كَانَ لَهُ إِلَيْهِ سَبِيلٌ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ عَمَلٌ بَاخِرَ فِيهِ ، وَكَانَ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ مَا خَفَّ عَلَيْهِمْ ، وَقَيَّدَهُ مُتَأَخِّرٌ بِأَنْ
لَا يَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ مَا يَمْنَعُهُ ، فَمَنْ قَلَّدَ الشَّافِعِيَّ فِي عَدَمِ الدَّلَالَةِ ، وَمَالِكًا
فِي عَدَمِ تَقْضِي اللَّحْسِ بِلَا شَهْوَةٍ وَصَلَّى ، إِنْ كَانَ الْوُضُوءُ بِدَلَالَةٍ صَحَّتْ
وِلَا يَبْطُلُ عَنْهُمَا

تكملة

نَقَلَ الْإِمَامُ إِجْمَاعَ الْحَقِيقِينَ عَلَى مَنَعِ الْعَوَامِّ مِنْ تَقْلِيدِ أَغْيَانِ
الصَّحَابَةِ ، بَلْ مِنْ بَعْدِهِمُ الَّذِينَ سَبَرُوا وَوَضَعُوا وَدَوَّنُوا ، وَعَلَى هَذَا
مَا ذَكَرَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مَنَعَ تَقْلِيدِ غَيْرِ الْأَرْبَعَةِ لِانْضِبَاطِ مَذَاهِبِهِمْ ،
وَتَقْيِيدِ مَسَائِلِهِمْ ، وَتَخْصِصِ مُجْمُوعِهَا ، وَلَمْ يَذَرْ مِثْلَهُ فِي غَيْرِهِمْ الْآنَ
لَا تَهْرَاضُ اتِّبَاعُهُمْ ، وَهُوَ صَحِيحٌ

تم الكتاب بحمد الملك الوهاب

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

خاتمة الطبع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى يسهل العمل بالدين الحنيف تيسيراً ، وأسس أصوله على دعائم متينة محررة تحريراً ، ووفق عباده الصالحين إلى العمل به فارتقوا إلى أعلى الدرجات ، وسموا بفضل همهم إلى أشرف الغايات ، وهبوا لنصرة دينه فكانوا بدوراً يستضاء بهم في حالك الظلمات ، وعظائم المدهمات ، فكان جزاؤهم من ربهم الرضا عنهم والخلد في دار الكرامات والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى بياهر آياته وغرائب معجزاته ظهرت أصول الدين ، المؤيد بالحجج الساطعة والبراهين القاطعة من رب العالمين ، وعلى آله الذين لم يألوا جهداً في سلوك منهجه القويم ، فحازوا سبق العظيم في مضمار الاجتهاد ، واهتدوا بهديه إلى الصراط المستقيم ، فنالوا أعلى الدرجات في جنات النعيم ، وعلى أصحابه الذين تخلقوا بأخلاقه الفاضلة ، وتحلوا بمزاياه النادرة ، فكانوا خير قادة يقتدى بهم في تلك الحياة السامية

وبعد : فإن علم أصول الفقه من أسمى العلوم قدراً ، وأجلها فائدة ، وأرفعها ذكراً ، إذ الأحكام الفقهية التى مدار السعادة الأبدية على العمل بها مبنية عليه ، وقد ألف فيه جهابذة العلماء مؤلفات شتى كل على قدر مامن الله به عليه ، وكان من بينهم العلامة الجليل كمال الدين « محمد بن عبد الواحد » الشهير بابن همام الدين الاسكندرى الحنفى

رحمه الله ، فنّ عليه مفيض الخيرات بمؤلف جليل القدر ، غزير العلم ،
كثير الفائدة ، لا يستغنى عنه طالب علم ، فهو كاسمه :

«التحرير»

ولما كان هذا المؤلف نادرة في بابهِ ، لم ينبج أحد قبل مؤلفه على
مناوئه ، اختارته اللجنة المكلفة باختيار الكتب العلمية لكلية الشريعة
بالأزهر المعمور لتدرسه لطلابها

ولما كان الكتاب المذكور عمدة في بابهِ وضروريا لطلابهِ ، اعتنى
بطبعه وضبطه بالشكل الكامل من ديدنهم نشر الفضائل في سائر
الأقطار ليعم نفعه الخاص والعام أصحاب : —

شَرِكْزَهْ كَنْبَرُومُطْبَعَةُ الْمُبَاصِيحَةِ فِي الْبَابِ الْجَلِيِّ وَالْإِلَهِيَّةِ

فجاء بحمد الله كالعروس يرفل في حلل البهاء والجمال ، مع حسن
الطبع وجودة الاتقان ، معتنى بتصحيحه بمعرفة لجنة من علماء الأزهر
الشريف برئاسة الأستاذ الشيخ « أحمد سعد علي »

وقد وقف على تصحيحه ، ودقق في مراجعة ألفاظه ، خدمة للعلم
وذويه ، حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل : الشيخ « محمد العزبي »
المدرس بكلية أصول الدين بالأزهر الشريف حفظه الله

وكان تمام طبعه في يوم الخميس الموافق ٩ محرم سنة ١٣٥٢ هـ
[٤ مايو سنة ١٩٣٣ م] م
مدير المطبعة

رستم مصطفى الحلبي

فهرس التحرير : في أصول الفقه

لكمال الدين : محمد بن عبد الواحد الشهير بابن همام الدين الاسكندري الحنفى

صحيفة

- ٢ خطبة الكتاب
٤ المقدمة
١٦ المقالة الأولى : في المبادئ اللغوية
٢١ الفصل الأول : في انقسام المفرد باعتبار ذاته من حيث إنه مشتق أولا
مسئلة : لا يشتق لذات والمعنى قائم بغيره
٢٢ » : الوصف حال الاتصاف حقيقة الخ
٢٣ المجاز يصح في الحال فیه مطلقا
٢٥ الفصل الثانى : فى الدلالة وظهورها وخفائها ، وفيه تقسيمات
٢٩ تقسيم المفهوم
٤٠ مسئلة : من المفاهيم مفهوم القلب
» : النفي فى الحصر بانما لغير الآخر
٤٢ التقسيم الثانى باعتبار ظهور دلالاته
٤٨ » الثالث » خفاء »
٥٦ الفصل الثالث : اللفظ بالمقايسة الى آخر إما مرادف الخ
مسئلة : المترادف واقع خلافا لقوم
» : يجوز إيقاع كل من المترادفين بدل الآخر
٥٧ » : ليس الحد والمحدود من المترادف
٥٨ الفصل الرابع ، وفيه تقاسيم :
التقسيم الأول للفظ باعتبار معناه

صحيفة

- ٥٩ التقسيم الثاني : مدلوله إما لفظ الخ
- ٦٠ » الثالث : قسم غير الاسلام اللفظ بحسب اللغة والصيغة إلى قسمين : الأول باعتبار اتحاد الوضع وتعددده
- ٦٢ التقسيم الثاني باعتبار الموضوع له ، وفيه أبحاث :
- ٦٤ البحث الأول : هل يوصف بالعموم المعاني حقيقة كاللفظ الخ ؟
- ٦٥ » الثاني : » الصيغ من أسماء الشرط والاستفهام الخ موضوعة للعموم على الخصوص الخ ؟
- ٦٨ البحث الثالث : ليس الجع المنكر عامًا
- ٧٠ تنبيه : لم تزد الشافعية في صيغ العموم على إثباتها
- ٧٧ مسألة : ليس العام مجملًا خلافا لعامة الأشاعرة
- ٧٨ » : نقل الاجماع على منع العمل بالعام قبل البحث عن المخصص
- ٧٩ » : صيغة جمع المذكر هل تشمل النساء وضعا ؟
- ٨١ » : هل المشترك عام استقرائي في مفاهيمه ؟
- ٨٤ » : المقتضى ما استدعاه صدق الكلام
- ٨٧ » : هل الفعل المثبت عام أم لا ؟
- ٨٨ » : قيل نفي المساواة يدل على العموم
- ٨٩ » : خطاب الله تعالى للرسول بخصوصه قد نصب فيه خلاف
- ٩٠ » » الواحد لا يعم غيره لغة
- » : الخطاب الذي يعم العيد لغة هل يتناولهم شرعا ؟
- ٩١ » : خطاب الله العام شمله صلى الله عليه وسلم إرادته
- ٩٢ » : الخطاب الشفاهي ليس خطابا لمن بعدهم
- » : المخاطب داخل في عموم خطابه عند الأكثر
- ٩٣ » : العام في معرض المدح والذم يعم
- » : مثل خذ من أموالهم صدقة لا يوجب من كل نوع

- ٩٤ مسألة : إذا علل الشارع حكما عمّا في محالها بالقياس
» الاتفاق على عموم مفهوم الموافقة دلالة النصّ
- ٩٥ » قالت الحنفية يقتل المسلم بالذمى فرعا فقهما
- ٩٧ » الجواب غير المستقلّ يساوى السؤال في العموم اتفاقا
- ٩٩ البحث الرابع : الاتفاق على إطلاق قطعى الدلالة على الخاصّ واقع
- ١٠١ » الخامس : يرد على العامّ التخصيص
- ١١٠ مسألة : الاتفاق أن ما بعد إلا مخرج من حكم الصدر
- ١١٤ » يشترط في الاستثناء الاتصال إلا لعذر
- ١١٥ » الاستثناء المستغرق باطل
- ١١٦ » الحنفية قالوا شرط إخراج المستثنى منه كونه في الموجب قصدا
- ١١٧ » حكم الاستثناء إذا تعقب جملا
- ١٢٠ » إذا خصّ العامّ كان مجازا في الباقي عند الجمهور
- ١٢٣ » قال الجمهور . العامّ المخصوص بمجمل ليس حجة
- ١٢٥ » القائلون بالفهوم خصوا به العامّ
- » العادة العرف العملىّ مخصص عند الحنفية
- ١٢٦ » أفراد فرد من العامّ بحكمه لا يخصه
- ١٢٧ » رجوع الضمير إلى البعض ليس تخصيصا
- ١٢٨ » يجوز التخصيص بالقياس
- ١٣٠ » الأكثر على أن منتهى التخصيص جمع يزيد على نصفه
- ١٣٢ » إذا اختلف حكم مطلق ومقيده لم يحمل إلا ضرورة
- ١٣٤ مبحث الأمر : لفظه حقيقة في القول المخصوص
- ١٣٨ مسألة صيغة الأمر خاصّ في الوجوب عند الجمهور
- ١٤٠ » » » بعد الحظر للإباحة
- ١٤١ » لاشك في تبادل كون الصيغة في الإباحة والتدب مجازا

- ١٤٢ مسألة : الصيغة باعتبار الهيئة لطلق الطلب
- ١٤٥ صيغة الأمر لا تحتمل التعدد المحض
- ١٤٦ مسألة : الفور ضروري للقائل بالتكرار
- ١٤٨ تنبيه قيل مسألة الأمر للوجوب شرعية
- مسألة الأمر بالأمر بالشئ ليس آمرا به لذلك المأمور
- ١٤٩ » إذا تعاقب أمران بمتماثلين في قابل للتكرار الخ
- » اختلف القائلون بالنفسى
- ١٥٦ » الأكثر إذا تعلق النهى بالفعل كان لعينه مطلقا
- ١٦٠ الفصل الخامس فى تقسيم المفرد إلى حقيقة ومجاز
- ١٦٤ مسألة لاخلاف أن الأسماء المستعملة لأهل الشرع حقائق شرعية
- ١٦٧ مسألة لا شك أن الموضوع قبل الاستعمال ليس حقيقة ولا مجازا
- ١٦٨ » المجاز واقع فى اللغة والقرآن والحديث خلافا لبعضهم
- ١٦٩ » اختلف فى كون المجاز نقليا
- ١٧٠ المعارف للمجاز
- ١٧١ مسألة : إذا لزم كون اللفظ مشتركا بين مسماء المعروف والمتردد فيه لم يكن مجازا
- ١٧٣ مسألة يتم المجاز فيما تجوز به فيه
- ١٧٤ » الحنفية وغيرهم لا يستعمل اللفظ فى المعنى الحقيقى والمجازى مقصودين بالحكم
- ١٧٨ مسألة المجاز خلف عن الحقيقة اتفاقا
- ١٨٠ » يتعين على خلفية المجاز عن الحقيقة تعيينها إذا أمكنه بلا مرجح
- ١٨٢ مسألة : يلزم المجاز لتعذر المعنى الحقيقى
- ١٨٣ » الحقيقة المستعملة أولى من المجاز المتعارف الأسبق إلى الفهم منها

١٨٤ تمة ينقسم كل من الحقيقة والمجاز باعتبار تبادر المراد عند اطلاقه

١٨٦ مسائل الحروف : حروف العطف : الواو للجمع فقط

١٨٩ مسألة : الواو إذا عطفت جملة تامة على أخرى لا محل لها شركت

بينهما في مجرد الثبوت

١٩٠ تمة تستعار الواو للحال بمصحح الجمع

١٩١ مسألة الفاء للترتيب بلا مهلة

١٩٢ » ثم اتراخى مدخولها عما قبله مفردا

١٩٣ » تستعار ثم لمعنى الواو

» بل قبل معطوف مفرد للاضراب

١٩٤ » لكن للاستدراك خفيفة وثقيلة

١٩٦ » أو قبل مفرد لافادة أن حكم ما قبلها ظاهرا لأحد المذكورين

منه وما بعدها

١٩٩ مسألة تستعار أو للغاية قبل مضارع منصوب

٢٠٠ » حتى جارة وعاطفة وابتدائية بعدها جملة بقسميها

٢٠٢ حروف الجرّ

مسألة الباء للالصاق

٢٠٣ » على للاستعلاء حسا ومعنى

٢٠٤ » من تقدم مسائلها والغرض هنا تحقيق معناها

٢٠٥ » إلى للغاية

٢٠٩ » في للظرفية حقيقة

٢١٠ أدوات الشرط

أى تعليق مضمون جملة على جملة أخرى تليها

٢١١ مسألة : إذا لزمان ما أضيف إليه

٢١٢ » لو للتعليق في الماضى مع انتهاء الشرط فيه

صحيفة

- ٢١٢ مسألة كيف أصلها سؤال عن الحال ثم استعملت للحال
- ٢١٣ الظروف
- مسألة : قبل وبعد ومع مقابلات لزمان متقدم على ما أضيف
- أحدها إليه
- ٢١٣ مسألة : عند للحضرة
- ٢١٤ » غير اسم متوغل في الإبهام صفة لما قبلها
- المقالة الثانية : في أحوال الموضوع ، وفيها خمسة أبواب
- الباب الأول في الأحكام ، وفيه أربعة فصول
- الفصل الأول : لفظ الحكم يقال للوضعي
- ٢١٧ مسألة : لا تكليف إلا بفعل
- ٢١٨ » القدرة شرط التكليف بالعقل عند الحنفية والمعتزلة
- ٢١٩ » نقل عن الأشعري بقاء التكليف حال مباشرة الفعل
- ٢٢١ تنبيه قسم الحنفية القدرة إلى ممكنة وميسرة
- ٢٢٣ مسألة حصول الشرط الشرعي ليس شرطا للتكليف به
- ٢٢٤ الفصل الثاني : في الحاكم : لاختلاف في أنه الله رب العالمين
- ٢٣٩ الفصل الثالث : في المحكوم فيه
- ٢٤٠ تقسيم للواجب باعتبار تقيده بوقت يفوت بفواته وعدم تقيده بذلك
- ٢٤٢ مسألة الواجب بالسبب الفعل عينا مخبرا
- ٢٤٣ » ثبت السببية لوجوب الأداء بأول الوقت موسعا
- ٢٤٥ » الأداء فعل الواجب في وقته المقيد به شرعا العمر وغيره
- ٢٤٧ تذنيب : قسم الحنفية الأداء والقضاء
- ٢٤٨ القسم الثاني : كون الوقت سببا للوجوب مساويا للواجب
- ٢٥٠ القسم الثالث

صحيفة

٢٥٠ القسم الرابع

٢٥١ مبحث الواجب المخير

مسئلة الأمر بواحد من أمور معلومة صحيح

» الواجب على الكفاية على الكل

٢٥٢ » لا يجب تحصيل شرط التكليف اتفاقا

٢٥٤ » يجوز تحريم أحد أشياء معينة كإيجابه

» لا يجوز في الفعل الواحد بالشخص والجهة وجوبه وحرمة

٢٥٥ » اختلف في لفظ المأمور به في المنسوب

٢٥٧ » نفي الكعي المباح خلافا للجمهور

٢٥٨ » قيل المباح جنس للواجب

مبحث الرخصة والعزيمة

٢٦٠ تمة الصحة ترتب المقصود في الفعل عليه

٢٦٢ الفصل الرابع : في المحكوم عليه : المحكوم عليه المكلف

مسئلة : تكليف المعدوم معناه قيام الطلب بمن سيوجد بصفة التكليف

٢٦٣ » يصح تكليفه تعالى بما علم انتفاء شرط وجوده في الوقت

٢٦٤ » مانعو تكليف المحال يجمعون على أن شرط التكليف فهمه

٢٩٦ الباب الثاني من المقالة الثانية

في أحكام الموضوع في أدلة الأحكام الشرعية

٢٩٧ تعريف الكتاب

٢٩٩ مسئلة القراءة الشاذة حجة ظنية خلافا للشافعية

» لا يشتمل القرآن على مالا معنى له

٣٠٠ » قراءة السبعة ما من قبيل الأداء كالحركات لا يجب تواترها

» بعد اشتراط الحنفية المقارنة في المخصص لا يجوز تخصيص

الكتاب بخبر الواحد

٣٠٣ الباب الثالث في السنة

- ٣٠٥ فصل حجية السنة ضرورة دينية
- ٣١٢ » في شرائط الراوى
- ٣١٦ مسألة : مجهول الحال غير مقبول
- ٣١٧ » عرف أن الشهرة معترف العدالة والضبط
- ٣٢١ » الأكثر الجرح والتعديل يثبتان بواحد في الرواية، وبأثنين في الشهادة
- ٣٢٢ مسألة : إذا تعارض الجرح والتعديل فالمعروف مذهبان
- ٣٢٣ » لا يقبل الجرح إلا مينا سببه بخلاف التعديل
- ٣٢٥ » الأكثر على عدالة الصحابة رضوان الله عليهم
- ٣٢٦ » إذا قال المعاصر العدل أنا صحابى قبل قوله
- ٣٢٧ » » الصحابى قال عليه الصلاة والسلام جل على السماع
- ٣٢٨ » » أخبر بخبر بحضرته عليه الصلاة والسلام فلم ينسكركان ظاهرا فى صدقه
- مسألة : إذا جل الصحابى مروي به المشترك ونحوه على أحد ما يحتمله فهو واجب القبول
- ٣٣٠ مسألة حذف بعض الخبر الذى لا تعلق له بالمذكور جائز
- ٣٣١ » المختار أن خبر الواحد قد يفيد العلم بقرائن الخ
- ٣٣٣ » إذا أجمع على حكم يوافق خبرا قطع بصدقه
- » » أخبر بخبرة خلق كثير وعلم عامهم بكذبه لو كذب الخ قطعنا بصدقه بالعادة
- مسألة التعبد بخبر الواحد العدل جائز عقلا خلافا لشذوذ

صحيفة

- ٣٣٤ مسألة العمل بخبر العدل واجب في العمليات
- ٣٣٧ » خبر الواحد في الحد مقبول
- ٣٤٣ » : المرسل قول الامام الثقة : قال عليه السلام كذا مع حذف من السند
- ٣٤٦ مسألة : إذا أكذب الأصل الفرع سقط ذلك الحديث
- ٣٤٨ » إذا انفرد الثقة بزيادة الخ لم تقبل
- ٣٥٠ » الأكثر قبول خبر الواحد فيما تم به البلوى
- ٣٥١ » إذا انفرد مخبر بما شاركه بالاحساس به خلق الخ قطع بكذبه
- ٣٥٢ » إذا تعارض خبر الواحد والقياس قدم الخبر مطلقاً عند الأكثر
- ٣٥٤ » الاتفاق في أفعاله الجبلية ﷺ الاباحة لنا وله الخ
- ٣٥٨ » إذا علم النبي بفعل وان لم يره فسكت الخ فلا أثر لسكوته
- ٣٥٩ » المختار أنه ﷺ قبل بعثته متعبده قيل بشرع نوح الخ
- ٣٦٠ » تخصيص السنة بالسنة كالكتاب على الخلاف
- ٣٦١ » ألحق الرازي وغيره قول الصحابي فيما يمكن فيه الرأي بالسنة
- ٣٦٢ فصل : في التعارض
- ٣٦٦ مسألة : لاشك في جري التعارض بين قولين ونفيه بين فعلين متضادين
- ٣٦٩ فصل : الشافعية قالوا : الترجيح اقتران الأمانة بما تهوى به على معارضها
- ٣٧٥ مسألة قال أبو حنيفة وأبو يوسف : لا ترجيح بكثرة الأدلة والرواة ما لم يبلغ الشهرة
- ٣٧٦ فصل يلحق السمعين البيان
- ٣٧٧ مسألة : يجب زيادة قوة المبين للظاهر
- ٣٧٨ » ويكون البيان بالفعل كالقول الخ
- ٣٨٠ » أجمع أهل الشرائع على جواز النسخ ووقوعه
- ٣٨٢ » الاتفاق على جواز النسخ بعد التمكن من الفعل الخ

٣٨٤ مسألة : قال الحنفية والمعتزلة لا يجوز نسخ حكم فعل لا يقبل حسنه

وقبحه السقوط

٣٨٥ مسألة : قال الجمهور لا يحجرى النسخ في الأخبار

» ٣٨٦ قيل لا ينسخ الحكم بلا بدل

» ٣٨٧ قال الجمهور يجوز النسخ بأثقل الخ

» يجوز نسخ القرآن بالقرآن

» : يجوز نسخ السنة بالقرآن

» ٣٨٩ ينسخ القرآن تلاوة وحكما أو أحدهما

» ٣٩٠ لا ينسخ الاجماع ولا ينسخ به

» ٣٩٣ اذا رجح قياس متأخر على تقيض حكمه في الفرع وجب

نسخه اياه

» ٣٩٤ نسخ أحد الأمرين من خوى منطوق الخ

» ٣٩٥ لا يثبت حكم الناسخ بعد تبليغه عليه السلام قبل تبليغه هو

» ٣٩٦ اذا زاد الشارع في مشروع جزء أو شرطاً له متأخراً فهل هو

نسخ أم لا ؟

» ٣٩٨ مسألة يعرف الناسخ بنسخه عليه الصلاة والسلام الخ

٣٩٩ الباب الرابع في الاجماع

» ٤٠١ مسألة اتقراض المجمعين ليس شرطاً لحجية اجماعهم

» ٤٠٢ لا يشترط لحجية الاجماع انتفاء سبق خلاف مستقر

» ٤٠٣ لا يشترط في حجية الاجماع عدد التواتر

» مع الأكثر عدمه في الأقل

» عدالة المجتهد

» ٤٠٥ كون المجمعين الصحابة

صحيفة

- ٤٠٦ مسألة لا ينعقد الاجماع بأهل بيت النبي ﷺ وحدهم
 » » بالأربعة الخلفاء مع مخالفة غيرهم
 » » بالشيخين مع مخالفة غيرهما لهما
 ٤٠٧ » » بأهل المدينة وحدهم خلافا لمالك
 » اذا أفتى بعض المجتهدين أو قضى ولم يخالف قبل استقرار
 المذاهب الى مضي مدة التأمل فهو اجماع قطعي
 ٤٠٩ مسألة اذا أجمع على قولين في مسألة لم يجز إحداث ثالث عند الأكثر
 ٤١٠ مسألة الجمهور اذا أجمعوا على دليل أو تأويل جاز إحداث غيرهما
 ٤١١ » لا اجماع الا عن مستند
 ٤١٢ » لا يجوز أن لا يعلم مجتهدو عصر دليلا راجعا عماوا بخلافه
 » المختار امتناع ارتداد أمة عصر سمعا وان جاز عقلا
 » ظن أن قول الشافعي : دية اليهودى الثلث يتمسك فيه بالاجماع
 ٤١٣ » انكار حكم الاجماع القطعي يكفر متعاطيه
 ٤١٤ » يحتاج بالاجماع فيما لا يتوقف حجته عليه

٤١٥ الباب الخامس : القياس

- ٤٢١ فصل في شروط صحة القياس
 ٤٣١ » في العلة
 ٤٣٣ المرصد الأول في تقسيم العلة
 ٤٤٦ تنمة قسم الحنفية ما يطلق عليه لفظ العلة بالاشتراك أو المجاز
 ٤٤٩ المرصد الثاني في شروط العلة
 ٤٥٦ تنبيه قسم المصححون بتخصيص العلة الموانع الى خمسة
 ٤٦٤ مسألة لا يشترط في تعليل انتفاء حكم بوجود مانع الخ وجود مقتضيه
 » المرصد الثالث : في مسالك العلة

صحيفة

- ٤٧٩ فصل قسم الشافعية القياس باعتبار القوة الى جليّ الخ
- ٤٨٣ تمة فيما يرجح به الأقيسة المتعارضة
- ٤٨٨ مسألة حكم القياس الثبوت في الفرع
- ٤٩٠ » قالت الحنفية : لا تثبت بالقياس الحدود
- » تكليف المجتهد بطلب المناط الخ جائز عقلا
- ٤٩٣ » النصّ على العلة يكفي في إيجاب تعدية الحكم بها الخ
- ٤٩٥ فصل : في بيان الاعتراضات الواردة على القياس
- ٥٢٠ خاتمة الاتفاق على كون الأربعة أدلة شرعية للأحكام الخ
- ٥٢٣ المقالة الثالثة : في الاجتهاد وما يتبعه من التقليد والافتاء
- ٥٢٥ مسألة المختار عند الحنفية أنه عليه السلام مأمور في حادثة لا وحى فيها أولاً ما كان راجيه
- ٥٢٨ مسألة قالت طائفة : لا يجوز عقلا اجتهاد غيره في عصره عليه السلام
- » العقلية من الأحكام الشرعية ما لا يتوقف ثبوته على سماع
- ٥٣١ » لاحكم في المسئلة الاجتهادية قبل الاجتهاد سوى إيجابه
- ٥٣٥ تمة قسم الحنفية الجهل المركب الى ثلاثة أقسام
- ٥٤٠ مسألة المجتهد بعد اجتهاده في حكم ممنوع من التقليد لغيره
- ٥٤٢ » اذ ا تكررت الواقعة لا يلزم المجتهد تكرير النظر
- » لا يصح في مسئلة لمجتهد قولان
- ٥٤٣ » لا ينقض حكم اجتهاديّ صحيح اذا لم يخالف الكتاب
- ٥٤٤ » المختار جواز أن يقال للمجتهد : احكم بما شئت بلا اجتهاد
- ٥٤٦ مسألة : يجوز خلق الزمان عن مجتهد خلافا للحنابلة
- ٥٤٧ » التقليد العمل بقول من ليس قوله احدى الخجج بلا حجة منها

٥٤٩ مسألة غير المجتهد المطلق يلزمه التقليد وإن كان مجتهدا في بعض مسائل الفقه

٥٤٩ » الاتفاق على حل استفتاء من عرف من أهل العلم والاجتهاد والعدالة الخ

٥٥٠ مسألة افتاء غير المجتهد بمذهب مجتهد تخريجا لا نقل عنه يقبل بشرائط الراوى الخ

٥٥١ » يجوز تقليد المفضل مع وجود الأفضل

» لا يرجع المقلد فيما قلده فيه اتفاقا

٥٥٢ تكملة نقل الامام إجماع المحققين على منع العوام من تقليد أعيان الصحابة رضى الله عنهم

٥٥٣ خاتمة الطبع

تمت الفهرست



